

القاموس العام للإدارة والقضا

لفيليب جلاو

غص البحر العلم واستخرج لآلها ولا يصدك عنها هول جنبها
فالتفلس ان قهرت فازت ببغيتها كالارض ان حرثت جادت بفلتها

من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩٠٠

١٨٩٩ - ١٩٠٠

اسكندرية

مطبعة

عني لافرداكي

١٩٠١

القانون التجاري المجلد الرابع والقضا

تأليف

فيليب بن يوسف جلااد

مندوب قلم قضايا نظارة محقائية

بمصر

المجلد الرابع

حقوق إعادة الطبع محفوظة



الى صاحب السعادة بطرس باشا غالي ناظر الخارجية المصرية

يثلّمك لتفاخر الامم وباسمكم يشيد كتاب اتي تتعميم فوائد قوانين لحاكم
كنتم الركن الاقوى في تأسيسها واليد اليمنى في تشييدها وانتم الكوكب المشرق
تسير سفينتها والربان الخبير بحسن ادارتها تحت كنف اميرنا الاعظم ومليكنا
الاكرم (* عباس حلمي *) الجدول الصافي لاجياء ثمرتها والبور المنيع لصون
حرماتها فدمتم لا يامنا سعاداً ولا زلتم للعلم وطالبه ساعداً وعضداً

الداعي

فيليب جلال

مندوب قائم قضايا

نظارة الخفافية

بيان مفردات القاموس



اولاً كتاب قاموس الادارة والقضا عن المدة من سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٠٠ مع ايراد اهم الاوامر والقرارات الصادرة قبل سنة ١٨٩٥ وبليبه فهرست شامل لجميع ما احتوى عليه الكتاب مع بيان النسخ والمنسوخ من مواد القوانين والاوامر واللوائح

ثانياً (كتاب التعليقات القضائية على القوانين المصرية) يتضمن هذا الكتاب مواد لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدني الاهلي وقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية مع ذكر امام كل مادة من هذه المواد المادة المضاهية لها من قانون المحاكم المختلطة وبيان الفرق الكائن بين المادتين ان كان هناك فرق وايراد حكم او اكثر من احكام المحاكم الاهلية او المختلطة تحت كل من هذه المواد واما النصوص القانونية الواجب الرجوع فيها الى الشريعة الاسلامية التراء كالشفعة مثلاً فتبين النصوص الشرعية مع محالها من الكتب الفقية التي اخذت منها

(كتاب الآثار الرسمية في الخديوية المصرية) يتضمن ' هذا الكتاب
 هذا القرامانات السلطانية كافة المكاتبات الرسمية المتبادلة بين الدولة
 العلية ومصر والدول الأوروبية في شأن مصر ابتداء من سنة ١٨٤٠
 مأخوذة من مصادرها الرسمية مثل الكتب المعروفة بالكتاب الأزرق
 لانجلترا والكتاب الأصفر لفرنسا والكتاب الأخضر لإيطاليا الخ .
 (كتاب الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية) هذا يكون أول كتاب
 صدر في نوعه وهو يتضمن بيان احكام الأحوال الشخصية للمسيحيين
 والاسرائيليين مأخوذة عن الكتب الطاهرة المقدسة وعن كتب اللاهوتيين
 ومجامع الكنائس ثم عن الامتيازات الممنوحة للطوائف المسيحية من المرحوم
 السلطان محمد القاتع ومن خلفه من سلاطين آل عثمان مع بيان احكام
 الشريعة الاسلامية القراء بخصوص القديسين والمستامين ولما كان هناك اختلاف
 كلي في بعض احكام هذه الأحوال الشخصية بين طائفة واخرى من الطوائف
 المسيحية كما في الطلاق مثلاً فانه جائز عند الطوائف الارثوذكسية ومنوع
 عند الطوائف الكاثوليكية فقد خصصنا باباً لكل طائفة تبين فيه الاحكام
 الخاصة بها دون سواها من باقي المسيحيين



قاموس الدلالة والعضا

1

وشبين الكوم ومنوف وطنطا ودمرق وزغني وكفر
الزيات والمنصورة وميت غمر والزنازين والميزة وبني
سوف وابوتيج وطهطا واخميم وسوهاج وجرجا وقنا
واصوان تكون على حسب البيانات الواضحة بالمجدول
المرفق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

على نافر المالية تنفيذ أمرنا هذا اعتباراً من
أول يناير سنة ١٩٠٠

الحدود مدينة بورسعيد

أولاً من الجهة البحرية خط مياه البحر الأبيض المتوسط
مها تكونت أراضي طرح البحر في المستقبل
ثانياً من الجهة الغربية امتداد خط الواجهة الشرقية
بالجبانة الجديدة من جهة بحري لمائة مياه
البحر الأبيض المتوسط مها تكونت أراضي
طرح البحر ومن جهة قبلي لغاية مياه بحيرة
المنزلة مها تكونت أراضي طرح البحيرة

ذكر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٩ بمعدل دوائر
المدن والبنادر عدداً تعديداً لاسكندرية ومصر
الواجب تحصيل عوائد على مبانها
بعد الاطلاع على الأمر المالي الصادر في ١٢
أبريل سنة ١٨٨٧ بتحديد دائرة المدن والبنادر
يخلاف مدينتي الاسكندرية ومصر الواجب تحصيل
عوائد على المباني الكائنة داخلها

فلاقتضا تعديل دوائر تجديد المدن والبنادر
للمذكورة التي لم تعد وافية باحتياجات الحالة الخاصة
نظراً للامتداد الآخذ فيه
وبناء على ما عرضه علينا نافر المالية وموافقة رأي
مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هوآت

(المادة ١)

الحدود الواجب تحصيل عوائد املاك باعتبار جزء
من اثني عشر على الاملاك الكائنة ضمن دلتها في
كل من مدن وتناد بورسعيد والاسماعيلية والسويس

ثالثاً من الجهة الغربية امتداد خط الواحة القبيلة
لجاني كاس مياه كورمانية القتال من
الجهة الشرقية لغاية التربة التي قتال
السويس ومن الجهة الغربية لغاية مياه
بحيرة المنزلة معها تكونت اراضي طرحا
وايها من الجهة الشرقية قتال السويس المالح لغاية
مصبه بالبحر الابيض المتوسط

(مدينة الاسماعيلية)

اولاً من الجهة الشرقية خط امتداد الواحة
الشرقية لسور سراي اتنديوي شمالا
٦٠٠ متر وجوبا الى مياه مركة التماسح
ثانياً من الجهة الغربية عبرة عن شط بحيرة
التماسح وينتد من شرقا من نقطة مقابلة
بالحد الشرقي وينتهي غرباً على بعد ٣٣٦
متراً من ثم ترعة العباسية على ترعة
الاسماعيلية من غرب

ثالثاً الجهة الغربية خط مستقيم يتد من
نهاية الحد القبلي ويمتد شمالا بمقدار
٢٠٠٠ متر

وايها الجهة البحرية هي خط مواز لشريط سكة
حديد الحكومة بالمحطة على بعد ٥٠٠ متر
وينتهي من الجهة الشرقية بالحد الشرقي
ومن الجهة الغربية بالحد الغربي
(حدود مدينة السويس)

اولاً من الجانب الغربي لجيعة الخواجه قولاً
دوموا الكافة على جسر التربة الاسماعيلية
على خط مستقيم تصوري الى خط شريط
سكة حديد بها

ثانياً من نقطة مقابلة الخريط للمستقيم لشريط
السكة الحديد الى نقطة متنهاها الجانب
الغربي لمدائن اليهودية بحيث يمر خلف
الجانب الغربي للخطانة المستعدة
ثالثاً من الزاوية الغربية القبيلة مدائن اليهودية

على خط مستقيم تصوري ماراً خلف الجانب
الغربي للاسماعيلية الفضة الى ان يصل الى
وصيف الصحة البحرية
وايها من هذه النقطة الاخيرة الى خط التربة
للخلة وانظر للوصول الى ترعة الانصاري
وترعة الانصاري وترعة الاسماعيلية الغربية

بندر شين الكوم

اولاً الحد الغربي يتد من الصافور البحري
لمحطة شين الكوم ويتجه مشرقاً على خط
تصوري للزاوية البحرية الغربية للسور
الموجود بوابور ملك على بك الجزر ويستمر
على طول ابنة الواور بالاتجاه المذكور
حق يقطع السكة الزراعية ويتلاقى بنقطة
على ريلح المتوفية من البر الغربي

ثانياً الحد الشرقي يتد من نقطة امتداد تجاه مباني
وايور حلاجة على بك الجزر لنقطة تلاقيه
بريلح المتوفية من البر الغربي ويستمر
الى كيلومتر ثمة الواقع على الجسر الغربي
لوريلح قبلي البندر أعني (ان الحد الغربي
للبندر هو الجسر الغربي لريلح المتوفية)

ثالثاً الحد القبلي يتد على خط تصوري
من كيلومتر ثمة الموضح قبل ويستمر مغرباً
الى شريط السكة الحديد بتلاقيه نقطة
كيلومتر ثمة ٢٩ على جسر السكة الحديد
قبلي غربي البندر

رابعاً الحد الغربي يتد من كيلومتر ثمة ٢٩
للموضح قبله ويستمر على جسر السكة الحديد
الى سافور المحطة الواقع موضعه على بعد
كيلومتر تقريباً من بناء محطة شين الكوم
وهو بحري شرقي البلد

حدود بندر متوف

ولا من مص ترعة الطحمة بالبحر الاعشى
لنقطة السكة الحديد على التربة المذكورة
ثانياً من النقطة قبله الى نهاية واوير الطواحه
استاورو من الجهة الشرقية على ترعة
الطحمة ومن النقطة المذكورة الى نهاية
هذا الواوير من الجهة الغربية القبيلة على
بحر الزعونة

ثالثاً من نهاية الواوير من الجهة المذكورة
الى ساقية العسوية على بحر البحر الاعشى
رابعاً من ساقية العسوية الى الزاوية الغربية من
القتلاق القديم ملك عبد العزيز الشقنيري
وشر كاه على خط مستقيم تصوري
خامساً من الزاوية المذكورة الى الزاوية الغربية
القبيلة لوردهم باشا على خط مستقيم
تصوري

سادساً من زاوية الزعونة الى الشيخ الغربي غري بحري
الزوية المذكورة

سابعاً من هذا الشيخ الى الركن الغربي البحري
لجبانة النعماني القديمة

ثامناً من الركن المذكور الى ترعة الثنائيات
على حدوده فيط قربان من الغرب
تاسعاً من هذه الحدود الى قطرة سكة غزيرين
الوراعية للمارة على ترعة الثنائيات

عاشراً من تلك النقطة ومشرق على خط تصوري
الى ترعة الطحمة على بعد ١٧ قصبة تقريبا
اي من قطرة قم ترعة الطحمة وميجر لخد
الفاصل بين غيط السبكي وايراهيم بك قواس
باشى

حادي عشر من هذا الحد الى مص ترعة الطحمة
بالبحر الاعشى على جسر ترعة الطحمة الغربي

حدود بندر منطلا

ولاً الحد الغربي من النقطة المقابلة للسافور

البحري العموي الى النقطة لا المقابلة للسافور
القبلي العموي على ترعة دفره على خط
مستقيم تصوري

ثانياً الحد القبلي من مقابلة خط السافور القبلي
العموي الى الركن الشرقي لزاوية الشيخ
مصطفى حبيب بكفرة العريشي على خط
تصوري ويمتد الى الناحية القبيلة من
ركن زاوية الشيخ مصطفى حبيب لركن
الزاوية الغربية للدماغ تعلق حضرة السيد
محمد القصي بما فيها للسدايح المذكورة ثم
يمتد الى الجنبية تعلق السيد احمد القصي

ثالثاً الحد الشرقي من الزاوية الشرقية لجنبية
السيد احمد القصي الى الزاوية الشرقية
لواوير الجماصة على خط مستقيم تصوري
رابعاً الحد البحري من الزاوية الشرقية لواوير
الجماصة الى مقابلة السافور البحري
العموي على ترعة دفره المبتدأ منها
الحد الغربي

(حدود بندر دسوق)

ولاً من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية
لواوير الملاحة تعلق صاحب الدولة حسين
كاهل باشا على خط حائط الواوير المذكور
ثانياً من زاوية هذا الواوير البحرية الى النقطة
التي يتفرع منها شريط السكة الحديد
للوصل الى محطة دسوق على خط مستقيم
تصوري

ثالثاً من نقطة التفرع الى الكبري الخشب
للعروف بكوري الزئتان المركب على ترعة
البدالة على خط السكة الحديد للواصل من

دسوق الى عملة روح

رابعاً من الكبري الجادي ذكره الى الناحية
البحرية الشرقية لواوير الطحين تعلق
فرج الصايغ على خط مستقيم تصوري

خامساً من الناحية القبيلة الشرقية الوبور المذكور الى الناحية الشرقية البحرية لنزل محمد البشتاني على خط مستقيم تصوري

سادساً من الناحية القبيلة الشرقية لنزل ابراهيم البغراوي الى الناحية القبيلة الشرقية لوابور الطحين يما اولاد عيسى انفا على خط مستقيم تصوري

سابعاً من الناحية الشرقية القبيلة لوابور المذكور الى الزاوية الشرقية من مقام سيدي ابو البصر على خط مستقيم تصوري

ثالثاً من الزاوية الشرقية لهذا المقام الى نهر النيل على خط مستقيم تصوري ماراً هذا الخط على الزاوية القبيلة للمقام المذكور

رابعاً من مقابلة لخط المستقيم بالنيل الى الزاوية الغربية لوابور الامير حسين باشا على خط نهر النيل (حدود بندر زفتي)

اولاً من الزاوية الشرقية من مالبة السكة الحديد الكائنة على جسر نهر النيل الى الزاوية الشرقية من الارض المقام عليها واپور حليج القطن الذي كان تعلق الموسيو اسكنيني والان ملك الخواجه لدويكي مار

على نهر النيل المحادة باطيان ابو زيد

مذكور عمدة كفر دنان

ثانياً من زاوية ارض هذا الوابور الشرقية الى

ترة الساحل على خط مستقيم ماراً من

زاوية ارض الوابور المذكور القبيلة

المجاورة لاطيان ابو زيد المذكور وبتتبعاً

الى مسمى مقطع الساحل

ثالثاً من مسمى المذكور الى نقطة مقابلة

ترة الساحل بحرم شريط السكة الحديد

من الجهة البحرية الموصل من عملة روح

الى زفتي على خط ترة الساحل من

الجسر الشرقي

رابعاً من نقطة مقابلة ترة الساحل بحرم شريط السكة الحديد من الجهة البحرية الى منتهى الشريط المذكور للمقام المحطة على حرم خط السكة الحديد من الجهة البحرية للشريط المذكور

خامساً من منتهى حرم السكة الحديد الى الزاوية الشرقية من مالبة السكة الحديد على خط مستقيم تصوري

(بندر كفر الزيات) من زاوية المنزل "غريم" البحرية لنزل حصرة حنا بك بشار الى زاوية سور واپور الخواجات لكح وشركاه الغربية القبيلة على خط نهر النيل

ثانياً من زاوية سور واپور الخواجات لكح وشركاه الغربية القبيلة للزاوية القبيلة الشرقية على خط مستقيم ومنها الى الزاوية القبيلة الشرقية لوابور شركة الاقطان على خط مستقيم تصوري

ثالثاً من الزاوية الشرقية القبيلة لوابور شركة الاقطان الى الزاوية البحرية الشرقية لوابور المذكور على خط مستقيم ومنها للزاوية القبيلة الشرقية لحل السلخانة المستعبد على خط مستقيم تصوري

رابعاً من الزاوية القبيلة الشرقية للسلخانة للزاوية البحرية الشرقية لها على خط مستقيم ومنها للزاوية البحرية الشرقية لوابور مياه محمد بك القوي على خط مستقيم تصوري

خامساً من الزاوية البحرية الشرقية لوابور المياه المذكور الى الزاوية الغربية القبيلة لوابور المياه تعلق مهروك بك الجبالي

على ترعة للرائية على خط مستقيم تصوري
سايكا من زاوية وايوز للياه المذكور الغربية
القبيلة الى الزاوية البحرية الغربية لنزل
حضره حنا بك طعان على خط مستقيم
تصوري

(حدود بندر المصورة)

اولا من قطنة مصب ترعة المصورة بنهر
النيل على خط مستقيم الى الكوبرية
الذي يمر عليه وايوزات خط سكة حديد
المطرية على خط يمرى ترعة المصورة
ثانيا من كوبري سكة حديد المطرية الى متنى
وصيف محطة سكة حديد شركة انطراجات
سورلس وشركاه من قبل على خط مستقيم

ثالثا من متنى وصيف محطة سكة حديد
شركة انطراجات سورلس وشركاه على خط
مستقيم الى الزاوية القبيلة الغربية من
المدينة تعلق محمد العجوي داخلها في ذلك
الجبانة

رابعا من الزاوية القبيلة الغربية من مدينة
محمد العجوي الى الزاوية القبيلة الغربية
من دوائر ورثة الرسوم على بك القرية
على خط مستقيم

خامسا من الزاوية القبيلة الغربية من دوائر ورثة
المحزون على بك القرية الى الزاوية القبيلة
الغربية من المستشفى الاميري على خط
مستقيم

سادسا من الزاوية القبيلة الغربية من المستشفى
الاميري الى نهر النيل على خط مستقيم
يمر بالزاوية البحرية الغربية من المستشفى
المذكور

سايكا من قطنة تلاقي الخط للمستقيم المار بالزاوية
البحرية الغربية من المستشفى المذكور

لنهر النيل الى قطنة مصب ترعة المصورة
في نهر النيل على خط يمر النيل
(بندر ميت غمر)

اولا من كوشة الجير ملك على حيدر للوجود
بسكة الزراعية الواصلة للقازيق الى
الزاوية البحرية الشرقية لدوار وبخازن
الجوهري بك حمتين ومارا بخط مستقيم
تصوري ومن هذا الزاوية الى الزاوية البحرية
الشرقية لوابور الرعي اسرائيل بخط
مستقيم تصوري ايضا

ثانيا من الزاوية البحرية الشرقية لوابور الرعي
اسرائيل الى الزاوية البحرية لملك محمد
ابوشحانه الذي هو شادر خشب للرقى
مارا بخط مستقيم تصوري

ثالثا من الزاوية البحرية الشرقية لملك محمد
ابوشحانه الى الزاوية البحرية الشرقية
للنزل ملك جرجس موسى القسيس على
خط مستقيم تصوري

رابعا من الزاوية البحرية الشرقية للنزل جرجس
موسى القسيس الى نهر النيل على شريط
السكة الحديد للمستجدة الضيقة في مقابلة
الزاوية الغربية البحرية للغاورية ملك
الحكومة للوجود بها المركز والحكمة على
خط مستقيم تصوري

خامسا من قطنة تقابل الخط للمستقيم بالنيل الى
الزاوية القبيلة الشرقية لوابور هلال بك
على خط يمر النيل

سادسا من زاوية هلال بك القبيلة الشرقية
الى الزاوية البحرية الشرقية لادوة مخزن
الكوشة ملك على حيدر
(حدود بندر القازيق)

اولا من الزاوية الشرقية البحرية من سور
معمل شركة الرامية البكان على الضفة

١٣٠ متراً من بحر كوزخالية القنات من
الجهة الغربية ميارضاً ترعة أبو عدى وترعة
القنات.

ثلاثيناً من نقطة السكة الزراعية البادي ذكرها
الى الزاوية النوية البحرية من منزل
سليمان احمد بك اباطه على خط مستقيم
تصوري معارضة بحر موسى

ثانثاً من الزاوية البادي ذكرها الى برينج أبو
الربيع الكائن تحت شريط السكة الحديد
الموصل من الزاوية الى منها الكائن ذلك
البرينج غربي مدائن الاوروبين

عاشراً من البرينج المذكور الى الزاوية الغربية
البحرية لمجد للملح حسين جفائه الكائن
بالبرز ميارضاً خط السكة الحديد للوصل
من الزاوية الى بلنيس

حادي عشر من الزاوية البادي ذكرها الى الناحية القبلية
الشرقية لنزل عمر حامد الهري بكفر
التحال السجيد على خط مستقيم تصوري
قائماً ترعة التل

ثاني عشر من الزاوية البادي ذكرها الى الناحية الغربية
البحرية لنزل محمد عوض بكفر التحال
القديم

ثالث عشر من الزاوية البادي ذكرها على خط مستقيم
تصوري الى الزاوية الشرقية البحرية من
سور العمل للذكر

(مديرة الجيزة)

اولاً من الزاوية البحرية الشرقية لسور وابور
الاقواف للوجود على البحر يعري البندر
الى الزاوية الغربية البحرية من سور جنينة
ورشة الرحم مصطفى باشا الجردي على
خط الطريق الفاصل بين بندر الجزيرة وجنينة
مراي الجزيرة

ثانياً من الزاوية البحرية الغربية من سور

الثاني من ترعة الوادي الى نقطة على
بصر فرج السكة الحديد للوصل من
الزاوية الى السويس متباعدة عن مافور
الفرع المذكور من الجهة الشرقية بتدبر
١٨٠ متراً

ثانياً من النقطة البادي ذكرها الى نقطة على
خط السكة الحديد للوصل من الزاوية
الى المنصورة بعد عن المافور ٢٨٥ متراً
اعني على بعد ٧٢ متراً بحري علامة
كيلو متر ثمة ٢ على لخط المذكور ومنها
الى مقابلة الضاحية الكائنة على البر
الشرقي من بحر موسى على خط مستقيم
تصوري ميارضاً ترعة للسليمة ومسي
خليج خاليتها المتروح بربطها من ترعة
السليمة للذكر

ثالثاً من ساقية الثمانية الى ساقية محمد انديس
صالح الكائنة على البر الغربي من بحر
موسى وهي شرقي بحر كفر الصيادين على
خط بحر موسى

رابعاً من ساقية محمد اندي صالح الى ترعة
نشتول على خط مستقيم تصوري ماراً من
الزاوية البحرية من مركز دخولية كفر
الجام ومنها الى التربة المذكورة

خامساً من نقطة مقابلة لخط المستقيم المذكور قبلاً
ترعة مشلول الى دم ترعة بهنباي المتروح
منه ترعة

سادساً من دم ترعة بهنباي الى الزاوية الغربية
البحرية من مسجد الحاج محمد عطية على
خط ترعة بهنباي وعرض جسر هذه
الترعة ماراً بحري مركز دخولية بتايوس
سابعاً من زاوية مسجد الحاج محمد عطية البادي
ذكرها الى نقطة على السكة الزراعية
للواصل من الزاوية الى القنات على بعد

الزاوية البحرية الشرقية لسور وابور
الاقاقيا الموجود على البحر، بحري البندر
على خط نهر النيل

(جدول بندر بني سويف)

الجد القلي لمدينة بني سويف يبدأ من
الزاوية القبيلة الغربية من مدينة الشيخ
احمد القباي ويتجه مشرقاً على طراد جسر
الحر الاعظم حتى ية يل مع امتداد شارع
للمدرسة القباي نقطة على الطراد المذكور
تكون هي نهاية الجد القلي للبندر من
جهة شرق

الجد الشرقي للبندر يبدأ من نقطة
تقابل طراد جسر النيل بشارع للمدرسة
القباي على الطراد وينتهي لنقطة السافور
البحري من خط السكة الحديد للوصول
من اسبوط الى بولاق المذكور على خط
مستقيم

الجد البحري يشدأ من السافور المذكور
وينتهي الى الزاوية الغربية البحرية من
وابور الخليج تعلق الخواجه مائانوبلو
على خط مستقيم تصوري

الجد الغربي يبدأ من زاوية الوابور المذكور
وهي الغربية البحرية الى الزاوية البحرية
الغربية من وابور الطحين تعلق على العريسي
وغير جار تشفله على خط مستقيم تصوري
ثم من الزاوية البحرية الغربية الى الزاوية
القبيلة الغربية من وابور علي العويسي
المذكور على خط ساط هذا الوابور ثم من
الزاوية القبيلة الغربية المذكورة من وابور
علي العويسي الى الزاوية القبيلة الغربية
من مدينة الشيخ احمد القباي على خط مستقيم
تصوري فتكون هذه الحدود هي حدود
الجد الغربي لسكن البندر

جنية وروثة الحارم مصطفى باشا الجردلي
الى الزاوية القبيلة الغربية من سور جنية
ورثة الحارم مصطفى باشا الجردلي على خط
سور هذه الخواجة

ثالثاً: من الزاوية القبيلة الغربية من سور جنية
ورثة الحارم مصطفى باشا الجردلي الى
الزاوية البحرية الغربية من سور جنية
وابور الطحين تعلق الخواجه جان على خط
مستقيم تصوري

وايضا من الزاوية البحرية الغربية من سور جنية
وابور الطحين تعلق الخواجه جان الى الزاوية
الغربية القبيلة لسور المذكور على خط
ذلك السور

خامساً من الزاوية الغربية القبيلة لسور وابور
الطحين تعلق الخواجه جان الى الحد البحري
لاطيان احمد والي الكاتبة قبلي بركة
الماجوز يحوض الباسية وداخل السور
على بعد ٥٥ متراً من قبلي بئر ساقية مصطفى
والى على خط وسط بركة الماجوز
سادساً من الحد البحري لاطيان احمد والي الكاتبة
قبلي بركة الماجوز على بعد ٥٥ متراً من
قبلي بئر ساقية مصطفى والى على خط وسط
بركة الماجوز الى الزاوية القبيلة الغربية
لسور وابور الطحين تعلق محمد أبو جاد
وشركاء على خط مستقيم تصوري

سابعاً من الزاوية القباية الغربية لسور وابور
الطحين تعلق محمد ابو جادر واحمد فريد
وشركاء الى الزاوية القبيلة الشرقية من
ساقية محمود افندي فاسم الكاتبة على شاطئ
النيل قبلي وابور الطحين ملك ورثة حسن
باشا لداستولي على خط مستقيم تصوري
ثامناً من الزاوية القبيلة الشرقية من ساقية محمود
افندي فاسم الكاتبة على شاطئ النيل الى

﴿ بندر ابوتيج ﴾

اولاً من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من
جنيته حفرة معمودة بك سليمان على خط
صور هذه الجنيته

ثانياً من الزاوية الغربية من الجنيته المذكورة
الى الزاوية الغربية لتزل الخواجه شتوده
بغيت على خط منحنى ماراً من ابتداء جسر
الطراد من بحر البلد والكناش ومن
جامع فرغلي سلم

ثالثاً من الزاوية الغربية لتزل الخواجه شتوده
بغيت الى مقام الشيخ عبد النعم على خط
مستقيم تصوري

رابعاً من مقام الشيخ عبد النعم الى الزاوية
الغربية القبيلة من جنيته تادوروس بقطر
على خط مستقيم تصوري

خامساً من الزاوية الغربية القبيلة من جنيته
تادوروس بقطر المذكور الى الزاوية
الشرقية القبيلة من جنيته تادوروس
بخطر الباديه ذكره

سادساً من الزاوية الشرقية القبيلة من جنيته سيد
ابو سالم الى الزاوية البحرية من جنيته
حفرة معمودة بك سليمان على خط نهر
النيل

﴿ بندر طهطا ﴾

ولاً من الزاوية البحرية الشرقية سكن عساكر
الدرية الواقع على شريط السكة الحديد
من الجهة الغربية ويتجه مغرباً على خط
تصوري حتى يتلقى بالزاوية البحرية
الشرقية من جنيته وابور الشركة
الفرنساوية ويستقيم مبحراً مائلاً للجهة
الشرقية حتى يتلقى بالزاوية البحرية لجنيته
على بك رفاعه

ثانياً الحد من الزاوية البحرية من جنيته علي

بك رفاعه الى الزاوية البحرية من جنيته
الرحوم محمد بصيت الخولي على خط
مستقيم تصوري

ثالثاً الحد من الزاوية البحرية من جنيته
الرحوم محمد بصيت الخولي الى الزاوية
البحرية الغربية من جنيته جرجس يسي
على خط سوريه الجنيته المذكورين

رابعاً الحد من الزاوية البحرية الغربية من
جنيته جرجس يسي الى الزاوية البحرية
الغربية من جنيته مقام الشيخ عواجه على
خط مستقيم تصوري

خامساً الحد من الزاوية البحرية الغربية من
جنيته مقام الشيخ عواجه الى ساقية ورثة
الرحوم عبد اللطيف باشا بقبالة التركاني
لواقعه غربي البندر على خط مستقيم
تصوري

سادساً الحد من ساقية ورثة الرحوم عبد
اللطيف باشا الى سبيل ورثة الرحوم عبد
اللطيف باشا الكائن قبلي البندر على خط
سواني الورثة المذكورين

سابعاً الحد من سبيل ورثة الرحوم عبد اللطيف
باشا الى الزاوية القبيلة من بيت عواجه
ساره على خط مستقيم تصوري

ثالثاً الحد من الزاوية القبيلة من بيت عواجه
ساره على خط مستقيم تصوري الى
الزاوية القبيلة من جنيته السيد رفاعه
عبر الواقعة قبلي البندر ويمتد مشرقاً
حتى يلتقي بالزاوية القبيلة الغربية من
جنيته رفاعه جرجس العبيدي ويتجه
على خط سور الجنيته القبلي حتى يلتقي
بالزاوية القبيلة الشرقية منها

ثامساً الحد من الزاوية الشرقية القبيلة بجنيته
رفاعه جرجس ويمتد مشرقاً على خط مستقيم

حتى يلتقي بأخر رصيف المحطة من قبلي
عائداً إلى المد من آخر رصيف المحطة من قبلي
ويتم على خط مستقيم قصوري شمالاً
بجوار السكة الحديد حتى يلتقي بالزاوية
البحرية الشرقية من مسكن مسكن
للزينة الواقع على شريط السكة الحديد

(حدود بندر عجم)

أولاً المد من وأبور عبد الشهيد زمان الواقع
على البحر الأعظم من قبلي وشرقي البندر
المجاور لنقطة البوليس إلى سبيل عثمان
طابع الملاح الواقع قبلي جبانة المسلمين
ومنه إلى مقام السيد أبي القاسم

ثانياً المد من مقام السيد أبي القاسم ومبصر
إلى السور القبلي لحائط جنيّة عبد الرحيم
الشرقاوي الواقعة بحري البندر

ثالثاً المد من سور جنيّة عبد الرحيم الشرقاوي
الذكور ومغرب إلى السور القبلي لجنيّة
السيد محمد عبد الرحيم الواقعة بحريه
البندر أيضاً

رابعاً المد من سور جنيّة السيد محمد عبد
الرحيم إلى جامع سيدي كمال الدين
خامساً المد من جامع سيدي كمال الدين ومقبل
إلى جامع سيدي أبي بكر الواقع غربي البندر
سادساً المد من جامع سيدي أبي بكر إلى جامع
سيدي أبي عبد الله الواقع غربي وقبلي
البندر

سابعاً المد من جامع سيدي أبي عبد الله ومشرق
إلى السور القبلي لجنيّة حسين بك حماده
الواقعة على بحر النيل قبلي البندر

ثامناً المد من سور جنيّة حسين بك حمادة
ومشرق أيضاً إلى وأبور عبد الشهيد
زمان

(حدود بندر سوهاج)

أولاً المد من ثم ترعة السوهاجية قبلي البندر
الآخذة من البحر الأعظم ومبصر على
امتداد شارع البحر الأعظم لحد ثم ترعة
الطباطوبة ومن هذا المم على جسر ترعة
الطباطوبة البحري لحد بمحارة ترعة قفلاو
المد من محارة ترعة قفلاو للذكورة
ومغرب على الجسر القبلي لترعة قفلاو إلى
قنطرة ترعة قفلاو وأما على شريط السكة
الحديد بحري البندر ومن هذه القنطرة
ومغرب أيضاً على جسر ترعة الجرجاوية
المد يرمع نحو أولاد نصير المجاور لجنيّة
عثمان أفندي فريد غربي البندر

ثانياً المد من يرمع حوض أولاد نصير
للذكور ومقبل مارا شرق سور جنيّة
المسلمين إلى سفانة سوهاج الواقعة على
ترعة السوهاجية من شرق ومن هذه
الساكنة على جنبها الحصون ومقبل
أيضاً إلى قنطرة السوهاجية

ثالثاً المد من قنطرة السوهاجية المذكورة
ومشرق على جسر السوهاجية البحري
إلى كوبري السكة الحديد الواقع قبلي
البندر ومن هذا الكوبري ومشرق أيضاً
المد ثم ترعة السوهاجية التصل بالبحر
الأعظم الواقع قبلي وشرقي البندر
(حدود بندر حرجا)

أولاً المد من الدور البحري لجنيّة وزارة ثاقب
الصفي الواقعة غربي وقبلي البندر للملاسة
لشريط السكة الحديد ومبصر على طول
شريط السكة الحديد من شرق لحد
جنيّة عبد المجيد أفندي الانصاري عدة
حرجا للملاسة لشرائط المذكورة

ثانياً المد من جنيّة عبد المجيد أفندي

حدود بندر اصوان يتنسدس من محطة الجزيرة على البصر وتصل الى محطة الجزيرة القديمة ومنها على شريط السكة الحديد لىاية محطة التقاطع ومنها مغرب الى طاية حارون ومن الطاية المذكورة الى طاية اخرى مجاورة الى بين الجبلين ومنها الى الشيخ محمود ومنه الى نقطة البحر لىاية مشترى الخواجة كوك ومن هذه النقطة الى النقطة الاولى على شاطئ البحر ويسهل في ذلك جزيرة اصوان اشغال عمومية - قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٩٦

قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٩٩ فصل مصلحة للندن والمباني في مدينة دمياط وفي اقليم الدقيلية (ما عدا بندر ميت غمر) عن ادارة اقاليم الدلتا ولحائها بادارة اقاليم الشرق وفصل مصلحة المدن والمباني في اقليم القليوبية عن ادارة اقاليم الشرق ولحائها بادارة اشغال مباني القاهرة

اشغال عمومية - (نظارة) ترسية امر من نظارة سنة ١٩٠٠ مرة ٤٨٦

قد تقرر نقل مكتب تفشيش عموم الري بالوجهه القبل الى ديوان نظارة الاشغال العموميه بالقاهرة وذلك من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ الى ان يصدر امر اخر

اطلاق عبارات نارية - قرار صادر من ناظر الداخلية بتاريخ ١ مايو سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على المادتين ٣٤٤ و ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلي

وحيث ان الفترة الاولى من المادة ٣٤٤ الماده عنها اتقا قاصرة على اطلاق العبارات النارية داخل المدن والبلدان وإلزام تعميم ذلك في جميع الاماكن التي يمكن ان يتسبب فيها عن اطلاق العبارات النارية لتلفيات او اصابات

قرار ما هو آت

الانصاري الى قم ترعة الجرجاوية بحري البندر

ثالثا الحد من قم ترعة الجرجاوية ومقابل على شارع البحر الاعظم الواقع شرق البندر الحد بيمين حوشة مراد البحر الاعظم قبلي وشرقي البندر

رابعا الحد من البريخ المذكور ومغرب الحد النور البحري لىينة ورة ثلق الصيفي (حدود بندر قنا)

اولا من الزاوية البحرية من جنية السيد محمد علي قبيب الشيخ عبد الرحيم على خط ترعة الشهورية لحد الزاوية الشرقية القبليه من منزل هندسة السكة الحديد قبلي

للحطة المستعدة ثانيا من الزاوية القبليه الشرقية الى الزاوية القبليه الغربية من منزل السكة الحديد على خط حائط منزل هندسة السكة الحديد ثالثا من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبليه من جنية ابو كلبه على خط سور هذه الجنية

رابعا من الزاوية القبليه من الجنية المذكورة الى بريخ بساده عبيد على خط فرع ن النيل يدعى بالخور

خامسا من البريخ المذكور الى الزاوية الغربية القبليه من شون المهيدي على خط مستقيم نصوري

سادسا من الزاوية الغربية القبليه الى الزاوية الغربية البحرية من شون المهيدي على خط حائط هذا الشون

سابعا من زاوية الشون الغربية البحرية الى الزاوية البحرية من جنية السيد محمد علي على خط مستقيم نصوري

(ببندر اصوان)

(١٩٠٠)

(١٨٩٩)

(المادة ١٠)

لا يسوغ اطلاق الميارات النارية لوشغال المواد القابلة للفرقة على مسافة تقل عن خمسة متر من محلات السكن او الطرق العمومية او الآثار خارج المدن والبلدان وبالاجمال في اي مكان يمكن ان يتج عن اجراء ذلك فيه تلفيات او اصابات

(المادة ١٢)

من يخالف احكام المادة السابقة يجازى بغرامة من خمسين الى مائة قرش

(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

قرار من ناظر الداخلية
اطلاق عيارات نارية - ٢ في ٧ فبراير سنة ١٩٠٠
بعد الاطلاع على المادتين ٣٣٢ و ٣٤٠ من قانون العقوبات لهماكم المخططة وعلى المادتين ٣٤٤ و ٣٥١ من قانون العقوبات لهماكم الاحلية وعلى القرار الصادر من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ طبقاً للامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ (١) وحيث ان للمادتين ٣٣٢ و ٣٤٤ للتوه عنها آتت فاعمر ان على اطلاق الميارات النارية داخل المدن والبلدان وباتزم تعميم ذلك في جميع الاماكن التي يمكن ان يتج فيها عن اطلاق الميارات النارية تلفيات او اصابات

قرر ما هو آت

(المادة ١)

لا يسوغ اطلاق الميارات النارية لوشغال المواد القابلة للفرقة بدون تصريح على مسافة تقل عن مائتين وخمسين متراً من محلات السكن او الطرق العمومية او السكن الحديدية او الآثار الكاتبة خارج المدن والبلدان

(١) راجع محكمة مختلطة (اتماموس العام جزء ٣ صيغة ١٢٠)

(المادة ٢)

من يخالف احكام المادة السابقة يجازى بغرامة من ٥٠ قرشاً الى ١٠٠ قرش صاغ ويجوز دواماً مراعاة الظروف المختلفة للعقوبة

(المادة ٣)

القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٩ مايو سنة ٩٩ يعتبر لاحقاً

(المادة ٤)

يسري مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

اطيان زراعية - « مئة » ذكرته في ٢٩ يولييه سنة ٩٩ بتعديل المادة ٦ من الامر العالي المؤرخ ١١ فبراير سنة ٨٥ المخلص ببناء العرب

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ (الموافق ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ (١))

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظارة وبعد اذ رأى مجلس شوري القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت المادة السادسة من الامر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ بالكيفية الآتية

اولاً لا يجوز بناء عربة الا بترخيص من نظارة الداخلية ولا يعطى الا اذ كان طالب البناء يملك خمسين غداً على الاقل بالجملة التي يوجب البناء فيها
واذا اقدم احد على بناء عربة بدون رخصة فعلي المدير ان يبلغ ذلك في الحال لتنظارة الداخلية لتبصر الامر بهدم ما بني مع اخذ الطرق اللازمة لمنع اعادة البناء

(١) راجع اتماموس العام جزء اول صيغة ١٨٢

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

(المادة ٢)

الدفع يجب ان يكون قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر المستحق فيه القسط

(المادة ٢)

اذا حصل الدفع غزوية صندوق الدنان فقيد للمبلغ المدفوع يجب ان يكون بالورد بمعرفة مدير الاموال المقررة بنظارة المالية وفي غيابه يكون القيد بمعرفة من يقوم مقامه وذلك عند ما يتقدم من طرف الدافع نفس الوصل المحرر من صندوق الدنان باستلام المبلغ المدفوع

(المادة ٤)

اذا حصل الدفع للمديرية فقيد للمبلغ المدفوع بالورد يكون بمعرفة الباشكاتب وفي حالة غيابه فبمعرفة من يقوم مقامه

(المادة ٥)

للوطنان المذكوران بالمادتين السابقتين عند اجرائها قيد المدفوع بالاوراد يجب ان يستودع الايصالات المحررة من صندوق الدين او من المديرية

(المادة ٦)

اذا حصل الدفع بمصر فادارة الاموال المقررة يجب عليها ان تضطر للمديرية في ظرف اربع وعشرين ساعة تقضي من وقت وصول اعلام من صندوق الدين بمحصل الدفع

وبالمثل يجب على المديرية ان تبلغ ذلك الى مراف البلد تخضع المدفوع بهويته الى حساب الممول وان تراعى اعتبار هذا الزمن ايضا فيما لو كان الدفع قد حصل غزويتها

اطيان زراعية — « مال » ذكرته في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ بخصوص تعديل ضرائب الاطيان

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وبموافقة راعي مجلس النظار وبعد اخذ رأي الجمعية العمومية

امرنا بما هو آت

واذا تم بقاء الغزوة قبل تدخل السلطة الادارية فعلى المدير ان يبلغ ذلك لنظارة الداخلية لتصدر لوائحها بالزالتها

ثانياً يمكن صدور الاوامر بدم العرب التي يتضح ان ترتيب خفائها مستصعب او حجبها الاجرة بالنسبة لتعداد سكانها وحائهم او ان الغزوة كانت مجبولة او هي مأوى او مبلعاً للمخوض

وفي مكانا الخائتين المذكورتين يجب على نظارة الداخلية ان تطلب تصديق مجلس البلار على ازالة الغزوة

ثالثاً يفتقر تنفيذ امر المدم في كافة الاحوال بالطرق الادارية وعلى مصاريف مرتكب الخالفة وحصل منه هذه المصاريف بالكيفية المنصوص عنها في الامر السالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وسكان العرب اللدومة بلحقون بالناحية التابعة لها اطينان العرب المذكورة

« المادة ٣ »

على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

(مال) قرار من طاعة المالية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على القرارات الصادرين من النظارة

في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٠ وفي ٣ فبراير سنة ١٨٩٨ وعلى الوفاة الوارد للنظارة من صندوق الدين المصري مورداً في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٩ مرة ١٣٨ (قرر ما يأتي وهو)

(المادة ١)

ايرباب المفارقات الكائنة بالمديرية المختصة المكثرون بدفع أموال تبلغ سنوياً ما تفي فيه فأكثر اذا فطر دفع الاموال غزوية للمديرية او غزوية صندوق الدين بمصر بحسب اختيارهم عوضاً عن دفعها لمراف البلد الكائنة بها مقامهم فيجاءوا لذلك

(المادة ١)

مرخص لتأجير المأوى ان يشرع بصفة عمل تعديل ضرائب الاطيان في كل مديرية عند ما تتم عمليات تلك الزمام في قسم من اطيانها كانت للعمل

(المادة ٢)

يحتسب متوسط الضريبة في كل بلد على الاطيان للربوطة بضرائب نهائية بقيمة ٦٤ و ٢٨ في المائة من متوسط ايجار الاطيان للذكورة حسب ما تقدر بمعرفة الجبان التي قامت باجراء ذلك التقدير في سني ٩٥ و ٩٦

(المادة ٣)

تقسم اطيان كل بلد الى حياض تكون الخوض الواحد منها بمثابة في النوع ولذلك يجب ان تعطى لكل من تلك الحياض قيمة ضريبة واحدة مخصوصة بحيث ان متوسط ضريبة البلد يوازي المتوسط المقرر السابق ذكره بالمادة الثانية

(المادة ٤)

الاطيان التي لم تكن بالغة وانما هي في الحقيقة اقل من درجة باقي اطيان الخوض تربط عليها قيم ضرائب موقنة عندما يمكنها تحمل الضريبة للفترة الخوض وهذه القيم الموقنة يجري تقديرها في ذات الوقت الذي يحصل فيه تقدير الضرائب على الحياض انما تعان الاطيان في بحر السنة السابقة السنة التي يجري فيها تنفيذ عمل تعديل ضرائب المديرية

(المادة ٥)

يجري تعديل اموال كل بلد على القاعدة اللياسة قبل بمعرفة لجان موقنة من مندوب من قبل نظارة المالية ومن اثنين عمدتين من ضمن اربعة عمد من المراكز يمتحن بمعرفة عمد المراكز ذاته ومن عمدة البلد ذاتها ومن اثنين مزارعين من البلد يمتحن بمعرفة كبار مزارعي البلد ذاتها وتقررت الجبان لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت

الهيئة مشكلة من اربعة اعضاء على الاقل يكون منهم مندوب نظارة المالية واحد العمد المنتخبين وينشر اعلان في الجريدة الرسمية وفي البلديات فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الاقل وكل مالك يكون له الحق في الحضور وقت تقدير ايجار اطيانه وتصدر نتيجة اصل الجبان في البلد وكل مالك يكون له الحق في يجر شهر واحد من تاريخ هذا النشر ان يطلب استئناف التقدير

والنظر في الطلبات والفضل فيها يكون بمعرفة لجنة موقنة من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن احد مفتشي المالية ومن احد عمد المراكز يمتحن بمعرفة اللجنة ومن عضوين من اعضاء مجلس المديرية يمتحن بمعرفة هذا المجلس

وقرارات هذه اللجنة لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشكلة من الرئيس ومن عضوين بالاقل منهم مفتش المالية

(المادة ٦)

بعد اتمام العمل في اية مديرية والتصديق النهائي من نظارة المالية على الضرائب الجديدة ينشر عن هذه الضرائب في البلاد مع الاعلان بان الضرائب الجديدة يعمل بها ابتداء من اول يناير من السنة الجارية التالية لسنة التي حصل النشر فيها

ومضى انتهى العمل في جميع المديريات فلا يعمل تعديل ضرائب آخر قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة وذلك بدون اخلال بما تقتضيه الاوامر الجارية العمل بها الان او التي ستصدر فيما يتعلق برفع الاموال غير انه ما يقتضى باطيان الوجه التالي التي تصير قابلة لزيادة الضريبة بواسطة اثناء الخزانات فيعد انتهاء الاعمال مستخذ نحوها اجراءات خصوصية وتقدم في الوقت المناسب للجمعية العمومية

(المادة ٧)

التقرير المذكور فبلغ عطوفتكم ذلك وهاهي نسخة
التقرير مقدمة مع هذا العطوفتكم اقدم

(رئيس الجمعية العمومية)

﴿ صورة التقرير اقدم من سعادة محمد ﴾

(شواربي باشا رئيس اللجنة المشكلة)

(بقرار الجمعية العمومية لفحص مشروع)

(الامر العالي المتعلق بتعديل)

(خرابا الاطيان)

ان اللجنة للشكاية بقرار الجمعية العمومية منا ومن
كل من سعادة محمود باشا سليمان وبدر اوي باشا عانور
وحضرات احمد بك الصوفاني وابراهيم بك سعيد
وحسن بك عبد الرزاق ومحمود بك ابو حسين ومحمد
بك نافع واسماعيل بك اباطيه وابراهيم بك مراد
وعلي بك سرور ومفتاح افندي محمد وحسين بك
عابدين ومصطفى بك ابو العز وعقوف بك رشوان
وحسن افندي فوده ومحمد افندي تمام ومحمود افندي
عبد الله وعلي افندي اسماعيل لفحص مشروع
الامر العالي المتعلق بتعديل خرابا الاطيان
قد اجتمعت يوم الخميس ٢٥ ذي القعدة الماضي ٦
ايلول الحاضر وهو اليوم التالي ليوم تشكيلها وقور
حضرات من توضحتم اسماؤهم عدا اقدمهم حضرة
اسماعيل بك اباطيه (لدم حضوره) انتخب الداعي
رئيساً لهذه اللجنة ثم اخذت درس المشروع ورأت
لزم طلب كشوف من نظارة المالية بالربط الحالي
على الاطيان نهائياً وموفقاً وتقديرات الايجارات
ومقدار الزمام بكل مديرية وانتدبت لطلب ذلك
واستفسارها بعض حضرات اعضائها ثم والت اجتماعها
من يوم الاثنين ١٠ ايلول المذكور فصادوا وانتدبت
ايضاً بعضاً من حضراتهم للانتهاج من المالية عارو ي
ضرورة الاستنهاج منها عه ولطب كشف لشر بمقادير
اطيان الدائرة السنية واموالها وتقديرات ليجاراتها ولو

لا يسوغ في اي حال من الاحوال ان تزيد ائلي
خيرية من ١٦٤ قرشاً عن الفدان الواحد

(للمادة ٨)

على نظار المالية تنفيذ امرنا هذا

﴿ صورة خطاب محرم من سعادترئيس ﴾

(الجمعية العمومية الي عطوفتكم رئيس)

(مجلس النظر بتاريخ ١٦ ذي القعدة)

(سنة ١٣١٦ - ٢٢)

(ابريل سنة ٩٩٩٩)

وردت مكاتبه عطوفتكم المؤرخة ٢٦ ايارس
الماضي نمرة ٣ ومعا نحن وبعون نسخة من
المذكورة ومشروع الامر العالي المختصين بتعديل
خرابا الاطيان فوزعت هذه النسخ على حضرات
اعضاء الجمعية العمومية ليوم الثلاثاء الذي هو
يوم الثلاثاء ٤ شهر ابريل الحاضر وفي جلستها المنعقدة
في اليوم التالي قررت تشكيل لجنة من اللجنة لفحص
هذا المشروع وهذه اللجنة انتدبت بعضاً من حضرات
اعضاها لطلب كشوف من نظارة المالية بالربط الحالي
على الاطيان نهائياً وموفقاً وتقديرات الايجارات
ومقدار الزمام بكل مديرية وانتدبت ايضاً بعضاً من
حضراتهم للاستنهاج من المالية عما رأت ضرورة
الاستنهاج منها عه ولطلب كشف آخر بمقادير
اطيان الدائرة السنية واموالها وتقديرات ليجاراتها
والت اجتماعها حتى انته عملها في هذا المشروع على
الكلية التي اوضحها بالصورة المرفقة بهذا الشاكلة لاصل
المشروع وتعدل اللجنة فيه ورايها بالنسبة للضريبة
وملها في تنفيذها في كل فرصة تتمكن فيها الحكومة
من التخفيف وحيث تعرض ذلك على هيئة الجمعية
العمومية بجلستها المنعقدة في يومنا هذا بمحضر عطوفتكم
واحتجاب السادة حضرات النظر وخضرة شوقي
بك مراتب الاموال المقررة وحصول اللذاكرة في
ذلك قررت الهيئة بأغلبية الاراء الاقوال على ما في

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

ان هذه الكشوفة لم تستكمل لدى اللجنة الا في يوم الاحد ١٦ ابريل المذكور غير ان ذلك لم يكن ليمنعنا من مولات البحث والذاكرة في المشروع في غضون اثناء تلك الايام ولقد كانت نتيجة اجبات اللجنة مذاكرتها تقريراً يأتي أولاً بقاء مقدمة المشروع وللمادتين الاولى والثانية على اصلها وهذه صور ذلك

مقدمة المشروع

﴿ مشروع امر حال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى الجمعية العمومية « ادرنا بما هو آت »

(المادة ١)

صرخص لناظر المالية ان يشرع في عمل تعديل ضرائب الاطيان في كل مديرية عند ما تتم عمليات فك الزام في قسم من اطيانها كاف للعمل « المادة ٢ »

يختصب متوسط الضريبة في كل بلد على الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بقيمة ٦٤ و ٢٨ في المائة من متوسعة ايجار الاطيان المذكورة حسب ما تتدرج بمعرفة الجبان التي قامت باجراء ذلك التعديل في سني ٩٥ و ٩٦

ثانياً (المادة ٣) المتعلقة بضم خمسة في المائة من مجموع تكاليف الاعمال التي احدثتها الحكومة لنفسية العمومية لاجل استصلاح اطيان بعض البلاد بعد تقديرات الجبان على مجموع اموالها

(المادة ٨) الوارد فيها انه بعد عمل متوسط الضريبة على المياض اذا احدثت الحكومة منافع عمومية بقصد استصلاح اطيان احدى البلاد فيجوز علاوة مبلغ يوازي خمسة في المائة من تكاليف تلك الاعمال على مال البلد (والمادة التاسعة) الوارد فيها ان اموال

الاطيان التي تصير قابلة لزراعة الصفي بالوجه القليل بواسطة انشاء الخزانات سيضاف عليها فيما يأتي بعد علاوة خصوصية

فهذه اثلاث مواد قد رأت اللجنة ان الزيادات المتفق اضافتها على اموال الاطيان بحسب ما هو مدون فيها هي من قبيل الاموال والروم الجديدة التي لا يجوز ربطها الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك والقرار عليه كما هو نص للمادة ٣٤ من القانون النظمي اى لا يكون باستشارة الجمعية العمومية فيه كنص المادة ٣٥ من القانون المشار اليه التي وضعت الحكومة للمشروع الذي نحن بصدده تطبيقاً لصها اذا جاء في تلك المقدمة (وبعد اخذ رأى الجمعية العمومية) فاذ امسكت اللجنة عن الدخول في موضوع هذه الثلاث مواد وقررت حذفها من المشروع وان يطلب من الهيئة ان يكتب لجانب الحكومة بلنها عند ما ترى احتياجاً لتقرير شيء مما اشتملت عليه تلك المواد على الاطيان ان تحسم تكاليف الاعمال والجسات التي اتتعت منها وتقدم به مشروعاً للجمعية العمومية للبحث فيه وتقرير ما تراه نحوه كنص المادة ٣٤ من القانون النظمي وصور الثلاث مواد المذكورة كالآتي

(المادة ٣)

البلاد التي تكون الحكومة احدثت فيها اعمالاً لنفسية العمومية لاجل استصلاح اطيانها بعد تقديرات الجبان المذكورة بالمادة الثانية هذه يجيب ان يضم خمسة في المائة من مجموع تكاليف تلك الاعمال على مجموع اموالها وتوزيعها على متوسط الضريبة

(المادة ٨)

بعد عمل تعديل متوسط الضريبة على المياض اذا احدثت الحكومة منافع عمومية بقصد استصلاح اطيان احدى البلاد فيجوز علاوة مبلغ يوازي خمسة في المائة من تكاليف تلك الاعمال على مال البلد وهذا المبلغ يجوز توزيعه بالتخصيص على كل

فدان بالحياض التي انتفعت من الاعمال المذكورة ولا
تسرى هذه العلاوة الا من اول السنة الرابعة التالية
للسنة التي انتهت فيها اعمال الخزانع
(المادة ٩)

اموال الاطيان التي تصير قايمة لزراعة الصفي بالوجه
التعلي بواسطة انشاء الخزانات سيضاف عليها فيما بعد
علاوة خصوصية

ثالثا بقاء نص المادة الرابعة على اصله وقطع حذف
منه جملة (عاشر ٢ و ٣) واستبدل ب (المادة
الثانية) وان تكون المادة المذكورة هي الثالثة وهذه
صورتها

(المادة الرابعة) التي صارت الثالثة

تقسم اطيان كل بلد الى حياض تكون اطيان
الحوض الواحد منها ثلاثة في النوع ولذلك يجب أن
يعطى لكل من تلك الحياض قيمة ضريبة واحدة خصوصه
بحيث ان متوسط ضريبة البلديات اثنى للتوسط للقرى
السالف ذكره بمساذل ٣ و ٢
رابعا بقاء المادة الخامسة على اصلها وقطع تكون
الرابعة وهذه صورتها

(المادة الخامسة) التي صارت الرابعة

الاطيان التي لم تكن تالفة وانما هي في الحقيقة اقل
من درجة باقي اطيان الحوض تربط عليها فيلت
ضرائب مؤقتة حلد ما يمكنها تحمل الضريبة المقررة
لحوض وهذه اليات المؤقتة يجري تقديرها في
ذات الوقت الذي يحصل فيه تقدير الضرائب على
الحياض انما تعين الاطيان في بحر السنة السابقة على
السنة التي يجري فيها تنفيذ عمل تعديل ضرائب
للمديونة

خامسا تعديل المادة السادسة كما يأتي وان تكون
الخامسة وهاتان صورتها اصلاحا وتعديلا

أصل المادة السادسة

يجري تعديل اموال كل بلد على القاعدة المينة
فبلا معرفة لجان مؤلفة من مندوب من قبل نظارة

للمالية ومن عمدة البلد ذاتها ومن عمدة بلد مجاورة
يتمين بمعرفة مأمور المركز وينشر اعلان في الجريدة
الرسمية وفي البلد يتعين فيه تاريخ البدء في العمل
ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما بالاول وكل
مالك يكون له الحق في الحضور وقت تقدير اعيانها
اطيانها

وتنشر نتيجة اعمال اللجان في البلد وكل مالك يكون
له الحق في بحر شهر واحد من تاريخ هذا النشر ان
يطلب استئناف التقدير

والنظر في الطليات والفصل فيها يكون بمعرفة
لجنة مؤلفة من وكيل للمديرة بصفة رئيس ومن احد
مفتشي المالية ومن عضو من اعضاء مجلس للمديرة
يتعين بمعرفة هذا المجلس

تعديل اللجنة

(المادة السادسة) التي صارت الخامسة

يجري تعديل اموال كل بلد على القاعدة المينة
قبلا بمعرفة لجان مؤلفة من مندوب من قبل نظارة
للمالية ومن عمدة البلد ذاتها واثنين ينتدبان بالتناوبة
من بين اربعة من عمد واعيان للركو ينتخبهم عمد
الركو واثنين ايضا من عمد مزارعي البلدة ينتخبها
احيان مزارعيها

وينشر اعلان في الجريدة الرسمية وفي البلد يتعين
فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك
بخمسة عشر يوما بالاول وكل مالك يكون له الحق
في الحضور وقت تقدير اعيانها

وتنشر نتيجة اعمال اللجان في البلد وكل مالك
يكون له الحق في بحر شهر واحد من تاريخ هذا النشر
ان يطلب استئناف التقدير

والنظر في الطليات والفصل فيها يكون بمعرفة لجنة
مؤلفة من وكيل للمديرة بصفة رئيس ومن احد
مفتشي المالية ومن عضوين من اعضاء مجلس للمديرة
يعينان بمعرفة هذا المجلس واحد عمد او اعيان بلاد
الركو للنظر في شأنها يمين معرفة اللجنة

سادساً بقاء المادة السابعة على اصلها وان تكون السادسة في ترتيب المواد ويضاف اليها فقرة تتضمن تفصيل كل زيادة تنتج في الايرادات عن الربط الحالي لتخفيض عمومي في ضرائب اطيان القبط وهاتان صورتا المادة والفقرة

(للمادة السابعة) التي صارت السادسة

بعد اتمام العمل في أية مديرية والتصديق النهائي من المالية على الضرائب الجديدة ينشر عن هذه الضرائب في البلاذع الاعلان بان الضرائب الجديدة يعمل بها ابتداء من اول يناير من السنة التالية لتاريخ حصول الشرفها

منى انتهى العمل في جميع المديرية فلا يعمل تعديل ضرائب آخر قبل انقضاء مدة ٣٠ سنة وذلك بدون اخلال بما تقتضيه الاوامر الجارية العمل بها الان او التي مستديراً يتعلق برفع الاموال صورة الفقرة

بعد تنفيذ تعديل الضرائب فزيادة الايرادات التي تنتج عن الربط الحالي تفصل لتخفيض عمومي في اموال الاطيان

سابعاً بقاء المادتين العاشرة والحادية عشرة على اصلها وان يكونا السابعة والثامنة في ترتيب المواد وهاتان صورتها

(للمادة العاشرة) التي صارت السابعة

لا يسوغ في أي حال من الاحوال ان تزيد احدى ضريبة عن ١٦٤ قرشاً التي هي احدى ضريبة سيف الزبط الحالي

(للمادة الحادية عشرة) التي صارت الثامنة

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا ثم قد رأيت اللجنة ان تقدير الضريبة باعتبار ٦٤ و ٢٨ في المائة لا زال فيه ثقل على الممولين لفداحة الضرائب الاصلية وبالناظر للآلاف المتوالية على الزراعة وبعض اسعار المحاصيل وزيادة تقدير

الايحيازات في الغالب على انه لو جري تقدير ايحياز اطيان الدومين اسوة باطيان الاهالي لامكن الحكومه ان تقدر الاموال باقل مما قدرته وكان في ذلك مساواة عمومية وتخفيف عن عائق الاهالي وكذلك الحال لو تلاحظ تقدير ايحيازات اطيان الدائرة السنية بقية اطيان الاهالي ولذا فالجنة ترجو الهيئة ان تقدر ذلك حق قدره وتطلب من الحكومه توجيه التفاتها الى تخفيف احوال الضرائب في كل فروعها تتمكن فيها من التخفيف

اما للذكورة للجنة من حضرة حسين بك بكري بالتمسك من تقدير ايحيازات اطيان شطوط دمياط وما جاورها التي حولتها عطوفتك على الجلب بمكانة تاريخها ١١ ابريل الجاري فقد نلت بالجنة ورأت ان للشروع بالنظر بها معول فيه على تقديرات الايحيارات بوجه عام ولا يمكن تقرير شيء بالنسبة لاطيان الشطوط المذكورة حيث كان تقدير ايحيازها منطبقاً على قاعدة تقدير الايحيارات بعموم القطر ثم ان سعادة بدراوي باشا عاشور احد اعضاء اللجنة استلقتها الى ضرورة تمييز الاطيان المشورية في ريف الضريبة حيث للمشروع لم يفرق بين هذه الاطيان والاطيان الخراجية واللجنة رأيت تقويض امر ذلك لنظر الهيئة

وبناء على ما ذكر يكون نص المشروع حسب ما قرره اللجنة كما هو آت

﴿ مشروع امر عال ﴾

« نحن خديو مصر »

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي الجمعية العمومية

« امرنا بما هو آت »

(للمادة ١)

مرخص لناظر المالية ان يشرع في عمل تعديل ضرائب الاطيان في كل مديرية عند ما تم عمليات فك الزمام في قسم من اطيانها كلف للعمل

له الحق في بحر شهر واحد من تاريخ هذا النشر ان يطلب استئناف التقدير
والنظر في الطلبات والفصل فيها يكون بمعرفة لجنة مؤلفة من وكيل المديرية بصفة رئيس ومثل احد مفتشي المالية ومن عضوين من اعضاء مجلس المديرية يمينان بمعرفة هذا المجلس واحد عمدا او اعيان بلاد المركز للنظر في شأنها يعين بمعرفة اللجنة

« المادة ٦ »

بعد اتمام العمل في اية مديرية والتصديق النهائي من المالية على الضرائب الجديدة ينشر عن هذه الضرائب في البلاد مع الاعلان بان الضرائب الجديدة يحمل بها ابتداء من اول يناير من السنة الخامسة التالية للسنة التي حصل النشر فيها

مضى انتهى العمل في جميع المديريات فلا يعمل بتعديل ضرائب اخرى قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة وذلك بدون اخلال بما تقتضيه الاوامر الجاري العمل بها الآن او التي ستصدر فيما يتعلق برفع الاموال بعد تنفيذ تعديل الضرائب بزيادة الايرادات التي تنتج عن الربط الحالي تخصص لتعويض عمومي في اموال الاديان

(المادة ٧)

لا يسوغ في اى حال من الاحوال ان تزيد اعلى ضريبة عن ١٦٤ قرشا التي هي اعلى ضريبة سيء الربط الحالي

(المادة ٨)

على نائبي المالية تنفيذ امرنا هذا وحيث ان اللجنة قد اتمت اعمالها على الوجه السابق يانه واجتمعت سيي يوم تاريخه وقررت على رفع تقريرها على هذه الصورة فاقضى عرضه لمطرفة للاحاطة بما اشتمل عليه وعرضه على هيئة الجمعية انقدم
« صورة خطاب محرر من عطفانو رئيس »
« مجلس النظار لمادة رئيس الجمعية »
« المصومية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣١٧ »

(١٣ مايو سنة ٩٩ هـ)

(المادة ٢)

يختصب متوسط الضريبة في كل بلد على الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بقيمة ٦٤ و ٢٨ في المائة من متوسط ايجار الاطيان المذكورة حسب ما تقدر بمعرفة اللجان التي قامت باجراء ذلك في التقدير في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦

(المادة ٣)

تقسم اطيان كل بلد الى حياض تكون اطيان الخوض الواحد منها متجانسة في النوع ولذلك يجب ان يعطى لكل من تلك الحياض ضريبة واحدة مخصوصه بحيث ان متوسط ضريبة البلد يوازيه للوسط المقرر السالف ذكره بالمادة الثانية

(المادة ٤)

الاطيان التي لم تكن ثالثة وانما هي في الحقيقة اقل من درجة باقي اطيان الخوض تربط عليها ضرائب موزونة موفقة لحد ما يمكنها تحمل الضريبة المقررة للخوض وهذه الضرائب الموزونة يجري تقديرها سيي ذات الوقت التسيي يحصل فيه تقدير الضرائب على الحياض انما ضامين الاطيان في بحر السنة السابقة على السنة التي يجري فيها تنفيذ عمل تعديل ضرائب للديرة

(المادة ٥)

يجري تعديل اموال كل بلد على القاعدة المبينة قبلا بمعرفة لجان موفقة من مندوب من قبل نظارة المالية ومن عمدة البلد ذاتها واثنين يتشددان بالناوبة من بين اربعة من عمدة واعيان المركز يتشبههم عمدة المركز واثنين ايضا من عمدة مزارعي البلدة يتشبهها اعيان مزارعيها.

وينشر اعلان في الجريدة الرسمية وفي البلد يتبين فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما بالاقبل وكل مالك يكون له الحق في الحضور وقت تقدير ايجار اطيانه
وتنشر نتيجة افعال اللجان في البلد وكل مالك يكون

(١٨٩٩)

« ١٨٩٩ »

فأرجو مساعدكم تبليغ هذا الجواب إلى حضرات أعضاء
الجمعية العمومية الخدم
اطيان زراعية - « مال شراقي » تعليمات نظارة
المالية خاصة بمساحة الشراق في
الوجه القبلي (١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩)

١ - عند وصول هذه التعليمات يجب على المديرية
أن تضم طلبات رفع الاموال الخاصة بكل بلد بعضها
الى بعض وترسلها للمركز ربطة واحدة مرفقة بكشف
يبين اسماء وزمام كل من القبائل او الخياض للكوة
لزاما للبلد يتامه وذلك ما عدا المنافع العمومية . والبلاد
التي يتكون زمامها من عدد جسيم من القبائل يجب
على المديرية عرضا عن تقرير هذه الكشوفة ان ترسل
للمركز دفتر المكلف الخاص بكل منها للمشتغل على
الاجمالي الواضح به زمام كل قبيلة وترسله ايضا
جميع الشكاوي المختصة بالذرة الثالثة التي جرى لحصصها
طبقا لمنشور ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ وعلى المركز ان
يرسل لما دون لجنة المساحة بواسطة عمدة كل بلد جميع
الاوراق المختصة بالبلد وذلك قبل الشروع بالعمل
فيها بثلاثة ايام

٢ - بتدئى المساحات بجميع مراكز المديرية على
حسب ترتيب السير الذي سيأتي القول عنه بالبعد
الثالث في تاريخ تحدد نظارة المالية وتكون لجانب
المساحة التي سيأتي ذكرها في البند الرابع تحت مراقبة
مأموري المراكز مباشرة واي مامور يكتشف شيئا
من الغلط ولا يبادر باقتضاج الاجراءات الضرورية
بشأن ذلك وتبليغها لخبرة المدير يكون مستحقا
للعقوبات التأديبية الشديدة

٣ - على كل من الامور من عند وصول هذه
التعليمات ان يحرك كشفا باسماء البلاد التي تقدمت منها
طلبات شراقي بمرورها بالتتابع بعد بعضها بمرحلة
بالترتيب من قبلي الى بحري بحسب خط السير الذي
سيجري عليه العمل في الحماينة والمراكز التي يوجد
بكل منها بلاد على جانبي النيل شرقا وغربا يعمل

قد طلعت الحكومة على ملاحظات الجمعية العمومية
على مشروع تعديل شرائب الاطيان الذي ارسلته
اليها في ٢٦ مارس الماضي غمرة ٣
فقد رأت الجمعية العمومية حذف المواد ٨ و ٩ و ١٠
من المشروع اذ كانت على ان ما جاء فيها يعتبر من
ربط اموال جديدة يجب عرضه عند الاقتضاء على
الجمعية العمومية طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون
النظامي غير ان الحكومة لا يسمها ان تقبل هذا
الراي ولا تزال تؤيد قولها السابق بان الملاوة للنوع
حناء في المواد المذكورة في دغلة في تعديل الشرائب
لكنه نظرا للنفق العميم الذي يعود من هذا المشروع
على القطر قد استصوبت موافقة الجمعية العمومية على
حذفها مع حفظ حقوقها بكل صراحة في هذا الشأن
لكنها قد حفظت لنفسها الحق في الامر المالي بأن
تقدم للجمعية العمومية بعد اتمام الاعمال الخزانة
ما استفذته من الاجراءات الخصوصية نحو اطيان الوجه
القبلي التي تصبح قابلة لزراعة الصيني بواسطة تلك
الاعمال

وقد وافقت على تعديل المادة الخامسة التي اصلها
السادة بحسب مآرائه الجمعية العمومية

اما الفقرة التي اقترحت الجمعية العمومية اضافتها على
المادة السابعة التي صارت السادسة فلا يمكن للحكومة
قبولها لان هذا الحكم لا علاقة له بتعديل الشرائب بل
وجما يتأتى عنه في المستقبل ارباك في اعمال الحكومة
التي ينبغي ان تكون على الدول مطلقة التصرف في اتخاذ
التدابير اللازمة لتوزيع الشرائب بطريقة عادلة على
المولين على اختلاف طبقاتهم

هكذا وانى اكرر ما سبق لي ايضاه امام الجمعية
العمومية بان الحكومة سارفة اهتماما للتواصل لتفتيف
الشرائب عن عائق الامال كما رجعت على ذلك في الماضي
ولها لا تردد عن تنفيذها ايضا في المستقبل عندما تسبح
لها ايراداتها بذلك

كشف قائم بذاته عن التواحي الشرقية واخر هن
التواحي الغربية

٤ - معنابة ومساحة الشراقي بكل مركز
تجرى بمعرفة لجنة مؤلفة من معاون يتتبعه المدير
أو من معاوني المركز وعدة وصراف البلد ذلتها
وعدة بلد أخرى مطبوعة لها يتنخيه للأمر وذلك
ما عدا بعض الأراضي التي يمين لكل منها يامر
خصوص من المالية لجان أو أكثر والعمدة الذي
يتتبعه للأمر اذا تضمن عليه المحصور هو (أي
العمدة) يتتبع كتابة بالتبابة هذه احد مشايخ بلدة
لغوم مقامه اخاه غيايه

وتتفق الشراقي من اطيان الدائرة يكون بمعرفة
الطيان ولكن بدلا عن العمدة الثاني الذي ينضم الى
الجنة قد يلزم ان ينضم لها مندوب يمينه منتش
الدائرة للجهة

٥ - انواع الاطيان الشراقي التي ستجرى
معانيتها أو مساحتها هي كما سيأتي
نوع (١) الاطيان التي تدخل تحت حكم
الشراقي الكامل وهي

درجة (١) اطيان الخياض سواء كانت مما يزرع
عادة شتويا أو ذرة وشتويا وكذلك اطيان الحواجر
المتصلة بالجبل التي ما لم يكن لاربائها ربحا بالكلية
أو التي كانت مزروعة بها ذرة في هذه السنة وثبت
من التحقيق الذي لجره المركز ان زراعتها عدت
بسبب قلة المياه

درجة (٢) اطيان الخياض التي رويت أولا
من الشرح الموجود مطبوعة جسور الصلايب وبعد
ذلك من الخياض

درجة (٣) اطيان الخياض التي رويت بثلاثها
من حنيان خصوصية جرت طافي هذه السنة

درجة (٤) اطيان الخياض التي رويت بالبوقي أو
البنواذيف من ابار كانت موجودة من قبل معبدة
لجراحة الذرة القيشي

درجة (٥) اطيان السواحل التي ما لم يكن لاربائها
ربحا والتي كانت فيها ذرة مزرعة وثبت المركز من
التحقيق ان زراعتها عدت بسبب قلة المياه

درجة (٦) اطيان السواحل التي عدت لها
مصلحة الري حواشات ولكن ما لم يكن ربحا

درجة (٧) اطيان الجزائر التي ما لم يكن لاربائها
ربحا أو التي كانت فيها ذرة مزرعة وثبت من
التحقيق الذي لجره المركز ان زراعتها عدت لقلة
المياه

تنبيه - الارض القائم عليها التحويل للمعاد
زراعتها شتويا أو غيره التي لم تزرع في هذه السنة
تدخل في هذا النوع تبعا لكل من درجاته حسب
موقع الارض ان كانت بالخياض أو بالسواحل أو
بالجزائر

نوع (ب) الاطيان التي تدخل تحت حكم
نصف شراقي وهي

درجة (١) الاطيان التي يوزعها اربابها
عادة للاعالي بكرثرات ومع انه كان في الامكان
ربحا في هذه السنة بالآلات في الخياض والجزائر الا
انها لم تزرع وذلك لبيب المبالغة من اربائها في اهلاك
قيمة ايجارها

وكذلك الاطيان التي من هذا القبيل بالسواحل وحوش
التي تبارى التي وان كانت لم تزرع بالكلية الا انها
لو كانت زرع لكان يمكن اخذ محصول واحد منها

درجة (٢) الاطيان المعتاد زراعتها ذرة ويسدها
حجر صولة كانت تلك الاطيان بالسواحل أو بالخياض
المالية أو كانت من مرتضات الخياض الصومية التي
توجد جسور خصوصية لحفظها من مياه الفيضانات
أو كانت ايضا من الاطيان المتصلة بالجبل ولم يؤخذ
من كل تلك الاطيان في هذه السنة غير محصول
واحد إما ذرة ولما شتوى

درجة (٣) اطيان الخياض واطيان
الجزائر المعتاد ربحا من مياه الفيضان التي زرع في

(١٨٩٢)

(١٨٩٢)

مياه الفيضان هذه السنة ومع ذلك يمكن استنتاج
محصولين منها بالآلات

وطى النجوم لا يلتفت بالكلية لكافة الاطيان
التي في هذه السنة لم تختلف طرق زرعها في شيء عن
بقية السنين الاعتيادية وانما تركت بنهر زراعة
للاسباب النصوص عنها في الدرجة الاولى من
نوع (ب) ولا يلتفت ايضا للطلبات التي تكون
عن اراضي التفليل التي لم تسبق العادة بزرعة شيء منها
٦ — البلاد التي تقدمت منها طلبات معا كان هذه
الطلبات قليلا يجب ان يمان كل ما يوجد فيها من
الشرقي المبينة درجاتها بالانواع (ا) و (ب)
و (ت) ولو لم تكن تقدمت عنه طلبات ويكون
ذلك بأرشاد ودلالة البعثة والدلال

٧ — تعمل المساحة بالجزء للمستعمل الان
بالديريات الذي طوله خمس قصبات وتشتغل البعان
من يوم ٣ ليوم ٢٨ من كل شهر بدون انقطاع بما في
ذلك ايام الجمع وتكون ساعات العمل ثمانية يوميا وإذا
تغيب اي معاون عن محل عمله لاسبب عذر معا
كان شديدا فيفسق الاستحصا على اذن بالغباب
من الأمور يحاكم امام مجلس التأديب على ذلك الغياب
٨ — تدرج المساحات في الاستارة مرة ٣١
وكل فرسخ من استارات مساحة شرقي البلد الواحدة
يشمر بدورة متسلسلة وكل مقدار من مقادير الشرقي
التي تدرج في استارة مرة ٣١ يجب ان يكون من
نوع واحد ومن درجة واحدة من الانواع والدرجات
المبينة بالبند الخامس بمعنى ان لا تدخل اطيان من
نوعين او من درجتين في كمية واحدة

ومنى كانت قبالة باكلها او حوضا بأكمله شرقي
او كله من نوع واحد ودرجة واحدة من درجات
ذلك النوع فلا تعمل عنه مساحة بل يدرج مقداره
من كشف الزمام المذكور في البند الاول الذي
سيعمل بمعرفة للدير او من للكفة

فاذا وجدت في قبالة واحدة او حوض واحد

هذه السنة ذرة او شتويًا او ذرة ايها شتوي ورويت
بالشوايف او السواقي من القرع العمومية او من
السيالات او من القرع خصوصية منها عملت بمعرفة
مصلحة الري او من الخيران او من البرك سواء كان
جري انعام زرعها من الآبار او لم يجر

درجة (٤) اطيان الخياض او الجوائر للمتاد
زرعها من مياه الفيضان التي رويت في هذه السنة
بالآلات بشارية ملك ارباب الاطيان او ملك آخرين
واضطر ارباب الاطيان لشراء المياه منهم

درجة (٥) اطيان حوش التباري وما
يشبهها من الاطيان الواقعة بين جسر السكة الحديد
وجسر السيالات او جسر الصلايب التي لا تكون
انتجت محصولا ثانيا في هذه السنة بعد الدورة
نوع (ت) الاطيان المتنوعة التي سيكون
الحكم على طريقة المعاملة فيها من شأن اللجنة
العليا التي الكلام عليها بالبند الثالث والعشرين
وهي تشتغل بجميع انواع الشرقي الاخرى التي لم
تدخل في درجات النوعين السابق ذكرهما وطى
كل من لجان المساحة توضيح جملة كل نوع من
الاطيان التي من هذا القبيل على حديثها بالوصف
الكافي

تنبيه — ويجب عدم الالتفات للطلبات المختصه
بشيء من اطيان السواحل التي تكون أنتجت محصولا
ثانيا في هذه السنة أو من الممكن استنتاج محصول
ثان منها او اطيان السواحل التي رويت هذه السنة
بواسطة المرافعات او الاطيان المتاد زرعها من مياه
الفيضان التي رويت هذه السنة على حساب الحكومة
بالاويرات التي استأجرتها مصلحة الري او للملكة
لها او الجنسين او الاطيان للزراعة قصبا الكافة في
منطقة الاطيان الشرقي او اطيان الجوائر للمتاد
زرعها من السواقي او اطيان الجوائر المرتفعة المتأخر بها
بالآلات واطيان بعض اجزاء تلك الجوائر لاتملوها

لما الاطيان الميري فتدرج مع اطيات الاهالي باستارة واحدة

١٠ - يلزم عمل رسومات نظرية عن اطيان الشراقي التي من نوع (ب) ومن نوع (ت) فقط فاذا كانت تشتمل على جملة اسماء يحمل رسم اجمالي واحد عن كل نوع كان في منطقة واحدة وتوضع في الرسم النمر المتسلسلة التي اعطيت للقطع (بالخانة نمرة ٢ من الاستارة نمرة ٣١) وكذلك توضع في الرسم جميع الحدود القائمة كالجسور والسواقي الخ - وتقط الشواذيف الموجودة عند عمل المساحة فاذا كانت متفرقة تبين القط التي كانت فيها اولا ويذكر به ايضا موقع قرب بلدة او قريه واسمها

١١ - عند اتمام مساحة اي ناحية يجب مراجعة الطلبات بالتدقيق ويكتب على ظاهر كل طلب نمرة صحيحة قائمة المساحة ونمرة الزمام الدخلة به اطيان صاحب ذلك الطلب واذا رفض طلب ما فيلزم ايضاح اسباب رفضه على ذات الطلب

١٢ - يلزم ان يوجد بطرف كل معلوف دفتر يوميه ويخصص لكل يوم نصف صحيفة منها ويقيده فيها اسماء الاشخاص الذين حضروا وساعات العمل والزمام الذي جرت مساحته وكل ما حصل مما يهم ذكره وعلى المفتشين والموظفين للنشاط بهم التفتيش على احوال اللجان ان يقوموا على هذه اليومية بعد كل تفتيش وكذلك يقومون على يوييت لجان الجانبين المذكورة بعد في البند ١٦ ويورد شرون بما يتلاحظ لهم من جهة العمل

١٣ - على كل معاون ان يرسل للأمور المراكز يوميا كشفا على الصورة الآتية

اطيان شرقي وغير شرقي فما كان مقداره اقل هو الذي تعمل مساحته بالفرقات اما بقية الزمام القبالة او الخوض فيستنتج من تنزيل اجمالي المساحة التي عملت من اجمالي زمام القبالة والخوض المبين بالكشف المذكور اعلاه والمستفرد من الكلفة والباقي يدرج اجماليا بالاستارة نمرة ٣١ بعد كمية المساحة ويؤشر في الخانة نمرة ٢ هكذا (حسب كشف المديرية مرقة) او (الباقي من كشف المديرية مرقة) او الباقي من الزمام التدرج بالكلفة

فان وجد ان مقداراً من المقادير التي تستفرد بهذه الكيفية يشتمل على جملة درجات من درجات الشراقي الداخلة في نوع واحد فتقدر كمية كل درجة منها بوجه التعريب وتدرج في الاستارة نمرة ٣١ بدون عمل مساحة منها

٩ - كل مقدار تعمل عنه المساحة لا يتوضج من حدوده في الاستارة نمرة ٣١ الا حدود الاسم الاول منه والاسم الاخر فاذا عملت للمساحة عن اطيان للقرعة لكونها وجدت اقل زماماً فتدرج مساحتها في الخانة نمرة ١٨ وتوضع في الخانة نمرة ١٦ مقادير اطيان التي هي شرقي بالكلية او نصف شرقي اما نوع الشراقي فيتوضع في الخانة نمرة ٢٠ من الاستارة نمرة ٣١ امام كل مقدار مع ايضاح الحرف الرموز به لنوع الشراقي ونمرة الدرجة الداخلة تحت احكامها من الانواع للدرجات الواضحة باليد الخامس وذلك سواء كانت المقدار محسوماً بالفرقات او مأخوذاً من كشف المديرية او الكلفة واذا كانت اطيان من النوع (ت) يتوضح وصف اطيان الشراقي ايضاً وايضاً

مساحة الاطيان الشرقي .

| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
|--------|------|-------|-------|--|
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |
| مديرية | مركز | ناحية | تاريخ | اسماء النواحي التي ارسلت اوراقها للمديرية واسم الشخص الذي ارسلت منه |

اقر بان الزمام المبين اعلاه جرت مساحته ومعاينته اليوم بحضوري وسيكون مبيت اللجنة هذه الليلة
ناحية وستنقل باكراً بناحية
معاون

وعلى مأمور المركز ان يرسل كل يوم خميس للمديرية ولمفتش المالية ما يخص هذه الكشف وهكذا في
الايام التي تعينها المديرية او مفتش المالية بخلاف ذلك
وعلى المديرية ان ترسل لنظارة المالية كل يوم سبت ملخصاً مركزاً ايضاً

- ١٤ — عند انتهاء العمل بأية ناحية يتم على اوراقها وتسليم شيخ يعينه حمدة الناحية لتوصيلها للمديرية او ترسل اليها على يد سابع مخصوص
- ١٥ — تعين لجنتان لاعد الجاشني بكل مديرية الا اذا صدر امر من المالية بخلاف ذلك
- ١٦ — يكون معاونو لجنة الجاشني تحت اوامر المديرية مباشرة ولزم ان يكون طرف معاون الجاشني دتيرومية كوميات معاوني اللجان الابتدائية وعليه
- ان يرسل للمديرية كل يوم خميس كشفاً بما تم عمله في كل يوم من الاسبوع السابق داخلاً فيه يوم الخميس ذاته
- ١٧ — يتخبط المدير ناحية واحدة من كل ثلاث نواحي وعلى معاون الجاشني فحص عشرة في المائة من البيانات الواردة باستمارة نمرة ٣١ عن الناحية المختبة ويجري فحصها فيما يختص بالساحة والنوع والدرجة التي درجت فيها الاطيان ويوقع امام كل مقدار جرى فحصه بمفرقه

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

التي تكون للمديرية قد حددتها تعطى له مكافأة
قيمة نصف راتبه شهر واحد

٢٣ — تشكل لجنة عالية تفحص بنصوص

ما سيأتي ايضاحه من مسائل الشرائق وهذه اللجنة
تؤلف من

للمدير او وكيل المديرية بصية رئيس

باشمهندس المديرية او منتوب من قبله

مصادقة مفتش ري التسم

مفتش مالية

اثنين من العمدة يتفقان بمعرفة المدير احدهما

يكون من المراكز الذي سيجري فحص اطيانه

وتكون اختصاصات اللجنة كالاتي

(١) فحص الشكاوي الخاصة بالطلبات التي

رفضت متى قدمت هذه الشكاوي في ظرف ثلاثين

يوماً من تاريخ وصول الامانات للمديرية لتشكين

(٢) فحص الشكاوي الخاصة بدرجة اطيان

الشرافي في غير انواعها الحقيقية اذا تقدمت تلك

الشكاوي في ظرف ثلاثين يوماً من التاريخ الذي

يشهد فيه العمدة بان الصرف اتم درج المبالغ

المقتضى درجها في الاوراد

(٣) تنسيق الشرائق الذي من النوع حرف (ت) ع

الى النوعين (١) و (ب) للنصوص عنها بالبدء

الخاص

(٤) فحص اي سألة خصوصية ترى المالية موافقة احاطتها

على اللجنة لاختار رأيها فيها ويكون قرار اللجنة نهائياً

بعد تصديق نظارة المالية عليه

ويكون باشكاتب المديرية مسؤلاً عن ارسال

الاوراق والاستمارات البيضاء وغيرها التي تزم للجان

الايداعية ولجان الجاشي او اللجنة العليا في حال

ظلم وطليه انشاء ما يلزم انشأه من السجلات

للموافقة التي يرى لزوم انشائها لضبط العمل واقتطاع

طريقة السير للبتة في هذه التحليلات

٢٤ — ولدى ارسال قرارات المديرية للجان
ترسل المديرية اعلانات للاشخاص الذين رفضت
طلباتهم

٢٥ — يصرح المدير للمأموري المراكز بتوقيع

جزاء بالتيابة عنه بموافقة قدرها ١٠ قروش على كل

معاون من معاوني اللجان الايداعية الذين يتأخرون

في ارسال الكشوف اليومية عن كل مرة طبقاً للبند

١٣ ومن كل يوم من ايام تأخير وصول اي كشف

بعد استئصال مسافة السفر وملاحظة اعتبار صعوبات

المواصلات وعلى المديرية توقيع مثل هذه العقوبة

على الاشخاص الذين يتسببون في تأخير ارسال

خلاصات الاعمال من المراكز للمديرية وللمفتشين

وكل خلل جسيم يلزم بحكمة المعاون للمحل في

امام مجلس تأديبي حالاً ويحذف بحري للمدير اللازم

مع بقية اعضاء اللجنة وكل مخالفة تقع في تنفيذ

هذه التلميذات بخلاف تأخير الكشف الذي سبق

ذكره والتأخير في العمل تستوجب الانذار في اول

دفعه واذا تكررت تستوجب الحاكمة امام مجلس

تأديبي

وعلى المدير اجراء ما يمكن لتشكيل مجلس التأديب

في ظرف خمسة ايام من تاريخ اخطاره بالخلل ويعين

معاوناً آخر ليحل محل للمعاون المحال على مجلس

التأديب حتى يصدر المجلس حكمه - العقوبات المذكورة

اعلاء تنص ايضاً باسم المدير على لجان الجاشي فيما

يختص بالتأخير والخلل الذي يقع منها

٢٦ — متى اتمت اي لجنة العمل المخصص لها

فازا وجد العمل صحيحاً وان اللجنة قامت فيه بواجباتها

يعطى للمعاون والمساحين والقضاة مكافأة قدر ما هي

شهر واحد

وكل صراف يكون ادرج للبالغ المقتضى رفعا

بالكشف على صفة ويكون ادرج ايضاً بالمبالغ اخيراً

بالجرايد والاوراد بعد تصديق نظارة المالية في الواجبات

(مال ١٨٩٦)

(١٨٩٦)

قسم اول الايرادات مسولون عن تحقيق صحة حصول السداد عند تقديم الطلب

وبناء عليه نرجو اتخاذ التدابير اللازمة لجعل اصحاب ائشان في الشراقي عاين بذلك كله

املاك الميري الحرة - منشور بمر ٦٧ صادر من مظارة المالية لجميع المديرية والمحافظات بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦

انه لا جل تسهيل اجراءات بيع املك الميري الحرة بالزاد العموي قد قرونا انه من الان فصاعدا لا قبل زيادة ايا كانت بعد قفل جلسة الزاد لا بالمديريات ولا بالمحافظات ولا بمظارة المالية فلي لا ان تقدم

الى المظارة (ادارة املك الميري الحرة) قرارات جلسات الزادها يكون رسي مزاده وذلك في بحر الثلاثة ايام التالية ليوم قفل الزاد فيها على ذلك صار

القاء المنشور الصادر من المظارة بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٨٩٨ مرة ٥٤ فيها يكون مخالفا لاحكام هذا

للمشور ومن المعلوم ان مظارة المالية تحفظ لنفسها الحق في قبول او رفض اى اصطلا وفي حالة الرفض لا

يكون لمن رسي عليه الزاد او صاحب العطاء حق في شيء ما سوى رد التأييد للدفع منه اليه فالامل من تكميم نشر هذا المنشور تمهيدا كثيرا

لملومية عموم اهالي لا ادولة تشكبا اشغل عليه

املاك الميري الحرة - قرار وزاري من مظارة المالية في ٨ يونيو سنة ١٨٩٦

بنه على للمادة السادسة من ذكره و٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وبناء على ما عرض من حفرة مراتب املك الميري الحرة

(قررهاوات)

(البند الاول)

تلقى التمرة الثالثة من للمادة الماثرة من لائحة بيع املك الميري الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر

سنة ١٨٨٦

اطيان زراعية - (مال) المالية في فبراير سنة ١٩٠٠
(ادارة الاموال المقررة)

منشور صادر للمديريات قبل عدا مديرية اليوم بخصوص طلبات الاستئناف التي تقدم عن الاطيان الشراقي

لا ينبغي ان التمرتين الاولى والثانية من المادة ٢٣ من تعليمات تحقق ومساحة الشراقي توضح بهذا ان من جهة اختصاصات اللجنة المالية النظر فيها سيأتي وهو

اولا في فحص الشكاوي الخاصة بالطلبات التي رفضت متى تقدمت هذه الشكاوي في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ وصول اعلانات المديرية للتشكين

ثانيا في فحص الشكاوي الخاصة بترج اطين من الشراقي في غير انواعها الحقيقية اذا قدمت تلك اشكاوي في ظرف ثلاثين يوما من التاريخ الذي يشهد فيه المندوبان الصراف اتم درج البالغ المختص درجها في الاوراد

وحيث ان المادة الحادية عشرة من الامر العالي صادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ قضت بان الاطيان في تقدم عنها طلبات ابتدائية انها تالفة وتوجد عند للمانية غير تالفة ويوجد اصحاب الاستئناف النظر فيها هذه لا يجوز قبول الشكاوي عنها الاستئناف النظر فيها لا اذا دفع اصحابها قيمة مال سنة عن الاطيان التشكي بشلها

قد استصوب ان المالة في قبول طلبات الاستئناف عن الاطيان الشراقي المخصوص عنها بالتقرتين المار ذكرهما تكون بنفس الطريقة المقررة في قبول طلبات استئناف تحقيق التوافق وذلك بان يدفع الطالب عند تقديم الطلب قيمة مال السنة تماما عن الاطيان لامعارض عنها ورئيس الايرادات مع رئيس وعمال

ثانياً ان كل عطاء يكون واضحاً باسم وعنوان صاحبه بكتابة ظاهرة تقرأ ويكون مصحوباً بمل ختم مثبت دفع تأمين قدره ٢٠ في المائة من قيمة الثمن الاسمي في احدى خزائن الحكومة
 رابعاً ان المظاريف يكون مكتوباً عليها (عطاء عن مشتري اطياف ملك الحكومة بناية ٥٠٠٠٠)

خامساً ان صاحب كل عطاء يلزمه ان يأخذ ايضاً من عطائه او يرسله بطريق البوستة موصى عليه

سادساً ان كل عطاء يقدم بعد الميعاد المحدد لقبول العطاءات لو يكون مخالفاً لمناقص بالفترة الثانية والثالثة والرابعة من هذا البند يعتبر ملغى ولا عمل له
 سابعاً ان البيع يكون على مقتضى القيود والاشتراطات المدونة في لائحة بيع املاك الميري الحرة القيمة ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وللنشورات المتممة لها فيما لا يخالف احكام قرارنا هذا وبالتطبيق لما جاء في هذا القرار

ثامناً ان نظارة المالية تحفظ لنفسها الحق في رفض اعلى عطاء او اي عطاء كان يجيب لا يكون لصاحبه حق في شيء ما سوى رد التأمين للدفع منه اليه (المادة ٣)

لا يجوز فتح اي عطاء قبل اليوم والساعة الذين يحددان لذلك

(المادة ٤)

فتح للمظاريف يكون بجلسته علنية بحضور المدير ووكيل المديرية والباشكاتب ومندوب من نظارة المالية (المادة ٥)

اليوم الذي يتحدد لفتح المظاريف يصير اخطار

﴿ البند الثاني ﴾

تستعرض الفترة المذكورة بالفترة الآتية « كل عطاء لم يكن مصحوباً بشهادة مثبتة دفع تأمين قدره عشرون في المائة من الثمن الاسمي يعتبر لاغياً ولا عمل له »

﴿ البند الثالث ﴾

على حضرة مراقب املاك الميري الحرة تنفيذ هذا القرار

املاك الميري الحرة - قرار من نظارة المالية غرة ١٢٦ تاريخ اول اكتوبر سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على لائحة بيع املاك الميري الحرة المودعة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وبعد الاطلاع على المادة السادسة من الامر المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (٤ رجب سنة ١٣٠٩) وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٩ الموافق ١٧ جمادي الاولى سنة ١٣١٧

(قررنا ما هو آت)

« المادة ١ »

املاك للميري الحرة بديرية قنا التي كان جارياً يهملها لحد الآن بطريق الزاد العالي تباع من الان فصاعداً بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختومة بالشعب الاحمر

(المادة ٢)

اعلانات الاشهار يلزم ان يكون واضحاً بها البيانات والاشتراطات الآتية

اولاً فترة كل قطعة وسطها وحدودها وثمناً الاساسي وضربتها واليوم والساعة المحددن لقبول العطاءات

ثانياً الايضاح بان العطاءات يلزم تقديمها للمديرية مباشرة على ورق تمته داخل مظاريف مختومة بالشعب الاحمر

(١٨٦٦)

(١٩٠٠)

نظارة المالية حده في وقت كاف يمكنها من ان
توصل مندوباً بحضور هذه الجلسة

(المادة ٦)

اذا تراءى للمدير عدم موافقة البيع لصالح المطالب
الاخر فعليه ان يعرض لنظارة المالية عن الاسباب
الموجبة لذلك

(المادة ٧)

في حالة وجود عطلة من او اكثر يسمي واحد فلي للمدير
ان يقرر في الحال بين اصحاب هذه المطالبات للتساوية
اما ان رأى المدير موافقة اعطاء الاولوية لاحد
يدون ان يقرر بينهم فعليه ان يعرض لنظارة المالية
مع ايضاح الاسباب الداعية لذلك ويصل عضو
عن الجلسة ويقرر عليه من اللواتن لقوه حكمه
بالمادة الرابعة

(المادة ٨)

كل عطلة اقل من الثمن الاسمي يكون ساقط
للفعل بالكلية

(المادة ٩)

على مراقبة املاك الميري الحرة تنفيذ قرارنا هذا
الذي يبقى ساري للمفعول لمدة سنة واحدة اعتباراً
من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

املاك الميري الحرة - قرار من نظارة المالية
بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦

بعد الاطلاع على لائحة بيع املاك الميري الحرة
الرقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦

وبعد الاطلاع على المادة السادسة من الامر المالي
الرقم ٣ فيلر ١٨٩٢ (٤ وجب ١٣٠٩)

بعد الاطلاع على قرار النظارة الرقم اول أكتوبر
سنة ١٨٩٩ القاضي بان املاك الميري بمديرية قنا التي
كان جارياً بيعها بالزاد الذي تباع بواسطة
عطلات داخل مظالم لريف مستوفية بالشعب الاحمر
قرو ما هو آت

(المادة ١)

تمثل المادة الرابعة من قرار النظارة السالف ذكره
بالكيفية الآتية

يصير فتح المطالبات بحضور المدير ووكيل المديرية
والباشكاتب ومندوب نظارة المالية وفي حالة تغيب
احد من موظفي المديرية يخبر به له من هو قائم باماله
بالتبابة وعند عدم وجود نائب له فيقوم مقامه رئيس
الحسابات او رئيس الإيرادات

(المادة ٢)

على مراقبة املاك الميري الحرة تنفيذ قرارنا هذا
املاك الميري العمومية المرتبطة - ذكره في
سنة ١٩٠٠ بشأن دين مصلحة الاراضي الاميرية

(ترجمة امراء)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الاتفاق للبرم في ٣١ أكتوبر
سنة ١٨٧٨ والاتفاق الاضافي للبرم في ١٤ أبريل
سنة ١٨٨٠ بين الحكومة المصرية وبين المطالبات
ن ٠ م ٠ ده روتشيلد واولاده بالوندرة والمطالبات

ده روتشيلد واسخوانه يباريس
وبعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٧ يولييه
سنة ١٨٨٥

وعلى الامر المالي الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠
وعلى الاوامر المالية الصادرة في ١٨ و ٢٥ مارس سنة ٢٩
مايو سنة ١٨٩٣

وبعد صادقة الدول التي سبق لها الموافقة على
الاوامر المذكورة

بند على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي
مجلس النظارة

(امراء بما هو آت)

(المادة ١)

الاموال المتوفرة من تحويل سندات دين مصلحة
الاراضي الاميرية التي تأسستها خمسة سيغ في المائة الى
سندات فاندتها اربعة وربع في المائة لا تورد الى

(١٩٠٠)

(المادة ٥)

اذا انقضت من الحسابات وجود زيادة في ايرادات مصلحة الاراضي الاميرية تسحب بدفع قيمة المتوفرون تحويل الدين او جزء منه فالمبلغ الذي يلزم توريده من هذا القبيل الى صندوق الدين العمومي تدفعه المصلحة بعد انتهاء اللجنة من تقرير حساباتها

(المادة ٦)

اتفاقا بمقتضى فرض المصلحة باكله جزء من المبالغ المتروكة عنها بالمادة الثانية مودعا على سبيل الامانة في صندوق الدين في هذه المبالغ يجري عليها ما يقتضيه بشأن الوفورات الناجمة من تحويل الدين المتنازل

(المادة ٧)

لا يسوغ مداد دين مصلحة الاراضي الاميرية قبل مضي خمسة عشر سنة ابتداء من اول يناير سنة ١٩٠٠ وذلك مع مراعاة القيود للتصوير عنها بالمادة الآتية

(المادة ٨)

يكون استهلاك دين مصلحة الاراضي الاميرية بالطرق الآتية فقط

(ا) بواسطة الناتج من بيع املاك المصلحة بالشروط المحددة في المادة الثالثة من امرنا الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٣

(ب) بواسطة ما يزيد في ايرادات مصلحة الدومين عن القيمة التي تلزم لدفع الكويزون باعتبار خمسة في المائة وقد الغيت كل طريقة للاستهلاك بخلاف هذه الطرق

ويجوز اجراء البيع بشرط دفع نصف الثمن فورا والنصف الآخر على اقساط سنوية بفائدة قدرها اربعة وربع في المائة بشرط ان لا يزيد عدد تلك الاقساط عن خمسة عشر

(المادة ٩)

يجوز تأجيله للمعول كافة القوة والاحكام الواردة في

(١٩٠٠)

صندوق الدين العمومي الا متى زادت ايرادات المصلحة المذكورة عن المبالغ اللازمة للتعليم يوفاء كل ما هي مكففة به فتورد اليه قيمة تلك الزيادة فقط

(المادة ٢)

كافة المبالغ التي دفعت الى صندوق الدين العمومي من حين تحويل دين مصلحة الاراضي الاميرية الى هذا اليوم والمبالغ التي ستدفعها اليه لمصلحة المذكورة يقتضي المادة الخامسة من امرنا هذا من المتوفرون تحويل دينها وكذلك الفوائد المستحقة او التي تستحق عن المبالغ المذكورة او عن القرائيس المالية التي تستحق بتلك المبالغ هذه تخصص كلها الى ان تنفذ باكملها لدفع عجز ايرادات المصلحة المذكورة بما فيه الاموال المطلوبة عن ارضها الكافية في المديرية الغير الموهنة

(المادة ٣)

للمبالغ المذكورة هي وفواتها تبقى على سبيل الامانة في صندوق الدين العمومي بالشروط المقررة يقتضي المادة الخامسة من الامر العالي للصادر في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ وعلى صندوق الدين العمومي ان يبين حساب الفوائد السابق تحصيلها وان يجري في آخر كل سنة حساب الفوائد المتصلة في اثباتها

(المادة ٤)

في كل سنة يدفع صندوق الدين العمومي الى مصلحة الاراضي الاميرية قيمة عجز ايراداتها بعد ان تقدر هذا العجز لجنة المكلفة بتقرير حسابات المصلحة المذكورة ويستمر صندوق الدين على تسديد هذا العجز الى ان تنفذ المبالغ او القرائيس المالية بالسلف ذكرها ومرغص لصندوق الدين ان يبيع القرائيس المالية الموجودة الآن او التي ستوجد هذه على سبيل الامانة وذلك بقدر ما يلزم من المبالغ الواجب دفعها الى مصلحة الاراضي الاميرية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

عن مشتري اطياف ملك الحكومة
بنحية (٠٠٠٠)

خلص ان صاحب كل عطاء يلزمه ان يأخذ
ايصالا من عطائه او يرسله بطريق البوستة
موصى عليه

سادسا ان كل عطاء يقدم بعد البيع اذ المحدد
لتقبول السلطات لو يكون مخالفا لما نص
بالفقرة الثانية والثالثة والرابعة من هذا
البند يعتبر ملغيا ولا عمل له

سابعا ان البيع يكون على مقتضى القيود والاشتراطات
المدونة في لائحة بيع املك الميري الحرة الرقيمة
٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وللشورات التمتعة لها فيها
لا يخالف احكام قرارنا هذا وبالتطبيق لا جاء في
هذا القرار

ثامنا ان نظارة المالية تحفظ لنفسها الحق في رفض
أعلى عطاء او اي عطاء كان بحيث لا يكون لصاحبه
حق في شيء ما سوى رد الثمن المدفوع منه اليه
(المادة ٣)

لا يجوز فتح اية عطاء قبل اليوم والساعة الذين
يحددان لذلك

(المادة ٤)

فتح المظاريف يكون بحضور المدير ووكيل المديرية
والباشكاتب ومندوب من نظارة المالية وفي حالة
غيب احد من موظفي المديرية يحضر بدلته من
هو قائم باعماله بالنيابة وعند عدم وجود نائب له
فيقوم مقامه رئيس الايرادات او رئيس الحسابات
(المادة ٥)

اليوم الذي يتحدد لفتح المظاريف يصير اخطار
نظارة المالية عنه في وقت كاف يمكنها من ان ترسل
مندوبا لحضور هذه الجلسة

(المادة ٦)

لذا ترأسه المدير عدم موافقة البيع لصاحب

الائتمانات المتقدمة بين الحكومة والمواطنين ودروشيلد
وفي الواقع والادوات الجارية العمل بها ما لم يكن في
في امرنا هذا نص صريح بخلافها
(المادة ١٠)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

املاك الميري الحرة - قرار من نظارة المالية
بتاريخ ٦-١٢-١٩٠٠

بعد الاطلاع على لائحة بيع املك الميري الحرة
للمرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦
وبعد الاطلاع على المادة السادسة من الامر
المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ ٤ رجب
سنة ١٣٠٩ قرونا ما هو آت
(المادة ١)

املاك الميري الحرة بمديرية البحيرة التي كانت
جازيا فيما لحد الان بطريق الزاد المالي تباع من
الان فصاعدا بواسطة عطائات داخل مظاريف
مضمومة بالشمع الاحمر

« المادة ٢ »

اعلانات الاشهار يلزم ان يكون واضحها
اليانات والاشتراطات الآتية

اولا فترة كل قطعة ومسطحها وحدودها وثمنا
الاساسي وضريبتها واليوم والساعة المحددان
لتقبول المطائات

ثانيا الاضاح بان المطائات يلزم تقديمها المديرية
مباشرة على ورق تمته داخل مظاريف
مضمومة بالشمع الاحمر

ثالثا ان كل عطاء يكون واضحها به اسم وحتوان
صاحبه بكيفية ظاهرة تقرأ ويكون
مصعوبا بطم خبر مثبت دفع تأمين قدره
عشرون في المائة من قيمة الثمن
الاساسي في احدى خزان الحكومة

وليس ان المظاريف يكون مكتوبا عليها (عطاء

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

اولا الاراضي الغروسة فيها اشجار ملك الغير
ثانياً الاراضي القام عليها مباني ملك الغير
ثالثاً القطع المغيرة التي لا تتجاوز خمسة الفدنة
وتكون متداخلة باطيان الاقزام

رابعاً زوائد التقليم يوجه عام معها كانت مقدارها
خمساً الاراضي المختلفة عن الترع او المصارف
للغنيه او التي تكون مصلحة الري قصت حسبها مما
كان مقدارها

سادساً ما عدا ذلك من الاراضي في احوال
خصوصية بحسب ما تنص عليه نظارة المالية

(المادة ٣)

تقدم طالبات المشتري للمديريات او المحاكمات
الداخلية في دائرة اختصاصها المقارنات للريغوب، شتراما
ويؤزم ان تكون محرومة كل ورق ثمة من ثية ثلاثة
قروش وتشتدل كل بستان اسم ولقب وعنوان
التخص للمطالب الشرا وتعيين المقارن للريغوب
مشترا باضلع ما اذا كان ارض بناء او اطياناً زراعية
ومساحتها بالضبط او يوجه التقرب ووثقه والموض
والناحية او المدينة الكائن بها وبهم المركز التابع
له واذا كان مزرعاً عاملاً والتمنم للريغوب المشتري به

(المادة ٤)

تباع املاك الميري الحرة بالحالة التي تكون عليها مع
ما يكون لها وعليها من حقوق الارتفاق بحيث لا
يجوز الرجوع على الحكومة بادن شي من هذا
القبيل ويتمين على المشتري ابقاء المساق والترع
والطرق التي تكون موجودة وقت البيع بالاطيان
المباعة ومستعملة سيف الري أو الصرف لا طيان
الغير او بصفة حارق موصلة لاماكنهم

(المادة ٥)

يصير اعلان العموم عن املاك الميري الحرة التي
يشرع في بيعها وذلك بواسطة اعلانات تعلق على
ابواب المدينة او المحافظة وابواب ديوت العمدة وفي
الواحي الكائنه بها المقارنات للطروحة لبيع تعلق

المطاه الاعلى فغلبه ان يعرض نظارة المالية عن
الاسباب الموجبة لذلك

(المادة ٧)

في حالة وجود عطائين أو أكثر يصير واحد
فقط للمدير ان يقرع في الحال بين اصحاب هذه البطالت
للتساوية اما اذا رأى المدير موافقة اصطاء الاولية
لا حدم بدون أن يقتصر بينهم فغلبه ان يعرض
لنظارة المالية مع اصلاح الاسباب القاضية لذلك
ويعدل محضر عن الجلسة ويتوقع عليه من الموظفين
الثرة عنهم بالمادة الرابعة

(المادة ٨)

كل عطاء اقل من الثمن الاسمي يكون ساقط
للفعل بالكلية

(المادة ٩)

على مراقبة املاك الميري الحرة تنفيذ قرارنا هذا
الذي يبقى ساري الفعول لمدة سنة واحدة اعتباراً
من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية
املاك الميري الحرة - قرار من نظارة المالية في
٢٥ يولييه سنة ١٩٠٠

﴿ مراقبة املاك الميري الحرة ﴾

﴿ في شروط وتقيود ويبيع املاك ﴾

﴿ للميري الحرة ﴾

« المادة ١ »

تباع املاك الميري الحرة بالزاد المباني او بواسطة
عطائات داخل مظاريف محتوم عليها بالشعاع الاحمر
سواء كان بناء على طلبات تقدم عنها او مباشرة بمعرفة
للمصلحة ومع ذلك يجوز ان يستثنى من هذه القاعدة
الاحوال للنصوص عنها بالمادة التالية

(المادة ٢)

يجوز ان تباع بالممارسة انواع الاراضي الموضحة
بصددهي

« ١٩٠ »

« ١٩٠ »

للمصوم منه بالمادة ١٦ بأحدى خزائن الحكومة
وان يكون مكتوباً على المظاريف (عطاء عرب
مشقوى اطيان من املاك الميري الحرة الكائنة في ١٠٠)
وعلى كل صاحب عطاء ان يأخذ ايضاً عن عطائه او
يرسله بطريق البوستة موسمي عليه
وكل عطاء يقدم بعد اليوم والساعة المحددين لقبول
المطالآت او يكون مخالفاً لما نص بهذه المادة يعتبر
باطلاً لا يعول عليه

(المادة ١٠)

تعمل قائمة مراد عن كل قطعة مطروحة للبيع
بالزاد وترفق بها رسم عنها وعلى الزابدين ان
يدنوا عطاءاتهم على هذه القائمة ويوقعوا عليها
بامضاءهم او اختتامهم

(المادة ١١)

اذا كان بيع العقار يستدعي اشتراكات خصوصية
وجب تدوينها في قائمة الزاد او قائمة للمارسة ان كان
البيع بالزاد او بالمارسة وفي اعلانات الاشهار ان كان
البيع بواسطة عطائات داخل مظاريف مقترمة عليها

(المادة ١٢)

اذا حلت الساعة المحددة لفتح جلسة الزاد في انشاء
حصول الزابدين بين شخصين او اكثر وجب استنساخها
ينهم وفي هذه الحالة اذا كان العطاء الاصل لا يزداد
عليه في بحر الخمس دقائق التي تلي الساعة المحددة
لفتح الجلسة تعين على القومسيون بيع القطعة لصاحب
هذا العطاء اما اذا كان يزداد عليه قبل فوات الخمس
دقائق المذكورة ثم طرأ رئيس القومسيون اعطاء
خمس دقائق اخرى اعتباراً من وقت تقديم لغز عطاء
وهكذا الى ان يبقى اقل عطاء بلا زيادة عليه انما
يراعي انه بعد حلول ميعاد لفتح الجلسة لا يجوز قبول
اية زيادة الا اذا كانت صادرة من احد اصحاب
المطالآت الذين دونوا عطاءاتهم على قائمة المراد

« المادة ١٣ »

اذا اتفق في حالة البيع بواسطة عطائات داخل

الاعلانات المذكورة ايضاً على ابواب بيوت المشايخ
وفي القطعة للتأجير مرسوم العامة فيها. بتكثيرة وتدرج
الاعلانات المذكورة بشارة موجزة في الجريدتين
الرسميتين العربية والفرنسية
ويتوضح بهذه الاعلانات بيان المقاربات المطروحة
للبيع والذين الاسمي للفتح لها والعمرية التي تربط
عليها وغير ذلك من البيانات ويتوضح ايضاً عن الكيفية
التي سيحصل بها البيع ان كانت بطريق الزاد الذاتي
او بواسطة عطائات داخل مظاريف محتوم عليها بالشتم
الاحمر في الحالة الاولى يبين اليوم والساعة المحددين
لفتح وقفل جلسات الزاد وفي الحالة الثانية يبين
اليوم والساعة المحددين لقبول المطالآت داخل
مظاريف محتوم عليها بالشتم الاحمر

(المادة ١٤)

تحدد جلسات الزاد او جلسات فتح العطائات المقدمة
داخل مظاريف محتوم عليها بالشتم الاحمر بعد نشر
الاعلانات المتقدم ذكرها بتبلاين يوما

(المادة ١٥)

يشكل في ديوان كل مديرية او محافظة قومسيون
لبيع الاشهار العمومي تحت رئاسة للمدير او المحافظ

(المادة ١٦)

لا يقبل دخول احد في الزاد الا بعد ايداعه التأمين
البالغ قدره ٢٠ في المائة من الثمن الاسمي للتصوم
عنه بالمادة ١٦ ويجوز ايداع هذا التأمين في وقت
الزاد وللزابدين او اصحاب المطالآت الذين لا يرمي
عليهم البيع ان يسردوا في الحال التأمين
لكن دونهم

(المادة ١٧)

المطالآت داخل مظاريف محتوم عليها بالشتم
الاحمر يلزم تقديمها على ورقة تمهية مباشرة للسديرة
او المحافظة التي تطرح المقار للبيع ويلزم ان يتوضح
فيها بكيفية ظاهرة اسم وعنوان صاحب العطاء
وان تكون مصعوبة بقلم غير مثبت دفع التأمين

يتجاوز الثمن المقدّر لها خمسة جنيهات عن كل قطعة
فإنه القطع هي فقط التي يجوز بيعها بدون

تصديق النظارة

ويتبلغ تصديق النظارة الى المشتري بمعرفة المديرات
والحافظات ذات الشأن في الاعلانات التي يطلب
منهم فيها سداد باقي الثمن وما يتيمه

(المادة ١٩)

في حالة عدم اقرار نظارة المالية على البيع لا يكون
للمشتري حق في فوائد على التأمينات المدفوعة منهم
وذلك متى كان رفض البيع قد حصل في بحر ثلاثين
يوما اعتبارا من يوم اللزاد او يوم الجلسة القادمة
لقبول المطالبات داخل مظاريف مخزوم عليها او يوم
البيع بالممارسة ولكن ان حصل الرفض بعد اقتضاء هذه
المدة فيكون للمشتري الحق في فوائد بواقع المائة
خمس مئويًا على مبلغ التأمين عن كافة المدة التي تكون
مضت بين تاريخ اللزاد او البيع بالممارسة وتاريخ اعلان
الرفض الذي يتبلغ اليه من المديرية او المحافظة

(المادة ٢٠)

لا يجوز ان يكون للقطعة الواحدة الا مشتر واحد
ما عدا في الاحوال التي يكون طالب المشتري
للقطعة شركة من الشركات المعلوم امرها او شركاء
او وريثة في حصار على الشيوع او جملة اشخاص
من اصحاب شأن يكونون في الحالة المنصوص عنها بالمادة
(٢) المشار ذكرها

(المادة ٢١)

الاشخاص الذين يشترون بالاشتراك بينهم يكونون
متضامين لبعضهم البعض معًا كان مقدار حصة كل
منهم يعتبر في عقد البيع الذي يتصور اليهم
كطرف واحد من طرفي لتعاقدتين ويتعين عليهم ان
يتخذوا لهم محامياتا بطرف احدهم تسلم اليه النسخة
الثانية من عقدي البيع الذي يجب ان يتوقع عليه من
جميع الشركة او وكلائهم

مظاريف مخزوم عليها بالشمع الاحمر وجود عطاء من
او أكثر بسمي واحد معين على رئيس قوميون البيع
ان يقتصر في الحال بين اصحاب هذه المطالبات للتساوية
اما اذا رأى رئيس القومسيون موافقة اعطاء الاولوية
لاحد منهم بدون ان يقتصر بينهم فعليه ان
يعرض لنظارة المالية عن ذلك مع ايضاح
الاسباب

(المادة ١٤)

فتح المطالبات التي تقدم داخل مظاريف يكون
يحضور قوميون البيع ويعمل عن الجلسة محضر
يتوقع عليه من القومسيون

(المادة ١٥)

تقتل جلسات اللزاد بموجب محاضر تعمل بمعرفة
قوميون البيوع ولا تقبل اية زيادة بعد قفل جلسة
الزاد لا بالمديرية او المحافظات ولا بنظارة المالية

(المادة ١٦)

كل عطاء لم يكن مصحوبا بشهادة ثبت ايداع
مبلغ يوازي للمائة خمرين من اصل الثمن الاساسي
المقدّر للمعار باحدى خزائن الحكومة يعتبر ملغي ولا
يحول عليه وتقدم المطالبات بحسب التاقيس الموضحة
بالجدول او اعلانات البيع سواء كانت بالفدان او
بالمتر ما لم تكن المقارن مطروحة للبيع صفقة واحدة

(المادة ١٧)

تخضع الحكومة لنفسها الحق المطلق في قبول او
رفض اي عطاء كان بدون ان يكون لمقدمي المطالبات
حق في مطالبة الحكومة بشيء ما ولا تكون ملزمة
في حالة الرفض الا برد التأمين مع الفوائد التي تكون
مستحقة بالتطبيق للمادة (١٩) الاتي ذكرها

(المادة ١٨)

كل بيع يلزم ان يتصدق عليه من نظارة المالية سواء
كان قد حصل بلزاد او بواسطة عطاءات داخل
مظاريف مخزوم عليها او بالممارسة ساعدا في الحالة
للمتخصصة بيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التي لا

(المادة ٢٢)

في حالة وصول تصديق نظارة المالية على البيع يتعين على المديرية والحفاظة ان تعطي اعلاناً به للشعري كتابة وتطلب منه فيه سداد باقي الثمن وما يتبعه وللشعري الذي لم يتم سداد باقي الثمن والرسوم النسية بواقع المائة خمسة النصوص عنها بالمادة (٣٢) مع مصاريف المساحة المتروكة عنها بالمادة (٢٤) ان كان مستحقاً عليه شيء منها سبعة عشر العشرة أيام التي تلي الاعلان المذكور يستقط كل ماله من المحرق في المقار ويمنع البيع حيثما لم يفي لا يعول عليه ويصبح الثامن المدفوع منه حقا مرسوماً للخرينة ولا يكون له حق في الرجوع على الحكومة بأي صفة كانت

« المادة ٢٣ »

يجوز لكل مشر بواسطة الاعلان المتروكة عنه بالمادة السابقة ان يسدد باقي الثمن مع الرسوم والمصاريف على صرف له نالحيته الذي يعطيه به علم خير

(المادة ٢٤)

على الحكومة ان تسلم المقار للبيع للشعري في يوم شرعي اعتباراً من يوم سداد كامل الثمن والرسوم النسية بواقع المائة خمسة مع ما يكون مستحقاً من مصاريف المساحة ويحصل التسليم بمجرد جعل المقار البيع في حيازة للشعري بواسطة ارشاده على حدوده الموضحة باعلانات الاشهار او بقائمة المزاد او قائمة المارسة وبالرسم المرفق بأحدى هاتين التفتين بدون صل مساحه الم يمين المشتري في المطاء المقدم منه داخل مطروف او في قائمة المزاد او قائمة المارسة انه يرغب استلام الارض بموجب مقاس يحصل بحضوره ففي هذه الحالة تكون مصاريف المساحة على طرفة وتحتسب هذه المصاريف باعتبار المائة واحد على واقع الثمن الذي حصل البيع به بحيث لا تكون اقل من نصف جنيه مصري ولا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية ويذكر بحضور التسليم حصول هذا

المقاس . وللمأمورون النوطون بالتسليم الذي يتم حصوله بحضور شاهدين هم في المديرية عمد وشايج ودليل الناحية الموجودة فيها المقار للبيع

وفي الحفاظت مهندس تنظيم الجهة وفي حالة ما اذا اوضح المشتري قائمة المزاد وقائمة المارسة او في المطاء المقدم منه داخل مطروف انه يرغب استلام الارض بموجب مقاس يعمل بحضوره تفصيل للمديرية الى المأمورين المكلفين بالتسليم ركاب المساحة التابعة له الناحية لاجراء المقاس المرغوب

(المادة ٢٥)

عاصر التسليم تحرق من نسختين خلف عقود البيع ويتوقع عليها من المشتري او من يتوب عنهم ومن المأمورين النوطون بالتسليم ومن الشهود الحاضرين

(المادة ٢٦)

على قام المشتري بسداد الثمن والرسوم النسية مع ما يكون مستحقاً عليها من مصاريف المساحة المتروكة عنها بالمادة (٢٤) فسرل اليوم المديرية او للحفاظة مكاتبات تدعوم فيها الى استلام المقار للبيعة في يوم العشرة أيام التالية لهذه الدعوة وعليها ان توضح في المكاتبات التي لا ترسلها للشعريين اللازم التسليم اليوم بموجب مقاس يعمل بحضورهم اليوم الذي تحدده لاجراء عملية المقاس واذا لم يحضر للشعري او من يتوب عنه لا تلازم المقار في اليماد المحدد فالعلة تصرف النظر عن التسليم اليه ويكون ملزوماً بسداد الاموال اعتباراً من تاريخ الاعلان للرسول اليه

« المادة ٢٧ »

الاطبات للزراعة او الصالحة للزراعة او التي تخصص لغرس اشجار الغابات والاحراش التي يبيعها الحكومة تربط عليها غريبة بالتطبيق لاحكام

دكرتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ و دكرتو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

« المادة ٢٨ »

اذا وجد العقار للبيع موسجرا وقت حصول البيع فيكون المشتري ملزوما بقبول الاجارة عن كامل مدتها ويكون له حق في قيمة الايجار اعتبارا من يوم استلام العقار وفي مقابلة ذلك يكون مكافئا بسداد الاموال المستفقة على هذا العقار من ابتداء اليوم المذكور

(المادة ٢٩)

في حالة ما اذا كانت المديرية او المحافظة حصلت الايجار مقدما وجب عليها عاصمة المشتري على ما يخصص فيه ودفعه اليه بعد الاستحصا على تصريح نظارة المالية بذلك

(المادة ٣٠)

اذا تفرغ من القاس الذي يعمل وقت التسليم وجود زيادة او عجز في المساحة المبينة في اعلان الاشهار او بقائمة الزداد او قائمة المارسة فزاد الثمن الذي حصل البيع به او ينقص بنسبة ما ظهر من ازيادة او العجز

(المادة ٣١)

اذا لم تأت للحكومة تسليم العقار المباع لاي سبب يقرأ أي لما فلا تكون ملزومة الا برد الثمن والرسوم النسبية ومصاريف المساحة التي تكون حصلتها مع فوائد عن كل هذه المبالغ بواقع المائة خمسة مئويا اعتبارا من يوم دفع كل مبلغ منها ويعتبر البيع حينئذ ملغى لا يعول عليه بدون ان يكون للمشتري حق في مطالبتها بأي تعويض خلاف ذلك لاي سبب او بأي احتجاج كان ولا ان يطلب منها ابداء اسباب عدم التسليم

(المادة ٣٢)

يعطى لمشتري املاك الميري الحرة عقود بيع عريفة من نمطين بصفة مستند ملكية وتسجيل

هذه العقود باقلام كتاب المحاكم المختلطة وتكون رسوم المائة خمسة التسمية على طرف المشتري وعليهم القيام بسدادها في نفس الوقت الذي يسدون فيه ثمن ما بيع اليهم بحسب الطريقة المبينة بالمادة ٢٢ للتقدم ذكرها اما ما عدا ذلك من الرسوم والمصاريف الاضافية التي يستلزمها التسجيل فتكون على طرف الحكومة ولا يستثنى من هذه القلطة سوى بيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التي لا يتجاوز الثمن الاساسي للقطعة الواحدة منها خمسة جنيهات ولا تحرق بهذه الزوائد

عقود بيع

ويكون تسجيل عقود البيع باقلام كتاب المحاكم المختلطة بمعرفة الحكومة

(المادة ٣٣)

لا يمكن تخيير أي عقد بيع كان الا باسم من رضى عليه الزداد او حصل له البيع بالمارسة ما لم يكن هذا او ذلك اعلان وقت البيع بأنه لم يشتري الا بصفته وكلا وهما عن اسم وكالة وتطلب ذكر ذلك في محضر الزداد او في قائمة البيع بالمارسة قران مديرية الجيزة بتاريخ ١٤ ابريل اهرام سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون العقوبات للمحاكم الاحلية

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من هذه المديرية بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣١٣ هـ (٥) نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن غفر الاهرام

قرار ما هوات

(المادة ١)

الحرف المصحح بتعاطيا في الاهرام هي الحرف او الدلالة بقيادة الجلال والحير ليس الا والاشخاص الذين يتعاطون هذه الحرف يكونون قاهين لشيخ واحد وله وكلاء بقدر اللازم على كل حرفة

وتعيين الشيخ والوكلاء المذكورين يكون بمعرفة

للمديرية ولما عزل ايهام ن وظيفته في رت اهامه
لو عدم كفايته

(المادة ٢)

يجب على الشيخ ووكلائه ان يتشبهوا الافراد
اللازمين لكل حرفة ويقدمون للمديرية وهي تعين المدة
اللازم منهم ويكون الشيخ ووكلاؤه مكلفين بتدريب
افراد هذه الحرفة والحفاظ على النظام

(المادة ٣)

تعطى للمديرية لافراد كل حرفة الرخص اللازمة
يضمن قدره ثلاثة فروش عن كل رخصة بعد قيد
اسمائهم في دفتر مخصوص

ولا تعطى اية رخصة الا بواسطة الشيخ والوكلاء
ويكون هؤلاء مسؤولين عن كل شخص يقدمونه
وتجدد الرخصة في اول شهر أكتوبر من كل سنة

(المادة ٤)

يضع الخفراء او الادلاء وقائدو الجمال او الخيول
على الذراع الايمن صفيحة بشرة متسلسلة بحصص
الاورنيك المودع في المديرية

(المادة ٥)

أجرة الخفراء او الادلاء الذين يرتقبون السياح
وغيرهم للتفرج على الاحرام او على آثار الجزيرة تكون
بحسب التعريفة الآتية عن كل متفرج

١٠ الصعود على الاحرام

١٠ الدخول في ٢

٥٠ التفرج على الآثار

٢٠ الصعود على الاحرام والدخول فيها
والتفرج على الآثار في اثن واحد

وبعرفة المديرية تعيين النقط التي يوجد فيها
هؤلاء الخفراء

ويجب ان يرافق كل متفرج ثلاثة ائثار
لصعود والدخول

ويجب على الشيخ والوكلاء ان يرافقوا
الخفراء في اعطائهم كافة الايضاحات اللازمة
للمتفرجين بدون طلب مكافأة ويكون
الشيخ والوكلاء مسؤولين عما يتقدم من الشكاوي
في هذا الشأن

(المادة ٦)

ليس من الضروري ان المتفرجين يستصحبون
الخفراء او الادلاء للتفرج على الآثار ولما لا يجوز
الصعود على الاحرام ولا الدخول فيها بدون دليل
من الخفراء

(المادة ٧)

اجر الجمال والخيول يتكون على حسب التعريفة
الآتية

اجرة الجمال اجرة الخيول

٥ ٣
عن كل ساعة او كسور
الساعة

٣٠ ٢٠
عن اليوم بأكمله

(المادة ٨)

يجب على قائدي الجمال والخيول ان ينفقوا على خط
واحد في الليل الذي تبعته لهم للمديرية ولن لا يتركوا
معلاتهم الا عند الطلب

ولا يجوز للجمال او الخيول ان يقود غير
حيوان واحد

(المادة ٩)

كل من خالف احكام هذا القرار يعاقب بغرامة
من عشرين قرشاً الى خمسين قرشاً وللمديرية

| | |
|--|---|
| <p>سحب الرخصة من مرتكب المخالفة متى رأت لزام ذلك (المادة ١٠) يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية</p> | <p>٥ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن خفر الأهرام (للمادة ١١)</p> |
|--|---|



قاموس الادارة والقضا

ب

(المادة ٣)

يصدر هذا القرار نافذ المفعول حالا بعد نشره
بالمجلد الرسمي

ذكر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ باضافة لقرة
بركة - على المادة ٧٩ من الامر المالي الصادر في
٦ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن البرك والمستغلات

﴿ امر حال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٢ بشأن البرك والمستغلات وبما ان مجموع
ايجاد برك ومستغلات جديدة يجب ايضا منع توسيع
البرك والمستغلات الموجودة من قبل وتعميقها بعمل
حفر فيها وقتل آتية منها

وبناء على ما عرضه علينا ناطق الداخلية وموافقة
راي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى
القوانين

امرا بما هو آت

(الباب ثمانية) قرار وزاري من فتارة
الحربية في ٠٠ فبراير سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الدكرينو الرقيم ٢٢ يونيو
سنة ١٨٩٣

وبعد الاطلاع على قرارنا الوزاري الرقيم ١٩ اغسطس
سنة ١٨٩٣ للتشمل على القوانين الخاصة بميج
البارود

قررتا ما هو آت

(المادة ١)

لا يجوز مطلقا لاي شخص كان ان يحمل من
الخارج الماكاتارية او اي مواد اخرى منفردة مشبهة
لها معا كان نوعها

« المادة ٢ »

كل من يخالف حكم هذا القرار يعاقب بنفس
المقوبات المنصوص عنها في القرار الوزاري الرقيم
١٩ اغسطس سنة ١٨٩٣ السابق ذكره

(١٩٠٠)

(١٨٩٦)

(المادة ١)

تضاف على المادة الاولى من الامر العالي المشار اليه الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ الفقرة الآتية
وتمنوع ايضاً عمل حفرو او قفل اترية يتسبب عنه
توسيع البرك والمستنقعات الموجودة من قبل
لو تعميقها

(المادة ٢)

على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا
ذكرتو في ١٦ ابريل سنة ١٩٠٠ بشأن مع
بركة - ٥ - احداث حفرو داخل المدن والقرى والمزب
او بالقرب منها

﴿ امر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر
سنة ٩٢ بمنع احداث البرك والمستنقعات

وعلى الامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ٩٩
بتكبير المادة الاولى من الامر المذكور
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة
الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٠٠
امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يمنوع احداث حفرو داخل المدن والقرى والمزب
ولا في الجهة الشمالية منها على مسافة اقل من ثلاثة
آلاف متر من السكن سواء كانت هذه الحفرو
لغرض الطرب او لاي غرض اخر ينشأ عنه تكون
بركة او مستنقع
وتمنوع ايضاً احداث هذه الحفرو بالجهات القباية
والشرقية والغربية في الاراضي الواقعة على مسافة اقل
من الف متر من السكن
ويسري هذا للتع ايضاً على الحفرو او قفل الاثرية

التي يتسبب عنه توسيع البرك والمستنقعات الموجودة
من قبل او تعميقها

(للمادة ٢)

من يتخلف احكام المادة السابقة يعاقب بغرامة من
خمس مائة الى مائة قرش
ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على من باشر العمل
بنفسه بل يشمل ايضاً كل من امر به او اغرى على
الحفرو او على قفل الاثرية سواء كان بصفته مالكا للارض
او مديرا للعمل او مأموراً به او ياي صفة كانت

(للمادة ٣)

يحكم على مرتكب مخالفة فضلاً عما ذكر بهامادة الاراضي
الى ما كانت عليه قبل الحفرو ان لم يرجعوا الى حالتها
الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور الحكم بيجري
المدير او المحافظ هذا العمل على نفقتهم

(للمادة ٤)

تحصل نفقات العمل طبقاً لاحكام الامر العالي
الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

« المادة ٥ »

التي الامر ان المالىان الصادران في ٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ واستبدلا بهذا
الامر الذي يعمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ
نشره في الجريدتين الرسميتين

(للمادة ٦)

على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا
ذكرتو في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بشأن رسوم
بوستة - ٥ - بطرود البوستة
بعد الاطلاع على الاوامر العالية للوردخنة ٢٧
مارس سنة ٨٦ و ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢ المختصة
بطرود البوستة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يؤخذ رسم قدره اربعون ملياً عن كل طرد بوسة
تزيد زنته عن كيلوغرام واحد ولا تتجاوز ثلاثة
كيلوغرامات عن الطرود المتبادلة داخل القطر المصري
« المادة ٢ »

يصل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٩٠٠

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

دكرتو في ٦ ديسمبر سنة ٩٩ بتدليل
بوسته — رسم التأمين المنور على المخطبات

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤
بتعديل شروط نقل القود والاشياء الثمينة
بواسطة البوستة في القطر المصري
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة
رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

اتزل رسم التأمين للقر على اخطايات ذات
القيمة الممنوعة المتبادلة داخل القطر المصري الى ٥
ملياً عن كل ١٢ جنياً أو كسور الاثنى عشر
جنياً مصرياً

(المادة ٢)

يصل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٩٠٠

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

دكرتو في ١٦ ديسمبر سنة ٩٩ بشأن
بوسته — دفع حوالات البوستة

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي
مجلس النظر امرنا بما هو آت

(المادة ١)

كل حوالة لا تزيد قيمتها عن اربعين جنياً مصرياً
او ما يعادل هذه القيمة من القود الاجنبية يجوز
دفعها في منزل صاحبها بواسطة مخصوص بعد دفع
رسم قدره عشرون ملياً عن كل حوالة

(المادة ٢)

لا تدفع الحوالات بواسطة مخصوصين الا ضمن
دائرة المدينة او القرية للوجود فيها مكتب البوستة
المكلف بدفعها

(المادة ٣)

يصل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٩٠٠

(المادة ٤)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

دكرتو في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بان
بوسته — الجرائد والمطبوعات في القطر المصري تكون
زتها مائى جرام

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر سنة ٢١
ديسمبر سنة ١٨٨٧ — ٦ ربيعاً خرسنة ١٣٠٥ بخصوص
الرسم المقرر على المراسلات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي
مجلس النظر امرنا بما هو آت

(المادة ١)

الجرائد والمطبوعات الدورية الصادرة سبب القطر
المصري والتبادلة داخله تكون زتها مائى جرام

(المادة ٢)

يصل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٩٠١

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

(منشور صادر من نظارة
بنك اهل مصرى —) المالية الى جميع جهات
الحكومة (بقول بتكوت (ادراى مال)) بتاريخ ١٨ ابريل
سنة ١٨٩٩

حيث انه بموجب المصادرة الخامسة من الذكر يسو
الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ باعتماد نظامنا
البنك الاهلى المصرى وبند الاتفاق مع نظارة المالية
قد أصدر البنك المذكور بتكوت (اوراق مالية)
من فئة خمسين قرشاً وجنه واحد وخمسة وعشرة
وخمسين ومائة جنه مصريه وتطلب التصريح

للمديريات ومصلح الحكومة قبول هذه الاوراق في
خزنها واستعمالها في صرفياتها
فيما عليه انتهي تحريمه
الامل اعطاه
التعليقات لصيارف خزن
بما ياتي
أولا قبول هذه الاوراق في سداد الاموال
والعوائد المطلوبة للحكومة
ثانيا استبدال هذه الاوراق عند كل طلب
بعملة ذهبية او فضية متى كان باقي التقدي
يسمح باجراء هذا الاستبدال
ثالثا تداول هذه الاوراق في الصريفات
التي يهرونها اذا كانت الاهالي يظهر
للبل لقبولها

ولاجل ان يسهل على صيارف الخزن التعمد على
البنكنوت التي ستقدم اليهم مرسل عليه عدد
حيث من فيه ٥٠ قرشا واجنيه خالية من
الامضاء وملغاة وهذه البنكنوت مشابهة في كل الوجوه
للبنكنوت الممثلة للتداول ولها تختلف عنها من
جهة خلوها من امضاء جناب محافظ البنك ووضع
كلمة لاغى عليها بالانكليزية والعربية فلي
ان تبقى لديها عشر عينات لزوم خزيتها وتوزع
الباقى على صيارف الخزن التابعة لها ومتى وردت للمالية
عينات بقية الفيات ترسل لذلك الطرف وما يرد
من هذه البنكنوت للخزينة وما يصرف منها يجري
قيده في خاتمة خصوصية يومية الحزينة بدون
بيان الفيات

ذكر في ١٧ ابريل
بنك اهلي مصري - سنة ٩٩ بزيادة رأس مال
البنك الاهلي ٥٠٠٠٠ جنيه مصري وتمديد مادي ٢٩
من النظام

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الاولى
من امرنا الصادر في ٢٥ يونيو سنة ٩٨ باعداد
نظامنامه البنك الاهلي اخرى
وبعد الاطلاع على مدلوله الجمعية العمومية غير

الاعتيادية المتخذة من مساهمي البنك للذكر في
٨ ابريل سنة ١٨٩٩ التي اقرت فيها باجماع الاراء
على ما يأتي:
اولا زيادة رأس مال البنك الى مليون
واحد وخمسة الف جنيه انكليزي باصدار
خمسين الف سهم جديد بعشرة جنيهات
انكليزية كل سهم
ثانيا تعديل المادتين الرابعة والتاسعة والعشرين
من النظام
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة
رأي مجلس النظار
(امرنا بها هو آت)

(المادة ١)
يعتمد اقرار المذكور الصادر في ٨ ابريل سنة ١٨٩٩
من الجمعية العمومية المتخذة بصفة غير اعتيادية
وبناء على ذلك يزداد رأس مال البنك الاهلي
للمصري المحدد بمليون واحد من الجنيهات الانكليزية
بمقتضى المادة العاشرة وخمسة الف جنيه انكليزي
منقسمة الى خمسين الف سهم جديد بعشرة
جنيهات انكليزية كل سهم رخص للبنك باصدارها
(المادة ٢)

عدلت المادتان الرابعة والتاسعة والعشرون كما يأتي
النص الجديد للفقرة الرابعة من المادة الرابعة
« يذهب هم المحاولات والسندات التي تحت الاذن
وعلى العموم كافة الاوراق والسندات المالية المستحق
دفعها في القطر المصري بشرط ان لا يزيد ميعاد
استحقاقها عن سنة واحدة »
النص الجديد للفقرة الاولى من المادة التاسعة
والعشرين

« ويجتمع المجلس كالأمر لزوماً لذلك ومرفوضاً
على الاقل في كل شهر »
(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

بنك رهونات - ذكر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠
بأن سير البيونات المالية المشتتة
تسليف النقود على رهونات

﴿ امر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
بالقصر المصري

ولاجل تسهيل من القواعد التي يكون بموجبها سير
البيونات المالية المشتتة بتسليف النقود على رهونات
وبعد حصول الاتفاق بين حكومتنا والدول التي
وافقت على انشاء المحاكم المختلطة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والمخاتبة
وموافقة رأى مجلس النظار

امونا بما هو آت

(المادة ١)

لا يجوز انشاء بيت مالي لتسليف النقود على رهونات
بغير اذن الحكومة ومع ذلك فلا يسري مفعول امرنا
هذا على المحلات التي تسلف النقود على رهونات مضمونة
(مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التي
تسلف على بضائع الجديدة والاصناف الزراعية

(المادة ٢)

تصدر الرخصة من ناظر الداخلية وله الحق في
تفتيش المحلات المذكورة عند ما يرى لزوما لذلك
ويجوز المفتشين ان يطالعوا على الدفاتر ويتحققوا
من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة
ويتأكدوا من مراعاة الاحكام التي قضى بها القانون
او اوجبتها الرخصة

فاذا كان صاحب المحل اجنبيا لزم اخطار القنصلات
التابع لها مقدما لكي تتمكن من الحضور في التفتيش
اذا شابت

(المادة ٣)

يجب على كل محل يشغل بالتسليف على الرهونات
ان يودع من احدى الشركات المتبولة لدى الحكومة
على الاشياء المرهونة وعلى الاماكن المودعة فيها

فاذا احترق الرهن او ضاع كان المثل مسؤولا عن
القيمة المقدرة له مع اضافة الربع عليها
« المادة ٤ »

عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له ايضا وصل
يشتمل على البيانات الآتية
اولا مقدار السلفة

ثانيا بيان الرهن بالتفصيل

ثالثا قيمة الرهن

رابعا تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع ان يفي على حشد ابداع
الشئ المرهون فاذا كان اميا وقع ضامنه على المقدم
للمذكور

ويجوز ان يستثنى من هذا الحكم عقود الايداع
الخاصة بالاميا قيمتها اقل من ٢٥٠ قرشا صاغيا
(المادة ٥)

ولا يجوز ان يزيد مقدار الفائدة السنوية عن ٩
في المائة وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل فوائد عوث
تقدير القيمة والمقاس والقزين

ولا يجوز ان يزيد مقدار هذه العوائد عن ٤ في
المائة اذا كانت السلفة اقل من ٢٥٠ قرشا صاغيا
ولا عن ٣ في المائة اذا كانت فوق ذلك ويكون تحصيل
هذه العوائد باعتبار سنة كاملة معا كانت مدة
السلفة

(المادة ٦)

تكون السلفيات ليماد ثلاثة اوسنة شهور ويجوز
تجديدها باتفاق السلف والمستلف
(المادة ٧)

في حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الاشياء
المرهونة طبقا للقواعد المقررة في القانون بخصوص
الرهن التجاري

وزيادة على ذلك في حالة ما اذا كانت مقنن
السلفة زائدا عن عشرة جنيهات مصرية يصير اخطار
الانخاص الذين وقعوا على عقود الايداع بطلب

موصي عليه قبل تقديم الطالب الى قاضي الامور الوقتية
بثانية ايام

(المادة ٨)

اذا كان المبلغ المتصل من البيع يزيد عن المستحق
على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ
وإصاريه مع تحتفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث
شهور ولا يستحق لها فوائد ما لم يطلبها في الميعاد
المذكور صارت حقا للمستلف

(المادة ٩)

فتح او تشغيل عمل لتسليف النقود على رهونات
بدون الرخصة للنصوص عليها يستوجب العقوبة
بالجس من يوم واحد الى سبعة ايام ويصدر الحكم على
كل حال بانفال المحل

اما سائر مخالفات الاخرى للاحكام امرنا هذا
ف تكون عقوبتها الجس من اربع وعشرين ساعة الى
اسبوع والغرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة
قروش صاغ او احدى مائتين العقوبتين فقط ويجوز
قبول الظروف الخفيفة ويجوز الحكم بانفال المحل

(المادة ١٠)

لا يجوز التسليف على رهونات للاولاد الذين
يقل سنهم في الظاهر عن ١٢ سنة ولا للاشخاص
الذين في حالة السكر او الذين تسلمن عليهم المشيش
او الذين هم بالبدعة غير اهل للتعاند نظرا لحالتهم العقلية

(المادة ١١)

تقويم ثمن المرهونات يكون بمعرفة اشخاص ماذونين
بذلك من ناصر الداخلية

(المادة ١٢)

اذا حصلت للمطالبة برد الشيء المرهون بسبب
السرقة او باي سبب آخر وجب على المالك اجراء
ما يأتي

اولا ان يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية
ثانيا ان يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من
رأس مال وفوائد الا اذا كان الدائن قد

لمكنه العلم في وقت التسليف بان الشيء
المرهون لم يكن ملكا للمقرض او ان
المقرض لم يكن يجوز له رهنه

(المادة ١٣)

يجري العمل بهذه الاحكام بعد شهر من نشرها
طبقا للاحكام المقررة في المادة ٣٥ من الكتاب الاول
من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة ١٤)

على ناظر الداخلية والمفانية تنفيذ امرنا هذا كل
متحيا فيما يخصه
قرار من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يناير
بويجي - سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على القرار الصادر من هذه النظارة
بتاريخ ٢١ يونيو سنة ٩٤ بشأن البويجي مساحي الجزم
قراره امرات

اولا نود على المادة الاولى من القرار المذكور
آتفا الفقرتان الآتيتان وما

« لانعطي رخصة بويجي مساحي جزم لاي
شخص يزدهمه عن الاربع عشرة سنة
الا اذا كان عاجزا عن التكسب من حرفة
أخرى بسبب ضعف أو علة في جسمه »
« تسحب الرخصة من كل بويجي يبلغ من
الاربع عشرة سنة ما لم يكن عاجزا عن
التكسب من حرفة أخرى كما ذكرنا هنا »

ثانيا نود على المادة الثانية من القرار المذكور
ايضا الفقرة الآتية وهي

« لا يجوز للبويجي مساحي الجزم اتباع المارة
او مضايقتهم او الاكثار من الاطلاح عليهم
وكذلك لا يجوز لهم ان يتجمعوا في
الشوارع امام القهاوي والمخلات العمومية
ثالثا يسري مفعول هذا القرار بمعد مضي
خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

قاموس الدائرة والقضا

ت

الكهربائية الملحق بها فيجب ان تكون تلك العوايد مثبتة في الارض جيدا

(المادة ٢)

يجب الاعتناء التام بجعل الموصلات للخط في نقط تقاطعها باسلاك التلغراف او غيرها في مأمن حصين من تلامسها بالاسلاك المذكورة ولذلك يجب لتلك الموصلات قدد واغلقة وقاية من مادة فاصلة ذات متانة كافية تمنع شطرها عند سقوط احد الاسلاك

(المادة ٣)

تضع الشركة في ثلاث ممرات على الاقل من ممراتها الكهربائية السرعة جهيزات ترقم من نفسها مقدار تلك السرعة عند ما تطلب للمصلحة ذلك منها

(المادة ٤)

لا يجوز تغيير المواعيد التي تصادق عليها للمصلحة للقطارات الا في القطارات الاضافية التي تسير بين

ترجمه قرار من نظري الداخلية والانشال المرمية فيها يخص بالترام في مدينة القاهرة بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٩ مخر ١٨

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من عقد امتياز الترام في مدينة القاهرة المبرر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ قررنا ما يأتي

﴿ الفصل الاول ﴾

(فيما يختص بتشغيل الترام)

(المادة ١)

لا يجوز لاحد حفظ الاتقرب من الجاري الكهربائية وخدمة الشركة لا يقرؤها الا بواحدة ادوات مضمومة كسالم ومقاييس وغيرها ويكون بين الاسلاك للخط ومنازل السكن مسافة متر ونصف على الاقل ويكون الموصل الكهربائي مرتفعا عن ارض الشارع بقدر خمسة امتار ونصف على الاقل ولا يكون في العوايد ميل ظاهري يجب توقيه الاسلاك

القطارات المقررة على أن اللوليس في ظروف مخصوصة
ان يوقف سير القطارات مؤقتاً

(المادة ٥)

إذا تعطل سير القطار بسبب أعمال تباشر في ارض
الشارع أو مركب رسمي أو جنازة أو تكون المصلحة
قد امرت بتعطيله لسبب من الاسباب فعلى الشركة
الحماية وأمر المصلحة ولا حق لها بتعويض قطار
جراه ذلك التعطيل

(المادة ٦)

إذا تعطل سير القطار بسبب عوار حدث للعربة
الجارة فيقطره أول قطار يصادفه على ذات الخط ويسير
به نحو المخزن من الطريق الأقرب وكل عربة حدث
لجهاز من جهازاتها عوار ما أبطل عمله تقطع نحو المخزن
على هذه الصورة أيضاً

(المادة ٧)

إذا حدث حريق لجرار لاطفيء أن يتكوا جزء
الجرى الكهربائي للجوار للثار لا بل يقطعونه عند
الانقضاء وليس للشركة أن تطالب بشيء من التعويض
من جراه ذلك وعليها استئناف سير القطارات
أقرب زمن ممكن فإذا كان الحريق جسيماً فعليها عند
ما يبلغها الخبر أن ترسل عمالاً خبيرين بزيولت
جهازاتها المعلقة

(المادة ٨)

على الشركة أن تتيم في ملتقيات الشوارع التي
تتمينها المصلحة وممتداد حصول الازدحام فيها رجالاً
تعيهم على نفقته خاصة للملاحظة تلك الملتقيات حاملين
وايات أو فرايزس وعلى سواقى القطارات الامثال
تتبعهاهم

(المادة ٩)

يجب أن يكون بين كل قطارين من القطارات التي
تسير تبعاً على خط واحد مسافة قدرها ستون
متراً على الأقل

(المادة ١٠)

إذا اقبل قطاران على مفرد أو ملتقى فالقطار السائر
على الخط المستقيم الاولوية بالاجتياز قبل القطار
الآتي من خط متعرج

(المادة ١١)

لا يجوز للشركة ترك عرباتها واقفة على الشارع
العمومي في غير ساحات العمل
(الفصل الثاني)
(فيما يختص بالخدم)

(المادة ١٢)

لا يمارس احد وظيفة محصل أو وظيفة سواق
قطار أو يعين لاحدى هاتين الوظائف الا اذا اصبته
الحفاظة (بناء على طلب الشركة) رخصة قانونية
بذلك ولا يعطى تلك الرخصة الا اذا أثبت ليسانته
للقلمة وكانت بنية جيدة وسنة لائقاً للقيام بمهمة محصل
أو سواق ويسلم أيضاً صليحة تعطيها الحفاظة مرقوماً
عليها غرة الرخصة بارقام عربية والفرنكية وهو يدفع
ثمناً

(المادة ١٣)

كل سواق أو محصل يرتكب خطأ من حيث مهنته
توقعه الشركة عن العمل مؤقتاً بناء على طلب الحفاظ
فاذا عاد وارتكب الخطأ أيضاً تزعج الشركة منسبه
رخصته اذا رأسه الحفاظ وجوباً لذلك حرماً على
النظام العام

(المادة ١٤)

على الشركة اذا رقت سواقاً أو محصلاً أن تخطر
الحفاظة بذلك وترجع اليها أيضاً رخصة ذلك السواق
أو المحصل

(المادة ١٥)

على الشركة أن تعين العمل الخاص لكل عامل
من عاملها باسم اداري تعرضه على المصلحة لمصادقتها
عليه وعليها أيضاً بوجه الخصوص ان تزود عاملها
بالتعليمات الهندسية اللازمة لادارة الجهازات وصيانتها

(المادة ١٦)

يعطى للمحصل التذاكر للركاب ويستلم منهم ثمنها ويكون معه على الدوام القدر الكافي من العملة من قرش ونصف قرش ولم يتم لتبديل قطع النقود اما قطع الذهب فليس من الختم عليه تبديلها وهو يعطى الامر بالسواق بالقيام والوقوف باشارات معلومة بواسطة ارجاس وعلى السواق الامثال حالا للاشارة الا اذا منعه من ذلك مائق ما او حالت احكام هذه اللائحة دون امثاله وعلى المحصل عند المخطات او في اثناء سير القطار الانتباه الى من يريد النزول او الركوب فينبه السواق الى ذلك في حينه وذلك متنا لضيق الوقت ووقوف القطار سدى وهو مسؤول عن نظافة عربته والسواق مسؤول عن الادوات

(المادة ١٧)

يكون للعربات للقطار محصلون اضافيون تحت اوامر محصل العربة الجارة فهو يكون رئيس القطار وللصلحة مع ذلك ان تأذن للشركة بمخالفة هذا الشرط في الساعات التي يقل فيها المرور اذا طليت الشركة ذلك و اوضحت في طلبها الاسباب ويجوز ان يكون في القطار المركب من ثلاث عربات اثنين فقط من المحصلين اذا رخصت للصلحة بذلك

« المادة ١٨ »

اذا حدث عوار ما او خروج عن القصب او امر اخر اوجب توقيفا في سير القطارات او تعفينا في السرعة قبل المحصل ان يقدم الى رئيسه تقريراً عن ذلك وينزل جيهده بقدر ما عنده من الوسائل لاستئناف السير بدون تأخير

(المادة ١٩)

يراتب للمحصل في اعمال وظيفته منشئون يعينون لذلك

(المادة ٢٠)

اذا تعطل سير القطار بخروجه عن الخط او بامر اخر فعمل خدعة جميع العربات التي تتصل الى موقع

الحادثة ان ينزلوا معاً جهد ما يستطيعون لاصلاح الخط واستئناف السير بالقرب ما يمكن من الزمن

(المادة ٢١)

تكون الشركة مسؤولة للصلحة تمام المسؤولية عن الاشخاص الذين في خدمتها

﴿ الفصل الثالث ﴾

(فيما يختص بالادوات الدراجة)

« ذات العجل »

(المادة ٢٢)

يكون في العربة الجارة جميع المجهيزات الكورباتية وجهازات الامن اللازمة لانتظام السير لاسيما للسير الى الامام والوراء بوزن السرعة والوقوف ويكون ايضا في العربات فرامل ميكانيكية ويعمل في مقدم العربة جرس للتنبيه تحرك القدم ثم يعمل في القطار حواجز متحركة توضع بكيفية تنبع معها على الركاب الصعود او النزول الا من الجانب الايمن للعربة وهي اثره

(المادة ٢٣)

تكون جهازات الحركة كانية القوة غير اقل فطار (اي القطار المركب من عربة جارة وعربتين خلفها وضد ركابه كامل) في النقط الاكثر صعودا ومن الخط يثير ان تقل السرعة فلة محسوسة ويعمل في جميع العربات (جارة كانت او متطورة) قوة كافية لتوقيف القطار في مسافة تقل عن خمسة عشر متراً وهو على معظم سيره في النقط الاكثر انحدار من الخط

(المادة ٢٤)

يعمل في كل فطار عين مضمومة للجرم وحدهم وتكون تلك العين مستوية حتى يكون الجرم فيها محجوبات عن النظر اما كيفية سيرها فيجب ان تصادق عليها للصلحة

(المادة ٢٥)

تتار كل عربة من الداخل بثلاث صابيح كورباتية قوة نور الواحد منها ست عشر شمعة على الاقل

لاتصلق الاعلانات على زجاج القواصل فلا يجوز لصقها الا على حشوات العربة وسقفها وعلى خارجها ولا يجوز ان تغطي تلك الاعلانات عند كثرتها وكبر كتابتها الاعلانات التي تعلم منها محطتنا لخطنهايتان (المادة ٣٠)

اذا خالفت الشركة حكما من احكام هذا القرار ينفذ عليها اذ يكره شرط العقوبة المذكورة في المادة التاسعة عشر من عقد الامتياز (المادة ٣١)

على محافظة مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا كل منها فيما يخصه
ترام القاهرة - قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٦

بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة وبعد الاطلاع على الطلب الذي قدمته شركة تراموايس القاهرة بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٨٩٩ متممة فيه استلام قسم خط الاهرام الذي بين محطة دخولية كوبري الانكاز والاهرام والترخيص لها بتشغيل ذلك القسم وعلى التقرير الذي قدمته لجنة الاستلام وعلى ما تمسكت به تلك الشركة في افادتها رقم ٦ و ١٢ و ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩ فيما يخص تشكيل جملة اعمال وتعديل بعض مواقع غير مستوفاة وعلى الافادة التي بعثت بها مصلحة السكة الحديد بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٣٣١٥ موشحة فيها انها قد انضمت كامل التدابير اللازمة لممر الترامواي من مراقبان سكة حديد الوجه القبلي بحسب الوفاق المصوحي الذي عقدته مع الشركة المذكورة قد قررنا ما يأتي

(المادة ١)

يشغل قسم الاهرام الذي بين محطة دخولية كوبري الانكاز والاهرام تشغيلاً مؤقتاً وذلك بشرط استيفاء الاعمال الناقصة واجراء التعديلات اللازمة المذكورة في تقرير لجنة الاستلام والتي كتبت عنها النظارة للشركة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٤٧٤٨

ويجوز في شرفة المقعد الامامي منها مصباح كهربائي قوة نوره ست عشرة شمعة على الاقل وله زجاجة يندل لونها على الخط الذي يمتصن العربة به وتكون الزجاجات المرفوعة سهلة الاستبدال بزجاجات حمراء وهي الزجاجات التي تستخدم علامة لموسفر القطارات فقط

« المادة ٢٦ »

يجوز في كل عربة مصباح يار بالزيت او البترول وله مرآة انكسار توضع في مقدمها للامن فيما اذا انطلق المحرك الكهربائي

« المادة ٢٧ »

يكون على كل قطار من القطارات المكتابات الآتية

اولا اسم لخط على جانبي القطار
ثانياً الفتحة الاخيرة التي يكون القطار متوجهاً اليها وذلك على لوحين فلانين احدهما فوق شرفة المقعد الامامي والاخرى فوق شرفة المقعد الخلفي
ثالثاً كسبة (مستوف) مكتوبة على لوحين فلانين اولها مفصلات مدوختين احمر وايض مثبته احدهما في مقدم القطار والاخرى في مؤخره وينبغي اتصال يجعل تحركهما معاً في آن واحد
رابعاً نمر القطار بأرقام عربية وافرنيكية ظاهرة

« المادة ٢٨ »

يجوز على صيون الدرجة الاولى والثانية والعيوت المخصصة للبريم كتابات واضحة تميز تلك العيوبت بعضها عن بعض ويكون فيها من الداخل المطبوعات الآتية

اولا بيان الدرجة والخط ومحطتيه النهائيين وعدد محلات العيون
ثانياً صورة من هذه اللاصقة بالفلت العربية والانكازية والفرسايوة معتمدة من البوليس
ثالثاً الترفيعة بثلاث لغات

(المادة ٢٩)

(المادة ٢)

تمتد الترقية ومواعيد سير التطورات التي عرضتها الشركة وهي ملحق بهذا القرار

(المادة ٣)

تتأط إدارة عموم للندن والمباني بملاحظة أعمال التكيل او التمديل المترو عنها في المادة الاولى من هذا القرار وهي تتأط ايضاً بملاحظة ومراقبة التزامات

النسبة يباشر تشغيه وذلك بحسب احكام المادة الثامنة عشرة من عقد الامتياز المبرور في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٧ عن تأطر الانشغال العمومية

وكيل النظارة

بالتبابة

الامضا « براون »

ترقية خط الاهرام التي اعتمدها النظارة ولحق بالقرار الذي اصدرته في ٢٤

سبتمبر سنة ١٨٩٩

| | مبنى الجزيرة | | قطرة الطالبية | | الاهرام | |
|---------------------------------|--------------|---------------|---------------|---------------|--------------|---------------|
| | درجة أولى | درجة ثانية | درجة أولى | درجة ثانية | درجة أولى | درجة ثانية |
| قصر النيل او محطة الدخول بموتفا | ٠٥ | ١٠ | ١٥ | ٣٠ | ٢٥ | ٥٠ |
| السجون | ٠٠ | ٠٠ | ١٠ | ٢٠ | ٢٠٠ | ٤٠ |
| قطرة الطالبية | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ١٠ | ٢٠ |

مواعيد

يكون أيام قطرات التوامواي في خط الاهرام كل ساعة وذلك من الساعة السابعة صباحاً الى الساعة العاشرة مساءً
ومواعيد هذه القطرات توافق مواعيد معدية الجزيرة البخارية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(٥) لاييجوز للراكب مضايقة الركاب

« المادة ١٣ »

على الركاب ان يراعوا تنبيهات المحصلين • وكل
محدث فوضىة والسكان او للصاب بسلامة تسمى
منها النفس يمنع من الركوب في القبة او تكييل مسيره
الى الجهة التي هو يقصدها بعد ان يستشهد رئيس
القطر عليه بشاهدين

(المادة ٤)

تقع شركة الترام في مكتب المتبنة للضراء
والمكاتب الاخرى دفاتر يدون فيها الركاب شكاويهم
من خدمة الترام او من ادارته وتكون تلك الدفاتر
تحت طلب المصلحة وهي دفاتر قسيمة تصادق بالمصلحة
على كل ورقة منها ويكون للشركة في كل محطة
عامل يقيد شكاوي من لا يعرفون الكتابة وتسلم
ورقة القسيمة التي فيها الشكاوى الى المشتكى لافسامة
دعواه على متبضعها

(المادة ٥)

لايجوز للشركة اخذ اجرة الدرجة الاولى الا
في العين المخصصة لتلك الدرجة التي تصادق
عليها المصلحة

(المادة ٦)

على الشركة فيما اذا تعطل سير الترام ان تدفع
لكل راكب قيمة تذكرته وتسترد منه تلك التذكرة

الباب الثاني

فيما يخص بالعموم

(المادة ٧)

على عموم الناس ان يصغروا الى جرس التنبيه
فيصيدوا من الخط اذا لم يكن عائق يعرفهم من ذلك
وعلى الصريرات وركاب الدواب والدرجات
واللشاة وسواق السواب ودوابهم سواء
كانوا يسهرون في اتجاه سير الترام او عكس
اتجاهه ان يتخذوا الجانب الايمن اذا كان خالفاً او
كلن في الطريق فمسحة كافية ولا يستثنى من ذلك

ترجمة قرار وندي من نظارة
الاشغال العمومية غرة ١٨١٤٩

شربل سنة ١٩٠٠

(فيما يخص بالتزام في مدينة القاهرة)

ينال على مولفة رأي مجلس النظار وبعد اخذ
وأي مجلس شورى القوانين
وبعد الاطلاع على مافوته اللجنة العمومية لحكمة
الاستئناف المختلطة في ١٥ يناير و ٤ ابريل سنة ٩٠٠
طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩

قد فررنا ما ياتي

الباب الاول

فيما يخص بالراكب

(المادة ١)

(١) لايجوز الراكب الى العربة او ينزلت

منها الا من الجانب الايمن فقط

(٢) لايجوز الراكب الى العربة (في المحطات

التي تفررها المصلحة) الا متى كان

لطارجون اليها قد نزلوا

(٣) على الراكب ان يحفظ تذكرته حتى يبلغ

الجهة التي هو يقصدها وعليه ان يقدمها

لعامل الشركة كيلا طلب العامل

منه ذلك

(المادة ٢)

(١) لاييجوز للراكب التوقف في العربة او

على السلم الجانبي

(٢) لاييجوز للراكب الصعود الى عربة

عليها العلامة الدالة على استكمال عدد

الركاب فيها

(٣) لاييجوز للراكب ان يشغل المحل برزم

ضخمة او ياخذ معه كلابا

(٤) لاييجوز للراكب ان يمس جهازات

الحركة والنور وعلى الخصوص حبل

الترام (الاستتبع)

فيه أو للزول منه فهو لا يقف إلا في المحطة التي ينتهي إليها وفي المحطات الصغرى التي تمنع نظارة الأشغال العمومية مواضعها بالاتفاق مع مصلحة البوليس وتعلق على أعمدة الخط زحلات يستلزم العموم بها على تلك المحطات

(المادة ١٢)

السائق مسؤول عن سرعة القطر وملاحظة الزوايد للقررة وأمن السير ويجب عليه أن يوقف القطر إذا أمره البوليس بإيقافه لابل يوقفه كلما انتضت الحلال ذلك دفعا لحوادث من الناس أو البهائم ومجانبة الأضرار بمتاع السير ويوقفه أيضا عند طلب اسمه طالب ويمتنع عليه الكلام حتما في أثناء الشغل ولا يحل يده اليسرى في أثناء السير من خراج الموازنة ويده اليمنى من خراج الربط (الفرقة) وعليه تنبيه العموم إلى دنو القطر وذلك بقرع جرس التنبيه على أنه لا يسوغ له قرع ذلك الجرس في غير الحاجة إلى قرعه

(المادة ١٣)

على السائق أن يضبط سير القطر بكل دقة لاسيما عند ما يرى أن عربات أو درجات أو مشاة أو بهائم تقطع الخط أو تسير منه أمام القطر وعليه أيضا أن يخفف سير القطر لابل يوقفه على مسافة كافية دفعا للاعراض وعليه أن يسوقه بكيفية لا ينشأ عنها تعطيل الاعمال العمومية وعليه أن يطيع الأهل فيا يتعلق بالإيقاف والسير تمام الطاعة إلا في الظروف التي يرى نفسه مكروها على مخالفتها لأزدحام الشارع العمومي وحصر المرور فيه ولا يجوز له قط الوقوف في للحنيت الخفيفة وفي مثلتي شارعين أو قبل مثلتي شارعين

(المادة ١٤)

على السائق بوجه عام أن يحدو السرعة بحسب الزوايد المصادق عليها من المصلحة غير أنه لا يجوز أن تكون تلك السرعة في أية نقطة من الخط أكثر

الاجنبى والمواكب الرسمية ذرفف الاتراح والجنزات وكوكبة رجال للطفانيه (صاكر الطلبة) فلا يجوز على الإطلاق أن يعوق الترام سيرهم

(المادة ٨)

لا يجوز أنلاف خط الترام أو القاء الاحجار وقهرها على قضبانها أو تحريك المفاتيح أو تقليد الاشارات أو تسليق العوايد أو مس الجساري الكهربائي أو علامتها بشي من الاشياء

الباب الثالث

فيما يختص بخدمة الشركة

(المادة ٩)

خدمة الشركة بالقاهرة هم السواقون والمحصولون (التروسارية) والمفتشون

(المادة ١٠)

يجب على المحصلين والسواقين عند قيامهم بعملهم أن يكونوا بلباس الشركة حاصلين الصيغة التي تعطيلهم إياها المحافظة ولا يجوز لهم أن يقيموا بدلا عنهم في عملهم أناسا غير مرخص لهم فان فعلوا وجبت الخلفه على الطرفين

(المادة ١١)

لا يجوز للمحصل اعطاء الاشارة بقيام القطر الا متى تأكد ان جميع الركاب هم في امان وعليه الالتفات إلى مسألة مراعاة العموم احكام اللائحة وكون المواجر الثقالة العربات في محطها حتى لا يمكن للركاب الدخول او الخروج الا من الجانب الايمن وكون الركاب لا يجاوز عددهم المحدد المقرر والاشارات والصايج والاعلانات موضوعة في محلاتها المفروضة لما تم عليه جميع الاشياء (الالتمة) التي ينسأما الركاب في القطر وايضأ إلى مكتب عموم الشركة وهو يتبع في شأنها احكام الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ فيما يختص بالاشياء للثقاة ولا يجوز وقوف القطر بين المحطات للركوب

من خمسة عشر كيلومترا في الساعة وعليه تخفيض السرعة الى اقلها عند مقرب للضاحيق وفي ملتي شارحين وفي اللحيمات والقط المزدحمة بالمارة (المادة ١٥)

علي للمتشين ان يهتموا بنوع خاص في ان يجلس الراكب في الدبجة التي له الحق بها وفي ان عمل الحريم يحفظ لمن فقط

(المادة ١٦)

يجب على مستخدمي الترام معاملة الركاب بالادب والرفقة والاحترام ولا يجوز لهم قط معادتهم الا فيا يتعلق بشغل الترام فقط

الباب الرابع

احكام عمومية

(المادة ١٧)

من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من عشرة قروش الى مائة قروش وتسري احكام الامر العالمي الصادر في ١٠ فبراير سنة ٩٢ (المختص بالصاح في المخالفات) على المخالفات المذكورة في هذه اللائحة وكل راكب يخالف شيئا من الباب الاول يكتفي بطرده من عربية الترام وعلى البوليس اذا استتبعه رئيس القطر ان يساعده في ذلك وهذا عن طلب الحكومة عن المخالفة للصاحبة ايضا ان تقيم الدعوى على الشركة اذا اقتضت الحال بحسب احكام المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز

(المادة ١٨)

على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم للدف والمباني تنفيذ هذه اللائحة كل منهما غنيا بنفسه

(المادة ١٩)

يتلذذ العمل بهذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية ثلاثين يوما

ترامواي — (منصوره مطرية) ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة من عقد الامتياز باقامة خط ترامواي ضيق بفروعه بين للنصورة والمطرية وعلى قرار النظارة الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٢ بفتح القسم للموادي من للنصورة الى المطرية موثقا وعلى شهادة الاستلام التي حورتها اللجنة للمنية من هذه النظارة بحسب احكام المادة المذكورة وعلى تقريرها الرقيم ٣١ مارس سنة ١٨٩٩ للملحق بمحض الاستلام العمومي وبنا على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما يأتي

يفتح للتشغيل خط الترامواي الضيق بين النصورة والمطرية وفروعه نهائيا

قرار من مديرية اسوان في ٦ اكتوبر سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ بشأن تملأ حرفة اقامة الادلاء العموميين للمدلة بالقرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ قرر ما هو آت

(المادة ١)

يسرى مفعول لائحة التراجمة والادلاء العموميين المذكورة آنفا في دائرة مديرية اصول

(المادة ٢)

لمدة الفيليل العمومي او التراجمان تكون على حسب التريقة الاتية ملين

٤٠ في الساعة واحدة متى كانت المدة لحد ثلاث ساعات

٢٠ عن كل ساعة بعد الثلاث ساعات الاولى ٣٠٠ عن كل يوم كامل

(المادة ٣)

يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ترعة السويس المالحة - ترجب جـدة بين
الحكومة المصرية وشركة
عموم ترعة السويس المالحة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦

قد اورد كل من المتعاقدين وهما الحكومة المصرية
النائب عنها دولابو نوبار باشا رئيس مجلس النظار
وشركة عموم ترعة السويس المالحة النائب عنها
مسيو شارل دولبس ومكبل مجلس ادارتها
الاجرة الآتية

ووقع بينهما الاتفاق المبين بعد وهذه هي الاجرة
ان الحكومة المصرية ابانت ان من رايها ان
ليس لشركة حق في ان تحدث تغيرات في الترمعة
المالطة يترتب عليها زيادة اتساع عرضها المائي
عن ٤٤ متراً وذلك بين بورسعيد والبحيرات المرة
ومن ٦٤ متراً بين هذه البحيرات ومدينة السويس
بدون ان يكون ذلك باذن من الحكومة

واما الشركة فقد ابانت انها غير موافقة على هذا
الرأي وسمحت على ان لها الحق في احدثات اسم
تغيير في حالة الترمعة مع عدم تمديدها حدود الاراضي
لخاصة بها

ولما كانت الحكومة المصرية موجبة اعتمادها على
الدوام الى المصالح العمومية المرجعة الى الاسم
للتعقبات بالترعة المالطة وكانت ملاحظة ما تكبدته
الشركة العمومية في سبيل تسهيل الملاحة بهذه
اترمعة تهتد بانها لا تعارض في تنفيذ كافة ما استقر
عليه رأي المجلس الهندسي الدولي في عامي ٨٤
و ٨٥ من التحسينات التي تستدعيها حالة اترعة
وذلك بدون ان يمحى حل مسألة الاحقية وعندها
بأي وجه من الوجوه

وقد استقر رأي المتعاقدين واتفقا على ان

تنفيذ جميع الاعمال التي توردها المجلس الدولي
للمذكورة يتوجب عليه تحقيق منطقة الاراضي المنوح
لشركة الاتقاع بها بموجب المقتضى المؤرخ ١٩ فبراير
سنة ٨٦ لاحتياج الشركة اليها من جهة اصلاح
الترعة وتوسيعها

فيما على هذا قد ارجحت الحكومة الشركة مقداراً
من الاراضي التي اخذتها من الشركة بموجب عقد
سنة ٨٦ لتتفق بها من ذلك القليل واخذ هذه
الاراضي يكون على نسق واحد تقريباً في طول الترمعة
وايضاً سمحت الحكومة للشركة بتوسيع المناطق
التي يمدد السويس والاسماعيلية وبورسعيد
او ما جاورها وذلك ليسل على الشركة توسيع
البن والراسي للوجود في الترمعة عند الاحتياج
وجميع الثمن الذي تدفعه الشركة للحكومة في
الاربعة آلاف هكتار التي هي مقدار جميع الاراضي
الممنوح بها بطول الترمعة وبلاذ او ما جاورها
يبلغ مقداره مليونين من الفرنكات وتحديد هذه
الاراضي يكون بموجب الرسم والوجه المرفقين بهذا
المقد مع ذلك فيشكل مجلس بمعرفة الحكومة
والشركة ليتحقق معانية من صحة التحدد وعندها
واصلاح الرسم اذا اقتضت الحال اصلاحه ثم تقر
الشركة مضمراً باعمال هذا المجلس يوافق بهذه البهدة
وتدفع الشركة الثمن الذي هو مليونان من
الفرنكات للحكومة على دفعتين نصفه بعد شهر من
تاريخ التوقيع على هذا المقد والنصف اثنائي بعد شهر
آخر من انتهاء الاعمال التي اقر عليها المجلس
الدولي

ولذا روي الشركة الاستثناء عن بعض الاراضي
للمذكورة ترجمه لجنة الاملاك المشتركة وحيث
تكون هذه الاراضي المرتبطة فائدة للبحر وبأذايحت
يدفع لشركة من مصلحة الاراضي المشتركة
القيمة السابق دفعها من طرفها اولا وما زل يقسم
للحكومة اثنان وللشركة اثنان وعلى مثل هذا

في صورة الخط الجبوتي الشريف الصادر في هذا الشأن المتيقن ورعاً في اليوم السادس والعشرين من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين بعد الألف من هجرة سيد ولد عدنان وقد قرئ في الحل بسعي كلخانة الكائن بالقسطنطينية الجمعية المحفولة دامت بأعين عناية الله ملحوظة

كما هو معلوم لدى الجميع ان دولتنا العلية لم تزل من بداية ظهور امورها الحلية مقيمة بكلال الرعاية للاحكام القرآنية الشريفة والقوانين الشرعية المرعية المنبغة وان سلطنتنا السنية قد وصلت الى الدرجة القصوى من القوة والمكانة ورفاهية احوال رعاياها وعاد مدنها وقرأها الا انها منذ مائة وخمسين سنة قد تناقصت قوتها ومعموريتها اخذت في الضعف والافتقار وذلك لغوائل متعاقبة متتابعة واسباب متنوعة نشأ منها عدم الاقياد الاصول الشرعية الشريفة والقوانين المرعية المنبغة ومن الواضح الخلي ان الممالك التي لا تدار بالقوانين الشرعية ليس لها بقاء لاجرم ان افكارنا الظهوية الملوكة لم تزل منذ

جوسنا على سرير الملك الى هذا الان منحصرة في حمار الممالك والقرى وتحصيل رفاهية الاهالي والفقراء واذا حصل التثبث بالاسباب اللازمة لذلك للرغوب يتبع منها بتوقيته تعالى في ظرف خمس سنين او عشر ما هو المطلوب نظراً الى حسن للوقع الجغرافي الذي فيه ممالك دولتنا العلية واراضها النشيئة واستعداد اهليها وقابليتهم فقد راينا من الامور المهمة ان نضع قولتين جديدة نوسمها على قواصد مشيئة مشتملة على حسن الادارة للدولة العلية والممالك المحمية نسلخ عليها في تمشية امورها من الان فصاعداً واعتمدنا في وضع ذلك على العناية الحلية الربانية متمولين بروحانية سيد البرية والولاد الاساسية لهذه القوانين في الامن على النفس وحفظ العرض والناموس والمال وتمييز الوريث وكيفية جلب الميساكر اللازمة فانما النفس والعرض فانه لم يكن في الدنيا شيء

التقسيم يكون توزيع المصاريف التي تصرفها ادارة الاراضي المشتركة على الاراضي المرجعة لاستفتاء الشركة عنها وقابلها البيع وقد اتفق المتعاقدان على ان ترخيص الحكومة للشركة في تعديل احكام قوانينها بموجب الجواب الرسمي الصادر من مندوب الحكومة سنة ١٠ مايو سنة ٨٦ يكون سارياً ايضا على كل فرض يستدعيه الجلال لا يغير الاعمال اللازمة لتوسيع القواعد المقررة بالجلس المندمج الدولي

اما من جهة فوائد هذه الاستقرضات واستهلاكها ومن جانبها القرض الاخير للقدس بمائة الف فورك الذي صار الاتفاق عليه فانه اذا كانت سهامها او بعضها تبيع تسعين في المائة لا مانع من اضافتها الى الاصل مع مصاريف الاعمال التي تستنفذ اذا قررت ذلك الجمعية العمومية ويولي هذا الامر ما دامت هذه الاعمال جارية وكذلك يسري على جميع المبالغ التي يصير اقتراضها من اي نوع تكون

(الامضا)

(شارل دوليسيس)

هذه الهدية صدق عليها مجلس النظار في جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ٨٦

(الامضا)

(نوبل)

تركيا - (دولة عليه) « ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ »

قانون نامة السلطاني

لما كان من مقتضى الاخلاق الحسنة المرعية السلطانية وللعدالة السنية الشاهانية ان تكون مجبولة على اصلاح احوال الرعايا والنظر فيما يستوجب الرأفة على الشريعة للبرايا بغفلت الزيادة الذكية السنية للمركبة بتجديد قوانينه فبالله عرضة وتأسيس قواعد واسوان مرحية بقصد تأييد الدين والدولة وتثبيد اركان الملة والممالك والفصول بها

للساكن البرية والبحرية وغيرهم حد محدد وان يوضع لها قوانين لا تبدلها ويجري العمل بتنفيذها ولما قضية المساكين فلها ايضا من الامور المهمة فينبغي للاهالي ان يقدموا اشخاصا منهم العسكرية لاجل حفظ الوطن والذب عنه غير اننا لما كانت الطريقة الجارية في ذلك الى الان توجب اولا عدم الانتظام وثانيا الاخلال باصول الزراعة والتجارة حيث لم ينظر الى عدد النفوس الموجودة بالملكية بل يكلف البعض ما هو فوق طاقتهم وسومه ويطلب من البعض الاخر دون ميسوره ومقدوره وزيادة على ذلك من دخل منهم في العسكرية يبقى فيها مدة حياته حتى يلقه المال والفقر ويجرم من التماس فيها على ذلك اذا مسبت الحاجة الى جمع عساكر من ملكية من المالك يلزم ان يوضع لذلك بعض اصول مستغنة في شأن جميع الاقمار المطلوبة وان يجعل فيها طريقة متلوبة بحيث تكون مدة استخدام من يدخل في العسكرية اربع سنوات او خمسة وبالحاجة فلا يمكن حصول القوة والحارة والزراعة والابناء الا بالتسك بهذه القوانين النظامية واجراء العمل بتنفيذها والاساس لذلك كله هو مجموع المواد المشروعة فيلزم من الان ضاعدا ان اصحاب الجنب والذئوب ما ذاموا ان ينظروا في دعاويهم على وجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية لا يعامل احد منهم بالنسب ولا بالاعدام ظاهرا ولا باطنيا ولا يشلط احد على الوقوع في عرض اخر ولن يصرف كل انسان في امواله واملاكه بغاية الحرية وعدم المعارضة ولا يتحصل فيها تدخل من طرفه الاكابر والله على فرض وقوع حياثة من لاجد لا يسوغ جرمان وزرته من حق الوراثة بمصادرة مال مورثهم للمعترف للحقبة ليزلة نعمتهم ولان تجري مساعدتنا هذه في حق سائر اهل الاسلام وغيرهم من الملل الثابته لسلطاننا الشنية بلا استثناء احد منهم وقد حصل من غفرتنا السلطانية بمثل الامن التام والاعتماد التام التمام لاهالي ممالكنا المحروسة

لهم منها فاذا رآها الانسان في التهلكة اضطر الى التشتت باي وجه كان لوقيتها وان كان هو سيف خلقته الذاتية وجبلته الطبيعية خير مائل الى الخيانة ولا ينبغي ان هذا يقصر بالدولة والمملكة بخلاف ما اذا كان في امن على نفسه وعرضه فانه لا يجيد عن طريق الصدق والاستقامة ويصرف همه في حسن الخدمة لدولته وماله واما المال فانه اذا فقد الامن طبع لا يمكن الى دولته ولا ماله ولا يلتفت الى عار الملك ولا ينظر دائما عن اضطراب حال واشتغال بال بخلاف ما اذا كان في امنية كاملة على ماله واملاكه فانه يشتغل باشتغال نفسه وينظر في توسيع دائرة عيشه ويهيئ ما ينمو فيه على الدوام حب الوطن وتزدد غيرته على دولته وملته ويكون شغفه على حسب ذلك ولما تعين اليرى فان كل دولة تحتاج الى حفظ ممالكها الى القوة العسكرية والى غيرها من المصاريف ولا يمكن ادارة ذلك الا بالنفود وهي انما تحصل بما يقصر على اتباع تلك الدولة فلزم ان يوضع لليرى المذكور طريقة مستحقة واما قضية اليد الواحدة يعني مادة الاستبداد التي كانت تظن سابقا لها من قبيل الوردات فلها وان يخلص منها اهالي ممالكنا المحروسة والحمد لله تعالى على ذلك الا ان اصول الالتزامات المصرة التي هي من اسباب الجرب ولم تظهر لها الى الان منفعة اصلا لم تزل جارية الى اليوم وهي عبارة عن جعل زمام مصالح المملكة السنياسية ولبورها المالية في يد شخص واحد موكول امرها الى اختياره بل لا مانع ان يقال في عبارة عن وشما تحت يد هرة وحيدة فان كان ذلك للشخص في جده فانه ليس من اهل الخير اثر منفعة نفسه على الخير وكانت جميع تحركاته وسكناته مبنية على الظلم والظفر فيلزم من الان ضاعدا ان يجعل على كل فرد من اهالي الملك ويركو يتسبب على حسب املاكه وقدرته ويساروا ولا يوجد منه زيادة على ذلك وان يجعل لمصاريف دولتنا العلية اللازمة

فقبله لعدة الله والملائكة والانس اجمعين ولا نال فلاحا
الى يوم الدين هذا ونسال الله الكريم ان يوفقنا جميعا
لاجراء هذا الخير المعظم امين

تركيا - معاهدة سنة 1856 وهي التي اعلنت في
باريس بعد حرب القرم

﴿ بسم الله القادر على كل شيء ﴾

ان امبراطور الفرنسي وملكة المملكة المتحدة من
بريتانية العظمى وارلاندا وامبراطور جميع الروسية
وملك مملكة ولسطن البلاد المانية لرغبتهم في
انهاء غوائل الحرب وتلافي ما نشأ عنها من العروف
والنكاره قرأهم على ان يتفقوا مع امبراطور اوستريا
بمقتضى قواعد مقررة على استتباب الصلح ووطئده
وتعهدوا جميعا باستقلال السلطنة المانية وابقتها تامة
ولهذا القصد لعب المشار اليهم اوباء عنهم مطلقا
التصرف فكان من طرف امبراطور الفرنسي موسيو
الكسندر كونت كولونا ولوسكي وموسيو فرنسوي
اودلف بارون دويورغيني ومن طرف امبراطور
اوستريا موسيو شارلس فرديناند كونت ديولاشونستان
وموسيو يوسف الكسندر بارون ديهن ومن طرف
ملكة المملكة المتحدة من بريتانية الكبرى وارلاندا
الاكرم جورج ويليام فريديريك كونت كلارندون
وبارون هيدد هندون والاكرم هنري رشارد شارلس
ارون كولي ومن طرف امبراطور جميع الروسية موسيو
الكسيس كونت ارلف وموسيو فليب ارون برنو
ومن طرف ملك مملكة مملكة موسيو كاتلي ينسو كونت
كانور وموسيو صلفاطور مركيز فيسلامارينا
ومن طرف سلطان الدولة المانية محمد امين عالي باشا
الصدر الاعظم في السلطنة المانية وعهد جميل بك
متسا بالتشافي الجبدي السلطاني من ثاني طبقة فاجتمع
هؤلاء النواب القروض اليوم ابرام الصلح بمرضاة تاما
سيف مجلس باريس وبعد ان وقع الاتفاق منهم على
هذا الصلح الجيد وأمر امبراطور الفرنسي وامبراطور
اوستريا وملكة المملكة المتحدة من بريتانية الكبرى

كافة على نفوسهم واعراضهم واموالهم وقد رأينا
ان يزداد في مجلس الاحكام المدنية بحيث يكثر عدد
اعضائه على حسب ما يلزم لاجل النظر في سائر القضايا
بانتاف اراشهم وان يجتمع وكلا دولتنا العلية ورجالها
بعض الايام في المجلس المذكور ويهدي كل منهم ما
يراه ويستصوبه بدون تعاض ولا مبالاة حتى تتم
القوانين اللازمة للامن على النفس والمال وتعيين
الوزير وان تكون المكالمة والمفاوضة في شأن التنظيمات
المسكية في دار الشورى الكاتبة بالباب السير
عمدكي وكذا استقر الراي على قانون يعرض على
جهتنا السلطانية حتى يصلح عليه ويوضع بصلتنا
التيون ليكون دستور العمل الى ما شاء الله تعالى وحيث ان
القوانين الشرعية انما وضعت لجرد احياء الدين والقولة
والمالك والماله حمل المهد والميثاق من طرفنا الملكي
على انه لا يصدر منا شيء يخالفها واقسمنا بالله على ذلك
في اودة اطرحه الشرعية بمضور جميع الملأ والوكلا
ويسلف على ذلك ايضا الملأ والوكلا وبالجملة لكل
من صدر منه ما يخالف القوانين الشرعية سواء كان من
الملأ او الوزراء فيجازسه على مقتضى قانوننا المجرى
وبالتأديب اللائق على حسب جرمته التابعة بدون
التبطل الى رتبته ولا رعاية لظلمه وحيث ان جميع
الملأ من جنس لم والمال هذه معاش كافي ومن لم
تكن له معيشة كافي سهرت له ما يكفيه يلزم ان
حادة الرشوة الكريمة المنوعة شرعا التي هي اتوى
سبب في خراب الملك يشدد في منعها وعدم وقوعها
بوضع قانون متين يخصصها وحيث ان الكيفيات المشروعة
والاصول للجنة في هذا المعنى هي نسخ واتبيح الاصول
القدية بالكتابة فيلزم نشر هذه الارادة السلطانية الى
سفر الدول القاطنة للقيمين بمدار المساعدة العلية
ليكونوا شهداء على بقائها وجزيان العمل بها الى اخر
فلمن الله شاء الله تعالى كما يلزم نشرها ايضا الى اهالي
الاستانة العلية ومائر ممالكنا العروسة وكل من صدر
منه ما يخالف هذه القوانين للوضوعة على اساس متين

يردوا على امبراطور الروسية مدائن سيفاستوبول
وبالقلافة وقلميش ويوبازورية وقوش وبيكي تلمة
وكثيرون مع مراسيها وكذا سائر الموانع التي
تبوأها عساكر الدول المتفة

(المادة ٥)

يصدر عفو تام واف من طرف امبراطور الفرنسيين
وملكة بريطانيا العظمى وارانلد ومن امبراطور جميع
الروسية وسلطان الدولة العثمانية لجميع اللذين تصدوا
من رعاياهم للاشتراك في وقائع الحرب والتعزب
مع العدو ومفهوم ذلك يشمل بالنص الصريح اي
حرب كان من رعاياهم ممن حارب واستمر مدة
الحرب في خدمة الحارِب

(المادة ٦)

يرد من اخذ اسيرا في الحرب من كلا الطرفين
على الفور

(المادة ٧)

قد صدر اعلان وتصريح من لدن امبراطور
الفرنسيين وامبراطور اوستريا ومملكة بريطانيا العظمى
ولرانلد ومملك يروسية وامبراطور جميع الروسية ومملك
سردينية بان اللباب المالي اشتركا في فوائد الحقوق
الاورباوية العامة وسيغ منافع اتفاق اوربا وقد تصدوا
بان يتقوما استغلال السلطنة التركية وبقامها تامة
وتكفلا جميعا بالمحافظة على هذا التعهد وكل امر
ينبغي الى الاخلال بذلك ويتبرونه من المسائل التي
ينبغي عليها مصلحة عامة

(المادة ٨)

اذا حدث بين الباب العالي واحدى الدول المتعاهدة
خلاف خيف منه على احتلال اقليمهم وقطع صلتهم
فمن قبل ان يعمد اللباب المالي وتلك الدول للنزاعة
له الى اعمال القوة والجبر يقيمت الدول الاخرى
الدخلة في المعاهدة وسطاء بينهما متسا لا يتأتى عن
ذلك الخلاف من الضرر

وارلانلد وامبراطور جميع الروسية ومملك سردينية
وسامان الدولة العثمانية ان في المصلحة التي يردون
نفعها الى اوربا ينبغي ان يدعى ملك يروسية الذي
وقع على معاهدة سنة ١٨٤١ الى الاشتراك منهم في
هذا التنظيم الجديد ولعلمهم بما يحصل من ذلك من
زيادة الفائدة لتقوية هذا الهي الهيوي طلبوا منه
ان يرسل من قبله نوابا يفرض اليهم مطلق التصرف
سي في المجلس المذكور فن تم ورد من طرفه موسيو
اثون ثيودور يارون ماتيفيل وموسيو مكسميليان
فريدريك شارلس فرنسوي كونت هتزلت ولدينبرخ
شونستان ثم بعد ان ابرزوا ما يابدهم من المحورات
للوادة بتقويضهم ووجدت صحيحة اتفقوا على
هذه المواد الآتية

(المادة ١)

من يوم تاريخ الامضاء يقبل هذه المعاهدة الحاضرة
يكون صلح ومودة بين كل من امبراطور الفرنسيين
ومملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارانلد
وملك سردينية وسلطان الدولة العثمانية من جهة ومن
امبراطور جميع الروسية من جهة اخرى وكذا
بين ورثتهم وخلفائهم ورعاياهم على الدوام

(المادة ٢)

حيث قد حصل التفوز والارام باستتباب الصلح بين
المشار اليهم ينبغي ان تغلي البلاد التي فتحت في
مدة الحرب اوالتي تبوأها عساكرهم وذلك من كلا الطرفين
ويجري له ترتيب مخصوص في اسرع وقت

(المادة ٣)

قد تعهد امبراطور جميع الروسية بان يرد لسلطان
الدولة العثمانية مدينة قارص وتلمتها وكذا سائر
الموانع التي استولت عليها عساكر الروسية وهي
من ملحقات بلاد الدولة العثمانية

(المادة ٤)

قد تعهد امبراطور الفرنسيين ومملكة بريطانيا العظمى
وارلانلد ومملك سردينية وسلطان الدولة العثمانية بان

(معاهدة باريس ١٨٥٦)

(معاهدة باريس ١٨٥٦)

« المادة ٩ »

سلطان الدولة العثمانية لامتيازته بغير رعاياه جميعاً قد تفضل بإصدار فرمان غايته إصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم في الأديان والجنس واتخاذ في ذمته مقصده الخيري نحو التنصاري القاطنين في بلاده وحيث كان من رغبته أن يبدي لأن شهادة جديدة على نيته في ذلك عزم على أن يطالع الدول المتعامدة بذلك فرمان الصادر عن طيب نفس منه فتتلقى الدول للشار إليها هذه المطالبة بتأكيد الممانع والنفذ والفائدة ولكن للهمم منها صريحاً فيها لا توجب حقاً لهذه الدول في أي حال كان على أن تعرض كلاً ما يمتلئ بها بالسلطان ورعاياه أو بإدارة سلطته الداخلية

(المادة ١٠)

٤

الاتفاق الذي جرى في الثالث عشر من جولاي (تموز) سنة ١٨٤١ وهو الذي تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص صد البوناز ومضيق جنق قلعه قد اعيد الآن النظر فيه بموافقة الجميع وما جرى من الحكم به لهذه التاية على مقتضى الاصول ما بين اهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الخاصة ويبقى معمولاً به كانه من ميثاقها

(المادة ١١)

البحر الاسود يكون على الحيادية (وفي الاصل neutre) وبها تجلجعة جميع الامم ويمنع ملوؤه وعراسيه منعاً دائماً عن السفن الحربية سواء كانت للدول التي لها تملك في شاطئ النهر او لنهرها ما عدا ما استثنى ذكره في المادتين الرابعة عشرة وللتاسعة عشرة من هذه المعاهدة

« المادة ١٢ »

التجارة في مراسي البحر الاسود ومياهه مطلقة عن كل مانع فلا تكون عرضة لشيء سوسه

للتنظيحات المختصة بالسحة ورسوم الكمارك والشرطة اعني الضبطية ويكونت اجراؤه على وجه يندى التجارة تسهلاً وانساعاً ومن اجل تأمين المصالح المتجربة والبحرية التي يديرها جميع الناس ترخص الروسية والباب العالي في نصب قناصل في مراسيم الكاتنة على سواحل البحر المذكور على ما تقتضيه الحقوق للتدولة بين الاسم

(المادة ١٣)

حيث قد تقرر في القضية الحادية عشرة ان البحر الاسود يكون على الحيادية لم يبق لزوم ولا عرض لانشاء مسافن (اي ترسانات) بحرية حربية ولا لاقائها فن ثم عهد امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة العثمانية بان لا ينشأ ولا يبقيا شيئاً من هذه المسافن في ذلك الساحل

(المادة ١٤)

قد اتفق امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة العثمانية على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللازمة اقواها في البحر الاسود لمصالح تلك السواحل فن ثم ينبغي ان يكون هذا الاتفاق ملحقاً بهذه المعاهدة الحاضرة ويكون معمولاً به كانه من مكلاتها فلا يلغى ولا يغير ما لم يقع عليه رضى الدول الموقعة على هذه المعاهدة

« المادة ١٥ »

من حيث قد تقرر في الشروط التي جرت سيطة مجلس ويانه اصول وقواعد تختص بالسفر في الانهار الفاصلة بين عدة ممالك او المارة فيها اتفقت الآن الدول للمعاهدة على ان تكون هذه الاصول جارية ايضاً في المستقبل على نهر الدنوب (الطونة) وقنواته من دون فرق ووسمت بان هذا الشرط يعد من الان فصلها من الحقوق العمومية لاهل اوروبا واتخذته تحت كفالها ولا ينبغي ان يكون السفر في النهر المذكور عرضة لمانع ما ولا لتأدية ضريبة غير مقررة في الشروط للقيدة في القضايا الاتية فن

ثُمَّ لا يوجب جعل على مجرد السفر في النهر ولا ضريبة على الامتعة التجارية التي تكون في السفن لما ترتب الشرطة والكرتينية الذي يبرأ انشاؤه لاجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر او يخترقها فيكون اجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الامكان وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شيء من الموانع للسفر مطلقا اياها

(المادة ١٨)

قد صر من المعلوم ان للأمورية الاورباوية توفي عملها وانسب للأمورية الساحلية تتم الاعمال المقررة في القضية المتقدمة في القسمين الاول والثاني في مدة عامين وبعد اطلاع الدول المتعاهدة على ذلك تجري فيه مذاكرتهم جميعا حتى اذا دونت لديها ما جرى بحكم بالغاه للأمورية الاولى ومن ذلك الوقت فما بعده يمكن للأمورية الساحلية الراحة ما كان للأمورية الاورباوية من القدرة والتفويض

(المادة ١٩)

من اجل توكيد اجراء التنظيمات التي يرسم بها باتفاق واحد على موجب الاصول المشروحة آنفا يكون لكل من الدول المتعاهدة حق في ان ترمي دائما في فوهات الطونة سفينتين خفيفتين

(المادة ٢٠)

في مقايضة للدن والمراسي والاراضي على ما ذكر في المادة الرابعة من هذه المعاهدة الحاضرة وضي امبراطور جميع الروسية لاجل زيادة التأمين على الحرية في سفر الطونة بتعديل تقم بلاده في بسارايه فيكون هذا التعخم الجديد من البحر الاسود على كيلومتر واحد من شرقي بحيرة برناسولا ويتصل بطريق اكرمان الى وادي طاراجان ويجاوز جنوب بنتراد ويستمر في طول مسافة نحو الفيلوق الى حلو سارنيسكا ويتصل بكانا وروسيه على يروت وحده الوصول الى هذا الجدل لا يحدث تغيير على التعخم القديم بين السلطتين وتعيين رسم هذا التعخم

ثم لا يوجب جعل على مجرد السفر في النهر ولا ضريبة على الامتعة التجارية التي تكون في السفن لما ترتب الشرطة والكرتينية الذي يبرأ انشاؤه لاجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر او يخترقها فيكون اجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الامكان وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شيء من الموانع للسفر مطلقا اياها

(المادة ١٦)

من اجل تحقيق الشروط المذكورة في القضية المتقدمة تقدم مأمورية نواب من طرف فرنسا وروسيا وبرثانية العظمى وبروسية والرومية وسردنية والبلاد الدثانية من كل واحد ويحال على عهدتهم ان يرسموا ويجيروا الاعمال اللازمة لازالة الموانع والموانق من فوهات الطونه ابتداء من استنشا وكذا من لماكن البحر المجاورة التي فيها الرمل وغيره والمقصود بذلك جعل هذه الموانع في كل من النهر والبحر سالحة للسفر وغالبية عن كل ما يوقه على قدر الطاقة والامكان ومن اجل استيفاء المصاريف التي تقتضيها هذه الاعمال وانشاء ما يلزم انشاؤه لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه يرسم اهل المأمورية بحسب أكثرية اصواتهم بنحو ضريبة معلومة وجعل موافق وذلك بشرط ان تعامل جميع مراكب الاجيال بالتسوية وهذا الاصل يجري في هذا القصد كما في غيره

(المادة ١٧)

تقدم مأمورية من نواب لوستريا وبارناريا والبلب المالي وورتمبرغ من كل واحد ويضم اليها اهل مأمورية اقاليم الطونه الثلثة التي يكون نصيبها باستصواب الباب المالي وهذه المأمورية تكون واحدة دائمة ويختص بها

اولا ان تجري التنظيم اللازم لسفر النهر وللشرطة

ثانيا ان تزيل الدواهي المانسة من اجراء الشروط

ثالثا تقورت في معاهدة ويانه على الطونة

(معاهدة باريس ١٨٥٦)

(معاهدة باريس ١٨٥٦)

الجديد يكون بمرتبة نواب من طرف الدول المتعاهدة
(المادة ٢١)

للمأمورية الى حذفت الديوانين تقرر في مجلس باريس
(المادة ٢٥)

بعد ان تمتع الاراء التي يبدونها الديوانان تنهي
للمأمورية الى مجلس المذاكرة ما باشره في من العمل
وذلك من دون اهل ولا اهل وبقدر المقصد الاخير
مع الدولة السائدة ويحصل الاتفاق عليه في باريس
بين الدول المتعاهدة وبموجب خط شريف مطابق
لشروط هذه المعاهدة بموجبه تنظيم احوال هاتين
الولايتين فتجعل من الالب فاعادتها تحت كفالة
جميع الدول الموقعة على هذه الشروط

الارض التي تحتل عنها الروسية تكون ملحقة
بولاية ملدانيا (الافلاق) تحت سيادة السلب
المالي ولسكان تلك الارض ان يستموا بالمقوق
وتنصائص المنوحة لولايات ويرخص لهم مدة
ثلاث سنين في قتل مواطنهم والتصرف في الاكهم
بلا مانع

(المادة ٢٢)

ولايها والاخيا وملدانيا اي الافلاق وبغداد
تتبعان مجتمعين تحت رئاسة الباب العالي وكفالة
الدول المتعاهدة بالامتيازات والاعفاءات الحاصلة
لهم الان فلا تقتضى لان تقيمهم الدول الكفالة
بمجاية عضوة ولا يكون حق مخصوص للتعرض
في امورهم الداخلية

(المادة ٢٣)

الباب العالي متعهد بان يحفظ هاتين الولايتين لادارة
اهلية مستقلة ويمنح لهم الحرية في التدبير والاحكام
الشريعة والتجسس وسفر البحر والانهار وما بينهم
لان من القوانين والاحكام معمول بها ينظر فيه
ولهذه الغاية تجوز مأمورية مخصوصة بكون تأييدها
بإصلاح الدول المتعاهدة وانظمتهم وتجمع من غير
فيطلة في بفارست (بكرش) مع مأمورية الباب
العالي ويكون من هم هذه للمأمورية البحث عن
احوال الولايتين وعرض البتواتر اللازمة للتنظيم
في المستقبل

» (المادة ٢٤)

سلطان الدولة العثمانية وعد بان يقدم في الحال
في كل من الولايتين المذكورتين ديوانا مخصوصا
ويكون تأليفه مبنيا على توكيد ما فيه ايصال النفع
وتلخيص جميع الناس على اختلاف درجاتهم ويطلب من
كل من حذفت الديوانين ان يبين مقاصد الاهلين
واستعدادهم في شان ترتيب الولايتين ونسبة تلك

(المادة ٢٦)

قدقر الرأي على ان يكون في الولايتين المذكورتين
عسكر اعلى يربط لاجل تأمين داخل البلاد وحفظ
تصونها فلا يورد مانع ما لترتيب غير اعتيادي لاجل
القبض عن الوطن الا ما يدعي اليه الاهلون بالاتفاق
مع الباب العالي دفعا لعدوان من يتناول عليهم
من الاجانب

(المادة ٢٧)

اذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الراحة والطمأنينة
داخل الولايتين يتفق الباب العالي مع الدول المتعاهدة
على اتخاذ وسائل لدفع ذلك الغلغل وقرار الطمانينة
ولا يكون مسوغ للمداخلة عسكرية من غير ان
يقع عليه رضى الدول اولا

(المادة ٢٨)

اقليم الصرب يبقى متعلقا بالباب العالي على وفق مضمون
المخط المايوفي الذي نص على حقوقه واعنائه ويكون
من الان فصاعدا تحت مجموع كفالة الدول المتعاهدة
فن ثم يحق للاقليم المذكور ان يحافظ على استقلاله
بمحاكمة اهلية وبالحرية في التدبير والاحكام والتجسس
والاخبار (مغر البحر)

(المادة ٢٩)

حق الباب العالي في اقامة الخفراء لمخاطبين كما تم

(معاهدة باريس ١٨٥٦)

« تعديل معاهدة باريس ١٨٧١ »

الشرط عليه الآن في التنظيمات الداخلية هو مصون ثابت فلا يكون سوغ لداخلية عسكرية سيف بلاد الصرب من دون ان يقع عليه رضي الدول للتعااهدة أولاً

(المادة ٣٠)

امبراطور جميع الروسية وسلمان الدولة الثانية بقيان ضابطان لما هو في ملكها في اسية كما كان من قبل الحرب ومن اجل تدارك ما عسى ان يقع من القتل والقتل في ذلك يقيم رسم التضخم ويعدل من دون ايجاب ضرر على احد الفريقين وللهذه الغاية ترتب جماعة مؤلفة من أموريين من طرف الروسية وآخرين من طرف الدولة الثانية وأمور فرنساوي وآخر انكليزي ويكون اولهم عقب استرداد السفارة بين ديوان الروسية والباب العالي ويجب لنهائ اشغلم في مدة ثمانية اشهر من ابتداء اثبات هذه المعاهدة الحاضرة

(المادة ٣١)

البلاد التي تبوأها في مدة الحرب جيوش امبراطور الفرنسي وامبراطور اوستريا وملكة مملكة بريتانية النملى وارلانند وملك سردينية الى سدة للمعاهدة التي ختمت في اسلامبول في ١٢ مارس سنة ١٨٥٤ بين فرنسا وبريتانية النملى والباب العالي وفي ١٤ جون من السنة المذكورة بين استريا والباب العالي وفي ١٥ مارس سنة ١٨٥٥ بين سردينية والباب العالي تغلي بعد مبادلة اثبات هذه للمعاهدة الحاضرة في اسرع وقت فلما تمين المدة وتمتخذ الوسائل لاجراء ذلك فترتب باتفاق بين الباب العالي وبين الدول التي تبوأها تلك الارضين

« المادة ٣٣ »

المتجر في حلب الضائع وارسالها الى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب الى ان تجدد للمعاهدة التي كانت بين الدول المتحاربة من قبل الحرب

او تبدل بشرط اخرى وتكون رعاياهم معاملة سيف سائر الامور الاخرى احسن المعاملة « للمادة ٣٣ »

للمعاهدة التي تمت هذا اليوم بين اميرامور الفرنسي وملكة مملكة بريتانية النملى وارلانند وامبراطور جميع الروسية من جهة جزائر الألانند تكون ملحقة بالمعاهدة الحاضرة وبقية كل ملك معمولاً بصحتها كاتفا هي جزء متم لها

(المادة ٣٤)

قد قر الرأي على اثبات هذه المعاهدة وتجرس مبادلتها في باريس في مدة اربع اسابيع او قبل ذلك اذا امكن وبناء على ذلك حل عليها التواب المخصص لم يوضعوا عليها ختم دولهم سحر في باريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦

(لسماء الذين وقعوا على ما ذكر)

ولوسي . كولي متروفل . وفيل لامارينا .
يوزيفي . هنرولت . طالي . بول شونستان
هينر . اورلوف . محمد جميل . كلارندون .
برنوكافور .

(مادة ملحقة بما تقدم)

شروط المعاهدة للتعلقة بالوظائف مما وقع عليه اليوم لا تكون جارية على سفائن الحرب التي في خدمة الدول المتحاربة لاختلال الارض التي تبوأها المسافر وانما تكون معمولاً بها عقب الاخلاء — حرر سيف باريس في ٣٠ شهر مارس سنة ١٨٥٦ اسماء الموقعين كما ذكر اننا

تركيا — معاهدة سنة ١٨٧١ تعديل معاهدة سنة ١٨٥٦

عما قرر في معاهدة سنة ١٨٧١ التي امضيت سيف لوندريه في ١٣ مارس من السنة المذكورة فيما يتعلق باعادة النظر في معاهدة سنة ١٨٥٦ المتخذة في باريس فيما يتعلق بالسفر في البحر الاسود والطوقه
اولاً فصل ١١ و١٣ و١٤ من معاهدة ٣٠ مارس

سنة ١٨٥٦ المتعقدة في باريس يكون
نمذيلها بالصورة الآتية

ثانياً بقي منع السفن الحربية من المرور في
جناح قلمه والبرغاز كما هو منصوص في
معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ الا انه
يسوغ للحضرة السلطانية ان تأذن بمرور
السفن الحربية للدول المتحالفة اذا رأت لزوم
مردودها مع المحافظة على نص معاهدة
باريس التي انقضت في ٣٠ مارس
سنة ١٨٥٦

ثالثاً البحر الاسود يبقى مفتوحاً كما في السابق
لتسرع فيه السفن التجارية الاجبية

ترجمة فرمان الخيف الصادر في يوم
تركيا - - - - - الثلاثاء ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ الموافق
١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٤ فيما يتعلق بالاصلاحات والتنظيمات
للمجديرة التي رسم باجرائها الباب العالي

(ترجمة رسمية)

الدستور الاكبر والمعلم والمنشور الانجم والمحترم
نظام العالم ناظر مناظم الامم الذي امور الجمهور بالفكر
الثائب للشمع هام الانام بالاراي المصائب الممهدين بيان
للدولة والاقبال وللشيد اركان السعادة والاجلال
مرتب مراتب اخلافة الكبرى مكل ناموس السلطنة
المظلي المحفور بصنوف عواطف الملك الاعلى بالفعل
صدري الاحتمل محمود الشم ووكلي المطلق القوي
لشمس الخائز والمامل مرصع وسلى العثاني والمجيدى
خزي الشأن وزيرى سيمى المالى محمود نديم بانا
ادام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره
وابتاله

يوصول توقيعى الرغبى الهايوى فليكن معلوماً ان ام
الامور لدى كل دولة متعقدة انما هو قضية تأمين
حقوق العامة والاسباب والوسائل التي هي المدار لبقائه
هذا الاساس وحفظه هي التزام الملل بدون استثناء
مرد كافة العباد والسلوك المنتظم في ادارة الحكومة
لن جميع انواع الفوائد والمنافع المتعقدة بكل فرد من

الناس تكون مأمونه ومغفرة واستراحة وطنه وبلاد
ومعموريتها لاثبت النعمة الخصوصية لا تحصل الا
بالامنية والنفعة العمومية فبناء عليه ما برحت افكارنا
ونوايانا للتقوية الملوكة التي دأبت وشاعت في اقطار
الامم منذ يوم جلوسنا للثون السلطاني معونة بكون
الله تعالى لاعتلاء شات سلطنتنا السنية وشوكتها
ولقدوام استراحة صنوف رعايانا ورعايتها والاستكمال
التزقيات المستعدة لها دونتنا العلية من جهة الثروة
والمعمورية فلذلك استصوب لى خلالتنا العلية
توسيع دائرة ممدلة اماننا هذه التقوية وان يملن تيمناً
ما لاقى لخلالتنا القدسة لن تعجبه من الساعات
والاصلاحات الشاملة لكافة صنوف رعايانا السلطانية
والتي بها الكفالة التامة للامنية العمومية وقد تعلقنا
ارادتنا العادلة للروكة باجراء ما ياتي ذكره على وجه ان
يدوم دستوراً للعمل الى ما شاء الله تعالى وهو هذا
ان عدم مداخلة القوة الاجرائية في القوة المدنية
وصيانة الاحكام القانونية من كافة انواع سوء الاستعمال
ها الاصل في تأمين المحقوق وتأمين الرعايا ووجود
الحاكم مظهراً للامنية العامة ليس قائماً بقرئيب هذه
الحاكم فقط وانما بالاحرى هو موقوف ايضاً على ان
تكون اركان هذه الحاكم واعضائها من ذوي الاحلية
الصحيحة متحليين بصفات النفة والاستقامة الحسنة
الممدوحة وان لفعلهم وتصرفاتهم تكون معروفة بالحق
والعدل ولما كان المقصود من تشكيل ديوان احكامنا
المدلية مبنياً على غاية تمييزه مرجعاً عادلاً موافقاً لهذا
الوصف والتعريف كان من اللازم تنظيم هيئة هذه
الحاكم وتنسيق وظائفها واماوجاها واصلاحات
الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف مراتبها تطبيقاً لهذا الاساس
ومن حيث ان المحافظة على اصول الجادة في الحاكم يحصل
بتفريع معاملتها الواقعة عن وسائط الادارة كما ان وجود
ارباب الحاكم مظهراً للوثوق التام في النظر الام
مربوط بعدم عزلهم وتبديلهم بلا موجب وهذا كذلك
مشروط على ان يكون تمييزهم مبنياً على الانتخاب

هذه التوكيلات والانتخابات حيث تجريه على الفور هذه الاجراءات وان يتعجب ويتمين من يكون لهؤلاء نجالس التمييز في الجهات شرط ان النواب الموجودين في مراكز الولايات يقرأسون على دواوين التمييز وان تقال الى نواب هذه المراكز الاعلامات الصادرة من المحاكم الشرعية في الاولوية والقضوات ليجروا عليها التدقيقات الشرعية وحيث ان المراد من وجود هذه المحاكم على الاطلاق انما هو عبارة عن تعيينها مركزا لميتالاجل حقوق الناس كان من مقتضى اراءنا الموكدة السلطانية ان تتحول الى المحاكم النظامية جميع الدواوين المتكونة سواء كانت بين اهل الاسلام والمسيحيين وغيرهم من الرعايا غير المسلمين او بين الرعايا غير المسيحيين وغيرهم من الرعايا المسلمين التابعين لمذاهب مختلفة وان يسرع باكمال القانون والنظام للذي هو من مقتضى اراءنا الموكدة المتعلق بتنظيم حركات المحاكم وممايلاتها في مطلب المحاكمات ويوضع في موضع الاجراء وبما ان اخص ما يقتضي التدقيق به في المحاكم هو حسن استعمال القانون في الاحكام الواقعة وقاية اصحاب الحقوق من التمدى ولا سيما من الفرائض التزام الدقة في تطبيق الاتصال المثبتة على احكام الجزاء في المحاكم الجزائية وعدم ابقاء احد في السجن بلا محاكمة والكف عن معاملات الجور والاذى ينبغي اعلان نقرر لمجازاة الشديدة على من يتحقق بان افعاله وحركاته ليست على هذا النوال وعلى كل من اجري في الامور القانونية سوء الاستعمال ذلك تأنيبا لعموم الرعية وتبيينا جديدا للعدالة المطلوبة وحيث ان مادة توفيق التكاليف للمرتبة للدولة على الحق والعدل سواء كان من جهة نسبتها الاصلية او من جهة امر تحميلها واستيفائها هي كذلك احد اقسام قضية حقوق التبعية الاساسية للهمة كان لنا ان نتحرى اسباب ترقى وارادنا كمالا استفادت ممالكنا من منافع الثروة وكما ازددت مدنياتها ومعمورتها لداي ان عموم واردات خزينة دولتنا

للمؤمن والمعتبر فن جلة اوامرنا العبدية السلطانية والمجلة هذه هو ان تؤخذ من عهدة ناظر امورنا العبدية وظيفة رئاسة محكمة التمييز التي هي اعظم المحاكم النظامية وتنقسم الى دفتين ثم ينصب لها رئيس اول ورئيس ثاني ويربط على هذا النمط ديوان الاستئناف التجاري ومحاكمه بنظارة امورنا العبدية بفان تكون اصل وظيفة نظارة التجارة الربوط بها تلك المحاكم هو ترقى اسباب التجارة والصنائع والزراعة وان تضاف الى وظائف محكمة الاستئناف الربوط بديوان احكامنا العبدية ووظائف ديوان الاستئناف التجاري ووظائف ديوان الجناية وما ويجري تنظيم هذه المحكمة واصلاحها باقتسامها الى ثلاثة اقسام مخصصة لتنظر في مواد الجزاء والموقوف الاعتيادية ولخصوصات التجارية وان يتعجب رؤسها واحضاء المحكمة التمييز وهذه المحاكم على وجه ان يكونوا حقيقة متصفين بالاوصاف القانونية وان اعضاء المحاكم الذين يتعجبون من الان فصاعدا ضمن دائرة الانتعاب الصحيح السالم به على ليدكل فرد منهم على حده براءة عالية من جانبنا السلطاني تضمن عدم عزله وتبدله بلا موجب توفيقا للوضع الاصلي ثم يوضع لاجلهم نظام محقق بالتحاقد وعلان تنظيم احوال ديوان احكامنا العبدية على الوجه المشرح كان مبنيا على مجرد مقصد تنسيق سلسلة للمحاكم النظامية وامين دوام حسن جريان امور الحقوق وكان من مقتضى اشغافنا العمى السلطاني تعميم هذه الاصلاحات في المحاكم النظامية الموجودة في ممالكنا المعروفة للملكية المأمورة باحقاق حقوق المباد ونشر لوائح العدل في جميع البلاد فقد منحتنا الاذن لعموم رعايانا السلطانية بانتخاب ممييزين واحضاء هذه المحاكم وممييزين واهضاء مجلس الادارة وتعيينهم مواء كانوا من المسلمين وغير المسلمين حتى لا تكون اصول تشكيلاتهم وانتخاباتهم في حال مانع الوثوق والاعتماد العام ولا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة فيقتضي ان تشمل تعليمات واضحة لجميع الجهات سيف مطلب

العلية موضوعه بمقابلة المصارف الملكية والعسكرية التي هي من وظائف الحكومة والقبوصة الا انه لاقى من جهة مقاصدنا المقدسة ان لا نمعاً بما كان من هذه الوردات الموجودة موجبا لازعاج رعايانا وغير مقيّد خزينة دولتنا من حيث ان الويركو والرسومات الداخلية التي هي من التكاليف الموضوعة للمار ذكرها التناهم يتأديتها عموم رعايانا السلطانية قد اخرجها التوزيع والتحصيل بالطلع عن رابطة التناهل بحسب حصولها من انواع وجهات متعددة كان مقررا لدى بلوكيتنا في الصورة القطعية الملتزمة ان يمتني بإيجاد جهة واحدة لهذا العمل وتوضع فوراً في موقع الاجراء لتتخلص واسطته اهالي ممالكنا الخروسة من الازعاجات وتنفيد بواسطته كذلك خزينة دولتنا العلية الاستفادة المشروعة مع التزامه الاستدلال في النسبة العمومية ثم انه وان كانت ربع العشر الذي ضم اخيراً على الوردات المشربة قد انقضت آثار معدلتنا العسكرية الشاملة عزم تبيتنا ونخطة بكافة رغبتنا الفداء والمغو عنه بالكلية الا انه من حيث انه ينبغي اجراء التناهي الموفرة لاستئصال ما يقع من التعديلات حين استفاد الوردات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر المحبوكة الطرفين عن الزرع وعن خزينة الجلالة معاً وهكذا لزم تقريق مأمورية التحصيل عن الضابطة

وافرازها بعين يشعين لها محصول عن يوثق بهم ويستمد عليهم متصرفون من الاهالي المسلفة وغير المسلفة لكي تتحصل الاموال المرتبة بهذه الوسائط توفيقاً لتعليمات المخصوصة للقتضي وضماها في هذا المطلب للتأمين لان امر تحصيل التكاليف القائم بتأديتها رعايانا بدون واسطة هي وافية مستقلة بذاتها وتؤديها في لئاء ممالكنا الى قوة الضابطة هو في غير محله لذلك نأمر موه كدع بأن يبادر حالاً بدوّن تأخير لاجراء تصليح مادي للمعاملات المالية والتحصيلية معاً

ان من الامور المتعلقة بجميع رعايانا السلطانية اصلاح مادة السندات التي هي مدار تصرفهم في الاموال غير المتقولة غير ان اعطاه هذه السندات سواء كان في مقر خلافتنا او في خارجها في صور متنوعة وخطافة والتصرف كذلك في أكثر الاملاك بلا سند من دأبه احدثت النازعات والمشكلات التي تقضي الى اشغال الخاكم وازعاج الاهالي وتوجب تدني اعتبار الاملاك فيبني جعل نظارة دفتر الخانات في مرجعاً مستقلاً لاعمال السندات العمومية دفناً واستئصالاً لهذه الاحوال على وجه ان هذه النظارة تضطر ان تعطي من طرفها سندات كافة انواع الاموال المتقولة تحت قاعدة قوية تتكفل بتأييد تأمين اموال رعايانا سلطنتنا السنية وكما انه لا حاجة للتكرار لما كانت المحافظة على اموال ونفوس جميع رعايانا دولتنا العلية وعلى امنيتهم وتاموسهم واعراضهم هي من اقدم مقاصدنا السلطانية وكانت الصاكر الضعيفة احدى وسائل الحصول على هذا المطلب لهم فلذلك جعل مطلوب مبالغنا السلطانية ان يوضع في موقع الاجراء على الفور تعيين وثلث هذا الصنف واختابه واستغلامه في محلاته على وجه ان المستخدمين به يكونون من لعل العرض للوئحين لتبناً كد بهذه الطريقة امر الضابطة وامنية صنوف الرعية ولا يخفى ان ترقى معمورية ممالك دولتنا العلية هو من امن ممالكنا المقدسة غير ان تزايد عمران الممالك وثروته يتوقفان بحسب مقتضيات الحكمة والحكومة على «مادة حال الاهالي والارعية فلذا كان من الامور المفروضة ان تحتفظ سالمة من التضيقات والازعاجات ومن سوء الاستعمالات الماثلة لمادة السخرة للضرورة والمنوعة متناً اساسياً جميع ما تظهره صنوف رعايانا من الساعي والغيرة للنبشة عن احاسات حبيتهم الوطنية في عمليات تنظيم الطرق والاعمار وفي كافة الامور النافعة على وجه ان لا تكون خدمة امر المعمورية التي تأتي بالفسادة والفسرة على رعايانا سواء كان مالاً او بدلاً وبناء عليه ينبغي حالاً تصليح القاعدة غير للرغبة المتخذة في هذا المطلب وتأمينها واجراء

العلية موضوعه بمقابلة المصارف الملكية والعسكرية التي هي من وظائف الحكومة والقبوصة الا انه لاقى من جهة مقاصدنا المقدسة ان لا نمعاً بما كان من هذه الوردات الموجودة موجبا لازعاج رعايانا وغير مقيّد خزينة دولتنا من حيث ان الويركو والرسومات الداخلية التي هي من التكاليف الموضوعة للمار ذكرها التناهم يتأديتها عموم رعايانا السلطانية قد اخرجها التوزيع والتحصيل بالطلع عن رابطة التناهل بحسب حصولها من انواع وجهات متعددة كان مقررا لدى بلوكيتنا في الصورة القطعية الملتزمة ان يمتني بإيجاد جهة واحدة لهذا العمل وتوضع فوراً في موقع الاجراء لتتخلص واسطته اهالي ممالكنا الخروسة من الازعاجات وتنفيد بواسطته كذلك خزينة دولتنا العلية الاستفادة المشروعة مع التزامه الاستدلال في النسبة العمومية ثم انه وان كانت ربع العشر الذي ضم اخيراً على الوردات المشربة قد انقضت آثار معدلتنا العسكرية الشاملة عزم تبيتنا ونخطة بكافة رغبتنا الفداء والمغو عنه بالكلية الا انه من حيث انه ينبغي اجراء التناهي الموفرة لاستئصال ما يقع من التعديلات حين استفاد الوردات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر المحبوكة الطرفين عن الزرع وعن خزينة الجلالة معاً وهكذا لزم تقريق مأمورية التحصيل عن الضابطة

وافرازها بعين يشعين لها محصول عن يوثق بهم ويستمد عليهم متصرفون من الاهالي المسلفة وغير المسلفة لكي تتحصل الاموال المرتبة بهذه الوسائط توفيقاً لتعليمات المخصوصة للقتضي وضماها في هذا المطلب للتأمين لان امر تحصيل التكاليف القائم بتأديتها رعايانا بدون واسطة هي وافية مستقلة بذاتها وتؤديها في لئاء ممالكنا الى قوة الضابطة هو في غير محله لذلك نأمر موه كدع بأن يبادر حالاً بدوّن تأخير لاجراء تصليح مادي للمعاملات المالية والتحصيلية معاً

ان من الامور المتعلقة بجميع رعايانا السلطانية

بموجب نسبتها العمومية ثم عدم جريان التوزيع والتفصيل ايضا بين جماعتهم ضمن اصول مائة وعادلة فلنکيا تثبت بالقتل في هذا المطلب ايضا اثر نوابنا السادة المقدسة بأمر قطعي ان يتوزع البذل العسكري من الآن فصاعدا على رعايانا السلطانية غير المسلفة على وجه ان لا يدخل في هذا التوزيع من كان منهم دون سن العشرين ولا من تجاوز منهم سن الاربعين ووصل الى سن الشيخوخة ولا العليل والساقط من العمل وان يتحول لهم كذلك استيفاء هذا البذل على نفق الاسنان (اي العمر) والقاعدة للشروع على شرطين احدهما عدم غلط في مقدار هذا البذل للوضع ضمن دائرة ترتيبه الاصلي بحسب مقدار النفوس والثاني تأمين واردات خزانة دولتنا عند ترقى افراد للكفيلين باعتبار موجودهم ويجب في هذا الحال ان ينزل قيمة البذل المخصوص الذي كان يؤخذ من افراد المكفيلين بالخدمة الفعلية العسكرية من رعايانا السلطانية المسلمين الرافعين في دفع البذل القدسي وذلك من المائة ذهب الى الخمسين ذهبا رعاية لقاعدة التسوية وبما لانه جار في بعض جهات ممالك دولتنا العلية اصول استجدل رعايانا السلطانية غير المسلفة في خدمة الخزانة من غير ان يسلي لهم اراضي وكان ذلك مخالفا لشعائر الحكومة ومنايا للعدة واصول التبعية فيقتضي ان لا يستثنى بعد الان احد من صنوف رعايانا السلطانية سواء كان في غرض الاراضي المبيعة في الزائدة نوابنا تفرقه افراد الناس من املاكها واراضيا بالان يتأكد تأمين استفادتهم من احكام قانوننا السلطاني للموضوع للاراضي مع رعاية المساواة الكاملة ومن مطلوبات القضي السلطاني ايضا ان تجري المحافظة على احكام الوصاية التي تظهر في تركت رعايانا السلطانية غير المسلفة من غير مدخلة في مال ارض الايتام منهم الذين يكون لهم نوابا ما لم يقصد الولي والوصي لانقاذ اموال اليتيم وشي عليه بحيث يكون مال

ما يلزم من التجهيزات الطمعية والأكيدة على المأمورين الملكية وإبقاء النظرة المتبادية على منع وقوع الحالات المخالفة في هذا الباب لرضا القدس ثم يلزم ايضا الاجتهاد باصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في ممالكنا السلطانية وحيث كان الغرض الاصلي من تجديد تعيين وظائف نظارة التجارة الاحلية وتحديد ما هو لاجل خدمة فليات مصلحتنا هذا المجرى السلطاني ينبغي الاحتياط بما يجرى ما يقتضي من المذاكرات مع ارباب الملوحة والاحتياط بعد الاستعداد بابقاء القراوات المسلفة بهذا الشأن وكما يتبين اعلاه لا كان كل صنف من رعايا دولتنا العلية المستظلين بظليل ظل حمايتنا السلطانية متساويا بنظر راعتنا الملكية بالمراداة الكاملة تنور اذا ينتهي الامتاحت والمساعدات الموضوعة المائدة لمعانة جماعات رعايانا السلطانية غير المسلفة وطرقه قوانينهم ومذاهبهم ان تستمر بظاركتهم ورواساتهم الروحون مظهر الحماية والصيانة في المواد المتعلقة بمصلحتهم واحتياجاتهم المخصوصة توفيقا للاذن والصلاحية المودعين لجالسهم المخصوصية والتمتع والاعتسار الحائزين عليها في الامور العلية المنوطة بمصلحتهم وبما كامل التيسيرات في انشاء معادهم ومكاتبهم واحداثها

ثم انه مع مساعدتنا هذه الملكية امر مقرر ان يلب احسانا القدس ما يرجع مفتوحا على الدوام نحو صنوف رعايانا السلطانية في طلب نوابنا مراتب دولتنا العلية وخدماتها بحسب رايهم ولياتهم فلذلك يلزم تأييد دائرة استفادتهم كان من رعايانا السلطانية غير المسلفين موصوفا بالاستقامة والتفان مبركا وشهرداني نوابا لخدمات المستعمل كل فرد منهم لما والما كانت البدلات العسكرية التي تؤخذ من رعايانا السلطانية غير المسلفة هي موضوعة بمقابلة الخدمة الفعلية العسكرية التي تقدم بها تبعة دولتنا العلية للمسلمين وكانت المساواة في الحقوق تستلزم ايضا المساواة في الوظائف وقد فهم عدم رعاية هذه القاعدة في امتان المكفيلين واحوالهم

ترکیا — ٥٠ (قانون اساسي ١٢٩٣) ٧٢ ذ سنة ١٣

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
﴿ ترجمة الخط الشريف السلطاني ﴾

(وزيرى ميمر المالى مدحت باشا)

ان التدنيات المارضة منذ ازمان على قوة دولتنا
العلية قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيمة
في ادارة الامور الداخلة أكثر بما نشأ من النوازل
اظهارية ومن ميل الاسباب الكافلة امنية التجه من
حكومتهم المتبوعة الى الانبطاط فلذا كان والدي
المجدد المرحوم عبد المجيد خان أعلن مقدمة للإصلاحات
خط التنظيمات الذي منح فيه المصوم الاذن على نفوسهم
وامولهم واصرارهم واثامهم كما يوافق احكام الشرع
الشريف المقدسة فأعشناء الى الآن ثمن دائرة
الامن وما وفقنا به اليوم بوضع واعلان هذا القانون
الاساسي الذي هو ثمرة الاراء والانكار المتداوله
بالحرية المستندة على تلك الامنية ما هو الا من
جملة اثار تلك التنظيمات نظرية فلذلك اردت خاصة
في هذا اليوم المسعود اسم المرحوم لشاراليه وموقفته
واصفه بعنوان محيي الدولة ولا ريب بأنه لو كانت
الاولان الذي تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقا
لاستعداد زماننا هذا ولما جاءه لكان المرحوم لشار
اليه اسس اذ ذلك احكام هذا القانون الاساسي
الذي نشرناه الآن واجراؤه ولكن جنب الحق على
حصول هذه النتيجة المسعودة الكافلة بتمام مسادة
حال مابنا وعوقبا عهد سلطنتنا تقدم بناء على هذه
الدلالة لجلب الرب الكرمي الحمد والشكر العظيم على
ان التغييرات التي وقعت بالطبع في احوال داخلية
دولتنا العلية والتوسعات التي حصلت في مناسباتها
اظهارية اوصلت عدم كفاية شكل ادارة الحكومة
لدرجة البدهة ولما كان اقصى مقاصدا نظرية ازالة
الاياب للامة لان الاستفادة الواجبة من ثروة
ملكنا وملكنا الطبيعية ومن قابليتها الفطرية وتقدم

التيتم تحت نظارة الحكومة وحماتها وكما هو مستعني
عن البيان حيث ان اساس تنبيلاتنا وساعداتنا هذه
السلطانية انما هو لثابة استكمال سعادة حال البرايا
والرعايا للودعة ليدنا الملكية الزيدة ولما كان الباعث
على دوام ازدياد شوكة الدولة واستراحتها لا يلبث
بهين الاطمئنان الا اذا تمسك المأمورون الذين هم
الواسطة الاجرائية بالعدالة والاستقامة في مسلكهم
وحركاتهم واطاع كل فردا القوانين الموضوعة ولم يتجاوز
الجميع من كبير وصغير دائرة حقه ووظيفته فمن
الحق ان اذا ان السالكين في هذه الطرق المستقيمة
يكونون مظهر المكانات السلطانية وبالعكس من
خالها يعمى عضة العجاجة فكلونا القضي بناء عليه
ان يرض ليل دولتنا بالاستقامة التحقيقات لدى
وقوع حالات وتمديات مخالفة لارادتنا ونوايانا المادلة
السلطانية وتحصل للظالمه لامتخاذ قاعدة صحيحة وسلمة
في مطلب المستدعات للشروعة ثم يستأذن عنها
وعكذا ملاوة على التدابير التأمينية التي ينبغي اتخاذها
لاجل حسن جريان الامور المدنية يقتضي ان تضمن
وتقرب وظائف الولاة والمصرفين والقائمات
وجميع المأمورين الملكية توفيقا لتقتضيات اوامرنا هذه
الجلية المقدسة ولتقتضيات امور الادارة ثم ينتظم
ما يلزم من القناعات والتهامات للواقعة لها على
وجه ان يعلن ايضا ان مساعداتنا الرحمة للركيسة
التي حصل تعدادها اخله تكون جارية نحو رعايا
دولتنا العلية المشاركين على ايدي وظائف انتباهية
والصدقة حق الثابرة وان المصرفين عن جادة الطاعة
والايتياد لا يستفيدون من الطائفة القديمة اصلا وطبعا
فلذا ابدر ايها الصدر الاعظم المدوح الشيم المشار
اليه لاعلان امرى هذا الجليل العزوان الموكاني ونشره
في دار خلافتي وفي جميع انحاء ممالك المحروسة السلطانية
حسب الاصول واصرف جل المدة باستكمال بسبب
اجره مقتضيات هذه الخصوصات المبسوطة لتدوم من
الآن فصاعدا امرية الاجراء — قرار في اليوم الثالث
عشر من شهر ذي القعدة سنة اثنتين وتسعين ومائتين الف

صنوف النبعة في طرق السرق في التناون والاتحاد
انضى لاجل الوصول الى هذا المقصد ان تتخذ
الحكومة قاعدة سالمة ومنظمة وهذا ايضا يتوقف
على تأييد هذه القواعد وتقريرها بمعنى ان قوة الحكومة
تتحافظ على حقوقها المأبولة والمشروعة وعلى منع الحركات
غير المشروعة اعني بها منع ونحو الخطيئات وسوء
الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي
او الافراد القلائل ليستفيد جميع الاقوام المركبة
منهم نعمة الحرية والمعدلات المأبولة للاستثناء وذلك حتى
ومنفعة حريان بالهيئة الاجتماعية المدنية ولما كانت
ربط القوانين والمصالح العمومية بقواعدتي الثورة
والمشروعية المشروعتين وانثابت غيرها مما تحتاج اليه
هذه الاصول اوعزنا في خطنا الذي اذعنا به جلوسنا
عن لزوم ترتيب مجلس عمومي وبما ان القانون
الاساسي الذي اقتضى تنظيمه في هذا المطلب قد
ترتب بالذات في الجمعية المخصوصة التي تعينت
مركبة من مخفزي الوزراء وصور الملوك ومن سائر
رجال وامموري دولتنا العليا وجرى عليه التصديق
في مجلس وكلاتنا بعد اعلان نظر التدقيق وكانت
للواد للندرج فيه انما هي متعلقة بحقوق الخلافة
الاسلامية الكبرى والسلطنة العثمانية العظمى وحرية
العثمانيين ومسؤولتهم وصلاحيات الزكلاء وللمأمورين
ومسؤوليتهم وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف
واستقلال الحاكم الكامل وبصفة الوزارة المالية
وبالحفاظ على مركز الحقوق في ادارة الولايات
وانتفاذ اصول توسيع المأذونية وكان جميع ما ذكر
مطابقا لاحكام الشرع الشريف والاجتهاد الملك
والله وقابلتها في يومنا هذا وكانت اخص امثالا في
مطلب سعادة الباشا وترقيتها مساعدة هذا الفكر
الجيد ومباينة له فاستأذنا على حونا والتمديد
روحانية جناب رسول الله قد قبلنا هذا القانون
الاساسي وارسلنا به لطركم يدان صادقا عليه
بجاءدوا لاجلانه في جميع انحاء الممالك العثمانية واطرواها

ليكون دستور العمل الى ماشاء الله وباشروا باجراء
احكامه منذ اليوم متضمنين اسرع التدابير لتنظيم ما
تقرر فيه وتسلط من المنظمات والقوانين كما هو
مطلوبنا القضي ونسأل جناب الحق للمعال ان يجعلنا
مساهي المجتهدين في سعادة حال ملكتنا وملكنا منظرا
للتوفيق في كل الاعمال

« القانون الاناسي »

« في ممالك الدولة العثمانية »

(المادة ١)

ان الدولة العثمانية تحتوي على الممالك والقطع
الخاضعة وعلى الايالات المتنازة وجميعها جسم واحد
لا يمكن تفرقه او تجزئه بوقت من الاوقات او بسبب
من الاسباب

(المادة ٢)

ان مدينة استانبول هي عاصمة الدولة العثمانية
ومقرها وهذه المدينة غير معفاة او بمنزلة عما سواها
من جميع البلاد العثمانية

(المادة ٣)

ان السلطنة السنية العثمانية الحاضرة على الخلافة
الكبرى الاسلامية تكون لأكبر اولاد سلالة آل عثمان
بحسب الاصول القديمة

(المادة ٤)

ان حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحلي
لدين الاسلام وهو ملك جميع التبعية العثمانية
وسلطتها

(المادة ٥)

ان نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة
وغير مشتولة

(المادة ٦)

ان حقوق وحرية سلالة آل عثمان واموالهم واملاكهم
الدنية وتخصياتهم المالية ملائمة لحيوة جميعها
تحت ابتكاف المموي

« قانون اساسي ١٢٦٣ »

« المادة ٧ »

ان عزل الوكلاء وتعيينهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين وتوجيهات الايالات المتنازعة توفيقاً لشروط امتيازهم وضرب للسكوكات وذكر اسمه في الخطب وعقد للمباحثات مع الدول الاجنبية وعلان الحرب والصلح والبراس على القوة البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وتنظيم النظمات المتعلقة بمعاملات دوائر الادارة وتصفيف الجازاة القانونية او العفو عنها وعقد المجلس المحرمي او لفه وتعطيله وفسخ هيئته للبولان لدى الانضمام على شرط انتخاب الاعضاء مجدداً ذلك جميعه من جملة حقوق الحضرة السلطانية المقدسة

في حقوق تبعة الدولة العثمانية العمومية

« المادة ٨ »

يطلق اسم عثمانى بدون استثناء على كافة الرواد التبعة العثمانية من اي دين ومذهب كانوا وهذه الصفة العثمانية تنفذ او تستعمل على مقتضى الاحوال للمينة قانونياً

« المادة ٩ »

للعثمانيون باجمهم يملكون حريتهم الشخصية ومكافون بان لا يتسلطوا على حقوق حرية الآخرين

« المادة ١٠ »

تضمن الحرية الشخصية من كافة انواع التمرض ولا يجازي احد تحت اي حجة كانت خلوها من الصور والاسباب المينة في القانون

« المادة ١١ »

ان ديانة الدولة العثمانية هو دين الاسلام فع المحافظة على هذا الاساس تكون حرية جميع الاديان المتروكة في الملك العثمانية وكافة الانتخابات المتروكة الى الجماعات المختصة تحت حماية الدول على شرط ان لا تضل براحة المخلق ولا بالآداب المعجوزة

« قانون اساسي ١٢٦٣ »

« المادة ١٢ »

تكون للطبوعات مطبعة في دائرة القانون

« المادة ١٣ »

التبعة العثمانية مأذونة ان تشكل ضمن دائرة النظام والقانون كل انواع الشركات لاجل التجارة والصناعة والفلاحة

« المادة ١٤ »

اذا رأى احد التبعة العثمانية او عدة اشخاص منهم قضية متعلقة بهم او بالمولود مخالفة للقوانين والنظمات يحق لهم ان يقدموا بضررها عرضاً لمراجعتهما ويحق لهم كذلك ان يقدموا لمجلس العمومي عرضاً لمضيها منهم بصفة مدعين وان يشتركوا من العمال للأمورين

« المادة ١٥ »

امر التدريس يكون مطلقاً وكل مثاني ماذون بالتدريس خصوصاً كمال او عمومياً على شرط اتباع القانون للمعين

« المادة ١٦ »

توضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة ويجب التثبت في الاسباب التي تجعل الثرية العثمانية على نسق واحد في الاتحاد والانظام ولا يقع خلل في اصول التعليم للمعلق بامور معتقدات لللل المختلفة

« المادة ١٧ »

يكون كافة العثمانيين متساويين امام القانون وفي حقوق الملكية ووغايتها فيما عدا الاحوال المذهبية والدينية

« المادة ١٨ »

يشترط في مطلب استخدام التبعة العثمانية في غفصت الدولة ان يعرفوا اللسان التركي النسيه هو لسان الدولة الرسمي

« المادة ١٩ »

يطلب منكم التبعة في مائز رياض الدولة ويستعملون

« قانون ايامي ١٢٦٣ »

« قانون اساسي ١٢٦٣ »

فما يتأهب منها بحسب اهلتيهم وليايتهم

(المادة ٢٠)

تطرح التكاليف للقررة وتتوزع على القيمة بنسبة
انتدار كل فرد منهم توفيقا لتنظيماتها المخصوصة

(المادة ٢١)

يكون كل فرد لينا على ماله وعلى ملكه المتصرف
فيه تصرفا اصريا ولا يؤخذ من احد الملك الذي
في تصرفه مالم يثبت لزومه للنفائغ العمومية وما لم يدفع
له ما يساويه من الثمن نقدا على موجب القانون

(المادة ٢٢)

يصان مسكن كل فرد في المالك الثمانية ومنزله
من التعويض وليس في وسع الحكومة ان تدخل جيرا
الم مسكن احد او منزله بسبب من الاسباب فيها عدا
الاحوال التي يبينها القانون

(المادة ٢٣)

على موجب حكم قانون اصول المحاكمة للقرور
وضعه لا يغير احد البنية على الذهاب الى محكمة ضهير
المحكمة المنسوب اليها قانونيا

(المادة ٢٤)

السفيرة والمضادة والجمعية ممنوعان ويستثنى من
ذلك التكاليف والاحوال التي تعين اصوليا في
العلم الحارفة

(المادة ٢٥)

لا يؤخذ من احد بأية القوة تحت اسم ويترك
ويطوفات او تحت اسم آخر من غير ان يكون
ذلك مستندا على قانون

(المادة ٢٦)

التعذيب وكل انواع الاذية ممنوع بالكلية
بالوجه المظلي

في وكلاء الدولة

(المادة ٢٧)

يحال سخط المندوبة بالمحكمة الاحلامية الى من

تأتمهم المحضرة السلطانية وتجرى كذلك مأمورية
كافة الوكلاء بموجب الارادة السنية
(المادة ٢٨)يقدم مجلس الوكلاء تحت رئاسة الصدر الاعظم
وهذا المجلس هو مرجع الامور الداخلية والخارجية
وما يحتاج من قرار مذاكرته للاستئذان يجرى به
بالارادة السلطانية

(المادة ٢٩)

كل من الوكلاء يجري على وفق الاصول كل ما يكون
داخلا تحت ماذنونه من الامور العائدة لادارته
وما كان خارجا عنها يعرض على الصدر الاعظم
ليجري الصدر مقتضى ما يكون منها غير محتاج
للمذاكرة او يستأذن منه من المحضرة السلطانية والذي
يحتاج الى للمذاكرة يعرضه على مذاكرة مجلس الوكلاء
ويجري مقتضاها على موجب الارادة السنية اما انواعهذه المصالح ودرجاتها فتبين بنظام مخصوص
(المادة ٣٠)وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال والاجراءات
المتعلقة بمأمورياتهم

(المادة ٣١)

اذا اورد احد البعثاء المبعوثان او عدة منهم
شكاية على احد الوكلاء توجب عليه المسؤولية من
قبيل بعض الاحوال الداخلة ضمن دائرة وظيفته
هيئة المبعوثان يرسل رئيس الميشة تقرير الشكاية
للتقدم له في ظرف ثلاثة ايام الى الشعبة المأمورة
بالتدقيق على ما ياتل هذه الوفاء لتسهر كل نظام
هيئة المبعوثان الداخلة يوجب تحويلها الى الهيئة او لا
ومندان يجري الشعبة التحقيق لتلك اللازمة وتستحصل
من المشتكى عليه الايضاحات الكافية بقى لتسهر
هيئة المبعوثان قرارها الذي يرتد باكثوية الا وكلاء
بازوم المذكور على الشكاية واذا سميت الحاجة لتسهر
الهيئة بذلك بالذات المتكفي عليه وتضع منه رأيا
او عن وكيله الايضاحات التي يوردها في هذا الاتجاه

« قانون اساسي ١٢٩٢ »

« قانون اساسي ١٢٩٢ »

ومضى قرر القرار بالاكثورية المطلقة من ثلثي الاعضاء الموجودين على ليدول الشكاية تقدم مضبطة طلب الحاكمة الى مقام الصدارة فيقدمها الصدر للعرض وتحال الكيفية الى الديوان العالي بعد تعلق الارادة السنية عليها

(المادة ٣٧)

ان اصول محاكمة المتهمين من الوكلاء ستمين بنظام مخصوص

(المادة ٣٨)

لا فرق بين الوكلاء وسائر افراد الثنائين في كل انواع الدعاوي المتعلقة بانفسهم خاصة خارجة عن ماموريتهم اما معاملة مشاكل هذه الدعاوي والمضروحات فتعبر في الحاكم العمومي الخوط بها زويتها

(المادة ٣٩)

يسقط من الوكالة كل الوكلاء الذين يقر قرار دائرة الاتهام في الديوان العالي على كونهم متهمين وذلك الى ان تبرأ ذنهم

(المادة ٤٠)

اذا امر الوكلاء على قبول احد المولد المختلف عليها بينهم وبين هيئة المبعوثان وكور المبعوثان رفضها قطعيا باكثرية الاراء المشفوعة بتفصيل الاسباب للوجبة لرفضها فيكون حينئذ يد اقتدار الحضرة السلطانية بتعديل الوكلاء او تسخير هيئة المبعوثان على شرط تجديد انتخابها في المدة القانونية

« المادة ٤١ »

اذا ظهر في بعض ازمئة انقضاء المجلس العمومي واجتماعه ضرورية عمرة لوقاية الدولة من خطر او لالام السام من خلل في وقت غير مساعد على جلب المجلس المذكور وجهه لاجل التذكرة في القانون الذي يرى لزوم لوضعه في تلك النازلة فما تعطيه الوكلاء حينئذ من القرارات التي لا تفسد اعكام القانون الاساسي فتبرم موته بموجب الارادة

السنية في قوة حكم القانون وذلك الى ان تجتمع هيئة المبعوثان وتعطي قرارا بقصرها (المادة ٣٧)

كل من الوكلاء يستطيع متى اراد ان يحضر في المبعوثان او يوجد بها بالوكالة عنه احد روه ساء مأموري معيته وله حق التقدم على الاعضاء في ايراد التطق

(المادة ٣٨)

اذا قرر قرار هيئة المبعوثان بالاكثرية على ان تستدعي لحضورها احد الوكلاء الاستيفاض عن مادة في وسع الوزير الصدور ان يذهب الى الهيئة بالثلاث لو يرسل احد روه ساء مأموري معيته ليجيب عما يسأل عنه وفي وسعه ايضا ان يوجه الجواب اذا وجد لزوما على شرط ان تكون مسئولية التأخير عليه

(في المأمورين)

(المادة ٣٩)

جميع المأمورين يتخون للمامريات التي يكونون اهلها على وفق الشروط التي ستمين نظامها وللمأمورون المنتخبون على هذا الوجه لا يملكون لو يبدلون ما لم يتحقق قانونا الحال الموجب عزهم او يستعفوا من تلقاء انفسهم ما لم ير لدى الدولة سبب ضروري لمزهم اما من كان منهم مستقيا وحسن السلوك وانفصل عن ماموريته لسبب مقتض لدى الدولة فله حق بالتقرب او بالتقاعد او بمماش موزيلته حسب ما يمتن في نظام هذا المطلب الخصوص

(المادة ٤٠)

سيتمين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية على حديثها وكل مامور مسئول ضمن دائرة وظيفته

(المادة ٤١)

كل مامور ملزم باحترام امره واطاعته ضمن الدائرة التي يعينها القانون اما اطاعته للامر سنية

« قانون اساسي ١٢٩٣ »

« قانون اساسي ١٢٩٣ »

الامور الخافضة للقانون لا تكون مداراً لتفويضه من
للسلطة

(في المجلس العمومي)

(للمادة ٤٢)

المجلس العمومي يحتوي على هيئتين احدهما تدعى
هيئة الاعيان والثانية هيئة المبعوثان

(للمادة ٤٣)

اجتماع هيئتي المجلس العمومي في كل سنة يكون
في بداية تشرين الثاني والمجلس المذكور يفتح او
يغلق بموجب الارادة السنوية وظلته يكون في بداية
مارس ولا تقعد احدى هاتين الهيئتين في زمان تكون
يه الاخرى غير مجتمعة

(للمادة ٤٤)

لمجلس السلطانية ان تفتح المجلس العمومي قبل
وقته اذا وجد لدى الدولة لزوم لذلك وان تنقص
مدة الاجتماع للمدينة او تزديدها

(للمادة ٤٥)

يتم افتتاح المجلس العمومي بحضور الحضرة السلطانية
بالدولة او بالوكالة بحضور الصدر الاعظم ووكلاء
الدولة واجضاء الهيئتين معا وبسبب في ذلك
اليوم نطق سلطاني متعلق بالحوال داخلية الدولة
ومناسباتها الخارجية في ظرف السنة الجارية ولينا
يجب اتخاذها من التشبهات والتدابير في السنة الآتية
(للمادة ٤٦)

في يوم افتتاح المجلس يحلف بحضور الصدر الاعظم
كل من الدولت المنتسبين او المنصوبين اعضاء المجلس
العمومي على ان يكون صادقاً ناصحاً للحضرة السلطانية
وطولته وان يراني احكام القانون الاساسي والوظيفة
المودعة لهده ولن يجنب كل ما يخالف ذلك ومن
لم يحضر في ذلك اليوم من الاعضاء يحلف على الوجه
للشروح عند اجتماع الهيئة بجمرة وقس هيئته

(للمادة ٤٧)

اعضاء المجلس العمومي يكونون احراراً سيف

آرائهم ومطالباتها ولا يكون احد منهم تحت قيد
تعليقات ووعد ووعد ولا يهتم البتة من قبيل الاراء
التي يعطيا ولا من جهة الملاحظات التي يبينها في اثناء
مذاكرات المجلس اذا لم تقع منه في جميع ذلك حركة
مخالفة لنظام المجلس الداخلي فاذا وقع بمامل بصم
النظام المذكور

(للمادة ٤٨)

اذا لزم احد اعضاء المجلس العمومي باغتيابة او
بالتمضية لالغنا القانون الاساسي او نفضه او في
احدى تهم الانكباب وتقرر اتهامه بثلاث الاكثورية
المطلقة من هيئة الاعضاء الموجودين في الدائرة
للتسبب اليها وحكم عليه بجزاء موجب لمحسه او تفيه
قانونياً تسقط عنه صفة العضوية امام محكمة هذه
الافعال ومجازاتها فتعبرها المحكمة للنوط بها ذلك
(للمادة ٤٩)

لكل فرد من اعضاء المجلس العمومي ان يعطي
رأيه بالذات او لا يعطيه سيف رد تلك المسألة
الواقع عليها التناكر او في قبولها

(للمادة ٥٠)

لا يمكن لاحد ان يكون عضواً في الهيئتين معاً في
وقت واحد

(للمادة ٥١)

لا يبادر للذكورة في كتابتي المجلس العمومي ما لم تكن
الاعضاء للرتبة في كل منعا زائدة واحداً بالعدد عن
النصف وكافة المذاكرات تقر بالاكثورية المطلقة من
الاعضاء الموجودين خلا تلك الخصوصيات التي يشترط
تقريرها باكثرية الثلثين ويعتبر رأي الرئيس رأياً
محد تساوي الاراء

(للمادة ٥٢)

اذا قدم احد الى احدى هيئتي المجلس العمومي
مخاضاً في دعوى متعلقة بشخصه وتبين انه لم ير اجمع
في ذلك مأموري الدولة العائدة لهم تلك الدعوى

(قانون اساسي ١٢٩٢)

(قانون اساسي ١٢٩٢)

أو لم يراجع المراجع التابع له لولئك الأمور
فمرشحاه يرد

(المادة ٥٣)

التكليف بتنظيم قانون مجدد أو بتعديل أحد
القوانين الموجودة منوط بهيئة وكلا الدولة ويحق لهيئة
الايان وهيئة البعثان ان تستدعي بتنظيم قانون
لاجل المولد الموجودة في دائرة وظائفهم للهيئة أو بتعديل
أحد القوانين الموجودة. ويجتنب استاذن عنها أولاً من
المخسة السلطانية بواسطة مقام الصدارة متى تطلعت
الارادة السنية بحال الى شوري الدولة بتظيم لوائحها على
مقتضى الايضاحات والتفصيلات التي تعلى من الدوائر
المتعلقة بها ذلك

(المادة ٥٤)

لوائح القوانين التي تنظم باللكا في شوري الدولة
بعد ان يجري عليها التصديق والتبول في هيئة
البعوثان ثم في هيئة الاياع تكون دستوراً للعمل
اذا تطلعت الارادة السنية باجراء احكامها ولائحة
القانون للروودة من احدى الهيئتين رداً تعطيها لا
يتكرر وضعها في موقع اللكا في للدة الاجتماعية
يتلك السنة

(المادة ٥٥)

لا يمتد أحد القوانين مقبولا ما لم يقره لائحه جذا
غيبدا في هيئة البعثان ثم في هيئة الاياع ويعطى
على كل بند على حدته رأي ويقر عليه القرار باكثرية
الاراء ثم يقر القرار بعد ذلك على مجموع هيئتها تكرارا
بالاكثية

(المادة ٥٦)

على الهيئتين ان لا تتبلا احدا يأتي اليها بالاصالة
عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة لاجل افادة مادة من
المواد ولا تسمعا افادته اذا لم يكن من الوكلاء او من
موكليهم او من نفس اعضاء الهيئتين او من احدى
للأمورين للدهو رعا بالخضوع اليها

(المادة ٥٧)

مذاكرات الهيئتين تكون باللغة التركية واللوائح
للقنص اجراء لللكا حليها تعطي صورها وتوزع على
الاعضاء قبل بين المذاكرة

(المادة ٥٨)

الاراء التي تعطيها الهيئتان تكون بتعيين الاسماء او
باشارات مخصوصة او بالزاي الخفي اما اجراء اصول
الزاي الخفي فيتوقف اعطاء قراره على اكثية اراء
الاعضاء الموجدون

(المادة ٥٩)

ان انضباط داخلية كل هيئة على حدتها محصور
برئيسها

في هيئة الاياع

(المادة ٦٠)

لا يتجاوز عدد اعضاء هيئة الاياع ورئيسها نهاية
ما يكون ثلث مقدار هيئة البعثان وتوظفهم هم منوط
راساً بالمخسة السلطانية

(المادة ٦١)

لا يمكن ان يكون عضوا في هيئة الاياع الا من كان
بالاقل بالنكاسن الاربعين وهو من الدوائر لائسن حائز
اثارهم واقبال وثوق العامة واعتمادها والشهود لم يحسن
انظمت المسبوقة في امور الدولة

(المادة ٦٢)

عضوية هيئة الاياع تبقى ما دامت الحيوية ويتعين
بهذه الأموريات ذوات من معزولي الوكلاء والولاة
ومشري للمسكرات وقضاة العسكري والسفراء والبطاكة
ورؤساء المالحامات ومن فراء البرية والبحرية ومن سائر
الدوائر الجماعي الصفات اللازمة ومن يتعين منهم في
غير مأموريات من مأموريات الدولة بناء على حاله
يسقط من مأمورية العضوية

(المادة ٦٣)

ان المعاش الشهري لكل من اعضاء هيئة الاياع
هو عشرة الاف ليرش واذا كان للاعضاء الموظفين
معاش وتعين من الخزينة باسم اخر اقل من عشرة الاف

قرش فهو باعها وان كان عشرة الاف قرش لو ازيد
يتقي على حاله

(المادة ٦٤)

على هيئة الاعيان ان تجري التدقيق على لوائح القوانين
والموازنة التي تعلى لما من هيئة المبعوثان فاذا رأت
فيها اساسيا ما يمس الامور الدينية وحقوق حضرة الذات
السلطانية السنية او ما يمس الحرية واحكام القانون
الاساسي وقام ملكية الدولة او ما يخل باسنية داخلية
للملكة وباسباب المدافعة والحفاظة على الوطن او ما يخل
بالادب العمومية فلها حينئذ ان تورد مطالباتها وتردها
وترفضها قطعية وتعيدها الى هيئة المبعوثان مصحوبة
بملاحظتها لاجل التعديل والتبحيح واللوائح التي قبلها
تصادق عليها وتعرضها على مقام الصدارة اما الرضخات
المتقدمة الى الهيئة فتجري عليها التمهيد ثم تندسها
الى مقام الصدارة مشفوعة بالمطالبات اذا رأت
لذلك لزوما

في هيئة المبعوثان

(المادة ٦٥)

ان مقدار اعضاء هيئة المبعوثان يترتب باختيار ثمر
واحد لكل خمسين الفاً من ذكور التبة المثالية

« المادة ٦٦ »

امر الانتخاب موقف على قاعدة الرأى الخفي
وصورة اجراءه ستمين بقانون مخصوص

« المادة ٦٧ »

لا يمكن ان يجتمع بمعدة ذات واحدة عضوية هيئة
للمبعوثان واموروية الحكومة معا وانما تجوز العضوية
لمن ينتخب من الوكلاء واذا انتخب لعضوية المبعوثان
واحد من الامورين فله اختيار في قبولها او رفضها ولكن
هذا قبلها ينفصل عن مأموريته

(المادة ٦٨)

ان الذين لا يجوز انتخابهم لهيئة المبعوثان هم
اولا الذين ليسوا من تبة الدولة العلية

ثانيا الحائزون موقفا بموجب النظام المخصوص امتياز
الخدمة الاجنبية

ثالث الذين لا يعرفون اللغة التركية

رابعا الذين لم يكملوا سن الثلاثين

خامسا من كان في خدمة احد حيين الانتخاب

سادسا من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يمه
اعتباره

سابعا من اشتهر بسوء الاحوال

ثامنا من حكم عليه بالحجر ولم يشكن من
رقعه

ثاسعا المانطق من الحقوق المدنية

عاشرا للدخول التابعة الاجنبية فهو لا يمكن

ان يكونوا اعضاء في هيئة المبعوثان

ويشترط في الانتخابات التي تجري بعد

اربع سنين على من يلزم ان يكون مبعوثا

ان يقرأ اللغة التركية وان يكتب بها ايضا على

قدر الامكان

(المادة ٦٩)

ان انتخاب المبعوثان العمومي يجري مرة واحدة في
كل اربع سنين ومدة مأمورية كل مبعوث عبارة عنها
ويجوز تكرار انتخابه

(المادة ٧٠)

يبدأ باقتخاب المبعوثان العمومي من مدة لا اقل من
اربعة اشهر قبل تشريع اثنائي النسيه هو مبداه
اجتماع الهيئة

(المادة ٧١)

كل عضو من هيئة المبعوثان لا يعتبر وكيلاً عنه
الدائرة التي انتخبته وانما يكون في حكم وكيل عموم
الساكنين

« المادة ٧٢ »

للتخبين ان يترجمون بانتخاب المبعوثان من اهل دائرة
الولاية المنسوبة اليها

« قانون اساسي ١٢٩٢ »

« قانون اساسي ١٢٩٢ »

(المادة ٧٣)

إذا فسخت هيئة المبعوثان وتفرقت بالإرادة السنية
يبدأ باستقبال مبعوثي المبعوثان مجدداً على وجه ان
يقيموا في مدة لا تتجاوز ستة اشهر بعد الفسخ
(المادة ٧٤)

إذا مات احد اعضاء هيئة المبعوثان او وقع فيه
احد الاسباب المشروعة المحيرة او لم يدا م على
الجلس مدة طويلة او استغنى لو سقط من الاعضاوية
الحكومية او لثبوته مأمورية فينتخب لملءه خلافة
حسب الاصول بحيث يلحق بالاجتماع الآتي

(المادة ٧٥)

ان الاعضاء التي تنتخب لتل في مقام الاعضاء
للتنحيلين من العضوية تكون مأموريتهم حتى الانتخاب
العمومي الآتي

(المادة ٧٦)

يسمى من الخليفة عشرون الب قرش لكل من
المبعوثان من كل اجتماع سنوي ويعطى له كذلك
مصاريف الذهاب والاياب حكم المأمور القسري
يكون بمائة خمسة الاف قرش شهرياً توفيقاً لنظام
مأموري الملكية

(المادة ٧٧)

ينتخب من طرف الهيئة ثلاثة انفار لرئاسة هيئة
المبعوثان وثلاثة انفار لكل من الرئاسة الثانية والثالثة
مجموع ذلك تسع ذوات فيمضون على الحضرة
السلطانية فيقرع احدكم بالإرادة السنية السلطانية
لرئاسة واثنان منهم كذلك لوكالي الرئاسة ويجري
مأموريتهم

« المادة ٧٨ »

مذكرات هيئة المبعوثان تكون علانية ولكن
إذا وقع التكليف من جلب للوكلاء او من طرف
خمسة عشرة ذكاً من هيئة المبعوثان على ان تكون
للمذكرات خفية على احدى اللواتي الهيئة فيحلى
عمل هيئة الاجتماع من الحاضرين فيه دون الاعضاء

قبوله

(المادة ٧٩)

لا يحاكم احد الاعضاء او يوقف في مدة اجتماع
هيئة المبعوثان مالم يسط قرار من الهيئة بأكثرية
الاراء على سبب كاف لاتهامه او يقبض عليه في
حال اجره للجناية او الجنحة او عقوب اجراء ذلك

(المادة ٨٠)

ان هيئة المبعوثان تذكر على لوائح التوثيق
الحولية لها ولها ان تقبل من ذلك المواد المتعلقة بالامور
المالية والتعاون الاساسي او ترفضها او تطلبها وبعد
أن يجري التدقيق بالتفصيل في هيئة المبعوثان على
المصارف العمومية حسبها هو موضح في قانون الموازنة
يمثل القرار على مقدارها مع الوكلاء ثم تبين كذلك
مع الوكلاء سوية وكيفية ما يقابل ذلك من
الواردات بصورة توزيعها وتداركها

(في المحاكم)

« المادة ٨١ »

لا ينزل القضاة المنتخبون توفيقاً للاصول المنصوصة
المقصود من طرف الدولة بموجب براءة شريفة
بأيدىهم وانما يقبل استقفاهم اما توقيات هؤلاء المحكام
ومسلكتهم وتبدل مأمورياتهم ويتقاعدوا لو عزلهم لجرم
محكوم به عليهم ذلك جيمه تابع لحكم قانونه المنصوص
وهذا القانون يوضح الاوصاف المطلوبة من القضاة
ومن مأموري المحاكم

« المادة ٨٢ »

كل انواع المحاكم تجري علانية في المحاكم
ويؤذن بنشر الاعلامات ذاتها وانما تستطع المحكمة
ان تجري المحاكمة خفية بناء على الاسباب المبررة في
قانونها

(المادة ٨٣)

يستطيع كل شخص ان يستعمل بحضور

الحكمة كل ما يراه لازماً من الوسائل للمشروعة لمحافظة حقوقه

(المادة ٨٤)

لا يمكن المحكمة أي حجة كانت ان تمتنع عن روية الدعوى المدخلة ضمن دائرة وظيفتها وبعد البداء بفحص الدعوى او بما لزم من التفتيشات الاولى لا يجوز كذلك تعطيلها او تعويقها ما لم يكف المدعي يده اما في الدعاوى الجزائية في مطلب الحقوق المائدة للحكومة فالدعوى تسهر في مجراها على وفق النظام

« المادة ٨٥ »

كل دعوى تنظر في المحكمة المتعلقة بها اما الدعاوى الواقعة بين الحكومة ولاشخاص قصى في الحاكم العمومية

« المادة ٨٦ »

الحاكم معتوقة من كل انواع التدخلات

(المادة ٨٧)

الدعاري الشرعية ترى في الحاكم الشرعية والنظامية في الحاكم النظامية

(المادة ٨٨)

ان صنف الحاكم ودرجات ووظائفها وصلاحياتها وتقسيماتها وتوظيف الحاكم جميعه مستند لي القوانين

(المادة ٨٩)

لا يجوز البتة ان يتشكل خارجاً عن الحاكم العمومية محكمة فوق المادة او قومسيون يكون في وسعها النظر في بعض مواد مضمومة والحكم عليها وانما يجوز تعيين المولي والتحكم فقط كما هو معين بالقانون

(المادة ٩٠)

لا يمكن لاحد الحكم حال كونه بصفة الحاكم ان يجمع في عهده مأمورية اخرى ذات معاش من الدولة

(المادة ٩١)

بين مدعون عوميون مأمورون بالحماية عن حقوق عامة في الأمور الجزائية وتمتعهم وظائفهم ودرجاتهم بقانون

(في الديوان العالي)

(المادة ٩٢)

الديوان العالي يركب من ثلاثين عضواً عشرة منهم من هيئة الاعيان وعشرة من شوري الدولة وعشرة من زون بالقرعة من رؤساء محاكمي التمييز والاستئناف واعضائها ويقعد هذا الديوان في دائرة هيئة الاعيان بالارادة السنية عند المزوم ووظيفته انما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محكمة التمييز واعضائها ومحاكمة كل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من تصدى لالقاء الدولة في خطر

(المادة ٩٣)

يقسم الديوان العالي الى دائرتين احداهما الدائرة الانتائية واثنان ديوان الحكم فاضاء الدائرة الانتائية تسعة منهم ثلاثة من هيئة الاعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من اعضاء شوري الدولة وجميعهم يتعينون بالقرعة من الاعضاء الذين يؤخذون للديوان العالي

(المادة ٩٤)

ان هذه الدائرة تسلي القرار باكثرية الثلثين في اتهام الفوات المشتكي عليهم او عدمه وللوجودون في الدائرة الانتائية لا يوجدون في ديوان الحكم

(المادة ٩٥)

ان ديوان الحكم تكون اعضاؤه سبعة من هيئة الاعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من رؤساء شوري الدولة واعضائها يكون مركباً اذاً من واحد وعشرين نفراً من اعضاء الديوان العالي والاعضاء المرتبة كما ذكر يحكمون باكثرية الثلثين قطعية وتطبيقاً للقوانين الموضوعة على الدعاوي التي قر نواب

« قانون اساسي ١٢٦٢ »

« قانون اساسي ١٢٦٢ »

(المادة ١٠٢)

ان حكم قانون الموازنة هو عن سنة واحدة ولا يجري حكمه خارجاً عن تلك السنة وإنما اذا فسخ مجلس المبعوثان لبعض احوال خارقة للمادة قبل ان يقرر الموازنة فوكلاء الدولة اذا عيّنوا جريان احكام موازنة السنة السابعة الى حين اجتماع مجلس المبعوثان الا في ذلك بقرار يتعلق عليه الازادة السنوية على وجه ان حكم القرار لا يتجاوز السنة الواحدة

(المادة ١٠٣ »

ان قانون الحاسبة القطعية بين صحة المبالغ المحصلة من واردات تلك السنة ومقدار الصرفيات الواقعة لمصاريفها ويكون شكله وتقسيماته مطابقين بالتام لقانون الموازنة العمومية.

(المادة ١٠٤)

تعطى لائحة قانون الحاسبة القطعية الى المجلس العمومي بعد اربع سنين من اختيار ختم السنة للتحقق بها بشرط ان لا تتجاوز هذه المدة

(المادة ١٠٥)

يقرب ديوان محاسبات لروية محاسبات مأموري قبض اموال الدولة ومصرفها والتدقيق على محاسبات السنة التي تنظها الدوائر على وجه ان الديوان المذكور يعرض على هيئة المبعوثان مرة في السنة خلاصة تدقيقاته ونتيجة مطالباته بتقرير مخصوص وعليه ايضا ان يعرض على المفطرة السلطانية مرة في كل ثلاثة اشهر تقريرا عن احوال المالية بواسطة رئاسة الكلاء

(المادة ١٠٦)

تتركب اعضاء ديوان المحاسبات من اثني عشر شخصاً ويصوب كل منهم بالازادة السنوية ويستمر في مأموريته ما دامت الحياة ولا يفصل عنها ما لم تصادق هيئة المبعوثان والاكثرية على لزوم عزله.

(المادة ١٠٧)

تعين لوصاف اعضاء ديوان المحاسبات وتعيين

الادارة الانتهائية على لزوم محاسبتها وحكمهم غير قابل الاستئناف والتمييز

(في امور المالية)

(المادة ٩٦)

لا يمكن وضع احد تكاليف الدولة وتوزيعه واخصاله ما لم يتعين بقانون

(المادة ٩٧)

ان ميزانية (يودجه) الدولة هي قانون مبين بالتقريب وارداتها ومصارفاتها وهو القانون المستند عليه بوضع تكاليف الدولة وتوزيعها وتخصمها

(المادة ٩٨)

ان يودجه الهي قانون الموازنة العمومية يقبل سيف المجلس العمومي بعد التدقيق عليه مادة المادة والجداول المرفوعة به الجامعة للمردات والواردات والمصارفات المضمنة تنقسم الى اقسام وفصول ومواد متعددة توفقاً لاعتبارات المصنفين نظاماً، والمذكرات عليها ايضا تجري فصلاً لفصلاً

(المادة ٩٩)

ان لائحة قانون الموازنة العمومية تعطى لهيئة المبعوثان عقب فتح المجلس العمومي ليحكم وضعه في موقع الاجراء قبل دخول السنة المتعلقة بها

(المادة ١٠٠ »

لا يجوز صرف مال من اموال الدولة خارجاً عن الموازنة ما لم يتعين ذلك بقانون مفصوص

(المادة ١٠١)

اذا تحقق لزوم قرض لاختيار مصاريف خروجه عن الموازنة لا باب مجرة فوق العادة في الوقت الذي لا يكون فيه المجلس العمومي منجداً يجوز تدارك المبالغ اللازمة لتسوية ذلك المصروف وحصره بعد عرضه على المفطرة السلطانية والاستئذان وصعود الازادة السنوية بمضمونه على وجه ان تكون مسئولية ذلك على هيئة الكلاء ولهم بمطوّر لائحة القانون للتمتقة به الى المجلس العمومي عقب فتحه

وظائفهم وصورة استقالتهم او تديليم او ترقيهم
او تقاعدهم وكيفية تشكيل اقاليمهم وترتيبها بنظام
مخصوص

(في الولايات)

(المادة ١٠٨)

تأسس اصول ادارة الولايات على قاعدة توسيع
دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وتعيين درجاتها
نظام مخصوص

(المادة ١٠٩)

توضع قانون مخصوص صورة انتخاب اعضاء
مجالس الادارة في مراكز الولايات والاولوية
والفضلات وانتخاب اعضاء المجلس العمومي الذي
يجتمع مرة واحدة في السنة في مركز كل ولاية
على حدها

(المادة ١١٠)

تبين وظائف اعضاء المجلس العمومية في الولايات
بقانون مخصوص يوضع لها ويشتمل كذلك على
المذكرات في مطلب تنظيم الطرق والمعار وتشكيل
مستاديق وتسهيل الصنائع والتجارة والفلاحة وما
يجري مجراها من الامور الناعمة وعلى ما يتعلق ايضا
بانتشار الممارف والتربة التي تعود منفعتها على العموم
ويحتوي على ما لهذا المجلس من الصلاحية بعرض
الاشكالات للمعاملات والمواقع التي يقتضي تبليغ الشكايات
اليها عند ما يري ما يحتاج احكام القوانين والنظامات
الموضوعة في مطلب صورة توزيع التكاليف والمربلات
الاميرية واخصاصها وفي مطلب سائر للمعاملات وذلك
بقصد سد الخلل واصلاحه

(المادة ١١١)

يكون في كل قضاء لكل ملة على حدها مجلس جملة
للتظارة على صرفه اموال الرعية للموسم على ملوهمو
في الرضايا على وجه ان تصرف حاصلات للمنفقات
والمستغلات والمقتصد الموقوفة الى المشروط لهم والى

الظهور والميراث وباقا لشرط الرقية والتمامل القديم
وللتظارة كذلك على صورة ادارة اموال الايتام
توفقا لنظاما الخصوص وهذه المجالس تتوكل من افراد
منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظامات
الخاصة التي تترتب في هذا المالب وعلى هاتيه
المجالس ان تتعرف بان مرجعها انما هو حكماء الملة
ومجالس الولايات العمومية

(المادة ١١٢)

تدار الامور البلدية في دار السادة والمجالات
الخارجية عنها بواسطة مجالس الدوائر البلدية التي
تترتب بالانتخاب وصورة تشكيل هذه الدوائر
ووظائفها وكيفية انتخاب اعضاءها يستبين بقانون
مخصوص

﴿ في مواد شتى ﴾

(المادة ١١٣)

اذا شهد لمارت وآثار توريد ظهور اختلال
في احدى جهات المالك فيحق للحكومة السنية
وللملحة هذه ان تملن موقفا ومخصوصا (الادارة العرفية)
في ذلك المثل والادارة العرفية انما هي تعطيل
القوانين والنظامات الملكية موقفا والمثل الذي يوضع
تحت الادارة العرفية تتمين صورة ادارته بنظام
مخصوص ومن ثبت عليهم بتحقيقف ادارة الضابطة
للوثوقة بانهم اخفوا بامنية الحكومة يكون اخراجهم
من المالك المحرومة وتبيدم عنها منحصرا بيد
اقتدار الحضرة السلطانية

(المادة ١١٤)

افراد العتائين مجبورون على تحصيل الرتبة الاولى
من للمارف وستعين درجات ذلك وفروعه بنظام
مخصوص

(المادة ١١٥)

لا تعطى للينة مادة من مواد القانون الاساسي
ولا تقطع من الاجراء بأي حجة او سبب كان

(قانون اساسي ١٢٩٤)

(قانون اساسي ١٢٩٤)

(المادة ١١٦)

إذا شهد لزوم صحيح قطعي حسب إيجاب الوقت والحال لتغيير بعض مواد القانون الاساسي وتعديلها يجوز تعديلها على الشروط الآتية وهي
اولا ان يقع التكليف الشارط بالتعديل من هيئة الوكلاء او من هيئة الاعيان او من هيئة البعوثان

ثانياً ان يقبل التكليف المذكور في هيئة البعوثان بأكثرية الثلثين ثم يصادق على قبوله من هيئة الاعيان أيضاً بأكثرية الثلثين ففي ثم ذلك وتعلقت على هذا المركز الارادة السنية تصير حينئذ تلك التعديلات دستوراً للعمل اما المادة الواقعة التكليف على تعديلها من القانون الاساسي فتستمر مرعية الاجراء من غير ان تفقد قوتها وحكمها الى ان تتم للذاكرات اللازمة بتعديلها وتنطبق بخصوصها الارادة السنية

(المادة ١١٧)

اذا لزم الامر لتفسير مادة قانونية وكانت متعلقة بالامور المدنية فلي محكمة التمييز تعيين معناها واذا كانت متعلقة بالادارة الملكية ينيط تعيين معناها بشوري الدولة اما اذا كانت من متعلقات هذا القانون الاساسي فتعين معناها بموجب هيئة الاعيان

(المادة ١١٨)

ان النظمات والتعامل والمعادن الموجودة الان دستورا للعمل تستمر مرعية الاجراء ما دامت لائنفي او تعمل بالقوانين والنظمات التي توضع في المستقبل

(المادة ١١٩)

ان احكام التعليمات المؤقتة المتعلقة بالمجلس العمومي الواردة في ١٠ شوال سنة ١٢٩٣ تجري فقط غنام مدة انعقاد المجلس العمومي الذي يجتمع في المرة الاولى ولا يكون حكماً بعد ذلك

تدريب الشغل الذي تلي ايام الحضرة السلطانية عند افتتاح مجلس الاعيان ومجلس البعثان في راية شكلا وذلك في ربيع الاول سنة ١٢٩٤ ١٩٠٠ مارس سنة ١٨٧٢

(ياها الاعيان والبعوثان)

انني ابث المحنونة بانتخاب المجلس العمومي الذي اجتمع للمرة الاولى في دولتنا العلية وجميعكم تعلمون ان ترقى شوكة واقتدار الدول والممل انما هو قائم بواسطة العدالة حتى انما انتشر في العالم من قوة دولتنا العلية وقدرتها في اوائل ظهورها كان من مراعاة العدل في امر الحكومة ومراعاة حق ومنفعة كل صنف من صنف التبعة وقد عرف الناس اجمع تلك المساعدات التي ابداهوا احد اجدادنا العظام للرحوم السلطان محمد خان الفاتح في مطلب حرية الدين والمذهب وكافة اسلافنا العظام ايضاً قد ملكوا على هذا الاثر فلم يقع في هذا المطلب خلل بوقت من الاوقات وغير متكرراً المحافظة منذ سبائة عام على السنة حقوق بعثنا وملتهم ومذاهبهم كانت النتيجة الطبيعية لهذه الاخوة المعادة والحاصل فيها كانت ثروة الدولة والملة وسعادتها صاعدين في درج الترقى في تلك الاعصار والازمان بظل حماية العدالة وولاية القوانين اخذنا بالاضطراب تدريجياً بسبب قلة الاتقياد للشرع الشريف والقوانين الموضوعة وتبدلت تلك القوة بالضعف وقصرى الامر ان المحروم والذي الاكبر السلطان محمد خان ازال عدم الانظام الذي هو الملة الكبرى للاضطراب الذي طرأ منذ اعصار على دولتنا ورفع من الوجود غائلة الانكسارية المتولدة منه وقام شوك الفساد والاختلال النسيب مزق جسم الدولة والملة وكان هو السابق لفتح باب ادخال مدينة اورويما الحضرة الى ملكنا وهكذا ولدي الماخذ للرحوم عبد المجيد خان قد اقتضى هذا الاثر فاعلن اساس التنظيمات الخيرية للتكليف بالمحافظة على نفوس اهاليها واموالهم واعراضهم ونافوسهم

تصفيف عائلة الضرورة وحفظ الاعتبار المالي لو
سلكنا في الادارة المالية طريقاً قوياً يد انه كل
ما نتخذ من التدبير المالي في صورة الاصلاحات
لم يصلح الحال وانما زاد العمل انقلاباً وقد طلبت
الاستفادة من الحال قبل التفكير ماذا يكون الاستقبال
فدوام هذه الفوائد وتمايزها من الجهة الواحدة وداركة
وانشاء الادولت والاسلحة الجديدة الحربية التي هي
اعظم ايجاب شوكة دولتنا وانتدابها وعدم وضع
وارداتها ومصاريفنا تحت موازنة اقتصادية من الجهة
الاخرى انفضا الى انتقاص ادارتنا المالية لدرجة
فدرجة فانتجت ما نحن فيه الان من الضائقة الحارقة
للمادة واعقب ذلك ظهور وقوعات حركت النتيجة
من اثر الفساد والتعويق التي تجسعت اخيراً
اقتضت بئنة محاربت بلاد الصرب والجبل الاسود
وظهرت في عالم السياسة ايضاً تكتل واختلالات كبيرة
وفي ذلك الزمان الذي فيه تدهورت دولتنا في مجرى
عظيم وقع جلوسنا بأرادة جناب الحق الازلية على تحت
ابعدنا النظام ولما كانت درجة الخطر والمشكلات
التي حاققت باخوالنا العمومية غير قابلة القياس مما
تقدمها من الفوائد التي تدهورت بها دولتنا حتى الان
قد اضطرت لاجل المحافظة قبل كل شيء على حقوقنا
ان ازيد معسكراتنا في جميع الجهات حتى وضعت
تحت السلاح نحو سائة الف عسكري لاعتقادي
بان ملاشاة هذه الاحتياطات بالأكية واستعمالها
بعمق الله تعالى والتفتيش على طريقة الاصلاحات
همة في دولتنا نضع بواسطتها مستقبلاً تحت الامنية
المتلدية انما هوفرض على ذخي وامر واضح بانه اذا
نهجت في الادارة سيلاً حسناً مستقماً بأقرب وقت
تقدماً كبيراً في النجاح يحسب القابلة التي احسن
بها الحق تعالى على ملكنا وبحسب الاستعداد للتصفة
به اهاليها وامر محقق ان تأخرنا عن الحقوق التريثات
الحاضرة في عالم المدنية كانت لاهائنا اللداومة على
الاصلاحات المحتاج ملكنا بها ولعدم الثابرة على

ومنذ ذلك اليوم اتسمت تجارة بملكنا وزراعتها
وزادت واردات دولتنا انضماماً في امد قليل ومن
ثم وضعت القوانين والنظامات التي هي مدلولها يمزونا
من الاصلاحات واخذت تحصيل المعارف والفنون
بالامتداد وبيننا شب في دولتنا امل التجاح بناء على
هذه اللخدمات الحسنة ولا سيما بناء على الامنية الداخلية
ظهرت حرب الترميم فكان ظهورها مأساً لدوام المساعي
بتنظيم احوال الملك والنتيجة ومع ان خزينة دولتنا
كانت حتى ذلك الوقت غير مديونة فخرج بقرش
واحد اضطرتنا للاستقراض الخارجي ذلك للاحتياج
والضرورة لتتمتع والحالة هذه تقابل وارداتنا مع
مصاريف الحرب المبرمة وبهذا السبب فتح باب الدين
فسم انه سيف هذه المسئلة بواسطة اتفاق الدول
المخمة التي صادت على مشروعية حقوقنا وبانضمام
معاوناتها الكافلة الفيلة التي لا تبرج الدهر رجة
لصعاف التاريخ قد انتجت الحرب تلك المصلحة
التي وضعت تمام ملكية دولتنا واستقلاتها تحت ضمان
دول اوربا المهيدي وظل على الظن ان هذه المصلحة
قد مدت لمستقبلنا زماناً مساعداً على وضع اعمالنا
الداخلية في طريقها بسلوك حادة الترقى الحقيقي انما
الاحوال المتماجية ساقبتنا بملكيتنا الى عكس ذلك
الانتظار والامل لان توالي الحوادث الداخلية المتتالية
الظهور بمفاعيل التعويكات والتسويلات لم تغفلنا
وقتنا للظفر في اصلاحات ملكنا وتنظيماته بل اوقعت
زراعتنا وتجارتنا في وقوف عظيم لاضطرابنا خيف
كل عام لجميع معسكرات فوق المادة سيف الخاء
مختلفة ووضع المصف الأكثر نفساً من اهاليها تحت
السلاح وامر مسلم ومعلوم انه مع كل ما صادفنا من
المساكن واللوائح قد قطعنا ما دياً ولدينا مسافة كلية
في سبيل النجاح وتزايد وارداتنا على التوالي منذ
عشرين عاماً دليل على ترقى الملكة وازدياد رفاهية
حال الاهالي ثم ان كانت للضائقة الحاضرة قد تولدت
من الاحوال التي عديدناها فمع هذا كانت ممكنة

الذي ملكته ولا الوجها من توطيده وتشيدته فاقرب منكم اذا المعارنة فلا وحمل الاستفاده من مشروع قانون الاسامي الذي بين على قاعدتي المدل والسلامة وانفوض عليكم اذا القيام بايقاء الوظائف القانونية المحولة لعهدة سحيتكم بصداقة واستقامة بدون احتواز من احد غير ملتفتين الى شيء اخر سوى سلامة دوائنا وملكنا وسعادتنا لان ما يمرزنا اليوم من الاصلاحات وما يقرب الجميع اقتناذه في ملكنا من التنظيمات هو في غاية الاهمية والاعتناء وبما ان وضع ذلك على الفور في موع الاجراء مرهون على اتفاقكم بالافكار والآراء فلذا شوري الدولة مشايخ الان على تنظيم لوائح القوانين اللازمة لكي تتحول في اجتماعكم في هذه السنة الى مجلسكم لاجل المذاكرة لائحة نظمات داخلية بمجلسكم ولوائح قانون الانتخاب وقانون الولايات وادارة النواحي العمومي وقانون الدوائر البلدية وقوانين اصول المحاكمات المدنية و ترتيب المحاكم وصورة ترقى المحاكم وتساعدهم ووظائف عموم المأمورين وحقوق تهاديهم وقوانين المطبوعات وديون الحسابات ولائحة قانون ميزانية السنة السابقة فطالونا القطعي والحالة هذه مطالعة هذه القوانين بالنتائج والمذاكرة عليها واعطاء قراراتها وكان النظر من اللجنة عاجلا في اصلاحات وتنظيمات المحاكم والمساكن الضبطية اللتين هما الواسطة للمستقلة لتأمين حقوق الموم من ام مايلزم فوضع ذلك في موقع الاجراء ايضا متوقف على توسيع اختصاصاتها للقررة وتزديدها ومن حيث ان ادارتنا المالية قد امست عرضة للمصر والمشاكل الكثيرة حسبما يوضع لديكم من الميزانية للامثلة الى مجلسكم فلو صيحت ان تسعوا منهن بالاتفاق لتعين التناهي التي عهدنا قبل كل شيء الى التدخل من هذه المشاكل وإلى وسائل احادة اعتبار ماليتنا ومن ثم لتيسير تلك التخصيصات التي تخرج هذه الاصلاحات المستعجلة الى الفصل ولما كان ترقى الزراعة والصناعة اللتين هما

القوانين والنظمات المتعلقة بها وشأ ذلك ليس هو الا صدور هذه الاشياء من يد الحكومة الاستبدادية بدون استناد على قاعدة المنشورة والحال ان ترقى الدول التمدنة ونجاحها وامنية المالك وعمرانها انما هو ثمرة تأسيس مصالحها وقوانينها العمومية بالاتفاق واجماع الآراء كما هو مسلم فناء عليه رأيت انب غري اسباب الترقى في هذه الطريق واستناد قوانين المملكة على الآراء العمومية هو الزم ما لدنيا فلذا قد اعلنت القانون الاسامي اما مقصدا من تأسيسه فليس هو عبارة عن دعوة الاهالي للحضور في روية المصالح العمومية ونما بالاحرى لاعتقادنا القطعي بان هذه اصول هي وسيلة مستقلة لاصلاح ادارة ملكنا ونحو سواه الاستبدالات واستئصال قاعدة الاستبداد وقضايها في هذا القانون الاسامي من القوائد الاصلية فهو كذلك مهد لاساس حصول الاتحاد والاخوة بين الامم وجامع لمقصد تأسيس امر الائتلاف والسعادة بين الخاضع والعام اما اجدادنا العظام في الفتوحات التي توقوا بها قد جموا تحت حكمهم في هذه الدولة الوسيعة لذلك فوجدنا عديدة فلم يبق سوى امر واحد فقط وهو ربط هذه الاقوام المختلفة اختلافا كليا في الاديان والاجناس بقانون مفرد وحسن مشكور وحيث قد تسر الان هذا الامر بعون جناب الحق الذي لا نهاية لاطلاله ومقبورته المالية فيقتضي اننا من الان فصاعدا ان تكون كلمة تيمنا لولاء وطن واحد يعيشون باجمعهم تحت جناح حماية قانون واحد ويتمون بالتعاون المخصوص منذ ما ينيف عن ستائة سنة لاهل بيت سلطنتنا السنية السطر كثير من آثار شأهم وشوكتهم في صحف توارخ البرية مودلان الاسم العثاني نفسه ما يرج حتى الان علم الكعبة والافتدال للشهر يكون من بعد الان شاملا لهدوم المنافع المختلفة الموجودة بين جميع تيمنا وحفظا وحيث اني بدء على ما ذكر من الامباب والمقاصد قد حزت عزما ثابتا على ان اتبع السبيل

من أهم للمعاملات للألفة وللمعنى بها لدى دولتنا لم
تزل اليوم حريصين على مراعاة هذه القاعدة الرئادية
ولما طلبت دولة أن تكون منذ بضع شهور عقد مؤتمر
في مقر سعادتنا لأجل المسائل الحاضرة وروجت
كافة الدول المعظمة أيضا أسامات هذا الطلب
والالتزام والى بابنا العالي على عقده نعم أنه لم يأت
هذا الاجتماع باتفاق قطعي ولكن ما تلخرنا عن إثبات
نوابنا الخاصة ونظائرهما بأجراء مائزتهم ونصائحهم
الموافقة لأحكام سلطات الدول ولقواعد اللب
وحقوقها ولتفضيت أحوالنا حقوقنا للبرية لما أسباب
عدم الاتفاق فلم تكن في الأساس ولنا بالآخرى كانت
في صور الاجراءات وإن كانها لاستحصانت أساسيا ثوم
ايصال التوقيات الكلية التي وقعت منذ بداية
التنظيمات حتى الآن في أحوال مملكتنا العمومية وفي
ادارة كل شعبة من شعب دولتنا الى حال اكمل
ولم تزل مساعينا حتى اليوم مصروفة لهذا المقصد على
ان غلظتي التوقي من الاحوال التي تفعل بشايت
مملكتنا واستقلالها وقد تركت اليات صدق بقي
وسلامتها لئلا الجلب الى تخاذي الايام والزمان اما
النتائج التي ولدتها هذه الحال فقد انضت بي الى
زيادة التأسف وزوال المأزيم بما يكفل بكال
ممنونتي على ان مقصدنا في جميع الاوقات مقصور
على ديام السلوك في منتهى المحافظة على استقلالية حقوقنا
وسيكون هذا السلوك محرك النظر في تصرفاتنا
الائنة ولولم ان مائر الاعتدال وحسن النية التي
اظهرتها دولتنا قبل انقضاء المؤتمر وبعد تفكك
بعضة حسن للماضرة والمناصبات الرئادية الرابطة
سلطنتنا السنية بجمعة الدول الاوربية ونسأل
الحق للتمل ان يعمل مساعينا جميعا منظرا للتزويق في
كافة الاحوال

تركيا - ترجمه البرقوقول الذي وقع عليه في
لندن وذلك في ٢١ مارس سنة ٧٧
ابن الدول التي اتفقت على اجراء الصلح في الشرق

من اعظم الاصلاحات والاحتياجات في ملكنا
وبعثنا وإسبال المدنية والثروة الى درجة الكمال
موقوفين على قوة المعارف والعلوم نستعطي بمذمتنا
الى مجلسكم في اجتماع السنة الآتية لوائح القوانين
للمتلفة باصلاح المكاتب وبتنظيم درجات التخصيص
وبما ان حصول تأثيرات احكام القوانين على الوجه
الامم سواء كانت القوانين المذكورة املاء لوالقوانين
التي توضع من الآن فصاعدا في موقع الاجراء
يتوقف على وضع قضية انتخاب مأموري الادارة
تحت اهمية عظيمة لئلا دولتنا تتمتع نظر
الدرج المخصوص في هذا الطلب وفي مطلب
صورة مكافأة وحماية للمؤمنين للتصنيف بالغة
والاستقامة اللتين بينهما القانون الاساسي وحيث
كانت قضية انتخاب المأمورين ذات بال واهمية
لدينا اعتدنا على تأسيس مكتب مخصوص تكون
مصاريفه من خزينة الخاصة لمقصد الحصول على
مأمورين جديرين بالادارة العمومية على وجه ان
تلاميذه يعمل في ماموريات الادارة والسياسة حتى
الدرجة العليا ويدخل اليه من كل صنف تبعنا
بدون استثناء منعي وترقيهم يكون بحسب درجة
اعليتهم كما يتضح من نظامه الاساسي المعلن قبل
وقد وقع لدينا موقع التقدير والتعظيم في صورة
سارقة للعامة ما ابته عموم تبعتنا الصادقة من
اثار الخيقوما فحملته جنودنا من انواع المتاعب والشاق
للمشوقة بالغيرة والبسالة في اثناء التوائل الداخلية
التي تهون بها منذ علمين تقريبا ولا سيما في اثناء
الحرب مع الصرب والجبل الاسود على ان تشيكتنا
للمجردة لمحافظة حقوقنا في هذه الحوادث قد
اتخذت استعصال قرار مصلحة الصرب والمذاكرات
الجزائية مع الجبل الاسود وسيتحول لمطالعكم في اجتماع
مجلسكم المرة الاولى ما تفضله من المعاملات ينه على
فلك المذاكرات فاصيكم اذا يتجهيل قراراتها لما
السلوك مع الدول النجاة بالصادقة والراعية لما كان

الدولة العثمانية فإذا خابت المالمرة أخرى ولم تحسن حال رعية السلطان على وجه يتبع من إعادة الارتباط التي يتعاقب في الشرق وتكثر موارد السلم فيه ترى من الصواب ان تعلن ان مثل هذه الامور لا يتناسب مصالحها مصلحة أوروبا هجومًا في مثل هذه الحال تستحي لنفسها ان تنظر بالاتفاق في اتخاذ الوسائل التي تراها الاصلاح لتأمين غير النصارى ولا يلهيه السلم عمومًا حوز في لندرة في ٣١ مارس سنة ٧٧ (شوفالوف) (ل . ف . مينارا) (دربي)

(مونسفر) (پوست) (ل . دارا كور)

﴿ اجتماع السفراء المذكورين سيف ﴾

﴿ نظارة الخارجية بلندرة ﴾

في اليوم المذكور اعني ٣١ من مارس اجتمع في نظارة الخارجية الكونت مونسفر (سفير جرمانيا) والكونت پوست (سفير اوستريا وهنكاريا) والمركيز داركور (سفير فرنسا) والاول اف دربي (ناظر خارجية انكلترة) والمجنرال الكونت دوميناريا (سفير ايطاليا) والكونت شالوفا (سفير الرومية) لغاية ان يوقعوا على البروتوكول الذي قدمته دولة الروسية فيما يتعلق بامور الشرق

فقال الكونت شوفالوف وقد وضع تذكرة في يد اللورد دربي اذا تم الصلح مع الجبل الاسود وقبول اليك العالي نصيحة أوروبا رأى نفسه انه مستعد لان يمدد صاكره الى حالة السلم واخذ في الاصلاح المذكور في البروتوكول فليس الى صان بطرسبورغ مأمورًا مخصصًا للكلام على وضع السلاح وبنسب الابراطور ايضا يرضى به اما اذا جرت حادثة يسفك فيها الدم كالحادثة التي لطغت البغار بالدم فذلك يكون مائتًا من وضع السلاح

فقرأ اللورد دربي وسلم لكل واحد من السفراء المذكورين اعلانًا ملحق بالخطبة

فقال المجنرال الكونت دوميناريا ان ايطاليا مقيدة بالتوقيع على البروتوكول من تاريخ هذا اليوم مادام

واشتهرت في موقر الاستانة تعرف ان اوكد الوسائل للحصول على هذه النية التي وصلت نفسها عليها هو دوام الاتفاق الذي حصل بينها ومن لوازم هذا الاتفاق تحقيق النية التي تصدوها انصحين احوال النصارى سكان الممالك العثمانية وفي الاصل تركية ولاجراء الاصلاح في بوسنه وهرسك والبغار الذي قبله اليك العالي بشرط انه هو الذي يجره فعلا وكذلك عندما علم باجراء الصلح مع الصرب كما من جهة الجبل الاسود فان الدول ترى ان يبين الحدود وحرية السفر في البوجانا امر مرغوب لاحكام الاتفاق وادامته كما انها ترسه ان هذا الاتفاق الذي تم لو سيتم بين اليك العالي وحاتين الولاياتين هو وسيلة الصلح النسيه هو غاية مرادها ولهذا تدعو اليك العالي لاحكامه وتوكيده باب يجعل صاكره في حالة السلم ما عدا الصاكر التي لا بد منها لبقاء الامن والطاينة ولن يسرع من دون تخيري في اجراء الاصلاح لتطمئن سكان الولايات وغيرهم ما جرت للمذاكرة على شروطه في المؤتمر وكذلك تعرف ان اليك العالي صرح بأنه يجري من هذه الاصلاحات مالم الامم وعندها علم ايضا باللائحة التي نشرها اليك العالي في ١٣ من شباط سنة ٨١ وبالاعلان الذي اصدروه مدة انعقاد المؤتمر بواسطة سفرائه وبأنه على هذه المقاصد الحسنة التي ابدتها ومنفعة الظاهرة في اجراء الاصلاحات حالًا قام يخطر الدول ان لها اسبابًا تصلها عن ان ترجوا اليك العالي يستفيد من هذه الثقة المختصرة فينبذ همته في اتخاذ الوسائل التي يحصل بها تحسين احوال النصارى التي اتفقت الدول على وجوبها لاجل بقاء السلامة والطاينة بأوروبا فإذا أخذ في هذا للشروع يكون معلومًا عنده ان شرفه ونفسه ايضا يوجيان المحافظة عليه بالرفاء والاخلاص والانحياز فمن رأى الدول والحالة هذه ان تكون مراقبة بواسطة سفرائها بالاستانة وعملها في الولايات للغول الذي يجره به نواعيد

(لائحة الدولة العلية ردأ على البروتوكول ١٨٧٧)

(لائحة الدولة العلية ردأ على البروتوكول ١٨٧٧)

الاتفاق الذي حصل بين الدول بواسطة البروتوكول
امتسكا به

(صورة التصريح الذي حوره الورد)

(دربي قبل التوقيع)

ان المضي عليه فاعل الخارجية يدعي هذا
التصريح الاتي فـجـا يـتـصلـق بالبروتوكول
الذي وقع عليه في هذا اليوم نواب بريطانيا
الكبرى وجرمانيا وروسيا وفرنسا واطاليا والروسية
وهو ان دولة بريطانيا قد وقعت على البروتوكول الذي
قدمته الروسية مراعاة لمناخ اوروبا فقط فن المعلوم
انه اذا لم تحصل النسيابة المطلوبة وهي وضع السلاح
من كل من الروسية والدولة العثمانية (وفي الاصل
تركية) واستيذاب المصلح ينمعا فان هذا البروتوكول
يجب لنوا (دربي)

ترجمة اللائحة التي ارسلت من الباب العالي
الى سفرا الدولة العلية في اوروبا بخصوص

البروتوكول

قد وصل الى الباب العالي البروتوكول الذي وقع
عليه في لندن في ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ فاعل الخارجية
بلندره وسفرا اللاتيا وروسيا وفرنسا واطاليا
والروسية مع الاعلام الذي الحق به من فاعل الخارجية
للموا اليه ومن سفري ايطاليا والروسية وبعد اطلاع
الباب العالي على ذلك تأسف جدا على انه رأى
ان الدول العظام لم تر من الواجب ان تشرك الدولة
العلية في المذاكرات التي تشار فيها المسائل المهمة
المتعلقة بالدولة مع ان الرعاية التي ابدتها الدولة في
جميع الاحوال لتعاضد الدول والتكفل الذي قرن
مصلحها بمصلحهم واسول الاوصاف التي لاتزاح فيها
والتمهد لتخليد الشان فعمل الدولة على ان تنظر
انه كان من اللازم ان الدول تدعوها الى هذا العمل
المراد به ان اجراء المصلح في الشرق والاتفاق العام
ينبغي على اساس راسخ عادل ونحيث جرى الامر

على خلاف للأول رأى الباب العالي من الواجب
عليه ان يمارض فيه ولن يبين ما عسى ان يحدث
منه في المستقبل من الخسوف ولا لث الدول اعمنت
النظر فيها اعتوض من الخطر ومن تغيير الحال بعد
اتخاذ الوثيقة في استباول لاسكن الوصول الى هذا
الاتفاق للووم اما في اثله انقاد الوهم فان الباب
العالي كان مضمنا على اتمانن الاسامي (وفي الاصل
كونستينوبل) الذي تنقل به سلطاننا العظم
متكفلا بتحقيق اصلاح عام لم يبعد له نظير منذ
ابتداء الدولة السلطانية فرأى من الواجب عليه
ان يترك الطلب للشط في تميز بعض الولايات بالاصلاح
دون غير هلا ويتنا أيضا كل ما من شأنه ان يحجب باستقلال
الدولة العلية وبسلامة ممالكها وهذا عين ما اطلنته دولة
اتكثرة وقلته سائر الدول فان هذا الاعلان بني على
استقلال الدولة وعلى ان يكون في بعض الولايات
تنظيمات تتكفل بجميع سوء الادارة من قبل المأمورين
وقصرهم عن التصرف المطلق لهذه التنظيمات
المطالبة محقة فعلا في للمهاج السياسي الجديد الذي
انشي في الممالك من دون فرق في لغات اهلها ولا
في مذاهبهم ثم عقد مجلس المشورة العثماني في الاستانة
فلجتمت فيه اعضاؤه بانتخاب جري على وجه الاختيار
والخيرة فان كان احد يعارض في طريقة هذا الاصلاح الذي
لقرب عهده بظن تاخير الثمرة للمطالبة منه يقال له ان
هذه المعارضة في ضد ما رايته الدول من الاصلاح لما
التأمن في داخل المملكة فان المصلح استقر بين الجانب
العالي والصرب وما زالت المفاوضات جارية مع وفد
الجبل الاسود وفيها اظهر لهم الباب العالي بمعاملة
عظيمة وفي خلال ذلك طرا من سوء البعث امر
جديد وهو نيالنة دولة الروسية في تجهيز حاكمها
فلوجب ذلك على الباب العالي ان يستعد بدفع الخطر
عنه مع ان اتقى مرماه ان يتشبت بالرسائل الودية
الى السلم والسلامة وان يوافق الدول على قدر ما
يمكنه وان يزيل من خواطر الناس الرب في اخلاص

في لائحة الدولة العلية ردا على البروتوكول ١٨٧٧)

(لائحة الدولة العلية ردا على البروتوكول ١٨٧٧)

ان رعية الدولة العلية من النصارى معرضون من طرف حكومتهم نظروا بموجب خبر بلادها وما يقبىه من الخوئل

وايضا اما من جهة ما يمتثل حدوده من الاختلال مما يجمع صرف عساكر الروسية فان الدولة العلية تجيب عن هذا الشرط الالسم الذي نشأ عن هذا الظن بان قول انه قد نبت عند دول أوروبا ان الاختلال الذي حدث في بعض الولايات وكدر اسواقها انما نشأ من اغراء المغوين من الخارج فالدولة العلية غير مسؤولة ولا مطالبة به فلا حق لدولة الروسية في ان تلتق صرف عساكرها على حدوث الاختلال

خامسا اما ارسال ما مور مخصص من الدولة العلية الى صان بطرسبورغ للتفاوض في صرف العساكر فان الدولة لاترى سببا لرفض فعل يدل على المجاملة والملاطفة مما توجهه طريقة للمعاملات السفارية من كلا الطرفين لكنها لاترى تناسباً بين هذا الفعل وبين وضع السلاح الذي لا يوجب تأخير لاي سبب كان اذ يمكن ان يجره بمجرد خبر بالتلغراف فالدولة العلية تطلب من الدول ان تنصبر فيما اوجب رقم البروتوكول وفي خطر هذه الحال الحاضرة التي لامتسولية منها عليها ومن الغريب ان الدول رأت من الغور ان تذكر في البروتوكول ان من مصلحتها المشتركة اجراء الاصلاح في بوسنة وهرسك والبلغار وانه بالنظر الى حسن مقاصد الباب والى ظهور النائدة له من الاصلاح نوبت له ان يسادر الى اجراءه فعلا في تلك الولايات من دون ايهال كما جرت عليه للذاكرة في المؤتمر وانه متى شرع اول مرة يكون معلوما عند ان شرهه ومصلحته يقضيات بالاستمرار فيه فالباب العالي لا يقبل الاصلاح المخصوص بالولايات الثلاث للذكورة وليس عنده شك ايضا ان من مصلحته ومن الواجب عليه ان يقضى حقوق رعيته من النصارى لفناء كائنا ولكن لا ينلم بان

مانواه من الاصلاح وان يستخرج من النسخ التي توجب عليه بدل المال لنهر طائل فاضطراره الى الاستعداد للدفاع والحالة هذه اوجب عليه ان يستعين بسكان المالك على غير مراده وان يقدم على حرب وما تكون سببا في تكدير سلم جميع الاقمار والامصار وكان من الضروري ان الدول العظام تهتم بهذه الحال وكان مما استصوبه الباب العالي في هذا السبب ان لا يطلب منها بلبا رسميا ان تمتقي بهذه المسألة المهمة ولكن يحدد ان بين القوردد دولي ولكونت شوافرل ما يتناه عند توقيعها على البروتوكول رأى الباب العالي لزوم مطالبة الدول في انتهاء هذه الارتياكات التي تنفي الى الخطر مما ليس في طائفة انها وما فاول ذلك ان يبين لها جوابا عما قاله الكونت شوافرل في البروتوكول هذه الملاحظات الآتية أولا ان الباب العالي في نهجه طريقة المصالحة مع امير الجبل الاسود على شو ما نهجه مع حكومة القرب اقتداء عن طيب نفس مشدعو شهرين ان الدولة العلية تبذل جهدها في الاتفاق معه ولو كان في ذلك بعض خسارة عليها وحيث ان الباب يرى ان الجبل جزء من الممالك العثمانية خيره في تعديل التضمون بما فيه نفع لحكومة الجبل وطبع في ان ذلك ينهي الخلاف في الاستبدال فصار المحصول على الجبل متعلنا بالجبل

ثانيا ان الدولة العلية شرعت فعلا في اجراء الاصلاحات التي وعدت بها لكن هذا الاجراء لا يكون على وجه التخصيص والترجيح وفانا لما تقر في القانون الاساسي فهو في حرية الدولة ان تنصحه على الوجه للذكور

ثالثا ان الدولة مستعدة لان تجعل عساكرها على قدم السلم عند ما ترى ان دولة الروسية فعلت مثل ذلك وان المراد من حشد عساكرها مجرد الدفاع وانها ترجو من علاقة المودة والرعاية الحاصلة بينهما ان دولة الروسية لانصر وحدها على ان تحظر

(لائحة الدولة العلية ردًا على البروتوكول ١٨٧٧)

(لائحة الدولة العلية ردًا على البروتوكول ١٨٧٧)

الاصلاح يكون مقصورا على التصاريح فقط بل يجب ان يكون شاملا لجميع سكان الممالك المحروسة وعية الدولة العلية للتصديق بالولا، والطاعة حتي يكونوا بمنزلة جسم واحد وعلى هذا فالألب العالي محي بان يدلع الاوامر التي تنشرها عبارة البروتوكول من سجة اخلاص قصده ونيته نحو رعيته المسيحيين وان يتعرض على عدم اللبالاة المفهومة من فصوى هذه العبارة ياتي رعيته من المسلمين وغيرهم فن المتكران الاصلاح الذي من شأنه ان يشدل المسلمين بالراحة والتمتعة يكون في عيون اهل اوروا البصيرة للصفة مما لا ياتي به ولا يلتفت اليه ولذا كان من قصد الدولة العلية (وفي الاصل تركية) اليوم احدثات تنظيمات عضوية يحصل بها جميع رعاياها التامين على حقوقهم ومطالبهم المعنوية والمادية على التساوي من دون فرق وتقسب من موجبات شرفها ان تحافظ على القانون الاساسي وذلك اوكد ضمان وعهد ولكن اذا رات نفسها مضطرة الى دفع القاصد المراد بها إنهاء العدواة بين رعاياها وحلم على عدم الثقة بها لم تكن محققة باليجاب بانجي عليه البروتوكول من قصد الاصلاح كيف وقد قال ان قصد الدول ان ترأب بواسطة سفراتها بالاستئانة وعالمها في الولايات المتوال الذي تنجزه مواعيد الدولة العثمانية وقال ايضا اذا كان هذا الامل يوجب مرة اخرى فلها (اي الدول) تستبقي لنفسها ان تتخذ بالاتفاق الوسائل التي ترها اولى واخرى لتأمين منافع التصاري واستتباب السلم عموما فهذا يوجب على الدولة العلية تقيم الحماية عليه وتكرامه والانكار فان الدولة من حيث كونها دولة مستقلة لا تدفع لان تكون تحت مراقبة الدول منفردة كانت او مجموعة لانها لما كانت حلاقتها مع الدول القوية مبنية على الحقوق المتعارفة بين الأمم وعلى المعاهدات لم يكن لها ان تفتقر لفسوف الدول وعالمها الذين وظيفتهم الحماية عن مصالح رعاياهم ويكون لهم حق الرأية على وجه وطلي فبهذا امر

حين لما ولم يسهله نظير لدى سائر الدول وهو ايضا متناقض لما تقرر في معاهدة باريس التي اتفقت عليها الدولة العلية مع سائر الدول فلها تصرح بعدم للداخله وتنفذه اصلا من اصول السياسة فلا يصح اذا التاء شيء منها من دون موافقة الالب العالي فاذا كانت الدولة تحتج بتلك المعاهدة فليس لانها تقوما حقوقا ليس في حيازتها من دونها ولكن لتذكر الدول بالاسباب لطيفة التي حملتها منذ عشرين سنة حيا يقاء السلم العام في اوربا على ان تتمتع بحفظ حقوق سلطنة الدولة العلية عن الانتهاك اما ما تقرر في البروتوكول من ان الدول اذا رات الاصلاح غير منجز يكون لها ان تنشيط بالوسائط الفعالة لاجتازه فان الدولة ترعى في ذلك اجماعا بشرطها وحقوقها وتقويها من شأنه ان يبعد للعالم التي تاتيها عن رضى ومبادرة عالمها من الاستحقاق وسيك يزيد في اربابها في الحال والاستقبال فلي كل حال لا يبرق الدولة العلية شيء من ان تجزم بانفاد الحماية على ان البروتوكول المذكور وان تتدبره بالنظر الى ما يتعلق بها خالية من الانصاف ومجردا عن الاوصاف التي تجعلها موجبا وحيث ظهر لها ان موضعه اثاره الظنون والانتهاك وتفض حقوق الدولة الذي هو يفض ايضا لحقوق الناس عموما وحلت نفسها على الدفاع حرة لوجودها فهي تعلم الان ابتكالا على الباري تعالى واعتادا على العدل انها تنكر كل ما يحكم به عليها احد من دون موافقتها وجازمة بان تحافظ على المقام الذي اتفقت عليه القادر من وجل وقدره فلان فلا تزال تدفع كل ما من شأنه ان يحجب بالاصول العمومية ويصحة ذلك العهد الذي اوجبه الدول على نفسها ولاعتقادها بان البروتوكول من قبيل اللحدوم تراخ خائر الدول الذين تعتقد فيهم بقاء الصداقة والمودة كما كان في سالف الزمن وفي الجملة فان الرسيولة الوحيدة لاؤالة الخطر الذي يخلف منه على السلم في المبادرة الى وضع الصلح والجلوب الذي سرعت

« ملامت معاهدة سان استافانوس ١٨٧٨ »

« مقدمات معاهدة سان استافانوس ١٨٧٨ »

أيضا اجراء الاصلاحات على هذا الوجه في ايلات
الروم ابلى التي سكانها من المسيحيين

خلصا لن الباب العالي يمهّد بأن يضمن المصاريف
الحربية والمصارف التي تكلفتها دولة روسية بسبب هذه
الحرب وسيصير تعيين كيفية حاته الفتنة فيما يأتي اعنى

اما ان تكون قهراً ولما يترك الاراضي وكذلك سيقرر
فما بين الحضرة الساطانية و اميراطور الروسية امر
محافظة حقوق الروسية في الخليج و لازم لاجل تقرير
مقدمات الصلح ان مرخصي الباب العالي يباشرون

للساكرات الصلحية بمجال وجودهم في مسكر
الفرانسوق هذا وقد حصل الامضا على مقالة المتاركة
التي تحورت بهذا الصمون وسيصير تعطيل المخاصمات

بين عساكر الطرفين المتحاربين وفائدة تعطيل المخاصمات
تم الجبل الاسود والملكيتين والصرب في مدة دوام
للساكرات الصلحية وسيصير ارسال الخبر عن كيفية

للمتاركة الى امراء عساكر الطرفين في جهة الاناطول
لاجل تعطيل المخاصمات هناك ايضا وغب امضا المتاركة
ينبغي ان الدولة العلية تأمر عساكرها الموجودة في

قلاخ ودين وروم وروم وروم وروم وروم بالخروج
منها واخلتها وما عدا ذلك يكون لعساكر
الروسية حق للتصرف بالمواقع الحربية التي صار
تعيينها في مقالة المتاركة (ان هذه المضبطة قد

صار تنظيمها وامضاؤها في ادرنه بتاريخ ٣١ كانون
الثاني سنة ١٨٧٨ لاجل ان يصير اجراء ايحاب
للواد المذكورة

نيقولا س. سرور. نائق
(٢) بناء على تكليف الباب العالي وقبول مرخصي
الدولة العلية وما سرور باشا ونائق باشا السواد

الاساسية التي عرضها عليها الفرانديك لاجل عقد
المصالحة فيما بين عساكر الطرفين المتحاربين قد اجاب
الفرانديك للشار اليه انه متعي لتعطيل الحركات

العسكرية

قد تعين الجنرال (نيوفولجي) رئيس اركان الحرب

به الدولة اتقا عن كلام سفير الروسية يسبل للدول
الحصول على هذه النتيجة ولا شك ان الدول
لا تريد ان تكلف الدولة ما يضل بمقوتها ويوجب
عليها الاضرار والمصارف فانت مكلف بقراءة اللائحة
على ناظر الخارجية وترك نسخة منها عنده

ترکیا - . بين مرخصي الباب العالي والفران
نيولاس رئيس عموم عساكر الروسية فيما يتعلق بحمل
الحركات العسكرية وذلك في ٣١ جانية (كانون الثاني)
سنة ١٨٧٨

(١) ان الباب العالي ارسل حضرة سرور باشا
ناظر الخارجية وحضرة نائق باشا ناظر الخريفة الخاصة
الى الفرانديك نيولاس رئيس عساكر الروسية لاجل
طلب المتاركة فيما بين عساكر الطرفين وقد قبل للشار
اليها اساس المصالحة التي عرضت عليهم باسم حضرة
الاميراطور جلكساندر واصلى القرار على اللواد الاتية
ذكرها بالاتفاق فيما بيننا

اولاً ان البلقارستان يجب ان تكون امانة عتازة
تدفع الى الباب العالي شيئا معلوما في السنة وتكون
اركان حكومتها وعساكرها من اهلها للمسيحيين وان
لا تمك بها عساكر الدولة العلية من بعد وان
تقتد حدودها الى البلاد التي اغلب سكانها من
الصقالية وان لا تكون اقل من الحد الذي عينه
موتمر الاستانة

ثانياً يلزم تثبيت استقلال الجبل الاسود مع اعطائه
بعض اراضي تساوي الاراضي التي ضبطتها عساكره
وتعيين حدوده فيما يأتي

ثالثاً يجب تثبيت استقلال امارتي الصرب
والملكيتين مع اعطائه مقدار كاف من الاراضي الى اماره
الملكيتين في مقابلة اضرارها وخسارتها ومجميع حدود
امارة الصرب

رابعاً ينبغي ان تكون بوسنه وهرسك تحت ادارة
مختارة بنفسها مع اعطائه التامينات الكافية لذلك ويجب

﴿مقدمات معاهدة سان ستافانوس ١٨٧٨﴾

﴿مقدمات معاهدة سان ستافانوس ١٨٧٨﴾

يتنهي الى قرآن وينبغي ان عساكر الروسية تستولي على هذه البلاد اعني اسكي جمعه وعثمان بازار وقرآن اما الخط الفاصل من جهة قدام فيكون امتداده بنسبة استقامة الأنهر المعبر عنه (مدوان دلي فاجي) و (برغاز حزه) الى ان ينتهي الى لوظلاب كوي وحاجي حره ومن هناك يمتد الى البحر ومن ساحل البحر يصل الى عين الله الكاتكة في ترغوس وكذلك يصير تشكيل دائرة بمسافة خمسة كيلو متر تقابل بين الجيشين هذا وعساكر الروسية لهم ان يستولوا على مدينتي ترغوس وميديا الكاتكتين بساحل البحر الاسود لاجل تسهيل جلب الارزاق اليهم ولكن ليس لهم ادخال الادوات الحربية والخط الفاصل المذكور يمر من طريق (كوجك كنجيك) و (فاجهلي) ومن عين ساحل بحر (قوه صو) ويقطع سكة الحديد ويتصل ببحر مرمره على استقامة النهر المذكور ويأزم على السواك الثمانية الخارج من الخطوط بالسفينة ومن ترغوس وخادم كوي ومن يوك كنجيك والخط الفاصل من جهة البحر الاسود فانه يكون بالاستقامة على الساحل ويمر من كوجك كنجيك واليوس يوركي واتي بكار واما الاراضي الكاتكة فيما بين الطرفين فلها تبقى على حالها وليس لاحد من الجهتين ان يبنى فيها استحكاما او يصير ويصلح الاستحكامات الموجودة بها واما الخط الفاصل الذي ينتهي من بحر مرمره فانه يمر من كليبولي وشاكري ومن ساحل بحر الجزائر الموجودة هناك ويتصل بدهده اخاج ومقري وتبقى مقري في ضمن الخط الفاصل وبسما يمر من مجمع بحر اردلو ومرميج وغيرها الذي يصب في البحر حتى ينتهي الى جمعه ومنها عن طريق كوستنديل واورايه وبلاتينا غولياق وسليبا وغرابا شينجه بلاتينا ولوجه الى حدود لويكي بازار ومنه يمر الى قوياق وبلاتينا ويصل بمحود الصرب وعلى هذا تبقى جمعه وكوستنديل واورايه تبقى في ايدي عساكر الروسية او الصرب وبوشتنه

محصلا من طرف الترانندوك وجميعته (لويكي) احد ياوران الايمر بطور معلونا له وتعين من طرف الدولة العلية التريق نجيب باشا وليمر الاوا جثان باشا وذلك لاجل ان يعقدوا شروط المشاركة ومهلاء قد قرروا الشروط الائمة ذكرها

اولا قد اشتملت المشاركة فيما بين الدولة العلية ودولة الروسية وازارتى الصرب والمكثتين وذلك على اقتناء المراكات الصلحية سواء حصلت منها نتيجة او لم يحصل وعلى تقدير عدم حصول نتيجة مرغوبة من تلك المراكات ينبغي ان كلا الطرفين يتضامان عن اليوم والليد الذي يتبدأ فيه بالحرب ثانيا من قبل ثلثة ايام وابتداء هذه المدة تكون معتبرة من تاريخ ارسال الامر العالي الذي يرد لاحد الطرفين ودولة الروسية تتعهد ان تكثف بحكومة الجبل الاسود بتعطيل الحركات العسكرية وبقبول شروط الصلح التي تهرت قريبا بين الدولة العلية والروسية والباب العالي التمسك بتعهد بتعطيل الحركات العسكرية ضد الجبل المذكور

ثانيا ان المشاركة تكون جارية من تاريخ قبول وانضاء الشروط المتعلقة بها ومن بعد ذلك كل من عساكر الطرفين اذا تجاوز الخطوط الفاصلة واتخذ بعض ضائم عليه الرجوع حالا وتسلم ما اخذه

ثالثا كانه يجب على عساكر الدولة العلية بحسب شروط الصلح اخلاء قلعة ودغن وقلعي سلسره ورومجي كذلك يلزمهم الخروج من (بازاردجي حاجي اوغلي بازار جني) ومن (هزار غراد) فبما على ذلك صار تعيين الخط الفاصل كما سيأتي (وهو ان الخط الفاصل هو الخط المستقيم الممتد الى جهة هزار غراد ويمر من البلق وحاجي اوغلي بازار جني ويكون في مقدمه هذا الخط بمسافة خمسة كيلومتر دائرة ليس لاحد الطرفين بها تعلق والخط المذكور يتقدم هزار غراد الى اسكي جمعه ومنه الى جثان بازار جني

تبقى في ايدي صاكر الدولة العلية وايا الخط الفاصل الذي ينبغي وضعه فيما بين الصاكر العثمانية وصاكر الجبل الاسود فانه سيقرر معرفة لجنة مركبة من مرخصي الدولة والجبل ويكون في هذه اللجنة ضابط من ضباط الرومية وعقب ايضا هذين الشروط بصير تشكيل لجنة من ضباط الصاكر الموجود في الزب الخطوط المذكورة وتصل الميشت فضلا بتعيين الدائرة التي تفصل بين الطرفين الحارطين واذا لم يكن في الزب الخطوط المذكورة عسكري فحينئذ يفرض ان الدائرة تبين على مقضى الحدود الطبيعية حسب ما تقرر اعلاه والطرفان يتفاربان بذلك

وانظ الفاصل الذي يمتد من جمعه من طريق ابورانيه ويمتد الى حدود لواء يكي بازار يصير تمثيله بمعرفة لجنة مركبة من ضباط الصاكر العثمانية بصفتها مور وعساكر الصرب ويصير منهم ضابط من صاكر الرومية (رئيسا) من بعد امضاء هاته المقالة يجب على صاكر الطرفين ان يخرجوا من الاراضي التي ليست داخلية في ضمن الخط الفاصل وذلك في برهة ثلاثة ايام ويخرجوا الى الحدود التي تبين

(سادسا) ان الصاكر العثمانية يسافرون بالسفان الحربية من (سته) في برهة ثلاثة ايام اذا لم يحصل لهم مانع من جهة الجند الموجود هناك وبمسكر الرومية موزع جميع الموانع الموجودة في نهر الطونة ولكن يكون له حق النظارة على النهر

(سابعاً) ان البلاد التي استولت عليها صاكر الرومية او صاكر متقنيا اذا كانت يوجد فيها مأمورون من طرف الدولة العلية في اثناء امضاء هذه الشروط لم ان يقبلها لاجل اجراء انقياد وفنائهم وتوطيد الامنية بين الاهالي وعلمهم امحاب مطالبة الامراء من جيوش الرومية على حسب الامكان (ثامناً) ان سكك الحديد الكاثنة في ضمن

البلاد التي يد صاكر الرومية تكون مضمونة من التعرض كبلدك الاهالي على جميع الجهات ولا تمنع كروسلتها من السير عليها مطلقاً والحكومة العثمانية ترخص في اشغال الكروسلات للذكورة على كافة طرق الحديد التي يدها والتي يد صاكر الرومية وبشركة السكة للذكورة لما ان تنقل المسافرين وجميع الاشياء بالحرية الكاملة الا انها ممنوعة عن نقل آلات الحرب والمسكر الى خارج الخطوط الفاصلة بين الطرفين وكل من صاكر الطرفين له حق النظر على السكة الموجودة في الاراضي التي يده

(ثامناً) يلزم ان الباب العالي يرفع الحصر على البحر الاسود في مدة للملكة ولا يمنع دخول السفن الى اسافل البحر المذكور

(عاشراً) ان للاراضي والجوحيين من الصاكر العثمانية الذين يعقرون في الاراضي الكاثنة تحت يد

(خامساً) ان الصاكر العثمانية جيتا يخرجون من الاسلحة والعتات النارية وجميع اللوازم العسكرية التي يكتسبونها من هذه الطريق اعني ان للمعات الموجودة في ودين وبلغراد حق يصير تقبلها اما الى ابورانيه ولما الى برشته من اقرب الطرق البرية الى بسكة الحديد ومن مضيق صان تولاواق يلاقه وتيش وسقوفيه واما للمعات الموجودة في روجيوق وسليستر ونجاشي اوغلي بازار جيتي وغاز غراد فانه يصير ارسالها لما الى وارنه ولما الى شني وذلك بحسب مرغوب الحكومة العثمانية واما للمعات الحربية الكاثنة في القلعة والسفن الحربية والمراكب والاشياء الثمينة فاما ان تنقل واما ان يصير تسليمها الى للمسكر الرومي على وجه الامانة بموجب دفتر يحرر ويثبت من ضباط الجهتين

للإثنى الرصع والنشان للجندى كلاهما من الطبقة الأولى والنشانين الأجنبية المتتبعين للإثنى مساعد الله بك سفير الدولة البلية في مركز إمبراطورية ألمانيا وهو حامل النشان للجندى من الطبقة الأولى والنشان الإثنى من الطبقة الثانية فهؤلاء المرخصون من يد أن اطلعوا على الحزرات الرسمية للسلطة بكيفية ترخيصهم ووجدوها مطابقة للاصول والمادة قرروا المواد الآتية ذكرها فيما بينهم

(المادة ١)

أنه بموجب الخريطة الريطة هذه للمساعدة ويختص الشروط والوجه الآتية ذكرها تقرر صحيح حدود ممالك الدولة العلية والجبل الأسود وذلك لأجل كفاية المنازعات والمصادفات للتأدية الوقوع فيها يتبعها فالحدود تمتد من جبل (دوبروزيجه) على الوجه القتي عنه الموتر الذي كان عقد في الاستانة إلى (خروثو) و (يلكو) والجبل الجديد يستطيل إلى (غلجقه) وعلى هذا (متو تركيا غلجقر) يبقى سيق تصرف الجبل الأسود وتتمدد الحدود أيضاً من مجمع أنهر (يوه) و (ياره) وغر من نهر (خرين) إلى جهة الشمال وتنتهي من مجمع إلى مجمع هذا النهر مع النهر للبحر حه (فم) وأما حدود الجبل المذكور الشرقية فتنتهي من نهر (فم) إلى (بيرة بركة) ومن (روستوق) إلى (سوق بلانينا) ويهوي وروستوق تقيان داخل الجبل تعمل ذلك يكون تخليط الحدود هكذا أعني من الجبل للتسلط الجامعة ليوغوه و (بلاوا) و (كوزنة) إلى (شلب بانفلي) ومن روستوس جبال (تومريوتش) و (باباور) و (يورور) هذه حدود بلاد الأرناووط إلى أعلى ذروة الجبل (بروقاني) ومن هذه النقطة إلى كتيب (يستاشيق) وينتهي الحد على الخط المستقيم إلى عين لاه في (جيسي هوتي) ويفصل فيما بين جيسي هوتي و (جيسي قاستراني) و (جيتانور فاه) (اشقودرة) إلى أن ينتهي لنهر (يويانه) وهكذا مع النهر إلى معبده

عساكر الروسية والعرب والجبل الأسود يتكونون تحت نظارة مسكر الروسية والعرب ومتفقين وأن كان هنا إلبا عتايون يجب عليهم أن يبالغوا بهذا وأن أولئك المرص والمجروحين ليسوا كالأسرى ولكن ليس لهم أن يغفلوا أنفسهم بدون إذن من أمراء عساكر الروسية — أن للتاركة يكون إبتدائوها في الساعة السابعة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني وأما الليلات الأخر فيصير تصرفها في مقن ورقة للتاركة كما أن تفصيل للتاركة سيحجمه الأناطول يصير تمييزها معرفة المرخصين الذين يسلمهم أمراء عساكر الروسية هناك ويجب إعلام قائد عساكر الروسية الذي في الأناطول عن تعطيل الحركات العسكرية في الروم إيلي بالتشرف

(الانفا)

ليوتوفيكلي لويككي نجيب عثمان

تركيا — ترجمة شروط الصلح التي اقصيت في أيا استقانونس بين مرضي الباب العالي ومرضي قيسر الروسية تحت عنوان مقدمة شروط الصلح وذلك في ٢ مارس (اذار) الموافق ٢٨ صفر ١٢٩٥

أن حضرة قيسر الروسية وحضرة سلطان المملكة العثمانية قد عين كل منهما مرخصين لأجل تقرير وعقد مقدمات الصلح رغبة في تأمين بلادها وأعيانها من وقوع ما يحل بالراحة والأمنية فيما بعد وطلب حصول فوائد المسالمة والراحة العمومية جالاً فالمرخصان اللذان نصبهما التيسر احدهما الكونت قولا اغنايف وهو حازر رتبة أمير اللواء وياور التيسر ومن أعضاء المجلس لمصري وعنده نيشان روسي مرصع وهو نيشان (صان علكساندر نوبسكي) ونياشين أجنبية متعددة والمرخص الآخر موسيو نليفوف من قراء الدائرة الإمبراطورية ومن أعضاء شورى الدولة وعنده نيشان (صانت ان) من الطبقة الأولى مع السيوف الخاصة به وعدة من نياشين الروسية والأجنبية والمرخصان اللذان عينهما حضرة السلطات احدهما صفوت باشا ناظر الأمور الخارجية للملأ الشيشان

سيف البحر ويوجب ذلك تبقي تكسيك وخلاجه
وأشهره ويورد غوريه وزيلياق وبار. عن الجبل
للذكور وقد يصير تبين حدود اماره الجبل تطيق
معرفة لجنة مركبة من بعض مأموري دول اوربا
يشترط بان تكون وكلاء الباب العالي والجبل مهم
ايضا هذه اللجنة تلاحظ منافع الطرفين وبنية البلاد
الكثافة في المنتين ثم تشير في الخريطة الى التمديلات
التي ترى لما لزوما وتعلم انها هي التي توضح في
ذلك ما رآه من صالح المنتين ثم لا يخفى ان امره
السفن في بحر يوانه لم يزل يحارب النزاع فيما بين الباب
العالي والجبل الاسود فلما قطع هذا النزاع سيصير
تقرير نظام ذلك معرفة اللجنة للذكورة

(المادة ٢)

ان الباب العالي يثبت استقلال اماره الجبل الاسود
على الوجه الطمحي ثم فيما يأتي تنقور فيما بين دولة
الروسية والدولة العلية والامارة للذكورة كندية
المسماة التي ستكون بين الباب العالي والجبل وقضية
تعيين وكلاء من طرف الامارة في الاستانة والبلاد
المناحية المتقضية وينتظر ايضا امر احادة ارباب
الجنابيات الذين يفرون من بلاد الدولة العلية الى الجبل
ومن الجبل الى بلاد الدولة وامر اطاعة لعل الجبل
للقهين او للارمن في بلاد الدولة العلية واثباتهم الى
تطلعات ومأموري الدولة طبق المفقور الجارية بين
الدول والمعدات والمعاملات القديمة التي كانت تجري
يحتم في بلاد الدولة وستتخذ ايضا مقالة فيما بين
الباب العالي والجبل الاسود لاجل توضيح وتنظيم
المسائل المتعلقة بالانشآت العسكرية في قرب الحدود
واحوال ومناسبات الاهالي المتجاورة هناك واذا اختلف
الباب العالي مع الجبل في بعض مسائل ولم يمكن
حسلا بانقاعها فحكم بينهما دولتا الروسية واوستريا ومن
بعد هذه المعاهدة اذا وقعت مباحة او مصادمة فيما
بين الباب العالي والجبل باعدا المطالب الملكية الجديدة
وتنفي ان ينوذا امرها الى دولتي الروسية ولوستريا واما

(المادة ٣)

ان اماره الصرب تكون مستقلة ويكون حكامها
موجب الخريطة للروضة لهذه المعاهدة تجري هنرا
(دزن) وتبقى (كوجق اوزونيق) و (سقار)
في ادارة الصرب ويمتد هذا الحد الى منبع نهر
(وارده) السكان الجبل (استابلاق) على حسب
الحدود القديمة وتنتهي بالحدود الجديدة من هنا
اعني مع مجرى نهر (زرو) الى غير (واحة) ومنه
الى (يكي بازار) ومن يكي بازار يصعد الخط الفاصل
ومن جوار قري (هترة) و (ارغوج) الى اعلى
النهر المذكور حتى يقتدي الى منبعه ويمتد الى (بوسور
بلاتينا) الكنتية في وادي (ايار) وينزل مع الماء
الجاري الذي يسب في النهر المذكور ومنه يسير مع
انور (ايار) و (سيدج) و (لاب) الى منبع نهر
(يانتسه) السكان في جبل (غرابا شينجه بلاتينا)
ويصلها بحر من التلال الفاصلة بين نوري (قريه)
و (تريجه) ومن انصر الطرق الموجودة على مصب
نهر (ميواجه) حتى يقتدي ايضا الى نهر (تريجه)
ويسير مع هذا النهر ويقطع ميواجه وبلاتينا ويصل
الى جهة موراره في قرب قرية (باليانس) ومن هنا
يسير الى قرب قرية (استابلاج) ويجتمع هناك مع
نهر (بلوسينه) وهكذا مع النهر الى موراره وتنتد
من النهر الى جهة فوق حتى يصل الى (فوفاويجه)
ويقطع (سوق بلاتينا) ويجمع نهر (نيساو) ويصل
بقريه (قروازج) ومنها يمر من اقصر الطرق ويمتد
على حدود الصرب القديمة الى جنوب شرق (قروفاول
بور) وعلى هذا الخط يتصل نهر الطونه ونهر اخلاه
(امله قلعه) وهذا وترتيب لجنة مركبة من مأموري
الدولة العلية والصرب لاجل تعيين خط الحدود على

(معاهدة سان ستافانوس ١٢٩٥)

(معاهدة سان ستافانوس ١٢٩٥)

الوجه القطعي في برهة ثلثة اشهر ويكون ذلك بمعاونة
مأورين من طرف دولة الروسية وهذه اللجنة تفصل
ايضا المسائل المتعلقة بمخازن نهر (درين) وتقطعها
وحينما يتنديء هذه اللجنة بتعيين الحدود الفاصلة بين
بلاد الصرب والمصالبية يعني ان يكون وكيل
واحد من طرف الصقالبة يشترك معهم في هذا الامر
(المادة ٤)

ان المسلمين الذين لم يملكوا في البلاد التي صار
الحاقها بالصرب اذا لم يبرهنوا الاقامة هناك فلهم الخيار
ان احبوا اخرجوا من املكهم وان احبوا ابقوا وكلاء من
طرفهم لاجل حفظها واستغلالها والمسائل المتعلقة بالمولم
الغير المنقولة تفصلها لجنة مركبة من مأورين الدولة
العالية والصرب باعانة مأورين من طرف دولة
الروسية في ظرف سنتين وهذه اللجنة تفصل ايضا في
برهة ثلث سنين امر فراغ الاملاك الميرية والموقوفة
والمسائل المتعلقة ببعض الاشخاص الذين لم علاقة وتقع
في الاملاك المذكورة وذلك يكون حسب التقاد المعاهدة
فما بين الدولة العالية والصرب والاناس للقيصوت
او الذين يحولون في بلاد الدولة العالية من تبعة
الصرب تكون المعاملة معهم على القواعد الكلية يفتقى
الحقوق السكاكة بين الدول وقد تقرر انه من بعد
امضاء مقدمات الصلح الى خمسة عشر يوما يجب على
عساكر الصرب ان تخرج من البلاد التي ليست داخله
في ضمن الحدود المذكورة اعلاه

(المادة ٥)

ان الباب العالي قد اثبت استقلال رومانيا اعني
الممكنين ولما ان تطالب من الدولة العالية تضمينات
الحرب وتجري للذاكرة بهذا الشأن فيما بينها وعند
ما تنشأ المعاهدة بين الدولة العالية ورومانيا رأسا
تقال تبعة رومانيا الامن والامتيان طبق تبعة
دول اوروبا

(المادة ٦)

تقرر ان تكون البانارستان اعني بلاد الصقالبية

امارة مختارة في ادارتها تدفع مبلغا معلوما الى الدولة
العالية ويكون مأورون الحكومة والساكر الملية من
المسيحيين ويصير تعيين حدودها على الوجه المنطقي
بمعرفة لجنة مركبة من مأورين الدولة العالية والروسية
وذلك قبل خروج عساكر الروسية من الروم اليه
وهذه اللجنة تبين هناك في الخريطة التعديلات التي
يتبني احوالها وتلاحظ ملية اكثر الاهالي وتوضح
المنازع المحلية تطبيقا لتف تخليط الاراضي وتقرر
تعيين وتبين مقدار اتساع ملك الصقال في خريطة
وجعلها اساسا في قطع الحدود وخط الحدود يتنديء
من حدود الصرب الجديدة ومن غرب « وراثره »
الى سلسلة الجبل الاسود ومن جهة الغرب يمر من
غربيو (قربانوه) و (قرجاني) و (قلغان دان) الى
جبل (قوارب) ومن هناك يمر من نهر (دوجيجه)
الى درينه ويلتفت الى جهة الجنوب الى حدود غرب
قضاء (اخرى) حتى ينتهي الى جبل (لياس) ومنه
يمر من غربي كوريجيه واستاوره وينصل بجبل
(غراموس) وكذلك يمر من ماء (قاستريا) ويتصل
بنهر (موغليجه) ويسير مع النهر الى (يكيجه)
و يمر من نهر (واردي يكيجه) ومن غصب نهر
(واردار) وقرية (خاليو) الى قراء (بارغه)
(صاري كوي) وهناك يمر من وسط عين الماء المعين
عنه (بشيك كل) الى مصب نهر (استروما)
و (قره سو) ومن السواحل الى (بوروكول) ويمتد
الى الشمال الغربي ويمر من سلسلة جبل (رودوب)
الى جبلي (جالبه) و (اوشود) ويمر من جبال
(اذك قولاج) و (جيبليون) و (قره قولان)
(جبقار) الى نهر (لرد) ويلتفت لجهة الجنوب
ويمر من قراء - سوكوتلي وقره حمزه وارناوكوي
واقارجي وينتجه الى (تكه درصي) في قرب (ادرنه)
ون (تكه درصي) و (جولي دره سي) الى (لوه
برغوسي) ومن هنا ومن نهر (سوجوق دره) الى قرية
(سوزكن) ومنها من التلال ويقطع (حكم طايه سي)

(معاهدة صلح استانبول ١٢٦٥)

(معاهدة صلح استانبول ١٢٦٥)

حتى يصل في ساحل البحر الاسود ويبتدي ايضا
من (منقلاية) ويترك السواحل ويمر من شمال
حدود لواء طولجي ومن فوق واسوه الى غير الطونة
(المادة ٧)

ان اهل الصقالية يصير انتخابه من طرف الاهالي
بالحرية التامة والباب العالي يشته بانضمام لواء المولى
ولا يجوز انتداب احد من اقارب دول لوروبا
الجالسين على سرير الملك للامارة المذكورة وحينما
تتصل الامارة كذلك يكون انتخبات الامير الجديد
على هذا النوال وهاته الشروط وقد قرر انه ينبغي
من قبل انتداب الامير ان يجتمع مجلس مستعمر
لالصقالية لافيا (فلبه) واما في (طروني) تحت
تخلطة مامورين من طرف الروسية وسيف حضور
مأمورين من طرف الدولة العلية وتؤسس نظامات
هذه الادارة للمستقلة توفيقا لامتثال اعني لنظامات
الملكتين التي تنظمت في سنة ١٨٣٠ عقب انتقاد
مصالحة (ادرنه) وعهد تأسيس تلك النظامات
ستميز وقاية حقوق ومنافع الاهالي من المسلمين
والروم والاولاخ وغيرهم الموجودين والمختلطين مع
الصقالية وتقرر ايضا احالة تأسيس هذه الادارة
الجديدة في البلغارستان مع ما يلائم من النظر سيف
صور ابرائها لمهدة مأمورين موطنين من طرف
هولة الروسية من هاتالي ستين وفي انقضاء السنة
الاولى من تأسيس الادارة الجديدة اذا لم يحصل
اتفاق بهذا الشأن فيما بين الروسية والبالب ودول
اوروبا يكون للدول المشار اليهم حق ان يرغفوا
بمأمورين يرقق مأمورين الروسية

(المادة ٨)

ليس لسائر الدولة العثمانية حق بعد هذا الاتفاق
في البلغارستان وسيصير هدم القلاع القديمة الكائنة
هناك بمنزلة الحكومة المحلية وان الباب العالي له حق
ان يتصرف بالادوات الحربية الموجودة سيف قلاع
الطونة التي صار اخلاوها من العساكر بموجب سند

للتفوزة الذي تجوز في ٣١ كانون الثاني والالات
الحربية الكائنة في مدينتي شمعي وورانه وجميع الاملاك
للتعلقة بالحكومة العثمانية كفا شاء وبقي عساكر
الروسية في البلغارستان مقيمة الى ان ينتهي
ترتيب العساكر اللية للحلية الكافية لحفظ الراحة
وتوطيد الامنية واذا اقتضت الحال يقومون
فعلا باعانة المأمورين وسيصير تعيين عدد العساكر
اللية بالاتفاق فيما بين الدول العلية ودولة
الروسية وان مدة اقامة عساكر الروسية في البلغارستان
تكون سنتين والعساكر التي تبقى هناك بعد
خروج جميع عساكر الروسية من بلاد الدولة العلية
تكون عبارة عن ست فرق مشاة وفرقتين خيالة
وجميعا ضمنون القامومصروف هؤلاء العساكر يكون
على بلاد الصقالية ويكون لها طرق مراسلات سيف
الملكتين في شطوط البحر الاسود من جهة وورانه
ويروغوش وفي مدة اقامتها هناك يكون لها المخازن
للمقتضية على الشطوط المذكورة

(المادة ٩)

ان الرتب السنوي الذي يلزم على البلغارستان
انهاؤه للدولة العلية يتسلم الى البنك الذي
يعينه الباب العالي وهذا البنك يصير تعيينه بمعرفة
دولة الروسية والدولة العلية وسائر الدول وذلك في
انتهاء السنة الاولى من ابتداء اجراء اصول الادارة
الجديدة ومقدار ذلك الرتب يتأسس بالنظر لايراد
البلاد والاراضي التي تكونت في ادارة الامارة على
الحساب المتوسط والبلغارستان تتعهد القيام في التمدد
الذي على الدولة العلية الى شركة سكة الحديد في
طريق وورانه ورومجي غب المذكورة مع الباب
العالي وادارة الشركة المذكورة ومسئلة سكة الحديد
الاخرى الموجودة ضمن الامارة يصير فصلها بمعرفة
الدولة العلية وحكومة الصقالية وادارة الشركة

(المادة ١٠)

ان الباب العالي له حق ان يتقل ويجلب عساكر

(معاهدة سان اسٲانوس ١٢٦٥)

(معاهدة سان اسٲانوس ١٢٦٥)

ومعات وذخائر من الطريق اللينة سيف داخل
البغارستان الى الايلات الدمانية التي واء البغارستان
ولاجل عدم وقوع مشاكل في هذا الخصوص
وتأمين الايجابات العسكرية الدمانية سيوضع نظام
بالاتفاق مع الباب العالي والامارة من ابداء تعاهلي هذه
المعاهدة الى ثلاثة اشهر في ذلك وهذا الحق المتعلق
بالمرور والعبور يختص بالساكر النظامية فقط دون
الباشي يوزق ولجراكي والساكر للعامة والباب
العالي كذلك له ان يتعاهلي البوسطة عن طريق
الامارة ويستعمل مسالك التفراف في تغلرافه فهذان
الامر ان كذلك يهر تميمها وتنظيمها في للسدة
والشروط المحررة اعلاه

(المادة ١١)

ان المسلمين وغيرهم من اصحاب الاملاك اذا ارادوا
الانفاية خارج الامارة لهم ان يحفظوا املاكهم ويحرموا
او يفوضوا امر ادارتها الى من يريدونه ثم ان مأمور
الدولة العلية ومأمور الصقالية يتصان تحت نظارة
مأمور الروسية ويفصلون المسائل المتعلقة بتصرف
الاملاك وفي منافع مسلمي الصقالية وذلك يكون
في ظرف سنتين والاملاك المدرية والموقوفة يصير
تعيين امرها لما بالبيع واما باستعمالها على الوجه
الذي يكون فيه النفع الزائد لجهة الباب العالي ويصير
تعيين ذلك معرفة لمن مخصوصة مصلودة في السنتين
للمذكورين والاراضي التي تبقى بدون صاحب عند
انقضاء السنتين يصير طرحها في المزاد وتباع وتؤخذ
ثمنها ويدفع الى تمام وارامل الصائين في الاحوال
الاخيرة من المسلمين والمسيحيين

(المادة ١٢)

ان القلاع الكاشة على نهر الطونه يصير هدما جميعا
ولا يبقى من بعد هذا على سواحل الطونه قلعة ما
مطلقا ولا يجوز وجود سفن حربية في مياه رومانيا
والصرب والصفالية سوى السفن الصغيرة والقوارب
المنصعة والمستعملة في الامور الانتصابية فقط

وحقوق ووظائف وامتيازات لجنة الطونة المختلطة
تبقى بتمامها على اصلها

(المادة ١٣)

ان الباب العالي يتعهد بتنظيف البحر في مضيق
(منه) وارجماعه الى حاله السابق ليصلح لمرور السفن
منه ويتعهد ان يضمن المخل والمضرب الذي حصل
للتجار بسبب منع مرور السفائن من نهر الطونة لمدة
الحرب وسيصير خصم ٥٠٠٠٠٠٠ فونك من اصل
دين لجنة الطونه الى الباب العالي لاجل
هذا الامر

(المادة ١٤)

ان الاصلاعات التي تبنت الى مرخصي الباب
العالي في اول جلسة مؤتمر الاستانة ينبغي حالاً وضعها
في موقع الاجرائي بوسعه وهرسك مع التعديلات
التي ستقر فيها بين دولتي الروسية واوسٲيا ويجب ان
لا يطلب من هاتين الايالتين نقايا الاموال الدوية وان
لا يؤخذ من شئ من الواردات الى ابتداء شهر مارس
سنة ٨٠ بل تصرف كلها في الاحتياجات المحلية
ويسددها عوز الاهالي والعيال الذين امينوا سيف
الاحوال الاخيرة ومن بعد انتفاه للسدة المذكورة
يتمين المبلغ الذي يلزم على الاهالي دفعه في كل سنة
الى الحكومة المركزية بالاتفاق فيما بين الدولة العلية
ودولتي الروسية واوسٲيا

(المادة ١٥)

يتعهد الباب العالي باجراء احكام النظام الاساسي
الذي وضع في سنة ١٨٦٨ المختص بوزارة كريد طوني
مطلوب الاهالي الذي ينشئه مقدماً ويلزم اجراء
الاصلاعات للمائة لتظامات كريد في (ترجماله) و
(ياتيه) وفي سائر جهات الروم ايلى التي ليس
لها نظامات، خصوصاً يصير تشكيل لجنة مركبة من الاهالي
المحلية في كل ايلة لاجل ترتيب وتاليف النظامات
الجديدة ثم يصير تقديمها الى الباب العالي والباب العالي
يتذكر مع دولة الروسية في ذلك

(المادة ١٦)

ان خروج عساكر الروسية من الارمنستان
وراجع تلك البلاد الى الدولة العلية يمكن ان ينفي
الى الناشئة والاختلاف فيما بينهما فلهذا يمد الباب
العالي حالا باجراء الاصلاحات على حسب الاحتياجات
الحالية في الولايات التي سكانها ارمن وتأمين للمسيحيين
من تمدي الاكراد والمجراكه

(المادة ١٧)

ان الباب العالي سيعمل العفو العمومي عن المؤمنين
في الاحوال الاخيرة ويطلق سبيل المؤمنين والمؤمنين
بسبب ذلك

(المادة ١٨)

ان الباب العالي يتعهد بالتصريح بين البقية الى ملينته
وكلاء الدول للتروسطة في خصص قضاء قوتوز
وتعيين الحدود الارمنية على الوجه القطعي

(المادة ١٩)

ان مصالح التضحيات الحرة التي طلبها حضرة
قيصر الروسية هي في مقابلة الاضرار والخسائر التي
تكبدها دولة الروسية بسبب هذه الحرب والباب
العالي قد تعهد بدفعها من حاله البالغ اولا ٩٠٠٠٠٠٠٠
روبل في مقابلة مصروف السناكر والاحداث الحربية
والاشياء التي بليت وثانيا ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل
لاجل الاضرار الحاصلة في سواحل بلاد الروسية
الجنوبية وفي اسواق البضائع التجارية وفي طرق
الحديد وثالثا ١٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل بمقابلة الضرر
الحاصل من الهجوم على قوتاقس واربابا ١٠٠٠٠٠٠٠٠
روبل لاجل الخسائر التي حصلت لتبعية الروسية
للبيشين سيف المالك البغائية ولتأميناتها فلي ذلك
تكون هذه المبالغ من حيث المجموع عبارة عن
١٤١٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل (يعني ٢٤٥٢١٧٣٩١ ليرة
عثمانية وروبل مجيديه ايدين ونصف) هذا وان
القيصر المشار اليه قد لاحظ خيبر حال الدولة العلية
من جهة اللال وقابل في منقصدتها التي فوحت
عنها في هذا الشأن ووافق بالتجول على ان تترك

الدولة العلية لاراضي الحرة لمساوئها اذله عوضا
عن القسم الاكثر من المبالغ المذكورة
اولا لواء طولجي يعني قضاء كيليكوسه ومحمودية
وايساقي وطولجي وماسجين وبابا طاش وخوسره
وكوستنجه ومجيدية والجزائر الكائنة في نهر طونه
قد تركتها الدولة العلية جميعا الا ان الدولة الروسية
ليس لها فكر بالحاق هاته البلاد الى ملكها بل انها تحفظ
حق مبادلة هذه البلاد بقطعة بسارابيا التي اخذت
منها بموجب معاهدة سنة ١٨٥٦ تخذود قطعة بسارابيا
من جهة الجنوب طرف من اراضي كيليا ومصب نهر
الطونه والحيات التي يصطادون بها السمك في النهر
يصير تقريبا عمرة مامورين من طرف الروسية ومن
حكومة المملكتين في برهة سنة واحدة اعتبارا من
تاريخ تملطي هذه المعاهدة

(ثانيا) اردمان وقارس وباطوم وبازيدج
الاراضي الخالية عليها الى جبل صوغالي سيصير تلبسها
الى دولة روسية وحيد الحدود الفاصلة تكون هكنا
اعني يتدأ الخط الفاصل من الجبال التي فيما بين الياه
الجزائرية والتبعية في نهري (هوبا) و (جورق) ويمر
من الجبال التسلسلة الواقعة في جنوب قضاء وارنوتين
ومن جوار قريبي (والات) و (باشاكت) ومن
فوق (درونيك) و (كتي) و (هوجه زار)
و (يعقدين طاخ) ومن الجبال الفاصلة للجبال التي تحتل
بنهري (تورقم) و (جورق) ومن فوق قراء (يالي)
و (هين) و (لم كليسا) الى ان ينتهي لنهر تورقم
ومن هنا يمر من سيوري طاخ ومن مضيق سيوري
طاخ ويتصل بحرية زيمان ويلتفت الى جهة الجنوب
حتى يصل الى (زون) ومن زون يمر من غربي
طريق اردوس وخرامان الى جنوب جبل صوغالي
ويتصل بقريه (كلنجان) ومنجا يور من جبل
(توبا) ومن قرية خمير ومن اوين رست مسافة ومن
(نلال طاندوز) ومن جنوب وادي بايزيد ويتنهي
في الجهة الجنوبية من (قازلي كول) وهذا الحل هو

(معاهدة سان ستافانوس ١٨٧٥)

(معاهدة سان ستافانوس ١٨٧٥)

(المادة ٢٨)

ان لبري الحرب هيدرا جافهم تحت نظارة مأمورين مرتبين من طرف الدولتين وذلك عقيب تعاطي مقدمات الصلح . وهو لاء للأموروت ينافزون الى اودسه وسيواستايولوا . صروف اسراء العساكر العثمانية تدفعها الدولة العلية في ظرف ستة سنوآت تحت ثمانية عشر قسماً بموجب الدقيق الذي يحرره للأموروتين للذكورون . واما قضية تبادل الاسرى فيا بين حكومتى رومانيا والصرب وامارة الجبل الاسود فيصير اجراءها على هذا الانساق الا انه يصير تزييل العدد الذي تسلمه الدولة العلية من العدد الذي تسلمه من الاسرى

(المادة ٢٩)

ان حضرة امبراطور الرومية والحضرة السلطانية سيثبتون هذه المعاهدة وثائق الشيت تكون معاطلتها في سان بطرسبورغ بطرف خمسة عشر يوماً او بوجه اسرع من ذلك ان امكن وكذلك يجري التصديق رسمياً على الشروط المذكورة في هذه المعاهدة على حسب الاصول الجارية في المعاهدات الصلحية . ان الدولتين المتعاهدتين من تاريخ تعاطي المعاهدة يمدون انفسهم رسماً بلتهم متعهدون بان مرخصي الطرفين قد امضوا هذه المعاهدة كما يأتي تصديقاً لمضمونها . - جسر في استافانوس في ١٩ شباط الرومي و ٣ اذار (مارس) الانغريجي ١٨٧٨ (محل الامضا)

كونت اغناطييف صقوت . تليدوف سعد الله ان معاهدة مقدمة الصلح التي صار امضواها في هذا اليوم اعني في ١٩ شباط و ٣ اذار سنة ١٨٧٨ قد حصل سهو بها في الجملة الاخيرة من المادة الحادية عشرة . لذلك زيدت العبارة الآتية واعتبرت جزءاً متماً للمعاهدة المذكورة وهي (ان الذين يقيمون أو يسبحون في الممالك العثمانية من لعالي البلقان وستان يكونون تابعين

جن يمد هذا ان يضع الحصر التبر للزمثر على الشطوط الموجودة نيا بين البصر الاسود وبحر الازاق والمختلف لمضمون معاهدة باريس التي صار امضواها في ١٩ شباط ١٨٥٦

(المادة ٢٥)

ان عساكر الروس يخرجون من بلاد الدولة العلية الكافكة في لوروبا (الروم ايلي) ما عدا البلقارستان وذلك من تاريخ انعقاد الصلح القطعي الى ثلاثة اشهر هذا وان العساكر المذكورة لم انت ياؤوا الاساكل الموجودة في بحر الاسود وبحر مرمره عند السفر للركوب في السفان التي تحضرها او تستأجرها دولة الروسية حتى لا يكونوا مجبورين على تجديد مدة الإقامة في المالك العثمانية وفي رومانيا واما خروج عساكر الرومية من الاناطول فيكون بمقتضى اتفاق الصلح القطعي بستة اشهر ولهم ان ياؤوا الى طرزون لاجل الركوب في السفن ومن هناك يسافرون الى القرم او القوقاز

(المادة ٢٦)

ان اصول الادارة والاوامر التي وضعتها دولة الروسية في البلاد التي دخلتها عساكرها والتي ينبغي تسليمها الى الدولة العلية بموجب هاته المعاهدة تكون باقية وجارية الى حين توجه العساكر منها وليس للباب العالي المشاركة في الاحكام ولا للعساكر العثمانية الدخول اليها قبل ذلك بناء على هذا ان امور عساكر الروسية يخبر الضابط الذي يمينه الباب العالي عن سفر عساكر الروسية وليس للباب العالي ان يحرر في الاحكام من قبل ان تسلم له اسلح والايالات

(المادة ٢٧)

ان الباب العالي لا يجازي احداً بنوء من تبعته الذين دخلوا في المناصب مع دولة الروسية في زمن الحرب وليس للأموري الدولة العلية ان تمنع لو توقف احداً من الاحالي الذين يرضون ان يسافروا بين العساكر

(مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨)

(مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨)

الثلاثين من الشهر المذكور ابلغ السفير الموما اليه هذا المعنى الى الرئيس خورجيفوف فاجابه الرئيس بانه من اجل ايجاب المتاركة لم الاتفاق على بعض اصول الصلح ولكنها بالنظر الى اوروبا تحسب اصولا ابتدائية غير موجهة اما المسائل التي توصل الى مصطحة دول اوروبا فيكون ايراسها باتفاق هذه الدول وبهذا اكد لدولة الملكة تاكيدا صريحا مرجحاً ثم سيف الرابع من فبراير (شباط) اذاد سفير اوستريا دولتنا انه وصل اليه من دولته تلخرف مضمونه استبداء دولتنا لمؤتمر يقدر في وياه فاجات دولتنا الى ذلك من غير توقف وفي الخامس من الشهر المذكور ابلغ اللورد دوبي هذا الاستبداء على صورة رسمية مضمونه (اصل هذا الاستبداء باللغة الفرنسية) ان دولة اوستريا حثكرا لما كانت من الدول الموقفة على معاهدات عمومية لذاية تهديد الطريقة السياسية في الشرق استبقت نفسها في اثناء الحرب ما يخص بها من الاستطاعة والنفوذ بالنظر الى ترتيب شروط الصلح على وجه الايجاب وقد طالما في ذلك دولة الروسية فاستصوحت وحيث انه جرى اليوم بين الدولة للشار اليها والدولة العثمانية مفاوضات ابتدائية على الصلح رايانا ان الوقت قد حان لانبات اتفاق دول اوروبا على ما يلزم من التعديل في المعاهدات الخطيرة الشأن فظهر لنا ان اوفق الوسائل للحصول على هذا الارب عقد مؤتمر تحضر فيه نواب الدول التي وقعت على معاهدة باريس التي جرت سنة ١٨٥٦ وعلى البروتوكول الذي تم في لندن سنة ١٨٧١) وفي التاسع من الشهر ارتلت دولة اوستريا ان عقد المؤتمر يكون في برلين لا في باذن فكان من جواب دولتنا عن ذلك انها لاعارض في هذا التغيير ولكن ترى من اللزم ان يكون معلوماً بادى بدء ان جميع المسائل المذكورة سيف معاهدة الصلح بين الروسية وتركية تغيير موضوعها للمناكحة والبحث سيف للمؤتمر وان كل تغيير سيف الشروط

القوانين العثمانية) باستغاثوس في ١٩ شباط و٣ اذار سنة ١٨٧٨

صفوت اغثايف سعد الله فيليدوف (تعريب النشرة التي حورها مركز صاليري ناظر الخارجية بلندرة الى سفراء دولة انكثرة في الخارج وذلك بتاريخ ١ ابريل (نيسان) سنة ١٨٧٨) (باحضرة السفير)

وصل اليّ امر من الملكة بان اكلتك ان تشرح للدولة التي عشت لديها سفير الوجه الذي راتت دولة صادتها من الواجب عليها ان تاخذ فيه وتتجه اليه من جهة معاهدة الصلح التي جرت بين الدولة العثمانية والدولة الروسية ومن جهة المؤتمر الذي اريد عقده للنظر في هذه المعاهدة اقول انه في ١٤ جينواريه (كانون الثاني) لما صار معلوماً لدولة الملكة ان الدولتين المذكورين تهماان بالمفاوضة في الصلح ابلغت اللورد افوسطوسم لنتوس في بطرسبورغ ان يتهم الرئيس خورجيفوف منقاً لوقوع الخلاف ان كل معاهدة تجري بين الدولتين منافضة لمعاهدة سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧١ ينبغي ان تكون برضى الدول التي وقعت على هاتين المعاهدتين ومن دون ذلك لا تحسب صحيحة ففي الخامس والعشرين من الشهر المذكور اجابت دولة الروسية بانه ليس من قصدنا ان نمنح على انفراد المسائل الاوروبية التي توصل الى الصلح المراد اجراؤه فلما بلغ دولة الملكة ان اصول الصلح تقررت بين ماموري الدولتين للشار اليها في فزانلق ابلغت سفيرها الموما اليه في ٢٩ من الشهر المذكور ان يفيد الرئيس للشار اليه ان دولة الملكة مع كونها تعترف ان ماجرى عليه الاتفاق في فزانلق على المتاركة وعلى الاصول التي يستتب عليها الصلح يكون قيدها موجباً على الدولتين تصرح بان هذا الاتفاق لما كان جن شأنه تغيير معاهدات اوروبا واجاب فيصلحه كل منها ومن دول اوروبا ايضاً لا يمكنها ان تعترف بصحتها لم تحقق عليها الدول التي وقعت على معاهدة باريس وفي

للمقررة في المعاهدات السابقة لا يعتبر موجبا الا اذا انتقلت عليه الدول وفي ثاني عشر مارس وصل خبر الى الكونغرس يستشير اوستريا بان سياسة الملكة ينبغي ان تكون صريحة واضحة بالنظر الى الامور المذكورة في الرقيم الذي ارسل اليه في تاسع الشهر من قبل ان يتم الاتفاق على عقد المؤتمر وفي ثالث عشر منه زادت دولتنا في ايضاح اول الشروط (بان قالت) انها قبل ان ترسل نوابا الى المؤتمر ينبغي ان تعلم ان كل شرط من شروط معاهدة الصلح يمرض على المؤتمر لا لزوم قبوله بل ينظر الي شرط منها يجب قبوله ورفضه وفي رابع عشر منه ابلغ سفير الروسية دولتنا بخرافا كورد اليه من البرنس غورجيوف مضمونه (اصله ايضا باللغة الفرنسية) (ان الدول المطام تعلم ان نص المعاهدة يتامه يعرض عليها بعد مبادلة اثبات المعاهدة وهو يكون من قريب فسا كان لنا ان نكتب شيئا منها وفي سابع عشر متعور خبر من سفير دولتنا في بطرسبورغ بانها تلقي هذا نظير الاتي من البرنس المشار اليه وهو اني اجابوب ها اخادي اياه اللورد افوسطوس لتتوس من جهة نظير للتضمن ان اللورد دربي اجاب سفير اوستريا ها ابلته اياه بخصوص انعقاد المؤتمر في برلين والقول موكدا لما كتبت شوغالوف ان يبلنه أولا الى الملكة وهو ان نص معاهدة الصلح التي جرت بين الروسية وتركيا يعرض بتامه على الدول قبل انعقاد المؤتمر وان كل دولة لها في المؤتمر الحرية التامة لاستصوابه ولما شأنا ان تعلمه في ١٨ وصل خبر من سفيرنا مضمونه ان البرنس غورجيوف قال انه من الضرورة انه لا يقدر على ان يوجب السكوت على احد من نواب الدول في المؤتمر وانما يرضى بالذاكرة على ما يتعلق بمصالح اوروبا من شروط المعاهدة ولما سأل اللورد دربي الكونغرس شوغالوف عن جواب البرنس اللومسا اليه اجابه في ١٩ بان البرنس كلفني ان اوكد الملكة ان معاهدة الصلح التي لها وجود اذ لا وجود

للمعاهدة خفية اصلا وانما تبلغ الى دولتها بتامه قبل انعقاد المؤتمر فدولة الملكة هي كباقي الدول في كونها تحفظ لنفسها في المؤتمر الحرية التامة للاستصواب والعمل وكذلك الروسية تحفظ لنفسها هذه الحرية فاللازم الان قصر الروسية اذا كانت بتت التفات وحدها دون سائر الدول وفي ٢١ اجاب اللورد دربي بان دولة الملكة لا تقدر على الرجوع ها عرحت به وهو انه لايد من ان تكون على بصيرة قبل انعقاد المؤتمر من ان كل شرط من شروط المعاهدة يمرض على المؤتمر لا لزوم قبوله بل لينظر فيها يلزم استصوابه منها وما لا يلزم فلا يمكن لدولتنا الان ان تقبل ما اراده البرنس غورجيوف من ان حرية الروسية في الرأي والعمل في المؤتمر تكون مقصورة بهما الاتفاق فقام دولتنا الان ان تسأل هل دولة الروسية تريد ان كل ما ابلغته الى الدول من جهة المعاهدة يمرض كانه معروض على المؤتمر ان ينظر فيها كلها وفي علاقاتها بغيرها من المعاهدات الموجودة في ٣٦ كتب الكونغرس شوغالوف الى اللورد دربي ان الدولة القيصرية رأت من الواجب ان تثبت على ما صرح هو به أولا لدولة الملكة بما تضمنه الرقيم الذي وجه به الى اللورد دربي بتاريخ ١٩ مارس. وحيث انه نشأ خلاف في فهم الحرية في الاستصواب والعمل التي استقبلتها الروسية لها في المؤتمر رأت ان يبين معناها بقولها انها تترك للدول الحرية في ايراد مسائل في المؤتمر فيها تراه جدوا بالبحث والذاكرة وتحفظ لنفسها الحرية لقبول هذه المسائل وعدم قبولها فدولة الملكة تتأسف على هذا الجزم الذي ضرحت به الروسية اما كون شروط معاهدة صلح اسطفاغوس ملائمة كلها لرأي الدول فلا يمكن الجزم به إلا ان ولكن اذا فرضنا ان كثيرا منها يكون مستصوبا فالادعاء يحق رفض الذاكرة عليها في المؤتمر فوعده الاعتراض فبعد النظر فيها يتبين ان دولة الملكة لا يمكنها ان تقبل في مؤتمر اورباوي جزءا من تلك

يمكن ان ترضى ملكة اليونان ولا غيرها من الدول التي ينيها كل قطر من اقطار المملكة الثانية فالتائج من قسم هذه للمعاهدة تكثير قدرة الروسية في البلاد والسواحل التي تسكنها الروم فيكون في ذلك ضرر عليهم بل على جميع الدول التي لها مصالح في بحر الروم وفصل الولايات للمعاهدة بالروم والارناووط والصقالية عن اسلابول وهي لم تزل تحت حكومة الباب العالي من شأنه ان يجعل ادارتها غريبة الصعوبة والاعثات فيجرم الباب من سلطته السياسية ويصل لها على حالة فوضوية وكذلك يحدث من مواضع اخرى من المعاهدة في حدود اخرى من حدود المملكة الثانية فان اكره رومانيا على تسليم يسارايا وتوسيع حد البلغار الى البحر الاسود حيث يسكن المسلمون والروم خاصة وحوز مرمي بطوم وهو من الراس المهمة من شأنه ان يجعل ارادة الروسية متسلطة على ما يحاور البحر المذكور وحوز قلعة لوبنية يجعل سكان هذه البلاد بالضرورة متقاعين لكل دولة تملكها وتضلع من ذلك فان تجارة اوربا التي تمر من طرايزون الى ايران بصيرهيته ارادة الروسية بسبب تسليم كردستان لها ومن جملة شروط المعاهدة الشروط المتعلقة بمرامة الحرب التي فوق طاعة الباب العالي ان يتحملها بقطع النظر عن حساب ان ما يفضل عن ايراده مطلوب لاصحاب الدين وكيفية تادية هذه الترامة معلقة في عبارة منهجة على ملاحظة تحصل فيها بعد بين الدولتين فلدولة الروسية ان تتفاضل حالاً لو انها تملقها على كفاية وتمهد فيكون في ذلك انحطاط الباب العالي عن الاستقلال سنين عديدة او انها تستبدل بها بلاداً اخرى او انها تسوغها على شكل تمهد مخصوص بان تكون سياسة الباب تابعة لسياستها في كل شيء فلا يمكن ان ينفى النظر عن كون هذا الشرط مبنياً على اخضاع الدولة الثانية ايمان انقضي الامر ذلك فيمكن الاعتراض على هذا الشرط المتعددة من

الشروط فان كل واحد منها يؤخذ بالخروج من معاهدة سنة ٥٦ على انه تقرر في الاعلان الذي الحق بمعاهدة الموتر الذي انقضى في لندرة سنة ٧١ ان مرخص الدول ومن جلستها الروسية اعترفوا انه من الاصول الراسخة المتعارفة بين الامم انه لا يصح لدولة ان تملص من معاهدة او تغير من شروطها الا باتفاق باقي الدول التي وقعت عليها فلا يمكن اذا باتفاق باقي الدول التي وقعت عليها فلا يمكن النظر عن صرف نظر الدول عن بعض شروط المعاهدة الجديدة الخالصة لا تقصداً ومب من كيفية يت هذه المعاهدة ومن الشروط للشعلة فيها وما يحدث منها من التأثير في مصالح الدول يحصل على الامتناع من البحث في بعضها دون البعض الاخر فمن اجم النتائج التي تنشأ منها اي من للمعاهدة هو ما يؤول الى سكان لوربا الشرقية من المالك الثانية فانها تؤخذ بانشاء مملكة قوية للصقالية تحت ضبط الروسية حائرة مرامي عظيمة على سواحل البحر الاسود وبحر الجزائر (المنابة ارشبيلاكو) ليكون لها شأن عظيم في كل من السياسة والتجارة ويكون انشاؤها بنوع يستغرق جهودها كثيرة من الروم ومن ثم ميل اليهم وهم مخالفون للصقالية في الجنسية والذهب وامير هذه المملكة يكون بانتصاب الروسية وادارة اموره ترتب معرفة لجنة روسية واول شيء من مفعولها تحت ضبط حاكم الروسية يدل على الطريقة السياسية التي تصيرها في المستقبل جزاً من الروسية وقد اضيف الى هذه الشروط ما مد بسطة هذه البلاد الى ما وراء حدودها اما الشرط الذي تقرر فيه اجراء اصلاح في تساليا وبييروم فهو في نفس الامر محمود غير انه خلق على انه يكون مشهوراً ونفوقاً بتناظر الروسية مع تمهد بناية اتياع الكنيسة الروسية وهذا التمهيد ليس بالقصر مدى من الشروط التي تقرر في معاهدة قنارجي التي بينت عليها المطالبات التي التبت في سنة ٥٦ فهذه الشروط لا

«مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨»

«مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨»

وجه، ومن وجه آخر يمكن ايراد دليل على كونها غير متناقضة بسبب الموصول الى سلم ديمتري موضوع المناقضة المخصصة الان لاتقرار الحال في الممالك التركية في اوروبا واسم غير ان تفرق منعولها سواء كان للدفع اولهه ليس مما يشغل خوارق الدول الموقعة على المعاهدة لكن تجميع تأثيرها بالاضافة الى نتائجها التي تأتي على الروم وعلى موازنة القوة المختصة بدولة بحرية انها هو للاجتماع باستقلال الدولة الثانية فان سلطة هذه الدولة تمتد الى مواضع مهم دولتنا جدا اذ في وسعها ان تسد البواقي لو فتحتها ما بين بحر ايجيان وبحر اوكرين وهذه السلطة معترف بها عند خليج فارس وعلى سواحل الشرق وهذا خليج السويس فلا بد اذا من ان يعي دولتنا كون هذه الدولة الحائزة لهذه السلطة تصير هذا لاعتبات دولة اقوى منها فينتهي الامر الى تجريدها عن الاستقلال في العمل بل عن الوجود ايضا وهذه العواقب لا تحصل من شرط بمفرده من شروط المعاهدة مثل حصولها من جملة ما تضمنته اذا جرى فعلا فالذاكرة في الوثيقة على بعض شروط من هذه المعاهدة بحسب ما اختاره دولة واحدة ليست بدواء لازالة الخطر عن مصلحة الكثيرة ولاتقرار السلم الدائمة في اوروبا هذا وقد كانت غاية دولتنا من انتقاد المؤتمر في استانبول المأونة على اجراء اصلاح الممالك الختامية تحت سلطة سلطنتها وعلى ازالة الاسباب الحقيقية الباعثة على التظلم والشكوى من وضعها وبذلك تعلم الدولة الى ان تستغنى عن كفالة الدول وكان من الظاهر ان ذلك لا يتأتى الا باحصل سكان تلك الممالك المختلفة على عجة الوطن وجعلهم مستمدين لان مجاموا عن المملكة عاصمة رعية امناء لسلطان فطرا ما احبط السعي للحصول على هذه الغاية من مقاومة الباب العالي نفسه وكان ذلك من ضره الخطف فلا يمكن الا ان يمد تحريك الحال للحصول على ما اردناه لذ التبادر الى الذهن انه لا بد من تغيير للمعاهدات التي بموجبها

ترجمة الجواب - (يا حضرة الساهر)

قد المني الورد اخر سطوس للتوس على النشوة التي حورها جريك سالييري غلطيا بها الدول العظيم بتاريخ ١ نيسان قبروتيا فيها حق التروسيه واعترفنا بما اشتملت عليه من الاخلاص في اظهار رأي الدولة البرتانية من جهة معاهدة الصلح التي جرت في سان استافانوس ووجدنا فيها اتصال طويل الاقراضات الواردة من قبل الدولة المشار اليها على المعاهدة المذكورة لكنها لم تر فيها ما يشير الى تعديل واي في حل مشكل هذه الاخطار الحاصلة فان لم يكنه اخبرنا بما لم تره دولة انكنا ولكن لم يغيره

(مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨)

(مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨)

بما تريد فكل من للتقدير انه بين هذا الامر لغاية ان يجري اتفاق عليه اما راي الدولة المذكورة من جهة المؤتمر فاعيد هنا ما قرر عليه رئيس الدولة الامبراطورية عند ما اقبلته الى الدول الكبرى اذ عرضت عليها نص معاهدة صان امطافانوس مع خريطة شارحة وهو انه اذا تم انعقاد المؤتمر يكون لكل دولة ترسل قائما اليه حرية ناة للاستصواب والعمل وهذه الحرية تكون ايضا للرؤية فابلاغ هذا الرقيم الى الدولة التي عينت عندها سفيرا (غورجيفوف) (ترجمة اللاحقة)

(١) ليس من الصحيح ان يقال ان معاهدة صان امطافانوس انشأت البلغار كشعبا جديدا او انها انشأت للصفاية مملكة قوية تحت تسلط الروسية فان البلغار كانت موجودة ولو كانت في حالة الظلم وكان ذلك معلوما لاوروبا فربحت في انقاذ دواء لذلك (ولهذا) انعقد مؤتمر في الاستانة وبين فيه ما يلزم اتخاذه من الوسائل للحصول على هذه الغاية ولا شك ان الذين اجتمعوا فيه لم يتووا ان اتفاد هذه الوسائل يكون حقيقيا اذ لا بد من الاذعان لنهم كانوا يتوون في ان يشاءوا البلغار بامتيازات يتوصل بها الى الاستقلال في امورها الداخلية وفي هذه الحالة تمير ولايتا البلغار اذ هي منقسمة الى ولايتين اصلا واحدا وهذا الاصل ينمو ويترك تحت مراعاة اوربانيا فينتاح له ان يأتي بالنتيجة التي حينها له الان معاهدة صان امطافانوس ويوصلها الى حد الاستواء الروم (ومن المعلوم) ان رفض الباب العالي (لا تقرر عليه الرأي في للمؤتمر) والحرب التي اصيبت هذا الرفض لم يسوغا الرجوع الى ما كان ارنه المرخصون في المؤتمر رجوعا مطلقا وهذا الامر اقربه مركز صاليري نفسه وخاصة معاهدة صان امطافانوس اوجبت على الباب العالي المبادرة الى اجراء اصلاحات تكون اتم واكمل واكثر ضبطا وفاعلية ولن المعاهدة المذكورة تأتد اثية واجراوها في راي الدولة الامبراطورية يقتضي بحثا وحلا على

الجغرافية وامعان نظر في التوفيق ومن مصالح الدول ولذلك ادى بعض شروطها بعبارة غير صريحة تاركة مجالا للوفاق والوثام فيها بعد على ما لا بد منه (٢) ان المعاهدة المذكورة لم تجعل البلغار تحت تسلط الروسية فان الدولة الامبراطورية لم تعمل للبلغار الا ما عملته سابقا للانلاق وبندان (المملكتين) في سنة ١٨٣٠ وقد تبين من التجارب ان ما عمل في شأن هاتين المملكتين كان نائما حيث اعلن على نجاح احوالهما وخطتهما ولم يحضر بالبال وقتئذ ان ثمة ذلك العمل تكون لتجميع نفوذ الروسية بحيث يمل بموازنة نفوذ باقي الدول فاذا امكن للانلاق وبندان ان تحصلا على الاستقلال عن الروسية حالة كونها متاخمتين لما وجودهما على هذه الحالة من سببها فالاولى ان تكون هذه الحالة حالة البلغار في المستقبل فتتصل عن الروسية عند امكان تسليم الديروجة لرومانيا (٣) قد تقرر في المعاهدة ان عساكر الروسية تتووا البلغار مدة سنتين حيث ان هذه المدة لازمة لاقرار الامن والسلم وحماية التصاريح والسلمين لكيلا يمسدوا الى الانتقام ولا يثبت اصلاحات ضرورية للبلاد وتزيب جيش من اهلها وغير ذلك فلم تعين المدة لظن الناس ان مراد الروسية تملك البلاد وهي خلاف قصد ما على ان الدولة الامبراطورية لا تأتي بقصد هذه المدة على قدر الامكان من دون تعرض لتجراح المسمى للراد به اجراء المصلحة التي يترتب عليها السلم والسلامة (٤) ان تحديد بلاد البلغار رسم بعبارة مجمل ولم يوضع له اصل الا اكثرية السكان فلا يتصور شيء القرب منه الى الانصاف والمعقول فانه يلاقي الاعتراضات الواردة من اجناس مختلفة من اهل عدد من البلغارين غير ان مصلحة هؤلاء منصوص عليها ايضا في شروط مخصصة على ان اجراء هذا الاصل مفوض الى لجنة مختلطة فيبحث ويصحح بما يزيل الريب عن هذه المسألة وعن غيرها من المسائل المذكورة وهذه الاعتراضات مبينة على ان

هذا التعهد يعين للبغار بعض مراس (جمع مرسى) في البحر الاسود مع ان موته استأنفول قرر انه اذا لم يكن لهذه البلاد قرب من البحر فلا تحسن حالها اما تغويلها مرسى في بحر ايجات فلان تصود به توسيع تجارها ولا شك ان الروسية لا تنتفع بهذا التوسيع كما تنتفع انكثدا وغيرها من الدول التي تجارها في البحر الابيض أكثر من تجارة الروسية ولم تبحر بمحمدة في توسيع نفوذها في السياسة ايضا (٥) ان للمعاهدة المذكورة لم تجعل للبغار امانة متوقفة على انتساب امير تنتخبه دولة الروسية فلها نصت على ان امرادها يكونون منتخبين من مجالس البلاد الادارية باثبات من الباب العالي واستصواب من دول اوروبا فلا ينتخب لما احد من بيوت الملوك باوروبا فافرى كفالة لاستعمال الحرية في الالبات احسن من هذه اما تسديد ادارة البلاد وترتيب امورها ففوض الى جماعة من اعيانها وانما يعين مامور من الدولة الامبراطورية لمراقبة اجراء هذا الترتيب مع مأمور عثماني وفضلاً عن ذلك فقد حفظ لبلول اوروبا ان يكون لم اتفاق مع الباب العالي لغاية ان يكون لمأمور الروسية الالة بن يمينهم هذه التثبيتات التي اتخذتها الروسية لادارة امور هذه البلاد لا تدل على ان مرادها ان تجري فيها ادارة سياسية كما في بلادها خلافا لمن زعم ذلك فان أكثر ما كان معروفاً فيها من الترتيب ابقي على حاله من دون تغيير وانما خصت ينبل المعة والمجد فيا يراد اجراوه فيها من الترتيب مما خلت منه في الازمنة السالفة ومن جملة التثيير ابطل البذل في الخدمة العسكرية وابطل العشور واستبدالها بضريبة مقررة معلومة وابطل الوركو وقد كان اصلا للتثريب والافراط وتغويل النصارى حرية في وقت الانتساب ان لا ينتخبوا من المسلمين في الاماكن المأهولة بكلا الجنسين من صرف بانة كان يأتي انعالا يضطهد بها النصارى ولما كانت البلاد في حالة الحصر في مدة الحرب كان لا بد من اقامة حكام عليها من

الروس وانما اتفق عليها من البغار بين متصرفون ونواب عن الحكام لغاية ان يقدروا بعد انتهاء الحرب على ان يحفظوا الروس من دون ان يحصل عائق بسببهم عن اتمام حسن الادارة وكل مايجب من هذه التدابير كان مبنياً على تسوية الادارة وتكثير وسائل العمران وتيسير الفرصة لاجتماع اول مجلس لتسويق احوال هذه البلاد (٦) الادعاء بان معاهدة صارت اسطلفانوس مدت نفوذ الروسية وطلبتها الى ما وراء البغار مع اشترطها اصلاح الحال في ابيروس ويزحال مما يتعجب منه اذ لو كانت الروسية لم تشترط شيئاً في شأن هذه البلاد لشكيت بلانها اثرت ضرر الروم لانع الصعابة ولو حاولت تغويلها الاستقلال في الاعارة تحت سودد الباب العالي وهو قد ذم في البغار لشكيت بلانها عاملة على اضلال الملكة العثمانية اصلا فتنبوا سكانها لاجرامات الدولة الامبراطورية لم يخطها قط ففهم للمأمورية التي خصتها بها التوزيع في الشرق بحسب عرف المسيحيين بقطع النظر عن اختلافهم في الجنسية والمذهب ولكن اذا كانت اشترطت للبغار شروطاً في اتق واضبط من غيرها فانما كان ذلك لان هذه البلاد كانت سبب الحرب وكانت معركة القتال فيها ولان الروسية قد حازت من الحقوق الكاملة الموجبة ما يجوزها غيرها من الدول الحارية واذا كانت قد اشترطت للولايات المأهولة بالروم اصلاح احكامها فقد تركت الدول حتماً في الحاجة على ذلك فليس يصح ان يقال ان للمعاهدة قيدت اصلاح الاحكام بان يكون تحت طائل الروسية فان للمعاهدة انما قيدت صرخها على صيغة اصلاحات كريد التي رضي الباب العالي تحت طائل الدول فكان من شرطها ان اجراء الاصلاح يفوض الى لجنة مخصوصة او ان يكون في اللجنة كشم من الاحلين ثم لنها توجب على الباب العالي مشاورة الروسية قبل الاجراء غير انها لم توجب عليه ان ينتع من مشاورة الدول الختابة (٧) الفترة التابعة

الامر من شأنه ان ينقص كثيراً من أهمية هذه الاعادة بالنظر الى تحكم الروسية في السفر في فوكة الطونة (٩) ان باطوم هي الرمي الوحيد الذي يصلح للتجارة والكفالة مما يحق للروسية ان تخوزه حيث باشرت الحرب وحدها واستغلت بتكليفها فتسليمها والمثالة هذه ليس تفضلاً فبهذا ان تكون معادلة للفرامة النقدية (١٠) اما ما تخوزه الروسية في ارمينية فان قدره ومزيمته بالنظر الى الدفاع ولكن لا يستبعد ان انكثرة توتر ان ترى هذه المواضع الحصينة في ايدي الترك غير ان الروسية ترى ايضاً ان لها اي لهذه المواضع مزية لاجل تأمينها فلا تضطر الى حصرها في كل مرة تخوجها الى الحرب كما وقع في شأن تارص فانها اضطرت الى اخذها ثلاث مرات في ظرف نصف قرن فلا يكر ان تسليم الارض هو من مقتضيات الحرب فلو اردت انكثرة ان تبقىها للتركية لما لزمها الا ان تتألف مع الروسية كما عرض عليها في فرصتين الاولى في لاشة بولهن والثانية في مأمورية الكونت آسطلون صومراقوف التي ارسل بها الى ويانه لاجل ارسال يولرج من كلتا الدولتين لتكليف الباب العالي (اجراء ما روي لازماً) فلو جرى ذلك فعلا لحصلت الغاية التي حملنا عليها الان ولكن بعد سفك دماء واي سفك وحيث ان دولة انكثرة ابنت ذلك لم يبق لها الآن وجه لان تنكر حق الروسية التي سفلت دما في ان تسفي من الاسباب والاحوال ما يريها بعد الان من معاودة الاضرار والخسائر غير ان ما يميز فحمة علينا هو ما قيل فيما تنتهي اليه حرية تجار اوربا في ارضهم على طريق ايراث بسبب استيلاء الروسية على تلك الحدود فهذا القول خلاف ما قاله عدة من وزراء الدولة البريطانية في اوقات مختلفة فلنهم قروا ان الاستيلاء على ارضهم وقارض لا يصحف بمصلحة انكثرة وعلى هذا فان تمديد القوم في اسية كما تقرر في معاهدة سان اسطفانوس ليس من الاجلجاف بمصلحة انكثرة في شيء فان كان ذلك

المنظمة بحماية اعضاء الكنيسة الروسية حمل الخطلة في فهمها ومن ثم تبست بالفترة المذكورة في معاهدة كاتارجي التي التبت في سنة ١٨٥٦ وهذه الفترة شملت مائة الروم الارثوذكسين وغيرهم من النصارى رعية الساطن الذين على هذا المذهب اما معاهدة سان اسطفانوس فانها انتصرت على ذكر الرهبان والقسيسين ووزار الكناس من الروس او كان احلهم وروسيا واشترطت ان يكون لهم من الحقوق والمناقص والامتيازات ما هو مباح لاهل الكنيسة من طوائف اخرى فالدهرى يكون مجموع هذه الشروط للفترة في معاهدة سان اسطفانوس من شأنه ان يمد سلطة الروسية الى البلاد التي اكثر سكانها من الروم بما يعود بالشرع عليهم وعلى البلاد التي لها مصالح في الشرق وفي البحر الايض لا يمكن لذي فهم سليم ان يعتبر انها مبنية على العدل والانصاف (٨) ومن اللباغة ايضاً ان يقال ان مجموع تلك الشروط بالنظر الى اعادة يساراييا وامتداد البانار الى البحر الاسود واستيلاء الروسية على مرمي باطوم من شأنه ان يجعل ارادة الروسية غالبية في جميع البلاد المجاورة للبحر المذكور فان الروسية احانت على تخريب مملكة اليونان ورومانيا ولم تنفع من ذلك انتفاع غيرها من الدول فاعادة يساراييا اليها يكون وجوهاً الى الحال التي ظهرت منذ اثنتين وعشرين سنة من اجل اسباب لم يبق لها الآن وجوب ولا داع شرعي ولا وجه تامل لان حرية السفر في الطونة جعلت تحت ضبط وكفالة من لجنة مولفة من عدة ام ولا سيما الان بعد ان جالمرت رومانيا باستقلالها وظهر من دول اوربا انها تميل الى ان تفرها على ذلك ويضي ايضاً ان يعلم ان هذه الاعادة لا تشمل كل جزء من اجزاء يساراييا التي سلت لرومانيا في سنة ١٨٥٦ فان قطر الطونة الغربي مستثنى منها اذ في حرم الدولة الامبراطورية ان تقيدها على رومانيا حيث كانت اخذت منها بعد ذلك التاريخ سنة وهذا

(مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨)

(مقدمات معاهدة برلين ١٨٧٨)

يمكن الروسية من تعويق تجارة أوروبا وقد وصل إلى غاية التعويق ومنتهى أساءة الظن (٣١) الاعتراض الوارد على معاهدة سان اسطفانوس من جهة غزلة الحرب المطلوبة من تركية ليس بأشد من غيره فان مقدارها دون ما تكلفته الروسية بسبب الحرب فليس بين الامرين ادنى مناسبة نعم يمكن ان يقال انها تزيد على موارد ثروة تركية وتضاعف صحتها في ارضادائها ولكن ينبغي ان يلاحظ ان تركية قصرت فيما نهبت به من جهة وفاء دينها من قبل ان شبت الحرب بمدة طويلة وذلك بسبب الاختلال الناشئ عن سوء ادارتها ثم وجه يعمل على الاعتقاد بان السلم اذا اعتبرت على الاصول المقررة في تلك للمعاهدة وانتهت دول أوروبا على صيغة راسخه دائمة كانت تسيجها لتقليل مصاريف الدولة للذكورة وتكثير موارد ثروتها لتقدر بذلك على ان تقوم بوفاء ديونها للإجانب ولرعاية هذه النتيجة جعلت شروط المعاهدة في هذا الخصوص على وجه غير معين ولا محدود فكان ذلك سببا في توجيه الوم فاذا كان الاعتقاد قد وجه على مبلغ الغرامة لكونه فاحشا فقد وجه ايضا على عدم الاداء حالا لخروجه عن المعقول ولو كان تعيين الاداء قد دخل في الشروط لكان من اللازم التناول على البلاد الموهنة في مقاومة الدين وهذا الذي قصد مجابته في المعاهدة وتركزت المباحثة فيه الى وقت اخر نعم ان الروسية بهذا الاحتياط عرضت نفسها للاهتمام بانها تريد ان تحت تركية وتضيق عليها سدين عديدة او بثما تدرى ان تلك بلاد اخرى بدلا من الغرامة ولكن كان الايسر ان ينظر في ذلك قصدها للاعتناء بشأن تركية وبصالح أوروبا ايضا ولتتمكن هذه الدولة من القيام بما نهبت به ولايقاء العلاقة على وجه يفيد الجميع غير ان سوء الظن ليس له دواء (١٢) يستفاد من اخر كلام مركز صالبري ان غاية مراد الدولة اليونانية ان تسمى دائما في اقرار حكومة عادلة وسيق تفصيل السلم والحرية الذين كانوا محرومين من هذه المنافع مع اقراره بان هذه السياسة طراء عليها ما احبطها

من مكابرة الدولة العثمانية وانه من اجل تحول الاحوال لم يعد من الممكن الحصول على هذه الغاية بهذه الوسائل اعني حسبما استقر عليه رأي المؤرخ باستانبول وانه لا بد من تغيير المعاهدات التي انجز فيها حكومة الجهات الجنوبية الشرقية في أوروبا فاذا اعتبر زيادة على ذلك ان دولة انكلوترايت ان توافق غير هامن الدول على فروم الاخلاص على الباب المالي وبهذا الاياه منعت الدول من الحصول على النتيجة المطلوبة على وجه المسئلة مع كون هذه النتيجة هي مطلوب الدولة للذكورة تبين ان الحرب ومعاهدة سان اسطفانوس قد طابقتا مقضيات الحال التي فيها المركز غاية البيان ومدار هذه الحال على هذه الامور وهي ان تلك المعاهدات قد تقضت مدة اثنتين وعشرين سنة واول من تقضاها الدولة التركية نفسها فانها لم تنجز ما نهبت به لرعيتهما من السجينين ثم باتحاد الولايات (كنا في الاصل ولعل المراد جعل الانلاق وبغداد ولاية واحدة) ثم بتبوي حساكر فرنسا سوريه ثم بموت استانبول حيث استقر الراي فيه على المداخلة في الامور الداخلة في المالك العثمانية (١٣) ان مركز صالبري اعترف بمحدث تغييرات عظيمة وبانها لا بد من ان تحدث تغييرا في الحال بقي علينا ان نعلم كيف تمكنه التاليف بين هذه المعاهدات وحقوق انكلوترة وغيرها من الدول وبين ما ارادته هي والدول من تحقيق اقرار الحكومة العادلة وادامة السلم وتفضيل الحرية للذين كانوا محرومين من هذه المنافع وكيف يريد ان يصل الى الغاية المطلوبة من دون الاصول التي تقدرت في معاهدة سان اسطفانوس مع هذه ما حصلت عليه الروسية من الحقوق بما تحصلته وحدها من الاضرار والمساخر لتحقيق ما كان مروما ففسده للسائل لاجواب عنها في لائحته فتر انه قرن ملاحظاته التي ابدلها في هذه اللائحة بآباده رأي الحصول على اتفاق في حل هذه المشاكل وارجاعهم للمصالح واقرار سلم دائمة في الشرق فكان اولي

الروسية ودية الباب العالي تقوض الى احكام (جمع حكم محرقة) يكون تعيينهم من طرف الباب العالي ومن سائر الروسية بالاستئناس ويكون حكمهم قائما غاصلا لا يسوغ استثنائه ولا مراجعته ويتمتع بالباب العالي بان يعطي رعية الروسية ترضيتهم ونصبياتهم عند اثبات الحكم بها وينفذ ما قر عليه راي الاحكام المذكورين وقرار الدواوي التي جرى الحكم بها قبل هذا ولم ينفذ بعد (هذه المادة هي بدل المادة عشرين من للماهدة المذكورة)

(المادة ٦)

يكون التصديق على هذه للماهدة بعد مدة ٥٠٠ اسابيع او قبل ذلك اذا لم يكن (لا يفي ان الباب العالي حول تسوية هذه المسألة الى عبدة الدول الذين وقعوا على معاهدة برلين)

تركيا - ترجمة الالامنة التي ارسلها الباب العالي الى المودتمر خضعت تقرير الاحكام وانظمة التي رامت الدولة القليلة اسراءها في جميع الولايات ولكن لم تقع لدى المودتمر موثق القبول

تفصل للمذكورة سيف جميع الولايات المتعلقة بإدارة الولايات وتقسيم الولايات الى استحقاقات وكل استحقاق يقسم الى عدة نواحي وكل ناحية تكون مولدة من عدة قرى لما لا يفتي في عدد سكانها يتف على ١٠٠٠٠ نفس فتكون ناحية مخصصة على حدتها ويكون تعيين والي الولاية من طرف الحكومة السلطانية ويكون والي على مذهب (وسيف وواية وجنسية) اكثرية الاحالي ومجربته مستشار قصته الحكومة السلطانية اذا كان سكان الولاية نصراييا فستشاره يكون نصراييا اما يقية للمأورين الذين في خدمة ادارة الولاية فيكون تعيينهم من والي ولكن بحسب موافقة مجلس ادارة الولايات وتكون السلطة الاجرائية خاصة بالوالي وهو يحوسب بها في جميع الولايات للدولة بمهذته وذلك بواسطة (للمنارين) (وقائي المقامات) (المختارين) ويكون والي الحاكم الاعلى وعليه ان يلاحظ ان

احكام السلطة تجرسي على عورها اما مجلس الادارة الكبر الذي يمين لكل ولاية فيكون مولدا من عضوين ترسلهم استبقية وظيفته المذكورة في جميع متعلقات مصالح الولاية الادارية وقرار رايه على اجرائها ولكن لا يسوغ له ان يتدخل في امور الحاكم وفي السلطة الاجرائية بل يلزمه ان يستشير مجلس الادارة في جميع المصالح الادارية فاذا جرى نزاع او خلاف بينه وبين مجلس الادارة ترفع دعواها الى مجلس المناقشات الادارية الذي يشكل في الاستئناس كاسيا في بيانه لما ادارة السنجق فلها تاناط (بمعرف) يجري فيها وظيفته باسم والي وانتخابه يكون من طرف الحكومة السلطانية على مذهب اكثرية اهل السنجق ويمن له مساوون يكون انتخابه ايضا من الحكومة السلطانية فاذا كان للمعترف مسلما فمواونه يكون نصراييا وان كان نصراييا يكون معاونه مسلما وبقية مأموري السنجق يكون تعيينهم من طرف المتصرف ولكن ياخاب مجلس السنجق وهذا المجلس يكون مركبا من نواب من كل ناحية نائب ووظيفته محدودة في متعلقات المصالح الدالية مثل اخذ اداء مجلس الولاية فاذا حصل خلاف بين المتصرف ومجلس ادارة السنجق يفوض امر خلاصته الى والي والي مجلس ادارة الولاية مما اما ادارة الناحية فتكون تحت تصرف المتصرف وبين لادارتها (قائم مقام) ويكون تعيينه من والي بموافقة مجلس ادارة الولاية ووظيفته كوظيفة المتصرف اما مجلس ادارة الناحية فيكون مولدا من خمسة اعضاء يهر انتخابهم من الاحالي بحوية ثامة بمن يبالغ منهم احدي وعشرين سنة بحيث يكونون متحمسين بجميع الحقوق المدنية ويفضون اليوكو السنوي لا يتقص عن الخمسين قرشا فوظيفة هذا المجلس لدى قائم المقام مثل وظيفة مجلس السنجق لدى المتصرف فاذا وقع خلاف بين مجلس ادارة الناحية وبين قائم المقام ترفع دعواها الى المتصرف والي مجلس ادارة السنجق مما ولكل

قرية مختار يكون انتخابه من المجلس البلدي على مذهب أكثرية الامالي ووظيفته النظر في مائر امور الضابطة وفي اجراء اوامر الحكومة الاجرائية التي ترسل اليه من طرف قائم القسام وفي اجراء قرار المجلس البلدي وهذا المجلس يكون مؤلفا من اعضاء من كل مائتي نفس عضو واحد بشرط ان عدد اعضائه لا يزيد على عشرين نفسا وانتخبهم يكون من الامالي بكال الحرية ووظيفة هذا المجلس اجراء ادارة امدلاك القرية وتعيين ميزانية ايرادها ومصرفها وتعيين الضرائب التي ياتزم دفعها من الاهالي ولا سيما النظر في متعلقات تحصيل الاموال بواسطة محصلين يكون تعيينهم من المجلس ويناط ايضا بمهمته وظيفة الضابطة فيما يخص بالراحة العمومية بشرط ان لا يخرج من دائرة الاحكام المدنية فلذا وقع خلاف بين شيخ القرية والمجلس البلدي نزع دعواهما الى قائم المقام والى مجلس ادارة الناحية مما وكل مايتعلق بالراحة العمومية سيف جميع الولاية يناط بضابطة عمومية وضابطة داخلية يكون انتخابهم من امالي الولاية بدون استثناء ولا فرق من جهة الدين فيكونون في كل ولاية تحت اوامر الحكومة الاجرائية انتموية العسكرية فتتأط رئاستها بمهدة زوساء للمساكر ولا يسوغ لم في جميع الاحوال ان يتدخلوا في ادارة الولاية ولكن اذا وقع ما يخل بالراحة العمومية في داخل الولاية وتأت قوة الضابطة غير كافية لاعادة الامن والطائفة حق الوائي بمناوئة مجلس الادارة وخده ان يستدعي بمداخلة القوة العسكرية اما تخيير الاوراق المتعلقة بالاوامر الادارية والنظامية والحكام لني ولايات الزوم ايلي يكون باللغة التركية واللغة المستعملة عدد أكثرية للسبعين في الولاية ويشكل في قاعدة الولاية لجنة لتقرير نظامات وقوانين في جميع متعلقات ذلك

(الفصل الثاني في المواد المتعلقة بالمعارف العمومية)
جميع اهالي الممالك الثمانية يكونون مشمولين بالحرية التامة في جميع متعلقات المعارف العمومية فيجوز

لكل طائفة ايا كانت ولكل شخص ايا كان بشرط ان يكونوا حائزين الحقوق المدنية ان يشترطوا مكاتب للدروس الابتدائية او الدروس المتوسطة وان يدرسوا العلوم علانية تحت مراقبة الحكومة المحلية بشرط ان الدروس لا تخل بالأدب وبالراحة العمومية ولا بمرعاة احكام السلطة واجراء هذه المراقبة في الولاية يكون من الرائي ومجلس الادارة مما وجميع المتأيين (اي عاليا الدولة) تقطع النظر عن جنسيتهم ومنهم لم ان يدخلوا في المكاتب للتعليم العسكرية الخاصة بالدولة

(الفصل الثالث)

(في المواد المتعلقة بادارة الاحكام المدنية)

يشرح في حقبة جميع التنظيمات والاحكام والقوانين ويكون تنسيقها على الصورة الآتية (١) نظمات الحقوق يكون اجروها طبق دستور احكام فرنسا الجزائية في بعض تعديل يوافق مشرب اهل البلاد وعادلتهم (٢) قانون اجراءات الحقوق * يكون انشاءه طبق قانون الاجراءات التجارية ولكن يضاف اليه ما تقتضيه الحال (٣) قانون التجارة * تثبيت قانون التجارة للوجود الان مع تأكيده اجراءاته (٤) قانون الاجراءات التجارية * يعمل بموجب القانون الحاضر ولكن مع تكملة وحقبة مواد اخرى له (٥) قانون الجزاء * تثبيت قانون الجزاء الموجود الان (٦) قانون اصول لساكنات الجنائية * يوضع قانون على المواد الجنائية مع تطبيقه على القوانين الجنائية المستعملة في محاكم انكلترة وفرنسا (سيف الحاكم) تشكل محاكم نظامية (حقوقية وجزائية وتجارية وجنائية) ووظيفتها النظر في جميع المنازعات المتعلقة بالمعارف المتقولة والغير المتقولة مما يقع بين رعية الدولة المدنية الا في المواد المتعلقة بالزواج فانه ان كان خاصا بالمسلمين يرجع الى الشريعة الاسلامية ولن كان خاصا بنهر للسلمين يرجع الى اصطلاح هولاء ويشكل في كل ولاية مقدار من الحاكم

الروسولت على الاهالي وكيفية تخصيصها فينط بالمجالس البلدية وما يلزم تعيينه من المبالغ على الولاية يكون متناسبة طلاقة الولاية ولوازم السلطة وميشكل ايضا في الاستانة لجنة ينط بمهدتها احكام وقوانين جديدة لتجديد الضرائب اللازم اتعاذها وينط بها ايضا مسألة تسوية الديون العمومية الداخلية والخارجية واستهلاك او (كذا) توحيد الديون الغير المنتظمة.

(الفصل الخامس)

(في المواد المتعلقة بالنظمات العسكرية)
جميع الثمانيين بدون استثناء يدخلون في الخدمة العسكرية بحسب النظمات للخدمة بالقرعة ومشكل لجنة بقصد ترتيب القوت العمومية واتشاء نظمات تتعلق بالقرعة والبدل العسكري وغير ذلك على نوع للسواة بين جميع الثمانيين (في مواد عمومية)

(اولاً) (مجلس اعلى لتقيق المناقشات) يشكل في الاستانة مجلس اعلى ينط بمهدته النظر في جميع المناقشات التي تحصل بين الوالي ومجالس الادارة وهو يصدر القرار اللازم في ذلك على صورة جازمة وينط بمهدته ايضا النظر في الشكاوي التي تعرض عليه من طرف رواده المحاكم للمأمورين ضد المأمورين الذين هم اعلى منهم رتبة ومنصباً في الولايات وشكاوي الناس على مأموري الولايات. كافة فاذا لمحترف المجلس هذه الشكاوي يكلف

الاجارة التي وردت منها بتحقيقها ويكون مجلس المناقشات الاعلى مؤلفاً من اعضاء من كل ولاية يعينه مجلس ادارة الولاية ومن بعض مأمورين تهمهم المخفرة السلطانية بحيث يكون عددهم على قدر عدد الاعضاء الذين يمينون طرف الولايات. وتقاط رئاسته يوريس شورى الدولة في الباب العالي. وجميع قراوات المجلس وقراوات شورى الدولة تعرض على المخفرة السلطانية ثم تشترع لانية (ثانياً) (في لجنت القوانين) تكون كل لجنة من اللجنت الاربع اعني لجنة المحاكم الادارية ولجنة المحاكم

الانظامية على القدر الكافي لاجراء العدل على الوجه الآتي (١) حقد جميعات صلحية يسوغ الاستئناف فيها اذا تجاوزت الدعوى قدر معلوماً من المالب والاستئناف يكون من المحاكم الابتدائية (٢) المحاكم الابتدائية يكون حكمها قابلاً للاستئناف اذا كانت الدعوى مبلغاً معلوماً والاستئناف يكون في محكمة استئناف الولاية (٣) محكمة الاستئناف تكون خاصة لكل ولاية ووظيفتها استئناف دعاوي المحاكم الابتدائية (٤) يشكل في الاستانة محكمة لتبديع المحقوق وينط بها جميع الدعاوي والاعلامات والاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بالولايات اذا كان قرار المحاكم الابتدائية صدر مخالفاً للاحكام والقوانين لكن الرجوع الى ديوان تبديع المحقوق لا يوقف اجراء القرار الا في المواد الجنائية وقضاة هذه المحاكم كلها لا لا يكونون عرشة العزل والتبديل ويلزم ان يكون انتضليهم من ارباب المعلومية والدرابة وعند الانتضاء يتعصب من الاجانب ويشكل ايضا ديوان عمومي يضم الى المحاكم الاولى والمحاكم الاستئنافية — وتكون المناكرات فيها علانية ويسوغ لكل واحد من الرجة المحملة وتأدية ما عنده من الشهادة بعد ان يحلف عينا ويشكل في الاستانة لجنة من ارباب الاحكام والعدلية لتوسيع دائرة كل مايتعلق بالاحكام والاصول المذكورة آنفاً

(الفصل الرابع)

(في المواد المتعلقة بالنظمات المالية)

تجري اصلاحات جديدة في جميع الممالك الثمانية فيما يتعلق بكيفية تحصيل الضرائب وغاية ما يمكن تحصيله منها هو (الرسوم المطردة) الرسوم المطردة هي التي يوركو والتمتعت — (الرسوم الغير المطردة) الرسوم الغير المطردة هي الاشار والموالد على اللواشي وعلى المسكرات وعلى الناح والدخان والكابارك وغيرها ولا يمكن اتعاذ ضرائب اخرى الا اذا انشئت نظمات وقوانين. في ذلك لما توزع

الإنسانية، ولجنة المالية ولجنة العسكرية المنوط بهذههم
إجراء القوانين والاجراءات مؤلفة من خمسة اعضاء
يكون نصفها من جانب الحكومة السلطانية من اعيان
الاجالي واذا انتفى الخلل من اعيان الجانب وجميع
القرارات التي يستقر عليها رأي اللجان المذكورة تكون
مستورا للعمل ويكون اجراءها في البالك العثمانية
لا يزيد على ستة واحدة من يوم ابتيائها
(ترجمة الاتفاق الذي وقع بين انكارة والروسية
فيا يتعلق بالشألة الشرقية قبل عقد المؤتمر وذلك
في ٣٠ ماي الانريسي (ايار) ١٨٧٨) لائحة
تضمن تعيين المسائل التي حصل عليها الاتفاق بين
الروسيا وبريتانيا العظمى ليكون رابطا لبرخصها عند
مذاكرتهم في المؤتمر)
(١) دولة انكارة ترفض تقسيم البلقان طولاً وعرضاً
ان نائب الروسية يستحي لنفسه ان يبين للمؤتمر القوائد
التي تنتج من ذلك ولكن بعد يانه لا يصرح عليه ضد ما
قر عليه رأي لجنة (٢) يكون تعديل حدود
البلغار الجنوبية يتوخى يمدحاهن بحر ليجيان بحسب
حدود ولايات البلقان الجنوبية التي عرضها مؤتمر
الاستانة وهذا الامر لا يحس مسألة الحدود كما يحس
مسألة اخراج شلوط بحر ليجيان من الحدود اعني
الى غربي هذه الاخوس ومن هذا الحد الى ساحل
البحر الاسود تكون للذاكرة على الحدود مطلقة
(٣) الحدود التي على غربي البلقان يكون تعديلها
موسساً على حسيه اهلها فيستثنى منها الاالي الذين
ليس هم من البلقانيين ولا تتجاوز حدود البلقان
الغربية خطاً من إحدى النواحي القريبة من يكي بازار
الى بلقان كورشه (٤) عند إعادة البلقان الى
الحدود المذكورة في المادة ٣٧ من هذا الاتفاق
تنقسم الى ولايتين على هذه الصورة الآتية — الولاية
الاولى التي في شمال البلقان تكون مشمولة باستقلالية
سياسية (في الاصل اوتونومي بوليتيك) تحت
حكومة امير الولاية الثانية التي في جنوب البلقان تشمل

بقوانين مبنية على احتلال في الادولة (في الاصل
اتونومي اديمنسترياف) على نسق ادارة المستعمرات
الانكليزية ويكون اميرها نصرايا يتفق لاوروبا ومدة
توليته في الولاية تكون من خمس سنين الى عشر (٥)
اوراطور الروسية يرى لجمعية خصوصية لخروج المسافر
التركية من جنوب البلقان فلا يرى امنية اوضانة في
الاستقبال للاهالي البلقانيين اذا كانت المسافر
المذكورة تبقى هناك فاللورد صاليري يميل مسألة
خروج المسافر من جنوب البلقان لكن الروسية لا
لا تعارض فيها يستقر عليه الرأي في المؤتمر من جهة
رخصة المسافر في التوجه الى تلك الناحية لغاية ان
تقاوم فيها ما يطراً من الشغب والنزوة سواء كان ذلك
واقعا لو في حالة يخاف منها ولكن انكارة تستحي لنفسها
ان تصر في المؤتمر ان يكون للسلطان حق في
اقامة مسافر على حدود البلقان الجنوبية ونائب الروسية
يستحي لنفسه في المؤتمر حرية تامة للذاكرة على هذا
الوجه الاخير الذي ارتاه لورد صاليري (٦) دولة
انكارة تطلب ان روداه ضباط المسافر لللية في
جنوب البلقان يكون انتفهم من طرف الباب العالي
بواسطة اوروبا (٧) المواعيد المتعلقة بارمنية
(بالاناطول) التي تقرر في « المعاهدة الابتدائية »
التي حوت في اباسطافانوس لا تضمن بالروسية فقط
بل تشمل انكارة ايضا (٨) كل من دولتي انكارة
والروسية تظهر لجمعية واعتناء في التنظيم المستقبل
لادارة الولايات التي في البلقان والتي سكانها من
الروم (في الاصل الولايات اليونانية) ولذا يعفل
ما ذكر في المادة ١٥ من معاهدة اباسطافانوس بوج
يعمل للدول (الكائفة) ولا سنها انكارة حقا في
ان تستشار في مستقبل ادارة ولاية الاير (يانه)
وتساليا (ترخاله) وبقية الولايات التي سكانها من المسيحيين
(وفي الاصل الولايات المسيحيين) تحت سلطة الباب العالي
(٩) اما ما يتعلق بالفرامة الحربية فان الامبراطور
لم يخطر بباله قط بان يجعلها ارضا تعلق ببلاده وظل

(مقتضات معاهدة برلين ١٨٧٨)

(مقتضات معاهدة برلين ١٨٧٨)

هذا فلا يبي إعطاء تأمين وتطمين في هذا الخصوص ومن المعلوم أن التزاما الحرية لانحرم دولة انكثرة من حقوقها حالة كونها لما مطالب مالية (على الباب العالي) فتبقى من هذه الحيثية كما كانت قبل الحرب في القرار الأخير الذي تتعراه الروسية من جهة مقدار الترامة ومن دون أن تتنافس تستفي لنفسها أن تبين التفرقة ومدى ما يزيد فإن الوادي المذكور هو الدرب الاعظم المؤدي إلى إيران وله وقع في أعين الترك ولهذا يرضي الامبراطور بإعادته لهم لكسبه طلب وقال في مقابلة ذلك تسليم أرض قطور إلى مملكة إيران حيث أنه مرخصي الدولتين للتوسطن استصموا باعادتها إليها (١١) إذا كانت دولة الروسية تصم على استرداد يساريا دولة برتانيا تتأسف منه ولكن حيث ثبت أنه بقية الدول التي وقعت على لمعاهدة باريس شهر مرتاحة لآب تحلي بالسلاح بتقوم رومانيا المقررة في معاهدة المذكورة لم يكن لانكثرة وحدها في هذه المسئلة سبب يوجب عليها أن تعرض نفسها لتبعة المسؤولية إذا طرقت في هذا التبديل ولذا تمهت بأن لا تنازع فيه وإذا كانت قد رضت بأن لا تنازع امبراطور الروسية في الاستيلاء على بطوم وعلى وقاية ما خلفه في ارمينية الا لتها لا تكتم عن نفسها انه سيطرأ في تلك الجهة اخطار عظيمة يخاف منها على اطمئنان سكانها بسبب امتداد حدود الروسية هناك ولكن من رايها أن وظيفة حماية السلطنة العثمانية من هذا الخطر المستقبل ينبغي يعود بالخصوص عليها يمكن اجتازها بدون أن تعرض أوروبا نفسها لإصائب حرب أخرى وفي خلال ذلك تتصرف أي دولة انكثرة التأمين ينبغي صرح به امبراطور الروسية وهو أنه لا يتبادى بعد الآن في مد حدود الروسية على جانب الأناطول (وفي الاصل تركية اسية) فكان من رايها أن تعديل معاهدة اياضقاتوس الذي استصمب في هذه المضبطة

يكن في اختصار المعارضات التي تجددها في المعاهدة المذكورة على صيغتها الحاضرة وتتمهذ بانها لا تمارض في اللواد التي تقرر في للمعاهدة وهي التي لم تعدل في اللواد المشر فاذا وقعت للمذاكرة عليها في المؤتمر وبقيت الروسية مصررة على اجرائها فلا يبعد أنه سيف اثناء المذاكرة ترى الدولتين أن الأولى أن تتنقا على تمديلات جديدة مما لا يمكن الجرم به قبل الوقوع فاذا لم يكن هذا الاتفاق فذه المضبطة مجسولة لان تقوم مقام عهد مشترك بينهما في المؤتمر وعلى هذا الاعتماد وقع عليها كل من سفير الروسية في لندرة ومن ناظر خارجية دولة برتانيا

تحريرا في لندرة في ٣٠ ماي (الانجليزي)

سنة ١٨٧٨

(امضا) (شوالفون) (صالبري)
(ترجمة للمضبطة الثانية وهي ملحق بالاولى وقد وقع عليها التائان المذكوران في التاريخ المذكور)

ما عدا المضبطة السابقة فلدولة انكثرة أن تحفظ لنفسها أن تبين للمؤتمر المواد الاتية (١) دولة انكثرة تحفظ لنفسها أن تطلب من المؤتمر مشاركة أوروبا في تنظيم ادارة ولايتي البلغار (٢) دولة انكثرة تبحث في للمؤتمر عن بقا اقامة حساكر الروسية في البلغار وعن مرودهم في رومانيا (٣) وعن الاسم الذي يطلق على ولاية البلغار الغربية (٤) من دون البحث عن الارض تحفظ ايضا لنفسها حق المذاكرة في المسائل المتعلقة بالسفر في الطونة وهذا الحق مقرر لما سيف للمعاهدة (٥) دولة انكثرة تحفظ لنفسها أن تبحث في المؤتمر عن جميع المسائل المتعلقة بالبولغيز (يوغاز جناتو قلعة ويوغاز فم البحر الاسود) الا أن سفير الروسية في لندرة يغتفر البلاغ الشفافي الذي افاده لناظر خارجية لندرة اعني أن دولة الامبراطور متمسكة بما صرح به اللورد دريني في ٦ ماسي سنة ٧٧ واجهه

(أن تسوية الامور التي حصلت بإرادة أوروبا المتفهمة .

(مفاوضات معاهدة برلين ١٨٧٨)

(مفاوضات معاهدة برلين ١٨٧٨)

كيفية ترتيب السفر في البوغاز وفي جنائق قلعة تراه (اي دولة انكثرة) صحيحا سديدا فن رايها انه اذا لريد تعديل شيء منه يقابل بالمراضة البليضة (وعلى هذا فان سفره الرومسية في لندرة يصمم في المؤتمر على بقائه الحال كما كانت من دون تعديل ولا تغيير (٦) دولة انكثرة ترسل الى السلطان خطابا يطالب منه فيه ان يعد اوروبا بان يصي الرهبان الذين في جبل اثوس من اي جنس كان على الهواء تجويرا في لندرة في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨

(شوفالوف) (صاليري)

ترجمة اللائحة التي تقدمتها طائفة الاسرائيليين في لندرة الى البورد بيكنسفيلد يشكون فيها من هضم حقوق اخوتهم الاسرائيليين في الملكتين وياتهمسون من دولة انكثرة الاعتراف بشأنهم (بعد الديباجة) نحن الراضعين لسيادنا باسفل هذا ووساء جميعات طائفة الاسرائيليين الانكثري في لندرة تجاسر اعتدائا على الشفقة التي طلبا شرفت جميعاتنا بها دولة انكثرة على ان تلتبس من مكارمكم لن نعتنوا بشغويل المساواة التامة لعلم الشرع لاسر الرعية في الولايات المختلفة القاطنين في الروم ايسلي (في الاصل تركية لوريا) الذين استهدفوا للاغترار من الحرب الاخيرة فلا يرمون من الحقوق المدنية والسياسية بسبب اعتقاداتهم الدينية فان روم تغيير معالمتهم يعلم من كينية اجراء القوانين المدنية والسياسية عليهم سيف كل من رومانيا والعرب ولا يرضى ان هاتين الولاياتين مأهولتان بطوائف مختلفة المذهب من جملتهم كثير من جنتنا وقسن حاكم واستقبلهم وحال بقية الطوائف متوقف على تسوية المسائل المهمة ولا سيما مسألة المساواة امام الشرع بموجب معاهدة باريس التي عقدت في سنة ١٨٥٦ وذلك من المادة ٢٠ الى المادة ٣١ وفي معاهدة باريس التي امضيت في ١٨٥٨ وذلك في مادة ٤٦ ونصها (ان جميع

اهل الافلاق وبندان متساوون امام الشرع واسلم الاحكام المتعلقة باسقطه الضرائب والرسوم وسيف الوظيف في الخدم وللمأمورات العمومية جميع اهل الافلاق وبندان من سائر طوائف المسيحيين يشتمون بالحقوق السياسية ويمكن ايضا منع هذه الحقوق للاسرائيليين القاطنين هناك بوضع قوانين مخصوصة (والظاهر الان ان منع المساواة لطائفة الاسرائيليين ترك لارادة مجلس نواب رومانيا وحدهم ون من سوء البخت انه كلما تفرست نواب المجلس المذكور زاد سوء حال الاسرائيليين هناك وعددهم يبلغ الان ٢٥٠٠٠٠ نفس وهم هدف للتعديس المتوالي كما يتضح من المحورات المطبوعة في الكتب الازرق في سنة ١٨٦٧ و ١٨٧٦ وعلى هذا تجلس على ان نذكر جنابكم ان قوانين رومانيا قد جاءت الاسرائيليين القاطنين فيها في حالة برئ لها فان كثير منهم صاروا عرضة لشكرات مشبوهة والحال ان اهل رومانيا كانوا في سالف الزمان يرعون ابناء طائفتنا ويذلونهم منزلة وقاتهم في الوطن فطلب منكم ان تستمعوا ليحفظنا ممالككم من النفوذ الموتر فتستحصلوا على الحقوق العمومية لاسر الاسرائيليين القاطنين في رومانيا والعرب والبلغاروفي بقية الولايات التي يشتمل طوره عوارض عليها بسبب الحرب مما من شأنه ان يهضم ابناء طائفتنا ويحرمهم من المساواة التامة بفهمهم من الطوائف المختلفة للذم (فكتب اليهم كاتب البورد بيكنسفيلد من برلين يخبرهم بان محررهم وصل اليه وانه سيقتضي بمضمونه غاية الاعتراف) (ترجمة للمادة الدفافية التي عقدت بين انكثرة) (والدولة العلية وبمجريها سوخ لانكثرة ان) (تستولي على جزيرة قبرص وذلك في ٤ جون) (حزيران) سنة ١٨٧٨)

لما كان كل من ملكة مملكة بريطانيا ورومانيا ولاندن القعدة ولمير طوره لند وجانب السلطان المعظم متصفين

الافرنجي من سنة ١٨٧٨ الامضا ٠٥٠١ ليارد

صفوت
(ملحق بالمعاهدة المذكورة مخفي في اجوالي)

(تموز ١٨٧٨)

قد حصل الاتفاق بين كل من الانور ابل سرلوسين
هاري ليارد وحضرة فخامتلو دولتو صفوت باشا
الصدر الاعظم لحضرة العلية السلطانية حالة كونها
مرشحين من دولتها على تذييل المعاهدة المذكورة
التي لمضيت في ٤ جون ١٨٧٨

صار من المعلوم بين الدولتين المذكورتين بان دولة
انكلترة رضيت بالشروط الاتية فيما يتعلق بالاسنيلا
على قبرص وادارتها
اولا يبقى في الجزيرة (محكمة شرعية) يتناول لمدهتها
النظر في متعلقات المصلح الدينية التي تخص مسلمي
الجزيرة لآخر

ثانياً ان نظارة الاوقاف بالاستانة تعين
احد المأمورين المسلمين ليقم في الجزيرة لينظر بانفاذه
مع مأمور تعينه دولة انكلترة على ادارة الاملاك
والعقارات والجوامع والساجد والمقابر والمدارس والكتائب
وغيرها من الادارة الدينية في الجزيرة
ثالثاً ان دولة انكلترة تدفع الى الباب العالي الزائد
من ايراد الجزيرة بعد اداء مصاريفها وهذه الزيادة تنمير
بمناحية الزيادة التي تحصلت في الجزيرة في السنين الخمس
الماضية وقدرها سنوي ٩٣٦، ٢٢ كيكاً (٦٨٠، ١١٤)
ليرة عثمانية (وبعد هذا بالغ في تحقيقها ويستثنى من
ذلك ايراد الاملاك البحرية التي تباع او تؤجر في السنة
المذكورة

رابعاً يسوغ للباب العالي ان يبيع او يؤجر بدون
منع الاملاك او الاراضي وغيرها من العقارات التي هي
املاك ميرية او املاك هايونية التي ايرادها غير داخل
ضمن ايراد الجزيرة

خامساً يسوغ للمصري دولة انكلترة في الجزيرة
ان يشتدوا جراً باسعار مناسبة الاراضي او

يتبعها بالمقاصد الرادية لاحكام وتوسيع الملاحة
الحية الكائنة الان بين السلطنتين جزئاً يعتمد معاهدة
دفاعية لتأمين الاراضي في اسيا (الاناطول) لسيا
يمد التي تخص الحضرة العلية السلطانية وجهاء على
عذه الغاية انتخبا وعينا الرخصين الاتي يانها
حيث ملكة مملكة يونانياتيا ولولانية المتحدة
وامبراطورة الهند حضرة الانور ابل اوسنين هنري
ليارد سفيرا الاصل لدى الباب العالي وعينت الحضرة
العية السلطانية حضرة دولتو صفوت باشا ناظر
الخارجية للدولة العلية

وبعد ان اظهر كل منها المحورات المرخصة لها في
اجراء هذه الصلحة وجدت مطابقة للاصول اتفقا
على المواد الآتية

(المادة ١)

اذا كانت الروسية تستولي على بطوم او اودسان
او قارس او احدهما ولزادت بعد ذلك ان تستولي
على بعض الاراضي الكائنة في اسيا التابعة للحضرة
السلطانية كما تقرر امرها في المعاهدة الصلحية الباتنة
فان انكلترة تنمهد بان تنمهد مع الحضرة العلية السلطانية
لحماية تلك الاراضي بقوة السلاح وفي مقابلة ذلك تمد
الحضرة السلطانية انكلترة بآب تجري في ممالكها
الاصلاحت اللازمة التي سيسهل الاتفاق بعد هذا
بينها على كيفية اجرائها وان تحمي للسبيين وغيرهم
من رعيتها القاطنين في بلادها ولغاية تمكين انكلترة
من اتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لاجراء ماتمهد
به السلطان المظلم رضي بان انكلترة تستولي على
جزيرة قبرص وتدير امورها

(المادة ٢)

تحديد امضاء هذه المعاهدة من طرف الدولتين
المذكورتين يكون بعد تاريخ امضاء هذا بشر واحد
او اقل اذا امكن وقد صار امضاء هذه المعاهدة
وختماها في قسطنطينية في الرابع من شهر جون

الاولى لانكثرة لدى حضرة امبراطور جرمانيا، لك
بروسية

وعين حضرة امبراطور جرمانيا وملك
بروسية البرنس بسبارك كبير الوزراء في بروسية
وبرنارد ارست دو بولوي مستشار الخارجية والبرنس
هو هانو: شلنغهورست سفير المانيا لدى رئيس جمهورية
فرنسا

وعين حضرة امبراطور اوستريا وملك بوهيميا
ذلك حنكاري الكونت انسرامي وزيره الخاص
ووزيره في الامور الخارجية والكونت لويس كارلوي
سنهري لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية والبارون
هنري دو هاملون سفيره لدى ملك ايطاليا

وعين حضرة رئيس جمهورية فرنسا موسيو وليم هنري
وادنلون احد اعضاء مجلس الاعيان ووزيره في
الامور الخارجية وشارلس ريموند كونت دوسان
فاليه من اعضاء مجلس الاعيان وسفير فرنسا لدى
امبراطور جرمانيا وملك بروسية ونيكلس دسبيرز
المكلف بادارة الامور السياسية في دائرة الخارجية
وعين حضرة ملك ايطاليا الكونت لويس كورقي
احد اعضاء مجلس الاعيان ووزيره في الامور
الخارجية وادولف كونت دولوني سفير لدى امبراطور
جرمانيا وملك بروسية

وعين امبراطور جميع الروميه البرنس الكسندر
غورجيفوف وزيره في الامور الخارجية والكونت
دوشونالوف من قرنا: الحضرة الامبراطورية ومن
اعضاء المجلس الخاص وسفيره لدى دولة بريطانيا
ويول دو بربيل سفير لدى امبراطور جرمانيا وملك
بروسية

وعين حضرة سلطات الثمانين الكسندر قوه
تيدورسيه باشا وزيره في الامور النافعة ومحمد
علي باشا للشير في عساكوه وسعد الله بك سفيره
لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية فاجتمعوا في
برلين بحسب اشارة دولة اوستريا وحنكاري وجرج

الاملاك التي يحوزونها لازماً لاجراء انشغال
نافعة

ساسدا اذا كانت الروسية تعيد الى تركية قارص
او بقية الجهات التي انتصرت عليها ودخلت في حوزتها
في ارمينية في الحرب الاخيرة فغني انكثرة جزيرة قبرص
فتكون المعاهدة المذكورة المفضة في ٤ جون منسوخة
ولماعة الاجراء

تقريباً في قسطنطينية في ١ جولايه
(تموز) ١٨٧٨

(الامضاء) (صعوت) (٠٨٠١ ليارد)
(ترجمة للمعاهدة التي عقدت ببرلين في الثالث عشر
من تموز (جولاي الاثني) في الثالث عشر
١٢٩٥ وهي نتيجة مذاكرات اللؤنر)

(بسم الله القادر على كل شيء)

لما كان حضرة سلطان الثمانين وحضرة ملكة مملكة
بريتانيا العظمى واولاندية وامبراطورة الهند وحضرة
امبراطور جرمانيا وملك بروسية وحضرة امبراطور
اوستريا وملك بوهيميا وملك هنكاري وحضرة رئيس
جمهورية فرنسا وحضرة ملك ايطاليا وحضرة امبراطور
جميع الروميه (كلدا) بريدلون لاجل اقرار الراحه
العامة في اوربا لنهاء المسائل التي ظهرت في الشرق
بسبب تقلابات الاحوال فيها في هذه السنين الثلاث
وبسبب الحرب التي عاقبتها معاهدة اياسطفانوس استقر
واجمع جميعاً على عقد موقت يكون احسن الوسائل
لاجل الاتفاق بحسب ما تقر في معاهدة اياسطفانوس
وبناء على ذلك حيث التواتر اللوكسية المشار اليهم
وحضرة رئيس جمهورية فرنسا رخصين وم

حضرة ملكة مملكة بريطانيا العظمى واولاندية
وامبراطورة الهند حيث الاونورابل بنيامين دزرايلي
الذي هو كبير وزراء انكثرة والاونورابل روبرت
ارثر تاليت عامسون سبيل مركزه سالسيري الذي
هو بلفر خارجه انكثرة والاونورابل لورد دودليم
ديوبولد رومل الذي هو سفير من الطبقة

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

استلحقه دولة جرمانيا منهم سائر المحررات المؤذنة بالتخصيص فبعد ان وجدت مطابقة للاصول وقع بينهم الاتفاق على المواد الآتية

(المادة ١)

صارل الان البلغار لاسارة مستقلة في امورها الداخلية (ادارة مختارة) تدفع خراجا في كل سنة الى الباب العالي وتكون تحت تسمية المحصرة السلطانية ويكون لها حكومة مسيحية وصاكر وطنية

(المادة ٢)

تكون امارات البلغار لاسارة من الاراضي الآتية ذكرها وهي ان حدود تلك الاراضي من جهة الشمال تقتدي من حدود الصرب القديم وتجر من بين ساحل غير الطونة وتنتهي الى محل في شرقي سيلستريا وهذا المحل سيصدر تعيينه من طرف للوزير الذي يشكل من مأموري دول اوربا ومن هنا ايضا متصل للمد في البحر الاسود ويمر من جنوب مغاليا التي صار الحانها برومانيا اما من جهة الجنوب فانه يقتدي من مصب النهر ويمر من جوار القرى المسماة (موحجة كوي) و (سلاموكوي) و (ايواجق) و (قوليه) و (صوجياق) على شاطئ النهر الى جهة فوق المحاذية ل وادي (فاميجق) ومن جنوب (بلبيه) « كحالق » على بعد من « جحكه » مقدار ٢٠ ميل ونصف ويتجاوز « دلي قساجي » ويمر من شمال « حاجي محله » ويصعد الى ذروة المحل الكائن فينا بين « تيكنك » و « ايدوس بره سا » ومنه الى بلقان قرين اباد (وبلقان) و (وعز زوقه) ومن بلقان (قرخان) الواقع في شمال المحل المسمي (قوتل) الى ان متصل بمحل (تيمور قبر) وعلى هذا يكون مروزه من سلسلة البلقان الكبير الاصالية ويمتد على جميع مساحته الى ان ينتهي الى ذروة (قوزيه) ومن هنا يترك ذروة البلقان ويلتفت الى جهة الجنوب ويسير من بين قريتي (بيرتوب) (وحوذجي) ويضادق قرية (بيرتوب) المذكورة الى البلغار وقرية دوجني

الى شرق الروم ايلي ويتصل بنهر (طوزلي دره) ويسير مع مجرى النهر الى مصبه في نهر (طوبولينجه) ثم الى نهر (سموسكيو) الذي يصب في نهر طوبولينجه للذكور بجوار قرية (بيريجه) ويترك من الاراضي الكائنة فوق نهر سموسكيو للذكور مقدار كيلو متر ٢ الى شرقي الروم ايلي ويمر من مقسم للمياه فيما بين سموسكيو ونهر (قامنيقه) ويلتفت الى الجنوب الغربي من التل المسمي (وونجاق) وينتهي رأسا الى النقطة المذكورة في خريطة اركان حرب دولتا وسوتيا عدد ٨٧٥ ومن هنا يقطع بخط مستقيم الجهة العليا من وادي احقان ويمر من بين يوغنديه و (قره ولي) ويتصل بخط في مقسم نهر الرينج فيما بين استروموني وحاجير ويسير مع الخط المذكور من تلال (ونييا) و (موخيل) الى البحر الواقع في قطعة عدد ٥٣١ والى المحلات المسماة (ازمابليجا) و (روسومنايتيه) ويدخل من بين (سيوري طاش) و (قادربيه) ويتصل بمجدود لواء صوفيه ومن هنا يقتدي من (قادربيه) الى جهة الجنوب الغربي ويمر من بين نهر قره صو ونهر (استروماره صو) ويسير مع خط مقسم للمياه ومن تلال الجبال المسماة (تيمورقيو) و (استوفيه) و (قاضيمسار بلقان) و (حاجي كذك) تجاه بلقان قابتيق ويتصل بمجدود لواء صوفيه القديمة وكذلك يمر من بلقان قابتيق المذكور ومن بين وادي (رياسقارنا) و وادي (استقارنا) ويسير مع خط مقسم المياه ويصل الى وادي (وديجه بلاينا) وينزل الى وادي (استروما) في المحل الذي سيختلط به نهر استروما مع نهر رياسقارنا ويدع قرية (براني) للدولة العلية ويصعد من جنوب قرية (بلشقه) الى فوق ويمر من اقصر خط الى سلسلة (حولا بلاينا) وتل (غيغه) ويتصل بمجدود لواء صوفيه ويترك كامل منشأ صهارقا للدولة العلية ويلتفت الى جهة الغرب من جبل (ريجيتا) ويدور جبال قارونا بايرقه وحدود لواء صوفيه القديمة من جبل (قرفي)

وتكون الامارة قد جازت استقلاليتها الادارية
(ادارتها المختارة) حوزاً تاماً

(المادة ٨)

جميع للمعاملات التجارية والسفرية والاتقافات التي
جرت بين الدول الاجنبية وبين الباب العالي والتي لم
يُزل عملها جارياً تبقى مرعية الاجراء مع امارات البلغار
فلا يصح تبديل شيء منها مع احدى الدول المذكورة
بدون رخصة منها ولا يسوغ وضع شيء من
الضرائب على البضائع التي ترسل الى احدى الجهات
في مرورها على البلغار وتكون معاملة جميع الاطراف
ورعايا الدول وتجارهم في الامارة على قدم
مساواة تامة وتبقي امتيازات وخصائص الاجانب
للقوة في المعاهدات : (التي افضيت بين الدول
والباب العالي) مرعية الاجزاء في الامارة ما دام
لم يحصل تمديداً يرفعى الدول

(المادة ٩)

الويكرو السنوي الذي يجب على امارات البلغار ان
تقدمه في كل سنة الى متيوصها الحضرة السلطانية
يكون دفعه الى البنك الذي يسميه يمينه الباب العالي
ويكون تعيين المبلغ عند ختام السنة الاولى من
جريان نظامها الجديدة باتفاق بين الدول الموقعين
على هذه المعاهدة وهذا الويكرو يجب بمقتضى ايراد
الامارة وحيث انها ستحمل جانباً من ديون السلطنة
الصومية يلزم للدول ايضا ان يتناكروا على مقدار
الدين الذي يمين على الامارة وذلك عند مذاكرتهم
في امر الويكرو

(المادة ١٠)

جميع التعهدات والاتقافات التي وحدت السلطنة
العثمانية باجرائها مع شركة سكك الحديد بين وارنه
ورسحق تدخل في عهدة امارات البلغار اعتباراً من
مباداة التوقيع على هذه المعاهدة اما تسوية الحسابات
السابقة التي كانت بين الشركة المذكورة وبين العالي
فلمرها يكون بين الباب العالي وحكومة البلغار

والشركة المذكورة وكذلك دخل في عهدة البلغار
سائر تعهدات الباب العالي مع دولة اوستريا وهنكارييا
ومع الشركة المنوط بمهدتها تشغيل سكك الحديد في
الروم اليما يتعلق باتمام السكك المذكورة واتصالها
في الاراضي التي دخلت الان في حوزة البلغار ويكون
عقد شروط الاتقافات اللازمة لتسوية هذه المسائل
بين دولة اوستريا وهنكارييا والباب العالي والصرب
وامارة البلغار عند اقرار الصلح

(المادة ١١)

بعد هذا لا تبقى المساكن العثمانية في البلغار وهم
سائر القلاع والحصون يكون على مصروف حكومة
الامارة في ظرف سنة واحدة او اقل من ذلك ان
امكن وينبغي لتلك الحكومة ان تتخذ وسائل
لذلك ولا يسوغ لها ان تبني بها حصوناً جديدة
ويكون الباب العالي حق في ان يصرف في المعات
الحربية وغيرها من الاشياء التي هي ملك له الباقية
في حصون الطونة التي اختارها المساكن العثمانية بموجب
المدة التي حصلت في ٣١ جينوري (كانون الثاني)
وكذلك التي في شمله ٥ شينوي ووارنه

(المادة ١٢)

المسلمون وغيرهم الذين لهم املاك في البلغار
ويريدون السكنى خارجاً عنها يقون يتمتعين باملاكهم
فيملكهم والحالة هذه يجارها الى غيرهم وادارتها
بمعرفة من يتصرفونه وتشكل لجنة مولفة من الترك
والبلغاريين لتسوية جميع المسائل المتعلقة بكيفية نقل
وتشغيل املاك الوقف لحساب الباب العالي والمسائل
المتعلقة بالذين لهم مصالح فيها وهذه التسوية تكون في
ظرف سنتين ثم ان البلغاريين الذين يسكنون
او يسكنون في باقي اطراف الممالك العثمانية يكونون

تحت الاحكام والقوانين العثمانية

(المادة ١٣)

تشكل على جنوب البلقان ولاية تحت اسم (ولاية
الروم ابلي الشرقية) وتكون تحت تاهية الحضرة

السلطانية تابعة سياسية وعسكرية بشرط ان تكون مشمولة باستقلالية ادارتها ويكون واليها نصراييا (للمادة ١٤)

حدود (ولاية الروم الشرقية) تكون متصلة بحدود البلقان من جنوبي الشمال والشمال الغربي والولاية المذكورة تكون عبارة عن الاراضي الكائنة ضمن الدائرة الآتية ذكرها (تحد هذه الولاية يتتدي من البحر الاسود ويسير على النهر الواقع في جوار القرى المسماة (هوج كوي وسلام كوي وايواجق وقولبة وصوجليق) الى جهة فوق عذانيا لودي (دلي فاميك) ويمر من فوق (جسنة) بمقدار مسافة كيلو مترو ٦ ونصف تقريبا ويتصل بجنوب قراء «بلبيه» و«كهاق» ثم يصعد الى التل الكائن فيما بين (تبيكتك) و«اندوس» «برسا» ويمر من هاتان (قرين اباد) و (برموزيه) و (قرغان) حتى يصل الى (تيمورقو) بالجهة الشمالية من (قوتل) ويصعد يدور جميع سلسلة البلقان الكبير ويتتدي الى تل (قوزيقه) وفي هذه النقطة اعني من ذورة البلقان الكائن على غربي حدود الروم ايلي ينزل الى جهة الجنوب مارا من بين قرية ييقروب التي تركت للبلغار وبين قرية دوزانس الباقية في الروم ايلي ويصل الى نهر (تاوزي دره) ويسير مع النهر الى مجمه مع نهر طوبوليفكا وكذلك يمر مع هذا النهر الى مجمه مع نهر (سمو وسقبور) سيف جوار قرية (تريسوا) وعلى هذا يترك لروم ايلي الشرقية في شطوط مجاري هاته الانهر معلما بمقدار كيلومتر ٢٠ ثم يتبع الخطوط الفاصلة للياه المذكورة ويسير الى جهة فوق على طول انهر (سمو وسقبور) و (فامنيقا) ويلتفت الى الجنوب الغربي في تل (وواضاق) ويصل الى الحقل المبين في خريطة اركان جوب دولة اوستريا عدد ٨٧٥ ثم يقطع على خط حدودي مجري نهر (ليمان دره) من الاطى ويمر من بين (بوغدينا) و (قارولا) حتى يصل الى لخط الفاصل الكائن فيما بين نهر (استر) و (ماريكا)

ويسير على طول الخط الموضح في الخريطة المذكورة تحت رقم ٥٣٠ من تلال (وولينا موجيلا) و (جابلينكا) و (روه سونانينا) ويجمع بحدود لواء صوفيا فيما بين (سيوري طاش) و (فادرته) فعلى هذا تفترق حدود الروم ايلي والبلغار وجبل (فادرته) ثم الخط الفاصل المذكور يمر الى قدام من بين انهر «ماريكا» ونوابه وبين انهر (مستافره صو) وانابعه نايكا استقامة لخطوط الفاصلة لهذه المياه ويتوجه الى جنوبي الجنوب الشرقي والجنوب مارا من تلال جبل (دسيوط) الى صوب جبل (كروشوا) وهذا الجبل كان مبداء الحدود التي عينتها معاهدة اياستفانوس ثم الخط المذكور يتبع الخط المعين في المعاهدة المذكورة اعني انه يتتدي من هذا الجبل ويمر على سلسلة (قره بلقان) من تلال (قولاقي صاغ واشك جيلي) وقره قولاقي (وليشقار) ويسير جهة الجنوب الشرقي حتى ينتهي الى نهر (واردا) ويسير مع هذا النهر على طولاه حتى يصل الى قرية «امله قلعه» وتبقى هذه القرية في سلطة الدولة العلية ومن هنا يصعد دروة جبل «بش تيه» ثم ينزل ويمر من جسر «مصطفى باشا» ويشعرون نهر المريج من جهة فوق بمسافة خمسة كيلو متر ثم يتوجه الى جهة الشمال مع بين الانهر الصغائر التي تصب في نهري «خاتلي دره» و «مريج» ويسير على خط مقسم المياه الى الحقل المسمى «كودل بايري» ومن هنا يلتفت الى جهة الشرق الى (صقار) ييري ومنه الى وادي «توشيه» والى «بيوك دريند» و «بيوك» و «بيوك دريند» و «موجاق» الى جهة الشمال ثم يسير من بين الانهر التي تصب في نهر طونجه من جهة الشمال وفي نهر المريج من جهة الجنوب على خط مقسم للياه ويصعد الى تل «تيلير» وتبقى قبيل في الروم ايلي الشرقية ثم يلتفت الى جهة الجنوب ويمر من بين المياه الكائنة فيما بين نهر المريج من جهة الجنوب وبين قريتي «بلورن» و «التلي» التي تصب في البحر الاسود ويصل الى جنوب قرية

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

احكام الولايات وما حصل عليه المذكرة في الجلسة الثامنة من المؤتمر الذي عقد في الاستانة وبعد ان يحصل القرار على جميع المصالح المتعلقة بالولاية المذكورة يصدر فرمان من طرف السلطنة فيبلغه السليب العالي الى الدول

(المادة ١٩)

يناط بمهدة الدولة الاورباوية المذكورة بالاتفاق مع الباب العالي ادارة المالية في الولاية الى ان تنجز القوانين الجديدتالراد وضعها

(المادة ٢٠)

جميع المعاهدات والاتفاقات والمعاملات التي جرى تداولها بين الباب العالي والدول الاجبية او التي ستعقد فيها بعد يكون معمولاً بها في ولاية الروم ايلي الشرقية كما هو جار في سائر السلطنة الثانية وجميع الامتيازات والخصائص التي حازتها الاجانب على اختلاف وظيفتهم ومصلحتهم تبقى محترمة في الولاية المذكورة وقد عهد الباب العالي بان جميع احكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون معمولاً بها ومرتبة الاجراء

(المادة ٢١)

تبقى حقوق الباب العالي وتمهدياته فيما يتعلق بمسكة الحديد في الروم ايلي الشرقية معمولاً بها ومرتبة الاجراء

(المادة ٢٢)

تكون قوة الروسية في البلغار وسي في ولاية الروم ايلي الشرقية مؤولة من مت فرق من المشاة وفرقتين من الخيالة وجميع ذلك لا يزيد على ٥٠٠٠٠ نفر وتكون مصاريفهم على الولايات التي يتواجدونها وتبقي علاقاتهم ومواصلتهم مع الروسية بواسطة رومانيا بحسب الاتفاق الذي يحصل بين الحكومتين المذكورتين وفضلا عن ذلك تكون بواسطة مراسمي البحر الاسود مثل وارته وبورغاس حتى يمكن لهم ان يفتقروا هناك مخازن للوازمهم مدة اقامتهم

المالي . ويدور تالذ . ووسنه . و . زواق . من شمال الجبل للسعي . قراكتي . ويسير مع الخط الفاصل فيما بين هيرسي . دوكه . و . قوه اغراج . حتى يصل بالبحر الاسود

(المادة ١٥)

يكون للحضرة السلطانية حق في ان تباشر محافظة الحدود البرية والبحرية وذلك بان تبقى في تلك الحدود استحكامات وتقيم فيها عساكر ولتأمين الراحة العمومية في ولاية . الروم ايلي الشرقية يشكل فيها ضبيلة اهلية وعساكر داخلية ومذللل الاهالي الذين تولد منهم هذه العساكر والضبيلة تكون مرتعية ويكون تعيين ضباطهم من طرف الحضرة السلطانية وقد تمهدت الحضرة السلطانية بان لا توظف في محزون الحدود عساكر غير نظامية كالباشي يوزوق والبراكسة وفي جميع الاحوال لا يسوغ للعساكر النظامية المذكورة ان تتمدي على الاهالي وعندموردهم في الولاية لاستقرارهم في الاستحكامات لا يسوغ لهم الإقامة فيها

(المادة ١٦)

يكون للوالي حق في ان يستدعي العساكر الثمانية اذا حصل ما يخل بالراحة الداخلية والخارجية فاذا وقع ما يوجب ذلك يغير الباب العالي نواب الدول بالاستانة عن قراره وعن السبب الذي لوجه اليه

(المادة ١٧)

يكون تعيين والي ولاية الروم ايلي الشرقية مدة خمس سنين من طرف الباب العالي باتفاق الدول

(المادة ١٨)

يجوز مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة تشكل لجنة اورباوية للنظر في ترتيب ادارة . ولاية الروم ايلي الشرقية بالاتفاق مع الباب العالي ومن خصائصها ان تبين في ظرف ثلاثة اشهر وظيفة مأمورية الوالي وماله من الاستطاعة وترتيب الولاية الادارية والظلمية والمالية ويكون ابتداء اشغالها تنظيم اختلاف

الجديدة وحرية للمواصلات وتأمينها فدفولة اوستريا
وهنكاري تحفظ لنفسها الحق بان يكون لها انشل وطرق
تجارية وعسكرية في جميع الجبلات المذكورة ولهذا
الغاية تحفظ لنفسها هي والدولة الثمانية ان تتفاحل
الواد المتعلقة بهذه المسألة

(المادة ٢٦)

قد اعترف الباب العالي استقلال الجبل الاسود
وكذلك اعترفه بقيمة الدول الموقعين على هذه
المعاهدة الذين لم يعترفوا سابقا

(المادة ٢٧)

اتفق الموقعون على هذه المعاهدة على ان استقلال
الجبل الاسود يكون مرهوناً بالواد الالمانية (وهي لايسوغ
التمييز في الاعتقادات الدينية في الجبل فلا يخرج
احد من الاهلية والجندارية لجميع ما يتعلق بتمتعه
بالمسوق المدنية والسياسة او بدخوله في
الوظائف المدنية او العمومية او نواله الشرف
او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كينما كان
مقره فجميع الاهالي التابعين للجبل الاسود وللجانب
ايضا الحرية التامة في جميع المتعلقة للدينية ولا يسوغ
اتخاذ مانع ما سيق تزييب درجات ارباب المذاهب
المتعلقة او في علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين

« المادة ٢٨ »

قد صار تعيين حدود الجبل الاسود كما سيأتي وهي
لها ابتدى من • ايلينو برودو • وتسمى الى الشمال
• قلوبوق • وتسمى من فوق • ترو • بنجه • وتصل
بجبل • فرقلارو • وتبقى ضربتارو وشم • لواء
هرسك ومنها يصعد الخط الفاصل الى جهة فوق من هرغرانتارو
ويصل الى جبل يمد من النهر الذي يصب في • سيلقه •
مقدار كيلومتر فقط ومن هنا يسير على اقصر طريق
ويصعد الى التلال التي في جوار • ترو • بنجه • ثم
يذهب الى • ييلانو • ويترك هذه القرية للجبل يسير
من التلال الى جهة الشمال وعلى قدر المكان يمر
بينها عن طريق • ييلكو • و • قورينو • وغالطه •

ويقرر ايضا ان اقامة الصاكر الامبراطورية في ولاية
الروم ايسلي الشرقية والبلغار تكون مدة تسعة اشهر
اعتبارا من يوم مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة وقد
تمهدت دولة الروسية الامبراطورية انه قبل انقضاء
هذه المدة تمنح مرور عسكريا من رومانيا فتصل
منهم اماره البلغار

(المادة ٢٣)

قد تمهد الباب العالي بان يجري في جزيرة كريد
النظامات التي تقررت فيها في سنة ١٨٦٨ والتعديلات
التي يرى من العدل اجراءها وكذلك يجري في
بقية الولايات نظامات وقوانين على ما تقتضيه المصلح
الداخلية كما في كريد مما لم ينص عليه في هذه المعاهدة
نصا خاصا الا فيما يتعلق بالنقل العسكري كما هو
جار الان في كريد ويشكل من طرف الباب العالي
لجان مختصة يكون اكثر اعضائها من الاهالي
للتظرف في متطلبات النظامات اللازمة اجراءها في كل
ولاية ثم تعرضها على الباب العالي لتقروى فيها وقبل
ان يصدر بها وتعمل دستورا للعمل يلزم الباب العالي
ان يستشير اللجنة الاورباوية المنعقدة للنظر في احوال
الروم ايسلي الشرقية

(المادة ٢٤)

لذا فرض انه لم يقع اتفاق بين الباب العالي ودولة اليونان
فما يتعلق بتعديل الحدود كما تقر في المادة ١٣ من
مضبطة مؤتمر برلين فندول جرمانيا ووستريا هنكاري
وفرنسا وبريطانيا النملى وايطاليا والروسية تحفظ
لنفسها من التوسط بين الطرفين تسديلا للذاكرات
(المادة ٢٥)

تتبعاً عسكريا اوستريا وهنكاري ولا يجرى يومته
وهرسك ويناط بها ايضا امر ادارتها وحيث انها
لا تريد ان تتولى ادارة منجسية يكي بازار الممتدة
بين الصرب والجبل الاسود على الخط الجبوري الشرقي
ما وراء ميرووتسه فالادارة الثمانية تبقى معمولة بها
هناك وحيث ان المراتز اقواز الاحوال السياسية

مقدار ستة كيلو مترو ويصل الى الطريق الكائنة فيها بين • سويتا بلاتينا • وجبل قوريله ومنها عن جهة الشرق يمتد الى جبل اورلين ويترك قرية واروقويي لمسك ثم يمتد من الشمال الشرقي ويدع • رولته • داخل الجبل ويمر من تللال • ليرسليك • و • ولجاق • ويسير من اقصر طريق وينزل الى نهر • بيوه • ويتجاوز هذا النهر ويصل الى • تاره • الكائنة بين • قروقيه • وبين • نلدينه • ومن تاره يصعد الى • موقوق • ويصل بمصل • سقوج زروه • ومن هنا الى قرية • صوقولار • ويصنع بالحدود القديمة ثم يمر الى تللال • قرا بلاتينا وتبقى قرية قرا دخل الجبل ويمر ايضا من السلسلة الاصلية الى الطريق المذكورة في خريطة اركان حرب استريا تحت رقم ٢١٦٦ ومن فوق مقسم المياه الواقع بين • ليم • و • دجرين • وبين • سيونه زم • ثم يتصل بالحدود الجديدة بعد مروره فيما بين قبيلة • قاجي دره • قارويي • وبين قوسقارجنه • و • فلامنتي • و • غرودي • وبعد ذلك ينزل الى صحره • بودغوريجيه • ويترك قبائل قوسقارجنه وفلامنتي • وغرودي وهو في بلاد الارناؤوط • ويتصل • بيلانيقه • ومن هنا يمر من جوار جزيرة • غوريقه • طوبال • ويتجاوز ماء اشقودره ويسير راسا من • غريقه • طوبال الى التلال ويمر من مقسم المياه الكائن فيما بين • مغورد • و • قايجد • مع خط القسم المذكور ويترك • ميرونيق • داخل الجبل وينتهي الى بحر ونديك • فينيسيا • عند قرية • فروجي • ثم يلتفت الى الشمال الغربي ويمر في الساحل من بين قري • سوسانه • و • زويسي • ويتصل بمنتى الحدود الجديدة في جهة الجنوب الشرقي فوق • وروسته • بلاتينا •

(المادة ٢٩)

اتضمام اتقاريس • بارسه • وشطوط البحر التي تخصها الى الجبل الاسود • مشروط على الصورة الاتية وهي ان يصاد على الدولة العثمانية الاراضي الكائنة على جنوب تلك الجهة الى بويانا

من ضمنها دولسجيو ويقسم الى حلتايا حرمي • سبيزا • والاراضي المتعلقة منها الى غابة حدودها الجنوبية كما هي مبينة بالتفصيل في الخريطة ويكون لجبل الحريمه المطلقة التامة للسفر في نهر بويانه ولكن لايسوغ له ان يبني على النهر حصونا او استحكامات الا ما يزم للحفاظ على اشقودره خاصة فتكون تلك الحصون والحالة هذه غير خارجة عن دائرة مساحتها حول المدينة المذكورة بستة كيلومتر (٦٠٠٠ متر او نحو عشرة ايمال) ولا يكون له بواخر حربية ولا راية ولا يسوغ لاي دولة كانت ان تدخل باخرها الحربية الى حرمي اتقاري اما الحصون الكائنة في ارض الجبل بين النهر وشط البحر فتهدم بالكليّة ولا يسوغ اعادة بنائها ويفوض لمهدة لوستريا وهنكاريا ادارة البحرية والصحية في اتقاري وفي شطوط الجبل وعلى الجبل ان يستعمل التوازن والاصطلاحات البحرية على موجب القوانين والاصطلاحات الجارية في حلتايا (باستريا) وقدمت اوستريا وهنكاريا بانث تحمي باخر الجبل الاسود التجارية ويلزم للجبل ان يتفق مع لوستريا وهنكاريا على مدسكة الحديد وانشاء طرق عادية في الاراضي التي دخلت حديثا سيف حوزته وعلى تأمين حرية المواصله عليها

« المادة ٣٠ »

للسفون وغيرهم الذين يملكون عقارات في الاراضي التي انضمت الى الجبل الاسود ويعيدون ان يستوطنوا خارجا عن الامارة لهم حق بان يبقوا مالكن عقاراتهم بايجارها او تشيئها بواسطة من يختارونه وتشكل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين وأهل الجبل الاسود لتسوية المسائل التي تتعلق بكيفية نقل الاملاك او حرثها او ادارتها سواء هي من املاك الوقف او الاملاك للبرية التي لاياب المالي فتجري تسوية جميع متعلقات الذين لهم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين

(المادة ٣١)

في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة لوسيف
علاقتهم مع رؤسائهم الرومانيين

« المادة ٣٦ »

امارة الصرب تكون مملكة الاراضي الموجودة في
ضمن الحدود الاتي ذكرها وهي ان الخط الفاصل يمر
على طول الخط الحالي ومن مصب نهر « دينا » في
في نهر صاوا ويذهب مع النهر ويترك « ازونيك وزخار »
للامارة ولا يترك الخط المذكور اعني الحدود القديمة
الى « قابونيك » ثم يترك في ذروة جبل قابونيك عن
الخط المذكور ويسير من جنوب الجبل على طول حدود
نيش الشرقية ويمر من تلال « ماريتا واردار بلاتينا »
وهذه التلال هي الخط الفاصل بين نهر « ايلبار » و « ينقا »
وطوليفكا . وعلى هذا بقي يبرر لاد الدولة العلية
وبعده يسلك خط مقسم المياه الى جهة الجنوب من
ين « يرونيقا » ومدودجا ويترك وادي مدودجا كله
للعرب ويصعد الى تل « فوجلي بلاتينا » ويكون
هو الخط الفاصل فيما بين الانهر المسماة « بونجيقا وترنيقا »
وموراوا . ويصل الى تل « بونجيقا » ثم يذهب من
تجاه « قاينا بلاتيا » الى مجمع نهر « قواسفا ومورلوه »
ويتجاوزوه ويسير على الخط الفاصل فيما بين مياه النهر
الذي يحتل نهر موروا في جزاء « قواسفا ومورلوه »
ويتصل « بيلاتينا ايليجه » فوق « ترغويست » ومن
هنا اعني من ذروة جبل ايليجه يمتد الى ذروة جبل
فلتروق ويمر من الهلات المدرجة في الخريطة تحت عدد
١٥١٦ و ١٥٤٧ ومن « بايناغورا » وينتهي الى جبل
« قري وور » ثم ينتهي من هذا الجبل ويجمع بمحدود
البطار يعني يمر من تلال « اسره سرو وولوغاوسيد »
بلاتينا . ويسير على خط مقسم المياه الواقع فيما بين استروما
و « موروا » وينتهي الى الهلات المدعوة غاسينا وقوتو
تراوه . ودل قرسقه ودرابنيه بلان . وبسرها غير
من فوق « دشافي فلاتند » ومن اعلى مقسم مياه
« صوقوموزله » ويذهب راسا الى « استول » ومن
هنا ينزل الى قرية « سفوزه » من جهة شمالا الغربي

على امانة الجبل الاسود ان تتفق مع الباب العالي على
ما يتعلق بتعيين وكلاء من طرفها في الاستانة او في
جهات اخرى من السلطنة العثمانية مما يرى لازما اما
اهل الجبل المقيمين في السلطنة العثمانية او المسافرين
فيها فيكونون تحت احكام الدولة العثمانية على حسب
الاصول المقررة بين الدول وعلى حسب العوائد المقررة
مع الجبل (المادة ٣٧)

يلزم ان عساكر الجبل الاسود تبقي الاراضي التي
هم الان مستولون عليها عالم يدخل في حدود امارة
الجبل الجديدة وذلك في ظرف شهرين يوما اعتبارا
من يوم التوقيع على هذه المعاهدة او اقل من هذه
المدة اذا امكن كذلك يلزم للعساكر السلطانية ان
تبقي في المدة المذكورة الاراضي التي دخلت الان في
حوزة الجبل

(المادة ٣٨)

حيث انه يلزم الجبل الاسود ان يتحمل جانباً من
الديون العثمانية العمومية في مقابلة الاراضي الجديدة
التي دخلت في حوزته بموجب شروط الصلح معين
نواب الدول الاجنبية في الاستانة هذا المبلغ بالانفاق
مع الباب العالي على اصول عادية

(المادة ٣٩)

لما كانت الموقعون على هذه المعاهدة معترفين
استقلالية امارة الصرب ربطتها بالشروط المحررة في
المادة الاتية

(المادة ٤٠)

لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في
الصرب ضد احد حتى يخرج من الاهلية والجدارة لجميع
ما يتعلق بحتمه بالحقوق المدنية والسياسية او بدخوله
في الوظائف المدنية او العمومية او نواله الشرف او
استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره لجميع
الاهالي التابعين للصرب والاجانب ايضا الحرية التامة
في جميع الممتلكات الممكية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

انضمت الى الصرب ويديرون ان يستوطنوا خارجا
من الامارة لم الحوية بان يقرأ مالكن عقاراتهم
بموالجتها او تشفيها بواسطة من يختارونه ومستشكل
لجنة مؤلفة من للأوروبيين من الميثانيين والصربيين
لاجل تسوية جميع المسائل التي تتعلق بكيفية قتل وإدارة
الاملاك المتعلقة بالوقف او الاملاك الميرية التي للباب
العالي وكذلك تسوية جميع متعلقات الناس الذين
لهم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون في ظرف
ثلاث سنين

(المادة ٤٠)

تكون معاملة رعية الصرب القاطنين في السلطة
المثانية اولسا فين فيها بحسب اصول الاحكام والقوانين
المتداولة بين الدول الى ان تحصل معاهدة بين الدولة
المثانية والصرب

(المادة ٤١)

يلزم لساكر الصرب اخلاء جميع الاماكن التي لم
تدخل في حوزة امارتهم في ظرف خمسة عشر يوما اعتبارا
من يوم التوقيع على هذه المعاهدة كذلك يلزم للساكر
السلطانية ان تغطي في المدة المذكورة الاماكن التي دخلت في
حوزة الامارة

(المادة ٤٢)

حيث انه يتعين على الصرب حمل جانب من الديون
المثانية العمومية في مقابلة الاراضي الجديدة التي
حازتها بموجب هذه المعاهدة فلهذا الدول الاجنبية
في الاستانة يمينون مبلغ قيمة الاراضي المذكورة على
صورة عادية بالاتفاق مع الباب العالي

(المادة ٤٣)

لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية
رومانيا وبلغتها بالشرفين الاتيين

(المادة ٤٤)

لايسوغ التجديف في الاعتقادات الدينية في رومانيا
شد احد حق يفرجه من الاهلية والجدارة لجميع مايتعلق
بتمتعته بالمقوق المدنية والسياسية او بدخوله في

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

ويقطع طريق بيروث بمسافة مقدار الف كيلو
مترو عن صوفية ويصعد على خط مستقيم الى ويليقي
بلاتينا . وير من جبل رادوجينا . الواقع في سلسلة
البلقان الكبير ويترك قرية دوقسجي لامارة الصرب
وقرو . سناقوس . الى البلغارستان ثم يسير من
ذروة هذا الجبل الى جهة الشمال الغربي ويمر من
بلقان . سبروق . ومن . استارا بلاتينا . ويصعد
الى نلال البلقان وفي جدار . قولوا شميظهر قوفة . يتصل
بحدود الصرب الشرقية القديمة ويسير على هذه
الحدود الى نهر الطرنة ويتعي عند النهر سيف
(راتويجه)

(المادة ٣٧)

لا يفر شي في الصرب من الشروط الحالية فيما
يخص العلاقات التجارية الكائنة بين الممالك الاجنبية
وبين امارة الصرب الى ان يجري بدلها اتفاقات جديدة
ولا يسوغ ان يؤخذ على البضائع التي تمر في الصرب
مرسلة الى جهة اخرى شيء من المواند او الرسومات
فما للزاي والامتيازات الشاملة الان رعايا الدول
الاجنبية في الصرب وحق الاحكام وحماية القناصل
في ايام على الاصول المعمول بها الان تبقى مريحة
الاجراء الى ان يحصل اتفاق بين امارة الصرب والدول
الاجنبية على تعديلها

(المادة ٣٨)

التعهدات التي تمهدها الباب العالي مع دولة اوستريا
وهنكاريا او مع شركة سكة الحديد في الروم ايلي افونيا
يتعلق باقام السكك الحديدية وتشغيلها في الاراضي
التي دخلت في حوزة الصرب تبقى مريحة الاجراء
عند امارة الصرب وعند التوقيع على هذه المعاهدة يجري
اتفاق بين دولة اوستريا وهنكاريا والباب العالي
والصرب وامارة البلغار على قدر ما يخصها لتسوية
هذه المسائل

(المادة ٣٩)

للسلمون الذين يمكن عقارات في الاراضي التي

الوظائف الهدية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله
الصانع والحرف المختلفة كيما كان مقروء فجميع الاحالي
التابيين رومانيا والاجانب ايضا الحرية التامة في جميع
للتطقات المذهبية ولا يسوغ انتخاذ اتباع ماني ترتيب
درجات ارباب المذاهب المختلفة او في علاقاتهم مع
رؤسائهم الروحانيين فتكون معاملة رعايا جميع الدول
سواء كان من التجار او غيرهم في رومانيا بدون تمييز في
المذهب على قدم مساواة تامة

(المادة ٤٥)

للمارة رومانيا تميد على حصة امپراطور الروسية
اراضي يسارابا التي كانت انفصلت من الروسية بموجب
معاهدة باريس التي اقيمت في سنة ١٨٥٦ وحدودها
في الجهات الغربية من بحرى نهر البروث وفي الجنوب
من نهر (كيكليا) ولم (ستاري استابول)

(المادة ٤٦)

يضم الى رومانيا الجزر الثلاثة التي على الطونة
وجزر (بلان طاخ) وسنجقة طولجي وهي تشمل
قضائت. كيكليا وسولينا وعمودية ووزنيجه وطلوچي
وماجين وبابا طاخ وهرسوا وكوسنتيه ومجيدية وما
هذا ذلك يعطي لها ايضا الاراضي الكائنة على جنوب
الديروجو الى ان تصل الى خط يمتد من شرق
سيليستريا ويمتد الى البحر الاسود على جنوب منفاليه
ويكون تمييز تغرم تلك الحدود في تلك اللواتع
بمعرفة اللجنة الاورباوية للنوط بحدتها تعيين حدود
البشار

(المادة ٤٧)

مسئلة تقسم المياه والصيدا تعرض على لجنة الطونة
الاورباوية فتكون حكما عليها

(المادة ٤٨)

لا يجوز وضع رسومت او خرائد في رومانيا
على السلع التي ترد اليها بقصد ارسالها الى جهة اخرى
(المادة ٤٩)

لا يسوغ رومانيا ان تعقد مع الدول الاجنبية

(المادة ٥٠)

تبقى رعية رومانيا القاطنون في المالك العثمانية
او المسافرين فيها او رعايا العثمانيين المسافرين في
رومانيا او القاطنون فيها متمتعين بالحقوقي التي تشمل
رعايا بقية الدول الاورباوية الى ان تعقد معاهدة
لتسوية امتيازات التنافس ووظائفهم بين الدول
العثمانية ورومانيا

(المادة ٥١)

تمهدت الباب العالي ووظائفه فيما يتعلق باتمام
الاشغال التابعة وما اشبهها في الاراضي التي دخلت
في حوزة رومانيا تعود الى حدة رومانيا

(المادة ٥٢)

لاجل زيادة تأمين حرية السفر في نهر الطونة التي
اصتوف لها من المصالح الاورباوية قر رأي الموقعين
على هذه المعاهدة بان جميع الحصون والاستحكامات
الموجودة الان على النهر من عند المجل الذي يقال له
(ابواب الحديد) الى ثم النهر عظم بالكلية فلا
يشوع بعد هذا بناء غير هاولا يبرز سفر احد البواخر
الحربية على الطونة منحدر (ابواب الحديد) الا
البواخر الصغيرة للخدمة للخدمة الفبطية في النهر وخدمة
الكراك ولكن يسوغ لبواخر الدول الموجودة في
ثم نهر الطونة لاجل الحراسة ان تسافر في النهر الى
غاية (غلاتس)

(المادة ٥٣)

تبقى لجنة الطونة الاورباوية مقررة في وظائفها
ورومانيا فيها نائب بحري اعمال وظائفها الى (غلاتس)
بحرية تامة مستقلة عن مدخلها موزي تلك الاراضي
وتبقى ايضا سائر معاهداتها واتفاقاتها واشغالها واعمالها

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

(معاهدة برلين ١٨٧٨)

وقراراتها فيما يتعلق بامتيازاتها وخصائصها ووظائفها
ثابتة الاجراء

(المادة ٥٤)

قبل نهاية الاجل المقرر لبقاء لجنة الطونة الاروباوية
بسنة واحدة يلزم للدول ان يتفقوا على تطويل سلطاتهم
او على التمديدات التي يرون اجراؤها من اللازم

(المادة ٥٥)

جميع المنظمات المتعلقة بالسفر في النهر وبوظائف
الضبطية فيه من (ابواب الحديد) الى خلاصى يكون
ترتيبها وتنسيقها من طرف اللجنة الاروباوية بمساعدة
نواب من طرف الممالك الكائنة بمسوح النهر ويصدر
تأليفها بالانظمة الموجودة او التي ستحدث في امور
النهر اسفل من خلاصى

« المادة ٥٦ »

يلزم لجنة الطونة الاروباوية ان تتفق مع الدول
فيما يتعلق بتنوير الفارات الكائنة على جزر (بلان طاغ)

(المادة ٥٧)

قد فوض لاسوتريا وهنكاريا الاشغال اللازم
اجراؤها لازالة « واقع السفر التي تقيس من (ابواب
الحديد) والشلالات ويلزم على الممالك المجاورة
النهر من الجهة المذكورة ان تجري جميع التسهيلات
اللازمة لمصلحة تلك الاشغال اما للواد المقررة في
القاعدة الرابعة من معاهدة لندرة التي امضيت في ١٣
مارس ١٨٧١ فيما يتعلق باخذ ضرائب مؤقتة لسد
المصاريف تلك الاعمال والاشغال فتبقى منوطه بدولة
اوسوتريا وهنكاريا

(المادة ٥٨)

الباب العالي يسلّم الى امبراطورية الروسية في
اسيا (الاناطول) اراضي اردمان وفارس وباطوم
مع مرمى باطوم وجميع الاراضي السكائنة بين تقنوم
الروسية والتركية القديمة والتقنوم الآتي يانها وهي
(الحدود الجديدة) يندى من البحر الاسود على
حسب الخط المقرر في معاهدة اياستفانوس الى نقطة

في الجهة الشمالية الغربية من (خورده) وعلى جنوب
(ارتون) وتتمدد على خط مستقيم الى نهر (جوروك)
وبعد جبره هذا النهر يسير شرقي (الثعشين) ويستمر
على خط مستقيم في الجنوب وهناك يلاقي حدود
الروسية للشروحة في المعاهدة المذكورة وذلك في
قطعة على جنوب (ناريمان) مع بقا مدينة (اولئي)
في حوزة الروسية ثم يتندي الخط بالقرب من
(ناريمان) الى الجهة الشرقية ويكون مروره من
(تربنيق) وبعد دخول مدينة تربنيق سيف حوزة
الروس يسير الى (بنك شاي) عجاويا نهر الى ان
يصل الى (باردوز) وبعد دخول مدينة باردوز
ويكي كوي في حيدة الروسية يؤخذ نقطة من
غرب قرية (قره اوتجان) تجعل الحدود عليها على
خط الى ان يصل الى (عجبجرت) ومنها على خط
مستقيم الى ان يصل الى تلال (قبا داغ) فيستمر
على خط مصب نهر (الاركس) في الشمال ومصب
نهر (مراد صوي) في الجنوب الى ان يصل الى
حدود الروسية القديمة

« المادة ٥٩ »

امبراطور الروسية يصرح هنا بان غاية مقصده
ان يحصل باطوم مرمى حراً (معنى حر ان تكون
البضائع معفاة من جميع رسومات الدخول او الخروج)

(المادة ٦٠)

تعيد الروسية على تركية اودية الشفراد ومدينة
(بايزيد) التي سلمت للروسية بموجب المادة ١٩ من
معاهدة اياستفانوس وقد سلم الباب العالي الى ملكة
ليرن مدينة (قطور) ولواضيها كما قرر عليه وأسيص
الجنة الانكليزية والروسية التي نيط بهدتها تعيين
تقوم تركية وايران

« المادة ٦١ »

الباب العالي يتعهد بان يجري بدون تأخير في
الولايات التي سكانها من الارمن سائر الاصلاحات

١٨٧١ مصرية الاجراء وذلك فيما يتعلق بالمواد التي لم تنسخها ولم تعدلها هذه المعاهدة (المادة ٦٤)

يقطع التصديق على هذه للمعاهدة بعد ثلاثة اسابيع او اقل ان امكن وللشهادة بذلك اثبت الموقعون اسامهم على هذه للمعاهدة بصدان وضعا عليها اختتامهم - تمردا في برلين في ١٣ جويلية (تموز) سنة ١٨٧٨ « الامضاء » (فون بيسارك) (هايمول) (صاليري) (شولفولف) (فون بولوسيه) (وادناون) (اودرول) (دوبريل) (هوهنلو) (سان فاله) (كورت) (اندراسي) (ديبرليس) (لاولي) (فوه تيودري) (محمدي) (كاروليي) (يكنسفيلد) (غورجيفوف) (سمد الله بك) المعاهدة التي ابرمت بين الدولة العلية والروسية تركيا - وذلك في ٨ شباط ١٨٧٩

(المادة ١)

يقع بعد هذا صلح ووداد بين السلطنتين (المادة ٢)

قد وقع الاتفاق بين الدولتين على ان تعصرا بان المواد التي تضمنتها معاهدة برلين قد صار اجزاؤها بموجب توسط الدول السبع جرى الصلح بها عوضا عن شروط صلح معاهدة اياسطفانوس التي صار تعديلها او تبديلها في مؤتمر برلين (المادة ٣)

جميع مواد معاهدة اياسطفانوس التي لم يحصل تبديلها او تعديلها او التناوها في معاهدة برلين جرت تسويتها في المواد الآتية من هذه المعاهدة تسوية قطعية (المادة ٤)

بعد اسقاط قيمة الاراضي التي سلمتها تركية الى الروسية بموجب معاهدة برلين يبقى مبلغ القرامة الحرية للتمتعين على الباب العالي اداؤه ٨٠٢٥٠٠٠٠٠ فرنك وكيفية اعطاء هذا المبلغ والضمان عليه تكون بالاتفاق بين دولة الحضرة العلية السلطانية

والتحسينات التي تحتاج اليها امورها الداخلية وان يتعهد بتأمينهم من تمدي الجراكسة والاكراد عليهم ويضد للدول الاجنبية المرة بعد المرة التشبثات التي اقتضها لهذه الناية وهي ترانق كنيه اجرائها (المادة ٦٢)

حيث ان الباب العالي اثار رغبته في ابقاء اصول حرية الديانة وتوسيع مداها توسيعا مطلقا فان للمؤمنين على هذه للمعاهدة يتزولون هذه الرغبة منزلة الفصل فلا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في جميع اطراف السلطة المثانية حتى يخرج احدا من الاحلية والجدارة بجميع ما يتعلق بتمتعه الحقوق المدنية والسياسية او يدخوله في الوظائف المدنية او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيتما كان مقرو ويودعن جميع الناس بان يودعوا للشهادة في جميع الحاكم بدون تمييز احد في الدين واستعمال سائر الامور الدينية يكون بحرية فلا يكون مانع ما لتزويج درجات ارباب للمذاهب المختلفة او لملاقتهم مع ردها ويكون الاكلوس (اصحاب الرتب الكنسية) والوزار والرجان من جميع الامم الذين يسلمون في الممالك المثانية في الروم ايلي والاناتول حائزين حقوقا واحدة وامتيازات وخصائص واحدة وقوض الى التنازل ونواب الدول الاجنبية في تلك الممالك حق في حماية لولئك المذكورين وحماية محلاتهم الدينية والخرية حماة رسمية في الاماكن المقدسة او غيرها اما الحقوق للسنة لفرنسا فلم تزل مصرية الاجراء وصار من المعلوم للقرر هنا انه لا يسوغ تبديل حال من الاحوال الحاضرة في الاماكن المقدسة اما زوار جبل اثوس من اي جنس كانوا فيبقون حائطين لاملاتهم وامتيازاتهم وتحتهم السابقة ويقون مشتمعين بمساواة تامة في الحقوق والازايا

(المادة ٦٣)

تبقى معاهدة باريس التي امضيت في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ومعاهدة لندن التي امضيت في ١٣ مارس

(معاهدة ۱۸۷۹)

(معاهدة ۱۸۷۹)

او بموجب معاهدة رعية الدولتين الذين كان لهم علاقة او مشاركة مع عساكرها في الحرب الاخيرة واذا اراد احد من العثمانيين ان يتبع عساكر الروس عند خروجهم من ارض الدولة العلية فلا يسوغ للمأموري هذه الدولة ان يمنعونهم

(المادة ۹)

تمت رعية الدولة العثمانية الذين اشتركوا في الانقلاب الاخير الذي وقع في ولايتها بالروم ابلي الامان والعفو التام بحيث ان كل من حبس منهم لهذا السبب او نفي او ابعده من بلاده يعني عنه ويغفل الحربة التامة

(المادة ۱۰)

جميع المعاهدات والاتفاقات والتعهدات التي كانت حاصلة بين الطرفين على هذه المعاهدة فيما يتعلق بالاحكام وحال رعية الروسية التامتين في تركية ثم التين. بسبب الحرب الاخيرة تصير معمولاً بها كما كانت سابقاً فتبقى علاقة كل من الدولتين من جهة تعدياتها وعلاقتها التجارية وغيرها على الحالة التي كانت عليها قبل الاعلان بالحرب ما عدا ما صرح به في هذه المعاهدة او في معاهدة برلين

(المادة ۱۱)

يتشبهت الباب العالي بالوساطة الفعالة لتسوية جميع الدعاوي والنزاعات المختصة برعية الروسية الموقوفة منذ بعض سنين ويمطى لهم تعريض اذا انتهت الحال مع المبادرة الى اتمام جميع الدعاوي التي صدر بها لهم اعلامات وقرار من المجالس

(المادة ۱۲)

بعد التصديق على هذه المعاهدة يقع تبادلها في صلبن بطرسبورغ في ظرف اسبوعين او اقل اذا امكن - تحريراً بالاستانة العلية في ۸ شباط سنة ۱۸۷۹
ترجمة اللائحة التي سلمها الرئيس لويانوف
ترکيا - سفير الروسية الى ناظر البحرية بالباب العالي عتب المعاهدة المذكورة

اتي في حال توقيعي على معاهدة الصلح التي جرت

ودولة تقصر الروسية ما عدا ما صرح به في للفضلة الحادية عشرة من معاهدة برلين فيما يتعلق بالترامة الارضية والحقوق الاولوية المختصة بالذين لم مطالب على الدولة العلية

(المادة ۵)

مطالب رعية الروسية التامتين في تركية بصفة تعريض عن الضرر الذي حصل لهم في بدء الحرب الاخيرة تعطى عند ردها وتسويتها بمعرفة سفارة الروسية بالاستانة واطلاع الباب العالي عليها وعلى كل حال لا يمكن ان تزيد على ۲۶۷۵۰۰۰۰ فرنك ولازم لتقديمها الى الباب العالي في ظرف سنة واحدة اعتباراً من يوم مبادلة هذه المعاهدة للصديق عليها وبعد مضي سنين لا يقبل الباب العالي شيئاً منها

(المادة ۶)

يعين من طرف الباب العالي ومن طرف دولة الروسية مأموران مخصوصان لتسديد حساب تخمين الدساكر العثمانية الذين كانوا اسرى في الحرب الاخيرة وهذه المصاريف تعين الى يوم التوقيع على معاهدة برلين ويسقط منها المبلغ الذي صرفته الدولة العثمانية على مائة الروس الذين كانوا اسرى عندها وبعد تسوية هذا الحساب يدفع الباب العالي المبلغ الى الروسية في احد وعشرين قسطاً متساوية يكرن دفع اخر قسط منها في ظرف سبع سنين

(المادة ۷)

مكان الاماكن التي اُلفت بالروسية الذين يريدون الاقامة في غيرها يسوغ لهم الخروج منها بحرية تامة كما انه يسوغ لهم ايضاً بيع املاكهم وعقاراتهم (النير للقرنلة) ولأجل هذه الغاية تعطى لهم حلة ثلاث سنين اعتباراً من يوم التصديق على هذه المعاهدة فاذا انقضت هذه المدة ولم يخرجوا من الاماكن ولم يبيعوا عقاراتهم يصبون رعية الروسية

(المادة ۸)

قد تعهد المتوقعون على هذه المعاهدة بان لا يماقبوا

مذاكرتها يتنا مآذون بأن اصرح لقلب العالي بأن
الاولى لاجل اخلاء اراني السلطة الثمانية الخارجية
عن البلغار والروم ايلي الشرقية تعطي للمساكر
الامبراطورية بعد مبادلة هذه المعاهدة والتصديق
عليها بشرط ان المساكر الثمانية ومأمورها الملكية
يكونون قد اخلاوا (سبور) و (بودغورنسه) فعند
ذلك تشرع المساكر الامبراطورية سيف اخلاء
للواقع المذكورة بدون انقطاع بحيث اتهم في الخامس
والثلاثين من يوم صدور الاولى المذكورة ببيرون
حدود الروم ايلي الشرقية ما لم تحدث موانع طبيعية
على خلاف ارادة الروسية وبناء على هذا الزم صار
من اللازم ان يفتي بقرار الراحة والامن في الجهات
التي تشلها المساكر القيصرية واعادة المأمورين
للكية والمكوية الثمانية اليها على التدرج وبذلك
بعد خروج مأموري الروسية منها ولاجل هذه الغاية
يلزم حصول اتفاق بين رؤساء المساكر القيصرية
ورؤساء المساكر السلطانية (لوالوف)
تركيا - * قريب الخط المايورني الذي قرى في
كلماته نقلا عن السنة العريفة للدستور
المايورني المجلد الاول ص ٢٤ » ٢٦ شبان سنة ١٢٥٥ «
(الدستور)

لقد علم الجميع انه لما كانت حملت الرعاية الثامنة
للاحكام الجلية انقراية والقوانين الشرعية منذ بداية
ظهور دولتنا العلية وصلت قوة واستحكامات سلطنتنا
السياسة وجميع تبعاتها الى اراضي عربية من الزلف والعمورية
فكن بحسب ماوقع منذ مائة وخمسين سنة من عدم
الاتقياد الى الشرع الشريف والامتثال الى القانون
للنفي بداعي الفرائد للتأقية والاسباب المتنوعة قد
تبطلت تلك القوة الاولى والمبار بما هو عكس ذلك
من النصف والانتشار ولما كان من الامور الواضحة
عدم امكان ثبوت الملك التي لا تكون ادارتها تحت
قوانين شرعية كانت افكارنا للوكاتية الخيرية منحصرة
منذ جلوسنا المايورني في مجرد اعمار الملك والانهاء
وترفيه الاهالي والقتال ونظرا لموقع مالك دولتنا العلية

التي هي من الات الخرب ولم يمن منها ثمر فافهم وث
من الاوقات جارية حتى اليوم وكثما هي عبارة عن
تسليم مصالح اخدي البلاد السياسية وامورها المالية
لادارة احد الناس وربما الى غلب جبره وقنبله فانه
اذا لم يكن في حد ذاته صالحا ينظر للحين سيف ما هو
لنفعه المخرصة ويكون جميع حركاته وسكناته بنية
على النذر والظلم ولذلك يلزم بعد الان ان يتعين على
كل فرد من اهالي البلاد ويكر مناسب بالنسبة الى
املاكه ومقدرته كيلا يوخد من احد شيء زايد عن
مقدرته وكذلك يجب تهديد مصارف دولتنا المالية
العسكرية وغيرها برا وبحرا وتمييزها بقوانينها للقتضية
وعلى ذلك يصير اجرلونها وهكذا مادة المساكر ايضا
لانه من الامور الهمة كما تجبر ومع انب اعطاء
المساكر لاجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة
الاهالي لم يزل على ما هو جار لحد الان غير
منظور فيه الى عدد النفوس للوجودة في كل بلدة
بل يطلب من بعضها ما هو زايد عن درجة احتماله
ومن البعض الاخر ما هو اقصى وكما ان هذا الامر
يوجب عدم الترتيب والخلل في منافع مواد الزراعة
والتجارة كذلك استخدام الذين يحضرون الى
العسكرية الى نهاية عزم يوجب المال وقطع النسل
فيجب وضع بعض اصول حسنة لاجل ما يطلب
هند الزوم من كل بلدة من الانتشار العسكرية
وتاسيسه بطريق المناوبة ايضا فتكون مدة الاستخدام
اربع او خمس سنين والحاصل اذا لم تتمصل هذه
القوانين النظامية لا يمكن تحصيل القوة والعمار والراحة
لان اسماها جميعا هو عبارة عن هذه اللواذ للشروحة
كذلك يلزم ان تنظر دعاوي اصحاب الجرائم بعد
الان طنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية
وبل ان يصدر الحكم لايحوز اعطام احد اصلا
لاخفي ولا جلبا ولا بطريق التسميم وان لا يحصل
تسلط من طرف احد على عرض وناموس شخص
اخر بل كل واحد يكون مالكا امواله واملاكه ومتصرفا

بها بكمال حريته وليس لاحد ان يتدخل معه بذلك
واذا بالفرض وقع احد بتهمة او قباحة وكان وراثوه
ايها التمة من تلك التهمة والقباحة لا يحرمون
من حقوق ارحمهم بواسطة ضبط امواله ولكي تكون
اهل الاسلام وباقي الملل الذين هم من تبة سلطنتنا
السنية نائلين مساعدتنا هذه الشاهانية بدون استثناء
اعطيت من طرفنا الشاهاني الامنية الكاملة بمقتضى الحكم
الشريحي لجميع اهالي بملكنا المحروسة على نفوسهم
واصراضهم وناموسهم وبما ان باقي القضايا سوف يعطى
لها قرار بالتساق الاراء فيلزم تكثير اعضاء مجلس
الاحكام المدنية بقدر الزوم وان يجتمع ايضا هناك
وكلا ورجال دولتنا المالية في بعض ايام يصدر
تعيينها ويتكلموا جميعا بصرية غير مشاخرين عن ابداء
ارائهم ومطالبهم وينذروا من جهة القوانين المتفضية
فيما يخص هذه الامنية على الانفس والاموال وتعيين
الوزير ويتكلموا عن قضية التنظيمات العسكرية ايضا
وسيفي دلو شوري الياب العسكري وكما تقرر
قانون يعرض لطرفنا المايوني لاجل المصادقة عليه
وقوشيه بخطنا المايوني ليكون دستورا للعمل
الى ماشاء الله تعالى وبما ان هذه القوانين الشرعية
سيصير وضعا لاصياء الدين والنولة والملك والملة
يعطى العهد واليثاق من جانبنا المايوني بعدم حركة
تخالفها والتمس بالله على ذلك ايضا بحضور جميع العلماء
والوكلاء في حجرة الحرة الشريفة خلف العلماء
والوكلاء ويتنظم قانون جزاء مخصوص لاجراء
التأديبات اللائقة للذين يفعلون حركة تخالف
القوانين الشرعية من العلماء والوزراء او غيرهم ايها
كان بحسب القباحات التي تثبت عليهم غير ملتفت
في ذلك الى رية ولا خاطر وبما ان جميع الامورين
لهم والمخلة هذه معاشات وايية وستترتب معاشات
ايضا لمن وجد بينهم بلا معاش يجب ان ينظر بقانون
قوي يتأكد به بعد الان عدم وقوع مادة
الرشوة الكريمة للنفور منها شرعا التي هي السبب

اتضاء ارادة مراخي العتادة الفكرانية ان تشرق
آنا فانا في الدخل ايضا الاسباب والوسائل المستزمنة
لزيادة قوة ومكة سلطتي السنية وتحصيل مساندة
الاحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعي
الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية
والتساويع في نظر معدلة شفتي للموكلية وبقاء على
ذلك قد صدرت ارادتي الساندة السلطانية باجراء
لنصوصات الآتية وهي:

بما ان تلك التأمينات التي صار الوجد والاخيار
بها من طرق الاشرف السلطاني لاجل امنية النفوس
والاموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعي الموجودين
في اي دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطي
المايوري الذي تسلي في كخلافة واد جزى الانث
تاكيدها وتأبيدها مع التنظيمات الخيرية يجب انضباط
التدابير للثورة لاجل اخراجها بكاملها الى الفعل ايضا
الامتيازات والمعاميات الروحية جميع التي اعطيت
من طرف اجدادي العظام واحسن بها في السنين
الاخيرة الى جماعة المسيحيين وباتي التبعة التي للسلطة
الموجودين في ممالك المحروسة الشاهانية قد صدر
تقريبها وبقاؤها الان ايضا لما يلزم ان تحصل بالمخوة
فقط الي رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين
والتبعة التي للسلطة ومعامية امتيازاتهم لماضرة بطرق
مهلة معينة وتحصل للذاكرة في اصلاحاتها التي اوجبه
الوقت وانظر التمدن والمعارف المكتسبة في مجر السنين
مخصوصة تشكل في الطر كخلافت بارادتي واستحسانه
المركبي تحت نظارة بابنا العالي وتجب على عرضها
والافادة عنها الى بابنا العالي ويصير توفيق الرخصة
والاقتدار الذين صار التكرم باعطائهم من طرف حضرة
ساكن الجنان السلطان ابي الفتح محمد خان الثاني
ومن خلفائه العظام الى البطارقة واساقفة للقيصريين
عالم والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من
نيات قوتي السلطانية ومن بعد ان تقام اصولك
انصتخا البطارقة الجاوي والمالة هذه يصير كذلك

الاعظم في غراب الملك وبما ان هذه المواد المشروحة
هي كناية عن تغيير الاصول المتبعة وتبديدها بتامها
يتبعي ان نمان ارادتنا هذه السلطانية مشاعة الى اعالي
دار السعادة وجميع ممالكنا المحروسة وان يعلم بها رسما
جميع السفراء المقيمين في دار سفادتنا لتكون الدول
الخاتبة ايضا شهيدا على ابقاء هذه الاصول الى الابد
ان شاء الله تعالى ونلتس من ربنا تعالى وتقدس
ان يوفقنا جميعا والذين يعملون حركة تخالف هذه
القوانين المؤسسة فيكونون مستحقين لعنة الله تعالى
وعدم الفلاح الى الابد امين

تعر يب الفرمان العالي الموشع بالخط
المايوري الذي جرى شرف صدوره خطابا
للكوالة المطلقة بخصوص الإصلاحات
بعد الانقلاب

لما كان من اقدم انكاري الخيرية السلطانية
تحصيل سعادة الاحوال لصنوف تبعي الشاهانية التي
هي ودية الباري ليدي المودة للكوانية واستكمالها
من كل جهة شرعت لله الحمد بكثرة وافرة الثمر
همي للمخصوصة الشاهانية التي ظهرت في هذا الباب
منذ يوم جلوس المايوري للقرن واليمن وقد اخذت
معمورية ملكنا وثروة ملتنا في الازدياد من وقت الى
وقت الا انه لما كانت عدالت السلطانية تطلب تجديد
وتاكيد النظامات الخيرية التي توقفت يوضعها وتاميسها
نجد الان لا يصلح الحالة للواقعة لثان دولتنا العلية
والالامة بالمرقع العالي المهم الذي حازت عليه بحق
قيا بين الشعوب للتمسدة الى درجة الكمال ولا سيما
الآن حيث تضاعف بناية الله تعالى تاكيد الحقوق
السنية التي لدراني العلية في الخارج بخصب ثائمه
المساعي الجيلة من حية عموم تبعي الشاهانية وهمة
ومعاونة نواب الدول الختمة الخيرية التي هي مصفا
بالتفاني خاص بالمر الاخلاص على ما يعمل هذا المنصر
تبعيدا زمان مقرون بالغير فمزلنا السلية اصبح من

بحرارة اصول نصيبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً الى احكام يراة البطركية العلية بالهبة والتمام وحين نصب البطرك او المارن والرخص والابيسكوس والمخام يقتضي ان يقرأ الاصول التحليلية تطبيقاً الى صورة يحصل القرار عالياً فيما بين بابا العالي وروساء الجماعات المختلفة الزوجين ثم يصدر منع الجواز والبيانات التي تعلى الى الزوجين تحت اي صورة ولم كان بالكليّة. ويتخصص عرضها ايراداً معينة الى البطركية وروساء الجماعات وكذلك يتعين معاشات الى باقي الرهبان وعلى وجه الحفاية بالنظر الى اهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذي يعلى بعد الاثبات وتحال ادارة المصالح المالية المختصة بحماية المسيحيين وباقي التبعة النورية السليمة لحسن محافظة مجلس مركب من اعضاء منتخبة فيا بين رهبان كل جماعة وعولها لكون ان يحصل ليراث سكنة الى ارتاق واموال بطريركان منفردة كانت او غير منفردة ولا ينبغي ان يقع موانع في تسميته وترسيم الابنية المختصة باجراء المعيدات في المداين والقصبات والقرى التي جميع اهلها من مذهب واحد ولا في باقي مصلاتهم كالكتائب والكنائس والمقابر حسب همتها الاصلية لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عند ما يستوصيها للبطرك او روساء الملة ان تعرض صورة ومعاواناتها حرمة الى بابا العالي لكي تقبل تلك الصورة المروضة ويبرمج اقتضاها على موجب تعلق ارادتي السنية للملوكانية او تبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بطرف مدة معينة واذا وجد في محل جملة اهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين يشيرون فلا يقيّدوا بغير ما عن اجراء المصوصلات المتبعة بالمبادء في ذلك الموضع ظاهراً وعلناً. اما في المدن والقصبات والقرى التي تكون اهلها مركبة من جماعات مختلفة الاديان فيكون كل جماعة مقتدرة على تسميته وترسيم كنائسها ومستشفياتها وكتائبها وتقليدها اتباعاً للاصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها لكن

مقي لهما ابنية يقتضي انشاؤها جديداً يلزم ان تستدعي بطاركتها او جماعة مطارقتها الرخصة اللازمة من جانب بابا العالي فتصدر رخصتها السنية عند ما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الاشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغي ان تؤخذ التدابير اللازمة القوية لاجل تأمين من كانوا اهل مذهب واحد معا بلغ عددهم ليجروا منهم بكل حرية ثم تحمي وتزال موطنهم بالمرور الديوانية جميع التصورات والافاظ والتبصيرات التي تتضمن تدني صنف عن صنف اخر من صنف تبعه سلطنتي السنية بسبب للذاهب او اللسان او الجنسية ويمنع قانوناً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار او يمس التاموس سواء كان بين افراد الناس او من طرف للمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في جمالي المحروسة بوجه الحرية ان لا يمنع احد اصلاً من تبني السنيانية عن اجراء فرائض دياناته ولا يسلخ من جراء ذلك جوراً ولا ذينة ولا يجبر احد على ترك دياناته ومذهبه اما انتخاب ونصب مأموري سلطنتي السنية وخدائها فهو ممنوع بتبسيي وارادتي الملوكانية وبما ان جميع تبعه دولتي العلية من اية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخفون في الاموريات امتثالاً الى المنظمات الرعية الاجسواء في حق العموم بحسب اهلهم وقائليتهم والذين هم من تبعه سلطنتي السنية يقبلون جميعاً عند ما يقرن الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن او الامتناعات في المنظمات المروضة للكتائب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية وهذا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون اصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلمها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة اعضاءه من طرفي الشاهاني اما جميع

لحفاظته اموال جميع يتبع للوكالة اصحاب السكينة وارواحهم وكان مساواة اليوكو توجب مساواة باقي التكليف كذلك للمساواة الحقوقية تستلزم المساواة في الوظائف ايضاً فينبغي ان يكون المسيحيون وباقي التبعة الغير المسلمة صبورين ان يتقادوا الى القرار للمعالي اخيراً بحق اعطاء الحصص العسكرية مثل لعل الاسلام وتجري في هذا الخصوص اصول المعافاة من الخدمة القبلية اما باعطاء البديل والاعطاء دراهم نقدية وتعمل المنظمات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدداً عن الاسلام فيما بين صفوف العسكرية وتتمشى وتتماشى في اقرب وقت امكن وان يتوضح امر انتخاب الاعضاء الذين يوجدون في مجالس الايالات والالوية من الاسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالمة استحصال الوسائل المؤثرة باسم التثبيت باصلاحات المنظمات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لاجل حصول التأمين على ظهور الاراء المستقيمة فتعلم دولتي العلية نتيجة لاراء وما يعطي من الحكم والقرار على وجه الصحة وتتناظر على ذلك وما ان القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الاملاك والتصرف في المزارع متساوية بحق بقية الملاكات كافة فمن بعد ان تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطتي السنية والعلوية الاجنبية تعطي للمساعدة للاجانب ان يتصرفوا في الاملاك ايضاً بحسب اتباع قوانين دولتي العلية ولتمثال نظمات الفاطمية البلدية واعطائهم اصل التكليفات التي تطبقها الامالي اوطنيون اما اليوكو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطتي السنية فيما بينها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها الى الصنف والذهب ينبغي ان تحصل المطالبة والمذاكرة بالذمير السريفة لاصلاح سوء الاستعمالات للثروة في اخذ واستيفاء هذه التكاليف والاعشار خاصة وتجريه اصول اخذ اليوكو شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة اذا

الدعاوي التي تحدث فيها بين اهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة او بين التبعة المسيحية وبين باقي باقي المذهب المختلفة الغير المسلمة تجارية كانت او جنائية فتقل الى دولتين مختلطة والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدولتين لاجل استماع الدعوى تكون علنية بوجاهة المدعي والمدعي عليه والشهود الذين يقيانهم ينبغي ان يصادقوا على تقارير الواقعة دائماً واحدة فواحدة يمين ويجرونه حسب اعتقادهم ومذهبهم اما الدعوي العائدة الى الحقوق المادية فينبغي ان ترى شرعاً او نظاماً يحضرون الزاوي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والالوية لمختلطة ايضاً وتجري الحماكت الواقعة في هذه الحماكم والمجالس علناً واما الدعوي نظامية مثل الحقوق الارثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة فتعال على ان ترى اذا ارادت اصحاب الدعوى بمعرفة البطرك او الروسا والمجالس وينبغي تسمي اصول ونظمات المرافعات التي تجري في الدولتين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدور وتنتشر وتعلن وترجمة بالالسن المختلفة المستعملة في ممالك المحروسة الشهابية وتعمل المباشرة في ظرف مدة قليلة لان اتصلح بقدرة الاسكان كل السجن المختصة لحبس وتوقيف اصحاب مظنة السوء او المستحقين للتأديبات الجزائية مع اصلاح اصول الحسية في جميع المحلات لاجل توفيق الحقوق الانسانية مع حقوق العدالة وتلبي وتبطل بكل حال ايضاً كل انواع المجازاة الجسدية بتمامها وكافة المعاملات السني تمثل الاذنية والاضرار في الحبوس ماعداً المعاملات المرافعة للنظمات الانضباطية للوضوعة من جانب سلطتي السنية وما يحصل من منع الحركات التي نزع خلافاً لذلك وزجرها بكل شدة ويجري تقدير الامور بين الذين يأمرهم بها الاشخاص الذين يجرونهم واعمالهم بمقتضى قانون الجزاء ايضاً وينبغي ان تنظم امور الضبطية في دوائر سلطتي السنية والايالات والبلاد والقرى بضرورة مينة صحيحة وقوية

مملکي الشاهانية وتجري التسهيلات الصحيحة بمنح
الاسباب الخافضة دون توسيع امر الزراعة والتجارة
ويانفتحت الى استفادة المعارف والعلوم والراس المال
لاجل ذلك من اوربا وتوضع في موقع الاجراء شيئا
فشيئا مع النظر للدق في اسبابها فلانت اذنت لها
الصدر الاعظم الممدوح الشيم اشار اليه انت اعلن
واشع فرماني هذا الجليل العنوان للوكرا في حسب اصوله
في دار السعادة وفي كل طرف من مملکي الشاهانية
وايذل جل الهمة بغير مقتضيات المحصولات المشروحة
على الوجه المبين واستكمال الاسباب اللازمة
والوسائل القوية لان تكون احكامه الجلية منذ الان
مرعية الاجراء على الدوام والاقرار وهكذا اعلوا
وعلى علامتي الشريفة اعتمادوا تحريروني اولى شهر
جمادى الاخر سنة اثنتين وسبعين ومائتين والف
نبرابر سنة ١٨٥٦

﴿ صورة الخط المهابوتي للنيب الصادر خطابا الى ﴾
(مقام الصدر العظمى المالى عقيب المجلس المهابوتي)
وزيري محرم المالى محمد امين باشا

قد صار الان جلوسا على تمت اجدادنا العظام
السعيد بارادة جناب ممالك الملك الازلية وقد اقتربنا
على عتبة رويك خطب الصدارة الجسيم نظرا لدرابيك
وصداقتك المحربة وقررنا باقي الوكلاء والمأمورين في
علامتهم ايضا وما انني اعلان لكم جميعا ان اعظم امالي
هو ان تستكمل بته تامل سادة حال دولتي العلية
وتحصل الرفاهية والراحة لجميع تبعه سلطنتي السنية
بدون استثناء وقد تاكدت وتايدت من طرفنا كل
القوانين الاساسية العلية التي تأسست لاجل حصول
هذه اللطال للظهور وتامين نفوس وامراض سكان
ممالكنا المحروسة كافة والموالوم وبما ان الشريعة
الشريفة التي هي محور تايد سلطنتنا واساس شوكتها
عدل محض واحكامها المتينة دليل لنا جميعا على طريق
السلامة كان مطلوبنا العظمى اجراء الدقة الزائدة
في الامور الشرعية وبما ان بواش دول تزايد كل

كانت قابلة للاخذ عرض اصول الزام ابدادت دولتي
العلية وما دامت الاصول الخالية جارية ينبغي ان
يتمتع مأمور دولتي العلية واعضاء المجلس من التمدد
ياحدى الالتزامات التي تجري مزاجيتها علنا او اخذ
حصص منها ويشدد في الجبازاة على ذلك ثم توضع
وتتمين التكاليف المصلحة ايضا في ضرورة لا توجب
انظار في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية بها
لممكن ويضم على المبالغ الناسبة في يصير تعيينها وتخصيصها
لاجل الامور النافعة للبركو الخصوص الذي سوف
يصير وضعه وتأسيسه في الايلات والسناجق التي
تستفيد من الطرق والممالك الذي يصير انشاؤها ولحداثها
بورا وبورا وما كان قد عمل اخيرا نظام مخصوص
يعنى تنظيم ودارة دفتر ابدادت ومصروفات سلطنتي
السنية في كل سنة ينبغي ان يجعل الاعتناء باجراء
احكامه يتامها وتعمل المباشرة بحسن تسوية للماضات
للمخصوصة لكل من المأموريات وتجهل مخصوصا من
طرف جلالة مقام وكالتي المبلغه رؤساء كل جماعة
والأمور المبين لها من طرفي الاشرف الشاهاني لكي
يوجدوا في المجلس المالى عند التذكر في المواد المائدة
والراجحة لمحم تبعه سلطنتي السنية وهو لاء للمأمورين
يتعينون لسنة واحدة وعند ما يتبدلون في مأمورياتهم
يجري تخليفتهم وينبغي ان أعضاء المجلس المالى
يضمعون ويقيدون في اجتهاداتهم المادية والتي هي
قوى المصلحة عن ارائهم ومطالباتهم باستقامة ولا
يجعل لم تكثير املا من جزاء ذلك وتجري احكام
القوانين الموضوعة فيما يخص الامداد والارتكاب
والاختلاف توفيقا الى اصولها المشروعة بحق جميع
تبعه سلطنتي السنية من اي صنف كانوا او في اية
مأمورية وجدوا ويصير تصحيح اصول مملكة دولتي
العلية وتعمل اشياء توجب الاعتبار لامورها الخالية
كاليانكات وتعيين الراس المال المتفصي الى المخصصات
التي هي منبع الثروة للملكي المحروسة الشاهانية
وحقق الطرق والجداول المتفصية لاجل عمل محمولات

ودولة وشوكتها واستمر احتها تقوم بطاعة الجميع التامة الى القوانين الموضوعه وعدم تجاوز الكبار والصغار شيئا دائرة حقوقهم ووظائفهم تمد اذ الذين يستشيرون بهذه الطريق يكونون مظهر الكفاية من طرفنا كما ان المختلفين بما يكون الجزاء الحق وبناء على ذلك نأمر من جهة اولنا الموكله بالشاهانية ان يخدم جميع الداهين والموالي والملاورين الموجودين في فروع امور دولتنا العلية بالاستقامة ويقوا وظائف مأموريتهم بالصدقة في السلم اذ معظم المصالح الدولية يقرب بالتأثير الحسن بتوفيق حضرة موفق الامور واندام واتفاق اركان الدولة ولما ايسال امور دولتنا العلية الملكية والمالية الى درجة الانتظام والقبض المطلوب فهو امر متوط يكال التوصل الى هذه القاعدة السليمة يعني بالاهتمام بالخلص والتهرة المستقيمة من طرف الجميع فيكون من طرفنا لجراء كل نوع من النظارة والمعة في هذا الباب ومن طرف الدوائر والادارات بالمناوبة التامة كما هو حقها الى ههنا المخصوصة الشاهانية التي نصرفها بهونه تعالى في قوب دفع المشكلات المالية التي عرضت منذ مدة لاسباب مختلفة وليكن معلوما اننا نظرا اليها ذاتنا ليس لنا فكر ولا امل غير اعادة اعتبار دولتنا المالي وتوفيره ورفاه نبتنا واثم تعرض لطرفنا بالتتابع الاصلاحات التي توجب التصرفات الكاملة في تصيل وعرف احوال الدولة ووقايتها من التلف والاسراف سدى ولن تجري الدقة على معاشرة نظام وانتظام عساكرنا البرية والبحرية واستكمال رفاههم في كل الاحوال والمحال لانهم احد اسباب شوكة دولتنا العلية ولن يصرف الجهد انا فاك في تأكيد مناسبات الموالاة الجارية بين سلطتنا السنية والدول الاجنبية الحامية المثقفة معها والمراعاة المستمرة لاحكام المعاهدات للنقطة معها وحاصل الامر ان نعلموا جميعا ارادتنا القاطنة بان تكون وظائف الاجتنامة والعبة والصدقة والتهرة في كل جهة

ودولة وشوكتها واستمر احتها تقوم بطاعة الجميع التامة الى القوانين الموضوعه وعدم تجاوز الكبار والصغار شيئا دائرة حقوقهم ووظائفهم تمد اذ الذين يستشيرون بهذه الطريق يكونون مظهر الكفاية من طرفنا كما ان المختلفين بما يكون الجزاء الحق وبناء على ذلك نأمر من جهة اولنا الموكله بالشاهانية ان يخدم جميع الداهين والموالي والملاورين الموجودين في فروع امور دولتنا العلية بالاستقامة ويقوا وظائف مأموريتهم بالصدقة في السلم اذ معظم المصالح الدولية يقرب بالتأثير الحسن بتوفيق حضرة موفق الامور واندام واتفاق اركان الدولة ولما ايسال امور دولتنا العلية الملكية والمالية الى درجة الانتظام والقبض المطلوب فهو امر متوط يكال التوصل الى هذه القاعدة السليمة يعني بالاهتمام بالخلص والتهرة المستقيمة من طرف الجميع فيكون من طرفنا لجراء كل نوع من النظارة والمعة في هذا الباب ومن طرف الدوائر والادارات بالمناوبة التامة كما هو حقها الى ههنا المخصوصة الشاهانية التي نصرفها بهونه تعالى في قوب دفع المشكلات المالية التي عرضت منذ مدة لاسباب مختلفة وليكن معلوما اننا نظرا اليها ذاتنا ليس لنا فكر ولا امل غير اعادة اعتبار دولتنا المالي وتوفيره ورفاه نبتنا واثم تعرض لطرفنا بالتتابع الاصلاحات التي توجب التصرفات الكاملة في تصيل وعرف احوال الدولة ووقايتها من التلف والاسراف سدى ولن تجري الدقة على معاشرة نظام وانتظام عساكرنا البرية والبحرية واستكمال رفاههم في كل الاحوال والمحال لانهم احد اسباب شوكة دولتنا العلية ولن يصرف الجهد انا فاك في تأكيد مناسبات الموالاة الجارية بين سلطتنا السنية والدول الاجنبية الحامية المثقفة معها والمراعاة المستمرة لاحكام المعاهدات للنقطة معها وحاصل الامر ان نعلموا جميعا ارادتنا القاطنة بان تكون وظائف الاجتنامة والعبة والصدقة والتهرة في كل جهة

(*) مواد عمومية (*)

اذا انتفى مع مرور الزمان وتبدل الاحوال تغير احد القوانين والنظامات او كملها او تضيف وتحويل بعض احكامها او وضع قانون ونظام جديد تجري كمال الاصول المتخذة في عمل القوانين والنظامات يعني يحصل التصر بذلك اولا في شوري الدولة وبمده في مجلس الوكلاء للتصام ثم يحصل القرار عليه ولا يكون دستوروا فعمل مالم يصدر الامر والفرمان السلطاني باجرانه

احكام القوانين والنظامات التي تتجدد والمواد التي تتمتع وتتحول في القوانين والنظامات القديمة التي صار تجديدها واصلاحها تكون دستوروا لفعل من اعتبار الزمان الذي يتعين للتصريح بها اما اذا لم يتعين وقت للتصريح بها فيكون من بعد نشرها بمسعة عشر يوما من يوم ادراجها بتقويم الوقائع في دار السعادة وينزف الى الولايات والاولوية الرسمية واعلانها بالوساطة للناسية في المدن والقصبات التي هي مركز للولاية والواء ولا توجد فيها غزنت

ان حكم القانون والنظام لا يشمل ما قبله لكن يستثنى من ذلك الاحكام القانونية المتخذة للجزء تلويح الارادة السنية في ٢٥ ربيع الاخر سنة ١٢٨٩

تنظيم - ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية
بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٨٩٦ نمرة ٥١

بعد الاطلاع على المادة ١٩ من الامر العالي الصادر
في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ نمرة ٥٤٩ فيما يختص
باللجنة مصلحة التنظيم وعلى قرار مجلس النظارة الصادر
في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وعلى ما قرره الجمعية العمومية
لصحة الاستئناف المختلطة في ٧ يناير سنة ١٨٩٩ بمحكم
المادة ٢ من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩

وبناء على ما عرضه علينا حجاب وكيل النظارة
(قد قرر ما يأتي)

(للمادة ١)

يلغى قرار النظارة الصادر في ١٦ يونيو سنة ٩٥
بتعديل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من لائحة التنظيم
التي صدر عنها قرار النظارة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩
نمرة ٥٤٩

(للمادة ٢)

تستبدل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من لائحة
التنظيم التي صدر عنها قرار النظارة في ٨ سبتمبر
سنة ٨٩ نمرة ٥٤٩ بالفقرة الآتية
ثالثاً في البلوكات التي تقام على ارتفاع اربعة امتار
ونصف في الاقل عن احتلاب مداخل المنازل يكون
مقدار البروز كما يأتي

اذا كان عرض الشارع ستة امتار فما فوق الى
احد عشر متراً يكون البروز متراً واحداً مع الكرنيش
واذا كان عرضه اقل من ستة امتار فادون فالبروز
خمسون سنتيمتراً مع الكرنيش ايضاً واذا كان عرضه
اثنى عشر متراً فما فوق فالبروز متر واحد وخمسة
وعشرون سنتيمتراً مع الكرنيش ويجب ان تكون هذه
البلوكات على الاطلاق بعيدة عن حدود الاملاك
المجاورة لما يقدر متر واحد في الاقل ويجوز انشاؤها في
جزء واحد من طول الواجهة او في طولها كله بشرط
مراعاة البعد المذكور ولا يجوز ان يحل للبلوك

اصعدة يقام عليها ولكن اخر
ولا يخصص للبلوكات من هذا القبيل الا في الشوارع
التي عرضها
متراً فما فوق وتجري عليها نفس
الشروط للقررة للبلوكات الاعتيادية من حيث
الارتفاع والبروز

يجوز اقامة خرجات (شكبات) خفية مسقفة
محللات بمشريات او غيرها على ارتفاع اربعة
امتار ونصف متر سيف الاقل عن مستوي
الاحتلاب المتقدم ذكرها ببروز قدره بقدر البروز
المقرر للبلوكات

اما معظم ارتفاع هذه الخرجات فيكون مطلقاً
اقل من ارتفاع الدور بنصف متر سيف الاقل
ولا يجوز اقامتها الا في جزء من الواجهة لا
يتجاوز طوله نصف طولها ولا يجوز قط وصول
الخارجات الى حدود الاملاك المجاورة او
الحيطان المشتركة بل تكون بعيدة عنها بقدر
متر واحد في الاقل

يجوز اقامة ماوردات على شكل برج
اسطوانى صنف او برج مقطوع الزوايا على
وجهات المنازل القائمة على الشوارع التي
ليس عرضها بأقل من اثنى عشر متراً وتقام هذه
لماوردات على ارتفاع اربعة امتار ونصف متر
سيف الاقل عن عتب مدخل المنزل بخلاف
الكوابيل ويجوز تصاعدها الى مستوى للدورة
ولا يجوز قط ان يتجاوز بروز الابراج
الصغيرة المتقدم ذكرها متراً واحداً وخمسة
وثلاثين سنتيمتراً مقاساً هذا البروز من ساقط
الحائط البناوي الخارجي للبرج ما خلا الكورنيش
ولا يكون في الواجهة الواحدة الا برج واحد
لا يزيد طوله مطلقاً عن خمسة امتار مقاسه من
الخارج مع الياض ولا يسم البرج الا ثلث طول
الواجهة فقط واذا كان للنزل وجنات يكون

| | |
|---|---|
| <p>منها زاوية عند ملتقى شارعين يجوز استبدال القطع لنحوه عنه في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة التنظيم يبرج صغير وعلى صاحب المنزل في أية حال من الاحوال المتقدم ذكرها ان يعرض هند طلبه الرخصة رسم</p> | <p>الواجهات وقطاعاتها ولا بشرع قطفي عمل من الاعمال قبل نوال الرخصة من نظارة الاشغال العمومية وتباشر الاعمال على مسئولية الطالب خاصة فلا يعود على النظارة شيء من المسؤولية فيما يفتص بمئاتها</p> |
|---|---|



قاموس الأول والقضا

ج

(المادة ٢)

تزع بالريقة العادية وبحسب الاحول للتجتمكية
قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي
اولاً قطعة ارض من زمام ناحية دجوسيه
بحوض القبلي مساحتها ٤ فراريط و٦٦ و٧ اهمم لجعلها
جبانة وطريقاً لها
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر الشرفا
بحوض الزبانه مساحتها ١٦ قيراطاً لجعلها جبانة لها
ولعزبة الوقف
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية ستديون
بحوض ابن جسن مساحتها فدانان لجعلها جبانة لها
رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية منية شين
بحوض حارس الطريق مساحتها ٤ فراريط لجعلها جبانة
للاقياط بها وبناحية شين
خامساً قطعة ارض من زمام ناحية كفر سندوه
بحوض ابر شامه مساحتها ١ فراريط لجعلها جبانة لها

جبانة — ١٩ يناير سنة ١٩٩٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاخلاص على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانات جديدة
وعلى امرنا الصادر بجمديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات
التي تقرر للخدمة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناضر الداخلية ومواقفة
رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت
(المادة ١)
يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة
لتواحي المدينة بعد التايمة لمدرية القليوبية

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

سادساً قطعة أرض من زمام ناحية بهاد بحوض
إضافة شلقان مساحتها ١٢ قيراطاً لجعلها جبانة لها
والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)
(للمادة ٣)

على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل
متبهما فيما يخصه

جبانة - ذكر يات في ٥ فبراير سنة ١٩٠٢ بإختيار
انشاء جبانة جديدة بنواحي مديريات
البحيرة والمنوفية والشرقية من النافع العمومية
﴿ فن خلدو مصر ﴾

بعد الامتلاخ على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانة جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعميده في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن تزج ملكية المقارنات
التي تازم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظرى الداخلية ومولفقة
وأى مجالس النظر

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يختبر من النافع العمومية انشاء جبانة جديدة
للنواحي المبنية بعد التابعة لمديرية البحيرة

(للمادة ٢)

توزع بالعازقة الماذية وبموجب الاصول المتبعة
ملكى قطع الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي

اولاً قطعة أرض من زمام ناحية حوض فارس
بحوض الرقية مساحتها ١٤٨ و ١٤١ متر لجعلها جبانة لها

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية ربح القراش
بحوض الروكه البحرية مساحتها ١٠٥٨ و ٦١ متر
لجعلها جبانة لها

ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية شبرا النون
بحوض الخفانية مساحتها ٢٢ و ٢١ متر لجعلها جبانة لها
رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية فيشا بلخه وهي
أرض مقوكه بور مساحتها ٨٧ و ٣٥٢ متر لجعلها
جبانة لاقياطها

خامساً قطعة أرض من زمام حربة زراعة
جبلواي بحوض شرية الطور مساحتها ١٥ و ٧٥٦ متر
لجعلها جبانة لها

سادساً قطعة أرض من زمام ناحية القراش
بحوض الشارية ودواير الناحية مساحتها ٣٥ و ١٧٦٤ متر
لجعلها جبانة لها

سابعاً قطعة أرض من زمام ناحية التبره بحوض
التقا مساحتها ١٠ و ٣٥١ متر لاضافتها على الجبانة القديمة
بلل الجزء المراد لغوه

ثامناً قطعة أرض من زمام ناحية فيشا بلخه
وهي أرض بور مقوكه مساحتها ٨١ و ٢٦٠٨ متر
لجعلها جبانة لمسجلها وطريقاً للجبانة

تاسعاً أرض من زمام ناحية حربه الكونت سيزينا
بحوض الرقيق القبلي مساحتها ٣٠ و ٥٢٩ متر لجعلها
جبانة لها

عاشرًا قطعة أرض من زمام ناحية سنهور
بحوض الصاويلى مساحتها ٩٨ و ٣٩٣ متر لجعلها
جبانة لمسجلها وطريقاً للجبانة

حادي عشر قطعة أرض من زمام ناحية سنهور
بحوض الصاويلى مساحتها ٢٣ و ٥٢٩ متر لجعلها
جبانة لاقياطها

ثاني عشر قطعة أرض من زمام ناحية صفط
للوك بحوض الحسكر البحري مساحتها ٢٧ و ١٣٨٦ متر
لجعلها جبانة لمزب مسعود حميده وورثه رستم
وسليان فرج

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

(المادة ٣)

على ناظرى الداخلية والى تنفيذ امرنا هذا كل منعه فيما يخصه

جبانة - - - ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٧ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وطى امرنا الصادر بتبديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وطى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلزم للمنفعة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المانع العمومية إنشاء جبانة جديدة للتواصي اليه بعد التامه للتوفيق

(المادة ٢)

توزع بالطريقة المادية وبسبب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي

اولاً قطعة ارض من زمام ناحية شبراخيت بمحوض الابحر مساحتها ٨٣٩٤ متراً و٥٠ سنتياً لجعلها جبانة لها ولعزها الثلاث

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية قضا بمحوض الجيز النوراني مساحتها ١١٢٠ متر لجعلها جبانة لها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية دهب بمحوض القيق مساحتها ٣٠٣٨ متراً و٥٠ سنتياً لجعلها جبانة لها ولعزها الاربع

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية ميت الحوفين بمحوض الجزيرة مساحتها ١٦١٠ امتار لجعلها جبانة لها خامساً قطعة ارض من زمام ناحية للاي بمحوض

باقى النصب الشهير بمجاز مساحتها ١٨٠ متراً لجعلها جبانة لمسلمي ناحية منشأة شتون

سادساً قطعة ارض من زمام ناحية يوم المعجوق بمحوض الخزان مساحتها ١٤٤٠ متراً لجعلها جبانة لها ولعزها البارون منشأ

سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية اجهور بمحوض الخفافية الكبير مساحتها ٢١١٧ متراً و٥٠ سنتياً لجعلها جبانة لناحية اجهور الرمل

ثامناً قطعة ارض من زمام ناحية اشلم بمحوض الطالوني مساحتها ٢١٤٦ متراً و٥٠ سنتياً لاضافتها على جبانة قديمه بالناحية

تاسعاً قطعة ارض من زمام ناحية ابنس بمحوض الجزيرة الغربية مساحتها ٢١٢٣ متراً و٥٠ سنتيات لجعل بعضها جبانة لناحية كفر صيد ومنشأة الخمر وبعضها شارع بينها وبين جبانة ناحية اخرى

عاثراً قطعة ارض من زمام ناحية كفر دهشيرا بمحوض صالح الرمية مساحتها ١٠٥٤ متراً و٦٢ سنتياً لجعلها جبانة لها

سادساً عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر المصلحه بمحوض المقر البحري مساحتها ١٧٥٦ متراً و٣٤ سنتياً لاضافتها على جبانة الكفر

ثاني عشر قطعة ارض من زمام ناحية ميت الوسطى بمحوض الخفنة مساحتها ١٣٤٢ متراً و٩٥ سنتياً لاضافتها على مقبرتين بالناحية لتكون جبانة عمومية لها

ثالث عشر قطعة ارض من زمام ناحية العطف بمحوض القباب مساحتها ٢٠٤٤ متراً و٥٠ سنتياً لاضافتها على جبانة قديمه بناحية ميت البضا

رابع عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر زين الدين بمحوض النيل الكبير مساحتها ١٨٠٠ متر لجعلها جبانة لكفر الجبيج

والقطع المذكورة مبنية في الوصومات الزهدة بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٥ - فبراير سنة ١٨٩٩

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ ١٩ شوال سنة ١٣١٥ وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن تزج ملكية المقارنات التي تزج للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة وائ مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يصير من الشائع العمومية انشاء جبانات جديدة لتواحي البيعة بعد التابعة للديرة الشرقية

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي اولا قطعة ارض من زمام ناحية جهنباي بحوض الطاسة مساحتها ٨٤٠٢ متر و ٥٥ مترياً لجعلها جبانة لها وللعرب التابعة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية هرية ورزق بحوض السطح مساحتها ٤٢٠ متر و ٤٢ مترياً لجعلها جبانة لثاجة كثر عديد التزويج ولتواحيين بك الشمس وورقة المرحوم ابراهيم اتندي حسين جلي

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية ام رماد بحوض ليرليده مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها وللعرب التابعة لها

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية العلييه بحوض الشرقي مساحتها ٨٤٠٢ متر و ٨٦ مترياً لجعلها جبانة لها وللعرب التابعة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية الخرس بحوض

خطابه مساحتها ٧٠٠ متر لجعلها جبانة لها وللعرب

حسن بك زهدي وجيد الرحمن بك فهمي سادساً قطعة ارض من زمام ناحية كفر عرض الله حجازي بحوض الطاهر مساحتها ٢١٠٠ متر لجعلها جبانة لها وللعرب التابعة لها

سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر دنو حيا بحوض للسوية الجديد مساحتها ٢٨٢٥ متر و ٩٠ مترياً لجعلها جبانة لها وللعرب الخواجة بيري وطريقاً للجبانة ثامناً قطعة ارض من زمام ناحية ألوجا بحوض البحري مساحتها ٣٤٠٠ متر و ٧٩ مترياً لجعلها جبانة لها

تاسعاً قطعة ارض من زمام ناحية يندف بحوض الجرز مساحتها ٢٨٠٠ متر لجعلها جبانة لها

عاشراً قطعة ارض من زمام ناحية ملاس بحوض الطويل مساحتها ٢٢٧٥ متراً لجعلها جبانتين للسلمين والاقباط

حادي عشر قطعة ارض من زمام ناحية كرديده بحوض البحيرة مساحتها ٤٥١٩ متراً لجعلها جبانة لها والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحرف (ا ب ج د)

دكرتو في ١ ابريل سنة ١٨٩٩ باختيار جبانة - انشاء جبانات جديدة بواحي جديريات الغربية والمدا وبنا وبجرحان الشائع العمومية

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ٢٩ شوال سنة ١٣١٥ وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن تزج ملكية المقارنات التي تزج للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة

رأي مجلس النظار (امرنا ما هوآت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للتوحي المينة بعد التابعة للديرة النرية

(المادة ٢)

تتزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للقيمة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية شنو بعوض شرو الفرس مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لتأخى كفر البحري وكفر المشايخ

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية مسجد وصيف بعوض الثانية عشر مساحتها ٤ قواريط لجعلها جبانة لتأخى ناحية الغرب

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية المنشأة الكبرى بعوض شرو فوج والسيل مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية سنا بعوض البحاريس ثمة ١ مساحتها فدانان لجعلها جبانة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية محلة موسى بعوض الثور والدرع مساحتها ١٦ قيراطاً لجعلها جبانة لها

سادساً قطعة ارض من زمام ناحية الدفوية بعوض ألرثم مساحتها ١٢ قيراطاً لجعلها جبانة لخدمة الشواقي وطريقا للجبانة

سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية روينه بعوض البشروط القرية ثمة ٥٠ مساحتها فدانان و١٢ قيراطاً لجعلها جبانة لها وطريقا للجبانة

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بعروف (اب ج د)

جبانة - ١ ابريل سنة ١٨٩١

(نحن خديو مصر)

يتمد الاصلاح على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن

انشاء جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥ وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان

سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا ما هوآت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للتوحي للمينة بعد التابعة للديرة النرية

(المادة ٢)

تتزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية تلت القليعة بقبالة الارياح مساحتها ٣٦٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولناحية القليعة

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية البرقي بقبالة الجرن مساحتها ٩٠٠٠ متر لجعلها -بجانبها- ولانزلة اتفهم

ثالثاً جزء من قطعة ارض من زمام ناحية بني صالح بقبالة الخبيزة مساحتها ٤٢٨٠ متراً و٥٠ سائتياً وذلك القطة لازمة لجعلها جبانة لها

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية صفط العرفا بقبالة البحر مساحتها ٥٣٧٦ متراً لجعلها جبانة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية الفت بقبالة حوارة مساحتها ٩٠٠٠ متراً و٨١٠٠ متر لجعلها جبانة

للمني ناحية سلاقرس و٩٠٠ متر لجعلها جبانة لاقتبال سلاقرس ايضاً ويصلها شارع عرضه اربعة

اقتدار

والقطع المذكورة مبيتة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا
بعروف (ا ب ج د)

جبانة - ١٠ - ابريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزوع ملكية المقارنات
التي تازم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يتمتع من المنافع العمومية إنشاء جبانتي جديدتين
لمسلي واقباط ناحية بهجورة بمديرية فنا

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة
ملكبة قطعي الارض اللازمة للجبانتي الجديدتين
وهنا

اولا قطعة ارض من زمام ناحية بهجورة بقبالة
القطر مساحتها ١ فدان و ١ سهم لجعلها جبانة لها
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية بهجورة بقبالة
القطر مساحتها ١ فدان و ١ سهم لجعلها جبانة لاقباطها
واقطعتان المذكورتان مبيتتان في الرسم المرفق
بأمرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

جبانة - ١٠ - ابريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزوع ملكية المقارنات
التي تازم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يتمتع من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة لناحية
جزيرة شندويل ونحوها بمديرية مرجا

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة
ملكبة قطعة الارض اللازمة للجبانة المذكورة
وطريقها وهي من زمام الناحية بمحوض نيج تمام الشرقي
بقبالة القلومات مساحتها ١٣٣٢٢٠٠ متر ومبيتة
في الرسم المرفق بأمرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

جبانة - ١٠ - ابريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن
انشاء جبانة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩١ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقارنات التي تازم
للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يقتصر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للنواحي
المحيطة بمد التابعة لمديرية البحيرة

(المادة ٢)

تزرع بالازريقة العادية وبحسب الأصول
للتبعية ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة
الجديدة وهي

اولاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر خضيف
بحوض الحبيفة وتقدر مساحتها ٢٠٨٨ قرا و ٧١ سائتيا
لجعلها جبانة لكفر

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية زمران النخل
بحوض العشرات مساحتها ٣٤٦ قرا و ٤٨ سائتيا لجعلها
جبانة لاقباناها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية حوز السلاكل
بحوض الرعي مساحتها ٦٤٧ قرا و ٦٠ سائتيا لجعلها
جبانة لها وطريقاً للجبانة

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية افلاحة بحوض
الخران مساحتها ١٠٢٠ قرا و ٨٠ سائتيا لجعلها جبانة
لزيتي الحرم والقناطر والقطع المذكورة مينة في
الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ١٧ أبريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن ملكية المقارنات التي تزم
لخدمة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (٢٦
رمضان سنة ١٣١٥) باعتبار إنشاء جبانة جديدة
لنواحي بمديرية الدقهلية من ضمنها جبانة لناحية

شرايين من المنافع العمومية وتزرع ملكية الارض
اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

الفيت النفقة الثانية عشرة من المادة الثانية من
امرنا الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٨ واستبدلت
بالكيفية الآتية

تزرع بالطرق العادية وبحسب الأصول للتبعية
ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من
زمام ناحية بحوض النيط الكبير مساحتها ١٦
قيراطاً ومبينة بالرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف
(ا ب ج د)

جبانة ١٧ أبريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة
جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن تزرع ملكية المقارنات التي
تزم لخدمة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ (٢٨
رجب سنة ١٣١٥) باعتبار إنشاء جبانة جديدة
من ضمنها جبانة لناحية محلة بمديرية القليوبية من

المنافع العمومية وتزرع ملكية الارض اللازمة لها
البالغ مساحتها ٧٥ و ٤٥٨٣ قيراطاً بحوض يلافة من
زمام الناحية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت الفترة الثانية عشرة من امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ كما يأتي
توزع بالطريقة العادية ويحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة لجمعها طريقا لجبانة ناحية تلله بادية الذكر وهي من زمام الناحية يحوز بلاقه مساحتها ثمان وثمانون حسب الرسم للرقق بالمرنا هذا يعرف (ا ب ج د)

(المادة ٢)

على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل متعاقبا يخصه

جيانه ١٧ ابريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانث جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نوع ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ (٢٨ رجب سنة ١٣١٥) باعتبار إنشاء جبانث جديدة ل ناحية العار الكبرى وغيرها بمديرية القليوبية من المنافع العمومية وتوزع ملكية الارض اللازمة لها يحوز جبانة القتل

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تلقى الفترة العاشرة من المادة الثانية من الامر الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ بشأن إنشاء الجبانث الجديدة بادية الذكر

(المادة ٢)

تمتبر من المنافع العمومية قطعة الارض المجاورة لجيانه القديمة بالجانب المذكورة وتوزع ملكيتها بالطرق العادية ويحسب الاصول المتبعة لتضاف الى تلك الجبانة وهي من زمام الناحية يحوز جبانة القتل مساحتها ١٦ قيراطا و ٢٠ و ٢٣ سعا وبينية على الرسم للرقق بالمرنا هذا يعرف (ا ب ج د)

جيانه ١٧ ابريل سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانث جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نوع ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ (٢٨ رجب سنة ١٣١٥) باعتبار إنشاء جبانث جديدة من ضمنها جبانة ناحية الرملة بمديرية القليوبية من المنافع العمومية وتوزع ملكية الارض اللازمة لها البالغ مساحتها ١١٢٤٢ مترا و ٢٥ ساعا يحوز سعد الدين زمام كفر منافر

وجاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت الفترة الخامسة عشرة من امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ كما يأتي

توزع بالطريقة العادية ويحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة لجمعها طريقا لجبانة ناحية الرملة بادية الذكر وهي من زمام كفر منافر يحوز سعد الدين مساحتها ١٤٨٧ مترا و ٥٥ ساعا

« ١٨٩٢ »

« ١٨٩١ »

حسب الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف
(ا ب ج د)

جبانة ٠ - ١٧ ابريل سنة ١٨٩١

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقابر التي تخدم
للنفقة العمومية

وعلى أمرنا الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٩٨ (١٣
شعبان سنة ١٣١٥) باعتبار إنشاء جبانات جديدة
من ضمنها جبانة لتأجيرة دفن بمديرية القيوم من
المنافع العمومية ونزع ملكية الأرض اللازمة
لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

الغيت الفقرة الثانية من المادة الثانية
من أمرنا الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٩٨ واستبدلت
بالبكيفة الآتية

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة
ملكيت قطعة الأرض اللازمة لجبانة الجديدة ولطريقها
وهي من زمام التاجية بحوض الخيفة مساحتها فدانان
وتقواطع وستة عشر سمها ومدينة بالرسم المرفق بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ١٧ ابريل سنة ١٨٩٢

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقابر التي
تخدم للنفقة العمومية

وعلى أمرنا الصادر في ٧ ابريل سنة ١٨٩٧ - ٥
القعدة سنة ١٣١٤ باعتبار إنشاء جبانات جديدة
لتأجيرة تدفنه وغيرها بمديرية البحيرة من المنافع
العمومية ونزع ملكية الأرض اللازمة لها
بحوض الشاق

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(للمادة ١)

تلقى الفترة الثانية من المادة الثانية من الأمر الصادر
بتاريخ ٧ ابريل سنة ٩٧ بشأن الجبانات الجديدة
بأدية الذكر

(المادة ٢)

تعتبر من المنافع العمومية قطعة الأرض المجاورة لجبانة
القديمة بألحقة المذكورة وتنزع ملكيتها بالطرق العادية
وبحسب الأصول المتبعة لتضاف الى تلك الجبانة بدل
الميز لتقتضي إبطاله وهي من زمام التاجية بحوض
الشاق والضفة مساحتها ٣٤ و٦٨٣ مترا ومدينة على
الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ١٧ ابريل سنة ١٨٩٢

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

احد بلشا شكري يزمام ناحية السيفا بمديرية القليوبية -
« المادة ٣ »

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة لجبانة الجديدة المذكورة وهي من زمام ناحية السيفا بحوض مقطع البكس مساحتها ١٧٥٠٣ متر وميمنة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

جبانة ١٠ - ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥ وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة للنواحي الميمنة بعد التابعة لمديرية الشرقية (المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية السيفا بحوض الشياخ مساحتها ١٣٣٣٣٣ متر لجملها جبانة لها ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية التلين بحوض الخراج مساحتها ١٠٥٠٨٠ متر لجملها جبانة لمسيحين بكفر الدو

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر موسى جالوش بحوض قبضي مساحتها ٢١٠٠٠ متر

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣ بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر (امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة للاسراييليين بنواحي سنبلو الكبرى وكفر الزيتون وخلاوة الغليان بمديرية الغربية « المادة ٢ »

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة المذكورة وهي من زمام ناحية كفر امياجل بحوض الشويكة مساحتها فيراطان وميمنة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

دكرت في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ بأخبار جبانة - انشاء جبانات جديدة بنواحي بمديرية القليوبية والشرقية والمينا من المنافع العمومية

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥ وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لغزبة

والتمتع المذكورة بميتة في الرسومات المرفقة بأمرنا
هَذَا بِعَرُوف (أ ب ج د)

جبانة ٢٥ - يونيو سنة ١٨٩٩

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نوع ملكية المقارنات
التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستمر من المنسلخ العمومية إنشاء جبانة جديدة
لتأجير للمصريين بمديونية الدفعية

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول المتبعة
ملكيتة قطعة الأرض اللازمة لجبانة الجديدة المذكورة
وهي من زمام الناحية بمحوض عيسى مساحتها ٣٠ قراريط
ومبيتة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بِعَرُوف (أ ب ج د)

جبانة ٢٥ - يونيو سنة ١٨٩٩

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نوع ملكية المقارنات
التي تلزم للخدمة العمومية

لجعلها جبانة له ولعرب إبراهيم الجندي وسليمان أبو
سويلم ورزق صيده وجورجي أوهان
والقطع المذكورة بميتة في الرسومات المرفقة بأمرنا
هَذَا بِعَرُوف (أ ب ج د)

جبانة ٢٩ - أبريل سنة ١٨٩٩

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٢٣
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نوع ملكية المقارنات التي
تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

﴿ أمرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

يستمر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة
للنواحي المبيتة بعد التأجير للمديونية للنواحي

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول للخدمة
ملكيتة قطع الأراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي
أولا قطعة أرض من زمام ناحية أدفان بقبالة
المقصرية مساحتها ٤٥٥٠ متراً لجعلها جبانة لها ولنزلة
أولاد الشيخ علي

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية كوم والي
بقبالة الشيخ داخل المحرشة مساحتها ١٢٥٠ متراً
لجعلها جبانة لا يلباط نزلة النصارى التابعة للناحية
ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية بريدنوها بقبالة
العروق ويحرم داخل الحوشة مساحتها ٩٠٠٠
متراً لجعلها جبانة لها ولناحيي سيلة الشرقية والغربية
وكوم فالي

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانة الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية مطاي قبيلة م تاطور البحرية داخل الحوشة مساحتها ٧١٥٠ متراً الجبلها جبانتيْن مفصولين بسور احدها في ثلثي المساحة لسطي ناحية نزالة ثابت وعزبة غابرية مطاي والاخرى في الثلث الباقي لاقباط ناحية مطاي

ثانياً جزء من قطعة ارض من زمام ناحية بحر مزار قبيلة ابوخمسه داخل الحوش مساحتها ٧٠٦٧ متراً وتلك القطعة لازمة لجبلها جبانة لها والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرسمين المرفقين بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٣ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء

جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من النافع العمومية امانة قطعة ارض على الجبانة القديمة المعروفة بجبانة الشيخ سيد احمد ناحية مية الحيط بمديرية القنوص

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض للتقاضي امانتها على الجبانة المذكورة بدل الجوز للتقاضي ابطالها منها الواقع بمعرضه

وعلى امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ - ٢٨ رجب سنة ١٣١٥ باعتبار انشاء جبانة جديدة من ضمنها جبانة للخدمة العمومية بمديرية المنوفية من النافع العمومية ونزع ملكية الارض اللازمة لها البالغ مساحتها ٦٣٥٨ متراً بمعرض ذكره من زمام الناحية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت الفترة الخامسة عشرة من امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ كما يأتي

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة لجبانة الجديدة وهي من زمام الناحية بمعرض ذكره مساحتها ٧٨٧٥ متراً حسب الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د) جبانة ٠ - ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من النافع العمومية انشاء جبانة جديدة لغواحي للخدمة بمديرية المنيا

(المادة ٢)

الازرق وهي من زمام الناحية يحوز الروك القلي
مساحتها فدانان و ١٤ غراما و ١٢ - ١٢ - ١٢
المرفق بأمرنا هذا يحوز (ا ب ج د)
ذكرينات في ١٧ يولي سنة ١٨٩٦ باختيار
جبانة - ٥ - انشاء جبانة جديدة بمديرية التولية
وهي سوف وقنا والغربية من المنافع العمومية
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانة جديدة
وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال ١٣١٥
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارن التي تلتزم للخدمة
العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظر

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية انشاء جبانتين
جدينتين باحتي ميت ابو شيخه وقشوط بمديرية
التولية

(المادة ٢)

تتزع بالطريقة العادية وبهسب الاصول
للتيمة ملكية قطعت الارض اللزمتين لجبانتين
للذكورين وما
اولا : قطعة لرض من زمام ناحية ميت ابو شيخه
يعرض البحرية مساحتها ٥ و ١٥٦٢ متر لجعلها
جبانة لها
ثانيا : قطعة ارض من زمام ناحية قشوط
يعرض بريك مساحتها ٥ و ٥٦٢ متر لجعلها
جبانة لها
والقطعتان المذكورتان ميثاق في الرسنين المرتين
يلمرنا هذا يحوز (ا ب ج د)

جبانة - ٥ - ١٧ يولي سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارن التي تلتزم
للخدمة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظر

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية
بني رضوان بمديرية بني سويف

(المادة ٢)

تتزع بالطريقة العادية وبهسب الاصول
للتيمة ملكية قطعة الارض اللازمة لجبانة الجديدة
المذكورة وهي من زمام ناحية بليبا يحوز القاعة
البحرية مساحتها ٤ قرابط و ٢٠ سها ومينسة
على الرسم المرفق بأمرنا هذا يحوز (ا ب ج د)

جبانة - ٥ - ١٧ يولي سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارن التي تلتزم
للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(للمادة ١)

يتميز من المنافع العمومية إنشاء جباية جديدة لتناحية الزيتية بحري وإضافة قطعة أرض على الجباية القديمة بناحية الزيتية قبلي بمديرية قنا

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول للتيمة ملكية تطلق الأرض اللزمتين للجبايتين المذكورتين وما

أولا جزء من قطعة أرض من زمام ناحية الزيتية قبلي بساحل حوض المشى بقبالة القسط القبلي مساحته ٣٧٧٤ مترا وذلك القطعة لازمة لجلبها جباية الزيتية بحرية

ثانياً جزء من قطعة أرض من زمام ناحية الزيتية قبلي بساحل حوض المشى بقبالة القسط القبلي مساحته ٢٩٧٩ مترا و ٤٣ سائياً وذلك القطعة لازمة لاختصاصها على جباية الناحية

والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرسمين المرتقين بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جباية ١٧ - ١٧ فوله سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبايات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية القنارات التي تازم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية إنشاء جباية جديدة بناسيقي حانوت وكفر البسطوي بمديرية النورية

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول للتيمة ملكية تطلق الأرض اللزمتين للجبايتين المذكورتين وما أولا قطعة أرض من زمام ناحية حانوت بحوض خليج الذهب مساحتها فدان واحد لجلبها جباية لها

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية كفر البسطوي بحوض المسجد وسواقي شاهين غرة ٣ مساحتها ١٦ سماً لجلبها جباية للكفر

والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرسمين المرتقين بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جباية - فوكرات في ٢٦ أغسطس سنة ٩٩ باحبار إنشاء جبايات جديدة بنواحي عدير يات البحرية والغرية من المنافع العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبايات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية القنارات التي تازم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية إنشاء جبايات جديدة للنواحي الميتة بعد التابعة لمديرية البحيرة

« المادة ٢ »

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية نكلا المنب
بحوض يقطع الجبوسية مساحتها ١٢٤٠٠ متر
لجعلها جبانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ظهر التماسح
بحوض القطع مساحتها ١٣٨٦,٢٧ متر لجعلها
جبانة لها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر عوانت
بحوض الانيسه مساحتها ٢٨٢٧,٢٧ متر لجعلها جبانة
لها وطريقاً للجبانة

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية بثوك بحوض
المكر التبلي مساحتها ٢٨٧٣,٣٧ متر لجعلها
جبانة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية ابو منجوج
بحوض قطعة شهده مساحتها ٣٩١٢,٦٦ متر لجعلها
جبانة لها

سادساً قطعة ارض من زمام ناحية ايتاني البازود
بحوض الحجيرة والبردية مساحتها ٢٥٢٥,٥٥ متر
لجعلها جبانة لاقباط الناحية

سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية الخلاقه بحوض
الشراوية مساحتها ٤٢٢٥,١٩ متر لجعلها جبانة لمرزة
الشوام وغيرها وطريقاً للجبانة

ثامناً قطعة ارض من زمام ناحية المنيط بحوض
التياب والخراب مساحتها ٢٠٥٧٤ متر لجعلها جبانة
لاقباط الناحية

تاسعاً قطعة ارض من زمام ناحية قايل بحوض
جلاد مساحتها ٢١١٧,٣٢ متر لجعلها جبانة لمرزة
الازولي وغيرها

عاشراً القطع المذكورة تتبع في الرقعات المرفقة بأمرنا
هنا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨١٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ ابريل سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية العقارات
التي تازم لغرفة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يمتد من المشايخ العمومية انشاء جبانات
جديدة للتواحي المدينة بعد التاهة لمصرية الشرقية

« المادة ٢ »

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة

وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية شرويه بحوض
المافوله مساحتها ٤٢٠٠ متر و ٦٠ سائيق لجعلها
جبانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر كردني
بحوض ابو عن الدين مساحتها ٢٦٦٨ متراً و ٤٠
سائيق لجعلها جبانة لها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر الانب
بحوض الخطايه مساحتها ٢١٠٠ متر لجعلها جبانة لها
والصالح المذكورة مودة في الرقعات المرفقة بأمرنا

هنا بتعريف (ا ب ج د)

جبانة - ذكر في ٢٦ أغسطس سنة ٩٩ بالنساء
الفترة الأولى من المادة الثانية من الامر العالي
المودع ٧ أبريل سنة ١٨٩٧ واستبدلها بغيرها بشأن إنشاء
جبانات جديدة بمديرية البحيرة من ضمنها جبانة ادفينا

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانات جديدة
وعلى امرنا الصادر بمديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣)
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارنات التي
تتزم للنفقة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ٧ ابريل سنة ١٨٩٧
٥ القعدة سنة ١٣١٤ باعتبار إنشاء جبانات جديدة
لنوعي بمديرية البحيرة من ضمنها جبانة لناحية ادفينا
من المانع العمومية ونزع ملكية الارض اللازمة لها
وبناء على مضره علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

النيت الفترة الاولى من المادة الثانية من امرنا
الصادر بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٨٩٧ واستبدلت
بالمكيفة الآتية

نزع بالطرق العادية وبموجب الاصول المتبعة
ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من
زمام الداحية بحوض بركات مساحتها ٢٥٠٠ متر
ومينة بالرسم المرفق بامرنا هذا يعرف (ا ب ج د)
ذكرت في ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦
جبانة - باعبار إنشاء جبانات جديدة بمديرية
المنوفية والفترة وهي سويد من المانع العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بمديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣)
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارنات التي
تتزم للنفقة العمومية

وجاء على مضره علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المانع العمومية إنشاء جبانات جديدة
لنواحي المدينة بعد التامه لمديرية المنوفية
(المادة ٢)

نزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة
ملكية قطعة الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية اشحوت
بحوض القبالة مساحتها ٢٥٠ متر لجعلها جبانة لكتو
السيد وغرب احمد الخدي عامرو ومحمد افندي راعب
وخاله خاتم

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية البيشه
بحوض الصغير الغربي مساحتها ١٠٥٣ متر لجعلها
جبانة لمسليها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية البيشه بحوض
الصغير الغربي مساحتها ١٨٠ متر لجعلها جبانة لاقباط
مسنها

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية قصر بنبدا
بحوض المشية مساحتها ٤٢١٢ متر لجعلها جبانة لمسليها
خامساً قطعة ارض من زمام ناحية بيم بحوض
الزقه مساحتها ٣٠٥٦٠ متر لجعلها جبانة لاقباط
قصر بنبدا وطريقاً للجبانة

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بامرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢ ستمبر سنة ١٨٩٩

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة وأمر مجلس النظار ﴿ امرنا بما هو آت ﴾ (للمادة ١)

يستبر من النافع العمومية انشاء جبانتين ناحيتي بسنديله وشبرا في بمديرية الغربية (للمادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للخدمة ملكية قطعتي الارض اللازمتين للجبانتين المذكورتين وهما اولاً قطعة ارض من زمام ناحية بسنديله بحوض ترعة غنم بسنديله مساحتها ٤٣٣ و ٤٢٠ متر لجعلها جبانة لناحية ترعة غنم بسنديله وطريقاً للجبانة

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية شبرا في بحوض الصغير مساحتها ٨٣ و ٤٢٠ متر لجعلها جبانة لها والقطعتان المذكورتان مئنتان في الرميح المرققين بلونا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢ ستمبر سنة ١٨٩٩

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلزم للخدمة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(للمادة ١)

يستبر من النافع العمومية انشاء جبانات جديدة لتواهي بسندل ونزلة وعيدو العساكر بمديرية بني سويف

(للمادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة المذكورة وهي من زمام ناحية نزلة سعيد بحوض بين البلعتين مساحتها فيراً و ١٣ حها وميسة على الرسم المرقق بلونا هذا بحروف (ا ب ج د)

(للمادة ٣)

على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

جبانة ٠ - ذكر في ١٦ ستمبر سنة ١٨٩٩ باختيار الشا جبانات جديدة بجواحي بمديرية الغربية من النافع العمومية

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

يتمتع من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة
لتواحي البنية بعد التامه للمديرية التوفيقه

(المادة ٢)

توزع بالطريقة المادية وبموجب الاصول المتبعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي

اولا - قطعة ارض من زمام ناحية الطيرة بحوض
الكوم الاخضر مساحتها ٣٠٤٠٥٥ متر لجعلها جبانة لها

ثانيا - قطعة ارض من زمام كثر المارة بحوض
الدلالة مساحتها ٢١٠٠ متر لجعلها جبانة للكفر

ثالثا - قطعة ارض من زمام ناحية المارة بحوض
الطود وأم حسن مساحتها ٢٠٠٦٤٤ متر لجعلها جبانة

كثفر شبرا بلوله
والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بامرنا

(اب ج د)

جبانة - - - ذكر في تاريخ ١٢ سبتمبر سنة ٩٩ بتعديل
القرار الاول من المادة ٣ من الامر العالي

الموافق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المختص بإنشاء جبانة
جديدة بمديرية القليوبية من قبضتها جبانة ناحية دجوى

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن

إنشاء جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩١ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية المقابر التي تلزم

للنفقة العمومية.
وعلى امرنا الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

- ٧ رمضان سنة ١٣١٦ باعتبار إنشاء جبانة
جديدة بمديرية القليوبية من قبضتها جبانة ناحية

دجوى من المنافع العمومية - ونزع ملكية

الارض اللازمة لها ولطريقها البالغ
مساحتها ٤ قاريط و ٧٦٦٠ اسم بحوض القبلي

من زمام الناحية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة

رأي مجلس النظر
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت النقرة الاولى من المادة الثانية من امرنا
الصادر في ١٩ يناير سنة ٩٩ كما يأتي

توزع بالطريقة المادية وبموجب الاصول المتبعة
ملكية قطعة الارض اللازمة لجعلها جبانة جديدة

بناحية دجوى وطريقا للجبانة وهي من زمام الناحية
بحوض القبلي مساحتها ٦ قاريط و ١٦٦٠١٢ بها

ومبينة على الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف
(ا ب ج د)

جبانة - - - ذكر في تاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٩ بإصدار
إنشاء جبانة جديدة بتواحي بمديرية جرجا

والشرقية من المنافع العمومية
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١١

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزاع ملكية المقابر

التي تلزم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة

رأي مجلس النظر
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتمتع من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة
بناحية اولاد - - - بتعديله واضافة قطعة ارض على الجبانة

القديمة بناحية الحامد بمديرية جرجا

« ١٨٩٢ »

(١٨٩٢)

(للادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للثبته ملكية قطعتي الارض اللازمتين للجبانتين المذكورتين وهما

اولا قطعة ارض من زمام ناحية اولاد نصير بحوض اولاد نصير مساحتها فدان واحد لجمعها جبانة لها وليجوعها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية الحامدة كاتنة بدائر الناحية مساحتها ٢٠ هـا وهي جزء من قطعه مقتضى اثنائها على جبانتها

والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرمين المرقطين بأمرنا هذا يعروف (ا ب ج د)

جبانة ١٨٩٠ - ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

اولا على امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية العقارات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناطر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هوآت)

(للادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانتين جديدتين بلاحتي ابو كبر وكفر الوجة بمديرية الشرقية

(للادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للثبته ملكية قطعتي الارض اللازمتين للجبانتين المذكورتين وهما
اولا قطعة ارض من زمام ناحية ابو كبر بحوض

النضيل مساحتها ١٢٤٨٦ مترا و٩٤ ساتيا لجمعها جبانة للناحية وللزوب والكفور التابعة لها
ثانياً قطعة ارض من زمام عزبة كفر الوجة بحوض الشجرة مساحتها ٢٠٩٩ مترا و٧٣ ساتيا لجمعها جبانة للكفر

والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرمين المرقطين بأمرنا هذا يعروف (ا ب ج د)

جبانة - ذكرينات في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بأمرنا انشاء جبانات جديدة بنواحي بدير وابت القلوية والغرية والبحيرة والذوقية (تديلا) وبقي سرف من المنافع العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية العقارات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناطر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هوآت)

(للادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية مرسفا وكفر احمد حشيش والزوب التابعة لها بمديرية القليوبية

(للادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للثبته ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة المذكورة وهي من زمام ناحية مرسفا بحوض يقسم مساحتها فدان واحد ونصف ومبينة على الرسم المرفق بأمرنا هذا يعروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تخدم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظائر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للتزاحم للمدينة بعد التامة بالمدرية الغربية

(للمادة ٢)

تفزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول التامة ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانات الجديدة وهي

اولاً قطعة ارض من زمام ناحية باقينا بحوض الجرين والاصالي مساحتها ٥٢٥١٠٣ متر

لجعلها جبانة لما

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية المتعمدية بحوض برك للزارعين وناظر الناحية ثمة ٩ مساحتها ٦٣٠١٠٢٤ متر لجعلها جبانة لما ولعزبها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية ثمة البصل بحوض دابر الناحية مساحتها ٨٤٠١٠٦٦ متر لجعلها جبانة لما

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية سندخيس بحوض الكراديس مساحتها ٤٢٠٠٨٣ متر لجعلها جبانة لما ولعزبها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية كسبر دمتو

بحوض الساحل والعشرة مساحتها ٨٣٠٠٠٠ متر لجعلها جبانة لما

سادساً قطعة ارض من زمام ناحية شبريا نيت بحوض البركة والسواقي مساحتها ١٤٧٠٩٧٧٧ متر لجعلها جبانات لما ولناحية دمرو وكفرها واقباط دمرو

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تخدم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظائر

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للتزاحم للمدينة بعد التامة بالمدرية البحرية

(للمادة ٢)

تفزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول التامة ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانات الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية دمست الاشرف

بحوض لسانية مساحتها ٢٠٠١٨ متر لجعلها جبانة لما

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كسبر دمتو بحوض الوطن والمرويس مساحتها ٧٤٦٨٨٠ متر لجعلها جبانة لاوسيط الكسبر

ثالثاً قطعة أرض من زملم حيزة الشيخ ابراهيم باشا الكبير التابعة لناحية المحصرة يحوض شاعر روحه مساحتها ١٠٥٨,٤٦ مترجلها جبانة لازمة والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بحروف (ا ب ج د) (للمادة ٣)

على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل متعها فيما يخصه .

جبانة ٠ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١٠) بشأن انشاء جبال جديدة
وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقارنات التي تلزم للخدمة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٨ (٢٨ محرم سنة ١٣١٦) باخبار انشاء جبايتين بناحية للثقل بمديرية الدقهلية من المنافع العمومية ونزع ملكية الارض اللازمة لها
وتناه على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

الغيت المادة الثانية من امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يونيو سنة ٩٨ واستبدلت بالكلية الآتية
نزع بالطرق العادية وبحسب الاحول المتبعة ملكية قطعى الارض اللازمين للجبايتين المذكورتين وهما

اولاً قطعة أرض من زممام ناحية يحوض حراز مساحتها فدانان لجلها جبانة للجهة الغربية
ثانياً قطعة أرض من زممام ناحية يحوض الشريعة الكبير مساحتها فدانان وقيراطان لجلها جبانة للجهة الشرقية
والقطعان المذكورتان مينة في الرسمين المرفقين بامرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١٠) بشأن انشاء جبانات جديدة
وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقارنات التي تلزم للخدمة العمومية
وتناه على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يشتر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بناحية بنى عدى بمديرية بني سويف
(المادة ٢)

نزع بالطريقة العادية وبحسب الاحول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للبيان المذكورة وهي من زممام ناحية يحوض السجله القصر مساحتها نصف فدان ونصف قيراط ومينة على الرسم المرفقه بامرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

جبانة - دكرجات في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٩ باعتبار
انشاء طرق لجبانات بمديرية المنيا وازدادة
قطعة ارض على جبانة تقاليقه فيوم وانشاء جبانات جديدة
بمديريات لقوتية والشرقية والبحيرة من المنافع العمومية
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ (٣٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٣ مارس سنة
١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقارنات

التي تلزم للخدمة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٨ (١٥
شعبان سنة ١٣١٦ باعتبار انشاء جبانات جديدة بمديرية
للمنيا من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي
اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء طرق لجبانات النواحي
التي لا يبعد التابعة لمديرية المنيا

(المادة ٢)

نزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية
قطع الاراضي اللازمة لجعلها طرقا لجبانات
للمذكورة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية طنبسي
بجباله الرويكه مساحتها ٥١ و ٨٧ مترا لجعلها طريقا
لجبانها

ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية حمرو وبجباله
ثالث للدير القروي مساحتها ٣ و ١٧٥ مترا لجعلها
طريقا لجبانها

ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية بان العلم بجباله

١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقارنات
التي تلزم للخدمة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة
للتواحي التي لا يبعد التابعة لمديرية المنيا

(المادة ٢)

نزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية
قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية بني غني بحوض
الديري بقبالة ابو دباس مساحتها ٤٥٨٨ و ٣٨
مترا لجعلها جبانة لها

ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية متبال
بحوض النبال مساحتها ٥٠٠٠ مترا لجعلها جبانتين لمسلمي
واقباط الناحية وطريقا بينها

ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية زهره
بجباله الجريه مساحتها ٢٤٨٠ مترا لجعلها جبانتين
لمسلمي واقباط ناحية صفت الدين

رابعا قطعة ارض من زمام ناحية ابا الوقف
بجباله حوض الحوض مساحتها ٦١٩٦ مترا لجعلها
جبانة لاقباط ناحية ابا الوقف وقفا وطريقا لها

خامسا قطعة ارض من زمام ناحية ابون بجباله
زويله مساحتها ٧٠٦٥ مترا لجعلها جبانتين لتواحي
ابون وبنو حنا مسعود وطريقا بينهما

والقطع المذكورة مبنية بالاشغول المروثة باسمها
هنا بخزوف (ابجد)

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

ارض عار مساحتها ٢٧ و ١٤٠٠ متر لجعلها طريقا للجبانة
للمدة لها ولناحية المدوة

وايضا قطعة ارض من زمام ناحية نزلة ببلهاه بقبالة
الشرقية مساحتها ٧٩ و ٣٣٣٣ مترا لجعلها طريقا للجبانة
الكوم الاخضر

خامسا قطعة ارض من زمام ناحية الشيخ زياد
بقبالة حيطان القبلي مساحتها ١٠ و ٥٣٥ مترا لجعلها
طريقا لجبانتها
والقطع المذكورة مبنية في الرسم المرفق بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٢٨ - ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ٣١٣) بشأن نزاع ملكية العقارات التي تلزم للخدمة
العمومية

وعلى امرنا الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧
(٢٨ محرم سنة ١٣١٥) باعتبار انشاء جبانات
جديدة بمديرية القويس من المنافع العمومية ونزع ملكية
الاراضي اللازمة لها
وجاء على معرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يتم من المنافع العمومية اضافة قطعة ارض
على الجبانة الجديدة ناحية قباله بمديرية
القيوم

(المادة ٢)

نزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة

ملكبة قطعة الارض المذكورة وهي من زمام
النحية بعوض الخاني ومساحتها قيراطات
و ٤ اسهم حسب اللين بالرسم المرفق بأمرنا هذا
بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٢٨ - ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ٣١٣) بشأن نزاع ملكية العقارات التي تلزم
للخدمة العمومية

وجاء على معرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يتم من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة
للنواحي المبينة بعد التامة لمديرية القويس

(المادة ٢)

نزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول
المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات
الجديدة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية شبرا بلولة
بعوض الجبله مساحتها ١٧٨٢ و ٠٠ مترا لجعلها
جبانة لها

ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية كفر رباح
بعوض البحر مساحتها ١٤٠٤ و ٠٠ مترا لجعلها
جبانة لها

ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية التيج بعوض القبالة
مساحتها ١٢٨٤ و ٩٥ مترا لاضافتها على الجبانة المستجدة
بالناحية بما فيها طريق لها

والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بالمرأنا
يعرف (أ ب ج د)

جيانة ٠ - ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على المرأنا الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جيانات جديدة

وعلى المرأنا الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى المرأنا الصادر في ١٧ فيبرو سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوح ملكية العقارات التي تازم
للمنفعة العمومية

وبناء على معارضة علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(المرأنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جيانات جديدة للنواحي
التيه بعد التامه لمديرية الشرقية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقه البادية وبحسب الاصول
المتبعة ملكية قطع الاراضى اللازمة للجيانات
الجديدة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية قرقا بحوض
الفاضل مساحتها ١٠٥٠ و ٠٠ مترا لجملها جيانة لها
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية بني قريش
بحوض القنله الجديد مساحتها ١٠٥٠ و ٠٠ مترا لجملها
جيانة لها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر الصوص
والملا بحوض الواح مساحتها ٢٦٣٢ و ٥٠ مترا لجملها
جيانة لكثري وطريقا لها

والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بالمرأنا
هذا ويعرف (أ ب ج د)

جيانة ٠ - ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على المرأنا الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جيانات جديدة

وعلى المرأنا الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى المرأنا الصادر في ١٧ فيبرو سنة ٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزوح ملكية العقارات

التي تازم للمنفعة العمومية
وبناء على معارضة علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(المرأنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جيانات جديدة
لنواحي اللينة بعد التامه لمديرية البصرة

(المادة ٢)

تنزع بالطريقه للسادية وبحسب الاصول المتبعة
ملكية قطع الاراضى اللازمة للجيانات الجديدة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية التقيدى بحوض
الكردي مساحتها ٤١٥٨ و ٨٢ متر لجملها جيانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ايا الحرا
بحوض البومه والمنعاطي مساحتها ٦٣٥١ و ٧٩ متر

لجملها جيانة لها وثلاث حزب

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية زيده
بحوض موالق الخور مساحتها ٧٥٠٦١ و ٧٩ متر لجملها

جيانة لاقبطها

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية زيده بحوض
ملقه شايور مساحتها ٥٢٩٣ و ٣٠ متر لجملها جيانة لبرية

الست خديجه حاتم

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية خربس

بحوض دلو الناحية مساحتها ١٧ و ٥٩٤٤ متر

لاضافتها على جيانة القبلة بدل الجزء الملتصقي الغاوه

سادساً قطعة أرض من زمام ناحية ميت يزيد بحوض الجزيرة مساحتها ٢٥٥,١٧ متر وتلك القطعة لجعلها جبانة لها

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

دكرت في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ باعتبار جبانة - - - - - إنشاء جبانة جديدة لتواحي بمديرية الجيزة من النافع العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية القنارات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(السادة)

يسير من النافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للتواحي للمينة بعد التامه لمديرية الجيزة

(الماده ٢)

تنزع بالطريقة المصادية ويصب الاصول النبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية الاخصاص بحوض السد والقطع وحوض القبالة مساحتها ٣١٨٨,١٨ متر لجعلها جبانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية الحسانين بحوض الثاين مساحتها ٢٤٩٨,٦٠ متر لجعلها

جبانة لناحية عزبة المناني ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية صيدا بحوض

الترابي مساحتها ١٠٥٠,٠٨ متر لجعلها جبانة لها

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية اسقيل بحوض القنارة مساحتها ٢١٠,٠٠٠ متر لجعلها جبانة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية الحسانين بحوض الزبانية مساحتها ١٠٤٩,٩٥ متر لجعلها جبانة لها

سادساً قطعة ارض من زمام ناحية الجلالة بحوض الادانة مساحتها ١٠٤٩,٩٨ متر لجعلها جبانة لها

سابعاً جزء من قطعة ارض من زمام ناحية المناني بحوض الزنقة مساحتها ٣٢٠,٩٣ متر وتلك القطعة لجعلها جبانة لها

ثانياً جزء من قطعة ارض من زمام ناحية بوماس بحوض الملاح مساحتها ٣١٥,٠٠ متر وتلك القطعة لجعلها جبانة لها

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

دكرت في ١١ مارس سنة ١٩٠٠ بإنشاء جبانة - - - - - إنشاء جبانة جديدة بمديريات البحيرة والشرقية والنيا والمدنية من النافع العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية القنارات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(للاده ١)

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة لجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بحوض السجاني مساحتها ١٣ فدان ١٣ قيراطاً ويبيته على الرسم للرفق بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ — ١١ مارس سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٤ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ شوال سنة ٣١٥

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة بتاحية البرايا بمديرية المنيا

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة لجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بقبالة للارس مساحتها ٤٢٠٠ متر ومبيته على الرسم للرفق بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ — ١١ مارس سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٤ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة لتواحي المنية بعد التبعة لمديرية البحيرة

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة ملكية قطع الأراضي اللازمة للجبانة الجديدة المذكورة وهي

أولاً قطعة أرض من زمام ناحية مرقص بحوض المسقاوي مساحتها ٤١٩٠٫٤٣ متر لجعلها جبانة لها وطريقاً للجبانة

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية ايسر المستجدة بحوض للبحيرة مساحتها ٢٠٥٠ متر لجعلها جبانة لها وطريقاً للجبانة

ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية اليضا بحوض الكبرم قسم أول مساحتها ١٤٣٣٫٧٥ متر لجعلها جبانة لناحية كنج جبان وطريقاً للجبانة

والقطع المذكورة مبنية بالرسومات للرفقة بأمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ — ١١ مارس سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى أمرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ٣١٥)

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة بتاحية العزيزية بمديرية الشرقية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ١)

يُعتبر من المنافع العمومية إنشاء طريق لجباني مسلي
واقباط ناحية البليانة بمديرية جرجا

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول المتبعة
ملكيتة قطعة الاراضي المبيته بعد البالفه مساحتها
١٥٠٢ و ١٥٠٨ متر وهي من ضمن القطع اللازمة
للطريق المذكور

اولا قطعة ارض من زمام ناحية الحجر والمقش
بقبالة النخامة مساحتها ٣٥٠ متر
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية السمطا بقبالة الروك
مساحتها ١٦ و ٧٢٩ متر

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية السمطا بقبالة تمت
الزرازة مساحتها ٩٢ و ٤٢٢ متر
والقطع للذكورة مبيته على الرسم المرفق بأمرنا هذا
بحروف (ا ب ج د)

جبانة - ١١ يونيه سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للنفقة
العمومية

وعلى الامر الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ٩٥ (٢٥
جمادى الثانية سنة ١٣١٣ باحجار إنشاء جبانات جديدة
بمديرية الشرقية من التنازع العمومية ونزع ملكية
الاراضي اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للنفقة
العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يُعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة بناحية
شبرا زنجي بمديرية المنوفية

« المادة ٢ »

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول
المتبعة ملكيتة قطعة الارض اللازمة لجبانة المذكورة
وهي من زمام الناحية بحوض المييش القبلي مساحتها
٦٣ ساتيا و ٤١٤٣ متر ومبيته على الرسم المرفق بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

دكرت في ١٥ يونيه سنة ١٩٠٠ باحجار
جبانة - إنشاء طريق لجباني البليانة (جرجا) وضافة
قطعة ارض لجبانة وإنشاء طريق لاخرى بمديرية الشرقية
وإنشاء جبانة جديدة وضافة قطعة ارض على جبانين بمديرية
المنوفية من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لها
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم
للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية اضافة قطعه ارض على
الجبانة الجديدة تاحيه ابو العيال بمديرية الشرقية

(المادة ٢)

تزرع بالطريقة العادية ويصب الاصول
للتبعية ملكية قطعة الارض المذكورة وهي من زمام
الناحية بحوض الجبنة ومساحتها ٢١٠٧٢٢ متر.
حسب للـين بالرسم المرفق بامرنا هذا بحروف
(ا ب ج د)

جبانة - ١١ ابريل سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوح ملكية المقارنات التي تلزم
للمنفعة العمومية

وعلى الامر الصادر في ٢٩ ابريل سنة ٩٩ - ١٩
الحج سنة ١٣١٦ باعتبار انشاء جبانات جديدة بمديرية
الشرقية من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي
اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
وأي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء طريق للجبانة
الجديدة يكثر مومي جاويش بمديرية الشرقية

(المادة ٢)

تزرع بالطريقة العادية ويصب الاصول للتبعية
ملكية قطعة الارض اللازمة للطريق المذكور وهي

من زمام الكفر بحوض قطع العرب ومساحتها
١٧٣٣ مترا حسب للين بالرسم المرفق بامرنا هذا
بحروف (ا ب ج د)

جبانة - ١١ يونيو سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوح ملكية المقارنات التي تلزم

للمنفعة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة
جديدة بناحية الكوم الاحمر واطراف قطعتي ارض
على جبانتي بناسحي ميت ربيعه وبقيس
بمديرية النوفية

(المادة ٢)

تزرع بالطريقة العادية ويصب الاصول
للتبعية ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات
للمذكورة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية الكوم الاحمر
بحوض السطه مساحتها ١٢٠٤ متر لجلها جبانة
جديدة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ميت ربيعه
بحوض الريني مساحتها ١٢٤٠ مترا لاضافتها

على الجبانة القديمة الكائنة بالجانب الغربي من الناحية
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية بئيس بحوض

بعد الاصلاح على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ ١٦ شوال سنة ٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ٣١٣) بشأن نزع ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(اسرنا بما هو ات)

(المادة ١)

يعتبر من اللتافع العمومية انشاء جبانة جديدة بالنواحي للمينة بعد التاهة لمديرية الشرقية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للتبسة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة المذكورة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية البقائين بمعرض بر الصرب المعروف الان بمعرض القبلة مساحتها ٤١ و ٢١٠٠ متر لجعلها جبانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر فوج بمعرض الكبير مساحتها ١٧٤٧ متر لجعلها جبانة لاسلي نواحي كفر فوج وكفر الصيدي وكفر بدوي وعزقي فريد باشا وامين بك الشمسي وطريقاً للجبانة

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر فوج بمعرض الدقيقه مساحتها ٢٧٤٤ متر لجعلها جبانة لاقاط نواحي كفر الصيدي وكفر بدوي وكفر فوج جرجس وعزب فريد باشا وامين بك الشمسي والجبالى وطريقاً للجبانة

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات للرقعة بامرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

الشروه وابو عشر مساحتها ١٥٨٨ متراً و ١٢ متراً لاختانها على الجبانة القديمة الكائنه بالجانبه الشرقيه من الناحية

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات للرقعة بامرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ذكر ثبات ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠ باختيار انشاء جبانة جديدة بنواحي يديرية القيوم والدرقية والبحيره وجرجا من اللتافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لها

(نحن خديو مصر)

بعد الاصلاح على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨ - ١٦ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راسي مجلس النظار

(اسرنا بما هو ات)

(المادة ١)

يعتبر من اللتافع العمومية انشاء جبانة جديدة بملحة السباط النامية لمديرية القيوم

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للتبسة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بمعرض القبالة مساحتها ١ فدان و ١٩ قودا و ٨ اسهم ومبنية على الرسم المرفق بامرنا هذا بعروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

جبانة ٠ - ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٦ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فيراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نوع ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

وياء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بالنواحي لئلا يتبعها بعد التامه لمديرة البحيرة

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للنبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة المذكورة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية الاصلاص بحوض ربع الجبل مساحتها ٢٧٠٣ متر لجعلها جبانة لها

ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية كفر الدفراوي بحوض السنبلي والركني مساحتها ٤١٧٤ و ٥٠ متر لجعلها جبانة لها

ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية العيون بحوض الساحل الشرقي مساحتها ٢٠ و ٣٥٥٠ متر لجعلها جبانة لها

رابعا قطعة ارض من زمام ناحية كفر الخولي بحوض الغربي مساحتها ٣٤٦ و ٤٨ متر لجعلها جبانة لها والقطع المذكورة مينة بالرسوم التي يقررها هذا

(اب ج د)

جبانة ٠ - ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٦ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فيراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

وياء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية معين بمديرة جرجا

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للنبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بقبالة البئر مساحتها ٤٢٠٠ متر

ومينته على الرسم المرفق باسمنا هذا بحروف (اب ج د) ذكر في ٢ اغسطس سنة ١٩٠٠ باعتبار جبانة - انشاء جبانة جديدة بنواحي مديرة البحيرة من المنافع العمومية وتقع ملكية الاراضي اللازمة لها

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة ٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فيراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقابر التي تلزم للنفقة العمومية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

وبنا على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بالنواحي
المينة هذه التابعة لمديرية البحيرة

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول
المكتبة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة المذكورة

وهي

اولاً قطعة ارض من زمام هزة صغرى بحوض
ملقة الجبان مساحتها ٢٧٤٧ و ١٤ متر لجعلها جبانة لها
ولعزة شيف وطريقاً للجبانة

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية الغايه بحوض
الجنيبة مساحتها ٢٨٦٦ و ٨٣ متر لجعلها جبانة لها ولعزها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية المبرادات
بحوض صوب والغراق مساحتها ٢١٠٠ متر لجعلها

جبانة لزوب الناحية وناحية قفلة
رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية لميط بحوض

الخران الشير بوجه البلد مساحتها ٢٧٢٠ متر لجعلها

جبانة لمية بني منصور

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية جيتا واسيه
بحوض دابر الناحية مساحتها ١٥٦٣ و ٨٧ متر
لاضافتها على الجبانة القديمة السكاتة بالجهة الشرقية

من الناحية

والقطع المذكورة مينة في الرسوم للرفقة

بامرنا هذا بحرف (ا ب ج د)

دكرتوفي ٢ أغسطس سنة ١٩٠٠ باختيار
جبانة — انشاء جبانة جديدة بناحية ككر الجنيدي
وعزياً (اخرى) من المنافع العمومية وترفع ملكية الارض
للأذنة لها

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣)
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تازم
للنفعة العمومية

وبنا على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة
لناحية ككر الجنيدي والزوب التابعة لها بمديرية
الغربية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المنفعة
ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة المذكورة وهي

من زمام الناحية بحوض الدلالة الصغيرة مساحتها ٤
قرايط وميمنة على الرسم للرفق بامرنا هذا بحرف

(ا ب ج د)

دكرتوفي ٢ أغسطس سنة ١٩٠٠ باختيار
جبانة — انشاء جبانة جديدة بناحية ابرصير دنفر
(فيوم من المنافع العمومية وترفع ملكية الارض اللازمة لها

نحن خديو مصر »

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣)
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات

التي تازم للنفعة العمومية

وعلى الامر الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٩٨ - ١٣ شعبان سنة ١٣١٥ باعتبار إنشاء جبانة جديدة بديرية القيوم من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة ناحية ابو صر درو بديرية القيوم

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتبعية ملكية قطعة ارض من زمام الناحية بعوض دابر مساحتها ٨ قيرلير و ١٦ سما وهي من ضمن الارض اللازمة للجبانة المذكورة حسب اللين بالرسم المرفق بامرنا هذا بعروف (اب ج د)

جبانة - ذكرتو في ١٦ اغسطس سنة ١٩٠٠ باعتبار إنشاء جبانين جديدين واضافة قطعة ارض على جبانة قديمة يرض نواحي بديرية المتوفية من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لذلك

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تازم للنفعة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية إنشاء جبانتين جديديتين

بناحيي كيشيش وماحل الجواوير واضافة قطعة ارض على جبانة قديمة بناحية مسود بديرية المتوفية (المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتبعية ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات المذكورة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية كيشيش بعوض الوسطاني مساحتها ٦٣٠٠ متر لجملها جبانة جديدة لها ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ساحل الجواوير بعوض قطعة الاغص مساحتها ٦٣٢٤ متر لجملها جبانة جديدة لها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية مسود بعوض للصرب مساحتها ٨٢٥٠ متر لاضافتها على جبانة اقباط الناحية والقطع للذكورة مبنية بالوسومت المرفقه بامرنا هذا بعروف (اب ج د)

جبانة - ذكرتو في ١٦ اغسطس سنة ١٩٠٠ باعتبار إنشاء جبانين جديدين واضافة قطعة ارض على جبانة قديمة بعوض نواحي بديرية المتوفية من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لها

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تازم للنفعة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتميز من المنافع العمومية إنشاء جبانتين جديديتين بناحية ادمو واضافة قطعة ارض على الجبانة القديمة بناحية تلة بديرية المتوفية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ٢)

تزرع بالطريقة العادية وبسبب الأصول المتبعة ملكية قطع الأراضي اللازمة لجبانات المذكورة وهي
أولا قطعة أرض من زمام ناحية ادمو يعوض دائر الناحية مساحتها ٣٤٧٧,٥٠ متر لجمعها جبانة لها ولم يبق حاصم بك وسلم باشا وطريقا للجبانة
ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية ادمو يعوض دائر الناحية مساحتها ١٠٦٥ متر لجمعها جبانة لا تليط نواحي ادمو وهيسا وبقي حسن الاشراف وعزها وطريقا للجبانة
ثالثاً جزء من قطعة أرض من زمام ناحية تلح يعوض الشقافيه وضبط الخير مساحتها ١٠٢٨٥,٥٠ متر وتلك القطعة لازمة لاضافتها على الجبانة القديمة الموجودة بالمحة الشريف من الناحية والقطع للذكرة مبنية في الرسومات المرفقة بالمرتا هذا بعرف (ا ب ج د)

دكرت في ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٠ جبانة - باحبار انشاء جبانين جديدين واضافة قطعة أرض على جبانة بعض نواحي بديرية (جرجا) من المانع السوية وترع ملكية الأراضي اللازمة لها
نحن بخديو مصر
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتمديده في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية القنارات التي تارم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومولفنا رأي مجلس النظار
(امرونا بما هو آت)
(المادة ٤)

يستمر من المانع العمومية انشاء جبانتين جديدتين

بناحية لاشاء واضافة قطعة أرض على الجبانة الحالية بناية الشيخ مكرم بخديو جرجا
(المادة ٢)

تزرع بالطريقة العادية وبسبب الأصول المتبعة ملكية قطع الأراضي اللازمة لجبانات المذكورة وهي
أولاً قطعة أرض من زمام ناحية المشاة يعوض دائر الناحية مساحتها ٣٨٥٠ متر لجمعها جبانة لا تليط نواحي البواريك وخلفه المشاة والاحياء غرب والناحية
ثانياً جزء من قطعة أرض من زمام ناحية المشاة يعوض دائر الناحية مساحتها ١٦ متر لجمعها جبانة ضمن القطعة اللازمة لجمعها جبانة لم يبق الناحية المذكورة ونواحي البواريك وخلفه المشاة والاحياء غرب والناحية

ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية الشيخ مكرم يعوض البركة والظهير مساحتها ٦٢٤ متر لاضافتها على الجبانة الحالية الموجودة بالناحية والقطع للذكرة مبنية في الرسومات المرفقة بالمرتا هذا بعرف (ا ب ج د)

دكرت في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠٠ باحبار انشاء جبانات جديدة بخديوت القريسة والنفقة وجرجا من المانع السوية وترع ملكية الأراضي اللازمة لذلك

نحن بخديو مصر
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة
وعلى الامر الصادر بتمديده في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية القنارات التي تارم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومولفنا رأي مجلس النظار

ويجاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

﴿ امرنا بما هوأت ﴾

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة
وتوسيع جبانة قديمة بالنواحي للينة بمد التامة
لمديرية النوبة

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتمتع
ملكبة قطع الاراضي اللازمة للجبانات المذكورة

وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية دروه بعوض
القر مساحتها ٥٨٠٥٠ مترا لجعلها جبانة لاقباطها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية رسة
الانجب بعوض الخينة مساحتها ٢٨٠٠,٦٠ متر لجعلها
جبانة لها ولزمية علي بك الجزائر

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية فيشا الكبرى
بعوض كرم الحمار مساحتها ٢٤٥٠ متر لجعلها جبانة
لناحية كشوش

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر شبري
زنجي بعوض المطول الشرقي مساحتها ٣٠٢٣,٦

متراً لضافتها على الجبانة القرية القديمة لتوسيعها

والقطع للذكورة مينة في الرسومات المرفقة بالمرئ

هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ١٤٠٠ - ١٤٠٠ متبر سنة ١٩٠٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء

جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨

(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة
لنواحي الينة بمد التامة لمديرية القرية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتمتع
ملكبة قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي
اولاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر
الصارم بعوض القطع مساحتها ٨ قراريط لجعلها
جبانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كوم
اشناواي بعوض القرية مساحتها قيراطان لجعلها جبانة لها
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر
مسعود بعوض الرقة مساحتها ٨ قراريط لجعلها جبانة
لنواحي كفر مسعود وكفر الدمنهوري وكفرة خليل
قويل وكفرة يوسف البرادي

رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر
عويس بعوض القر مساحتها ١٢ قيراطاً لجعلها
جبانة لها ولزمية لفرنس جميل

خامساً قطعة لرض من زمام ناحية كفر خضر
بعوض القر مساحتها ١٢ قيراطاً لجعلها جبانة لها
والقطع للذكورة مينة في الرسومات المرفقة بالمرئ

هذا يعرف (ا ب ج د)

جبانة ١٤٠٠ - ١٤٠٠ متبر سنة ١٩٠٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٥) بشأن نزع ملكبة العقارات التي تترجم للتمتع
العمومية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

سنة (١٩١٣) بشأن نزاع ملكية العقارات التي تتركز
للمنفعة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبالات جديدة
لأغراض المدينة بعد التامية للمدنية جرجا

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول لنتيجه ملكية
تقطع الأراضي اللازمة للجبالات الجديدة وهي

أولاً قطعة أرض من زمام ناحية بدر
الشرقية بحوض ساحل البياضي بقبالة المهرش مساحتها
١٢ فداناً لجعلها جبالاً لتجدي كالي والقروه وناحية
البياضي

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية الجبلية
بحوض البريا الشرقية بقبالة ساحل دقي وساحل
بيض مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبالاً لإقياط الناحية
وناحية الزوايته وتجرعها

ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية الجبلية بحوض
كالبيا الشرقية بقبالة ساحل دقي وساحل بيض مساحتها
فدان واحد و ١٠ قراريط و ١٢ سمواوي من
ضمن القطعة اللازمة لجعلها جبالاً لمصلحة الناحية وناحية
الزوايته وتجرعها

رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية أولاد حمزة
بحوض ساحل طوخ مساحتها فدانان و ١٨ فداناً
و ٢٢ سمواوي من ضمن القطعة اللازمة لجعلها جبالاً
لأغراض النواحي وتجرعها وما جمع القديري

والقطع المذكورة مبينة على الرسم المرفق بالمرافق هذا
بحروف (أ ب ج د)

جائة - ذكرى جيت في ١ أكتوبر سنة ١٩٠٠
بإقرار إنشاء جبالات جديدة بنواحي
بديريات القليوية والبحيرة والمنايا وإنشاء طريق لجائة
أقياط بلفاس (غربية) من المنافع العمومية وتزع ملكية
الأراضي اللازمة لذلك

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر الملكي الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء

جبالات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعيينه في ١٢ مارس سنة
٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣)
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزاع ملكية العقارات
التي تتركز للمنفعة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبالات جديدة
لأغراض المدينة بعد التامية للمدنية القليوية

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبموجب الأصول لنتيجه
ملكية قطع الأراضي اللازمة للجبالات الجديدة وهي

أولاً قطعة أرض من زمام ناحية بلتان بحوض
الاقراط مساحتها فدانان و ٦ قراريط
لجعلها جبالاً

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية زاوية
بلتان بحوض الجبلين القطان مساحتها ١١ فداناً
لجعلها جبالاً لها وإنشاء تحصين

ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية الحصانة بحوض
بلتان مساحتها فدانان و ١٢ قراريط لجعلها جبالاً لمصلحة الناحية
وغيرها وتجرعها

رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية الحصانة
بحوض أرض الغرب مساحتها فدانان و ١٢ قراريط

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

سما لجبلها جبانة لا تباط الناحية وكفر الدبر
والقطع المذكورة مبنية في الرسوم المرفقة بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة - ١٠ - ١ أكتوبر سنة ١٩٠٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة
وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٣ مارس سنة
١٨٩٤ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

واعطى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية المقارنات التي
تلقم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة
وأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة
للتواحي المبنية بعد التامة لمدرية البحيرة

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتبعية
ملكيتة قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة

وهي
اولا قطعة ارض من زمنا ناحية للناشئة بحوض
البرانس مساحتها ٢١٠٠ متر لجبلها جبانة لها
ولزنها

ثانياً قطعة ارض من زمنا ناحية ملاموث
بحوض سانية البلد غرة ٤ مساحتها ٨٥٧٠٥ متر لجبلها
جبانة لها ولزنية ابراهيم بك عبد الله هينا
ثالثاً قطعة ارض من زمنا ناحية بركة خلس
بحوض السمير قدية مساحتها ٢٠٨٠ متر لجبلها جبانة
لجورج المرحوم امين باشا سيد احمد

والقطع المذكورة مبنية في الرسوم المرفقة بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة - ١٠ - ١ أكتوبر سنة ١٩٠٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٣ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية المقارنات
التي تلقم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة
وأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات
جديدة للتواحي المبنية بعد التامة لمدرية المنيا

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتبعية
ملكيتة قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمنا ناحية قطره بحوض
القرن مساحتها ٤٢٢٥ متر لجبلها جبانة لها ولزنها
وطريقاً للجبانة

ثانياً قطعة ارض من زمنا ناحية هيدال بحوض
القرن مساحتها ٣٢٠٤٠ متر وهي من ضمن
القطعة اللازمة لجبلها جبانة لها وطريقاً للجبانة
ثالثاً قطعة ارض من زمنا ناحية دقلم بحوض
الروبي مساحتها ٢٠٠ متر وهي من ضمن القطعة
اللازمة لجبلها جبانة لها

والقطع المذكورة مبنية على الرسوم المرفقة بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

« ١٩٠٠ »

« ١٩٠٠ »

جبانة ٠ - ١ أكتوبر سنة ١٩٠٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ وجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ و ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء طريق جبانة لرباط ناحية بلفاس بمديرية الغربية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للطريق المذكور وهي من ومام الناحية بحوض معمرن ومساحتها ١ فراط و ٣ اهم حسب البين بالرسم للرقق بأمرنا هذا بحوزة (ا ب ج د)

ذكرت في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠ بأجناد جبانة ٠ - اضافة قطعتي ارض على جباتي كفر ابراش والشقر بمديرية الشرقية وانشاء جبانات جديدة بنواحي بالمديرية المذكورة من المنافع العمومية وتنزع ملكية الاراضي اللازمة لذلك

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ وجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٦ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣

رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستبر من المنافع العمومية اضافة قطعتي ارض على جبانتي قديمين بتاجي كفر ابراش والشقر التابعتين لمديرية الشرقية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض المذكورتين وهما اولاً قطعة ارض من ومام ناحية كفر ابراش بحوض البحيرة مساحتها ١١٤٠٥٥ متر لاضاعتها على جبانة قديمة شرقي السكن لتوسيعها

ثانياً قطعة ارض من ومام ناحية الشقر بحوض العريض لمساحة ٣٠٣ مساحتها ٢١٠٠ متر لاضاعتها على جبانة قديمة بالمجرة الغربية والتبليسة بدل الجزء المتبقي لفرع

والقطعتان المذكورتان مبيتتان بالرميّن للرفقين بأمرنا هذا بحوزة (ا ب ج د)

جبانة ٠ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ وجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية المقارنات التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
٣ رمضان سنة ١٣١٤ بثابت ترع ملكية العقارات
التي تازم للنفعة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة
للنواحي للبينة بعد التايمة لمديرية الغرويه

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة المادية وبحسب الاصول التابعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية مناخله بمحوض
زين الدين مساحتها ٤ قراريط لجمعها جبانة لها
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كامة بمحوض
سالية البيد المسى الآن بالخرس مساحتها ٦ قراريط
لجمعها جبانة لها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية شرقاش بمحوض
البشرية مساحتها ٦ قراريط لجمعها جبانة لها
رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية امبول بمحوض
البحيرة مساحتها ٦ فدان لجمعها جبانة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية كفر العرب
بمحوض عريش مساحتها ٤ قراريط لجمعها جبانة لها
سادساً قطعة ارض من زمام ناحية جهوت بمحوض
البوكه للمسى الآن للويس البحري مساحتها ١ فدان
و ٣ قراريط لجمعها جبانة لها

سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية ابو طور بمحوض
الدلائل مساحتها ١٠ فدان لجمعها جبانة لها

ثامناً قطعة ارض من زمام ناحية طينوها بمحوض
دائر الناحية مساحتها ٣ قراريط لجمعها جبانة لها
تاسعاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر عميرة
التي بمحوض الفروزة مساحتها ٩ قراريط لجمعها
جبانة لها

(١٩٠٠)

(امرنا بما هو آت)
(المادة ١)
يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة
للنواحي للبينة بعد التايمة لمديرية الشرقية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة المادية وبحسب الاصول التابعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية ميت راضي
بمحوض القصوله والقنار مساحتها ٢١٠٠ لجمعها
جبانة لها

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر مؤيس
بمحوض اخلاوه مساحتها ١٠٥٠ و ٣٠ متر لجمعها جبانة لها
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر ابو
زهره بمحوض عيا مساحتها ٧٠٠ متر لجمعها جبانة لها
رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية شبلنج
بمحوض البهرية مساحتها ٢٢٥ متر لجمعها لمزني محمود
الفتدي السيد نصير وعبد الحميد الخدي السيد نصير
خامساً قطعة ارض من زمام ناحية جبحره
بمحوض البحري مساحتها ٢١٠٠ متر لجمعها جبانة لها
والقطع المذكورة مبنية في الرسومات للرقعة بامرنا
هذا بعرف (ا ب ج د)

(المادة ٣)

على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل
منعاً فيما يخصه
توقيع في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠
جبانة
الناظر جبانات جديدة بمديرية الشرقية
والشرقية والقبليّة والشرقية والقبليّة من المنافع العمومية

تصريح خذني مصر

يبد الإطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ ٢٧ ديسمبر سنة ١٣١١ بثابت إنشاء
جبانات جديدة
وعلى الامر الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ ١٩ شوال سنة ١٣١٥

عاشرا قطعة ارض من زمام ناحية كفر سالم التحال

بحوض الشاخصة للمسمى الان بالجلال البحري مساحتها

٤ قراريط لجلجلها جبانة لها

حادي عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر دهره

الجديد بحوض ابو الحروق مساحتها ٨ قراريط لجلجلها

جبانة لها

ثاني عشر قطعة ارض من زمام ناحية طنبخ

بحوض الاسكندراني مساحتها ١٢ قراريط لجلجلها جبانة لها

ثالث عشر قطعة ارض من زمام ناحية دفره بحوض

المشيرة للمسمى الان بقر الجنبه مساحتها ١٢ قراريط

لجلجلها جبانة لتقسم الشرقي من الناحية

رابع عشر قطعة ارض من زمام ناحية الوجدي

بحوض العمده مساحتها ١ فدان لجلجلها جبانة لها

خامس عشر قطعة ارض من زمام ناحية شير ايل

بحوض الجنبه للمسمى الان بدلو الناحية مساحتها ١٦

قراريط لجلجلها جبانة لها

سادس عشر قطعة ارض من زمام ناحية بلكرم

بحوض ملاح التلاوي مساحتها ١ فدان لجلجلها جبانة لها

سابع عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر الجنبه

البحري بحوض المال مساحتها ١٠ قراريط لجلجلها جبانة لها

ثامن عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر لطة

بحوض الواطيه مساحتها ٨ قراريط لجلجلها جبانة لها

تاسع عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر دما

بحوض الرملة مساحتها ٢٢ قراريط لجلجلها جبانة لها

وثلثان عرب

عشرون قطعة ارض من زمام ناحية كفر الرايين

بحوض قطعة الجامع مساحتها ٣٠ قراريط و ٨ اسهم

لجلجلها جبانة لها

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات للرقعة بأمرنا

هذا بعرف (ا ب ج د)

جبانة ٠ — شهر نوفمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتدليله في ١٢ مارس سنة ٩٨

(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣

رمضان سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية العفارات التي

تأزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي

مجلس النظار

(ارفا بما هو آت)

(المادة ١)

يصير من المتاح العمومية انشاء جبانتين جديدتين

وتوسيع جبانة قديمة بالنواحي المبنية بمد التابنه لمديرية

للتربية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول للنفقة

ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات المذكورة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية ساقيه القندي

بحوض الرابع مساحتها ٣١٥٠ مترا لجلجلها جبانة لناحية

بهوش وعزقي محمد القندي خورشيد وحبيب

انطونيوس

ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية جرجس

بحوض المحرم مساحتها ٥٥٦٧,٥٠ مترا لجلجلها

جبانة لها

ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية رتاره بحوض

السواحل مساحتها ٣٠٢٦,٦٠ مترا لاشاغلها على جبانته

القبيلة القديمة لتوسيعها

والقطع المذكورة مبنية في الرسومات للرقعة بأمرنا

هذا بعرف (ا ب ج د)

جبانة ٠ — ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة
وعلى الامر العالي الصادر بتدليله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥
وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارنات التي
تلزم للنفقة المعمومة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المانع العمومية انشاء جبانات جديدة
للنواحي المبنية بعد التامة لمدرية الدخيلة
(المادة ٢)

تنزع بالطريقة السادسة وبحسب الاصول المتبعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية ميت سويد
بحوض السواقي مساحتها ٨ قراريط لجمعها جبانة لها
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ميت فارس
بحوض القيسي واليشي مساحتها ٨١ قراريط لجمعها جبانة
لها ولزيرة ابراهيم باشا توفيق
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر ابو ناصر
بحوض الطولاني مساحتها ١٥ قراريط لجمعها جبانة لها
رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية ميت
عدلان بحوض البشور وبطيس مساحتها ٦ قراريط
لجمعها جبانة لها
والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة باسمنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة - - - - - نوفمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتدليله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣٠
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات
التي تلزم للنفقة المعمومة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(للمادة ١)

يعتبر من المانع العمومية انشاء جبانات جديدة
للنواحي المبنية بعد التامة لمدرية الشرقية
(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة لجبانات الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية الفواوين بحوض
الفاضل مساحتها ١٠٤٧ متراً و ٢٥ سنتياً لجمعها جبانة
الكثير ابو شرويه
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية بني اشيل
بحوض الكبير مساحتها ٤٢٠٠ متراً لجمعها جبانة لها
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية علي حويل
بحوض الغفارة مساحتها ٤٢٠٠ متراً لجمعها جبانة لها
والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة باسمنا
هذا بحروف (ا ب ج د)
(المادة ٣)

على ناظرية الداخلية والمالية تنفيذ امرنا بهذا
بنفاً فيما يخصه

جبانة - - - - - نوفمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء
جبانات جديدة

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

وعلى الامر الصادر بتعميله في ١٢ اوس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزح ملكية العقارات
التي تازم للنفقة العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتمتع من المبالغ العمومية انشاء جبايات
جديدة للتواصي المبينة بعد التابعة لمديرية القليوبية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول
للتنجعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبايات
الجديدة وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية تل بني قديم بحوض
الفاخورة مساحتها ا فدان لجمعها جباية لما وطبقا للجباية
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية السليمانية
بحوض اوس المدمي مساحتها ١٦ فداناً لجمعها
جباية لها ولزباجها

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية ترسا بحوض
تابع راتب لكتاسي مساحتها ٣ قراريط لجمعها
جباية لا تحيط نواحي ترسا وقرقشند وشها اس وعزبة
يوسف عيد الله

والقطع المذكورة مبنية في الرسوم المرفقة بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

(المادة ٣)

على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل
منها فيما يخصه

ذكرتو في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بأختيار
جباية - انشاء طريق لجباية النجعة (دقيلية)
من المبالغ العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبايات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعميله في ١٢ مارس سنة
١٨٩٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية العقارات
التي تازم للنفقة العمومية

وعلى الامر الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨
١٥ شيبان سنة ١٣١٦ بأختيار انشاء جبايات جديدة
بمديرية الدقهلية من المبالغ العمومية ونزع ملكية
الارض اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتمتع من المبالغ العمومية انشاء طريق لجباية الجديدة
بناحية النجعة بمديرية الدقهلية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول للتنجعة
ملكيتها قطع الارض اللازمة للطريق المذكور وهي من
زمام الناحية بحوض بني عيسى مساحتها قراريط
و ٢٠ سماً حسب للبسن بالرسم المرفق بأمرنا
هذا بحروف (ا ب ج د)

ذكرتات في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بأختيار
جباية - انشاء جبايات جديدة بنواحي بمديرية
الغربية والنوبية والدقهلية والمنيا والشرقية وبني سويف
من المبالغ العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبايات جديدة

(١٢٠٠)

(١٢٠٠)

وعلى الامر الصادر بتدبيره في ١٢ مارس سنة ١٩٨٠
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣
رمضان سنة ١٣١٣ بشأن تزج ملكية المقارن التي
توزم لمنفعة العمومية
وجاء على معارضه علينا نظرا الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(للذة ١)

يتميز من النافع العمومية انشاء جبانة جديدة
للناسي المينة بعد الناحية للمدينة الغربية

« لادة ٢ »

تتبع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة
ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي
اولا قطعة ارض من زمام ناحية افنديش يعوض
بالر ناحية غرة ٣ مساحتها ١٦ قيراطا لجبلها جبانة
لها ولداحي ميت عباد وكثير المذكور وسيم

ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية يلسه يعوض
علافته مساحتها لثلاثان و ١٤ قيراطا لجبلها
جبانة لها

ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية سيطاس يعوض
بوجه الجرن مساحتها ١٢ قيراطا لجبلها جبانة لها
رابعا قطعة ارض من زمام ناحية كفر طرته
يعوض بموشه مساحتها ٧ قيراط لجبلها جبانة لها
خامسا قطعة ارض من زمام ناحية طليسه
يعوض بالدوية مساحتها ١٠ قيراط لجبلها جبانة لها
سادسا قطعة ارض من زمام ناحية مينة
طوخ يعوض بالرمات مساحتها ٦ قيراط لجبلها
جبانة لها
سابعا قطعة ارض من زمام ناحية ميت عيون
يعوض بالقطع القلي مساحتها ١٢ قيراطا لجبلها جبانة لها
ثامنا قطعة ارض من زمام ناحية بكفر الشيخ

طليعه يعوض القلي غرة ٢ مساحتها ٤ قيراط
لجبلها جبانة لها
تاسعا قطعة ارض من زمام ناحية شفرة البيرة
يعوض النور مساحتها ١٢ قيراطا لجبلها جبانة لها
عاشر قطعة ارض من زمام ناحية بلاي يعوض
زعفران مساحتها ١٢ قيراطا لجبلها جبانة لها ولعزها
حادي عشر قطعة ارض من زمام ناحية
كبيش يعوض الوصي مساحتها ١ قطن و ١ قيراط
و ١٢ سها لجبلها جبانة لها

ثاني عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر
هورين يعوض مائة الكسور مساحتها ١٢ قيراطا
لجبلها جبانة لها

ثالث عشر قطعة ارض من زمام ناحية الحلامشه
يعوض الدوار الوسطاني مساحتها ٧ قيراط لجبلها
جبانة لها

رابع عشر قطعة ارض من زمام ناحية عزينة
طوخ يعوض الجيز مساحتها ٨ قيراط لجبلها جبانة لها
خامس عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر

هلال يعوض المقر الشرقي مساحتها ١٦ قيراطا
لجبلها جبانة لها
والقطع المذكورة مينة سيف الرسومات المرقه

بامرنا هذا بحروف (ا ب ج د)

(المادة ٣)

على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل
منها فيما يخصه

جبانة ٠ - - - - - ديسمبر سنة ١٢٠٠

« نحن خديو مصر »

بمذ الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتدبيره في ١٢ مارس سنة ١٩٨٠
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠ (٣ رمضان

« ١٩٠٠ »

« ١٩٠٠ »

سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تلتزم للنفقة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة لاقباط ناحية جرس التابعة لمديرية للنفقة (المادة ٢)

تتوزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بحوض الخطاطبة مساحتها ٤٣٨ متر ٧٥ سنيا وميمنة على الرسم الورقي بامرنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة — ٠٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تلتزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

« المادة ١ »

يستبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للنواحي الميمنة بعد التابعة لمديرية الدقهلية

(المادة ٢)

تتوزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول

المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي

اولاً قطعة ارض من زمام ناحية ميت تملمسه بحوض الحديده مساحتها ١٢ قهرانكا لجعلها جبانة لها ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ميت التحال بحوض الوشاحي مساحتها ٦ قراريط لجعلها جبانة لها ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية كفر القباب بحوض القنديل مساحتها ٦ قراريط لجعلها جبانة لها رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية ديلجيت بحوض شنده مساحتها ١١ قهرانكا لجعلها جبانة لها

خامساً قطعة ارض من زمام ناحية اولاد علم بحوض الملاحيه مساحتها ٦ قراريط لجعلها جبانة لها ولناحية البلغلات

سادساً قطعة ارض من زمام ناحية كفر الباز بحوض البقاش مساحتها ٨ قراريط لجعلها جبانة لها سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية ميت طاهر بحوض الخضر مساحتها ٨ قراريط لجعلها جبانة لها والقطع المذكورة ميمنة بالرسومات للرقعة بامرنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة — ٠٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبانات جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تلتزم للنفقة العمومية

وعلى الامر الصادر في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) بالاجبة سنة ١٣٦٦ و١٧ اكتوبر سنة ١٣١٧ باعتبار إنشاء جبانات جديدة بمديرية الدقهلية من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
وأى مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة
للتناسخ للمدينة بعد التابعة لمديرية النجف

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة
ملكبة قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة

وهي

اولا قطعة ارض من زمام ناحية ادفان بعوضة
ام ناطور مساحتها ٤٧٧٩ متر و ٧١ ستي لجعلها جبانة لها
ولعزبة عباس بك ولزلة اولاد الشيخ علي وطريقا
لجبانته

ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية بردلوا بعوضة
طريفاته مساحتها ١٠١٣٤ متر و ٨٠ ستي لجعلها
جبانة لها ولناحي كرم والي وسيله الشرقيه والغربية
وطريقا لجبانته

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية مطاي بعوضة
للناظر مساحتها ١٠٠٤٠ متر و ٩٨ ستي لجعلها جبانته
مقسولتين بصور احدها لاقاط الناحية في ثلث
للساحة والثانية لسلي ناحيتي زلة ثابت وعزبة
غابريقة مطاي في ثلثي للساحة وطريقا للجبانته
رابساً قطعة ارض من زمام ناحية بني مزار
بقيله ابوخمسه مساحتها ٧٥٥٦ متر و ٧٥ ستي وذلك
للقطعة لازمة لجعلها جبانته لها ولعزبتها وطريقا لجبانته
والقطع للذكورة مبنية على الرسوم المتفق عليها
هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة ٠ — ٠٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٩٠٨
١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للنفقة
العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بناحية
اقتصص بمديرية النجف

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة ملكية
قطعة ارض من زمام الناحية قبالة عين شمس مساحتها
٢٣٣٣ متر وهي من ضمن الاراضي اللازمة للجبانة
المذكورة بحسب المين بالرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف
(ا ب ج د)

جبانة ٠ — ٠٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة
١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء

جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة
١٩٠٨ — ١٩ شوال سنة ١٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣
رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات
التي تلزم للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية
وموافقة رأسه مجلس النظار

(لمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة بناحية
شغالين التابعة لمديرية الشرقية

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة
ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من
زمام الناحية بمحوض الطرية مساحتها ٣٨ و ١٠٥٢
متر وميناه على الرسم المرفق بالمرنا هذا بحروف
(ا ب ج د)

جبانة ٠ - ٠٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(نحن الخديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء

جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٢ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية العقارات التي تلزم
للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة بناحية
التورية وعرضها بمديرية بني سويف

(للمادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة
ملكية قطعة أرض من زمام ناحية باغا ونزلة جاويش

بقبالة بزيوز العرب مساحتها ٢٨٥٧ مترا و ٧٥ ستيا
وهي من ضمن الأرض اللازمة للجبانة المذكورة بحسب
الذين بالرسم المرفق بالمرنا هذا بحروف (ا ب ج د)
ذكر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠ باخبار
جبانة - إنشاء جبانة جديدة بناحية بمديرية الغربية
من المنافع العمومية

(نحن الخديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء

جبانة جديدة

وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
١٩ شوال سنة ٣١٥

وعلى الامر الصادر في ١٢ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية العقارات التي تلزم

للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأي مجلس النظار

(لمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة
لبنواحي المدينة بعد التاجه لمديرية الغربية

(المادة ٢)

توزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة
ملكية قطع الأراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي
اولا قطعة أرض من زمام ناحية البندرية بمحوض
الدمرية مساحتها ١٢ قيراطا و ١٦ سها لجعلها
جبانة لها

ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية كفر الصارم
التبلي بمحوض العرب مساحتها ٤ قيراط لجعلها
جبانة لها

ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية كفر حجازي
بمحوض ساحل البلد مساحتها فدان واحد لجعلها
جبانة لها

رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية ميت زحشو

ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية المرافة بقبالة
اسكندر بجوشة سيالة بني هلال مساحتها ١٢١٠٢ و ٤٦
متر لجبانة جبانة لها وتلجوع البارود ويونس ويوق
والضباع والحاكم والشيوخ سليمان
والقطع المذكورة مبنية في الرسوم المرفقة بأمرنا
هذا بخلاف (ا ب ج د)
جبانة ٠ - ٠ - ٠٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة
وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٦ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقارنات التي تازم
للنفقة العمومية
وجاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من النافع العمومية انشاء جبانتين جديدتين
بناحي سلاخوس ومبارة الوقت بمديرية المنيا
(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول
المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانين
الجديدة وهي
اولاً قطعة ارض من زمام ناحية ساحل طهطا
بعرض ٢٥٠ متر مساحتها ١٨ و ٤٢٠٩ متر لجبانة
لها ولناحية السوالم
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ساحل طهطا بعرض
٢٥٠ متر مساحتها ٨٥ و ٥٣٠ متر لجبانة لاقباطها
هي ونواحي السوالم والشيوخ زين الدين والصلو صمه
ضرب ونحوه وبني عمار وعيسى والقبيل صلت وندر
طهطا
بمرنا هذا بخلاف (ا ب ج د)

بعرض الشروه المسى الان حوض الخياط بمساحتها
٥ قراريط لجبانة لها
والقطع المذكورة مبنية في الرسوم المرفقة بأمرنا
هذا بخلاف (ا ب ج د)
جبانة ٠ - ٠ - ٠٠ ديسمبر سنة ٩٠٠ باخبار
انشاء جبانين جديدة بنواحي بحريتي جرجا
والمنيا من النافع العمومية
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء
جبانات جديدة
وعلى الامر الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ٩٨
(١٩ شوال سنة ١٣١٥)
وعلى الامر الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقارنات التي تازم
للنفقة العمومية
وجاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يعتبر من النافع العمومية انشاء جبانين
جديدة لنواحي المنية بعد التلمه لمديرية جرجا
(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول
المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانين
الجديدة وهي
اولاً قطعة ارض من زمام ناحية ساحل طهطا
بعرض ٢٥٠ متر مساحتها ١٨ و ٤٢٠٩ متر لجبانة
لها ولناحية السوالم
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ساحل طهطا بعرض
٢٥٠ متر مساحتها ٨٥ و ٥٣٠ متر لجبانة لاقباطها
هي ونواحي السوالم والشيوخ زين الدين والصلو صمه
ضرب ونحوه وبني عمار وعيسى والقبيل صلت وندر
طهطا

(للادة ٣)

على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

جمعية الرفق بالحيوان - قرار من نظارة الداخلية بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٠٠ بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ٩٥

وعلى قرار هذه النظارة الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٩٦ باعتماد جمعية الرفق بالحيوانات المشككة بمدينة القاهرة

وبناء على طلب سمادة محافظ مصر بصفته رئيس الجمعية المذكورة

(قرر ما هو آت)

« للادة ١ »

جمعية الرفق بالحيوانات المشككة بالقاهرة تتمتع بالاعمال في دائرة مديرية الجيزة ايضا

« للادة ٢ »

على محافظ مصر ومدير الجيزة تنفيذ هذا القرار كل منهما فيما يخصه

جمعية الرفق بالحيوان - قرار صادر من ناظر الداخلية بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ٩٥ بشأن راحة ومعالجة الدواب بمستشفى جمعية الرفق بالحيوانات

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٥ يناير سنة ٩٦ عن تعريفة مصاريف للمعالجة بمستشفى الجمعية المذكورة بالقاهرة

(قرر ما هو آت)

(للادة ١)

لن مصاريف التطبيق (تركيب النعال) لعدابة للوحدة بمستشفى جمعية الرفق بالحيوانات تكون بالاكثير حشرة قروش صاغ لنوع الخيل والبغال وثمانية قروش صاغ لنوع المهر

(للادة ٢)

على محافظ مصر تنفيذ هذا القرار وبشأن العمل به بعد مضي ٣٤ ساعة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

جمعية الرفق بالحيوانات - قرار من ناظر الداخلية بتاريخ ١٥ فبراير سنة ٩٠٠

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥

وعلى قرار هذه النظارة الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٩٦ باعتماد جمعية الرفق بالحيوانات المشككة بمدينة القاهرة

وبناء على طلب سمادة محافظ مصر بصفته رئيس الجمعية المذكورة

(قرر ما هو آت)

(للادة ١)

جمعية الرفق بالحيوانات المشككة بالقاهرة تتمتع بالاعمال في دائرة مديرية القليوبية ايضا

(للادة ٢)

على محافظ مصر ومدير القليوبية تنفيذ هذا القرار كل منهما فيما يخصه

جمعية الرفق بالحيوان - قرار من نظارة الداخلية ١٩٠٠

١- بناء على طلب سمادة محافظ اسكندرية بصفته رئيس اللجنة العاملة لجمعية الرفق بالحيوانات بمدينة اسكندرية قد قرر عطايا ناظر الداخلية اعتماد الجمعية المذكورة لدى الحكومة طبقا للادة الاولى من الامر المالى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن الحيوانات المريضة

وبعد الاطلاع على للادة الاولى من الامر المالى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ التي تجددت فيه الاجراءات التي تتبع في معالجة الحيوانات المريضة

جمعية الرفق بالحيوان
(١٩٠٠)

وبناء على اقتراح رئيس جمعية الرفق بالحيوانات
بالمسكندرية

(قرو ما هو آت)

(المادة ١)

قد حددت تعريفة مصاريف معالجة الحيوانات
التي يورث بها إلى مستشفي جمعية الرفق بالحيوانات
باسكندرية كما يأتي

چند

٤٠ عن كل دابة من أغليخ والبغال والجمال

في كل ٢٤ ساعة

۲. D D D D D الخیر سیفے کل ۲۴

act

(المائدة ٧)

على محافظ اسكندرية تنفيذ هذا القرار
ويتبنّى العمل به بعد مضي ٢٤ ساعة من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

جمعية 'أرفق بالحيوان'
(١٩٠٠)

جميعه الرفق بالحيوان - قرار من نظارة
الداخلية في ٢٨ ابريل

14.2.2.

بعد الاطلاع على التمرار الصادر من هذه النظارة بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣١٧ - ١٩ يونيو سنة

١٨٩٩ بشأن مصاريف تطبيق الدواب

بمستشفى جمعية الرفق بالحيوانات بالقاهرة

(قرر ما هو آت)

(۱۵۱)

فكون قيمة مصاريف التطبيق (تركيب النعال)

النوعى الخيل والبغال بمستشفى جمعية الرفق بالحيوانات

أثنى عشر قرشاً عن الداهه الواحدة بدلاً عن

المشرة فروش التي كانت محددة بالقرار السابق

(المادة ٢)

يبتديء العمل بهذا القرار بعد مضي أربع

وہترین مساعیہ من تاریخ نشرۃ بالجریڈۃ

الروسية



قاموس الألفاظ والقضا

ح

جنيه مصري ٣٠
 في كيان ٣٦
 لقائم مقام ٥٦
 ليلى الاى
 ويستمررون على اخذ ثمن الكساي طبقا للامر العالي
 الصادر في ٢١ مارس سنة ٨٣ للشار اليه ويكون لهم
 الحق ايضا في التمييز والملاق حسب ما تنقرو
 بأوامر عسكرية

(المادة ٢)

يستمرومية مماشاة التقاعد والكفالات باعتبار
 المالية المقررة للضباط في مصر كما هي معينة
 بقانون الماشاة العسكرية الصادر في ٢٦ يوليو
 سنة ١٨٨٨

ويؤخذ استثنائي مسوي مماشاة التقاعد والكفالات
 باعتبار المالية المقررة للضباط في السودان
 في الاحوال الآتية
 أولا الضباط الذي يحمل على الماشاة أثناء خدمتهم

ذكرتوني في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن
 ماماشاة الضباط أثناء خدمتهم في السودان
 (نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي المؤرخ في ٢١
 مارس سنة ٨٣ وعلى قانون الماشاة العسكرية الصادر
 في ٢٦ يوليو سنة ٨٨
 وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار
 (نأمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

للضباط الحق أثناء خدمتهم في السودان بمأهية خصوصية
 حسب البيان الآتي

جنيه مصري

- للأول ٨
- للثاني ١١
- للبيرز بالي ٢٠
- للمعاهدين اعلى

(المادة ٥)

الضباط الذين يسيرون في الخدمة أو الذين يعودون اليها بعد نشر امرنا هذا وكذلك الضباط الذين يكونون قبلوا المالة به يعاملون في تسوية معاملاتهم بمقتضى احكام امرنا هذا واحكام قانون الماشات العسكرية الصادر في ٢٦ يوليو سنة ٨٨ بما يكون منها غير مخالف لامرنا هذا

ويستقطع منهم الخمسة في المالة على واقع للمالية للقوة لرئيسهم في مصر

(المادة ٦)

على ناظرى المالية والحربية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

حرية — ذكرى في ١١ مارس سنة ٩٠٠ بتبديل احكام الامر المالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ٩٩ على الضباط المستعدين في مدينة اسوان او بين اسوان وادي حلفا

(نحن خديو مصر)

بعد الاجلّاع على امرنا الصادر في ١٧ محرم سنة ١٣١٧ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تنفذ احكام امرنا الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ على الضباط المستعدين في مدينة اسوان او بين اسوان وادي حلفا اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا

(المادة ٢)

على ناظرى المالية والحربية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

حرية — ذكرى في ١٢ مايو سنة ٩٠٠ بتبديل مباحث ضباط العسكرية الملاكوزين به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٠٠

(ترجمة امر عال)

(نحن خديو مصر)

بعد الاجلّاع على الامر المالي الرقم ٢١ مارس

في السودان بمبب عاهات تجعله غير قادر على تأدية الخدمة العسكرية

ثانيا لارام ولولاد الضباط الذين يتولون في السودان وهم في الخدمة ثالثا للضباط الذين يكون حائزا لرتبة صاعقول اعلاسي او لرتبة اقل منها ويكون خدم عشر سنوات في السودان

رابعا للضباط الذي يكون حائزا لرتبة بكباشي فما فوق ويكون خدم عشر سنوات في السودان برتب مختلفة بشرط ان يكون خدم في السودان بالرتبة الواجب انتخاذها اساسا لتسوية معاشه وقت الانفصال او بالرتبة التي دونها

واذا لم يتوفر الشرط المذكور في الضباط الذين من هذا النوع الاخير ولو بلغت مدة خدمته في السودان عشر سنوات فيسوى ما يستحقه من معاش التقاعد او المكافأة باختيار المالية للقوة الضباط في مصر مضافا اليها جزء من الفرق الكائن بين مالية مصر ومالية السودان بقدر النسبة الكائنة بين مدة خدمته في السودان وبمجموع مدة خدمته

(المادة ٣)

تسبب مدة الخدمة في السودان في تسوية للماشات والمكافآت على اصلها بدون ادنى تخيمة

(المادة ٤)

تسري احكام امرنا هذا على جميع الضباط الذين يسيرون في الخدمة او الذين يعودون اليها بعد نشره

ولما الضباط الموجودون الان في الخدمة وفي الاستبعاد فستمر معاملتهم بمقتضى القوانين السارية عليهم ولكنه يسوغ معاملتهم بمقتضى احكام امرنا هذا بشرط ان يقدموا طلبا بذلك الى نظارة الحربية في ميعاد ثلاثة شهور تخفي من تاريخه

حشيش - فرد صادر من ناظر الداخلية بتاريخ
١٩ مايو سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ
١٤ يناير سنة ٩٥ القاضي بمنع تعاطي بيع الحشيش في
الحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة
الاستئناف المختلة الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ٩٥٠
قرن ما هوأت

(المادة ١)

عدلت المادة الثمانية من قرار النظارة الصادر في
١٤ يناير سنة ٩٥ للذكر في انفا بالصفة الاتية
كل من خالف النصوص السابقة يعاقب
بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش وبالحبس من يوم
الى سبعة ايام

ويجوز مراعاة الظروف المخففة للمقابلة

وفي جميع الاحوال ينبغي ان ينص في الحكم
بمصادرة الحشيش المتسبب والادوات التي استعملت
في تعاطيه

واذا كانت الواقعة هي ترك النهر يتعاطى
الحشيش في الملح ليعلم ذلك باخلاق الملح
مدة شهر

ويحكم باخلاق الملح نهائيا متى كان قد سبق الحكم
مؤتمن في مثل هذه الواقعة معا كانت الزمان الذي
نوقض فيه الاحكام

لما في الحالتين الاخرتين بالنصوص عنها في المادة
الباقية وما يبيع الحشيش وترك النهر يتعاطى
فينص باخلاق الملح نهائيا بأول حكم يصدر
عن ذلك

(المادة ٢)

يعدل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية

قرار من نظارة الداخلية في ١٩ مايو
حشيش سنة ١٩٠٠

نظر الزمرد عريف في القيارة الاخيرة من المادة

سنة ١٨٨٣ بتحديد ماهيات الضباط والصف ضباط
والعساكر المصريين

وبعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر
في ٢٦ يوليو سنة ٨٨

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وللالية وموافقة
رأي مجلس النظار

امرنا بما هوأت

(المادة ١)

تقرر أن ماهيات ضباط العسكرية البرية والبحرية
المذكورين بعد على الوجه الاتي اعتبارا من اول
مايو سنة ٩٠٠

حينه

٥ شهرا لللازم ثاني

٦ » لللازم اول

٩ » لليونراني

(المادة ٢)

على ناظري الحرية وللالية تنفيذ امرنا هذا كل منها
فيما يخصه

دكر يتر في ٤ يولي سنة ٩٠٠ باعطاء ابناء
عساكر الجيش المصري من الخدمة العسكرية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ جمادى
الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ٨٥) الشامل

لقانون القرعة العسكرية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة رأي
مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى

القوانين

(امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

يعني من الخدمة العسكرية الشبان الذين يكون
اولادهم بين حجم القرعة ضباطا في الجيش المصري

سواء كانوا في الخدمة او في الاستبعاد

(المادة ٢)

على ناظر الحرية تنفيذ امرنا هذا

« المادة ٢ »

يتمثل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
حقانية - (مجلس تأديب) قرار من نظارة
حقانية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩
بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر الطلي
الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ بخصوص تشكيل
مجلس التأديب
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٣٠ يونيو
سنة ١٨٨٥ بتشكيل مجلس تأديب لنظارة
الحقانية
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٥
يونيه سنة ١٨٨٨ بتعديل المادة الاولى من
القرار الصادر في ٣٠ يونيو سنة ٨٥ السالف
ذكره

وبعد الحصول على التصديق اللازم من مجلس
النظار في يوم الاحد ٥ فبراير سنة ٩٩

(قرار تامه آت)

(المادة ١)

يلغى القراران الصادران في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥
و ٢٥ يونيو سنة ٨٨

(المادة ٢)

تشكل مجلس التأديب بنظارة الحقانية على
الوجه الآتي
اولاً فيما يختص بالادارتين الافرنكية والالهية
وكيل النظارة رئيس
نظار الادارتين الافرنكية والالهية اعضا
ثانياً فيما يختص بقلم الاستشارة القضائية وتفتيش
الحاكم الالهية وتفتيش انظام كتائب هذه الحاكم
وعلم القضاء بتشكيل المجلس من نفس الوظائف
للمذكورين مع زيادة عضو آخر ينتخب من
موظفي القلم التابع له المستخدم الحال على المجلس
وبين بقرار وزاري

الاولى من قرار نظارة الداخلية رقم ١٩ مايو
سنة ١٩٠٠ بالنسبة العربية للدرجة في الوقائع
الطربية غرة ٥٤ قد لزم اعادة نشر تلك النسخة
صحيفة كما يأتي

(قرار)

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر
بتاريخ ١٤ يناير سنة ٩٥ للقاضي بنع تعاطي ويص
الحشيش في المحلات العمومية
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة
الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ٩٠٠

(نفاذ الداخلية)

(قرار ماهو آت)

« المادة ١ »

جاءت المادة الثانية من قرار النظارة الصادر
في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ المذكورة آنفاً
بالتبعية الآتية

كل من خالف التصور الساجد بمقابته بمرامة
من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش وبالحبس
من يوم الى سبعة ايام ويجوز مراعاة الظروف
الخفيفة للعقوبة

وفي جميع الاحوال ينبغي ان ينص في الحكم
بمصادرة الحشيش للضبوط والادول التي استعملت
في تعاطيه

واذا كانت الواقعة في ترك النسخة يتعاطي
الحشيش في اهل فيحكم دائماً بإغلاق الحل
مدة شهر

ويحكم بإغلاق الحل نهائياً متى كانت قد
سبق الحكم مرتين عطف مثل هذه الواقعة معاً كان
الزمن الذي توقع فيه الاحكام

لما في الماتين الاخرين المتصور صنعا في المادة
السابقة وما يصح الحشيش واعطاه للشرب فينص
بإغلاق الحل نهائياً باول حكم يصدر عن ذلك

« ١٨٩٩ »

(١٨٩٩)

(المادة ٣)

في حالة تقييد رئيس المجلس أو أحد أعضائه يعين الناظر من يقوم مقامه

قرار صادر من مدير البلدية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من هذه البلدية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ بشأن الحارة

قرار ما هو آت

(المادة ١)

يعمل بأحكام اللائحة المذكورة آنفا في ناحية منية سنود

(المادة ٢)

وقوف الجهر للخدمة للركوب بالاجرة ناحية منية سنود يكون خلف ولور الحواشي أسكندر من الجهة الغربية ويكون اجر الجهر بتلك الناحية على حسب التعمير الآتية وهي

ذهاب واياب توصيلة

| مليم | مليم | مليم |
|------|------|------------------|
| ٣٠ | ١٥ | الى نوسا البحر |
| ٢٦ | ١٣ | » شنيخت |
| ٢٠ | ١٠ | » براج |
| ٣٠ | ١٥ | » الدويون |
| ٤٠ | ٢٠ | » ميت ابو الحارث |
| ٥٠ | ٢٥ | » السلامية |
| ٥٠ | ٢٥ | » شير اويش |
| ٦٠ | ٣٠ | » للتدوين |
| ٦٠ | ٣٠ | » كنو للتدوين |
| ٧٠ | ٣٥ | » نيت دسيس |

(المادة ٣)

يسري بمفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بقمسة عشر يوما

قرار من مدير اسبوط بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على اللائحة المذكورة آنفا هذه

بشان الحارة

قرار ما هو آت

(المادة ١)

يعمل بأحكام اللائحة المذكورة آنفا في ناحية القوصية

(المادة ٢)

موافق الجهر للخدمة للركوب بالاجرة ناحية القوصية تكون حسب الآتي

اولا : موقف ناحية نوالي بحري المحطة غرب شريعة السكة الحديدية

ثانيا : موقف ناحية القوصية بحري الفناء للمنازل

(المادة ٣)

تعريف اجر الجهر للخدمة للركوب ناحية القوصية تقوم حسب ما يأتي

مليم

| | |
|----|---|
| ١٥ | اجرة الركوب في الساعة الواحدة من اللوقف لاي جهة يقصدها الطالب |
| ١٠ | عش كل ساعة من ساعات الانتظار على ذمة الركاب |

(المادة ٤)

يسري بمفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بششرة ايام

لائحة من مدير ايجوان بشأن الحارة في ٢٠٠

جاء - ديسمبر سنة ٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات للحاكم الاحلية

قرار ما هو آت

(المادة ١)

كل من يتعاطى الان لو يرغب تعاطي حرفة للتجيز الجهر للركوب في بتدري اصولا وادون يجب عليه

لا يجوز للحجارة الوقوف في محلات خلاف المواقف
الآتي بيانها الا اذا طلب منهم احد الركاب انتظاره
في محل اخر
(في جدر اصوات)

حد
١ موقف امام كنزكت او تيل
٢ بجانب محطة السكة الحديد
بالقطعة التي يمينها لم البوليس
٣ امام اصوان ادنيل
٤ امام اندريا او تيل
(في بستر ادفو)

حد
١ موقف على شاطئ البحر بجوار
صندل البوستة
٢ بجوار الربا
ووقوف الجهد بالموقف يكون على خف واحد
بالتزييب بحيث لا يصح اذ دخل الطريق العمومي
(المادة ٨)
لا يجوز للحجارة رفض تأجير حمومهم ما لم يكن
سبق تأجيرها او ان يكون حل وقت ميئتها
(المادة ٩)

يجب على الحجارة ان ينتظروا الركاب وغنم في
مواقفهم ولا يجوز لهم تركها متساقطين
امام الركاب
(المادة ١٠)

لا يجوز للحجارة ان يسودوا في الشوارع
للبحث على ركاب
(المادة ١١)

على الحجارة ان يمشوا دائما بجانب حمومهم وان
لا يمشوا عنها مطلقا ولا يجوز لهم ضرب
حمومهم بقسوة
(المادة ١٢)

لا يجوز للحجارة غلب اجرة زيادة عن

ان يعلن ذلك للركب ويفيد عن اسمه ولقبه وجنسيته
ومحل سكنه وعدد حمومه ولو صافها
(المادة ٢)

يجب على مالك الجدران ان يقودها الى المركب لما نظرتها
ومعرفة ما اذا كانت لائقة ومعدية وخالية من
الجروح والامراض ولتصل الديمة التي تمنع تشغيلها
ويجب ان تكون عدة البردعة كاملة وبمالة جيدة
(المادة ٣)

تغطي اللديرة الى مالكي او موثري الجهد التي
توفرت فيها الشروط النية عنها في المادة الثانية صفاق
من نحاس اصفر عليها ثمر بارقام عربية وان تكون
بالشكل الذي يصير امتاده تفرغ صحيفة على الدوام
على جبهة الجهد والخرق على الدراع لا يمر
لجدار

ولا يجوز اصطاف الصفاق او اعادتها الى حجارة اخرى
بدون تصريح خصومي
(المادة ٤)

تألف الحجارة بصفة طائفة ويقرن تحت ملاحظة
شيخ واحد وكلاهما له قدر الزوم وتعيين الشيخ
ووكلائه يكون معرفة لللديرة
(المادة ٥)

يشترط على كل من يرغب تعاطي حرفة الحجارة
اولا ان لا يكون منه اقل من اربع عشرة سنة
ثانيا ان يكون سليم البنية خاليا من العلل
ثالثا ان يكون تحصل على تصريح من اللديرة
(المادة ٦)

تذكره التصريح تكون شخصية ولا يجوز الانتفاع
بها لغز الحجارة التي اعطيت لهم ويجب عليه اوزاها
بعد ما يطلبها رجال الضبط او الركاب
كل حمار تقدر منه تذكرته يلزمه ايجاد شيخ
الطائفة في الحال وان يطلب خلافتها بعد ايلت فقصدا
اداريا

(المادة ٧)

حمار
(١٩٠٠)

وإذا كانت الأجرة بالساعة فتكون عشرين ملية
عن الساعة الواحدة

(المادة ١٣)

يجب على الحمار أن يتقادوا لكافة الأوامر
التي تعطي لهم من رجال الضبط فيما يتعلق بحقوقهم

(المادة ١٤)

لا يجوز للحمار أن يقتل جش على حميرهم ما لم يكن
بطلب رجال الحكومة الذي يكون في الأحوال
الاستثنائية فقط

(المادة ١٥)

كل مخالفة لنصوص هذه اللائحة يعاقب مرتكبها
بقترانه من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشاً
كل حمار تكرر منه مخالفة أحكام هذه اللائحة
تسحب المدعية رخصته مؤقتاً أو قطعياً وهذا بدون
إخلال بتوقيع العقوبة المذكورة آنفاً

(المادة ١٦)

يسري مفعول هذه اللائحة من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية

حمار
(١٩٠٠)

التعريف المبينة بمد لوائي تعريفه تصدر فيما بمد
من المديرية

(جدر اصوان)

مليم

١٥٠ من اليوم الواحد ١٢ ساعة

٨٠ من اصوان للشلال ذهابا وايابا-

٦٠ من اصوان للقران ذهابا وايابا

٢٠ من كفتوك اوتيل الى الرست كاتب

١٠ من كل توصيله في انحاء البندر

(في جدر ادفو)

مليم

٢٠ من موردة ادفو الى البريا

٣٠ من ادفو الى حاجر البلدة

٤٠ من ادفو الى ناحية الحصايه بالرمادي

بحري

٥٠ من ادفو الى ناحية البصلية بحري

٦٠ من ادفو الى ناحية سلوه بحري



قاموس الادارة والمضا

خ

التأجيل له يغطى تلفوني بنسبة التسهيلات التي تعود من ذلك على المصلحة

(المادة ٢)

تضاف قيمة مالميات الخفراء الذين يستغنى عنهم الى الخفراء في المائة المقررة لمصاريف تحصيل اجرة الخفراء وتخصص لسداد نفقات الاشتراك بالتليفون

(المادة ٣)

يجعل دفتر لدى كل من للركو وعمدة الناحية يقيد فيه جميع الخفريات التي تصدر او ترد بواسطة التليفون

(المادة ٤)

على كل مدير يقرر وضع خطوط تليفونية في دائرة مديريته تنفيذ هذا القرار

خفراء - قرار صادر من فاطر الداخلية بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٧ و ٨ من لائحة الخفراء المعمومة الصادرة في ١٥ مارس سنة ١٨٩٦ (؟) وحيث ان تأخير عمل البوليس فيما يتعلق بالأمن العام يتوقف خصوصاً على سرعة نجاز هذا العمل وحيث ان الطريقة المتبعة الآن لدى عمد البلاد في اختياره مع المراكز بواسطة الخفراء يتسبب عنها تأخيرات بل وتعطيل مضر بصالح الأمن العام ويمكن الاستعاضة عن هذه الطريقة بطريقة احسن واقل وهي استعمال المراسلات التليفونية التي بها تقتصد اجرة الخفراء المستعملين الآن في هذا العمل قرر ما يأتي

(المادة ١)

ينقص عدد الخفراء في كل ناحية يصير اتصالها بالركو

قاموس الدولة والقضا

د

وبنا على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي
مجلس النظار
(لمرأى بما هوأت)

(للمادة ١)

وعرض لكل من خليل باشا خياط والطواجات جون
ريشار ريس ونصر الله ب . خياط وجبرائيل ب .
طعنه وجان طعنه وستيليو ج . جاروفالو وسلمي
طويل بأن يرضوا بالعرض للصري على ذمتهم وتحت
مسؤوليتهم شركة مساهمة تسمى شركة الدخان
المصرية بحيث لا يترتب على هذه الرخصة أدنى مسؤولية
تمود في أي حال من الأحوال على الحكومة وبشرط
أن يتبع المذكورون في ذلك قوانين القطر وعاداته
ونصوص النظامامة للرفق منها صورة بأمرنا هذا
وعليها امضاءهم

(للمادة ٢)

لا يترتب على هذه الرخصة لشركة المساهمة

(شركة الدخان المصرية) ذكر يوفي
٢٥ يوفيه سنة ١٨٩٩ بالتخصيص بشركة
الدخان المصرية

ترجمة أمر حال

(عن خديو مصر)

بعد الاطلاع على عقد الشركة المرفق المحرر
بالإسكندرية والسجل بقلم كتابة العقود الرسمية
بالهكبة الابتدائية المتعلقة بتاريخ ٥ يوفيه سنة ١٨٩٩
فيما بين خليل باشا خياط تاجر والطواجات جون ريشار
ريس بتكبير ونصر الله ب . خياط تاجر وجبرائيل
ب . طعنه تاجر وجان طعنه مهندس وستيليو ج .
جاروفالو تاجر وسلمي طويل تاجر المقيمين جميعهم
بالإسكندرية لتأسيس شركة مساهمة باسم شركة
الدخان المصرية

وبعد الاطلاع على نظامامة الشركة المذكورة
وبعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون التجارة

دخولية

(١٨٩٦)

المذكورة ادنى مسؤولية او احتكار او امتياز من
الحكومة او عليها

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

دخولية - (مجلس تأديب) قرار من نظارة المالية
في ١٧ يولي سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو
سنة ٨٥ بخصوص تشكيل المجلس التأديبية

وعلى القرار الوزاري الصادر في ١٤ مايو سنة ٩٢
بخصوص تشكيل المجلس التأديبي لدخوليات مصر

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢ لولي سنة ١٨٩٦
يشأن جعل للجان التي تقع من خدمة دخوليات

الاقليم وأمواري الموصيات والرسالة التابعة لادارة
الاموال الغير مقررة من اختصاص مجلس التأديب

السابق ذكره وبعد تصديق مجلس النظار

(قررنا بما هو آت)

اولا نقال للمخالفات التي تحصل من مستخدمي
مصلحة المطرية التابعين لتلك الادارة على

مجلس تأديب دخوليات مصر

ثانيا على حضرة مراقب الاموال الغير مقررة
والدخوليات تنفيذ هذا القرار

تصدق على القرار اعلاه من مجلس النظار
بجلسته للمتقدمة في يوم الاثنين ١٧ يولي سنة ٩٩

دخولية - قرار وزاري من نظارة المالية بتاريخ ٦
نوفمبر سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على القرارات الصادرين من المجلس
الخصوصي في ٢٢ المحجة سنة ١٢٨٩ مرة ١٤٠ وفي ١٢

ربيع الآخر سنة ١٢٩١ مرة ٣٨٥ عن اخذ عوائد
دخولية على ما ورد من البضائع السودانية للاستهلاك

يدخل القطر المصري
وبناء على ما عرضه علينا حضرة مراقب الاموال

غير المقررة والدخوليات

(قررنا بما هو آت)

(المادة ١)

- ٢٠٤ -

دخولية

(١٨٩٦)

تلقى اعتبارا من تاريخه عوائد الدخولية الجارية
تحصيلها على الصمغ ومن القيل وریش النعام والسمكي

والتمر هندي وباقي البضائع السودانية

(المادة ٢)

على حضرة مراقب الاموال غير المقررة والدخوليات
تنفيذ هذا القرار

دخولية - قرار وزاري بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ٩١
(نحن ناظر المالية)

حيث ان حالة التجارة تستلزم ايجاد ساحل خاص
لانواع التبغ والبرص والحطب وادوات العماره كالجيس

والخير والطوب وما اشبه ذلك

وبناء على ما عرضه علينا حضرة مراقب الاموال الغير
مقررة والدخوليات

(قررنا بما هو آت)

(المادة ١)

الحل الذي اجدته نظارة المالية بأثر التبي قبلي
مصر القديمة يصير اعتباره ساجلا ابتداء من اول

يناير سنة ٩٠٠

(المادة ٢)

جميع انواع التبغ والحطب والبوص وادوات
العمارات كالجيس والخير والطوب والذهب وما اشبه

ذلك يكون ايجادها بالخلاص التي احدثت لها
بالساحل المذكور وتصريفها يكون تحت مباشرة عالي

الدخوليات

(المادة ٣)

جميع المراكب التي ترد مشحونة بهذه الاضافات
يجب مراسلتها بالساحل البادي ذكره دون غيره ومن

خالف ذلك يجازى بدفع الغرامة المنصوص عنها بقرار
المجلس الخصوصي رقم ٢٧ شبان سنة ٩٢

(المادة ٤)

على حضرة مراقب الاموال الغير مقررة والدخوليات
تنفيذ هذا القرار

الممتاز الذي فاقده $\frac{1}{4}$ ٣ في المائة في السنة للحصول على المقدار اللازم من المال لتكوين مبلغ حقيقي قدره ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خلاف للصاريث التي تنترم بها الحكومة لاجل هذه العملية ويكون هذا المبلغ مخصصاً للصرف منه في الرجوع للعينة في المادة الثالثة من امرنا هذا

(المادة ٢)

سندات الدين الممتاز التي تصدر بهذه الطريقة تكون بمثابة لسندات الدين الممتاز المتداولة الآن وبناء على ذلك فالقسط السنوي المخصص الآن لدفع فوائد الدين الممتاز يضاف عليه مبلغ يعادل الفائدة السنوية التي قدرها $\frac{1}{4}$ ٣ في المائة عن السندات التي تصدر بمقتضى المادة الاولى من امرنا هذا

(المادة ٣)

مبلغ المليون والسمائة الف جنيه مصري الذي يتحصل من اصدار السندات للتصوم عليها في المادة الاولى من امرنا هذا يودع في خزينة صندوق الدين العمومي ويفصل لامتناد وتقسيم الطرق الحديدية التي تديرها مصلحة سكك حديد الحكومة ولزيادة ادائها الحركة (المادة ٤)

يقدم لنا اعضاء صندوق الدين العمومي بعد استعمال مبلغ للمليون والسمائة الف جنيه مصري ياجمه تقريراً يبين وجوه استعماله بحسب المستندات التي تقدم اليهم

وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية

(المادة ٥)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

دكتو في ١٢ يولي سنة ٩٠٠
دين الحكومة - بالتوقيع لناظر المالية باصدار سندات من الدين الممتاز للحصول على مبلغ مليون وسمائة جنيه مصري لامتناد وتقسيم الطرق الحديدية

(ترجمة امر حال)

(نحن جديو مصر)

يبد الاطلاع على قانون التصفية الصادر في ١٧

يولي سنة ٨٠

وبعد الاطلاع على الاوامر العالية الصادرة في ٢٧ يولي سنة ١٨٨٥ و ٣٠ ابريل سنة ٨٨ و ٦ يونيه سنة ١٨٩٠

وبعد الاطلاع على الفرمان الشاهاني الصادر من الحضرة السلطانية في سنة ٨٨ متضمنة الاذن باصدار قرض قدره خمسة ملايين من الجنيهات المصرية

وبناء على موافقة راي اعضاء صندوق الدين العمومي

وحيث ان للانيا والانسما والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروميا قد اعلنت قبولها مضمون هذا الامر العالي وتهدت بالالاضه من طرفها بالتصاها مع بعضها الى بقية الدول التي اشتركت في تشكيل المحاكم المختلطة بالقطر المصري مع دعوتها الى الموافقة عليه

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس الناظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

رخص لناظر المالية باصدار سندات من الدين

قاموس الدائرة والقضا

ر

تسهيل العمل ان تجمع المواد الباقية مع التعديل
المقتضي ادخاله الان في امر حال واحد يرجع اليه
بدلا من الاوامر المشار اليها
فيما على ما عرضه علينا نالار الداخلية والاشغال
الصومية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ
رأي مجلس شعوري القوانين
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

اهالي القطر مكافئون بفقر وحفظ الجسور والفتاخر
مدة فيضان النيل حسب النصوص والتقيد الليته
بالامر العالي الصادر في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨
٢٥ يناير سنة ٨١

(المادة ٢)

تهين نظارة الاشغال الصومية للديريات في ١٥
يونيه من كل سنة التقط التي يجب حفظها وخفها
وعدد الاقار اللازمة لذلك من كل مديرية

ري (ترع وجسور) ذكرته في ٢٩ يونيه سنة
٩٩ بشأن حفظ الجسور والتاخر مدة فيضان النيل

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٥
شوال سنة ١٣٠٢ - ٦ اغسطس سنة ٨٥ (١)
وامرينا الصادر احدها بتاريخ ٨ محرم سنة ١٣١٣
لول يوليه سنة ٩٥ (٢) والاخر في ٢٤ شعبان
سنة ١٣١٣ - ٨ فبراير سنة ٩٦ (٣) فيما
يفتض بفقر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل
وحيث ان الاوامر المشار اليها بعضها معدل البعض
الاخر ومن جهة اخرى قد روي وجوب ادخال تعديل
جديد بالمواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من
الامر العالي الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢
٦ اغسطس سنة ١٨٨٥ ولهذا يكون من الموافق

| | | |
|-------|----------------------------|-----|
| (١) | قاموس العام جزء ثاني صحيفة | ٣١٦ |
| (٢) | » » » » » » | ٢٨٣ |
| (٣) | » » » » » » | ٢٨٤ |

(المادة ٣)

تقعد في كل مديرية جمعية في اول يولييه من كل سنة تحت رئاسة المدير او من يتوب عنه موافقة من باشمهندس المديرية وامورى للراكر واربعة عمد من كل مركز (يتنخبهم جميع عمد المركز في جمعية تقعد تحت رئاسة الامور قبل انعقاد الجمعية في المديرية) فيطرح المدير او النائب عنه على الجمعية العمليات التي تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانقار الالامين لتقرر وحيشد تخصص الجمعية مقدار الانقار المتقضى اخراجهم عن كل مركز وكل بلد من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية

(المادة ٤)

يجب على عمدة كل بلد ان يقدم للمديرية قبل ١٥ يولييه كشفاً عاماً بجميع انفار العمدة المتقضى اخراجهم من البلد وتبين فيه مدة نوبة كل شيخ من المشايخ

(المادة ٥)

يخرج العمد الذي تراه نظارة الاشغال العمومية لازماً للظفر على المركبات في اول أغسطس او في أي وقت بعده تعينه النظارة المذكورة بحسب حالة الفيضان

ولا يستغل هؤلاء الانقار اكثر من خمسة عشر يوماً متوالية ولا يمكن اخراجهم مرة ثانية الا بعد ان يكون الانقار القبيدوت بالكشف قد خرجوا جميعهم كل بدور

(المادة ٦)

من يتأخر من الانقار المتدريج لاجلهم بالكشف الذي يقدمه عمدة البلد للمديرية عن الخروج للظفر لدى طلبه لذلك بمعرفة شيخه او وقت منه مخالفة في تأدية وظيفة الظفر يمتاز بمعرفة لجنة تشكل في المركز مولفة من مأمور المركز او من يتوب عنه في حال غيابه بصفة رئيس ومن الاربعة عمد المنتخبين من عمد المركز بحضور جمعية حفظ النيل بالمديرية (وهم

النصوص عليهم بالمادة الثالثة) باحدمه المقويات الآتية

اولاً بقرامه من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش

ثانياً بقرامة من فوق المائة قرش الى الف قرش او بالحبس من خمسة ايام الى ثلاثة اشهر ولا تكون جلسة اللجنة صحيحة الا بحضور اثنين من العمد على الاقل مع مأمور المركز او من يتوب عنه

وفي حال مرور المأمور على الجسور بعيداً عن ديوان المركز يجوز له ان يشكل لجنة بمقره تحت رئاسته في المحل الذي يكون موجوداً فيه ويتنخب لها رعية عمد من عمد البلاد المجاورة لحكم سيفه الخافلت والتأخيرات التي تظهر له أثناء مروره

وعلى شيخ البلد ان يقدم رجلاً للظفر في الحال بدل المحكوم عليه

(المادة ٧)

كل عمدة او شيخ تأخر عن اخراج الانقار المخصصة او عن استيفاء عدهم ولم يتوجه الى محل الدرك الذي كلف بملاحظته او تركه بدون اذن او لم يقيم بالملاحظة المتروضة عليه يجازى بمعرفة اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة الثانية من لائحة العمد والمشايخ بالجزاءات التأديبية المبينة بالمادتين التاسعة والعاشرة من اللائحة المذكورة مع جواز اطلاق الغرامة لغاية التي قرش

« المادة ٨ »

على مأمور المركز المنوط بملاحظة خفر الدرك ان يتخذ الاحتياطات اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المتأخر بشيخ اخر في خفر الدرك المذكور

(المادة ٩)

تشكل بالمديرية لجنة تحت رئاسة المدير او وكيله في حال غيابه مولفة من اربعة عمد لتنظيم الجمعية المنصوص عليها بالمادة الثالثة لحكم في القضايا المستأناة

ويجوز لأموور المركز ان يطلب إعادة النظر في اي حكم من احكام اللجنة الابتدائية امام اللجنة الاستئنافية ولا يجوز للمخالف ان يستأنف الا في الحالة للنوه هنا في الفقرة الثانية من المادة السادسة واذا كان احد اعضاء اللجنة الابتدائية الذين حكموا في الحكم الابتدائي المستأنف موجودا بصفة عضواً في لجنة الاستئناف حال النظر في الحكم المذكور فلا يجوز وجوده بالجلسة الا اذا كان الثلاثة عدا الاخرين حاضرين ولا تكون جلسة اللجنة الاستئنافية صحيحة الا بحضور اثنين من العمد على الاقل لا يكون منهما العضو الذي اثيرت في الحكم الابتدائي المستأنف
(المادة ١٠)

تضع نظارة الداخلية لائحة عن كيفية تحرير المحاضر وللرأىات التي تتبع في ذلك وتقرر فيها مواجيد الاستئناف وكيفية اعلان الاحكام وتنفيذها

(المادة ١١)

المبالغ التي يحكم بها تحصل بالكيفية المنصوص عليها في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ مع عدم الاخلال بالحس

(المادة ١٢)

يتبقى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٠٤ - ٩ ستمبر ١٨٨٧ مرعيا وتأخذ للفعول

(المادة ١٣)

تلغى الاوامر العالية الصادرة في ٦ اغسطس سنة ١٨٨٥ واول يولييه سنة ١٨٩٥ و ٨ فيبرلو سنة ١٨٩٦ ويستماض عنها بأمرنا هذا

« المادة ١٤ »

على نظري الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

ري - « شرافي » ترجمة قرار من نظارة الاشغال السورية رقم ٢١ يولييه سنة ٩٦

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٣ يولييه سنة ٩٩ نمرة ٢٩٠

قد قررنا ما يأتي
(المادة ١)

يطلب منع المزارعين من ري الاراضي الشراقي للعدة لزراعة للذروئلنوه عنه في المادة الاولى من القرار المذكور وذلك من ٦ اغسطس سنة ٩٩

(المادة ٢)

على حضرات المدبرين ومفتش عموم الري بالوجه البحري تنفيذ قرارنا هذا

ري - « ترح وجسور ونشرف » قرار من نظارة الداخلية في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٩

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من الامر العالي الصادر في ٢١ صفر سنة ١٣١٧ (٢٩ يولييه سنة ٩٩ المختص بشرف وحفظ جسور النيل مدة الفيضان

قرر ما هو آت

(المادة ١)

كل مخالفة لنص الامر العالي النشار اليه والامر العالي الصادر في ٩ ستمبر سنة ٩٧ ويوجه عمومي لنصوص القوانين المتعلقة بذلك يصير اثباتها بمحضر يحرر بمعرفة مهندس المركز او المعاون الذي يبينه بالاشتمندس ويوقع عليه من العمدة او احد مشايخ الناحية التي تقع فيها المخالفة وفي حال غياب العمدة او المشايخ يوقع عليه من مأموور المركز او احد معاوني المديرية او المراكز او من احد رجال البرايس بشرط ان يكونوا عاينوا المخالفة بنفهم

وفي حال غياب اولئك الموظفين يوقع على المحضر المذكور من مفتش الري فقط او من مهندس او من مديبر اشغال او من ملاحظ القوتورات الذي يبينه

يجب احطار المدير في الحال من اسم الشخص الذي ينتهب وعن موضوع الممورية التي اختلب اليها

(المادة ٢)

محضر المخالفة يكون مومرخا ويشتمل على ما يأتي

أولاً اسم ولقب وصنعة محل إقامة من تقع منه المخالفة

ثانياً إيضاح السبب الذي أثبت عليه المخالفة واليوم والجهة التي وقعت فيها وكافة الاحوال التي تدل على ارتكاب المخالفة ويوصل حالاً الى المركز

(المادة ٣)

من بعد وصول الحضر بأربع وعشرين ساعة يعلن الخالف بإعلان بسيط بأن يحضر أمام اللجنة وهذا الاعلان يدل من نسختين ويشتمل على ما يأتي

أولاً اسم ولقب وصنعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة

ثانياً موضوع المخالفة

ثالثاً بيان اللواتي يحاكم بمقتضاها

رابعاً اليوم والساعة المتفقى حضوره فيها يجادلان في أقرب وقت من تاريخ وقوع المخالفة

المدة التي تميز للحضور تكون على الأقل يومين تخلية المسافات

(المادة ٤)

للندوب الذي يعين لتسليم اعلان الحضور يجب عليه ان يثبت تاريخ وساعة التسليم في ذيل نسخة الاعلان ويوقع عليها ايضاً بإمضاه وفي حال غياب المعلن او امتناعه عن الاستلام يذكر ذلك في نفس نسخ الاعلان وتسلم النسخة الملتزمة بالمعلن الى العمدة وفي غيابه الى من يتوب عنه الذي يوقع على النسخة الأصلية بالاستلام

(المادة ٥)

يجب على الخالف ان يحضر بنفسه أمام اللجنة في اليوم والساعة المحددين وحضوره هذا يطل كل مخالفة حصلت في الاعلان

(المادة ٦)

إذا لم يحضر المعلن فيجب على اللجنة ان تتحقق انه حصل استيفاء مقتضى المادتين ٣ و ٤ من هذا القرار ام لا ومتى تحققت من عدم وجود مخالفة سيغى الاعلان وتشرع في نظر القضية وتحكم غيابياً والقرار الذي يصدر لا يكون قابل المعارضة

فاذا وجد مخالفة في الاعلان للجنة ان تقرر بإعادة اعلان الخالف لاقرب جلسة

(المادة ٧)

في أثناء مرور مأمور المركب على الجسور اذا تبين له وقوع مخالفة وانقض الحال لتشكيل اللجنة في الجهة التي وقعت فيها المخالفة فبناء على نصوص المادة السادسة من الامر العالي يصير اعلان الخالف بالغشور حالاً في الجلسة

(المادة ٨)

وفي الجلسة التي تتحدد يصدر ثلاثة محضر المخالفة بمعرفة كاتب الجلسة ويعتمد هذا المحضر لحين اثبت ما ينفيه

وبعد ذلك اذا كان المتهم حاضراً يقدم اوجه الدفاع وتسمع شهوده اذا احضرهم في نفس الجلسة وعلى كاتب الجلسة ان يلخص في المحضر اوجه الدفاع واقتوال الشهود

وتصدر اللجنة قرارها في الحال مبيناً فيه الاسباب التي بنت عليها حكمها يجوز للجنة ان تقرر بإعمال تحقيق اضافي اذا رآه لزوماً لذلك وحينئذ تتحدد جلسة الحكم نهائياً في المخالفة

(المادة ٩)

إذا كان الاستئناف المرفوع من الخالف ضد قرار اللجنة صار قبوله بناء على المادة التاسعة من الامر العالي أي في الحالة المنو عنها بالفقرة الثانية من المادة السادسة يجب تقديمه بقرار للمركز في بحر الثلاثة ايام التالية للحكم

« ترع وجور وخفر ١٨٩٩ »

« سد ديمياط ١٩٠٠ »

لذا كان صدوره بمضور الخالف لومن يوم اعلاه اذا
كان صدر في غياه
لا يقبل تقرير الاستئناف الخالف من بعد مضي
لليعاد للذكور

يرسل حالا تقرير الاستئناف الى المدير
الاستئناف للرفع من الماور يمكن تقديمه
في بحر الثانية ايام من صدور الحكم بتقرير يلزم في
ذيل الحكم
يصدر اعلان الاستئناف لمالك الشأن مع التنبيه
عليه ان يقدم رأساً الى اللجنة الاستئنافية لوجه الدفاع
في بحر الثانية ايام

(المادة ١٠)

يرسل للمدير لجنة الاستئناف جميع القضايا
للمستأنفة ويحدد لها يوم الاجتماع سيء اقرب
وقت يمكن

تضخم اللجنة الاستئنافية بعد اطلاعه على الاوراق
من غير حاجة لاعلان الخالف مرة ثانية وهو يجوز
له ان يقدم اللجنة بيان اوجه الدفاع كتابة واللجنة
ان تأمر باعمال اية تحقيق تراه موافقاً

لا يعمل محضر عن جلسات اللجنة الاستئنافية

(المادة ١١)

اعلان الاحكام الصادرة من اللجنة الابتدائية او
اللجنة الاستئنافية يكون بالطرق الادارية وفي حال صدورها
بناء على طلب مأور المركز الذي يرسل اليه المدير
جميع احكام اللجنة الاستئنافية

يتنفي ايضاً على مأور المركز ان يشرع في تنفيذ
الاحكام الصادرة متى صارت نهائية
المبالغ التي يحكم بها تفصل بالطرق الادارية
النصوص عنها في الامر الصافي الصادر في
٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق بتحصيل
الاموال

(المادة ١٢)

الخالفات التي تقع من المشايخ والعمد المختصة

بلجنة المشايخ حسب المادة السابعة من الامر العالي
يصير تحقيقها والحكم فيها على مقتضى القواعد الجارية
العمل بها تنفيذا للامر العالي النظامي الصادر في
١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن الحمد
ومشايخ البلاد

(المادة ١٣)

يسري مفعول هذه اللائحة بعد مضي عشرة ايام
من نشرها في الوقائع الرسمية

ري - (سد ديمياط) ترجمة تقرير قدمه جناب
مفتش عموم الري بالوجه البحري الى جناب وكيل
الوزارة في ٣ يناير سنة ١٩٠٠ غرة ١٤

اعرض لجنابكم ان انقضاء منسوب النيل
انقضاء غير اعتيادي في هذا العام وهبوطه للتواصل
يستدعيان اتخاذ وسائل خصوصية استثنائية من
اجل زراعة القطن اذا اريد ان تبلغ من رعايته حد النماء
المطلوب فمن هذه الوسائل الطوعية اقامة سد موقت
في فرع ديمياط تحت مدينة ديمياط وعلى مقربة منها
وقد سبق ان اقم مثل هذا السد يوم كانت القناطر
الطيرية يباشر اصلاحها لتفي بالفرش المطلوب منها
ولم يكن هذا السد الا موقتا لاداء التنويرات التي قد
قد احدثت حيث في نظام الري وفي زمن لم تكن
الاجراءات اللازمة لايصال نظام الري بواسطة القرب
البحرية بالتبرع الآخذة من فوق ذلك القناطر قد تمت
باكملها ثم ان اقام الرياح التوفيقي وايصال القناطر
الطيرية بديمياط (وما امر ان استرجعها الحال
للمواصلة بحرا بين الانحاء البحرية من الدلتا والقناطر
للذكورة على كلا جانبي النيل) قد ابطلت ضرورة
اقامة السد للذكور - وقد قال المرحوم الكروزل
روس في تقريره عن مصلحة الري عام ١٨٩٠ فيما
يختص باقامة هذا السد (واني ارى حثا لا ينجم
هذا السد في المستقبل لان في اقامته كل عام ضررا
جسيما على نظام الري في الانحاء البحرية من فرع
ديمياط) هذا وقد ابطل السد المذكور منذ عام
١٨٨٩ ومن ذلك الحين اُثرت نظار ولاشغال الامونية

فرع النيل خلف مدينة ديباط وعلى مقربة منها

(المادة ٢)

على جناب مفتش عموم الري تنفيذ قرارنا هذا

ري - (شرقي) مذكرة مورخه في ١٧ يناير سنة ١٩٠٠

بالنسبة الى اهمية الموضوع قد رأت نظارة

الاشغال العمومية ان تنشر للعموم

المذكرة الآتية التي وضعها جناب

وكيلها السيد ولیم جارستين عن

حالة النيل الحاضرة

يفال من انقطاع مياه النيل في هذه الايام.

المخطاطا شاذا غير اعتيادي ان ايرادها الصفي

سوف يقصر عن حاجات الري

ولعل في تبين حال النيل الراحة والحالة هذه

تبينا موجزا فائدة للمستفيدين يستخلصون منها

لانفسهم خلاصة لمستقبلهم الاتي

ومن اجل ذلك يقتضي مقارنة مناسب النيل

في هذا العام بمثلها في الاحوام السالفة التي جاء ايراد

المياه فيها ضعيفا ايضا

ولكننا نأسف لتعذر اقامة هذه المقارنة راجعين

فيها الى السنين القصية الغائرة وذلك لآث

مرصودات مناسبة مفقودة فاننا لانرى للسنين

التي سبقت عام ١٨٧١ سجلات مضبوطة تعلم منها

مناسيب النيل عند اصول

نعم ان للمناسيب في الروضة كانت تدون

وترقم ولكننا لانجد اليوم منها الا اعلاما وادناها

فقط ومن السنين التي كرت بين عام ١٨٧١ وعام

١٩٠٠ كانت سنتا ١٨٧٨ و ١٨٨٩ بشدهن

على ان الصاخ العام لا يستدعي العود اليه غير اني

بالنظر الى انخفاض مياه النيل في هذه السنة انخفاضاً

باهكاً جداً اري ضرورة الخروج عن حكم هذا

القرار الذي لنا ان تبقيه حتى في السنين التي يكون

متسوب المياه فيها منخفضاً على غير المرام ولكنه

غير باعظ ولا يمد انخفاضاً غير اعتيادي . امسا

للتسرب في صيف هذا العام فواطي جداً والصعوبات

التي ستعادي في ايسال المياه الى الاماكن الواقعة في

الأشياء البحرية التصوي من الدلتا ستكون كلية حتى

ان الحال تدعوني الى ان اشير باقامة سد ديباط

في هذا العام كوسيلة استثنائية لدرء المضار التي تتأتى

عن مثل هذه الحلال الغير الاعتيادية ويبقى ذلك

السد الى ان ترد الانباء باقتراب الفيضان وتصبح

اوضاعه بذلك ضرورية . اما حزية اقامته فهي ان

يتيسر للألات المركبة على النيل ايسال المياه الى

تربح الساحل على كلا جانبي النيل بدلا من ان ترفع

مياها من الترع الاخرى التي يكفيها ان تقوم بالعمل

للتغلب قياها به عن ان تعمي مياها الى تلك الألات

فعل هذه الصورة يؤول خوفنا على انحاء الدلتا

التي يتوقف ربحها على الترع الأكثر بعداً من غيرها

عن التناظر الخيرية

(سد ديباط) ترجمة قرار من نظارة الاشغال

ري - (العمومية رقم ١٦ يناير سنة ١٩٠٠)

بعد الاطلاع على التقرير اعلاه الذي قدمه جناب

مفتش عموم الري في ٣ يناير سنة ١٩٠٠

وعلى ما قرره مجلس النظار في ١٦ يناير سنة ١٩٠٠

وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد

قررنا ما يأتي

(المادة ١)

قام بوجه استثنائي في هذا العام سد وقتي في

ري

(شراقي ١٩٠٠)

— ٢١٣ —

ري

(شراقي ١٩٠٠)

| | |
|--|---|
| التقدم ذكرها كاستنادنا على عامي ١٨٧٨ و ١٨٨٩ وماك جدولاً تتضح منه مناسيب المياه بقياس اصولن في سنة ١٨٧٨ و ١٨٨٩ و ١٩٠٠ وما يقابل تلك المناسيب من التصرف وذلك في النصف الاول من شهر يناير | تحقيقاً وفي عامي ١٨٧٤ و ١٨٩٢ كانت مناسيب المياه ايضاً منحطة جداً غير ان الشوايح في ايها لم تستدم ابداً طويلاً كما استدلست في ذلكا العامين وزد على ذلك فان ايراد الشتاء فيها قد بلغ حد الدرجة المتوسطة ولذلك لا نستند عليهما في اثبات المقارنة |
|--|---|

يكون التصرف اقل جدا من مائتي متر مكعب بالثانية الواحدة

غير انه قد يجتمل لن تخف سرعة المبوط وناتقي الامطار طحلة في الاصقاع القليلة من اناليم السودان فتفيض مياه البحر الابيض وينشأ عن ذلك اما زيادة في مياه النيل ولما وقوف المبوط في ايام الشدة والضيقة اعني في شهري يونيو ويوليو

على ان ما يجب تقريره في الذهن ان الانباه الاخيرة التي جاءت من اصقاع البحيرة والبحر الابيض لانهما لكانا نملق كبير امل على لناقص المبوط فقد كسب جلب مندوب الاوغندا في ١٦ اكتوبر سنة ١٨٩٩ يقول ان منسوب المياه في بحيرة فيكتوريانا اذا كان في ذلك المين احط من المعتاد بقدمين ومياه النيل الاعلى عند ادلاي احط من متوسط السنين السالفة بقدر اربعة اقدام ونصف قدم

ثم قال ان جميع تلك الاغداد في القارة الافريقية وخصوصا انحاء بحيرة البريتنيانزا لم تطرها السماء الا مالدون الطفيف حتى ينشئ عليها القصب والمجاعة

ويؤخذ من التفرقات الاخيرة التي وردت علينا من انحاء البحر الابيض ان شدة للمياه في ذلك البحر لم يسبق لها قط نظير

ثم ان المياه عند النقطة المعروفة بمخاضة ابوزيد على مسافة مائة وتسعين ميلا من الخرطوم جنوبا كانت في نهاية شهر ديسمبر قليلة الغور جدا حتى لا تسير الزاكب فيها الا بصعوبة كبيرة

وسيف اوائل يناير جاءت الانباه بامتناع الملاحة ايضا عند الجبلين على مسافة اربعين ميلا فوق ذلك شمالا

وعلى ذلك فلا يبعد ان الحلة التي خرجت من الخرطوم في اوائل ديسمبر لقطع السودان في البحر الابيض تلزم ان لن تدل عن هذا للشروع في هذا العام

فيتين من هذا الجدول ان مناسيب النيل باصوان في النصف الاول من شهر يناير سنة ١٩٠٠ كانت احط جدا مما في ايسر السنين الاخرين للقرن بها ففي الخامس عشر من الشهر الجاري صار المنسوب في تلك الجهة احط منه في مثل هذا اليوم من عام ١٨٧٨ بقدر زراعين واربعة فراريط اعني مترا واحدا وسبعة عشر سنتيمترا وبقدر خراج واحد والنسب عشر فيرط (اي ٨١ سنتيمترا) حصة في عام ١٨٨٩

اما مقدار ما انصرف من المياه امتازا مكعبة بالثانية الواحدة في ذلك اليوم من عام ١٩٠٠ فيكاد يقرب من نصف ما انصرف في مثله من عام ١٨٧٨ ويقل عن ثلثي ما انصرف في اليوم عينه من عام ١٨٨٩ ولذا نصفنا كتب للقائس باصوان في التسع والعشرين سنة الحالية اي منذ عام ١٨٧١ نوى ان مياه النيل تصير عادة الى ذراعين وتسعة فراريط في مارس او ابريل (ويقلب ذلك في شهر ابريل) فان استندت مياه النيل هبوطا على هذا للمعدل فذلك دليل واضح على ان مقدار المياه الصيفية سيكون في هذا العام اقل جدا مما كان في حالي ١٨٧٨ و١٨٨٩ وما اسوأ الاعوام للمروفة شحتها

واحط ما وصلت اليه المياه باصوان في عام ١٨٧٨ ثمانية فراريط اي منسوب ٢٩ و ٨٤ وقد دون ذلك في السابع والثمان من يونيو وهو عبارة عن تصرف قدره ٢٠٨ لنتار مكعبة بالثانية الواحدة

واحط ما بلغت المياه هناك في عام ١٨٨٩ احد عشر فيرط اي منسوب ٧٠ و ٨٤ وذلك في الرابع من يونيو وهو يعادل تصرفا قدره ٢٣٠ مترا مكعبا بالثانية الواحدة

هذا وبما ان مياه النيل في الان احط مما كانت عليه في حالي ١٨٧٨ و ١٨٨٩ فاذا استندت هبوطا على المعدل للشاهد اليوم فعند باوخ النيل اقصى التعاريق

ري

(شراق ۱۹۰۰)

وذلك لتعذر إيصال المؤنة في النيل إلى انتظار العمل هذا وما يجب ذكره ان معلوماتنا في الحالة الرائنة بالعلقة التربين متاسب للمياه في اصقاع البحيرات الاسنة وانبة والبحر الابيض هي معلومات غير كافية لاننا لم نكن من ان تقرر بالضبط ما يكون منسوب ما من متاسب المياه في تلك الجهات من التأثير في مياه النيل عند اصول

ومن المعلوم للإدعية لا شبهة فيه أن مياه النيل
باصوائى هي اليوم أحط من أشد اضطرابات صرف لها
من قبل في شهر يناير وإن الانبعاث الواردة للآلاف
من الأنحاء القبلية تنصف الأمل
وأيضا فإن الجفاف للمستعمر في بلاد الهند دليل
على أن الجو في هذا العام سيء حالة شاذة غير اعتيادية
في كثير من البلاد الواقعة الأمراء

فاذا امتعنا النظر والحالة هذه في جميع ما تقدم
اقراده من الشواهد والبيانات واخذناه بين الاعتبار
وبما كان المزارعون معيرون في ظلمهم فيما يختص
عسقلان مزروع عائلهم

ومن الواضح البين انه يجب اتخاذ خطوات
خصوصية محضة اذا كان في الامكان اتقاد تلك
الزروعات باي وسيلة من الوسائل

فإذا جاءت مياه الفيضان عاجلة خفت جدا وطأة
هذه الحال الخطيرة وإذا كان الأمر على خلاف ذلك
وحامت المياه أحلة فتزيد هذه الحال خطورة

وأورد هنا الخطأ الذي في نية مطبعة الري الباعها
 في يوم الشعاع وهي ان الصلحة المذكورة متوجه
 جل اهتمامها يادي به الى غايته زراعة القطن التي
 هي اهم الزراعات المصرية واثنها لكن من اللوكد
 ان مياه النيل في مصر مشكوك ولا ريب شحيحة
 فوق المعاد في ابريل ومايو ويونيو ويوليو ولوهطلت
 الامطار في بلاد الحبش والسودان قبل الاوان في
 في هذا العام وحامت مياه الفيضان عاجلة

غنى خلال الاشهر المذكورة تكاد تلك المياه في كل

ري

(شراقى ۱۹۰۰)

حالاں کئی نوعیت کی زراعت تھیں اور انہیں قطعاً بحاجات زراعت الارز ایضاً

فان بلاد الارز اكثرها في الانحاء البحرية من
انحاء الدلتا على نهائيات ترع ظويلة ولذلك لا يتيسر
اصال المياه بها الارواثها

وزد على ذلك فان الارض يستدعي ربا مستديما
فهر يخلط الفطن لا يشعل زرع ائصال المناوبات
الصاربة لا بد منها في هذا العام ويضئ على مزارعي
تلك البلاد يول زراعتهم باجمعها ولا يستثنى من
هول الا من كانت اراضيهم بحول النسل ويعود
زراعة الارض فيها بالآت رافعة مقامة على جسوره
ولتسهيل تشغيل تلك الآلات ميقام في كل من
فرعي النيل سد من تراب يمتع به دخول المياه الخفة
من البحر المتوسط وتبقى مياه النيل عذبة يستقي بها
وعوى ومن الختمل ان يكون مقدار مياه الشرح
في مجرى النيل كافي لهذه الآلات فاذا كان خفي
كاف او ان مياه النيل خالطتها ملحوة فليعلم المزارعون
انه لا يرخص لهم قط ينقل الآلهم او طلبانهم من
جسر النيل وتركيبها على الترع لان تلك الترع لا
يكون في وسعها قطعها ان تقوم باكباد تلك الآلات
فوق المطلوب منها

ولكي توضع المياه بالتوسط والمساواة في الأقاليم
الوجه البحري ستوزن المياه في أقسام الترع الرئيسية
الآخذة من النيل فوق النقاط الخيرية فلا يأخذ الأقاليم
الاقصى ما يلزمه منها على نسبة مساحة اراضيها
المزروعة

وتوضع المناوبة بنصب مقننات الحال الغير الاعتيادية في هذا الفصل. وتناول تلك المناوبات يشار الان تتميزها وعامل تشر للعموم في ترتيب ان ثلاثة اذا اقتضت الحال ويكون الترتيب الثاني مشروح مناوبة اشد من الاول ويكون الثالث اذا دعت الضرورة اليه اشد من الثاني ويقرر العمل بأي من هذه الترتيبات يصح ما تقتضيه درجة

يهبوط للمياه في النيل بمعنى انه لو تبين من مقياس
اصول وما يتخلله من التسبب امام القناطر نظرية
تضرورة تشديد المناوبة مما في الترتيب الاول فيتخذ
الترتيب الثاني وهكذا فيما يختص بالترتيب الثالث
وسيفي كل من هذه الاحوال يبلغ التاريج الذي
يراد ابدال ترتيب المناوبة فيه الى جميع ارباب الشأن
على يد المديرين

وبما ان هذه الترتيبات منتشرة مما في آن واحد
عاجلا فيكون للزارعون بذلك على عينة من الامر
في الوقت المناسب ويقفون على ما تكنه لهم الاقدار
فلا يكون لهم وجه الشكرى فيما بعد من ان
ترتيب المناوبات المنشورة قد بدك على غير
علم منهم

وفضلا من كل التحولات المتقدم ذكرها فان في
حيز الاحتمال ايضا ان تدعو الحال بعد ذلك الى
وضع مناوبة مخصوصة بخير المناوبات الواردة
في الترتيب المذكورة مما لا يمكن تقريره وتدر
امره الان

فاذا حصل ذلك فسنقبل الجهد المستطاع
في المبادرة الى تنبيه العموم الى هذا الامر بأجل
ما يمكن

ثم ان اهم الوسائل (بعد المناوبة) لسلامة
زراعة القطن او جزء منها انما هو منع رسيه
الشراقي لزراعة الذرة الى ان ياتي الفيضان
بالمياه الكافية لريه تلك الاراضي بلا ضرر على
مزروعات القطن

ولا ريب في ان هذا المانع واجب حتما في عام ثلث
مبيله مثل هذا العام تأجيل زراعة الذرة ليس
من المصائب على البلاد وجل ما فيه ان يعود الزارعون
الى الطريقة التي كانت متبعة قبل كمال الاصلاح في
القناطر نظرية والتجسين التي تأتي منه في
توزيع للمياه

ففي السنين السالفة لم تزرع الذرة قط قبل مجي

نعم ان الذرة اذا كان زرعها بطريقا يكون
محصولها اوفر وانماه اكثر مما لو كان موقعا وخريفا
لكن الضرر الذي يأتى للبلاد بوجه عام من نقص
محصولها قصا طفيفا هو ضرر لا يذكر في جنب
الطامة الكبرى التي تأتي عن خيبة زراعة القطن
وبوارها

ولا ريب في ان مياه النيل في شهر يونيو
الذي سوف لا تكفي للزراعين مما وما ان الغرض
الذي تتوخاه باية وسيلة كانت هو ان تنجو زراعة
القطن من الشرى اذا امكن الواجب اذا تأجل رى
اراضي الذرة الى ان ياتي الفيضان وتأذن درجة
مبيله بأرواها

وها نحن اليوم نجهز مشروع لائحة تقضي بمنع
ري الشراقي البشري وتفرض عقوبة صارمة على
من يخالف احكامها وعاقلة ستعرض تلك اللائحة
على الحكومة للمصادقة عليها

هذا ويستحب ان يسجل الزارعون في عام مثل
علمنا هذا زراعة القطن بقدر امكانهم بحسب
هواه الاقليم

ومن المهم ان تبلغ زراعة القطن درجة رافية من
النماء قبل دخول ايام الشحاح لانه كلما كانت
شجراته قوية ثابتة كانت اقرب لاحتلال الجفاف في ايام
الشح الذي لا بد منه في هذا العام وفضلا من
ذلك فن المواق ان يزرع القطن في الزمن الذي
يكون ليراد المياه فيه متوقفا

ولا بأس لو تكلف الزارع تجديد زرع (تريعه)

لكي يستوفى من أن الشجيرات ستكون عند إقبال
أيام الشدة نائمة غامضة
وتنحى في هذا الضد تنبه المزارعين إلى أن ملأ من أمر
أسوأ وقتاً بشجيرات القطن التي تنضج عليها الأيام
الطوال وهي في جناب مستمر من أن تغمر بالماء
حالا ترد مياه الفيضان إليها فلن ذلك أشبه بجريل
مقبت عليه مدة مستطيلة وهو يقلقى ألم الظلم فاسقته
به كبحراً دفقة واحدة

فعل ذلك يقتضي الاحتسار الكلي في السقية
الأولى عند ازدياد الأرياء في النيل

وقد طلب الناس مراراً إلى مصلحة الري أن
تبدى لهم رأياً فيما عسى أن يكون مقدار الحاصلات
القطنية في هذا العام ولا شاحة في أن مثل هذا الري
غير مسنور تلك المصلحة وقد لا يكون منه إلا
الارتباك والتعجيل لأنه لا يسلم اليوم ما قد تحصل
إليه مباد النيل من المبوط في النقد

ولكي يطالع الذين يريدون أن يتقدموا تلك
الحاصلات هم بأنفسهم يلحق بنا أن نورد لهم مقدار
الحاصلات القطنية في عامين كانا أسوأ الأعوام للزراعة
في شحة مياهها وهما عام ١٧٧٨ و عام ١٨٨٩
قد بلغت الحاصلات المذكورة في أولها ١٦٨٠٥٩٥
قنطار وفي الثاني ثلاثة ملايين ومائتي ألف قنطار
ولكن لم تكن القناطر الأخيرة حيث قد ظهر فعلها التام
فلن أعمال الإصلاح فيها لم تكمل إلا في
عام ١٨٩٠

وفي الختام نقول أنه وإن يكن من البين الواضح أن
مذروعات القطن المصري مهيمنة عليك شديد
في خلال الأشهر الأتية لا يمكن مع ذلك أن نغرم
الآن بأن الحال دابة إلى اليأس والقنوط لأنه إذا
انكشف مباد النيل عن المبوط السريع وجهه
الفيضان معجلاً فذلك يؤدى إلى تخفيف مشاق
الري وصعوباته تخفيفاً عظيماً وأحد هذه الأمور أو
كلها حاجز معتدل المبوط وهذا وإن يكن من الضروري

الاستعداد لافتتاح جميع الموارض المحتملة الوقوع
فلا موجب إلى توقع الشر وتقدير السوء وتصوير
المستقبل بلون اشد سوداً مما تدل عليه الظواهر ولعل
جميع من همهم أمر الري من موظفي للديريات
والشأن والمعد وخصوصاً كبار المزارعين أن أفضل
أمر يتخذ لا تقاؤ زراعتهم هو أن يبادوا مصلحة
الري بإخلاص في جميع التحولات التي هي تتخذها
كما يكفل توزيع المياه توزيعاً نصيباً عادلاً

ري (شراقي) ترجمة مذكرة وضعا جناب البين
جابر بن وكيل نظارة الأشغال المصيرية في ٣٠
مارس سنة ١٩٠٠ في يخص مشروع الأمر العالي من الأمان الشراقي
أن انتقاد مجلس شورى القوانين ذلك المشروع
يرى من ظاهر عبارته الرغبة في اللداعة عن صولح
الفلاحين ولكن خفى تحتها الغرض الرئيسي المقصود
مع أن صولح هؤلاء الفلاحين وصولح صغار المزارعين
جميعاً بضمان باتخاذ الطريقة المقررة في ذلك المشروع
أكثر مما بضمان في طرح تلك الطريقة جانباً

وليس المراد من منع المزارعين من زراعة الدرة
التي يقول المجلس بالحق أن عليها مدار قوتهم بل
الغرض هو تأجيل تلك الزراعة إلى أن تغير ميسام
النيل كافية لها بغير الإضرار بزراعة القطن
قبل تمام الإصلاح في القناطر الأخيرة أسية قبل
دخول عام ١٨٩٠ كانت الأراضي المخصصة لزراعة
الدرة لا تنوى قط إلا متى غلت مياه النيل وبسبب
ذلك واضح وهو قلة المياه اللازمة لهذه الزراعة وتوقف
الغالب لم تكن الدرة تزور حينئذ إلا في أواخر يولي
أو أوائل أغسطس بحسب ما يكون الفيضان عاجلاً
أو آخراً ولما بدأ التخمين في توزيع المياه وتوجد
المزارعون ماء يدرى يستوردونه لأراضيهم شرعوا على
التوالي في تعجيل زرع الدرة من يولي إلى يولي أو
إلى مايو أحياناً

ثم إن حاصلات الدرة البدرية أوفر من حاصلات
الزراعة للتأخرة وأماها أعلى من ثمان الدرة المزروعة
في شهر أغسطس ولكن زرعها يحدث ضرراً بلياً

انتاخذ زراعتهم القطنية أيضاً ويزارعون الخربز كزراعي القسم البحري من مديرية الغربية لا يتيسر لهم زرع الذرة ولا يمكنهم انتاخذ زراعة القطن الا اذا بقي لها شيء من المياه

واما المزارعون الذين يستفيدون من ضرر غيرهم فهم الذين اسمعهم لخط بان تكون اراضيهم واقية على الانقسام الثوقانية من الترع

هذا والذي نراه ان قليلا من المزارعين من ادرك ثمة الحالة الراحة وخطورتها فنسوب مياه النيل الان هو كنسوب شهر يونيو في السنين المعتدلة الفيضان وهو لا يزال ايضا مستديما في الانعطاف

ومن المستصعب جدا انتاخذ زراعة القطن في اية حال من الاحوال واذا ايجت زراعة الذرة البدرية فمعظم زراعة القطن يتلف لاجلها

وفي النهاية نقول ان الطريقة المراد انتاخذها الان لا تضيق مطلقا على المزارعين ولا تقلل لهم قوتهم فضلا عن ذلك فهي الطريقة المثلى الوحيدة التي بها يمكن انتاخذ زراعة القطن اذا كان في الاسكان انتاخذها

ري - (ترع وجسر) ذكر في ١٢ مارس سنة ٩٠٠ بشأن عقاب من يتألف اي قرار قاض بفتح ري الاناضي المحصنة للذمة الذرة

حيث انه يقتضي وضع نظام استثنائي لاستعمال مياه النيل نظرا لعدم كفايتها في هذا العام

وبعد الاخلاص على امرنا الصادر في ٢٢ فبراير سنة

١٨٩٤ المختص بالترع والجسور وعلی امرنا الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ المختص بالمعد والشارخ

وبناء على ما عرضه علينا فلنظر الاشغال العمومية ومواقفة رأي مجلس النظار وبعد اخذ راسي مجلس شوري القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

من يتألف قرارا وزاريا لوي قرار آخر من القراوات الادارية الفاشية بفتح ري الاراضي المحصنة لزراعة الذرة المعروفة بوجه عام بالاراضي الشراقي بمانب

في زراعة القطن حتى في السنين التي يكون فيضانها اعتياديا فكم بالمحوي في سنة شديدة التعاقيق مثل هذه السنة فان تلك الزراعة لا يعدلن تكلف وايضا لذلك نقول ان ثلث اراضي الوجه البحري تقريبا يزرع قطناً وعند اقبال الفيضان تزرع اراضي الثلثين الاخرين ذرة ومن المعلوم ان جميع اراضي هذين الثلثين لا يمكن لروادها الا بقى عالت مياه النيل فاذا لم يمنع المزارعون عن الري فلا ريب في انهم يروون القسم الاكبر من اراضيهم قبل مجي الفيضان ويتأني عن ذلك انه في شهري يونيو ويولييه الاثنان فيما تكون المياه في انهي شعثها والاقليم في معظم قضاها تصبح الاراضي المزروعة التي يقتضي لمدادها بالمياه ضعفين

فانكم عن ان الغدان الواحد من الارض للذمة زراعة الذرة (بانكون عليه حينئذ من الجفاف واليوسه) يستأزم من الماء نحو ثلاثة اضعاف ما يستأزمه الغدان الواحد من زراعة القطن

فيستخلص من ذلك انه اذا زهرت الذرة سيف الشهرين للتقدم ذكرها في عام مثل هذا العام فينتأ عن ذلك ضرر كلي لزراعة القطن

اما الغرض الذي نتوخاه في الحالة الراحة المرحبة هو ان يرجع المزارع الى الطريقة التي كان يتبعها قبل عام ١٨٩٠ فيوجهل زراعة الذرة الى ان تصد مياه الفيضان كافيها لما وزراعة القطن ممك

ولا نرى ان ذلك يقلل شيئا من مقسار القوت المعتمد عليه في هذه الديار وجل ما فيه ان فة من المزارعين وغالبهم من كسار للملاك تقل حاصلات الذرة عندهم شيئا طفيفا ولكن زراعة القطن الثمينة يمكن بان تنجر بذلك من البرار والتلف

ثم اتنا توضح امرنا اخر ربما لم يتبادر الى الذهن وهو انه اذا لم يمنع المزارعون عن زرع الذرة البدرية تكون النتيجة ان مزارعي بعض الاقاليم كاتليم للنوبة مثلا يمكنون من زرعها ويتوصلون الى

ري
(شراقي ١٩٠٠)

يوجه عام بالاراضي الشراقي ويبقى ممنوعا الى وقت
يعين فيها بعد بقرار اداري
(المادة ٢)

من يخالف قرارنا هذا يحكم عليه بالعقوبات المنوعدة
بالامر العالي المشار اليه
(المادة ٣)

على جناب منقش عموم الري وحضرته مديري الوجه
البحري تنفيذ قرارنا هذا
(شراقي) ترجمة ما ورد من رئاسة مجلس
ري - * القرار في نظارة الاشغال العمومية رقم ٣٠
ابريل سنة ١٩٠٠ غرة ٦١

لقد اجتمع المجلس في جلسته المنعقدة يوم السبت ٢٨
ابريل سنة ١٩٠٠ على مذكرة سعادتك رقم ٢٥ من
غرة ٢٢ التي تطالبون فيها منه ان يقرر تفسيرا بان منع
ري الاراضي المعروفة بالشراقي للخصصة لزراعة الذرة
منها موافقا يشمل ايضا الاراضي للخصصة للزراعات
الاخرى التي من هذا القبيل وذلك لان كثيرين من
الزارعين يظنون بان الامر العالي الصادر في ١٢
مارس سنة ١٩٠٠ لا يشمل الا الاراضي للخصصة لزراع
الذرة فقط فيبعد للمداولة قرر المجلس تفسيرا بان منع
ري الاراضي المعروفة بالشراقي منها موافقا لا يقصد
به فقط الاراضي الشراقي للخصصة لزراعة الذرة بل يشمل
ايضا الاراضي الشراقي للخصصة للزراعات الاخرى
التي من هذا القبيل اي الاراضي التي تعد للزراعة
بالكيفية التي تمد الاراضي بها لزراعة الذرة فالرجاء
من سعادتك اجراء مفعول هذا القرار

منشور الى المديريات وتفتيش عموم الري بالوجه
البحري بتاريخ ٢٣ مايو سنة ٩٠٠

الحقا بافادتنا التتبع ارساها
مارس سنة ٩٠٠ غرة ٩٠٠ وفي ١٦ ابريل سنة ٩٠٠
غرة ٩٩٤ بخصوص تنفيذ قرار النظارة الصادر في
١٤ مارس سنة ٩٠٠ غرة ١٠٣ ونشر في الجريدة
الرسنية بنا. على الامر العالي الصادر في ١٢ من
ري الاراضي الشراقي منها موافقا مرسل

ري
(شراقي ١٩٠٠)

يلجس من ١٥ يوما الى شهرين وبغرامة قدرها
جنيه واحد الى ٢٠ جنيه ولا يحكم باحدى هاتين
العقوبتين على حدتها

(للمادة ٢)

تصدر الاحكام في ذلك من اللجنة الادارية للمشكاة
بحسب المادة الثامنة والثلاثين من امرنا الصادر في
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ المختص بالتقرب والمجسور
يشترط مراعاة احكام المادة السابعة والثلاثين واولياها
من ذلك الامر وبدون الاخلال بالحق الذي يغول
ايقاف اية آلة واقعة حالا بالطرق الادارية

(للمادة ٣)

عمد ومشايخ البلاد هم انفسهم مسؤولون بتنفيذ
القرارات الادارية المنو عنها في المادة الاولى من
امرنا هذا بكل دقة

(للمادة ٤)

فصلان معاكة مخالف على مخالفة التي يرتكبها
قليل من المديرات المشكاة بموجب المادة الثانية من
امرنا الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ تحسك ايضا
على المدد والمشايخ عند وقوع المخالفة بالعقوبات
للغرة في المادة الخامسة منه ولا يمنع ذلك فصلهم
عن وظائفهم ايضا

(للمادة ٥)

على نظار الداخلية والاشغال العمومية والمالية
والحفاية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه
(شراقي) ترجمة قرار من نظارة الاشغال
ري - * العمومية رقم ١٤ مارس سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٢
مارس سنة ٩٠٠ وبنا. على احرصه علينا جناب وكيل
النظارة

(قد قررنا ما هو آت)

(للمادة ١)

منع ري الاراضي للخصصة لزراعة الذرة للمروعة

مع هذا صوة ما قرره مجلس النظار في جلسته التي عقدت في ٢٨ ابريل الماضي مبنياً للغرض المقصود من المنع المذكور ومن هذا القرار يعلم ان منع ري الاراضي الشراقي لا يقصد به قطع الاراضي الشراقي المخصصة لزراعة الذرة بل يشمل ايضاً الاراضي المخصصة للزراعات الاخرى التي من هذا القبيل اي الاراضي التي تعد للزراعة بالكيفية التي تعد الاراضي بها لزراعة الذرة والزجافات تحيطوا حلها بالقرار المذكور وتبلغه الى جميع من يهم امره بآية واسطة وتوثيقها موافقة وقد نشرناه في الجريدة الرسمية هذا مع تبليغ اصحاب الشأن بين القول المذكور لا يشمل الاراضي الشراقي الغالبة للمساحة التي يريد اربابها زرعها زراعة اخرى غير الذرة فان هذه الاراضي يجوز لاربابها زرعها وارولوها ولكن بشرط ان يتحصلوا قبل ذلك على ترخيص بالكتابة من مفتش الري متضمناً مساحة الارض المرخص بزرعها واروائها

ري - (شراقي) قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ٣٣ يويليه سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ١٠٣ وبشاء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

(قد قررنا ما يأتي)

(المادة ١)

يطل منع ري الاراضي المخصصة لزراعة القمح وهي الاراضي المعروفة بوجه عام بالاراضي الشراقي لثبوته عنه في المادة الاولى من القرار المذكور وذلك من اليوم الثالث والعشرين من شهر يويليه سنة ١٩٠٠ (١٦ ايب سنة ١٩١٦) ومن اليوم المذكور يكون ري الاراضي المذكورة مباحاً ولكن بدون ان يتعد ذلك شيئاً في ترتيب الاولويات على الاطلاق

(المادة ٢)

على مفتش عموم الري ومديري الوجه البحري تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه (شراقي) قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ١٢ يويليه سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ٢٣ يويليه سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٩٠ وبشاء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

(قد قررنا ما يأتي)

(المادة ١)

ينفذ اليوم الثالث والعشرين من شهر يويليه الجاري (وهو اليوم المعين في المادة الاولى من القرار المذكور لابطال منع ري الشراقي) في الجهات الآتية يانها لانها في ظروف استثنائية وذلك كما يأتي

اولاً في تفتيش ري القسم الاول باقليم الشرقية يكون الابطال من اليوم الثاني عشر من شهر يويليه وذلك في الترع الآتية يانها

(أ) في ترع السماحة والديمون والسعيدين من قطرة شالي الى النهاية في الجهة الخلفية

(ب) في جناية الصالمة من الفم الى نهاية ترمقي اكياد والسوان

(ج) في جميع الفروع الآخذة من بحر مونس بين قنطري الصغرى وكفر مقر ويدخل سيل الترع المتقدم ذكرها ترعتا الغزالي والنوافه

ثانياً يكون الابطال في انليهي للموفية والغربية بتفتيش ري القسم الثاني في اليوم العشرين منه ثالثاً يكون الابطال في تفتيش ري القسم الثالث اليوم الثاني عشر منه وذلك في قسم الحمودية وترعة الحمودية

(المادة ٢)

على مفتش عموم الري ومديري الوجه البحري تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه (شراقي) قرار وزاري من نظارة الاشغال العمومية تاريخ ١٣ يويليه سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٩٠ بالنظر لقلة مياه النيل وتأخير الفيضان وضروجه

الاهتمام قبل كل شيء بحفظ زراعة الاقطان وزراعة الارز من التلف

قررنا ما هو آت

(المادة ١)

لا يجوز لاي مالك او مزراع ري الاراضي الشراقي الممنعة لزراعة الذرة وذلك ابتداء من هذا اليوم لغاية التاريخ الذي يمين فيما بعد بقرار وزاري « المادة ٢ »

كل من خالف ذلك يصير توقيف وابوره او ساقيته او اي آلة اخرى من الآلات الرافعة حسب النصوص عليه بالأمحة الترخ والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ وبالأمر المالي الصادر في ٨ مارس سنة ٨١ المختص بالآلات الرافعة واللاعبة المحقة به (المادة ٣)

على حضرات المديريين ومفتش عموم الري بالوجه البحري تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه



قانونس الأولرة والعصا

ز

الأولان معها بمصر والباقيون بالاسكندرية
لتأسيس شركة مساهمة باسم شركة جلب
البترول
وبعد الاطلاع على نظامات الشركة
المذكورة

وبعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون
التجارة
وبناء على ما عرضه علينا نالظر المالية
وموافقة ولي مجلس النظار
(امرنا بما هوآت)

(المادة ١)

رخص لكل من محمد علي بك علي جلال
وجاك بليلي والبنك الصناعي المصري وسيمون
فيليار والبرت جود اولان وبانوس الكسكيس
واثيل بنسنتين بان ياسموا في القطر المصري
بشركتهم وتحت مسؤوليتهم شركة مساهمة

دكتو في ٢٥ يونيه سنة ٩٩
زيت البترول - بالترخيص بشركة جلب البترول

(ترجمة امحال)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على عقد الشركة المحورة بصفة
عربية بمصر واسكندرية وسجل بقلم كتابة
المعقود الرسمية بمحكفي مصر واسكندرية
الابتدائيين المختلطين بتاريخ ١٠ و ١٣ يونيه
سنة ١٨٩٩ بين كل من محمد علي بك علي
جلال من رعايا الحكومة الخلية وجاك
بليلي التاجر من رعايا دولة ايطاليا والبنك
الصناعي المصري شركة مساهمة مصرية
وسيمون فيليار من رعايا دولة بلجيكا والبرت
جود اولان من رعايا دولة بلجيكا وبانوس
الكسكيس من رعايا دولة اليونان واثيل
بنسنتين من رعايا دولة النمسا والمجر اللذين

(المادة ٢)

لا يُترقب على هذه الرخصة لشركة للمساهمة
للمذكورة أدنى امتياز أو احتكار أو مسؤولية
من الحكومة أو عليها

« المادة ٣ »

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

تسمى بشركة جلب البترول بحيث لا تعود
على الحكومة في أي حال من الأحوال أي مسؤولية
كانت بسبب هذا الترخيص وبشرط أن يتبع
المذكورون في ذلك قوانين القطر وعاداته ونصوص
النظامنة للرخصة صورة منها يأسرنا هذا وعليها
امضاءاتهم

قاموس الادارة والقضا

س

(المادة ٣)

لا يجوز لأي سائق ان يكون يدهته أكثر من أربعة سمير اذا كان سمارا أو أكثر من بئلين اذا كان بئالا أو أكثر من بئلين اذا كان جمالا أو أكثر من راس بئر او جلموس اذا كان كلالا ويجب ان تكون الحيوانات سليمة وخالية من الجروح

(المادة ٤)

لا يجوز للسائقين ان يحملوا حيواناتهم أكثر من طائها ويجب عليهم ان يمشوا المربوا وان يمشوا بالمقاب الامين من الطريق

(المادة ٥)

كل مخالفة لنص هذه اللائحة يجازى مرتكبها بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشاً اميرية

سائق حيوان - قرار صادر من مدير اموان بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بمد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاحلية

(ثور ملعوات)

« المادة ١ »

كل سائق حيوانات حمل يجب عليه ان يقيد اسمه ولقبه وسنه وعمل سكنه في دفتر تحفظه المديرية لهذه الغاية

وهذا التقيد يحصل بناء على شهادة تعطي للسائق من شيخ حارته أو عمدة بلده دالة على حسن سلوكه ولا تعطي هذه الشهادة لكل من لم يبلغ سن المشرعين سنة او لمن يكون تجاوز الخمسين سنة

« المادة ٢ »

يجب على كل سائق ان يضع على ذراعيه الشال صفيحة من نحاس موشك عليها ثمة قيده للتسلسلة بالعربي والافرنكي

(المادة ٦)

يسري مفعول هذه اللائحة في بلد
اصون والشلال بعد نشرها بالجريدة الرسمية بخمسة
عشر يوماً

تجعين - قرار من نقابة الداخلية بتاريخ ١٥ مارس
سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٥
يونيه سنة ١٨٩٣

(قررنا ما هو آت)

تضاف الفقرة الآتية على المادة الثالثة من القرار

المشار اليه

المسجونون الذين يكونون قد حكم عليهم في موالد
المحروب أو الشروع فيه بتمتضي المولد ١٢٩ وما يليها
من قانون العقوبات الاهلي يجوز وضع الحديد فيهم
بعد خروجهم من السجن لاداء اشغال خارجية
في حالة ما ادهو الضرورة لذلك ومراعاة لزيادة
التحفظ عليهم

سكة حديد - ترجمة قرار نظامي من لائحة
النظام للسكك الحديدية نمرة ٤٤٦
بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨

ينال على ماهره علينا مجلس ادارة السكة الحديد
والانقرافات وميناء الاسكندرية

ويعد الاطلاع على مافورته اللجنة العمومية لحكمة

الاستئناف المختلطة في ١٦ يونيه و١٤ نوفمبر سنة ٩٨

وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٩ أكتوبر
سنة ١٨٩٨

(قد قررنا ما يأتي)

(المادة ١)

لا يجوز الدخول الى المحطات واللباني وغيرها من
الملحقات الخاصة بالسكة الحديد المحظورة على العامة الدخول
اليها الا باذن خاص من مأموري السكة الحديد وكذا
لا يجوز الدخول الى المحطات والمواقف او الخروج
منها الا من المفاد المخصصة للعامة من اجل ذلك

(المادة ٢)

لا يجوز الدخول الى المحطات والمواقف او السفر
بالسكة نارية معمرة او باشياء اخرى خطيرة ولا يجوز
الثناء والسياح او اتيان امر اخر قولاً او فعلاً مما
يشوش الركاب ويزعجهم سواء كانت ذلك في
عربات القطار او داخل المحطات او المواقف والمحطات
الخاصة بها

(المادة ٣)

لا يجوز السفر ولا ركوب القطار الا
بتذكرة قانونية او بورقة اخرى تتحول حاملها حق
السفر بها

(المادة ٤)

لا يجوز للراكب الجلوس في عین محجوزة لغيره او
لثة من الركاب ليس هو منها
لا يجوز للراكب اقفال باب عین من
العيون غير المحجوزة ما دام عدد الركاب المقرر لها
غير كامل

لا يجوز للراكب ان يأخذ معه اشياء
خطيرة او ينشأ عن ملامتها او رائجتها او جميعها
وما شاكل ذلك انزعاج الركاب او تلويهم او تلف
لادوات السكة الحديد

لا يجوز للسكران او المصاب بدءاً معد او كره
تشمئز منه الركاب ان يركب في العربات او ان
يجلس فيها فالصواب بالاداء التي من هذا القبيل لا
يسمح له بالسفر الا في عین يكون هو فيها وحده او مع
من هم مكلفون بملاحظته في السفر

لا يجوز لاحد ان يرمي من القطار بشيء من الاشياء
التي اذا اصاب احداً جرحت

لا يجوز لاحد ان يطل من العربات او من اطرافها او
ان يجتاز حائطي الاتصال التي بينها
لا يجوز استعمال اشارات الاستغاثة التي في القطار
الا لسبب مقبول

(المادة ٥)

لا يجوز ركوب العربة او النزول منها بعد ما

(المادة ١١)

على حامل تذكرة موسم أو تذكرة مسافة أو تذكرة اشتراك ان يسلمها عند انقضاء ميعادها الى مصلحة السكة الحديد حالما تطلب منه ذلك ما خلا الظروف القهرية

(المادة ١٢)

لا يجوز التشفب بالمطالبة أو بأي شيء آخر على خط السكة الحديد أو الوابور أو العربات أو الاشارات أو غير ذلك من الجهارات التي تستخدم لتشغيل خطوط السكك الحديدية

(المادة ١٣)

لا يجوز دخول العربات على اختلاف الواحها (من عربات ركوب وقيل وغيرها) وحواجز المحل أو الركوب الى قسمة المسطة المسورة ولا وقوف تلك العربات والدواب أو جولاها فيها الا بترخيص من ناظر تلك المسطة

(المادة ١٤)

لا يجوز نزع اعلان رسمي أو ما يماثله من الأوراق التي تكون بمصلحة السكة الحديد قد لصقتها في داخله القطار أو في المحطات أو تحريق ذلك الاعلان أو جعل كتابته غير مقروءة

(المادة ١٥)

عند اقتراب القطار أو الوابور من الجهارات السطحية (المزققات) عمومية كانت أو خصوصية لا يجوز مرور الناس (وركبا كانوا أو مشاة) أو الدواب أو العربات وغيرها من المجرورات في تلك الجهارات

لا يجوز مرور الناس أو تسيير الحيوانات بأزلام خط السكة الحديد أو على جسورها أو ملحقات جنودها إذا كانت تلك الملحقات مخصصة لتلك الخط الا القليل التي يمينها نظارة الأشغال العمومية بقرارات نظاريته مشتملة على شروط المرور فيها ولا يتشعب مرور الناس على السكك الحديدية القليلة على الطرق المؤدية

يتحرك القطار للسفر أو قبل ما يقف وقوفاً تاماً أو عند ما تكون العربات قد انصفت عن القطار للناورة وكذلك لا يجوز الركوب أو النزول من جانب غير الجانب المدين لذلك

(المادة ١٦)

لا يجوز الدخول أو الجلوس في عربات العفش أو البضاعة أو في العربات الممنوع على العامة الدخول اليها أو في قطار من القطارات غير المخصصة للركاب الا بإذن خاص من مأمور السكة الحديد

(المادة ١٧)

على الركاب ان يهرز المأمور السكة الحديد تذكرة السفر لا بل يتاوله ايها كما طلب منه ذلك وجلياً ايضاً ان يرددها عند جمع التذاكر

(المادة ١٨)

لا يجوز دخول الرجال الى العيون المخصصة للنساء وحدهن ومن اولاد لا يبلغ سنهم ست سنين ولا ركبهم فيها

(المادة ١٩)

لا يجوز بيع تذكرة الاياب أو تذكرة للزوار أو تذكرة الاشتراك وغير ذلك من الأوراق المخولة حاملها حقاً شخصياً بالسفر أو التبرع فذلك التذاكر والأوراق بأي وجه من الوجوه أو عرض للبيع

لا يجوز لاحد ان يسافر أو يتقل على السفر بتذكرة أو اذن بمعي شخص اخر خاص به دون غيره

(المادة ٢٠)

لا يجوز السفر بتذكرة اياب أو تذكرة موسم أو تذكرة مسافة أو تذكرة اشتراك يكون قد انقضى ميعادها ولا يجوز استعمال تذكرة في غير المسافة المغطاة تلك التذكرة من اجلها ولا يجوز لاحد النزول في درجة اعلى من درجة التذكرة الا اذا حضر فرق الاجرة للفرقة في الترقية أو ينفذه حال الطلب

(١٨٦٨)

(١٩٠٠)

المسور العمومية وليس لها حواجز في هذه الحالة
والاحوال التي فيها يكون مرور الناس على جسر السكة
الحديد مباحا بقرار نظاري لا يجوز لاحد غير خدمة

(المادة ١٨)

من يخالف حكما من احكام هذه اللائحة:
يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى مائة
قروش صاغ

(المادة ١٩)

محاضر المخالفات والعقود على خطوط السكك الحديدية
الاميرية يحررها موظفو المصلحة الذين يكون لهم صفة
مأموري الضبطية القضائية واما على الخطوط الحديدية
الاخري فيطلب مستخدمو تلك الخطوط من احد
مأموري الضبطية القضائية قهر المحاضر التي من
هذا القبيل

(المادة ٢٠)

بعد نشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية يجب اتمه في جميع المحطات وبقي
ملصقا فيها

(المادة ٢١)

يكون هذا القرار نافذ المفعول بعد نشره
بشهر واحد

سكة حديد - ذكر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٠٠
بنزع ملكية قطعة الارض التي
اعلنت لاساحة السخول في محطة مصر

* نحن نجديو مصر *

بعد الاطلاع على الامر السامي الصادر في ٢٤ ذيه
الحجة سنة ١٣٠٩ - ١٨ يولييه سنة ١٨٩٢ باعتبار
الاراضي اللازمة لاساحة السخول الى محطة مصر
وجوانبها من النافع العمومية

(ومنها الاراضي التي يتنازع بعض الافراد في كونها
من الاملاك العمومية)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رايه مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

على سائق العربات عند اقتراب القطار او اقتراب
عربة من عربات السكة الحديد ان يعلوا الخط على
القور ويتمدوا عنه تاركين للسائق اللازمة لمرور
ذلك القطار او تلك العربة وكذا على الرعاة
وسائقه للواشي ان يبعدوا ماشيتهم عن
الخط عند اقتراب القطار او اقتراب عربة من
عربات المصلحة

(المادة ١٦)

كل طرد يقدم لتقيد لشحنه بالسكة الحديد عشقا
كان او بضاعة وفيه مواد قد نضر بالبيضاء الاخرى
او بأدوات السكة يجب ان يكتب عليه ما يحويه
على انه يجوز للمصلحة الامتناع عن نقل الطرد في هذا
القبيل واذا لم يكن ما يحويه الطرد مكتوبا عليه او ان
الكتابة غير صحيحة يكون الراسل تحت طائلة العقاب
بالعقوبات المقررة في هذه اللائحة مع ما يلحق عليه من
المسؤولية مدنيا ويجوز للمصلحة ايضا الامتناع عن نقل
الحوانات المصابة بالمرض معدية

(المادة ١٧)

على الركاب وغيرهم سوا كانوا في القطار او المحطة او في
محلق من محققات السكة الحديد ان يطيعوا مأموري
المصلحة فيما يتعلق بمراعاة الاحكام المتضمن ذكرها ومن
يؤلف ذلك او يتخالف حكما من احكام هذه اللائحة
يجب على ناظر المحطة او وكيله ان يحرر محضرا عنه
ويجوز له عند الاقتضاء اخراجه من القطار او من
محققات السكة الحديد في اول محطة ولا يجوز
لوكائيل الذين يفرجون على هذه الصورة للطالبة

توزع ملكية قطعة الأرض التي اخذت لصاحبه للدخول الى محطة مصر وجوانبها من وقف للرحوم علي كينغيا الخريوي علي تحت نظارة الشيخ ابراهيم الخريوي علي بالطرق العادية ويحسب التواعد للتيمة وذلك كما هو مبين باللون الاحمر على الرسم غنرة ١ للملحق باللائحة للمقود بين مصلحة السكة الحديد للصيرية والدرسين بك راضى ورقائه في ١٢ ستمبر سنة ٩٤ غنرة ١١٠٢٧ وهو ملحق بامرنا هذا وتبلغ مساحة تلك القطعة فداناً واحداً وستة قراريط وثمانية اسهم مينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل لكشفيين المنزه عنهما بالامر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ يتمديد المادة الثانية من قانون توزع الملكية للنفقة العمومية

(للمادة ٢)

على ناظرى الاشغال العمومية والالية تنفيذ امرنا جبا كل منها فيما يخصه

سكة حديد - قرارين نقل البضائع والشحن والحيوانات ومعدات الركوب بغير المستعمل ٠٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠

مصلحة سكة حديد الحكومة

الفصل الاول

(شروط عمومية)

جد ١ افتتاح للكاتب

قبول وصرف الرسائل غير المستعجلة بمخازن المحطات يكون في المواعيد الآتية من اول ابريل لسنة ٣٠ ستمبر من الساعة ٧ صباحاً الى الساعة ٧ مساءً ومن اول أكتوبر لسنة ٣١ مارس من الساعة ٨ صباحاً الى الساعة ٥ مساءً لما اخضرر الرسائل بالمحطات ففوري ان يكون قبل ميحد قفل المكاتب بنصف ساعة على الاقل

بند ٢ - الموانئ جميع رسائل البضائع والحيوانات وغربات الركوب الخ . يتقدم بها حواظ غنزة او مشغومة من الراسل واضعاً فيها جنس البضاعة ووزن كل طرد امام غنره او ماركته او امام اي علامة اخرى تكون مميزة له

وضع الوزن بالاجمال لا يجوز الا متى كانت الرسالة مركبة من طرود ذات وزن واحد ونصف واحد كذا ان كانت الرسالة معلقة من طرود يختلف كل قسم منها عن الاخر فلا مانع ايضاً من ايضاح وزن كل قسم بالاجمال متى كانت طرود هذا القسم يوزن واحد ونصف واحد وفي هذه الحالة يوضع هذه الوزن امام غنرة ومراكات هذه الطرود

بند ٣ - التفرج في حالة حصول التش اذا اشتبهت المصلحة في جنس البضاعة او قيمتها فلها ان تطلب فتح الطرود قبيل او بعد النقل وانما تحققت شبهتها فتأخذ فرق النولون طابقين بدون ان يكون ذلك مانعاً لاطامة دعوها في هذا الشأن

بند ٤ - شروط الحزم كل ما يحضر للنقل ولا يكون حزم وما حزم مستوفياً يرفض والا فليقبله لا يكون الا باقرار كتابة من الراسل على ذلك المحافظة باعلاء المصلحة من كل مسؤولية وهذا فقط في حالة ما اذا كانت الاشياء المرغوب نقلها لا يخشى من انها تتلف ما يشعن معها من البضائع

بند ٥ - فيات التعاريف الفيات للقررة بالتعريف غنرة ١ وبالتعريف غنرة ٢ (للفئش والبضائع) هي عن كل عشرة كيلوجرام في الكيلومتر الواحد وكل كسور من عشرة كيلوجرام يحسب بعشرة كيلوجرام وكل كسور من كيلومتر يحسب بكيلومتر وفيات التعريف غنرة ٣ وغنرة ٤ (للحيوانات وعربات

الركوب) هي عن العدد الواحد في الكيلومتر الواحد اما المصاريف الاضافية لخصمتها هذه التعاريف فتندرجة بالجدول المخصص لها
تخصيص الاجرة ضروري انه يكون دائما قبل التصدير

بند ٦ - النقل على الفروع

كل ما ينقل على الفروع تنقدر اجرته بوزن الشحنة الكاملة واجرة النقل ما بين فرعين تابعين لمحتلين مستقلين او ما بين محطة وفرع تابع لمحطة اخرى (ما عدا ما يتصدر من والى ارضة القباري) يصير احتسابها عن كل مسافة على حدها مبتدأ في الحالتين بنية اول منطقة من التعريف العمومية اما ما ينقل من فروع الى المحطة التابع لها فالجرته تنقدر على واقع خمسة كيلومترات على الاقل

بند ٧ - البوالص

كل ما يحضر للتصدير من عش وبضائع وعربات وركوب وجوانك يعطى عنه بوليصة لراجل وكل بوليصة لا يصح ان تكون الا عن رسالة واحدة ولا تقتصر الا بمسار اليه واحد وعلى المرسل اليه كي يستلم هذه الرسالة من محطة الوصول ان يسلم البوليصة التي اعطيت له من محطة التصدير

وفي محطة نقد البوليصة يمكن تسليم البضاعة للمرسل اليه متى كان معلوما جيدا وذلك نظير اقبال يعطى منه وشهادة من مكتب البوصة تثبت عدم وجود بوليصة هذه الرسالة عندها تحت تحميل قيمتها
اما اذا كان المرسل اليه غير معروف فلا يزال الذي يعطيه يجب التصديق عليه من شخص اخر معروف ويكون هذا الاخير ضامنا له

بند ٨ - الغلط في تقدير الاجرة

ان حصل غلط في تقدير الاجرة فالصلصة الحق في تحصيل قيمة الفرق قبل تسليم الرسالة واني طلب بشأن رد ما تحصل بالزيادة في الاجرة يجب ان يقدم

كتابة للصلصة في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ وصول الرسالة الى محطة الوصول
بند ٩ - شروط الشحنة الكاملة
(البضائع الخرومة)

تتضمن الاجرة على فئة الشحنة الكاملة على البضائع الخرومة متى كان وزنها لا يقل عن ٥٠٠٠ كيلوجرام لئلا كانت الرسالة تشتمل على اصناف مختلفة فلا تنقدر اجرتها على هذه الفئة حتى ولو كانت جميع الاصناف من درجة واحدة
(البضائع السائبة)

تعتبر بضائع سائبة جميع الاشياء الغير محرومة اجرة هذه البضائع تنقدر على واقع حمولة العربات التي تشحن فيها لئلا ان زاد الوزن الحقيقي عن الحمولة تنقدر الاجرة على الوزن الحقيقي ويستثنى من ذلك الاصناف الآتية:

١ - خشب المارات والخشب المسوخ والغشب للفرز وحطب الحريق واللا كينات غير الخرومة فهذه تنقدر اجرتها على الوزن الحقيقي شرطا ان اقل ما يتحصل باعتبار ٦٠٠٠ كيلوجرام على كل حمولة سموتها عشر تونيلاطات

٢ - البضائع للهيئة مثل السيار والتين والليف واغوص والبرسم والبوس والعالف والحلقة والفنر والاراكيب والفلايك والكناسة والاشجار الصغيرة والكبيرة تنقدر اجرتها على وزنها الحقيقي شرطا ان اقل ما يتحصل يكون على واقع اربع تونيلاطات على كل حمولة سموتها عشر تونيلاطات

اما البضائع التي تصدر من مكاتب الجرك فلا تقبل الا اذا كان يبلغ وزنها ما هو مقرر للشحنة الكاملة ويكون تصديرها من مكتب واحد

بند ١٠ - مسؤولية الصلصة عن البضائع السائبة

والمرسل اليهم بدون مسؤولية على المصلحة مقابلة التجاوز
لم عن اجرة الشحن والتفريغ

(البضائع السايه)

شحن وتفريغ البضائع السايه يلزم ان يكونا بمعرفة
الراسلين او المرسل اليهم مقابلة التجاوز لم عن اجرة
الشحن والتفريغ

على نظار المحطات ان يوضحوا الراسلين مقدار الوز
المحدد لكل حربة بحسب فصحة حملتها بحيث ان
لا يتجاوز ارتفاع الشحن عن اربعة امتار ونصف من
ارتفاع القضيب

ولا يجوز للراسلين ان يشحنوا زيادة عن العربات
التي قدمت اليهم وفي حالة وقوع اي عاقلة يلزمه
بدفع اجرة النقل طائين

بند ١٢ — حيارات الشحن والتفريغ

يوجد في بعض المحطات حيارات تفحص المصلحة فانه
تعطي مجانا للراسلين والمرسل اليهم شحن وتفريغ
القطع الثقيلة بدون مسؤولية على المصلحة

اما في المحطات التي لا يوجد بها حيارات فيمكن
الحصول عليها نظير دفع الاجرة الالية

اولا عن الميار البخاري ٣٨٠ ملم و ٢ جبهه في
اليوم الواحد ويضاف عليها ١٥٠ ملم
عن كل كيلومتر في الذهاب ومثلها في
الاياب

ثانياً عن ميار اليد ٤١٠ ملم و ١ جبهه في
اليوم الواحد ويضاف عليها ٧٥ ملما
عن كل كيلومتر في الذهاب ومثلها
في الاياب

الاجر الموضحة اعلاه تشمل على اجر الانتشار
للخضعة لتشغيل كل عيار

وفي كتبا المختارين فلن اجراء عمليات الشحن
والتفريغ بواسطة هذه الصارات يكون بدون اي
مسؤولية على المصلحة

قبل البضائع السايه او التي تهدر اجرتها مثل بضائع
شايه يكون دائما بدون مسؤولية المصلحة

ولذا مصرح للراسلين ان يستصحبوا رسائلهم
يتسفرين مقابلة دفع اجرة سفرهم من طرفهم ماصدا
وسائل التيم المحوري والصل الداخل بلايص فانه
مصرح للراسلين باذغال مشفر مجانا على كل رسالة
من هذين الصنفين

بند ١١ — الشحن والتفريغ

الشحن عبارة عن نقل البضائع من الارصفة والمحطات
المدينة من المصلحة الى داخل العربات
والتفريغ هو عكس ذلك

(البضائع الخرومة)

جميع رسائل البضائع الخرومة (ماعدا الاستثناءات
التي سيذكر بعد) تشحن وتفريغ بمعرفة اقرار المصلحة
باجرة قدرها ٢ كسور ملم عن كل عشرة كيلوجرام
اي ١ كسور ملم نظير الشحن و ١ كسور ملم نظير
التفريغ

ويجوز قبول اقرار الارسال او المرسل اليه للمساعدة
في الشحن والتفريغ بحيث انه لا يترب على ذلك في
اي حال من الاحوال تقصير شيء من المصاريف
الاضافية المحقة بالتفريغ

الرسائل التي تصدر من او يرسم بعض الفروع او
لحازن او الارصفة التي تعينها المصلحة يكون شحنها او
تفريغها بمعرفة الارسال او المرسل اليه مقابلة التجاوز
لها عن الاجر للقررة لاحدى العمليتين

وفي هذه الحالة يتحصل رسم تعداد قدره ٢ كسور
ملم عن كل طرد من الطرود التي تشحن او تفريغ
بمعرفة الارسال او المرسل اليه

لما التلع التي لا تتجزأ ولما كائنات مثل الكوموتيف
والكسومويل والتزانات وغيرها التي يزيد وزنها
القطعة منها عن اثنين تونيلاطه ولو تكون مخرومة
فقدوري ان يكون شحنها وتفريغها بمعرفة الارسالين

بند ١٣ - تعديل للشحنات

الشحن والتفريغ الذي يحصل بمعرفة ارباب الرسائل يكون تحت ملاحظة خدماة المصلحة ولا تعطى البوالص لاربائها الا بعد استيفاء الشحن على مقتضى نص النقرة الاخيرة من بند ١١ قبله وللصلحة الحق عند اللزوم ان تعدل الشحنات التي لم يستوفها الراسل كما يجب مقابلة تحصيل اجرة هذه العمالية من اصحاب الرسائل

بند ١٤ - طلب العربات

الرسائل التي تزيد عن ثلاث عربات يجب على الراسل قبلها ٤٨ ساعة مقدما في دفتر مفصوم لهذا الغرض في كل محطة وان لم يحضر الرسالة سيف اليوم المعلن يترجم بدفع ٣٠٠ مليم على شئيل الفرامة عن كل عربة والمصلحة تنصرف ايضا سيف العربات

كما للصلحة الحق في طلب ايداع هذه الفرامة وقت القيد فان لم يحصل تأخير يستوجب الفرامة فالمبلغ المودع يرد بالتالي

بند ١٥ - تعطيل العربات

للارسالين ميعاد التي عشرة ساعة نهائية لشحن

العربات بمقتضى ميثاقه للعزل اليهم لتفريغها اما القطع الثقيلة والتي لا تنجزا متى كان وزنها يزيد عن اثنين تونيلاطه فان ميعاد شحنها وتفريغها هو اربعة وعشرون ساعة (ما عدا محطة القباري حيث يبقى اثني عشر ساعة فقط)

اذا حصل تأخير يحصل نظير تعطيل العربات ملزم ونصف عن كل ساعة وعن كل تونيلاطه بحسب سقالة العربات

اما اذا كان الوقت الذي يقضي من دقيقة وضع العربات تحت تصرف الراسل او من دقيقة ورود البضاعة الى محطة الوصول الى نهاية اليوم أقل من ١٢ ساعة فالاثني عشرة ساعة المار ذكرها تتكامل من اليوم التالي بعد استبعاد الليلة الاولى

ولكن اذا مضت ٤٨ ساعة دون ان المرسل اليه يجري التفريغ فالمصلحة تجريه بمعرفة تعاطي ذمته ومصاريفه وبدون ادنى مسؤولية عليها

وفي هذه الحالة يصير احتساب رسم تعطيل العربات لحذ وقت اتمام التفريغ

وبعد التفريغ يسرى على البضاعة حكم البند الاتي بعده فيما يختص بميعاد مشال البضاعة ورسوم الارضية

بند ١٦ - رسوم الارضية في المحطات ما عدا القباري

البضائع الصادرة او الواردة التي تترك في مخازن او على ارض المصلحة في المحطات غير القباري يستحق عليها الرسوم الآتية

(١) - في مدة الثاني واربعين ساعة الاولى

تبقى معفية من الارضية

(٢) - عن الساعات التالية يتحصل ١ كنور

مليم عن كل ١٠ كيلوجرام في كل

اربعة وعشرين ساعة او كنور من

اربعة وعشرين ساعة

اولا البضائع المحزومة والقطع الثقيلة

التي يقل وزنها عن اثنين تونيلاطه

(٢٠٠٠ كيلوجرام)

- (١) — عن مدة السنة وتسعين الاولى لا
يتمتع عليها رسوم
ثانياً البضائع السائبة والقطع الثقيلة
التي يزيد وزن القطعة منها عن
اثنين تونيلاطه (٢٠٠٠ كيلوجرام)
- (٢) — في الساعات التالية يتمتع ا كسور
مليم عن كل ١٠ كيلوجرام في كل
اربعة وعشرين ساعة او كسور من
اربعة وعشرين ساعة

بند ١٧ — رسوم الارضية في القبارصة

كافة البضائع الصادرة او الواردة التي تترك في مغازن او على ارض المصلحة بمحطة القباري
يستحق عليها الرسوم الآتية

- (١) — في مدة الثاني واربعين ساعة الاولى
تبقى مفعية من الارضية
اولاً البضائع الخرومة والقطع الثقيلة
التي يقل وزن القطعة منها عن
اثنين تونيلاطه (٢٠٠٠ كيلوجرام)
- (٢) — اما في الساعات التالية فيتمتع ١٠
مليم عن كل طرف في كل اربعة
وعشرين ساعة او كسور من اربعة
وعشرين ساعة
- (١) — في مدة الثاني واربعين ساعة الاولى
تبقى مفعية من الارضية
ثانياً البضائع زهيدة القيمة او القابلة
للتلف كالخبز والجبنه والملي
والفواكه الطازجة والحضائر
الطازجة الخ الخ
- (٢) — اما في الساعات التالية فيتمتع ١
كسور مليم عن كل ١٠ كيلوجرام في كل
اربعة وعشرين ساعة او كسور من
اربعة وعشرين ساعة
- ثالثاً البضائع السائبة والقطع الثقيلة
التي يزيد وزن القطعة منها عن
اثنين تونيلاطه (٢٠٠٠ كيلوجرام)

كافة الاصناف القابلة للتلف السريع تباع ان لم يطلبها اصحابها في ظرف اربعة وعشرين
ساعة من تاريخ ورودها

بند ١٨ — دفع رسوم الارضية

رسوم الارضية يجب دفعها قبل صرف الرسائل والا يرفض صرفها

بند ١٩ — ايداع الاصناف القابلة للالتهاب والفرقة

بما ان البضائع القابلة للالتهاب او الفرقة المينة في البند ٢٣ اذناد تستلزم بمسب توصيها
ان تحفظ في مغزن او مثل خصوص في يد مضي الثانية واربعين ساعة الاولى بحسب
عليها الارضية للفرقة في بندي ١٦ و ١٧ ولكن على اي حال لا يجوز ان تبقى

ثمانين كيلومتر

لما يوم احضار البضائع في محطة التصدير ويوم وصولها فلا يعتنiban هذا مع عدم الاخلال بميعاد الخطة عشر يوما للقرور في بند ٢٦

بند ٢٣ — البضائع القابلة للانتهاك

او الفرقعة

المواد القابلة للفرقة بمثل البارود والديناميت. واغطوش الخ. لا يمكن نقلها الا بمقتضى رخصة من الحكومة ويلزم اخطار محطة التصدير عنها ٢٤ ساعة مقدما وكذا يكون عن كافة الاصناف التي تشترط القوائم والقوانين بعدم جواز نقلها الا بصريح مثل للملار ذكره

نقل المواد الانتهاكية والقابلة للفرقة

والتطاول ممنوع كلية

بقطارات الركاب

وعلى ذلك فالجبرول والسوائل الكحولية مثل العرقى واخلاصات والورونيش الخ.

وايضا البضائع الاخرى المائلة لها والاصناف القابلة للفرقة والانتهاك المينة بالمجدول المدرج ضمن التعرفة الانفرنكية لا يصير نقلها الا في قطارات البضاعة وتحت شرط ان يكون حزمها حائزا للشروط المقررة لذلك في الملصقة

الخلاصات للمدينة مثل الغازولين والبنزين الخ. وعلى العموم كل خلاصة من هذا النوع التي كثافتها تكون اقل من ٨٠٠ درجة بميزان الكشافة لا يجوز نقلها الا اذا كانت داخل اوعية من الصلب او الحديد او النحاس مئونة بصورة تمنع اخطار وحدث ضغط داخلها سواء بسبب ارتفاع درجة الحرارة اثناء النقل او بسبب طبعها اخرى كذا يجب ان تكون محرومة بوقاية من

الجوت أو القنب أو القطن

اذا وجدت الملصقة محلا للاشتباه بوجود مواد قابلة للفرقة او خطرة او مخربة غير معرف عنها فلها ان

في الحبل الموجودة به الزيد من ثمانية ايام

فان اتقص هذا لليصاد دون ان تكون صرفت لصالحها او تصورت منه لاحدى الجهات تباع يدون عمل النار ولا اي شيء من الاجرآت وذلك من باب الامن العام

وما يتحصل من المبيع يصرف الى صاحب الحق بعد خصم الارضية للمستحقة

بند ٢٠ — البضائع التي تخضع للمحطة

ثم تحسب منها ثمانية

البضائع التي تخضع في المحطات ثم تؤخذ دون ان تصدر في السكة الحديدية يتحصل عليها عوائد مخزنية من سلطة احضارها باعتبار ٥ مايم يوميا عن كل طرد ان كانت مخزنية وكسور مليس عن كل ١٠ كيلوجرام يوميا ان كانت سايه

بند ٢١ — مراجعة الوزن

ان كان خلافا للوزن الذي تكون اجرته المصلحة بالمصفة الاعتبارية يطلب الراسل او الرسل اليه مراجعة وزن رسالة بضائع مخزنية فيؤخذ عن ذلك رسم قدره ٢ كسور مليس عن كل ١٠ كيلوجرام ولكن هذا الرسم لا يتحصل ان ثبت عند اعادة

الوزن وجود فرق يزيد عن الاثنين في المائة بالندر على الراسل او الرسل اليه بما ان فرق الاثنين في المائة سواء كان بالزيادة او بالنقص يعتبر مسموحا لكل من الطرفين

اما عن البضائع السايه فراجعة الوزن تكون نظره تحصيل الرسم نفسه انما بدون ادى مسؤولية على المصلحة وعلى اي حال فللمصلحة الحق في اعادة الوزن من ثلثها نفسها وقصيل اي فرق يظهر سيف التولوث

بند ٢٢ — ميعاد النقل

ما عدا في الاحوال التهرية للمصلحة لنقل البضائع ميعاد ٢٤ ساعة عن كل ثمانين كيلومتر او كسور من

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

تطلب فتح الطرود أو رفض ثقلها وهذا مع عدم الاخلال بما للحكومة من الحق في مصادرة هذه الاشياء متى كانت من المواد التي لا يجوز ثقلها الا بصريح منها

كل تعريف على غير صحة يماقب فاعله بالمقربات المقررة باللوائح المختصة بذلك

الواصل مسود على كل غش يظهر قبل او بعد النقل فان حدث حادث يتكبد كل نتائجه

بند ٢٤ - البضائع الزائدة في الطرود والقطع

الغير قابلة للتجزؤ

بما ان طول العربات المعدة للنقل هو ستة امتار فالرسائل التي يزيد طولها عن ستة امتار تتقدر اجرتها كالاتي

اولاً البضائع المحزومة

الاجرة تحصل طاق ونصف بحسب تعريفه الصنف وعلى الوزن الحقيقي اذا اشغلت زيادة من عربتين واقل من عربتين وطائين اذا اشغلت عربتين وعلم جوا

ثانياً البضائع السائبة

تتوصل اجرتها بحسب اجمالي حمولة العربات ومع كل فان عربات التفتيشية مها كانت حمولتها يصير تقدير اجرتها باعتبار حملة تونيلاطه شرمكا ان تسافر فارغة والا فاجرتها تتقدر على حسب حمولتها الحقيقية

اما القطع التي لا تتجزأ التي يزيد وزنها عن عشر تونيلاطات او التي تستأزم استعمال محلات خصوصية فالصلصة ليست مكلفة بثقلها وفي حالة ما تقبل للصلصة بثقلها يصير الاتفاق على الشروط والنولون بالممارسة

بند ٢٥ - السيكوراه

لراسلين ان يؤمنوا على الحافظة القيمة التي تصرف لهم اذا فقدت بضاعتهم او حصل بها تلف وفي هذه الحالة يدفعون علاوة على اجرة النقل رسم سيكوراه باعتبار مليم واحد عن كل جنيه مصري او كسور من جنيه مصري من القيمة التي يؤمنونها واقل ما يتحصل هو ١٠ مليم

واذا كانت الرسالة للسوكة تشتمل على طرود كثيرة فكل طرد يتوضع على حمولة بصفة ظاهرة على الحافظة وباقي الاوراق يبين قيمته ووزنه

ان اشتملت المصلحة في قبضة الطرود للسوكة فلها الحق ان تطلب ثمنها قبل قبول السيكوراه لئلا تك من حصة القيمة المقدرة لها

الطرود للسوكة يجب ان تكون معزومة حتماً حينما يكتفي لتأمين المصلحة عليها ويشترط في الحزم ان يكون بكيفية انه لا يمكن مس داخل الطرد دون ان يكون لذلك اثر خارجي ظاهر به

البضائع الثمينة مثل المصاحف والمجوهرات والاحجار الثمينة والاشياء المذهبة والمفضضة ومصنوعات الفنون والحراير والدناتلاب يجب ان تكون معزومة حتماً متيناً ومتخوماً عليها بذلت انختم الموضوع على حافظه الرسالة بالمجمع الاسمر

البضائع للسوكة يصرف ثمنها بحسب القيمة المقررة لها بالكامل اذا كان الفقد كلياً واذا كان جزئياً فما يصرف يكون متناسبة ما فقد كذا عند حصول التلف البضاعة للسوكة فالتعويض يصرف بحسب حسامة التلف وعلى أي حال فالصلصة ليست ملازمة بان تدفع ازيد من القيمة الحقيقية

بند ٢٦ - التعويضات عن البضائع

غير السوكة اذا فقدت

او حصل بها تلف

عن البضائع غير السوكة فالصلصة ليست مسؤولة الا على قدر القيات الموضحة بمقدرة المقدرة بحسب الدرجة

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

التي تحصلت اجرة البضاعة عليها فعلا وعلى اي حال فلا يدفع ازيد من قيمة البضاعة الحقيقية متى كانت هذه اقل من النسبة المقررة لكن درجة وهذه الفيات هي قيمة التعويض عن كل كيلوجرام من البضائع التالفة او الفاتدة

| | | |
|-----------------------------|-----|-------|
| اولا البضائع المستجيبة | ١٨٠ | مليون |
| ثانيا البضائع غير المستجيبة | | |
| درجة اولى | ١٢٠ | » |
| » ثانية | ٩٠ | » |
| » ثالثة | ٦٠ | » |
| » رابعة | ٤٥ | » |
| » خامسة | ٣٠ | » |
| » سادسة | ٢٠ | » |

واما البضائع للوجود لها سوق رسمي بالاسكتندرية (القطر) وبزرة القطر والغلال الى الخ (١٠) فالتعويض يستقدر بحسب وارء الكشف الاسبوعي الرسمي لسوق ميناء البصل الخاص بالاسبوع الذي حصل الثقيل فيه وكيفية تقدير هذا التعويض هو ان يؤخذ متوسط الاسعار للدرجة في هذا الكشف بصفة قيمة البضاعة الفاتدة او التالفة مما كان نوعها انما تحت شرط ان لا يزيد هذه القيمة في اي حال من الاحوال عن القيمة الحقيقية متى كانت هذه اقل من المتوسط المذكور

للمصلحة بمصاد خمسة عشر يوما للبحث على الطرود المعجزة قبل صرف قيمة التعويض في حالة ما اذا غدقت البضاعة ثم وجدت فالصحة تدل للمرسل اليه كي في ظرف خمسة عشر يوما يكون له الحق في طلب استلامها نظير رد ما سبق صرفه اليه

جد ٢٢ - الاستثنائات في مسؤولية المصلحة للصحة ليست مسؤولة اولاً عن العوارض التي تحصل للحيوانات في اثناء النقل

ثانياً عن التلف الذي يحصل للبضاعة السائبة
ثالثاً عن الصدا الذي يحصل للحديد او الصلب او التوتية او غيرها من المعادن

رابعاً عن السيالات والخرير الذي يحصل في الطريق او متخلفات البضائع متى كان ذلك ناشئاً من طبيعة الاشياء او من حالة الخرم

خامساً عن التلف الذي يتسبب من سوء الشحن او التفريغ متى كان الشحن والتفريغ بمعرفة الراسل او المرسل اليه سادساً عن اي تلف اخر او عجز في الاوزان ان لم يثبت هذا العجز او هذا التلف بصفة رسمية قبل صرف الرسالة او متى كانت الصناديق او هيئة الخرم خالية في الخارج من اشارات تدل على الجبر لو البال

بند ٢٨ - البيع

الاشياء المتصدرة بالنزير مستعمل التي بقي مودوعة في محلات المصلحة مدة تزيد عن ثلاثة شهور تباع لجهة المصلحة طبقاً للوائح وللقوانين المختصة بذلك ومع ذلك للمصلحة الحق ان تودع الرسالة على ذمة صاحبها بعد مضي شهر من تاريخ وصولها في المحطة الرئيسية بالقسم في هذه الحالة اذا طلبت البضاعة قبل انتهاء المدة المقررة اصلا يجري تحصيل اجرتها ذهباً واياً عن المسافة من المحطة الاصلية الى المحطة التي حصل فيها الايداع علاوة على الارشية المستحقة

اذا توقف المرسل اليه عن الاستلام او يكون غير معروف فالأخفاف القابلة للتلف او الخسائر تباع بدون اجراء ما تقتضيه الاصول القانونية والشحن يكون لصالح الحق ويصر عن هذا البيع الحضر اللازم

بند ٢٩ — الزكائب الفارغة المرتجعة

الزكائب الفارغة المرتجعة تنقل بقطارات البضاعة ونصف اجرة الدرجة السادسة تحت شرط ان يقدم الراسل شهادة من محطة الوصول تدل على انها سبق استعملت لمعونة وسائل نقل في السكة الحديد وهذا النقل يجب ان يكون في ظرف شهر من تاريخ يوم صرف الرسالة التي استعملت هذه العربات لها ويتبين في البوليس حالة هذه العربات ان كانت جيدة او غير جيدة

ارتجاع هذه الطرود يمكن ان يكون الى قطعة خلاف النقط للتمسدة منها وفي هذه الحالة اذا كانت للسافة اقل من للسافة الاصلية فتتصل اجرتها على للسافة الاصلية واذا كانت ازيد منها فتتصل اجرتها عن للسافة الحقيقية

بند ٣٠ — اعادة التصدير

ان كان بعد وصول الرحلة الى محطة الوصول يطلب للراسل اليه ارسالها الى محطة اخرى قبل التفرغ لتتصل مصاريف محطة يلازمة اللون ولكن اذا كان التصدير لفرع ملاقى لمحطة الوصول فيكتفي بتحميل اللون فقط

هذا مع مراعاة المباد المقرر في بنود ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ الذي على اي حال لا يصح تجاوزه انما يستثنى من ذلك ما يطلب تصديره الى اوصفة وفروع القبايلي فانه لا يقبل الا اذا تقدم به طلب الى محطة التصدير بتأشير على المحافظة قبل تصدير البضاعة منها

بند ٣١ — الايضاحات التي تلزم للعموم

على حال المصلحة اعطاه جميع الايضاحات اللازمة للمسافرين وان يسهوا اليهم بقدر الامكان اتقام الاجراءات القانونية

الفصل الثاني

(البضائع الغير مستعملة)

بند ٣٢ — درجات البضائع

تنقسم البضائع غير المستعملة الى ست درجات كالتداول للرفق بهذا البضائع الغير مندرجة بالجدول المذكور ولا يمكن تمثيلها بنصف من الاصناف المدرجة به تتصل اجرتها على الدرجة الاولى

بند ٣٣ — التعرفة

البضائع غير المستعملة تقدر اجرتها بالاجرة المقررة بالتعرفة ثمة ٣ بحسب درجاتها ويضم عليها المصاريف الاضافية واقل ما يتصل على كل رسالة ٥٠ مليا بما في ذلك المصاريف الاضافية

وتنقل هذه البضائع بقطارات البضاعة او بالقطارات المختلطة انما الاصناف اعطت القابلة للترجمة اول الانهايب فلا تنقل الا بقطارات البضاعة

بند ٣٤ — كيفية تقدير اجرة الاصناف المختلفة الدرجات

اذا كانت رسالة مركبة من طرود بضائع مختلفة الدرجات فتتصل اجرتها على اجمالي وزن كل درجة على حدة وانما اذا كان طرد يشتمل على بضائع مختلفة النوع فالاجرة تتصل دائما على واقع الدرجة الاعلى

بند ٣٥ — شروط عمومية

تقل البضائع غير المستعملة هو تحت احكام الشروط العمومية في كل ما لا يكون مغالفا لما نوضح اعلاه

(الفصل الثالث)

(الحيوانات)

بند ٣٦ — كيفية النقل

النقل ينير للمستعمل يكون بقطارات البضاعة والقطارات المختلطة التي تعينها للصحة

بند ٣٧ — الاجرة

النقل ينير المستعمل يكون بالاجرة المقررة بالتعرفة ثمة ٣ الخاصة بالنقلات غير المستعملة نتاج الحيوانات تنقل بنصف اجرة

انطبول التي تنقل في عربات اسطبل تتحصل منها
الاجرة طاقين

بند ٣٨ - احضار الحيوانات للثقل

يلزم احضار الحيوانات الى المحطة قبل الميعاد المعين
لقيام القطار بساعه واحدة على الاقل وللمتقولات التي
يلزم لها اكثر من عربتين يجب الاخبار عنها بثان
واربعين ساعة مقدما وهذا الميعاد لا بد منه في المحطات
المخروطة معا كل مقدار الرسالة

بند ٣٩ - المتسفرين

رسائل الحيوانات يلزم ان تكون مصحوبة بمسافر
مسموح السفر مجانا بعبء الحيوانات لمسافر واحد
من كل

عدد

٤ جمال او خيول او بغال او بقر او جواموس

٣ خيول بعبء اسطبل

٨ حمير

٣٠ اقطام او معيز او خنازير

واذا كانت الرسالة تشتمل على عدد اقل من
الموضع قبل فالتسفر يدفع اجرة سفره يبالغ درجة ثالثة
من تعريفة الركاب

واذا ركب للتسفر في غير عربات الحيوانات فيدفع
الاجرة حسب تعريفة الركاب

مصرح للتسفرين ان يأخذوا معهم
مجانا العلف اللازم للحيوانات في اثناء السفر
فقط

بند ٤٠ - ادخال وانزال الحيوانات في العربات
ادخل وانزل الحيوانات في العربات يكون بمعرفة
وتحت مسئولية الراسلين ولرسل اليهم ويلزم اصحاب
الرسائل ان يكون معهم احوال ربط الحيوانات. وذلك
منعا لحدوث اي خطر في اثناء المسير والمصلحة الحق
في ان تمتع انزال واعادة الحيوانات بالعربات ثابتة في
اثناء الطريق

بند ٤١ - السويطة

بالمصلحة ليست مسؤولة عن الموارض التي تحصل
للحيوانات في اثناء المسير

بند ٤٢ - الكلاب

الكلاب تنقل داخل اماكن السينات وتتصل
اجرتها على وقع نصف اجرة الدرجة الثالثة من تعريفة
الركاب ويعطى لاصحابها بالمال من الاورنيك
للتسعمل للعث وعند الوصول اصحابها
ملزومون بالتوجه الى السينة لاستلامها وتسليم
بوالصها

بند ٤٣ - الطيور والغزلان والسنائس والكلاب

الصغيرة والحيوانات صغيرة الحجم

الطيور والغزلان والسنائس والقرود والكلاب
الصغيرة وكل الحيوانات الاخرى المائلة لها او صغيرة
الحجم لا تقبل للثقل ما لم يكن داخل اقفاص او
صناديق او صناديق او اوعية محكمة النقل
وتتصل اجرتها بكونت بحسب الوزن كرسائل
العث

بند ٤٤ - الحيوانات الضارية

الحيوانات الضارية اي الكاسرة ان تجلب المصلحة
تلقا فيصير الاتفاق على اجرتها وشروط نقلها بالممارسة
بند ٤٥ - شروط عمومية

نقل الحيوانات هو تحت احكام الشروط العمومية
في كل ما لا يكون مغالفا لما توضح اعلاه

(الفصل الرابع)

(عربات الركوب)

بند ٤٦ - كيفية النقل

نقل العربات بنهر المستعمل يكون بقطارات البضاعة
او بالقطارات المختلطة التي تميناها المصلحة

بند ٤٧ - الاجرة

النقل بنهر للمستعمل يكون بالاجرة المقررة بالتعريفة
نمرة ٤ الخاصة بنهر المستعمل

بند ٤٨ - الاحضار للثقل

يؤم احضار العربات الى المحطة قبل قيام القطار
بمساعة على الاقل

بند ٤٩ — الشحن والتفريغ
الشحن والتفريغ يكون اجراءها بمعرفة
المصلحة ولكن على مصاريف وتحت مسؤولية المراسل
والموصل اليه

بند ٥٠ — رسوم الارضية

العربات التي تترك بالمحطات يتحصل عليها ارضية ٩٠٠
مليم يوميا عن كل عربة

بند ٥١ — النمش
نمل النمش يكون كاجرة عربة ذات اربع عجلات
بالمستعمل

بند ٥٢ — شروط عمومية
تقل العربات هو تحت احكام الشروط العمومية
في كل مالا يكون مخالفا لما توضع احكامه

| اساس التعريف العمومية | | | | | | |
|--|---------|---------|---------|---------|---------|--------------|
| (من اجر عمل المبلغ بالحد كل عشرة كد جرام في الكد متر الواحد) | | | | | | |
| تجمل | | | | | | |
| درجه ٦ | درجه ٥ | درجه ٤ | درجه ٣ | درجه ٢ | درجه ١ | تبرية نيرة ١ |
| كود تيم | كود تيم | كود تيم | كود تيم | كود تيم | كود تيم | كود تيم |
| ٠٢ | ٠٣ | ٠٤٥ | ٠٦ | ٠٩ | ١٢ | ١٨٠ |
| ١٨ | ٢٧ | ٤٥٥ | ٥٤ | ٨١ | ١٠٨ | ١٦٧ |
| ١٦ | ٢٤ | ٣١ | ٤٨ | ٧٧ | ٩٦ | ١٤٤ |
| ٣١ | ٢١ | ٢١٥ | ٤٢ | ٦٣ | ٨٤ | ١٢٩ |
| ١٢ | ١٨ | ٢٧ | ٣١ | ٥٤ | ٧٢ | ١٠٨ |
| ٠١ | ١٥ | ٢٢٥ | ٣٠ | ٤٥ | ٦١ | ٩ |
| ٨ | ١٢ | ١٨ | ٢٤ | ٣١ | ٤٨ | ٧٢ |
| ٠٠ | ٠٩ | ١٣٥ | ١٨ | ٢٧ | ٣٦ | ٥٤ |
| ٣٠ | ٠٦ | ١٠٩ | ١٢ | ١٨ | ٢٦ | ٣٩ |
| ٠٢ | ٠٣ | ٥٢ | ٠٦ | ٠٩ | ١٢ | ١٨ |
| المسافة بالكد متر | | | | | | |
| من ١ الى ٥٠٠٠ | | | | | | |
| ٥١ الى ١٠٠ | | | | | | |
| ١٠١ الى ١٥٠ | | | | | | |
| ١٥١ الى ٢٠٠ | | | | | | |
| ٢٠١ الى ٢٥٠ | | | | | | |
| ٢٥١ الى ٣٠٠ | | | | | | |
| ٣٠١ الى ٣٥٠ | | | | | | |
| ٣٥١ الى ٤٠٠ | | | | | | |
| ٤٠١ الى ٤٥٠ | | | | | | |
| ٤٥١ وما فوق | | | | | | |

| تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد (امره قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد) | | | | | | | | | |
|--|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | | | | | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | | | | |
| تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | |
| تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد | تعريف ثقرة ٣ - من قل الميراثات وهرثان الركوب بالأس الواسع والمروة الواسعة في الكليد من الواسد |
| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ |
| ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ | ١٤ | ١٥ | ١٦ | ١٧ | ١٨ | ١٩ |
| ٢٠ | ٢١ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٤ | ٢٥ | ٢٦ | ٢٧ | ٢٨ | ٢٩ |
| ٣٠ | ٣١ | ٣٢ | ٣٣ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٦ | ٣٧ | ٣٨ | ٣٩ |
| ٤٠ | ٤١ | ٤٢ | ٤٣ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٦ | ٤٧ | ٤٨ | ٤٩ |
| ٥٠ | ٥١ | ٥٢ | ٥٣ | ٥٤ | ٥٥ | ٥٦ | ٥٧ | ٥٨ | ٥٩ |
| ٦٠ | ٦١ | ٦٢ | ٦٣ | ٦٤ | ٦٥ | ٦٦ | ٦٧ | ٦٨ | ٦٩ |
| ٧٠ | ٧١ | ٧٢ | ٧٣ | ٧٤ | ٧٥ | ٧٦ | ٧٧ | ٧٨ | ٧٩ |
| ٨٠ | ٨١ | ٨٢ | ٨٣ | ٨٤ | ٨٥ | ٨٦ | ٨٧ | ٨٨ | ٨٩ |
| ٩٠ | ٩١ | ٩٢ | ٩٣ | ٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٧ | ٩٨ | ٩٩ |
| ١٠٠ | ١٠١ | ١٠٢ | ١٠٣ | ١٠٤ | ١٠٥ | ١٠٦ | ١٠٧ | ١٠٨ | ١٠٩ |
| ١١٠ | ١١١ | ١١٢ | ١١٣ | ١١٤ | ١١٥ | ١١٦ | ١١٧ | ١١٨ | ١١٩ |
| ١٢٠ | ١٢١ | ١٢٢ | ١٢٣ | ١٢٤ | ١٢٥ | ١٢٦ | ١٢٧ | ١٢٨ | ١٢٩ |
| ١٣٠ | ١٣١ | ١٣٢ | ١٣٣ | ١٣٤ | ١٣٥ | ١٣٦ | ١٣٧ | ١٣٨ | ١٣٩ |
| ١٤٠ | ١٤١ | ١٤٢ | ١٤٣ | ١٤٤ | ١٤٥ | ١٤٦ | ١٤٧ | ١٤٨ | ١٤٩ |
| ١٥٠ | ١٥١ | ١٥٢ | ١٥٣ | ١٥٤ | ١٥٥ | ١٥٦ | ١٥٧ | ١٥٨ | ١٥٩ |
| ١٦٠ | ١٦١ | ١٦٢ | ١٦٣ | ١٦٤ | ١٦٥ | ١٦٦ | ١٦٧ | ١٦٨ | ١٦٩ |
| ١٧٠ | ١٧١ | ١٧٢ | ١٧٣ | ١٧٤ | ١٧٥ | ١٧٦ | ١٧٧ | ١٧٨ | ١٧٩ |
| ١٨٠ | ١٨١ | ١٨٢ | ١٨٣ | ١٨٤ | ١٨٥ | ١٨٦ | ١٨٧ | ١٨٨ | ١٨٩ |
| ١٩٠ | ١٩١ | ١٩٢ | ١٩٣ | ١٩٤ | ١٩٥ | ١٩٦ | ١٩٧ | ١٩٨ | ١٩٩ |
| ٢٠٠ | ٢٠١ | ٢٠٢ | ٢٠٣ | ٢٠٤ | ٢٠٥ | ٢٠٦ | ٢٠٧ | ٢٠٨ | ٢٠٩ |
| ٢١٠ | ٢١١ | ٢١٢ | ٢١٣ | ٢١٤ | ٢١٥ | ٢١٦ | ٢١٧ | ٢١٨ | ٢١٩ |
| ٢٢٠ | ٢٢١ | ٢٢٢ | ٢٢٣ | ٢٢٤ | ٢٢٥ | ٢٢٦ | ٢٢٧ | ٢٢٨ | ٢٢٩ |
| ٢٣٠ | ٢٣١ | ٢٣٢ | ٢٣٣ | ٢٣٤ | ٢٣٥ | ٢٣٦ | ٢٣٧ | ٢٣٨ | ٢٣٩ |
| ٢٤٠ | ٢٤١ | ٢٤٢ | ٢٤٣ | ٢٤٤ | ٢٤٥ | ٢٤٦ | ٢٤٧ | ٢٤٨ | ٢٤٩ |
| ٢٥٠ | ٢٥١ | ٢٥٢ | ٢٥٣ | ٢٥٤ | ٢٥٥ | ٢٥٦ | ٢٥٧ | ٢٥٨ | ٢٥٩ |
| ٢٦٠ | ٢٦١ | ٢٦٢ | ٢٦٣ | ٢٦٤ | ٢٦٥ | ٢٦٦ | ٢٦٧ | ٢٦٨ | ٢٦٩ |
| ٢٧٠ | ٢٧١ | ٢٧٢ | ٢٧٣ | ٢٧٤ | ٢٧٥ | ٢٧٦ | ٢٧٧ | ٢٧٨ | ٢٧٩ |
| ٢٨٠ | ٢٨١ | ٢٨٢ | ٢٨٣ | ٢٨٤ | ٢٨٥ | ٢٨٦ | ٢٨٧ | ٢٨٨ | ٢٨٩ |
| ٢٩٠ | ٢٩١ | ٢٩٢ | ٢٩٣ | ٢٩٤ | ٢٩٥ | ٢٩٦ | ٢٩٧ | ٢٩٨ | ٢٩٩ |
| ٣٠٠ | ٣٠١ | ٣٠٢ | ٣٠٣ | ٣٠٤ | ٣٠٥ | ٣٠٦ | ٣٠٧ | ٣٠٨ | ٣٠٩ |
| ٣١٠ | ٣١١ | ٣١٢ | ٣١٣ | ٣١٤ | ٣١٥ | ٣١٦ | ٣١٧ | ٣١٨ | ٣١٩ |
| ٣٢٠ | ٣٢١ | ٣٢٢ | ٣٢٣ | ٣٢٤ | ٣٢٥ | ٣٢٦ | ٣٢٧ | ٣٢٨ | ٣٢٩ |
| ٣٣٠ | ٣٣١ | ٣٣٢ | ٣٣٣ | ٣٣٤ | ٣٣٥ | ٣٣٦ | ٣٣٧ | ٣٣٨ | ٣٣٩ |
| ٣٤٠ | ٣٤١ | ٣٤٢ | ٣٤٣ | ٣٤٤ | ٣٤٥ | ٣٤٦ | ٣٤٧ | ٣٤٨ | ٣٤٩ |
| ٣٥٠ | ٣٥١ | ٣٥٢ | ٣٥٣ | ٣٥٤ | ٣٥٥ | ٣٥٦ | ٣٥٧ | ٣٥٨ | ٣٥٩ |
| ٣٦٠ | ٣٦١ | ٣٦٢ | ٣٦٣ | ٣٦٤ | ٣٦٥ | ٣٦٦ | ٣٦٧ | ٣٦٨ | ٣٦٩ |
| ٣٧٠ | ٣٧١ | ٣٧٢ | ٣٧٣ | ٣٧٤ | ٣٧٥ | ٣٧٦ | ٣٧٧ | ٣٧٨ | ٣٧٩ |
| ٣٨٠ | ٣٨١ | ٣٨٢ | ٣٨٣ | ٣٨٤ | ٣٨٥ | ٣٨٦ | ٣٨٧ | ٣٨٨ | ٣٨٩ |
| ٣٩٠ | ٣٩١ | ٣٩٢ | ٣٩٣ | ٣٩٤ | ٣٩٥ | ٣٩٦ | ٣٩٧ | ٣٩٨ | ٣٩٩ |
| ٤٠٠ | ٤٠١ | ٤٠٢ | ٤٠٣ | ٤٠٤ | ٤٠٥ | ٤٠٦ | ٤٠٧ | ٤٠٨ | ٤٠٩ |
| ٤١٠ | ٤١١ | ٤١٢ | ٤١٣ | ٤١٤ | ٤١٥ | ٤١٦ | ٤١٧ | ٤١٨ | ٤١٩ |
| ٤٢٠ | ٤٢١ | ٤٢٢ | ٤٢٣ | ٤٢٤ | ٤٢٥ | ٤٢٦ | ٤٢٧ | ٤٢٨ | ٤٢٩ |
| ٤٣٠ | ٤٣١ | ٤٣٢ | ٤٣٣ | ٤٣٤ | ٤٣٥ | ٤٣٦ | ٤٣٧ | ٤٣٨ | ٤٣٩ |
| ٤٤٠ | ٤٤١ | ٤٤٢ | ٤٤٣ | ٤٤٤ | ٤٤٥ | ٤٤٦ | ٤٤٧ | ٤٤٨ | ٤٤٩ |
| ٤٥٠ | ٤٥١ | ٤٥٢ | ٤٥٣ | ٤٥٤ | ٤٥٥ | ٤٥٦ | ٤٥٧ | ٤٥٨ | ٤٥٩ |
| ٤٦٠ | ٤٦١ | ٤٦٢ | ٤٦٣ | ٤٦٤ | ٤٦٥ | ٤٦٦ | ٤٦٧ | ٤٦٨ | ٤٦٩ |
| ٤٧٠ | ٤٧١ | ٤٧٢ | ٤٧٣ | ٤٧٤ | ٤٧٥ | ٤٧٦ | ٤٧٧ | ٤٧٨ | ٤٧٩ |
| ٤٨٠ | ٤٨١ | ٤٨٢ | ٤٨٣ | ٤٨٤ | ٤٨٥ | ٤٨٦ | ٤٨٧ | ٤٨٨ | ٤٨٩ |
| ٤٩٠ | ٤٩١ | ٤٩٢ | ٤٩٣ | ٤٩٤ | ٤٩٥ | ٤٩٦ | ٤٩٧ | ٤٩٨ | ٤٩٩ |
| ٥٠٠ | ٥٠١ | ٥٠٢ | ٥٠٣ | ٥٠٤ | ٥٠٥ | ٥٠٦ | ٥٠٧ | ٥٠٨ | ٥٠٩ |
| ٥١٠ | ٥١١ | ٥١٢ | ٥١٣ | ٥١٤ | ٥١٥ | ٥١٦ | ٥١٧ | ٥١٨ | ٥١٩ |
| ٥٢٠ | ٥٢١ | ٥٢٢ | ٥٢٣ | ٥٢٤ | ٥٢٥ | ٥٢٦ | ٥٢٧ | ٥٢٨ | ٥٢٩ |
| ٥٣٠ | ٥٣١ | ٥٣٢ | ٥٣٣ | ٥٣٤ | ٥٣٥ | ٥٣٦ | ٥٣٧ | ٥٣٨ | ٥٣٩ |
| ٥٤٠ | ٥٤١ | ٥٤٢ | ٥٤٣ | ٥٤٤ | ٥٤٥ | ٥٤٦ | ٥٤٧ | ٥٤٨ | ٥٤٩ |
| ٥٥٠ | ٥٥١ | ٥٥٢ | ٥٥٣ | ٥٥٤ | ٥٥٥ | ٥٥٦ | ٥٥٧ | ٥٥٨ | ٥٥٩ |
| ٥٦٠ | ٥٦١ | ٥٦٢ | ٥٦٣ | ٥٦٤ | ٥٦٥ | ٥٦٦ | ٥٦٧ | ٥٦٨ | ٥٦٩ |
| ٥٧٠ | ٥٧١ | ٥٧٢ | ٥٧٣ | ٥٧٤ | ٥٧٥ | ٥٧٦ | ٥٧٧ | ٥٧٨ | ٥٧٩ |
| ٥٨٠ | ٥٨١ | ٥٨٢ | ٥٨٣ | ٥٨٤ | ٥٨٥ | ٥٨٦ | ٥٨٧ | ٥٨٨ | ٥٨٩ |
| ٥٩٠ | ٥٩١ | ٥٩٢ | ٥٩٣ | ٥٩٤ | ٥٩٥ | ٥٩٦ | ٥٩٧ | ٥٩٨ | ٥٩٩ |
| ٦٠٠ | ٦٠١ | ٦٠٢ | ٦٠٣ | ٦٠٤ | ٦٠٥ | ٦٠٦ | ٦٠٧ | ٦٠٨ | ٦٠٩ |
| ٦١٠ | ٦١١ | ٦١٢ | ٦١٣ | ٦١٤ | ٦١٥ | ٦١٦ | ٦١٧ | ٦١٨ | ٦١٩ |
| ٦٢٠ | ٦٢١ | ٦٢٢ | ٦٢٣ | ٦٢٤ | ٦٢٥ | ٦٢٦ | ٦٢٧ | ٦٢٨ | ٦٢٩ |
| ٦٣٠ | ٦٣١ | ٦٣٢ | ٦٣٣ | ٦٣٤ | ٦٣٥ | ٦٣٦ | ٦٣٧ | ٦٣٨ | ٦٣٩ |
| ٦٤٠ | ٦٤١ | ٦٤٢ | ٦٤٣ | ٦٤٤ | ٦٤٥ | ٦٤٦ | ٦٤٧ | ٦٤٨ | ٦٤٩ |
| ٦٥٠ | ٦٥١ | ٦٥٢ | ٦٥٣ | ٦٥٤ | ٦٥٥ | ٦٥٦ | ٦٥٧ | ٦٥٨ | ٦٥٩ |
| ٦٦٠ | ٦٦١ | ٦٦٢ | ٦٦٣ | ٦٦٤ | ٦٦٥ | ٦٦٦ | ٦٦٧ | ٦٦٨ | ٦٦٩ |
| ٦٧٠ | ٦٧١ | ٦٧٢ | ٦٧٣ | ٦٧٤ | ٦٧٥ | ٦٧٦ | ٦٧٧ | ٦٧٨ | ٦٧٩ |
| ٦٨٠ | ٦٨١ | ٦٨٢ | ٦٨٣ | ٦٨٤ | ٦٨٥ | ٦٨٦ | ٦٨٧ | ٦٨٨ | ٦٨٩ |
| ٦٩٠ | ٦٩١ | ٦٩٢ | ٦٩٣ | ٦٩٤ | ٦٩٥ | ٦٩٦ | ٦٩٧ | ٦٩٨ | ٦٩٩ |
| ٧٠٠ | ٧٠١ | ٧٠٢ | ٧٠٣ | ٧٠٤ | ٧٠٥ | ٧٠٦ | ٧٠٧ | ٧٠٨ | ٧٠٩ |
| ٧١٠ | ٧١١ | ٧١٢ | ٧١٣ | ٧١٤ | ٧١٥ | ٧١٦ | ٧١٧ | ٧١٨ | ٧١٩ |
| ٧٢٠ | ٧٢١ | ٧٢٢ | ٧٢٣ | ٧٢٤ | ٧٢٥ | ٧٢٦ | ٧٢٧ | ٧٢٨ | ٧٢٩ |
| ٧٣٠ | ٧٣١ | ٧٣٢ | ٧٣٣ | ٧٣٤ | ٧٣٥ | ٧٣٦ | ٧٣٧ | ٧٣٨ | ٧٣٩ |
| ٧٤٠ | ٧٤١ | ٧٤٢ | ٧٤٣ | ٧٤٤ | ٧٤٥ | ٧٤٦ | ٧٤٧ | ٧٤٨ | ٧٤٩ |
| ٧٥٠ | ٧٥١ | ٧٥٢ | ٧٥٣ | ٧٥٤ | ٧٥٥ | ٧٥٦ | ٧٥٧ | ٧٥٨ | ٧٥٩ |
| ٧٦٠ | ٧٦١ | ٧٦٢ | ٧٦٣ | ٧٦٤ | ٧٦٥ | ٧٦٦ | ٧٦٧ | ٧٦٨ | ٧٦٩ |
| ٧٧٠ | ٧٧١ | ٧٧٢ | ٧٧٣ | ٧٧٤ | ٧٧٥ | ٧٧٦ | ٧٧٧ | ٧٧٨ | ٧٧٩ |
| ٧٨٠ | ٧٨١ | ٧٨٢ | ٧٨٣ | ٧٨٤ | ٧٨٥ | ٧٨٦ | ٧٨٧ | ٧٨٨ | ٧٨٩ |
| ٧٩٠ | ٧٩١ | ٧٩٢ | ٧٩٣ | ٧٩٤ | ٧٩٥ | ٧٩٦ | ٧٩٧ | ٧٩٨ | ٧٩٩ |
| ٨٠٠ | ٨٠١ | ٨٠٢ | ٨٠٣ | ٨٠٤ | ٨٠٥ | ٨٠٦ | ٨٠٧ | ٨٠٨ | ٨٠٩ |
| ٨١٠ | ٨١١ | ٨١٢ | ٨١٣ | ٨١٤ | ٨١٥ | ٨١٦ | ٨١٧ | ٨١٨ | ٨١٩ |
| ٨٢٠ | ٨٢١ | ٨٢٢ | ٨٢٣ | ٨٢٤ | ٨٢٥ | ٨٢٦ | ٨٢٧ | ٨٢٨ | ٨٢٩ |
| ٨٣٠ | ٨٣١ | ٨٣٢ | ٨٣٣ | ٨٣٤ | ٨٣٥ | ٨٣٦ | ٨٣٧ | ٨٣٨ | ٨٣٩ |
| ٨٤٠ | ٨٤١ | ٨٤٢ | ٨٤٣ | ٨٤٤ | ٨٤٥ | ٨٤٦ | ٨٤٧ | ٨٤٨ | ٨٤٩ |
| ٨٥٠ | ٨٥١ | ٨٥٢ | ٨٥٣ | ٨٥٤ | ٨٥٥ | ٨٥٦ | ٨٥٧ | ٨٥٨ | ٨٥٩ |
| ٨٦٠ | ٨٦١ | ٨٦٢ | ٨٦٣ | ٨٦٤ | ٨٦٥ | ٨٦٦ | ٨٦٧ | ٨٦٨ | ٨٦٩ |
| ٨٧٠ | ٨٧١ | ٨٧٢ | ٨٧٣ | ٨٧٤ | ٨٧٥ | ٨٧٦ | ٨٧٧ | ٨٧٨ | ٨٧٩ |
| ٨٨٠ | ٨٨١ | ٨٨٢ | ٨٨٣ | ٨٨٤ | ٨٨٥ | ٨٨٦ | ٨٨٧ | ٨٨٨ | ٨٨٩ |
| ٨٩٠ | ٨٩١ | ٨٩٢ | ٨٩٣ | ٨٩٤ | ٨٩٥ | ٨٩٦ | ٨٩٧ | ٨٩٨ | ٨٩٩ |
| ٩٠٠ | ٩٠١ | ٩٠٢ | ٩٠٣ | ٩٠٤ | ٩٠٥ | ٩٠٦ | ٩٠٧ | ٩٠٨ | ٩٠٩ |
| ٩١٠ | ٩١١ | ٩١٢ | ٩١٣ | ٩١٤ | ٩١٥ | ٩١٦ | ٩١٧ | ٩١٨ | ٩١٩ |
| ٩٢٠ | ٩٢١ | ٩٢٢ | ٩٢٣ | ٩٢٤ | ٩٢٥ | ٩٢٦ | ٩٢٧ | ٩٢٨ | ٩٢٩ |
| ٩٣٠ | ٩٣١ | ٩٣٢ | ٩٣٣ | ٩٣٤ | ٩٣٥ | ٩٣٦ | ٩٣٧ | ٩٣٨ | ٩٣٩ |
| ٩٤٠ | ٩٤١ | ٩٤٢ | ٩٤٣ | ٩٤٤ | ٩٤٥ | ٩٤٦ | ٩٤٧ | ٩٤٨ | ٩٤٩ |
| ٩٥٠ | ٩٥١ | ٩٥٢ | ٩٥٣ | ٩٥٤ | ٩٥٥ | ٩٥٦ | ٩٥٧ | ٩٥٨ | ٩٥٩ |
| ٩٦٠ | ٩٦١ | ٩٦٢ | ٩٦٣ | ٩٦٤ | ٩٦٥ | ٩٦٦ | ٩٦٧ | ٩٦٨ | ٩٦٩ |
| ٩٧٠ | ٩٧١ | ٩٧٢ | ٩٧٣ | ٩٧٤ | ٩٧٥ | ٩٧٦ | ٩٧٧ | ٩٧٨ | ٩٧٩ |
| ٩٨٠ | ٩٨١ | ٩٨٢ | ٩٨٣ | ٩٨٤ | ٩٨٥ | ٩٨٦ | ٩٨٧ | ٩٨٨ | ٩٨٩ |
| ٩٩٠ | ٩٩١ | ٩٩٢ | ٩٩٣ | ٩٩٤ | ٩٩٥ | ٩٩٦ | ٩٩٧ | ٩٩٨ | ٩٩٩ |
| ١٠٠٠ | ١٠٠١ | ١٠٠٢ | ١٠٠٣ | ١٠٠٤ | ١٠٠٥ | ١٠٠٦ | ١٠٠٧ | ١٠٠٨ | ١٠٠٩ |
| ١٠١٠ | ١٠١١ | ١٠١٢ | ١٠١٣ | ١٠١٤ | ١٠١٥ | ١٠١٦ | ١٠١٧ | ١٠١٨ | ١٠١٩ |
| ١٠٢٠ | ١٠٢١ | ١٠٢٢ | ١٠٢٣ | ١٠٢٤ | ١٠٢٥ | ١ | | | |

﴿ بيان المصاريف الإضافية للخدمة بالبحر التعريفية العمومية ﴾

| | مستعمل | | غير مستعمل | |
|---|--------|------|------------|------|
| | كسور | مليم | كسور | مليم |
| ثمن بوليصة عن كل رسالة | ١٠ | ٠ | ١٠ | ٠ |
| وسوم قيديه « » | ١٠ | ٠ | ١٠ | ٠ |
| مصاريف محطة كل عشرة كيلو جرام | ٠ | ٥ | ٠ | ٥ |
| لمحطة شحن « » | ٠ | ١٠ | ٠ | ١٠ |
| « تفريغ « » | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| مصاريف محطة شحن وتفريغ عن كل ضريبة وكوب | ١٠٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ |
| « مراجعة الاوزان عن كل عشرة كيلو جرام | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| رسم تعداد الطرود في حالة ما اذا كان الشحن | ٠ | ٢ | ٠ | ٠ |
| والتفريغ بمعرفة اصحاب الرضائل عن كل طرد | | | | |
| رسم سيكورتاه بحسب الرغبة على القيمة التي يفروها | ١ | ٠ | ١ | ٠ |
| الراسل وذلك من كل جنيه مصري واحد او كسور | | | | |
| من جنيهه مصري (واقل ما يحصل ١٠ مليم) | | | | |

تتبعه — الكسور التي توجد في يكون المبلغ المقتضي تحصيله عن كل رسالة تترك
لذا كانت اثنين مليم فأقل اما اذا تجاوزت الاثنين مليم فيصير تكيلها الى خمسة مليم

رسوم غزنجية وارضية نظير عطل العربات

| | غير مستعمل | | مستعمل | |
|---|------------|------|--------|------|
| | كسور | مليم | كسور | مليم |
| غزنجية عن كل طرد في اليوم الواحد | — | — | ٥ | — |
| غزنجية من الاشياء التي توجد بالمحطات على سبيل الامانة وذلك عن الطرد الواحد في اليوم الواحد | ٥ | — | ٥ | — |
| غزنجية من البضائع المحزومة التي تحضر بالمحطات | — | — | — | — |
| تسحب منها وذلك عن الطرد الواحد في اليوم الواحد | ٥ | — | ٥٥ | — |
| غزنجية عن البضائع المايية التي تحضر للمحطات ثم تسحب منها وذلك عن كل ١٠ كيلوجرام في اليوم الواحد | — | ١ | — | — |
| ارضية عربات الركوب بالبرية الواحد في اليوم الواحد | ١٠٠ | — | ١٠٠ | — |
| ارضية نظير عطل العربات من كل طن في كل ساعة | ١ | ٥ | — | — |
| غزنجية عن كل فشرة كيلوجرام في اليوم | — | ١ | — | — |
| ما عدا | | | | |
| محطة القباري حيث يحصل عن كل طرد في اليوم الواحد | ١٠ | — | — | — |

تنبيه — الكسور التي توجد في يكون المبلغ للتفتي تحصيله عن كل رسالة
تترك اذا كانت اثنين مليم فافضل اما اذا تجاوزت الاثنين مليم فيصدر تكميلها الى خمسة مليم

سكة زراعية

(١٨٩٢)

سكة زراعية — دكتروني في ١٨ مارس سنة ٩٦
بأشياء. سبكت زراعية بديرية
الغربية

(نحن خديو مصر)

بعد الاصطلاح على امرنا الصادر في ٣ جمادى الثانية
سنة ١٢٩٤ - ٩ نوفمبر سنة ٩٦ بأشياء ٣١ سكة
زراعية بأقليم الغربية حسب الترتيب الوارد فيه
وبعد الاصطلاح على قرارى مجلس مديرية الغربية
أخذها في ٢٠ يولييه سنة ١٨٩٨ والثاني في ٥
سبتمبر سنة ٩٨

وبتله على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة
رأى مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تقتضى السبكتان ثغرة ١٨ وثغرة ٢٠ قبل السبكتين
ثغرة ٧ وثغرة ١٠

(المادة ٢)

تقتضى سكة زراعية خلاف الاجندى والثلاثين
سكة المذكورة يكون طولها ٥ كيلومترات من محطة
الشيخ الى ترعة السباحات ثم الى ترعة المقاصد ثم الى
مخاض حسب المين بأشياء الاسمر على الرسم المرفق بأمرنا
هذا وتعتبر تلك السكة من المنافع العمومية

(المادة ٣)

تواد البقاع المقدرة للاجندى والثلاثين سكة
زراعية المذكورة بمبلغ ٨٩٤٠ جنيهًا (وهو الفرق
بين التقدير التقريبي الاول والتقدير الذي عمل
اخيرا بالسطح) ويخصص هذا للمبلغ ومبلغ ٥٠٥
جنيهاً (وهو مقدار نفقات السكة الجديدة المذكورة)
على زمام الاقليم وقدره نحو ٨٩٨٤٩٩ فدانا على
معدل ١٠ مليات ونصف للفدان الواحد ويحصل
في عام ١٨٩٩

(المادة ٤)

يتبع في تحصيل مبلغ ٩٤٤٥ جنيهًا (وهو مقدار الزيادة
ومقدار نفقات السكة الجديدة) نفس الطريقة المتبعة

سكة زراعية

(١٨٩١)

في تحصيل الاموال الاسدية وذلك بحسب احكام
الامر السالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥
تعميلا للامر السالى الصادر في ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠

(المادة ٥)

تتبع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السكة ثغرة ١٨
وثغرة ٢٠ والسكة الجديدة المذكورة بالطرق العادية.
وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحة تلك الاراضي
٢٥ فدانا و ١٧ قيراط و ١٢ جمل ملك الامالى
والاوقاف ومصاحبة الدومين واقعة في جملة نواح باقليم
الغربية ومدينة الاربعة عشر جدولاً الملحقة بأمرنا
هذا كل منها شاسل للكششين للنو. عنها بأمرنا
الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية
من قانون نزع الملكية للنفعة العمومية الصادر به أمرنا
في ١٧ فبراير سنة ٩٦

(المادة ٦)

على نظار الداخلية والاشغال العمومية والمالية تنفيذ
أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

سكة زراعية — دكتروني في ١٥ مايو سنة ١٨٩٩
بأنقاد مجلس مديرية الغربية للنظر
في شأن السكة الزراعية وتقرير تنظيمها

(امرنا على)

(نحن خديو مصر)

من حيث أن السكة الزراعية الصادر أمرنا
أخذها بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والاخر
في ١٨ مارس سنة ١٨٩٩ بأشياء بأقليم الغربية
قد قدرت نفقاتها بمبلغ ٧٥٢٤٣ جنيهًا مصريًا

وحيث قد تبين من الاعمال التي اجريت حتى قسم
من هذه السكة أن التقدير المذكور لم يزل أقل من
النفقة المطلوبة لقيام بأجراء العمل

فيما على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال
العمومية وموافقة رأى مجلس النظار

(قد أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يطلب مدير القرية المقاد مجلس مديريته في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ محرم سنة ١٣١٧ (٦ يونيه سنة ١٩٠٠) لينظر فيها اذا كان يقتضي اتمام هذا السكك يعصب الترتيب والاطوال التي وردت في امرنا المتقدم ذكرها فيقرر حيثما تقتضيات الاضافة اللازمة لذلك ويقتض تلك التفتات على زمام المديرية او يقرر تخفيض مجموع اطوال الباقي عمله من هذه السكك بنسبة ما زاد في النفقة ويقتض هذه المجلس يمد نهر اعماله

(المادة ٢)

على نظري الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا كل معناه فيما يخصه
سكة زراعية — ذكرنا في ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٩ بتع ملكة قطع ارض لازمة لسكك زراعية ومصرف وشاوييل وسالات وجبانات بعض المديرية ولائها مشكلات سلطنة بندير شريف والنا والصاد بعض خطوط القسم بالدين تالينادر

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣١٦ (١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨) بانشاء ٢٨ سكة زراعية في إقليم الفيوم واجتيازها من الخافض العمومية
وبنا على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تتوزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السككين الزراعيين ثمة ٢٨ سكة زراعية ٢٨ سكة زراعية المذكورة بالقرى العادية ويسحب التواضد التابعة وتلك الاراضي ٥٥ فداناً و ١٣ فداناً و ١٥ فداناً تلك الاعالي والدائرة الزمنية بتوالي فتيلا والروضة والامانة والرويت بالتعليم الثوم ومدينة بالثانية الجدول الحقة يا امرنا هذا الشامل لكل مقاد الكشفيين التوه عهنا

يا امرنا الصادر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة ٢ من قانون نزع الملكية للخدمة العمومية (المادة ٢)

تتقل قطع الأراضي اللازمة ايضا لانشاء السككين المذكورين من املاك الحكومة الخصومية الى الاملاك العمومية ومساحتها ٢١ فداناً و ١٦ فداناً و ٢٠ سهماً بالنواحي المتضمن ذكرها وبناحية طابيه ومدينة بالجدول المذكورة

(المادة ٣)

على نظري الاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

سكة زراعية — ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣١٥ (٧ اكتوبر سنة ١٩٠٠) باقتياد الثلاث سكك الزراعية للفتي تشاوييل بالعليم القليوبية من الخافض العمومية

وبنا على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تتوزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السككين ثمة ٢٨ سكة زراعية ٢٨ سكة زراعية المذكورة بالقرى العادية ويسحب التواضد التابعة وتلك الاراضي ١٩ فداناً و ٧ فداناً و ٢٠ سهماً ملك الاعالي باحد عشر بلدة بالتعليم القليوبية ومدينة بالاحد عشر حدودا الحقة يا امرنا هذا الشامل لكل مقاد الكشفيين المذكورين في الجدول المذكور في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للخدمة العمومية

(المادة ٢)

تتقل قطع الاراضي اللازمة لسكة ثمة ٢ ومدينة بالجدول النواحي المتضمن ذكرها وبناحية طابيه ومدينة بالجدول المذكورة

املاك الحكومة المحصورة الى الاملاك العمومية مع ادخال قطعة ارض بالسكة المذكورة من حرن ناحيتي طنان والمزاينة وكوم السن تبلغ مساحتها ١٨ قيراطاً و ١١ صها

(المادة ٣)

على ناظري الاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه
ذكر في ٢٢ أغسطس سنة ٩٩
سكة زراعية - بتزج ملكية الاراضي اللازمة لانشاء الثلاث سكة الزراعية غرة ١٩٩٢ و ٢١ و ٢٥ باقليم (اليوم) من الخنافس العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ جمادي الاولى سنة ١٣١٦ : ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بانشاء ثمان وعشرين سكة زراعية في اقليم الفيوم واختيارها من تلال عمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة وكي مجلس النظار (امرنا بما هوأت)

(المادة ١)

توزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء الثلاث السكة الزراعية غرة ١٩ و ٢١ و ٢٥ وفي من الثماني والعشرون سكة المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد للتبعية ومساحة تلك الاراضي خمسة وثلاثون فداناً واثنا عشر قيراطاً واثنا عشر صها ملكاً للحالي والدائرة المالية وانه في عدة تواج بالاقليم المذكور ومدينة بالثانية الجداول الملحقة بامرنا هذا الشامل على منها لكشفين للنسب عنها بالامر العالي الصادر في ١٢ يولية سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نوع الملكية للقطعة العمومية

(المادة ٢)

نقل قطع الاراضي اللازمة ايضاً لانشاء تلك السكة من املاك الحكومة المحصورة الى الاملاك

العمومية وتبلغ مساحتها فدانين واربعه قواريط واربعه اسهم مينة بالجداول المذكورة (المادة ٣)

على ناظر الاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل هذا كل منها فيما يخصه

سكة زراعية - ذكر في ٢٢ أغسطس سنة ٩٩ باستضافة سكة من محطة الكنيسة الى نثيل (غريه) من القرع الذي يسير الى نثيل واختيارها من الخنافس العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر احدنا بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ٩٦ والثاني في ١٤ مارس سنة ٩٩ بانشاء ٣٢ سكة زراعية باقليم الغربية وبعد الاطلاع على قرار مجلس مديرية الغربية المؤرخ ٦ يولية سنة ٩٩ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال العمومية وموافقة وكي مجلس النظار (امرنا بما هوأت) (المادة ١)

يستأجر من النوع الذي يسير الى نثيل ماراً على جسر نعمة الجعفرية الايمن من السكة غرة ١١ التي هي من ضمن الاحدى والثلاثين سكة زراعية الصادر بها الامر العالي بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بسكة من محطة الكنيسة الى نثيل حسب الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

توزد قطعات الاحدى والثلاثين سكة زراعية المذكورة مبلغاً قدره ٣٧٥٢٦ جنيه (نحو الفرق بين التقديرات السابقة وبين التقدير الذي عمل اخيراً) ويخصص هذا المبلغ على زمام المديرية وقدره نحو ٨٥٣٠٨٩٠ فدان على معدل $\frac{36}{100}$ مساحاً فداناً الواحد ويحصل في مدة ثلاث سنين من ابتداء سنة ١٩٠٠

(المادة ٣)

سكة زراعية

(١٨٩٦)

يتم في تحصيل مبلغ ٣٢٥٢٦ جنيه للذكور نفس الطريقة للثبة في تحصيل الأموال الاميرية وذلك بحسب احكام الامر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ تمديدا للامر العالي الصادر بيته ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة ٤)

نشأ سكة جديدة من التوفورات في نفقة الاحدى والثلاثين سكة المذكورة بعد انتهاء عملها وهذه السكة تبتدى من عطاي الى المايه الى كفر لوي الى كفر جاهن الى مينة الخالص الى شرشاهه الى جسر جسر شرشاهه ومن شرشاهه الى كفر المعجبة الى كفر حسين الى ميت البر الى مينة الباشرين لحد ترعة الساحل ثم تمر على جسر ترعة الساحل الى قنطرة المعجبة لاتصالها بالسكة المارة من عطاي الى شبرا اليمن حسب الرسم الملحق بامرنا هذا -

(المادة ٥)

في نظام الداخلية والاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه سكة زراعية - دكرت في ١٠ أكتوبر سنة ٩٩ بانقاد مجلس مديرية التوفية للنظر في شأن السكك الزراعية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على المادة الثانية والسادسة من القانون النظامي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٣

وعلى المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ - ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الشامل لقانون السكك الزراعية

وعلى الامر العالي الصادر في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ - ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٣ بشأن شرشاهه سكة زراعية باقليم الخفوة

وحيث انه قد اتهم من سحاب السكك التي انشئت في البلج الباقي الا ان من الملاحظ في التخصيص لا يكتفي لانشاء السكك الباقية على اقليم الخفوة بل يخصص

سكة زراعية

(١٨٩٦)

مبلغ ٧٠٧٥ جنيه و ٢٢٢ مليم علاوة على السابق تفصيله وتخصيله
فبناء على ما عرضه علينا ناطر الداخلية وموافقة راي مجلس النظر
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يطلب مدير التوفية انتقاد مجلس المديرية في صباح يوم الاحد ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٧ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٩ للنظر فيما اذا كان يجب اتمام انشاء السكك الباقية وتقرير النفقات الاضافية اللازمة لها او تضييق مجموع أموالها

(المادة ٢)

على ناطر الداخلية تنفيذ امرنا هذا دكرت في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٩ سكة زراعية - بقرع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السكك الزراعية بمرة ١٠ باقليم القيوم

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٣ جمادى سنة ١٣١٦ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٨) بانشاء ثمانية وعشرين سكة زراعية باقليم القيوم واعتبارها من النافع العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناطر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يقرع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السكك الزراعية ثمة ١٠ من الثماني والعشرين سكة التخصيص ذكرها بالطرق العادية وبحسب القواعد للثبة وتبلغ مساحته هذه الاراضي ثلثا واحدا ووجد عشر قباطا وثمانية اسهم ملك الاهالي بجمية سنورس باقليم القيوم ومدينة في الجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للثمين البنية عنها في امرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون السكك الملكية

(المادة ٢)

(المادة ٣)

- ٢٤٢ -

سكة زراعية

(١٨٩١)

تقل قطعة الارض اللازمة ايضا للسكة المذكورة من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية ومساحتها عشرين سهما وهي مينة ايضا في الجدول للتقدم ذكره

(المادة ٣)

على ناظري الاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه
ذكرت في ٢٦ أكتوبر سنة ٩٩
سكة زراعية - بتزج ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السكنين غرة ٣ وغرة ٢٨ بالقيوم
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣١٦ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٨)
بانشاء ٢٨ سكة زراعية بالقيوم واعتبارها من المنافع العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

توزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السكنين غرة ٣ وغرة ٢٨ بالطرق العادية وبموجب القواعد للتيمة واما من الثاني وعشرين سكة زراعية المذكورة وتبلغ مساحة هذه الاراضي تسعة وثلاثين فداناً واثنى عشر قيراطاً وعشرين سهماً ملك الاحالي والدائرة السنية وناحي سيله والرويات والاختصاص بالقيوم باليوم ومينة بالثلاثة الجدول الملحقة بأمرنا هذا الشامل كل منها للكشفتين للتزج عنهما بأمرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل للادة الثانية من قانون نزح الملكية للنفعة العمومية

(المادة ٢)

تقل قطعة الارض اللازمة ايضا للسكة غرة ٣ من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها ثمانية فدادين وقيراطين وعشرين سهماً مينة في جدولنا نأجتي سيله والرويات

سكة زراعية

(١٨٩٩)

ذكرت في ٢ نوفمبر سنة ٨٩٩
سكة زراعية - بتزج ملكية الاراضي اللازمة لبعض السكك الزراعية بديرية الغربية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر من الماليين الصادر احدھا في ٩ نوفمبر سنة ٩٦ بانشاء احدى وثلاثين سكة زراعية بالقيوم الغربية والثاني بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ٨٩٩ بانشاء فرع السكة غرة ١٨ من محطة الكنيسة الى تشيل بالاطليم المذكور

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

توزع ملكية الاراضي اللازمة للسكك الزراعية غرة ٢ وغرة ١٠ وغرة ١١ وفرعها بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة (وهي من الاحدي والثلاثين سكة زراعية المتقدم ذكرها) وتبلغ مساحة تلك الاراضي واحدا وتسعين فداناً وستة قرايط واربعة اسهم وهي من ملك الاحالي والاقواف ومصطبة الدومين وشركة مساهمة البحيرة في عدة نواح بالقيوم الغربية ومينة بالاثنتين والثلاثين جدولاً الملحقة بأمرنا هذا الشامل كل منها للكشفتين للتزج عنهما بأمرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل للادة الثانية من قانون نزح الملكية للنفعة العمومية

(المادة ٢)

يدخل سيل انشاء فرع السكة غرة ٩١ قطعة ارض من مقن الجرن بناحية ايشاولي الملق ببلغ مساحتها اثني عشر قيراطاً ومينة باحد الجدول المذكور

(المادة ٣)

على ناظري الاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا بكل منهما فيما يخصه

(١٨٩٦)

(١٩٠٠)

سكة زراعية - دكتو في ٦ ديسمبر سنة ٩٩
بتعديل خط مير السكة الزراعية
غرة ب مديرية التوفيق وزيادة ثقلات السكة الزراعية بها
(نص خديو مصر)

بمسد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٦ أكتوبر
سنة ١٨٩٣ بإنشاء عشرين سكة زراعية بالقليم
النوفية
وعلى قرار مجلس المديرية المذكورة الصادر في ٢٢
أكتوبر سنة ٩٩

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والأشغال
العمومية وموافقة راي مجلس النظار
امرنا بما هو آت
(المادة ١)

يعدل خط مير السكة الزراعية التي تقرر انشاؤها
من تلال الى زاوية بجم ثم كفر الشيخ ثم قشوط
ثم كفر الشرفا ومن درجة بجمرة ٤ في امرنا الصادر في
١٦ أكتوبر سنة ٩٣ فيجعل من تلال الى زاوية بجم ثم
البلدانية ثم قشوط ثم كفر الشرفا حسب الرسم
المعلق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزداد النفقات المقدرة لعشرين سكة زراعية المذكورة
مبلغ ٧٠٧٥ جنيهًا وهو مقدار النفقات الاضافية اللازمة
لها ويخصص هذا المبلغ على زمام المديرية وقدره
٣٥٦١٥٩ فلًا على مئصل عشرين مليونًا لكل فلان
ويحصل في سنة واحدة

(المادة ٣)

يتم في تحصيل المبلغ المذكور ذات الطريقة المتبعة
في تحصيل الاموال الاميرية وذلك بحسب احكام الامر
العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ٨٥ بتدليل الامر العالي
الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠

(المادة ٤)

على نظار الداخلية والأشغال العمومية والمالية تنفيذ
امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

سكة زراعية - دكتو في ١٣ يولي سنة ٩٠٠
بتنوع ملكية الاراضي اللازمة لإنشاء السكة الزراعية بجمرة
السكة الزراعية بجمرة ١٢ من سنرو الى المجدين (قديم)
(نص خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٣ جمادي
الاولى سنة ١٣١٦ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨)
بإنشاء ثمان وعشرين سكة زراعية بالقليم النوفية
واعتبارها من النافع العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تنوع ملكية الاراضي اللازمة لإنشاء السكة الزراعية بجمرة
١٢ من سنرو الى المجدين التي هي من الثاني وعشرين
سكة زراعية المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد
المتبعة وتبلغ مساحة تلك الاراضي تسعة افدنة وعشرين
ايراطا وثمانية اسهم ملك الاهالي والمدارة السنية
بنواحي المجدين وسنرو وجشرو بالقليم النوفية ومبينة
بالجدول الملقح بامرنا هذا الشامل للكشفيين للزود
عنها في الامر العالي الصادر في ١٢ يولي سنة ٩٦
بتعديل المادة الثانية من قانون تنوع الملكية
للعنفه العمومية

(المادة ٢)

تقل قطعة الارض الميرية اللازمة ايضا لإنشاء
السكة المذكورة من املاك الحكومة المخصوصية الى
الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها عشرة فرائط وثمانية
اسهم بناحية المجدين ومبينة باحد الجداول
المذكورة

(المادة ٣)

تدخل في السكة المذكورة قطعة ارض من حرم
السكة الحليد بناحية سنرو وتبلغ مساحتها تسعة
فرائط واثني عشر سهلا وهي مبينة باحد الجداول
المذكورة

(المادة ٤)

على نظاري الاشغال العمومية وللالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

قرار من نظارة المالية بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٩٨

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الذكرى الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٨ و ٢٩ رمضان سنة ١٣٦٥ المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الاخرى التي ينشأ فيها سلخانات بقرار من نظارة المالية وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقيمة ٢٥ مارس سنة ١٨٩٩ فقرة ٤٥ من اقسام انشاء سلخانة منوف

(قررتا ما هوأت)

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الذكرى المشار اليه في بندر منوف ابتداء من اول ابريل سنة ١٨٩٩

(المادة ٢)

على حفرة مراقب الاموال النهر مقررة والدخوليات تنفيذ هذا القرار قرار من ناظر للداخلية بتاريخ ٢٨ سلخانة - . قرار من يونيو سنة ١٨٩٦ بعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمكة للاستئناف المختلطة في ١٦ مايو سنة ٩٩ وبصد موافقة مجلس النظار

﴿ قرر ما هوأت ﴾

(المادة ١)

عدلت المادة الاولى من اللائحة الصادرة بشأن السلخانات ولحرم الجزاره في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ وكلت بالصفا الآتية المادة الاولى - لا يجوز ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل الا في السلخانات العمومية وفي

الجهات التي لا يوجد بها سلخانات عمومية يكون الذبيح في النقط التي نعينها الادارة الصحية اما في ايام عيد الاضحي الاربعة فيجوز للانفراد الذبيح في البيوت اتباعا لسنة الذبيحة ولا يجوز مطلقا بيع لحوم الحيوانات التي تذبح خارج السلخانات او النقط المعينة لذلك

واذا وجدت لحوم من هذا القيل تضبط ويحكم على المخالفين بالعقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة

وجميع الحوام التي تباع في المدينة او الناحية الموجودة بها سلخانة يجب ان يكون عليها ختم السلخانة والا تنفذ عليها الاحكام المدة بالفقرة السابقة

(المادة ٢)

يعمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة ايام قرار من نظارة المالية بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٦

با على ما تدون بالمادة ٢ من الذكرى الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٨ و ٢٦ رمضان سنة ١٣٦٥ المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الاخرى التي ينشأ فيها سلخانات بقرار من نظارة المالية وبناء على افادة مصلحة الصحة للورقة ٢٨ جويلية سنة ١٨٩٩ فقرة ٨٥ من اقسام انشاء سلخانة قليوب

(قررت ما هوأت)

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الذكرى المشار اليه في بندر قليوب من ابتداء ٥ يولييه سنة ١٨٩٩

(المادة ٢)

على مراقب الاموال الغير مقررة والدخوليات تنفيذ هذا القرار

سلخانة — قرار من نظارة المالية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩

بعد اطلاعتنا على المادة الثانية من دكرتو ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ — ٢٩ رمضان سنة ١٣١٥ المختص بتحصيل عوائد الذبيح وتزوير العوائد المذكورة على المدن التي ينشأ بها سلخانات وبناء على ما ورد بأفادة مصلحة الصحة العمومية رقم ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٩ نمرة ١٤٢ عن اتمام بناء سلخانة بندر ملوي قورتنا

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الدكرتو المشار الى بندر ملوي ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٨٩٩

(المادة ٢)

على حضرة مرافق الاموال الغير مقررة والدخوليات تنفيذ امرنا هذا

سلخانة — قرار من نظارة المالية بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الدكرتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٨ (٢٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الاخرى التي ينشأ فيها سلخانات وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقيقة ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ١٥٢ عن اتمام انشاء سلخانة الاقصر

(تقرر ما هو آت)

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الدكرتو المشار اليه على مدينة الاقصر ابتداء من ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٩

(المادة ٢)

على حضرة مرافق الاموال الغير مقررة والدخوليات تنفيذ هذا القرار

سلخانة — قرار من نظارة المالية بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠٠

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الدكرتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (٢٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الاخرى التي ينشأ فيها سلخانات

وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقيقة ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ نمرة ٥ عن اتمام انشاء سلخانة الجيزة

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الدكرتو المشار اليه على مدينة الجيزة ابتداء من ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠

(المادة ٢)

على حضرة مرافق الاموال غير المقررة والدخوليات تنفيذ هذا القرار

سلخانة — قرار من تاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠

(نحن نظار المالية)

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الدكرتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٨ و ٢٩ رمضان سنة ١٣١٥ المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع المدن الاخرى التي ينشأ بها سلخانات

وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقيقة ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٠ عن اتمام انشاء سلخاني طهطا ومنفلوط

(تقرر ما هو آت)

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الدكرتو المشار اليه على مدينتي طهطا ومنفلوط ابتداء من ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٠

(المادة ٢)

على حضرة مراقب الاموال الغير مقررة والدخوليات
تنفيذ هذا القرار
قرار صادر من معانص مصر بتاريخ ٢ ابريل
سلخانة — سنة ١٩٠٠

يعد الاطلاع على اللائحة المختصة بالسلخانة والحوم
الجزارة الصادر بقرار وزاري بتاريخ ٢٣ نوفمبر
سنة ١٨٩٣

(قرارها وآت)

(المادة ١)

يجب على جميع الأشخاص الذين لهم اشتغال
بسلخانة الخروسة ان يحملوا علامة (خروسة) على
الذراع اليسرى ويكونوا حائزين لرخصة دخول موقعا
عليها من مفتش يطري السلخانة

(المادة ٢)

انواع العلامات هي كما يأتي

- (١) علامات الجزارين لونها ابيض
 - (٢) « الكرشانية » « وازرق »
 - (٣) « بالتي الجلود » « واصفر »
 - (٤) « الرجبية » « واخضر »
- ويصور الحصول على هذه العلامات من مفتش يطري
السلخانة بعد دفع مبلغ ٦٠ مليا عن كل علامة
(المادة ٣)

يذكر في الرخصة اسم وصناعة حادها وخروسة العلامة
ولونها

(المادة ٤)

لا يجوز دخول باقي الجفود والرجبية وعربات
قتل الحوم وغيرها الى السلخانة الا بعد انتهاء الكشف
على الحوم

(المادة ٥)

على كل من يدخل الدخول في السلخانة خلاف الاشخاص
المفوض عنهم بماله ان يتحصل على تصريح بذلك أولا
من مفتش يطري السلخانة

(المادة ٦)

جميع الرهات التي تدخل السلخانة لنقل الحوم
او خلاها يجب ان تكون مطابقة للشكل الذي
تتمتده مصلحة الصحة العمومية وكل عربة لا تكون
في حالة نظافة لا يصير قبولها في السلخانة
(المادة ٧)

كل مخالفة ضد احكام هذا القرار او المادة ٢٥
من لائحة السلخانات يعاقب مرتكبها بحسب العلامة
منه بمعرفة مفتش يطري السلخانة لمدة لا تنقص
عن يومين ولا تتجاوز عشرة ايام
(المادة ٨)

يعد بهذا القرار بدء مضي خمسة عشر يوما من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
سلخانة — قرار يدارى صادر من ناظر المالية بتاريخ
٩ مايو سنة ٩٠٠

بناء على ماتدون بالمادة الثانية من الذكر يتولى
الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ — ٢٩
ومضان سنة ١٣١٥ لتفحص بتجديد عوايد الذبيح
وجواز سريان ذلك بجميع المذبح الاخرى التي
ينشأ فيها سلخانات
وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقيمة
٧ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ٤٨ عن اتمام انشاء
سلخانة بيا

﴿ قرارها وآت ﴾

(المادة ١)

تسري احكام المادة الاولى من الذكر يتولى المشار اليه
على مدينة بيا ابتداء من ١٦ مايو سنة ٩٠٠

(المادة ٢)

على حضرة مراقب الاموال غير المقررة والدخوليات
تنفيذ هذا القرار

ذكرني في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠
بالترخيص بتصدر السمن البلدي

(ترجمة اصرعال)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

التي تقر طبقاً للشروط للدولة في المادة الأولى من امرنا هذا
ويكون دفع هذه الديون بنسبة ٦٦ في المائة وبغيب
ترتيب تقديمها من أصحابها ويكون الدفع من صندوق
الدين حين نأخذ مبلغ الأربعين ألف جنيه المقرر في المادة
الأولى

(المادة ٣)

لا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا كان حاضراً
فيها خمسة من أعضائها على الأقل وفي جميع الأحوال
تكون قراراتها بأغلبية الآراء المطلقة
(المادة ٤)

تقرر اللجنة كيفية السور إذا دعت الحال لذلك
وتحدد اليعاد الذي يجب تقديم الطلبات فيه والا
تكون غير مقبولة وينشر هذا اليعاد في الجريدة الرسمية
ويجوز لها أن تستعين في أعمالها بالأشخاص الذين
ترىهم فائدة في مساعدتهم لها

(المادة ٥)

تقرر اللجنة الخصومية أيضاً بمقادير الاعانات التي
تؤخذ من مبلغ الخمسة وعشرين ألف جنيه للمعين في
الفقرة الثانية من المادة الأولى من امرنا هذا

(المادة ٦)

جميع الاجكام للدولة في امرنا الصادرة في ٨
أغسطس و١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ وأول ديسمبر
سنة ١٨٩١ تبقى مرعية الاجراء

(المادة ٧)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

سودان ٠ — ٢٢ مايو سنة ١٩٠٠

اللجنة الدولية لديون السودان

لائحة لدفع المبالغ المقررة

(المادة ٨)

دفع المبالغ للمدينة بمقتضى مرسوم ١٠ يونيو
سنة ١٩٠٠ ويمكن لدوي الشان المدرجين باللائحة

بعد الاملايح على الامر الكريم الصادر في ٩ شبان
سنة ١٢٧٩ — ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ نمرة ٢٣
منع تصدير الممن البلدية وحيث ان هذا المنع
يؤثر اتساع صناعة تحضير المصنف المذكور
فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

التي الامر الكريم السالف الذكر ورخص بتصدير
السنن البلدية من هذا التاريخ

(المادة ٢)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا
ذكرتو في ٣١ ديسمبر سنة ٩٩ بشان
سودان — المبالغ التي تؤخذ من قود التصفيه
(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رايه
مجلس النظار وبعد تصديق الدول للوامة على
اتفاق لوندرة (امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تؤخذ من قود التصفيه المبالغ الآتية

اولاً مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصري ينخصص لدفع
ديون السودان الثبوتة يرجع او يبدلها في دفاتر حسابات
السودان الموجودة تحت يد الحكومة

ثانياً مبلغ لا يزيد سيف اي جبال عن ٢٥٠٠٠
جنيه مصري يوزع بصفة اعانة على الضباط والمستخدمين
الذين كانوا امري في السودان او على عائلاتهم

(المادة ٢)

تتألف لجنة خصومية من اعضاء صندوق الدين
العربي ومن موسيو ديوميدس وموسيو شارل ده
ووكاسيرا محكم تطبيقاً في الطلبات المتعلقة بالديون
للتشار إليها في الفترة الأولى من المادة الأولى
وتقرر هذه اللجنة قائمة بينان ومقادير الدينون

« المادة ٦ »

المبلغ المتنازل عن جزء منها فقط وعلى العموم كافة المبالغ التي يحصل الادعاء في قيمتها من جملة أشخاص لا تدفع الامتياز اربابها على طريقة بشأنها تمكن اللجنة من تبرئة ذمتها فحومهم بدفعها مبلغاً واحداً على دفعة واحدة مقابل ائصال يؤخذ من يصرف له المبلغ ومن باقي ذوي الشأن .

عقد التنازل الاعلى او للمستندات الاخرى يجب تسليمها الى صندوق الدين وقت الصرف

(المادة ٧)

المبالغ المفتوحة سواء كان لشركه او لجمعية او لثورة او لاي شخص منوي كان او لجملة أشخاص معاً او لصاحب المبلغ وعائلته لا يصير صرفها الا بعد اثبات حقوق اصحابها وصفتهم الشرعية وسيط حالة عدم اثبات ذلك يصير ايداع المبلغ بكم كتاب محكمة مصر الابتدائية المختلطة

« المادة ٨ »

من خصوص المبالغ المقررة التي يكون متوقفا عليها او على جزء منها حجوزات ولم يصير فيها فيجري العمل نحوها طبقاً للمادتين ٤٨٤ و ٤٨٥ من قانون مرافعات المحاكم المختلطة

(المادة ٩)

كل مبلغ مقدّر لم يصرف قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ يجري توريده نظرياً محكمة مصر المختلطة

(المادة ١٠)

ان اللجنة تحتفظ لنفسها الحق بعدم اتباع القواعد للدولة اخلاء كما تراهى لما لزوم ذلك

(المادة ١١)

المبالغ التي يقرر صرفها تدفع من صندوق الدين بمقتضى اذونات موقع عليها من رئيس اللجنة او من احد اعضائها المعين لذلك من قبل الرئيس المذكور

المشورة في الواقع المصرية الصادرة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٠٠ ان يحضروا في الايام والواعيد المعلقة على باب قلم لجنة السودان الدولية

(المادة ٢)

يجب على كل صاحب شأن ان يقدم بذاته الاصل للملح اليه من اللجنة او من نظارة المالية او من حكمة اية عموم السودان حين تقدم طلبه وان يكون هذا الاصل صرفاً بكافة الاوراق المثبتة لذاتية الأشخاص المتصرف لهم المبالغ المقررة فيتم حيث يشاء لصاحب الطلب صورة مخالصة يصير استوفها منه كما هو وضع فيها وتسلمها بعد ذلك الى قلم سرकारी اللجنة الدولية عند سحب اخذ الصرف على صندوق الدين

(المادة ٣)

على اصحاب المبالغ المقررة العائين او الذين يعانون عن الحضور بانفسهم ان يوكلا عنهم أشخاص خلاصهم بموجب وكيل خصوصي شرعي ويصحبان يتسلم هذا التوكيل الى اللجنة مع الاوراق المذكورة بالمادة الثانية

(المادة ٤)

المبالغ التي يكون حصل التنازل عن قيمتها باكملها لشخص واحد بموجب عقد رسمي هو حسب القوانين المصرية تصرف الى التنازل اليه اذا كان عقد التنازل قد حصل اعلانه قانونياً الى الحكومة المصرية او الى اللجنة الدولية او الى صندوق الدين ويجب ان يسلم عقد التنازل الاصلي الى صندوق الدين وقت الصرف

(المادة ٥)

التنازل العرفي لا يصير قبوله مطلقاً من لجنة السودان فان لم يكن هناك عقد تنازل رسمي يصير صرف قيمة التنازل الى قلم كتاب محكمة مصر الابتدائية المختلطة لكي يصير تسليمه بمقتضى قرار من القاضي المختص

مجلس

المقرر بجمعية اللجنة للدراسة الموضوعية الامم المتحدة لعام ١٩٨٩ ويتفق في الميزان الميزان بحسب الشروط المتضمنة فيها بالاقامة الاولى من المادة الاولى من الامم المتحدة المذكورة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كافة الطلبات الاجزى وعددها ٧٥٧ رقت وبها بيانها :

240

٢٨ لا اعي تقديها بحد الياساد

۴۷۵ مَدَامُ ابْنَابِيَا

٥٥٤ اتمقاً بطالت غیر وصوص لهذا بدکرتو ٣١ دجبر سنه ١٢٨٩

أولاً الأراضي التي لم تغلبها قط الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٨٢

ثانياً الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وحصلت منها وثائق في التمتع بالآثار والحكومة الحالية والحكومة المصرية بالاتحاد

ثالثاً الأراضي التي قد فتحها بالاتحاد المذكوران المذكوران من الآن فصاعداً

رابعاً الأراضي (المادة ٢) يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر يجمع اتحاد السودان بأحد مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط

(المادة ٣)

تخضع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظفه واحد يأبى (تلكم عن السودان) ويكون تعيينه بأمر عالي خديويي بناء على طلب

حكومة خلافة الملكة ولا يفضل عن وطنيته الأصل على خديويي بقرار من الحكومة البريطانية (المادة ٤)

القوانين وكافة الأوامر والأوامر التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تعزيز حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها كيفية إيلولها والتصرف فيما يجوز منها أو تخويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها مراحة أو ضمها تخوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقسم جنرال

سودان - (نظام حكومة السودان)

وقاي

بين حكومة خلافة الملكة والحكومة الجانب المالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

بعض أقسام السودان التي خرجت عن طاعة الحكومة المصرية الخديوية قيد جوار اتحادها بالوسائل الحربية والبلدية التي يملكها بالاتحاد حكومتها جلالة الملكة الانكليز والجيش المالي الخديوي

فيما يخص الموضع المذكور في وضع نظام منصوص من أجله إدارة الأقاليم المنتمية للملكة وتحت القوانين اللازمة لما يبرأه ما هو عليه الجانب التنظيم من تلك الأقاليم من تشاور وعدم الاستقلال على حال إلى الآن وما تشكك منه حالة كل جهة من الاحتياجات للتشاور

وحيث أنه من المقتضي التصريح بمطلب حكومة جلالة الملكة الخديوية على ما أمكن من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانون الاتف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

وحيث أنه تراه من جملة وجوه أهمية المالحق وادي حلفا وسواكن أدراكاً بالأحكام المنصوص عليها ولما

فذلك قد صار الاتفاق والقرار فيما بين الوثمين على هذا لما بين التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :-

(المادة ١)

تحتل لفظ السودان في هذا الاتفاق على جميع الأراضي الواقعة إلى جنوبي الدوحة الثانية والشرين من خطوط العرض وهي :-

(نظام حكومة السودان ١٨٩٩)

(نظام ١٨٩٩)

الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار
الجناب العالي الخديوي

(المادة ٥)

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما
من القوانين أو الأوامر المالية أو التراكمات الوزارية
للمصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا
ما يصدر بأمرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية
السالف بيانها (المادة ٦)

للمنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان
بيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية
جنسية كانت بحرية للتجارة أو السكنى بالسودان أو
بذلك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات
خصوصية لرعايا أي دولة أو دول
(المادة ٧)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من
الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه
يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع
القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما
إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق
سواكن أو أية مينا أخرى من مواني ساحل البحر
الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن
القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع
الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج

ويجوز أن تقر عوائد على البضائع التي تخرج
من السودان بنسب ما يقرر الحاكم العام
من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها
في هذا الشأن

(المادة ٨)

في أذا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم
المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يمتد إليها
فيه بوجه من الوجوه

(المادة ٩)

يتمتع السودان بأجمعه بما عدا مدينة سواكن تحت

الأحكام العرفية وبقي كذلك إلى أن يقرر خلاف ذلك
بمشور من الحاكم العام

(المادة ١٠)

لا يجوز تعيين قنصل أو وكالة قنصل أو مأموري
قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالأقامة به قبل
المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

(المادة ١١)

يجوز منعا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان
وفصله منه ومبصر منشور بالاجراءات اللازمة
اتخاذها لتنفيذ هذا الشأن

(المادة ١٢)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة
منها على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل للبرمة بتاريخ
٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية
والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها
أو تشغيلها

بموجز بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الامضات
كروس بطرس غالي

(امس عالي خديوي)

(نعين خديوي مصر)

بناء على البند الثالث من الوفاق الموقود بين حكومة
ملكة جلالة الانكليز وبين حكومتنا
(تأمر بما هو آت)

هين التوقيع لورد كمشتر أوف غرطوم واسبال
باشا سردار الجيش المصري حاكما عاما للسودان

١٩ يناير سنة ١٨٩٩

سودان - (نظام ١٨٩٩)

(امس عالي خديوي)

(نعين خديوي مصر)

بناء على البند الثالث من الاتفاق الذي عقد بين
حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى وبين حكومتنا
في تاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بالقاهرة

(أمرًا بما هو آت)

قد تمين سعادتلو تقديم الفريق السورجيتل
ونجت باشا الحازل على نيشاني ميخائيل وجورج والحام
العلي الشان ونيشان الامتياز وياور جلالة الملكة
وسردار الجيش المصري حاكمًا عليها للسودان عرضا
عن سعادتلو اقتدم الفريق اللورد كشتنر أوف خرطوم
واسيل باشا الحازل نيشاني الحام وميخائيل وجورج
العلي الشان الذي استعفى من هذه الوظيفة
شودان - (أبينة ٣١ أولية سنة ١٨٩٩)

قانون يثير عوايد الابينة

سنة ١٨٩٩

قد صدر الامر بما يأتي :

١ - تربط عوايد نسي (عوايد الابينة) في
للدن التي تمين من الحاكم العام بواسطة النشر عنها
من وقت الى اخر في غازية السودان

٢ - تؤخذ عوايد ابينة من جميع البيوت
للمدة للسكن والوكائندات والغازن والمامل وغيرها
من المباني باعتبار جزء من اثني عشر من قيمة اجرتها
السوية ويستثنى من ذلك ما سياتي بيانه

قيمة الاجرة السنوية من هذه المجلات هي عبارة
عن المبلغ الذي يقدمه المستأجر العادي سنويًا عن
الحل وملحقاته قطع النظر عن قيود كيفية الاستعمال
غير انه لا يانفت الى للفروشات عند تقدير العوايد
ولا الى الآلات التي ليست من الآلات الثابتة

٣ - الحل الذي يتم تقديره يدفع مالكيه
العوايد منه مقدما على اربعة اقساط متساوية وذلك
في اول يوم من يناير وفي اول يوم من ابريل وفي
اول يوم من يوليوس وفي اول يوم من اكتوبر في كل
سنة والدفع الاول يكون في اول يوم من هذه الايام
يقع بعد نشر جدول التقدير الاول الا في ذكره
قيا بعد

٤ - تمفي من هذه الشواهد المباني الآتي ذكرها

(١) المباني ملك الحكومة او أحديه مصالح
الحكومة

(ب) الجوامع والكنائس وغيرها من المباني التي
لا تأتي برع وتكون مخصصة فقط للاعمال
الدينية او الخيرية

(ج) للحل الذي يسكنه صاحبه ولا تزيد قيمة
اجرته السنوية عن ٥٠٠ جنيه

الا ان عمل سكن الشخص المتبع للمعينة الدينية
لا يعتبر انه مخصص فقط للاعمال الدينية

٥ - المجلات التي تقارن السكن لثلاثة شهور
شوائية (بالقويم الافريقي) لا تدفع بعد ذلك عوايد
للملاك ان تسكن ثانياً

٦ - تشكل لجنة تقدير في كل مدينة لتقدير
الجرة للمجلات الكاتبة فيما وتوافق من ستة اشخاص
كما يأتي

ثلاثة من موظفي الحكومة بينهم المدير وثلاثة
اعضاء ينتخبهم المدير من قائمة مشتملة على ١٢ شخصاً
من اصحاب الاملاك التي تربط عليها عوايد في البلدة
وهؤلاء الاثني عشر شخصاً ينتخبهم اصحاب الاملاك
التي تربط عليها عوايد

املاك العضو الذي في لجنة التقدير تقدر بواسطة
اعضاء اللجنة الآخرين

٧ - وبعد تمام اجراءات التقدير ونشر جدول
التقدير في المدينة بول وقت يمكن نشره فيه

٨ - يجوز تقديم الشكايات في خلال الثلاثة
الاشهر (بالقويم الافريقي) التي تلي نشر جدول
التقدير ويكون تقديمها للجنة مشكلة من مدير ومن
مفتش المركز التابعة له البلدة ومن اثنين من الملاك
يشترطها المدير من القائمة المذكورة في المادة السادسة
بحيث لا يكونان من اعضاء لجنة التقدير

واما تشكيلات الحكومة فيقدمها المأمور او موظف

اخر يعين لذلك

٩ - لجنة الرأفة مفوض لها ان تقرر
المصاريف الخاصة للذي تسأيد صحة شكواه
وكذلك للمصاريف التي يلزم بها في حالة ما اذا تقرر
بطلان دعواه

١٠ - وفي شهر ديسمبر من كل سنة تعدل
الهيئة التقدير جدول التقدير وتضمنه . ولكي تتوصل
الهيئة الى اتمام ذلك عليها ان تطلب العموم باوقات
المعاينة

١١ - في هذا الجدول المعدل لجميع المباني الجديدة
وتجوز للمخرج المباني التي لا يسبق تعيينها الا لان
التقدير الذي تقرر على المباني وتقدر لها غرائب وتوجيه
لا يجوز تغييره الا اذا طلب الهيئة التقدير انه حصل
تغيير او اضافية في تلك المجلات او زادت قيمتها بخلافها
لسبب اخر او اذا برهن المالك واقع الهيئة ان الاجار
السينوي نقص لسبب من الاسباب

١٢ - التقدير السنوي يظهر للاقتضى التفتيش
بشأنه الا اذا زادت قيمته او طلب المالك تخفيضه
من الهيئة

١٣ - المجلات التي يحصل فيها تغيير او اضافية
يجب على مالكيها ان يقدم بلاغا عن ذلك التغير او تلك
الاضافاة الى المأمور قبل مضي يوم ٣٠ من الشهر التالي ومن
يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه واحدة
عن تلك الالوية

١٤ - اذا حصل تاخير في دفع قيمته من العوائد
لمدة شهر واحد (بالتقويم الافريقي) من يوم استحقاق
الدفع يجوز تعجيل التاخير من المالك امام احد قضاة
الدرجة الاولى او الدرجة الثانية كانه قدود مستنقطة
تختص احكام

١٥ - المحل الذي يوجد عليه احتجاب عن اثنين او
ثلاثة يمكن صلته او احد احتجاباته فاطفا في البلدة او غير
معروف او لم يمكن وجوده في هذه الحالات و حصل
تاخير في دفع قسم من التاخير زيادة عن شهر
(بالتقويم الافريقي) يجوز للذي ان يطلق الساكن في

ذلك الملك بان يدفع الاجار الى الحكومة الى ان يسدد
القسم المتاخر من العوائد

١٦ - ويكون الساكن المذكور مكافا بالاستمرار على
دفع الاجار الى الحكومة الى ان يلغى التدبير اعلانه
المذكور . وفي الاجار الى الحكومة هذه الصفة يكون
مزيد الساكن امام كل دعوى تقام ضد من الملك او
الملك بشأن الاجار او بطله
او حصل تاخير في دفع الاجار الذي يصدر الامر
بندسه الى الحكومة زيادة عن شهر واحد (بالتقويم
الافريقي) يجوز محصله كانه دين مستحق

١٧ - يصدر للتدبير الواقع اللازم لاتخاذ وكلاء
يقومون مقام المالكين وانهم ذلك بما يكون لازما ومناسيا
لاجل تنفيذ هذا القانون

١٨ - هذا القانون يسمى قانون (عوائد الالوية)

لسنة ١٨٩٩

سودان (الهيئة ١٩٠١) ديسمبر سنة ١٩٠٠

أعلانات

يقيم طير كل الاوربيين الذين يحضرون الى بلاد
السودان ان يقدموا انفسهم الى حضرة قوميندان
حلفا وكذلك الى حضرة مأمور ام درمان
سودان سنة ١٩٠٠ اجنير ١٠ يناير سنة ١٩٠١

إعلان الاجانب

١٩ - قد اتفق الاعلان المسؤول في الوزارة المصرية
٢٠ بتاريخ اول جنبر سنة ١٩٠٠ الذي يقتضي على
الاجانب الاوربيين الاجئين الى السودان بتقديم انفسهم
الى قوميندان حلفا ومأمور ام درمان على ان يجب على
كل الاوربيين قبل دخولهم كدوفان او تقديمهم
الى حوزي الخرطوم ان يثبتوا على (كهرج
مرور) من مدافع دقله الى من موبيل بوز او من
السكة الى الملك بام درمان

سودان - « اراضي وتنظيم » ٣٧ مايو سنة ١٨٩٩

فأون سنة ١٨٩٩

خاص بنسوية المسائل المتعلقة بالاراضي الكائنة داخل مدن الخرطوم وبرودقته وتنظيم تلك المدن وتشبيدها

حيث ان مدن الخرطوم وبرودقته قد تدمرت في مدة الثورة الاخيرة والاراضي والبساتين الموجودة فيها قد تدمرت وكثير منها لا يملكها الاصلين ولا اذا كانوا احياء او اموات ولا الذين حاولوا جعل المتوفين منهم

وحيث انه مقتضى تجديد تنظيم هذه المدن وتنظيمها بطريقة صحية كافية لراحة الاهالي وحيث تشكلت لجنة للنظر في الطلبات المقدمة بالاراضي الكائنة داخل مدينة الخرطوم فقد صدر الامر بما يأتي

١ - توصلا لانرض المطلوب من هذا القانون تعتبر منطقة كل مدينة من مدن الخرطوم وبرودقته انها تشمل على مجموع المسطحات الخاصة بكل منها المحصورة داخل حدود الاستحكامات القديمة والنهر

٢ - ان اللجنة التي تعينت لمدينة الخرطوم تشكل ثانية من ثلاثة من الضباط الذين في خدمة الجيش المصري سواء كانوا مشغولين باعمال عسكرية او مدنية ومن اثنين من اعيان الجهة وتستمر في عملها بشكل لجنة لتأدية النرض المقصود من هذا القانون وتسمى لجنة اراضي مدينة الخرطوم

٣ - يمثل التشكيل المذكور تولف لجانين لمدينتي برودقته وكل على حدهما وتسميان لجنة اراضي برودقته اراضي مدينة الخرطوم

٤ - كل من يدعي بحق ملكية في ارض او في جزء شائع في اراضي احدي مدن الخرطوم وبرودقته عليه ان يقدم طلبه الى اللجنة الخاصة بها قبل مضي يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ فاذا تخرج من

لليصاد المذكور سقطت حقوقه كلها ويقدم تلك الطلبات كتابا الى رئيس اللجنة بواسطة ايداعها في الدفترية اوتي ابي محل اخر من ذلك او ارساها اليه بطريق التصديق بالبوستة ويجوز تقديم الطلبات للجان المذكورة في جلساتها العمومية من صاحب الشأن مباشرة او بواسطة وكيل شرعي يیده توكل مستوف الشروط الشرعية اما الطلبات التي سبق تقديمها للجنة الخرطوم فلا حاجة لتكرار تقديمها

٥ - يجب ان تشمل الطلبات على بيان الاراضي المقصودة بانها كائنا بحيث يستدل عليها نصيا وتشمل ايضا على مقدار مسطحها وعلى ما اذا كانت او لم تزل ارضا كائنا او اطيان بساتين او اطيان زراعية ويتوضح ايضا اذا كان الطلب عن القطعة بتمامها او عن جزء شائع فيها وعن كيفية ايلولة ذلك الحق الى الطالب

٦ - تحصر كل لجنة الطلبات التي تقدم اليها في قائمة معدة لذلك ومجرد عدم درج اي طلب في تلك القائمة يكون دليلا على انه لم يقدم ما لم يثبت خلاف ذلك

٧ - تفصل كل لجنة في الطلبات المقدمة اليها بعد اعلان الطالبين واعطائهم وقتا كافيا على قدر الامكان وبمسمع اقوالهم واقوال وكلائهم الشرعيين اذا حضروا

وتأثر اللجنة امام كل طلب مندرج في قائمة الطلبات بما يفيد قبولها له تمام او قبول بعضه فقط ومقدار القبول او رفضها ذلك الطلب وتصيح قرارات اللجنة انتهائية في حق كل طلب مالم يستأنفها صاحب الشأن في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدورها وبأمر الحاكم العام بإعادة النظر فيها

٨ - يجوز للحكومة ان تشترط في بعض مناسبتة تقوّر اللجنة كافة اطيان البساتين واطيان الزراعة التي ثبتت طلبات ارباب الشأن فيها كليا او جزئيا ويجب على اللجنة عند تقدير الثمن ان لا تراعي الغرض

التي تصمد بالحكومة من شراء الارض ولا كيفية استعمال
الحكومة لها في الحالة الحاضرة

٩ - متى قبل طلب تقدم عن قطعة ارض
غير احيان البساتين وامان الزراعة يعطى لتدوي الحق
فيها قطعة ارض في اللدن بدلا منها تكون مساحتها
مساوية لمساحة القطعة المستبدلة او اوسع منها وتستط
كلية حقوقه في القطعة الاصلية وعند تخصيص
قطعة البديل اصحاب الشأن يجب مراعاة ما
يقصده من استعمالها بقدر الاسكان ويجب عليه
ان يبين ذلك للجنة.

١٠ - توزيع اراضي اللدن بالكيفية السابق يانها
غرض على التوزيع عليهم تشييد بناء على الارض
يله اهل البهم يكون موافقا لادامس التنظيم التي تصدر
فيها الشأن وذلك في ظرف سنتين من اول تاريخ
حصل فيه التوزيع او في ظرف سنة واحدة بالاكث
من تاريخ اعطاء الاراضي لاصحاب الشأن ولو تجاوز
ذلك اليماد السابق ذكره

١١ - في حال قبول طالب مختص بجزء شائع في
ارض فيكتفي باعطاء صاحبه قطعة ارض متاسبة
من جميع وجوها لاجزء الشائع الذي قبل
فيه الطالب

١٢ - في حالة ما اذا كان الجزء الذي يستحقه
الطالب ينقص عن اقل مساحة يجوز انشاء منزل
عليها بمقتضى لوائح التنظيم التي تصدر فتم على المساحة
للذكورة للطالب او تشترى منه الحكومة بشمن مناسب
يحدد بالكيفية السابقة

١٣ - تتبع نصوص هذا القانون فيما يختص
بتقديم الطلبات المتعلقة بالتحويل وانواع اشجار الامتار
الاخرى وفي شراء الحكومة لتلك الاشجار وذلك بقدر
ما تنطبق مواد هذا القانون للموضوعة لطلبات احيان
البساتين وشرائها

١٤ - لا ينفذ البيع او انتقال الموقوف بين الاحياء عن
لبي طلب خاص بارض ما ولا حق امتياز او حق

عيني يقترب على الارض المذكورة قبل البناء عليها طبقا
لنص المادة العاشرة ما لم يسجل ذلك في سجل الاراضي
ويتعهد المشتري او الناقل له الحق بالبناء طبقا لنص
للمادة العاشرة وفي اليماد المحدد فيها

١٥ - كل اراضي واشجار اللدن المذكورة غير
ما يعطى منها بموجب نص المادة التاسعة او غير احيان
البساتين او احيان الزراعة والاشجار التي ثبتت طلبات
ارباب الشأن فيها لكنها لم تشترىها الحكومة طبقا لاحكام
المادة الثانية او المادة الثالثة عشر وكل الاراضي التي
تمتعي ولم تشيد عليها البناء وفقا لما هو مقرر سبق
للمادة التاسعة وفي اليماد المحدد فيها تكون وتصير ملكا
مطلقا للحكومة

١٦ - لا يحق لاي شخص ان يدعي على
الحكومة او برأئها بشأن اراضي او اشجار كانت
في احدى المدن المذكورة او ابي حق ناشيء
عن نصوص هذا القانون الا طبقا لاحكام هذا
القانون

١٧ - الالفاظ المستعملة في هذا القانون بالمذكر
تطلق على للونث ايضا وكذلك الالفاظ المستعملة
بالمرء تطلق على الجمع والواحد يشمل الجماع

١٨ - يسمى هذا القانون بقانون اراضي مدن
اغرطوم ويبر ودقته سنة ١٨٩٩

قانون ١٨٩٩

خاص بتسوية المنازعات المتعلقة بالاراضي
وتسجيل الحجج

حيث ان بموجب ذكريتو خديوي وقيم اول
ابريل سنة ١٨٩٧ (المجلد الثاني صحيفة ٤٩٤) قد
وضعت احكام لتسوية المنازعات المتعلقة بملكية
الاراضي في مديرية دقته ومن المناسب وضع ما
يتعلق تلك الاحكام لجهات السودان الاخرى

وحيث ان انشاء سجلات جديدة لحجج تملك هذه

الاراضي يكون اساسا لتحصين الطريقة للتبعية في التسجيلات فقد صدر الامر بما هو آت

فيا يختص بالتزاع في حجب ملكية الاراضي

١ - تشكل لجنة من ثلاثة ضباط يكونون في خدمة الجيش المصري سواء كانوا مشتهلين باعمال عسكرية او ملكية ومن اثنين من اعيان البلدة وذلك في كل من مدن بني الخطوم وبربر وغيرها من المديرات والمراكز والمدن التي يمينها الحاكم العام من وقت الى اخر بواسطة اعلان ينشر في غارضة السودان وذلك لاجل النظر والفصل في الطلبات المتعلقة بالاراضي

٢ - كل من يدعي ملكية ارض لم تكن في حيازته او يفتقر رهن او باي حق اخر مترتب على ارض او على ريعها في احدى المديرات او المراكز او المدن ما عدا الخطوم وبربر وتكون قد تشكلت لها لجنة عليه ان يقدم طلبه كتابة الى اللجنة اما في المديرات او في جهة اخرى معينة بحيث لا يتاخر عن يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ او عن اي تاريخ بعده يتحدد في الامر الذي يصدر بتشكيل اللجنة والاعطى في حقوقه كلها

٣ - تفصل اللجنة في الطلب المقدم اليها بعد اعلان المدعي ووضح اليد (في حالة وجوده) واعطائها وقتا كافيا للحضور وبعد سماع اقوالها او اقبال وكلائها الشرعيين اذا حضروا ويكون قرار اللجنة انتبائيا الا انه لا يمس ذلك حقوق المدعي الذي يظهر فيما بعد ويقدم عليه قبل فوات الميعاد المقرر قانونا

٤ - تنعقد اللجنة سجالا تحصر فيه بيان الارض التي قبلت الطلب للتخص بها نهائيا وتفيد فيه بصفة مالك اسم الطالب الذي تقرر قبوله مالمالك للارض سواء كان مالكا مطلقا او غير مطلق التصرف كما وانها تذكر فيه ايضا التاثيرات التي لهم كل

طالب يتقرران له على الارض حق ادنى من حق المالك

٥ - في حالة ما اذا قيل حق الطالب قط في جزء شائع في الارض ولم يقدم احد خلافه في الميعاد المقرر قانونا طلبا عن الجزء الباقي او رفض الطالب للتخص به فعلى الارض بتمامها لهذا الطالب الا ان في مثل هذه الحالة يمنع لدوي الحقوق في الجزء الباقي من الارض ميعاد سنة اخرة تنبئ من اخر يوم مقرر لتقديم الطلبات كي يخضروا في خلاله يطالبوا بحقوقهم

٦ - تنجح التواعد الانسية في صدور الحكم في الطلبات

اولا في حالة ما اذا ثبت ان شخصا كان حائزا لارض او كان يستلم ايجارها او ريعها قبل الثورة وبمعدا فيعتبر انه كان حائزا لتلك الارض او انه كان يستلم ايجارها او ريعها في الزمن الفاصل بين هاتين التورتين اعني بدون انقطاع ويعتمد ذلك الى ان يثبت ما يخالفه ولا ينفذ البتة الى انقطاع اليد او انقطاع استلام الايجار او الريع متى كان ذلك بسبب عن القوة القاهرة

ثانيا الحيازة للسندية او استلام الايجار او الريع بدون انقطاع لمدة الخمس سنوات السابقة لتاريخ الطلب تعتبر حجة قطعية ضد اخرين

ثالثا يجب على كل من يطلب ارضا لم يكن حائزا لها ولم يستلم ايجارها او ريعها ان يثبت بانه كان حائزا لها في السابق او كان مستوليا على ايجارها او ريعها بسبب صحيح وبان تلك الحيازات او ذلك الانتفاع اذا انقطعا بالقوة القاهرة في الثورة الحديثة

رابعا استمرار الحيازة من عهد اعادة السلطة للدنية يعتبر سببا صحيحا للملكية مالم يثبت خلافه ماذكر او يظهر للارض طالب اخر يريده حجة اقوى خامسا تعتبر حيازة او انتفاع من آل منه حق الطالب لنها حيازة واستقلال الطالب ذاته

(اراضي وتسجيل الحجج ١٨١١)

(اراضي وتسجيل الحجج ١٨١١)

اخرى عينية بين احياء في اي مديرية او مركز او مدينة.
فلا يقبل الاثبات ما لم يكن اسم المشتري أو المقول
اليه الحق مقيدا في السجل بصفة مالك للارض

ثانياً في حالة الرهن او الحق المترتب على ارض
او على ريعها فلا يقبل الاثبات ما لم يكن هذا الرهن
او هذا الحق قد نشأ عن سند بالكتابة ويكون تسجل
تماماً او تأخيراً في سجل المقارات

ثالثاً في حالة بيع او نقل حقوق أخرى بين
الأحياء عن رهن أو حق عيني آخر مسجل فلا يقبل.
الأثبات ما لم يكن اسم المشتري أو المقول اليه الحق
مقيدا في السجل بصفة صاحب حق وذو صالح
في الرهن او الحق العيني

١٢ — كل تسجيل يحصل في سجل الاراضي
يعتبر ثبوتاً حاسماً هو مذون فيه الى أن يثبت
ما يخالف ذلك

١٣ — كل تصرف يحصل في أرض نظير
مقابل ويسجل بمعرفة صاحب الشأن دون ان يعلم
بمصول تصرف سابق غير مسجل يكون معتمداً دون
الآخر ولو تسجل بعد ذلك

١٤ — الأحكام المذكورة أعلاه فيما يختص
بالسجل لا تمس الحقوق التي تكتسب على الأرض
بمضي للمدة للطاوية

تعريفات وخواص

١٥ — عند عدم وجود نص صريح فالانفاط
المستعملة بالمعنى في هذا القانون تطلق على الجمع
والانفاط المستعملة بالذكر تطلق على المورث والنفقة
(طالب) تشمل الشخص الواضع يده على ارض ولو
انه لم يقدم طلباً صريحاً اما لنفقة (ارض) فتدل
على ما يأتي

اولاً كل جزء شائع في ارض

ثانياً كل حق يزرع مساحة معينة او يمكن
تمييزها ولوان موقعها يجوز ان يختلف من
سنة لسنة

سادساً في حالة ما اذا ثبت ان الحيازة كانت او لم
تزل على ذمة الغير بسبب قرابة او غير ذلك فتعتبر
انها حيازة تلك الغير

٧ — في حالة ما اذا ظهر للجنة في اجراء
التحقيق امكان وجود حق اناصر او الجنين اذا
ولد فيعين شخصاً ليقوم مقام القاصر او الجنين وما
يعتبر ان كليهما قدما طلبهما في الميعاد للقررة قانوناً

٨ — اذا تأكد للجنة ان شخصاً لم يكن
قدّم طلباً وله حق في ارض او في رهن او في حق
اخر مراتب على ارض ما او على غلتها فللجنة الخيار
في النظر في قضية ذلك الشخص كانه قدّم طلباً
في الميعاد المأزق قانوناً

٩ — في حالة ما اذا ثبت الطالب انه كاتب
يملك ارضاً بموجب حجة صحيحة ولكنها تزعت منه
بقوة قاهرة في اثناء الثورة ثم ثبت من جهة اخرى
ان شخصاً اخر له في الحال حقوق على تلك الارض
بموجب القواعد السابقة فاللجنة تعرض المسألة على
الحاكم العام الذي يعطي مجاباً بحسب الامكان مثل
هذا الطالب ارضاً تكون مساحتها بقدر مساحة ارضه
وحدها يضافي صقع ارضه وما يمثل هذا العطا يكون
خاضعاً لكافة الشروط الخاصة بكييفية الانشغال والزراعة
والقرار الذي يصدره الحاكم العام في كافة المسائل التي
من هذا القبيل يكون نهائياً

١٠ — كل حق على الارض ناشئ عن
طلب تقدم بموجب هذا القانون لا ينفذ الا على مقتضى
احكام هذا القانون

في تسجيل الاراضي

١١ — متى نشي سجل للاراضي في مديرية
او مركز او مدينة ما فلا يقبل الاثبات في اي وجه
من الواجهة الاية امام اي محكمة مدنية الا في حالة
اقالة الدعوى او انتفاذ اجراءات اخرى لتصحيح
السجل

اولاً في حالة بيع الارض او نقل حقوق

ثالثا الاشجار

١٦ — هذا القانون يسمى بقانون الحقوق

في الاراضي لسنة ١٨٩٩

سودان — ٥٠ (اراضي) ١١ ابريل سنة ٩٠٠

حيث انه قد علم لسادة الحاكم المصالح في السودان
ان بعض الاشخاص ينتهزون فرصة احتياج الاهالي
للقود في السودان ويسترون منهم اراضيهم بآثار
اقل من قيمتها الحقيقية فلذا صدر هذا الاعلان ليحل
المعوم انه يجب عرض جميع العقود المقتصة بشراء
الاراضي على المدير لتصدقه عليها وذلك الى ان
يتسنى انشاء سجلات للاراضي طبقا لما هو وارد في
نص المادة ١١ من قانون حجب الاراضي سنة ١٨٩٩
تستعمل لجان الاراضي التي تعين بموجب نصوص القانون
للكود سلطة ان تعدل عقود اي شره يثبت حصوله
بالكيفية السابق ذكرها اذ لم يكن قد سبق رفع البلاغ
للانزاع عنه الى المدير

سودان — ٥٠ (اراضي) ١١ يناير سنة ١٩٠١

قانون

يتعلق بتعديل المدة التي يجب فيها على الموزع عليهم
من الاراضي في الخرطوم وبمرو تشييد البنائات

قد صدر الامر الكرمي كما يأتي

١ — يسمي هذا القانون قانون اراضي مدن

الخرطوم وبمرو ودقته سنة ١٩٠١

٢ — ان المدة التي يجب فيها على الموزع

عليهم اراضي في الخرطوم او بمرو بناء الاراضي المعطاة

اليهم بموجب المادة العاشرة من قانون اراضي مدن

الخرطوم وبمرو ودقته سنة ١٨٩٩ قد امتدت

كما يأتي

(١) اذا وزعت الاراضي على اهلها في ٣١

دسمبر من سنة ١٩٠٠ او قبل ذلك لو اعلنت

لجنة الاراضي بانها مستعدة لتعيين الاراضي لمن توبه

في نفس التاريخ فيمتد الاجل المحدود للبناء الى ٣١

دسمبر سنة ١٩٠٢

(ب) اذا اعلنت لجنة الاراضي لاول مرة

بعد تاريخ ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ بانها مستعدة لتعيين

الارض فيمتد زمن البناء الى سنتين من تاريخ

الاعلان بذلك

٣ والاعلانات الصادرة من وزعت عليهم الاراضي

من اي لجنة مشكلة بموجب قانون اراضي الخرطوم

وبمرو ودقته سنة ١٨٩٩ يكتفي باعلانها بملفها على

لوح الاعلانات المختص بمأورية البلديات بغير كل اعلان

مثل هذا كانه بلغ لمن يازم من ناهم اراضي من تاريخ

وضعه على اللوح المذكور

سودان — ٥٠ (اراضي) تسجيل ١٢ يونيو سنة ١٩٠١

تسجيل اراضي مدينة الخرطوم

ينشر الاعلان الاتي لاطلاع العموم عليه

(١) ان كافة العقود المتعلقة بالاراضي او بالسيه

مصلحة في الاراضي الكائنة في مدينة الخرطوم يجب

تسجيلها في السجل الذي قد اعد لهذه الغاية في (ادارة

تسجيل الاراضي) في مديرية الخرطوم وذلك ريثما

يوضع سجل المصالح لمدينة الخرطوم

(٢) كل عقد يطلب تسجيله يجب ان يكون

مرفوقا بصورة صحيحة منه مكتوبة على ورقة

(فولسكلب) ويمكن مشفوي هذا الورق من

(ادارة تسجيل اراضي مديرية الخرطوم)

(٣) يشترط ان تبين جليا في كل عقد يقيد بعد

نشر هذا الاعلان النمرة المسجلة للمعطاة للارض في

الشهادة الصادرة من لجنة اراضي مدينة الخرطوم عند

توزيع الارض على ذوقها

(٤) يجب على الوهاب متى تسران بمشفي في قلم

التسجيل مصحوبا بشهود لاثبات شخصيته وللأقارب

بانه هو الذي اجري العقد ولغا هذا لايعم السجل

من الاستثناء عن حضور الوهاب شخصيا في اي

حالة بل يمكنه ان يقبل بدلا من ذلك شهادة ممضاة من

لجنة الأراضي

مسير تعيين لجنة للأراضي بمديرية سنار لقبول وتسوية جميع الادعاءات بالأراضي حسب نص (قانون جميع الأراضي سنة ١٨٩٩) فكل من يهدي بأرض ليست بمجازته أو يرمي على الأرض أو يبيع حق عليها أو على ريعها فيلزم أن يقدم طلبه خطاً ويوصله لمكتب مدير سنار أو لقلم مراجعة حمايات السودان بمعرضة مصر قبل مضي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠

سودان — «البيان» ٧ مارس سنة ١٨٩٩

اعلان

بما أنه جاري تقديم طلبات بخصوص اطياف في السودان توجد على أكثرها منازل. وبما أنه سيصدر عنها قريب قوانين للنظر والحكم في هذه الطيات

فليكن معلوماً لكل من ينضم ذلك أنه ملزم صدور هذه الاحكام ان اي بيع يحصل في اراضي السودان لا يضر للشرعي حق التملك الشرعي

سودان — «البيان» ٢٧ مارس سنة ١٨٩٩

— (قانون) —

تقرر ضربات الاطيان وهو ائذ النخل قد صدر الامر بما يأتي :

١ - تربط الضربات على اطياف المديرية والمراكز التي يصير تعيينها بأمر من الحكمدار العام بواسطة النشر عنها من وقت الى اخر في غلزية السودان

وتعنتى من ذلك الاطيان التي تجوف ريعاً على الامطار (الظهاري) اما فئات الضربات فهي كالآتي (١) ارض الجزائر التي تروى بواسطة السواقي

والشوايف

اطيان درجة اولى ٦٠ غرشاً عن الفدان

اطيان درجة ثانيه ٥٠ غرشاً عن الفدان

شاهد يشهد بإجراء المقدكاً ينبغي وبأن الواهب هو نفس الشخص الذي اجري ذلك المقدوم على هؤلاء الشهود يجب على سبيل الفائدة ان يكونوا قضاة أو عمداء أو متوظف اخر يشغل مركزاً رسمياً في الحكومة أو أي شخص اخر يكون اعلالاً ان يتعامل في الامور القضائية (٥) طبقاً للنص في مادة ١٤ من قانون اراضي مدن الخرطوم ويبرر ودفعه سنة ١٨٩٩ لا يكون بيع الجزء الذي ينتهجه الطالب ولا انتقاله بين الاحياء قبل اتياء عليه طبقاً لنص القانون فانما ما لم يسجل في سجل الاراضي وعلى المشتري او من تنتقل اليه الارض ان يتعهد ببقاء النص في القانون المذكور وفي اليماد المعلن في نفس القانون الذي عدل تحت عنوان قانون اراضي مدن الخرطوم ويبرر ودفعه سنة ١٩٠١

سودان — ١٠ ابريل سنة ١٩٠٠

اعلان

مديرية كلة

لجنة اراضي

مسير تعيين لجنة بمديرية كلة لقبول وتسوية جميع الادعاءات بالأراضي حسب نص (قانون جميع الأراضي سنة ١٨٩٩) فكل من يهدي بأرض ليس في مجازته أو من يهدي برمي على الأرض أو يبيع عليها أو على ريع الأرض من اراضي المديرية المذكورة فيلزم أن يقدم طلبه خطاً وذلك بأرساله لمدير كلة أو لقلم مراجعة حمايات السودان في مصر وذلك قبل مضي ٣١ اغسطس سنة ١٩٠٠

سودان — «لراضي» سنة ١٩٠٠

اعلان

مديرية سنار

غير معروف أو لم يمكن الاستدلال عليه بعد البحث الدقيق فورقة التكليف تملن بالكيفية اللينة في القامون أو يلقها في محل مشهور في البلد

٥ — اذا ظهر للقاضي عند سماعه التماس للطلوب بالورقة السابق ذكرها ان محمولات الارض لم تنجح ولم يكن للتسبب في ذلك للمالك ولا الزارع وان دفع للمال يستوجب حرمان المالك من وسائل تمشيه بالنسبة الى كونه مزراع فالقاضي يوقف النظر في الطلب ويعرض الكيفية على المدير لرفعها الى الحاكم العام

٦ — وفيما عدا الحالة المتقدم ذكرها يصدر القاضي امرا يحجز الارض بالصفة الآتي ينهاه يصدر امرا الى الامور بالشروع باتخاذ اللازم لتسهيل البلغ المتأخر يتامه لسداد اموال الاطيان

٧ — ولاجل حصول الامور على البلغ للطلوب يرسل اولاً امراً يحجز القنود او القنولات الاخرى التي تكون خاصة بالمالك او الملاك او باحدهم شرطاً ان يستثنى من هذا الحجز ما يأتي:

- (١) للمبوسات الضرورية للمالك ولزوجته واولاده
- (٢) عدة الصناعات وآلات المزارع
- (٣) للواتي التي يشغلها صاحبها مادة في الزراعة ويرى القاضي ان بقاها ضروري للقيام بمشاهه من الزراعة

٨ — وتوصل معرفة للقنولات التي تخص للمالك او للملاك والتحقيق منها تملك يجوز للقاضي او للامور ان يطلب ابيه شخص كان القصور امامه واخذ قوله

٩ — اذا لم يدفع البلغ للتأخر في خلال اربعة عشر يوماً بعد الحجز المذكور في المادة ٧ فالامور يبيع بالمراد العلني الاشياء المحجوزة او قسمها منها بقدر ما يكفي لسداد المتأخر من الضرائب ولسداد مصاريف الاجرائات التي عملت بشرط ان الاشياء القابلة للتلف تباع حالاً

١٠ — اذا كانت البايغ القهضة بموجب المصادرة

(ب) ارض البر الاصلي التي تروى بواسطة السراقي والنفاديف

اطيان درجه اولى ٤٠ غرشاً عن الفدان
اطيان درجه ثانية ٣٠ غرشاً عن الفدان
(ج) ارض الشواطي التي تروى بالفيضات (ساوكة) ٢٠ غرشاً عن الفدان

(د) الارض التي تروى بواسطة الآبار (مطره) ٢٠ غرشاً عن الفدان

٢ — تربط العوائد على التخيل في المديرات والراكر التي يصدر تعيينها باسم من الحكمدار العام بالكيفية السابق ذكرها وتكون باعتبار غرشين عن كل فغلة ذكرها كانت او اثني بدأت اث ثلثه على انه يعنى من العوائد جميع التخيل الموجودة في احواش وجنان الميراث التي تربط عليها عوائد ذلك متى كانت قيمة ذلك الحوش او تلك الجنية داخله في تقدير ايجار البيت السوي

٣ — يصدر المدير الاوامر اللازمة لتريب درجات الاطيان وتقدر فئات الضرائب السابق ذكرها

ويحدد لفساط الضرائب ومقاديرها واوقات دفعها ويعلن ذلك وينشره لاحاطة العموم ويجب على المدير عند تحديد مقادير الاقساط واوقات دفعها ان يراعي الاوقات التي تجمع فيها انواع المحصولات المختلفة

٤ — اذا حصل تأخير في سداد اي جزء كان من ضرائب الاطيان وتجاوزت مدة التأخير شهراً تقريباً (افرنجياً) فالوظف المختص بذلك يرفع الامر الى الممثلش او المدير وهذا يملن بورقة تكليف مالك الارض واحداً كان او اكثر اما باسمه او بصفته مالكاً للارض بالمشور امامه

وورقة التكليف يجوز اقتلائها لاحد للملاك متى كانوا اكثر من واحد ويعتبر كانه حاصل لبايعين فاذ لم يكن احد للملاك ساكن في البلد او اذا كان

(البيان ونجل ١٨٩٩)

(البيان ونجل ١٨٩٩)

له ان المالك لو للالك لم يتأخروا عمدا في سداد الضرائب ولم يهاولوا التخلص من دفعها وكان في الارض زراعة فالية يصدر امره بتوقيع الحيز على الارض ويصدر امره الى المأمور كي يتصرف بالمصولات عند استوائها طبقا لما هو مدون في المادة ١٠ وذلك قبل شروعه في الاجراءات المدونة في المادة ٧

١٦ - اذا ظهر للقاضي في اية وقت كان انباء الاجراءات انه حاصل اعمال في المزارع التابعة في الارض المنصوص عنها في المادة ١٠ والمادة ١٥ يصدر امره للمأمور كي يشرع في الاجراءات كان لم يكن على الارض زراعة

١٧ - يتم توقيع الحيز على الارض باعلانه في البلد وبعلاجه صحتها او شيئاها به

ويتم لاحقا كل بيع او انتقال ملكية او تكليف يحصل على الارض او على محصولها او على الماشي او الات الزراعية المستعملة في زراعتها بدون رضا القاضي قبل رفع الحيز عنها

١٨ - اذا تأخر قسم من ضرائب النجيل من ميعاد زيادة عن شهر قومي (افريقي) فائيلغ للتأخر يصير تحصيله من المالك من كل النجيل الذي يملكه بالكمية المتبعة في تحصيل ضرائب الاطيان من الاطيان وملاكها حسبما تستلزم الحالة

١٩ - الاشخاص الذين يملكون ارضا او نفلا على الشيوع بينهم يكونون متضامنين ومتكافلين في سداد ضرائب الارض واعوان النجيل

٢٠ - كفة القاضي الواردة في هذه اللائحة يهني بها المديروا للفتش الذي اصدر ورقة طلب الحضور لاصلية او من يحل محله في الوظيفة

٢١ - هذا القانون يسي بقانون ضرائب الارض

لسنة ١٨٩٩

السابقة غير كافية لسداد المتأخر من الاموال مع صاري الاجراءات ولم يمكن بعد البحث للبدق جمع للبالغ المذكورة وكان في الارض زراعة تامة فيحل استواء الزرع يصدر للمأمور امره بتوقيع الحيز على الارض ويصدر امره الى المأمور كي يتصرف بالمصولات عند استوائها طبقا لما هو مدون في المادة ١٠ وذلك قبل شروعه في الاجراءات المدونة في المادة ٧

١١ - اذا لم يكن في الارض زراعة او اذا يعتم الزراعة وكان انفصل من يوما غير كلف لسداد المطلوب فاللأمور يصدر امره بتوقيع الماشي المستثناء من الحيز المذكور في بند ٣ من المادة ٧ وبها حالا بالريقة السابق ذكرها

١٢ - بعد اتخاذ الطرق المذكورة في المرات السابقة اذا بقي شيء متأخر من الضرائب فاللأمور يبيع الارض بالزاد العتيق كلها او جزء منها بقدر ما يكفي لسداد المطلوب

الا انه لا يجوز بيع الارض في اي حال كان الا عدمي شهرين تقويميين (افريقيين) بالاول من انتهاء الشروع بالاجراءات المقررة وبيع الاراضي على مقتضى هذه المادة يبيع المشقوي بجهة على الارض خالية عن كل تكليف

١٣ - المبالغ الناتجة من البيع الذي يحصل طبقا لهذا القانون تستعمل اول لسداد رسوم الاجراءات ثم لسداد المتأخر من المال وما يتبقى يدفع الى القاضي ليسله الى الاشخاص الذين تظهر احقيتهم له

١٤ - اذا حصل نزاع مبني على سبب صحيح في ملكية الاشياء او الارض التي وقع الحيز عليها يقتضى هذا القانون او في الاشخاص الذين يستحقون الاستيلاء على البالغ المتبقي من الثمن الناتج من البيع يجوز للمأمور ان يوقف الاجراءات وينظر في المسئلة ويحكم فيها متى كانت من اختصاصاته والا غيرها للقاضي للحكم فيها

١٥ - بعد ما يسمح للقاضي اقول المعلن في المادة ٤ انما ظهر

سودان - (الطيان) سنة ١٩٠٠

قانون

تعديل قانون سنة ١٨٩٩ بشأن ضرائب الاطيان
١ - ينشر هذا القانون وقانون سنة ٩٩ بشأن
ضرائب الاطيان كقانون واحد ويسمى بقانون
سنة ٩٠١ الخاص بضرائب الاطيان
٢ - قد عدل قانون سنة ٩٩ بشأن ضرائب
الاطيان بالقيمة الآتية

يلتزم كل ما هو مذكور في المادة الاولى بمسند
كملت (اما فيات الضرائب في كافي) ويستبدل
بالنص التالي

«١» الارض التي تروى بواسطة السواقي والشواذيف
سواء كانت من الارض الاحلية او من الخزانة
اطيان درجة اولى ٦٠ قرش عن الفدان
» » » » ٥٠ »
» » » » ٤٠ »
» » » » ٣٠ »

«ب» ارض الشواقي التي تروى بالفيض (سواقي)
٢٠ قرش عن الفدان
«ث» الارض التي تروى بواسطة الآبار (مطار)
اطيان من الدرجة الاولى ٣٠ قرش عن الفدان
» » » » الثانية ٢٠ »

(الامضا) رجبلد ونجت

حاكم السودان العام
(الطيان - ميلاد ١٩٠٠ م - ١٩٠٠ م)

الضرائب على اطيان مديرية دقله

الحاكم القانون الضرائب على الاطيان للتشور في الغازية
السردانية مرة ٢ بتاريخ ٢٧ مارس سنة ٩٩ قد صار
نشر الفقرة الآتية من الدكرتو الخديوي الصادر في
١١ أكتوبر سنة ٩٩ لاجل الملبومية (راجع الجزء الاول
صحيفة ٢٩٥) (١٩٠٠)

(تربط الاموال على اطيان مديرية)
(دقله كافي)

الاطيان الكائنة على ضفتي النيل والاطيان جزيرة
لرجو التي تروى من النيل بواسطة السواقي
والشواذيف

درجة اولى ٤٠ قرشا صاغرا عن

كل فدان قابل للري

درجة ثانية ٣٠ قرشا صاغرا

عن كل فدان قابل للري

قانون ضرائب الاراضي لسنة ١٨٩٩

بناء على نص بند ١ و ٢ من قانون ضرائب
الاراضي لسنة ١٨٩٩ (قد امد سعادتكوا اقدم
الحاكم العام بان يصير تنفيذ حكم هذا القانون في
مركز الخلقيا من اعمال مديرية الخرطوم وذلك في
سنة ١٩٠١

(الامضا) رجبلد ونجت

حاكم عموم السودان

سودان - ١٠ ابريل سنة ١٩٠١

قانون ضرائب الاراضي لسنة ١٨٩٩

بناء على نص فقرة ٢ من قانون ضرائب الاراضي
سنة ١٨٩٩ (قد امد سعادتكوا اقدم الحاكم العام
بانفاذ هذا القانون في مديرية الخرطوم ابتداء من
اول يناير سنة ٩٠١ فصاعدا

(الطيان - ميلاد ١٩٠٠ م - ١٩٠٠ م)

(قانون ضرائب الاراضي سنة ٩٩)

بناء على بند ١ و ٢ من قانون الضرائب

على الاراضي سنة ١٨٩٩

امر سعادتكوا اقدم الحاكم العام بان يصير تنفيذ
حكم هذا القانون في مركزي الزيدل والتمتة
من اعمال مديرية بحر في سنة ١٩٠١

سودان - (الميلاد ١٩٠٠ م - ١٩٠٠ م)

جاء على الفترتين ١ و ٢ من قانون تعويم

ضرائب الاطيان سنة ١٨٩٩ يامر الحاكم العام ان
يجري مفعول هذا القانون في مأمورية الزيداب
من جديرة نوب

سردان — • (اطبان • مال) سۃ ۱۹

بناء على القانونين ١ و ٢ من (قانون حقوق
ضرائب الاطباء سنة ١٩٩٩ يأمر الحاكم العام
ان يجري مفعول هذا القانون في مديرية دنقلة
وقسم حلفا وأموريجي الرياضا وبمروفي بمديرية بومرو
(عند المشي) ٢ ديسمبر

سودان - ۱۸۹۹ء سے

القانون الآتي اذناه المختص بتدوين ادارة حكومة
السودان صار نشره بحسب السلطة المخولة في هذا
الخصوص حاكمكم عموم السودان

قانون تقرير عوايد القطن
(الامضا)

گفتشز اوڤ خرطوم

حاکم عموم السودان

قانون تقرير هوايد القطمان

قد صدر الامر بما ياتي

١ - تربط عرايد نسجي عرايد القطنمان
على كل قطع من الجبال والوشى والاغنام
والنعام

٢ — تدفع هذه الوايد سنوياً في اثناء
ثلاثين يوماً بعد التعداد وذلك على وانع الفئات
الآتية

٣. في المائة من الجمال

٣ » » » المواشي

الاعلام

المغنى » » » »

لو على واقع ثلث اخرى تنشر من وقت الى آخر
في غازية السودان لسري على السودان كله
لو على قسم منه

٣ - تؤدي هذه العرايد ما نوعاً أو نقداً
وإذا أدت نوعاً يجب أن تكون الحيوانات المقدمة
الغلة صفة مرة السن تختب من القطيع كله بمراعاة
حالته

وإذا دلت نقدا فيغور البالغ القنص دفعه
بموجب جدول ثمين تنشر من وقت إلى آخر
بحسب متوسط أسعار أنواع الحيوانات المختلفة في
السوق وإذا كانت العرايد القنص فيها على قطع
ما تشتمل على جزء من حيوان يدفع مقابل هذا الجزء
ما يوازي ثمنه نقدا أو يقدم بدلا منه حيوانات أخرى.
من نوع آخر يساوي ثمنها بموجب الثمن الآنف.
ذكره ثمن ذلك الجزء أو يودي قسم من ثمنه نقدا
والقسم الباقي نوما

٤ — يعني من العوايد ما يأتي

(١) جميع البقر المستعملة عادة في زراعة

(٢) الجبال والماعز والاغنام التي تربي عادة في الاراض التي ترويهما السواقي ويدفع عليها ضرائب الطيان بشرط ان لا تتجاوز خمسين واثنى عشر رأساً من الماعز او الغنم من كل مائة

• — التعداد يحصل سنويا عن قطمان كل
منطقة ومركز ويتبين فيه مقدار العوائد الواجب
تأديتها عن كل قطع

٦ - كل شكوى يادرفها بشأن التعداد المنصوص عنه بالمادة الخامسة يجب تقديمها للمدير الأولين معينين من القضاة لأنظر في مثل هذه الشكاوي في خلال الاربعة عشر يوما التي تلي في اعلان التعداد او نشره ويصدر التعداد من حيث مقدار العوايد الواجب تاديتها من كل قطع نهائيا وذلك بعد ان يحصل فيه التعديل الذي ينشأ بسبب الشكاوي السالف ذكرها

٧ - إذا لم تدفع العوائد للربوطة على أية
قطاع كان ضريبياً في خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلان
التعداد أو نشره فبدلاً من تأدية العوائد الأصلية يعاقبه

(عوائد الماشية ١٦٠١)

(عوائد الماشية ١٩٠١)

٥٥. غرش صاغ عن كل رأس من الأثنية
٥٦. » » » » رأس غنم .

نصف غرش صاع عن كل رأس ، اعز
او يكون على واقع فنت اجري يعلن عنها معادة الحاكم
العام في الغازية السودانية

٤ - يعني من هذه العوائد

أولاً جميع الحيوانات التي تخص قبيلة قد تقرر عليها الجزية أو تخص عضوا من هذه القبيلة مكافئاً بدفع الجزية

ثانياً الحيوانات الصغيرة الغير بالغه
ثالثاً كافة البقر الذي يستخدم عادة للرعي
بواسطة السواقي

• يجري في كل سنة تقديم العوائد اللازم
تفصيلها من أصحاب الحيوانات التي تسري عليها أحكام
هذا القانون بمقتضى إذن من المدير سيف دائرة
مديرية

٦ - يجوز لاصحاب الميراث أن يظفروا من التقدير المصوص هذه في المادة الخامسة وبجيب عليهم أن يقدموا شكواهم الى المدير أو الى القاضي الذي يمس به لتظر في هذه الشكاوي وذلك حتى ظرف أربعة عشر يوما من التاريخ الذي يعلن اليهم فيه نشر التقدير ويكون هذا التقدير نافذ المفعول فيها بخضوع بمقرر الوائلا لواجب على اصحاب الميراثات دعما اذا اذاحل تمليه ينسب تلك الشكاوي

٧ - انما دفع العوائد في السنة في ظرفه الخمسة عشر يوما التي يلي التساوي أو التوزيع التي يعينها للدفع للمدير السلطة بان يتم صاحب الحيوانات أو اصحابها الذين يتأخرون عن تأدية العوائد بثلاثة اضعاف العوائد الاصلية ويمكن تحميل هذه الزمانة بتوقيع المجرم على عدد كاف من الحيوانات. وبما يجب تبيينه فيوز للدفع أو لا في افاض يفرض له المذكر ذلك ان يصدرون بدون مخالفة وذلك مع حفظ الحق له اطلب الحيوانات باستثناء شكواه

صاحب ذلك القطيع أو اصحابه بأدية ثلاثة اضعاف
عدد الحيوانات التي كان يجب تأديتها أو بأدية قيمتها
وفاء للعوايد أو بأدية ثلاثة اضعاف قيمة هذه الحيوانات
بموجب التشيين الوارد في الجداول للنصوص منها
في المادة الثالثة وهذه الترامة تحصل اما بواسطة توقيع
الحجز على العدد المطلوب من الحيوانات بناء على امر
يصدر بدون محاكمة من المدير أو من احد القضاة
الذين يفوضهم بذلك في هذا الخصوص مع حفظ
الحق بهذه الحالة برفع الشكوى للمدير أو للقاضي في
اشاء السبعة ايام التالية لتوقيع الحجز او يتحصل نقداً
من صاحب القطيع أو اصحابه بنفس الحالة المتبعة في
تحويل الغرامات التي توقع بموجب قانون
مقوبات السودان او يحصل بعضها بالطريقة الاولى
وبعضها بالطريقة الثانية

٨. - هذا القانون يسي قانون عوايد
القطمان اسنة ١٨٩٩
(الامضا)

کتنر اوف خرطوم
حاکم عموم السودان

سودان • — • سنة ١٩٠٠

قانون تقرير عوائد على الحيوانات
١٠ — يسمى هذا القانون بقانون منشة ١٩٠١
بشأن تقرير عوائد الحيوانات

٢٠ - قد تقرر ربط عوائد تدفع على الجبل والجمال والحمر والمواشي والنفث والماعز في مجتمعات السودان التي يعلن عنها مساعدة الحكام العام في الفازينة السودانية من وقت الى اخر

٣ — يكون دفع هذه العوائد سنوياً في اليوم
الذي يعينه لو الايام التي يعينها كل مدير في دائرة
مديرته ويكون ذلك على وافق الفئات الآتية بيانها :

۳۰ غرض صاغ عن کل حصان
۲۱ " " " " " " " "
۳۱ " " " " " " " "

للمدير او القاضي في ثلثة السبعة ايام التي تلي توقيع
الخبر او الحكم بالقرعة طبقا لاحكام قانون
عقوبات السودان

٨ - قد اتفق قانون تقرير عوائد القطعات
سنة ١٩٠٤

(الاضا)
رجيند ونجت
حاكم السودان العام

سودان - (املاك الحكومة) ١ ابريل سنة ١٩٠١

شروط بيع اطيان الحكومة
الكائنة

ببلدة الحصى التابعة لمديرية بروج

١ - تقبل عدايت بالكاتب الاتي ذكرها
مكتب سكرتير مالي حكومة السودان بالخرطوم
» » » » »
مديرية بروج

لغاية الساعة ١٢ الظهر من يوم ٣١ مايو سنة ٩٠١
وذلك عن مشتري اطيان الحكومة الموجودة ببلدة
الحصى التابعة لمديرية بروج البالغ قدرها ٦٩٠٠ فدان
سنة آلاف وتسعاية فدان تحت الزيادة والسهم الكائنة
على جانب شريط السكة الحديد على مسافة ثمانية اميال
شمالى مدينة بروج

٢ - يجوز لكل راغب ان يقدم عطاءه عن الاطيان
جميعها او عن قطعة لا تقل عن مائة فدان او عن جملة قطع
لا تقل كل منها عن مائة فدان

٣ - توجد خريطة لهذه الاطيان في كل من
للكاتب المذكورة اعلاه ومصرح لكل راغب في
تقديم عطاءه عن مشتري الاطيان ان يطالع عليها
ويوجد ايضا تقرير عن حالة تلك الاطيان محرر بقلم
احد موظفي الحكومة من ذوي الخبرة بهذا الشأن وهذا
التقرير يجهز ايضا للاطلاع عليه بمعرفة راغب المشتري
ومع ان الحكومة معتقدة صعبة ما رسم في الخريطة
المذكورة وما ورد في التقرير الياي الذكر ولا ترى
حاليها على الشك في حقيقة ما تضمنه التقرير من

الاراء الا انها غلبيتها من كل مسئلة عن اية
غلطت تظهر فيما بعد في الخريطة او التقرير وليست
مسئلة مطلقا عنها ابداء صاحب التقرير من الاراء
والاشاحات في تقريره

٤ - مصرح لكل راغب في تقديم عطاءه ان
يماين الاطيان المذكورة اما شخصيا او بواسطة وكيل بعينه
لهذا الغرض بناء على طالب يقدم منه بذلك الى جناب
للمدير بروج

٥ - تصرح الحكومة بان يرسى عليه مشتري هذه
الاطيان ان يضع طليات لاجل ربحها وان يغير ترعا
في داخلها انما ذلك يكون بحسب الاشراف والوافع
التي يحصل الاتفاق عليها فيما بعد وتصدر بها اوامر من
قبل حكومة السودان

٦ - الاطيان التي تباع بمقتضى هذه الشروط بعينها
ازايها من دفع اموال عليها مدة الستين الاول ولكن
يدفع عنها اموال على واقع عشرين غرشا عن كل فدان
عن الستين التاليتين وبمد مضي هذه المدة تدفع عنها
الاموال المربوطة على اطيان الدرجة الاولى بمسوية بروج
ومع ذلك تتعهد الحكومة ان لا تزيد مال الفدان
الواحد عن مائة غرش في بحر الثانية سنوات التي تلي
المدة المذكورة آنفا

٧ - تقدم المطال على ورقة ثمينة من فية ثلاث
غروش داخل مظاريف مضمومة بالجمع الاسم وممنوعة
برسم سكرتير مالي حكومة السودان بالخرطوم او بمصر
ويكتب عليها من المظار (عطاء عن مشتري اطيان
الحكومة الكائنة بمعية الحصى بمديرية بروج)

٨ - يكتب اثنين بالعملة المصرية وباعتبار الجنيه
الانكليزي ٩٧٥ مليم

٩ - كل عطاء يقدم باسم شخصين فاكتر او
باسم شركة لا يقبل ما لم يكن معه صورة صحيحة طبق
الاصل من عقد الاشتراك المذكور فيها بالايضاح
اتمام اسم كل من للتشاركين وجنسيته وعمل اقلته
ومقدار رأس المال الذي له في الشركة واختصاصه

الذين يحملون اسلحة بناء على مقتضيات خدمتهم في القوات العسكرية الموجودة في السودان ولا على الاسلحة التي يحملها ضباط القوات المذكورة لاستعمالهم الخاص

٣ - كل رخصة تصرف بموجب هذا القانون يجوز للسلطة التي صرفتها ان تسحبها من حاملها في اي وقت كان

ومدة الرخص كلها تنقضي في ٣١ ديسمبر من كل سنة مهما كانت الحاله ولا يعاتب من يجدد رخصته في يوم ١٤ يناير التالي اوفيله

٤ - فئات الرسوم التي تؤخذ على حمل الاسلحة النارية عن كل سنة كاملة او جزء منها هي

عن كل ريفولفر ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥ غرشاً
عن كل سلاح ناري غير ريفولفر ٥٠ غرشاً

٥ - كل مخالفة لهذا القانون يجوز النظر فيها بصفة مستعجلة او بصفة اخرى امام احد قضاة الدرجة الاولى او الدرجة الثانية

ومع ذلك فيجوز للقاضي ان يصدر امراً بالقبض على اللص في استصواب ذلك

٦ - يجوز لرجال البوليس ضبط الاسلحة النارية التي تحمل بمخالفة نصوص هذا القانون واخذها الى القاضي المختص بالنظر في هذه المخالفة

وعدم ابراز الرخصة عند طلبها يعتبر اثباتاً لوقوع المخالفة الى ان يتضح خلاف ذلك

٧ - يسي هذا القانون بقانون قانون الاسلحة لسنة ١٨٩٩

(الامضا)

كشتنر اوف خرطوم

حاكم عموم السودان

سودان - ٥ (تجارة) مايو سنة ١٩٠١

مدعية الخرطوم

اعلان

سيه قد عقد لجنة من جميع التجار المدينين بفتح وثلاثة جناب للدور في مكتب للدرعية بالخرطوم في

من حيث قبض القودود والتوقيع على التهدات وما شاكل ذلك

١٠ - لا يقبل الصلا الا اذا كان مصحوباً بورقة من احد البنوك او علم خيومن احدي خزائن الحكومة موضح فيه ان طالب للتري اودع طرفها تحت امر حكومة السودان بصفة تأمين على وفاء ما قلعة في عطائه مبلغاً موزاً في المائة من قيمة ثمن الاطيان بحسب سعر الصلا ولا يقبل التامين على غير الصورة المتقدم ذكرها اي ان يعرض اذا كان توداً او اوراكاً مالية

١١ - يجب على من يرسي عليه الشقوي ان يدفع الكتن فوراً عند تسليمه الاطيان بعد مسحها ومعرفة حقيقة مقدار مسطحها

١٢ - لا يجبر حكومة السودان على قبول اكبر عملا لو اي عملا كان

باسم الحاكم العام

(الامضا)

سركتير مالي حكومة السودان

سودان - ٥ « اسلحة نارية » سنة ١٩٠١

قانون ١٨٩٩

حمل الاسلحة النارية

قد صدر الامر بما يأتي

١ - لا يجوز لاحد ان يحمل بندقية صيد او بندقية ششخانة او سلاحاً اخر نارياً في بلاد السودان الا بمقتضى رخصة تعلى من اللدور او من سلطة اخرى معينة وتعلّى هذه الرخصة بعد التحقق من اخلاق الذي يطلبها ومن يخالف ذلك يجازى بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ غرشاً او بالسجن لمدة لا تتجاوز شهرين تقويميين (من الاشهر الانجليزية) او بالغرامة والسجن معاً مع ضبط السلاح الناري بجانب الحكومة وتستثنى الحالات المنصوص عنها في المادة الثانية .

٢ - نفس المادة الاولى لا يرسي على الاشخاص

(تعريف الرسوم القضائية ١٩٠٠)

(تعريف الرسوم القضائية ١٩٠٠)

| ملسم | جنيه | ملسم | جنيه |
|------|--------------|------|------|
| ٣٥٦ | ١ | ٥٠٠ | ٥٠ |
| ١٠ | في المائة عن | ٥٠٠ | ٥٠ |
| ٠٨ | في المائة عن | ٥٠٠ | ٥٠ |
| ٠٤ | في المائة عن | ٢٠٠ | ٥٠ |
| ٠٢ | في المائة عن | ٧٠٠ | ٥٠ |
| ٠١ | في المائة عن | ٣٥٦ | ٥٦٠ |
| ٣٤ | ٥٦٠ | | |

- ٤ - الرسوم تحصل عند انفاذ الاجراءات القضائية وعلى حسب الفئات الآتي ذكرها
- (١) عند تقديم اي شكوى يصير دفع ربع الرسوم بمقتضى الجدول المنزه عنه فيما بعد
- بجدول الرسوم على حساب المئة
- (٢) عند صدور حكما غيابيا على للدعي عليه او عند صدور حكما بمرضى الطرفين اتمام
- الحكمة قبل اتمام موضوع القضية تدفع ربع الرسوم المذكورة بالجدول ولا يصير دفع هذه
- الرسوم في حال ما اذا كان سبق دفع رسوم المرافعة
- (٣) يصير دفع ٣ ارباع الرسوم المقررة بالجدول لاجل مبالغ المرافعة
- وهذه الرسوم لا تحصل زيادة عن دفعة واحدة في قضية ما
- معنى المرافعة هي للمرافعة عن موضوع القضية وليس عن التحقيقات الابتدائية التي تعمل
- لاجل علم موضوع القضية
- اذا كان سبق دفع الرسوم المقررة بالفترة (٤) رسوم المرافعة تنخفض الى نصف ما
- هو مقرر بالجدول
- (٤) عند تطلب للدعي عليه للمعارضة في حكم صدر عليه غيابيا يصير تحصيل ربع
- الرسوم الواردة بالجدول
- (٥) عند صدور كل امر تنفيذي تحصل نصف الرسوم المقررة بالجدول بشرط ان
- هذه الرسوم لا تقل عن ٢٥ قرش صاغ ويجري دفعا مرة واحدة لا غير في كل
- قضية من الحكم نفسه
- (٦) عند طلب التصريح بالاستئناف او اعلان الاستئناف الى اللدعي يحصل نصف
- الرسوم المقررة بالجدول بشرط ان هذه الرسوم لا تقل عن ٢٥ قرش صاغ
- (٧) عند طلب التصريح بالاستئناف او اعلان الاستئناف الى القاضي النائب عن
- الحاكم العام فيحصل ٣ ارباع الرسوم المقررة بالجدول بشرط ان هذه الرسوم لا تقل
- عن ٥٠ قرش صاغ
- عند تحميل الرسوم التي هي اقل من جنيه واحد فكمسور التوش تعمل على حساب القرش
- وفي الرسوم التي تزيد عن جنيه واحد فكمسور الخمسة غروش تعمل على حساب الخمسة غروش
- ٥ - الرسوم الآتية يصير تحصيلها ايضا

في حالة ما اذا كانت قيمة القضية

| لا تزيد عن | تزيد عن |
|------------|---------|
| ٥٠ جنيه | ٥٠ جنيه |
| ٥ | ١٥ |
| ١ | ١ |
| ١٥ | ٢٥ |
| ١٠ | ٣٠ |
| ١ | ١ |
| ٢٠ | ٤٠ |

عن كل اعلان الى شاهد بمعرفة احد ضباط الحكومة، ويكون عمل
اقامته على مسافة ٢ كيلومتر من سراي المحكمة
وعن كل كيلومتر زيادة
بحيث ان الرسوم لا تزيد عن
في اي قضية يكون المدعي عليهم أكثر من ثلاثة يتحصل عن
كل اعلان يتسلم بمعرفة احد ضباط المحكمة الى مدعي عليه
بمخلاف الثلاثة المذكورين الذي يكون عمل اقامته على مسافة
٢ كيلومتر من المحكمة
وعن كل كيلومتر زيادة
بحيث لا تزيد الرسوم عن

٧ - الرسوم التي تتحصل عند الاجراءات
القضائية تدفع في مبدأ الامر بمعرفة الخصم التي اتخذت
لاجل تلك الاجراءات ما لم يصدر امر من المحكمة
بمخلاف ذلك

و عند تأخير دفع اي رسوم ان كانت يمكن
للمحكمة ان تقر بدفعها اسوة بدفع حكمة بدفعه
٨ - يعطى ايصال عن كل رسوم يصير دفعها
والرسوم للتحصيل عن اي مستند كان يلزم ايضاحها
على نفس هذا المستند بمعرفة الضابط الذي استلمها
ويامضاه

الرسوم المتحصلة عن المرافعة تتوضح في مبدأ قيد
المرافعة

٩ - يمكن للمحكمة على حسب استصولها ان
تعفي مدعي او مدعي عليه من دفع الرسوم اذا ثبت
لها فقر بشرط ان يوجد داعي للترجيع بصدور
الحكم لصالحه

١٠ - يمكن للمحكمة عند مناع استئناف اذ ان آي

عن ترجمة كل مستند بمخلاف الاحكام تعمل بمعرفة
احد ضباط المحكمة بناء على طلب احد الاخصام
يتحصل عن ١٠٠ كلمة ٤ غروش
عن نسخة اي مستند بمعرفة احد ضباط المحكمة
بناء على طلب احد الاخصام من كل ١٠٠ كلمة
عشرون

عن التوقيع على صورة مستند بانها طبق الاصل
عن كل ١٠٠ كلمة قرش صاغر
عن اي عدد كلمات يقل عن ١٠٠ كلمة
يتحصل عليه رسم ترجمة او نسخ قيمة ما يتحصل
عن اللمة كلمة

٦ - عند تنفيذ الاحكام تتحصل المبالغ التي
من راي المحكمة تحصل صرهما في الشوون الاتي ذكرها
وهي مصاريف مغرية للضباط الذين يتقاضون
الاحكام واجر دفتر على الامتعة ومصاريف نقلها وتسليمها
في عهدة شخص وجرود تلك الامتعة وتأمينها ونشر
الاعلانات بالزاد عنها والعمولة للمكلف بالزاد

لما ان الاستئناف حصل بسبب غلط وقع من المحكمة التي منها استوفى الحكم ان تأمر برد الرسوم المدفوعة عن اعلان الاستئناف او عن التصريح بالاستئناف اجزء الثاني - تقدير قيمة القضايا

١٦ - قيمة القضايا المحتسب كالموآت - (١) القضايا المختصة بتقود على حسب مقدار التقود المطالب بها

(٢) في القضايا المراد فيها حمل حق لدفع مبلغ في موعيد معينه تحسب القيمة للطلوبة لمدة سنة عشر مرآت

(٣) في قضايا الاملاك التي لما اسعار في الاسواق تحسب قيمتها بنفس السعر المسعور به في الاسواق في يوم تقديم الطلب عنها بشرط ان في القضايا التي بشأن الاراضي المربوط عليها مال تعتبر قيمتها قيمة ذلك المالك عشرون مرة

(٤) في القضايا التي يختلف قضايا التقود او الاراضي المربوط عليها مال يجب على المدعي ان يوضح قيمة طلبه بشرط انه اذا تراى للمحكمة ان المدعي اجنس القيمة وطلبت منه تعديلها ولم يعدلها في ظرف وقت محدد فتفرض المحكمة قضيته

١٧ - في اي قضية ما اذا كانت قيمة الحكم الصادر تتجاوز القيمة المطالب بها للقيمة التي قدرها للمدعي لا يجب تنفيذ الحكم حتى يتجمل الفرق بمعرفة الضابط للنوط بذلك ما بين الرسوم المدفوعة والرسوم التي كان يجب دفعها في حال ما اذا كانت قيمة الطلب توازي القيمة المذكورة في الحكم

١٨ - بونهام كارت

عن القاضي النائب عن الحاكم العام

مردان ٠ - (تفراف) فبراير سنة ١٩٠١

اعلافت

بشأن ارسال التفرافات

١ - الاسبقية في ارسال التفرافات تكون بالنيابة كنوع وصنف التفراف المرسل والمقصود من

ذلك هو ان التفراف (المتعجل) يرسل قبل (المادة) و (المادة) قبل (المهل) اذا كانوا على ذات الخط

٢ - الاسبقية في ارسال التفرافات من نوع وصنف واحد تكون بالنسبة للوقت الذي سلمت فيه هذه التفرافات لمكتب التفراف وهكذا يصير ارسال اي تفراف كان في دوره - لما للزيرة المقصودة من التفرافات (المتعجلة) في اب (المتعجلة) (تسليم قبل (المادة) وان يكن هذا الاخير سلم قبل الاول

٣ - قد امر سدادتو انقدم الحاكم العام بان التفرافات الاميرية لا تقدم على خلافها من التفرافات الشخصية الغير اميرية ولزيادة الايضاح نقول ان اي تفراف (مادة) شفهي يرسل مثل التفراف الاميري (المادة) في دوره بالنسبة للوقت الذي سلم فيه

٤ - الغرض للمقصود من التفرافات (المهلة) ابعاد واسطة لارسال ما يقصد ارساله وعمالا ضرورة لارساله حالاً بالبرع مما يمكن ارساله مع البوستة التفرافات (المهلة) لا تسلم للرسالة اليوم الا بعد مضي ٤٨ ساعة من وقت تسليمها في مكتب التفراف والمقصود من ذلك هو (اولاً) كي لا يهين تأخر في ارسال سائر التفرافات (ثانياً) كي لا يصير تأخر في ارسال التفرافات (المادة) وذلك لان الاولى ارسلت باجرة ارفع من الثانية

٥ - انه لامر ضروري جداً بان الاشخاص الذين يرسلون تفرافات شخصية يصيرون على اخذ وصولات محتومة ختاً وموشر عليها وبكتابة تامة عن كل تفراف يرسلونه والا لا يكون في يد ضمانه يكفل بارساله واذا فقد هذا التفراف يكون صعب جداً البحث عليه

٦ - وعلى مرسلين هذه التفرافات الشخصية ان يكتبوا كلمة (مستعجل) او (مادة) او (مهمل) حسبما يكون نوع التفراف المرسل في المحلات المعدة

(تنفيذ احكام المعاكم المصرية ١٩٠١)

(تنفيذ احكام المعاكم المصرية ١٩٠١)

لككتابة هذه الكلمات على الاراتيك التلغرافية
المتخصصة بذلك

٢ - على مرسل التلغراف ان يضي على اي
كلام يخلفه من اصل التلغراف او اى تصليح يصعله فيه
٨ - يمكن ارسال تلغرافات اولاً لقطعة مائة
ومن هذه القطعة ترسل ثانياً بالبوسنة الى المحل المقصود
ارسالها اليه . ويجب ان هذه التلغرافات تمنون كما
يأتي مثلاً -

ج . سمث

كمول رود ٥٦٥

لندن بالبوسنة من اسكندرية

وفي هذه الحالة على مرسل التلغراف ان يدفع
الاجرة الثبوتية على كل كلمة لغاية اسكندرية وزد
على ذلك يدفع ايضا غرشرين صاعاً عن اجرة ارسال
التلغراف بالبوسنة

٩ - كل الشكايات المتعلقة بمصلحة التلغرافات
يجب ان ترسل لمدير تلغرافات حكومة السودان بالمقاي
واذا كانت هذه الشكايات هي بخصوص تلغرافات
شخصية غير ابرية يجب ان يرفق معها الوصولات
للمطلة من مكتب التلغراف حيث سلت في يادي الامر
بلامر (الامضا) ج . ر . دل فلتقام

مدير تلغرافات حكومة السودان

سودان - (تنفيذ احكام المعاكم المصرية ١٩٠١)

مشرع قانون

في اعتبار وتنفيذ الاحكام المصرية في السودان
القانون لتتعلق بالاحكام المصرية لسنة ١٩٠١

حيث انه صدرت احكام من الحاكم المصرية الاعلية
في بعض قضايا ضد أشخاص قاطنين في السودان اولم
لذلك فيه وحيث انه من المنيد اعتبار هذه
الاحكام في الاقطار السودانية بما يمنع كثرة القضايا قد
صدر الامر

العنوان المختص لقانون

المادة ١

يسمى هذا القانون بقانون التعلق بالاحكام المصرية

لسنة ١٩٠١

نطاق مريانه

(المادة ٢)

يسري هذا القانون على جهات السودان التي

يسري عليها قانون الدعاوي المدنية للسودان لسنة ١٩٠٠

ليس الا وذلك في مدة مريانه فيها

الاحكام المدنية والجنائية

الاحكام المصرية

(المادة ٣)

١ - لا ينطبق نص من نصوص هذا القانون على

اي حكم صادر من محكمة مصرية

(١) يكون الغرض منه القضاء بملكية مال ثابت

كامن في غير القطر المصري او بحق وضع اليد عليه

او القضاء باي رهن او حق عيني آخر عليه

او اعطاء تعويضات من اجل ضرر حصلت بالنسبة

لذلك المال الثابت

(ب) ضد حكومة السودان او ضداي . ووظف

من موظفيها بالنسبة لاي عمل اجراه هذا الموظف

بصفته الرسمية

(ج) في مواد الافلاس

٢ - يقصد بلفظة (حكم نهائي) بالنسبة لهذا

القانون الحكم الذي يكون نهائياً ثابتاً لدى المحكمة التي

اصدرته سواء كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف ام

محكمة اخرى اولا

(المادة ٤)

كل حكم نهائي تصدره محكمة مصرية اهلية

اي دعوى مدنية او تجارية يكون له ما دام معدولا

به التاثيرات الآتية مع مراعاة النصوص والاستثناءات

المدونة ومد

(١) يكون الحكم قابلاً قاطعاً على كل مادة فصل

فيها هذا الحكم في كل دعوى تقصل امام محكمة مدنية

١٠١ المادة ١٠١

١٠١ المادة ١٠١

في السودان بين الاخصام ذاتهم في الحق ذاته لو بين
اخصام انتقلت اليهم حقوقهم

(ب) يكون الحكم حائثاً دائماً بين الاخصام ذاتهم
في الحق ذاته او بين اخصام انتقلت اليهم حقوقهم عن
رفع اى قضية امام اية محكمة مدنية في السودان بالنسبة
لالمطلب ذاته ما لم يظهر ان الحكم اتى على قواعد قانونية
سواء من حيث الموضوع او الشكل منعت الدعوى
من ان تقام امام المحكمة التي اصدرت الحكم المذكور
بدون ان تسقط تلك القواعد الحق في اعادة الطلب
الذي كان يواد اقامة الدعوى من اجله

(المادة ٥)

يجوز لكل شخص له حق التمسك بهكم نهائي
ضد شخص اخر قاطن في السودان او له ملك فيه صادر
من محكمة مصرية اهلية في اى اجراء مدني او مجاري
ان يرفع دعوى ضد ذلك الشخص الاخر (مرتكبا
فيها على الحكم متى كان هذا الحكم نافذا في مصر) امام
محكمة مدير الاقاليم القاطن فيه ذلك الشخص الاخر
والكاثر فيه ملك له

وتقام تلك الدعوى كما تقام قضية اعتيادية داخلية ضمن
اخصاص المحكمة وذلك مع مراعاة نصوص هذا القانون
وحكم المحكمة ان كان لصالح المدني يجوز بحيث يعطيه
الحقوق التي تفوق له في القطر المصري بالقرب
ما يسمح به التفات بين القواعد والاجراءات القانونية
في مصر والسودان

(المادة ٦)

١ - الحكم الواجب التنفيذ من الاحكام للهيئة في
المادة السابقة الصادر من محكمة مصرية اذا كان من
اجل دين او مبلغ معين اخر فيكون حامل الحكم (مع
مراعاة النصوص الدتونة بعد) الحق في تنفيذ الحكم في
السودان كما لو كان حكماً صادراً من محكمة مدير
الاقاليم القاطن فيه الشخص الصادر عليه الحكم او الكاثر
فيه ملك من املاكه بدون ان يكون من الضروري
اقالة دعوى جديدة ارتكبا على الحكم

الا انه قبل ان يامر بالتنفيذ يجب على المدير ان
يصدر ورقة تكليف بالمضور بالطريقة المقررة لاصدار
اوراق التكليف بالمحضر للذي عليهم في قانون
الدعوى المدنية للسودان لسنة ١٩٠٠ بامر فيما يخص
الذي يواد تنفيذ الحكم عليه بان يبين الاسباب التي من
اجلها لا يجوز تنفيذ الحكم

٢ - تطبق هذه المادة ايضاً على الحكم الصادر
من محكمة مصرية في دعوى جنائية الواجب التنفيذ
في القطر المصري وذلك بالنسبة لما يقضي به الحكم من
دفع مبلغ معين فقط

(المادة ٧)

سقط حلقه ما لو ظهر ان الحكم المراد تنفيذه بمقتضى
المادة الخامسة او السادسة من هذا القانون قد جرح
منه في القطر المصري تسرياً هاتان المادتان كما لو
كان الحكم لم يستوي الا على الجزء الذي لم ينفذ منه

(المادة ٨)

لاجل ان يكون في السودان للحكم الصادر من محكمة
مصرية اهلية التأثير الوارد في المواد ٤ و ٥ و ٦
من هذا القانون يجب ان يتضح من الحكم او من
طريقة اخرى احد الامور الآتية

(١) ان الخصم المراد التمسك بالحكم او تنفيذه
شده لو ضد وكلائه كان مدعياً في الدعوى امام
المحكمة المصرية او حضر امثلها وهو مدعي عليه
(٢) او ان ورقة التكليف بالمحضر اعلنت
له شخصياً في القطر المصري

(٣) او انه كان من رعيا الحكومة المصرية
مقياً او ساكناً عادة في القطر المصري

(٤) او ان الدعوى متعلقة بمال كاثر في القطر
المصري سواء كان متقولاً او ثانياً

(٥) او ان سبب اقامة الدعوى كان جسدياً
يصل في القطر المصري او قصد تنفيذه كله او بعضه
فيه او امورا وقت كلها او جزء منها فيه
وفي الحالة الثالثة والرابعة والخامسة يجب ايضاً ان

نصوص المادة الثامنة من هذا القانون او ضمن اي نص من نصوصها

(المادة ١٢)

يجوز لكل محكمة مدنية في السودان ان توقف مع ما تستنبط فرضه من المصاريف او غيرها (مير اية دعوى امامها يستند فيها على حكم مصري بمقتضى نصوص المادة الزاية من هذا القانون او مير اي اجراء الفرض منه الحصول على تنفيذ حكم مصري على مقتضى المادة الخامسة او السادسة وذلك اذا اتضح ان الحكم قابل للاعتناء او لاطعن اخر في القطر المصري

(المادة ١٣)

في حالة ما لو ظهر أثناء السير في دعوى امام محكمة مدنية في السودان انه منظور امام محكمة مصرية اهلية يكون او ربما يكون الحكم لها لو صدر مقتدا للمحكمة السودانية على مقتضى نصوص المادة الزاية من هذا القانون يسوغ للصحة ان توقف سير الدعوى امامها لمن صدور حكم المحكمة المصرية وذلك مع ما تستصوب فرضه من المصاريف او غيرها احكام المحاكم الشرعية

(المادة ١٤)

الاحكام المصرية الصادرة من المحاكم الشرعية تعتبر وتنفذ في السودان بالكيفية عينها وبمراعات الشروط عينها السابق وضها بالنسبة لاحكام المحاكم الاهلية المصرية وذلك بقدر ما يسمح به التفاوت بين القواعد والاجراءات للتبعية في كل من المحاكم المدنية والشرعية في السودان وسيف المحاكم المصرية

قواعد

(المادة ١٥)

يجوز للثالث القضائي وقاضي قضاة السودان ان يمتنع عند مقتضيات الاحوال ومع قبول الخناكم المالك كل منها فيما يخص المحاكم الخاصة له قواعد ولن

يتمنع او يبرهن ان ورقة التكليف بالمحضر اعانت على مقتضى القواعد الموضوعة في القوانين المصرية الالامية

(المادة ٩)

كل حكم يراد التمسك به او تنفيذه بموجب هذا القانون يشتم رسميا بواسطة صورة حقيقية منه مصلد عليها يختم نظارة الحفانية المصرية بالم قبل تملكه لطعم المراد التمسك به او تنفيذه هذه وفي حالة ما يراد تنفيذ الحكم على مقتضى المادة الخامسة او السادسة من هذا القانون ينبغي زيادة على ذلك ان يصدق من نظارة الحفانية المصرية على ان هذا الحكم نافذ في القطر المصري ويجب التوقيع على هذا التصديق بختم النظارة

(المادة ١٠)

كل حكم صادر من محكمة مصرية يراد التمسك به او تنفيذه على مقتضى نصوص هذا القانون يجوز الطعن فيه من لطعم الذي يراد التمسك بالحكم او تنفيذه هذه اركانها على انه صدر بناء على الفشل وذلك اذا ظهر ان الحكم صدر ضد مدعي عليه لم يحضر امام المحكمة المصرية ولم تعلن له شخصيا في مصر ورقة التكليف بالمحضر في الدعوى امام المحكمة المصرية

(المادة ١١)

للشخص الذي يراد التمسك بحكم عليه او تنفيذه هذه الحق في ان يشتم في الحالة المخصوص عليها في المادة السابقة ان المدعي عليه لم يحضر فعلا او ان ورقة التكليف بالمحضر لم تعلن فعلا وذلك رغم ان كون الحكم المذكور يمتنع على ان المدعي عليه يحضر امام المحكمة المصرية او على ان ورقة التكليف بالمحضر اعانت لا شخصيا في القطر المصري وفيما عدا ذلك يكون الحكم دليلا قطعيا على كل امر مدون فيه يظهر منه ان هذا الحكم داخل ضمن

يقرأ استأجرت موافقة لهذا القانون بقصد تنفيذ
نضوضه

(الامضا) زجبلد ونجت

حاكم عموم السودان

سودان - ١ - (جزية) سنة ١٩٠١

قانون

ترتيب جمع الجزية

١ - يسي هذا القانون قانون

سنة ١٩٠١ بشأن الجزية

٢ - تربط جزية متوية على كل القبائل الرحالة

التي بدخل حدر السودان

٣ - على كل مديران بقوم مقدار الجزية متويا

على كل قبيلة في داخل مديريه ويجب دفع هذه الجزية

في اليوم أو الأيام التي بينها للدير لكل قبيلة وإذا

كانت إحدى القبائل داخلة في حدر مديريتين أو

أكثر فمصادرة الحاكم العام بين للدير الذي يقوم

بتدريده الجزية

٤ - يفتح لكل مديران يعضر وينشر

قوانين بشأن جمع وقسم ودفع الجزية للفترة على القبائل

أو بعض القبائل الموجودة في داخل مديريته وذلك

بعد مصادقة مساعدا الحاكم العام على هذه القوانين

٥ - كل شيخ قبيلة مسؤول عن جمع الجزية

التي يعضر بتسليمها بطريق الدل على أفراد قبيلته بحسب

استطاعتهم وتكون هذه المسئولية عينا للقوانين إن كانت

٦ - ما يتأخر عن الجزية يكون تخلفه بالطرق

الجبرية من أفراد القبيلة للتأخر عن أو من القبيلة بأكملها

ويكون ذلك بالشروط والطرق التي يرأها مساعدا

الحاكم العام

(الامضا) زجبلد ونجت

حاكم السودان العام

سودان - (خادم) يناير سنة ١٩٠١

مديريه الخرطوم

تعليمات بشأن تسجيل الخدامين

١ - قد صار اعداد دهر خصوصي في ضابطتي ١٦

درمان ومدينة الخرطوم حيث يجب ان قيد ويسجل

اسم كل خادم وعمله وشأنه

٢ - سيصدر تسجيل الاماء في هذا الدهر حسب الصنائع

والاشغال المختلفة التي كل خادم يقدر ان يؤديها

مثل طباطخ وسائس وخادم وبنجار وخلافه

٣ - يؤخذ من كل خادم رسم جزئي عند تسجيل

اسمه لأول مرة ويعطى له تصريح بضرورة معلومة

تحفظ عنده

٤ - لا يجب استخدام اي خادم كان الا اذا

كان اسمه مسجلا في هذا البتور

٥ - يجب ان يبلغ الأمور عن كل خادم

يطرد او يرفق عن الاسباب التي دعت لطرده او تركه

الخدمة التي كان فيها

٦ - بناء عليه معين شيئا والاث من

الشيخ (عبد الرحمن) حزه او يكون مسئول عن جميع

الخدام وتصرفاتهم

٧ - كل من يلامه خادم عليه ان يطلبه

بواسطة حفرة الأمور من الشيخ المذكور وعند

الطلب هو مسؤول ان يقدم خادما مناسباً اذا كانت

متيسراً

٨ - اما رسم تسجيل لاجل الخدم فيكون

٥ غروش صاغ عن كل رجل و ٢ غروش صاغ

عن الولد

(الامضا) ب ٥ د ٥ فيس بك

فانجام نائب مدير الخرطوم

سودان - ٥ - "دخان" ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠

مستور

ليكن معلوما ان وزارة الشيخ (الدخان) المنعقدة

تتلقى الحاجات الشخصية من الخرطوم والمانديون الخرطوم

فصرح بها بشرط ان يصادق عليها مساعدا للمدير

(دخولة ١٨٩٩)

(دخولة ١٨٩٩)

ولا تمنع هذه المصادقة الا في الزاكن التي سبق زرعها
تتبع في صيد الدوايش

(الامضا) و حكن - ل

نائب الحاكم العام

ام درمان في ١٧ ستمبر سنة ١٩٠٠

سودان - (دخولة) سنة ١٨٩٩

قانون

تقرير غوايد الدخولة عن الصمغ وريش النعام
والعاج واللاستك
قد صدر الامر بما يأتي :

١ - يؤخذ غوايد دخولة باعتبار عشرين
في المائة وزنا عن جميع انواع الصمغ وريش النعام
والعاج واللاستك الواردة من المديريات الواقعة جنوبي
مدينة الخرطوم

٢ - تؤدى هذه الغوايد في اول عمل تصله
البضائع من المحلات التي تأست فيها مكاتب وزن
الحكومة وتوزن البضائع لوزنها في مكتب الحكومة
على مصاريف صاحبها

على انه يجوز لمكتب الغوايد ان يعطي رخصا
لبادية غوايد الدخولة في مكتب آخر يعينه في تلك
الرخصة . ففي هذه الحالة تؤدى الغوايد في المكتب
المعين في الرخصة

٣ - ولصاحب البضائع اختيار في تأدية غوايد
الدخولة اما صفقا او نقدا وفقا لتعريف الاثمان المعلنة
في مكتب الغوايد

مق اراد تأدية غوايد الدخولة بالنصف وكانت
البضاعة من عينات مختلفة فقاير الغوايد التي تؤخذ
عنها تتخبط من العينات المختلفة بالنسبة لكمياتها

٤ - الطرود التي تشمل على بضائع دفعت
غوايد دخولة توضع عليها ختم الحكومة وجميع
البضائع المقر عليها غوايد بموجب هذا القانون
لا تصدر من السواديب الا بطرود مدموعة بتمتعة
الحكومة

٥ - مقادير الصمغ او ريش النعام او العاج
او اللاستك التي يحصل بشأنها ما يخالف هذا القانون
تجزى بالمر احد القضاة او رجال البوليس ثم يجوز
ضبطها لمكتب الحكومة بالمر احد قضاة الدرجة الاولى
او الدرجة الثانية

٦ - يسى هذا القانون بقانون غوايد
الدخولة على الصمغ وغيره لسنة ١٨٩٩

(الامضا)

كشتفراوف خرطوم

حاكم عموم السودان

سودان - (دخولة) ٢٩ ستمبر سنة ١٨٩٩

منشور مالي غرة ٢

تقرر الادارة في المستقبل فيست الغوايد التي
تؤخذ على الاعتراف للجهة ما مناهه القانون في هذا
الشان هو ما ما يأتي :-

(فقرة ٣) ان صاحب البضائع له اختيار في ان
يدفع الغوايد صفقا او نقدا طبقا لتعريف الاثمان

المروضة في مكتب الوزن
مق اراد دفع الغوايد صفقا وكانت البضائع من
عينات مختلفة تتخبط الغوايد من جميع العينات
بالنسبة الى مقاديرها

في حالة دفع الغوايد نقدا ولاجل التاكيد من
الاثمان التي يقتضاها تسوى الحكومة على ما يوازي
حقوقها القانونية في تلك الاعتراف تعتمد الاثمان
المبدولة بمصر فيما اذا كانت تلك الاعتراف تباع
في الخارج

على مراقب عموم الخازن ان يكون عالمك بتلك
الاثمان وان يعتمد عليها من بعد تصديق السكرتير
المالي في جعل تعريف الاثمان الحالية التي يجوزها تؤخذ
الغوايد من وقت الى اخر . وعليه ان يرسل تلك
التعريف الى المدير لاجل عرضها في مكتب الوزن
طبقا للقانون . والمدير ان يديها الى ملحوظات

تترأى له بشأن هذه التعريف من حين الى اخر الى
السكرتير للمالي
يؤخذ رأي التجار في هذا الشأن عند ما يرى
للدير او المراقب ذلك مناسباً ويكون رأيهم على سبيل
الاتهام لا غير اذ ان رضام التعريف التي تنشر من
وقت الى وقت ليس بشعوري

للاذير ان يضع حجاباً يري موافقاً وبدون امتثال
لادارة العمومية التعريف المختمة بأتمات الاصناف
التي يستهلك أكثرها عبيك والتي قد تصدق بأخذ
العوايد عليها ولكن عليه ان يرسل صورة منها في
كل ثلاثة اشهر الى مراقب عموم الخازن لاجل
احاطة السكرتير للمالي بذلك

باسر الحاكم العام

١٠ ج. هارمن

سكرتير مالي حكومة السودان

تحريراً بام درمان في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩

سودان — (دخولة) اول فبراير سنة ١٩٠١

منشور

ليكن معلوماً لدى الرسوم ان جميع سن التيل
وريش النعام والصنع الذي لم يكن قد دفع عليه
الدوايد الجبلية (الخمس) يجب ان يؤخذ رأساً الى
اقرب قطعة توزن فيها هذه الامتاف من اللديرية
التي ادخل اليها ولا يسمح بإخراجه من تلك القطعة
الا بعد دفع الدوايد الجبلية (الخمس) والحصول على
التصريح اللازم

كل شخص من غير مستغني الحكومة يعطي
الحكومة للمعلومات اللازمة التي تؤدى حكم على من يخالف
هذا القانون يعطى له مكافأة تساوي عشر الامتاف
للمقبولة

ويجوز كذلك مكافأة مستغني الحكومة الذين
واجباهم مراقبة تهريب هذه الامتاف ومنعه من
اصل الامتاف المضبوطة اذا اعطوا المعلومات التي

تؤدي حكم على من يخالف هذا القانون ولكن بشرط
ان يكون للوطف الذي قد حكم في هذه المخالفة قد
وصى بمكافأتهم بصفة خصوصية

باسر الحاكم العام

(الامضا) ج. ١٠ مئوس فانتقام

نائب سكرتير الادارة الملكية

سودان — (دخولة) ١٠ يناير سنة ١٨٩٩

اعلاف

قد امر الحاكم العام بان تؤخذ عوايد دخولة على
التبناك الذي يزرع داخل البلاد جنوبي الخرطوم
باعتبار عشرين في المائة وبان قرن الخويتم يعتبر مثل
الماج في اخذ العوايد عليه

(دلال) قانون الدالين واشييين السارحين
سودان — سنة ١٨٩٩

قد صدر الامر بما يأتي :

١ - لا يتعاطى احد حرفة الدلالة او التسبب
متجولا في البلاد بالبيع او الخرداوات الا بمقتضى
رخصة يعطيها اليه المدير او سلطة اخرى معينة بعد
التحري من اخلاق الطالب

٢ - كل رخصة تعطى بموجب هذا القانون
تنتهي مدتها في يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ولكن
اذا تجددت في يوم ١٤ يناير التالي او قبله فلا يعتبر
حاملها مخالفاً ولا يعاقب

٣ - (اولا) الرسوم السنوية المقررة لرخصة
الدلالة هي ٢٠٠ غرش صاغ في مدب الخرطوم
وسواكن وبربر والتوفيقية و ١٠٠ غرش صاغ سيف
الجهات الاخرى

(ثانياً) الرسوم السنوية المقررة لرخصة التسبيح
بالصايج والخرداوات ليجولين سيف البلاد هي ٧٥
غرش صاغ

(ثالثاً) الرخصة التي تؤخذ في اول يوم من
يولييه او بعده يدفع عنها نصف رسوم تلك السنة

(دخولية ١٩٠٠)

(دواير اختصاص المديرية ١٩٠٠)

٤ — (اولاً) كل شخص يتعاطي الدلالة بدون رخصه يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ غرشاً صاعاً عن كل مرة يتعاطي الدلالة فيها
(ثانياً) كل شخص يتعاطي التسبب سواحيف في البلاد يضاج او خردوات بدون رخصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ غرشاً صاعاً عن كل اسبوع او جزء من اسبوع يكون قد تعاطي فيه هذه الحرفة
٥ — يجب على كل من اخذ رخصة بموجب هذا القانون ان يخضع لكل لائحة تصدر عن حركته والا يعاقب باخذ الرخصة منه وبأي عقاب آخر منصوص عنه في اللوائح

٦ — المخالفات التي تدخل تحت هذا القانون يحكم فيها بصفة مستعجلة او بصفة اخرى احد قضائ الدرجة الاولى او الثانية ويجوز للقاضي ان يصدر امراً بالقبض على المخالف اذا استصوب ذلك، غير ان اخذ الرخصة منه لا يكون معتبراً الا اذا كانت باس للدير او بمصادرة

٧ — هذا القانون يسمى قانون رخص الدلائل والتسبين السارحين سنة ١٨٩٩

(الامضا)

كشتنر اوف خرطوم
حاكم عموم السودان

سودان — (دخولية) سنة ١٩٠٠

اعلانات

قد صدق سعادة الحاكم العام على البوايد الاتية للعدليات

لتعديله النهر يلزم اخذ
٣٠ مايم على الجبل او الحصان او البغل او البقرة او الجالوسين

٢٠ على النجار

٥٠ على الماعز او النعم

٣ على الشخص

١٠ على كل قنطار عش

عوايد للوزونات

ما يؤخذ على الضايح الموزونه

١٠٠ مايم على كل قنطار من سن القبل والريش

٤٠ على كل قنطار من نحاس او حديد الخ

٢٠ على كل قنطار من الضايح المصرية

٢٠ على كل قنطار من الضايح السودانية

سودان — (دخولية) اول يناير سنة ١٩٠١

قانون

يقضي باخذ العشور نقدا على الصمغ والريش

والماج (السن) واللاستك

قد صدر الامر بما يأتي

١ — يسمى هذا القانون قانون العشور على الصمغ

الخ سنة ١٩٠١

٢ — انه من تاريخ ١٩ يناير الاتي فصاعداً تؤخذ

العشور على الصمغ والماج (السن) والريش واللاستك

نقدا لا صفناً

(الامضا)

رجيند ونجت

حاكم عموم السودان

(دواير اختصاص المديرية) اول مايو
سودان — سنة ١٩٠٠

منشور

ليكن معلوماً ان ماموريقي واد مدني وابو خراز قد فصلنا عن مديرية الخرطوم واضيقنا الى مديرية سنار بحيث نكوننا قسماً منها وعائلتي اليها من جميع الاوجه اعتباراً من تاريخه

(الامضا)

رجيند ونجت

حاكم عموم السودان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

تخفيض اجرة النقل على السكة الحديدية

السودانية الحرة

ليكن معلوما لدى العموم ان سعادتنا انفسم
الحاكم العام قد فكرم وصادق على ترتيب تعريفة
جديدة لنقل البضائع على السكة الحديدية السودانية
الحرية وذلك انه يؤخذ ١٤ ونصف غرشا صافيا عن
كل قطار من البضائع والاصناف المختلفة على السكة
الحديدية السودانية الحرة الداخلة تحت البضائع من
(الدرجة الاولى) المستخرجة في الكشف للتطبيق
يقبل البضائع على هذه السكة والنشور في اول ديسمبر
سنة ١٨٩٩ وهي البضائع الآتية انواع الخمر والشروبات
الروحانية والمسابك والقماش النسيج يعمل منه
ملابس (من صوف وكثان وقطن وحرير) انواع
السجاد والبسط وانواع الجواهرات والروائح العطرية
والعقاقير الطبية ولما كولات الحظوظ في الفوايز والصفائح
وانواع المفروشات وعموم البضائع من نوع
اللائق اورد والصنع وسن القيل والنامسكي
وريش الثمام

وقد سار العمل بموجب هذه التعريفة الجديدة
اعتبارا من ١١ الماني (ابريل)

سودان - سنة ١٩٠٠ (سكة حديد حرية) ١ يونيو

اعلان

الحال كما ورد في الغازية السودانية مرة ١١ بشأن
(تخفيض اجرة النقل على السكة الحديدية السودانية
الحرية) ليكن معلوما لدى العموم ان هذا التخفيض
هو على البضائع المرسله بالسكة الحديدية راسا من
حلفاية الحلفا او من بحر بلقيا وليس بين القطر
الواقعة بين الحلات المذكورة ولا يخفص شيئا على
نقل البضائع من الشمال (بحري) الى الجنوب (بحري)

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

التي مامورية ابي حراز ما خلا البلاد الواقعة
ما بين بحري الزهد والدندر قد صار اضافتها ثالثة
الى مديرية الخرطوم اعتبارا من اول يولييه
سنة ١٩٠٠

لما البلاد الواقعة ما بين بحري الزهد والدندر التي
كانت قسما من مامورية ابي حراز فقد اضيفت الى
مركزه واد مدني وصارت تابعة لما اعتبارا من اول يولييه
سنة ١٩٠٠

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

اعلان

ذبح الحيوانات

حيث انه جار في المدن الكبيرة مثل ام درمان وواد
مدني وخلافهما ذبح عمده عظيم من اناث الحيوانات
(من نوع البقر والتم والماعز) بقصد استعمال لحومها
لاجل الطعام والغذاء وحيث انه من المذهبي بان هذه
المادة تؤكل في المستقبل ليع تكاثر القطعان والولائي
في اتجاه السودان

فوجب تعادلو اقدم الحاكم العام ان يوجه انظار
اسحاب الشأن الى هذا الامر وله مزيد الاصل بانه يصير
ابطال هذه المادة بقدر الاسكان

(الامضا)

زجند ونبت

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - سنة ١٩٠٠ « دواير اخصاص ادارية » ١ لولة

سودان - « طاعون الحيوانات » ١ ديسمبر سنة ١٩٠٠

قانون طاعون الحيوانات

يجب العمل بموجب القواعد الآتية في عموم مدن السودان وقراه وأقسامه المختلفة

(١) يجب تبليغ أقرب متوظف من متوظفي الحكومة حالاً عن المرض أو الموت اللذين يحدثان بين الحيوانات

(٢) يجب على كل من يسمع بمرض أو حدوث موت بين الحيوانات في أي محل كانت أن يخبر عن ذلك حالاً

(٣) المدد والمشايع وأصحاب الحيوانات يكونون جميعاً مسؤولين لدى الحكومة إذا حدث مرض أو موت بين حيوانات الأهلين الثمانية لهم ولم يصير التبليغ عن ذلك حالاً

يجب العمل بموجب القواعد الآتية في جميع المحلات (مدعى لندن الكبيرة) عند طهور للرض فيها

(١) يجب على أصحاب الحيوانات أن يبدلوا غاية جودهم لمنع اختلاط حيواناتهم مع حيوانات شوارعهم من الناس

(٢) غير مصرح بنقل الحيوانات من المحل الذي يظهر فيه المرض

(٣) يجب التبليغ حالاً عن القطعان التي يظهر فيها المرض

(٤) يجب على المدد والمشايع وأصحاب الحيوانات أن يقدموا كل مساعدة في وسهم إلى موظفي الحكومة

الذين يكونوا متدربين للكشف على الحيوانات وتعليمها أو لأي عمل آخر من هذا القبيل

يجب العمل بمقتضى القواعد الآتية في المدن الكبيرة عند طهور للرض فيها

(١) ممنوع بالكليّة قتل الحيوانات من حوش لحوش آخر أو رعيها خارج البلاد أو توريدها للقيام على البيل أو على نماحل أخرى عمومية

(٢) يجب أخذ كل الحيوانات التي تدخل المدينة إلى محل مخصوص يبيحه المدير وذلك لأجل الكشف عليها

(٣) يجب إنشاء جلود الحيوانات المذبوحة في نفس المدينة

(٤) يجب على كل من يكون عنده أكثر من عشرة رؤوس من الحيوانات أن يخبر الضابطية عن الترتيب الذي يفعله لأجل اطعام حيواناته ومقايئها القوية

كل من يتكلم أحد هذه القواعد أو لا يعمل بمقتضاها يعرض نفسه للمحاكمة الجزائية

علامات طاعون الحيوانات

١ - يتبدى الحيوان بالتدريج أن يرفض كل أكل يقدم له

٢ - يصير مداهل قوي مرفوق بالحي

٣ - تصير عيناه شبيهة بظلي وضعتي النظر وجفونه تصفر من الدلخل

٤ - ينزل من عينيه ومناخيره وأحياناً من فمه سائل أبيض وأمراراً يكون ميلال للأسفرا وهذا السائل من طبيعته قابل أن يابس ويجمد

٥ - شعر الحيوان يقف ويحمر وغالباً يتنفخ الجلد بدمامل مرنة قليلاً بحيث يكون حجمها بقدر الحممة أو الفولة الصغيرة

٦ - وفي بعض الحالات يتصرفه قشرة متعبة ويصير يتهدد تهدكلي عند نفسه

سودان - « غلب » سنة ١٩٠١

قانون سنة ١٩٠١ بشأن الأعراش والغابات

قد صدر الأمر بما يأتي

١ - يسمي هذا القانون بقانون الأعراش والغابات سنة ١٩٠١

٢ - لا يجوز قطع الأعراش والغابات الكائنة في الأراضي السودانية الواقعة على ضفتي أي نهر أو جدول صالح للملاحة أو الأعراش والغابات الواقعة خمسة

وتوزع او سيوزع قريباً على المديرية والمحافظات
وسيت لى الادارة القضائية للبلد لم يتم انشاؤها بعد
وحيث انه سيجري مفعول القانون في جيات
السودان التي يعينها الحاكم العام من وقت لآخر بالنشر
ذلك في الغازية السودانية

قد صدر الامر بما هو آت
اولاً - يجري مفعول قانون تحقيق الجنايات
السوداني في مديريات الخرطوم ودقته وبربر
وسناروكسلا وقسي وادي حلفاوسواكن
بالتيمة لما يأتي من مواد هذا الامر فيما بعد
وذلك اعتباراً من اليوم الثاني من شهر
أكتوبر سنة ٩٩ وان تأخر وصول
القانون عن هذا التاريخ فن اليوم الذي
يصل فيه الى الضباط للبدء اليوم ادارة
هذه الاحكام

ثانياً - يسري المواد الاتية لمن صدور او امر اخرى
١ - مواد القانون الخاصة باي عدل او اي اجراءات
من الضروري عملها او اتخاذها بمعرفة اي قاضي او
محكمة او امامهم تطبق مع التعديل الذي يراه القاضي
او المحكمة ضرورياً بالنسبة لظروف المسألة بحيث ان
جوهر المادة لا يتغير

٢ - اختصاصات ضباط البوليس والمأمورون
النائبون عن قضاة الدرجة الثالثة تكون بناء على هذا
القانون حسب تعليمات تصدر اليهم من مدير او محافظ
الجهة او القسم طبقاً لمطوق القانون مع ملاحظة كل
ظروف القضية

٣ - التقاضي التي تكون منتظرة المحاكمة في التاريخ
الذي منه يسري مفعول القانون تعامل طبقاً لمواده
بقدر ما تسمح الظروف

٤ - تعرض نسخ القانون لاخلع المعمور في كل
مديرية او محافظة من الجهات والاقسام المبينة بهاليه
(الامضا) كشتنر اوف خرطوم

حاكم عموم السودان

امبال من اي غير او جدول ولا يجوز بيع حطب او
خشب من تلك الاحراش الا بموجب رخصة من
المدير او من اي ضابط معين لهذه الغاية من قبل
سعادة الحاكم العام
٣ - على انه يستثنى من منطوق الفقرة الاخيرة من

البلد السابق

اولاً - قطع وبيع الخشب اللازم لاجل الاحتياجات
المنزلية

ثانياً - قطع الاهالي الحطب والخشب لقضاء اية
حاجة من حاجتهم التي كانوا الى الات
يستخدمون الخشب والحطب من اجلها

ثالثاً - قطع الخشب والحطب للحكومة وبيعها لها
٤ - مع مراعاة اللوائح التي يصدرها سعادة الحاكم
العام تصرف الرخص بموجب هذا القانون بمعرفة
المديرون عند دفع الرسوم عنها (ان كان) مع مراعاة
الشروط التي يضيفونها من اجل ذلك

٥ - كل من يخالف هذا القانون او يخالف اية
لائحة من اللوائح التي قد تصدر بموجب هذا القانون
يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز ٢٥ جنياً عن كل يوم
تحصل فيه المخالفة والسجن لمدة يجوز امتدادها الى
ثلاثة اشهر وان كافة الخشب والحطب الذي تحصل
بالنسبة اليه غرامة هذا القانون او مخالفة اية لائحة
من اللوائح التي تصدر بموجبه يكون قابل الضبط لجانب
الحكومة والمجيز عليه بدون محاكم مع مراعاة حق
الاستئناف لدى فاض من الدرجة الاولى او الثانية
واذا كان الشخص المدان هو صاحب الرخصة فيسقط
حقه فيها لجانب مصلحة الرخص

(الامضا) رجيند ونجت

حاكم السودان العام

سودان - « قانون تحقيق الجنايات » سنة ١٩٠١

امر بتنفيذ احكام قانون تحقيق

الجنايات السوداني

حيث انشئ قانون تحقيق الجنايات السوداني

سودان (قانون تحقيق جنایات السودان)

قد صدر الامر بما هو آت

الكتاب الاول

في القواعد الاساسية

الباب الاول

- ١ — (١) يسمى هذا القانون قانون تحقيق الجنايات
- (٢) يسري مفعوله على جهات السودان التي يمينها الحاكم العام من وقت الى اخر بواسطة اعلان ينشر في (غازية السودان)
- ٢ — (١) كل الجرائم التي يشملها قانون عقوبات السودان تكون: القرابات والتحقيقات والمحاكمات فيها وغير ذلك من الاجراءات علي مقتضى الاحكام للدونة بعد (٢) وكذلك كل الجرائم التي ينص عنها في اي قانون آخر بشرط مراعاة القواعد المختصة بكيفية او على القرابات والتحقيقات والمحاكمات وغير ذلك من الاجراءات في تلك الجرائم وهذا مدة سريان مفعول القواعد المذكورة
- (٣) مع ذلك يسري مفعول هذا القانون مع الخوض لمقتضيات القانون العسكري اينما وطالما كان العمل جاريا به
- ٣ — (١) الالفاظ والعبارات الآتية الواردة في هذا القانون لها المعاني المذكورة بعد ما لم يظهر خلاف ذلك من الموضوع او القرينة
- (١) « تهمة » يشمل هذا اللفظ اي وجده من وجوه الاتهام متى احتوت التهمة على أكثر من وجه واحد
- (ب) « شكري » تعني الادعاء بان شخص معلوما او غير معلوم ارتكب جريمة وكان الادعاء مقدما شفاهيا او كتابة لغايز قصد الاجراء فيها على مقتضى هذا القانون لكنها لا تشمل تقرير ضابط البوليس
- (ج) « تحقيق » يشمل كل تحقيق غير المحاكمة يجريه بمقتضى هذا القانون قاض او محكمة
- (د) « قرابات » تشمل جميع الاجراءات التي يديرها بمقتضى هذا القانون احد ضباط البوليس او اي شخص غير قاض يكون مأذونا من قبله
- تسمية القانون
نطاق سريانه
المحاكمة في الجرائم
المختص منها في
قانون العقوبات
المحاكمة في الجرائم
المختص بها في
قوانين اخرى
مراعاة القانون
العسكري
التأريف
« التهمة »
« الشكوى »
« التحقيق »
« القرابات »

- (٥) « اجراء قضائي » يشمل اسية اجراء او عمل تؤخذ او يجوز ان تؤخذ « الاجراء القضائي » ابتداء فاننا شهادة اشخاص بعد استقلالهم
- (٦) « ضابط منوط بنقطة بوليس » هذه العبارة عند غياب هذا الضابط من مركز البوليس او عدم قدرته بسبب مرضه او لداع آخر على الجواز واخبرته تطلق على الضابط الموجود في مركز البوليس الاعلى رتبة من ذلك الضابط واعل من الكونستبل
- (٧) « وكيل » عند استعمال هذا اللفظ بالنسبة لاجراء او عمل في محكمة من المحاكم يراد به الوكيل للصرح له بمقتضى اى قانون اخر مدة مريضه مباشرة الاعمال في تلك المحكمة ويشمل اى شخص معين باذن من المحكمة للقيام بعمل في ذلك الاجراء
- (٨) الالفاظ التي تشير الى افعال وقمت تشمل ايضا كل افعال او ترك مخالف للقانون
- (٩) جميع الالفاظ والعبارات المستعملة هنا والمرادة في قانون عقوبات السودان يكون المقصد منها المعاني المبينة في ذلك القانون
- الالفاظ المشيرة الى الاتصال
- يكون للالفاظ عين المعنى الذي وضعت له في قانون العقوبات

الكتاب الثاني

في تشكيل المحاكم الجنائية وساحتها ووظائف قضاتها

الباب الثاني

في تشكيل المحاكم الجنائية

- ٤ - يكون في السودان خمس درجات للمحاكم الجنائية وهي :
- (١) المحاكم الكبرى
 - (٢) المحاكم الصغرى
 - (٣) محاكم قضاء الدرجة الاولى
 - (٤) » » » الثانية
 - (٥) » » » الثالثة
- ٥ - تشكل المحكمة الكبرى من ثلاثة قضاة يكون احدهم للدور او قاض آخر من الدرجة الاولى ينتدبه لان يكون رئيسا لها
- درجات المحاكم الجنائية
- تشكيل المحكمة الكبرى

- ٦ - تشكل المحكمة الصغرى من ثلاثة قضاة يكون احدهم على الاقل قاضيا من الدرجة الثانية او من الدرجة الاولى غير المدير
- ٧ - على مقتضى الوظيفة
المأمور هو قاض من الدرجة الثالثة
الفتش هو قاض من الدرجة الثانية لكن يجوز تعيينه قاضيا من الدرجة الاولى
المدير هو قاض من الدرجة الاولى
- ٨ - كل ضابط عسكري خادم او مستخدم في السودان وله صفة في المجلس في الحاكم العسكرية يجوز ان يعينه الحاكم العام قاضيا لاتمام تشكيل الحاكم الكبرى او الحاكم الصغرى
- ٩ - جميع القضاة المدعي وظائفهم في دائرة اي اقليم يكون خاضعين للمدير الا انهم للوظائف بتشكيل المحكمة الكبرى والمحكمة الصغرى وفي توزيع العمل ما بين القضاة المروءة ومنه مع مراعاة كل التعليمات الصادرة من الحاكم العام
- ١٠ - جميع حقوق المدير وواجباته بمقتضى هذا القانون يزاد بها وبغيرها انشاء خلو وظيفته او عند غيابها اي ضابط يعمل مودعا بصفة مدير

الباب الثالث

في سلطة الحاكم ووظائف قضائيا

(اولا) في وصف الجرائم التي تحكم فيها كل محكمة

- ١١ - كل جريمة بمقتضى قانون عقوبات السودان يجوز للحاكم عليها امام اية محكمة تكون تلك الجريمة مبنية في الخانة السادسة من الجدول الاول لهما من اختصاص تلك المحكمة او امام اية محكمة تكون اكبر سلطة منها وذلك مع مراعاة احكام هذا القانون الاخرى
- ١٢ - (ا) كل جريمة بمقتضى اي قانون اخر يجوز للحاكم عليها امام اية محكمة معينة لذلك الشأن في ذلك القانون او امام اية محكمة تكون اكبر سلطة منها
- (ب) في حالة ما اذا لم تعين محكمة في ذلك القانون فيجوز للحاكم على الجريمة امام اية محكمة شكلتها بمقتضى هذا القانون غير الحاكم الايجازية مع الشروط الآتية
- (١) لا تحكم المحكمة الصغرى في جريمة معاقب عليها بالمجلس اذ يجوز ان تزيد عن عشر سنوات او بغرامة تتجاوز مائة جنيه مصري
- (ب) لا يحكم القاضي من الدرجة الاولى في جريمة معاقب عليها بالمجلس اذ يجوز ان تزيد عن ثلاث سنوات او بغرامة تتجاوز خمسين جنيها مصرياً
- (ج) لا يحكم القاضي من الدرجة الثانية في جريمة معاقب عليها بالمجلس اذ يجوز ان تزيد عن سنتين او بغرامة تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً
- (د) لا تحكم في جريمة معاقب عليها بالاعدام الا المحكمة الكبرى

الجرائم بمقتضى
قانون العقوبات

الجرائم بمقتضى
القوانين الاخرى

(قانون تحقيق جنابات السودان)

(قانون تحقيق جنابات السودان)

- ١٣ - المجرم الذكر الذي يقل عمره في رأي المحكمة عن الست عشرة سنة يجوز محاكمة المجرمين الصغرى السن ان يحاكم بطريق الایماز من محكمة قاض من الدرجة الاولى او الثانية لاجل اية جريمة غير معاقب عليها بالاصدام
- (ثانياً) في الاحكام التي يجوز صدورها من محاكم متنوعة الدرجات
- ١٤ - للمحكمة الكبرى ان تصدر اي حكم مأذون به شرعاً
- ١٥ - للمحكمة الصغرى ان تصدر اي حكم بالمحبس لمدة لا تزيد عن سبع سنوات او برامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً
- ١٦ - لمحكمة القاضي من الدرجة الاولى ان تصدر الاحكام الآتية وهي :
المحبس لمدة لا تزيد عن ستة اشهر واحدة
الرامة بمبلغ لا يتجاوز عشرين جنيناً مصرياً
وعند جلوسه بصفة محكمة ايمازية يكون لها الحق في اصدار الاحكام الآتية
المحبس لمدة لا تزيد عن شهرين بالتقويم الافرنجي
الرامة بمبلغ لا يتجاوز خمسة جنينات مصرية
الجلد بالسوط ذي التسعة فروع
الجلد بالقرعة
- ١٧ - لمحكمة القاضي من الدرجة الثانية ان تصدر الاحكام الآتية وهي :
المحبس لمدة لا تزيد عن ستة اشهر بالتقويم الافرنجي
الرامة بمبلغ لا يتجاوز عشرة جنينات مصرية
وعند جلوسه بصفة محكمة ايمازية يكون لها الحق في اصدار الاحكام الآتية :
المحبس لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً
الرامة بمبلغ لا يتجاوز مئتي قرش صاغ
الجلد بالسوط ذي التسعة فروع
الجلد بالقرعة
- ١٨ - تجلس محكمة القاضي من الدرجة الثالثة بصفة محكمة ايمازية فقط ويجوز لها ان تصدر الاحكام الآتية وهي :
المحبس لمدة لا تزيد عن يومين او الى اكثر من ذلك بشرط ان لا يتجاوز سبعة ايام وهذا الحد يحدده للدبر لكل قاض بحسب حالته
الرامة بمبلغ لا يتجاوز عشرين قرشاً صاغاً
- ١٩ - لكل محكمة ان تصدر اية حكم شرعي بمقوبة او اكثر من العقوبات المأذون لها بالحكم بها قانوناً
- ٢٠ - لكل محكمة جنائية ان تحكم على المجرم بأية مدة حبس في حلة عدم دفع الرامة كاهو مصرح في المادة (٤٧) و(٤٨) من قانون عقوبات السودان في حالة عدم الدفع

وذلك مع مراعاة الشروط الآتية :

- (أ) المدة لا تكون زائدة عن سلطة المحكمة بمقتضى المواد (١٥) الى (١٨)
- (ب) مجموع مدة الحبس لا تزيد عن سبع سنوات في كل قضية حكم فيها من المحكمة الصغرى وقضى فيها بالحبس بصفة جزاء من الحكم الاصيلي
- (ج) في أية قضية حكم فيها من قاض وقضى فيها بالحبس بصفة جزاء من الحكم الاصيلي مدة الحبس المتبقى به (مدد دفع الغرامة لا تزيد
- (١) عن الثلاثة اشهر اذا كان القاضي قاضيا من الدرجة الاولى او عن الشهرين اذا حكم في القضية بطريق الايجاز

(٢) عن ستة اشهر اذا كان القاضي قاضيا من الدرجة الثانية او عن خمسة عشر يوما اذا حكم في القضية بطريق الايجاز

٢١ - (١) اذا ثبت على شخص جريمتان منفصلتان او اكثر في دعوى واحدة فلا محكمة ان تحكم عليه من اجل تلك الجرائم بالمعوقات المتعددة المقررة لها والتي من اختصاصها ان تعاقب بها واذا كانت تلك المعوقات صادرة بالحبس فيبدأ بالواحدة بعد فروع الاخرى بالترتيب الذي تأمر به المحكمة بما لم تقض في حكمها بان تنفيسد المعقوبة جميعا يكون في وقت واحد

(٢) في الاحوال الواقعة تحت هذه المادة ليس بضروري للمحكمة ان تشيل الجرم للمحاكمة ايام محكمة أعلى بسبب ان مجموع العقاب على الجرائم المتعددة هو في زيادة عن العقاب الذي هي مقتصة ان تعاقب به حال ثبوت جريمة واحدة وذلك مع الشروط الآتية :

- (١) لا يمكن في أية قضية على شخص بمقتضى هذه المادة مدة تزيد عن عشر سنوات
- (ب) اذا حكم في القضية من قاض فمجموع العقاب لا يزيد عن ضعف مقدار العقوبة الذي هو مختص ان يعاقب به في تأنيدها المختصه المتعلق

(نفسه) الجرائم القابلة للانقسام التي تدخل ضمن احكام المادة (١٥) من قانون عقوبات السودان ليست بالجرائم المنفصلة التي هي ضمن معنى هذه المادة

(ثالثا) - في سلطة القضاة

٢٢ - كل المدعى والقضاة من الدرجة الاولى والثانية والثالثة لهم سلطة الإحلال العادية السلطة الممنوحة بعد لكل واحد منهم وللجنة في الدخول الثالث

٢٣ - (١) الحاكم العام ان يتخول لاي ضابط عسكري قائم بالمعينة او مستغفم في السودان له صفة في ان يجلس في المحاكم العسكرية جميع او بعض السلطة المخولة لعضة الدرجة الاولى او الثانية او الثالثة وان يتخول لاي قاض من الدرجة الثانية او الثالثة جميع او بعض السلطة المخولة لقضاة الدرجة الاولى او الثانية وذلك في محلة معينة او احوال مخصوصة او في كل حالة من الاحوال على الاطلاق

(٢) الحاكم العام ان يتخول هذه السلطة للمقرر فيما يختص بتأجيله

الاحكام في حالة
ثبوت جلة جرائم
في دعوى واحدة

سلطة القضاة
الاختيارية

حق الحاكم العام
في منح سلطة
خصوصية

تأجيل المدعى

الكتاب الثالث

في القبض و طرق الاجبار على الحضور وغيره

الباب الرابع

(في القبض)

(اولا) - القبض

٢٤ - كل ضابط بوليس او عمدة او شيخ له ان يلقي القبض على الاشخاص الآتي يسانهم

اولا كل شخص عهده امر بالقبض عليه

ثانيا كل شخص اشترك في جريمة يجوز من اجله تطبيق المادة الثالثة من الجدول الاول لضابط البوليس ان يقبض عليه بدون امر او تقدمت في حقه شكوى معقولة او تقدم عنه بلاغ موثوق به او كان فيه الاشتراك في تلك الجريمة

ثالثا كل شخص تقرر انه مجرم بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر

رابعا كل شخص وجد في حيازته مال يجوز ان يشتبه عقلا في انه مال مسروق او على اي شخص يجوز عقلا ان يشتبه فيه بأنه ارتكب جريمة بالنسبة لذلك المال

خامسا كل شخص تعرض لضابط بوليس اثبات القيام بقاذية وظيفته

سادسا كل شخص هرب او شرع في الهرب من الحراسة القانونية

سابعا كل شخص مشتبه فيه عقلا بأنه هارب من اية قوة من القوات البرية او

البحرية اثبات الخدمة في السودان

ثامنا على اي شخص ارتكب امام ذلك الضابط او اتهم بأنه ارتكب اية جريمة من

اجلها لا يمكن لضابط البوليس طبقا للمادة الثالثة من الجدول الاول ان يقبض عليه بدون

امر متى رفض ذلك الشخص ان يعطى اسمه وعنوانه عند طلب الضابط لذلك منه او

اعطى امرا او عنوانا يظنه الضابط انه غير حقيقي

٢٥ - يجوز ايضا لضابط المنوط بنقطة بوليس ان يقبض او يسبب القبض بدون امر

اولا - على اي شخص وجد متخفا احتياطات لاختفائه وجوده داخل دائرة اختصاص

ذلك الضابط في ظروف يشبه فيها

ثانيا - على اي شخص موجود داخل دائرة اختصاص ذلك الضابط ولم يمكن له

وسيلة جلية للتعبث او لم يمكنه اعطاء تفصيل مقنع عن نفسه

٢٦ - الامر من الضابط بالمنوبة بنقطة بوليس الى عروضة بالقبض على اسمه

شخص بدون امر يجب ان يكون كتابة مينا فيه الشخص المتعني القبض عليه وسبب

ذلك القبض بخلاف ما لو كان ذلك في حضرته

الامر اوردوس
بالقبض

٢٧ — للتحقيق أو لأي شخص أن يلقى القبض
أولاً — على أي شخص عنده أمر بالقبض عليه أو أمر بأن يقبض عليه بمقتضى

المادة (٢٨) أو المادة (٢٩)

ثانياً — على أي شخص هرب من جرائمه

ثالثاً — على أي شخص تقرر أنه مجرم

رابعاً — على أي شخص مرتكب امامه جريمة من اجلها يسمح لضابط البوليس
بالقبض بدون أمر

٢٨ — لكل قاض أن يقبض أو يأمر بالقبض على أي شخص مرتكب لاية جريمة
في حقيرة فاحشة
في حقيرة داخل دائرة اختصاصه وأن يعمل بعد ذلك الجرم الفورية

٢٩ — لكل قاض في أي وقت أن يقبض أو أن يأمر بالقبض في حق شخصه
داخل دائرة اختصاصه على أي شخص كان ذلك القاضي مختصاً في الوقت والظروف
الحالية أن يصدر أمراً بالقبض عليه

٣٠ — (١) إذا تأوّم الشخص المستوجب للقبض عليه السعي في ذلك أو سعى
في الهرب من القبض فمن كان مأذوناً بالقبض عليه يجوز له أن يستعمل جميع الطرق
الضرورية لأجزاء ذلك القبض

(٢) يشترط أن لا تمتع هذه المادة الحق بتسبب موت الشخص الذي لم يكن
متهما بجريمة معاقب عليها بالإعدام أو بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى عشر سنوات
٣١ — لضابط أو للشخص الآخر الذي يجري القبض انت يجرّد المقبوض
عليه من الاكسلة الموجودة معه التي يمكن استعمالها في الهجوم وعليه أن يسلمها للتحكمة
أو لضابط الذي يطلب أن يوثق امامه بالمقبوض عليه طبقاً لأمر القبض أو بموجب
هذا القانون

٣٢ — يجوز لكل شخص على مساعدة قاض أو ضابط بوليس أو عمدة أو شيخ
طلب بصفة معقولة مساعدته في القبض على أي شخص مأذون بالقبض عليه أو مساعدته
في منع هربه

٣٣ — (١) يجوز لضابط البوليس أو لأي شخص آخر أن يدخل استيعال
ويبحث فيه عن الشخص المأذون بالقبض عليه إذا ظن لداع من الدواعي دخول أو
وجوده فيه

(٢) يجب على الشخص الساكن في ذلك المنزل أو للوقوف به أن يسمح
بالدخول بلا مانع ولا عائق وأن يقدم جميع التسهيلات المعقولة لأجل البحث عند طلب
ذلك منه

(٣) إذا رفض ذلك الدخول عند الطلب لضابط البوليس أو لشخص الآخر
كما سبق ذكره أن يدخل المنزل عنوة

(قانون تحقيق جنايات السودان)

(قانون تحقيق جنايات السودان)

٣٤ - لضابط البوليس او لاي شخص آخر مأذون بالقبض على اي شخص ان يتجاوز حدود الاختصاص لمطاردة المجرمين

٣٥ - لا يكره القبض عليه بأكثر مما يلزم لمنع هربه

(ثانياً) الاجراءات بعد القبض

٣٦ - (١) على الخفير او احد افراد الناس الذي يلتقي قبضاً بدون امر محكمة او قاض ان يقود المقبوض عليه فوراً الى اقرب نقطة بوليس او ان يتركه ليد ضابط بوليس

(٢) اذا ظهر ان المقبوض عليه هو شخص مأذون لضابط للتوط بنقطة البوليس او لضابط بوليس آخر ان يقبض عليه فيقبض عليه ذلك الضابط مرة ثانية والا يخرج عنه في الحال

٣٧ - كل شخص قبض عليه لرفض اعطاه اسمه وعنوانه او لاعطاه اسم لو المجرم ذكر اسمه وعنوانه

(١) اذا وجد انه اعطى اسمه وعنوانه الحقيقيين

(ب) عند التحقق من اسمه وعنوانه الحقيقيين متى ادى تعهدا مع ضابط او بدونه بأن يخبر امام قاض عند طلبه

(ج) وعند عدم التحقق من اسمه او عنوانه الحقيقيين في الاربعة والعشرين ساعة من وقت القبض عليه او عند اخلاله بإداء التعهد

او اخلاله بتقديم ضمان كاف او طلب منه يرسل في الحال الى اقرب قاض مختص

٣٨ - على ضابط التولنس او العبدية او الشيخ الذي يجري قبضاً بدون امر ان يقود فوراً او يرسل المقبوض عليه امام قاض مختص بالمحكمة او امام الضابط للتوط بنقطة البوليس

٣٩ - لا يستعمل ضابط البوليس الشخص المقبوض عليه بدون امر بطلب لمدة تزيد عن القدر اللازم لتفحص الاحوال المحادثة وتلك المدة في حالة عدم وجود امر من قاض مختص بالمادة (٣٨) لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة عند الوقت اللازم للسور من محل القبض الى محكمة القاضي

٤٠ - يقدم الضابط للتوطون بنقط البوليس تقريراً للمدير عن يد المأمور بجميع حوادث القبض الجاهل بدون امر داخل دائرة مزاكهم الخصوصية

٤١ - (١) لضابط البوليس الذي يجري قبضاً او يستلم شخصاً مقبوضاً عليه من قبض ضابطه ان يفتش الشخص المقبوض عن عليه او يأمر بفتشه وان يضع في سخرامة

(٢) اذا كان الضابط من قبض عليه امرأة فلا يكون للفتش الا من امر بها سكران

تفتش المرأة

٤٢ — لا يطلق الشخص الذى قبض عليه ضابط بوليس الا بناء على نعيمة
القبوض عليه
الخصومي او على كفالة او بموجب امر خاص من قاض

الباب الخامس

(في طرق الاجبار على الحضور)

(اولا) ورقة التكليف بالحضور

٤٣ — (١) كل تكليف بالحضور يصدر من محكمة بمقتضى هذا القانون.
يكون كتابته على نسختين ومضمنا او مختوما بمن يرأس المحكمة
(٢) يعلن ذلك التكليف بواسطة ضابط بوليس او شيخ او خنجر او بواسطة ابي
عامل من عال المحكمة التي اصدرته او ابي موظف آخر يكون على مقتضى ابي نظام
مدة سريانه ماذونا باعلان اوراق التكليف بالحضور
٤٤ — (١) تعلن ورقة التكليف بالحضور شخصيا ان امكن لنفس التكليف
الحضور وذلك بتسليمه احدى نسختي ورقة التكليف او تقديمه له
(٢) يعني الشخص المعلن او يحتم ايصالا عن ذلك على ظهر النسخة الاخرى
اذا طلب المعلن منه ذلك

٤٥ — اعلان شركة لها اعتبار قانوني او اية جمعية اخرى ليست لها هذه الصفة
يجوز اجراؤه باعلان ورقة التكليف بالحضور الى كاتب السر او الى المدير المحلي او الى
مأمور كبير اخر من الشركة او الجمعية وذلك في ابي محل لها في السودان
٤٦ — اذا تمذر وجود المعلن مع بذل الحمة والاعتناء الواجبين فورقة التكليف
بالحضور يجوز ان تعلن بترك احدى نسختيها له مع احد اعضاء عائلته المذكور بالالفين الذي
يعني ايصالا عن ذلك على ظهر النسخة الاخرى اذا طلب المعلن ذلك منه او بلصق
احدى النسختين على جهة ظاهرة من المبنى او العزبة التي يقيم فيها
المعلن عادة

٤٧ — في حالة ما اذا كان المعلن او من توكليه ورقة التكليف بالحضور غير
لعل لان يعني او يضع ختمه تعلن الرقة او تترك بمضرة لاجل المعلن
٤٨ — ورقة التكليف بالحضور المقتضى لاجلها خارج دائرة اختصاص المحكمة
التي اصدرتها ترسل عادة على نسختين الى قاض يقيم او يربط في دائرة اختصاصه الشخص
المعلن لاجل ان تعلن هناك

٤٩ — الاعتراف مع البين او الاقرار الذي من شأنه ان يحصل امام قاض من
المعلن او من شاهد بالاعلان بأن ورقة التكليف بالحضور ملز لاجلها واخذى لم يكتفي
التكليف التي من شأنها ان يكتب على ظهرها بالكتابة المقررة في المادة (٤٤) او المادة

شكل ورقة التكليف
بالحضور

التوط باعلان التكليف
بالحضور

كيفية اعلان ورقة
التكليف بالحضور

امضاء الاصيل
عن ورقة التكليف
بالحضور

اعلان الشركات

الاعلان عند تمذر
وجود المعلن

عدم اعلية المعلن
لان يعني او يحتم

اعلان ورقة
التكليف بالحضور

خارجا عن دائرة
الاختصاص

اثبات الاعلان

« قانون تحقيق جبايات السودان »

« قانون تحقيق جبايات السودان »

(٤٦) من الشخص المسجلة او المقدمة له او الشخص الذي تركت معه كل ذلك يعتبر ما اشتمل عليه صحيحاً ما لم يثبت خلافه

(ثانياً) الامر بالقبض

٥٠ - (١) كل امر يصدر من محكمة بالقبض على مقتضى هذا القانون يكون كتابياً مضميناً او مكتوباً من برأس المحكمة

(٢) كل امر مثل هذا يبقى معمولاً به الى ان يلغى من المحكمة التي اصدرته او ينفذ

استمرار الامر بالقبض

٥١ - (١) يسوغ للمحكمة التي تصدر امر بالقبض على اي شخص ان تأمر متى وأت ضرورة لذلك بأشهر على الامر بأنه عند تمهيد ذلك الشخص مع تقديم ضمانه كافية بالحضور امام المحكمة في وقت معين وبمده الى ان يقضى بخلاف ذلك على من وجه اليه امر المحكمة ان يطلق ذلك الشخص من الحراسة بعد اخذه الضمان منه

اجازة المحكمة الامر بأخذ الضمان

(٢) يذكر في التأشير

(١) عدد الضمان

(ب) المقدار الذي يلتزم به كل من الضمان والشخص الصادر الامر بالقبض عليه

(ج) الميعاد الذي عليه ان يحضر فيه امام المحكمة

(٣) كلما اخذ ضمان مقتضى هذه المادة فعلى من وجه اليه الامر بالقبض ان يرسل التمهيد للمحكمة

ايراس التمهيد

٥٢ - (١) يوجه الامر بالقبض عادة الى ضابط بوليس او عمدة او شيخ مطلقاً سواء كان واحداً من ذكرنا او أكثر الا ان المحكمة التي تصدر الامر ان توجهه الى اي شخص او أشخاص اخر اذا كان تنفيذ الوقتي ضرورياً ولم يكن ضابط بوليس او عمدة او شيخ لائق مسقاً في الحال

من توجه اليه الامر بالقبض

(٢) عند توجه الامر بالقبض الى أكثر من واحد من الضباط او الأشخاص الاخر يجوز تنفيذ من الكل او من البعض منهم

توجيه الامر بالقبض الى ضابط بوليس

٥٣ - الامر بالقبض الموجه الى ضابط بوليس يجوز ان ينفذ من اسمه ضابط بوليس اخر يكتب اسمه على الامر من الضابط الموجه اليه او المحول له

توجيه الامر بالقبض الى ضابط بوليس

٥٤ - على ضابط البوليس او الشخص الاخر الذي ينفذ امر بالقبض ان يذكر مضمونه للشخص المقتضى القبض عليه وان يطلعه عليه اذا طلب ذلك منه

الاحاطة بموضوع الامر بالقبض احضار المقبوض عليه امام المحكمة الامر بالقبض

٥٥ - على ضابط البوليس او الشخص الاخر الذي ينفذ امر بالقبض (مع مراعاة احكام المادة (٥١)) ان يجلب المقبض (الضمان) ان يجلب فوراً للمقبوض عليه امام المحكمة التي طلب منه شريكه ان يحضره امامها

مكان تنفيذ الامر بالقبض

٥٦ - يجوز تنفيذ الامر بالقبض في أية جهة من المودان

(قانون تحقيق جنايات السودان)

(قانون تحقيق جنايات السودان)

- ٥٧ - (١) اذا كان الامر بالقبض مقتضى تنفيذه خارجاً عن دائرة اختصاص المرحل للتنفيذ خارجاً عن دائرة الاختصاص
- (٢) على ذلك القاضي ان يضع اسمه على الامر وان يجعله ينفذ ان امكن بالكيفية السابق ذكرها داخل دائرة اختصاصه
- ٥٨ - اذا كان الامر بالقبض الموجه الى ضابط پوليس مقتضى تنفيذه خارجاً عن دائرة اختصاص المحكمة التي اصدرته فعليه ما لم يظن ان التأخير ربما يمنع تنفيذه ان يأخذه لاجل التأشير عليه من قاض او ضابط پوليس منوط بقطعة يكون مقتضى تنفيذ ذلك الامر داخل دائرة اختصاصه
- ٥٩ - عند تنفيذ امر بالقبض خارجاً عن الاقليم الذي صدر فيه يؤخذ المقبوض عليه (ما لم يقبل منه ضمان بمقتضى المادة (٥١) امام القاضي الذي حصل القبض داخل دائرة اختصاصه وعلى ذلك القاضي اذا ظهر للمقبوض عليه انه هو الشخص المراد من المحكمة التي اصدرت الامر ان يأمر باعتقاله تحت الحراسة الى تلك المحكمة

ثانياً - في الاشهار وضبط المال

- ٦٠ - (١) اذا ظن المدير لدواع من الدواعي (سواء كان ذلك بعد الحصول على البتات او لا) ان شخصاً اختياراً انه يحتفي بعد صدور امر بالقبض عليه منه او من اي اية محكمة داخل اقليمه بكيفية ان ذلك الامر يكون غير ممكن التنفيذ فللمدير ان يعلن اشهاراً مكتوباً يطلب فيه الحضور في محل معين ووقت معين لا يقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان الاشهار
- (٢) يعلن الاشهار كالآتي
- (أ) يقرأ علناً في محل ظاهر من المدينة او القرية التي يسكنها ذلك الشخص عادة
- (ب) يلصق على جبهة ظاهرة من المسكن او العربة التي يقيم فيها ذلك الشخص عادة او على محل ظاهر من تلك المدينة او القرية
- (ج) تلصق صورة منه على جبهة ظاهرة من المديرية
- (٣) التقرير بالكتابة من المدير بان الاشهار صار اعلانه طبقاً للاصول يكون أثباتاً قاطعاً بان مقتضيات هذه المادة قد اتبعت وبأن الاشهار اعلن في اليوم الذي حصل فيه

- ٦١ - (١) للمدير في أي وقت بعد ما ذكر في المادة السابقة ان يصدر امراً بضبط اي مال منقولاً كان او ثابتاً يمتلكه الشخص الذي حار بشهره
- (٢) يقول ذلك الامر لاي ضابط مسمى فيه ان يضبط اي مال خاص بذلك الشخص داخل الاقليم الذي صدر فيه - سواء كان بواسطة حجز او بآية طريقة اخرى يجوز اتخاذها وقت الاجراء عند ضبط الاموال في التمتع بالمدنية

ويجوز ايضا الضبط بالكيفية عينها لاي مال يمتلكه ذلك الشخص خارج الاقليم
ان يودع على الامر للمدير الذي يكون المال موجودا داخل اقليمه

(٥) اذا لم يحضر الشخص للمشهد في الميعاد المعين في الاشارة فيكون المال
المضبوط تحت تصرف الحكومة لكنه لا يباع الا بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ ضبط
المال الا اذا كان قابلا للتلف الطبيعي السريع . واذا رأى المدير ان البيع يكون لسفانة
المالك واما الخائن الثاني يجوز فيها للمدير التصرف بالبيع متى رآه مناسباً

٦٢ - الشخص الذي له مال موجود او كان موجوداً تحت تصرف الحكومة
على مقتضى المادة (٦١) اذا حضر بارادته او احضر بسبب القبض عليه امام المدير في
خضون سنة واحدة من تاريخ ضبط ماله واثبت لدى المدير انه لم يحتج او يحتج لأجل
تجنب تنفيذ الامر بالقبض عليه وانه لم يعلم بالاشهار ليحضر في الميعاد المحدد فيه
فيسلم اليه كل ما لم يسع من ماله مع الناتج الصافي من البيع بعد خصم كافة ما صرف
بسبب الضبط

(رابعا) قواعد اجمالية بخصوص ما تقدم من الطرق

٦٣ - المحكمة التي يضبطها هذا القانون اصدار تكليف لاحضار اية شخص
يجوز لها بعد تموين الاسباب في الحضر ان تصدر امرا بالقبض عليه اضافة الى ورقة
التكليف بالحضور او عرضاً عنها

(ا) اذا رأت المحكمة سبباً للظن بانه اختبأ او انه لا يمثل للامر بالحضور مطلقاً
كان ذلك قبل او بعد اصدار ورقة التكليف بالحضور

(ب) او اذا اخل بالحضور في الميعاد المقرر لذلك وثبت ان ورقة التكليف بالحضور
اعلنت حسب الاصول في وقتها حتى يشمل حضوره ولم يكن هناك عنصر
مقبول لاختلاله

٦٤ - اذا وجد شخص بالمحكمة التي لاجل احضاره او القبض عليه لها سلطة في
اصدار ورقة تكليف بالحضور او امر بالقبض فلها ان تطلب منه تعهداً مع ضمان او
بلوته لحضوره امامها

٦٥ - اذا لم يحضر امام المحكمة الشخص الذي يكون مجبوراً بالي تعهد اخذ
مقتضى هذا القانون على الحضور امامها فلها ان تصدر امراً قانئياً بان قبض عليه ويوقع
به امامها

٦٦ - الاحكام للشتمل عليها هذا الباب فيما يخص باوراق التكليف بالحضور
او امر بالقبض وابطالها واصلاحها وتغييرها بقدر الامكان على كل ورقة تكليف
بالحضور وعلى كل امر بالقبض يصدر على مقتضى هذا القانون

الباب السادس

في الطرق للاجبار على ابراز المستندات وغير ذلك من الاموال المنقولة او لاجل الاكتشاف على الاشخاص المعتقلين بدون وجه حق

(اولا) ورقة التكليف بابراز مستند او شيء اخر

٦٧ - اذا ترأى المحكمة او ضابط منوط بنقطة بوليس انه من الضروريه او من المرغوب ابرازي مستند او شيء اخر لتحريات او تحقيقات او محاكمة او اجراء اخر بمقتضى هذا القانون عن يد او امام تلك المحكمة او ذلك الضابط فله محكمة ان تصدر ورقة تكليف بالحضور وللضابط ان يصدر امرا كتابة لاسي شخص يظن وجود للمستند او الشيء الاخر في حيازته او تحت سلطته لاجل ان يحضر ويبرزه او يحمله يبرز في الوقت والمحل للعين في ورقة التكليف او الامر

(ثانيا) التفتيش

ورقة تكليف بابراز مستند او شيء اخر

٦٨ - متى ظهر للمحكمة باي سبب ما ان الاجراء على مقتضى المادة السابقة متعذر او غير صوابي او ان التفتيش او الكشف العمومي ربما يساعد على التحريات او التحقيقات او المحاكمة او اي اجراء اخر بمقتضى هذا القانون فلها ان تصدر امرا بالتفتيش تأذن فيه الشخص الموجه اليه ان يفتش او يكشف على الاطلاق او في محل او محلات تذكر في الامر عن اي مستند او شيء معين او عن شيء غرض معين في الامر

اصدار امر بالتفتيش من المحكمة

٦٩ - متى كانت التحريات بمقتضى هذا القانون جارية عن يد ضابط منوط بنقطة بوليس فله ان يقصد اية محكمة او قاض تكون قطنته في دائرة اختصاصها لاجل اصدار امر بالتفتيش على مقتضى المادة (٦٨)

طلب ضابط البوليس لامر بالتفتيش

٧٠ - متى ظن قاض من الدرجة الاولى او الثانية ادعاء من الدواعي بناء على بلاغ وبعد التحقيق التيسير براه ضروريا ان محلا يستعمل لادعاء او بيع مال مسروق او حفظ فيه او ادعاء مال ارتكبت بالنسبة له او بواسطته جرم او يراد استعماله لاجل اي غرض غير مشروع فله ان يصدر امرا بالتفتيش موجه الى ضابط منوط بنقطة بوليس او الى عمدة او شيخ آذنا فيه الشخص الموجه اليه

التفتيش على مال مسروق الخ

(١) ان يفتش المحل طبقا لنصوص الامر وان يفتحه اسيه مال يظهر انه من اسيه وصف من الاوصاف السابق ذكرها وان يصرف فيه طبقا لنصوص الامر (٢) ان يقض على اي شخص موجود في المحل ويظهر انه كان او لم يزل شريكا في اية جريمة ارتكبت او يقصد ارتكابها بالنسبة للمحل

٧١ - متى ظن لدواعي من الدواعي قاض من الدرجة الاولى او الثانية بناء على بلاغ وبعد التحقيق التيسير براه ضروريا ان اي شخص اعتدل في الظروف التي تجعل

التفتيش على شخص معتدل بدون وجه حق

(قانون تحقيق جنايات السودان)

(قانون تحقيق جنايات السودان)

الإعتقال يرتقى الى جريمة فله ان يصدر امرا بالتفتيش يسمح فيه لمن يوجه اليه بأمر
يفتش على الشخص المعتقل وان يحضره امام القاضي وعند احضاره امامه على القاضي
ان يأمر بما يراه مناسباً

٧٢ - التفتيش يقتضى هذا الباب يجعل بحضرة اثنين من الممد أو المشايخ
أو سكان المنطقة المعترين بكتفان بالحضور من الشخص الموجه اليه الامر بالتفتيش هذا
ما لم يأمر القاضي بخلاف ذلك نظراً الى ما تستلزمه الحادثة من الاستعجال وتحرر قائمة
بكافة الاشياء المضبوطة والمطلات التي توجد فيها عن يد الشخص القائم بأجراء التفتيش
وتفصي او تفتيم من الشاهدين

٧٣ - - يؤذن للشارع لطل الجاري فيه التفتيش او من يقوم بمقامه بالحضور وقت
التفتيش وله ان يأخذ صورة من قائمة الاشياء المضبوطة في الجمل عضة او محتومة من
الشاهدين اذا طلب ذلك

٧٤ - (١) متى حصل الاشتباه بصحة معقولة في اي شخص موجود في المحل او
بالقرب منه انه يخفي حوله اي شيء يجري من اجله التفتيش فيجوز تفتيشه
(٢) تحرر قائمة بكافة الاشياء التي وجدت معه وضبطت مع الشهاد عليها بالكيفية
المذكورة في المادة (٧٢) وتسلم له صورة منها باضاء الشاهدين اذا طلبها

٧٥ - كل شخص ينفذ امرا بالتفتيش خارجاً عن دائرة اختصاص المحكمة التي
اصدرته عليه قبل اجراء ذلك ان يقصد القاضي الذي يكون مقتضى اجراء التفتيش داخل
دائرة اختصاصه وان يقوم بالعمل طبقاً للاوامر

٧٦ - احكام للمادة (٣٣) فيما يختص بالدخول وكل الاحكام الاخرى
المدونة سابقاً بفصوص الاوامر بالقبض تسري بقدر ما يمكن تطبيقها على الاوامر
بالتفتيش

٧٧ - لاى قاض ان يأمر بأجراء التفتيش حال حضوره في اي محل يكون
مختصاً بإصدار الامر بالتفتيش فيه

الكتاب الرابع

الاجراءات في المداخلة

الباب السابع

(في البلاغ الى البوليس وفي سلطة رجال الضبط والاربط في التفتيش)

٧٨ - اذا وصل بلاغ الى ضابط منوط بتفتيش بوليس عن ارتكاب جريمة من
التي يكون ضابط البوليس مأذوناً بالقبض بدون امر ويجوز للفكر فيها بمقتضى احكام
البوليس القبض

الباب اثنان من محكمة تكون قضاة داخل دائرة اختصاصها او اذا اشتبه لاي سبب آخر في ارتكاب مثل هذه الجريمة فعليه ان يتوجه الى عمل الواقعة لتقري عنها وان يتخذ الرسائط اللازمة: لاجل الاكتشاف والقبض على المجرم وله ان يتدب احد الضباط المروءين منه للقيام بهذا العمل وتقديم تقرير له

البلاغ في الاحوال السابقة

٧٩ — كل بلاغ شفاهي يصل الى ضابط منوط بنقطة بوليس بخصوص ارتكاب مثل الجريمة المذكورة في المادة (٧٨) يجب ان يشتم كتابته يده وتحت ملاحظته ويدون ملخص كل بلاغ شفاهي كلف او كتابته في دفتر يخطه الضابط على حسب الترتيب المقرر

البلاغ في غير الاحوال السابقة

٨٠ — اذا ادى بلاغ لضابط منوط بنقطة بوليس عن ارتكاب جريمة من اجلها لم يكن ضابط البوليس مأذوناً بالقبض بدون امر عليه ان يدون ملخص البلاغ في دفتر يحفظ كما ذكر في المادة السابقة وان يرسل الملخص الى القاضي المختص

ويجب اكمال تقرير

٨١ — (١) قبل الدخول في التحريات على مقتضى هذا الباب يجب على الضابط للمنوط بنقطة بوليس ان يرسل تقريراً عن البلاغ او عن اشتباهه بارتكاب جريمة الى المدير او الى المفتش عن يد الامور

اجراء التحقيق الابتدائي من القاضي الذي يصله التقرير

(٢) لكل من التهمة ان يجري بنفسه تحقيقاً ابتدائياً او يأمر قاضياً موكلاً منه بان يجريه وله ان يصدر اي امر لضابط البوليس بخصوص الدهر في التحريات

الاحوال التي يجوز فيها اكمال التحريات

٨٢ — (١) اذا ادى بلاغ بمقتضى المادة (٧٨) ضد شخص مع ذكر اسمه ولم تكن الجريمة المدعى بها ذات اهمية فلا حاجة بالضابط الى ان يجري تحريات سبب على الواقعة او ان يأمر بها

(٢) واذا ظهر للضابط انه لا يوجد اساس كاف للشروع في التحريات فلا حاجة به الى التحريات في الحادثة

سلطة ضابط البوليس في طلب الشهود امامه واستجوابهم

(٣) في كل حال من الاحوال المذكورة في هذه المادة على الضابط ان يدون في دفتر البلاغات اسباب عمله وان يقدم تقريراً كما ذكر في المادة (٨١)

٨٣ — (١) لضابط البوليس الذي يجري تحريات على مقتضى هذا الباب ان يعال بامام حضور اي شخص موجود داخل حدود تقطعه او اية نقطة بوليس بالقرب منه يظهر ان شهادته محتملة لان تكون مساعدة في الحادثة وله ان يستجوبه شفاهياً (٢) يجبر ذلك الشخص على ان يجيب عن الاسئلة المقدمة له الا اذا انفت احابانه الى تعرضه لتهمة جنائية او عقاب

ويجب عدم الحث

(٣) لا يطلب من يودي شهادة في تحريات على مقتضى هذا الباب ان يمضي مايكتب من شهادته ولا تستعمل تلك الكتابة بصفة اثبات

٨٤ — (١) يجب على كل ضابط بوليس او اي شخص ذي سلطة ان لا يستعمل اي تهديد او اي وعد بفتح مانع شامد في تحريات جارية على مقتضى هذا الباب لاجل ان يوثق على شهادة يجوز ان يودعها

«قانون تعقيب جنابات السودان»

«قانون تعقيب جنابات السودان»

(٢) لكن يجب على كل ضابط بوليس او شخص آخر ان لا يمنع بواسطة تعذيب او نحوه اي شخص من ان يودى اثاء التحريات اقوالا يكون مستمدا ان يودىها بمحض ارادته الشخصية

الاجراء عند عدم
امكان تبين التحريات
في الاربع والشرين
ساعة

٨٥ — (١) متى ظهر ان التحريات تقتضى هذا الباب لا يمكن اثناء ان الاربع والشرين ساعة من القبض على الشخص المتهم او المشتبه فيه على الضابط المنوط بقطعة البوليس ان يرسل المقبوض عليه الى اقرب قاض مع تقرير عن التحريات الى الامة التي وصلت اليها

(٢) القاضي سوله كان محتسبا او غير مقتنع بان يحكم في الحادثة له من وقت الى اخر ان يسمح بحفظ المقبوض عليه في المراسلة التي يستمر بها المدلا يز يد مجموعها عن خمسة عشر يوما وعليه ان يدون في الضرر اسباب هذا الاجراء

الافراج عن متهم عند
عدم توفر الاثبات

٨٦ — متى قبض على شخص في اثاء تحريات يقتضى هذا الباب وكان من راي الضابط المنوط بقطعة البوليس انه لا يوجد اثبات كاف او اساس معقول للاشتباه لاجن اظهار ضرره وارسال ذلك الشخص الى القاضي فيجوز للضابط ان يفرج عنه بناء على تمده مع ضمان او بدونه بان يحضر اذا طلب ومتى طلب ذلك منه امام القاضي المختص

ايرسال القضية الى
القاضي عند توفر
الاثبات

٨٧ — (١) اذا ظهر في تحريات على مقتضى هذا الباب للضابط المنوط بقطعة البوليس انه يوجد اثبات كاف او اساس معقول للاشتباه لاجل تبريره عليه انه ان يرسل المقبوض عليه للقاضي المختص بالحكم في الحادثة او باحالتها للحكم فيها

(٢) اذا ارسل الضابط المنوط بقطعة بوليس شخصا في حراسة يقتضى هذه المادة فعليه ان يطلب من الشاكي اذا وجد (ون الذي يظهر انهم يملكون ظروف الحادثة) وعددم بقدر ما يراه ضروريا انهم يتهددون بدون ضمان بالمضور امام القاضي كاذكر للدعائة لواءه الشهادة في مدة التهمة ضد المتهم

(٣) اليوم المحدد لمضور يكون هو اليوم الذي فيه ينتظر وصول المتهم الى محكمة القاضي (٤) ترسل التهمات الى القاضي

(٥) اذا رفض اي شخص ان يودى تمهيدا كما هو مطلوب منه بمقتضى هذه المادة فيجوز ان يرسل تحت حراسة الى القاضي وان يستقل الى ان يودى التهمة او الى ان ينتهي صباح الدهوى

تقرير ضابط البوليس
القائمي

٨٨ — عند اتمام التحريات بمقتضى هذا الباب على الضابط المنوط بقطعة البوليس ان يثبت فوراً بتقريره الى القاضي المختص ليحكم في الحادثة او يحيلها للحكم فيها واذا ظهر عن التقرير انه افرج عن المتهم بناء على تمده فعلى القاضي ان يصدر اوامره على حسب ما يراه مناسباً بخصوص الاعفاء من التهمة او بغير ذلك

سلطة القاضي الذي
يدير تحقيقاً ابتدائياً
على مقتضى المادة (٨١)

٨٩ — كل سلطة الضابط المنوط بقطعة بوليس او بعضاً على مقتضى المادة (٨٣) الى (٨٧) يجوز ان يودىها قاض لم تكن له سلطة بالحكم في الحادثة او باحالتها للحكم فيها وكان يدير تحقيقاً ابتدائياً على مقتضى المادة (٨١) ٢ او ارسل اليه طبقاً للمادة (٨٥) شخص مقبوض عليه

الباب الثامن

(في محل التحقيق والمحاكمة)

- ٩٠ — كل جريمة تحقق ويحاكم مرتكبها عادة في المحكمة التي يحصل داخل دائرة اختصاصها ما يأتي
- (أ) ارتكاب الجريمة كلها او جزء منها او وقوع اسبب فعل يكون جزءاً منها لها
- (ب) حصول اية نتيجة عن الجريمة
- (ج) ارتكاب جريمة يكون ذكرها جزءاً ضرورياً من تعريف الجريمة المقضى الحكم فيها
- (د) وجود اي شخص او مال ارتكبت الجريمة ضده او بالنسبة له منقول الى دائرتها من المجرم او من شخص آخر عالم بالجريمة

مثال ذلك

- (١) وقع زيد وهو في دقله خطافاً في صندوق البريد موجهاً الى هرو الموجود في الخرطوم يهدده فيه باضامه بجريمة وذلك لاجل طلب نفوذ منه
- (٢) طعن زيد عمرا مختبر في دقله وبات هرو بعد ذلك بشرة ايام في الخرطوم عقب الجرح
- (٣) زيد وهو في دقله عرض على جريمة ارتكابها هرو في الخرطوم
- (٤) اختطف زيد عمرا في دقله وقاده الى الخرطوم حيث وجد
- (٥) سرق زيد مالا في دقله واخذ هرو مع طعنه بانه مسروق الى الخرطوم حيث وجد
- ففي كل هذه الاموال يبرز محاكمة زيد اما في دقله واما في الخرطوم

- ٩١ — اذا اُرتبب في اية دائرة من عدة دوائر ارتكبت الجريمة كلها او جزء منها فيجوز ان تحقق او يحاكم مرتكبها امام المحكمة التي لها سلطة على اية دائرة من تلك الدوائر

- ٩٢ — كل جريمة يجوز بناء على المادة الثالثة من قانون عقوبات السودان العقاب عليها بمقتضى ذلك القانون ولو ارتكبت في غير جهة من جهات السودان التي يسري عليها ذلك القانون يتصرف فيها كأنها ارتكبت في اي محل يوجد فيه المجرم ويكون في جهة من السودان يسري فيها مفعول هذا القانون

- ٩٣ — على المدير متى وجد ويب في اختصاص اية محكمة داخل اقليمه على مقتضى المادة (٩٠) ان يبين القاضي الذي عليه ان يجري التحقيق او المحكمة التي عليها ان تنقل المحاكمة في الملائمة داخل اقليمه

- ٩٤ — (١) المدير متى ظهر له ان تحويل نظر القضية يكون مساعداً على اظهار الحقيقة ان يحولها من محكمة ضمن اقليمه الى محكمة اخرى في اية درجة من درجات الاجراءات

المحل المتاد
للتحقيق والمحاكمة

محل التحقيق
او المحاكمة عند
الارتباط في موقع
الجريمة

ارتكاب الجرائم
في غير الجهات
الساري عليها قانون
العقوبات

سلطة المدير
في احوال الرب

للسلطة في التحويل

(٢) للحاكم العام ان يجري مثل هذا التحويل من اقليم الى آخر

٩٥ - متى رأى أي قاض من الدرجة الاولى أو الثانية سبباً للظن بان شخصاً موجوداً في دائرة اختصاصه ارتكب خارجاً عن تلك الدائرة جريمة يكره متعذراً (بمقتضى احكام المادة (٩٠)) او أي قانون آخر اثناء مريضانه (تحقيقها او المحاكمة عليها داخل تلك الدائرة لكنها بمقتضى أي قانون مدة مريضانه تجوز للمحاكمة عليها في السودان) انه ان يفتق الجريمة لكنها ارتكبت داخل دائرة اختصاصه ويجوز ذلك الشخص بالكنية المقررة سابقاً على المصور امامه ويورده الى المدير لاجل ان يثبت به الى المحكمة ذات الاختصاص في تحقيق الجريمة او المحاكمة عليها

٩٦ - لا يكون باطلا الاجراء امام أية محكمة والامر والحكم الصادران منها بسبب ان ذلك كله كان واجب المصول امام محكمة اخرى على مقتضى القواعد للاستدلال عليها هذا الباب

الباب التاسع

« في نظر القضاة للبرائم »

٩٧ - القاضي المختص بالمحاكمة على جريمة او باحالتها محاكمة عليها يجوز له (مع مراعاة احكام الباب العاشر) ان ينظر فيها

(أ) عند استلام تقريره من البوليس بمقتضى الباب السابع

(ب) عند استلام شكوى عن افعال تشكل منها الجريمة

(ج) اذا ظن او شك لدفع من الدواعي ان الجريمة ارتكبت بناء على بلاغ وصله من أي شخص غير ضابط البوليس او من دله المصور

٩٨ - على القاضي الذي ينظر في جريمة بناء على شكوى قدمت اليه ان يستجوب الشاكي في الجبال ويحول شكواه وامضض الاستجواب الى كتابة مع مراعاة احكام المادة (٢١١) ومقتضى الكتابة او تختم من الشاكي اذا كان اهلاً لذلك

٩٩ - اذا قدمت شكوى الى قاض لم يكن مختصاً بالنظر في المصادرة فعليه ان يرشد الشاكي الى المحكمة المختصة واذا قدمت الشكوى كتابة فيور شر عليها ويوردها

١٠٠ - اذا كانت الجريمة المشتكى منها لقاض هي مما يجب (بمقتضى اية نظام شعري صادرة من المدير لتوزيع الاحمال) ان يحاكم عليه او يفتق من قاض اخر او اذا توالت للقاضي الذي قدمت اليه الشكوى ان للمحاكمة على الجريمة وتحقيقها (مع المظافة على ذلك النظام المعمور) من قاض اخر تكون اوفى فعلى القاضي الذي فعله الشكوى ان يحوله الى ذلك القاضي الا ان حوله كان ذلك قبل او بعد استجواب الشاكي

١٠١ - اذا لم يفتق القاضي بطبيعة الشكوى للخدمة له بعد استجواب الشاكي او اذا نظر في جريمة على مقتضى المادة (٩٧ ج) فله قبل اصدار التنبيه القضائي لاجبار

(قانون تحقيق جنايات السودان)

(قانون تحقيق جنايات السودان)

للتهم او المشتبه فيه على الحضور اما ان يجري بنفسه تحقيقاً ابتدائياً في الحادثه واما ان يامر بذلك اي احد مروه وصيه او اي ضابط بوليس وذلك التحقيق الابتدائي يكون السر فيه بقدر الامكان بحسب الكيفيه والصنفه التي تجري بها التحريات بمقتضى الباب السابع

صرف الشاكي

١٠٢ — للقاضي الذي قدمت امامه شكوى ان يصرف الشاكي اذا لم يكن هناك اساس كاف للاجراء على ما تراه له وذلك بعد استجواب الشاكي والتمعن من نتيجة التحقيق الابتدائي (اذا وجد) على مقتضى المادة (١٠١) وفي هذه الحالة عليه ان يدون بالاختصار في الحضر اسباب عمله هذا

اصدار التنبه القضائي

١٠٣ — (١) متى اتضح للقاضي الناظر في الحادثه بان هناك اساساً كافياً للاجراء فعليه ان يصدر التنبه القضائي لاجل اجبار التهم على الحضور (٢) يكون ذلك التنبه عادة ورقة تكليف بالحضور او امراً بالقبض حسبما يترأى له من وجوب اصدار ايها في بادئ الامر طبقاً للثاناه الرابعه من الجدول الاول لكن يجوز للقاضي ان يصدر ورقة تكليف بالحضور عوضاً عن امر بالقبض اذا استصوب ذلك

(٣) متى كانت رسوم التنبه القضائي او غيرها من الرسوم واجبه الدفع شرعاً فلا يصدر اي تنبيه الى ان تدفع وللقاضي ان يصرف الشاكي ان لم تدفع في يومه مقبول ١٠٤ — كلما اصدر القاضي ورقة تكليف بالحضور له ان يعني التهم من الحضور بنفسه وان يأذن بحضور وكيله عنه او اي عامل اخر يمكن اذنه متى رآى سبباً لذلك لكن في هذه الحالة للقاضي بمطلق رآيه ان يأمر التهم في اية درجه من درجات الاجراءات الآتية بالحضور بنفسه او ان يؤيد حضوره بالكيفيه السابق تقريرها

اعفاء القاضي للتهم من الحضور بنفسه

الباب العاشر

« في التصديق الضروري لمباشرة بعض الاجراءات »

- ١٠٥ — (١) لا ينظر اي قاض او محكمه (١) في اية جرمه معاقب عليها بمقتضى المواد (١٣٢) الى (١٥٢) (بدخول القايه في النفا) من قانون عقوبات السودان الا مع التصديق المتقدم او بناء على شكوى الموظف ذي الشأن او رئيسه (ب) في اية جرمه معاقب عليها بمقتضى المواد (١٥٢) او (١٥٨) او (١٥٩) او (١٦٠) او (١٦٣) او (١٦٤) او (١٧١) او (١٧٢) او (١٧٣) او (١٧٧) او (١٧٨) او (١٨٠) من قانون عقوبات السودان متى ارتكبت تلك الجرمه في اي اجراء او بالنسبه لاي اجراء في اية محكمه الا مع التصديق المتقدم او بناء على شكوى تلك المحكمه او القاضي الذي كان رئيساً للمحكمه او المدير

المداعى من اجل الاذراء بطله الموظف من القانونيه

المداعى من اجل بعض الجرائم ضد الحق العام

(قانون تصديق جنابات السودان)

(قانون تصديق جنابات السودان)

المادة من اجل بعض
جرائم مشتملة
بمستندات اعطيت
للايات

(ج) في اية جريمة مبنية في المادة (٣٧٤) او معاتب عليها بمقتضى المادة (٣٨٢) او (٣٨٥) من قانون عقوبات السودان متى ارتكبت تلك الجريمة من خصم في اية اجراء باية محكمة بالنسبة لمستند لموز او اعطى للايات في ذلك الاجراء الاع تصديق المتقدم او بناء على شكوى تلك المحكمة او القاضي الذي كان رئيسا للمحكمة او المدير

(٢) في التبدلين السابقين المرموز لها بحرف (ب) و (ج) من التقسيم (١) لنظرة « محكمة » تشمل شكل محكمة مدنية كانت او جنائية او مختصة بالأموالد والرسوم

(٣) احكام التقسيم (١) بالنسبة للجرائم المشار اليها في تسري ايضاً على التحريض في تلك الجرائم وعلى الشروع في ارتكابها

مامية التصديق
الضروي

(٤) التصديق المسمى اليه في هذه المادة يجوز ان يعبر عنه بالفاظ مطلقة ولا يحتاج الى تسمية المتهم لكنه يجب على قدر الامكان ان يبين فيه المحكمة او المحل الاخر والظروف التي ارتكبت فيها الجريمة

(٥) متى اعطى التصديق بخصوص اية جريمة مشار اليها في هذه المادة فله المحكمة التي تنظر في القضية ان تحور ورقة تهمة باية جريمة اخرى مشار اليها في هذه المادة وتظهرها المحارث

(٦) كل تصديق اعطى او رفض بمقتضى هذه المادة يجوز ان يلقى او يمنح من اية سلطة تكون السلطة المعطية او الرافضة له حروسة منها

المادة من اجل
جرائم ضد الحكومة

١٠٦ - لا ينظر قاض او محكمة في اية جريمة معاتب عليها بمقتضى الباب الثامن من قانون عقوبات السودان او ماتب عليها بمقتضى المادة (٩١) او المادة (٤١٤) من القانون عينة الا بناء على شكوى قدمت باسم المدير او الحاكم العام او تحت سلطة احدهما

المادة ضد الموظفين

١٠٧ - اذا اتهم موظف غير قابل للعزل من وظيفته بدون تصديق الحاكم العام بجريمة بصفته موظف فلا ينظر في تلك الجريمة قاض او محكمة الا مع التصديق المتقدم من الحاكم العام او من سلطة اخرى يكون ذلك الموظف خاضعاً لها ولم يكن اقتدارها على اجراء ذلك التصديق مسدداً من الحاكم العام

المادة من اجل
تقضى التهديد والتفند
والجرائم ضد
الزواج

١٠٨ - لا تنظر اية محكمة في جريمة تقع ضمن الباب الثاني والمشرىن او الباب الرابع والمشرىن من قانون عقوبات السودان او ضمن المواد (٤٠١) الى (٤٠٤) (بدخول الفساية في المنفسا) الا بناء على شكوى قدمت من الشخص الواقعة عليه تلك الجريمة

المادة من اجل
الزنا او اغواء امرأة
مختصة

١٠٩ - لا تنظر اية محكمة في جريمة علي بمقتضى المادة ٤٠٥ او ٤٠٦ او ٤٠٧ من قانون عقوبات السودان الا بناء على شكوى قدمت من الزوج او في حال غياب من شخص كان من قبله متزوجاً بالاعتناء بالامرأه في الوقت الذي ارتكبت فيه تلك الجريمة

الباب الحادي عشر

في تحقيق القضايا التي يكون الحكم فيها من اختصاص المحكمة
الصغرى او المحكمة الكبرى

١١٠ - كل قاض من الدرجة الاولى او الثانية يجوز له (مع مراعاة اي امر يصدره المدير) ان يعين اي شخص للمحاكمة على المحكمة الصغرى او على المحكمة الكبرى
١١١ - تتبع الاجراءات الآتية في التوقيعات امام القضاة عند ما يكون الحكم في الحادثة من اختصاص المحكمة الصغرى او المحكمة الكبرى فقط او عند ما يرى القاضي وجوب الحكم فيها من احدى تلك المحكمتين
١١٢ - (١) على القاضي عند حضور المتهم او احضاره امامه ان يشرح في سماع التوال الشاكي (اذا وجد) وان يجمع بالكيفية المقررة بعد كل الشهادات التي يمكن تاديتها تايبدا للتهمة او لصالح المتهم او التي يمكن القاضي ان يطلبها
(٢) يكون التهم حراً في ان يستجوب بالواجبة شهود الاثبات وفي هذه الحالة للدعي ان يستجوبهم مرة ثانية

السلطة في الاحالة
للمحاكمة

الاجراءات
في التوقيعات
للمحضرية للاحالة

سماع ما يروى من
الشهادات

(٣) اذا طلب الشاكي او من يقوم بالاتهام او المتهم من القاضي اصدار تنبيه قضائي لاجبار اسميه شاهد على الحضور او لابراز اي مستند او شيء اخر فعليه ان يصدر ذلك التنبيه مالم يرد ذلك غير ضروري لاسباب تدون في الحضر
(٤) للقاضي ان يستجوب المتهم لاجل ان يجمعه اهلا لتفسير ظروف نظيره في الاثبات ضده متى راي ذلك مناسباً

التنبيه القضائي لاجل
الاثبات بابايت زيادة
عما سبق

سلطة القاضي
لاستجواب المتهم

١١٣ - (١) اذا اوجد القاضي بعد سماع الشهادة انه لم يكن هناك اساس له كان لاحالة التهم على المحاكمة فيدون اسباب ذلك في الحضر وبفرج عنه مالم يظهر وجوب محاكمة المتهم امامه او امام قاض آخر وفي هاتين الحالتين يتبع الاثر في ذلك
(٢) للقاضي ان يفرج عن المتهم في اي وقت قبل ذلك متى راي لاسباب تدون في الحضر انه لا يوجد اساس للتهمة

الحالة التي يفرج فيها
عن المتهم

١١٤ - (١) اذا راي القاضي عند سماع الشهادة ان هناك اساساً كافياً لاحالة التهم على المحاكمة فعليه ان يجرورة اتهام يصرح فيها بالجرمة المنسوبة للمتهم
(٢) حالاً تحرر هذه الورقة تقرأ وتفسر للمتهم ودلى له جورة منها بنفسه
وسم اذا طلب

وقت تحرير التهمة

تفسير التهمة واطاعة
صورة منها
للمتهم

١١٥ - (١) يطلب من المتهم في الحال ان يقدم شاهداً او كتاباً قائمة بملامه الأشخاص (اذا كان هناك اشخاص) الذين يرغب تكليمهم بالحضور لاداء الشهادة في محاكمته

قائمة بشهود التهمة
في المحاكمة

- (٢) للقاضي بمطابق رايه ان يسمح للمتهم بان يقدم بعد ذلك قلعة اخرى
بشهوده
- ١١٦ — للقاضي بمطابق رايه ان يكلف بالمحضر ويستجوب ابي شاهدمسي
في القائمة المقدمة له بمقتضى المادة (١١٥)
- ١١٧ — (١) اذا افتتح القاضي بعد ميعاد الشهود للكفئين بالمحضر بموجب
المادة (١١٦) انه ليس له اساس كاف لاحالة للمتهم على المحاكمة فله ان ياتي التهمة
و يصرف للمتهم
- (٢) اما اذا كانت الحالة غير ماذكر فله ان يمرر اسرا باحالة للمتهم على المحاكمة
امام المحكمة الصغرى او المحكمة الكبرى (على حسب ما تقتضيه الحال) ويدون بالاختصار
في المحضر اسباب الاحالة
- ١١٨ — متى قدم المتهم قلعة باسماء الشهود على مقتضى المادة (١١٥)
واحيل على المحاكمة فعلى القاضي ان يكلف بالمحضر امام المحكمة التي احيل عليها للمتهم
جميع الشهود المشتملة عليهم القلعة ولم يحضروا امامه
- على شرط انه اذا تراءى للقاضي ان أحد الشهود إنما وضع اسمه في القائمة لاجل
التكاذب أو الخيانة أو احباط مقاصد الحق والعدالة فله ان يطلب الانتعاض من الميتم بان
هناك اسما كاذبا للاعتقاد بان شهادة ذلك الشاهد جوهرية ولن لم يفتنع فله ان يرفض
تكليف ذلك الشاهد بالمحضر مع تدوين اسباب ذلك في المحضر وله قبل تكليف
ذلك الشاهد بالمحضر ان يطلب من المتهم ابداع البليغ الذي يراه ضروريا لسداد ما
يصرف على احضار ذلك الشاهد مع كافة ما يجب من المصاريف الاخرى
- ١١٩ — الشاكون وشهود الاثبات والنفي الذين حضروا امام القاضي ويكون
حضورهم ضروريا في المحاكمة عليهم ان يتمدوا امامه بالمحضر عند ما يطلبون في المحاكمة
للانعام لو اداه الشهادة على حسب ما تقتضيه الحالة
- ١٢٠ — اذا رفض الشاكي او الشاهد ان يوردي التهم للشار اليه في المادة
الاسبق فلا تقاضى ان يحفظه في الحراسة الى ان يوردي التهم او ينتهي لزوم حضوره
في المحاكمة وذلك عند ارسال القاضي له في الحراسة الى المحكمة الصغرى او الى المحكمة
الكبرى على حسب ما تقتضيه الحال
- ١٢١ — متى احيل للمتهم على المحاكمة من قاض غير المدير فعلى القاضي ان يرسل
التهمة ويحضر التحقيق والاسلحة والاخشياء الاخرى اللازم لبرازها في الاثبات الى المدير
لو الى من كان معينا لذلك من المدير
- ١٢٢ — (١) للقاضي عند الاستصواب ان يكلف بالمحضر ويستجوب شهودا
اخرين بعد الاحالة وتبل الابتداء في المحاكمة ولن يجبرهم بالكيفية للثورة سابقا على المحضر
واداء الشهادة

(٢) يؤخذ ذلك الاستجواب ان امكن في حضرة المتهم وتعلي له بفهم رسوم صورة من شهادة هو، لا، الشهود اذا طلب
حراسة المتهم مدة قيام
١٢٣ — على القاضي مع مراعاة احكام هذا القانون فيما يخصن باخذ
الكفالة ان يضع المتهم في الحراسة بواسطة امر يصدره وذلك مبدء قيام المحاكمة
الى التمثالها .

الباب الثاني عشر

في التهم

(اولا) شكل التهم

- ١٢٤ — (١) تبين في كل تهمة بمقتضى هذا القانون الجريمة للدولة له التهم
(٢) اذا اعطي القانون الذي انتهى جريمة اسما معيناً لما فيجوز وسنها في التهمة
بذلك الاسم فقط
(٣) اذا لم يعط القانون الذي انتهى جريمة اسماً معيناً لما فيجب شرح ماهو ضرورى
من تعريف الجريمة لاحاطة للمتهم علماً بما ينسب اليه
(٤) يذكر في التهمة القانون واداة القانون الذى يقال للجريمة انما ارتكبت ضده
(٥) مجرد تهمير التهمة بمادل للقول بان كل الشروط الشرعية المطلوبة قانوناً لتكون
الجريمة الواردة في التهمة كانت متوفرة في الحادثة لمخصوصية
(٦) تكتب التهمة ا.أ بالالة الانكليزية او بالالة العربية
١٢٥ — تتوى التهمة على التفاصيل الكافية عقلا لاحاطة للمتهم علماً بما ينسب
اليه وتكون هذه التفاصيل خاصة بزمن ومكان الجريمة المدعى بها والشخص المرتكبة ضده
(اذا وجد) او الشئ المرتكبة بالنسبة له « لذا وجد »
١٢٦ — متى نسب للمتهم جنائية جنائية فيما او ضمن عليه او ادلائك نقود خيانة بدون
وجه حق تكفي تبين جملة للبالغ التي ادعى ارتكاب الجريمة بالنسبة لها والتواريخ التي
ادعى ارتكاب الجريمة في غضون لها دون توضيح خصوصيات او تواريخ مدقة والتهمة التي
نحور هكذا تعتبر انها تهمة بجريمة ضمن معنى المادة: « ١٣٦ » بشرط ان الزمان المتدفع
بين التاريخين لا يزيد عن سنة واحدة
١٢٧ — متى كانت مادية الحادثة لا تكفي تفاصيلها الواردة في المادة: « ١٢٤ »
و « ١٢٥ » لاحاطة للمتهم علماً صكائياً بما ينسب له فتستوى أيضاً التهمة تفاصيل
الكيفية التي ارتكبت بها الجريمة للدعاة وتكون هذه التفاصيل بقدر ما يكون كافياً
لذلك الغرض

ملاحظات ذلك

- (١) نسبت الى زيد سرقة شيء من في وقت وسيل معينين فلا حاجة في التهمة الى توضيح
الكيفية التي حصلت بها السرقة

(قانون تحقيق جنابات السودان)

(قانون تحقيق جنات السودان)

(ب) نسب زيد عش عمو في وقت وصل مليونين قيارم في التهمة ان توضح الكيفية التي حصل بها القتل

(ج) نسب زيد اداء شهادة كاذبة في وقت وصل مليونين قيارم في التهمة ان يوضح ذلك الجزء من الشهادة الذي بانها كذب

١٢٨ — الخطأ في بيان الجريمة او التفاصيل المطلوب بنائها في التهمة سوفوات تبيان الجريمة او تلك التفاصيل كل ذلك لا يعتبر في أية درجة من درجات الدعوى انه جوهرى ما لم يكن انهم خدع فعلا بذلك الخطأ او القوت وتنب عن ذلك نقص في الحق والمدالة

مثلك ذلك

(١) احم زيد بنش عمرو ولم توضح في التهمة الكيفية التي غشه بها او توضحت بصفة مطلوبة ودافع زيد عن نفسه ودي شهودا وابدى اقواله بخصوص المسألة فلمصلحة ان تستبط من ذلك ان قوت التوضيح لكيفية القتل ليس جوهرى

(ب) احم زيد بنش عمرو ولم توضح في التهمة الكيفية التي غشه بها وبين زيد وعمرو مجلة معلومات ولم تكن لزيد وسيلة يعلم بها رجوع التهمة الى اية مسالة من تلك الماخلات ولم يقدم دفاعاً فلمصلحة ان تستخرج من ذلك ان قوت الايضاح لكيفية القتل كان في هذه الحالة خطأ جوهرى

(ج) احم زيد بقتل احمد محمود في اليوم الحادي والعشرين من شهر يناير سنة ١٨٩٩ وحقيقة اسم القاتل محمد محمود وكان تاريخ القتل في اليوم العشرين من شهر يناير سنة ١٨٩٩ ولم يتم زيد الايصادة قتل واحد وسبع امام القاضي المحقق المطلق بجدارة قتل محمد محمود ليس الا فلمصلحة ان تستبط من هذه الظروف ان زيدا لم يتضح وان الخطأ في التهمة غير جوهرى

(د) احم زيد بقتل احمد محمود في اليوم العشرين من شهر يناير سنة ١٨٩٩ وقتل محمد محمود (الذي سى في القبض عليه من اجل القتل السابق) في اليوم الحادي والعشرين من شهر يناير سنة ١٨٩٩ وبناء على التهمة المخلقة بقتل احمد محمود صدر الحكم في حادثة قتل محمد محمود وكان الشهود المضررون في دفاعه شهود جادة احمد محمود للسلطة الوارسة ان تستخرج من ذلك ان زيدا خدم وان الخطأ جوهرى

١٢٩ — متى احيل شخص على المحاكمة بدون تهمة او مع تهمة ناقصة او مغلوبة او لمصلحة ان تحرر تهمة او تقصيف الى التهمة او تبنيها بكتيبة اخرى على مقتضى الاحوال مع مراعاة القواعد المشتعل عليها هذا القانون فيما يختص بشكل التهم

١٣٠ — (١) لكل محكمة ان تقرر اية تهمة او تقصيف اليها في اية وقت قبل النطق بالحكم

(٢) كل تغيير او اضافة من مثل ما ذكر قاراً وينصر للمتهم

١٣١ — اذا كانت التهمة المحررة او التبنيير او الاضافة للحصول بمقتضى المادة

١٢٩ او المادة ١٣٠ هي بحالة يظهر منها للمحكمة ان مباشرة المحاكمة فيها فوراً لا تفرح الاضرار بالمتهم في دفاعه او المدي في القيام بشؤون الاتهام فلمصلحة بطلاق رابعاً بعد تحرير تلك التهمة او اجراء ذلك التنوير او الاضافة ان مباشر المحاكمة كالمو كالت التهمة الجديدة او المخرجة هي التهمة الاصلية

« قانون تحقيق جنايات السودان »

« قانون تحقيق جنايات السودان »

١٣٣ - اذا كانت التهمة الجديدة او للتهمة او للضاف اليها هي بصفة يظهر منها المحكمة ان مباشرة المحاكمة فيها فوراً تحتل الاضرار بالمتهم او بالمدعي كما سبق الذكر فلمحاكمة ان تأمر بجماعة جديدة واما ان تؤجل المحاكمة للعدة التي تراها ضرورية

الاحوال التي يجوز فيها الاس بجماعة جديدة او بتأجيل المحاكمة

١٣٣ - كلما تفتتت تهمة او اضيف اليها من المحكمة بعد ابتداء المحاكمة فيومئذ للمدعي والتهمة ان يدعوا او يكلفوا بالحضور مرة ثانية ويستجوبوا ببعضهم ذلك التغير او تلك الاضافة اي شاهد سبق استجوابه وان يدعوا اي شاهد اخر ترى المحكمة ان شهادته جوهرية

دعوة الشهود مرة ثانية عند تغيير التهمة

١٣٤ - (١) اذا تراءى للمدعي او للمحاكم العام في تأدية أية - لمطاة بمقتضى الباب الثاني عشر ان شخصاً ثبتت عليه جريمة قد خضع في دفاعه بسبب عدم وجود تهمة او بسبب خطأ في التهمة فعليه ان يأمر بإجراء محاكمة جديدة بناء على تهمة محرة بأية كيفية تراها مناسبة

نتيجة المحاكمة الجوهرية

(٢) اذا تراءى للمدعي او للمحاكم العام ان ظروف الحادثة بصفة لا تمكن من اجراء تهمة صحيحة ضد المتهم بالنسبة للظروف التي ثبتت فعليه ان يلجئ الى الحكم (ثانياً) في ضم التهم

١٣٥ - الجرائم المختلفة التي يتم بها شخص يجوز لكل منها تهمة منفصلة وكل تهمة بما ذكر يصاحك من اجلاها على حدة ما عدا الاحوال المذكورة في المواد ١٣٦ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٨

اتصال التهم لاختلاف الجرائم

مثال ذلك

نسب الى زيد سرقة في وقت ما وتقيب اذى شديد في وقت اخر فيتم ان يتم زيد بالسرقة ويصاحك من اجلاها على حدة ويتم بتقيب الاذى الشديد ويصاحك من اجلاها على حدة

١٣٦ - (١) متى نسب لشخص ارتكاب أكثر من جريمة من نوع واحد في مدة التي عشر شهرا من اول الجرائم الى اخرها فيجوز ان يتم ويصاحك في دعوى واحدة من اجل اي عدد منها لا يزيد عن ثلاث

جواز الاتهام بثلاث جرائم من نوع واحد ارتكبت في مدة ستة واحدة

(٢) تكون الجرائم من نوع واحد متى كانت معاقبا عليها بمقدار واحد من العقاب بمقتضى مادة واحدة من قانون واحد

١٣٧ - اذا ادعى بسلسلة افعال مرتبطة بكيفية ان تكون عملاً واحداً فيجوز اتهام المتهم ومحاكمته في دعوى واحدة من اجل اية جريمة يكون ارتكابها اذا صار اثبات حلة تلك الافعال اذ واحد منها او أكثر دون الباقي

الاتهام المكونة لعدد واحد

« تنبيه - مع هذا يجب على المحكمة في اصدار الحكم ان تراعي المادة ٥١ من قانون عقوبات السودان »

١٣٨ - اذا كان فعل واحد او سلسلة افعال من شأنها ان يحصل معززا الربيع في اية جريمة من عدة جرائم تعين ارتكابها للظروف التي يمكن اثباتها فيسوغ انهم من التي صار ارتكابها

الاحوال التي يوجد فيها الربيع عن الجريمة التي صار ارتكابها

(قانون تحقيق جنايات السودان)

(قانون تحقيق جنايات السودان)

نسب لحد الفعل او سلسلة لافعال بارتكاب كل تلك الجرائم او بعضها ويجوز ان يعاقب مدة واحدة مع تعدد التهم او يجوز ان يتم بارتكاب احدى للجرائم المذكورة على الخليل

مثال ذلك

- (١) سب لزيد قبل يجوز ان يكون سرقة او اخذ مال مسروق او خيانة جنائية فيما اودق عليه او غشاً فيجوز اتعاقبه بالسرقة وياخذ المال المسروق وبالخيانة الجنائية فيما اودق عليه وبالنش او يجوز اتعاقبه بارتكاب السرقة او اخذ المال المسروق او الخيانة الجنائية فيما اودق عليه او بالنش
- (ب) قرر زيد بقتل عيسى بن امام القناصي انه راي عمرا يضرب بكرا يبرأه وقال امام المحكمة الصغرى بعد البين ان عمرا لم يضرب بكرا قط فيجوز ادخام زيد بالخيار بين اقراره امام القناصي واققراره امام المحكمة والحكم عليه من اجل اداء شهادة كاذبة عمدا ولو انه لا يمكن تعيين الكاذب من ذلك الاقرارين المتضادين

١٣٩ - (١) اذا نسب الى المتهم في الحالة المذكورة في المادة ١٣٨ ارتكاب جريمة معينة وظهر من الشهادة انه ارتكب جريمة مختلفة كان من الممكن اتعاقبه بها بمقتضى احكام تلك المادة فيجوز اثبات اذاتته للجريمة التي ظهر انه ارتكبا ولو لم يتم بها (٢) متى نسب للمتهم جريمة فيجوز اثبات اذاتته للشروع في ارتكابها ولو لم يكن متعاقبا بالشروع على حدة

١٤٠ - (١) متى اتهم شخص بجريمة مركبة من عدة تفاصيل وكان اجتماع بعضها يكون جريمة كاملة صغرى وثبت ذلك الاجتماع دون التفاصيل الباقية فيجوز اثبات اذاتته بالجريمة الصغرى ولو لم يكن متعاقبا بها (٢) متى اتهم شخص بجريمة وثبتت الاحوال التي تفضيها الى جريمة صغرى فيجوز اثبات اذاتته بالجريمة الصغرى ولو لم يكن متعاقبا بها

١٤١ - متى نسبت لاشخاص جريمة واحدة او جرائم مختلفة ارتكبت في قتل واحد او متى نسب لشخص ارتكاب جريمة ولاحق التمهيد عليها او الشروع سيف ارتكابها فيجوز ان يتموا ويحاكوا سوياً او على انفراد على حسب ما تراه المحكمة مناسياً ونسري الاحكام الموجودة في الجزء السابق من هذا الباب على كل تلك التهم

مثال ذلك

- (١) نسب لزيد وعمرو جريمة قتل عمدا فيجوز اتعاقبهما معاً كاتهما سوياً من اجل تلك الجريمة
- (ب) نسب لزيد وعمرو نهب ارتكب زيد اثناء القتل عمدا ولم يكن لعمرو شأن فيه فيجوز معاقبتهم سوياً بناء على حصة واحدة يتم فيها الاثنان بالنهب ويزيد وحده بالقتل لعدم ج) اتهم زيد وعمرو بسرقة وعمرو بقتل اخرين ارتكبهما اثناء القتل نفسه فيجوز معاقبتهم سوياً بناء على حصة واحدة يتم فيها الاثنان بالسرقة الاولى وعمرو وحده بالسرقة الاخرى

تسبب التهم الباقية عند ثبوت الادانة في تهمة من عدة هم

١٤٣ - متى حررت ضد شخص واحد تهمة مشتملة على لوجه تزيد عن واحد وثبتت الادانة بالجريمة بمقتضى وجه من تلك الالوجه او أكثر فيسوغ للشاكي او لمن يقوم بالاتهام ان يسحب مع قبول المحكمة التهمة او التهم الباقية وللمحكمة ان توقف التحقيق في تلك التهمة او التهم او للحاكم عليها من ثلاثة نفسها وذلك السحب يكون له تأثير التبرئة من تلك التهمة او التهم ما لم يكن صدر امر بقض الادانة وفي هذه الحالة للمحكمة ان تجري التحقيق في التهمة او التهم التي سحبت او للحاكم عليها (مع مراعاة الامر بالقض)

الباب الثالث عشر

في المحاكمات الموزعة من القضاة

١٤٣ - اقضاة الدرجة الاولى والثانية والثالثة كل منهم فيما يخصه ان يحاكموا بوجه الامياز على الجرائم التي تبين لذلك في الجدول الثالث

١٤٤ - تكون الاجراءات في المحاكمة للموزعة نفس الاجراءات المتبعة في سماع تهمة بكيفية ايمازية من ضابط قومندين على مقتضى قانون الاحكام العسكرية المصري وذلك على قدر الامكان

١٤٥ - (١) لاحاجة بالقاضي في المحاكمات للموزعة لان يدور بالمحضر شهادة الشهود او يمرر تهمة طبقا للاصول لكن عليه ان بدون التفاصيل الالاية في استارة المحضر في المحاكمة الموزعة

تقرر بعد

(ا) الدورة المتسلسلة

(ب) تاريخ ارتكاب الجريمة

(ج) تاريخ التقرير او الشكوى

(د) اسم الشاكي (اذا وجد)

(هـ) اسم ولقب للتهم وللجريمة وسجل سكتاه

(و) الجريمة المشكي منها والجريمة التي تثبت (ان وجدت) مع قيمة المثل الذي ارتكبت الجريمة بالنسبة له اذا كانت القيمة جهرية في التماس اختصاصه بالقضية

(ز) سرافضة للمتهم واستجوابه (ان وجدت)

(ح) للقرار وفي جال ثبوت الادانة بيان وجيز عن

(ط) الحكم او امر نهائي آخر

(ي) تاريخ انتهاء الاجراءات

(٢) يكون المحضر باللغة الانكليزية او العربية ويعض او يستعمل من القاضي

الباب الرابع عشر

(في المحاكمات الغير موجزة من القضاة)

- ١٤٦ - يتبع القضاة الاجراءات الاتية في المحاكمة على القضايا مما كانت
غير موجزة
- ١٤٧ - (١) على القاضي متى حضر المتهم او احضر امامه ان يشرف
في مجال الشاكي (ان وجد) وجميع كل الشهادات الممكن الاثبات بها
تأييدا للاتهام
- ٢ على القاضي ان يحقق من الشاكي او من غير اماء الاشخاص للتعامل
علمهم بوقائع القضية واهلئهم لاداء شهادة الاثبات وعليه ان يكاف بحضور
امامه من يراه ضروريا منهم
- ١٤٨ - (١) اذا وجد القاضي عند جمعه كل الشهادات المشار اليها في المادة
(١٤٧) واستجوابه المتهم على حسب ملءه ضروريا (ان كان هناك استجواب)
انه لم يظهر ضد المتهم حادثة تؤكد ثبوت ادائته ان لم تدفع فيخرج منه
« ٢ » يسوغ للقاضي ان يفرج عن المتهم في اي وقت قبل ذلك اذا تراءى له
لاسيب يدونه في الحضر ان لا اساس للتهمة
- ١٤٩ - اذا تراءى للقاضي بمده جميع الشهادات واجراء الاستجواب
او في اية درجة سابقة من القضية ان هناك اساسا لظن بان المتهم ارتكب جريمة يضاكم
من اجلها بمقتضى هذا الباب وكان ذلك القاضي يمتنع بنظره ما ويمكنه على ملأى ان يعاقب
عليها بمقدار كاف لمليه ان يعرر تهمة ضد للنسب له الفعل
- ١٥٠ - « ١ » تقرأ التهمة بعد ذلك وتفسر للمتهم ويُسئل عما اذا كان مجرما له
لديه اى دفاع يقدمه
- « ٢ » اذا اعترف المتهم بانه مجرم فعلى القاضي ان يكون ذلك في الحضر ويسوغ
له بمطلق رايه ان يثبت بانه على ذلك ادائته
- ١٥١ - « ١ » اذا رفض للمتهم ان يعترف او اذا لم يعترف او رغب مصاحته
فيطلب منه ان يصرح عما اذا كان يريد مواجهة بعض شهود الاثبات الذين اخذت
شهادتهم ومن هم فان اجاب بالايجاب تدعى اليه اليه التي سامها وتصرف بعد الاستجواب
بالمواجهة والاستجواب مرة ثانية « اذا وجد » ثم تؤخذ بعد ذلك شهادة شهود
الاثبات الباقين ويصرفون ايضا بعد الاستجواب بالمواجهة والاستجواب مرة ثانية
« ان وجد » ثم يدعى للمتهم للدخول في دفاعه وتقدم شهوده
« ٢ » اذا قدم للمتهم تقريرا بالكتابة فعلى القاضي ان يقرئه بالحضر

الاجراءات في
المحاكمة الغير
موجزة من القضاة
شهادة الاثبات

الافراج عن المتهم

تحرير التهمة عند
ظهور ان كتاب الجريمة

المرفدة

الدفع

التيه القضائي
للاجبار على تقديم
الانبات في قضية المتهم

١٥٢ - « ١ » يسوغ للمتهم بعد الدخول في دفاعه ان يلتمس من القاضي اصدار اي تنبيه قضائي لاجبار ابيه شاهد على الحضور للاستجواب او ابراز ابيه مستند او اي شيء اخر وعلى القاضي ان يصدر ذلك التنبيه بالمرور لاسباب يذكرها كتابة في المحضر ان طلب المتهم انما كان الغرض التكاية او المماثلة او لاجل احباط مقاصد الحق والعدالة

(٢) يطلب القاضي اذا استصوب قبل تكليف اي شاهد بالمحضر بناء على ذلك الاستئناس ان تودع في المحكمة المصاريف المعقولة التي يستأجرها حضور الشاهد في المحاكمة

التبيرة

١٥٣ - (١) اذا وجد القاضي ان المتهم لم يكن مجرماً في اي قضية فمن هذا الباب تحورت فيها التهمة فعليه ان يدون في المحضر امراً بالبراءة

الحكم بالقوة

(٢) اذا وجد القاضي في مثل هذه القضية ان المتهم مجرم فيصدر حكماً عليه بمقتضى القانون

خواب الشاكي

١٥٤ - متى اقيمت الاجراءات بناء على شكوى ولم يحضر الشاكي في اليوم المحدد لسلم القضية فيسوغ للقاضي بطلان رأيه ورضا عن اي شيء سبق ذكره ان يصرف في اي وقت قبل تحوير التهمة من وجهته ضد الشاكي

الادعاء بانظراو
لفرض التكاية

١٥٥ - (١) اذا افرج القاضي عن المتهم او براءه في ابيه قضية اقيمت بسببه على الشاكي للعرفه في هذا القانون او بناء على بلاغ قدم الى ضابط بوليس او قاض وسبع بمقتضى هذا الباب واقتنع بان ما نسب الى المتهم باطل او كان لغرض التكاية فيسوغ له بطلان رأيه ان يلزم في امر الافراج او التبرئة الشاكي او المبلغ بدفع التعويض الذي يراه مناسباً بحيث لا يزيد عن ثلاثة جنيهات مصرية للمتهم او لكل واحد من المتهمين في حالة ما لو كانوا اكثر من واحد

بشرط ان القاضي يراعي ما يأتي قبل اصدار اي امر

١ يدون في المحضر ويفحص اي اعتراض يأتي بالشاكي او المبلغ الحاضر في الجلسة ضد اصدار ذلك الامر

ب يذكر في امر الافراج او البراءة الاسباب الحاملة له على الالتزام بالتعويض اذا امر به

٢ التعويض الملزم به كما تقدم يحصل بمشابهة الغرامة بشرط انه اذا قضى بالحبس في حالة عدم الدفع فلا تزيد مدة ذلك الحبس عن ثلاثين يوماً

الباب الخامس عشر

(المحاكمات من المحاكم الصغرى والمحاكم الكبرى)

١٥٦ - تكون الاجراءات والقواعد الخاصة بشعبين وظيفة مديق المحفوس بقدر

حماية الاجراءات

(قانون تحقيق جنایات السودان)

(قانون تحقيق جنایات السودان)

الامكان على حسب الاجراءات والقواعد المتبعة في المحاكمة من الجلسات العسكرية
بمقتضى قانون الاحكام العسكرية للصري وذلك مع مراعاة اي حكم اخر من احكام هذا
القانون باشتراط ما يأتي

- ١ لا يكون اعضاء المحكمة معتلين
- ٢ لا قبل اعتراض على تأليف المحكمة الا اذا كان موافقاً على مخالفته حكم من احكام
هذا القانون
- ٣ لا يوجد هناك نائب احكام
- ٤ ينطبق الحكم طبقاً للباب السابع عشر قبل عرضه على السلطة التأييدية

الباب السادس عشر

(احكام عمومية فيما يختص بالادعية والامكانات)

- ١٥٧ - تقبل الشهادة في كل تحقيق ومحاكمة وتدوين في الحضر وكل شهادة
اذيت في تحقيق جرمية تقبل في المحاكمة طبقاً للقواعد المتبعة في المحاكمة امام المجلس
العسكري على مقتضى قانون الاحكام العسكرية للصري وذلك مع مراعاة اي حكم اخر
من احكام هذا القانون
- ١٥٨ - يسوغ لكل محكمة ان تحجز اي مستند لوشي اخر ليراد امامها بمقتضى
هذا القانون اذا استصوبت ذلك
- ١٥٩ - (١) في حالة أية جرمية مما يحاكم عليه امام المحكمة الصري
او المحكمة الكبرى فقط يسوغ في اي وقت للمدير او القاضي القائم بالتحقيق مع تصديق
المدير ان يعرض العفو على اي شخص يظن ان له علاقة بالجرم مباشرة او غير
مباشرة اوله علم جنائي بها وذلك بقصد الحصول على شهادته بشرط ان يأتي باقتداء
تمام تحقيق عن كافة الاجوال التي في عمله بخصوص تلك الجريمة وان يعرض ايضاً
العفو على كل شخص آخر ذي علاقة في ارتكابها سواء كانت بصفته ذاعلاً اصلحاً
او محرراً
- (٢) كل شخص يمثل العرض بمقتضى هذه اللادة يستوجب كشاهد في القضية
- (٣) يحفظ ذلك للشخص في المراسلة حين انتهاء المحاكمة بالم و يقدم كذالة
- (٤) على كل فاض يعرض العفو بموجب هذه اللادة ان يدون ا- باب عمله هذا
في الحضر

١٦٠ - في اي وقت بعد ابتداء المحاكمة وقبل صدور الحكم يسوغ المحكمة
التي تحصل امامها المحاكمة ان تعرض العفو على اي شخص يظن ان له علاقة بالجرم
مباشرة او غير مباشرة اوله علم جنائي بها وذلك بقصد الحصول على شهادته مع
الشروط عينها

١٦١ - (١) إذا عرض الشخص بمقتضى المادة (١٥٩) أو المادة (١٦٠) ولم يتم الشخص الذي قيل بالعرض بموجب الشرط الذي حصل العرض بناءً عليه سواء كان ذلك باخفائه عمداً أي شيء جرمي أو بإدائه شهادة كاذبة فيجوز محاكمته من أجل الجريمة التي عرض عليه البفو بالنسبة لها أو من أجل أية جريمة أخرى يظهر ارتكابها لها متعلقاً بذلك الموضوع

(٢) الأقوال التي إبداءها الشخص الذي قيل بالعرض يجوز أن يروى بها في الأثبات ضده عند اختلاله بالفو على مقتضى هذه المادة

١٦٢ - يجوز أن يقوم بالاعتماد الشاكي أو ضابط البوليس أو الوكيل أو أي شخص آخر يعينه للدير أو القاضي رئيس المحكمة

١٦٣ - كل متهم أمام أية محكمة جنائية له نظاماً أن يدافع عنه وكيل

١٦٤ - إذا لم يكن التهم أن يفهم الاجراءات ولو لم يكن معتمداً فيسوغ المحكمة أن تباشر التحقيق أو المحاكمة متى ثبتت أدلته في النهاية ترسل الاجراءات الى السلطة التنفيذية بمقتضى الباب الثامن عشر مع تقرير عن احوال القضية وعلى السلطة التأيدية ان تصدر على ذلك الامر الذي تراه مناسباً

١٦٥ - (١) يسوغ للمحكمة في أية درجة من درجات التحقيق أو المحاكمة ان توجه الى التهم الاسئلة التي تراها ضرورية دون ان تعبره في اول الامر وذلك بقصد جعله اهلاً لان يفسر أية احوال تظهر في الشهادة ضده وعليه للفرض السابق الذكر ان تستجوبه مطلقاً عن القضية بعد سماع شهود الأثبات وقبل ان يدعي لاجل الدفاع عنه نفسه

(٢) لا يكون التهم قابلاً للمقابل برفضه إلاجابة على تلك الاسئلة أو بإدائه اجابة كاذبة عنها لكن يسوغ للمحكمة ان تستبطن من ذلك الرفض او تلك الاجابة النتيجة التي تراها صواباً

(٣) الاجابة التي يودعها المتهم يجوز ان تؤخذ بالاعتبار في التحقيق أو المحاكمة وتوضع أياً ما لصاله او ضده في أى تحقيق آخر أو محاكمة أخرى من أجل أية جريمة اخرى يجوز ان تقضي تلك الاجابة الى اظهار ارتكابه لها

(٤) لا يطلب من المتهم حلف اليمين

١٦٦ - لا يستعمل التأثير بواسطة أي وعد لوتهديد او غير ذلك مع من تنسب له الجريمة لاجل اغرائه على انشاء أي موضوع في عمله أو كتاباته ما عدا المقرر سيفه للمادتين (١٥٩) و (١٦٠)

١٦٧ - (١) اذا رأت المحكمة ان تأخير البدء في التحقيق أو المحاكمة أو تأجيلها ضرورياً أو مناسباً لغيب شاهد أو لأي سبب معقول آخر فلها احياناً ان تؤخر او تؤجل ذلك بمقتضى الشروط التي تستسيها وللراعي الذي تراها مقبولة وذلك بموجب

(١) قانون تحقيق جنائيات السودان.

٢ قانون تحقيق جنائيات السودان.

بأن صدره ككتابة توضع عليه اسباب ليراقبها لئلا يهرب لها ان يعيد لهم تحقيق ما رأوا الى الحراسة اذا كان فيها

(٢) الا انه يجب على كل قاض ان لا يعيد للتمم الى الحراسة بموجب هذه اللادة تزيد عن خمسة عشر يوماً كل دفعة

(تفسير) اذا صار الموصول على شهادة كنيهة لاحداث الثالث بجواز ارتكاب السب المقول لاعادة المتهم الى الحراسة المتهم للجرمة وظهر احتمال الموصول على شهادة اخرى بسبب الاعادة فهذا سبب معقول للاعادة

١٦٨ — (١) اذا ظهر للقاضي أثناء التحقيق او المحاكمة ان الشهادة تزكف الظن بان القضية مما يجب المحاكمة عليه او احالته للمحاكمة ايمان قاض آخر فغلبه ان يوقف الاجراءات ويعرض القضية مع تقرير مختصر توضع فيه ما يجزئها لاني قاض يكون هو مروجاً منه او للقاضي الاخر ذي الاختصاص على حسب ما تقتضيه لوائح المدير

(٢) القاضي الذي عرضت عليه القضية لاما ان ينظر فيها بنفسه (اذا كان مختصاً بذلك) واما ان يحولها على اي قاض مروجوس منه له اختصاص او يحيل المتهم على المحاكمة

١٦٩ — اذا ظهر للقاضي في اية محاكمة امامه في اية درجة من الاجراءات قبل امضاء الحكم ان القضية هي ما كان يجب المحاكمة فيه من المحكمة الصغرى او المحكمة الكبرى عليه ان يوقف الاجراءات التالية ولن يعيد للتمم

١٧٠ — (١) يسوغ لكل محكمة غير المحكمة الكبرى ان تعرض على المدير لاخذ رايه اية مسألة قانونية تظراً في سماع اية قضية منظورة امامها ولما ان تصدر في اية قضية مثل هذه حكماً مع الرجوع الى ما يأمر به المدير ولما حين صدور ذلك الامرا ان تضع للتمم في المجلس واما ان تفرج عنه بكفالة يتعهد فيها بالمحضور لسماع الحكم حال حاليه وبعد اختصار المدير بهذا الامر يصرف بالقضية طبقاً له

(٢) يجوز للمحكمة الكبرى ان تعرض بالصكينة عينها اية نقطة قانونية على الحاكم العام

١٧١ — اذا تخلف القاضي او نائب عنه مؤقتاً في وظيفته قاض اخر بعد سماع وتدوين كل او جزء شهادات تحقيق او محاكمة فالقاضي الخلف ان يعمل بناء على الشهادة للدونة كلها في الضر من سلفه او للدونة جزء من سلفه وجزء منه ويسوغ له من تلقاء نفسه او بناء على طلب مقول من المتهم ان يكلف بالمحضور مرة ثانية جميع الشهود او اي واحد منهم او ان يعيد التحقيق او المحاكمة

١٧٢ — المكان الذي تعقد فيه اية محكمة جنائية بقصد التحقيق في جريمة او المحاكمة عليها يعتبر انه محكمة علنية يجوز للجمهور على الاطلاق الدخول فيها على قدم وساقا لهم بالراحة بشرط ان يكون للقاضي الرئيس (اذا استوجب) الامر في اية درجة من اي تحقيق

لو محاكمة في قضية خصومية بدم دخول الجبور على الادلاق او اى شخص مدين فيه
الفرقة او البناء للشغل من المحكمة او وجوده او بانه فيه

الباب السابع عشر

(في الحكم)

١٧٣ - (١) الحكم في كل محاكمة امام محكمة جنائية غير ايجازية يحور بالافقة
الانكليزية او العربية وينطق به او يفسر مفسره في محكمة عنده اما فوراً بعد اتمام المحاكمة
واما في وقت نال تشمر به الاخصام او وكلائهم بشرط ان يقرأ القاضي الرئيس الحكم كله
علانية اذا طالب ذلك منه المدعى او المدافع

(٢) يجب للمتهم اذعان الحكم اذا كان في المرافعة
١٧٤ - (١) يحتوي على كل حكم على النقطه او النقطه اللازم تقريرها والتفراز
عليها واسبابه ويورد ويضي ويضم من القاضي الرئيس في المحكمة العلنية وقت
الطق به

٢ تبين فيه الجريمة « اذا وجدت » التي ثبتت على المتهم وماذا قانون عقوبات السودان
او اي قانون اخر ثبتت بمقتضاها والمقاب الذي حكم عليه به

٣ متى كانت الادانة على متقاضى قانون عقوبات السودان وقع الرب في تعيين احدى
مادتين او فترة من فترتي مادة واحدة من ذلك القانون تطابق عليها الجريمة فعلى المحكمة
ان تذكر الرب صراحة وتصدر حكماً في احد الامرين

٤ اذا كانت المحكمة بالتبعية فتوضح فيه الجريمة التي تبرا منها المتهم ويومر فيه
بالطلاق صراحة

١٧٥ - اذا ثبتت على المتهم جريمة معاقب عليها بالاعدام وحكمت عليه
لمحكمة باي عاب غير الاعدام فعليه ان تبين في حكمها السبب الذي من اجله لم تصدر
الحكم بالاعدام

١٧٦ - متى حكم على شخص بالاعدام يومر في الحكم بامائه شفا
١٧٧ - متى حكم على شخص بالاعدام فعلى القاضي الرئيس ان يخرجه بالوقت الذي
يمكن فيه استئناف الحكم اذا اراد استئنافه

١٧٨ - متى امضت المحكمة حكمها فلا تغير ولا تعيد النظر فيه الا اذا كان ذلك كما
قرر في المادة ٢١٥ « او لتصحيح خطأ كتابي

١٧٩ - تعلي للمتهم فوراً بناء على طلبه صورة من الحكم او ترجمته
(اذا اراد ذلك) بافته المخصوصة ان امكن او بالغة العربية ويكون اعطاء الصورة
بغير رسوم

١٨٠ - يرفق الحكم الاصل بمقرر الاجراءات

الباب الثامن عشر

(في المرض لاجل التأيد والاستئناف واعادة النظر)

- ١٨١ - كل حكم يصدر من المحكمة الصغرى يعرض على المدير لاجل تأييده
المرض لتأييد الحكم الصادر من المحكمة الصغرى
- ١٨٢ - كل حكم يصدر من المحكمة الكبرى يعرض على الحاكم العام لاجل تأييده
المرض لتأييد الحكم الصادر من المحكمة الكبرى
- ١٨٣ - وفي عرض حكم بالادانة لاجل التأيد يقتضى المادة (١٨١) لو المادة (١٨٢) يسوغ للمحكوم عليه ان يقدم للسلطة التأيدية على شكل عريضة استئناف تقريراً
بحرور فيه الاسباب التي من اجلها يجب عدم تأييد ذلك الحكم
- ١٨٤ - الاستئناف للمدير بواسطة عريضة بالكتابة يحصل عن كل حكم صادر
من محكمة قاض من الدرجة الثانية او قاض من الدرجة الاولى غير المدير ومحكوم فيه
بعتوبة الحبس لمدة تزيد عن شهرين او الغرامة بمبلغ يزيد عن مائتي قرش صاغ او
الحبس والغرامة معاً
- ١٨٥ - « ١ » كل عريضة استئناف يقتضى المادة ١٨٣ او ١٨٤ تقدم في مدة
سبعة ايام بعد صدور الحكم
- ٢ - تقدم العريضة الى المدير الذي عليه ان يرسلها الى الحاكم العام في «لتصديق الحكم
من المحكمة الكبرى
- ٣ - اذا كان المستأنف موجوداً في الحبس فيسوغ له ان يقدم عريضته الى مأمور
الحبس لاجل ارسالها الى المدير
- ١٨٦ - اذا لم ير المدير او الحاكم العام عند اطلاعه على عريضة الاستئناف او على
الحكم المردود عليه لتأييد سبباً للاشتباه في قرار المحكمة فعليه ان يرفض الاستئناف او
ان يؤيد الحكم
- ١٨٧ - اذا استصوب للمدير او الحاكم العام في مثل الاحوال السابقة ان يطلب
معهض القضية فيسوغ له ان يفعل ذلك وعليه فيكون له الحق في ان يصرف بالنسبة
للقضية بكافة تصرفات السلطة التأيدية التي يرسل اليها لاجل التأيد قرار من المجلس
المسكري يقتضى القانون المسكري المصري
- ١٨٨ - (١) يسوغ للحاكم العام من تلقاء نفسه ان يستحضر ويفحص محضر
اية اجراءات حصلت امام اية محكمة جنائية والمدير بالكيفية عنها ان يفعل ذلك مع الحاكم
الجنائية الداخلة ضمن اقليمه ما عدى المحكمة الكبرى لاجل ان يقتنع بسدله او صحة
او خطأ اية نتيجة او قرار او امر نهائي صدر او دون في المحضر او لاجل ان يقتنع من
صحة الاجراءات التي حصلت امام المحكمة
- ٢ - يكون للحاكم العام او المدير على حسب ما تقتضيه الحال كافة تصرفات السلطة

التأيدية بموجب المادة (١٨٧) فيما يختص بالاجراءات التي استعصر محضرها بمقتضى هذه المادة بشرط ان لا يرد الحكم على المحكمة التي أصدرته بصد أثبات ادانة شخص مبرراً فيه او زيادة الدنايب على المحكوم عليه وذلك بمقتضى ما تقتضيه هذه المادة من السلطة الا اذا طلب المحضر في مدة شهر واحد من تاريخ صدور الحكم

١٨٩ - (١) يسوغ للمحكم العام او للمدير على حسب مقتضى الحال كلها ورد امامه محضر قضية بموجب المادة (١٨٧) او المادة (١٨٨) مع امره المحكمة بسماع القضية مرة ثانية ان يأمر ايضاً مدة سماع القضية مرة ثانية لسبب يدونه في المحضر بالافراج عن ثبت ادانته (اذا كان معتقلاً) بناء على كفالة او على تعبد التصرفي او بالقبض مرة ثانية على الشخص للبرأ

٢ - مع مراعاة اي امر يصدره المحاكم العام او للمدير بمقتضى هذا الباب يسري مفعول كل حكم ماعد الحكم بالاعدام رغماً عن الاستئناف او العرض لاجل التأيد

١٩٠ - على المحاكم العام او للمدير في تأدية اختصاصه بالاستئناف أو التأيد ان لا يتعرض الى قرار المحكمة او حكماً بمجرد الارتكان على قبول شهادة بغير وجه او على الاخلال بالترتيب والنظام التقني في الاجراء القضائي متى اقتنع بعدم حصول الضرر لهم في دفاعه وبصفة القرار والحكم

١٩١ - كالمارد قرار او حكم من السلطة التأيدية أو استئناف لما بمقتضى هذا الباب وكان من التعتذر تأليف المحكمة كما كانت في الاجل بسبب موت او غيظه فلي للمدير ان يعين الخلف لسداد التقص

١٩٢ - متى تعين قاض ليقوم مقام مدير وكان حكم من احكامه لم يزل مستأنفاً او حكم من احكام المحكمة التي كان عضواً فيها لم يزل معروفاً للتأيد فالاستئناف هو العرض للتأيد يكونان من اختصاص المحاكم العام

تصرفات السلطة التأيدية في اصدار امر موت

سريان مفعول الحكم مدة الاستئناف او التأيد عدم ارجاع السلطة التأيدية للحكم بسبب خطأ في الاجراء

تقص اعضاء المحكمة في اتي اعيد اليها الحكم

عدم سماع القاضي لاستئناف احكامه وقراراته

الباب التاسع عشر

* في التميز *

١٩٣ - متى تأيد حكم بالاعدام صادر من المحكمة الكبرى فلي للمدير عند وصول امر التأيد اليه ان يصدر امراً يقضي فيه بتنفيذه وبوضع المحكوم عليه في الحبس لحين تأيد الحكم

١٩٤ - اذا وجدت المرأة المحكوم عليها بالاعدام حاملًا فلي للمدير ان يأمر بتأجيل تنفيذ الحكم عليها وان يعرض الحالة على الحاكم العام

١٩٥ - متى حكم بالمجس على منته فلي المحكمة التي اصدرت الحكم ان ترسل سيقه الحلال امر المجس الذي هو معتقل او مقتضى اعتقاله فيه وعليها ايضاً ان ترسل اليهم مع الامر لذلك المجس مالم يكن موجوداً فيه

تنفيذ الحكم بالاعدام

التأجيل لتنفيذ الحكم بالاعدام على امرأة حامل تنفيذ الحكم بالمجس

(قانون تحقيق جنابات الحدود)

(قانون تحقيق جنابات الحدود)

١٩٦ — كل امر يتخذ حكم المجلس يوجه الى مأمور المجلس او المحل الاخر
الذي اعتقل فيه المجرم او يلزم باعتقاله فيه

١٩٧ — متى وجب اعتقال المجرم في المجلس يسل الامر بمجان

١٩٨ — كلما حكم على مجرم بدفع فدية فسوخ المحكمة التي حكمت به اتمت
تصدر بطلب راجعاً الى التحصيل المقدار بواسطة حجز وبيع الممتلكات متعول بمصر المحرم
ولوقضى الحكم بحبس المجرم في حالة عدم دفع الفدية

١٩٩ — يجوز تنفيذ الامر بتحصيل الفدية داخل دائرة اختصاص المحكمة
ويوسع فيه بحجز وبيع اي مال متعول خارجاً عن تلك الدائرة متى اشر عليه المدير الذي
يوجد ذلك المال في دائرة اختصاصه

٢٠٠ — متى حكم على مجرم بالفدية فقط والمجلس في حالة عدم دفع
الفدية واصدرت المحكمة امرًا بمقتضى المادة (١٩٨) يسوغ لما اتمت تنفيذ
تنفيذ امر المجلس وان تفرج عن المجرم بناء على التمدد مع ضابط او بدونه على
حسب ما تراه مناسباً من اجل حضوره تمام المحكمة او اتمام القاضي الرئيس في اليوم
الذي لرجوع ذلك الامر ولا يكون ذلك اليوم أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ
اداء التمدد وفي حالة عدم تحصيل الفدية لاذ ذاك للمحكمة او للقاضي الرئيس ان يأمر
بتنفيذ الحكم بالمجلس فوراً

٢٠١ — (١) متى حكم على المتهم بالجلد بالسوط ذي التسعة فروع او بالفرعة
ينفذ الحكم في المكان والزمان اللذين تأمر بهما المحكمة
(٢) ينفذ الحكم بالجلد بحضور مأمور المجلس ما لم يأمر القاضي بالانصاف به امامه
(٣) الحكم بالجلد لا ينفذ تدريجياً
(٤) يقع القصاص بالالة والكيفية اللتين يبينها المدير بواسطة امر عمومي
٢٠٢ — اذا ظهر انشاء تنفيذ الحكم بالجلد للقاضي او للمأمور الحاضر
كأن المجرم ليس في حالة صحية مناسبة لمكابهة باقي الحكم فيوقف الجسد
تأنيلاً ويبقى عن باقي العقوبة

٢٠٣ — كل امر يتخذ قرار او حكم يسوغ اصداره لما من التناهي الذي
اصدرها او من رئيس المحكمة التي حكمت بها او من خلفه في الواقفة

٢٠٤ — متى صدر حكم بالمجلس على من كان محكوماً عليه بالمجلس وهرب منه
ينفذ ذلك الحكم بعد مفاصلته المجلس مدة توازي للدة التي كانت باقية عليه عند هربه
من المجلس في الحكم السابق

٢٠٥ — متى حكم بالمجلس على شخص وكان وقتئذ يعاني حياً محكوماً عليه به فلا
يبدأ بتنفيذ ذلك الحكم الا بعد انتهاء المجلس السابق

٢٠٦ — متى نفذ حكم تماماً فليس من كان قائماً بتنفيذه ان يعيد الامر للمحكمة
او للقاضي الذي اصدره مع تأشير عليه منه يبين فيه كيفية التنفيذ

توجيه امر التنفيذ

من يسلم له الامر
بالمجلس

الامر بتحصيل
الفدية

متعول الامر
بتحصيل الفدية

الوقوف لتنفيذ
الحكم بالمجلس

تنفيذ الحكم بالجلد

توقيف التنفيذ

اصدار الامر بالتنفيذ

تنفيذ الحكم على من
كان محكوماً عليه
وهرب

الحكم على مجرم
محكوم عليه من
اجل جرمه اخرى

اعادة الامر منذ تنفيذ
الحكم

الباب العشرون

(في التوقيف والمعاملة والتخفيف في الاحكام)

- ٢٠٧ - ١ متى حكم على اي شخص بالحبس من اجل جريمة ساء الحكم العام في اي وقت بدون شروط او جاء على اية شروط يقبلها المحكوم عليه ان يوقف تنفيذ الحكم عليه او يقيه من كل العذاب الذي حكم عليه به او من اي جزء منه
- ٢ اذا ترأى للحاكم العام عدم الوفاء باي شرط من اجله حصل توقيف الحكم او المعافاة فيسوغ له ان يلغي التوقيف او المعافاة ويجتهد فيجوز ان يقبض على الشخص الذي حصل التوقيف او المعافاة لصالحه اذا كان مفرجاً عنه وذلك بواسطة اي ضابط يوليس بذون امر ويرسل مرة ثانية لتنفيذ الجزء الذي لم ينته من الحكم
- ٣ الشرط الذي يحصل من اجله التوقيف او المعافاة بمقتضى هذه المادة يجوز ان يكون شرطاً يقوم به الشخص الذي يحصل ذلك لصالحه او شرطاً غير متعلق بارادته
- ٢٠٨ - يسوغ للحاكم العام دون قبول المحكوم عليه ان يستبدل المحكم بالاعدام بأي حكم اخر مشروح قانوناً او ان يستبدل الحكم بالحبس بصكم الغرامة
- السلطة في توقيف الاحكام او المعافاة منها
- السلطة في تخفيف العقوبة

الباب الحادي والعشرون

(في الاحكام السابقة بالبراءة او بالادانة)

- ٢٠٩ - ١ الشخص الذي حوكم مرة من اجل جريمة اذام محكمة مختصة وثبتت ادانته او برى من اجل تلك الجريمة لا يجوز مدة بقاء الحكم بالادانة او بالبراءة على قرنه معاقبته مرة ثانية من اجل الجريمة نفسها ولا على الوقائع ذاتها من اجل اية جريمة اخرى كان يمكن من اجلها بمقتضى المادة ١٣٨ تهمته بشير التهمة التي اتهم بها او كان يمكن من اجلها ثبوت ادانته بمقتضى المادة ١٣٩
- ٢ كل من ثبتت ادانته في جريمة ناتجة عن فعل بسبب نتائج تكون بانضمامها الى ذلك الفعل جريمة مختلفة عن الجريمة التي ثبتت ادانته من اجلها يجوز ان يحاكم بعد ذلك من اجل تلك الجريمة المذكورة اخيراً اذا لم تحصل النتائج او لم تعلم المحكمة بصورتها وقت ثبوت ادانته
- ٣ الشخص للبراءة او للمثبوتة ادانته من اجل اية جريمة مكونة من افعال يجوز رضا عن الحكم بالبراءة او بالادانة ان يتهم بعد ذلك ويحكم من اجل اية جريمة اخرى مكونة من تلك الافعال ذاتها يكون ارتكابها وذلك اذا لم تكن المحكمة التي حوكم عليها لولا مختصة بالنظر في الجريمة التي اتهم بها بعد
- عدم محاكمة الشخص المثبوتة ادانته او البراءة معاقبة ثانية من اجل الجريمة عينها

مثال ذلك

- (١) حوكم زيد بناء على ضمة سرقة جيبته خادماً ويرثت ساحة فلا يمكن بعد ذلك ما دامت البراءة في قوسها اتهامه بسرقة بصفته خادماً أو بناء على الوقع عنها مجرد السرقة أو جناية جنائية فينا أو غير ذلك عليه
- (ب) حوكم زيد بناء على ضمة قتل عمدا ويرثت ساحة ولم يكن هناك ذكر لثمة التهم انفا ظهر من الوقائع ان زيدا ارتكب جريمة في الوقت الذي ارتكب فيه القتل عمدا فيجوز بعد ذلك اتهامه ومحاكمته من اجل التهم
- (ج) حوكم زيد من اجل تسيب اذى شديد وثبتت ادانته ثم مات المني عليه فيجوز محاكمته مرة ثانية من اجل القتل الجنائي
- (د) اتهم زيد امام المحكمة الكبرى وثبتت ادانته من اجل قتل عمرو الجنائي فيجوز بعد ذلك محاكمته بناء على الوقائع ذاتها من اجل قتل عمرو عمدا
- (هـ) اتهم زيد من قاض من الدرجة الاولى وثبتت ادانته من اجل تسيب اذى شديد لعمرو عمدا فلا يجوز بعد ذلك محاكمته من اجل تسيب اذى شديد لعمرو بناء على الوقائع عنها ما لم تدخل الحالة ضمن الفقرة الثالثة من المادة
- (و) اتهم زيد من قاض من الدرجة الثانية وثبتت ادانته من اجل سرقة مال من عمرو فيجوز بعد ذلك اتهامه ومحاكمته من اجل التهم بناء على الوقائع عنها
- (ز) اتهم زيد وعمرو وبكر من قاض من الدرجة الاولى وثبتت ادانته من اجل تهم خالدة فيجوز بعد ذلك اتهامهم ومحاكمتهم من اجل السطو بناء على الوقائع عنها

٢١٠ — الحكم السابق بالبراءة أو بالادانة يجوز الادعاء به او اثباته في أية درجة من درجات التحقيق أو المحاكمة الحاصلة من اجل الجريمة ذاتها او من اجل أية جريمة اخرى نظرت في المحكمة بسبب الاتهام بالجريمة الاولى ومضى ثبت ذلك بقرار بان لا وجه في ادانة المتهم

الكتاب الخامس

في الاجراءات الخصوصية

الباب الثاني والعشرون

« الاجراءات في بعض الجرائم الخاصة بالقضاء »

٢١١ — متى تراءى لاية محكمة مدنية او جنائية او مختصة بالمزايدة والرسوم ان هناك اساسا لاجل التحقيق في أية جريمة مما تشير اليه المادة ١٠٥ وارتكبت اسامها او احييت عليها أثناء اجراء قضائي يسوغ لها بعد اكمال التحقيق الابتدائي الضروري ارسال القضية للتحقيق او المحاكمة الى اقرب قاض من الدرجة الاولى او الثانية وابعدت اليهم في الحراسة امام ذلك القاضي او اخذ ضمانا كافية لحضوره امامه ولما ان تجوز ابي شخص ظني الحضور واداء الشهادة في ذلك التحقيق او تلك المحاكمة

الاجراء في الاحوال المذكورة في المادة (١٠٥)

٢ على ذلك القاضي حينئذ ان يعمل بمقتضى القانون كما لو كان يسأل على شكوى .

فصلت ودونت بمقتضى المادة ٩٧

٢١٢ — ١ متى ارتكبت اية جريمة مما هو مبين في المواد ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٨٠ من قانون عقوبات السودان على مرأى او في حضرة أية محكمة مدنية او جنائية او مختصة بالعواد والرسوم يسوغ للمحكمة اعتقال المجرم في الحراسة ولها في اي وقت من ذات اليوم قبل انقضاء الجلسة اذا استصوبت ان تنظر في الجريمة وتعالج المجرم بمرأاة لارتداد عن خمسة جنهات مصرية وبلطيس في حالة عدم الدفع لمدة .

يجوز استنادها الى شهر واحد ما لم يقدم بدفها قبل ذلك

٢ ومع هذا لا يجوز لاية محكمة جنائية ان تحكم بمقتضى هذه المادة حكما لم تكن

مختصة باصداره بموجب احكام الباب الثاني

٢١٣ — (١) في كل حال من مثل ما تقدم على المحكمة ان تدون في المحضر

الوقائع المكونة للجريمة مع اقوال المجرم (اذا كانت هناك اقوال) كما تدون بنفس

النتيجة والحكم

(٢) اذا كانت الجريمة مما نص عنه في المادة ١٨٠ من قانون عقوبات السودان

فتوضح في المحضر ماهية ودرجة الاجاء القضائي الذي كانت بحالته له للمحكمة المقاطع عليها او

المرأة . وملحقة للمقاطعة او الامانة

٢١٤ — (١) اذا رأت المحكمة في اي حال ان المتهم بآية جريمة من الجرائم

المشار اليها في المادة ٢١٢ ولترتكب على مرأى منها او سيف حضرتها يجب حبسه

في غير حالة عدم دفع الغرامة او يجب ان تفرض عليه غرامة تزيد عن خمسة جنهات

مصرية او اذا رأت لاي داع آخر وجوب عدم التصرف سيف القضية بمقتضى

المادة ٢١٢ فيسوغ لها بعد تدوين الوقائع المكونة للجريمة واقوال المتهم كما تقرور

سابقا ان تبحث بالقضية الى القاضي المختص بالنظر فيها ولها ان تطلب اداء جنات

لاجل حضور المتهم امام ذلك القاضي او ان تزل المتهم في الحراسة اليه اذا لم يقدم

عنان كاف

(٢) على القاضي الذي يرث اليه بآية قضية على مقتضى هذه المادة ان يشرع في مباح

الشكوى ضد المتهم بالكيفية السابق نصها

٢١٥ — متى حكمت اية محكمة بمقتضى المادة (٢١٢) على مجرم بالخمس لرفضه او

لعدمه اجراء شيء مطلوب قانونا اجراءه منه او من اجل اية امانة او مقاطعة عمدا يسوغ

لها بطلان رأيا أن تفرج عنه أو أن تخفف العقوبة بناء على خضوعه لامرها او طلبها او

بناء على اعتذار قدم لارتياحها

٢١٦ — اذا رفض شاهد او شخص دعي لايبرز مستند او شيء امام محكمة

جنائية ان يجيب عن الاسئلة الموجهة له او ان يبرز اي مستند او شيء في حيازته

او تحت سلطته خلعت منه المحكمة لبرازه ولم يقدم اي عذر مقبول لذلك الرفض.

الاجراءات في بيض

احوال الادعاء

التدوين في المحضر

احوال الادعاء

الاجراءات عند ما ترى

المحكمة وجوب عدم

التصرف في القضية

بمقتضى المادة (٢١٢)

الاجراءات من المتهم بناء

على خضوعه واعتذاره

المجلس او التسليم الى

الحراسة الشخص يرفض

الاجابة او ايراز مستد

فيسوغ للحكمة لاسباب تدونها في الحضر ان تحكم عليه بالحبس او تسلمه بواسطة امر
بمضيه القاضي الرئيس الى حراسة ضابط من المحكمة لاية مدة لا تزيد عن سبعة ايام
ما لم يقرر في خلاف ذلك ان يستجوب ويحبس او ان يقرر المستند او الشيء
وفي حالة اصراره على الرضا يجوز الاجراء نحوه طبقاً لاحكام المادة (٢١٢)
او المادة (٢١٤)

٢١٧ - يسوغ لاي شخص محكوم عليه من اية محكمة بمقتضى المادة (٢١٢)
او المادة (٢١٦) رغباً عما سبق ذكره ان يرفع استئنافاً للحكمة التي تستأنف امامها او ترسل
لها عادة لاجل التأييد القرارات والاحكام التي تصدر من تلك المحكمة

الباب الثالث والعشرون

(في المتهمين)

٢١٨ - (١) متى كان هناك دليلاً أثناء تحقيق او معاملة للظن بأن للنسوب
لها الجرمية ذو عقل غير سليم وحشيد فهو غير اهل لان يقوم بدفاعه يوم جرت التحقيق او للمحاكمة
ويعرض للمدير عن الوقائع وعلى المدير ان يأمر بفحص التهم من ضابط طبي او من جملة
ضباط يقدمون تقريراً له
(٢) اذا ثبت الغتة فيرجع التحقيق والمحاكمة الى الوقت الذي يكون للأنهم حصل
فيه على الشفاء الكافي للقيام بدفاعه وفي أثناء ذلك مع مراعاة اي نظام عمومي او خصوصي
او امر يصدره الحاكم العام يوضع للتهم في الحراسة التي يستتبعها المدير
(٣) يجوز ان تكون الحراسة مع مراعاة ما تقدم حراسة اقرباء التهم او اخلائه
الذين يريسون تولي امره وهذا اذا سمحت به الظروف في حكم المدير وفي هذه الحالة
يسوغ للمدير اذا استصوب ان يأخذ ضابطاً من القائمين بالحراسة لبذل الاعتناء
الواجب بالمتنوه

٢١٩ - اذا ظهر أثناء للمحاكمة ان المتهم معتوه وظهر من الشهادة انه اجري
عملاً يكون جريمة ان لو كان ذا عقل سليم لكنه كان وقت اجرائه اياه غير اهل بسبب
عته لان يحكم بما هيمة الفعل ونتيجته فعلى المحكمة ان تدون في الحضر ما استخله من انه
كان في ذاك الوقت معتوها وان ترسله الى المدير للاجراء نحوه كما نص في المادة السابقة

اجراء المتنوه لعدل
يكون جريمة ان لو
اجريه حالة سلامة عقله

الكتاب السادس

مقدمة

الباب الرابع والعشرون - في المعاملة عن الجرائم

المصلحة عن الجرائم ٢٢٠ - (٢) الجرائم المعاقب عليها بمقتضى موافق قانون عقوبات السودان.
المينة في المائتين الاوليين من الجدول التالي يجوز المصلحة عنها من الاشخاص المذكورين.
في الحانة الثالثة منه

| الجريمة | مواد قانون عقوبات السودان المطبقة حاليا | من يجوز له المصلحة عن الجريمة |
|---|--|--|
| قتيل الذي | ٢٥٠ و ٢٥٢ | الشخص الواقع عليه الاذى |
| التعذيب او استعمال القوة الجنائية | ٢٧٣ و ٢٧٤ | الشخص المتعذب عليه او الذي استعملت قوة الجنائية |
| الاساءة عند ما تكون افساد او القهر واقعين على افراد الناس | ٣٣٧ و ٣٣٨ | الشخص المتعذب او المفسد او القهر |
| التعدي الجنائي | ٣٥٨ | الشخص المتعدي عليه |
| التعدي المتكرر | ٣٥٩ | الشخص المتعدي عليه |
| التعدي الجنائي لغير الجسد | ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ | الشخص الذي تمهد منه المجرم |
| الزنا | ٤٠٥ و ٤٠٦ | زوج المرأة |
| الاغواء او الاختلاف او الحفظ لامرأة متوجه بقصد جنائي | ٤٠٧ | زوج المرأة |
| القذف | ٤٠٩ | الشخص الواقع عليه القذف |
| الطبع او النقش لشيء معلوم انه قذف البيع مادة مطبوعة او مقرونة محورية على شيء من القذف مع العلم به | ٤١٠ و ٤١١ | الشخص الواقع عليه القذف |
| السب بقصد الترويج للاخلال بالامن العام الارهاب الجنائي ما هذا الحالة التي تكون فيها الجريمة مفاقها عليها بالجنس لمدة سنة سنوات | ٤١٣ و ٤١٥ | الشخص المسبوب الشخص الموهب |
| وقع اذن المعسكة المظفر اماما أية مساعدة من اجل الجرائم الآتية | ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ | الشخص الذي تبس له الاذى |
| الاغواء او الاعتقال لشخص بدون وجه حق | ٢٦٢ و ٢٦٣ | الشخص المعلق او المعتقل |
| التشهير الجبري مضادة للقانون | ٢٨٨ | الشخص المجهور على العمل |

٥ قانون تحقيق جنائات السودان

٦ قانون تحقيق جنائات السودان

(٢) متى كانت اية جريمة مصلكاً عنها على مقتضى هذه المادة فيجوز المصالحة بالكتابة

عينها عن التبرع على تلك الجريمة أو الشروع في ارتكابها (متى كان ذلك الشروع جريمة بنفسه)

(٣) القصاص أو الإبله أو الماتوه الذي لم يكن كذلك لجاز له ان يصالح عن جريمة يقتضي هذه المادة يقوم مقامه في المصالحة الشخص المختص بأن يثمد بالنيابة عنه

(٤) متى اجل التهم على المحاكمة أو متى ثبتت ادانته وكان الاستئناف لم يزل منظورا فلا يسمح بالمصالحة معالتمن الجريمة بدون ان القاضي لليل أو التماس الذي ثبتت ادانته أمامه

(٥) يكون للمصالحة عن الجريمة يقتضي هذه المادة تأثير تبرئة التهم

(٦) لا يصالح عن جريمة الا يقتضي ما تقرر في هذه المادة

الباب الخامس والعشرون

(في الكفالة)

٢٢٩ — اذا قبض على شخص أو اعتقله بدون امر ضابط منوط بقطعة يوليس وكان ذلك الشخص غير متهم بجريمة معاقب عليها بالحبس لمدة يجوز استدعاها الى ستين أو حضر أو احضر امام محكمة وكان مستعداً في اي وقت اثناء وجوده في حراسة ذلك الضابط أو في اية درجة من درجات الاجراءات امام تلك المحكمة ان يؤدي كفالة فيخرج عنه بناء على كفالة ومع ذلك للضابط أو للمحكمة عند الاستصواب عرضاً عن اخذ الكفالة منه ان يفرج عنه كل منعاً بناء على ادائه تهادداً بالحضور بدون ضمان كما هو مفروض بعد

٢٣٠ — (١) اذا قبض على شخص أو اعتقله بدون امر ضابط منوط بقطعة يوليس وكان ذلك الشخص متعاقباً بجريمة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد عن ستين أو حضر أو احضر امام محكمة فيجوز ان يطلق سراحه بناء على كفالة اذ انظر هناك اساساً منقول لقانون يان ارتكب الجريمة المتسوية له

(٢) اذا ظهر لذلك الضابط أو لتلك المحكمة في اية درجة من درجات التحريات أو التحقيق أو المحاكمة على حسب الحالة انه لم يكن هناك اساس معقول للاعتقاد بأن التهم لارتكب تلك الجريمة وانما وجد هناك اساس كاف لتحقيق اخر في اجترامه فيخرج عنه مدة ذلك التحقيق بناء على كفالة أو يعطى رأي ذلك الضابط أو ذلك المحكمة بناء على ادائه تهادداً بالحضور بدون ضمان كما هو مفروض بعد

(٣) يسوغ لاية محكمة تتي اية درجة ذلية من درجات أي اجراء يقتضي هذا

المستأذن ان قام بالتبضع على اي شخص المخرج عنه بموجب هذه المادة وان تسلمه إلى المراسلة .

المادة لتحويل الكفالة او تحقيقها

٢٢٣ - تحدد قيمة كل تمهد ادى على مقتضى هذا الباب بما يجب من مراعاة ظروف القضية بحيث لا تكون باهظة ويسوغ للمدعى في أية قضية الامر بتحويل الكفالة من اي شخص او بتتقص الكفالة التي يطلبها ضابط البوليسين او القاضي

تمهد التهم والضمان

٢٢٤ - (١) لا يخرج عن اي شخص بناء على كفالة او على تمهد المصومعي الا بعد اداء تمهد بالمبلغ الذي يراه كافيًا ضابط البوليس او المحكة على حسب الاحوال ومق اخرج عنه بناء على كفالة من ضمن كفوة او جملة ضمان كذلك فعليه ان يحضر في الوقت ولكن المذكورين في التمهيد وان يستمر على الحضور هكنا الى ان يودعهم بفلاف ذلك من ضابط البوليس او المحكة على حسب الحالة .

(٢) يكون المخرج عنه بناء على كفالة مجبوراً بمقتضى التمهيد على الحضور أيضاً امام المحكة الكبرى او المحكة الصغرى او محكمة اخرى للاجابة عن التهمة عند ما يدعي لذلك اذا اقتضته الحال

الملاقاة السراح من الحراسة

٢٢٥ - (١) يخرج عن الشخص الذي ادى التمهيد من اجل حضوره حال اداءه اما اذا كان معبوضاً فعلى المحكة التي قبلت منه الكفالة ان تصدر امرا بالفراج عنه الى مأمور الحبس وعلى ذلك المأمور ان يطلق سراحه عند وصول الامر اليه

(٢) لا يؤخذ من هذه المادة او للمادة (٢٢١) او المادة (٢٢٢) ما يقتضي الانفراج عن اي شخص قابل للاعتقال من اجل مسألة غير المسألة التي ادى التمهيد بالنسبة لها

السلطة في طلب كفالة كافية متى كانت الكفالة السابقة غير كافية

٢٢٦ - اذا قبلت ضمانه غير كافية بسبب خطأ او تدليس او غش او أصبحت يمد قبولها غير كافية فيسوغ للمحكة ان تصدر امراً بالتبضع تعفي فيه بالزام المخرج عنه بناء على كفالة بالحضور امامها ولما ان تأمره بتقديم ضمانه كافية او ان تسلمه الى ليس عند اخلاؤه بغيره ذلك

اخلاء الضمان

٢٢٧ - (١) يسوغ لكل الضمان او لبعضهم الذين كفّلوا حضور المخرج عنه بكفالة ان يطلبوا في اي وقت من المحكة التي امرت باخذ التمهيد او من اي قاض من الدرجة الاولى او الثانية اخلاء طرفهم سواء كانت كلية او بقدر ما يخص الطالبين

(٢) عند تقديم ذلك الطلب يجب على القاضي ان يصدر امراً بالتبضع فاضياً فيه باحضار للمخرج عنه امامه

(٣) عند حضور ذلك الشخص طبقاً للامر او بناء على اذعانه الاختياري على القاضي ان يأمر باخلاء طرف للمتمهدين سواء كان كلية او بقدر ما يخص الطالبين

وانث يطلب من ذلك الشخص تقديم ضمانة اخرى كافية واذا اخل بذلك له ان يسلمه الى المراسلة

الباب السادس والعشرون

* في الاحكام الخاصة بالتمهيدات *

٢٢٨ — متى طلبت المحكمة او الضابط من اي شخص اداء تمهيد مع ضمان او يدرجه فتلزم المحكمة او لذلك الضابط ان يأذنه بايداع مبلغ تمينه للمحكمة او الضابط عوضاً عن اداء ذلك التمهيد

٢٢٩ — (١) اذا ثبت لارتياح المحكمة التي اخذ امامها التمهيد بمقتضى هذا القانون او لارتياح محكمة قاض من الدرجة الاولى او الثانية او المحكمة التي تمهيد بالحضور امامها الاخلال بذلك التمهيد فعلى المحكمة ان تدون اسباب ذلك الالزام ولهذا ان تدعو اي شخص مرتبط بالتمهيد لان يدفع الجزاء التفرجي فيه او لان يبين السبب الذي من اجله يجب عدم دفعه

(٢) اذا لم يدسب كاف ولم يدفع التفرج فيدفع للمحكمة ان تشرع في تحصيله باصدار امر لضبط وبيع المال المقول اخلض بذلك الشخص او بتركه اذا توفى

(٣) يجوز تنفيذ ذلك الامر داخل دائرة اختصاص المحكمة التي اصدرته ويوزن فيه يجوز وبيع اي مال منقول يمتلكه ذلك الشخص خارجاً عن تلك الدائرة متى تأثر عليه من اللذين يوجد ذلك المال داخل دائرة اختصاصه

(٤) اذا لم يدفع التفرج وكان من المتعذر الحصول عليه بواسطة الضبط والبيع فيكون للشخص الملزوم قابلاً بواسطة امر من المحكمة التي اصدرت الامر للحبس مدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر

(٥) يسوغ للمحكمة بمطلق وأنها ان تمنع عن اي جزء من التفرج المذكور وان تقرر بدفع جانب فقط

(٦) اذا توفى ضمان لتمهيد قبل الاخلال بالتمهيد فتكون تركته مرة من كل مازمنية بالنسبة للتمهيد اما الشخص للتمهيد فيجوز ان يطلب منه ايجاد ضمان جديد

٢٣٠ — كافة الاوامر الصادرة بمقتضى المادة (٢٢٩) من اي قاض غير المذكور تستأنف امام المدين ولان تستأنف امامه يجوز له ان يعيد النظر عليها

٢٣١ — يسوغ لمحكمة الكبرى او المحكمة الصغرى ان تأمر اي قاض بتحويل المبلغ المستحق بانه على تمهيد بالحضور امام تلك المحكمة على بعض التمهيدات

الباب السابع والعشرون

« في التصرف بالمال »

٢٣٢ — (١) متى تم تحقيق لو معاملة في لية بمحكمة جناية يسوغ للمحكمة ان تأمر بما تستصوبه في التصرف بأي مال او مستند ائرز ائلمها او موجود في حراستها او ظاهر بالنسبة له ارتكابه لية جريمة او استعماله لارتكاب لية جريمة
(٢) متى اصدرت ذلك الامر للمحكمة الكبرى او المحكمة الصغرى وكانت لا يمكنها تسليم ذلك المال كما يجب عن يد مأموريها المخصوصين الى الشخص الذي له حق فيه يسوغ لتلك المحكمة ان تأمر بتنفيذ الامر من القاضي الرئيس
(٣) متى صدر امر بمقتضى هذه المادة في قضية من شأنها ان تستأنف او تقتضي التأييد فلا ينفذ ذلك الامر (ما لم يكن للمال منقولا حيا او قابلا لتلف السريع الطيعي) الا بعد مضي المدة المعينة لتقديم الاستئناف او بعد الحكم فيه اذا حصل تقديمه في المدة المقررة او بعد تأييد الحكم

الامر بالتصرف في
المال الذي ارتكبت
جريمة بالنسبة له

(نفسه) لئطة المال حال ظهور ارتكابه الجرمية بالنسبة له لا تشمل في هذه المادة ذلك المال فقط كما كان اصلا في حيازة الجرم او تحت مراقبته بل تشمل ايضا كل مال تحول اليه او ابدل به وكل شيء حصل نواله بسبب ذلك التعديل او الابدال سواء كان مباشرة او غير مباشرة

٢٣٣ — يسوغ للمحكمة ان تأمر بتسليم المال الى المدير عوضا عن اصدارها الامر مباشرة بمقتضى المادة (٢٣٢) وعلى المدير في هذه الحالة ان يتصرف فيه كما لو كان وقع الضبط عليه من البوليس ويلزم له بالكيفية المذكورة بعد

جواز تحويل امر
التصرف بالمال الى
شكل الترض على
المدير

٢٣٤ — متى ثبتت ادانة شخص بسبب جريمة تشمل او ترتقي الى سرقة او قبول مال مسروق وثبت ان شخصا اخر اشترى منه المال المسروق دون ان يعلم ان يظن لداع من الدواعي انه مسروق وكان في حيازة من ثبتت ادانته تقوم صار الاستيلاء عليها عند ضبطه يسوغ للمحكمة بناء على طلب ذلك الشاري وعند رد المال المسروق الى ذي الحق في حيازته ان تأمر بتسليم المشتري مبلغا من تلك القود لا يزيد عن الثمن الذي دفعه

الدفع المشتري
التي من تقود
وجدت مع الثمن

٢٣٥ — (١) عند ثبوت الادانة بمقتضى قانون عقوبات السودان طبقا للمادة ٢١٩ او المادة ٤١٠ او المادة ٤١١ يسوغ للمحكمة ان تأمر بإعادة كافة صور الشيء الذي من اجله ثبتت الادانة مطلقا سواء كانت تلك الصور موجودة في حراسة المحكمة او باقية في حيازة من ثبتت ادانته او تحت سلطته

إعادة مواد القذف
وغيرها

(قانون تحقيق جنايات النودان)

(قانون تحقيق جنايات النودان)

(٢) يسوغ للمحكمة بالكيفية عليها عند الحكم بالإدانة على متقاضى قانون عقوبات النودان طبقاً للقاعدة (٢٠٦) أو (٢٠٧) أو (٢٠٨) أو (٢٠٩) أن تأمر بإعدام المأكول أو للشرب أو الهتاف أو التراكيب الطبية

٢٣٦ - (١) كما ثبتت إدانة شخص بسبب جريمة منجوبة بالقوة الجنائية وظهور للمحكمة أن مالا ثابته اغتصب من شخص بواسطة تلك القوة يسوغ للمحكمة إذا استقرت أن تأمر بإعادة ذلك المال إلى حيازة من اغتصبه
(٢) كل أمر من هذا القبيل لا يمس أي حق أو فائدة في ذلك المال الثابت يمكن أن يطالب به أي شخص في قضية مدنية

٢٣٧ - (١) على ضابط البوليس متى استولى على مال اخذ متقاضى للقاعدة ٤١ أو مال مدعى أو مشكوك في سرقته أو وجب في ظروف توجب الشك في ارتكاب جريمة أن يبلغ ذلك في الحال إلى القاضي الذي عليه أن يصدر الأمر الذي يستتبعه فيما يخص بالتصرف في ذلك المال أو بتسليمه إلى الشخص ذي الحق في حيازته أو فيما يخص بمحاسبة ذلك المال ومعصومه إذا لم يمكن التعلق من ذلك الشخص

(٢) إذا كان ذو الحق معلوماً فيسوغ للقاضي أن يأمر بحسب المال إليه بما على الشروط التي يستتبعها القاضي (إذا وجدت) أما إذا لم يعلم فيسوغ للقاضي أن يحفظ المال وعليه في هذه الحالة أن يصدر إشهاراً بين فيه الأشياء التي يتكون منها ذلك المال ويذكر فيه أي شخص يكون له حق فيه للحصول امامه ولأثبات حقه في مدة ستة أشهر من تاريخ ذلك الإشهار

٢٣٨ - إذا لم يثبت شخص حقه على ذلك المال في تلك المدة أو إذا كان الشخص الذي وجد ذلك المال في حيازته غير أهل لأن يبين أنه ناله قانوناً فيكون ذلك المال في تصرف الحكومة ويجوز بيعه باسم للدولة

٢٣٩ - إذا كان ذو الحق في حيازة ذلك المال غير معلوم أو كان غائباً أو كان للمال قابلاً للتلف السريع الطبيعي أو إذا تراءى للقاضي الذي بلغ له ضبط المال أن بيعه يكون لصالح المالك فيسوغ للقاضي في أي وقت أن يأمر ببيعهم وتسري أحكام المادتين ٢٣٧ و (٢٣٨) بقدر الامكان على صافي الناتج من ذلك البيع

الباب الثامن والعشرون

(في الجمعيات المضادة للقانون)

٢٤٠ - يسوغ لكل قاض أو ضابط منوط بنقطة بوليس أن يضطر أمراً بالتحلل أية جمعية مضادة للقانون أو أية جمعية مركبة من خمسة أشخاص فأكثر تكون مجتمعة لآفة تسبب قلقاً للامن العام وعلى ذلك فمن الواجب على أعضاء تلك الجمعية أن يتفرقوا بمقتضاه

وجوب التحلل
الجمعية عند اسرار القاض
أو ضابط البوليس

(قانون تحقيق جنائيات السودان)

(قانون تحقيق جنائيات السودان)

- ٢٤١ — اذا لم تحصل جمعية من مثل ما ذكر عند صدور الامر بذلك اليه او اذا سارت مع عدم الامر بالانحلال على كيفية نظره في المزمع على عدم الانحلال فيسوغ لاي قاض او ضابط منوط بنقطة بولس ان يشار تبديدا تلك الجمعية بالقوة وان يطلب مساعدته اي شخص ذكر لم يكن ضابطا عسكريا او جنديا عاملا بصفته هذه لاجل تبديد تلك الجمعية او لتفتيش على الأشخاص المولفة منهم ان تزم الحلال ولاعتاهم وذلك لاجل تفتيش تلك الجمعية او معاقبتهم على مقتضى القانون
- ٢٤٢ — يسوغ للقاضي المخاض الذي هو اقل مرتبة ان يشار بتبديد اية جمعية من مثل ما ذكر بالقوة العسكرية اذا لم يمكن تبديدها بغير ذلك واذا كانت تبديدها ضروريا للامن العام
- ٢٤٣ — (١) متى تزم قاض على وجوب تبديد اية جمعية من مثل ما تقدم بالقوة العسكرية يسوغ له ان يطلب من اي ضابط لو صف ضابط قومندان لاي عدد من الماسكر ان يبدد تلك الجمعية بالقوة العسكرية وان يقيض على الأشخاص المولفة منهم ويعتقلهم على حسب امر القاضي او على حسب ما يكون ضروريا في القبض والاعتقال لاجل تبديد الجمعية او معاقبتهم على مقتضى القانون
- (٢) على كل ضابط مثل هذا ان يؤدي ذلك الطلب بالكيفية التي يستتبعها الا انه يجب عليه في ذلك الاجراء ان لا يستعمل من القوة ولا يحدث من الضرر للانفس والاموال الا بقدر ما يتمكن به من تبديد الجمعية او القبض على هؤلاء الأشخاص واعتقالهم
- (٣) اذا كان القاضي ضابطا فينبغي ان تراعي كالتزام في تطبيق هذه المادة واجبات الطاعة العسكرية بين القاضي والضابط القومندان للقوة العسكرية
- ٢٤٤ — متى كان الامن العام في خطر جلي بسبب اية جمعية من مثل ما ذكر وكان من المتندر مضارة اي قاض يسوغ لاي ضابط قومندان لقوة عسكرية ان يبدد تلك الجمعية بالقوة العسكرية وان يقيض على الأشخاص المولفة منهم ويعتقلهم لاجل تبديدها او معاقبتهم بمقتضى القانون لكن اذا اصبح من الممكن له انهاء اجرائه بمقتضى هذه المادة مضارة قاض فعليه ان يفصل ذلك وان يتبع تعليمات ذلك القاضي من وقت مضارته له (ما لم يكن ذلك القاضي ضابطا اصغر منه مرتبة) فبا اذا كان من الوجوب ان يستمر في ذلك العمل لا
- ٢٤٥ — لا يجوز في أية محكمة جنائية معاملة اية شخص من اجل اية فعل من شأنه ان يصدر بمقتضى هذا الباب الا بتصديق الحاكم العام ولا يهيم مرتكب الجريمة
- (١) القاضي او الضابط المباشر بمقتضى هذا الباب مع سلامة التوبة
- (ب) الضابط المباشر بمقتضى المادة (٢٤٤) » » »
- (ج) الشخص للوادي عملا مع سلامة التوبة موافقة للطلب بمقتضى المادة (٢٤١)
- لو المادة (٢٤٣)

(د) الضابط الادنى او الجندي للمؤدي عملا طاعة لاي امر كان مجبورا على طاعته

الباب التاسع والعشرون

(في اعمال البوليس الاحتياطية)

٢٤٦ — يسوغ لكل ضابط بوليس ان يتدخل تلافا لارتكاب اية جريمة يكون من اجلها مأذونا بالتبض على مرتكبها بدون امر ويجب عليه ان يتلقى ارتكابها بغير ما يسهه من الطاقة

٢٤٧ — كل ضابط بوليس وصله بلاغ عن قصد ارتكاب اية جريمة من مثل ما تقدم عليه ان يعلم بذلك البلاغ ضابط البوليس الذي هو مرسوم منه او من كانت وظيفته تقتضي مداركة ارتكاب جريمة مثل هذه او النظر فيها

٢٤٨ — يسوغ لضابط البوليس الذي علم بقصد ارتكاب اية جريمة من مثل ما تقدم ان يقبض بدون امر من القاضي وبدون امر بالتبض على الشخص ذميه للتصديق على ظهر له ان منع ارتكاب الجريمة لا يمكن الا بذلك

٢٤٩ — يسوغ لضابط البوليس من تلقاء نفسه ان يتدخل لاجل منع اي اضرار شرع في ارتكابها على مرأى منه لئلا عمومي يتقولا كان او ثابتا او لاجل منع النقل او الاضرار اعلانية عمومية او لشبهة او علامة اخرى مستعملة للسر بغير

الباب الثلاثون

(في انطباق هذا القانون على اقسام الدرجة الثانية)

٢٥٠ — كلما اتروا سرعان منقول هذا القانون في قسم من اقسام الدرجة الثانية فيكون حاكم القسم قاضيا من الدرجة الاولى حثا وعليه ان يستعمل وينجز داخل قسمه كل السلطة الممنوحة من هذا القانون للمدير داخل اقليمه مع مراعاة احكام المادة (٢٥١) والاوامر التي يصدرها الحاكم العام عمومية كانت او خصوصية

٢٥١ — مع مراعاة الاوامر العمومية او الخصوصية التي يجوز ان يصدرها الحاكم العام من وقت الى اخر تعرض احكام الحاكم الصغرى في اقسام الدرجة الثانية على الحاكم العام للتأييد

- ٢٥٧ — عند الحكم بالتضييقات في أية قضية مدنية تالية متعلقة بالموضوع نفسه على المحكمة أن تأخذ بالاعتبار أي مبلغ دفع أو حصل بهتة تضييقات على مقتضى المادة (٢٥٦)
- ٢٥٨ — دفع أي نقود (غير التولية) واجبة الاداء بموجب أمر صدر على مقتضى هذا القانون يجوز أن ينفذ كما لو كانت تلك النقود غرامة
- ٢٥٩ — إذا أراد شخص يتعلق به حكم أو أمر صادر من محكمة جنائية أن يأخذ صورة من أي أمر أو شهادة أو جزء آخر من المحضر فيعطى له ذلك عند طلبه بشرط أن يدفع عنه رسماً ما لم تستصوب المحكمة لدفع خصومي إعطائه الصورة
- ٢٦٠ — يسوغ لكل ضابط بوليس أن يضبط أي مبال يجوز أن يدعي به أو يشك فيه أنه مسروق أو يجوز أن يوجد في ظروف توجب الشك في أن تكتب أية جريمة وعلى ذلك الضابط إذا كان مرءوساً من الضابط للوقوف بقطة بوليس أن يلفسه في الحال عن ذلك الضبط
- ٢٦١ — يسوغ لضابط البوليس الأعلى مرتبة من الضابط للوقوف بقطة بوليس أن يستعملوا في جميع الدائرة المبنيين فيها ذات السلطة التي يستعملها ذلك الضابط داخل حدود قطة وبالكيفية عنها
- ٢٦٢ — يسوغ للقاضي من الدرجة الأولى عند تقديم شكوى إليه مع يمين عن اختطاف امرأة أو فتاة يقل عمرها عن أربع عشرة سنة أو عن اعتقالها بدون وجه حق لفرض غير مشروع أن يصدر أمراً بإعادة تلك المرأة في الحال إلى حريتها أو إعادة تلك الفتاة في الحال إلى بعلها أو أبوها أو حارسها أو من له العناية القانونية بها وله أن ينفذ ذلك الأمر بالقوة التي يراها ضرورية
- ٢٦٣ — (١) إذا نسب شخص في قبض ضابط البوليس على شخص آخر وظاهر للقاضي (من الدرجة الأولى أو الثانية) الذي أجرى التحقيق أو المحاكمة في القضية أنه لم يكن هناك مسوغ كاف لذلك القبض جاز له أن يأمر بالتضييقات التي يستتبعها بحيث لا تزيد عن ثلاثة جنيهات مصرية يقوم بدفعها للتسبب في القبض للقبوض عليه ظاهراً عطله ولاحقه في هذه المسألة من المصاريف
- (٢) إذا كان للقبوض عليه في مثل الحالة السابقة أكثر من واحد فلتأخذ من أن يأمر بالكيفية عينها لكل واحد منهم بالتضييقات التي يستصوبها بحيث لا تزيد عن ثلاثة جنيهات مصرية
- (٣) يجوز تنفيذ دفع التضييقات المحكوم بها على مقتضى هذه المادة كما لو كانت غرامة بشرط أن مدة الحبس (أن وجد) للفروض في حالة عدم الدفع لا تزيد عن ثلاثين يوماً

٢٦٤ - الاستبانات المبنية في الجدول الرابع مع الاختلاف الذي تستلزمه

احوال كل مسألة يجوز ان تستعمل للاغراض الخاصة المذكورة فيه متى استعملت كذلك كانت كافية

٢٦٥ - اذا كان القاضي خصما في القضية او مهتما بها شخصيا فلا يجوز له ان يحاكم عليها ولا ان يحيلها على الحاكم ولا ان يكون عضوا في المحكمة التي تنظر فيها إلا بإرادة للمدير (او الحاكم العام فيها اذا كان القاضي هو المدير)

(تفسير) لا يعتبر القاضي خصما في القضية ولا مهتما بها شخصيا على مقتضى معنى هذه المادة بسبب مجرد علاقة وظيفته العمومية بها او بسبب مجرد انتقاله أو كشفه على للكان الذي ادعى ارتكاب الجريمة فيه او اي مكان اخر ادعى فيه بحصول اي عمل اخر جوهري بالنسبة للقضية او بسبب مجرد اجرائته او توليه تحقيقا مرتبطا بالقضية

٢٦٦ - مع مراعاة اي امر يجوز ان يصدره الحاكم العام تكون اجراءات كل محكمة على مقتضى هذا القانون باللغة العربية

٢٦٧ - الموظف الذي تقتضي وظيفته علاقة مع اي مال على مقتضى هذا القانون لا يجوز له ان يشتره ولا ان يتردد فيه

اللغة العربية هي لغة المحاكم

منع الموقوفين المشتكين بالبيع عن الشراء والمزايدة فيها

(قانون العقوبات ١٩٠١)

(قانون العقوبات ١٩٠١)

سودان - ١٩٠١ (قانون تحقيق الجنايات) ٠٠ مارس

امر يقضي بتنفيذ (قانون تحقيق جنايات السودان) في مديرية كردوفان

حيث ان هذا الامر ملحق لامر منشور في العدد الخامس من النازية السودانية بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٩ الذي يقضي بتنفيذ « قانون تحقيق جنايات السودان » في مديريات الخرطوم ودقه و بربر وسنار وكهله وفي تسمي حلقا وسواكن

وحيث انه مرغوب ان يتناول منطوق « قانون تحقيق جنايات السودان » والعمل به مديرية كردوفان ايضا

فقد صدر الامر بان يجري منطوق « قانون تحقيق جنايات السودان » في مديرية كردوفان ابتداء من تاريخ صدور هذا الامر مع اعتبار نفس النصوص والشروط التي نصت بموجب الامر الاصيل بالنسبة للمدريات والاقسام المذكورة فيه (الامضا) وجيناه ونجت

حاكم عموم السودان
الخرطوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠١

سودان - ١٠ (قانون العقوبات) ٠٠ مارس سنة ١٩٠١

قوانين السودان
امر يقضي بتنفيذ قانون عقوبات السودان في مديرية كردوفان

حيث ان هذا الامر ملحق لامر منشور في العدد الخامس من النازية السودانية بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٩ الذي يقضي بتنفيذ « قانون عقوبات السودان » في مديريات الخرطوم ودقه و بربر وسنار وكهله وفي تسمي حلقا وسواكن

وحيث انه من المرغوب ان يتناول منطوق « قانون عقوبات السودان » والعمل به مديرية كردوفان ايضا

فقد صدر الامر بان يجري منطوق « قانون عقوبات

السودان » في مديرية كردوفان ابتداء من تاريخ صدور هذا الامر مع اعتبار نفس الشروط التي نصت بالامر الاصيل بالنسبة للمدريات والاقسام المذكورة فيه (الامضا) وجيناه ونجت

حاكم عموم السودان
الخرطوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠١

سودان - ١٠ (قانون العقوبات) سنة ١٩٠١

(التسم الرسمي)

امر بتنفيذ احكام قانون العقوبات السوداني حيث ان قانون العقوبات السوداني صار انشأه و موزع او سيوزع قريبا على المدريات والمخانات وحيث انه سيجري مفعوله في جهات السودان التي يمتد إليها الحكم العام من وقت لآخر بالشهر عن ذلك في النازية السودانية

فقد صدر الامر بما هو مأت -

اولاً يجري مفعول قانون العقوبات السوداني في مديريات الخرطوم ودقه و بربر وسنار وكلا وقسمي وادي حلفا وسواكن اعتباراً من اليوم الثاني من شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩ ولن تاخر وصول القانون عن ذلك فليضبط المهود اليها ادارة هذه الاحكام فن التاريخ الذي يصل فيه اليهم

ثانياً كل الجنايات التي توقعت قبيل التاريخ الذي منه يسري مفعول هذا القانون ولم يكن صدر الحكم فيها لغاية التاريخ المذكور فليطبق طبقاً لاحكامه ان كان الجانوب يستحقون العقوبة بحسب مواده

ثالثاً تعرض نسخ القانون لاطلاع العموم في كل مديرية او محافظة من الجهات والاقسام

المينة بعاليه

(الامضا)

كشتر لوف خرطوم
حاكم عموم السودان

قانون عقوبات السودان

الباب الأول

المقدمة

قد صدر الأمر بما هو آت

- بسم القانون ونطاق
سرياته
- ١ — يسمى هذا القانون قانون عقوبات السودان ويسري مفعوله على الجهات
السودانية التي يمتثلها الحاكم العام من وقت إلى آخر بواسطة اعلان ينشر في
« غازية السودان »
- ٢ — يعاقب كل شخص بموجب هذا القانون لا بشعره على كل فعل أو إهمال أو تركه
داخل أية جهة من جهات السودان يسري عليها مفعول هذا القانون متى كان ذلك
الفعل أو الإهمال مخالفا لأحكامه هذا مع الخضوع لتتفضيات القانون العسكري أينما
كان العمل جاريا به
- ٣ — كل فعل نص هذا القانون على أنه جريمة إن لو ارتكب في جهة من جهات
السودان تشملها دائرة سريان هذا القانون يعاقب عليه كأنه ارتكب في جهة من
تلك الجهات في الحالتين الآتيتين
- أولا — متى كان ذلك الفعل صادرا من موظف أو من شخص يسكن عادة في جهة
من جهات السودان يسري عليها مفعول هذا القانون
- ثانيا — متى كان ذلك الفعل صادرا من أحد رعايا خديو مصر المقيمين بجهة من
جهات السودان داخله ضمن دائرة هذا القانون مطلقا سواء حصل منه ذلك الفعل داخل
السودان أو خارجه
- ٤ — ليس في هذا القانون ما يقصد منه تغيير أو إيقاف أو تخصيص أحكام أي
قانون متعلق بالعقاب على العصيان أو الحرب أو الجرائم العسكرية الأخرى الواقعة من
الضباط أو المقاتلين أو البحريين أو المدنيين أو الخدم في السودان
- الحاقية على الجرائم
المرتبة داخل أية
جهة من جهات
السودان يسري عليها
مفعول هذا القانون
- الحاقية على الجرائم
المرتبة خارج
السودان
- عدم تأثير هذا القانون
على قوانين أخرى

الباب الثاني

تفاسير عمومية

- ٥ — كل لفظة فسرت في أي موضع من هذا القانون تستعمل في كل موضع آخر بالمعنى التي فسرت به ما لم يتم قرينة على خلاف ذلك
- ٦ — شجر النخلة وفروعه يطلق على كل شخص ذكرًا كان أو أنثى
- ٧ — الانفاظ المستعملة للفرد تطابق على الجمع والانفاظ المستعملة للجمع تطابق على المفرد ان لم يظهر خلاف ذلك من القرينة
- ٨ — لفظة « رجل » تدل على كل ذكر معاً كان عمره ولفظة « امرأة » تدل على كل أنثى معاً كان عمرها
- ٩ — لفظة « شخص » تشمل كل شركة أو جمعية أو جماعة من الناس مطلقاً سواء كان لها اعتبار رسمي أو لا
- ١٠ — لفظة « جمهور » تشمل كل طبقة من طبقات الناس أو كل طائفة
- ١١ — لفظة « قاض » لا يقتصر مدلولها على الشخص المعين رسمياً بهذه الصفة بل يشمل كل شخص يتمتع بالقانون السلطة بأن يصدر في أية مادة مدنية كانت أو جنائية حكماً نهائياً أو غير نهائي يكتسب هذه الصفة إذا لم يستأنف أو إذا ابدته سلطة أخرى . وكذلك يشمل كل شخص يكون عضواً في هيئة يتمتع بالقانون سلطة إصدار مثل هذا الحكم
- ١٢ — لفظة « محكمة » تدل على كل قاض خوله القانون السلطة بأن يقوم بالاعمال القضائية منفرداً وعلى الجماعة من القضاة خول القانون لمجيهم لا على أفرادهم هذه السلطة متى كان ذلك القاضي أو الهيئة المركبة من هؤلاء القضاة قائمة بتلك الاعمال القضائية المذكورة
- ١٣ — لفظة « موظف » تشير إلى كل شخص يشمله أي وصف من الأوصاف الآتية وهي
أولاً كل شخص يباشر اعمالاً تنفيذية أو ادارية في حكومة السودان أو في أية جهة تابعة لها
ثانياً كل ضابط من القوات البرية أو البحرية التابعة لجند مصر أو للملكة البريطانية العظمى أثناء خدمته في السودان
ثالثاً كل قاض
رابعاً كل مأور من مأوري الحاكم يكون استصاحه بهذه الصفة البحث في أية مسألة

فأولية او في أية حادثة او تخدم تقرير بشأنها او تقرير اي مستند او جعله رسمياً او حفظه او اخذ اي مال ما على عهده او تصرف فيه او تنفيذ الاجراءات القانونية. او تعليق المدين او الترحيل او حفظ النظام في المحكمة وكذلك كل شخص فوض اليه بصفة خصوصية من أية محكمة التقييم ياتي عمل من تلك الاحوال

خامساً كل عدول او كل شخص اخر مساعد لاي محكمة او موظف يؤدي اعمالاً قضائية او شبيهة بتقضائية

سادساً كل محكم او شخص اخر فوض اليه الحكم في أية قضية او مسألة او تقرير عنها من قبل لية محكمة او من قبل أية سلطة عمومية اخرى ذات اختصاص

سابعاً كل شخص متفليد منصب يتولاه السلطة في ان يجيب اي شخص او ان يحفظه في الحبس

ثامناً كل ضابط من ضباط الحكومة تقضي وعاينته بصفته ضابطاً ان يمنع وقوع الجرائم او ان يبلغ عنها او ان يقود للجرمين الى العقوبة او ان يحافظ على الصحة العمومية او الامن العام او الراحة العامة

تاسماً كل مأمور تضي وظيفته بصفة مأموراً ان يأخذ او يستلم او يحفظ في عهده او يستعمل اي مال ما على ذمة الحكومة او ان يجري مساحة او ان يفرض ضريبة او ان يتقاضي على ذمة الحكومة او ان ينفذ الاجراءات المتعلقة بالاموال الاميرية او ان يبحث في أية مسألة خاصة بصول الحكومة المالية او يقدم تقريراً عنها او ان يقرر اي مستند مختص بمنافع الحكومة المالية او يبدله رسمياً او يحفظه في عهده او ان يمنع مخالفة اي قانون لصيانة صول الحكومة المالية وكذلك كل مأمور في خدمة الحكومة او له مرتب فيها او مكاناً بصفة انماط او عمولة عن انجاز اي عمل عمومي

عاشراً كل مأمور تقضي وظيفته بصفته مأموراً ان يأخذ او يستلم او يحفظ في عهده او يستعمل اي مال ما او ان يجري مساحة او يفرض ضريبة او ان يحصل اية مال او اية عوائد او رسوم لاي قصد عمومي غير ديني خاص بأية قرية او مدينة او مركز او ان يقرر اي مستند او يبدله رسمياً او يبقيه في عهده حفاظاً لحقوق سكان القرية او المدينة او المركز

(التفسير الاول) الأشخاص الذعن بشملهم اي وصف من الاوصاف السابعة لهم وظنون سواء عينتهم الحكومة ام لم عينهم

(التفسير الثاني) حيثما تذكر لفظة « موظف » ينهم منها الموظف حال حياته وظيفته معاً كان اللبب الشرعي الذي يمكن وجوده في احدى تلكه الوظيفه

١٤ - « المال للمقول » يشمل كل ما له وجود مادي بجميع انواعه ما هذا الارض والاشياء الرقيقة بها او اثبتة دوا في اي شيء مرتبط بها

المال المتقول

- ١٥ - « الكسب بدون وجه حق » هو انتفاع بطريق غير قانونية من مال ليس « الكسب بدون وجه حق » فلتنتفع منه حق شرعي عليه.
- « الخسارة بدون وجه حق » هي خسارة بطرق غير قانونية تلحق بالخاسر من مال له الحق الخسارة بدون وجه حق فيه حق شرعي
- ويعتبر الشخص كاسباً بدون وجه حق بمجرد حيازته أو انتفاعه بشيء الكاسب بدون وجه حق
- بدون وجه حق ويعتبر الشخص خاسراً بدون وجه حق متى « منع أو حرم من ماله الخاسر بدون وجه حق
- بدون وجه حق
- ١٦ - كل من أجرى عملاً بقصد أن يسبب عنه كسب بدون وجه حق لأي الحياة شخص أو خسارة لشخص آخر بدون وجه حق يعتبر عمله خيانة
- ١٧ - يعتبر الشخص مدلساً ومتربحاً إذا أجرى عملاً بقصد التدليس والتزوير التدليس والتزوير
- لا يقصد آخر
- ١٨ - يعتبر الشخص ظاناً بشيء لدفع من الدواعي متى كان لديه سبب كاف الظن لدفع من الدواعي
- لذلك الظن ليس إلا
- ١٩ - متى كان المال في حيازة امرأة للمالك أو كاتبه أو خادمه على ذمة ذلك المال الموجود في حيازة المرأة فهو في حيازته متى امتنع هذا القانون
- (تفسير) يكون كاتباً أو خادماً ضمن معنى هذه المادة من كان مستخدماً مؤقتاً أو لناسبة خصوصية بصفة كاتب أو خادم
- ٢٠ - يعتبر مقلداً كل من جعل شيئاً يشبه شيئاً آخر قاصداً بذلك الخداع أو عملاً بالتقليد
- باحتمال ارتكابه بهذه الطريقة
- (التفسير الأول) ليس من الضروري أن تكون المماثلة في التقليد دقيقة
- (التفسير الثاني) متى شابه شخص بين شيئين وكانت المشابهة بحيث يجوز أن يفر بها الإنسان يعتبر هذا الشخص أنه قصد بذلك الخداع أو علم باحتمال ارتكابه بهذه الطريقة ما لم يثبت خلاف ذلك
- ٢١ - لفظة « مستند » تشير إلى أي موضوع غير عنه أو وصف على أية مادة المستند سواء كان ذلك بالحروف أو الأرقام أو العلامات وسواء كان بوحدة من هذه الوسائط أو أكثر وكان القصد منه استعماله أو جواز استعماله لاثبت ما وضع له
- (التفسير الأول) لاعمية لطريقة وضع الحروف أو الأرقام أو العلامات ولا للعادة التي وضعت عليها كما أنه لا أهمية لما إذا كان الاثبت مقصوداً أو جائز إلا أنه مال أمام المحكمة أولاً

مثال ذلك

كل كتابة تشمل على الفاظ عقد ويقصد منها إثبات ذلك العقد فهي مستند
كل مستند (شيك) على أي شمول (بتكرار) هي مستند
التركي هو مستند

كل خريطة أو رسم يقصد منه أو يجوز استعماله للإثبات فهو مستند
كل كتابة تحتوي على أوامر أو تعليمات فهي مستند

(التفسير الثاني) كل ما عبر عنه بواسطة الحروف أو الأرقام أو العلامات كما هو
مصطلح عليه في الموايد التجارية وغيرها يعتبر أنه مبرر عنه بتلك الحروف أو الأرقام أو
العلامات المندرجة ضمن معنى هذه المادة ولو لم يعبر عن تلك الحروف أو الأرقام أو
العلامات إلا في العوائد التجارية وغيرها

٢٢ - « الضمان القيمي » هو كل مستند كان أو يكون الغرض منه إيجاد حق
شرعي أو امتداده أو انتقاله أو انحصاره أو إزالته أو التنازل عنه أو كان الغرض منه
ألاقرار من شخص بوجوده تحت مسؤولية شرعية أو يتجده من أي حق شرعي
٢٣ - لفظة « وصاية » تدل على أي مستند مختص بالوصية الوصاية

٢٤ - كل الألفاظ الدالة على الأفعال في جميع مواضع هذا القانون تشمل أيضاً
الأفعال المثارة للأفعال المثارة
الأفعال المثارة للأفعال المثارة
للقانون

٢٥ - لفظة « فعل » تدل على سلسلة أفعال أو على فعل واحد
لفظة « أعمال » تدل على سلسلة لأعمال أو على عمل واحد الأعمال

٢٦ - متى كان تسبب أية نتيجة أو الشروع في تسببها بواسطة فعل أو أعمال جرمية
يكون تسبب تلك النتيجة بفعل ولعمال مما ذلت الجرمية أيضاً
بالاشتراك

٢٧ - يقال لشخص أنه سبب نتيجة عندما هي حصلت النتيجة بالطرق التي
أعدها لها أو بطرق كان يعلم أو يظن لداع من الدواعي عند استعمالها احتمال حصول تلك
النتيجة عنها الممد

مثال ذلك

وقع زيد التاريل في دار غير آمنة في مدينة كبرى لتسبب التهاب فبات شخص سبب هذا
التعريق في هذه الحالة يجوز أن يكون زيد غير قاصد موت ذلك الشخص بل ربما كان متأسفاً
من حصول الموت بسبب فعله لكن إذا علم وقت الفعل أن فعله هذا ربما نتج عنه موت شخص كان
مسياً لثروت عدا

٢٨ - « الجريمة » هي مخالفة كل قانون مدة مبريان مفعوله ما لم تفد القرينة
بخلاف ذلك الجريمة

٢٩٠ - « مخالفة القانون » تشمل كل الجرائم وكل ما يخفى عنه القانون وكل ما
تسبب عنه المطالبة بحق مدني ويقال لشخص انه « مجبور على فعل الشيء قانوناً » متى
كان له له له مضاداً للقانون .

٣٠ - لفظة « ضرر » تدل على كل مكروه اصاب الانسان في جسمه او عقله او
شهرته أو ماله

٣١ - لفظة « حياة » تدل على حياة الانسان ما لم تعد القرية خلاف ذلك

٣٢ - لفظة « موت » تدل على موت الانسان ما لم تعد القرية خلاف ذلك

٣٣ - لفظة « حيوان » لا تشمل الانسان .

٣٤ - لفظة « سفينة » تشير الى كل ما صنع لنقل الاناس والاولاد على المياه

٣٥ - حيثما ذكرت لفظة « سنة » او لفظة « شهر » فلا ينهم منها الا السنة او
الشهر على الحساب الفريغوري (النري)

٣٦ - لفظة « عين » تدل على تأكيد امر بالصيغة الموضوعة لذلك في القانون
بدلاً عن البين وكذلك اي اقرار يجب او يجوز شرعاً حصوله امام موظف او استعماله
للائبات مطلقاً سواء كان في المحكمة اولا

٣٧ - لا يعتبر الشيء انه فعل او حصل الظن به عن سلامة النية ما لم يكن الاعتناء
والانتباه متوفرين عند الفعل او حصول الظن

٣٨ - التوبيخ الضماني الشديد الذي يترتب عليه تغيير ماعية الجريدة او تخفيف
المهنية التي يمكن الحكم بها بمقتضى مواد هذا القانون لا يشمل

اولا - التوبيخ المقصود او انصطنع عمداً من المجرم لجعله عذراً في ارتكاب الجريمة

ثانياً - التوبيخ للسبب عن عمل صدر خضوعاً للقانون أو للسبب عن استعمال
موظف لسلطاته استمالاً قانونياً بهتته موظفاً

ثالثاً - التوبيخ للسبب عن الاستعمال القانوني لحق المدافعة الشخصية
مثال ذلك

(ا) ضبط زيد وهو مأمور بضبط والربط عمراً فخرج عمرو بمخالفة فجائية شديدة ببسبيله
وقتل زيداً المأمور فلا تنفذ عمراً المادة (٢٢٨) - ١ -

(ب) حضر زيد بمسلة شاحد امام عمرو القاضي فقال له القاضي انا لا اصدق حرقاً واحداً من
كلامك هذا فخرج هذا القول زيدا للدرجة ان اوصل الى عمرو القاضي فزيد هذا يقابل على
مقتضى المادة (٢٥٢) لا المادة (٢٥٠)

(ج) شرع زيد في القبض على ابي عمرو وفي دفاع عمرو عن نفسه قبض على زيد فخرج
زيد من ذلك وهجم على عمرو وسبب له اذى شديداً فيلقب زيد بمقتضى المادة (٢٥٣)
لا المادة (٢٥١)

٣٩ - لا يكون التبول قبولاً شرعياً على مقتضى اية مادة من هذا القانون
مضى كان صادراً من شخص بطريق الخوف من الضرر او بطريق سوء الفهم او متى كان
خوف او سوء فهم

من أجرى العمل بطم أو يظن لداع من الدواعي أن القبول لنا صدر مسبقاً عن خوف أو

عن موافق

أو متى كان صادر من معتوه أو سكران لا يدري بسبب عتبه أو بسبب سكره داعية
الامر الذي صدر منه القبول بشانه ولا المواقب التي تترتب عليه
أو إذا كان صادراً من شخص لا يتجاوز عمره اثني عشر سنة

قبول المعتوه أو

السكران

قبول الطفل

الإيواء

٤٠ — يقال للشخص أنه آوى شخصاً آخر ارتكب جريمة أو كان تلويهاً ارتكابها أو
ساعداً في التخلص من القبض عليه متى هيا له مأوى أو إعطاء قوتاً أو مشروباً أو نقوداً
أو ثياباً أو أسلحة أو معات حرية أو أشياء من وسائل القتل أو متى ساعده بأية طريقة
كانت على التخلص من القبض عليه

الباب الثالث

في العقوبات

٤١ — العقوبات التي يماثل بها المجرمون بموجب أحكام هذا

القانون هي

القانون هي

أولاً — الإعدام

ثانياً — التجريد من الأموال

ثالثاً — الحبس

رابعاً — الغرامة

خامساً — الجلب بالسوط ذي التسعة فروع

سادساً — الجلب بالقرعة

٤٢ — للحاكم العام في جميع التقاييا التي يصدر فيها الحكم بالإعدام أن يبدل

إبدال عقوبة الإعدام

هذه العقوبة بأية عقوبة أخرى مما هو منصوص عنه في هذا القانون بصرف النظر عن

قبول الجرم

٤٣ — عند الاضطراب إلى تقدير كسور مدة الحبس حال الحكم بها يعتبر الحبس

كسور مدة العقوبة

المؤبد معادلاً لمدة عشرين سنة

٤٤ — كل من حكم عليه بالحبس مدة سبع سنوات فغافق للمصلحة أن تأمر

التجريد من الأموال

بضبط إيرادات وبيع كل أمواله للمنفقة والثابتة لجهة الحكومة أثناء حبسه مع مراعاة تخصيص

فيما يخص بالبرلمان

المعاقب عليها بالحبس

شيء منها للاتفاق على عائلته ومن كان في معيشته حادة

٤٥ — إذا لم يتوضح مقدار الغرامة الذي يجوز إبلاغها إليه فمقدار الغرامة

مقدار الغرامة

التي يعاقب بها المجرم يكون غير محدود ولكنه يجب أن لا يكون بامطاً

٤٦ — إذا حكم على المجرم بغرامة مطلقاً سواء كان مع الحبس أو لا بتنفيذه

الحكم بالحبس لعدم

دفع الغرامة

هذا القانون أو يتفق أي قانون آخر مدة سرياته فتعوله فالمحكمة التي حكمت على هذا المجرم أن تأمر في الحكم بأنه في حالة عدم دفع الغرامة يجلس المجرم مدة معينة وذلك علاوة على أي حبس آخر حكم به عليه أو كان بدلا عن عقوبة أخرى

٤٧ — مدة الحبس التي تحكم بها المحكمة على المجرم في حالة عدم دفع الغرامة لا تزيد عن ربع أقصى مدة الحبس المحددة للجريمة إذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالحبس وبالغرامة معا

حد مدة الحبس لعدم دفع الغرامة عند الحكم بالحبس والغرامة معا

٤٨ — إذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالغرامة فقط فمدة الحبس التي تحكم بها للمحكمة على المجرم في حالة عدم دفع الغرامة لا تزيد عن الدرجات الآتية

أولا — عن شهرين متى كان مقدار الغرامة لا يتجاوز ثلاثمائة غروش صالح

ثانياً — عن أربعة أشهر متى كان مقدار الغرامة لا يتجاوز ستمائة غروش صالح

ثالثاً — عن ستة أشهر في أية حالة أخرى

الحبس بعدم دفع الغرامة عند الحكم بالغرامة فقط

٤٩ — الحبس المحكوم به في حالة عدم دفع الغرامة ينتهي عند استيفاء الغرامة أو جزء نسي منها موزا أو زائد عن الجزء النسي الباقي من الحبس مطلقا سواء كان لاستيفاء بدفع ذلك أو بالحصول عليه بطريقة قانونية

انتهاء الحبس بدفع الغرامة أو بدفع جزء نسي منها

مثال ذلك

حكم على زيد بغرامة قدرها ستائة غروش صالح ويعبس مدة أربعة أشهر إذا لم يدفع تلك الغرامة فإذا دفع أو حصل منه مبلغ ثلاثمائة غروش صالح قبل انقضاء شهرين من الحبس فلا يفرض منه الاغلب انتهاء الشهرين أما إذا دفع أو حصل منه مبلغ ثلاثمائة غروش صالح عند مضي الشهرين أو في أي وقت بعد سفيها فيخرج عنه في الحال

استيفاء الغرامة من تركه المجرم

٥٠ — إذا بقيت الغرامة أو أي جزء منها غير مدفوع ومات المجرم كان ذلك ديناً في أي مال من أمواله للتورث عليها سداد ديونه قانوناً

حد عقاب الجريمة المركبة من عدة جرائم

٥١ — إذا نص على حادثة أنها جريمة في تعريفين مختلفين أو أكثر من أي قانون معمول به وثبت حصولها وعرفت فيه هي أو أنواع للعاقبة عليها أو إذا كانت الجريمة مركبة من سلسلة أفعال كل منها أو أي واحد منها أو أكثر يعد الجريمة بينها أو جريمة أخرى فلا يعاقب المجرم بعقاب اشد من العقاب الذي يمكن للمحكمة أن تحكم به في أية جريمة من تلك الجرائم

مثال ذلك

(أ) ضرب زيد عمرا بصاحبه ضربة فقي هذه الحالة يعاقب زيد على ضربة واحدة فقط ولو أن كل ضربة على حدتها يجوز أن تعد جريمة

(ب) لكن إذا ضرب زيد عمرا في اثنا ذلك تدخل بكر فضربه زيد عملاً في هذه الحالة حيث أن ضرب زيد بكر لم يكن جزءاً من ضربه لسرو فيعاقب زيد عقاباً على فعله الأول وهو ضربه لسرو وعقاباً آخر على فعله الثاني وهو ضربه بكر

٥٢ — في كل الاحوال التي يصدر فيها الحكم بارتكاب شخص لجريمة من جملة جرائم موضحة في الحكم ولكنه مشكوك في تعيين الجريمة التي ارتكبها منها يعاقب المجرم على الجريمة الماتورة لما اقل عقاب هذا ان لم يكن ذلك العقاب عينه مقورا لجميع تلك الجرائم.

٥٣ — للمحكمة للركبة من قاض من الدرجة الاولى او الثانية جالس بمهنة محكمة ايمانية ان تصدر حكما بجعل المجرم المذكور اذا كان شابا بالغاً جليدا لا يتجاوز عدده خمسا وعشرين جلدة بالسوط ذي التسعة فروع بدلا عن اية مدة حبس يجوز ان يصحح بها عليه ينتضى هذا القانون.

٥٤ — للمحكمة للركبة من قاض من الدرجة الاولى او الثانية جالس بمهنة محكمة ايمانية ان تصدر حكما بجعل المجرم المذكور الذي ترعى المحكمة ان عمره لا يتجاوز ستة عشرة سنة جليدا لا يزيد عن خمس وعشرين جادة بالمقرعة عوضاً عن اي عقاب اخر يجوز ان يعاقب به من اجل اية جريمة لا يعاقب عليها بالاعدام.

الباب الرابع

في الاستثناءات العمومية

٥٥ — كل تعاريف الجرائم وكل الاحكام التصاعية في جميع مواضع هذا القانون بلا حصر معها الاستثناءات الموضحة في هذا الباب ولو لم تذكر هذه الاستثناءات مع تلك التعاريف او الاحكام.

٥٦ — لا يكون الفعل جريمة متى كان التفاعل مجبورا او مبررا قانونا او ظاهرا مع سلامة النية انه مجبور او مبرر قانونا.

مثل ذلك

(ا) اطلق زيد الجندي النار على غوثاء باسم ضابطه المروموس منه طبقا لما يقضى به القانون.

فزيد هذا لم يرتكب اذني جريمة.

(ب) صدر زيد وهو احدماوري الضبطية القضائية اسم من المحكمة بالقبض على عمرو وريد التبريات الثلاثة ضبط بكذا فاننا انه عمرو فزيد لم يرتكب اذني جريمة.

(ج) رأى زيد عمرا يرتكب خاطره انه قتل فمع قوة الفتن وسلامة النية قبض عليه لاحضاره امام جهة الاختصاص اعتسدا على السلطة التي يتركها القانون لكل شخص في القبض على القتاتل متلبا بالجريمة فزيد لم يرتكب اذني جريمة ولو اتضح ان عمرا ان كان يدافع عن نفسه.

٥٧ — لا يكون الفعل جريمة متى كان واقعا من قاض وهو يستعمل سلطته القضائية لمخولة له او التي يظن مع سلامة النية انها مخولة له قانونا.

٥٨ — لا يعد جريمة كل فعل اجري تنفيذا للحكم محكمة او امر صادر منها سواء كان واجبا او مباحا متى عمل الله حفظ ذلك الحكم او الامر لقوته التنفيذية.

مماقية المجرم على جريمة من جملة جرائم صرح الحكم بالشك في تعينا

الجلد بالسوط ذي التسعة فروع

الجلد بالمقرعة

مراعاة الاستثناءات بالنسبة لتعاريف الجرائم الواردة في هذا القانون
فول المجهور او المبرر قانونا او الظان انه مجبور او مبرر قانونا

قبل القاضي اثناء

استمال سلطته

القضائية

اقبل تنفيذا الحكم

وامر المحكمة

ولو لم تكن المحكمة التي أصدرته مخصصة بشأنه لكن على شرط أن يكون المنفذ ظاناً مع سلامة النية أن لتلك المحكمة حق الاختصاص

٥٩ - لا يعد جريمة كل فعل محل بسبب عارض أو لهمة وبغير قصد أو علم العارض أثناء تأدية عمل مباح شرعاً جنائي أثناء تأدية عمل مباح شرعياً وبطرق شرعية مع الاعتناء والمقتر الواجبين

مثال ذلك

طاريت رأس القاس من زيد وهو يسدل تقتل رجلاً واقفاً بالقرب منه بقي هذه الحال إذا كانت الاحتياطات متخذة بشأنها يذّر زيد ولا يدعى مجرمًا

٦٠ - الفعل لا يعد جريمة بسبب الضرر الذي يجرّ أن يسببه أو الذي كان من قصد الفاعل أن يسببه أو الذي كان يعلم الفاعل أنه محتمل لأن يسببه إذا عمل ذلك الفعل بغير أي قصد جنائي يقترب عليه ضرر بل فعل مع سلامة النية لدفع أو تجنب ضرر آخر لشخص أو لمال أو فعل لفائدة الشخص الذي وقع عليه الضرر أو يجرّ أن يقع عليه إذا توفرت الشروط الآتية

(١) صوابية الفعل بالنظر لظروف الحال
(٢) استعمال الانتباه والاهارة المناسبين الذين تقتضيها ظروف الاحوال
هذا ويشترط أيضاً

(١) أن لا يتعد هذا الاستثناء إلى تسبب الموت أو الشروع فيه لاجل دفع أو تجنب الضرر عن المال فقط

(٢) أن لا يمتد موت الشخص فائدة له بحال من الاحوال

(٣) أن الفائدة التقديرية المحضة ليست هي المحصورة في معنى هذه المادة

مثال ذلك

(١) اقبل قطر للركاب وهو سريع سرعة شديدة على قطر آخر واقف على ذات الخط فهم احد عال مصلحة السكة الحديدية وحرك اداة بها تحول القطر المقبل الى خط آخر على جنب ظاناً ان ذلك العمل هو الطريقة الوحيدة لمنع تصادم رجلاً تأتي حته موت كثيرين من الركاب ففعل المصلحة هذا لا يعد مجرمًا متى كان فعله سوابيا باخبار جميع ظروف الحادثه ولو كان للتفكر من فعله وتوقع حادث سيئ اقل جسامه حتى ولو وقع بالقتل

(ب) شيت التارجيتة فظيفة في حي من الاحياء فاسرع زيد وهدم عدة منازل تقع التار من اقصائها الى المنازل الاخرى قاصداً بذلك نجاة الارواح او الاموال مع سلامة النية بقي هذه الحال متى كان فعله سوابيا بالنسبة للظروف التي حصل فيها لا يعد مجرمًا

(ج) اجرى زيد الطيب المرحاح عملة خطرة لعمرو وهو يعلم انها شديدة الخطر رجلاً تسبب منها الموت ولكن عمراً يسأل ثلثاً شديداً من مرضه فأتم زيد الطيب العملية غير قاصد موت عمرو بل داعياً شفاءه مع سلامة النية ولكن مات عمرو بسبب هذه العملية ففي هذه الحال ينتظر اذا كانت هذه العملية من المقبول لزيد ان يتبها مع كل الظروف

المصلحة بها وإنما بما يقتل من الاعتناء والمهارة فلم يكن زيد الطبيب مرتكباً لجريمة مطلقاً
إما إذا عمت العملية بدون مهارة وكان ذلك بسبب السكر فلا تغيب زيدا هذه المادة وما
يقول عمرو المريض أو من يقوم مقامه لأجراء العملية من حيث حصول الطبيب عليه أو
عدم حصوله فذلك من ضمن الظروف المسادية الواجب اعتبارها عند الحكم فيها إذا كان
إتمام العملية مقولاً أم لا
(د) رأى زيد قسماً قابضاً على عمرو فاطلق التسارع التماسح مريداً بسلامة النية تجاه عمرو
مع أنه باحتمال إصابته إياه ومات عمرو فزيد لم يرتكب جريمة

٦١ — فعل الطفل الذي لا يتجاوز عمره سبع سنوات لا يعد جريمة
فعل الطفل الذي لا
يتجاوز عمره سبع
سنوات

٦٢ — لا يعد جريمة فعل طفل زاد عمره عن سبع سنوات ولم يتم الاثني عشر
سنة لكنه لم يبلغ من النهم درجة كافية لأن يميز بها ماهية سلوكه في هذه الحال ولا
العواقب التي تترتب عليه

٦٣ — لا يعد جريمة فعل الشخص الذي لا يمكنه بسبب عاهة في العقل أن يميز
وقت حصول الفعل ماهية فعله أو أنه يفعل ما هو خطأ أو مضاد للقانون

٦٤ — لا يعد جريمة فعل الشخص الذي لا يقدر بسبب السكر أن يميز وقت
حصول الفعل ماهية فعله أو أنه يفعل ما هو خطأ أو مضاد للقانون بشرط أن يكون
قد تعاملى المسكر بغير علمه أو اجبر على تعاطيه

٦٥ — الجريمة التي يستلزم فعلها علماً أو قصداً خصوصيين إذا وقعت من شخص
في حالة السكر فيجب اعتبار أمر السكر في تحديد العلم أو القصد الذي حصل به الفعل

٦٦ — كل فعل لا يقصد منه تسبب الموت أو الأذى الشديد ولا يعلم فاعله
أنه محتمل لأن يسبب الموت أو الأذى الشديد لا يعد جريمة بالنظر إلى أي ضرر يجوز
أن يحصل منه أو يقصد الفاعل أن يسببه لأي شخص يزيد عمره عن ثمانين سنة
يكون قد قبل صراحة أو ضمناً أن يتحمل ذلك الضرر أو بالنظر إلى أي ضرر
يجوز أن يعلم الفاعل أنه محتمل لأن يسبب لأي شخص مثل ذلك يكون قد قبل أن
يتحمل خطر ذلك الضرر

(تفسير) الاستثناء الذي تضمنته هذه المادة لا يشمل الأفعال التي هي جرائم بصرف
النظر عن أي ضرر يجوز أن تسببه أو يقصد أو يتحمل حدوثه منها للشخص القابل

مثال ذلك

اتفق زيد وعمر على المباراة للفكرة فهذا الاتفاق ينطوي على قبول كل منهما لاعتباره يحصل
من الضرر في أثناء تلك المباراة على شرط عدم استعمال المخادعة فإذا أضر زيد بعمرو وهو يبارزه
بإمانة فزيد لم يكن مجرمًا

٦٧ — الاخبار مع سلامة التبة لا يعد جريمة ولو سبب اذى للشخص الذي
اخبر به متى كان ذلك الاخبار له تبة ذلك الشخص

مثال ذلك

اخبر زيد الطبيب عمرا وهو مريض تحت سألته بدتو اجله حسيا تراكى له فأت عمره من
وصمه بسبب ذلك الاخبار فزيد الطبيب لم يكن مجرماً ولو علم ان اخباره هذا ربما يمرض فيعص
بدرجة الموت

٦٨ — لا يعد جريمة الفعل الذي وقع من شخص مجبور على فعله بتهديد سبب
مع التنقل وقت حصول الفعل الخوف من القتل العاجل لو لم يرتكب ذلك الفعل بشرط
ان لا يكون الفاعل مع محض ارادته او خوفه من اذى غير القتل العاجل وضع نفسه في
المركز الذي تمين عليه فيه ان يكون موضوعا لذلك الاكراه وكل هذا ما عدل القتل العمد
والجرائم المرتكبة ضد الحكومة المعاقب عليها بالاعدام

٦٩ — لا يعد جريمة كل فعل تسبب عنه او قصد ان يتسبب عنه او علم انه سيجعل
لان يتسبب عنه أي ضرر متى كان ذلك الشرر طفيفا بحيث لا يشكو منه كل ذي
عقل وطبع اعتياديين

في حق المدافعة الشخصية

٧٠ — لا يعد جريمة كل فعل حصل في تأدية حق المدافعة الشخصية

٧١ — كل شخص له حق المدافعة
اولا عن جسمه وعن جسم اي شخص آخر مقاومة لكل جريمة موهنة على
الجسم البشري

ثانيا عن امواله او اموال اي شخص اخر مطلقا سواء كانت منقولة او ثابتة مقاومة لاي
فعل يكون جريمة تقع تحت تعريف السرقة او النهب او الاساءة او التعدي الجنائي
او يكون مشروعا في ارتكاب السرقة او النهب او الاساءة او التعدي الجنائي كل ذلك
مع مراعاة التقييدات للتدرجة في المادة (٧٣) والمادة (٧٤)

٧٢ — متى كانت الفعل الذي يعد جريمة عند توفر الشروط فيه غير جريمة
بسبب حداثة سن او عدم رسوخ عقل او عته او سكر او سوء فهم من وقع منه الفعل
فلكل شخص حين حق المدافعة الشخصية مقاومة له فيما لو كان الفعل جريمة

مثال ذلك

(ا) شرع عمرو حالة جنونه في قتل زيد فشرع عمرو هذا لا يعد جريمة ومع ذلك فزيد
حين حق المدافعة الشخصية في حالة ما لو كان عمرو سلب العقل
(ب) دخل زيد ليلاً متحلاً له الحق قانوناً ان يدخله فهاجم عليه عمرو آخذاً اياهم سلامة التبة

بصفة سارق فهجرم عمرو على زيد لموه ففهم لا يد جرية ومع ذلك فزيد عين حق المدافعة الشخصية في حالة ما لو لم يكن فعل عمرو صحيحاً بسوء الفهم

٧٣ — لاحق لاي انسان في المدافعة الشخصية مقاومة لفعل لا يسبب عقلاً خوف الموت او الاذى الشديد متى حصل او شرع فيه من موظف قائم بعمله مع سلامة النية. مع ما يدل على وظيفته ولو لم يكن ذلك الفعل متصفاً بالدقة القانونية

ولاحق في المدافعة الشخصية مقاومة لفعل لا يسبب عقلاً خوف الموت او الاذى الشديد متى حصل او شرع فيه بأمر صادر من موظف قائم بعمله مع سلامة النية مع ما يدل على وظيفته ولو لم يكن ذلك الامر متصفاً بالدقة القانونية

ولاحق لاي انسان في المدافعة الشخصية في جميع الاحوال التي يمكن الوقت فيها من الاجتهاد الى الاحتياط بالسلطات العمومية (التفسير الاول) لا يكون الشخص محروماً من حق المدافعة الشخصية مقاومة لفعل حصل. او شرع فيه من موظف بصفته موظفاً الا اذا علم او ظن لداع من الدواعي ان الشخص الذي يفعل ذلك الفعل هو ذلك الموظف

(التفسير الثاني) لا يكون الشخص محروماً من حق المدافعة الشخصية مقاومة لفعل حصل او شرع فيه بأمر من موظف الا اذا علم او ظن لداع من الدواعي ان الشخص الذي يفعل ذلك الفعل انما كان فعله بمقتضى ذلك الامر او الا اذا اظهر الفاعل السلطة التي بمقتضاها فعل الفعل او اذا كانت معه كتابة تقتضي بسلطته وبراها. عند الطلب منه

٧٤ — حق المدافعة الشخصية لا يتوسع فيه باي حال من الاحوال الى احدث ضرر. أكثر مما هو لازم احدثه ضرورة لغرض المدافعة

٧٥ — متى كان للدافع في ثأدية حق المدافعة الشخصية مقاومة لهجوم يسبب عقلاً خوف الموت موجوداً بمركز لا يمكنه فعلاً من استعمال ذلك الحق بدون ايصال خطر الاذى الى بريء فحقه في المدافعة الشخصية يمتد الى اجراء ذلك الخطر

مثال ذلك

هجم جمع من الثوفا على زيد بمسالة شروع في قتله وزيد لا يمكنه استعمال حقه في المدافعة الشخصية الا اذا اطلق النار على ذلك الجمع وفي المطالبة النار لا يمكنه ان يتجنب اصابة سفار الاولاد المستقلين بذلك الجمع فزيد لم يرتكب جريمة ان او اصاب باطلاقه النار احد من الاولاد

الباب الخامس

في الاشتراك في الأفعال

- ٧٦ - إذا وقع فعل جنائي من جملة أشخاص معاونة لتنفيذ قصد المجرمي يعاقب كل فرد من هؤلاء الأشخاص على ذلك الفعل كما لو كان ارتكبه منفردا
- ٧٧ - كل الأفعال التي لا تكون جرائم إلا بالنظر إلى العلم أو القصد الجنائي إذا وقعت من عدة أشخاص فكل فرد من هؤلاء الأشخاص مشترك في العمل بذلك العلم أو بذلك القصد يعاقب على الفعل كما لو كان ارتكبه منفردا مع ذلك العلم أو ذلك القصد
- ٧٨ - إذا ارتكبت جريمة بواسطة تعدد الأفعال فكل من تعاون عمدا على ارتكابها بعمل أي فعل من تلك الأفعال سواء كان منفردا أو بالاشتراك مع غيره فهو مرتكب تلك الجريمة

مثال ذلك

(أ) اتفق زيد وعمرو على قتل بكر باطلته بمقادير صغيرة من السم على مرات متعددة وفي أوقات مختلفة وأعطياه السم على حسب الاتفاق بقصد قتله فأتى بكر من مفعول تلك المقادير السمية المكددة التي أحيطت له بتلك الكمية ففي هذه الحال تعاون زيد وعمرو عمدا على ارتكاب القتل السمد بحيث إن كلامهما أجرى عملا به سبب الموت فهما الاثنان مرتكبان للجريمة ولو أن أفعال كل منهما منفردة

(ب) زيد وعمرو سجينان ما وصفتها هذه متكملان بذكر المسجون كل منهما مدة ست ساعات بالتناوبة بينهما فتعاون هذان السجينان قصدا على تسبب موت بكر بجمعه كل منهما أثناء نوبته بما غيب قانوني من الطعام المسلم لهما من أجل قضاة بكر جوفا فزيد وعمرو هما الاثنان مرتكبان لقتل بكر السمد

(ج) زيد السجين وهو مشول بحراسة بكر المسجون أراد أن يسبب موته بجمعه مما غير قانوني من الطعام فغارت قوى بكر حطب ذلك كثيرا لكن الجوع لم يكن كافيا لتسبب الموت ثم فصل زيد عن وثيقته وخلقه فيها عمرو السجين وبدون اتفاق أو مساواة مع زيد السلف منع عمرو الخلق من ما غير قانوني بذكر المسجون من الطعام حالا أن ذلك ربما سبب موت بكر فضاة بكر جوفا ففي هذه الحال يكون عمرو مرتكبا لجريمة القتل السمد وزيد يعدم مساوئته لعمرو ويكون مرتكبا بطشروع في القتل السمد فقط

- ٧٩ - كلما ارتبط أو التزم عدة أشخاص بارتكاب فعل جنائي يجوز أن يكونوا مرتكبين لجرائم مختلفة بواسطة ذلك الفعل

مثال ذلك

هجم زيد على بكر وهو متجهج نية شديدا فقتله فيكون قتله له قولا جنائيا لا يرتقي إلى درجة

الأشخاص المرتبطون في ارتكاب فعل جنائي يجوز أن يكونوا مرتكبين لجرائم مختلفة

القتل العمد فجاء عمرو وهو حائذ على بكر يقصد قتله ولم يكن متنبها وساعد زيد على قتل بكر
فولو ان زيد وعمرا كانا مرتبطين في قسيب قتل بكر لكن يعتبر عمرو مرتكباً لجريمة القتل العمد
وزيد لجريمة القتل الجاني

الباب السادس

(في التحريض)

- ٨٠ — يقال للشخص انه معرض على اجراء شيء في الاحوال الآتية
التحريض على اجراء شيء
اولاً — اذا حدث اي شخص على اجراء ذلك الشيء
ثانياً — اذا ارتبط مع شخص اخر او جملة أشخاص اخرين في تعصب لاجراء ذلك
الشيء متى حصل فعل او افعال متخالف للقانون تنفيذاً لذلك التعصب
ولاجل اجراء ذلك الشيء
ثالثاً — اذا ساعد او سهل عمداً اجراء ذلك الشيء بأي فعل او افعال متخالف
للقانون
(تفسير) كل شخص بتنبهه او اخفائه مع القصد اسرا ماديّاً مجبور على اظهاره
سبب او جعل عمداً او شرع ان يسبب او ان يجعل عمداً فعل شيء يقال عنه انه حدث
على اجراء ذلك الشيء

مثال ذلك

- (ا) صدر زيد وهو مأمور قضائي امرين المحكمة بالقبض على خالد قارشد عمرو وزيدا الى بكر
مضرباً إياه انه خالد المطلوب القبض عليه حال علمه بحقيقة الحالة وطموه ايضا ان بكرا
ليس هو خالد المطلوب وهذه الوسيلة سبب عمداً ان يقبض زيد الأمور القضائية على بكر
ففي هذه الحالة يكون عمرو قد اشرك وحرض بالقبض على بكر
(ب) زيد وهو مأمور للضبط والربط ومجبر بصحته مأموراً لذلك ان يبلغ عن جميع مقاصد
ارتكاب التلب فزيد هنا حال علمه بنية عمرو على ارتكاب التلب اهل مضادة للقانون
ان يبلغ عن قصد عمر مع علمه بان هذا الافعال يمثل ان يسهل ارتكاب التلب ففي هذه
الحالة يكون زيد قد حرض على ارتكاب التلب

- ٨١ — يقال للشخص انه معرض على جريمة اذا حرض على ارتكاب الجريمة او على
المرحض
ارتكاب فعل يكون جريمة ان لو ارتكبه شخص اهل قانوناً لان يرتكب جريمة يقصد
او علم كقصد او علم المحرض
(التفسير الاول) التحريض على الافعال الغير قانوني للفعل ما يجوز ان يرتقي الى
درجة جريمة ولو ان المحرض يجوز ان لا يكون مجبوراً على اجراء ذلك الفعل
(التفسير الثاني) لتأسيس جريمة التحريض ليس بشروطي ان يرتكب الفعل
المحرض عليه او ان تسبب النتيجة اللازمة لتكون هناك جريمة

مثال ذلك

- (أ) حث زيد عمرا على قتل بكر ففرض عمر ارتكاب ذلك الفعل فزيد مذنب بتحريضه عمرا على ارتكاب الفعل الممد
- (ب) حث زيد عمرا على قتل بكر وبسبب ذلك المثل طعن عمر بكرا بالقتل لكن بكرا شفى من الجرح فزيد مذنب بتحريضه عمرا على ارتكاب القتل الممد
- (التفسير الثالث) ليس بضروري أن يكون المعرض اهلا قانونا لارتكاب الجريمة ولا أن يكون له قصد أو علم جنائين كقصد أو علم المعرض أو أي قصد أو علم جنائي آخر

مثال ذلك

- (أ) حرض زيد بنية سبب صبا أو مجنوناً على ارتكاب فعل يكون جريمة إن لو ارتكبه شخص ذو أهلية قانوناً لارتكاب الجريمة مع نية زيد عينها ففي هذه الحال يكون زيد مذنباً بتحريضه على الجريمة مطلقاً سواء ارتكب الفعل أو لم يرتكب
- (ب) حث زيد عمرا بقصد ارتكاب السرقة على إخراج مال بكر من حيازته وحمل زيد عمرا على التصديق بأن المال إنما هو خاص بزيد فأخرج عمرو المال من حيازة بكر مع سلامة النية ظاهراً أنه ملك زيد فعمرو بفعله هذا مع سوء الظن لم يأخذ المال خيانة واحتج فهو غير مرتكب للسرقة لكن زيداً مذنب بتحريضه على السرقة ويقاب عقوبة الموالاهير وعمرو مرتكب للسرقة
- (التفسير الرابع) كان أن التعريض على الجريمة هو جريمة فكذلك التعريض على ذلك التعريض هو جريمة أيضاً

مثال ذلك

- حث زيد عمرا على حث بكر أن يقتل خالدا فبناء على هذا الحث حرض عمر بكر على قتل خالد وارتكب بكر تلك الجريمة بسبب حث عمر فيستوجب عمر العقاب على تلك الجريمة العقوبة المقررة للقتل الممد وحيث أن زيداً حرض عمرا على تحريض بكر في ارتكاب الجريمة فيستوجب زيد العقاب بالعقوبة عينها
- (التفسير الخامس) ليس بضروري لارتكاب جريمة التعريض بواسطة التصب أن يدير المعرض الجريمة مع الشخص الذي يرتكبها بل يكفي أن يدخل هذا الشخص في التصب الذي ارتكبت الجريمة تنفيذاً له

مثال ذلك

دير زيد مع عمرو مشروعا لقتل خالد وحصل الاتفاق على أن زيداً سيطلق السم ثم وضع عمرو المشروع ليكر ذاكراً أن شخصاً ثالثاً سيطلق السم لخالد دون أن يأتي باسم زيد فقبل بكر أن يضر السم وأخضره وسلمه لعمرو لاجل استماله بالكيفية الموضحة له ثم أعطى زيد السم لخالد فأت به في هذه الحال ولا فإنه لم يصب زيد ويكر سوية لكن بكرا دخل في التصب الذي قتل خالد تنفيذاً له. واحتج أن يكون بكر مرتكباً للجريمة المرفقة في هذه المادة ويقاب بالعقاب المقرر للقتل الممد

٨٢ — كل من حرض على أية جريمة يعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ارتكب
الفعل المحرض عليه بسبب التحريض وإذا لم يوجد في هذا القانون أو في أي قانون آخر
مدة سريان مفعوله نص صريح على معاقبة ذلك التحريض
عقاب التحريض إذا
ارتكب بسبب الفعل
المحرض عليه وإذا لم
يوجد نص صريح
على معاقبته

(تفسير) يقال عن فعل أو جريمة أنها ارتكبت بسبب التحريض إذا ارتكبت بناء
على الحث أو تنفيذ المصبة أو بالمساعدة التي هي ذات التحريض

مثال ذلك

- (أ) قدم زيد رشوة لعمرو الموظف بصفة مكافأة لبراعه خاطر زيد في تأدية وثيقة عمرو وقبل
عمرو الرشوة فزيد حرض على الجريمة المعرفة في المادة (١٧٣)
(ب) حث زيد عمرا على أن يشهد زوربا وبناء على هذا الحث ارتكب عمرو تلك الجريمة فزيد
مذنب بتحصيضه على تلك الجريمة ويعاقب بالعقاب عينه كعمرو
(ج) تصب زيد وعمرو على سم خالد وتنفيذ المصبة احضر زيد السم وولده لعمرو ليعطيه
خالد وتنفيذ المصبة اهل عمرو السم لخالد في غياب زيد وهذه الطريقة مسبب موت
خالد ففي هذه الحال ارتكب عمرو جريمة القتل العمد وكان زيد مذنباً بتحصيضه على تلك
الجريمة بواسطة المصبة ويعاقب بالعقاب المقرر للقتل العمد

٨٣ — كل من حرض على ارتكاب جريمة يعاقب إذا أجرى المحرض العمل
بنية أو يعلم مختلفين عن نية أو علم المحرض بالعقاب المقرر للجريمة التي تكون قد ارتكبت ان
لو حصل الفعل بنية المحرض أو بغيره ولا بنية أو علم آخر
عقاب التحريض عند
اجراء المحرض العمل
بنية مختلفة من
نية المحرض

٨٤ — إذا حرض المحرض على فعل وتم غره فيعاقب على الفعل الذي حصل بالكيفية
عينا وبالالتصاع عينه كاله حرض عليه بالذات
عقاب المحرض إذا
حرض على فعل وتم
غيره

بشرط أن يكون الفعل الذي حصل نتيجة محتملة للتحريض وان يكون ارتكب
بتأثير الحث أو بمساعدة المصبة أو تنفيذ المصبة التي هي ذات التحريض

شرط

مثال ذلك

- (أ) حث زيد صبياً على وضع سم في طعام خالد وبلغه بها بذلك الغرض فوضع الصبي بسبب
الحث السم عن غفلة في طعام بكر الذي طعامه بجانب طعام خالد ففي هذه الحالة إذا كان
فصل الصبي حصل بسبب تأثير حث زيد وكان في هذه الظروف نتيجة محتملة للتحريض
يكون زيد مذنباً بالكيفية عيتمها وبالالتصاع عينه كأنه حث الصبي على وضع السم في
طعام بكر
(ب) حث زيد عمرا وبكرا على الهجوم على دار غير آمنة في نصف الليل بقصد النهب واعطاهما
أسلحة لتلك الغاية ففهم عمرو وبكر على اللاتل فتأوهما خالد اجد سكان المقتل - فتتلاه
ففي هذه الحالة إذا كان ذلك القتل العمد نتيجة محتملة للتحريض فيعاقب زيد بالعقاب
المقرر للقتل العمد

- ٨٥ - إذا ارتكب إضافة إلى الفعل المعرض عليه الفعل المسؤول عنه المعرض معاقبة المعرض على القتل المعرض عليه وعلى القتل الآخر هاتين الجريمةتين
- ٨٦ - إذا حرض شخص على فعل يتيه لن يسبب نتيجة مضرورة فتسبب عن الفعل المألوم به بسبب تحريضه نتيجة أخرى مختلفة عن النتيجة المقصودة للمعرض كان المعرض مسوئلا عن النتيجة التي حصلت بالكيفية عينها وبالاتساع عينه كأنه حرض على الفعل بقصد تسبب تلك النتيجة بشرط أن يكون عالما بأن الفعل المعرض عليه كافٍ يحتمل أن يسبب تلك النتيجة
- (استثناء) لا يكون المعرض مستوجبا بناء على هذه المادة للعقاب على القتل العمد ما لم يكن قد علم أن الموت يكون النتيجة المحتملة للفعل المعرض عليه (انظر المادة ٢٢٧)

مثال ذلك

حدث زيد عمرا على قسيب اذى شديد ليكر فبناه على هذا الهك سبب عمرو الاذى الشديد ليكر فأت بكر بهذا السبب ففي هذه الحال اذا علم زيد ان الاذى الشديد المعرض عليه يحتمل انه يسبب الموت فيعاقب زيد بالعقاب المقرر لقتل الجنائي او لقتل العمد بحسب ما تقتضيه الحالة

- ٨٧ - كل شخص استوجب العقاب بصفة معرض حال غيابه وحضر ارتكاب الفعل او الجريمة التي كان يعاقب عليها بسبب التحريض يعتبر انه قد ارتكب ذلك الفعل او تلك الجريمة
- ٨٨ - كل من حرض على ارتكاب جريمة يعاقب عليها بالاعدام او بالسجن المؤبد يعاقب بالسجن المؤبد لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا اذا لم ترتكب تلك الجريمة بناء على التحريض واذا لم يوجد نص صريح في هذا القانون او في أي قانون آخر مدة سريان مفعوله على معاقبة ذلك التحريض
- لما اذا كان المعرض موصفا تقضي وظيفته بمنع ارتكاب مثل تلك الجريمة فيعاقب بالسجن المؤبد لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضا

مثال ذلك

حدث زيد عمرا على قتل بكر ولم ترتكب الجريمة فاذا كان عمرو قد قتل بكرا صلا كان يعاقب بالاعدام ولذلك يعاقب زيد بالسجن المؤبد يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة اما اذا كان زيد موصفا تقضي وظيفته بمنع جريمة القتل العمد فيعاقب بالسجن المؤبد لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضا

- ٨٩ - كل من حرض على جريمة يعاقب عليها بالسجن المؤبد يعاقب بالسجن المؤبد لمدة يجوز امتدادها الى ربع اقصى المدة المقررة لتلك الجريمة او بالتراسة للفترة لها او بالعقوبتين

سوية "إذا لم ترتكب تلك الجريمة بناء على التحريض وإذا لم يوجد نص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر مدة مبرران معفوته على معاقبة ذلك التحريض
أما إذا كان الحرض موثقاً بتقني وثيقته يمنع ارتكاب مثل تلك الجريمة فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى نصف أقصى المدة المقررة لتلك الجريمة أو بالترامة المقررة لها أو بالعقوبتين معاً

إذا كان الحرض موثقاً بتقني وثيقته يمنع الجريمة

مثال ذلك

(أ) قدم زيد رشوة لسرو الموظف بصفة مكافأة لمراعاة خاطر زيد في تادية وثيقة عمزو ورفض سرو أن يقبل الرشوة فيعاقب زيد بمقتضى هذه المادة
(ب) زيد وهو مأمور للثبث والربط قضى وثيقته بمنع ارتكاب التلب حرض على ارتكابه ففي هذه الحال ولو أن الجريمة لم ترتكب يعاقب زيد بنصف أقصى مدة الحبس المقررة لتلك الجريمة وبالترامة أيضاً

٩٠ — كل من حرض الجمهور على الاطلاق أو أي عدد أو فئة من الناس تزيد عن عشرة أشخاص على ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات أو بالترامة أو بالعقوبتين معاً

تحريض الجمهور أو جمع يزيد عن عشرة أشخاص على ارتكاب جريمة

مثال ذلك

حاتي زيد في ساحة عمومية كتابة حث فيها شعبة يزيد عددها عن عشرة أعضاء على الانضمام ودية مسيئين لأجل الهجوم على أعضاء شعبة مضادة لما اتناه وجودهم في طواف احتفالي ففي هذه الحال يكون زيد مرتكباً للجريمة المقررة في هذه المادة

٩١ — كل من حرض وهو موجود في جهة من السودان يسري فيها مفعول هذا القانون على إجراء شيء في جهة أخرى غير تلك الجهة المذكورة يعاقب كالشئ أجرى أو قصد إجراؤه في جهة من السودان يسري فيها مفعول هذا القانون إذا كان إجراء ذلك الشئ جريمة بمقتضى أي قانون معمول به في الجهة التي حصل فيها الشئ أو قصد حصوله فيها وبمقتضى هذا القانون أيضاً

التحريض على شئ أجرى أو قصد إجراؤه في جهة لا يسري فيها مفعول هذا القانون

الباب السابع

في الشروع في ارتكاب الجرائم

٩٢ — كل من شرع في ارتكاب جريمة معاقب عليها بالحبس أو في تعذيب ارتكاب تلك الجريمة وأجرى في ذلك الشروع أي عمل غو ارتكاب الجريمة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى نصف أقصى المدة المقررة لتلك الجريمة أو بالترامة المقررة لها أو بالعقوبتين معاً إذا لم يكن نص صريح على معاقبة ذلك الشروع في هذا القانون أو في أي قانون آخر مدة مبرران معفوته

شروع الشروع في ارتكاب الجريمة المعاقب عليها بالحبس

مثال ذلك

- (١) شرع زيد في اختلاس بعض المصاغ بكسر طية فوجدها بيد الفصح خالية من المصاغ بقدر
اجرى فلا تحو ارتكاب السرقة ولذلك يكون مذنباً بمقتضى هذه المادة
(ب) زرع زبد في نخل جيب عمرو بادخال يده فيه لكنه لم يتجعب في شروعه هذا لأنه لم يبدشياً
في جيب عمرو فزيد مذنب بمقتضى هذه المادة

الباب الثامن

في الجرائم ضد الحكومة

- ٩٣ - كل من حارب حكومة السودان او تخديوية المصرية او شرع في
محاربتها او عرض على محاربتها يعاقب بالاعدام او بالسجن المؤبد مع التجريد من
جميع امواله

مثال ذلك

- (١) انضم زيد الى تمرد ضد الحكومة فانكب زيد الجريمة المرفعة في هذه المادة
(ب) زيد وهو قاطن في جبة من السودان يسري فيها فصول هذا القانون امد بالجملة قبائل غاربة
للحكومة في جبة مضطربة فيكون زيد مذنباً بالتحرش على محاربة الحكومة
- ٩٤ - كل من تعصب على ارتكاب اية جريمة من الجرائم المنان على في المادة
(٩٣) او تعصب على ارباب الحكومة بواسطة القوة الجنائية او بواسطة انتم ارباب يعاقب
بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة
(تقييد) ليس بشروطي لوجود التعصب على مقتضى هذه المادة ان يحصل فعل او
اهمال مضاد للقانون تنفيذا لها
- ٩٥ - كل من جمع رجالاً او اسلحة او معدات او تاجب بكيفية اخرى للحزب
مطلقاً سواء كان ذلك بقصد محاربة حكومة السودان او تخديوي مصر او بقصد ان
يكون متاعها لمحاربتها يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن الاربع عشرة سنة مع التجريد
من جميع امواله
- ٩٦ - كل من عرض او شرع في تخويض عواطف عدم الميول للحكومة المؤقتة
شرعاً في السودان النفاذ شفاعته او بالفاظ تقصد قراءتها او اشارات او تصوير او تمثيل واضح
او باية طريقة اخرى يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالاعزاة
او بالتوقيين مما
- ٩٧ - كل من صرح عمداً وهو موظف ونوط بعزاسة اي اسير او محبوس
لجريمة ضد الحكومة لهذا الاسير او لذلك المحبوس بالغرب من اي محل يكون معتقلاً فيه
يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالاعزاة ايضاً

٩٨ — كل موظف متواطئ بحراسة أي محبوس لجريمة ضد الحكومة أو أي أسير.
ممكن بإياله هذا الأسير أو ذلك المحبوس من الحرب من أي عمل يكون معتقلاً فيه بإعتاب
المجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات وبالفرامة أيضاً
تجكين الموظف بإياله
المحبوس لجريمة ضد
الحكومة أو للأسير
من الحرب

٩٩ — كل من ساعد أو عاون عمداً أي محبوس لجريمة ضد الحكومة أو أسير.
أسير على الحرب من الحراسة القانونية أو انتقد أو شرع في انتقاد ذلك المحبوس أو ذلك
الأسير أو آوى أو أخفى عنده ذلك المحبوس أو ذلك الأسير الذي هرب من الحراسة
القانونية أو أظهر مقاومة أو شرع في إظهار مقاومة عند القبض ثانية على ذلك
المحبوس أو على ذلك الأسير يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى أربع عشرة سنة
وبالفرامة أيضاً
المساعدة والانتقاد
والإيلاء للمحبوس
لجريمة ضد الحكومة
أو للأسير

(تفسير) يعتبر المحبوس لجريمة ضد الحكومة أو الأسير المصرح له أن يكون مطلق
السراح على مقتضى وعده داخل بعض الحدود في السودان أنه هرب من الحراسة القانونية
إذا تجاوز الحدود المصرح له بإطلاق السراح داخلها

١٠٠ — كل من تحصل بطريقة شرعية أو غير شرعية على العلم بأي أسر يكون
بالنسبة له واجب الكتمان وإخفاء عليه أو شرع أن يطلع عليه في أي وقت أي شخص كان
الواجب أن لا يطلع عليه في ذلك الوقت لمنفعة حكومة السودان أو الحكومة المصرية أو
حكومة بريطانيا العظمى أو للمصلحة العمومية وكان حصوله على العلم بذلك الأسير بسبب
أو بطريقة استخدامه بصفة موظف أو عقده أي عقد مع حكومة من تلك الحكومات أو مع
أي فرع من فروعها أو بسبب أو بطريقة استخدامه بطرف أي شخص كانت عاقباً مثل
ذلك المقد يظل عنه أنه « ارتكب خيانة فيما أودعتم عليه رسماً »

١٠١ — كل من ارتكب خيانة فيما أودعتم عليه رسماً يعاقب
خيانة الخائن على ما
أودعتم عليه رسماً

أولاً — بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى أربع عشرة سنة وبالفرامة أيضاً إذا لم
أو شرع أن يوح للملور حكومة اجنبية
ثانياً — بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى سنة واحدة أو بالفرامة أو بالمجلس وبالفرامة
مما في أية حال أخرى

١٠٢ — كل من كان حاضراً على العلم بأمر متعلق بتجهين السودان براً أو بحراً أو
بالشؤون البحرية أو البحرية لحكومة السودان أو للحكومة المصرية أو للحكومة البريطانية
العظمى مما كانت الكيفية التي استحوذ بها على العلم بذلك الأمر وإطلاع عليه في اسمه
وقت أي شخص مع علمه بوجود عدم إعلانه في ذلك الوقت « ذنبة أية حكومة من
تلك الحكومات يعاقب

أولاً — بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى أربع عشرة سنة وبالغرامة أيضاً اذا كان اطلاعاً الى مأمور حكومة اجنية
ثانياً — بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالغرامة او بالحبس والغرامة معاً في أية حل أخرى
(تفسير) اذا حصل الاطلاع للمأمور حكومة محاربة لمصر فيمأنب الجرم بمقتضى المادة (٩٣)

الباب التاسع

في الجرائم الماسة بالبحرية والبحرية

١٠٣ — كل من حرض ضابطاً او جندياً برانياً كان او بحرياً في أية قوة من القوات البرية او البحرية القائمة بالخدمة في السودان على ارتكاب المصيان او الشروع في اغرائه على عدم القيام بالواجب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى أربع عشرة سنة وبالغرامة أيضاً
١٠٤ — كل من حرض اي ضابط او جندي برانياً كان او بحرياً في أية قوة من القوات البرية او البحرية القائمة بالخدمة في السودان على ارتكاب المصيان يعاقب بالاعدام او بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى أربع عشرة سنة وبالغرامة أيضاً اذا ارتكب للمصيان بناء على ذلك التحريض
١٠٥ — كل من حرض ضابطاً او جندياً برانياً كان او بحرياً في أية قوة من القوات البحرية او البحرية القائمة بالخدمة في السودان على التجهيم على اي ضابط مروض منه أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة أيضاً اذا ارتكب التجهيم بناء على ذلك التحريض
١٠٦ — كل من حرض على القوب اي ضابط او جندي برانياً كان او بحرياً في أية قوة من القوات البرية او البحرية القائمة بالخدمة في السودان يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين وبالغرامة او بالحبس والغرامة معاً
١٠٧ — كل من أوى ضابطاً او جندياً برانياً كان او بحرياً في أية قوة من القوات البرية او البحرية القائمة بالخدمة في السودان وهو يعلم او يظن لداع من الدواعي

بهرب ذلك الضابط أو الجندي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين أو بالغرامة أو بالحبس والغرامة مما ماعدا الاستثناء الاتي
(الاستثناء) لايسرى هذا الحكم على حالة ما اذا كان الايواء من الامراء

لزوجها

١٠٨ — كل من عرض ضابطا او جنديا يربا كان او بحريا في اية قوة من القوات البرية او البحرية التابعة بالخدمة في السودان على ارتكاب ما يلزمه انه عدم الاقياد والطاعة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بالغرامة أو بالحبس والغرامة معا اذا ارتكبت الجريمة بناء على ذلك التعريض

١٠٩ — كل من كان غير جندي في الخدمة البرية او البحرية غلدير مصر او ملكة بريطانيا العظمى وليس اي زوي او حمل اية علامة تشبه اي زوي اواية علامة مستعملة من الجندي المصري او البريطاني بقصد ان يظن انه هو ذلك الجندي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاثة اشهر او بالغرامة التي يجوز ابلاغها الى خمسة جنيتات نصرية او بالحبس والغرامة معا

الباب العاشر

في الجرائم ضد الراحة العامة

١١٠ — تسمى « جمعية مضادة لقانون » الجمعية المركبة من خمسة اشخاص فاكثر اذا كان القصد الموعوي لاجراء تلك الجمعية
اولا — ارجاب السلطة التنفيذية لحكومة السودان او لحكومة اية جهة من السودان او اى موظف في تأدية سلطته الشرعية بواسطة القوة الجنائية او اظهارها

ثانيا — مقاومة تنفيذ اي قانون او اي اجراء قانوني
ثالثا — ارتكاب اية اساءة او اى تعدد جنائي او اية جريمة اخرى
رابعا — تعضيد اى حق او اى حق ضرور بواسطة القوة الجنائية او اظهارها
خامسا — اجبار اية شخص على اجراء ما هو غير مجوز ان يجره او على امال ماله حق قانوني ان يجره بواسطة القوة الجنائية او اظهارها
(تفسيرا) الجمعية التي لم تكن مضادة للقانون عند تشكيلها يجوز ان تصبح فيما بعد جمعية مضادة للقانون

١١١ — بكل من انضم الى جمعية او استمر فيها تصدافع هذه بأبواب توجهها
جمعية مضادة للقانون يقال عنه انه عضو جمعية مضادة للقانون

- ١١٢ — كل من كان عضواً لجمعية مضادة للقانون يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ١١٣ — كل من كان عضواً لجمعية مضادة للقانون وكان متسلحاً بسلح قاتل او بآلة تكون مع استعمالها بصفة سلاح للهجوم محتملة لان تسبب للوث يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ١١٤ — كل من انضم الى جمعية مضادة للقانون واستمر فيها مع علمه ان تلك الجمعية مضادة للقانون قد صدر الامر قانوناً بإغلاقها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالحبس والغرامة معا
- ١١٥ — كلما استعملت جمعية مضادة للقانون او اي عضو منها القوة او الاكرام تنفيذاً لأمر تلك الجمعية العمومية فيكون كل عضو من تلك الجمعية مرتكباً لجريمة الفتنة
- ١١٦ — كل من ارتكب جريمة الفتنة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ١١٧ — كل من ارتكب جريمة الفتنة وكان متسلحاً بسلح قاتل او بآلة تكون مع استعمالها بصفة سلاح للهجوم محتملة لان تسبب للوث يعاقب بالحبس مدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ١١٨ — اذا ارتكب اى عضو من جمعية مضادة للقانون جريمة تنفيذ لأمر بالمعصية لتلك الجمعية فكل شخص كان عضواً فيها وقت ارتكابه تلك الجريمة يكون مرتكباً لتلك الجريمة
- ١١٩ — كل من شجّع او اجرع اى عمل بقصد معاضدة تقديم جمعية مضادة للقانون يعاقب كانه عضو في تلك الجمعية على اية جريمة يرتكبها أي عضو منها بالكتابة عنها كانه كان عضواً في تلك الجمعية
- ١٢٠ — كل من انضم الى اية جمعية مؤلفة من خمسة اشخاص فاكثروا بجملة لان تسبب اضطراباً للسكون العام او استمر فيها قسداً بعد ان صدر الامر قانوناً بإغلاقها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- (تفسير) اذا كانت الجمعية جمعية مضادة للقانون على مقتضى معنى المادة (١١٠) يعاقب المجرم بالمادة (١٠٤)
- ١٢١ — كل من هجم على اى موظف او مهدد بالهجوم او عارضه او شرع في معارضة اثناء تأدية وظيفته بصفته موظفاً وسعيه في زعزعة جمعية مضادة للقانون
- المجرم على موقفه او اعرض له اثناء اخلاعه فتنة او مشاجرة

أو في اتحاد قسمة أو مشلعة أو استعمال أو هدد باستعمال أو شرع في استعمال القوة الجنائية ضد ذلك الموظف يساقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات أو بالترامة أو بالعقوبتين معا

المشاجرة

١٢٣ — اذا اقلق السكون العام شخصان فأكثر بمشاجرتهم في محل عمومي فكل واحد من هؤلاء الأشخاص يقال له انه ارتكب جريمة المشاجرة ويساقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى شهر واحد أو بترامة يجوز ابلاغها الى جنيتين مصريين أو بالعقوبتين معا

الباب الحادي عشر

في الجرائم الصادرة من الموظفين أو الواقعة عليهم

١٢٣ — كل من كان موظفا أو منتظرا ان يكون موظفا وقبل أو نال أو اتفق ان يقبل أو شرع ان ينال لنفسه أو لاي شخص آخر أي انعام كان نقديا أو غيره ولم يكن مكافأة قانونية بصفة داع للقيام بعمل أو مكافأة عليه أو للامتناع عنه أو لاطهار أو للامتناع عن اظهار المراجعة أو عدم المراجعة في تأدية وظيفته العمومية لاي شخص كان أو ادى أو شرع في اداءه أي معروف أو أي ضرر لاي شخص مع أي فرع من فروع الحكومة أو مع أي موظف بصفته هذه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات أو بالترامة أو بالعقوبتين معا

اخذ الموظف انعاما غير المكافأة القانونية نظرا لعمل رسمي

(التفسير الاول) « تنتظر التوظف »

اذا كان شخص غير منتظر ان يكون موظفا ونال انعاما بواسطة خداعه للتور وجره ذلك الذير على الظن بقرب توظيفه ومساعدته اذ ذلك فيجوز ان يكون مرتكب الجريمة النش لا لجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

(التفسير الثاني) « داع للقيام بعمل أو مكافأة عليه »

يدخل تحت حكم هذه الالفاظ الشخص الذي ينال انعاما بصفة داع لاجراء ما لم يكن في نيته ان يفعله أو بصفة مكافأة لاجراء ما لم يفعله

مثال ذلك

(ا) نال زيد الأمور وظيفه لاختيه في محل عمرو التاجر بصفة مجازاة له يعني مسألة لصالح عمرو فارتكب زيد الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

(ب) قبل زيد الدين مبلغا من المال من احد عمد المزارعين ولا يظهر من ذلك ان زيدا قبل المبلغ بصفة داع أو مكافأة لاجراء أو للامتناع عن اجراء أي عمل رسمي خصوصي اولاداه أو لشرع في اداء أية خدمة خصوصية لذلك المزارع بل يظهر ان زيدا انما قبل المبلغ بصفة داع أو مكافأة لاطهار رعاية عمرو على وجه العموم في تأدية وظيفته الرسمية فقي هذه الحالة يكون زيد مرتكبا للجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

(ج) حمل زيد للموظف حمرا على الاحتجاج جهانا بأن احميته لدى الحكومة انالت حمرا وظيفه المشيئة وهذه الوسيلة الجاه الا ان يطيه مبلغا بصفة مكافأة على خدمته فيكون زيد مرتكبا للجريمة المرفقة في هذه المادة

اخذ المكافأة لاجل
التأثير على موظف

١٢٤ — كل من قبل او نال او اتفق ان يتقبل او شرع ان ينال من اسيه شخص نفسه او لغيره اي انما كان بصفة باعث او مكافأة لحل اي موظف على اجراء او على الامتناع عن اجراء اي عمل رسمي او على اظهار مراعاة او عدم مراعاة لاي شخص اثناء تأدية وظيفة ذلك للموظف او على اداء او الشروع في اداء اية فائدة او اي ضرر لاي شخص مع اي فرع من فروع الحكومة او مع اسيه موظف بصفته هذه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

معاينة الموظفين المعرض
على ارتكاب الجريمة
المادة ١٢٤

١٢٥ — كل موظف ارتكب من اجله الجريمة المنصوص عنها في المادة (١٢٤) وكان معرضا على ارتكابها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

نوال الموظف لشيء
ذي قيمة بدون سبب
من شخص له علاقة بآي
عمل او امراته
ذلك الموظف

١٢٦ — كل موظف قبل او نال او اتفق ان يتقبل او شرع ان ينال لنفسه او لغيره اسيه شيء ذي قيمة بدون سبب او لسبب يعلم انه غير كاف من شخص يعلم للموظف انه كان او لم يكن او لا يحتمل ان يكون ذا علاقة بآي عمل او امراته ذلك للموظف او قارب ان يتبنيه او كان لذلك الشخص اي ارتباط بوظيفته الرسمية او بوظيفته اي موظف مرسوم هو منه او من اي شخص يعلم للموظف ان له امتياز او نساب مع الشخص ذي الشأن المتقدم يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا

مثال ذلك

(١) استأجر زيد المئزر مقبلا من عمرو الذي له مائة حدود متطورة امامه وحصل الاتفاق على ان تكون اجرة المئزر جنيتهن شهرين مع انه في حالة بيعت او عتد الاتفاق على اجرة بسلامة ية لسوى خمسة جنيتهن في الشهر ففي هذه الحال نال زيد شيئا ذا قيمة من عمرو بدون سبب كاف

(ب) قبض على ابي عمرو في به امام زيد القاضي فباع زيد القاضي لعمرو اسبا في شرسة بمسود حال كونها تباح في السوق ببيوط وقبض زيد الثمن من عمرو بمقتضى ذلك فقال الذي ناله زيد من عمرو هذه الوسيلة هو شيء ذو قيمة ناله بدون سبب كاف

مخالفة الموظف لامر
شرعي بقصد ان يسبب
ضررا او ان يفسد
شخصا من عقاب او
مالا من التجريد

١٢٧ — كل موظف خالف وهو يعلم ذلك اي امر شرعي فيما يختص بالطريقة التي يلزم ان يسري بمقتضاها بصفة كونه موظفا فاصدا ان يسبب او علما انه محتمل لان يسبب بذلك ضرر لاي شخص او فاصدا ان ينفذ او علما انه محتمل لان ينفذ بذلك اي شخص من عقاب قانوني او ان يجعله يعاقب بعقوبة اخف من العقوبة التي كانت الواجب ان يعاقب بها او بقصد ان ينفذ او مع علمه بأنه محتمل لان ينفذ بذلك اي مال من التجريد او من اية ملازمة يجوز للحكم بها قانونا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا

١٢٨ - كل موظف كان متولياً بصفة كونه موظفاً تخدير أي محضر أو أية كتابة أخرى أو ترجمة أي مستند وحرر ذلك المحضر أو تلك الكتابة أو ترجم ذلك للمستند بكيفية يعلمها أو يظنها أنها مختلفة بقصد أن يسبب أو مع علم أنه محتمل لأن يسبب ذلك خسارة أو ضرراً للجمهور أو لأي شخص أو بقصد أن يتخذ أو مع علم بأنه محتمل لأن يتخذ بذلك أي شخص من عقاب قانوني أو بقصد أن يتخذ أو مع علم بأنه محتمل لأن يتخذ بذلك أي مال من التجريد أو من أية ملازمة يجوز الحكم بها قانوناً يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات أو بالفرامة أو بالعقوبتين مما

إتلاف الموظف في
التحرير أو الترجمة
بقصد سبب الضرر
أو إتلاف الشخص من
العقاب أو المال
من التجريد

١٢٩ - كل موظف حوّر أو نطق بسبب الإرثاء أو عن قصد جنائي في أية درجة من درجات الإجراءات القانونية بأي تقرير أو امر أو قرار أو حكم يعلمه بأنه مضاد للقانون يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات أو بالفرامة أو بالعقوبتين مما

تحرير الموظف لتقرير
أو امر أو قرار أو
حكم مضاد للقانون
في اجراء قانوني
بسبب الإرثاء أو
عن قصد جنائي

١٣٠ - كل من كان في وظيفة تمنحه سلطة قانونية لاحالة الأشخاص على المحاكمة أو الحبس أو لحفظهم في الحبس وأحال بسبب الإرثاء أو عن قصد جنائي أي شخص على المحاكمة أو الحبس أو حفظه في الحبس كل ذلك في تأدية تلك السلطة ومع علمه أنه باجرائه هذا يفعل ما هو مضاد للقانون يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات أو بالفرامة أو بالعقوبتين مما

حالة ذي السلطة
شخصاً للمحاكمة أو
الحبس مع علمه بأنه
يفعل ما هو مضاد
للقانون

١٣١ - كل موظف كان مجبوراً بصفة كونه موظفاً أن يقبض على أي شخص أو أن يحفظه في الحبس أو في الحراسة وأعمل قصد أن يقبض على ذلك الشخص أو تركه يهرب أو ساعده على الهرب أو على الشروع في الهرب من ذلك الحبس أو من تلك الحراسة يعاقب كالاتي

إعمال الموظف القبض
على أي شخص عدواً أو
ساعده على الهرب

بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى أربع عشرة سنة مع الفرامة أو بدونها إذا كان ذلك الشخص محكوماً عليه بالإعدام أو بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات مع الفرامة أو بدونها إذا كان ذلك الشخص محكوماً عليه بالحبس لمدة عشر سنوات فأكثر بموجب حكم من المحكمة أو بموجب استبدال ذلك الحكم أو إذا كان متعاقباً أو معرضاً للقبض عليه من أجل جريمة يعاقب عليها بالإعدام

أو بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات أو بالفرامة أو بالعقوبتين مما إذا كان ذلك الشخص محكوماً عليه بالحبس لمدة لا تزيد عن عشر سنوات بموجب حكم من المحكمة أو متعاقباً أو قابلاً للقبض عليه من أجل جريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى عشر سنوات

او بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوك او بالفرامة او بالمعوقين مما في اية حال غير ما تقدم

١٣٢ — كل موظف كان مجبوراً قانوناً بصفته هذه ان يقبض على اي شخص ويحفظه في الحبس او الحراسة واهمل بتير انتباه ان يقبض على ذلك الشخص او تركه بتير انتباه يرب من الحبس او الحراسة يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالفرامة او بالمعوقين مما

١٣٣ — كل موظف كان محظروا عليه قانوناً بصفته هذه تعاطي الاعمال التجارية وتعاطها يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالفرامة او بالمعوقين مما

١٣٤ — كل موظف كان مجبوراً قانوناً بصفة كونه موظفاً ان لا يشترى مالا ما او يزيد فيه واشترى ذلك المال او زايد فيه مطلقاً سواء كان باسمه او باسم غيره وسواء كان بالتفاضل او المساواة مع غيره يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالفرامة او بالمعوقين مع ضبط للسال لجوء الحكومة اذا تم الشرط

١٣٥ — كل من ادعى تقلد اية وظيفة خصوصية بصفة موظف علماً بأنه غير متقلد لتلك الوظيفة او تمثل جهناً بأي شخص آخر متقلد لتلك الوظيفة تشبهاً به او أجرى او شرع في اجراء اي عمل تحت شكل تلك الوظيفة حاله اعدائه او تمثله يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالفرامة او بالمعوقين مما

١٣٦ — كل من كان غير منتسب لفئة من فئات الموظفين وليس اي رى او تحمل اية علامة تشبه اي رى او اية علامة مستعملة من تلك الفئة مع القصد انه يظن او مع العلم انه محتمل لان يظن انه تابع لتلك الفئة يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاثة اشهر او بفرامة يجوز ابلاغها الى خمسة جنات مصرية او بالمعوقين مما

الباب الثاني عشر

في الازدراء بسلطة الموظفين القانونية

١٣٧ — كل من خفي لتجنب ان يعلن يورقة التكليف بالحضور او يعلم خبر او يامر صادر من اي موظف مختص قانوناً بصفته هذه ان يصدر ذلك يساقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى شهر واحد او بفرامة يجوز ابلاغها الى خمسة جنات مصرية او بالمعوقين مما
لما اذا كانت ورقة التكليف بالحضور او علم الخبر او الامر مقتضاه الحضور شخصياً او

أمانة وكيل أو إيراد مستند في محكمة فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرها أو بالعقوبتين معا
١٣٨ — كل من منع قصدا بأية كيفية إعلانه أو إعلان غيره بأية ورقة تكليف بالمضور أو بأي علم خبر أو امر صادر من أي موظف مختص قانونا بصفته هذه الأمر أو نزاع ذلك قصدا من أي عمل علق فيه قانونا أو منع قصدا الإجراء الشرعي لأي إشهار تحت سلطة أي موظف مختص قانونا بصفته هذه لن يأمر بإجراء ذلك الإشهار يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرها أو بالعقوبتين معا

منع إعلان طلب
للحضور أو أي إجراء
قانوني آخر أو منع
إشهاره

أما إذا كانت ورقة التكليف بالمضور أو علم الخبر أو الأمر أو الإشهار من مقتضاه الحضور شخصيا أو أمانة وكيل أو إيراد مستند في محكمة فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرها أو بالعقوبتين معا

١٣٩ — كل من كان مجبورا قانونا أن يحضر بنفسه أو أن ينيب عنه وكيلًا في محل وقت معين امتثالا لورقة التكليف بالمضور ولم يحضر أو الأمر أو الإشهار الصادر من أي موظف مختص قانونا بصفته هذه أن يصره وتخطف قصدا عن الحضور هو أو وكيله في ذلك الحين أو الوقت أو انصرف قبل الوقت الجائز له الانصراف فيه قانونا من المحل الذي كان مجبورا أن يستمر حاضرا فيه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرية أو بالعقوبتين معا

عدم الحضور خضوعا
لأمر من موظف

أما إذا كانت الورقة أو العلم أو الأمر أو الإشهار من مقتضاه الحضور شخصيا أو أمانة وكيل في محكمة فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرها أو بالعقوبتين معا

١٤٠ — كل من كان مجبورا قانونا أن يبرز أو يسلم أي مستند لأي موظف بصفته هذه وأهل قصدا أن يبرزه أو يسلمه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرية أو بالعقوبتين معا
أما إذا كان المستند يجب إبرازه أو تسليمه لمحكمة فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرها أو بالعقوبتين معا

أهل إيراد مستند
لموظف من شخص
مجبور قانونا أن يبرزه

١٤١ — كل من كان مجبورا قانونا على أن يؤدي معلومات أو بلاغا عن أي موضوع لموظف بصفته هذه وأهل قصدا في أداء ذلك بالكيفية وفي الوقت الذي ينضجها القانون يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرية أو بالعقوبتين معا

أهل أداء معلومات
أو بلاغ لموظف من
شخص مجبور قانونا
أن يؤديها

اما اذا كانت للمعلومات او البلاغ المتلقى ادلاؤها مختصين بارتكاب جريمة او
مطابقين لاجل منع ارتكاب جريمة او لاجل القبض على مجرم فيعاقب بالحبس لمدة
يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بقرينة يجوز ابلاغها الى عشرين جنيا مصرفا
او بالمعوقين معا

١٤٢ - كل من كان مجبورا قانونا على اداء بلاغ عن موضوع لاي موظف
بصفة كونه موظفا واداء بصفة حقيقة مع انه يعلمه او يظنه لئلا من الدواعي انه كذب
يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بقرينة يجوز ابلاغها الى عشرين جنيا
مصرفا او بالمعوقين معا
اما اذا كان البلاغ مجبور على ادائه قانونا مختصا بارتكاب جريمة او مطالوبا لاجل منع
ارتكاب جريمة او لاجل القبض على مجرم فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستين
او بالقرينة او بالمعوقين معا

(تبين) في المادة ١٤١ وفي هذه المادة تشمل لفظة « جريمة » الجريمة ضد اي قانون
يسري مفعوله في الجهة التي ارتكبت فيها تلك الجريمة ولو ارتكبت الجريمة في جهة اخرى
غير جهات السودان التي يسري فيها مفعول هذا القانون

١٤٣ - كل من ادى لاي موظف بلاغا يعلمه او يظنه كذبا فاصدا بذلك ان
يسبب اوعلا انه متحمل لان يسبب

اداء البلاغ للكذب
بتصدد حمل موظف على
استعمال سلطته القانونية
لفرد شخص اخر

اولا - ان ذلك الموظف يجري او يحمل اي شيء كان الواجب عليه ان لا يجريه
او لا يحملها اذا كان يعلم حقيقة حالة الحوادث التي ادى البلاغ بتقصدها
ثانيا - او ان ذلك الموظف يستعمل سلطته القانونية بصفته هذه لضرر اي شخص
او لتضجير يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بقرينة يجوز ابلاغها
الى عشرين جنيا مصرفا او بالمعوقين معا

مثال ذلك

(ا) اخبر زيد قاضيا ان عمرا احد مأموري التبليط والربط المرومين من ذلك القاضي ارتكب
اجلافاي اداء وتبلغته او سار معيا سينا مع علمه ان ذلك البلاغ كذب وطعه ايضا انه يحمل
ان ذلك البلاغ يحمل القاضي على عزل ممرور ارتكب زيد الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة
(ب) اخبر زيد موظفا كذبا ان عمرا حارب ملجئا في محل سري مع علمه ان ذلك البلاغ
كذب ومع علمه ايضا انه يحمل ان يكون سينا لتفتيش محلات عمرو تفتيشا مزعيا فان ارتكب
زيد الجريمة المبررة في هذه المادة

(ج) اخبر زيد احد رجال الشرطة كذبا انه هجم عليه وسرق في جوار قرية معينة لكنهم
يذكرون اسم احد ممن هجموا عليه مع علمه بان ذلك البلاغ ربما حمل القضيطة على اجراء تحقيق
وتفتيش في القرية لتضجير سكانها او البص منهم فان ارتكب زيد الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

- ١٤٤ - كل من رفض أن يقيد نفسه ويعلن أن ناكيد على أن يقول الحق إذا طلب منه ذلك التقييد موظف من خصائصه القانونية هذا الطلب يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٤٥ - كل من كان مجبوراً قانوناً أن يقول الحق عن أي موضوع لأي موظف ورفض أن يجيب عن أي سؤال وجه إليه فيما يختص بذلك الموضوع من ذلك الموظف في تادية سلطته القانونية يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٤٦ - كل من رفض أن يعطي أية اقوال منسوبة إليه طلب منه أن يضيها موظف من خصائصه القانونية هذا الطلب يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاثة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٤٧ - كل من اظهر مقاومة عند تحصيل أي مال بأمر من موظف ذي سلطة قانونية مع علمه أو ثبته لداع من الدواعي أنه هو ذلك الموظف يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٤٨ - كل من تعرض قصداً لبيع أي مال عرض للبيع بأمر من موظف ذي سلطة قانونية بصفته هذه يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٤٩ - كل من اشترى مالا أو زائده في مزاد جار بناء على أمر موظف ذي سلطة قانونية بصفته كونه موظفاً مطلقاً سواء كانت شرائه أو مزائده بنفسه مباشرة أو بواسطة شخص آخر وكان ذلك لحساب أى شخص يعلم أنه غير أهل قانوناً لشراء ذلك المال في هذا المزاد أو زائده في ذلك المال على قصد أن لا ينتمى يفرض عليه من الواجبات التي يستلزمها ذلك المزاد يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٥٠ - كل من عارض عمداً أي موظف في تادية وظائفه الرسمية يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاثة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٥١ - كل من كان مجبوراً شرعاً على أن يساعد أو يؤدي مساعدة لأي موظف في تنفيذ سلطة وظيفته الرسمية وأهم تلك المساعدة قصداً يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنيتها مصرى أو بالعقوبتين معا
- ١٥٢ - كل من علم أنه محتتم عليه أن يتنعم عن شيء فعل أو أن يشغل أي وظيفة بالنسبة لأي مال موجود في حيازته أو تحت إدارته وكان ذلك التمتع بمقتضى أمر متأنة من موظف

معاً من موظف له السطة القانونية لإعلان ذلك الأمر وغالته بمقاب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى شهر واحد او بترامة يجوز ابلاغها الى خمسة جنهات مصرية او بالعقوبتين معا اذا سميت تلك المخالفة او أدت الى تسبب معارضة او تضجير او ضرر او خطر معارضة او تضجير او ضرر لاي شخص متدب شرعاً
أما اذا سميت تلك المخالفة او أدت الى تسبب خطر لحياة النوع الانساني او لصحته او لأمته او سميت او أدت الى تسبب فتنة او مشاجرة فيعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بترامة يجوز ابلاغها الى عشرين جنهات مصرية او بالعقوبتين معا

١٥٣ - كل من نظاهر ان يهدد بالضرر موظفاً او اى شخص بهم ذلك الموظف قاصداً بذلك حمل ذلك الموظف على ان يجرى فلا متعاقاً تأديبة وتليفته الرسمية او ان يمتنع عن اجرائه او ان يؤجل اجراءه يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالترامة او بالعقوبتين معا

١٥٤ - كل من نظاهر ان يهدد بالضرر اى شخص لاجل حمله على ان يمتنع و يتنازل عن الالتجاء الشرعي الى اى موظف للاحتياط من اى ضرر وكانت ذلك الموظف يصقته هذه ذا سلطة قانونية تخوله حق الاحتياط به او ان يكون سبباً فيه يعاقب بالمجلس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالترامة او بالعقوبتين معا

الباب الثالث عشر

في الاثبات زوراً وفي الجرائم ضد الحق العام

(في الاثبات زوراً)

١٥٥ - كل من كان مجبوراً شرعاً بمقتضى عين او اى حكم صريح من القانون على ان يقول الحق او كان مجبوراً قانوناً ان يودع اقراراً عن اى موضوع ومقر زوراً ما يعله كذباً او وظنه كذلك او لا يظنه انه حقيقة يقال عنه انه ادى اثباتاً زوراً (التفسير الاول) تدخل ضمن معنى هذه المادة الاقوال الشفعية وغير الشفعية (التفسير الثاني) تدخل ضمن معنى هذه المادة الاقوال الكاذبة على حسب اعتقاد الشخص الذي يودعها ويكون الشخص مرتكباً لاداء الاثبات الزور اذا قرر انه يعتقد شيئاً لم يعتقد به كما انه اذا قرر انه يعلم شيئاً لم يعلم به

مثال ذلك

(١) حلف زيد كذباً في قضية لسرو ضد بكر انه سح بكراً يعترف بان في ذته مبلغ مائة جنيهات مصرية لسرو يريد بذلك الحلف تأييد ادعاء عمرو الحقيقي فيعتبر زيد مودعاً للاثبات الزور

(ب) زيد وهو مجبور بمقتضى عين على ان يقول الحق قرر عن اعضاء خصوصي اعتقاده بأنه اعضاء بكر بخط يده مع اعتقاده بأنه غير خطه ففي هذه الحالة قرر زيد ما يسله انه كاذب وبناء على ذلك يكون قد أدى اثباتاً زوراً

(ج) زيد وهو يعلم القاضة العامة خط يد بكر قرر عن اعضاء خصوصي اعتقاده بأنه اعضاء بكر بخط يده مع اعتقاد زيد لذلك بسلامة التبة فاقوال زيد في هذه الحال هي على حسب اعتقاده قسط وهي حقيقة على حسب اعتقاده وحيد ولو ان الاعضاء لم يكن اعضاء بكر بخط يده فربما لم يكن مؤدياً للادبائ الزور

(د) زيد وهو مجبور بمقتضى عين على ان يقول الحق قرر انه يعلم ان بكرا كان في محل معين في يوم معين حالة كونه لا يعلم شيئاً من هذا الموضوع فيكون زيد قد أدى اثباتاً زوراً مطلقاً سواء كان بكر في ذلك للمحل في اليوم المسمى او لا

(هـ) زيد المترجم ترجم مشافة او كتابة اقوالاً او مستنداً كعقبتين مع اعتقاده بانها غير حقيقيين (حاله كونه مجبوراً بمقتضى عين على ان يقرم ذلك على حقيقته) ففي هذه الحال يكون زيد قد أدى الادبائ الزور

صنع الالبات
الكذب

١٥٦ - كل من سبب ايجاد اية حالة او احدى اية كتابة كاذباً في اى دفتر او محضر او صنع اى مستند محتو على اقوال كاذبة فاصداً ان تلك الحالة او تلك الكتابة او تلك الاقوال تظهر اثباتاً في اجراء قضائي او في اجراء يحصل فانونا امام موظف بصفة كونه موظفاً او امام محكم وان تلك الحالة او الكتابة او الاقوال الكاذبة عند ظهورها بصفة اثبات يتسبب عمداً لاي شخص له الشأن في تكوّن رأي عن ذلك الاثبات ان يتصور رأياً خطأً فيما يخص باية نقطة جوهرية بالنسبة لنتيجة ذلك الاجراء يقال عنه انه تصنع اثباتاً كاذباً

مشال ذلك

(ا) وضع زيد معاناً في ملبة بكر بقصد ان يوجد ذلك الصراخ في تالك السلة وان تلك الحالة تسبب لكر ان تكون السرة شوته عليه فاصطنع زيد اثباتاً كاذباً

(ب) اجري زيد كتابة مكذوبة في دفتر تجارته لاجل استعمالها بمحكمه بصفة ائساد مؤيد فاصطنع زيد اثباتاً كاذباً

(ج) كتب زيد خطاباً مماثل خطه خط يد بكر مسداً لان يبعث به لشريك له في تصب جنائي ووضه في محل يعلم انه محتمل لان يبعث فيه رجلال ضبط والربط وذلك بقصد ان يبب اثبات فعل التصب الجنائي على بكر فيكون زيد قد صنع اثباتاً كاذباً

الغاب على الالبات
الكذب

١٥٧ - كل من ادى قصداً اثباتاً كاذباً في اية درجة من درجات اجراء قضائي او اصطنع اثباتاً كاذباً لاجل استعماله في اية درجة من درجات اجراء قضائي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضاً

لما كل من ادى قصداً او اصطنع اثباتاً كاذباً في اية حال اخرى فيمائب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة ايضاً

(التمهيد الاول) للحاكة امام مجلس حربي هي اجراء قضائي

(التفسير الثاني) التحريات للمأمور بها قانوناً مقدمة لاجراء امام محكمة هي درجة من درجات اجراء قضائي ولو ان تلك التحريات لم تحصل امام محكمة

مثال ذلك

قرر زيد اثراء تحقيق امام قاضى للتأكد ما اذا كان من الوجوب احالة عرو للمحاكمة اقوالا يعلنها انها كذب مع ارتباطه باليمين وحيث ان هذا التحقيق هو درجة من درجات الاجراء القضائي فيكون زيد قد ادى اثباتاً كاذباً

(التفسير الثالث) التحريات للمأمور بها من محكمة طبقاً للقانون وجارية تحت سلطة محكمة هي درجة من درجات الاجراء القضائي ولو ان تلك التحريات لم تحصل امام محكمة

مثال ذلك

قرر زيد اثراء تحقيق امام مامور متدرب من محكمة لتعدد حدود ارض ما يلمه اته كذب حال تقيده باليمين وحيث ان هذا التحقيق هو درجة من درجات الاجراء القضائي فيكون زيد قد ادى اثباتاً كاذباً

١٥٨ — كل من ادى او اصطنع اثباتاً كذباً فاصداً بذلك ان يسبب او علماً انه محتمل لان يسبب لاي شخص ان تثبت عليه جريمة عقاب عليها بالاعدام بموجب هذا القانون او بموجب اى قانون آخر يكون ذلك الشخص خاضعاً له يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضاً

اذا حكم على شخص بجرم ما عدا جرم سارق عليها بالاعدام او قصته بقصد الحصول على اثبات جريمة ساقب عليها بالاعدام

اذا حكم على شخص بجرم ما عدا جرم ساقب عليها بالاعدام او قصته بقصد الحصول على اثبات جريمة ساقب عليها بالاعدام

في كل حال

١٥٩ — كل من ادى او اصطنع اثباتاً كذباً فاصداً بذلك ان يسبب او علماً انه محتمل لان يسبب لاي شخص ان تثبت عليه جريمة لا يعاقب عليها بالاعدام بموجب هذا القانون او بموجب اى قانون آخر يكون ذلك الشخص خاضعاً له بل يعاقب عليها بالحبس لمدة سبع سنوات فاكثر يعاقب بالعقاب الذي يعاقب به الشخص المتهمة عليه ارتكاب تلك الجريمة

١٦٠ — كل من استعمل بسبب الارشاء او شرع في استعمال اى اثبات يعلم انه كذب او مصطنع كانه حقيقة او غير مصطنع يعاقب بالكيفية عينها كانه ادى او اصطنع اثباتاً كذباً

١٦١ — كل من اصدر او امضى اية شهادة مطلوب اعطاؤها او امضاؤها قانوناً او كانت متعلقة باى امر يصح اثباته قانوناً بتلك الشهادة مع علمه او ظنه بان تلك الشهادة هي كذب في اية نقطة جوهرية يعاقب بالكيفية عينها كانه ادى او اصطنع اثباتاً كذباً

- ١٦٢ — كل من استعمل بسبب الارشاء او شرع في استعمال مثل الشهادة المذكورة بالمادة السابقة كانها شهادة حقيقية مع علمه انها كذب في اية نقطة جوهرية يعاقب بالكيفية عينها كانه ادى اثباتا كاذبا
- ١٦٣ — كل من ادى اتوالا كاذبة في اسمه اقرار عمله او امضاه مع علمه او ظنه بانها كذب او مع عدم ظنه بانها حقيقة فنيا يختص بآية نقطة جوهرية بالنسبة للغرض الذي من اجله عمل او استعمل ذلك الاقرار المقبول او الجائر القبول قانونا بمثابة اثبات عن اي امر امام اية محكمة او اي موظف او اية شخص اخر يعاقب بالكيفية عينها كانه ادى اثباتا كاذبا
- ١٦٤ — كل من استعمل بسبب الارشاء او شرع في استعمال مثل الاقرار الوارد في المادة السابقة بصفة حقيقة مع علمه بانه كذب في اية نقطة جوهرية يعاقب بالكيفية عينها كانه ادى اثباتا كاذبا
- (تفسير) الاقرار الغير المقبول لميب او لنقص ما في الشكل فقط هو الاقرار ضمن معنى المادة ١٦٣ والمادة ١٦٤

استعمال شهادة معلومة
انها كذب بصفة
حقيقية

الاقرار الكاذبة في
اقرار مقبول قانونا
بصفة اثبات

استعمال الاقرار
الكذب كحقيقة مع
العلم بانه كذب

التسريح على المجرمين الخ .

- ١٦٥ — كل من كلف يعلم او يظن لدفع من الدواهي بوقوع جريمة وسبب ما يزيل اسر اثبات على ارتكابها بقصد التسريح على المجرم من العقاب القانوني او ادى بخصوص تلك الجريمة اية معلومة يعلم او يظن انها كذب بهذا القصد او بقصد منع القبض على المجرم او آو من اخفى شخصا يعلم او يظن لدفع من الدواهي انه هو المجرم
- ١٦٦ — يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات وبالعقوبة ايضا اذا كانت الجريمة التي يعلم او يظن وقوعها مما يعاقب عليه بالاعدام
- ١٦٧ — اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالاعدام
- ١٦٨ — اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالمحبس
- ١٦٩ — اما اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بمحبس يجوز امتدادها الى عشر سنوات فيعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات وبالعقوبة ايضا
- ١٧٠ — اما اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالمحبس لاية مدة لا تتعد الى عشر سنوات فيعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى ربع اقصى مدة الحبس المقررة للجريمة او بالعقوبة او بالقبضتين معا
- (استثناء) لا تنص احكام هذه المادة على حالة ايلاء او اخفاء احد الزوجين لآخر

التسريح على المجرم
او ايواو

اذا كانت الجريمة مما
يعاقب عليه
بالاعدام

اذا كانت الجريمة مما
يعاقب عليه بالمحبس
عشر سنوات

اذا كانت الجريمة مما
يعاقب عليه بالمحبس
لاية مدة اقل من عشر
سنوات

مثال ذلك

زيد مع عليه بان عمرا قتل بكرا عمدا ساعد عمرا على اخفاء الجثة بقصد التستر على عمرو من العقاب فيكون زيد معاقبا بالحبس لمدة خمس سنوات وبالعقوبة ايضا

لخذ الانصاف او
استرداد المال بقصد
التستر على المجرم
من العقاب

١٦٦ - كل من قبل او شرع ان ينال او اتفق ان يقبل اي انعام لنفسه او لغيره او استرداد اي مال لنفسه او لغيره لداعي اخفائه جريمة او تسره على اسمه شخص من العقاب القانوني عن اية جريمة او عدم اجرائه ضد اي شخص ما يكون سببا لجلبه الى العقاب القانوني

اصفاء الانصاف او
استرداد المال للتبر
لاجل التستر على مجرم

وكل من اعطى او سبب او قدم او اتفق ان يعطى او يسبب اي انعام لاسمه شخص اخر او ان يسترد او يسبب استرداد اي مال لاي شخص اخر لداعي اخفاء ذلك الشخص الاخر لجريمة او لايوائه اي شخص من العقاب القانوني من اجل اية جريمة او لعدم اجرائه ضد اي شخص ما يكون سببا لجلبه للعقاب القانوني

اذا كانت الجريمة مما
يعاقب عليه بالاعدام

يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات وبالعقوبة ايضا اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالاعدام

اذا كانت الجريمة مما
يعاقب عليه بالحبس
الى عشر سنوات

اما اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالحبس الذي يجوز امتداده الى عشر سنوات فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات وبالعقوبة ايضا

اذا كانت الجريمة مما
يعاقب عليه بالحبس
لاية مدة اقل من عشر
سنوات

واذا اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالحبس النسيء لايمتد الى عشر سنوات فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ربع اقصى مدة الحبس المقررة للجريمة او بالعقوبة او بالعقوبتين مما

(استثناء) لانسريه أحكام هذه المادة على أية حالة يجوز فيها الصالحة قانونا

(تفسير) في المادة ١٦٥ وفي هذه المادة تشمل لفظة « جريمة » كل فعل حصل في اية جهة غير جهات السودان الساري عليها مفعول هذا القانون ويجوز من اجله القبض على المجرم في تلك الجهات السودانية وفي تطبيق نيتك المادتين يعتبر العقاب على الجريمة ذات العقاب المقرر لها ان لو حصل الفعل في تلك الجهات السودانية

العقاب على ابراء
ارباب التهرب والسطو

١٦٧ - كل من كان يعلم او يظن لداعي من الدواعي ان اختصا او شكوا ان يرتكبوا او ارتكبوا حديثا نهب او سطوا او آوهم او أوى اي احد منهم بقصد تسهيل ارتكاب تلك الجريمة او التسهر عليهم او على اسمه احد منهم من العقاب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضا

(تفسير) يؤخذ من هذه المادة انه لا اهمية لما اذا كان الذهب او السطو قصد ارتكابه او ارتكب داخل اية جهة من السودان التي يسري عليها مفعول هذا القانون او خارجها عنها

(استثناء) لا يسري هذا الحكم على حالة ما اذا كان الايواء من رجل لزوجته
او من امرأة لزوجها

١٦٨ — كل من اظهر قصدا اية مقاومة او اى تعرض غير قانوني للقبض
الشرعي على اى شخص اخر او ائخذ او شرع في انتاذ اى شخص اخر من اى حبس
او من اية حراسة يكون معتقلا فيها قانونا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين
او بالفراغة او بالعقوبتين معا

اما اذا كان ذلك الشخص الاخر متهما او مستوجبا للقبض عليه لجرمة معاقب عليها
بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى
ثلاث سنوات وبالفراغة ايضا

واما اذا كان ذلك الشخص الاخر متهما او مستوجبا للقبض عليه لجرمة معاقب عليها
بالاعدام او اذا كان مازما بحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات فافوق بموجب
حكم من محكمة او بموجب استبدال ذلك الحكم فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها
الى سبع سنوات وبالفراغة ايضا
ولما اذا كان ذلك الشخص الاخر محكوما عليه بالاعدام فيعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن
عشر سنوات وبالفراغة ايضا

(في المقاومة عند القبض)

١٦٩ — كل من اظهر قصدا اية مقاومة او اى تعرض غير شرعي للقبض
القانوني عليه بسبب جريمة اتهم بها او ثبتت عليه او هرب او شرع في الهرب من
اى حبس يكون معتقلا فيه بسبب مثل هذه الجريمة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها
الى سنتين او بالفراغة او بالعقوبتين معا

(تفسير) العقاب المنصوص عنه في هذه المادة يضاف الى العقاب الذي يستوجبه
او يجوز ان يستوجبه الشخص لاراد القبض عليه او المعتقل في الحبس من اجل اية
جريمة اتهم بها او يجوز اتهامه بها او ثبتت عليه

١٧٠ — كل من اظهر قصدا اية مقاومة او اى تعرض غير شرعي للقبض
القانوني عليه أو هرب أو شرع في الهرب من اى حبس معتقل فيه قانونا وكانت
ذلك في غير الاحوال المنصوص عنها في المادة ١٦٩ يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها
الى ستة اشهر او بالفراغة او بالعقوبتين معا

(التديس في المعاملات المتعلقة بالمال)

١٧١ — كل من ازال أو أخفى أو ساعد على إزالة أو إخفاء أي مال خيانة أو
خداعا أو تنازل عنه أو عن أي انتفاع منه لأي شخص أو سلمها أو تركها اليه خيانة
أو خداعا أو استعمل أي تديس فيها يختص بهما أو قبل أو استلم أو استهد ذلك المال
استعمال الحياة أو
الخداع لبيع المال
عن الاستيلاء عليه
أو التصرف فيه طبقا
للقانون

أو أي انتفاع منه مع علمه بأنه لم يكن له حق فيها ولا مطالبة بها معطافاً سواء كانت ذلك المال أو الانتفاع خاصاً به أو بنهره وكان ذلك بقصد منع الاستيلاء على ذلك المال أو ذلك الانتفاع بصفة تجريد أو إيفاء غرامة بمقتضى حكم صدر أو يعلم أنه محتمل لأن يصدر من محكمة أو من أية سلطة ذات اختصاص أو بقصد منع الحصول عليه تنفيذاً لحكم أو أمر حصل أو يعلم أنه محتمل لأن يحصل من محكمة في دعوى مدنية

أو بقصد منع توزيعه بمقتضى القانون بين غرمائه أو غرامة ذلك الغير أو بقصد منعه من أن يكون صالحاً لرفع دية له أو ديون ذلك الغير طبقاً للقانون يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالترامة أو بالعقوبتين معاً (تفسير) يشمل أموال في هذه المادة حقوق المداهمة وجميع المال من أية صفة أخرى سواء كان متقولاً أو ثابتاً وسواء كان مادياً أو معنوياً

الترك مع الخداع
لصدور قرار عن مبلغ
غير مدني به

١٧٢ — كل من سبب أو ترك قراراً أو أمراً يصدر ضده في قضية أي شخص عن مبلغ غير مدني به أو عن مبلغ زائد عما هو مدني به لذلك الشخص أو عن أي مال أو انتفاع من مال لم يكن لذلك الشخص حق فيه أو سبب أو ترك قراراً أو أمراً ينفذ ضده بعد استيفائه أو على أي شيء حصل الاستيفاء بالنسبة له وكان كل ذلك مع استعمال الخداع يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالترامة أو بالعقوبتين معاً

مثال ذلك

أقام زيد دعوى على بكر فبكر مع علمه بأن زيدا لا يحل أن ينال قراراً ضده حكماً يصدر عليه بمبلغ جسم في قضية لعمرو الذي لم تكن له مطالبة حقيقية عليه وذلك لكي يدخل عمرو سواء كان أساهبه أو لخدمة بكر في الناتج من بيع أي مال بكر تنفيذاً للقرار الصادر لزيد فيكون بكر قد ارتكب جريمة طبقاً لهذه المادة

التوالع مع الخداع لقرار
عن مبلغ غير مدني به

١٧٣ — كل من نال قراراً أو أمراً ضد أي شخص بمبلغ غير مدني به أو بأي مال أو انتفاع من مال ولم يكن له حق فيه أو تسبب في تنفيذ قرار أو أمر ضد أي شخص بعد استيفائه أو على أي شيء يكون حصل الاستيفاء بالنسبة له أو ترك أو سمح بأجراء أي فعل مثل ما ذكر ينسب إليه وكان كل ذلك مع استعمال الخداع يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالترامة أو بالعقوبتين معاً

التنميع الخيانة أو
الخداع لقتل انتقال مال
محتو على اقرار كذب
فيما يخص سبب
الانتقال أو اللزومية

١٧٤ — كل من أهوى أو نفذ أو تدخل في أي عمل أو عقد يقصد منه انتحال أي مال أو أي انتفاع منه أو جعلاً خاضعين لأية ملزومية وكانت ذلك العمل أو العقد محتوي على أي اقرار كذب فيما يخص السبب لذلك الانتحال أو لتلك الملزومية أو فيما يخص الأشخاص أو بالأشخاص الذين قصد نصرتهم أو انتفاعهم من ذلك العمل أو العقد في الواقع ونفس الامر وكان كل ذلك مع

استعمال الخيانة أو الخلع يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين أو بالفراة او بالعقوبتين معا

(متفرقات)

١٧٥ — كل من ادى اى بلاغ يعلم او يظن انه كذب عا يختمس بجريمة يعلم او يظن لداع من الدواعي انها ارتكبت سواء كان في جهة من جهات السودان السارى عليها مفعول هذا القانون أو في أية جهة اخرى يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين أو بالفراة او بالعقوبتين معا

اداء البلاغ الكاذب
بخصوص جريمة
ارتكبت

١٧٦ — كل من اخفى او بدد أى مستند يكون مجبوراً قانوناً على ابرازه بصفة اثبات في محكمة او في أى إجراء جار قانوناً امام موظف بصفة كونه موظفاً أو محاماً كل ذلك للمستند أو جزءاً منه أو جملة غير مقروءة يقصد منه من ان يبرز او يستعمل بصفة اثبات امام تلك المحكمة او ذلك للموظف كما سبق ذكره وحصل ذلك منه بعد أن يكون اعلن او طلب منه ان يبرز ذلك للمستند لذلك الغرض يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين أو بالفراة او بالعقوبتين معا

ابادة مستند ابرازه
بصفة اثبات

١٧٧ — كل من تمثل بشخص آخر تشبها به وأجرى بذلك الهيئة المنتحلة اسبه اعتراف أو إقرار أو سبب إقاعة أية قضية أو كفل أو ضمن او قام بأى عمل آخر في اية قضية او مداعة جنائية يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالفراة او بالعقوبتين معا

التمثل بشخص كذبا
تشبها به من اجل
عمل او اجراء في
قضية او مداعة

١٧٨ — كل من اقام او سبب اقامة اى اجراء جنائي ضد اى شخص او اتهمه كذبا بارتكاب جريمة مع علمه انه لم يكن هناك اساس عادل او قانوني لذلك الاجراء اولئك التهمة ضد ذلك الشخص وكان ذلك بقصد ايهال الضرر لذلك الشخص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالفراة او بالعقوبتين معا

الاعزام بجريمة كذبا
بقصد ايهال الضرر

اما إذا أقيم ذلك الاجراء الجنائي على تهمة كاذبة بجريمة يعاقب عليها بالاعدام او بالحبس لسبع سنوات فما فوق فيعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالفراة ايضاً

١٧٩ — كل من اخذ او اتفق او قبل ان يأخذ اى انصام بحجة او بداعي ان يساعد اى شخص على استرداد اسبه مال منقول فقد منه بواسطة اية جريمة مناقب عليها بموجب هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالفراة او بالعقوبتين معا لم يستعمل جميع الوسائل التي في استطاعته لاثبات بقبض على المجرم وان تثبت الجريمة عليه

اخذ الانعام للمساعدة
على استرداد مال
قد

١٨٠ — كل من تمدى بالسب على اى موظف قصد او سبب له اية مقاطعة اثبات جلوس ذلك الموظف في اية درجة من درجات اجراء قضائي يعاقب بالحبس لمدة جالس في اجراء قضائي

التسدي بالسب او
المقاطعة قصدا للموظف
جالس في اجراء قضائي

يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بترامة يجوز ابلاغها الى عشرين جنبا مصرها
او بالعقوبتين مما

الباب الرابع عشر

في الجرائم المتعلقة بالمسكوكات

- ١٨١ — المسكوك هو معدن مستعمل بصفة نقود مدة التعامل به وضرب وصدر
من سلطة اية دولة او حكومية مستقلة لكي يستعمل لذلك
- ١٨٢ — كل من زيف للمسكوكات او انجز اسية جزء من عملية تزيفها وهو
يعلم ذلك يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنين وبالترامة ايضا
(نفسه) يرتكب هذه الجريمة الشخص الذي يجعل مسكوكا حقيقيا يماثل
مسكوكا اخر مختلفا عنه مع قصد الخداع او غله باحتيال حصول الخداع بهذه
الوسيلة
- ١٨٣ — كل من صنع او اصاح اى قالب لسك النقود او اية آلة اخرى أو
انجز اى جزء من عملية صنعها او اصلاحها أو اشترها أو باعها أو تصرف
بها لاجل استعمالها أو مع غله أو غنه لداع من الدواعي بان القصد منها
ان يستعمل للنقض تزيف المسكوكات يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى
خمس سنوات وبالترامة ايضا
- ١٨٤ — كل من كان حائزا لآلة أو اية مادة بقصد استعمالها لتزيف المسكوكات
او مع غله أو غنه لداع من الدواعي ان القصد منهما ذلك النقص يعاقب بالحبس
لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات وبالترامة ايضا
- ١٨٥ — كل من اورد الى السودان او اصدر منه اية مسكوكات زائفة مع غله
او غنه لداع من الدواعي لنها كذلك يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات
وبالترامة ايضا
- ١٨٦ — كل من انجز على اى مسكوك اية عملية تغير هيئة ذلك المسكوك بقصد
رواجه بصفة مسكوك اخر مختلف عنه في الوصف او انجز على اسية مسكوك اية
عملية تنقص وزنه او تغير تركيبه خداعا او خيانة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها
الى خمس سنوات وبالترامة ايضا
- (نفسه) الشخص الذي يخرج جزءا من المسكوكات ويضع شيا آخر في تجويفها
بعد مخرها لتركيب تلك المسكوكات
- ١٨٧ — كل من كان حائزا للمسكوكات مزيفة او لمسكوكات ارتكبت بشأنها
جريمة من الجرائم المنصوص عنها في المادة (١٨٦) مع غله وقت حيازته لتلك المسكوكات
مصرف المسكوكات من
شخص حائز لها مع
العلم بانها مزيفة
او مشوشة

انها مزيفة او انها مرتكب من اجلها جريمة من تلك الجرائم وصرفها لاي شخص آخر تغريزا او يقصد ان يرتكب التغريز بواسطتها او شرع في حمل اي شخص اخر على قبولها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضا

١٨٨ — كل من حاز مسكوكات مزيفة او مسكوكات ارتكبت بشأنها جريمة من الجرائم المنصوص عنها في المادة (١٨٦) مع علمه وقت اخذه تلك المسكوكات انها مزيفة او انها مرتكب من اجلها جريمة من تلك الجرائم وكان ذلك تغريزا او يقصد ان يرتكب التغريز بواسطتها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات وبالعقوبة ايضا

الحيازة لمسكوكات مع العلم بانها مزيفة او منشوشة وقت الحيازة لها

١٨٩ — كل من صرف لاي شخص اخر اي مسكوك بصفة حقيقي او شرع في حمل اي شخص اخر على قبول اي مسكوك بصفة حقيقي مع علمه بأنه مزيف ولكنه لم يكن عالما انه مزيف وقت حيازته له يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او برامة يجوز ابلاغها الى عشرة امثال قيمة المسكوك للزيف او بالمعوقين معا

١٩٠ — كل من صرف لاي شخص اخر اي مسكوك يعلم انه انتزعت بفصوصه اية عملية مما ذكر في المادة (١٨٦) ولكنه لم يكن عالما بذلك وقت حيازته لذلك للمسكوك وكان صرفه له بصفة مسكوك حقيقي او بصفة مسكوك ذي وصف مختلف عما هو عليه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او برامة يجوز ابلاغها الى عشرة امثال قيمة المسكوك الذي صرف بها او شرع في صرفه بها او بالمعوقين معا

صرف المسكوك الخريف بصفة حقيقي من شخص لم يكن عالما بتزييفه وقت حيازته له

صرف المسكوكات بصفة حقيقية من شخص لم يكن عالما بتزييفها وقت حيازته لها

الباب الخامس عشر

في الجرائم المتعلقة بالطابع الرسمية

١٩١ — يسمى طابعا رسميا كل طابع اصدر لاجل الاستيراد من او باسم اية حكومة من حكومات السودان ومصر وبريطانيا العظمى وكذلك الطابع المصدرة للاغراض البريدية من او باسم اية حكومة

١٩٢ — كدل من قلداي طابع رسمي او انجز اى جزء من عملية تقليد اى طابع رسمي وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالعقوبة ايضا

تعريف الطابع الرسمية

تقليد الطابع الرسمية

(تغريز) يرتكب هذه الجريمة الشخص الذي يحيل طابعا حقيقيا ذا وصف معين يماثل طابعا حقيقيا ذا وصف اخر مختلفا عنه

١٩٣ — كل من كان حائزا لاية آلة او مادة بقصد استعمالها لاجل تقليد اى طابع رسمي او مع علمه او ظنه له اداع من البواعي ان القصد منها ذلك الغرض يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضا

الحيازة لآلة او مادة لاجل استعمالها لتقليد الطابع الرسمية

- ١٩٤ — كل من صنع اية آلة او انجز اي جزء من عملية صنعها او اشترها او باعها او تصرف فيها لاجل استعمالها او مع علمه او غشه لداع من الدواعي ان القصد منها استعمالها لغرض تقليد اي طابع رسمي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا
- ١٩٥ — كل من استعمل او باع او عرض للبيع اي طابع بصفة انه حقيقي مع علمه او ظنه لداع من الدواعي انه تقليد اي طابع رسمي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا
- ١٩٦ — كل من كان حائزا لاي طابع يعلم انه تقليد اي طابع رسمي فاصدا استعماله او التصرف فيه بصفة طابع حقيقي او لاجل ان يستعمل بصفة طابع حقيقي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا
- ١٩٧ — كل من ازال او محا عن اية مادة عليها اي طابع رسمي اية كتابة او اسية مستند استعمل من اجله ذلك الطابع او ازال عن اية كتابة او عن اي مستند طابعا استعمل لتلك الكتابة او لذلك المستند لكي يستعمل ذلك الطابع لكتابة اخرى او لمستند اخر وكان كل ذلك مع استعمال الخداع او بقصد تسبب خسارة لاية احكومة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ١٩٨ — كل من استعمل لغرض ما خداعا او بقصد تسبب خسارة لاية حكومة اي طابع رسمي يعلم انه استعمل قبلا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ١٩٩ — كل من محا او ازال خداعا او بقصد تسبب خسارة لاية حكومة عن اي طابع رسمي اية علامة وضمت او بصمت على ذلك الطابع لاجل ان تدل على انه استعمل او حاز او باع او تصرف في اي طابع مثل هذا تكون تلك العلامة بحيث لو ازيلت عنه وهو يعلم ذلك او باع او تصرف في اي طابع مثل هذا يعلم انه استعمل يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

الباب السادس عشر

في الجرائم المتعلقة بالوزن والقياس والكيل

- ٢٠٠ — كل من استعمل غشا اية اداة للوزن يعلم انها غير حقيقية يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة واحدة او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ٢٠١ — كل من استعمل غشا اي وزن او قياس او كيل غشه حقيقي او استعمل غشا اي وزن او قياس او كيل بصفة وزن او قياس او كيل مختلف عما هو

عليه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالفرامة او بالمقربين مما

٢٠٢ - كل من كان حائزا لاية اداة للوزن او لاي وزن او قياس او كيل. او كيل غير حقيقي يعلم انه غير حقيقي وقصد ان يستعمل غشا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالفرامة او بالمقربين مما

٢٠٣ - كل من صنع او باع او تصرف في اية اداة للوزن او في اي وزن. او قياس او كيل يعلم بانه غير حقيقي اكي يستعمل بصفة انه حقيقي او مع علمه انه محتمل لان يستعمل بصفة انه حقيقي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة. او بالفرامة او بالمقربين مما

الباب السابع عشر

في الجرائم الخاصة بمموم الصحة والامن والراحة والحشمة

وحرمة الاداب

٢٠٤ - يكون مكرها لما يضر منه العموم الشخص الذي يجري اي عمل او يحصل منه اي افعال يسبب اي ضرر او خطر او ملل عمومي للجمهور او للشعب الساكن او الشاغل للملك مجاور او كان من الضروري ان يسبب ضررا او اخطا او خطرا او مللا لاشخاص ربما اقتضت لهم بعض الاحوال ان يستعدوا اي حق عمومي لا يمكن بعض الراحة او للتنفئة التي يسببها ما يحدث التضرر العمومي اساسا لان يمتنع عنه

(تفسير) الحكم على ما اذا كان العمل او الاحمال احدث تضررا عاما هو مسألة ظروف يجوز ان تكون متعلقة بطباع اهل الجوار

مثال ذلك

صافرة قوية لآلة بتنادية تصير كل آتونه بالتتابع اثناء النهار فهذا العمل الذي يجوز ان يحدث تضررا عاما في جهة مددة للسكنى قد يجوز ان لا يحدث في جهة الورد والمثل

٢٠٥ - كل من غش اي صنف من اصناف الطعام او الشراب بكيفية ان يجعل ذلك الصنف مضرا بصفة طعام او شراب فاصدا بيع ذلك الصنف على انه طعام او شراب او علما بانه محتمل لان لا يباع على هذه الكيفية يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بفرامة يجوز اطلاقها الى عشرين جنبا مصريا او بالمقربين مما

٢٠٦ - كل من باع أو قدم أو عرض للبيع بصفة طعام أو شراب أي صنف جعل أو صار مضرًا أو كان في حالة غير مناسبة للأكل أو للشرب منه مع العلم أو الفطن لدواعي الدواعي أن ذلك الصنف مضر بصفة طعام أو شراب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنبها مصرى أو بالمقويتين معا

٢٠٧ - كل من غش أي شيء من العقاقير أو التراكيب الطبية بكيفية أن ينقص تأثيرها أو أن يغير مفعوليتها أو أن يجعلها مضرّة فاسداً إن تباع أو تستعمل أو علما أنها مضمّنة لأن تباع أو تستعمل لغرض طبعي كأنها خالية من ذلك الغش يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنبها مصرى أو بالمقويتين معا

٢٠٨ - كل من علم أن أي شيء من العقاقير أو التراكيب الطبية دخل عليه للغش بكيفية أن تقلص تأثيره أو تغيرت مفعوليته أو جعل مضرًا وباعه أو قدمه أو عرضه للبيع أو أصدره من أية صيدلية لأغراض طبية بصفة أنه غير مغشوش أو كان سببًا في أن يستعمله أي شخص لأغراض طبية وهو لم يعلم بالغش يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنبها مصرى أو بالمقويتين معا

٢٠٩ - كل من باع أو قدم أو عرض للبيع أو أصدر من صيدلية لأغراض طبية أي شيء من العقاقير أو التراكيب الطبية بصفة شيء من العقاقير أو التراكيب الطبية مختلف عما هو عليه وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنبها مصرى أو بالمقويتين معا

٢١٠ - كل من أثلّف أو أفسد عمداً مادة عين أو حوض عموي بكيفية أن يجعله أقل صلاحية للغرض الذي كانت يستعمل فيه عادة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاثة أشهر أو بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنبها مصرى أو بالمقويتين معا

٢١١ - كل من أفسد الجرح عمداً في أي محل بكيفية أن يجعله مضرًا لصحة الأشخاص مطلقاً سواء كانوا مأكّنين أو قلّنين يعمل أو عابري سبيل بالجوار يعاقب بفرامة يجوز إبلاغها إلى عشرة جنبها مصرى

٢١٢ - كل من عرض أي نور أو لية علامة أو أية شئندورة غشاً فاسداً إن ذلك التعرض يترتب أو علما أنه يحتمل أن يضر أي مسافر مصرى يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات أو بالفرامة أو بالمقويتين معا

- ٢١٣ — كل من تسبب عن إجرائه أي عمل أو عن أهاله أخذ التدابير الاحتياطية بإي مال في حيازته أو تحت مسؤوليته عائق لأي شخص في أية طريق عامة أو في أي خط عام للسفر بعرا يعاقب بغرامة يجوز إبلاغها إلى خمسة جنات مصرية
- ٢١٤ — كل من أجرى أي عمل مع الطيش أو الأهل والتفريط المتشافي لدرجة أن تكون معه الحياة الإنسانية على خطر أو أن يكون محتبلا لأن يسبب الأذى أو الضرر لأي شخص أو مال
- وكل من أهمل عمدا أو مع الغفلة أن يتخذ بالنسبة لأي مال أو مادة في حيازته أو تحت ملاحظته أو بالنسبة لأي أعمال تحت مراقبته الاحتياطات الكافية للوقاية من الخطر المحتمل وقوعه للحياة الإنسانية من ذلك المثل أو تلك المادة أو الأهل يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنات مصرية أو بالعقوبتين معا
- ٢١٥ — كل من أهمل قصدا أو مع التفريط أن يأخذ بالنسبة لأي حيوان في حيازته التدابير الكافية للوقاية من أي خطر محتمل وقوعه للحياة الإنسانية من ذلك الحيوان أو من أي خطر محتمل لاث يسبب اذي شديدا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنات مصرية أو بالعقوبتين معا
- ٢١٦ — كل من ارتكب ما يتضرر منه العموم في أية حال لم ينص عنها في هذا القانون يعاقب بغرامة يجوز إبلاغها إلى خمسة جنات مصرية
- ٢١٧ — كل من كرر ما يتضرر منه العموم أو استمر عليه بعد أمره من أي موظف له سلطة قانونية أن يصدر ذلك الأمر بدم تكرار ذلك العمل أو الاستمرار عليه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٢١٨ — كل من أجرى أي عمل فاحش أو مغاير للأداب في محل عمومي أشجار اللغز يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة واحدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٢١٩ — كل من باع أو وزع أو جلب أو طبع للبيع أو للايجار أو عرض عمدا لنظر العمومي أي كتاب أو رسالة هجوبة أو صحفية أو رسم أو تصوير أو تمثيل أو بيان أية هيئة أخرى تكون مشتملا على الفحش أو شرع في ذلك أو عرض نفسه له أو كان حائرا لذلك الكتاب أو الشيء الآخر المشتمل على الفحش لأجل بيعه أو توزيعه أو عرضه لانظار العامة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٢٢٠ — كل من غنى أو التي أو نفقه بأي غناء أو قصيدة أو الفاظ فاحشه في أي محل عمومي أو بالقرب منه أشجارا للغير يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٢٢١ — كل من فتح أي مكتب أو محل لغرض سبب أي نوع من أنواع الاتصاف يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا

إعانة الأشخاص في الطريق العامة أو في الخط العام للسفر بعرا

الصرف بالأهل والتفريط المتشافي

حما خطر لشخص أو مال

الصرف بالأهل والتفريط فيما يخص بالحيوان

العقاب على الضرر العمومي في الأحوال الغير متصور عنها

الاستمرار في الضرر العمومي بعد الأمر بدم الاستمرار عليه

الامتناع الفاحشة أو المغايرة للأداب

البيع أو التوزيع ككتب مشتملة على الفحش

الاتصاف الفاحشة الخ

فتح محل لأهل الاتصاف

وكل من نشر اي اعلان يعرض فيه دفع اي مبلغ او تسليم اي متقول او اجراء او الامتناع عن اجراء اي شيء بانفسه اي شخص في اية حادثة او عارض متعلق او مطابق لمحبوبة تذكرة او نصيب او عدد او صورة في اي نوع من انواع اليانصيب التي تقدمت يعاقب بغرامة يعجز ابلانها الى عشرين جنيها

٢٢٢ — كل من فتح اي بيت او محل حيث يدخله الجمهور لاجل المقامرة او ساعد في ادارة اي بيت او محل مثل هذا يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بالغرامة او بالعقوبتين مما

وكل من وجد في اي بيت او محل مثل هذا يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى شهر واحد او بالغرامة او بالعقوبتين مما

الباب الثامن عشر

في الجرائم المتعلقة بالدين

٢٢٣ — كل من هدم او خرب او دنس اي محل للصلاة او اي شيء يعتبر انه مقدس عند اية طائفة من الناس فاصدا بذلك اهانة دينها او علما ان ذلك محتمل لان يعد عند اية طائفة من الناس اهانة لدينها يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين مما

٢٢٤ — كل من سبب عمدا تشويشا لاية جماعة مشغولة شرعا باداء عبادة او احتفالات دينية يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالغرامة او بالعقوبتين مما

٢٢٥ — كل من ارتكب تعديا في اي محل للصلاة او على اي مدفن او استعمل عدم اللياقة بالنسبة لاية جثة بشرية او سبب تشويشا لاي اناس مجتمعين للقيام باحتفالات خاصة بالجنائز بقصد اثبات احساس اي شخص او اثبات دين اي شخص او مع علمه بان ذلك محتمل ان يمس احساس اي شخص او ان يهين دينه يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالغرامة او بالعقوبتين مما

الباب التاسع عشر

في الجرائم الخاصة بالجسم الانساني

﴿ في الجرائم المتعلقة بالحياة ﴾

٢٢٦ — يرتكب القتل الجنائي كل من سبب الموت باجراء فعل مع قصد القتل الجنائي

تسبب الموت أو الضرر الجسدي المحتمل لتسبب الموت أو مع العلم باحتماله لأن يسبب الموت بذلك الفعل

مثال ذلك

(أ) حفر زيد حفرة وظلها باغصان وخضرة بقصد ان يسبب الموت بذلك او مع العلم بان ذلك يحتمل ان يسبب الموت قبيحا بكر ومشي فوق تلك الحفرة قائما انهما مياه ووقع فيها وهلك فيكون زيد قد ارتكب جريمة القتل الجنائي

(ب) علم زيد ان بكرا خلف ملحف من الثياب وعمرو لم يعلم بذلك فاغرى زيد عمرا على اطلاق النار في ذلك الملحف بقصد ان يسبب موت بكر او مع العلم بان ذلك يحتمل ان يسببه فاطلق عمرو النار ومات بكر ففي هذه الحالة يجوز ان لا يكون عمرو مرتكبا لادنى جريمة اما زيد فقد ارتكب جريمة القتل الجنائي

(ج) زيد باطلاقة النار على طير داجن بقصد قتله وسرقته اصاب بكرا الموجود وراء ملحف من الثياب وقتله وعمرو لم يعلم بوجوده هناك ففي هذه الحالة ولو ان زيدا كان يقصد قتلا غير مشروع فهو لم يرتكب جريمة القتل الجنائي اذ انه لم يقصد ان يقتل بكرا او ان يسبب له الموت بل كان يعلم انه محتمل لان يسبب الموت

(التفسير الاول) الشخص الذي يسبب ضررا جسديا لشخص اخر ذي مرض مرضي او عصال او علة جديدة ويعمل بذلك موت ذلك الشخص الاخر يعد انه سبب موته

(التفسير الثاني) متى تسبب الموت عن اي ضرر جسدي فالشخص المتسبب في ذلك الضرر الجسدي يعد مسببا للموت ولو ان الالتجاء الى الادوية المناسبة والى للعلاج بالمهارة كان قد يجوز ان يمنع الموت

(التفسير الثالث) تسبب موت الجنين في رحم امه لا يكون قتلا للنفس لكنه يجوز ان يرتقي الى درجة القتل الجنائي للطفل حي اذا ظهر الى الخارج اي جزء من ذلك الجنين ولو لم يتنفس او يولد تماما

القتل للمعد

٢٢٧ — القتل الجنائي يكون قتلا عمدا اذا حصل الفعل الذي تسبب عنه الموت بقصد تسبب الموت او اذا علم فاعل الفعل لو كان له داع ان يعلم ان الموت ربما يكون النتيجة المحتملة للفعل او لاي ضرر جسدي كان القصد ان يسببه الفعل وذلك ما عدا الاحوال المستثناة في المادة (٢٢٨)

(تفسير) معرفة ما اذا كان الموت هو النتيجة المحتملة او التي يجوز ان تحتل لفعل او لاي ضرر جسدي هي مسألة تتعلق بالظروف

مثال ذلك

(أ) اطلق زيد النار على بكر بقصد قتله فأتت بكر عقب ذلك فارتكب زيد القتل العمد (ب) زيد مع علمه ان بكرا مصاب بمرض للدرجة ان ضربة واحدة قد تسبب موته على التالف ضربه بقصد ان يجب له ضررا جسديا فأتت بكر عقب الضربة فارتكب زيد القتل

المدد ولوان الضربة لم تكن حاصلة: تسبب الموت لشخص حال سلامة صحته لكن إذا ضربه زيد مع عدم طمعه بانه مصاب بذلك المرض ضربة لم تكن كافية عادة لقتل شخص ذي صحة جيدة فلا يكون زيد مرتكباً للقتل المدد حتى ولو انه يكون قاصداً تسبب ضرر جدي

- (ج) صوب زيد سداً مشحواً على بكر من مسافة عشر خطوات واطلق النار فأتى بكر في هذه الحالة ارتكب زيد جريمة القتل المدد اما اذا كان بكر خارجاً عن النقطة المرمى تقريباً فزيد لم يكن مرتكباً للقتل المدد ما لم يكن قاصداً قتل بكر
- (د) اطلق زيد نيران دافع مدفاً مشحواً على جمع اناس فقتل واحداً منهم فيكون زيد مرتكباً للقتل المدد ولو انه لم يكن قاصداً مع سبق الاصرار ان يقتل شخصاً معيناً

في الاحوال التي لا يكون فيها القتل الجنائي قتلاً عاماً

- ٢٢٨ - (١) القتل الجنائي لا يكون قتلاً عاماً اذا سبب للجرم اثناء تجرده من قوة المراقبة النفسية بواسطة تهيج شديد فجائي موت الشخص الذي صدر منه التهيج او موت أي شخص آخر عن خطأ او عارض
- (تفسير) معرفة ما اذا كان التهيج شديداً فجائياً للدرجة التي بها تمتع الجريمة من الارتقاء الى القتل المدد هي مسألة ظروف

مثال ذلك

- (١) زيد باقمال حافظة قاتلة بواسطة عصي صابر من بكر قتل قصداً ابن بكر فهذا هو القتل المدد ما دام التهيج لم يكن صادراً من الولد ولم يكن موته سبباً من عارض او قاتلة في اجراء قتل سببه التهيج
- (ب) هج عمرو زيدا عصبياً شديداً فجائياً فأتاه عليه اطلق زيد خنجره على عمرو دون ان يقصد او يعلم نفسه انه محتمل لان يقتل بكر الذي هو بالقرب منه لكنه لم يكن منظوراً وقتل زيد بكر في هذه الحالة لم يرتكب زيد جريمة القتل المدد بل القتل الجنائي فقط (راجع المادة ٢٢٩)
- (ج) ضرب زيد عمرواً وعصبيه فأتاه عليه فحاول عمرو ان يعضب شديد وكان ذلك بمضوء بكر الذي اراد ان يستفيد من غضب عمرو بمضوءه على قتل بكر فوضع سكيناً في يده عمرو يقصد ذلك الغرض وقتل عمرو زيد بالسكين ففي هذه الحالة يجوز ان يكون عمرو مرتكباً للقتل الجنائي فتد لكن بكر قد ارتكب جريمة القتل المدد

- (٢) القتل الجنائي لا يكون قتلاً عاماً اذا تجاوز الجرم في تأدية حق المدافعة عن النفس او اللال مع سلامة النية السلطة الممنوحة له قانوناً بان سبب موت الشخص الذي استعمل حق المدافعة ضده دون اصرار سابق ودون اي قصد لاجراء ضرر أكثر مما هو ضروري لغرض تلك المدافعة
- (٣) القتل الجنائي لا يكون قتلاً عاماً اذا تجاوز الجرم وهو موظف او مساعد لموظف قائم بتأدية وظيفته السلطة الممنوحة له قانوناً بان سبب موتاً باجراً عمل يظنه مع سلامة النية انه شرعي وضروري لتأدية الواجب عليه بصفة موظف وبدون سوء قصد للشخص الذي تسبب موته
- (٤) القتل الجنائي لا يكون قتلاً عاماً اذا ارتكب دون اصرار سابق سيفاً قتالاً

فجائي مع حدة العاطفة بسبب خصام فجائي دون ان يستأثر المجرم بمصالح غير قانوني او يملك بكيفية قاسية او غير معتادة

(تفسير) ليس من المهم في تلك الاحوال ان يعرف من هي الفترة التي تظاهرت بالتهيب او التي بدأت بالهجوم

(٥) القتل الجنائي لا يكون قتلًا عمدًا اذا كان الشخص الذي تسبب موته وعمره فوق الثاني عشرة سنة قاصي الموت او قبل خطر الموت بآرادته الشخصية

٢٢٩ — اذا ارتكب شخص باجرائه اي شيء يقصد منه تسبب الموت او يعلم انه يحتمل ان يسبب الموت قتلاً جنائياً بتسبب الموت لاي شخص لم يكن قاصداً موته ولا يعلم نفسه انه يحتمل ان يسبب له الموت فالقتل الجنائي المرتكب من هذا المجرم يكون من الوصف الذي كان يوصف به ان لو سبب موت الشخص الذي كان المجرم يقصد موته او يعلم نفسه انه محتمل لان يسببه

٢٣٠ — كل من ارتكب قتلًا عمدًا يعاقب بالاعدام او بالسجن المؤبد والعقاب على القتل العمد

٢٣١ — كل من كانت محكوماً عليه بالسجن المؤبد وارتكب قتلًا عمدًا يعاقب بالاعدام والعقاب على القتل العمد المرتكب من محكوم عليه بالسجن المؤبد

٢٣٢ — كل من ارتكب قتلًا جنائياً لم يرتق الى درجة القتل العمد يعاقب بالسجن المؤبد او بالسجن لاية مدة اقل من ذلك او بالفرامة او بالعقوبتين معا والعقاب على القتل الجنائي الذي لم يرتق الى القتل العمد

٢٣٣ — كل من سبب موت اي شخص باجراء اي فعل غير طيش او افعال وتفریط بحيث لم يرتق الى درجة القتل الجنائي يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالفرامة او بالعقوبتين معا

٢٣٤ — اذا انتحري شخص يقتض عمره عن الثاني عشرة سنة او اي شخص حالة الغته او الهذيان او البلاء او السكر فكل من حرضه على ذلك الانتحار يعاقب بالاعدام او بالسجن المؤبد او بالسجن لاية مدة اقل من ذلك وبالفرامة ايضا

٢٣٥ — اذا انتحري شخص فكل من حرضه على ارتكاب ذلك الانتحار يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالفرامة ايضا

٢٣٦ — كل من اجري عملاً وتوفر فيه القصد او العلم والظروف التي جعلها كان يعد مرتكباً للقتل العمدان لو سبب الموت بذلك العمل يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالفرامة ايضا اما اذا تسبب عن ذلك العمل اذى لاي شخص فيجوز امتداد السجن الى اربع عشر سنة

القتل الجنائي بتسبب الموت لشخص غير الشخص الذي كان موته مقصودا

العقاب على القتل العمد

العقاب على القتل العمد المرتكب من محكوم عليه بالسجن المؤبد

العقاب على القتل الجنائي الذي لم يرتق الى القتل العمد

تسبب الموت عن افعال وتفریط

تعرض الطفل او المتروك على الانتحار

التعرض على الانتحار

الشروع في القتل العمد

حتى كان الشخص المرتكب للجريمة المنصوص عنها في هذه المادة محكوما عليه بالحبس المؤبد. يجوز ان يعاقب بالاعدام اذا تسبب عن فعله اذى
مثال ذلك

(١١) اطلق زيد النار على عمرو بقصد قتله في الظروف التي ان لو حصل الموت فيها يكون زيد مرتكبا لجريمة القتل العمد فيعاقب زيد على مقتضى هذه المادة

(ب) زيد بقصد تسبب موت طفل عرضه للضرب في محل خال من الآدميين فارتكب جريمة الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة ولو لم يقترب على قتله موت الطفل

(ج) زيد بقصد ان يقتل عمرا اشترى بندقية وحشاشا فزيد الى الان لم يرتكب الجريمة فان اطلق البندقية على عمرو فقد ارتكب الجريمة المبرقة في هذه المادة اما اذا جرح عمرا بطله هذا فيعاقب بالعقاب المقرر بالجزء الاخير من الفقرة الاولى من هذه المادة

(د) زيد بقصد ان يقتل عمرا بالسم اشترى سم وبزجه بيلام ايتاه في جيلته قهوا لا ان لم يرتكب الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة اما اذا وضع الطعام على مائدة عمرو او سلمه لعمرو مدمر لئلا يشرب على ناله فقد ارتكب زيد الجريمة المبرقة في هذه المادة

الشروع في ارتكاب
القتل الجنائي

٢٣٧ — كل من اجري فعلا وتوفر فيه القصد او العلم والظروف التي بها يمكن نفي مرتكبا للقتل الجنائي الذي لا يمتنع ثم يترقى الى القتل الجنائي لو سبب الموت بذلك الفعل يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالنزاع او بالعقوبتين معا اما اذا تسبب عن ذلك الفعل اذى لاني شخص فاعقاب يجوز ان يمتد الى سبع سنوات

مثال ذلك

زيد بسبب توبيخ شديد فجائي اطلق فردا على عمرو في الظروف التي ان لو سبب الموت بفعله هذا يكون ارتكب القتل الجنائي الذي لم يترق الى القتل العمد فارتكب الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

الشروع في ارتكاب
الاغتصاب

٢٣٨ — كل من شرع سيف ارتكاب الاغتصاب واجرى اي فعل نحو ارتكاب تلك الجريمة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالنزاع او بالعقوبتين معا (في تسبب اسقاط الحواشي وفي الضرر للجنين وفي تعريض الاطفال للخطر وفي اختفاء المواليد)

تسبب الاقاط

٢٣٩ — كل من سبب الاسقاط عمدا لامرأة حلي وهي في اوائل حملها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالنزاع او بالعقوبتين معا وذلك اذا لم يحصل الاسقاط مع سلامة النية لاجل اتخاذ حياة المرأة اما اذا حصل اسقاط بعد استقلال الجنين بالحياة في الرحم فعقاب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات والنزاع ايضا

(تفسير) تدخل ضمن معنى هذه المادة المرأة التي تسبب الاسقاط لنفسها

تسبب الاسقاط
بدون رضا المرأة

٢٤٠ — كل من ارتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة السابقة بدون رضا المرأة سواء كانت المرأة في يد حملها او لا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات والنزاع ايضا

٢٤١ — كل من أجرى بقصد سبب اسقاط اثره حبس أي نعل سبب موت تلك الامراة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة أيضا
الموت المصيب من
قل أجرى بقصد
تسبب الاسقاط
إذا حصل القتل
بدون رضا الادارة

٢٤٢ — كل من أجرى قتل مولد أي جنين فعلا بقصد أن يمنع به الجنين من أن يولد حيا أو أن يسبب له الموت بعد ولادته ومنع بفعله هذا ذلك الجنين من أن يولد حيا أو يسبب له الموت بعد ولادته يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا إذا لم يحصل ذلك النسل مع سلامة النية لأجل انقاذ حياة الإلام

قل أجرى بقصد منع
الجنين من أن يولد حيا
أو تسبب له الموت له
بعد ولادته

٢٤٣ — كل من أجرى أي فعل مع الظروف التي بها يكون مرتكباً للقتل الجنائي أو تسبب الموت بذلك وسبب بفعله هذا موت جنين كان مستقلا بالحياة في الرحم يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة أيضا
تسبب الموت لجنين
مستقل في حياته بفعل
مرتكب الى القتل الجنائي
مثال ذلك

زيد مع طمعه انه يحمل لأن يسبب موت امرأة حامل أجرى عملا بحيث لو تسبب عنه موت المرأة يكون مرتقيا الى القتل الجنائي فحصل ضرر للمرأة لكنها لم تمت بل تسبب عن ذلك موت الجنين حال استقلاله بالحياة وهي حامل به فيكون زيد قد ارتكب الجريمة المتصوص عنها في هذه المادة

٢٤٤ — كل من عرض لخطر طفلا لم يبلغ منه اثني عشرة سنة أو تركه في أي محل يقصد التخلص منه تماما وكان ذلك الفعل أيا أو أمّا أو متكفلا بذلك الطفل يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
التعرض للخطر
والترك لطفل يقل
عموم من اثني عشرة
سنة من أب أو أم أو
متكفل

(تفسير) لا يقصد من هذه المادة منع محاكمة المجرم على القتل العمد أو القتل الجنائي على مقتضى الحالة إذا مات الطفل بسبب التعرض للخطر

٢٤٥ — كل من اختطف أو اختطف في اختفاء ولادة طفل بغير حشنة سرّا أو بالتصرف فيها بكيفية أخرى مطلقا سواء كان موت ذلك الطفل قبل ولادته أو بعدها أو اتناها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
اختطفه المولاد بالتصرف
في الخفية سرا

(في الانسيب)

٢٤٦ — كل من سبب لأي شخص الماء جديا أو مرضا أو غامة يخالف له أنه سبب أذى

الاذى

٢٤٧ — توصف بالشدة أنواع الأذى الآتية فقط

الاذى الشديد

- أولاً — الطعني
- ثانياً — الحرمان الدائم من النظر بأي عين
- ثالثاً — « » « السمع » اذن
- رابعاً — « » من اي عضو أو مفصل
- خامساً — اطلاق وظائف اي عضو أو مفصل أو اضعافها للو بد
- سادساً — التشويه للمستديم لراس أو للوجه
- سابعاً — كسر أو خلع عظمة أو سن
- ثامناً — اي اذى تكون معه الحياة في خطر أو يجعل المصاب يتالم مدة عشرين يوماً
- عالملاً جديداً قاسياً أو يعجز أثناء هذه المدة عن متابعة اشتغاله المعتادة
- ٢٤٨ — كل من أجرى أى فعل يقصد أن يسبب به اذى لاي شخص أو مع العلم بأنه محتمل لأن يسبب به ذلك الاذى لاي شخص وسبب بذلك اذى لاي شخص يقال عنه إنه سبب اذى عمداً
- ٢٤٩ — يقال لمن سبب اذى عمداً أنه سبب اذى شديداً عمداً اذا كان الاذى الذي قصد تسببه أو علم باحتمال تسببه له اذى شديداً وكان الاذى الذى سببه اذى شديداً ايضاً
- (تفسير) لا يقال للشخص أنه سبب عمداً اذى شديداً الا اذا سبب الاذى الشديد مع القصد أو العلم بأنه محتمل لأن يسبب الاذى الشديد لكن يقال عنه أنه سبب عمداً اذى شديداً اذا قصد أو علم بأنه محتمل لأن يسبب اذى شديداً من نوع معين وسبب عند عمله اذى شديداً من نوع آخر
- مثال ذلك
- زيد وهو قاصد أو عالم بأنه محتمل لأن يسبب تشويه وجه عمرو تشويهاً مستتراً ضربه ضربة لم تشوه وجهه تشويهاً مستتراً بل بسببه له إلماً جديداً غديداً قاسي الترحيح منه مدة عشرين يوماً فيكون زيد قد ارتكب اذى شديداً عمداً
- ٢٥٠ — كل من سبب عمداً اذى سبب به على شخص شديداً فجائي يعاقب بالعصا بالحس لمدة يجوز امتدادها الى شهر واحد أو بترامة يجوز ابلاغها الى عشرة حبسات مصرية أو بالعقوبتين معاً اذا كان لم يقصد ولم يعلم نفسه أنه محتمل لأن يسبب اذى لاي شخص غير الشخص الذي صدر منه التوبيخ
- ٢٥١ — كل من سبب عمداً اذى شديداً بناءً على توبيخ شديداً فجائي يعاقب بالعصا بالحس لمدة يجوز امتدادها الى أربع سنوات أو بترامة يجوز ابلاغها الى خمسين حبساً مصرياً أو بالعقوبتين معاً اذا كان لم يقصد ولم يعلم نفسه أنه محتمل لأن يسبب اذى شديداً لاي شخص غير الشخص الذي صدر منه التوبيخ

- ٢٥٢ — كل من سب عمداً اذى يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بغرامة ويجوز ابلاغها الى عشرين جنياً مصرياً او بالمعتبرتين بما عدا الحالة المقررة في المادة ٢٥٠
- ٢٥٣ — كل من سب عمداً اذى شديداً يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضاً ما عدا الحالة المقررة في المادة ٢٥١
- ٢٥٤ — (١) كل من سب عمداً اذى بواسطة اداة القيد او للطن او للقطع او اية آلة تكون محتملة لان تسب الموت اذا استعملت بصفة سلاح للهجوم او بواسطة نار او اية مادة محترقة او بواسطة اداة مسمومة او قاتلة للالتهاب او القرفة او باعطاء أي شيء من الجواهر السامة او المخرقة او بواسطة اسلحة حيوان يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معاً وذلك ما عدا الحالة للنصوص عنها في المادة ٢٥٠
- (٢) — كل من سب عمداً اذى شديداً بآلة طريقة من تلك الطرق يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة. وبالغرامة ايضاً وذلك ما عدا الحالة للنصوص عنها في المادة ٢٥١
- ٢٥٥ — كل من اغتصب لاي شخص ماله او دونه او شيئاً ممتلكه او مسكراً او مودياً او سبب له اخذ ذلك بقصد تسبب اذى لذلك الشخص او بقصد ارتكاب او تسبيل ارتكاب جريمة او مع العلم بأنه محتمل لان يسبب اذى بذلك يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضاً
- ٢٥٦ — (١) كل من سب عمداً اذى لاجل السلب من الجنى عليه او من أي شخص يهتم به لاي مال او ضمان قيمي او لاجل اجبار الجنى عليه او أي شخص موثوق به على ان يجري أي شيء مضاد للقانون او يسهل به ارتكاب جريمة يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضاً
- (٢) — كل من سب عمداً اذى شديداً لذلك الغرض يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضاً
- ٢٥٧ — (١) كل من سب عمداً اذى لاجل الحصول من الجنى عليه او من أي شخص منهم به على اقرار او بلاغ يجوز ان يوصل الى اكتشاف جريمة او سوء تصرف او لاجل اجبار الجنى عليه او اسبب شخص منهم به على ان يرد او يسبب رد أي مال او ضمان قيمي او ان يجيب أي طلب او ادعاء او ان يؤسسه بلاغاً يجوز ان يوصل الى رد أي مال او ضمان قيمي يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضاً
- (٢) — كل من سب عمداً اذى شديداً لذلك الغرض يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضاً

مثال ذلك

- (١) زيد وهو ضابط بوليس عذب عمرا لحمله على الاقرار بالارتكاب لجنائية فيكون زيدا قد ارتكب جريمة على مقتضى هذه المادة
(ب) زيد وهو ضابط بوليس عذب عمرا لاجل ان يدل على موضع اى مال مسروق فان ارتكب زيدا جريمة على مقتضى هذه المادة
(ج) زيد وهو مأمور مالي عذب عمرا لاجباره على دفع بعض المتأخر مما هو مدين به فان ارتكب زيدا جريمة على مقتضى هذه المادة
(د) زيد وهو من ارباب الاملاك عذب فلانا لاجل اكرامه على دفع ما هو مطالب به من الاجارة فان ارتكب زيدا جريمة على مقتضى هذه المادة

٣٥٨ (١) كل من سبب عبدا اذى لاي موظف اثناء تأدية وظيفته السبب لاذى عبدا بصفته موظفا سواء كان قصد منع او صرف ذلك للموظف او اى موظف اخر عن القيام بواجباته بصفته موظفاً او كان ذلك بسبب اى شيء اجراه ذلك الموظف الذي وقع عليه الاذى او شرع في اجرائه اثناء تأدية وظيفته القانونية بصفته موظفاً يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

(٢) كل من سبب عبدا اذى شديدا لاي موظف في هذه الظروف مع القصد حسنه او السبب ذاته يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضا

٣٥٩ (١) كل من سبب اذى لاي شخص باجراء اى فعل صادر عن طيش او اهلل وتفريط لدرجة ان يجعل الحياة البشرية او الامن الشخصي لكل انسان في خطر يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر او بغرامة يجوز ابلاغها الى عشرة جنات مصرية او بالعقوبتين معا

(٢) كل من سبب اذى شديدا لاي شخص بمثل هذه الكيفية يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بغرامة يجوز ابلاغها الى عشرين جنات مصرية او بالعقوبتين معا

(سبب الاعاقة والاعتقال بدون وجه حق)

٣٦٠ — كل من تعرض لاي شخص بكيفية ان يعمدهم السير في اية حجة لذلك الشخص حتى للزور عليها يقال له انه عاق ذلك الشخص بدون وجه حق

(استثناء) لا يكره جريمة على مقتضى معنى هذه المادة خد طريق خاصة على ارض او ماء يكون من سدها يشهد نفسه مع ملامة التية ان له حقا شرعيا في ذلك

مثال ذلك

بد زيد طريقاً ولم يرد حق المرور عليها بدون أن يستد زيد مع سلامة البنية ان له حقاً في سدما
وبذلك منع عمرو من المرور فعلق زيد عمراً بدون وجه حق

الاعتقال بدون وجه حق — ٢٦١ — كل من عاق شخص بكيفية ان يمنعه عن ان يتجاوز اية حدود
محيطه به يقال له انه اعتقل ذلك الشخص بدون وجه حق

مثال ذلك

(ا) جعل زيد عمراً يدخل ضمن دائرة مسورة وانقلبها عليه وبهذه الكيفية منع عمرو
من السير في اي منتهى خارج عن خط الحائط المسور عليه فاعتقل زيد عمراً بدون وجه حق
(ب) وضع زيد رجلاً بالسلطة تارة على منافذ : : وقال لعمرو انهم سيطلقون النار
عليك اذا سبت في ملاحقة هذا البناء فاعتقل زيد عمراً بدون وجه حق

٢٦٢ — كل من عاق اي شخص بدون وجه حق يعاقب بالمس لمدة يجوز
امتدادها الى شهر واحد او بغرامة يجوز ايلاضها الى عشر جنيهات مصرية
او بالعقوبتين معاً

٢٦٣ — كل من اعتقل اي شخص بدون وجه حق يعاقب بالمس لمدة
يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بغرامة يجوز ايلاضها الى عشرين جنيهاً مصرياً
او بالعقوبتين معاً

٢٦٤ — كل من اعتقل اي شخص بدون وجه حق لثلاثة ايام فاكثر يعاقب
بالمس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معاً

٢٦٥ — كل من اعتقل اي شخص لعشرة ايام فاكثر يعاقب بالمس لمدة
يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات والغرامة ايضاً

٣٦٦ — كل من ابني اي شخص في اعتقال بدون وجه حق مع العلم بصدور
امر قانوني باطلاق سراح ذلك الشخص يعاقب بالمس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين
انضافاً لاية مدة حبس يعاقب بها على مقتضى اية مادة من هذا الباب

٢٦٧ — كل من اعتقل بدون وجه حق اي شخص بكيفية يظهر منها قصد
ان اعتقال ذلك الشخص يكون خانياً عن اي شخص مهم بالشخص المعتقل او عن
اي موظف او ان اجل ذلك الاعتقال يكون خانياً او لا يشر عليه من اي شخص
مهم بذلك الشخص المعتقل او من اي موظف كما سبق الذكر يعاقب بالمس لمدة يجوز
امتدادها الى سنتين اضافة على اي عقاب اخر يعاقب به من اجل ذلك الاعتقال الواقع
بدون وجه حق

٢٦٨ — كل من اعتقل شخصاً بدون وجه حق يقصد ان يسلب منه او يهبط
به اي مال او ضمان قيمي أو أن يجبر الشخص المعتقل او مهم به على ان يجري

شيأ غير مشروع أو على أن يودي أي بلاغ يسهل به ارتكاب جريمة يعاقب بالمس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات وبالقرعة أيضا
٢٦٩ — كل من اعتقل شخصا بدون وجه حق لأجل أن يستلب منه أو بمن يهتم به لسيه اقرار أو أي بلاغ يوصل إلى الاكتشاف على جريمة أو سوء تصرف أو لأجل اكراه الشخص للمعتقل أو المتهم به على أن يرد أو يسبب رد أي مال أو ضمان فيمي أو أن يجيب أسئلة ادعاء أو طلب أو أن يودي بلاغا يوصل إلى رد أي مال أو ضمان فيمي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات وبالقرعة أيضا (في القوة الجنائية والتعذيب)

أو الاجبار على فعل غير مشروع
الإتال بدون وجه حق لاستلاب أفراد أو لأكراه على رد مال

القوة

٢٧٠ — يقال للشخص أنه استعمل القوة فهو غيره إذا جعله يتحرك أو يغير حركته أو يقطع حركته أو إذا جعل أية مادة تلامس أي جزء من جسم ذلك الغير أو أي شيء يكون ذلك الغير لابس أو حامل له أو أي شيء موجود على حالة بحيث أن تلك اللامسة تؤثر على إحساس ذلك الغير بشرط أن يكون الشخص الذي سبب النتائج المذكورة سابقا قد سببا

أولا — بقدرته الجسدية الخاصة

ثانيا — أو بتصرفه في أية مادة بكيفية أن تحصل النتيجة بدون فعل آخر متعدد من قبله أو من قبل أي شخص آخر

ثالثا — أو بواسطة أي حيوان

مثال ذلك

- (أ) — حل زيد مرياة سفينة وميزو جالس فيها فاصوت السفينة في ألة الزن على غير هدي فسب زيد حركته لميزو
- (ب) — ضرب زيد جوادا وعمره راكم بحيث اسرع الجواد في خطاء فسب زيد تغيير حركته لميزو
- (ج) — قبض زيد على زمام نبواذ غدرو فاقبضه فسب زيد انقطع حركته لميزو
- (د) — صادم زيد عمدا وهو مافر في الطريق فسب زيد فيان يلاص جسمه جسم عمرو
- (هـ) — رمى زيد حجرا على عمرو وصاحبه
- (و) — زيد وهو راكب جوادا من على عمرو في طريق قلعة فقلعه
- (ز) — دفع زيد برقع امرأة
- (ح) — صب زيدا في درجة النيران في الحوض الذي يستحم فيه عمرو فسب زيد اختلاط ماء خال جاء الحوض بحيث أن ذلك أثر على إحساس عمرو
- (ط) — حرس زيد سكيا لثوب على عمرو فحي كل هذه الاسوال يكون زيد قد استعمل القوة نحو عمرو أو نحو المرأة في الحال السابع

٢٧١ — كل من استعمل قوفاة نحو أي شخص دون رضا ذلك الشخص لأجل ارتكاب أية جريمة أو كان قاصدا باستعمال تلك القوة أن يسبب أو عللا أنه محتمل لانه باستعماله تلك القوة يسبب عمرو أو خوف أو تضجرا للشخص الذي استعمل هذه القوة يقال عنه أنه استعمل قوة جنائية ضد ذلك الآخر

٢٧٢ كل من أجرى أية إشارة أو أي تأهب قاصدا أو علما أن تلك الإشارة أو ذلك التأهب يوحي على شخص موجود خاشيا من أن من أجرى تلك الإشارة أو ذلك التأهب هو على وشك استعمال القوة الجنائية ضده يقال له أنه ارتكب تهجما (يتصور) لارتجحي الالفاظ المحضة إلى التهجم لما الالفاظ التي يستعملها الشخص يجوز أن تكسب اشارته أو تأهبه المعنى الذي يورثها لأن ترتقي إلى درجة التهجم

مثال ذلك

(أ) من زيد يده المبطنة إلى عمرو قاصدا أو علما أنه محتمل لأن يسبب بذلك اعتقاد عمرو بأن زيد على وشك أن يضربه فارتكب زيد تهجما

(ب) بدأ زيد في تلك الكلمة كتب عمرو قاصدا أو علما أنه محتمل لأن يسبب بذلك اعتقاد عمرو بأن زيدا على وشك أن يحيل الكلب يسب على عمرو فارتكب زيد تهجما على عمرو

(ج) دفع زيد عصا فقال لسرو ما ضربك في هذه الحالة ولو أن الالفاظ المستعملة من زيد لا يمكن في أية حال أن ترتقي إلى التهجم ولو أن الإشارة المحضة دون أن تصحيا ظروف أخرى لا ترتقي إلى التهجم أيضا فالإشارة المحضة بالالفاظ يجوز أن ترتقي إلى التهجم

٢٧٣ — كل من تهجم أو استعمل قوة جنائية ضد أسمة شخص لا بسبب تهجين شديد فجائي صادر من ذلك الشخص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاثة اشهر أو بغرامة يجوز ابلاغها إلى عشرة جنيهات مصرية أو بالمعقوبتين معا

التهجم على الشخص أو القوة الجنائية عن غير تهجين شديد فجائي

٢٧٤ — كل من تهجم أو استعمل قوة جنائية ضد أسمة شخص بسبب تهجين شديد فجائي صادر من ذلك الشخص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى شهر واحد أو بغرامة يجوز ابلاغها إلى خمسة جنيهات مصرية أو بالمعقوبتين معا

التهجم أو القوة الجنائية بسبب تهجين شديد فجائي

٢٧٥ — سكل من تهجم أو استعمل قوة جنائية ضد أسمة موظف أثناء تأدية وظيفته بصفته موظفا أو بقصد أن يمنع أو يصرف ذلك الموظف عن القيام بواجباته بصفته موظفا أو بسبب أسمة شيء إجراء أو شرع في إجرائه في القيام بواجباته القانونية بصفته موظفا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالمعقوبتين معا

التهجم أو القوة الجنائية لمنع أو صرف موظف عن القيام بواجباته

٢٧٦ — كل من تهجم أو استعمل قوة جنائية ضد امرأة قاصدا انتهاك احتشامها أو علما أنه محتمل لأن يمتحن بذلك احتشامها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالمعقوبتين معا

التهجم أو القوة الجنائية ضد امرأة بقصد انتهاك احتشامها

٢٧٧ — كل من تهجم أو استعمل قوة جنائية ضد أي شخص أثناء شروعه في ارتكاب سرقة أي مال كان ذلك الشخص لايه أو حاملا له وتقتد يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالمعقوبتين معا

التهجم أو القوة الجنائية أثناء الشروع في ارتكاب سرقة مال لايه الشخص أو حامله

٢٧٨ — كل من تهجم أو استعمل قوة جنائية ضد أى شخص عند شروعه دون وجه حق في اعتقال ذلك الشخص يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى سنة واحدة أو بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيتها مصرياً أو بالتمويتين مما — (في الخطف والاختطاف والتشغيل الجبري) —

٢٧٩ — كل من أخذ أو استغوى أى قاصر دون الأربع عشرة سنة إذا كان ذكراً أو دون الست عشرة سنة إذا كانت أنثى أو أسيم شخص معتوه من حراسة حارس قانوني لذلك القاصر أو المعتوه بدون رضا ذلك الحارس أو أخرج ذلك القاصر أو للمعتوه عن حدود السودان بدون رضا من هو مخول لمشرعاً الرضا بذلك الاعتقال يقال عنه انه خطف ذلك القاصر أو المعتوه (تفسير) تشمل لفظة «حارس قانوني» في هذه المادة أى شخص موكول إليه للاعتقال أو حراسة ذلك القاصر أو ذلك المعتوه ومخول له الرضا بأخذه

٢٨٠ — كل من أجبر بالقوة أو أخرى بأيّة طريقة احتيالية أى شخص على أن يذهب من أى محل يقال انه اختطف ذلك الشخص

٢٨١ — كل من خطف أى شخص يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات وبالفراغة أيضاً

٢٨٢ — كل من خطف أو اختطف أى شخص لأجل قتله أو التصرف فيه تصرفاً يقتضي به إلى خطر القتل العمد يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى أربع عشرة سنة وبالفراغة أيضاً

٢٨٣ — كل من خطف أو اختطف أى شخص بقصد أن يجعله معتقل مراراً وبغير وجه حق يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات وبالفراغة أيضاً

٢٨٤ — كل من خطف أو اختطف إية امرأة بقصد إجبارها أو منع السلم بإحتيال إجبارها على الزواج بأي شخص ضد إرادتها أو لأجل إكراهها أو إغوائها على أمور محرمة أو منع السلم بإحتيال إكراهها أو إغوائها على ذلك يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى عشر سنوات وبالفراغة أيضاً

٢٨٥ — كل من خطف أو اختطف أى شخص لأجل أن يكون ذلك الشخص خاضعاً أو متصرفاً فيه تصرفاً مفضياً به إلى خطري الخضوع لأذى شديد أو شهوة شخص مضادة للعقلية أو منع السلم بأن ذلك الشخص سيخضع فيه ذلك التصرف يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها إلى عشر سنوات وبالفراغة أيضاً

٢٨٦ — كل من أخفى أو اعتقل أى شخص بدون وجه حق مع علمه بأن ذلك الشخص خطف أو اختطف يعاقب بذات الكيفية التي كان يعاقب بها الأسير لو

خطف أو اختطف ذلك الشخص مع القصد أو العلم أو الغرض الذي به أو لاجله

اخفى ذلك الشخص أو اعتقه

٨٧ — كل من اشترى أو باع أو استأجر أو أجر أي غاصر دون الست

عشرة سنة أو نال حيازته أو تصرف فيه بأية كيفية أخرى لقصد ان يستخدم أو

يستعمل ذلك الغاصر لاجل البغاء أو لاجل اسية غرض غير مشروع أو فاحش أو مع العلم

باحتمال استخدام ذلك الغاصر أو استعماله لذلك الغرض يعاقب بالحبس لمدة يجوز

امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضاً

٢٨٨ — كل من اجبر مضادة للشرع اى شخص على العمل ضد ارادته يعاقب

بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا

٢٨٩ — كل من خطف أو اختطف اى شخص بقصد اجباره مضادة للشرع على

العمل ضد ارادته يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات أو بالغرامة ايضاً

٢٩٠ — كل من حول أو قصد ان يحول بسبب النقود أو شيء قيمى للمراقبة

عن اى رجل أو امرأة لشخص آخر لاجل ان يتمكن ذلك الشخص من ان يعتقل

مضادة للشرع ذلك الرجل أو تلك المرأة أو ان يصيره أو يجبرها على العمل ضد

ارادته أو ارادتها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضاً

(في الاغتصاب والنجور كرها)

٢٩١ — يقال للرجل انه ارتكب الاغتصاب والنجور كرها اذا طهر امرأة

مباشرة الرجل ضد ارادتها أو بدون قبول منها ماعدا الحال المستثناة بعد

(تفسير) مجرد الايلاج كاف لايجاد للمباشرة الضرورية لجرعة الاغتصاب

والنجور كرها

(استثناء) للمباشرة من الرجل لامرأته لا تكون اغتصاباً ونجوراً كرها

اذا بلغت المرأة من الحلم

٢٩٢ — كل من ارتكب الاغتصاب والنجور كرها يعاقب بالحبس لمدة

يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضاً

(في الجرائم المضادة للطبيعة)

٢٩٣ — كل من قسى مضادة للنظام الطبيعى بأية ذكر أو انثى بدون

قبوله أو قبولها يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة

ايضاً

الشراء أو البيع
لغاصر لاجل البغاء
الخ

التشغيل الجبري
المضاد للشرع
الحلف أو الاختطاف
لاخضاع الشخص الى
مثل جبري غير
مشروع

تحويل المراقبة من
شخص بقصد اخضاعه
الى الاكفال أو العمل
الجبري مضادة
للشرع

الاغتصاب والنجور
كرها

العقاب على الاغتصاب
والنجور كرها

النسق بذكر أو انثى

(تفسير) مجرد الايلاج كلف لايجاد التمدد الضروري للبرية المخصوص عنها
في هذه المادة

الباب العشرون

في الجرائم ضد المال

(في السرقة)

٢٩٤ - كل من قتل اي مال منقول بقصد اخذه خيانة من حيازة اي
شخص بدون قبوله يقال انه ارتكب سرقة
(التفسير الاول) مادام الشيء ثابتاً في الارض فهو لا يكون منقولاً وحيث
فلا يكون موضوعاً للسرقة لكنه به عرصة لان يكون موضوعاً للسرقة متى فصل
عن الارض
(التفسير الثاني) النقل للسبب عن ذات الفعل الذي يحصل به الفصل يجوز ان
يكون سرقة
(التفسير الثالث) يقال لشخص انه جعل شيئاً ينقل متى ازاح عائقاً كان يمنعه من
النقل او فصله عن ارضه اخرا ونقله فعلاً
(التفسير الرابع) الشخص الذي جعل بآية طريقة حيواناً ينقل يقال انه
قتل ذلك الحيوان ونقل كل شيء قتله ذلك الحيوان بسبب ذلك الانتحال
(التفسير الخامس) التبول السابق ذكره في التعريف يجوز ان يكون سرقة
او تخريباً ويجوز ان يصدر من الشخص ذي الحيازة او ممن له السلطة في ذلك
صراحة او ضمناً

مثال ذلك

- (ا) قطع زيد شجرة على ارض لسرو يقصد ان يأخذها خيانة من حيازة عمرو بدون قبوله
ففي هذه الحالة يكون زيد مرتكباً للسرقة حال فصله للشجرة بقصد ذلك الغرض
- (ب) وضع زيد علماً للكلاب في حيه وبذلك جعل كلب عمرو يتيه في هذه الحالة اذا كان
قصد زيد اخذ الكلب خيانة من حيازة عمرو بدون قبوله يكون قد ارتكب سرقة حالاً ابتداءً
الكلب يتيه
- (ج) صادف زيد جلاً ساعداً صندوق متاع فقاده الى طريق لكي يأخذ المتاع خيانة فعلاً ابتداءً
المجمل ينتقل يكون زيد قد ارتكب سرقة المتاع
- (د) زيد وهو خادم عمرو ائتمه عمرو على الانتفاء بمصوغاته فهرب بالمصوغات خيانة بدون
قبول عمرو فان ارتكب سرقة
- (هـ) عمرو مند قايه للسفر من زيداً على مصوغاته حين موافقه فحصل زيد المصوغات المتاسوق

وباعها ففي هذه الحالة لم تكن المصونات في حيازة عمرو ولذلك لم يكن اخذها من حيازته فزيد لم يرتكب سرقة ولو انه يجوز ان يكون مرتكباً لحياة جنائية فيها اودع عليه .
(و) وجد زيد خائفاً لعمرو على مائدة في البيت الذي يشغله عمرو ففي هذه الحالة يكون الخاتم في حيازة عمرو واذ اخذه زيد خيانة فقد ارتكب سرقة

(ز) وجد زيد خائفاً مطروحاً في طريق مارة لافي حيازة شخص معين فأخذ زيد له لم يرتكب سرقة ولو انه يجوز ان يكون قد ارتكب غلّاً جنائياً للمال بدون وجه حق

(ح) رأى زيد خائفاً لعمرو مطروحاً على مائدة في بيت عمرو وبعثه لم يتجسس على استلاكه في المال بدون وجه حق وذلك خوفاً من البحث واقتضاح الاسرار اخفاء في محل يصعب جدا احتيال. شاور عمرو عليه بقصد ان يأخذه من الليل الذي اخفاه فيه وبقيمه بعد تسليق فقدانه ففي هذه الحالة ارتكب زيد سرقة من وقت نقله للخاتم

(ط) سلم عمرو جوهرة لزيد الصانع لاجل اعادة تركيبها وذهب زيد الى حانوته ولما لم يكن عمرو مديناً لزيد الصانع مطلقاً باي دين يجوز من اجله لزيد ان يجس قاتوناً الجوهرة مستكتمان لديه دخل عمرو المسانوت غنوة واخذ جوهرة بالقوة من يد زيد وذهب بها ففي هذه الحالة لم يرتكب عمرو سرقة حيث ان ما فعله لم يكن خيانة ولو انه يجوز ان يكون قد ارتكب تدبيراً ومهوماً جنائين

(ي) اما اذا كان عمرو مديناً لزيد بمبلغ من اجل تركيب الجوهرة وابقى زيد الجوهرة سرقة. كتمان لديه ثم اخذ عمرو الجوهرة من حيازة زيد بقصد ان يجرمه من الجوهرة التي هي ضمان للدين فليرتكب سرقة من حيث انه اخذها خيانة

(ك) وايضاً اذا رهن عمرو شيئاً عند زيد ثم اخذه من حيازته من غير قبوله ودون ان يدفع ما اقرضه من ذلك الشيء من اجله فقد ارتكب سرقة ولو ان الشيء المرصن ماله الخاص من حيث انه اخذ خيانة

(ل) اخذ زيد شيئاً لعمرو من حيازته بدون قبوله بقصد ان يحتفظه الى حين ان يئال نقوداً من عمرو بصفة مكافأة لرهه ففي هذه الحال اخذ زيد الشيء خيانة وارتكب سرقة

(م) زيد وهو مع عمرو في مودة قلعة ذهب الى منزل عمرو حال فيسيبه واخذ اثناء الطبخ بدون قبول صريح من عمرو بقصد ان يرجمه بعد استماله ففي هذه الحالة يحصل ان يكون زيد متقداً انه حاقب لقبول عمرو الضمني بان يشمل ذلك الاثاء. فاذا كان هذا هو اعتقاده فلم يكن مرتكباً للسرقة

(ن) طلب زيد احبلاً من امرأة عمرو فاعطته نقوداً وعلماً وملابس يلبسها زيدا امرأة خاصة بعمرو زوجها ففي هذه الحالة يحصل ان زيدا اعتقد ان امرأة عمرو لها الاذن في اعطاء الصدقة. فاذا كان هذا هو اعتقاده فلم يرتكب السرقة

(س) زيد وهو عاشق لارأة عمرو اصبته. مالا ذات قيمة بطلبه زيد انه خاص بزوجها وان لم يكن لها سلطة من زوجها باعطائه فلذا اخذ زيد المال خيانة فقد ارتكب سرقة

(ح) زيد مع سلامة الية ومع اعتقاده بان المال الذي يملكه عمرو هو ملك زيد الخاص اخذ ذلك المال من حيازة بكر ففي هذه الحالة حيث ان زيدا لم يأخذ المال خيانة فهو لم يرتكب سرقة

٢٩٥ — كل من ارتكب سرقة يعاقب بالحبس لمدة يجوز لتقديرها الى ثلاث

سنوات أو بالعزاة أو بالعقودين معط

- ٢٩٦ - كل من ارتكب سرقة في اى بناء او مرادق او سفينة وكان كل ذلك مستعملا بمثابة مسكن للانسان او مستعملا لحراسة المال يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ٢٩٧ - كل من كان كاتباً او خادماً او استخدم بصفة كاتب او خادم وارتكب سرقة فيما يختص باي مال في حيازة سيده او مخدومه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا
- ٢٩٨ - كل من ارتكب سرقة وكان قد استمد لتسبب موت او اذى او عاقبة او اضرار من موت او اذى او اعاقة لاي شخص من اجل ارتكابه تلك السرقة او من اجل التمكن من الحرب بعد ارتكابه تلك السرقة او من اجل حفظ المال الذي تحصل عليه بتلك السرقة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضاً

مثال ذلك

- (١) ارتكب زيد سرقة مال في حيازته عمرو وفي اثناء ارتكابه هذه السرقة كان خيفاً خذارة مشغولاً تحت ملاه استبداداً لاذى عمرو في حالة ما اذا قاومه فارتكب زيد الجريمة المتروكة منها في هذه المادة
- (ب) اشغل زيد ما في جيب عمرو بعد ان وضع عدداً من رفاقته على سرقة منه بقصد ان يبقوه عمراً في حاله ما ان يثبت وقاؤه او شرع في القبض عليه فارتكب زيد الجريمة المقررة في هذه المادة

(في السلب)

- ٢٩٩ - يكون مرتكباً للسلب كل من وضع قصداً اى شخص في خوف من اسبه ضرر له او لاي شخص آخر وبذلك حمل خيانة من وضعه في الخوف على ان يسلم لاي شخص اى مال او غنجان تبقي او اى شيء مضمون او مضمون يمكن تحويله الى غنجان تبقي

مثال ذلك

- (١) حدد زيد عمراً بان ينشر رسالة تهجيرية في حقه ان لم يسلم نقوداً وحبلاً بذلك على لبايه طلبه فارتكب زيد سلباً
- (ب) حدد زيد عمراً بانه سيضبط ابنه عمرو في الاحتفال دون وجه حق فلم يرضى عمرو ويسلم لزيد وصلاً يبيعه على ان يدفع بعض النقود لزيد واشى عمرو الكتابة وسلمها فارتكب زيد سلباً
- (ج) حدد زيد عمراً بان يثبت رجلاً يقتلون ذبح عمرو ما لم يرض ويسلم لزيد قهراً بجمعه مع لثامته للترسيم على ان يسلم بعض المحصول لزيد وبذلك حمل عمراً على ان يرضى ويسلم التمتع فارتكب زيد سلباً

(د) زيد بوضعه عمرا في خوف من اذى شديد حمله خيانة على ان يحمي او يحمي ورقة على ياض ويسلمها لزيد وامضاهما عمرو وسلمها اليه ففي هذه الحالة بما ان الورقة يمكن تحويلها الى ضمان قضي يكون زيد قد ارتكب سلبا

٣٠٠ - كل من ارتكب سلبا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٠١ - كل من وضع اي شخص في خوف او شرع ان يضعه في خوف من اي ضرر لاجل ارتكاب السلب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٠٢ - كل من ارتكب سلبا بوضعه اي شخص في خوف الموت او الاذى الشديد لذلك الشخص او لاي شخص آخر يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات والغرامة ايضا

٣٠٣ - كل من وضع او شرع ان يضع اي شخص في خوف موت او اذى شديد لذلك الشخص او لاي شخص آخر لاجل ارتكاب السلب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات والغرامة ايضا

٣٠٤ - كل من ارتكب سلبا بوضعه لاي شخص في خوف تهمة ضد ذلك الشخص او ضد اي شخص آخر ياله ارتكب او شرع في ارتكاب جريمة معاقب عليها بالاعدام او بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات او ياله شرع في اغراء اي شخص آخر على ارتكاب تلك الجريمة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات والغرامة ايضا

٣٠٥ - كل من وضع او شرع ان يضع اي شخص في خوف تهمة ضد ذلك الشخص او ضد اي شخص آخر بانه ارتكب او شرع في ارتكاب جريمة معاقب عليها بالاعدام او بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات لاجل ارتكاب السلب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات والغرامة ايضا

(في النهب والسطو)

٣٠٦ - لا يخلو اصل كل نهب من ان يكون سرقة او سلبا

فالسروقة تصير نهباً اذا سبب المجرم عمداً او شرعاً ان يسبب لاي شخص مواتاً او اذى او اعاقة بدون وجه حق او خوف موات عاجل او اذى عاجل او اعاقة عاجلة بدون وجه حق لاجل ارتكاب السرقة او في اثناء ارتكابها او اثناء ذهابه او شروعه في ذهابه بليل التحصل عليه بالسروقة

والسلب يصير نهباً اذا كان المجرم وقت ارتكاب السلب مواجهاً للشخص الموضع في الخوف وارتكب السلب بوضعه ذلك الشخص في خوف موات عاجل او اذى عاجل

او اعانة عاجلة بدون وجه حق لذلك الشخص او لشخص اخر وبذلك الوضع سيف
الخوف حمل الشخص الذي وضعه في الخوف على ان يسلم في ذات الزمان والمكان
الشيء المطلوب
(تفسير) يقال للمجرم انه موجه للشخص الآخر اذا كان قريبا منه قريبا كافيا
لان يضعه في خوف موت عاجل او اذى عاجل لو اعانة عاجلة بدون وجه حق

مثال ذلك

- (١) اسلك زيد مسرو وضبط عليه ثم اخذ خدما تقوده وصاحه من ملايه بدون قبوله ففي
هذه الحالة ارتكب زيد سرقة ولكن لاجل ارتكاب تلك السرقة سبب عمدا اعانة عمرو بدون
وجه حق فسيحظ ارتكب نهبا
(ب) صادف زيد عمرا في طريق عامة وشهر عليه غدارة وطلب منه كيس دراهمه فبناه عليه
سلم عمرو الكيس ففي هذه الحالة سلب زيد الكيس من عمرو يرضه اياه في خوف خطر عاجل
لكنه بجواحه له وقت ارتكاب السلب ارتكب نهبا
(ج) صادف زيد عمرا وابنه على شاطئ النهر ولخذ زيد الطفل وعدده برمي في النهر
ما لم يسلم عمرو كيس دراهمه فبناه عليه سلم عمرو الكيس ففي هذه الحالة سلب زيد
الكيس من عمرو بان سبب له ان يكون في خوف اذى عاجل للطفل الذي كان موجودا
معه فارتكب زيد حيثذ نهبا ضد عمرو
(د) قال زيد بالا بن عمرو بقوله له « اينك في ايدي زمرتي وسيقتل ما لم ترسل لنا
خمين جنبا مصرى » فهنا حلب يعاقب عليه بصفة سلب ولا يكون نهبا ما لم يرضه عمرو
في خوفه من موت ابنه موتا عاجلا

السطو

٣٠٧ — اذا ارتكب خمسة اشخاص فأكثر نهبا او شرعوا في ارتكابه او اذا
يلغ كابل عدد الاشخاص المرتكبين للنهب او الشارعين فيه سوية مع عدد الاشخاص
الحاضرين والمساعدين في ذلك الارتكاب او الشرع خمسة اشخاص فأكثر فكل من
هو لاء سوله كان مرتكبا او شارعا او مساعدا يقال انه ارتكب (سطوا)

العقاب على النهب

٣٠٨ — كل من ارتكب نهبا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات
وبالعقوبة ايضا اما اذا ارتكب النهب بين غروب الشمس وشروقها في الطريق العامة او
من شخص قائم او متحاصص ليلا في القضاء فيجوز امتداد الحبس الى اربع عشرة سنة
٣٠٩ — كل من شرع في ارتكاب النهب يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى

الشرع في ارتكاب النهب

سبع سنوات وبالعقوبة ايضا

تسبب اذى عمدافيه ارتكاب النهب

٣١٠ — اذا سبب اي شخص اذى عمدا اثناء ارتكاب النهب او الشرع في
ارتكابه فذلك الشخص وكل شخص آخر له علاقة معه سيف ارتكاب ذلك النهب او
الشرع في ارتكابه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالعقوبة
ايضا

العقاب على السطو

٣١١ — كل من ارتكب سطوا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع
عشرة سنة وبالعقوبة ايضا

- ٣١٢ - إذا ارتكب القتل العمد اى واحد من الخمسة أشخاص فصاعدا الذين ارتكبوا السطو سوية وكان ارتكاب القتل العمد اثناء ارتكاب ذلك السطو فكل واحد من هؤلاء الأشخاص يعاقب بالاعدام او بالحبس المؤبد او بالحبس لاية مدة اقل من ذلك وبالغرامة ايضا
- ٣١٣ - اذا استعمل المجرم اى سلاح قاتل وقت ارتكاب النهب او السطو او سبب اثناء ذلك اذى شديدا لاي شخص او شرع في تسبب موت او اذى شديد لاي شخص فلا يكون الحبس الذي يعاقب به ذلك المجرم اقل من سبع سنوات
- ٣١٤ - كل من استعد اى استعداد لاجل ارتكاب السطو يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضا
- ٣١٥ - كل من كان منضيا الى عصابة اشخاص مشتركين لغرض ارتكاب السطو عادة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضا
- ٣١٦ - كل من كان منضيا الى اية عصابة متشرده او الى اية عصابة اخرى مركبة من اشخاص مشتركين لغرض ارتكاب السرقة او النهب عادة ولم تكن عصابة سطو يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا
- ٣١٧ - كل من كان من ضمن خمسة اشخاص فصاعدا اجتمعوا لغرض ارتكاب سطو يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا

(في الامتلاك الجنائي للمال بدون وجه حق)

- ٣١٨ - كل من امتلك اى مال منقول خيانه بدون وجه حق او حوله لاستعماله لخاص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا

مثال ذلك

(١) اخذ زيد مالا لمسرو من حياته معتقلا مع سلامة البية وقت اخذه له ان ذلك المال خلس بنفسه فزيد لم يكن مرتكبا للسرقة انما اذا كان بعد اقتضاح غروبه. شخص ذلك المال خيانه لاستعماله لخاص فكون قد ارتكب جريمة يقتضى هذه المادة

(ب) زيد وهو مع عمرو في ود نام ذهب الى منزل عمرو في غيابه واخذ اثناء اللطخ بدون قبول مرجع من عمرو فبي هذه الحالة اذا كان زيد في اعتقاد ان معه قسيولا ضمينا من عمرو لان ياتخذ الاثام لاجل استعماله فلم يرتكب سرقة لكن اذا باع زيد بعد ذلك اثناء اللطخ لثالثته المحسوبة فيكون قد ارتكب جريمة على مقتضى هذه المادة

(ج) يمتلك زيد وعمرو سوية جوارا فافخذ زيد الجوار من حياته عمرو فافسدا استعماله في هذه الحالة حيث ان زيدا له حق في استعمال الجوار فهو لم يمتلكه خيانه بدون وجه حق انما اذا باع زيد الجوار واخص بكامل الثمن لثالثته المحسوبة فقد ارتكب جريمة يقتضى هذه المادة

(التفسير الأول) الامتلاك لشيء خيانة بدون وجه حق لمدة الامتلاك على مقتضى

معنى هذه المادة

مثال ذلك

استأجر زيد مالا لعمرو ورضه كتمان لتفرض بقاصدا ان يرده لعمرو في المستقبل فارتكب زيد جريمة يقتضى هذه المادة

(التفسير الثاني) الشخص الذي يجيد مالا ليس في حيازة اي شخص آخر ويأخذ ذلك المال لاجل ان يصونه للملكه او ان يرده اليه فهو لم يأخذه او يمتلكه خيانة بدون وجه حق ولم يرتكب جريمة لكنه يكون مرتكباً للجريمة السابق تعريفها اذا اختص به لاستعماله الخاص مع عدم ايمانه بالملكه او عند استطاعته التعرف عليه او قبل ان يستخدم طرفاً معقولة التعرف عليه واخطاره وكذلك اذا لم يحفظ المال مدة كافية ليسوغ الملكه ان يطالب به

اما الطرق المعقولة او المدة الكافية فكل ذلك مسائل ظروف

وليس من الضروري ان يعلم الذي وجد المال من هو صاحبه او ان يعلم اي شخص معين هو صاحبه بل يكفي عند امتلاكه له عدم اعتقاده بأنه ماله الخاص او اعتقاده مع سلامة النية بعدم امكن التعرف على صاحبه

مثال ذلك

(١) وجد زيد نقودا في الطريق العامة دون ان يعلم لمن هي فالتفتها فبي هذه الحالة لم يرتكب زيد الجريمة المتصوص عنها في هذه المادة

(ب) وجد زيد في الطريق خطايا محتويًا على حوائط ماله ومن حوائط الخلاب وقصواء علم من تحته هذه الحوائط واستلها فارتكب جريمة يقتضى هذه المادة

(ج) وجد زيد سنجية (شك) لاذن حاملها ولا يمكنه ان يتصور باي فكر من يكون الشخص الذي فقد السنجية لكن ظهر اسم الشخص الذي حرقها وعلم زيد ان هذا الشخص يملكه ان يرشده الى من كبت السنجية لصالحه واستلها بدون ان يسعى في إيجاد ذلك فارتكب جريمة يقتضى هذه المادة

(د) رأى زيد عمرا وكبه المحتوي على نقود يسقط منه فالتفت به قصد ان يرده اليه لكنه بعد ذلك امتلكه لاستعماله الخاص فارتكب جريمة يقتضى هذه المادة

(هـ) وجد زيد كيسا محتويًا على نقود دون ان يعلم ان هو ثم علم انه ملك عمرو واستلها لاستعماله الخاص فارتكب زيد جريمة يقتضى هذه المادة

(و) وجد زيد خاتما ذا قيمة لم يعلم لمن هو وباعه في الحال دون ان يسعى في ايجاد المالك فارتكب جريمة يقتضى هذه المادة

الامتلاك خيانة بدون وجه حق لال كان في حيازة شخص وقت وفاته

٣١٩ - كل من امتلاك خيانة بدون وجه حق او حول لاستعماله الخاص مالا يعلم انه كان في حيازة شخص وقت وفاته وأنه من ذلك العهد لم يكن في حيازة اية شخص له الحق القانوني في تلك الحيازة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات وبالغرامة ايضا اما اذا كان المجرم وقت وفاة ذلك الشخص مستخدما عنده بصفتة كاتب او خادما فيعجز امتداد الحبس الى سبع سنوات

مثل ذلك

مات عمرو وفي حياته ائتمه وتعود فاملكا زيد خادمه خيانة بدون وجه حق قبل ان تقع في خيانة اي شخص له الحق في جيلتها فارتكب الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

(فين اوتمن فخان)

٣٣٠ — يرتكب خيانة جنائية فيا اوتمن عليه كل من كان موثقا بابة ماريقة على مال او على اي سلطة على مال واملكه خيانة بدون وجه حق او حوله لاستعماله الخاص او او استعماله او تصرف به خيانة او ترك عمدا غيره يفعل ذلك بخلافه لاي حكم من القانون بمعددة لا كريمة التي يجب القيام بها في تلك الامانة او بمخالفة لاي عهد شرعي صريح او ضمني صدر منه بخصوص القيام بذلك الا امانة

مثال ذلك

(ا) زيد وهو متول بتقيضية شخص متوفي خالف خيانة القانون الامر بان توزع التركة على مقتضى الوصية وانك التركة لاستعماله الخاص فارتكب جريمة الخيانة الجنائية فيا اوتمن عليه

(ب) زيد وحرقه خازن ائتمه عمرو منذ قيامه للسفر على ائتمه واثاث يتة بمقتضى عهد بانها ستعود اليه بعد دفع مبلغ مشروط عليه لاجل حفظها في الخزنة فباعا زيد خيانة فارتكب خيانة جنائية فيا اوتمن عليه

(ج) زيد القاطن في الخرطوم هو وكيل عمرو القاطن في سنار وبين زيد وعمرو عهد صريح او ضمني بان جميع المبالغ المسلمة من عمرو لزيد سيستلمها زيد على مقتضى تعليمات عمرو واصل عمرو مبلغا لزيد تعليمات ان يشتغل في خدمات الحكومة المصرية وخالف زيد خيانة هذه التعليمات واشتمل التزود في مصلحته الشخصية فارتكب جريمة الخيانة الجنائية فيا اوتمن عليه

(د) اما اذا اعتقد زيد في مثال الاخير لا خيانة بل مع سلامة التهمة ان الاكثر فائدة لعمرو لئخذ اسم بنك وخالف اوامر عمرو واشترى لعمرو اسم بنك عوضا عن التمثيل في خدمات الحكومة ففي هذه الحالة ولو ان عمرا يكيد خسارة ويكون له الحق في ان يرفع قضية مدنية ضد زيد بناء على تلك الخسارة فزيد لم يرتكب خيانة جنائية فيا اوتمن عليه حيث انه لم يصرف في ذلك خيانة

(هـ) زيد المأمور المالي موثمن على تقود خاصة بالحكومة وعقد بمقتضى القانون او مجبور بهد صريح او ضمني مع الحكومة ان يسلم خزانة معينة جميع تلك التزود التي في عهده فاملكها خيانة فارتكب الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

(و) زيد وحرقه قال ائتمه عمرو على نقل مال بطريق البر او البحر واملكه خيانة فارتكب الخيانة الجنائية فيا اوتمن عليه

٣٣١ — كل من ارتكب خيانة جنائية فيا اوتمن عليه بمقابيل الحبس لمدة يجوز امتدادها الي ثلاث سنوات او بالاعز او بالعقوبتين معا

مقتضى النص على
الخيانة الجنائية فيا
اوتمن عليه

- ٣٢٢ — كل من أودع على مال بصفته نقالا أو جلوس وصيف أو خازنا وارتكب خيانة جنائية فنيا أو دمج عليه بضموم ذلك المال يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة أيضا
- ٣٢٣ — كل من كان كاتبًا أو خادما أو مستخدما بصفة كاتب أو خادم وأودع بصفته هذه بآية كيفية كانت على مال أو على أية سلطة على مال وارتكب خيانة جنائية فنيا أو دمج عليه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة أيضا
- ٣٢٤ — كل من كان مؤتمنا بآية كيفية كانت على مال أو على أي سلطة على مال بصفته مؤتمنا أو على سبيل اشتغاله بصفته متمولا أو تاجرا أو عميلا أو مسسارا أو تاجرا أو محدودا للتفليس أو دمج عليه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة أيضا

(في قبول المال المسروق)

- ٣٢٥ — يسعى مالا مسروقا للمال الذي تحولت حيازته بواسطة سرقة أو سلب أو نهب والمال الذي امتلك جنائيا بدون وجه حق أو الذي ارتكبت بضمومه خيانة جنائية من أودع عليه وذلك سواء حصل التحويل أو ارتكب الامتلاك الجنائي أو الخيانة الجنائية من أودع عليه داخل جهة من جهات السودان التي يسرى فيها مفعول هذا القانون أو لا لكن إذا وقع المال بمد ذلك في حيازة شخص له حق شرعي في حيازته فلا يبقى حينئذ مالا مسروقا
- ٣٢٦ — كل من قبل أو أبقى عنده خيانة أي مال مسروق عالما أو غافا لدواع من الدواعي أنه مال مسروق يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٣٢٧ — كل من قبل أو أبقى عنده خيانة أي مال مسروق يعلم أو يظن لدواع من الدواعي أن حيازته تحولت بواسطة ارتكاب البطل أو قبل خيانة من شخص يعلمه أو يظنه لدواع من الدواعي أنه منضم أو كان منضمًا لعصابة سطر مالا يعلمه أو يظنه لدواع من الدواعي أنه مسروق يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى أربع عشرة سنة وبالغرامة أيضا
- ٣٢٨ — كل من كان متعاضدا على أن يقبل أو يتجر في مال يعلمه أو يظنه لدواع من الدواعي أنه مال مسروق يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى أربع عشرة سنة وبالغرامة أيضا
- ٣٢٩ — كل من ساعد عمدا على الاختلاء أو التصرف أو التخلص من مال يعلمه أو يظنه أنه مال مسروق يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا

* في العتس *

٣٣٠ — كل من غرأى شخص وحمله خداعاً أو خيانة على أن يسلم أي مال لأي شخص أو على أن يرضى أن أسبه شخص يقي عنده أي مال أو حمل عمداً ذلك الشخص المتورع على أن يفعل أو أن يحمل فعل أي شيء لم يكن يعمل أو يعمله لأن لم يكن متورعاً بهذه الكيفية وسبب ذلك العمل أو الإهمال أو احتمالان بسبب ضرر أو أذى لذلك الشخص في الجسم أو العقل أو السمعة أو المال يقال أنه غش (تفسير) لاختفاء الحوادث خيانة هو تقرير بمقتضى معنى هذا المادة

مثال ذلك

- (أ) زيد بادعائه بإطلاقه في خدمة الحكومة غرأ عمداً وبذلك حمله خيانة على أن يدهم يأخذ منه ائمة نيئة لم يقصد أن يوردي ثمنها فنش زيد
- (ب) زيد بوضعه ثمنه مقلداً على صنف غرأ عمداً في اعتقاد أن هذا الصنف صنع عاملين مشهور وبذلك حمل غرأ خيانة على أن يشتري ذلك الصنف ويدفع ثمنه فنش زيد
- (ج) زيد بقرضه لعمرو بموذج صنف كاذب غرأ عمداً في اعتقاد أن الصنف يضاهي النموذج وبذلك حمل غرأ خيانة على أن يشتري الصنف ويدفع ثمنه فنش زيد
- (د) زيد لما عرض لإدائنه من نصف ثمنه على بنك لم يكن له فيه ثمنه وتوقع أن لا يقوم البنك بإدائه قيمتها غرأ عمداً وبذلك حمله خيانة على أن يسلم الصنف قاصداً أن لا يدفع ثمنه فنش زيد
- (هـ) زيد برعته استأففاً يسلها أنها ليست بالمال صيغة المال غرأ عمداً وبذلك حمله خيانة على أن يقرضه ثمنه فنش زيد
- (و) غرأ زيد عمداً في اعتقاد أن قصده أن يرد له كل الثمن الذي يقرضه إياها وبذلك حمل غرأ خيانة على أن يقرضه وهو لم يقصد أن يرد لها فنش زيد
- (ز) غرأ زيد عمداً في اعتقاد أنه يقصد أن يسلمه مقدارا مبيحاً من الذرة لم يقصد زيد تسليمها وبذلك حمله خيانة على أن يقرضه ثمنها على ثقة منه بذلك التسليم فنش زيد لأن إذا قصد زيد وقت نواله الثمن أن يسلم الذرة ثم أخل بهده ولم يسلمها فلم يشربل يكون قابلاً لأن تقام عليه قضية مدنية للاخلال بالهد
- (ح) غرأ زيد عمداً في اعتقاد أنه أنجز الشرط الخاص به في عهد عقديتها وهو لم ينجزه وبذلك حمل غرأ خيانة على أن يدفع ثمنها فنش زيد
- (ط) باع زيد حقلاً لعمرو ونقل ملكيته له وصار عملاً أنه بناء على ذلك لم يكن له حق على الثمن ثم باعه أو رهنه لآخر محتجاً منه وقيمة البيع السابق ونقل الملكية لعمرو وقبض التينة من البيع أو الرهن من بكر فنش زيد
- ٣٣١ — يقال للشخص أنه غش بالتمثل إذا غش بادعائه أنه هو شخص آخر معين أو بأبداله قصداً شخصاً آخر أو بظواهره أنه أو أن شخصاً غيره شخص آخر لم يكن في الحقيقة

الغش بالتمثل

(تفسير) — ترتكب الجريمة سواء كانت الشفص التمثل به هو شخص عقلي او وهمي

مثل ذلك

« ا » غش زيد بادعائه انه فلان الممول الفنى الذي يسمى باسمه غش زيد بالتمثل
« ب » غش زيد بادعائه انه عمرو الخوفي غش زيد بالتمثل

٣٣٢ — كل من غش يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة اشهر
او بالترامة او بالعقوبتين معا

٣٣٣ — كل من غش مع العلم بانه معتدل بذلك لان سبب خسارة
مؤخرة لشخص كان هو مجورا على مقتضى القانون او على مقتضى عهد شرعي على
ان يحافظ على حاله في المعاملة التي يتعلق بها الغش يعاقب بالمحبس لمدة يجوز
امتدادها الى ثلاث سنوات او بالترامة او بالعقوبتين معا

٣٣٤ — كل من غش بالتمثل يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث
سنوات او بالترامة او بالعقوبتين معا

٣٣٥ — كل من غش وبذلك حل خيانة الشخص المذموم على ان يسلم اسمه
مال لاي شخص او على ان يضع او ينهر او يبدع خبانا قويا كله او اي جزء منه او اي
شيء مضمون او محتوم يمكن تحويله الى خبان قبي يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها
الى سبع سنوات وبالترامة ايضا

* في الاساءة *

الاساءة ٣٣٦ — يرتكب اساءة كل من سبب اباة اي مال او اي تخير فيه او في حالته
بحيث يدمر او ينقص قيمته او يؤثر عليه بضرر وكان ذلك بقصد اذ
يسبب او مع العلم بانه يمتثل ان يسبب خسارة مقصدة او ضررا للجمهور او
لاي شخص

(التفسير الاول) — ليس بجوهري في جريمة الاساءة ان يقصد للجمهور تسبب خسارة
او ضرر للمال الواقع عليه الضرر او الاتلاف بل يكفي انه يقصد ان يسبب
لو يعلم انه يمتثل ان يسبب خسارة مقصدة او ضررا لاي شخص باضرار اية مال

سواء كان ينقص ذلك الشخص او لا

(التفسير الثاني) — الاساءة يجوز ان ترتكب بفعل مؤثر على مال ينقص الشخص
الذي يرتكب الفعل لو خصه مع غيره سواء

مثال ذلك

(١) احرق زيد عمدا شيئا قبيحاً يحس عمراً قاصداً تسبب خسارة مزرعة له فارتكب اساءة (ب) القى زيد عمداً في نهر خائفاً لعمرو بقصد ان يسبب له بذلك خسارة مزرعة فارتكب اساءة (ج) زيد مع عمرو بان امتنع على وثك ان يحجز لاستيفاء الدين المطلوب منه لعمرو اياها بقصد ان يجمع بذلك عمرا من ان يثال استيفاء الدين وان يسبب بذلك ضرراً له فارتكب اساءة

(د) زيد وهو يتملك جراداً مع عمرو سوية قتل الجراد قاصداً بذلك ان يسبب خسارة مزرعة لعمرو فارتكب اساءة

(هـ) سبب زيد دخول حواش في مزرعة لعمرو قاصداً بذلك او طائشاً انه يحتمل ان يسبب ضرراً لمزروعاته فارتكب اساءة

٣٣٧ — كل من ارتكب اساءة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاثة اشهر او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٣٨ — كل من ارتكب اساءة وبذلك سبب خسارة او ضرراً يبالغ قيمته مائتي قرش صاغ فأكثر يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٣٩ — كل من ارتكب اساءة يقتل او سم اية حيوان او حيوانات يبالغ قيمتها خمسة وسبعين قرشاً صاغاً فأكثر او يفسد اى عضو منها او يجمعه اياها غير صالحه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٤٠ — كل من ارتكب اساءة يقتل او سم اى جمل او جراد او بقل او جاموسة او فهدا او بقرة او ثور معا كانت قيمتها او اى حيوان آخر تبلغ قيمته ثلاثمائة قرش صاغاً فأكثر او يفسد اى عضو منها او يجمعه اياها غير صالحة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٤١ — كل من ارتكب اساءة باجراء اى فعل يسبب او يسهل اذته يحتمل ان يسبب قصاصاً للماء المخصص لاغراض زراعية او لفساده او شرب النوع البشري او الحيوانات التي هي مال او النظافة او لتسهيل اى عمل يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا

٣٤٢ — كل من ارتكب اساءة باجراء اى عمل يجعل او يسهل اذته يحتمل ان يسهل اذته بطريق عمومية او سكة حديدية او قنطرة او نهج صالح لسير السفن او ترعة كذلك طبيعية كانت او مصطنعة في حالة لا يمكن العبور عليها او يجعلها

الاساءة المسببة لضرر تبلغ قيمته مائتي قرش صاغ فأكثر

الاساءة يقتل حيوان او يفسد عضو منه وكانت قيمته تبلغ خمسة وسبعين قرشاً صاغاً فأكثر

الاساءة يقتل ماشية او يفسد عضو منها او يسهل اذته او يقتل اى حيوان او يفسد عضو منه او يسهل اذته وكانت قيمته تبلغ ثلاثمائة قرش صاغ فأكثر

الاساءة بالاضرار في افعال الري او بالتحويل لآلة بدون وجه حق

الاساءة بالانلاف بطريق عمومية او سكة حديدية او قنطرة او نهج او ترعة

اقل اثنا لسه او لثلاث لئال يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات او بالفرامة او بالعقوبتين مما

٣٤٣ - كل من ارتكب اساءة بالجواى عمل يسبب او يعلبه انه محتمل لان يسبب فيضانا او عاقبا لاي معرف عموي مع حصول ضرر او خسارة يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات او بالفرامة او بالعقوبتين مما

٣٤٤ - كل من ارتكب اساءة بتخريبه او قله اى قنار او اى نور آخر مستعمل بصفة اشارة بحرية او اية اشارة بحرية او شندورة او اى شىء آخر موضوع كدليل للمسايرين او ارتكباها باى عمل يميل ذلك كله اقل فائدة بصفة دليل للمسايرين يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات او بالفرامة او بالعقوبتين مما

٣٤٥ - كل من ارتكب اساءة بتخريبه او قله اى اشارة بوية تثبت بساطة موقوف او باى عمل يجعلها اقل فائدة مما وضعت من اجله يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالفرامة او بالعقوبتين مما

٣٤٦ - كل من ارتكب اساءة بواسطة نار او اية مادة قابلة للاشتعال او الفرقة فاصدا ان يسبب او علما بانه محتمل لان يسبب بذلك خسارة لاي مال يبلغ مقدارها خمسة جنيهات مصرية فاكثر (او جنيا واحدا مصرية فاكثر اذا كان ذلك المال محصولا زراعي) يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالفرامة ايضا

٣٤٧ - كل من ارتكب اساءة بواسطة نار او اية مادة قابلة للاشتعال او الفرقة فاصدا ان يسبب او علما بانه محتمل لان يسبب بذلك تخريب اى بناء مستعمل عادة بصفة محل العبادة او بصفة سكنى للانسان او بصفة محل لحفظ للمال يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالفرامة ايضا

٣٤٨ - كل من ارتكب اساءة بآلة سفينة ذات سطح او اية سفينة محمولها مائة اردب فاكثر فاصدا تخريبها او جعلها غير مأمونة او علما بانه محتمل لان يخربها بذلك او يجعلها غير مأمونة يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالفرامة ايضا

٣٤٩ - كل من ارتكب او شرع في ارتكاب تلك الاساءة الموضحة في المادة السابقة بواسطة نار او اية مادة قابلة للاشتعال او الفرقة يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالفرامة ايضا

العقاب على الاساءة الموضحة في المادة ٣٤٨ المركبة بواسطة نار او مادة قابلة للاشتعال او للفرقة

٣٥٠ — كل من اغرق سفينة عمدا او جعلها تنجس على الشاطئ، فاصدا ارتكاب
سرقة ايسر مال موجود فيها او امتلاكه خيانة بدون وجه حق لو فاصدا ان ترتكبه
تلك السرقة او يحصل ذلك الامتلاك يعاقب بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى عشر
سنوات وبالغرامة ايضا

العقاب على اغراق
سفينة عمدا او على
جعلها تنجس على الشاطئ.
بقصد ارتكاب
سرقة الخ .

٣٥١ — كل من ارتكب اساءة بعد ان استعد على ان يسب لاي شخص مواتا او
اذى او اعاقة بدون وجه حق او خوف موت او اذى او اعاقة بدون وجه حق يعاقب
بالسجن لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات وبالغرامة ايضا

ارتكاب الاساءة بعد
الاستعداد على تسبب
موت او اذى

(في التمدي الجنائي)

٣٥٢ — كل من دخل ملكا في حيازة آخر بقصد ارتكاب جريمة او لهب او
اهانة او تضجير اى شخص حاز لذلك الملك او بقى فيه مضادة لقانون بعد ان دخله
قانونا فاصدا يقاتله لهب او اهانة او تضجير ذلك الشخص او فاصدا ارتكاب جريمة
يقال انه ارتكب تمديا جنائيا

التمدي الجنائي

٣٥٣ — كل من ارتكب تمديا جنائيا بدخوله او بقاتله في اى بناء او سرادق او
سفينة وكان كل ذلك مستعملا بصفة مسكن للانسان او في اى بناء مستعمل بصفة
محل للمباداة او بصفة محل لحفظ المال يقال انه ارتكب تمديا منزليا

التمدي المنزلي

(تفسير) ادخال اى جزء من جسم للتمدى هو دخول كاف لتكوين التمدي
المنزلي

٣٥٤ — كل من ارتكب تمديا منزليا بعد ان انخذ احتياطات لاختفاء ذلك
التمدى المنزلي عن شخص له حق في ايماد او اخراج للتمدى من البناء او السرادق او
السفينة التي هي موضوع التمدي يقال انه ارتكب تمديا منزليا مع التردد

التمدي المنزلي مع
التردد

٣٥٥ — كل من ارتكب تمديا منزليا مع التردد بعد غروب الشمس وقبل
شروقها يقال انه ارتكب تمديا منزليا مع التردد ليلا

التمدي المنزلي مع
التردد ليلا

٣٥٦ — يقال للشخص الذي ارتكب تمديا منزليا انه ارتكب تقيا او كسرا
منزليا اذا اجرى دخوله في المنزل او في اى جزء منه بآية طريقة من الست طرق الموصفة
بعد وكذلك اذا بارح المنزل او اى جزء منه بآية طريقة من تلك الطرق بعد ان
كان موجودا في المنزل او في اى جزء منه لارتكاب جريمة او كان ارتكبها فيه
اما الطرق الست فهي

النقب والكسر
المنزلي

اولا — اذا دخل او خرج من منفذ اصطنعه هو او اى محرض على التمدي
المنزلي لاجل ارتكابه

ثانيا — اذا دخل او خرج من اى منفذ لم يقصد منه دخول الانسان الا للتمدى

أو للبحر على الجزيرة أو من أي منفذ طال الوصول إليه بواسطة تسوير
أو تسلق جدار أو غيره

إذا دخل أو خرج من أي منفذ فتحه هو أو أي عرض لله لأجل
ارتكاب التمهدي المنزلي بأية طريقة لم يقصد شغل المنزل أو
يفتح بها ذلك المنفذ

إذا دخل أو خرج بفتحه أي قفل لأجل ارتكاب التمهدي المنزلي
أو لأجل مبالغة المنزل بعد تمهيد منزلي

إذا أجرى دخوله أو خروجه باستعماله قوة جنائية أو ارتكابه جريمة
أو يتهديده أي شخص بالتهجم

إذا دخل أو خرج من أي منفذ يعلم أنه مدافع الدخول أو الخروج
منه ويعلم أنه هو الذي فتحه أو الحوض على التمهدي المنزلي

(تفسير) — كل مرفق أو بناء مشغول من منزل وكان بينه وبين ذلك المنزل
اتصال داخلي مباشرة فهو جزء من المنزل يقتضي معنى هذه المادة

مثال ذلك

(أ) ارتكب زيد تمهيداً منزلياً باسطاً يده في حائط بيت عمرو وبقائه يده منه فهذا
تعب وكسر منزلي

(ب) ارتكب زيد تمهيداً منزلياً بأن تسلل إلى مخفية من كوة مدفع بين طابقين فهذا
تعب وكسر منزلي

(ج) ارتكب زيد تمهيداً منزلياً بدخوله بيت عمرو من نافذة فهذا تعب وكسر منزلي

(د) ارتكب زيد تمهيداً منزلياً بدخوله بيت عمرو من باب كان سدوداً ففتح هذا
تعب وكسر منزلي

(هـ) ارتكب زيد تمهيداً منزلياً بدخوله بيت عمرو من باب رفع مصراع وضع سلك من
خرق فيه فهذا تعب وكسر منزلي

(و) وجد زيد مفتاح باب بيت عمرو الذي كان إضاهه وارتكب تمهيداً منزلياً بدخوله بيت عمرو
بعد فتحه الباب بذلك المفتاح فهذا تعب وكسر منزلي

(ز) عمرو وهو واقف في طريق باب منزله جاء زيد واستولى على تلك الطريق باقائه عمراً
في الأرض وارتكب تمهيداً منزلياً بدخوله البيت فهذا تعب وكسر منزلي

(ح) عمرو وهو بواب بكر كان واقفاً في طريق باب المنزل فارتكب زيد تمهيداً منزلياً بدخوله
البيت بواسطة منه البواب من دونه وذلك بتهدية إياه بالقرب فهذا تعب وكسر منزلي

٣٥٧ — كل من ارتكب تعباً وكسراً منزلياً بعد غروب الشمس وقبل شروقها
ينال أنه ارتكب تعباً وكسراً منزلياً ليلاً

التعب والكسر
المنزلي ليلاً

- ٣٥٨ — كل من ارتكب تمديدا جنائيا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاثة أشهر او بغرامة يجوز الاغضا الى عشر جنيهات مصرية او بالعقوبتين معا
- ٣٥٩ — كل من ارتكب تمديدا منزليا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة واحدة او بغرامة يجوز الاغضا الى عشرين جنبا مصرية او بالعقوبتين معا
- ٣٦٠ — كل من ارتكب تمديدا منزليا لاجل ارتكاب أية جريمة يعاقب عليها بالاعدام يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضا
- ٣٦١ — كل من ارتكب تمديدا منزليا لاجل ارتكاب جريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة اربع عشرة سنة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن عشر سنوات وبالغرامة ايضا
- ٣٦٢ — كل من ارتكب تمديدا منزليا لاجل ارتكاب جريمة يعاقب عليها بالحبس يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين وبالغرامة ايضا اما اذا كانت الجريمة المقصود ارتكابها هي سرقة فمدة الحبس يجوز امتدادها الى سبع سنوات
- ٣٦٣ — كل من ارتكب تمديدا منزليا بعد ان استعمل لتسيب اذى لاي شخص او للتهجم عليه او لاعتقته بدون وجه حق او لوضعه اياه في خوف اذى او تهجم و اعاقته يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا
- ٣٦٤ — كل من ارتكب تمديدا منزليا مع التردد او تقيا وكسرا منزليا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين وبالغرامة ايضا
- ٣٦٥ — كل من ارتكب تمديدا منزليا مع التردد او تقيا وكسرا منزليا لاجل ارتكاب جريمة يعاقب عليها بالحبس يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات وبالغرامة ايضا اما اذا كانت الجريمة المقصود ارتكابها هي سرقة فمدة الحبس يجوز امتدادها الى عشر سنوات
- ٣٦٦ — كل من ارتكب تمديدا منزليا مع التردد او تقيا وكسرا منزليا بعد ان استعمل لتسيب اذى لاي شخص او للتهجم عليه او لاعتقته بدون وجه حق او لوضعه اياه في خوف اذى او تهجم او اعاقته بدون وجه حق يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالغرامة ايضا
- ٣٦٧ — كل من ارتكب تمديدا منزليا مع التردد ليل او تقيا وكسرا منزليا ليل يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات وبالغرامة ايضا

العقاب على التمدي
الجنائيالعقاب على التمدي
المنزليالتمدي المنزلي لاجل
ارتكاب جريمة يعاقب
عليها بالاعدامالتمدي المنزلي لاجل
ارتكاب جريمة يعاقب
عليها بالحبس لمدة
اربع عشرة سنةالتمدي المنزلي لاجل
ارتكاب جريمة سابق
عليها بالحبسالتمدي المنزلي بعد
الاستعداد للادى او
للتهم او للاعاقه
بدون وجه حقالعقاب على التمدي
المنزلي مع التردد
على التلب والكسر
المنزليالتمدي المنزلي مع
التردد او التلب
والكسر المنزلي لاجل
ارتكاب جريمة سابق
عليها بالحبسالتمدي المنزلي مع
التردد او التلب
والكسر المنزلي بعد
الاستعداد للادى او
للتهم او للاعاقه
بدون وجه حقالعقاب على التمدي
المنزلي مع التردد ليل
او على التلب والكسر
المنزلي ليل

٣٦٨ - كل من ارتكب تمديدا منزليا مع التردد ليلا او نهارا وكسرا منزليا ليلا لاجل ارتكاب جريمة معاقب عليها بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى خمس سنوات وبالغرامة ايضا لما اذا كانت الجريمة المقصود ارتكابها هي سرقة قفلة المحبس يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة

٣٦٩ - كل من ارتكب تمديدا منزليا مع التردد ليلا او نهارا وكسرا منزليا ليلا بحد ان اسعد لتسيب اذى لاي شخص او لتهجم عليه او لاصاقته بدون وجه حق او لوضعه اياه في خوف اذى او تهجم او اعاقة بدون وجه حق يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضا

٣٧٠ - كل من سب اذنه شديدا اثناء ارتكابه تمديدا منزليا مع التردد او نهارا وكسرا منزليا او سب ماله او اذى شديدا لاي شخص يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضا

٣٧١ - اذا سب عمدا المولود او الاذى الشديد لاي شخص او شرع في تسيب ذلك اي شخص ارتكب جريمة التمديد المنزلي مع التردد ليلا او النقب والكسر المنزلي ليلا وكان ذلك اثناء ارتكابه لتلك الجريمة يعاقب هو ومن كانت متعا معا في ارتكاب ذلك التمديد المنزلي مع التردد ليلا او ذلك النقب والكسر المنزلي ليلا بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى اربع عشرة سنة وبالغرامة ايضا

٣٧٢ - كل من كسر او فتح خزانة او يقصد ارتكاب اساءة اي غنبا مغلق محتوي او يظن انه محتوي على مال يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالقبضتين معا

٣٧٣ - كل من كان موقفا على اي غنبا مغلق محتوي او يظن انه محتوي على مال دون ان تكون له سلطة على فتحه وكسر او فتح ذلك الغنبا خيانة او يقصد ارتكاب اساءة يعاقب بالمحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالغرامة او بالقبضتين معا

الباب الحادي والعشرون

في الجرائم المتعلقة بالمستندات وعلامات الملكية

أو بعلامات أخرى

٣٧٤ - يرتكب تزويرا لكل من صنع أى مستند كاذب أو جزء منه بقصد تسبب خسارة أو ضرر للجمهور أو لأي شخص أو تضيق أي طلب أو حجة أو جعل أي شخص يوردي مالا أو يربط بهمد صريح أو ضمني أو يشهد ارتكاب التزوير أو يقصد ان يرتكب

التزوير

٣٧٥ - يقال للشخص انه صنع مستندا كاذبا

اولاً - اذا صنع خيانة أو تزويرا أو افسد أو ختم أو نفذ مستندا أو جزءا منه أو صنع أية علامة تدل على تنفيذ مستند بقصد ان يسبب الاعتقاد بان ذلك المستند أو جزءا منه صنع أو مضى أو ختم أو نفذ من شخص أو من سلطة شخص يعلم انه لم يصنع أو مضى أو يفتتح أو ينفذ منه أو من سلطة أو في وقت يعلم فيه انه لم يصنع أو مضى أو يفتتح أو ينفذ

صنع المستند
الكاذب

ثانياً - اذا غير بدون سلطة شرعية خيانة أو تزويرا بالمر أو يغير ذلك مستند في اية جزء جوهري منه بعد ان صنع أو نفذ امامه أو من أي شخص اخر حراء كان ذلك للشخص حيا أو ميتا أو وقت ذلك التغير

ثالثاً - اذا جعل خيانة أو تزويرا أي شخص مضى أو يفتتح أو ينفذ أو يغير مستندا عالما ان ذلك الشخص بسبب منه أو سكر لا يمكنه ان يعلم أو بسبب تغيير وقع عليه لا يعلم فعوى المستند أو ماحية التغير

مثال ذلك

(أ) بيد زيد حوالة على عمرو مبلغ مائة جنيه مصري حررت من بكر فزيد لاجل خلع عمرو اضلف صفرا للائة وجعل المبلغ لثقب جنية مصري فاصدا ان يتخذ عمرو ان بكرا كسبه الحوالة بهذه الكيفية فارتكب زيد تزويرا

(ب) وضع زيد ختم بكر بدون اذن منه على مستند انتقال ملكية عقار من بكر الى زيد بقصد يسهل العقار لسرو ونواله بذلك من عمرو فمن المبيع فارتكب زيد تزويرا

(ج) انقض زيد سفتجه « شيك » على متحول « يتكبر » مضافة من عمرو لاذن حاملها بدون وضع مبلغ معين فيها فلاما شيانة بادراجها فيما يبلغ خمسون جنيهاً مصرياً فانكبت فزيد تزويراً

(د) ترك زيد مع عمرو وكيله سفتجه « شيك » على متحول « يتكبر » مضافة من زيد بدون ان يدرج فيها المبلغ اللازم دفعه وصرح لعمرو ان يلا - السفتجة بادراج مبلغ فيها لا يزيد عن مائتي جنيه مصري لاجل اداء بعض المبالغ المطلوبة منه فلاما عمرو بادراجها فيها مبلغ ثلاثمائة جنيه مصري فانكبت عمرو تزويراً

(هـ) سحب زيد كسيالة على نفسه باسم عمرو دون اذن منه فاقصدا فيما يتحول قبل حلول اجلها « الاسكوت » كتابها حقيقة وقاصدا ايضاً ان يوفي الكسيالة عند استحقاق دفعها ففي هذه الحالة حيث ان زيدا سحب الكسيالة يتقصده لتقرير المتحول بحمله على الترانة كان مضموناً من عمرو ويتقصده ان يتحصل بذلك على قطع الكسيالة فانكبت زيد تزويراً

(و) تضمنت وصاية خاله هذه الالفاظ « آس بان كل ما ترك من مالي يقيم بين زيد وعمرو ويكر على الدوام » فقام زيد لحياة اسم عمرو فاقصدا ان يعتقد بان الكتل ترك له وبكر فانكبت زيد تزويراً

(ز) باع زيد عقاراً وقل ملكيته لكر ثم لاجل حريان بكر من العقار قلداً مقداً لتقل ملكية ذلك العقار لعمرو مودعاً اياه بتاريخ سابق على نقل الملكية لكر بسنة اشهر فاقصدا بذلك ان يعتقد انه قل ملكية العقار لعمرو قبل ان يتقلها لكر فانكبت زيد تزويراً

(ح) امل خالد وصايته على زيد فككتب زيد هذا اسم موصي له مختلف عن اسم الموصي له الذي يراه خالد ويصوره لخاله انه حضر الوصاية على مقتضى ارادته حمل خالداً على ان يضيها فانكبت زيد تزويراً

(ط) كتب زيد خطاباً وامضاه باسم عمرو بدون سلطة عنه وشهد فيه انه هو رجل ذو سيرة حميدة وموجود في ظروف حرجية بسبب نازلة لم تكن متوقعة فاقصدا ان يبالغ بواسطة ذلك الخطاب صدقه من بكر واشتداس اخر ففي هذه الحالة حيث ان زيدا حرم مستكداً كاذباً لاجل حمل بكر على ان يودعي مالا فانكبت تزويراً

(ي) كتب زيد خطاباً بدون سلطة من عمرو وامضاه باسم عمرو وشهد فيه بحسن سيرته فاقصدا بذلك ان يبالغ بخدمه الذي بكر فانكبت تزويراً من حيث انه كان يتصيد تقرير بكر بهذه الشهادة المزورة وحمله بذلك على ان يرتبط بهمد للخدمة صريحاً كان كوضيئاً

(التقدير الاول) توقيع رجل لاسمه الخاص يجوز أن يرقى الى تزوير

مثل ذلك

(١) وقع زيد اسمه الخاص على كسيالة فاقصدا ان يعتقد ان الكسيالة انما سجت من شخص آخر ممسك بالاسم عنه فانكبت زيد تزويراً

(ب) كتب زيد لفظه « مقبول » على ورقة واضافا باسم بكر لإجل ان عمرا يكتب يد ذلك على الورقة حوالا المسجوعة منه على بكر وينداولها كلها قبلت من بكر فانكتب زيد تزويرا . اما اذا سحب عمرو الحوالة على الورقة بمقتضى تعليمات زيد وهو يعلم الحالة فيكون ايضا مرتكباً للتزوير

(ج) انقط زيد حوالة لاذن شخص متاخر له شخصاً وثيق منه اما فحولها باسمه الخاص قاصدا تسيب الاعتقاد بانها تحولت من الشخص صاحب الاذن فيها فانكتب زيد تزويرا

(د) اشترى زيد عقارا بيع تنفيذ الحكم صدر ضد عمرو فعمرو بعد الهجر على العقار توطأ مع بكر وحرر له اجارة من العقار برع اسي لمدة طويلة واربخ الاجارة بتاريخ سابق على الاستيلاء بستم اشهر بقصد خداع زيد وتسيب الاعتقاد بان الاجارة حصلت قبل الاستيلاء فعمرو ولو انه حرر الاجارة باسمه الخاص لكنه انكتب تزويرا بتقديم تاريخها

(هـ) زيد التاجر على طن وسبان الافلاس اودع شيأ من بضائه عند عمرو فائدته المحصورة وبقصد التدليس على غربائه ثم لاجل ان يبره عمله هذا حرر سنداً تحت الاذن التزم فيه باداء مبلغ لعمرو نظير قيمة استلمه وقدم تاريخ السند قاصدا ان يعتقد انه حرره قبل ان يتركه على الافلاس فانكتب زيد تزويرا بمقتضى الفقرة الاولى من التشريف

(التفسير الثاني) يجوز ان يرتقي الى التزوير صنع مستند كاذب باسم شخص وهمي بقصد ان يعتقد ان المستند صنع من شخص حقيقي او صنعه باسم شخص متوفى بقصد ان يعتقد انه صنع من الشخص مدة حياته

مثال ذلك

بصحب زيد كميالة على شخص وهمي وقبل الكميالة تزويرا باسم ذلك الشخص الوهمي بقصد ان يشمل بها فانكتب زيد تزويرا

٣٧٦ — كل من ارتكب تزويرا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالغرامة او بالعتوبتين معاً

العقاب على التزوير

٣٧٧ — كل من زور مستندا من شأنه ان يكون محفرا او اجراء محكمة او في محكمة او دفتر اتيد المواليد او للتعميد او للزواج او للدفن او دفن تحت يد موظف بصفته هذه او زور شهادة او مستندا من شأنهما ان تكتب من موظف بصفته الرسمية او سلطة ارفع قضية او للدفاع عنها او لاختذ اية اجراءات فيها او زور توكيلا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالغرامة ايضا

التزوير لمحض المحكمة او لدفتن محوي الخ

٣٧٨ — كل من زور مستندا من شأنه ان يكون ضانا قيميا او وصاية او ان يمنح سلطة لشخص بان يحرر او ينقل اي ضان قيمي او ان يستلم الاصل او الفائدة او الانبعا او ان يستلم او يسلم اية نقود او اي مال منقول او ضمان قيمي او زور أي

التزوير في ضمان قيمي او في وصاية الخ

- مستند من شأنه ان يكون مغالطة او وصلاً مغترباً فيها بلذم التزود لو مغالطة او وصلاً على تسليم اي مال منقول او مخزن قبي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشرة سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٧٩ - كل من ارتكب تزويراً بقصد ان يستعمل للمستند لاجل الغش يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٨٠ - كل من ارتكب تزويراً بقصد ان يقصر للمستند للزور بسبعة اشهر شتتف او مع العلم باحتال استعماله لذلك الغرض يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٨١ - يسمى مستنداً مزوراً المستند الكاذب للصنوع كبد او جزء منه بالتزوير
- ٣٨٢ - كل من استعمل تزييراً او خيانة ابي مستند بصفة حقيقي مع علمه او علمه لداعي من الدواعي انه مستند مزور يعاقب بالكيفية عينها كانه زور ذلك المستند
- ٣٨٣ - كل من صنع او قلد اي ختم او اية بصفة او آلة اخرى للوم قاصدا ان يستعمل لاجل ارتكاب التزوير او كان مع ذلك القصد حائزاً لاي ختم او بصفة او آلة اخرى مع العلم انها مقلدة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٨٤ - كل من كان حائزاً لاي مستند من الوصف المذكور في المادة ٣٧٧ او سيف المادة ٣٧٨ مع العلم بانه مزور ويقصد ان يستعمل تزييراً او خيانة بصفة حقيقي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٨٥ - كل من قلد على اية مادة او سيف ذاتها رمز او علامة مستعملة لاجل جعل اي مستند حقيقياً بقصد ان ذلك الرمز او تلك العلامة تستعمل لاجل اعطاء هيئة الحقيقية لاي مستند كان مزوراً اذذاك او كان - يزور بعد على تلك المادة او كل من كان مع ذلك الغرض حائزاً لاية مادة عليها او في ذاتها قلد ذلك الرمز او تلك العلامة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٨٦ - كل من عاين مستند او بدده او شوهه او اخذه او شرع في كل ذلك وكان هذا المستند او من شأنه ان يكون وصاية او ابي ضمان قبي او ارتكب اساءة يقصص هذا المستند وكان كل ذلك تزييراً او خيانة او قصد تسييب خسارة او ضرر للغير او لاي شخص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سبع سنوات وبالعقوبة ايضاً
- ٣٨٧ - كل من كاث كاتباً ما موراً او خادماً او مستخدماً او اجري جملاً

بصفة كاتب أو مأمور أو خادوم وبدد هبة مع قصد التلذس أو خسر أو اقص أو ضرر أي كسب أو ورقة أو كتابة أو ضمان قضي أو حساب يتخلص برئيسه أو في حيازة رئيسه أو استبداد لاجل رئيسه أو باسمه أو أجرى عمدا مع قصد التلذس أو خسر أو اقص أو اخل الكسب في ذلك الكسب أو الورقة أو الكتابة أو الضمان القضي أو الحساب أو اهدل أو فبر أو خسر أو اقص أو فبر أي مخصصة جهرية من بتلك كله أو فيه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا (تفسير) في الاتهام على مقتضى هذه المادة يكفي الادعاء بالقصد العمومي للتلذس صرف النظر من تسمية أي شخص معين قصد التلذس عليه أو من تعيين أي مبلغ معين قصد أن يكون موضوعا للتلذس أو أي يرمي من ارتكبت فيه الجريمة

(في علامات الملكية وغيرها)

- ٣٨٨ — نسي علامة ملكية العلامة المستعملة لتشير إلى إن مالا متوقفا يخص شخصا معينا
- ٣٨٩ — يقال للشخص انه استعمل علامة ملكية كاذبة إذا علم أي ماليل متقول أو بضائع أو أي صندوق أو شيء جرد أو شيء متبعا آخر متوقفا على حال متقول أو بضائع أو استعمل شيء صندوق أو طرد أو أي متبعا آخر عليه أية علامة يكتفية مدونة لأن نسب الاعتقاد بأن المال أو البضائع المملو هكذا أو المال أو البضائع للشتمل عليها ذلك المتبعا الممل هكذا أي شخص غير صاحبا
- ٣٩٠ — كل من استعمل أية علامة ملكية كاذبة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنة واحدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا ما لم يثبت انه أجرى ذلك بدون قصد التلذس
- ٣٩١ — كل من قلدا أية علامة ملكية يستعملها أي شخص آخر يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٣٩٢ — كل من قلدا أية علامة ملكية يستعملها موظف أو أية علامة يستعملها موظف لتدل على أن أي مال صنع من شخص معين أو شيء وقت أو محل معين أو إن المال هو من صفة معينة أو انه من مركز معين أو أن له حقاً بحيث أن يبقى من أي خربة أو استعمل تلك العلامة بصفة حقيقية مع طه انها مقلدة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات وبالغرامة أيضا
- ٣٩٣ — كل من صنع أو حاز أي قالب أو بصمة أو آلة أخرى لاجل تقليد علامة ملكية أو حاز علامة ملكية للدلالة على أن بضاعة تخص غير صاحبا يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى ثلاث سنوات وبالغرامة أو بالعقوبتين معا
- ٣٩٤ — كل من باع أو عرض أو حاز للبيع أو لاي عرض تجاري أو ضاهي البيع لبضاعة عليها علامة ملكية مقلدة
- الاعمال المستعملة
ملكية كاذبة
- العقاب على استعمال
علامة ملكية
كاذبة
- التقليد لعلامة
ملكية مستعملة من آخر
- التقليد لعلامة ملكية
مستعملة من موظف
- الصنع أو الحيازة لأية
آلة التقليد لعلامة ملكية
- البيع لبضاعة عليها علامة
ملكية مقلدة

اية بضائع او اشياء بعلامة ملكية مفاداة موضوعة او مبصومة عليها او على اي صندوق او طرد او مئخاً اخر مشتمل على تلك البضائع يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالقرامة او بالعقوبتين معا ما لم يثبت

اولاً — انه لم يكن له وقت ارتكاب الجريمة المدعي به عليه ادنى سبب ليشتهبه في صحة العلامة مع اخذه جميع الاحتياطات المأقولة ضد ارتكاب جريمة بمقتضى هذه المادة

ثانياً — وانه ادى بناء على طلب عمل من او باسم للمدعي جميع المداومات التي في وصمه ما يختص بالشخص الذي تحصل منه على تلك البضائع والاشياء

ثالثاً — او انه بكيفية اخرى اجرى ذلك بحسن طوية

٣٩٥ — كل من صنع اية علامة كاذبة على اي صندوق او طرد او مئخاً آخر يمتنع على بضائع بكيفية مدبرة لان تسبب لاي موظف او لاي شخص اخر الاعتقال بان ذلك المئخاً يحتوي على بضائع لا يمتنعها او انه لا يمتنع على بضائع يمتنعها او ان البضائع الموجودة في ذلك المئخاً هي من جنس او صفة مختلفة عما هي عليه يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاث سنوات او بالقرامة او بالعقوبتين معا ما لم يثبت انه اجرى ذلك بدون قصد التدليس

٣٩٦ — كل من استعمل علامة كاذبة من للتقدم ذكرها في المادة السابقة يعاقب على استعمال بابة مستكيفة منهي عنها في تلك المادة يعاقب كانه ارتكب جريمة مما نص عليه في المادة السابقة

٣٩٧ — كل من ازال او اثلث او شوه علامة ملكية او اضاف اليها فاصدا او علماً انه بذلك ربما سبب ضرراً لاي شخص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة او بالقرامة او بالعقوبتين معا

الباب الثاني والعشرون

(في النقص الجنائي لعمود الخدمة)

٣٩٨ — كل من كان مجبوراً يهبط شرعي على ان يؤدى خدمته الشخصية في قتل او توصيل اي شخص او أي مال من محل الى اخر او على ان يعمل بصفة خادم لاي شخص أثناء سياحة او سفر واحد عمداً ان يعمل كما تمهد في غير حالة مرض او سوء ملاءة يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى شهر واحد او بقرامة يجوز اطلاقها الى خمسة جنيتات مصرية او بالعقوبتين معا

في النقص لعمود
سياحة او سفر

مثال ذلك

- (١) طرح زيد المال ائمة عمرو وهو مجبور بهد شرعي على ان يحملها من محل الى آخر
فارتكب الجريمة المينة في هذه المادة
- (ب) زيد المال وهو مجبور بهد شرعي على ان ينقل سلا على ابله من محل الى اخر اهمل
مضادة للتانون ان يقوم بذلك فارتكب الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة
- (ج) اجبر عمرو زيد المال بطرق غير شرعية على ان يحمل ائمة في اثناء المسير التي زيد
لائمة وفر ماريا فلم يرتكب اذى جرمية حيث انه لم يكن مجبورا شرعا على حمل الائمة
- (تفهيم) ليس ضروري في هذه الجريمة ان يعقد العهد مع من توهمه الخدمة
لاجله بل يكفي ان يعقد العهد شرعا صراحة او ضمنيا بين اي شخص والشخص الذي
عليه انجاز الخدمة

مثال ذلك

- اتفق زيد مع شيخ قبيلة على تحضير ابل للسفر فقام عمرو وهو احد افراد القبيلة واستاق بعض
الابل وفي نصف الطريق تركها عمدا فارتكب عمرو جريمة يختص هذه المادة
- ٣٩٩ — كل من كان مجبورا بهد شرعي على ان يلاحظ او يقوم بسد احتياجات
اي شخص كان بسبب حداثة سن او عته او مرض او ضعف جسدي عاجزا او غير
قادر على ان يتدارك سلامته الخاصة او ان يقوم باحتياجاته الخاصة واهمل عمدا ان
يفعل ذلك يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ثلاثة اشهر او بغرامة يجوز ابدالها
الى عشر حبسات مصرية او بالعقوبتين معا
- ٤٠٠ — كل من كان مجبورا بهد شرعي كناية على ان يشتغل لشخص اخر بصفة
صانع او عامل او مزارع لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات في جهة من ضمن جهات
السودان نقل او ينقل اليها على معاريف ذلك الآخر وترك عمدا خدمة ذلك الآخر
ائمه استمرار عمله او رفض بدون سبب مقبول ان يعجز الخدمة التي تعهد بانجازها
وكانت تلك الخدمة خدمة مقبولة ولائقة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر واحد او
بغرامة لا تتجاوز ضعف قيمة تلك المصاريف او بالعقوبتين معا مالم يكن المخدم عاملا معاملة
سيئة او اهمل ايجاز العهد من جانبه
- التفص لهد بلا حطة
شخص عاجزا بالقيام
باحتياجاته
- التفص لهد التيام
مخدمة في جهة بعيدة نقل
اليها المخدم على
مصاريف المخدم

الباب الثالث والعشرون

في الجرائم المتعلقة بالزواج

- ٤٠١ — كل رجل سبب بواسطة الخداع لاية امرأة لم تكن متويزة به ان تعتقد
بانها متويزة به شرعا وان تساكه او تعاشره معاشرة بشرية مع ذلك الاعتقاد يعاقب
بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى عشر سنوات وبالعقوبة ايضا
- الساكنة لاسرة
خدعت بافتاد ايضا
زوجة شرعية

- ٤٠٢ — كل شخص ذكرًا كان أو أنثى وله زوج على قيد الحياة وتزوج في أية حالة من الأحوال التي يكون فيها ذلك التزوج لأغياً بسبب حصوله أثناء حياة ذلك الزوج يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات وبالغرامة أيضاً (استثناء) لانشغل هذه المادة أي شخص فسخ ائترانه مع ذلك الزوج ولا تشغل أيضاً أي شخص عقد ائترانا أثناء حياته زوج مالف متى كان ذلك الزوج وقت الاقتران التالي منفياً عن زوجه مدة سبع سنوات متوالية ولم يسمع عنه أنه حي في غضون تلك المدة على شرط أن يخبر عقد الاقتران التالي قبل حصوله الشخص الذي يعقد معه ذلك الاقتران عن حقيقة واقعة الأمر بقدر ما يصل إليه
- ٤٠٣ — كل من ارتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة السابقة بأخفائه أمر الاقتران السالف عن الشخص الذي يعتد معه الاقتران التالي يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى عشر سنوات وبالغرامة أيضاً
- ٤٠٤ — كل من استنم الاحتفال بقرانه خيانة أو مع قصد الخداع علماً أنه لا يكون بذلك مقترناً ائترانا شرعياً يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات وبالغرامة أيضاً
- ٤٠٥ — كل من عاشر معاشرة الرجال امرأة رجل آخر وهو يعلم أو يظن أنها كذلك دون قبول ذلك الرجل أو تناضيه وكانت تلك المعاشرة لا ترتقي إلى جريمة الاغتصاب والنجور كرها يرتكب جريمة الزنا ويعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- ٤٠٦ — كل امرأة رجل عاشرت رجلاً آخر معاشرة بشرية بدون قبول زوجها أو تفاضيه ارتكبت جريمة الزنا وتماقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- ٤٠٧ — كل من أخذ أو أخرج بالاعشاء امرأة أي رجل آخر وهو يعلم أو يظن لداع من الدواعي لها كذلك وكان أخذه أو أخرجها لها من ذلك الرجل أو من أي شخص له العناية بها من قبل ذلك الرجل بقصد أن تهاثر أي شخص معاشرة محرمة أو أخفى تلك المرأة أو اعتما لذلك القصد يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً

الباب الرابع والعشرون

في القذف

- ٤٠٨ — كل من اسند أمراً إلى أي شخص أو نشر ذلك الاسناد قاصداً اضراراً أو علناً أو علناً لداع من الدواعي أن ذلك الاسناد سيضر بسمته وكان ذلك بواسطة

القذف

الفاظ منطوقة او قصد قراءتها او بواسطة اشارات او بصور او تمثيل واضح او غير ذلك يقال انه قد فُذف في حق ذلك شخص ماعدا الاحوال المبينة بهذا (الفصل الاول) يجوز ان يرتقي الى القذف اسناد شيء الى شخص متوفي اذا كان الاسناد يضر بسمعة ذلك الشخص ان لو كان حياً وقصد به جرح عواطف عائلته او اقرائه الاذنين

(التفسير الثاني) يجوز ان يرتقي الى القذف اسناد امر الى شركة او جمعية او مجموع أشخاص بصفاتهم هذه

(التفسير الثالث) الاسناد على طريق التورية او المهر عنه يتمم بجوز ان يرتقي الى القذف

(التفسير الرابع) لا يقال الاسناد انه اخر بسمعة شخص الا اذا حط مباشرة او غير مباشرة في اعتبار الغير من صفات ذلك الشخص الادبية او العقابية او حط من صفاته فيما يختص بمهنته او حط من اعتياده او سبب الاعتقاد بان جسمه في حالة كريمة او على حالة تعتبر عادة انها فاضحة

مثال ذلك

- (١) قال زيد « بكر انا هو رجل شريف ولم يخلص ساعة عمرو ابدا » قاصدا تسبب الاعتقاد بان بكر قد اختلس ساعة عمرو فهذا قذف مالم يقع ضمن احد الاستثنائات الآتية
- (ب) سئل زيد عن اختلس ساعة عمرو فلما رآه بكر قاصدا تسبب الاعتقاد بان بكر اختلس ساعة عمرو فهذا قذف مالم يقع ضمن احد الاستثنائات الآتية
- (ج) رمى زيد صورة بكر وهو عارٍ بساعة عمرو قاصدا ان يعتقد بان بكر اختلس ساعة عمرو فهذا قذف مالم يقع ضمن احد الاستثنائات الآتية

(الاستثناء الاول) ليس بقذف اسناد امر حقيقي الى شخص اذا انتقضت المنفعة العمومية اسناد ذلك الامر او نشره لما معرفة ما اذا كانت المنفعة العمومية تقتضيها ولا فهذه مسألة غاروف

الاسناد او النشر حقيقة
تقتضي المنفعة
العمومية

مثال ذلك

- (١) فتح معرو مدرسة في الخرطوم والواقع ان معرو كان قد هرب من اوروبا متخلصاً من العقاب على افعال ضب جسيمة فيكون زيد متحمياً بهذا الاستثناء ان لو نشر الواقعة
- (ب) اما اذا كان التصب قد حصل من عشرين سنة مضت وكان معرو في اثنائها ادار مدرسة يصرح بالاستقامة في الحقيقة فلا يكون زيد متحمياً بهذا الاستثناء ان لو جمع الوقائع ونشرها

(الاستثناء الثاني) ليس بقذف الابداء مع سلامة النية لاي رأي مها كانت يفتصص سيره وغلف في تأديته وظائفه العمومية او بخصوص اخلاقه على قدر ما يظهر منها في ذلك السير ليس الا

السير العمومي
للقوانين

(الاستثناء الثالث) ليس بقذف الإبداء مع سلامة النية لاي رأي مما كانت
يختص به أي شخص بالنظر لاية مسألة صومية وبخصوص اختلاله على قدر ما
يظهر منها في ذلك السير ليس الا

مثال ذلك

ليس بقذف من زيد لو أبدى مع سلامة النية أي رأي مما كان بخصوص مير عمرو في تقديمه
هريضة للكرمة من مسألة صومية او في اضافته طلباً للاجتماع لاجل مسألة صومية او في ترأسه
او حضوره في ذلك الاجتماع او في تأييده او انتمائه الى جمعية تدعو للمساعدة الصومية

(الاستثناء الرابع) ليس بقذف نشر تقرير جوهري حقيقي عن إجراءات محكمة او
عن نتيجة أية إجراءات من تلك الإجراءات

(تفسير) للأمر انهم يتبعون إبتدائي المحاكمة في المحكمة بجملة عينية هو
في معنى الاستثناء السابق

(الاستثناء الخامس) ليس بقذف الإبداء مع سلامة النية لاي رأي مما كان
يختص به أي شخص بصفة مدنية او جنائية فصلت فيها محكمة او بخصوص سير أي
شخص بصفة خصم او شاهد او وكيل في أية قضية مثل هذه او بخصوص اخلاق ذلك
الشخص على قدر ما يظهر منها في ذلك السير ليس الا

مثال ذلك

(أ) قال زيد « اني ان شهادة عمرو في تلك المحكمة متناقضة تناقضاً يحتاجاً لدرجة تدعو
بضرورة اني ان يكون ابيه او ذير مستقيم » فيكون زيد ضمن هذا الاستثناء متى قال
ذلك مع سلامة النية بحيث ان الرأي الذي أبداه يخلق بخلق باخلاق عمرو حسب ما يظهر منها
في سيره بصفة شاهد ليس الا

(ب) اما اذا قال « اني لا اصدق ما أثبتته عمرو في تلك المحكمة لاني اعلم رجلاً لا يصدق »
فلم يكن زيد ضمن هذا الاستثناء لان الرأي الذي أبداه عن اخلاق عمرو لم يكن مؤشراً
على سيره بصفة شاهد

(الاستثناء السادس) ليس بقذف الإبداء مع سلامة النية لاي رأي مما يختص
بزيادات أي عمل عرضه واضحه لحكم الرأي العام او بخصوص اخلاق الراضع على قدر
ما يظهر منها في ذلك العمل ليس الا
(تفسير) يمكن عرض عمل حكم الرأي العام محرارة او بافعال من الراضع
يعطى عنها ذلك الغرض

مثال ذلك

(أ) الشخص الذي ينشر كتاباً يرض ذلك الكتاب لحكم الرأي العام
(ب) الشخص الذي يلقى خطبة على ملاء الناس يرض تلك الخطبة لحكم الرأي العام

(ج) للشخص أو الخفي الذي يظهر على مسرح عمومي يمرض تشخيصه أو شفائه لحكم الرأي العلم
(د) قال زيد عن كتاب نشره عمرو « إن كتاب عمرو مملوء سفاهة فعمرو إذا يلزم أن
يكون رجلاً ضيف الفكر أو أن كتاب عمرو مخالف للشفة فعمرو إذا يلزم أن يكون
رجلاً ذا عقل قلد » فيكون زيد ضمن هذا الاستثناء متى قال ذلك مع سلامة النية
بميت أن الرأي الذي يبداه عن عمرو يتعلق بأخلاقه على قدر ما يظهر منها في مكتبته
ليس إلا

(هـ) إما إذا قال زيد « اتى لست مستقراً من أن كتاب عمرو مملوء سفاهة ومخالف للشفة
لأنه رجل ضيف الفكر ولاسقى » فلا يكون زيد ضمن هذا الاستثناء لأن الرأي الذي أبداه
عن أخلاق عمرو لم يكن موضوعاً على كتابه

(الاستثناء السابع) ليس بقذف من شخص له على آخر أية ملامة سواء كانت ممنوحة
من القانون أو ناتجة عن عهد شرعي عقد مع ذلك الآخر الايمان مع سلامة النية بعلامة
على سهر ذلك الآخر في مسائل تتعلق بتلك السلطة القانونية

ملامة اتى بها مع سلامة
النية من شخص له
سلطة شرعية
على آخر

مثال ذلك

يدخل ضمن هذا الاستثناء
قاضي يقوم مع سلامة النية شاهداً أو أميراً من المحكمة على سيره
رئيس قلم يقوم مع سلامة النية الذين تحت إدارته
أحد الوالدين يقوم مع سلامة النية ولداً له بحضور أولاد لشر
معلم مدرسة أكتسب سلطته من أحد الوالدين يقوم مع سلامة النية تلميذ في حضرة تلامذة آخر
سيد يقوم خادماً مع سلامة النية من أجل حامل في الخدمة
متمول يقوم مع سلامة النية أمين صندوق يئكه على سيره بصفته هذه

(الاستثناء الثامن) ليس بقذف أقامة الشكوى مع سلامة النية على أى شخص
لاى واحد من المذنب لهم سلطة شرعية على ذلك الشخص فبما يختص بموضوع
الشكوى

الشكوى المقامة مع
سلامة النية من أى
شخص ذي سلطة

مثال ذلك

إذا اغتم زيد مع سلامة النية عمراً امام قاض أو إذا تشكى مع سلامة النية من سلوك عمرو لمخادم
لسيده أو إذا تشكى مع سلامة النية من سلوك عمرو لوالده فيكون ضمن هذا الاستثناء

(الاستثناء التاسع) ليس بقذف اسناد امرى بخصوص أخلاق آخر بشرط أن
يصدر ذلك الاسناد مع سلامة النية لأجل صيانة صوالح الشخص للسند أو صوالح
أى شخص آخر أو لأجل المنفعة العمومية

الاسناد لأمر مع سلامة
النية من شخص لصيانة
صوالحه أو صوالح
آخر

مثال ذلك

(١) قال زيد التاجر لسرو مدير إستاناله « لا تبع شيئاً بكم ما لم يدفع لك ثمنه نقداً لأنه ليس
في راي بخصوص شرفه » فيكون زيد ضمن الاستثناء متى استند هذا الأمر بكم مع سلامة
النية لصيانة صوالحه الخصوصية

(ب) استند زيد القاضي في تقريره مقدم من لزمجه الاعلى امرا بخصوص اخلاق عمرو في هذه الحالة اذا حصل الاستناد مع سلامة الية ولغة العامة يكون زيد ضمن الاستثناء

(ج) زيد وهو يرمي شهادة امام محكمة اشار الى عمرو وقال هنا الذي رايته يتهرب فيكون زيد مضمياً بهذا الاستثناء ولو اثبت عمرو غلط زيد وذلك ما لم يكن ادى شهادة كاذبة (الحالة التي يحمي عليه فيها حكم المادة ١٥٧)

(الامتناء الباطل) ليس بقذف توجيه نصيحة مع سلامة الية الى شخص ضد لفرض ان تصد تلك النصيحة لفائدة الشخص الذي توجه اليه او لفائدة شخص يهتم به ذلك الشخص او لفائدة العامة

٤٠٩ — كل من قذف في حق غيره يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالترامة او بالعقوبتين معا

٤١٠ — كل من طبع او نقش اى شيء علناً او ظاهراً لادع قوى ان ذلك الشيء هو قذف في حق اى شخص يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالترامة او بالعقوبتين معا

٤١١ — كل من باع او عرض للبيع اية مادة مطبوعة او منقوشة مشتملة على شيء من القذف عا لا انها تحتوي على ذلك الشيء يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى سنتين او بالترامة او بالعقوبتين معا

الباب الخامس والعشرون

في الارهاب والسب والتضجير الجنائي

٤١٢ — يرتكب ارباباً جنائياً كل من هدد اخو باى ضرر لشخصه او لسمته او ماله او لشخص من يهتم به ذلك الاخر او لسمته بقصد ان يسبب رعباً لذلك الشخص او ان يجعله يجري عملاً لم يكن مجبوراً قانوناً على ان يجريه او يهمل اجراء اى عمل له حق قانوني في اجرائه كل ذلك توفياً من تنفيذ ذلك التهديد (تفسير) يدخل ضمن هذه المادة التهديد بالاضرار بسمعة اية شخص متوفى جهتم الشخص المهدد

مثال ذلك

هدد زيد عمراً باحراق بيته لسله على ان يتنازل عن رفع قضية مدنية قارتك زيد الارهاب الجنائي

- ٤١٣ — كل من سب أي شخص عمداً فحججه قاصداً أو عالماً بأن ذلك التوبيخ -
يتمثل أن يحمله على الاخلال بالأمن العام أو على ارتكاب أية جريمة أخرى يعاقب
بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- ٤١٤ — كل من اذاع أو نشر خبراً أو إشاعة أو تقريراً يعلم أن ذلك كذب
يقصد أن يجعل على العصيان ضابطاً أو جندياً بربا كان أو بحراً في أية قوة من
القوات البرية أو البحرية القائمة بالخدمة في السودان أو يقصد أن يسبب خوفاً أو رعباً للناس
ينتج عنه ارتكاب جريمة من أي شخص ضد الحكومة أو ضد الأمن العام يعاقب بالحبس لمدة
يجوز امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- ٤١٥ — كل من ارتكب جريمة الارهاب الجنائي يعاقب بالحبس لمدة يجوز
امتدادها إلى سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- أما إذا كان التهديد لتسبب موت أو أذى شديد أو لتسبب إبادة أي مال بالنار
أو لتسبب جريمة معاقب عليها بالإعدام أو بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات
أو لاستاد عاهرة لأمراً فمعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سبع سنوات
أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- ٤١٦ — كل من ارتكب جريمة الارهاب الجنائي بواسطة اشعار مجهول الاسم أو
برأسه اخذ احتياطاً لاختفاء اسم أو سكني الشخص الذي يصدر منه التهديد
يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى سنتين إضافة إلى العقاب المقرر للجريمة
في المادة السابقة
- ٤١٧ — كل من قصد امتناع احتشام أية امرأة ونفوه بأية لفظة أو ألقاب
تؤذي أو إيذاء أو عرض أي شيء قاصداً إصباح تلك اللفظة أو ذلك القلم أو رؤية تلك
الاشارة أو ذلك الشيء من تلك المرأة أو دخل طفلياً داخل بيتها يعاقب بالحبس
لمدة يجوز امتدادها إلى سنة واحدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً
- ٤١٨ — كل من ظهر في أي محل عمومي وهو في حالة سكر أو في أي محل
يكون دخوله فيه تعدياً منه وسلك هناك بكيفية تسبب عنها تضرر لأي شخص
يعاقب بالحبس لمدة يجوز امتدادها إلى أربع وعشرين ساعة أو بغرامة يجوز إلّاها
إلى مائة قرش صاغ أو بالعقوبتين معاً

الب عمداً يقصد
توبيخ للاخلال
بالأمن العام

الإذاعة تقرير كاذب
بقصد تسبب عصيان
أو جريمة ضد
الحكومة الخ

العقاب على الارهاب
الجنائي

إذا كان التهديد
لتسبب موت أو
أذى شديد الخ

الارهاب الجنائي
بواسطة اشعار
بغير اسم

لفظة أو إيذاء أو قتل
يقصد بها تلك
احتشام امرأة

الردة جهانا

الحاكم العام
(الامضا) كشتنر أوف خطوطم

سودان — (القانون المدني)

أمر بتنفيذ أحكام القانون المدني السوداني حيث إن القانون المدني للسودان صار انشأه وتوزع أو سيوزع قريباً على المديرية والمحافظات وحيث أنه سيجري مفعوله في جهات السودان التي يمتد إليها الحكم المأمور من وقت لآخر بالنشر عن ذلك في الغارضة السودانية

فقد صدر الأمر بما هو آت : —

١ يسرى مفعول القانون المدني السوداني في مديريات الخرطوم ودققله وبربر وستار وكسبه وقسي وادي حلفا وسواكن اعتباراً من يوم ١ أبريل سنة ١٩٠٠ وأن تلحق وصول القانون عن ذلك التاريخ للضباط المهوود إليها إدارة هذه الأحكام في التاريخ الذي يصل فيه إليهم

٢ تسري المادة الثانية لجن صدر أوامر أخرى (١) مواد القانون المدني المختصة بأي عمل أو أي إجراءات من الضروري عملها أو إضافتها بمعرفة رأي قاضي أو محكمة أو إمامهم تطبق مع التعديل الذي يراه القاضي أو المحكمة ضرورياً بالنسبة لظروف المسألة بحيث أن جوهر المادة لا يتغير

(٢) اختصاصات المأمورين النائبين عن قضاء الدرجة الثالثة تكون بناء على هذا القانون حسب تعليمات تصدر إليهم من مدير أو محافظ الجهة أو التسم طبقاً لمنطوق القانون مع ملاحظة كل ظروف القضية

٣ — تعرض نسخ القانون لاطلاع العموم في كل مديرية أو محافظة من الجهات والأقسام المبينة به إليه (الامضا)

رجيند ونجبت

حاكم عموم السودان

سودان — (القانون المدني)

أمر يقضي بتنفيذ « قانون الدعاوي المدنية للسودان » في مديرية كردفان

حيث إن هذا الأمر ملحق لأم منشور في العدد العاشر من الغارضة السودانية بتاريخ أول أبريل الذي يقضي بتنفيذ « قانون الدعاوي المدنية للسودان » في مديريات الخرطوم ودققله وبربر وستار وفي قسي حلفا وسواكن

وحيث أنه من المرغوب أن يتناول منطوق « قانون الدعاوي المدنية للسودان » والعمل به بمديرية كردفان أيضاً

فقد صدر الأمر بأن يجري منطوق « قانون الدعاوي المدنية للسودان » في مديرية كردفان باعتبار نفس النصوص والشروط المنصوصة بموجب الأمر الأصلي بالنسبة إلى المديرية والأقسام المذكورة فيه (الامضا)

رجيند ونجبت

حاكم عموم السودان

لخرطوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠١

ترجمة

قانون الدعاوي المدنية للسودان

سنة ١٩٠٠

قد صدر الامر بما هو آت

الكتاب الاول

في القواعد الابتدائية

الباب الاول

- ١ - (١) يسمى هذا القانون قانون الدعاوي المدنية للسودان لسنة ١٩٠٠
 (٢) يسرى مفعوله على جهات السودان التي يعينها الحاكم العام من وقت الى آخر
 بواطة اعلان يشر في « غازية السودان »
 ٢ - في هذا القانون يدخل تحت لفظ « مكتوب » « المطبوع » ويدخل تحت
 لفظ « كتابة » الطبع ايضا
 والالفاظ التي تستعمل للذكر يدخل تحتها الموند والالفاظ التي يعبر بها عن المفرد
 تكون شاملة للجمع والتي تكون مستعملة في الجمع يدخل تحتها المفرد
 والالفاظ التي يشار بها الى شخص تشمل الشخص المعنوي
 كل ذلك ما لم يظهر ما يتبينه من الموضوع او القرينة
 ويشمل لفظ « مدير » المحافظ وتشمل لفظة « القسيم » القسم في تطبيق هذا
 القانون على قسم وادي حلفا او قسم سواكن او اي قسم اخر يكون على نسقها في الترتيب

الكتاب الثاني

الاحكام اللازمة اتباعها

الباب الثاني

العرف والشرية
الاسلامية النراء

- ٣ - متى نشأت في اية قضية او اجراء آخر في محكمة مدنية اية مسألة تقتضى بالمواريث او الوصية او المسبة او الزواج او الطلاق او الصلاني العائلية او اصل الاوقاف يكون الحكم فيها
- (١) على مقتضى عرف الاخصام ذوى الشأن الغير مضاد للحق او العدل او طهارة الذمة ما لم يكن حصل فيه تغيير او التى بموجب هذا الامر او اى امر اخر او قررت السلطة المختصة انه باطل
- (ب) على مقتضى الشريعة الاسلامية النراء في حالة ما اذا كان الاخصام مسلمين ما لم يكن غيرها اى عرف مثل ما تقدم فيحكم به بقدر التدبير
- ٤ - يكون الحكم على مقتضى الحق والعدل وطهارة الذمة في الاحوال التى لم ينص عليها في المادة الثالثة او في اى لائحة اخرى لمدة العمل بها

عدم وجود نص صريح
(الحق والعدل وطهارة
الذمة)

الكتاب الثالث

تشكيل المحاكم المدنية وسلطانها

الباب الثالث

« في تشكيل المحاكم المدنية »

درجات المحاكم
المدنية

٥ - للمحاكم المدنية اربع درجات وهي
(١) محكمة النائب القضائي

(٢) محاكم نفاذ الدرجة الاولى

(٣) » » » الثانية

(٤) » » » الثالثة

٦ — من مقتضيات هذا القانون ان يكون للأمور قاضيا من الدرجة الثالثة بمقتضى وظيفته والمفتش يكون قاضيا من الدرجة الثانية والمدير يكون قاضيا من الدرجة الاولى

٧ — (١) يسوغ للمحاكم العام ان يعين للمفتش قاضيا من الدرجة الاولى لمقتضيات هذا القانون كما انه يجوز اعطاؤه كل او بعض السلطة التي يفرها هذا القانون لقاضي الدرجة الاولى وذلك لما مطلقا ولما في نوع خاص من القضايا

(٢) يجوز بالكيفية عينها تعيين اي موظف قاضيا من الدرجة الثانية او الثالثة اما لو حل بمقتضى الوظيفة كما انه يجوز منحه كل او بعض السلطة المخولة لقاضي الدرجة الثانية او الثالثة وذلك اتماما لما في نوع خاص من القضايا

٨ — (١) للملاحظة العمومية والمراقبة على كافة المحاكم المدنية الاخرى نشاطها محكمة النائب القضائي وتكون خاضعة لها كافة تلك المحاكم

(٢) على المدير ان يرافق كافة المحاكم المدنية الكائنة في دائرة اقليمه وأن يوزع العمل بينها مع مراعاة الملاحظة العمومية والمراقبة للنشاط بها محكمة النائب القضائي

٩ — جميع السلطة المخولة للمدير وواجباته يودعها أى موظف يعمل موقفا بصفة مدير أثناء خلو وظيفة المدير أو تعينه

١٠ — يسوغ للمحاكم العام في أي وقت ان يعين قاضيا وكلا لمحكمة النائب القضائي وان يمنحه السلطة لتأدية وتنفيذ كل او بعض سلطة النائب القضائي وواجباته

الباب الرابع

في سلطة المحاكم المدنية واختصاصها

التحديد المالي للقضايا التي تختص كل محكمة بالمحكم فيها

١١ — (١) لمحكمة قاضي الدرجة الاولى حق الحكم في القضايا الاصلية باون حد بالنسبة لقيمتهما

(٢) لمحكمة قاضي الدرجة الثانية حق الحكم في القضايا الاصلية التي لا تزيد قيمتهما عن ٢٠٠ جنيا مصرية

بشرط ان القضية المختصة بالايطان المصروب عليها غريبة الاطيان . تستبرقبتها
بقدر غريبها عشرين مرة

السلطة الاصلية
لمحكمة قاضي الدرجة
الثالثة

(٣) لمحكمة قاضي الدرجة الثالثة حق الحكم في القضايا الاصلية التي لا تزيد قيمتها
عن ٢٥٠ قرشا صاعدا القامة لاجل استدعاء مبلغ او منقول معين لم يطلب سواء بشرط
ان تلك القضايا لا تدخل تحت نوع من انواع القضايا الاتية وهي

(١) قضية متعلقة بفعل او امر صادر او مدعى صدور من الحاكم العام او
من اي موظف بصنفته الرسمية او من اي شخص يعمل او يدعي انه يعمل بناء على
اسم او تعاليمات الحاكم العام او اي موظف
(ب) قضية مقامة ضد الحكومة

(ج) قضية فيها ملحق في حصة عقار

كل هذا مالم يقض بفلانه اي امر مدة مريانة

المسائل التي ليس فصلها من اختصاص الحاكم

الحاكم هي القاضي
الوحيد في اختصاصها
وطبقه

١٢ - الحاكم الموسسة على مقتضى هذا القانون تكون لها وحدها السلطة في ان
تقضي باختصاصها او عدمه

المسائل التي لا تختص
بفصلها الحاكم المشكلة
على مقتضى هذا القانون
في القضايا بين
مسلمين

١٣ - ليس من اختصاص الحاكم للموسسة على مقتضى هذا القانون
التفصل في اية مسألة مختصة بالموارث او الوصية او الهبة او الزواج او الطلاق
او الملائق المالية او اصل الاوقاف سيف قضية مقامة بين مسلمين الا بقبول
جميع الخصام

الاجراء عندما تكون
القضية خارجة عن
اختصاص المحكمة

١٤ - على الحاكم ان ترفض كل قضية عرضت عليها بين مسلمين
وتكون فيها المسألة الوحيدة المتنازع من اجلها مسألة مستثناة من سلطتها
بموجب المادة (١٣)

الاجراء عندما تشرم
مسألة من اختصاص
المحكمة الحكم في
مسألة خارجة عن
اختصاصها

١٥ - (١) في حالة ما اذا تعذر في قضية بين مسلمين عرضت امام محكمة
مشكلة بموجب هذا القانون فصل مسألة من اختصاص المحكمة فصلا صوريا بدون الفصل
في مسألة مستثناة من اختصاص المحكمة بموجب المادة (١٣) فلي للمحكمة

(١) كما ان توجع الدعوى ليتمكن اخصام القضية من ان يتالوا حكم المحكمة الشرعية
المختصة في تلك المسألة المذكورة اخيرا

(ب) او ان تحيل نفسها تلك المسألة المذكورة على المحكمة الشرعية ذات
الاختصاص لاجل التفصل فيها سواء كان طالب الاستئناف على وجه العموم او بغير
القضية موضحة

(٢) الحكم الذي نيل في المسألة المذكورة طبقاً للنص (١) من الفقرة الاولى من المحكة الشرعية صاحبة الاختصاص يجب على المحكة المدنية قبوله وتنفيذه في القضية المنظورة امامها مع مراعاة أى حق استئناف يوجد بمقتضى القواعد التي تسري على المحكة الشرعية

(٣) الحكم النسيء نيل في المسألة المذكورة طبقاً للنص (ب) من الفقرة الاولى من المحكة الشرعية صاحبة الاختصاص يجب على المحكة المدنية قبوله وتنفيذه في القضية المنظورة امامها ما لم يحل النائب القضائي بناء على طلب المحكة المدنية المسألة المذكورة مع الحكم المذكور على المحكة الشرعية الكبرى التي يكون حكمها نهائياً

الباب الخامس

(المدول)

١٦ - يسوغ للنائب القضائي مع قبول المحاكم العام ان يضع قواعد لسباع اية نوع او انواع من القضايا باعانة عدول ويسوغ المحكة ان تسمع اية قضية مع عدلين اثنين اذا استصوبت ذلك كما انه يجب عليها ان تسمع اية قضية بحضور عدلين اثنين اذا طلبت الخصام كل ذلك لحين صدور تلك القواعد ومع مراعاتها متى صدرت

جرايز سباع القضايا
مع المدول

١٧ - متى شرعت محكمة في سماع اية قضية والحكم فيها باعانة المدول طبقاً لهذا القانون عليها ان تعين وتعلن بالحضور العدد اللازم من الأشخاص ذوي الانصاف والسمعة الحسنة المقيمين في الاقاليم الذي تجلس في دائرته المحكة او المقيمين خارجاً عنه اذا قبلوا ذلك بصفة عدول

تعين المدول
واعلانهم بالحضور

١٨ - (١) اذا امتنع بدون عذر شرعي اي شخص معلن بصفة عدل عن الحضور في المحاكمة او في اي تأجيل لها يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية تتجمل بضبط ويوع امتعته او بالحبس لمدة يجوز امتدادها الى ستة ايام في حالة عدم تأدية الغرامة

سابقة الدول الذي
امتنع عن الحضور
في المحاكمة

(٢) يجوز لاية محكمة غير محكمة قاضي الدرجة الثالثة ان تفرض عقاباً عما تقدم على الشخص المعلن ان لم يقدم عنراً شرعياً وذلك بناء على مجرد الاثبات ان ورقة التكليف بالحضور اعلن بها قانونياً بدون اشعار آخر

(٣) يجوز لمحكة قاضي الدرجة الثالثة ان تشكو الشخص الذي امتنع عن الحضور امامها بصفة عدل الى قاض من الدرجة الاولى او الثانية الذي يجوز له ان يعاقب المجرم بالكيفية الموضحة في الفقرة الاخيرة

سلطة العدل
وواجباته

١٩ — على العدل ان يعجب بناية ما في وسعه عن اى سوال وجه له من المحكمة وان يوردي على وجه الرسوم كل ما تطلب منه من المساعدة على الفصل في القضايا لا يكون للعدل صوت ولا رأي في بت المحكمة في القضايا لكنه يسوغ للعدل ان يوافق على اية حكم من المحكمة ان بدون في مسودات الاجراءات آراءه السبب الخلاف ويكون لذلك العدل الحق في اخذ صورة من المسودات مطابقة للاصل كدون دفع رسوم

الكتاب الرابع

في الاجراء المدني

الباب السادس

(انطباق الكتاب الرابع)

انطباق الكتاب الرابع
على كل القضايا
والاجراءات الاخرى
في المعاكم المدنية

٢٠ — تنطبق نصوص الكتاب الرابع من هذا القانون على كل القضايا في المعاكم المدنية الا اذا تقرر خلاف ذلك بموجب اى امر اخر مدة سريانه والاجراءات اتيابه في القضايا في اية محكمة يجب اتيابه في كافة الاجراءات غير القضايا في تلك المحكمة وذلك على قدر ما يمكن انطباقه عليها

الباب السابع

(في عدم مباح الدعوى)

سبق الحكم

٢١ — سبق حكم اى محكمة ذات اختصاص في مسألة متنازع فيها بين اى اخصام يكون عائقا تاما عن عرض المسألة للتنازع فيها عنها او الفصل فيها مرة ثانية في اية قضية مقامة بين الاخصام عنهم للمدعين بالمفروق عنها او بين اخصام انتقلت اليهم حقوقهم

قضية منظورة

٢٢ — وجود مسألة متنازع فيها في قضية منظورة امام اية محكمة صالحة لاختصاص في السو ذات يكون عائقا تاما عن عرض المسألة عنها او الفصل فيها سيق في اية قضية اخرى مقامة بين الاخصام عنهم للمدعين بالمفروق عنها او بين اخصام انتقلت اليهم حقوقهم

الباب الثامن

(جهة اقامة الدعوى)

- ٢٣ — القضايا المتعلقة بالمعار ترفع عادة في الاقليم الذي يكون فيه المعار،
او جزء منه
٢٤ — كل القضايا الاخرى ترفع عادة في احدى الجهات الآتية وهي
جهة اقامة الدعوى في
القضايا المتعلقة بالمعار
جهة اقامة الدعوى في
القضايا الاخرى

- (١) الاقليم الذي في دائرته يحدث سبب لاقامة الدعوى
(ب) الاقليم الذي يكون كل المدعي عليهم وقت بدء القضية مقعدين فيه او مباشرين
لاعمال او مشتغلين بتحصيل كسب فيه
(ج) الاقليم الذي يكون بعض المدعي عليهم وقت بدء القضية مقعدا فيه او مباشرا
لاعمال او مشتغلا بتحصيل ثروة فيه انما يكون ذلك مع اذن للمحكمة
تفسير — يحدث السبب لاقامة الدعوى بمقتضى معنى هذه المادة في القضايا الناشئة
عن عقد في احدى الجهات الآتية وهي
(١) الجهة التي عمل فيها العقد
(ب) الجهة التي كان يلزم فيها انجاز المقدنما او تحميم انجازها
(ج) الجهة التي كان يلزم فيها مرحلة او ضمان دفع اي مبلغ تتعلق به القضية
تنفيذا للعقد

الباب التاسع

(السير في القضية شخصيا او بوكيل)

- ٢٥ — اذا حتم القانون او اجاز على الخصم حضورا او تقديم طلب او مباشرة
عمل يجب على الخصم ان يقوم بذلك بنفسه شخصيا او احد عاا الشركة المأذون
منها فيها اذا كانت شركة ما لم تمتح المحكمة على مقتضى المادة الآتية اذنا باستعمال
وكيل
٢٦ — للمحكمة الرأي المطلق في ان تاخذ مند وجود اي سبب كاف في ان يحصل
الحضور او الطلب او مباشرة العمل المتصور عنه في هذا القانون على يد وكيل
مفوض قانونا او بحام اعطاء النائب القضائي السلطة في المرافعة والاجراء عن الاخصام
على مقتضى هذه المادة
٢٧ — لخصم الذي ينال اذنا باستعمال وكيل يجب عليه ان يعينه سواه كان محاميا
كيفية تعيينه والوكيل
الزام الاخصام بالحضور
وبمباشرة العمل شخصيا
في القضية
جواز اذن المحكمة
للخصم باستعمال وكيل

أولاً: بموجب الفصلين وهذا المبدأ يلزم أن يؤخذ في المحكمة أو صورة منذ صدق تعاليمها
فانونا مع اذنها بذلك

- ٢٨ - (١) في جميع الأحوال التي تاذر فيها المحكمة الخصم الذي لم يكن معافى
من الحضور الشخصي بأن يحضر بوكيل مفوض أو محام يسوغ لما لاسباب تدون كتابة
أن تسحب الأذن في أية قرعة من درجات الأحرار وتقتضي بحضور الخصم شخصياً
(٢) الخصم المطلوب حضوره شخصياً على مقتضى الفقرة السابقة إذا اخل بالحضور
بنفسه تجري عليه أحكام هذا القانون فيما يختص بالأخصام الذين لم يحضروا
٢٩ - (١) يسوغ للمحكم المأمور أن يماضي بواسطة إعلان بشري في « غازية
السودان » أي شخص أو أي ثلث من الأشخاص من الحضور الشخصي في المحكمة سواء
كانوا بضفة الخصام أو بضفة شهود ويسوغ له أيضاً بواسطة مثل هذا الإعلان أن
يسحب ذلك الامتنياز
(٢) الأشخاص المأمورون من الحضور الشخصي يمنع لهم في جميع الأحوال الاثبات
باعتقال وكيل

سحب الأذن
باعتقال وكيل

جواز سلفاً للمحك
المأمور اشتغافاً من
الحضور الشخصي

الباب العاشر

(إجراءات عمومية في القضايا لناية الحكم)

أقامة الدعوى

- ٣٠ - يفتح المدعي دعواه بتقديم شكوى مكتوبة للمحكمة
٣١ - حينما تقدم الشكوى تقيد المحكمة القضية وتستجوب للمدعي أو وكيله أو
معاميه عن حقيقة الدعوى
٣٢ - إذا ظهر من الاستجواب أن الدعوى من الدعاوي التي لم تكن للمحكمة
مختصة بالنظر فيها أو أنه لا يوجد هناك سبب جوهري لإقامة الدعوى فتمضي المحكمة أن
ترفض القضية
ويسوغ للمحكمة أيضاً أن ترفض القضية إذا ظهر أنها لم تقم في الأنايم المناسب طبقاً
للقواعد العمومية المدونة في الباب الثامن
مضى رفضت المحكمة قضية على مقتضى هذه القاعدة عليها أن تعيد المدعي على المحكمة
المختصة أن وجدت
٣٣ - أن وجب بعد الاستجواب أن المدعي يهدي سبباً جديداً لإقامة الدعوى
فعل المحكمة أن تصدر ورقة تكلف فيها المدعي عليه بالحضور والاجابة عن الدعوى في
ميعاد وجبة معينين وتودع صورة من ورقة التكليف بالحضور في المحكمة

تقديم الشكوى
استجواب المدعي

رفض القضايا بطريق
الايثار

اصدار ورقة التكليف
بالحضور

وتتضمن ورقة التكليف بالحضور بياناً وجيزاً عما تقتضيه دعوى المدعي، وتضمن:
بضم الحكة

(اعلان المدعي عليه بالحضور)

- ٣٤ - اعلان ورقة التكليف بالحضور يكون بواسطة احد مال الحكة مالم يتر
واحد لان تاسر يتلاق ذلك ويكون الاعلان يتسايم او تقديم صورة من ورقة
التكليف بالحضور محتومة بضم الحكة
- ٣٥ - متى كان للمدعي عليهم أكثر من واحد فاعلان ورقة التكليف بالحضور
يكون لكل مدعي عليه على حدة
- ٣٦ - يملن للمدعي عليه شخصياً متى امكن او وكيله المفروض قانوناً لقول
الاعلان
- ٣٧ - اذا تمذر وجود المدعي عليه يكون الاعلان على حسب ما يأتي
(ا) بيان احد اعضاء عائلته المذكور البالغين لقيميين معه او رئيس القبيلة فيما
اذا كان للمدعي عليه عضو قبيلة
(ب) في حالة ما اذا كانت القضية مقامة من اجل اطلاق او عقار آخر يملن اي
وكيل للمدعي عليه يكون منوطاً بالاطلاق او العقار الاخر
- ٣٨ - اعلان شركة معتبرة كشخص معنوي او اي شخص معنوي آخر يجوز اجراءه
باعلان ورقة التكليف بالحضور لكام السراو للمدير الخفي او للمور كبد آخر من
الشركة وذلك في اي محل لها في السودان
- ٣٩ - على الشخص الذي يملن ورقة التكليف بالحضور ان يذكر سيف جميع
الاحرار التي تملن فيها تلك الورقة على اصل التكليف او على صورة منه محتومة بضم
الحكة الوقت الذي فيه والكيفية التي بها صار الاعلان
- ٤٠ - (ا) متى اعيدت للحكة ورقة التكليف بالحضور بدون ان تملن فاذا
رات للحكة ان هناك سبب معقول يوجب الاعتقاد بان المدعي عليه انما يمتني بقصد
تهنيت اعلان التكليف بالحضور ورات انه يتمذر لاي سبب آخر اعلان ورقة التكليف
بالحضور في الطريقة الاعتيادية فعلى الحكة ان تاسر باعلان ورقة التكليف بأحدى
الطرق الآتية
- (ا) يلحق صورة منها على جهة ظاهرة من المأمورية وكذلك على باب المنزل
الذي يسكن فيه للمدعي عليه او سكن فيه اخيراً ان علم ذلك
- (ب) او بكتابة اخرى تستسها الحكة
- (٢) متى ابدلت طريقة الاعلان باسم الحكة على مقتضى البقرة السابقة فعلى الحكة
ان تحدد الوقت والمحل اللذين تقتضيهما الحالة لحضور للمدعي عليه

- ٤١ — إذا أمكن إعلان ورقة التكليف بالمحضور بكيفية مناسبة بواسطة محكمة أخرى غير المحكمة التي أقيمت فيها القضية سأخ المحكمة التي رفعت إليها الدعوى أن ترسل تلك المحكمة ورقة التكليف بالمحضور لأجل إعلانها
- ٤٢ — إذا كان المدعي عليه مقبلاً خارج السودان ولم يكن له فيه وكيل مفوض أو قبول الاعلان ترسل له ورقة التكليف بالمحضور في الجهة التي فيها ويكون الإرسال بواسطة البريد أو غير ذلك كما تقتضي المحكمة

(نتيجة عدم حضور الخصام)

- ٤٣ — (١) ترفض القضية إذا لم يحضر الخصام عند نداء المحكمة لها في اليوم المحدد لحضور المدعي عليه وأجابته أو في أي يوم تأجل إليه سماع القضية
- (٢) متى رفضت القضية على مقتضى النقرة الأولى يجوز للمدعي إلقاء قضية جديدة ويبيح أيضاً المحكمة أن انتها المدعي في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ رفض القضية بأن عدم حضوره كان لسبب كاف أن تصدر تكليفاً جديداً بالمحضور بناء على الشكوى السابق إيداعها
- ٤٤ — (١) إذا حضر للمدعي ولم يحضر المدعي عليه وثبت لدى المحكمة أن ورقة التكليف بالمحضور أعلنت قانونياً فعلى المحكمة أن تشرع في سماع القضية رغم غياب المدعي عليه

- (٢) أن حضر للمدعي عليه في أي وقت آخر تأجل إليه سماع القضية وأبدى عذراً مقبولاً من عدم حضوره أولاً سأخ له تحت الشروط التي تقتضي بها المحكمة فيما يختص بدفع الرسوم أو غير ذلك أن يدافع عن نفسه في القضية بالكيفية عينها كما لو كان قد حضر في اليوم المحدد لحضوره أولاً

- ٤٥ — (١) أن حضر للمدعي ولم يحضر المدعي عليه ولم يثبت لدى المحكمة أن ورقة التكليف بالمحضور أعلنت قانونياً بأحدى طرق الاعلان المنصوص عنها في هذا القانون سأخ المحكمة أن تأسر بأصدار تكليف آخر للمدعي عليه بأحدى تلك الطرق

- (٢) أن حضر المدعي وثبت لدى المحكمة أن ورقة التكليف بالمحضور أعلنت قانونياً للمدعي عليه لكنها أعلنت له متأخرة جداً بحيث لا يتمكن من الحضور والإجابة في اليوم المحدد في ورقة التكليف بالمحضور فعلى المحكمة أن تؤجل سماع القضية لوقت آخر تبينه ويجوز لها أن تأمر بإخطار المدعي عليه بذلك الوقت

- ٤٦ — (١) إذا حضر المدعي عليه ولم يحضر للمدعي تصدر المحكمة حكماً غيابياً ضد المدعي فإم يقر المدعي عليه بصحة الدعوى فتصدر المحكمة في هذه الحالة حكماً ضد المدعي عليه بناء على إقراره

الاجراء عند عدم حضور المدعي مع حضور المدعي عليه

الاجراء عند عدم حضور المدعي عليه إذا لم تعلن قانونياً لورقة التكليف بالمحضور أو لم تعلن في وقتها

(٢) متى صدر حكم غيبي ضد المدعي يكون مغرولاً من إقامة قضية جديدة بالنسبة

للمدعي فيها .

٤٧ — ان كان المدعى أكثر من واحد وحضر واحد أو أكثر منهم بدون أن يحضر الباقي سأع المحكمة بناء على طلب المدعي أو للمدعين الحاضرين أن تنظر في القضية كما لو كان كل المدعين قد حضروا وتقي بما يكون مناسباً لما تقتضيه ظروف القضية

٤٨ — ان كان للمدعي عليهم أكثر من واحد وحضر واحد أو أكثر منهم بدون أن يحضر الباقي فعلى المحكمة أن تسير في القضية الى أن تفصل فيها وعند اصدار الحكم تنقض بالنسبة للمدعي عليه أو الادعي عليهم الذعن لم يحضروا بما يكون مناسباً لما تقتضيه ظروف القضية

٤٩ — (١) اذا صدر الحكم ضد مدعي عليه لم يحضر ساع له في وقت لا يزيد عن ثلاثين يوماً من التاريخ الذي اتجز فيه أي إجراء لتنفيذ الحكم ان ياتمس من المحكمة التي اصدرت الحكم صدور قرار بتقضه

(٢) اذا ثبت لدى المحكمة ان ورقة التكليف بالمحضر لم تعلن قانونياً أو ان المدعي عليه بسبب عذر كاف لم يتمكن من الحضور عند نداء القضية للفصل بها فعلى المحكمة ان تصدر قرار بتقض الحكم مع ما تفرضه من دفع الرسوم أو غيرها وان تعين ميعادا للسير في القضية

٥٠ — (١) اذا صدر حكم غيبي ضد مدع ساع له في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم ان ياتمس صدور قرار بتقضه

(٢) اذا ثبت لدى المحكمة ان للمدعي بسبب عذر كاف لم يتمكن من الحضور عند نداء القضية لفصل فيها فعلى المحكمة ان تصدر قرارا بتقض الحكم الغيبي مع ما تفرضه من دفع الرسوم أو غيرها وان تعين ميعاد للسير في القضية

٥١ — لا يتقض الحكم بناء على الطلب بمقتضى احدى المادتين الاخيرتين ما لم يمان الحكم بالطلب

الاعمال التحضيرية لسماع القضايا

٥٢ — اذا حضر الخصمان في اليباد المقرر لحضور للمدعي عليه واجابته أو في أي ميعاد اخر تأجلت اليه الاجراءات لمقتضيات هذه المادة فعلى المحكمة ان تستجوبها حتى تبدأ كد من النقط القانونية والوقائع للتنازع فيها ثم بعد اكمال مذكرة عن اجابة كل منهما عليها ان تعين وتدوّن النقط القانونية والوقائع التي ينبغي عليها الحكم العادل في القضية وتدوّن ايضاً كل امر جوهرى اتفق عليه الخصمان

٥٣ — اذا تنازع الاخصام في وقائع الدعوى فعلى المحكمة ان تستجوبهم عن الاثبات التي يقصدون تقديمها في المسألة للتنازع فيها وان تحرر مذكرة عن ذلك

الاجراء عند عدم حضور واحد أو أكثر من مدعي عليه

ابطال الحكم الصادر ضد المدعي عليه الذي لم يحضر

ابطال الحكم الصادر غايياً ضد مدع

عدم تقضى الحكم بدون اخطار الخصم

تعيين المسائل المتقضى ضلها

مذكرة عن الاثبات المقصود تقديمها

٥٤ — بعد تعيين المائل المتضمن فصلها وأعمال مذكورة من الأثبات الواردة تقدمها سلطة المحكمة في سماع القضية في حال أو في تاريخ تبينه لذلك

تكاليف الشهود بالمحضر

- ٥٥ — بعد ايداع اللبغ الخاص بأصاريك الشهود الذي تستثنيه المحكمة مراعاة لقواعد هذا القانون على المحكمة أن تصدر أوراق التكليف بالمحضر التي يريد أن الإخلاء لأجل إحصاء الشهود وأبرز للمستندات
- ٥٦ — يجب أن تقيم وتعلن ورقة التكليف بحضور الشاهد بالكيفية المنصوص عنها في هذا القانون وتم إعلان ورقة التكليف بحضور المدعى عليه ويكتب ذلك بأقرب ما يمكن
- ٥٧ — إذا عمل الشاهد الذي أعلنت له ورقة التكليف بالمحضر بالكيفية السابقة الذكر أو رفض أن يحضر في الإصدار والجهة المينين ولم يقدم عذراً مقبولا عن أهله أو رفضه سماع المحكمة أن تصدر أمراً بإحضاره أمامها لإدلاء شهادته

سماع القضية

- ٥٨ — في المبدأ المقرر لسماع القضية يأخذ القاضي شفاهياً في جلسة علنية أو في الشهود وشهادة أي خصم في القضية يتقدم بصفته شاهداً
- ٥٩ — يجب على كل شاهد قبل أداء الشهادة أن يعاف يمناً طبقاً للإوضاع أو بالكيفية التي في اعتقاده تجعل ذمته مقيمة
- وإذا رأيت المحكمة في حالة أي شاهد أن حلفه اليمين ربما لا يقيد ذمته سماع لها عوضاً عن حلفه أن تسمح له بإداء أقواله بأنه في شهادته يقول الحق والحق كله ولا شيء غير الحق
- ٦٠ — يجوز لأي خصم أن يستجوب الخصم الآخر وجميع الشهود يجوز للخصم الذي يستدعي شاهداً أن يستجوبه ثانياً بعد أن استجوبته الإخلاء الآخرون وبعد ذلك الاستجواب لا يستجوب الشاهد مرة أخرى ولا يستدعي إلا بواسطة المحكمة أو بأذنها
- ٦١ — يجوز للمحكمة أن ترفض أية أسئلة تطرح لها أنها اجنبية عن موضوع القضية أو موجهة على سبيل الضغط أو مجرد اللكيدة
- ٦٢ — كل مستند عرض وقبل في إثبات الدعوى يجب أن يودع في المحكمة ويقرأ

ويجب ان يعلم ذلك للمستند بحرف لو اعدد مميز له ويحفظ في المحكمة لحين التماس الدعاوى ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك وبعد انتهاء القضية يعاد المستند لقسم التبريد كودعه او الذي اخذ من حراسته ما لم تقتض المحكمة لسبب كاف يحفظه في حراسة المحكمة ٦٣ — بدون من يرأس المحكمة يقدم التماس سير الاستجواب اما باللغة الانكليزية او العربية كما يستصوبه مذكرة عن كل الشهادات للأخذة وللغرض كل مستند اودع في المحكمة

تدوين الاثبات

٦٤ — يسوغ للمحكمة في أية درجة من درجات القضية ان تستجوب بصفة شاهد اية شخص موجود في المحكمة أو ان تطلب منه ايراد اي مستند او شيء اخر كما انه يجوز لها ان تكلف بالحضور اي شخص لاداء الشهادة او لاراد اي مستند او شيء اخر اذا رأت ان شهادة الشخص او ايراد الشيء فمفصل ان يساعدوا على الفصل في المسائل المتنازع فيها

سلطة المحكمة في تكليف الشاهد بالحضور وفي استجوابه وطلب المستندات

الحكم

٦٥ — متى تم الاثبات بالمستندات ات وجدت واستجوبت البينة وسمعت الاخصام فعل المحكمة ان تصدر حكما انا فوراً واما في وقت اخر يعطى عنه الاخطار اللازم للاخصام ٦٦ — يجوز الحكم اما باللغة الانكليزية او العربية ويكون فوراً وبمقتضى ما من يرأس المحكمة وقت اصداره ٦٧ — يتضمن الحكم المواد الآتية

اصدار الحكم

شكل الحكم

ما يضمنه الحكم

(أ) قرار المحكمة في كل نقطة متنازع فيها على حدها وذلك في القضايا التي تعينت فيها النقط المتنازع فيها ما لم يكن قرارها في نقطة او أكثر كافياً للفصل في القضية (ب) امر يظهر جلياً التخفيف الممنوح من المحكمة او الشيء الآخر الذي قضت به في القضية (ج) بيان عن يقوم بدفع الرسوم مع تعيين مقدارها او الكيفية التي يحدد بها مقدارها وذلك في حالة ما اذا قضى بشيء ما فيما يختص بالرسوم ٦٨ — يسوغ للمحكمة عند ما تصدر امراً بدفع مبلغ ان تقضي فيه علاوة على المبلغ الاصلي المحكوم به بدفع مبلغ آخر او مبلغ اخرى بحسب ما تراه موافقاً لموضوع المنازعة ان كان هناك خسارة مانها المدعي او سببها لكونه حرم من استعمال المبلغ الاصلي من وقت اقامة القضية الى تاريخ الدفع

التسوية بسبب التأخير في دفع المبلغ المحكوم به

٦٩ — يسوغ للمحكمة عند ما تصدر امراً بدفع مبلغ ان تقضي فيه لاي سبب كان بان المبلغ الواجب الدفع على مقتضى ذلك الامر يدفع على انقضاء مع الفائدة او على انقضاء

دفع الدين المحكوم به على انقضاء

- او يدونها وبموجب الامر المذكور يجوز للمحكمة في حالة عدم دفع قسط من الاقساسات
اصدار حجز تنفيذي من اجل كل المبلغ الباقي باذنه ما لم يقض الامر بخلاف ذلك
- ٧٠ - اذا صدر امر في قضية مال منقول بتسليم ذلك المال على المحكمة ان تتحدد
مبلغا يدفع متى كان التسليم غير ممكن اجرأوه
- ٧١ - تعطى للاخصام بناء على طلبهم صور من الحكم مصدقا عليها بعد دفع
رسومها وكذلك صور من ترجمته ان طلبت بالانكليزية او العربية على حسب
مقتضيات الاحوال

الرسوم

- ٧٢ - للمحكمة في جميع القضايا الرأي المطلق في تعيين من يقوم بدفع رسوم كل
القضية وكل اجراء خصوصي فيها وكذلك رسوم اي اجراء في المحكمة
- ٧٣ - يسوغ للمحكمة في اية درجة من درجات الاجراءات ان تأمر المدعي بالوجود
خارج الاقليم او الذي على وشك ترك الاقليم للقائمة في دائرته القضية بان يؤمده
ضمانا او ضمانا آخر غير الذي اداءه لو احسن منه عن رسوم الدعوى بالقضية التي
تتصورها المحكمة ولها ان تأمر بإيقاف الاجراءات اثناء ذلك

الدوسية

- ٧٤ - للمسودات والشكوى والورائق التكليف بالمحضر والحكم وغير ذلك من
مستندات القضية يجب ايداعها مرتبة في ظرف يسمى « دوسية » القضية
- ٧٥ - يكون للاخصام وللمعدل التدوين في قضية (ان وجدوا) الحق في
الاطلاع على دوسية تلك القضية ولا يجوز لاسي شغص اخر الاطلاع عليه الا باذن
من النائب القضائي

الباب الحادي عشر

(في الاجراءات الفرعية)

محو اسماء الاخصام واصافتها

- ٧٦ - يسوغ للمحكمة في اية درجة من درجات القضية ان تمحو اسماء الاخصام
المحكين بها بدون مناسبة او فائقة

سلطة المحكمة في شطب
اسماء الاخصام للمحكين
بالقضية بدون لزوم

٧٧ - (١) اذا كان وجود أي شخص غرض خصم في قضية مرغوباً فيه لاجل الفصل في المسألة للبتان ع فيها فصلاً صواباً ساع للمحكمة في أي درجة من درجات تلك القضية ان تقرر بحمله خصماً فيها بصفة مدعى او مدعى عليه .

(٢) متى اشيف خصم بصفة مدعى او مدعى عليه فلي المحكمة ان تقرر بإعلانه بورقة التكليف بالمحضور بالطريقة التي نص عليها بهذا القانون في اعلانات ورقة التكليف بالمحضور للمدعي عليه

استجواب الشهود قبل سماع الدعوى

او بناء على تكليف بذلك

٧٨ - يسوغ للمحكمة في أي قضية قبل سماع الدعوى ان تستجوب بنفسها او تكلف أي محكمة او شخص بان يستجوب

الاحوال التي يجوز فيها المحكمة استجواب الشهود قبل سماع الدعوى او تكليف غيرها بالاستجواب

(١) أي شخص مقيم في السودان غير محتمل تمكنه من الحضور في سماع الدعوى او كاث يلزم اصفاهه منه بسبب مرض او علة او أي دأع كاث آخر

(ب) أي شخص مقيم خارج السودان تكون شهادته ضرورية

٧٩ - احكام هذا القانون المتعلقة باخذ الاثبات واستجواب الشهود تسريه على الأشخاص المطلوب منهم اداء الشهادة او ايزل المستندات على مقتضى المادة السابقة

٨٠ - الشهادة المأخوذة على مقتضى المادة (٧٨) لا يمكن اعتبارها شهادة في القضية مالم يتضح ان الخصم الذي تكون هذه الشهادة ستمت له الفرص باستجواب الشاهد بالمواجهة الا لاسباب خصوصية تدون في المسودات

كيفية استجواب هؤلاء الشهود

الاحوال التي يجوز فيها قبول الشهادة المأخوذة على مقتضى المادة (٧٨) في الفصل في القضية

في الاوامر الوقتية والحراس

٨١ - يسوغ للمحكمة في أية درجة من درجات القضية ان تصدر بناء على طلب خصم في القضية امرأ وتقياً او نظماً اخر بحسب مآثره متعلاً لأي خصم عن اتلاف أي مال متنازع فيه في القضية او تعريضه او التصرف فيه

٨٢ - يسوغ للمحكمة في أية درجة من درجات القضية المقامة للمدعي عليه من ان يتركب تقض عهد او ضرراً اخر سواء طالب تعويض في القضية او لم يطلب ان تصدر بناء على طلب للمدعي الامر الوقتي الذي تستمر به لاجل منع المدعي عليه من ان يتركب تقض العهد او الضرر المتشكي منه او أي تقض عهد اخر او ضرر من النوع ذاته ناشئ عن العهد منه او متعلق بالمال او الحق عينه

اصدار امرأ متناً لاتلاف مال متنازع فيه او تعريضه او التصرف فيه اصدار امرأ متناً لتقض عهد او ارتكاب ضرر

- ٨٣ — متى كان الشيء الذي من أجله يصر الأمر ربما لا يمكن الحصول عليه بسبب التأخير صاغ للحكمة ان تصدر أمرا وقتيا بدون إخطار الخصم الآخر بطلب المدعي ذلك الشيء
- ٨٤ — يجوز للحكمة ان تغير في أي وقت أو يطل الأمر الذي صدره على مقتضى المادة (٨١) أو (٨٢) وإذا رأت ان ذلك الأمر ظلمه أي خصم وثاله على أساس غير كاف صاغ لها ان تحكم ضد ذلك الخصم في قرارها بالمبلغ الذي تراه تعويضا معقولا للخصم الذي لحقه الضرر من ذلك الأمر
- ٨٥ — يسوغ للحكمة ان تبين بموجب أمر حارسا لأي مال منقول أو ثابت أقيم من أجله قضية أو كان متجاوزا عليه وأن تمنحه اجرة أو عمولة أو تغوله سلطة وأن تجعله خاضعا لما تشرطه عليه بحسب ما تراه موافقا متى رأت ان ذلك من الضروري لبيع للمال أو صيائه أو زيادة حفظه أو ادارته
- ٨٦ — كل أمر صدر على مقتضى المادة (٨١) أو (٨٢) أو (٨٥) يجوز للحكمة ان تشترط فيه الشروط التي تستنسبها من أداء الضمان أو غيره بالنسبة للأشخاص الذين يصدر الأمر لصالحهم
- جواز إصدار الأمر بدون إخطار الخصم الآخر
- جواز تعديل وإبطال الأوامر والحكم بالتعويض
- تبين الحارس
- اشتراط المحكمة في الأوامر التي تصدرها على مقتضى المواد (٨١) و (٨٢) و (٨٥)

الباب الثاني عشر

(في الاجراءات الخصوصية)

شرح المسألة

- ٨٧ — يسوغ لأية محكمة ان تشرح للحكمة الاستئنافية المسألة بالكتابة لاخذ رأيها فيها قبل ان تفصل في أية مادة مدنية وذلك اذا كان الخصام في نزاع بخصوص نقطة قانونية أو في أي حال أخرى مع قبولهم وعليها ان تتبع ذلك الرأي ومتى شرحت المسألة كما ذكر لا يكون هناك استئناف للحكم الصادر من المحكمة للطابق لرأي المحكمة الاستئنافية الا باذنها
- شرح مسألة المحكمة الاستئنافية لاخذ رأيها فيها

تحويل القضايا

- ٨٨ — يسوغ للمدير ان يسحب أية قضية أو إجراء آخر منظور أمام أية محكمة تحت مراقبته وينظر فيه بنفسه أو يحيله للفصل فيه على أية محكمة أخرى تحت مراقبته ومختصة بالنظر فيه
- ٨٩ — يجوز مع قبول الخصام سحب أية قضية أو إجراء آخر من المحكمة المنظور أمامها وذلك باذن هذه المحكمة أو محكمة النائب القضائي لاجل ان ينظر فيه أمام محكمة النائب القضائي
- سلطة المدير في تحويل القضايا بين المحاكم التي تحت مراقبته
- تحويل القضايا الى محكمة النائب القضائي

الباب الثالث عشر

« في الاحالة على محكمة المحكمين »

الامر بالاحالة

- ٩٠ - يسوغ لأي محكمة ان تحيل بموجب امر مع قبول الخصام أي نزاع مرفوع امامها على محكمة
٩١ - عند احالة أي نزاع بما ذكر على محكمة ينبغي المحكمة المحيلة ان تبين بدقة في الامر بالاحالة المادة للعروضة على المحكمين او الحكم وكذلك تبين المدة التي تراها كافية لاصدار الحكم ويسوغ لها امتداد تلك المدة من وقت الى آخر

الاحالة على عدة محكمين

- ٩٢ - يسوغ لكل واحد من الخصام في أي قضية ان يعين اما محكما واحدا او محكمين اثنين على حسب ما تقتضي به المحكمة بشرط ان كل خصم يعين العدد ذاته وعلى المحكمة المحيلة ان تعين الحكم الثالث او الخامس على حسب الحال
٩٣ - (١) يسوغ لكل محكمة احالة على مقضى هذا الباب ان تعافي اسيه شخص من العمل بصفة محكم اذا قدم لها عذرا مقبولا
(٢) اذا توفي محكم او رفض القيام بالعمل او اصبح غير اهل له او عافته المحكمة منه ساغ للمحكمة المحيلة ان تستدعي الخصم الذي عين ذلك الحكم لاجل ان يعين شخصا آخر محله
(٣) اذا لم يعين أي خصم محكما جديدا في الاسبوع بالكيفية السابقة في اسيه حال من الاحوال المنصوص عنها في الفقرة الثانية فعمل المحكمة المحيلة ان تعين شخصا ليعمل بصفة محكم
٩٤ - اذا احتاج المحكمون الى حضور الخصام او أي اشخاص آخرين تكون شهادتهم ضرورية ساغ لهم ان يطلبوا ذلك من المحكمة المحيلة التي يازمها ان تكلف بالحضور هؤلاء الخصام او الاشخاص ويكون كلهم مجبورين ان يحضروا اما شخصيا او بوكيل على حسب ما يقضي به المحكمون وان يقولوا الحق وبيروا المستندات والاشياء الاخرى التي تطلب امام المحكمين
٩٥ - ينبغي للمحكمين ان يبتوا ويقضوا في المسألة للعروضة عليهم لاجل الحكم فيها

- يكون الحكم كتاباً ومغنياً عليه من المحكمين ويجب عليهم عرضه على المحكمة لمحيلة التي عليها ان تأمر بأعلان الخصام كي يحضروا ويسموا الحكم
- ٩٦ - يسوغ للمحكمة المحيلة ان ترد على المحكمين عينهم الحكم او اية مادة عرضت عليهم لاعادة نظرهم فيها وذلك في الاحوال الآتية
- (١) اذا ترك حكم المحكمين اية مادة عرضت عليهم بدون ان يفصل فيها او فصل في مادة لم تعرض عليهم
- (ب) اذا كان حكم المحكمين غير محدود بحيث لا يمكن تنفيذه
- (ج) اذا ظهر على وجه الحكم انتمناش من جهة صحته القانونية
- ٩٧ - لا يكون حكم المحكمين قابلاً للقض الا بسبب فساد كل او بعض
- المحكمين او سوء تصرفهم
- كل طالب بنقض حكم المحكمين يجب تقديمه في ظرف عشرة ايام بعد اليوم المعين لسبب ذلك الحكم
- ٩٨ - اذا لم تر المحكمة التي اجرت الاحالة سبباً لرد الحكم او اية مادة عرضت على المحكمين لاعادة نظرهم فيها بالكتابة المذكورة او لم تر سبباً لردّها مرة اخرى او لم يقدم لها طالب بنقض الحكم او قدم ورفضته فلها ان تحكم على مقتضي حكم اغلبية المحكمين وتحدد المبلغ اللازم منه لمصاريف المحكمين وتعين من يقوم بدفعها ولن تدفع والكيفية التي تدفع بها
- ٩٩ - لا يكون قرار المحكمة المشار اليه في المادة السابقة قابلاً للاستئناف وينفذ في الحال ولا يسوغ لاية محكمة ان تقبل اية قضية تقام لاجل نقضه او ضد المحكمين بسبب حكمهم
- يكون حكم المحكمة خافياً

الاحالة على محكم واحد

- ١٠٠ - اذا اراد الاخصام احالة المسألة المتنازع فيها على محكم واحد فقط سأل لهم ذلك وحينئذ احكام المادة (٩٢) الى المادة (٩٩) « بدخول الغاية في النفا » تسرى على الحكم الواحد وعلى الاجراءات التي تحصل امامه وعلى حكمه بقدر ما يمكن تطبيقها اذا لم يكن اتفاق الاخصام على محكم فللمحكمة تعينه

الباب الرابع عشر

« في الاستئناف واعادة النظر »

قواعد عمومية فيما يختص بالاستئناف

- ١٠١ - (١) الحكم او الامر الذي يصدره قاض من الدرجة الاولى او الثانية استئناف احكام غير المدير من القضية

غير المدعى في قضية أصلية لا تزيد قيمتها عن ثلاثين جنيهًا مصريًا يكون نهائيًا ما لم يمنح القاضي الذي سمح القضية أو للمدعى إذنًا بالاستئناف
(٢) كل حكم أو أمر آخر يصدره قاض غير المدعى يستأنف أمام المدعى

١٠٢ - يسوغ للمدعى أن يحيل استئناف الأحكام الصادرة من قضاة الدرجة الثالثة على أي قاض من الدرجة الأولى أو الثانية لأجل الفصل فيه وذلك في جميع القضايا أو في قضايا خصوصية أو في أنواع خصوصية منها
١٠٣ (١) الحكم أو الأمر الذي يصدره مدعى في قضية أصلية أو مستأنفة لا يزيد قيمتها عن مائة جنيه مصري يكون نهائيًا ما لم يمنح المدعى أو النائب القضائي إذنًا بالاستئناف

(٢) كل حكم أو أمر آخر يصدره مدعى في قضية أصلية أو مستأنفة يستأنف في محكمة النائب القضائي

١٠٤ - متى عين قاض ليقوم بأعمال المدعى فكل استئناف يحصل ضد حكم أو أمر أصدره قبل تعيينه مدعى ويكون النظر فيه على مقتضى المادة (١٠١) من اختصاصه بصفته مدعى يسمح في محكمة النائب القضائي

١٠٥ - (١) طلبات الإذن بالاستئناف في الأحوال المنقضية فيها الإذن يجوز أن تحصل بدون إخطار الخصم الآخر وفي الأحوال التي تقدم فيها إلى النائب القضائي يجوز أن تكون كتابة

(٢) في الأحوال التي يسوغ فيها الاستئناف بدون إذن يجب على المستأنف أن يخطر باستئنافه المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر

١٠٦ - لا يجوز الإخطار بالاستئناف ولا طلب الإذن بالاستئناف بعد مضي المواعيد المحددة من إصدار الحكم أو الأمر التي يمينها من وقت إلى آخر النائب القضائي مع قبول الحاكم العام

١٠٧ - (١) يجب على المستأنف في ظرف سبعة أيام من وقت الإخطار بالاستئناف أو التماس الإذن بالاستئناف أن يؤدي الضمان الذي تقضي به المحكمة (أن استصوبت ذلك) بأنه يستمر في الاستئناف ويدفع الرسوم إذا صدر الحكم ضده

(٢) يجب عليه في ظرف الميعاد ذاته أن يدفع للمحكمة المبلغ الذي تقدره بصفة رسم أعداد الدروسية وأرساله إلى المحكمة الاستئنافية

١٠٨ - متى قام المستأنف بشروط المادة (١٠٧) فلي المحكمة أن تمان بصورة من الإخطار بالاستئناف المستأنف عليه النسبة يجب عليه أن يعطى إخطارًا

سماح استئناف الأحكام الصادرة من قضاة الدرجة الثالثة

استئناف أحكام للمدعى

عدم جواز سماح للقاضي المعين مدعى استئناف أحكامه الخصوصية

طلبات الإذن بالاستئناف

الإخطار بالاستئناف

ملحظة النائب القضائي في تحديد الواجب الذي يميني فيها دفع الاستئناف

توجب أداء الضمان على المستأنف من أجل الرسوم ودفع رسم أعداد الدروسية

إعلان الإخطار بالاستئناف الإخطار بالاستئناف القرعي

بالاستئناف التريحي (ان وجد) في الاربعة عشر يوما من تاريخ الاعلان في حالة حكم او امر نهائي او في ظرف ثلاثة ايام في غير ذلك
١٠٩ - (١) اذا أعطي الأذن بالاستئناف أو الأخطار بالاستئناف قبل تنفيذ الأحكام المتناظرة
الاتقياد للحكم أو الامر المتناظف او تنفيذه يسوغ للحكمة التي اصدرت الحكم او الامر ان تقضي بتنفيذه في الحال كما انه يسوغ لها او للحكمة الاستئنافية ان توقف التنفيذ أثناء مجامع الاستئناف

(٢) اذا قفت للحكمة بالتنفيذ الغوري يسوغ لها ان تطلب من الشخص الذي له حق في التنفيذ ان يؤدي قبل ذلك ضمانا لاجاز الامر الذي سيصدر في الاستئناف

(٣) اذا أوقف التنفيذ يسوغ للحكمة التي قفت بإيقافه ان تطلب من المستأنف ان يؤدي قبل صدور الامر بالإيقاف ضمانا بقيمة الحكم او الامر المتناظف

١١٠ - عند استئناف قضية يجب إرسال الدوسيه الى المحكمة الاستئنافية موهنا عليه بختم المحكمة التي اصدرت الحكم او الامر المتناظف
وجوب ارسال الدوسيه في المحكمة الاستئنافية

١١١ - - لاسمع شهود عند مجامع الاستئناف الا باذن المحكمة الاستئنافية
عدم سماع البينة بدون قبول المحكمة الاستئنافية

قواعد خصوصية فيما يختص بالاستئناف امام

محكمة النائب القضائي

١١٢ - - توصل مع الدوسيه الى محكمة النائب القضائي صور المستندات المثبتة لدهوى التي قبلت او قدمت في المحكمة الاذني منها عرضا عن المستندات الاصلية الا في ظروف خصوصية
ارسال صور المستندات مع الدوسيه

١١٣ - - يسوغ لكل واحد من الاخصام ان يعرض دعواه كتابة عند مجامع الاستئناف امام محكمة النائب القضائي وليس لهم الحق في ابداء اقوالهم شفاهيا الا باذن محكمة النائب القضائي او المحكمة الاذني منها ويمكن الحصول على هذا الاذن بدون اخطار الخصم قبل ذلك
جواز عرض الاخصام دعواهم كتابة وعدم إمكان سماع اقوالهم شفاهيا الا باذن المحكمة

١١٤ - - الحكم الذي تصدره في الاستئناف محكمة النائب القضائي متى صدق عليه قانونيا وأرجل الى المحكمة الاتحادي منها ينفذ بواسطة هذه المحكمة كما لو كان حكما من احكامها
تنفيذ حكم النائب القضائي

اعادة النظر

- ١١٥ - (١) يسوغ للنائب القضائي لاسباب كافية اعادة النظر على أي حكم أو أمر يكون قد أصدره بنفسه
- (٢) لايسوغ لحكمة خاضعة لمحكمته النائب القضائي اعادة النظر على أي حكم أو أمر أصدرته الا بقصد تصحيح خطأ كتابي أو خطأ آخر يظهر جليا أنه نتيجة سهو بدون ان تقصص قبل ذلك
- (١) على اذن للدير اذا كانت خاضعة له
- (ب) على اذن النائب القضائي اذا كانت محكمة مدير

اعادة النظر

الباب الخامس عشر

* في تنفيذ الاحكام *

تعريف

- ١١٦ - في هذا الباب يشمل لفظ « حكم » أو أمر محكمة يكون قابلا للتنفيذ
- ولفظ « المحكوم عليه » يعني كل شخص صدر ضده الحكم أو الأمر ولنظرة « المحكوم له » يقصد بها كل شخص صدر لصالحه الحكم أو الأمر القابل للتنفيذ وتشمل أيضا كل شخص تحول اليه ذلك الحكم أو الأمر كل ذلك ما لم يظهر ما ينافيه من الموضوع أو القرينة

التعريف

المحكمة التي يجوز لها تنفيذ الاحكام

- ١١٧ - يسوغ للدير ان يقرر منح أي محكمة أو أي محاكم من درجة خصوصية في اقليمه من تنفيذ الاحكام في جميع القضايا او في أي قضية خصوصية او في أي نوع خصوصي منها ويأمرها بالرسالة الى محكمة الخاصة أو الى أية محكمة أخرى داخل اقليمه لتنفيذ فيها
- ١١٨ - يسوغ للمحكمة التي أصدرت حكما أن تنفذ بنفسها أو ترسله من تلقاء نفسها من اجل التنفيذ لأي محكمة أخرى تكون داخل الاقليم الذي فيه تلك المحكمة

سلطة للدير في منح محكمة من تنفيذ الاحكام

تنفيذ الاحكام داخل الاقليم الذي صدرت فيه

- وذلك مع مراعاة أي أمر صدر على مقتضى المادة السابقة
- ١١٩ — متى كان الحكم مقتضى تنفيذه خارج الأقليم الذي في دائرة المحكمة الصادر منها الحكم ينبغي في الأحوال العمومية للمحكمة التي تصدر الحكم أو التي يوسل إليها لتنفيذه طبقاً للمادة (١١٧) أن ترسله للتنفيذ بناء على طلب المحكوم له بواسطة مدير الأقليم الكائن في دائرته المحكمة الصادر منها الحكم إلى محكمة مدير الأقليم المرغوب تنفيذ الحكم في دائرته إلا أنه يسوغ لها لاسباب خصوصية تدون في السجلات أن تنفذ الحكم بنفسها
- ١٢٠ — يجب على المحكمة التي ترسل حكماً للتنفيذ أن ترسل
- (أ) صورة من الحكم
- (ب) شهادة تشرح بعدم تنفيذ الحكم أو تبين المقدار الذي نفذ فيه والجزء الذي لم ينفذ أن حصل تنفيذ في بعض الحكم دون البعض الآخر
- (ج) صورة من لى أمر صادر لتنفيذ الحكم وإن لم يكن صدر أمر مثل ما ذكر
- فترسل شهادة بذلك
- ١٢١ — على المحكمة التي ترسل لها حكماً كما ذكر أن تأمر بأيداع تلك الصورة والشهادة في الدوسيه بدون طلب إثبات الحكم أو الأمر بالتنفيذ أو صورهما أو إثبات سلطة المحكمة التي أصدرته ما لم يطلب المحكمة الأولى ذلك الإثبات من أجل دواعي خصوصية يدونها بيده من يراس المحكمة
- ١٢٢ — متى أودعت تلك الصور كما تقدم جاز تنفيذ الحكم من المحكمة المرسل إليها ذلك الحكم أو من أي محكمة خاضعة لها أمرتها بتنفيذه طبقاً لنصوص المادة (١١٧)
- ١٢٣ — ينبغي للمحكمة التي ترسل لها حكماً للتنفيذ أن تعطي شهادة بذلك التنفيذ للمحكمة التي أرسلته وإذا لم تنفذه يجب عليها أن تبين لها الأسباب التي حالت دون ذلك التنفيذ

طلب تنفيذ الأحكام

- ١٢٤ — تنفيذ الأحكام بناءً على طلب المحكوم له
- تنفيذ الأحكام الصادرة بدفع مبالغ
- ١٢٥ — المحكوم بدفع مبلغ ينفذ
- (أ) بضبط ويبيع سلع المحكوم عليه أو أي مال متقول آخر
- (ب) أو يحجز ماله لدى العهد من الدين
- طرق تنفيذ الحكم الصادر بدفع مبلغ

- (ج) او بيع اطيائه او اى عقار اخر في احوال خصوصية
(د) او يفضله وحسه في بعض الاحوال
ويكون التنفيذ باحدى تلك الطرق او بأكثر
- ١٢٦ - (١) بناء على طلب المحكوم له يجب على المحكمة ان تصدر أمراً بالقبض والبيع لاحد مأورعيا المدين في ذلك الامر بان يحصل المبلغ الواجب الدفع مع رسوم التنفيذ بواسطة ضبط او بيع سلع المحكوم عليه او اى مال منقول اخر
- ١٢٧ - (٢) الاالات والعدد والبضائع المتعلقة بصناعة او حرفة المحكوم عليه التي تراهها المحكمة ضرورية لما يقوم باوده والملابس اللازمة له ولعائلته تكون معافاة من الحجز
- ١٢٨ - (٣) اذا حصل ادعاء من خصم ثالث على الساع او المال الموقوف عليه الحجز او على جزء منه مانع المحكمة ان تفصل في هذه الدعوى بطريقة ايجازية بين المدعي والمحكوم له
- ١٢٩ - (٤) ينفذ الحكم بواسطة حيز الدين متى اثبت المحكوم له المحكمة ان شخصاً اخر مدعى المحكوم عليه ويوجد داخل اختصاصها
- ١٣٠ - (٥) يسوغ للمحكمة ان تأمر ذلك الشخص الاخر والمحكوم عليه وكذلك اى شاهد اخر يكون وجوده ضرورياً بان يحضروا ويستجروا
- ١٣١ - (٦) اذارت المحكمة بعد الاجراءات التي تظنها ضرورية لتعيين الزام ذلك الشخص الآخر بالدفع انه يوجد مبلغ خال عن النزاع مدين به ذلك الشخص للمحكوم عليه ساع لما ان تأمره بان يدفع في المحكمة للمبلغ المدين به او يدفع منه ما يكون كافياً لسداد طلب المحكوم له
- ١٣٢ - (٧) الدفع الذي يقوم به ذلك الشخص على مقتضى امر بالدفع يعتبر قضاء شريعياً بقدر ما دفع من الدين الذي عليه للمحكوم عليه
- ١٣٣ - (٨) يسوغ للتنفيذ بواسطة بيع اطيان المحكوم عليه او امواله الناتجة الاخرى اذا ثبت لدى المحكمة ان المحكوم عليه حق في ابيه اطيان او عقار اخر وانه لا يوجد له مال اخر قابل للتنفيذ
- ١٣٤ - (٩) الامر ببيع الاطيان او المال الثابت الاخر يصدر لاحد ماموري المحكمة ويجمع عليه بان يبيع حقوق المحكوم عليه في تلك الاطيان او الاموال الناتجة الاخرى في المبادىء وبالطريقة التي تراهها المحكمة عادلة ومعقولة بحسب الظروف
- ١٣٥ - (١٠) لا ينفذ هذا الامر بدون ان يصدق عليه المدير اولا
- ١٣٦ - (١١) قبل اصدار هذا الامر يسوغ للمحكمة ان تجري تحقيقاً في ماهية حقوق المحكوم عليه ومقدارها اذا استصوبت ذلك ويسوغ لها ان تعلن المحكوم عليه وشهود اخرين كي يحضروا ويستجروا من اجل ذلك التحقيق

التنفيذ بحيز دين
سلع المحكوم عليه

الاعفاء عن آلات
المحكوم عليه وفيها

جواز الفصل في ادعاء
المشم الثالث بالسلع
المعجوز فصلها ايجازياً

التنفيذ بواسطة حيز
ما للمحكوم عليه لدى
الغير

التنفيذ بواسطة بيع
الاطيان

- ١٢٩ - (١) اذا صدر حكم بدفع مبلغ ولم ينفذ كله او جزء منه ساغ للحكمة التنفيذ بواسطة حبس المدين عليه
- بناء على طلب المحكوم له ان تعلق المحكوم عليه بالحضور كي يستجوب عن استطاعته للدفع
- (٢) اذا ظهر للحكمة من استجواب المحكوم عليه او بينة اخرين
- (١) ان المحكوم عليه عنده وقتئذ او كان عنده بمصدور الحكم ميسرة كافية لدفع المبلغ المقتضى عليه بدفعه واي او اعمل دفعه على حسب الامر
- (ب) او انه مع علمه بعدم قدرته على القيام بسداد ديونه قلما استدان غير مبال او ميز بنهر عدل احد غراماته بواسطة دفع مبلغ او التصرف بانه
- (ج) او انه ارتكب اي امر آخر من امور النش فيا يقتض بموضوع الطلب للحكمة حينئذ في اي حال من هذه الاحوال ان تضعه في الحبس اذا استصوبت ذلك لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وان تصدر امرا بذلك
- (٣) يلزم ان يدوب في المسودات امر للحكمة والاسباب التي انبى عليها ذلك الامر

تنفيذ الاحكام بتسليم المال

- ١٣٠ - تنفيذ الحكم بتسليم المال الذي في حيازة المحكوم عليه يكون
- (١) بضبط للمال وتسليمه الى المحكوم له
- (ب) او بالطريقة الموضوعة لتنفيذ اي حكم غير الحكم بدفع مبلغ

تنفيذ الاحكام غير الضادرة بدفع مبلغ

- ١٣١ اذا اتفق حكم على ائحة شخص بان يقوم بعمل من الاعمال غير دفع مبلغ او بان يمتنع عن اجراء ائحة شئ ولم يمثل ذلك الشخص للامر فعلى المحكمة بناء على طلب المحكوم له ان تصدر امرا لاحد مأموريها للعين فيه بان بضبط الشخص الغير للممثل ويحفظه في الحراسة حين صدور امر آخر وهذا ما لم تر سببا جيدا ينافي ذلك
- ويكون الشخص المضبوط مستوجب الحفظ في الحراسة حين أمثاله للامر في كل الامور اللازم انجازها فوراً وادائه الضمان الذي تستصوبه المحكمة بانه يمثل للامر من وجوه اخرى (ان وجدت) في الواعيد للمستقبل المعنية فيه او في حالة عدم استطاعته الاستمرار في الامتثال للاداس يحفظ في الحراسة حين قضائه في الحبس المدة التي تستصوبها المحكمة ولا تزيد عن ثلاثة اشهر او حين دفعه الغرامة التي تستصوبها ولا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية

طريقة تنفيذ الاحكام
غير الضادرة بدفع مبلغ

الباب السادس عشر

قواعد اضافية

- ١٣٢ — يسوغ للمحكمة كلما استصوبت وسواء كان قبل او بعد «نفي الميعاد
لتنظر في هذا القانون او في اي حكم او امر او قاعدة ان تمد او توجل الميعاد المحدد للقيام
بأي عمل او لاتخاذ أي اجراءات
- ١٣٣ — يسوغ للمحكمة في أي درجة من درجات قضية او اجراء آخر ان تأمر
او تسمح بتصحيح أي خطأ وبإعمال أي تنقيح كما انه يسوغ لها ان تغفو عن الامثال
لاية قاعدة من القواعد المنبئة في الاجراءات مع اشتراطها ما تراه عادلا ومعقولا من
الرسوم وغيرها
- ١٣٤ — لا يسوغ لاسبء محكمة ان تعتبر الحكم او الامر الصادر في أي قضية
او اجراء آخر لاغيا بسبب مغايرته للاجراءات القانونية اذا رأت ان المغايرة لم تضر
بأي خصم في القضية او الاجراء وليس بمحتمل انها تضر به وذلك رغبا عن كل احكام
هذا القانون
- ١٣٥ — يسوغ للنائب القضائي من وقت الى آخر ان يسن قواعد ويقرر
اصولا قضائية غير مناقية لهذا القانون لاجل ان ينظم العمل والاجراء امام محكمته
والحاكم الخاضعة لها او لاجل تنفيذ احكام هذا القانون في اوجه اخرى وذلك مع
قبول الحاكم العام
فيسوغ له مثلا
- (ا) ان يسن نظاما يقرر فيه اجراء خصوصيا للقضايا المحولة لمحكمته
(ب) ان يسن نظاما لتقدير قيمة القضايا على مقتضيات هذا القانون
(ج) ان يحدد درجات الرسوم اللازم دفعها في المحاكم المذكورة او الرسوم المتعلقة
بأي قضية او اجراء او اشتراك او عمل قانوني آخر
(د) ان يسن نظاما بخصوص المناصرين التي يلزم منحها للاغصام والشهود والوكلاء
وغيرهم من أي محكمة من المحاكم المذكورة او فيها

جواز امتداد المرافعة
المسموح بها في هذا
القانون او في أي حكم
او امر او قاعدة

جواز الامر او
السماح بالتنقيح

عدم إلغاء الامر
او كسألا على اسباب
قانونية

سلطة النائب القضائي
في وضع القواعد

سودان

(القانون العام لروادي حلفا وسواكن ١٨٩٩)

سودان - - - (قانون مدني)

تعيين وظيفة القضاء المدنيين

حيث انه قد عين قاض مدني والرغوب تجديد اختصاصه

وحيث انه من المنظور تعيين قضاة مدنيين آخرين فقد وضع القانون الاتي

(اولا) يسمي هذا القانون بقانون سنة ١٩٠١

بشأن القضاء للمدنيين

(ثانيا) يكون القاضي المدني قاضيا من الدرجة الاولى وله اختصاصات هذا القاضي للبيئة بقانوني السودان الجنائي والمدني وتخول له كل السلطة القضائية التي للمدير في جميع المواد المدنية والجنائية المحالة عليه بامر خاص او عام من المدير في دائرة اختصاص هذا المدير

(الامضا) رجنته ونجحت

حاكم السودان العام

سودان - - - (القانون العام لروادي حلفا وسواكن ١٨٩٩)

القانون الاتي ادناه للتصديق بتعيين ادارة حكومة السودان صار نشره بحسب السلطة المخولة في هذا الخصوص لحاكم عموم السودان

القانون العام لروادي حلفا وسواكن سنة ١٨٩٩

(الامضا)

كنتشرف خرطوم

حاكم عموم السودان

(قانون)

يختص بتطبيق القوانين واللوائح المعمورة على قسي حلفا وسواكن

قد صدر الامر بما ياتي -

١ - عند تطبيق احد القوانين او الاوامر او اللوائح المعمورة على قسم حلفا او قسم سواكن فطلق كلمة المدير على المحافظ او ملاحظ الادارة وكلمة

سودان

(قانون تقرير عوايد المراكب ١٨٩٦)

للمديريه (بمعنى الادارة) على المحافظة وكلمة مديرية (بمعنى الانقليم) على القسم

٢ - يسمي هذا القانون « القانون العام لروادي حلفا وسواكن لسنة ١٨٩٩ »

(الامضا)

كنتشرف خرطوم

حاكم عموم السودان

سودان - - - (قبانه) مايو سنة ١٩٠٠

اعلان

ليكن معلوما لدى العموم ان صناديق ائتمار العام قد صادق على نحو جميع عوايد القبانة في انحاء السودان اعتبارا من اول الشهر الماضي

سودان - - - (قانون تقرير عوايد المراكب سنة ١٨٩٩)

قد صدر الامر بما ياتي :

١ - تؤخذ عوايد من كل مركب يسير في النيل او فروعها في انحاء السودان باعتبار غرضين صاغ عن كل اردب من حمولة وهذه العوايد تدفع مقدما على قسطين متساويين احدهما في اول يوم من يناير والاخر في اول يوم من يولييه من كل سنة

٢ - تعفى من هذه العوايد للمراكب الآتية :

اولا للمراكب ملك الحكومة

ثانيا للمراكب المملوكة للحكومة

ثالثا للمراكب التي لا تأسر جنوبي شلال وادي

حلفا وتكون اصحابها مقيمة في

القطر المصري

٣ - للمراكب التي تبدي بالسفر قبل اليوم

الاول من يولييه الاتي يدفع عنها اول قسط في اول

يولييه او قبله اما المراكب التي تبدي بالسفر بعد

اليوم الاول من يولييه فيدفع اول قسط عنها قبل

ابتدائها بالسفر ومقداره بالنسبة للعوايد السنوية يكون

الضبط ومصاريف البيع ومقدار الترامة يسلم الباقي من اثنين الى الاشخاص الذين تظهر احقيتهم به ولكي يتأكد للدير من الاشخاص المستحقين يحفظ ما تبقى من اثنان تحت يده لمدة ثلاثين يوما تقدم له في اثباتها جميع الطلبات التي تتعلق بذلك ١١ - هذا القانون يسمى قانون عوايد المراكب لسنة ١٨٩٩

(الامضا)

كششرف اوفخرطوم

حاكم عموم السودان

سودان - - (مستقيم) - - يونيو سنة ١٩٠١

اعلان

على الاشخاص الملكية الذين يرغبون الاستغناء في مصلحة السودان الملكية ان يقدموا طلباتهم بذلك الى جناب مساعد سكرتير ملكي السودان ووكيل حكومتها بمصر القاهرة ميينين في هذه الطلبات سنهم وجنسيهم ومذهبهم ويجب ان يرفقوا بها نسخ من الشهادات او التوضيات التي اصطلت لهم من المحلات التي كانوا مستخدمين فيها قبلا - كذلك يجب ان يذكروا استمدادهم المخصوصي للخدمة ونوع الخدمة التي يرضون ان يشتغلوا بها ويثبتوا عنوانهم ومحل اقامتهم ولذا غيروا محل اقامتهم يلزم ان يلغوا عن ذلك محل الاقضاء

اما الذين يطلبون الاستغناء في الوظائف الصغيرة مثل البوليس او المجتاعة للسلية او مراسلات فيقدمون طلباتهم راسا الى سكرتير ملكي السودان بالخرطوم

سودان - - (مستقيم) - - سنة ١٨٩٩

« مصاريف العلاج في الاستيباليات الملكية »
اولا موظفو الحكومة الذين يدخلون

بحسب المدة الباقية من النصف السنة الاخير فقط

٤ - يجوز دفع اقساط العوايد في احدى مديريةين المديرين

٥ - يعطى للركب رخصة عند دفع العوايد اول مرة ويثبت فيها مقدار حمولته ويوشر عليها بتسديد العوايد وهذه الرخصة تقدم فيها بعد عند دفع كل قسط ويتأثر على ظهرها بما يفيد الدفع

٦ - اذا فقدت هذه الرخصة يعطى رخصة جديدة بدلا منها من المديرية التي دفع فيها القسط الاخير من العوايد وذلك بعد دفع خمسة غروش صاغ

٧ - يجب ابراز رخصة المركب عند طلبها لاطلاع احد انقضاء او احد رجال البوليس عليها وعدم تقديمها يعتبر دليلا كافيا بان العوايد لم تدفع وحينئذ يرسل البلاغ اللازم عن ذلك الى المدير حالا

٨ - كل مدير مفوض بضبط المراكب التي لا تبرز رخصتها او التي يثبت بانها تأخرت عن دفع غشط العوايد لمدة تزيد عن شهر « بالتقويم الاثونيكي » عن وقت الاستحقاق والمدير في هذه الحالات ان يوقع عليها غرامة لا تتجاوز ثلاثة اضعاف العوايد المتأخرة الا اذا تحقق بان التأخير عن الدفع نشأ عن سبب مقبول

والمدير ياتي للركب محجوزا الى ان تدفع الترامة المحكوم بها

٩ - غير انه اذا ظهر فيها بعد ان اقساط العوايد كانت مدفوعة كلها والرخصة كانت مفقودة فقط ففي هذه الحالة ترد الترامة التي اخذت بعد خصم ثمن الرخصة الجديدة

١٠ - اذا لم تدفع الترامة في خلال ثلاثة اذهر « بالتقويم الاثونيكي » من تاريخ ضبط المركب فالمدير يأمر ببيع المركب بالزاد الباني ويصدق خصم تكاليف

(سنتنى ١٨٩٩)

(سنتنى ١٨٩٩)

الاستياليات للكية لاجل العلاج يدفعون المصاريف عن ذلك حسبما يأتي :
جنيه في الشهر غروش صاغ في اليوم

| | | |
|---|-------------------------------------|-----|
| ٥ | من كان راتبه وعلاوته أكثر من ١٢ | ١٢ |
| ٤ | » » » لا تزيد عن ١٢ وأكثر من ٨ جنيه | ٨ |
| ٣ | » » » » ٠.٨ » » » » ٠.٥ » » » » | ٠.٥ |
| ٢ | » » » » ٠.٥ » » » » ٠.٣ » » » » | ٠.٣ |
| ١ | » » » » ٠.٣ » » » » ٠.١ » » » » | ٠.١ |

ثانياً الاشخاص الغير موظفين في الحكومة يدفعون مصاريف علاج حسب قدرتهم

كما يأتي ويستثنى من ذلك للشار اليهم في البند ٣

| | | |
|---|--------------------|---|
| ٥ | قشة اولى عن كل شخص | ٥ |
| ٤ | » » » » ثلثة | ٤ |
| ٣ | » » » » ثالثة | ٣ |
| ٢ | » » » » رابطة | ٢ |
| ١ | » » » » خامسة | ١ |

اما الفئة الواجب وضع الشخص فيها فتقرر بواسطة المدير او سلطة اخرى مكافئة بذلك

ثالثاً يمكن التصريح بالعلاج مجاناً ويعطى الدواء الغرض الخارجية بدون ثمن لكل شخص يكون في حالة الفقر الشديد وذلك بحسب شهادة المدير ولها خدمة الحكومة الذين يصابون بجروح انشاء او بسبب تاديتهم واجباتهم يعالجون مجاناً

باسم الحاكم العام

١٠ ج. هارن

سكرتير مالي حكومة السودان

تحريراً بام درمان في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٩

سودان - ٥ - (مشروبات روحية) سنة ١٨٩٦

قانون

تقرير رسوم المشروبات الروحية والتصريح ببيعها

قد صدر الامر بما يأتي :

١ - لا يجوز لاي شخص لو لاي شركة ادخال الخمر او السوائل الروحية او غيرها من السوائل الكحولية في بلاد السودان ولا الاتجار فيها ولا بيعها الا بمقتضى رخصة يعطيها المدير بعد التصريح عن اخلاقي الطالب وكل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد

عن مائة جنيه مصري وجميع الخمر والسوائل الروحية او غيرها من السوائل الكحولية التي تكون في حيازته او ملكه او في عيالته ييسر بيعه ضبطا لجهة الحكومة والمحلات التي تستعمل لذلك تكون مينة في الرخصة

٢ - رسم الرخصة خمسون جنيها مصرياً يدفع على تسعين متساوين احدها في اول يوم من شهر يناير والاخر في اول يوم من شهر يولييه من كل سنة واذا اخذت الرخصة بعد ابتداء السنة فحسب السنة شهور المجارية يلزم دفعه بالتمام في حال الحصول عليها

٣ - تنتهي مدة كل رخصة في يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ولكن اذا تجددت الرخصة في يوم ١٤ يناير التالي او قبل هذا التاريخ فلا يعتبر صاحبها مخالفا ولا يعاقب

٤ - يجب على حاملي الرخص ان يجعوا اللوائح التي تصدر بشأن اشتغالهم والا يعاقبون بسبب الرخص وبأي عقاب اخر متصوص عنه في اللوائح ولكن سحب الرخص لا يكون معتبرا الا اذا حصل او تأيد حصوله بمعرفة المدير

٥ - اذا رغب شخص او شركة بيع الخمر او السوائل الروحية او غيرها من السوائل الكحولية داخل زجاجات او دلكل متاديق فقطع مع بيع بضائع اخرى سوية في اكثر من محل واحد فالتصريح في

هذه الاحوال يعطى من الحاكم العام ورسوم هذا الرخصة لا يقل عن خمسين جنيها في السنة وحاملها يكون مقيدا بقيود خصوصية متعلقة بكيفية ادارة اشغاله ويجوز منه عن البيع لاشخاص معلومة او لثلاث معلومة من الناس

٦ - المحلات المعطاة لها الرخص بموجب هذا القانون اذا انتقلت في أثناء السنة من يد الى اخره فيجوز نقل الرخصة باسم المنتقلة له تلك المحلات بدون دفع رسم آخر ويتم ذلك باسم المدير متى استصوب قبوله

٧ - يجوز نقل الرخصة عن المحلات المينة فيها الى محلات اخرى باسم من المدير

٨ - الرخصة المعطاة بمقتضى هذا القانون لا تخول حاملها الحق بتجديدها متى تراءى للسلطة المختصة ان ترفض ذلك لاسباب متعلقة بالامن العام او بالصحة العمومية

والسلطة المذكورة لا تكون ملزمة باضاح الاسباب التي دعيتها الى رفض تجديد الرخصة

٩ - التزامات التي يقضي بها هذا القانون يصير تحصيلها بصفة مستعجلة او غير مستعجلة بمعرفة قاضي من الدرجة الاولى او الثانية

١٠ - لا يسري هذا القانون على بيع الريس « اي عرق البلع البلدي »

١١ - هذا القانون يسري مفعوله اعتبارا من يوم نشره الا ان الاشخاص او الشركات التي تكون جارية الاتجار في ذلك الوقت في اصناف تستوجب الرخصة بموجب هذا القانون يعطى لها ميعاد مقداره ١٤ يوما لتقديم الطلب للحصول على الرخصة

اذا ادخل شخص واحد او جملة اشخاص سوائا الكحولية لاستعمالهم لخاصة لا للاتجار وكل ذلك بموجب تصريح صادر من الحاكم العام فلا يعتبر عملهم مخالفا لهذا القانون

١٢ — هذا القانون يسمى بقانون رخص السوائل

لسنة ١٨٩٩

(الامضا)

كتشيراوف خرطوم
حاكم عموم السودان

سودان — (معدن) ١٨٩٩

القانون الآتي ادناه المختص بتعيين ادارة حكومة
السودان صار نشره بحسب السلطة المخولة في هذا
المخصوص لحاكم عموم السودان
قانون استخراج المعادن (رخص البحث)

سنة ١٨٩٩

(الامضا)

رجينك ونجت

حاكم عموم السودان

قانون

البحث عن المعادن الخالصة والمشوبة والمواد للمدينة
والمحارة الكريمة ومنع حق الناجم
بلون رخصة من الحاكم العام

حيث ان المعادن باسمها للمشوبة والخالصة والمواد
للمدينة والمحارة الكريمة سواء كانت في باطن الارض
قائمي في حيازة خصوصية او على سطحها وسواء كانت
في باطن الارض المزوكة او على سطحها هي جميعها
ملك الحكومة

وحيث ان للموافق التصريح بالبحث عن المعادن
الخالصة والمشوبة والمواد المدنية والمحارة الكريمة ومن
القوانين الآتية للبحث والاستخراج

قد صدر الامر بما يأتي :

١ — هذا القانون يسمى بقانون استخراج المعادن
(رخص البحث) سنة ١٨٩٩

٢ — يجب اعتبار ما يأتي في نصوص هذا
القانون مالم يرد في عباراته ما يخالفه وهو

الالفاظ المستعملة للذكر تشمل المؤنث ايضا
« للمفرد » الجمع ايضا
« بالجمع » للمفرد ايضا
« التي تشير الى الواحد تشمل الجماعة ايضا
ولفظه معين (على اختلاف صفاتها) تدل على ان
التميين كان باسم الحاكم العام وقد نشر بمسازينة
السودان

٣ — رخص البحث تعطى تحت احكام هذا
القانون للأشخاص الذين يطلبونها بعد ان يدفعوا مقدما
الرسوم المبيعة لها وعندما لا يمكن تطبيق الرسوم على
الرخص المطلوبة يتفق مع الحاكم العام على رسوم
خصوصية وهذه الرخص نوعان رخص عمومية ورخص
خصوصية وكل منها لها نصوص معينة غير انه قد يحصل
في نصوصها حذف وابدال واضافة في حالات خصوصية
حسب استصواب الحاكم العام

٤ — الطلب الذي يقدم لاجل اخذ
رخصة بحث عمومية يقدم كتابة ويستحصل على
التفصيلات الآتية :

(١) اسم الطالب وهوائه وجنسيته

(٢) القسم الذي يرغب الطالب اجراء البحث
ضمن دائرته

٥ — الطالب الذي يقدم لاجل اخذ رخصة
بحث خصوصية تقدم كتابة ويشتمل على التفصيلات
الآتية :

(١) اسم الطالب وهوائه وجنسيته

(٢) موقع وجود الارض المقدم بشأنها الطالب
مع بيان مساحتها بوجه التوثيق

(٣) عا اذا كانت الارض المقدم بشأنها الطالب
في حيازة خصوصية او متفق بها او مستعملة
بأي طريقة كانت او كلها او بعضها مع بيان
مقدار ذلك البعض

(٤) للمادرات الخالصة والمشوبة والمواد المدنية
والمحارة الكريمة التي يراد البحث عنها

هذه الارض يحدد تحديداً واضحاً في الرخصة لما بواسطة نصف قطر مأخوذ من نقطة ثابتة ويكون مقدار طول نصف القطر وموقع النقطة الثابتة معينة في الرخصة واما بواسطة تحديده بحدود واضحة في الرخصة ايضاً وهذه الرخصة لا تغول لصاحبها حق البحث في الاراضي التي في الحيازة الخصوصية الا يرضى ملاكها او الذين ينتفعون بها

(٢) مدة رخصة البحث الخصوصية سنة واحدة وفي نهاية السنة الاولى اذا تبين للحاكم العام ان صاحب الرخصة قد اجرى البحث القبول وانه اتبع من كل الوجوه احكام هذا القانون ونصوص رخصته يكون له الحق بعد دفع الرسوم المعتبرة باخذ رخصة جديدة عن الجزء الذي يختاره من الارض التي كانت داخلة في رخصته السابقة بشرط ان الارض التي يختارها لا تتجاوز نصف الارض التي كانت داخلة في رخصته السابقة وان تكون قطعة واحدة

(٣) رخصة البحث الخصوصية لا تنقل الى الغير ولا يجوز تحويل حقوقها او منافعها او ترتيب اي حق كان عليها الا يرضى الحاكم العام

(٤) رخصة البحث الخصوصية تغول حقاً ممتازاً عن الحقوق الممنوحة لاستخراج المادن غير الله يجوز منح حقوق ممتازة بمن صريح في رخصة البحث الخصوصية وذلك بحسب استصواب الحاكم العام

٩ - كل رخصة بحث تغول لصاحبها وتغرض عليه علاوة على ما ذكر الحقوق والامتيازات والشروط والعقوبات الاضافية الاتي يانها ما يلتفق بمن صريح على ما يخالف ذلك وهي

(١) لمالك الرخصة ان ينقل ويتصرف بجميع المادرات الخالصة والشربة والمواد المدنية والحجارة الكريمة التي تستخرج او تستكشف اثناء عمليات البحث وذلك بعد دفع الرسوم للمدينة

٦ - شكل رخصة البحث تغول الحقوق والامتيازات وتغرض الشروط والنصوص التي يستصوب منحها وفرضها الحاكم العام في كل حالة على حدة

٧ - رخصة البحث تغول لصاحبها ما يأتي من الحقوق والامتيازات وتغرض عليه ما يأتي من الشروط والعقوبات ما لم يتفق بمن صريح على ما يخالف ذلك

٨ - رخصة البحث العمومية تغول لصاحبها ما يأتي من الحقوق وتقيده بما يأتي من الشروط ما لم يتفق بمن صريح على ما يخالف ذلك

(١) تغول لصاحبها حق البحث شخصياً مع حاله وقبلته عن جميع المادرات الخالصة والشربة والمواد المدنية والحجارة الكريمة في كل الاراضي المروكة السكائفة في القسم او الاقسام للمدينة في الرخصة ويخرج منها الاراضي الداخلة مؤقتاً في رخصة بحث خصوصية وكذلك حق البحث في الاراضي التي في الحيازة الخصوصية السكائفة في القسم او الاقسام نفسها ويكون ملاكها او المنتفعون بها قد وضعوها تحت تصرفه لهذا الغرض

(٢) مدة رخصة البحث العمومية لسنة واحدة

(٣) رخصة البحث العمومية لا تنقل الى الغير

(٤) لا يترتب على رخصة البحث العمومية حقوق وامتيازات خصوصية او ممتازة

٨ - رخصة البحث الخصوصية تغول لصاحبها ما يأتي من الحقوق وتقيده بما يأتي من الشروط ما لم يتفق بمن صريح على ما يخالف ذلك

(١) رخصة البحث الخصوصية تغول لصاحبها دون غيره حق البحث بشخصه « او بواسطة وكيله المسمى » مع حاله وقبلته عن جميع المادرات الخالصة والشربة والمواد المدنية والحجارة الكريمة التي تكون معينة في الرخصة وضمن دائرة الارض المسودة فيها واتساع

(٢) يجب عليه ان يقدم بلاغا الى الحاكم العام عما يكتشفه من الذهب والفضة والحجارة الكريمة قبل ما ينقله الغير او يورثه الى الخارج (٣) له الحق ان يباشر ما يلزم قسط من العمل لاختبار حالة الارض المعدنية حتى الخيرة ويدوم عليه الى ان يتم اختبارها

(٤) يجب عليه ان يسمح للحاكم العام او لاسمه مندوب من رجال الحكومة بتدبير الحاكم العام بالتفتيش في جميع الاوقات المناسبة على اي عمل تم بموجب الرخصة او لا يزال تحت العمل

(٥) عليه ان يبرز رخصته عند ما يطلبها منه اي كان من رجال الحكومة او اي شخص اخر يده رخصة بحث بشرط ان يكون له رخصة ايضا

(٦) تلغى رخصة البحث بمجرد ايجازها بدون محاسب او مخالف صاحبها او كلالته او خدمته او عاله او فملته شرطت شروطا ونصا من نصوص هذا القانون

(٧) الحاكم القضائية المؤسسة في السودان هي الحاكم التي لها وحدها الاختصاص بفصل المسائل او المنازعات التي تحصل بين الحكومة وبين صاحب الرخصة فيما يخص ترخيص البحث

١٠ - كل شخص سوا كان يده رخصة او لا اذا ارسل الى الخارج او نقل الى الغير ما يكتشفه من الذهب او الفضة او الحجارة الكريمة بدون ان يكون قد سبق تقديم بلاغا عما اكتشفه الى الحاكم العام يضاف ما اكتشفه مع القنود او الذمعة التي تحصل عليها الى حب الحكومة وعلاوة على ذلك يعاقب بغرامة غايتها مائة جنيه مصري وان تاخر عن دفع الغرامة يعاقب بالحبس لمدة غايتها ثلاثة اشهر

(١) كل شخص يجري البحث عن المعادن المخالصة والمشبوهة للمواد المعدنية او الحجار الكريمة في ارض تكون في جياز مخصوصية او في ارض مفروكة بدون ان يكون يده رخصة بحث وكل شخص يباشر او يشغل في حفر

المناجم بدون رخصة لحفر للمناجم او تهرج كلف من الحاكم العام يعاقب بغرامة غايتها مائة جنيه مصري وان تاخر عن دفع الغرامة يعاقب بالحبس لمدة غايتها ثلاثة اشهر

(٢) غير انه يجوز لصاحب ارض ان يجري البحث في الارض التي تحت جيازته بدون رخصة بحث بشرط ان يقدم بلاغا اولاهن ذلك الى الحاكم العام (الامضا)

رجيلد ونجت

حاكم عموم السودان

اعلان

يجب اعتماد التصليحات الالية في قانون البحث عن المعادن الخ الذي نشر في غازية السودان نمرة ٨ الصادرة في ٢ يناير سنة ١٩٠٠

في السطر ٧ من المادة ٢ بدلا من «على اختلاف صفاتها» اقرأ على اختلاف صيغها

في السطر ٣ من المادة ٣ بدلا من الرسوم على الرخص اقرأ الرسوم المعينة على الرخص

في السطر ٤ من البند ١ من المادة ٧ بدلا من الاراضي الداخلة مؤقتا في رخصة بحث خصوصية وكذلك حق البحث اقرأ الاراضي التي تكون وقتئذ داخلة في رخصة بحث خصوصية وتخلو ايضا حق البحث

في السطر ٦ من البند ١ من المادة ٨ بدلا من وموقع النقطة الثابتة مبنية في الرخصة اقرأ وموقع النقطة الثابتة مبنيين في الرخصة

في السطر ١ من البند ٤ من المادة ٨ بدلا من رخصة البحث الخصوصية لتخلو حقا بمثلها اقرأ رخصة البحث الخصوصية لتخلو حقا بمثلها

في السطر ٢ و ٣ من البند ٥ من المادة ٩ بدلا من بشرط ان يكون له رخصة ايضا اقرأ بشرط ان يبرز له رخصته ايضا

سودان - ٥ - (مادي ١٩٠٠)

(قانون المادي العمومية)

قد صدر الامر بما يأتي

١ - هذا القانون يسمى قانون المادي العمومية

سنة ١٩٠٠

٢ - هذا القانون ياتي قانون المادي العمومية

الصادر في سنة ١٨٩٩ غير ان هذا الالف لا يمس

الحقوق المكتسبة والتعهدات الناتجة عن الرخص

والمعقد التي تكون قد صدرت من الحكومة على مقتضى

نصوص ذلك القانون ولا يمس باقاة الدهوى بشأن

المخالفات التي تكون قد حصلت قبل الفائه

٣ - لا يجوز لاي مركب كان ان يتنقل

بالاجرة في مكان تقرر الحكومة او المدير ان من

المعادي العمومية الا بموجب رخصة صادرة من

المدير او من سلطة اخرى بامر الحاكم العام

ويصدر المدير او السلطة للجنة لأخذه بشأن كل

مكان للتعدي تبين فيها كيفية منح الرخص في ذلك

المكان والشروط المفروضة على حامل تلك الرخص

وذلك وفقاً للوائح التي تصدر في هذا الشأن من

الحاكم العام

٤ - كل مركب يستعمل للنقل بالاجرة في

معدية عمومية بدون رخصة ممنوحة بموجب نصوص

هذا القانون او القانون السابق يعاقب صاحبه والشخص

المناط به بغرامة لا تزيد عن خمسين غرشاً صاغاً

عن كل تعدي

٥ - تبين كل مديرية بوقاً خصوصياً ترفعه

مراكب الماديين الحائزة للرخصة وبمذ تعيين هذا

البوق اذا رقبه مركب لم يكن من مراكب المعادي

الحائزة للرخصة يعاقب صاحبه والشخص المناط به بغرامة

لا تزيد عن خمسين غرشاً صاغاً عن كل يوم رفع فيه

هذا البوق

٦ - يحكم لحد القضاء بصفة مستعجلة فيما يقع

في السطر ١ من البند ٦ من المادة ٩ بدلا من بدون

جماكم يقرأ بدون محاكمة

في السطر ٢ من البند ٦ من المادة ٩ بدلا من شرطا

من شروط يقرأ شرطا من شروطها

في السطر ٢ من المادة ١٠ بدلا من او تنقل الى الغير

ما يكتشفه يقرأ او تنقل الى الغير او حاول ان يرسل

الى الخارج او ينقل الى الغير ما يكتشفه الخ

في السطر ٤ من المادة ١٠ بدلا من يحصل عليها يقرأ

تحصل عليها من ذلك

سودان - ٥ - (قانون المدييات العمومية ١٨٩٩)

قد صدر الامر بما يأتي

١ - كل معدية تقرر الحكومة انها معدية

عمومية تودجر كل سنة بلإزاء العالي بواسطة المدير او

سلطة اخرى تبين لذلك

ولا تكون الحكومة مقيدة بقبول اعلى عطا

٢ - تصف اجرة المعدية العمومية يدفع في اول

يوم من شهر يناير والباقي في اول يوم من شهر يولييه

٣ - يجب على مستاجر المعدية العمومية ان

يتبع جميع اللوائح الصادرة بشأن تلك المعدية ولا تسقط

حقه كلها وبما يقابل ايضاً بأي عقاب اخر منصوص

هنا في اللوائح

٤ - كل مركب يستعمل للنقل بالاجرة في

معدية عمومية خلافاً لما هو منصوص في هذا القانون

يعاقب صاحبه والشخص المناط به بغرامة لا تزيد عن

خمسين غرشاً صاغاً عن كل سفرة

٥ - مخالفات هذا القانون يحكم بها بصفة مستعجلة

او بصفة اخرى احد قضاة الدرجة الاولى او الثانية

الا ان الحكم يسقط الحق لا يكون معتبراً الا اذا اصدره

المدير او صادق عليه

٦ - هذا القانون يسمى قانون المدييات

العمومية لسنة ١٨٩٩ (الامضا)

كنتنر اوف خرطوم

حاكم عموم السودان

(مصلحة مالية ١٨٩٩)

(مصلحة مالية ١٩٠٠)

من المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون اما المحكمة التي تحكم في مخالفات اللوائح الموضوعة لمكتب المعادي فتعين في تلك اللوائح نفسها ولكن الحكم الذي يصدر بقرط الحق في الرخصة يتأ على نصوص تلك اللوائح لا يكون نافذا الا اذا كان صادرا ومصدقا عليه من المدير او من سلطة اخرى مفوضة باصدار الرخص .

(الانضا)

رجنبلد ونجت

الحاكم العام للسودان

سودان - ٥٠ (موازين وتقايس) سنة ١٨٩٩

اعتبارا من اول سبتمبر سنة ٩٩ تعتبر للموازين والمقاييس المستعملة في الديار المصرية قاعدة للمقاييس والموازين بالسودان

(الانضا)

كتشتر لوف غرلموم

حاكم عموم السودان

سودان - ٥٠ (مصلحة مالية) سنة ١٨٩٩

منشور مالي ثمرة ٣

قد انشئ في مصر على سبيل التجربة تحت ادارة سكرتير مالي حكومة السودان قلم لمراجعة حسابات السودان ولاشغال اخرى متنوعة يسمى هذا القلم (قلم مراجعة حسابات السودان) وعنوانه التفرافي هو (فرع سودان) وقد تمين القائمات لولهي بك مساعد سكرتير مالي وتكون اقامته في مصر ومن تحت ادارة السكرتير المالي

سيف الوقت الحاضر يرسل المديرون حساباتهم الشهرية مع الاذونات والارائيك الى سكرتير مالي السودان بقلم مراجعة حسابات السودان في نظارة الحرية بمصر ويؤسلون ايضا نسخة من تلك الحسابات يدون الاذونات والارائيك الى السكرتير المالي بام درمان

ونظرا لتقبل الحسابات في اليماد المعين من الضروري

ارسل الحسابات شهري اكتوبر ونوفبر وعلى الاخص حسابات نوفبر في وقتها

باسم الحاكم العام

١٠ ج ٥ هارمن

سكرتير حكومة السودان

تحريرا بام درمان في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٩

عوايد الاملاك

بناء على الفترة الاولى من (قانون تقرير عوايد الابنية سنة ١٨٩٩) يامر جناب الحاكم العام ان تربط العوايد المذكورة على مديتي الترفيقية وسواكن

سودان - ٥٠ (مصلحة مالية) سنة ١٩٠٠

منشور الحاكم العام ثمرة ١

١ - السكرتير المالي

سكرتير مالي حكومة السودان مسؤول عن مراقبة عموم الايرادات والمصروفات فيجب عرض كل المسائل المتعلقة بذلك عليه

٢ - الايرادات

ايراد حكومة السودان اما نقدا او حنقا الايرادات النقدية تتوضع بالحسابات الشهري على الطريقة الجارية ويرفق بهذا الحساب سيف اخر كل شهر كشف عن النقود الموجودة في الخزينة الايرادات المأخوذة صفا عوايد دخليات كانت او عشور يجب احتسابها الى الخزينة العمومية بقية كونها ايراد ايضا ولكن لا تبين هذه الاصناف في حسابات الايرادات النقدية الا بعد ريعها وانما توخذ عهده سيف حسابات المخازن بناء على ما هو موضح من التعليمات في الفترة الخامسة ادناه ولا يساع ولا يصرف شيء من ايراد الصنف بدون تصريح

٣ - المصروفات

لا يجوز صرف شيء بدون امر ويجوز كون المبلغ لوالبالغ من ضمن القرار في الميزانية السنوية وغيره

لا يدخل الحق بصرف ذلك البالغ أو تلك البالغ
يجب الحصول على إذن خاصي من السكرتير
للمالي لصف كل زيادة عن البالغ للصدق بالولاية إجراء
شيء، يؤهل صريحا أو ضمنا إلى أن يحمل الخزينة أحمومية
مطالبة بشيء بدون أن يكون سبق الحصول على
إذن بذلك

٤ - تعيين مستخدمين

يمكن للمديرين في حالة وجود وظائف خالية أن
يسموا صياف من الجهات التي هم فيها وعلى كل
حال يجب إرسال طم عن كل تعيين إلى الحاكم العام
والحصول على تصديق منه على التعيينات المقدمة
من الصياف
تعيين إدارة الحكومة العمومية فقط باقي المستخدمين
ماعدى الذين اعطي إذن مستخدم بينهم ولا
تصرف للماهية «أو الزيادة المعطاة عن التوقي»
الا من التاريج المذكور في الفادة أو الغازية حسب
تصديق الحاكم العام

٥ - مراقب عموم المخازن

إن المراقب لعموم المخازن عليه أن يستلم جميع
الايرادات المأخوذة صفا والمتصرف بها
وعليه توريد كل ما يلزم لدوائر الحكومة من
ادوات كتابية أو مفروشات وفي عهده معات
ومطبوعات البوليس

وعليه أيضا مراعاة صرف العينات والملايق
للمصرفة متفاهو المرص له بمطابقة اقسام تعيينات
الحرية عن كل الاصناف الواردة منها والمسلطة إليها
وعليه أن يثير السكرتير للمالي عن كل ما يختص ببيع
الايرادات صفا ويتحصل على تصديق قبل انتهاء
اليبس

للسلازم كاتب في كل مديرية عليه أن يساعد
المدير في الاعمال المختصة بالكشوفات وإجراء كل
عمل في المديرية يتعلق بحكم إدارة المخازن

ترسل الكشوفات الآتية شهريا إلى مراقب عموم
المخازن
(١) كشف عن كل الايرادات المأخوذة
صفا من عشور ودخوليات وغيرها
(٢) يرسل الكشف العادي عن التصرف
صفا عن تعيينات أو علايق

يحفظ دفتر معات في كل مديرية عن كل الاصناف
الواردة إليها من مراقب عموم المخازن
٦ - الاحسانات والسلف

قد يحدث من وقت إلى آخر أن الجيوب المأخوذة
ضمن الايرادات تصرف على -بيل الاحسان اعانة
للذين في احتياج أو على سبيل السلف لأجل الزرع
ويجب تقديم كل الطلبات التي من هذا القبيل
مباشرة إلى الحاكم العام ولا يجوز معا كانت الدواعي
لذلك صرف احسان «معدا في الاحوال القروية»
أو سلف بدون أن يكون قد تصدى على ذلك من
السكرتير للمالي

ويجب الحذر التام والتدقيق الشديد في اعطاء
السلف لانه يوجد موانع قوية لوضع الحكومة في
مركز السلف ومع ذلك عند ما يستحسن اعطاء سلفة
على المدير أن يري أن الضمانة لذلك كافية وعند
تسليف تقود عليه أن يتأكد أنها صرفت في احسن
سبيل وأما عند تسليف الجيوب فيجب الانتباه إلى
أن المستلف يرد ما يساوي السلفة بالنسبة إلى الاثمان
للتداوله والا يهد جزء منها كحسان بصورة سلفة
(الاضمان)

رجيند ونجت

حاكم عموم السودان

منشور مالي

منشور الحاكم العام غرة ١

قد امر سعادتلو اقتدم الحاكم العام بغزو البند
من المنشور المذكور بعاليه الوارد في الغازية السودانية
غرة ١٠ واستبداله بالبند الآتي :

« قنص » « صيد » « قتل » « اذيه » تعني الصيد والقنص والقتل والاذيه بأية طريقة كانت وتعني أيضاً محاولة الصيد والقنص والقتل والاذيه أو للمساعدة على ذلك

وعبارة « ضابط الرخص » تعني كل ضابط يصرح له الحاكم العام بإعطائه رخص بموجب أحكام هذا القانون انما تعني الحاكم العام أيضاً ولفظنا « ملعن » و« معين » على اختلاف صيغتها تعنيان الملن والمعين بل هو الحاكم العام في غزيرة السودان

ولفظه « هذا القانون تضمن كل لائحة أو مسألة معلقة أو معينة بموجب نصوص القانون ومعمول بها وقتئذ »

٣ — (١) تقسم الحيوانات البرية والطيور في هذا القانون الى اربعة اقسام القسم الاول والقسم الثاني. والقسم الثالث ثم القسم الرابع وهو يشمل كل الحيوانات والطيور التي لا تكون مدرجة وقتئذ في أحد الأقسام الثلاثة

(٢) الأقسام الثلاثة الاولى تشمل ميدياً الحيوانات والطيور اللينة في الكشف الآتي بكل منها ما يضمنه

(٣) قد يعلن الحاكم العام من وقت الى آخر في غزيرة السودان عن حيوان أو طير معين في ذلك الاعلان

(١) بإخراجه من أحد الأقسام أو :

(ب) بإدخاله في أحد الأقسام

٤ — (١) لا يجوز لأحد ان كان معه رخصة أو لم يكن معه رخصة ان يقتل أو يأذي حيواناً برياً أو طيراً مدرجاً وقتئذ في القسم الاول إلا بموجب نصوص المادة العاشرة والفقرة (د) من البند (١) من المادة الرابعة عشر

(٢) لا يجوز لأحد ان كان معه رخصة أو لم يكن معه رخصة ان يقتل أو يأذي اثني حيوان أو حيواناً غير بالغ من كافة الأنواع المدرجة وقتئذ في القسم

بند ٥ — مراقب عموم الخازن ان المراقب لعموم مخازن السودان عليه ان يستلم جميع الايرادات للأخوة صفاً وللصرف منها وعليه توريد كل ما يلزم لدوائر الحكومة بالسودان من ادوات كتابة ومنوشات وفي عهدته معات البوليس وملبوساته وعليه أيضاً مراعاة صرف التمييزات والملايق للصرف صفاً وهو المصروح له بمخاطبة اقسام تمييزات الخيرية عن كل الاحناف الواردة منها والمسلحة اليها وعليه ان يغير السكرتير المالي عن كل ما يجتص بيع الايرادات صفاً ولكن يلزم ان يحصل على التصديق من الحاكم العام قبل ان يبيع

(وقاية الحيوانات البرية) ٢ فبراير ١٩٠٠ سنة

قوانين السودان

اعلان رسمي

القانون الآتي لدناه المختص بتعيين ادارة حكومة السودان صار نشره بحسب السلطة المخولة في هذا الخصوص لحاكم عموم السودان

قانون وقاية الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠

(أيضاً)

وجينلد ونجت

حاكم عموم السودان

قانون وقاية الحيوانات البرية والطيور

قد صدر الامر بما يأتي :

١ — (١) هذا القانون يسمى قانون وقاية

للحيوانات البرية سنة ١٩٠٠

(٢) يتخذ هذا القانون على غير اهلالي السودان حال نشره اما من خصوص تنفيذ على اهلالي السودان فسيتنشر من وقت الى آخر اعلانات تبين فيها البنود الواجب تنفيذها منه والاقسام وطبقات الاهالي المراد تنفيذها عليهم

٢ — يجب اعتبار الالفاظ الآتية في جميع عبارات هذا القانون ما لم يرد في النص ما يخالف ذلك :

الحيوانات المدروجة وقتئذ تحت القسم الثاني كما يعلن من وقت الى آخر

يجوز تخفيض فئات الرسوم للمعينة في هذا البند لمستخدمي الحكومة ولضباط القوات العسكرية الموجودة في السودان وللأشخاص الذين يستحسن الحاكم العام تخفيض الرسوم لهم

٤. يعمل بالرخصة ثمرة « ا » وثمره « ب » لسنة واحدة فقط تبثدي من تاريخ اعطائها وتنتهي فيه بعد مضي سنة

• يجب ان يدرج في الرخصة ثمرة « ا » عبارة يضمنها الطالب مفادها انه يتبع شروط هذا القانون ويجوز درج هذه العبارة في الرخصة ثمرة « ب » ايضاً ولا يجوز نقل احدى الرخص من شخص الى آخر. ولذا فقدت الرخصة الأصلية لو عدلت بجوز لصاحبها ان يأخذ رخصة ثانية بدلاً منها اذا أثبت فقد أو اعدام الرخصة الاولى ودفع جنيتها مصرياً واحداً

٦. كل الصيادين والأتباع الذين يساعدون صاحب الرخصة ثمرة « ا » أو الرخصة ثمرة « ب » في صيد وقتل وقص الحيوانات أو الطيور التي له الحق ان يصطادها ويقتلها بموجب رخصته يكونون داخلين تحت بصوص تلك الرخصة أثناء قيامهم في ذلك العمل

٧. يجب على صاحب الرخصة ثمرة « ا » ان يحفظ كشفاً يضمه كل الحيوانات والطيور التي تقتل وتصاد بواسطة من الانواع المدروجة في القسم الثاني وان يبين بالتفصيل اذا كانت ذكورا أو اناثاً وتاريخ ومكان قتلها أو صيدها وهذا الكشف يبرزه حينما يطلبه احد ضباط الحكومة ورجالها

وحينما تنتهي مدة الرخصة أو قبل خروج صاحبها من السودان عليه في الحالة التي تقع منها قبلا ان يفي نسخة من هذا الكشف ويقدها لضابط الرخص

٨. قبل اعطاء الرخصة ثمرة « ا » والرخصة ثمرة « ب » لضابط الرخص ان يطلب من الشخص الذي تعي له ان يودع تأمينا مقداره مائة جنيه مصري

الثاني الا بموجب نصوص المادة العاشرة والفقرة (د) من البند (١) - من المادة الرابعة عشر

(٣). غير انه ان قتل اولدى احد عن غير عمد اثنى حيوان من الحيوانات المدروجة في القسم الثاني فاذا بلغ ذلك لضابط الرخص اول فرصة ودفع عشرة جنيهات غرامة لا يتوقع عليه عقاب آخر من عقوبات هذا القانون بسبب ان ذلك الحيوان هو اثنى

٥ - (١) الرخص التي تعطي لاجل قص وصيد وقتل الحيوانات البرية المدروجة وقتئذ في القسم الثاني والثالث يجب اعطاؤها بموجب احكام هذا القانون وهي على ثلاثة انواع وتسمى الرخصة ثمرة (١) والرخصة ثمرة (ب) والرخصة ثمرة (ج) (٢) الرخصة ثمرة (١) والرخصة ثمرة (ب) يعطيهما ضابط الرخص بحسب استصوابه ليعمل شخص يطلبها

اما الرخصة ثمرة (ج) فتعطي لاهالي السودان فقط

٦ - (١) رخصة ثمرة (١) تغول صاحبها الحق بان يصطاد ويقتص ويقتل حيوانات وطيور امه او مدروج وقتئذ في القسم الثاني او القسم الثالث ورخصة ثمرة « ب » تغول صاحبها الحق بان يصطاد ويقتص ويقتل حيوانات وطيورا امه او مدروج وقتئذ في القسم الثالث

٢. حيوانات وطيور الانواع المصرح بصيدها او قتلها في الرخصة ثمرة « ا » والرخصة ثمرة « ب » يحدد عددها بواسطة اعلان ينشر في غازية السودان ولكن ضابط الرخص يقدر ان يزيد او ينقص ذلك العدد في ظروف خصوصية

٣. تدفع الرسوم السنوية عن كل من الرخصة ثمرة « ا » والرخصة ثمرة « ب » حسب ما يبين من وقت الى آخر

وصاحب الرخصة ثمرة « ا » يدفع ايضاً رسماً يعين من وقت الى آخر من كل حيوان يصطاده او يقتله من

نمرة (١) او رخصة نمرة (ب) او داخلا في نصوصها ولا يجوز لشخص صاحب رخصة نمرة (١) او رخصة نمرة (ب) او داخلا في نصوصها ان يصطاد او يقتل او يقتص طيور او حيوانات البرية مدروجة وقتئذ في القسم الثالث أكثر من العدد المحدد بالرخصة

١٠ — (١) يجوز لأصحاب الأرض الزروعة او المنتفع بها وللشخص المفوض من قبلها ان يصطاد او يقتل الحيوانات البرية التي تسب ضررا لابنائهم في تلك الأرض اذا لم يجد واسطة أخرى لمتهم بصرف النظر عما ورد بغلاف ذلك في هذا القانون

١١ — (١) يجوز لكل شخص سوله كان معه رخصة او لم يكن معه رخصة ان يقتص ويصطاد ويقتل من الطيور والحيوانات البرية التي لا تكون مدروجة وقتئذ في القسم الأول او القسم الثاني او القسم الثالث

(٢) يجوز لكل شخص من اهالي السودان سوله كان معه رخصة او لم يكن معه رخصة ان يصطاد او يقتل من الطيور والحيوانات البرية التي لا تكون مدروجة وقتئذ في القسم الأول او القسم الثاني

١٢ — كل ناب او سن قيل وزنه اقل من ١٠ اوطال او اوي وزن اخر يمان عنه لهذا الغرض يضبط ويضاف لجانب الحكومة بدون صدور حكم يقضيه غير انه يجوز لصاحبه ان يرفع دعواه الى قاض من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية معارضا في ضبطه

١٣ — قد يعلن الحاكم العام من وقت الى اخر جميع الصيد في بقعة ارض مخصصة وقد يصدر اعلانا بعد او تتحدد او ابطل هذه البقعة للمخصصة وقد يصدر لوائح خصوصية بشأن هذه البقعة للمخصصة ولا يجوز لاحد سوله كان من اهالي السودان او لم يكن منهم ان يصطاد او يقتل من الطيور والحيوانات البرية داخل البقعة المخصصة بدون اذن مكتوب من

او اقل متى وجد انه ضياعا كائنا لاتباع نصوص هذا القانون

(٩) اذا اراد صاحب الرخصة نمرة (ب) ان يستبدلها قبل انتهاء مدتها بالرخصة نمرة (١) يجوز له ذلك برضا ضابط الرخص ويدفع قيمة الفرق بين رسوم الرخصتين وتنتهي مدة الرخصة المستبدلة في اليوم الذي تنتهي فيه مدة الرخصة الاصلية

٧ — الرخصة نمرة (ج) يعطى الحاكم العام او المفوض المفوض منه اعطائها وذلك اما لشخص واحد من اهالي السودان او الى جماعة منهم على شروط ومدة كما تسمح به ظروف الاحوال

والرخصة نمرة (ج) تفوز صاحبها الحق ان يقتل ويصطاد ويقتص اى حيوان او طير من الحيوانات والطيور المدروجة وقتئذ في القسم الثاني

٨ — يجب على كل صاحب رخصة ان يبرز رخصته حينما يطلبها احد ضباط او رجال الحكومة

٩ — يجب تنفيذ ما يأتي مع مراعاة المادة العاشرة والقانون (د) من البند (١) من المادة (١٤) الآتية فيما بعد

(١) لا يجوز لاحد ليس من اهالي السودان ان يصطاد او يقتص او يقتل احد الطيور او الحيوانات البرية المدروجة وقتئذ في القسم الثاني الا اذا كان صاحب رخصة نمرة (١) او داخلا في نصوصها ولا يجوز ذلك ايضا لاحد من اهالي السودان الا اذا كان صاحب رخصة نمرة (١) او رخصة نمرة (ج) او داخلا في نصوصها

ولا يجوز لاحد سوله كان صاحب رخصة نمرة (١) او نمرة (ج) او داخلا في نصوصها ان يصطاد او يقتص او يقتل عددا من الطيور او الحيوانات البرية المدروجة وقتئذ في القسم الثاني أكثر من العدد المحدد بالرخصة

(٢) لا يجوز لشخص ليس من اهالي السودان ان يصطاد او يقتص او يقتل احد الطيور والحيوانات البرية المدروجة وقتئذ في القسم الثالث الا اذا كان صاحب رخصة

لكل ما كان المأمور أو ضابط يبين ذلك الغرض مع مراعاة
الوائح الصادرة بشأنها

وللمأمور المأمور أو الموظف المعين منه ان يعطي
إيجارا بصقود الصيد أو تصريحاً للصيد في البقعة
المخصصة تحت شروط ورسوم مناسبة وكل ذلك راجع
لاستصوابه وهذا الإيجار أو التصريح ينحصر صاحبه
الحق ان يقتصر ويصطاد ويقتل من الطيور والحيوانات
البرية الموجودة ضمن بقعة الصيد المخصصة بدون ان
يكون مكلفاً لاستخراج رخصة بموجب هذا
القانون

١٥ - (١) كل من يخالف هذا القانون
يعاقب عند ثبوت المخالفة ضده بالعقوبات الآتية :

(١) كل من يخالف نص البند (١) من
المادة (٤) أو نص (البند ١١) من المادة ٠٩

أو يوجد داخل بقعة الصيد المخصصة في حالة يستدل
منها انه يطارد حيواناً برياً أو طيراً بدون حق يعاقب
عن المرة الأولى بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري
أو بسجن لا تزيد مدته عن ثلاثة اشهر وعن المرة
الثانية او ما يليها بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري
أو بسجن لا تزيد مدته عن ستة اشهر

ب كل من يخالف نص البند ٢ من المادة ٤
عمداً او عن غير عمد او يخالف نص البند ٢ من

المادة ٩ أو يخالف نصوص اعلان نشر بشأن الفترة
ب من البند ١ من المادة ١٤ أو يخالف شيئاً من نصوص

هذا القانون التي لم يمين عليها عقاب خصوصي يعاقب
عن المرة الأولى بغرامة لا تتجاوز ٢٥ جنجاً مصرياً أو

بسجن لا تزيد مدته عن ستة اشهر وعن المرة الثانية
او ما يليها بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنجاً مصرياً أو بسجن

لا يزيد مدته عن ثلاثة اشهر الا اذا خالف البند ٢
من المادة ٤ واتم شروط البند ٣ من المادة نفسها

ج كل من يخالف البند ٧ من المادة ٦ أو يخالف
المادة ٨ يعاقب عن المرة الأولى بغرامة لا تتجاوز عشرة

جنيهاً مصرياً أو بسجن لا تزيد مدته عن
اسبوعين وعن المرة الثانية او ما يليها بغرامة لا تتجاوز

٢٠ جنجاً مصرياً أو بسجن لا تزيد مدته عن
شهر

٢ الذين يخالفون هذا القانون يعاقبون أيضاً بدفع

للمأمور المأمور أو ضابط يبين ذلك الغرض مع مراعاة
الوائح الصادرة بشأنها

وللمأمور المأمور أو الموظف المعين منه ان يعطي
إيجارا بصقود الصيد أو تصريحاً للصيد في البقعة
المخصصة تحت شروط ورسوم مناسبة وكل ذلك راجع
لاستصوابه وهذا الإيجار أو التصريح ينحصر صاحبه
الحق ان يقتصر ويصطاد ويقتل من الطيور والحيوانات
البرية الموجودة ضمن بقعة الصيد المخصصة بدون ان
يكون مكلفاً لاستخراج رخصة بموجب هذا
القانون

١٤ - (١) للمأمور المأمور ان يعلن من وقت
الى اخر في غازية السودان للسائل الواردة في
الفتاوى (١) و (ب) و (ج) و (د) الآتي
ذكرها وله ان يعلن بالصفة المذكورة او يعطي تصريحاً
مكتوباً عن السائل الواردة في الفترة (د) الآتي
ذكرها ايضاً

(١) ان يعلن او يمين كل مسألة تركت بموجب
هذا القانون للاعلان او التمين

(ب) ان يصدر اعلاناً يحدد فيه وقتاً او اوقاتاً
لا يجوز فيها صيد ولا نقتل الطيور والحيوانات
البرية المذكورة في ذلك الاعلان ولا يحل لحومها
ولا عرضها للبيع

(ج) ان يزيد في بنود هذا القانون لو
يحددها وذلك بان يدخل فيها او يخرج منها الطيور
والحيوانات البرية التي تذكر في ذلك الاعلان او ان
يوقف صيد اي نص من نصوص هذا القانون

(د) ان يعفى من اي نص من نصوص هذا
القانون مستغني الحكومة وضباط الجيش الموجود
في السودان وله ايضاً ان يسمح للأشخاص المسافرين
بقتل الطيور وحيوانات برية لطعامهم

(هـ) ان يفي او يتهد او يؤجل فعل ذلك
الاعلان

(٢) قد يسري ذلك الاعلان او التصريح على

كل الرسوم التي كان يجب دفعها عن الرخصة التي أستخرجوها أو كان يجب عليهم استخرجوها حسب هذا القانون وكذلك الرسوم التي تكون داخلة ضمنها وعند ثبوت المخالفة تمين المحكمة مقدار هذه الرسوم وتوصل كغرامة علاوة على الغرامة أو السجن الوارد ذكرها في البند السابق

١٦ — إقامة الدعوى بشأن مخالفة نصوص هذا القانون ينظر ويعكم فيها امام محكمة قاضيا من الدرجة الثانية او محكمة اعلائها

١٧ — كل من ثبت عليه مخالفة شيء من هذا القانون تومخدر خصته منه

١٨ — تضبط جميع الحيوانات وكل جلود وفسرون وانياس واصناف وجث الحيوانات التي تصاد او تقتل بطريقة مخالفة لنصوص هذا القانون وتضاف لجانب الحكومة ويجوز حجزها بدون عاكمة . غير ان لصاحب الحق ان يرفع دعواه لاحقه قضاه الدرجة الاولى او الدرجة الثانية ممارشا في ضبطها

١٩ — لم يرد في نصوص هذا القانون شيء من شأن اعطاه احد من وجوب استخراجه الرخصة اللازمة وقتئذ لحل الاسلحة النارية

الكشف

القسم الاول

حمار الوحش (الزبرا) | انعامه

القسم الثاني

| | |
|---------------------|---------|
| فوس البحر (عيسنت) | الجاموس |
| وحيد القرن | الافيل |
| | الزرافه |

القسم الثالث

الوعول والنزلان على انواعها | الخنزير البري

الامضا

وجيند ونجت

حاكم عموم السوڤان

اعلان

صادر بناء على قانون وقاية الحيوانات البرية لسنة ١٩٠٠
هذا الاعلان صادر من الحاكم العام بناء على ماله من السلطة المشار اليها في المادة الرابعة
عشرة وغيرها من قانون وقاية الحيوانات البرية لسنة ١٩٠٠
١ - ينفذ قانون وقاية الحيوانات البرية لسنة ١٩٠٠ على جميع اهالي السودان وفي كل
اقسامه من تاريخ نشر هذا الاعلان ما عدا المادة ٧ وللمادة ٩ وما يختص بالمادة ٩ في نصوص
المادة ١٥ من القانون المذكور
(انظر البند ٢ من المادة الاولى من القانون)

٢ - لا تسري على فرس البحر « عيسنت » النصوص الواردة في البند ٢ من المادة
٤ من القانون المختص بمنع قتل او اذية اناث الحيوانات التي تكون انواعها واردة وقتئذ
في القسم الثاني

٣ - مصرح لصاحب الرخصة نمرة (١) ان يقتل او يصطاد الحيوانات الآتية
بنايتها اذناه بحيث لا تتجاوز المدد المذكور تجاه كل منها الا ان ضابط الرخص له السلطة
بان يزيده او يخفض هذا المدد في احوال خصوصية

| | | | |
|-------------------|-----|-----|-----|
| الجاموس | ٠٠٠ | ٠٠٠ | عدد |
| القبيل | ٠٠٠ | » | ٢ |
| الزرافة | ٠٠٠ | » | ١ |
| فرس البحر (عيسنت) | ٠٠٠ | » | ٦ |
| وحيد القرن | ٠٠٠ | » | ٢ |

انظر البند ٢ من المادة ٦ من القانون

٤ - رسوم الحيوانات الواجب دفعها عن رخصتي ١ و ٢ هي بحسب البيان الآتي

| نوع الرخص | صفة صاحب الرخصة | جنيه مصري |
|-----------|--|-----------|
| رخصة (أ) | اضباط وموظفي حكومة السودان والقوات العسكرية الموجودة بالسودان | ٥ |
| | للاشخاص الآخرين | ٢٥ |
| رخصة (ب) | اضباط وموظفي حكومة السودان والقوات العسكرية الموجودة بالسودان | ٢ |
| | للاشخاص الآخرين | ٥ |

انظر البند ٣ من المادة ٦ من القانون

٥ — يجب على صاحب الرخصة نذرة (١) ان يدفع ايضاً عن كل حيوان يقتله أو يصطاده من الانواع الآتى يانها الرسم للذون لذلك الحيوان كما يأتى

| | | | |
|---------------------|-----|-----------|-------|
| الجاموس | ٠٠٠ | جنيه مصري | عدد ٦ |
| التنيل | ٠٠٠ | » | » ٨ |
| الزرافة | ٠٠٠ | » | » ٦ |
| فوس البحر (عيمنت) | » | » | » ١ |
| وحيد القرن | ٠٠٠ | » | » ٥ |

انظر البند ٣ من المادة ٦ من القانون

الرسوم للدولة اعلاء عن الافيال او فوس البحر (عيمنت) تدفع ملاوة على العوايد الواجب تأديتها عن الحاج

٦ — الرخص تصدر من السكرتير الملكي بام درمان والرسوم تدفع لمضمرته

الامضا

رجينك ونجت

حاكم عموم السودان

سودان — ٥ (وقاية الحيوانات البرية) سنة ١٩٠٠

اعلان

ليكن معلوما لدى العموم ان التصاريح المذكورة في بند ٦ من (الاعلان الصادر بشأن قانون حفظ الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠) يمكن الحصول عليها من مكاتب المديرية في مركز الادارة العمومية لكل مديرية

سودان — ٥ (وقاية الحيوانات البرية) ١١ يناير سنة ١٩٠١

قانون

تقرير نصدير الحيوانات البرية وتعديل قانون وقاية

الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠

١ — ان هذا القانون يسمى قانون وقاية الحيوانات سنة ١٩٠١ ويعتبر كلا القانونين كقانون واحد

٢ — (١) انه ممنوع تصدير اي حيوان او طير بري ماعدا الحيوانات والطيور البرية التي قد تثنى من هذه المادة من وقت الى آخر باعلان يشر في النازية السوادية

كما وأنه ممنوع تصدير جلد هذه الحيوانات والطيور وقرنها وريشها بحياتها الطبيعية (ما عدا سن الفيل او قرن لظروث) (وحيد القرن) او ريش النعام الا بموجب تصريح من الحكومة

(٢) ومع ذلك فانه يجوز بدون اذن الحكومة تصدير الحيوانات البرية والطيور وقرنها وريشها وخيراتها التي تكون قد اصيدت او قتلت بموجب تصريح وذلك لدى الاثبات بان تلك الحيوانات وتوايحها قد اصيدت او قتلت بموجب تصريح رسمي (٣) ولما الرسوم التي تدفع من اجل تصريح الحكومة فيقررها ضابط التصريح في كل حالة مع مراعاة اي لائحة يصدرها الحاكم العام

٣ - يجوز للحاكم العام ان يأذن بتصدير اي حيوان او طير بري وقرنه وريشه وخيراته ويجوز له ان يضع ضريبة بالمعدل الذي يراه مناسباً على تصدير اي حيوان او طير بري وعلى قرنه وريشه وخيراته التي يؤذن بتصديرها وتقتض

٤ - ولا يجوز لاي انسان سواء كان يده تصريح او لم يكن ان ياخذ بدون اذن الحكومة يرض النعام ابيض اي طير اخر يعلن عنه من وقت الى اخر ولا ان يؤذيه او يمسه بوجهه من الواجهة التي تقدر به

٥ - قد اجريت التعديلات الالية في قانون وقاية الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠ تضاف كلمة (عمداً) بعد (ان يقتل) في فقرة ٣ من مادة ٤ يحذف من فقرة ٣ من مادة ٤ (عشرة جنيت، صرية غرامة) ويكتب بدلا من ذلك (الغرامة ان كان) التي تعين وتحذف كلمة (آخر) بعد كلمة عقاب في السطر الثالث تحذف من الفقرة ٣ مادة ٦ الفقرة المبذولة بالكلمات وصاحب الرخصة فقرة ١ والملاحظة بكلمة اخر في اخر السطر الثالث من تلك الفقرة وتستبدل بالفقرة الالية ويدفع حامل الرخصة فقرة ١ او الرخصة فقرة ب رسماً يعين من وقت الى اخر عن كل حيوان يصطاده او يقتله

مادة ٦ (الفقرة ٧) تحذف كلمة فقرة ١ بعد كلمة الرخصة يضاف او اي حيوان او طير اخر يعلن عنه من وقت الى اخر بعد كلمتي القسم الثاني من السطر الثالث من ذات الفقرة

(مادة ١٤) يضاف او قانون وقاية الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠ بعد هذا القانون ابنا ذكرت في هذه المادة

٦ - ١ كل من يخالف هذا القانون او يخالف نصوص اي اعلان يشتر بموجب هذا القانون يعاقب عند اذاته عن اول مخالفة بغرامة لا تتجاوز ٣٥ جنبا مصريا وفي حالة عدم دفعه الغرامة يسجن لمدة تمتد الى ستة اشهر وعن المخالفة الثانية وما يلها بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنبا مصريا وفي حالة عدم دفع الغرامة يسجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر

٢ تضبط جميع الحيوانات والطيور وكل جلودها وقرونها وريشها ويضفها وكافة خيائها التي تخالف نصوص هذا القانون أو نصوص أي إعلان يصدر طبقاً لنصوص هذا القانون ويحوز حيازتها بدون محاكمة مع مراعاة الحق لصاحبها برفع دعواه لمحكمة قاضي من الدرجة الأولى أو قاض من الدرجة الثانية أيضاً

رجيند ونجت

حاكم عموم السودان

تحريراً بالخرطوم في أول يناير سنة ١٩٠١

إعلان

صادر طبقاً لقانون وقاية الحيوانات البرية

عملاً بالسلطة المخولة للحاكم العام بموجب مادة ١٤ من قانون وقاية الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠ و عملاً بكل حلطة أخرى يمكنه من ذلك قد أصدر الحاكم العام الاعلان الآتي :-

١ — ينفذ منطوق قانون وقاية الحيوانات البرية سنة ١٩٠٠ على اراضي السودان في مديرية كسله من تاريخ نشر هذا الاعلان فصاعداً وسينفذ ويبقى نافذاً على كل اراضي السودان في الجهات الاخرى ويستثنى منه البلاد (٧) و (٩) ومن المادة (١٥) ما يتعلق بالمادة (٩)

٢ — ان كلاماً من القسم الاول والثاني والثالث يشمل الحيوانات والطيور المبيسة في كل من تلك الاقسام في الكشف الآتي عن كل من المراكز المذكورة فيه

٣ — ويصرح لحامل تصريح نمرة (١) بأن يصطاد أو يقتل من كانت الحيوانات والطيور المبيسة في القسم الثاني العدد المقرر لكل من هذه الحيوانات في الجدول الآتي

وذلك مع مراعاة سلطة ضابط التصريح التي يتدر بموجبها في ظروف خصوصية ان يزيد او ينقص ذلك العدد

واذا اصطاد حامل التصريح نمرة (١) في مركزين او أكثر فلا يجب ان يتجاوز مجموع ما يصطاده في أي مركز من الحيوانات او الطيور المذكورة في الجدول الآتي العدد المعلن لذلك في الجدول المذكور ولا يجب ان يتجاوز مجموع ما يصطاده او يقتله في مركزين من ذلك الطيور او الحيوان العدد المعلن في الجدول المذكور لذلك الحيوان او الطير الذي عدده أكثر في المركز الذي في جدول

٤ — تؤخذ الرسوم عن التصريح نمرة (١) والتصريح نمرة (ب) بحسب البيان الآتي

سودان

—٤٧٨—

سودان

(وقاية الحيوانات البرية ١٩٠١)

(وقاية الحيوانات البرية ١٩٠١)

| نوع الرخص | وصف صاحب الرخصة | الرمز السنوي |
|---------------|---|--------------|
| رخصة نمرة «أ» | لضابط في خدمة الحكومة السودانية أو خدمة القوات العسكرية الخادمة في السودان أو لساكن في السودان بمصادقة الحاكم العام لاي شخص آخر ٠٠٠ ٠٠٠ | ٢ ٢٥ |
| رخصة نمرة «ب» | لضابط في خدمة الحكومة السودانية أو خدمة القوات العسكرية الخادمة في السودان أو لساكن في السودان بمصادقة الحاكم العام لاي شخص آخر ٠٠٠ ٠٠٠ | ١ ٥ |

وقد تمنح رخصة نمرة «ب» اذا استصوب ضابط الرخص ذلك من اجل يوم او
أكثر يدفع رسم يومي قدره ٢٥ قرشا مصرياً
٥ — على كل حامل رخصة نمرة (أ) ولم يكن في خدمة الحكومة السودانية او لم
يكن تابعا للقوات العسكرية الخادمة في السودان او لم يكن ساكنا في السودان
بمصادقة الحاكم العام ان يدفع عن كل حيوان يصطاده او يقتله من الاجناس المبينة
ادناه الرسم للتخرج امام ذلك الحيوان هكذا

| نوع الحيسون | الرمز عن الدكر | الرمز عن الانثى |
|---|-------------------|--------------------|
| الجمالوس | ٦ | ١١ |
| الفيل | ٨ | ١٣ |
| الزرافة | ٦ | ١١ |
| فرس البحر (ميننت) | ١ | ٢ |
| وحيد القرن (الخربيت) | ٥ | ١٥ |
| تيتل رولان (هيوتراجن كوتيس) | ٥ | ٥ |
| الاريل المائي (السيدجراي كوتيس ماريا) | ٥ | ٥ |
| التتل الكبير (ستريسيروس كودوا) | ٥ | ٥ |
| التتل الاكبر (اوركس ليكوركس) | ٥ | ٥ |
| ايوكوتس (كوتس ليوكوتس) | ٥ | ٥ |
| هارت بست (نوع من التتل الكبير) | ٥ | ٥ |
| ليلان (داماليسكس كوريجايير) | ٥ | ٥ |
| الاريل المائي (كوتس دفا سا) | ٥ | ٥ |

- ٦ — من الرسوم المذكورة اعلاء على الفيلة ووحيد القرن (الخرتيت) هي علاوة على العشر الذي يدفع على العاج (سن الثيل) وقرن (الخرتيت) الى وحيد القرن
٧ — تصدر التصاريح من المكتب الرئيسي من كل مديرية وتقدم الرسوم في ذلك المكتب

المجدول

القسم الاول

مقاطعة نمرة (١)

القسم الشمالي من مديرية الخرطوم (شمال جبل عين)
شمال كردفان (شمالي الخط للرسوم من جبل حير للاريسط العبيد) ويبر
ودنائه وحلفه وسواكن

| قسم ١ | |
|-----------------------|-----|
| الفيل | ٠٠٠ |
| الزرافة | ٠٠٠ |
| الزبرا (حمار الوحش) | ٠٠٠ |

| قسم ٢ | |
|--------------------|-----|
| الجلابوس | ٠٠٠ |
| فوس البحر (حبست) | ٠٠٠ |

وحيد القرن (الخرتيت) ٠٠٠
الاريل الكبير والزال المذكورين في قسم ٢ من هذا الجدول

قسم ٣
كل الاريل الكبير والزال ما عدا المذكورين في القسم الثاني من هذا الجدول
الخنزير الحبشي البري (وورتهوج)
المر البري و (الموداد) و (البندوق) متبا في مقاطعة سواكن يشملها

قسم ٣

مقاطعة نمرة (٢)

الجهة الجنوبية من مديرية الخرطوم (جنوبي جبل عين)
جنوبي كردفان (جنوبي الخط للرسوم من جبل عين والمار بوسط العبيد) مديرية
فشوده بحر الزال

قسم ١

النعامه ... | حمار الوحش (الزبرا)

قسم ٢

الجاموس ... ٦ | الزرافة ١
الفيل ... ٦ | فرس البحر (عيسنت) ٦

وحيد القرن (الخوتيت) ... ١
التتل الكبير والغزال المذكوران في القسم الثاني من هذا الجدول

قسم ٣

كل الاريل الكبير والغزال ما عدا المذكورين في القسم الثاني من هذا
الجدول

مقاطعة نكرة (٣)

مديرية كسله

قسم ١

النعامه ... | الزبرا (حمار الوحش)

قسم ٢

الجاموس ... ٢ | الزرافة ١
الفيل ... ٢ | فرس البحر ١

وحيد القرن ... ١

الاريل الكبير (الانتايوب) والغزال المذكوران في القسم الثاني من هذا الجدول

قسم ٣

كل الاريل الكبير والغزال ما عدا المذكورين في القسم الثاني من هذا الجدول

مقاطعة نكرة (٤)

مديرية سنار

قسم ١

الزرافة ... | النعامه

حمار الوحش

| | |
|-------|-------------|
| قسم ٢ | |
| ٢ | فرس البحر |
| ١ | وحيد القرن |
| ٤ | الجاموس ... |
| ٢ | الفيل ... |

الاريل والفزال المذكوران في القسم الثاني من هذا الجدول

قسم ٣
كل الاريل والفزال ماعدا المذكورين في قسم ٢ من هذا الجدول الخنزير الحبشي
البري « وورت هوج »

القسم الثاني

الاريل والفزال الاتي يسانها يكونان من ضمن قسم ٢ في كل مركز يوجدان فيه

| | |
|-------|---|
| ٢ | تيتل روان « ميوترايس كويناس » |
| ٢ | الاريل المائي للسيدة حوى « كويس ماريا » |
| ٢ ... | التيتل الكبير « اوركس ليوكوركس » |
| ٢ ... | التيتل الكبير « ستريسهوس كودو » |
| ٤ ... | ليوكوتس « كويس ليوكوتس » |
| ٤ ... | هارت يست نوع من التيتل الكبير |
| ٥ ... | تيان « دمالكس كوكوريجياني » |
| ٥ ... | الاريل المائي « كويس ديفاسا » |

(الامضا)

رجيلد ونجت

حاكم عموم السودان

اعلان

قد صرح سعادتلنا انتمد الحاكم العام بفتح المشور قندا بدلا من دفنها صنفاً وذلك
على حسب الفيات الآتية بالنسبة الى الاردب وذلك في الانسام المختلفة الاتي ذكرها:
مدينة الخرطوم

| | | | |
|-----------------|-----|-----------|-------------|
| مأمورية الخرطوم | ... | الادره ٢٥ | قرشا الاردب |
| | | الدخن ٣٠ | « « |
| هيود | ... | الادره ١٥ | « « |
| المسلية | ... | « ١٥ » | « « |
| الحلفايه | ... | « ٢٥ » | « « |
| | | الدخن ٣٠ | « « |
| رفاعه | ... | الادره ١٥ | « « |

| | | | |
|------------|-----|-----|-----------------------|
| الكاملين | ٠٠٠ | ٠٠٠ | الادره ١٨ قرشا الاردب |
| الدوم | ٠٠٠ | ٠٠٠ | » ٢٠ « « |
| | | | الدخن ٣٠ « « |
| الكوه | ٠٠٠ | ٠٠٠ | الادره ٢٠ « « |
| | | | الدخن ٣٠ « « |
| جوز ابرججه | ٠٠٠ | | الادره ٢٠ « « |
| | | | الدخن ٣٠ « « |

مديرية سنار

| | | | |
|-------------|-----|----|-----------------------|
| مديرية سنار | ٠٠٠ | ٠٠ | الادره ٢٠ قرشا الاردب |
|-------------|-----|----|-----------------------|

مديرية برب

مديرية برب الادره ٣٥ قرشا الاردب (لكن الدفع يجوز ان يكون صنفاً)

مديرية كسله

مديرية كسله الادره من ٢٠ الى ٣٠ قرشا الاردب على حسب نوع الغلة

الامضا

رجنلد ونجت

حاكم عموم السودان

سودان — ٠ (قانون وقاية الحيوانات البرية) ٠٠ يناير سنة ١٩٠١

(اصلاح خطأ)

في القسم الاول من الجدول للمرفوق للاعلان الصادر بموجب قانون وقاية الحيوانات سنة ١٩٠١ في (مقاطعة غمرة ١ قسم ٢ ليبدل (جاموس ٢٤) بجاموس ٤

سودان — ٠ (وقت) يناير سنة ١٩٠١

(الاوقاف الخيرية)

حيث انه يوجد داع يحمل على الاعتقاد بان كثيراً من الاوقاف الخيرية في البلاد السودانية اصبحت في بعض الاحوال غير مسجلة بسجلات المحاكم الشرعية كما يقتضي تسجيلها وصار ريعها مقتتلاً به

وحيث ان في البية تحقيق الامر والبحث فيه
فيبدأ على ذلك نكلف نظار الاوقاف والمستعقدين فيها وكل شخص له علاقة بتلك
الاوقاف او علم بوجودها غيب مشبوهة ولا متوافاة التسجيل ان يعلنوا بذلك مدير المديرية
الكائن بها ذلك الوقف قبل حلول اليوم الاول من شهر ابريل القادم
ويبين ان يشتمل الاعلان متى يدر على ماهية وقيمة الوقف والفرض منه وعلى ذكر
اعيان الوقف ومشملائه واسم الواقف واسم الشخص او اسماء الاشخاص للوقوف بهم
ادارة الوقف والمسؤولين عنها وعلى اسم واضع اليد على الوقف والمستغل لرئيسه وبالجملة
على جميع البيانات الممكنة التي ترسل بها الى انبات الوقف وحفظه من الضياع
(الامضا)

رجيند ونجت

حاكم عموم السودان

سيكورتاه - (شركة السيكورتاه الاهلية) ذكر في ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ بالترخيص
بشركة السيكورتاه الاهلية المصرية

بعد الاطلاع على عقد الشركة المبرور بصفة عريضة بالاسكندرية بتاريخ اول مايو
سنة ١٩٠٠ بين كل من اطراف ريشارد س. ابيدي وكيل البنك الوطني الاهلي من
رعايا دولة بريطانيا العظمى بشكيب مقيم بالاسكندرية واماويل ١٠ بيناكي من رعايا دولة
بريطانيا العظمى تاجر مقيم بالاسكندرية والبارون جاك ده منشه من رعايا دولة النمسا
والبحر مقيم بالاسكندرية وامبرواز رالي من رعايا دولة بريطانيا العظمى تاجر مقيم
بالاسكندرية وكريشوف ده تشودي من رعايا حكومة سويسره تاجر مقيم بالاسكندرية
وامبرواز زرفوداكي من رعايا دولة اليونان تاجر مقيم بالاسكندرية وچاك رولو من رعايا
دولة بريطانيا العظمى تاجر مقيم بالاسكندرية المصدق على امضائهم بالتاريخ المذكور فتم
العقد الرسمية بمحكمة اسكندرية الابتدائية للخططة لاجل تأسيس شركة مساهمة تحت
عنوان « شركة السيكورتاه الاهلية المصرية »

وبعد الاطلاع على نظامنامه الشركة المذكورة

وبعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون التجارة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

« للمادة ١ »

رخص لتقرا ريشارد س. ابيدي واماويل ١٠ بيناكي والبارون جاك ده منشه
وامبرواز زوالي وكريشوف ده تشودي وامبرواز زرفوداكي وچاك رولو بأن يؤسسوا في
النظر المصري على ذمتهم ونجت مسيو ليتهم شركة مساهمة تدعى « شركة السيكورتاه

الاهلية المصرية » بحيث لا يترب على هذه الرخصة ادنى مسؤولية تعود في اي حال من الاحوال على الحكومة وبشرط ان يتبع المذكورون في ذلك قوانين القمار وعوايده ونصوص النظم القائمة للرقعة بامرنا هذا وعاميا امضائهم

(المادة ٢)

لا يترب على اعطائه هذه الرخصة ادنى مسؤولية لو احتكار او امتياز من الحكومة او عليها

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا



قلموس الادارة والعضا

ش

| | |
|---|--|
| <p>بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاحلي قر ما هو آت (المادة ١)</p> | <p>شارع - . قرار من نقابة الداخلية بتاريخ ٠٠ فبراير سنة ١٨٩٨</p> |
| <p>الارتبة الناتجة من عمارت مدينة اسبوط والحوا يكون القادومها في الجبلت والقط التي تبينها للمديرة بإعلان يلصق على مكتب التنظيم بأسبوط « للمادة ٢ »</p> | <p>من محافظ عموم القنال بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاحلي قر ما هو آت (المادة ١)</p> |
| <p>من يخالف المادة الاولى يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا (المادة ٣)</p> | <p>يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا كل من ترك في محلات غير محاطة او في الشارع العمومي موائلي كبيرة كانت او صغيرة او طويلا منزلية وغيرها (للمادة ٢)</p> |
| <p>يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في المريدة الرسمية بمدة خمسة عشر يوما شارع - . قرار من نقابة الداخلية بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٩٩</p> | <p>يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشره بالمريدة الرسمية قرار من نقابة الداخلية بتاريخ ٠ يناير سنة ١٨٩٩</p> |
| <p>مدير للتيا بعد الاطلاع على قرار للمديرة الصادر بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٨٩٣</p> | <p>شارع - . مدير اسبوط</p> |

شارع
(١٨٩٦)

(قرار ما هو آت)
(المادة ١)

يسري مفعول قرار المديرية المذكورة على جزيرة
فابريكة الشيخ فضل فيما يقتضى بالكسب والرش
والأضائة

(المادة ٢)

يبتدي العمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية
بمضمة إمام

قرار من مدير جرجا بتاريخ ٢٩ أويل
شارع - سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات
للمحكم الأهلية
وبعد الاطلاع على القرارين السابقين صلورهما من
للمديرية بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٨٩٣ وبتاريخ ٧ نوفمبر
سنة ١٨٩٣

قرار ما هو آت
(المادة ١)

يجب على سكان بتادر ملا وطهلا واخمم وموهاج
والمنشاء وجرجا والبلينا وناحيتي المرافعة وجزيرة
شندويل

اولا ان يظفروا امام وحول منازلهم لوحواتهم او
وكايلهم او حبشانهم لومخاضهم للسكونة والنهر مسكونة
بواسطة الكسب كل يوم

ثانيا ان لا يدعوا قاذورات في خلال اليوم امام او
حول الاماكن المذكورة

(المادة ٢)

يجب ايضا على سكان البلاد المذكورة بالمادة السابقة
تطبيق فانوس على كل باب من ابواب المنازل سكنتهم
ويلازم انارة هذه الفوانيس في كل ليلة من الساعة ١
عربي ليلا الى الفجر

(المادة ٣)

لا يجوز وضع القاذورات ولا التبرز على شواطئ
النيل او في نقط الموارد العمومية

- ٤٨٦ -

شارع
(١٨٩٦)

(المادة ٤)

كل من مخالف احد نصوص هذا المولد يجازى بدفع
غرامة من ٥ قروش الى ٣٠ قرشا
(المادة ٥)

يلتزم القراران السابقين صلورهما من المديرية في ٢٢
يولييه سنة ١٨٩٣ وفي ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ويحل
محلها هذا القرار ويسري مفعوله بعد نشره بالجريدة
الرسمية بمضمة عشر ايام

شارع - قرار من مدير اسيوط بتاريخ ١٦ سبتمبر
سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على القرار الصادر من هذه المديرية
بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٨٩٥ بتشكيل سكان بعض
البتادر بالأضائة ليلا امام منازلهم المطلقة على الطريق
المصري

قرار ما هو آت
(المادة ١)

يسري مفعول قرار المديرية المذكور آتفا على ناحية
القوصية

(المادة ٢)

يعمل بهذا القرار بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية

شارع - قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ٣١
١ أكتوبر سنة ١٨٩٩

بناء على طلب قومسيون محلي بتدر سوهاج المرسل
لنظارة الداخلية بمرقة ٩٣ وراي نظارة الداخلية
الواردة لنظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٧ أكتوبر
سنة ١٨٩٩ بمرقة ٨٦ قومسيون

(قرار ما هو آت)

(المادة ١)

لائحة استعمال الطرق العمومية الصادر قرار نظارة
الاشغال في ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٦ بمرقة ٤٦ بمرسان
احكامها على بتدر سوهاج فيما يقتضى بمهمات الماراث
فقط تسري جميع احكامها بالبتادر المذكور سواء كان

(المادة ٣)

على مدير المدن والمباني تنفيذ هذا القرار

لائحة الارصفة « تروتوات » مادرة
من نظارة الداخلية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٠٠

البند ١ — يكلف ارباب الاملاك في جميع
الشوارع والطرق الداخلة في دائرة المجلس البلدي
بانشاء الارصفة (التروتوات) وتجديدها واصلاحها
وصيانتها عن كل ما هو واقع على الطريق العمومي من
عقاراتهم المبنية او الغير مبنية

وهذا الشرط لا يفرض لارباب الاملاك حقاً خصوصياً
في استعمال التروتوات
اما الافاريز (البردوره) فيضمها المجلس البلدي
على مصاريفه

وخلافها لما تقدم لا يكون ارباب الاملاك مكلفين
بمصاريف حفظ وصيانة واصلاح اجزاء التروتوات
التي يشغلها الآخرون بمقتضى رخصة من المجلس
في مدة الرخصة

اما فيما يتعلق بالبروتوات المفتحة عملها على
امتداد المقارنات النور المبنية فيجوز تأجيل تنفيذ نص
هذه اللائحة بقصور صامدة مستثنى على الأكثر اعتباراً
من اليوم الذي يجب فيه العمل بمقتضى احكامها وهو
محدد في البند ٨ منها

البند ٢ — يحدد المجلس البلدي شكل
التروتوات واطوالها وعرضها وصيانتها والميل اللازم
للتصريف مياه المطر وكذا نوع المات اللازم استعمالها
في انشائها وتجديدها وحفظها وصيانتها واصلاحها

البند ٣ — يجري المجلس البلدي هذه
الاشغال بنفسه

ويجوز بصفة استثنائية التصريح لارباب الاملاك
باجرائها بنفسهم بناء على طلبهم اذ يكون ذلك تحت
ملاحظة المجلس البلدي والشروط التي يقبلها منهم

البند ٤ — لا يجوز ان يحدث على التروتوات
مدخل ينزل منه الى كهوف ارضية

فيما يختص بمعات العارات او غيرها من جميع الاحوال
المشتملة عليها

(المادة ٢)

يعدل بهذا القرار من بعد تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
بمشرة ايام

(المادة ٣)

على مدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذا القرار

شارع — قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٩
يناير سنة ١٩٠٠

قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٤
سنة ١٩٠٠ بناء على الرأي الذي ابدته نظارة
الداخلية ان لائحة استعمال الطرق العمومية الصادر
قرار نظارة الاشغال في ٢٩ فيبرلو سنة ١٨٩٦ فقرة ٤٦
بسرطان احكامها على مدينة القيرم فيما يختص بمعات
العارات فقط تسري جميع احكامها في تلك المدينة
سواء كان فيما يختص بمعات العارات او غيرها
وان يعدل بهذا القرار من بعد تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية بمشرة ايام

شارع عمومي — قرار من نظارة الاشغال العمومية
قراره ٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يونيو
سنة ١٩٠٠

بناء على قرار قومسيون محلي بندر لنيا وراسية
نظارة الداخلية الولد لنظارة الاشغال العمومية بتاريخ
٣٠ مايو سنة ١٩٠٠ فقرة ٣٧ قومسيون

(قرارها هو آت)

(المادة ١)

لائحة استعمال الطرق الصادر قرار نظارة الاشغال
في ١٧ افريل سنة ١٨٩٢ فقرة ١٠٥ بالنهائ سرطان احكامها
على بندر لنيا تسري احكامها على ذلك البندر

(المادة ٢)

يعدل بهذا القرار من بعد تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية بمشرة ايام

مقدما لخزينة المجلس البلدي تكاليف هذه الاعمال
لا يمكن ان تتجاوز ٢٥٠ مليا عن الميزان المسطح من
التقارير

البند ٨ — تصريه هذه اللائحة بعد

نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما

شركة وايرلات النيل واللوكنكات والتياترات ٠ —
ذكرت ان في ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ بالترخيص بشركتي

وايرلات النيل واللوكنكات والتياترات

ترجمة امر حال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على عقد الشركة المبرور في قلم كتابة
العقود الرسمية بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ
١٤ ابريل سنة ١٨٩٩ في تبيين الخراجات ارنست بلاكوك
تيرون من رعايا الحكومة الانكليزية وجورج
نوجوتيش من رعايا حكومة النمسا والمجر وويليم ادوين
جيز من رعايا الحكومة الانكليزية وشارل فودريك
ارستونج من رعايا الحكومة الانكليزية وويليم ادوار
توملسون من رعايا الحكومة الانكليزية ونيورمان
لنكلاتز من رعايا الحكومة الانكليزية واهارون هابج
مانوكيان محامي عثماني القيمين بمصر لتأسيس شركة
مسماة باسم الشركة الانكليزية الامريكانية لوايرلات
النيل واللوكنكات

وبعد الاطلاع على نظامنة الشركة المذكورة

وبعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون التجارة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رايه

مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

ورخص لكل من الخراجات ارنست بلاكوك
تيرون وجورج نوجوتيش وويليم ادوين جيز
وشارل فودريك ارستونج وويليم ادوار توملسون
ونيورمان لنكلاتز واهارون هابج مانوكيان بان
يأسسوا بالقطر المصري على ذمهم ونحت مسؤوليتهم
شركة مساهمة تسمى بالشركة الانكليزية الامريكانية

وعند حدوث مخالفة ينشرح المجلس البلد في اقتاله
حالا على معاريف صاحب الشأن بدون الإخلال
بأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط
وللمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاملي

البند ٥ — كل تلف يحصل للتقارير
يجب الاطلاع عنه حسب الأصول من اصحاب الارض
او المقار الذي يملكها

البند ٦ — جميع المباني الواقعة على الطريق
العمومي السابق بناؤها او التي ستبنى يجب ان تعمل
لها مواصل او مزارب لتصريف مياه المطر من
الاسطحة والاسقف

اما المواهر الممولة لتصريف مياه المطر فلا يجوز
ان تصب على التقارير بل يجب توصيلها بقناة
يحت التقارير بالطول الكافي عموديا على وجهة
المزبل بحيث ان المياه المنحدرة من الاسقف والاسطحة
تصب منها راسا في ثنية التقارير

ويتبني وضع الاقنية بمعرفة ارباب الاملاك بمزية
التقارير بحيث تكون مطابقة للشكل الذي يستعمله
المجلس البلدي ويجب على ارباب الاملاك ان يضابطوه
اولا في هذا الخصوص وهو يجوز له ان يحكم بحسب
الحالة اذا كان يقتضي جعل هذه الاقنية من ظهر بدلا من
الضخار للطلبي

فاذا تأخر ارباب الاملاك عن اجراء العمل المنوء
عنها في هذه المادة في خلال شهرين من تاريخ الاعلان
الذي يرسل اليهم اداريا من المجلس البلدي فللمجلس
البلدي يحكم عملها على حسابهم بدون الاحتياج الى الانذار
مرة اخرى مع ترقيم الغرامة للنوء عنها في البند ٤
البند ٧ — تحصيل المبالغ التي تصرف من

المجلس البلدي على الاعمال التي يجب عليه اجراؤها
مقتضى الاحكام للدولة قبل من ذوي الشأن يكون
مقتضى الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠
على حسب البيان الذي يكون واجب التنفيذ باسم
الرئيس ولا يقبل اعتراض عليه قبل دفع المبلغ للمعالم

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

لوابرات النيل والوكالات بحيث لا يترب على هذه الرخصة ادنى مسؤولية تعود في اي حال من الاحوال على الحكومة وبشرط ان يتبع المذكورون في ذلك قوانين القطر وعاداته ونصوص النظامة المرفق منها صورة باسمنا هذا وعليها انشا آتهم (المادة ٢)

لا يترب على هذه الرخصة لشركة المساهمة المذكورة ادنى مسؤولية لو احتكار او امتياز من الحكومة او عليها

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

شركة التيارات بالقاهرة ١٥ مايو ١٨٩٩

ترجمة امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائي المحرر في قلم كتابة القود الرسمية بمصر الابتدائية للخططة بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٩٩ فيما بين الخواجات ج ب مورنا من رعايا الحكومة ايتليانية وموسى قطاوي بك بنكر نساوي ورفائيل سوارس من حماة ايتاليا وجول جلافاني من رعايا الحكومة النمساوية واوجولوزانو من رعايا الحكومة التليانية واميل مانولاردي من رعايا الحكومة التليانية وليون

كوتون دفيار من رعايا الحكومة البلجيكية المقبدين بمصر لتأسيس شركة مساهمة باسم شركة التيارات بالقاهرة

وبعد الاطلاع على نظامنا الشركة المذكورة وبعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون التجارة وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي

مجلس القطار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

رخص لكل من الخواجات ج ب مورنا وموسى قطاوي بك ورفائيل سوارس وجول جلافاني واوجولوزانو واميل مانولاردي وليون كوتون دفيار بان يؤسسوا بالقطر المصري على ذمتهم وتحت مسؤليتهم شركة مساهمة تسمى شركة التيارات بالقاهرة بحيث لا يترب على هذه الرخصة ادنى مسؤولية تعود في اي حال من الاحوال على الحكومة بشرط ان يتبع المذكورون في ذلك قوانين القطر وعاداته ونصوص النظامة المرفق منها صورة باسمنا هذا وعليها انشا آتهم (المادة ٢)

لا يترب على هذه الرخصة لشركة المساهمة المذكورة ادنى امتياز لو احتكار او مسؤولية من الحكومة او عليها (المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا



قاموس الدلالة والقضا

ص

جاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي
مجلس النظار

وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تعمل لجميع مراحيض الجوامع والحمامات العمومية
خزانات صماء اما الخزانات النيرة صماء فلا يجوز
استعمالها الا لصرف مياه للبيضات والمغاسل
دون غيرها

وقد تم تحديد ثلاث سنوات للعمل بمقتضى احكام
هذه المادة

(المادة ٢)

مضى تم بناء الخزانات الصماء تطهير الخزانات القديمة
النيرة صماء وتردم

وان لم يوجد مصل تكاف لبناء خزانات جديدة
تبني الخزانات الصماء في مصل الخزانات القديمة

(المادة ٣)

صحة عمومية - نظام الداخلية - ادارة عموم

الصحى في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠

قررت الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة

باسكندرية في ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ طبقا لنص الامر

المالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ بان احكام الامر

المالى الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن

مراحيض الجوامع والحمامات العمومية والقرار الصادر

في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ بشأن الاحتياطات

الوانية من ظهور امراض وبائية في القطر تسري ايضا

على الاجانب اسوة الوطنيين وبناء عليه قد اعيد نشر

الامر والقرار المشار اليهما بعد

ذكرى في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن مراحيض

الجوامع والحمامات العمومية اعيد نشره

لاجل مريائنه على الاجانب

اسوة الوطنيين

(امر عال)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

لا يجوز مطلقاً تركيب مواد على الخزانات الصماء
لتصريف المواد التي تزيد عن سعتها
ولا يجوز صرف ما تحتويه من المواد في النيل أو البرق
أو البرك أو في الأراضي القضاء
و يجب تهوية الخزانات معها كان نوعها
(المادة ٤)
تجدد مياه البضات والمخاض مرة في الاسبوع
على الأقل

(المادة ٥)

من تاريخ صدور امرنا هذا لا يجوز بناء حمام عام أو
حمام عمومي جديد ما لم تعرض أولاً على مصلحة الصحة
الرسوم اللازمة عن مراحيضه وعن طريقة ورود المياه
اليه وتعتمد منها
وكل خزان أو مرآض بني حديثاً أو عمل فيه
تدليل أو ترسيم لا يجوز استعماله ما لم تعينه مصلحة
الصحة وتوافق عليه
ومن اراد بناء حمام بغضد مراحيض ولا فيضاً
ولا منطس لا يكاف بطلب رخصة عنه من
مصلحة الصحة

(المادة ٦)

إذا لم تتم الاعمال المقررة في جامع ما لوفي حمام عمومي
تحت انتباه مدة الثلاث سنوات المحددة بالمادة الاولى
من امرنا هذا وبعد ثلاثين يوماً تمضي من تاريخ
الانتذار الذي يرسل موصي عليه الى مدير عموم الاوقاف
او الى ناظر الوقف او الى المتحدث على الجامع او الى
صاحب الحمام العمومي تنقل مراحيض الجامع او الحمام
المذكور او يشرع في عمل خزانات صماء لها وغير ذلك
من الاعمال اللازمة على نفقة مصلحة الاوقاف او المتحدث
على الجامع او صاحب الحمام العمومي

(المادة ٧)

تطلى مراحيض الجامع والحمامات العمومية بالجير
مرة في السنة على الأقل

(المادة ٨)

كل من خالف حكماً من احكام المواد السابقة
يعاقب بغرامة من خمسين الى مائة قرش ويكون
التيات المخالفات بمسرة رجل الصحة وتحول على ناض
للمواد الجزئية المختص بالنظر فيها
(المادة ٩)

لا تكون مصلحة الاوقاف مسؤولة فيما
يتعلق بالاحكام المدونة بامرنا هذا الا عن الجواه
التابعة لها

(المادة ١٠)

يجعل بامرنا هذا يد ٣٠ يوماً من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية ولا ينفذ الا في المدن الميمنة يدوي
اسيوط وشبين الكوم والفيوم والقناطر ودرشيد
وبنها والنيا ودمهور وديماط والسويس وبني سويف
وطنطا والجيزة والمنصورة وبوسعيد والمنزلة والحل
الكبرى وميت غمر وزفتي وصنند وقوة وكفر
الزيت وسوهاج وجرجا وطغا وشربين ومنفلوط
(المادة ١١) (*)

إذا اتضعت لمصلحة الصحة ان حالة احد الجوامع او
الحمامات العمومية الكائنة في جهة ليست داخلية ضمن
للمدن الميمنة في المادة السابقة نصرة بالصحة
العمومية واستمع المتحدث على الجامع او صاحب الحمام
عن اجراء الاصلاحات الصحية المنصوص عليها في امرنا
هذا فلناظر الداخلية ان يأمر باقتال مراحيض الجامع
او الحمام العمومي المذكور وتبقى مقفلة الى ان تتم
الاصلاحات الصحية المفروضة

وتكون جميع نفقات هذه الاصلاحات على المتحدث
على الجامع او صاحب الحمام العمومي
وتفتح المراحيض بغير اذن مصلحة الصحة بعد
صدور الامر باقتالها بعد مخالفة يعاقب مرتكبها عليها
طبقاً لنص المادة الثامنة ويجوز معضد المخالفة ضد
مصلحة عموم الاوقاف او المتحدث على الجامع او صاحب

(*) عدلت المادة الحادية عشرة بهذه الصفة بامر حال
تاريخه ٦ ايدل سنة ١٨٩٥ (١١ شوال سنة ١٣١٢)

لنظام حسب الأحوال وهذا لا يمنع من مراجعة الفاعل نفسه أيضاً إذا انقضت الحال ذلك

(المادة ١٢)

على ناظر الداخلية تسمية أمرنا هذا

صحة عمومية - قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠٥ بشأن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تهاور امراض وبائية او معدية في القطر المصري

(اعيد نشره لإجل مصلاته على الأجانب)

(اسوة الوظيفيين)

ناظر الداخلية

لما كان من الضروري لمحافظة على الصحة العمومية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ظهور امراض وبائية او معدية في القطر

(قرر ما هوأت)

(احتياطات مستعدة)

(المادة ١٠)

تشكل في كل مديرية او محافظة او مركز لجنة صحية مؤلفة بالصفة الآتية

سيف للدبويلت

للمدير

حكمدار البوليس

مفتش الصحة

مهندس التنظيم

حكم الاستتالية

مندوب ديوان الاوقاف

اثنان من الاعيان ينتخبهما المدير

(في المراكز)

مامور المركز

ضابط البوليس

مفتش صحة المركز

اثنان من الاعيان ينتخبهما المدير

(في محافظة مصر)

المحافظ

وكيل مصلحة الصحة

حكمدار البوليس

مفتش بطري مطبعة الصحة

مفتش صحة المدينة

مندوب من نظارة الاشغال

مندوب ديوان الاوقاف

(في المحافظات الاخرى ما عدا محافظة)

(الاسكندرية)

المحافظ

مفتش الصحة

حكم الاستتالية

حكمدار البوليس

مهندس التنظيم

مندوب ديوان الاوقاف

وعلى اللجان المذكورة ان ترأب تنفيذ جميع

الاحكام الآتية واحكام اللوائح الصحية الجاري العمل

بها بالدفعة التامة وتقوم مقام اللجان الصحية الاستتالية

الصادر عن تشكيلها القرار المؤرخ في ١٦ ابريل

سنة ١٨٨٧

(المادة ٢)

كل بناء سواء كان رصفا او وكالة ملكا للاوقاف

اوليت للمال او لافراد يجب رشه بالجير من الداخل

مرة في السنة على الأقل

ويجب كسح وتطهير بجاري هذه المباني مرة في السنة

على الأقل ولجنة مع ذلك ان تأمر بكسحها وتطهيرها

اكثرا من مرة في السنة متى رأيت لزوما لذلك

واذا تأخر تنفيذ الأمر الصادر بالكسح والتطهير

فللجنة ان تنفذ ذلك بنفسها على ثلاثة الاف نفقة

لقرار الصادر بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٨٨٧

(المادة ٣)

يجب رش مراحض الجوامع والزاويا والمحامات العمومية بالمجر من داخل مرة في السنة على الأقل ويجب أيضا كسح مجاري المراحيض المذكورة وتطهيرها بماء الجهر مرة في السنة على الأقل وتجدد مياه الميئات والمغاسل مرتين في الاسبوع على الأقل

وهذه الاعمال ينبغي ان يقوم بها ديوان الاوقاف او المتحدث على الجامع أي الناظر واذا حصلت مخالفة فيها يمتلئ بالمراحيض تأمر مصلحة الصحة باقتالها طبقا للامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ٩٢ بعد مخيرة نظارة الداخلية اما ما يفتنص بكسح وتطهير المجاري فتجزيه اللجنة بنفسها كما تدون في المادة السابقة

(المادة ٤)

جميع مجاري المراحيض التي تتمثل بالنبيل او الترع او التي تصب في البرك يجب غلقها بعد مايتها بمعرفة اللجنة الصحية ومخيرة نظارة الداخلية ويحدد لذلك ميعاد فاذا انقضى ولم تغلق تشرع اللجنة بنفسها في غلقها على نفقة صاحب الملك ولا يجوز مطلقا فتح المجاري التي يصدر قرار اللجنة بغلقها

(المادة ٥)

مياه الابار التي يشبه فيها ترمل بمعرفة اللجنة الصحية الى مصلحة الصحة لتصليلها فاذا وجدت غير صالحة للشرب تفتل الابار بمعرفة اللجنة المذكورة على نفقة المالك لها

(المادة ٦)

على اللجنة الصحية ان تقرر لكل جهة الاختصاص اللازمة لعدم فساد المياه المعدة للشرب وهي منع القاء الاقذار على شفاف التبل او الترع وغسل الملابس او الحيوانات في القطاقي يؤخذ منها ماء الشرب

ولذلك يجب على اللجنة ان تعين لكل جهة النقط التي يؤخذ منها ماء الشرب والنقط التي يجوز خيل الملابس والميوانات فيها

(المادة ٧)

يجب اجراء الملاحظة التامة في الاسواق وبالاخص على الماء كولات المعرصة للبيع والامهات ولقوم التدفئة وغيرها من الماء كولات التالفة تضبط وتمدم

(احتياطات استثنائية تنفذ عند الضرور)

(بامر نظارة الداخلية)

(المادة ٨)

كل بناء سواء كان رها او وكالة ملكا للاوقاف او لبيت المال او للافراد يجب رشه بالمجر من الداخل في الحال بلا تأخير

ويجب كسح وتطهير مجاري الابنية المذكورة اما مراحضها فتطهر يوميا

وتراعى هذه الاحكام ايضا في المشش وغيرها من المساكن التي يرى لحيثتها مشورة بالصحة ولجنة ان تقرر ايضا الاجراءات اللازمة لاسلاخ حالتها الصحية بعد مشورة نظارة الداخلية

وفي حالة التأخير في تنفيذ الاعمال المذكورة تشرع اللجنة بنفسها في تنفيذها على نفقة صاحب الملك وذلك فيما يفتنص بالمشش البقية او المصنوعة من الخشب وعلى نفقة المستأجر فيما يفتنص بغير المشش من المساكن

(المادة ٩)

يجب رش مراحض الجوامع بالمجر من الداخل في الحال وكسحها

اما تطهيرها بماء الجهر يوميا فيكون بامر مصلحة الصحة

ويجب تغيير مياه لبض ثلاث مرات في الاسبوع على الأقل

« ١٨٩٩ »

« ١٨٩٥ »

جميع ما تنقذه اللجنة في حالة تأخير ارباب الشأن عن تنفيذ الاوامر الصحية وما يحكم به من التراخيص بكونه تحصيله طبقا لاحكام الامر

المالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة ١٦)

في حالة ظهور الكوليرا في القطار تقرر احتياطات صحية اخرى خصوصية

(المادة ١٧)

يجري العمل بهذا القرار بعد مضي خمسة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

(طابون وكوليرا) ذكره في صحة عمومية — ٧٧ مايو سنة ١٨٩٩ بالمحافظة على

الصحة العمومية عند ظهور الطاعون او الكوليرا

ترجمة أمر عال

(نحن خديو مصر)

حيث ان مقاومة الطاعون والكوليرا واستئصالها حين ظهورها في القطار من الامور ذات الضرورة القصوى للحفاظ على الصحة العمومية

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمسكة

الاستئناف للمنظمة الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٩

طبقا لاحكام الامر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

مضى اعطيت مضطحة الصحة العمومية بان مدينة او قرية او قسما من مدينة اصيب بالطاعون او الكوليرا يسوغ

لأموري الصحة تفتيش أي من منزل او مسكن كان لتتحقق مما اذا كان مضافا الى الشخص مضافين باحد

المرضى المذكورين وعلى الأشخاص الموجودين سبيل

للنزل او المسكن ان يسجلوا هذا التفتيش

وعند ما يراد الدخول الى منزل احد الاجانب او اجراء اخذ الاحتياطات للتوضو عن باقي اللوات

ويقوم بهذه الاعمال ديوان الاوقاف او المتحدث على الجامع الى الناظر

وسيف حالة حصول مخالفة فيما يتعلق بالاراضح تأمر مصلحة الصحة بفتحها طبقا للامر العالي الصادر

في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بعد مضايقة نظارة الداخلية

لما ما يقتضيه بكمسح وتطهير الجاريه فتشعر اللجنة

في اجرائه بنفسها على نفقة المالك

(المادة ١٠)

جميع الجاريه التي توجد متصلة بالنيل او بالبحر او التي تصب في البحر يجب غلقها بلا تأخير حسب تعليمات اللجنة المختصة

ولذا تأمر غلقها فتشعر اللجنة في تنفيذ ذلك بنفسك على نفقة صاحب المالك

(المادة ١١)

لا يجوز مطلقا لارباب الحمامات العمومية استعمال متحصلات كسب الشوارع او المنازل في تسخير المياه

واذا حصلت مخالفة في هذا الشأن يجوز لمصلحة الصحة ان تأمر بملئ هذه الحمامات وتنفذ ذلك

بعد مضايقة نظارة الداخلية

(المادة ١٢)

يجب على كل طبيب او اجرواخي او حلاق او قابله ان يشر حاله مكتب الصحة الجهة الاقرب من الامراض الشبيهة التي يلم بظهورها

(المادة ١٣)

يجوز للجنة ان تقرر جميع الاحتياطات اللازمة فيما يقتضيه الحالات للضرورة والصحة الكافية في المدن

ولها ايضا ان تأمر بفتحها بعد مضايقة نظارة الداخلية

(احكام عمومية)

(المادة ١٤)

كل مخالفة تحصل في احد الاحكام السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسين الى مائة قرش او بالسجن

من يومين الى اسبوع

(المادة ١٥)

التالية يجب على إدارة الصحة ان تبذل ابتداء التفتيشات
التابع له الساعة لزع التوجه فيها لاجل ارسال
مندوبين من قبله اذا رأى لزوما لذلك
واذا كان لا يوجد وكيل للتفتيشات في المدينة او
القرية التي تحدث فيها الإصابة وكان يتبع من التأخير
خطر فيسوغ الدخول الى المنزل حالاً ثم يخطر
التفتيشات بذلك بلا تأخير

(المادة ٢)

كل مصاب باحد هذين المرضين المعديين يكون
في حالة لا يتيسر معاناه عزلاً يمازى الى المستشفى
المعد لمعالجة الامراض المعدية ما لم يدر طبيب الصحة ان
المرضى في حالة النزاع او ان النقل يضر به

(المادة ٣)

اذا عولج المصاب في منزله تنفيذ ادارة الصحة الوسائل
المنضية لعزله هو والتفتيش معه عن باقي سكان المنزل
وتتطلب هذا الاجراء مراقبة دقيقة

(المادة ٤)

اذا رأت ادارة الصحة لزوماً عزل اهل او
اقارب المصاب باحد المرضين المذكورين لمدة ما في
خيام او مأوى منفصلة عن المساكن فليعلم ان يمثلوا
لذلك بدون ادنى معارضة

(المادة ٥)

منوع كلياً نقل الشخص من المصاب باحد
المرضين المعديين الجاهل ذكرهما من ناحية الى اخرى
او من منزل الى آخر او الاشراف في قتله مباشرة
او بغيره

(المادة ٦)

على اول المنزل الذي يحدث فيه إصابة ياخذ
المرضين المعديين السابق ذكرهما تطهير جميع الغرف
والاماكن والابيرة والياضات والملاهي التي تنفذ
ادارة الصحة بتطهيرها وتعمل التطهير بملاحظة وبموري
الصحة واذا حصل تأخير او اجهال من البلديات لاجل

هذا التطهير فلا تارة الصحة ان ياتر عليه بنفسها
على صحتهم وعلى نفقتهم
اما الفقراء فيعمل لهم التطهير مجاناً بمعية الادارة
المذكورة

(المادة ٧)

اذا حصلت وفاة باحد هذين المرضين المعديين في
منزل تعدل في الحال جميع الاحتياطات التي تاتى بها
ادارة الصحة لتطهير الجثة بملاحظة ما موري الصحة
واذا تأخر او اهدل اجراء هذه الاحتياطات فلا تارة
الصحة ان ياتر بها بنفسها على عهدة اهل المنزل المطلوبين
منهم ذلك وعلى نفقتهم

(المادة ٨)

على اهل المنزل النسيم تحدث فيه إصابة
ياحد المرضين المعديين المذكورين وعلى الجيران
وعلى كل من يعلم بها ان يبلغها لاقرب ادارة صحية
بلا اجمال

(المادة ٩)

على رجال البوليس اجراء الملاحظة للتنضية
لعدم حصول اي تجمع من الإهل او الإصحاح
او المعارف داخل المنازل الموبوءة وبسوغ لهم
ايمانهم

(المادة ١٠)

كل مخالفة لحكم من الاحكام المذكورة بامرنا هذا
يعاقب مرتكبها بالسجن من اربع وعشرين ساعة الى
اسبوع او بغرامة من خمسة الى مائة قرش صاغ او
بهاذين القريتين وبما

(المادة ١١)

يستمر العمل باحكام الاوامر المالية والقرارات
للممول بها في هذا الشأن الا ما كانت منها مغالفا
لامرنا هذا

(المادة ١٢)

على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا القوي بمقتضى
حال نشره في الجريدة الرسمية

دكر في ٢٩ نوفمبر
صندوق توفير البوستة - سنة ١٩٠٠ بإنشاء
صندوق توفير البوستة

ترجمة اسمي

بإنشاء صندوق توفير البوستة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

ينشأ صندوق توفير عمومي تحت إدارة مصلحة
صندوق البوستة ومراقبة نظارة المالية ويسمى صندوق
توفير البوستة

وتكون مصلحة البوستة نائبة عن الحكومة في
معاملاتها مع مودعي المبالغ المتوفرة

(المادة ٢)

تضمن الحكومة كامل المبالغ المودعة بصندوق التوفير
وردها لأصحابها من رأس مال وفوائد

(المادة ٣)

يحسب للمبالغ المودعة بصندوق التوفير فائدة بواقع
اثنين ونطفي في المائة سنويا أما كسور الجنيه فلا تحسب
لها فائدة ما

ويجوز تخفيض مقدار هذه الفائدة في أي
وقت كان

وتحدد قيمة الفائدة الجديدة بقرار من نظارة المالية
تنشره في الجريدة الرسمية وأما لا يجوز العمل به إلا
بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشره

(المادة ٤)

لانتسب الفوائد للمبالغ المودعة بصندوق التوفير
إلا اعتبارا من أول يوم من الشهر التالي للشهر الذي
حصل فيه الإيداع وتطال الفوائد عن المبالغ المستردة
اعتبارا من أول يوم من الشهر الذي حصل فيه الاسترداد
وفي ٣١ ديسمبر من كل سنة تصاف الفوائد المستحقة

على رأس المال وتخصب لها فائدة ويصرف النظر عن
كسور العشرة مليات في مجموع الفوائد المستحقة
من هذا القليل

(المادة ٥)

تعطى مصلحة البوستة مجاناً لأصحاب الشأن دفترا
صغيرا تقيد فيه المبالغ الواردة لصندوق التوفير والمستردة
منه والفوائد المستحقة

ولا يجوز لأي شخص كان أن يبرز أكثر من
دفتر واحد

(المادة ٦)

إذا فقد دفتر فيجوز لأصحابه الحصول على
نسخة ثانية منه بدفع خمسين مليا وبقبوله
للشروط والأجرات التحفظية التي تقرها مصلحة
البوستة

ويترتب على إعطاء النسخة المذكورة إبطال مضمون
الدفتر الأصلي

(المادة ٧)

أول دفعة لصندوق التوفير لا يجوز أن تكون أقل
من مائتي مليم ولا يجوز أن تكون الدفع
التالية أقل من خمسين مليا ولا تشمل كسور
العشرة مليات

(المادة ٨)

كل مبلغ يسترد لا يجوز أن يكون أقل من خمسين
مليا ولا أن يشعل كسور العشرة مليات

(المادة ٩)

لا يجب أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من
شخص واحد على خمسين جنيها مصرياً في السنة ولا
على مائتي جنيه مصري في عدة سنوات وذلك بخلاف
الفوائد المستحقة

(المادة ١٠)

يسوغ لأصحاب المبالغ المودعة في صندوق التوفير
استردادها كلها أو بعضها في أي وقت كان وقيمة

« ١٩٠٠ »

« ١٨٩٩ »

المبلغ لتنتهي استرداده لا يجوز ان يكون اقل من
خمس مائة في كل مرة ولا ان يشمل كسرا اقل من
عشرة مائة

(المادة ١١)

المبلغ للقيدة لحساب المودعين تضاف لجانب
صندوق التوفير اذا لم يوردوا في خلال خمس
عشرة سنة مبلغا جديدا لو لم يستردوا شيئا منها في
الفترة المذكورة

(المادة ١٢)

تستعمل المبلغ الباقية بصندوق التوفير بعد
خصم مصاريف الادارة في شراء مستندات من
الدين المصري وتودع هذه المستندات في خزانة
نظارة المالية

(المادة ١٣)

لا يجوز استعدي مصلحة اليومية اخطاء
اي استعمال كان لآخرين عن المبالغ المودعة
بصندوق التوفير الا اذا كان الطالب صادرا من
السلطة القضائية

(المادة ١٤)

يخدم مدير عموم البوينة تقريرا سنويا عن حالة
صندوق التوفير والمبلغ الواردة فيه وينشر هذا التقرير
في الجريدة الرسمية

(المادة ١٥)

على مصلحة البوينة - من لائحة بيان الاجراءات
اللازمة لتنفيذ الاحكام السابقة

وعليه التصديق على اللائحة المذكورة من مجلس النظار

(المادة ١٦)

تسري احكام امرنا هذا اعتبارا من اول مارس
سنة ١٩٠١

(المادة ١٧)

على قانظر المالية تنفيذ امرنا هذا

صندوق الدين - دكتوري ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩

بان صندوق الدين بيت حكمة
باغليبية آراء اعضائه المطابقة في سائر الاحوال التي تقضي
الاتفاقات الدولية بتدخله فيها الخ

بعد الاطلاع على الامر العالي المؤرخ في ٢ ايار

سنة ١٨٧٦

وعلى قانون التصفية

وعلى الامر العالي المؤرخ في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

» » » » » ١٢ » » ١٨٨٨

» » » » » ١٤ » » ١٨٨٩

» » » » » ٢٨ » ١٨٩٣

وبناء على معارضة علينا مجلس النظار بعد مصادقة

الدول الموقعات على اتفاق لندن المؤرخ في ١٧

مارس سنة ١٨٨٥

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

بيت صندوق الدين حكمه باغليبية آراء اعضائه
المطابقة في سائر الاحوال التي تقضي الاتفاقات الدولية
بتدخله فيها سواء كان بصفة اصدار قرار او بصفة
ايداء رأي وذلك بموجب الاخلال بالمادة الثامنة
والثلاثين من قانون التصفية

اما ايداء رأيه مقدما كما هو منصوص عليه في
في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الامر العالي
للمؤرخ في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ السالف الذكر فينبغي
ان يكون استثنائيا باجماع آراء اعضائه كما دعت الحالة
لطلب تنقذات عسكرية فوق المادة

(المادة ٢)

لا يجوز لصندوق الدين التمديق في اي حال
من الاحوال على صرف اية نفقة غير عادية معا كان
نوصها من القنود الاحتياطية الا اذا كان الباقي بعد
خصم هذه النفقة وما يكون مخصصا لصرفه في شؤون
اخرى من تلك القنود الاحتياطية يزيد على ثمانمائة
الف جنيه مصري

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هـ
صور اوراقى - ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣١٧ (٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) تعديل قراره الصادر في جلسة يوم ٢٦ يوليو سنة ٨٧ بالصفة الآتية (الطلبات التي تقدم لمصالح الحكومة من ديوان الاوقاف عن صور الاوراق التي يطلبها قبل منه على ورق عاده ويستمر على دفع رسم الصور المطلوبة مع ثمن ورق الشدة للصور عليه الصور المذكورة) ذكر في ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن رسوم صياده - - - - - مراكب الغليات بصيرة المتزلة والنساء عوائد الرود على جسر ديباط
امر عال

(نحن خديو)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٨ رجب سنة ١٣١٥ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧) وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار (امرنا بما هو ات)

(المادة ١)

اعتبارا من اول يونيه سنة ٩٩ يصهر تنزيل الرسم للقرار على المراكب الخاصة للغليات (مكاري) بصيرة للزلة الى ٢٤ جنبها مصرى في السنة

(المادة ٢)

ابتداء من التاريخ المذكور تافى عوائد الرود على جسر ديباط الى غيبط النصارى

(المادة ٣)

المصاهرة المخصوص بها في للواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ تستبدل بالفراغات الاتي يلينا

جنبه مصري

١ عن اول مخالفة

٣ عن ثاني مخالفة

٥ عن ثالث مخالفة وللذلت التي تليها
(المادة ٤)

في حالة عدم دفع الرسم المقرر على الرخصة في الخمسة ايام الاولى من الشهر تستبدل الصادر للمصوص عنها في المادة السادسة من امرنا المشار اليه بالفراغات التدرجية للبينة في المادة السابقة مع عدم الاخلال بتحصل كامل الرسوم التي لم تدفع

(المادة ٥)

صاحب المركب ورئيسها ملزومان بطريق التضامن بدفع ما يستحق من الغرامات وفي حالة عدم دفع رسوم الرخصة لو الغرامة المستحقة بمقتضى المادتين السابقتين يجوز ضبط المركب وبها لجانب الحكومة بدون ان يكون للتغير ادنى حق في استردادها لاي سبب كان

(المادة ٦)

عدلت للمادة ٢٦ من امرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ كما يأتي

الحاضر التي يجرها للوظفون والمأمرون الليثون في المادة (٢٥) من الامر المشار اليه تشمل على اسماء ووظائف الذين ضبطوا الواقعة ومجلات اقامتهم واسماء والقب مرتكبى المخالفة وصنعتهم ومجلات اقامتهم وتاريخ وساعة ومحل وغاروف للمخالفة وتعطي لمرتكبها في ظرف اربع وعشرين ساعة صورة من المحضر مصدقا عليها من اكبر المحررين له درجة بانها مطابقة للاصل وفي حالة غياب مرتكب المخالفة تسلم الصورة الى شيخ طايفته او شيخ البلدة الساكن بها وتمتعده هذه الحاضر مالم ثبت ما يفي صحتها وحينئذ لا يجوز للمارضة فيما تضمنته وتتحقق الغرامة قطعا اذا لم يتظلم مرتكب المخالفة الى جهات التقضا في ظرف ثمانية ايام من تاريخ استلامه للمحضر وفي حالة اقامة الدعوى يكون الحكم بالغرامة من محاكم الجح

(المادة ٧)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

قرارينادي من نظارة المالية بتاريخ ٦
صيادة - نوفمبر سنة ١٨٩٩

(نحن ناظر المالية)

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من دكرينو ٢٣ ديسمبر
سنة ٩٧ وعلى المادة ٣٥ من قانون العقوبات الاهلي
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٥ ابريل سنة ٩٤
وبناء على ما عرضه علينا مراقب الاموال التـهـ
مقرورة والدخوليات

(قررنا ما هو آت)

(المادة ٨)

ممنوع صيد الامماك في بحيرة المنزلة بعدد الحيلة
ويطريقي الساطب والسبدود جميع الوسائل الاخرى
المضرة لتوالد الامماك

(المادة ٢)

كل مخالفة تقع ضد نص المادة الهابسة يعاقب
عليها بالمعقوبات المبينة بالمادة الثانية من القرار الوزاري
الصادر في ٢٥ ابريل سنة ٩٤
ويصير عمل المخاخر اللازمة عن ذلك بمعرفة عمال
مصلحة خنر السواحل بالتطبيق للمادة السادسة من
دكرينو ١٥ مايو سنة ٩٩ (المادة ٣)
على مراقب الاموال التـهـ مقرررة والدخوليات
تنفيذ قرارنا هذا



قاموس الدارة والمصا

ع

ويبدأ الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ١٨ يناير سنة ٩٧ للتدريج بالوقائع المصرية الصادرة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ٩٧ فقرة ١٣ القاضي بتنفيذ لائحة بيوت المصحات المذكورة أننا يتدري قنا وامنا
ويبدأ الاطلاع على القرار الذي اصدرته المديرية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ٩٧ الذي تقرر فيه ابقاء التسوية للمصحات يتدري قنا بمحلاتهن في النقطة المقيمت فيها بجارة الميادين الآن نظرا لما ظهر من ائتناك بمضن مساكن هذه الحارة والبعض لا يمكن
ويبدأ الاطلاع على المادة اثنا عشر من اللائحة

التي فيها

لا يجوز فتح بيوت المصحات الا في الاخطا التي تمين لذلك خاصة باسم يصدر من المحافظ او المدير ويجب ان يكون بكل منها باب عمومي واحد فقط ولا يجوز وجود موصلة بينها وبين مساكن اخرى او دكاكين او محلات تجارية
ويجب قبل البيوت التي توجد في غير

عاهرة - - قرار من مدير الترميم بتاريخ ١٨٩٩

يبدأ الاطلاع على المادة السادسة عشرة من لائحة بيوت المصحات الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يولييه سنة ٩٦

قور ما هو آت

(المادة ١)

يجري العمل بلائحة بيوت المصحات المذكورة تمام تدو شربين

» للمادة ٢ «

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عاهرة - - قرار من مدير قنا بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ٩٠٠
يبدأ الاطلاع على لائحة بيوت المصحات الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يولييه سنة ٩٦ المدرجة بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ٩٦ فقرة ٧٢

على باب المركز وبأشهر نقطة من محلات المعامرات
وعلى باب المديرية

عاهرة - قرار صادر من مدير قنا بتاريخ ٢٧ لولي
سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على لائحة يوت المعامرات الصادرة
في ١٥ يولييه سنة ٩٦

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ
٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ ومدرج بالرفائع الرسمية القيمة

٣٠ منه غمرة ٧٢

قرر ما هو آت

(المادة ١)

بأن القرار السابق صدوره من المديرية بتاريخ ٢٦
يولييه سنة ٩٠٠

(المادة ٢)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

عاهرة - قرار صادر من مدير اصوان بتاريخ ٠٠
نوفمبر سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة السادسة عشرة من لائحة
يوت المعامرات الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ

١٥ يولييه سنة ٩٦

(قرر ما هو آت)

(المادة ١)

يجري العمل بلائحة يوت المعامرات المذكورة
آتفا في بندر اصوان

(المادة ٢)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربية - قرار من محافظة السويس بتاريخ ١٥
ماير سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة
الداخلية بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٤ بشأن عربات الركوب

بالاجرة وعلى القرار الصادر من هذه المحافظة بتاريخ
١٤ اغسطس سنة ٩٤ بشأن مرافق واجرا عربات

مدينة السويس قرر ما هو آت

الاطلاط المذكورة في ظرف المدة التي بينها المحافظ
لو المدير

ولا يجوز ان تكون هذه المدة اقل من
شهر ويكون الحكم بالقلل عند الانتهاء بمعرفة القاضي
الذي يحكم في المخالفة

حيث انه تقدمت شكوى للمديرية من اعيان وتجار
واهالي بندر قنا بالتضرر من وجود للموسات
بالشارع العمومي الموصل من البلد الى المحطة والاستاذ
سيدي عبد الرحيم الفتاني والى الجبانات لما في ذلك
من مس حرمة الادب العمومية من وجود هؤلاء
المعامرات بطريقه فيها كثر على ذوي الخيشتات
والمقامات الرفيعة المرور فيه

وحيث انه بالنظر لوجود مساكن مملوكة لمولاه
الموسات وغير ممكن اخلاؤها الان

(قد قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر نقطة المعامرات بمجرة الصباغ من
الجهة الغربية خلف الشارع العمومي وتبستدي من
شجرة الخواجح قسطندي الاسلامبولي ملك عبد الغني
عارف وتنتهي بالقهوة ملك عبد الكريم فلوس ويدخل
في ذلك الاوتة الموجودة بهذه الجهة

(المادة ٢)

لا يتصرح من الآن بفتح مخلات للموسات بالشارع
العمومي للوصل لتمام الاستاذ سيدي عبد الرحيم
والنساء اللواتي سبق التصريح لمن وموجودات في
الشارع المذكور يستمر بقاوهن الان والبيت الذي
تسحب رخصته بأمر قانوني او تستغنى اصحابه عن
ادارته لا يجوز التصريح به مرة ثانية

(المادة ٣)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة
الرسمية ثلاثين يوما وعلى حضرة مأمور مركز قنا
تنفيذه واعلانه لاصحاب الشأن وتعليق صورة منه

عربية
(١٨٩٩)

— ٥٠٣ —

عربية
(١٨٩٩)

(المادة ١)

قد عدل قرار المحافظة المذكور بالصفة الآتية وهي:
اولا وقوف عربات الركوب يكون لاما بعد ان فرم قول الورشة او بتعانة الشرف
ثانيا تعريف اجر العربات تكون حسب ما يأتي:

| | نهارا من الساعة ٦ ليلا من الساعة ٨ | |
|----------------------------------|------------------------------------|----------------|
| | ٨ افريقي مساء | ٦ افريقي صباحا |
| | ملسم | ملسم |
| المشاور الواحد | ٠٣٠ | ٠٤٠ |
| الساعة الواحدة | ٠٦٠ | ٠٨٠ |
| كل نصف ساعة او كسور الساعة | ٠٢٥ | ٠٣٥ |
| فيما يزيد عن الساعة الاولى | ١٢٠ | ١٥٠ |
| الساعة الواحدة | ٠٥٠ | ٠٦٥ |
| كل نصف ساعة او كسور الساعة | | |
| فيما يزيد عن الساعة الاولى | | |

(المادة ٢)

يسري مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بقسمة عشر يوا
عربية — قرار من مديرية المتيا بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ٩٩
بعد الانحلال على القرار الصادر من هذه المديرية بتاريخ ١٣ يولييه سنة ٩٧ بشأن
مواقف واجر عربات الركوب بمدينة المتيا

(قرر ماعر آت)

(المادة ١)

قد ابطال احد مواقف العربات المينة في المادة الاولى من قرار المديرية المذكور آفا هو
الموقف المقرر امام مكتب البوينة تجاه المنزه وتقرر بدلا عنه موقفا موقفا للعربات
في اول الشارع الكائن شرقي محطة السكة الحديد المتصل بأرض بولج ملك مصطفى
انتدي عاكف

(المادة ٢)

يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

قروما هو آت

(المادة ١)

كل عربة ممددة للسير في مدينة السويس يلزم ان يوضع في دليل ماكينتها جرس او بوق لتنبيه المارين ويجب ان يكون لها فلوس تصير انارته عند غروب الشمس

(المادة ٢)

يجب على راكب عربة الرجل المسير دقاني جهة اليمين وان يخفف سيره عند تلاقى الشوارع

(المادة ٣)

لا يجوز لراكبي عربات الرجل ان يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثر المرور فيها ولا ان يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم ايضا ان يسيروا على الماشى (التروتوات) الا حين دخولهم في منازلهم

(المادة ٤)

لا يجوز الركوب على العربة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حالة التروتوات

(المادة ٥)

يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

(المادة ٦)

يعاقب المخالفون لدس هذه اللائحة بالترحيم من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش

(المادة ٧)

يسري مفعول هذه اللائحة بعد دوحها بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

عربة - قرار صادر من مدير الدقيلية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلي والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمسكة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

(المادة ٨)

(المادة ٩)

(المادة ١٠)

(المادة ١١)

(المادة ١٢)

(المادة ١٣)

(المادة ١٤)

(المادة ١٥)

عربة - قرار صادر من محافظة مصر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب

الصادرة من نظارة الداخلية في ٢٦ يولييه سنة ٩٤

وعلى القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ٢٨ يولييه

سنة ٩٦ ببيان موافق عربات الركوب

(قرار ما هو آت)

(المادة ١)

قد تمين موقف لعربات الركوب بميدان قصر الدوباره بجهة الارض الفضا لوقوف ست عربات

(المادة ٢)

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي ١٥ يوما

من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربة - قرار صادر من محافظة مصر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ٩٠

بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون

العقوبات للعساكم الاهلية والمادة (٢٤٠) من قانون

العقوبات للعساكم المختلطة

(قرار ما هو آت)

(المادة ١)

(المادة ٢)

(المادة ٣)

(المادة ٤)

(المادة ٥)

(المادة ٦)

(المادة ٧)

(المادة ٨)

(المادة ٩)

(المادة ١٠)

(المادة ١١)

(المادة ١٢)

(المادة ١٣)

(المادة ١٤)

(المادة ١٥)

(المادة ١٦)

(المادة ١٧)

(المادة ١٨)

(المادة ١٩)

(المادة ٢٠)

(المادة ٢١)

(المادة ٢٢)

(المادة ٢٣)

(المادة ٢٤)

(المادة ٢٥)

(١٩٠٥)

(١٩٠٥)

(المادة ١)

كل حربة معلة السير سيف بتدر للصورة
يلزم ان يوضع في دليل ما كتبها جرس او يوق
لتنبه المارين ويجب ان يكون لها فانوس تصدر انارته
عند هروب الشمس

(المادة ٢)

يجب على راكب حربة الرجل السير دائما في جهة
اليمين وان يخلط سيره عند تلاقي الشوارع

(المادة ٣)

لا يجوز لراكبي عربات الرجل ان يسيروا بسرعة
زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرون فيها ولان
يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم ايضا ان يسيروا على الماشي

(الترتيبات) الاحين دخولهم في منازلهم

(المادة ٤)

لا يجوز الركوب على الحربة ولا النزول عنها في
وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة القوتوار

(المادة ٥)

يجب على الراكب الوقوف متى ذهاب البوليس

(المادة ٦)

يعاقب المخالفون لنص هذه اللائحة بالتعزيم من ٢٥ قرشا
الى ١٠٠ قرش

(المادة ٧)

يسري بمفعول هذه اللائحة بعد درجها بالجمهورية
الرسمية بخمسة عشر يوما

حربة - قرار صادر من محافظ السويس بتاريخ .. مايو سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على لائحة عربات الركوب الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٦ يولية
سنة ١٨٩٤ وعلى القرار الصادر من هذه المحافظة بتاريخ ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤

بتعيين موقف بميدان فرمبول الورشة لتلك العربات

قروما هوأت

(المادة ١)

قد تمتعت المواضع الآتية لعربات الركوب بالاجرة بمدينة السويس علاوة على الموقف
اليمين لما يقتضيه القرار السابق

ضد

١ موقف بهوار محطة النمس من الجهة الغربية ثمن ثاني

٢ فرمبول الفخاخ من الجهة الغربية ثمن ثالث

٣ مرسى كلب من الجهة البحرية ثمن اول

٤ محطة التريلان بالمخوض

(المادة ٢)

يجعل هذا القرار بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجمهورية الرسمية

حربة - قرار صادر من محافظ السويس بتاريخ .. مايو سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٠٥
ومعدلة بقرار نظارة الداخلية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ قرروا هوأت

(المادة ١)

قد تنقسمت للوقوف الآتي يانها لوقوف عربات السكارو والصندوق بالمويس
وضواحيها—

| نوع متسلسلة | الجهة السكان بها الموقف | اسم القسم | عدد العربات المصرح بوقوفها في الموقف |
|----------------|--|-----------|--|
| ١ | قره قول الورشة من الجهة الغربية | قسم ثاني | ٧٠ |
| ٢ | الدخولية نمرة ٣ من الجهة القبيلة | » | ٢٠ |
| ٣ | ميدان الشونه من الجهة الغربية | » | ٦٠ |
| ٤ | محطة التريلان | الحوض | ٤٤ |

(المادة ٢)

لا يجوز وقوف العربات للسكك الحديدية في غير المواقف المخصوص عنها بالمادة السابقة
الا بقدر الشحن والتفريغ ومن يخالف ذلك يجازى بالمقوبات المبينة في المادة
الثامنة من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة من محافظة السويس في ١٠
يناير سنة ١٨٩١

(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
عربة — قرار صادر من محافظ دمياط بتاريخ ١١ لولي سنة ١٩٠٠
بعد الاطلاع على لائحة عربات الركوب بالاجرة الصادرة من نظارة الداخلية في ٢٦
يولي سنة ١٨٩٤

وبناء على نص المادتين ٢٢ و ٢٨ من اللائحة المذكورة

(قرر ما هو آت)

(المادة ١)

عربات الركوب بالاجرة في مدينة دمياط يكون وقوفها نقطة الخمس

(المادة ٢)

اجرة عربات الركوب بدمياط وبلاد البطوط التابعة لها تكون بحسب التعرفة
للمدينة بعد

مليم

٨٠٠ عن الساعة الواحدة في المسير

٤٠ عن الساعة الواحدة في الانتظار

(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربية — قرار من مدير القوم بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على لائحة عربات الركوب بالاجرة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٤

وبناء على نص للمادتين ٢٢ و ٢٨ من اللائحة المذكورة

(قرر ما هو آت)

(للمادة ١)

عربات ركوب الاجرة بمدينة القوم يكون موقوفها بالمجة القليلة من مبداء
السجن العمومي

(المادة ٢)

تعتبر تعريف اجرة عربات الركوب كالآتي

| | |
|-------|---|
| ١٥ مل | اولاً — من محطة القوم الى منشأة النواصر |
| » ٢٠ | » » » ابي جراب |
| » ٣٠ | » » » الممود |
| » ٣٠ | » » » درب صنو وما يحاوره |
| » ٣٠ | » » » السبع دروب وما يحاورها |
| » ٣٠ | » » » سوق الثبن وما يحاوره |
| » ٣٠ | » » » درب الزامرو وما يور اصلان |
| » ٣٠ | » » » وابور مطر |
| » ٣٠ | » » » وابور نظوري والشيخ حسن |
| » ٣٥ | » » » السلخانة والمجازن |
| » ٣٥ | » » » مركز الصوفي |
| » ٤٠ | من الكلفانة الى محطة الصوفي |
| » ٣٠ | » » » الشيخ حسن |
| » ٣٠ | » » » الخوام |
| » ٤٠ | » » » السلخانة |
| » ٣٥ | من شارع الدواوين الى محطة الصوفي |
| » ٢٥ | » » » الشيخ حسن |
| » ٢٥ | » » » الخوام |

» ٣٥ من شارع الدولوين إلى السلخانة

» ١٠ » » » دار الرماد

أما الذهاب والاياب فيكون بقيمة الضعف

ثانياً اجرة الساعة داخل المدينة ٦٠ ملياً وخارجها ٧٠ ملياً ومثل ذلك ساعة الانتظار

وكل ما زاد في الانتظار عن الساعة يعتبر بنصف اجرة

(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربة - قرار من مدير اسوان بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ والمادة ٢٨ من لائحة عربات الاجرة الصادرة من نظارة

الداخلية في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرار الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦

(قرر ما هو آت)

(المادة ١)

مؤلف عربات الركوب في اسوان تكون بالجهات الآتية

عدد

١ امام كتاركت اوتيل

١ امام اسوان اوتيل

١ امام اندريا اوتيل

١ بجوار محطة السكة الحديد

(المادة ٢)

اجرة عربات الركوب تكون بحسب التعريفة الآتية

لم

٠٣٠ عن كل توصيله بالبندر

٠٥٠ عن كل توصيلة من البندر الى كتاركت اوتيل او الرست كاسب او بالعكس

٠٨٠ عن الساعة الواحدة

٨٠٠ عن اليوم الواحد ١٢ ساعة

(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار اعتباراً من يوم نشره بالجريدة الرسمية

عربة نقل وصندوق - قرار من مديرية الشرقية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٠٠

(نحن مدير الشرقية)

بعد الاطلاع على لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة في ١٠ يناير سنة ١٨٩١

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

قد تضمنت النقطة الجائرة حلقة التطن بالرفازيق من الجهة الشرقية بين الحلقة وجنابة السكة الحديد لأن تكون موقفاً لعربات النقل والصندوق والدواب التي تجرهما

(المادة ٢)

لا يجوز وقوف عربات النقل والصندوق ودولبها في نقطة أخرى خلاف الموضع عنها في المادة السابعة

(المادة ٣)

من يخالف نص هذا القرار يعاقب بمقتضى المادة التاسعة من لائحة ١٠ يناير سنة ١٨٩١
للكدورة وفقاً للمادة بقرار النظارة الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧

(المادة ٤)

يعمل بهذا القرار بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربة نقل - قرار صادر من محافظة إسكندرية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على لائحة عربات النقل الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ ومعدلة

بقرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧

(نحن ما هو آت)

(المادة ١)

قد تضمنت الموانئ الميناء بالمجدول الآتي لوقوف عربات الكارو بمدينة إسكندرية

| عدد العربات | الجهة الكائن بها الموقف | اسماء الانقسام |
|-------------|--|----------------|
| ١٢ | للنشية الصنوبر | النشيه |
| ٦ | شارع جامع الشيخ | » |
| ٦ | » سنان باشا على ساحل البحر | » |
| ١٠ | » الترساه | الكرك |
| ٦ | » الكرك القديم | » |
| ١٠ | » الكوبري القديم | البيان |
| ٥ | » كوم الناصوره | » |
| ٥ | » ورشة الطوبجييه | » |
| ١٠ | » الجبانه | مينا البصل |
| ١٥ | » برييس | » |
| ٣ | » رصيف محطة التباري بالقرب من الباب | » |
| ٥ | » التباري تجاه العوايد | » |
| ٥ | » رصيف المحطة | » |
| ٦ | » مخزن الغاز | » |
| ٤٠ | » الكوبري الجديد | » |
| ١٥ | » جويل بشارع شرقي | المعارين |
| ١٠ | » سليم قيودان | » |
| ٨ | » استنالية المري | » |
| ١٠ | » حوش محطة اسكندرية | » |
| ١٥ | » باب سدوه البراني بالقرب من الجبانه | محرم بك |
| ١٥ | » باب الجديد بالقرب من طاية قمر ١٠ | » |
| ١٠ | » الحدر بالقرب من المحطة | » |
| ٣ | » السوق بشارع رشيد | الرمل |
| ٣ | » مشمس الجبل | » |
| ٢٠ | » ديوان الكارك | الأوصفه |
| ١٥ | » نفطيش البسايروت | » |

(المادة ٢)

لا يجوز وقوف العربات المذكورة في غير المواقف المنصوص عنها في المادة السابقة الا بقدر التحمل والتنظيف ومن يخالف ذلك يجازى بالعقوبات المبينة في المادة التاسعة من اللائحة المذكورة

(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربة نقل — قرار صادر من محافظ اسكندرية بتاريخ ١٢ لولي سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على قرار المحافظة بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٠٠ بتفصيل موافق عربات النقل

قرر ما هو آت

(المادة ١)

الغاء الموقف المين بشارع جامع الشيخ (قسم المشية) واستبداله بموقف بميدان محمد علي امام قهون لوروبا

(المادة ٢)

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

عربة نقل وصندوق — قرار من مدير بني سويف بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ وبعد الاطلاع على لائحة التجارة الصادرة من هذه المديرية بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠

(قرر ما هو آت)

(المادة ١)

قد صار تعيين الموقفين الآتي يأتيها بعدد لوقوف عربات النقل والصندوق والتجارة

ببندر بني سويف

عدد

١ موقف بجوار كوبري الزمرلي

١ موقف بميدان الحمام قرب حلقة السمك

(المادة ٢)

صار ابطال للموقفين السابق تخصيصهما للتجارة ببندر بني سويف ضمن الجدول الملحق

باللائحة الصادرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(المادة ٣)

من يخالف هذا القرار يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في اللائحة الخاصة بمعرفة

(المادة ٤)

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة

عمدة - ذكر في ما سبتمبر سنة ٩٠٠ بتعديل المادة ١٠ من الامر العالي المودع
١٦ مارس سنة ٩٥ المختص بمعد وشايخ البلاد

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ (١٦ مارس سنة ١٨٩١
المختص بمعد وشايخ البلاد

. وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت المادة العاشرة من الامر المشار اليه كما يأتي

كل قرار يصدر من العمدة يجب عرضه على مأمور المركز او الموظف الذي
يعين للقيام بقمه وعلى الأمور او نائبه تنفيذه فوراً اذا صدق عليه

(المادة ٢)

على ناظرية الداخلية والحفانية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه



قاموس الادارة والقضا

ع

وخمسة فروش صاغ في الثلاث سنوات التالية لها
وعشرة فروش صاغ في الخمس سنوات التي بعدها
وباقضاء السنة التامة للمشرين تقدر الحكومة قيمة
الاراضي المذكورة وتربط عليها ضريبة بنسبة ايرادها
احد باني اراضي القطر بحيث لا يتجاوز المال السنوي
الذي يربط على الفدان في اسيه حال من الاحوال
خمسين قرشاً صاغاً

(المادة ٢)

اصحاب الاراضي الذين يترقبون الانتفاع باحكام
المادة السابقة يجب عليهم ان يقدموا طلباً لنظارة
المالية للحصول على رخصة خصوصية بذلك

(المادة ٣)

الاراضي الصادرة بها الرخصة المذكورة بالمادة
السابقة اذا تركت كلها او جزء منها بدون ادنى زراعة
او خصصت لاية زراعة اخرى يسقط حق صاحبها في
الانتفاع باحكام المادة الاولى سقوطاً كلياً او جزئياً
وتدخل الارض تحت حكم القوانين العام من حيث

غاب - ذكر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ باعطاء اراضي
الغابات والاحراش من كافة الضرائب لمدة ١٠ سنوات ثم
تربط عليها كالمين بو

(امر حال)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأسه
مجلس النظار وبعد اخذ رأسه مجلس شورى
القوانين

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

الاراضي التي تخصص قنط لفرس لو لزراعة اشجار
الغابات والاحراش تبقى من كافة الضرائب مدة
عشر سنوات تبتدىء من السنة التي تلي صدور الرخصة
المنصوص عليها في المادة الثانية ثم يكون دفع المسال
عنها عن كل فدان سنوياً كما يأتي
فرشان صاغ في السنتين الحادية عشرة والثانية
عشرة

اولا الاراضي البور الواقعة على حدود البراري
وفي البراري

ثانياً الاطيان الواقعة في نفس الجهات المذكورة
التي لا يشجع منها عند تقديم الطلب عنها الا
محصول شتوي لسبب عدم توفر المياه فيها
ويكون للمال السنوي الربوط عليها اقل
من خمسة قروش عن الفدان

ثالثاً الاطيان البور التي تباعها الحكومة بشرط
زرعها او غرسها اشجارا تكون غلات فقط
(المادة ٦)

على نفاذ المسألة تنفيذ امرنا هذا وتقرير اللوائح
اللازمة لذلك ونشرها

ربط للمال ويكون سقوط الحق بختفي قرار من نفاذ
المالية بناء على معايينة مندوب من المديرية ومعه عمدة
البلد واثنان من ارباب الاراضي بالتاحية
والقرار الذي يصدره نفاذ للمالية لا يقبل الطعن فيه
مطلقاً ويدرج بالبريدة الرسمية
(المادة ٤)

يسوغ لنفاذ المالية ايضاً بناء على طلب ارباب الشأن
ان يصدر قراراً بسحب الرخصة فتدخل الاراضي
حفا تحت حكم القانون العام من حيث ربط للمال
(المادة ٥)

لا تسري احكام المادة الاولى من امرنا هذا الا
على الاراضي الآتي بينها وهي



قاموس الدائرة والقضا

ق

لا تدرج اسمه الا في دفتار الانتخاب
اولا المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن
او بالغي او بجرمانهم من حقوقهم الوطنية او بالاقامة
في جهة معينة والحكوم عليهم بسبب المعركة او النصب
او الخيانة او التزوير او انتهاك حرمة الآداب او
الرشوة

ثانيا الموزلون من وظائفهم الاميرية يقتضي
احكام قضائية لاختلاسهم الاموال الاميرية ولا يستند لهم
سلطتهم لنقض مصالحهم الخصوصية اضرازا بالمنفعة
العمومية او لقبولهم الرشوة لو تعدد على الغير لضعفه

من ممارسة حقوقه السياسية

ثالثا المحكوم باظهار انقلابهم ولحقهم عليهم

(المادة ٢)

جدلت المادة الرابعة والاربعون من قانون

الانتخاب السالف ذكره كما يأتي :

كل طعن في صحة الانتخاب يجب تقديمه من

دكرته في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠
بتصديق المادة (٦) والمادة ٤٤٤

من قانون الانتخاب

امر حال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على القانون النظمي وعلى قانون
الانتخاب الصادرين في اول مايو سنة ٨٣ وحيث
انه يقتضي استيفاء النصوص الواردة في هذين القانونين
من الاعضاء الذين يصيرون غير اهل لوجودهم في
الجمعية العمومية ويغيب مجلس شوري القوانين وفي
مجالس المديرات

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وسوقته رأي
مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري
القوانين

(لمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

جدلت المادة السادسة من قانون الانتخاب كما يأتي :

راي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوي
التوانين

(اسرنا بما هو ات)

(المادة ١)

عند اجراء العدل بانون الانتخاب الصادر في
اول مايو سنة ١٨٨٣ يتصرف حتما من المصريين
الاشخاص الاتي يليهم وهم
اولا للتوطنون في القطر المصري قبل اول
يناير سنة ١٨٤٨ (سنة ١٢٦٤ هجرية) وكانوا
مخاضين على عمل اقامتهم فيه

ثانيا رعايا الدولة العلية المولودون في القطر
للمصري من ابوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا
للمذكورون على محل اقامتهم فيه

ثالثا رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون
في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بموجب
قانون القردة العسكرية للمصري سواء بادائهم الخدمه
المسكرة او بدفع البذيلة

رابعا الاطفال المولودون في القطر المصري
من ابوين مجهولين
وبستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون
من رعايا الدول الاجنبية او تحت حمايتها

(المادة ٢)

يجوز للرعايا الثمانية المتوطنين في القطر المصري
منذ اكثر من خمس عشرة سنة ان يصيروا مصريين
وبنالوا الحقوق الممنوحة في بانون الانتخاب الصادر
في اول مايو سنة ٨٣ اذا كانوا قد اعلنوا هذه الرغبة
الى المحافظة او الى المديرية الكائن فيها محل اقامتهم

وتقرر شروط هذا الاعلان في قرار وزاري
يصدر من نظري الداخلية والحفانية

(المادة ٣)

يجب على كل من يريد ان يغير مصري طبقا للمادة
الثانية ان يقوم بكل منا ترضه القوانين المصرية
المختصة بالقردة العسكرية

نظارة الداخلية او من صاحب الشأن في ظرف ثمانية
ايام الى الرئيس مجلس شوي القوانين والجمعية العمومية
ان كان العضو متغيبا لايها والى المدير ان كانت
العضو متغيبا لمجلس المديرية فاذا لم يظهر عدم الاهلية
الا بعد مضي الميعاد المذكور فلا يتدنى للامصاد
الا من تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس او للغير
بحسب الاحوال ان يرسله في الثانية ايام التالية الى
رئيس محكمة الاستئناف او لمحكمة الابتدائية الاتي
بينهما وعليه ايضا ان يغير الهيئة بذلك عند
التسليم

فالممن في صحة انتخاب احد الاعضاء لمجلس شوي
القوانين والجمعية العمومية يحال على محكمة استئناف
القاهرة لتسحب فيه بعد مضي اقول النيابة العمومية
حكما قطعا بنهر مصادري

واما الطعن في صحة انتخاب احد الاعضاء لمجلس
للمدريات فيحال على المحكمة الابتدائية للكون في
دلتها مجلس المديرية لتسحب فيه بعد مضي اقول
النيابة العمومية حكما قطعا بنهر مصادري

واذا طرأ على احد الاعضاء اثناء نيابته ما يوجب
عدم اهليته فيسقط من المصروفه بقوة القانون ويأمر
فاظر الداخلية بعد اطلاعه على الحكم النهائي الصادر
على العضو المذكور باجراء انتخاب جديد للحل الخالي
على حسب اللدون في المادة التاسعة والاربعين من
القانون النظمي

(المادة ٣)

على ناظر الداخلية تنفيذ اسرنا هذا

قانون الانتخاب - دكرتو في ٣٩ يولييه سنة
٩٠٠ بشأن من يتصرفون من
المصريين عند اجراء العدل بانون الانتخاب

بعد الاطلاع على القانون النظمي وعلى قانون
الانتخاب الصادرين في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠
اول مايو سنة ١٨٨٣

وتناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ونولفئة

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

أما في الحالة المتصوص عنها في الفترة الثانية من
السادة الثالثة من الامر العالي فيجب على صاحب
الاعلان ان يدفع ايضا مبلغ البديلة الذي يباد اليه اذا
رفض طلب قيد اسمه

(المادة ٣)

يعطى وصل بالاعلانات وبالاوراق والمستندات
للموظف

(المادة ٤)

لا يعطى الوصل في حد ذاته حقا في الانتخاب وانما
يكون نوال هذا الحق بعد قيد اسم الشخص بصفة
قانونية في دفتر الانتخاب طبقا للشروط والموايد
والاوقات المحددة في القانون الصادر في اول مايو

سنة ١٨٨٣

قائم مقام خديوي - امر كريم صادر لمطوفو
مصر في ١٢ يولي سنة ١٨٩٦ غرة ٤

مجلس التداريع بتاريخ ١٢ يولي سنة ١٨٩٦ غرة ٤
قد عزمتا بمشيئة الله تعالى على السفر الى بعض البلاد
الاوروبية للثبوت لثبوت العودة للموا ترويحاً لنفس كما
دعته حالتنا الصحية والمالاني عطفونكم الثقة والاعتد
قد اقمناكم نائبا عنا وقائما مقامنا مدعيا جبالناظر في اشغال
حكومتنا بما يعود بالفائدة والسعادة على البلاد والمباد
كما هي خطتنا الملوحة لمطوفكم واصدرا امرنا هذا
اذا كانا بذلك لثبوت مقتضاة ونظروا به حضرات
نظروا حكومتنا ورومنا ومأموري الصالح ليقدموا
لمطوفكم الامور والمسائل المعتاد عرضها علينا ونعطوا
عنها الاوامر المقتضية بما هو مرسوم فيكم من الروية
وكال الدراية وبالله التوفيق

امر حال صادر لمطوفو مصر
قائم مقام خديوي - نهي باشا رئيس مجلس التداريع
بتاريخ ٣ صفر سنة ١٣١٨ (اول يونيه سنة ١٩٠٠) غرة ٣
بما اتنا عزمتا بمشيئة الله تعالى على السفر الى لندره
لزيارة جلالة ملكة الانكلز والسياسة في بعض
البلاد الاوروبية لتبديل الهواء فبالنا من الثقة
والاعتد في عطفونكم قد اقمناكم نائبا عنا وقائما مقامنا

ومع ذلك فالذين يزيد منهم عن ١٩ سنة
تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع وسم قدره عشرون
جنيها مصريا ولو يكون قد قاموا بما يفرضه قانون
العسكرية المثالي

(المادة ٤)

على نظام الداخلية والحفاية والحرية تنفيذ امرنا
هذا

قانون الانتخاب - قرار صادر من نظري الداخلية
والخفانية بتاريخ ٣٠ يونيه
سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي
الصادر في ٢ ربيع اول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

(قروما ياتي)

(المادة ١)

الاعلان المتصوص عنه في المادة الثانية من الامر
العالي الصادر في ٢ ربيع اول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيه
سنة ١٩٠٠) يجوز على ورقة تمعة ويسلم الى المديرية
او المحافظة التي فيها محل اقامة صاحب الاعلان ويكون
مرتقا بالاوراق والمستندات الا التي يلزمها التي يجب
على صاحب الاعلان استخراجها على نفقته

(المادة ٢)

يجب على صاحب الاعلان ان يقدم الاوراق الآتية
اولا شهادة الولادة او مستنداً موثقاً يقوم
مقامها دالا على بلوغه سن الرشد المقرر في
المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٩
نوفمبر سنة ١٨٩٦

ثانيا شهادة تثبت نايبته الثمانية
ثالثا كافة المستندات المثبتة توطه في التطر
لمصري مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة
على التوالي بدون انقطاع غير عادي
رابعا شهادة من جهات الادارة المصرية تثبت حالته
تثناء قانون القصة العسكرية متى كانت
محروما اكثر من تسع عشرة سنة

دفاعية لتأمين الاراضي في آسيا « الاناطول » فيما بعد
التي تخضع الخسرة العلية السلطانية وجاء على هذه الغاية
انتعشا وعينا المرخصين الآتي يناما
عينت ملكة مملكة برباطيا وارلاندة المتحدة
وامبراطورة الهند حضرة الانور ايل اوستين هنري
ليارد سفيرها الاعلى لدى الباب العالي وعينت الحضرة
العية السلطانية حضرة دولتو صغرت باشا ناظر الخارجية
للدولة العلية

وبعد ان اظهر كل منها الحررات للرخصة لها في
اجراء هذه الصلحة ووجدت مطابقة للاصول اتفاقا على
الواد الآتية

(المادة ١)

لذا كانت الروسية تستولى على باطوم او اردهان
او قارس او احدها وارادت بعد ذلك ان تستولى
على بعض الاراضي الكائنة في اسيا التابعة
للخسرة السلطانية كما تقرر امرها في المعاهدة الصلحية
التي انة فان انكثرة تمهد بان تتحد مع الحضرة العلية
السلطانية لحماية تلك الاراضي بقوة السلاح وفي مقابلته
ذلك تمهد الحضرة السلطانية انكثرة بان تجري في
عما لكها الاصلاحات اللازمة التي سيحصل الاتفاق
بعد هذا ينما على كيفية اجرائها وان تحمي المسيحيين
وغيرهم من رعيتهما القاطنين في بلادها ولغاية تمكين
انكثرة من امتياز الرضا والندابير اللازمة لاجراء
ما تمهد به السلطان المعظم رضي بان انكثرة تستولى
على جزيرة قبرس وتدير امورها

(المادة ٢)

تجديد امضاء هذه المعاهدة من طرف الدولتين
للكورتين يكون بعد تاريخ امضاء هذا شهر واحد
او اقل اذا امكن وقد صار امضاء هذه المعاهدة
وتمتها في قسطنطينية في الرابع من شهر جوف
الافرنسي من سنة ١٨٧٨

٥٠١ ليارد

الامضاء

الامضاء

حذة غيابيا للنظر في انغال حكومتنا واعطاء الاوامر
للقضية عنها بما هو معهود فيكم من الروية وكذلك
الديارية وحيث ان خطورتكم قد عرستم ايضا على السفر
لتبديل الهواء مراعاة لصحتكم ففي مدة غيابكم ينظر
مساعدة حسين فخري باشا ناظر الاشغال والمعارف
العمومية في انغال الحكومة بالاتفاق مع رعاياه
مسادات النظار بما تمهد فيهم من الاستعداد والكفاءة
وما يقررونه تصدر به الاوامر للقضية تحت لهما
مسادات واصدرنا امرنا هذا لعلوتمكم اينانا بذلك
لاجراء مقتضا واعلانه للعلم والعمل بوجبه ومن
الله تعالى المونة وعليه الاتكال في كل الاحوال
قرار من مديرية اسبوت بتاريخ ٠٠ لولي
قبالي سنة ١٩٠٠

مدير اسبوت

بعد الاطلاع على لائحة القباية والكيالين الصادرها
قرار الداخلية بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٥
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من اللديين في ١٨
اغسطس سنة ٩٥ سريان احكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ١٢
و ١٤ و ١٥ من هذه اللائحة على الكيالين
(ارفا بما هو آت)

(المادة ١)

يأبى قرار المديرية السابق صدوره بتاريخ ١٨
اغسطس سنة ١٨٩٥

(المادة ٢)

يعتبر الغاء ذلك القرار من تاريخ نشر هذا بالمريدة
الرسمية

(ترجمة المعاهدة الدفاعية التي عقدت بين
قبرس و انكثرة والدولة العلية وبوجيها سوف انكثرة
ان تستولى على جزيرة قبرس وذلك في في جون (حزيران)
سنة ١٨٧٨)

لما كان كل من ملكة مملكة برباطيا وارلاندة
للمتحدة وامبراطورة الهند وحساب السلطان المعظم
متصدين ينما بالمقاصد اودية لاحكام وتوسيع العلاقة
الحية السكائنة الآن بين السلطينين بزما بقدر معاهدة

﴿ ملحق بالمساعدة المذكورة محفي في ١ جولاي ﴾

(تموز) ١٨٧٨

قد حصل الاتفاق بين كل من الانور ايل مرابستين
هنري ليارد وحضرة فيخاشلو دولسلو صفوت باشا
الصدر الاعظم للضرة العلية السلطانية حالة كونها
مرخصين من دولتها على تعديل المعاهدة المذكورة
التي امضيت في ٤ جون ١٨٧٨

صار من المعلوم بين الدولتين المذكورتين بان دولة
انكثرة وضمت بالشروط الآتية فيما يتعلق بالاستيلاء
على قبرس وادارتها

اولا يبقى سيف الجزيرة « محكمة شرعية » يتناول
اهميتها النظر في مشكلات المصالح الدينية التي تخص
مسلي الجزيرة لاهده

ثانيا ان نظارة الاوقاف بالاستيلاء تعين احد
المأمورين المسلمين ليقم في الجزيرة لينظر بانفاذه مع
ما مور تعينه دولة انكثرة على ادارة الاملاك والمعارف
والجوامع والمساجد والمقابر والمدارس والمكاتب وغيرها
من الادارة الدينية في الجزيرة

ثالثا ان دولة انكثرة تدفع الى الباب المالي
الزائد من ايرادات الجزيرة بعد اداء مصاريفها وهذه
الزيادة تمير بمناسبة الزيادة التي تحصلت في الجزيرة
في الستين الخمس الماضية وقدرها سنوي ٩٣٦ و ٢٢
كيسا (١٤٦٨٠ ليرة عثمانية) وبعد هذا يتلغ في
تحقيقها ويستثنى من ذلك ايراد الاملاك البحرية التي
يتلغ او توهم في للدة المذكورة

رابعا يسوغ للباب المالي ان يبيع او يوهب اكر بدين
خامس الاملاك او الاراضي وغيرها من المقارنات التي
هي املاك يهودية او املاك هابونية التي ايرادها غير
داخل ضمن ايراد الجزيرة

خامسا يسوغ لمأموري دولة انكثرة في الجزيرة ان
يشترخوا جوا باسعار مناسبة الاراضي او الاملاك التي
يعرون شراوها لازما لاجراء اشغال نافعة

سادسا اذا كانت الرومية تعيد الى تركية فارص
او بقية الجهات التي انتصرت عليها ودخلت في حوزتها
في ارمينية في الحرب الاخيرة تغلى انكثرة جزيرة قبرس
فتكون المعاهدة المذكورة المعصاة في ٤ جون منسوخة
وملغاة الاجراء

تحريرا في قسطنطينية في ١ جولاي (تموز) ١٨٧٨
(الامضا) « صفوت » « ٥٠١ ليارد »

قرعة عسكرية ٥ - (ذكرته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠
بجمل مدة للخدمة العسكرية ١٠ سنوات

امر ارجل

﴿ شن خديو نصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٩ جادى
الثانية سنة ١٣٠٢ الموافق ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥
للخص بالخدمة العسكرية

وبعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ١٤
شوال سنة ١٣٠٦ الموافق ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ القافى
بتمديد المادة الواحدة من الامر المالي المشار اليه
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية
وموافقة رأي مجلس النظر وبعد اخذ رأي مجلس
شورى القوانين

(امرنا بما هو آت)

(للمادة ١)

قد صار تعديل الفترة الاولى من المادة الاولى من
الامر المالي الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٠٦ الموافق
(١٢ يونيه سنة ١٨٨٩) على الوجه الآتى
كامل مدة الخدمة العسكرية تكون ١٠ سنوات
منها سنوات في الجيش العامل وه سنوات في البوليس
او في الرديف

(للمادة ٢)

على ناظري الداخلية والحرية والبحرية تنفيذ امرنا
هنا كل منها فيما يخصه

قاموس الادارة والقضا

ك

السابقة الخاصة بالاشتغال في فاعات المطالعة وبشروط
إدارة الكتب طرّج الكتبخانة
(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار
(لائحة)

بشأن الاشتغال في فاعات المطالعة
بالكتبخانة الخديوية وبشروط الادارة بها
اولا احكام عمومية

(المادة ١)

تفتح الكتبخانة الخديوية للعموم مدة السنة بتمامها
ماعدا ايام الجمع والاعياد الاحلامية من الساعة الثامنة
اثنى عشرة صباحا الى ما قبل الغروب بساعة (الساعة
الحادية عشرة عربية) لما في شهر رمضان تفتح من
الساعة العاشرة الفرنسي صباحا الى الساعة الثمانية
بعد الظهر

(المادة ٢)

لا يخصص لاحد بالتردد على فاعات المطالعة ولا
باستعارة كتب خارج الكتبخانة الخديوية مالم يكن

ترجمة قرار صادر من نظارة المعارف
الصومية بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٩٩

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المكتوبة الواردة من ناظر
الكتبخانة الخديوية بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ٩٩ الرق
بها مشروع لائحة بشأن الاشتغال في فاعات
المطالعة بالكتبخانة الخديوية وبشروط الادارة بها
وبعد الاطلاع على ماثروته اللجنة العلمية الادارية
في جلستها للفقدة في ٢٥ نوفمبر سنة ٨٩٩ بالتصديق
على اللائحة المذكورة

وبعد اخذ رأي مجلس المعارف الاعلى في ذلك
بجلسة ٣ ديسمبر سنة ٩٩

(قرر ما هو آت)

(المادة ١)

يعمل بمقتضى اللائحة المرفقة بهذا المتعلقة بالاشتغال
في فاعات المطالعة بالكتبخانة الخديوية وبشروط الادارة
خارج الكتبخانة من اول سنة ١٩٠٠

(المادة ٢)

يلغى كل ما يخالف نص من هذه اللائحة من الاحكام

(المادة ٧)

يناط باحدهم مستغذي الكتبخانة قيد امله الكتب التي تملى للمستمر يوميا في تذكرته الشخصية التي تحفظ بالمصلحة ليتمكن بواسطتها التحري عن الكتب التي احررت

(المادة ٨)

استعارة الكتب تكون بتذاكر (استعارة حرف هـ) يضيها المستعير ويورثها وهذه التذاكر تقوم مقام الوصل وترد للمستمر عند اعادة الكتب المستعارة وكل كتاب يطلبه المستعير يمرر هذه تذكرة قائمة بذاتها

(المادة ٩)

تفحص المطالعة الكتب المكتوبة بخط اليد والكتب الكبيرة ذات الرسومات تراكيبات خصوصية وهذه التراكيبات ممنوع استعمال الحبر عليها منعاً كلياً (المادة ١٠)

تقل الرسومات وما شاكلها بواسطة الورق الشفاف معطوون الا ما ياذن به ناظر الكتبخانة حسب ما يقرأه له

(المادة ١١)

يجب على المشتغل بالنقل من اي كتيب او بالرسم منه ان لا يضع الورق الذي يكتب فيه او يرسم عليه فوق الكتيب (سواء في ذلك المكتوب بخط اليد والمطبوع) او المحفظة ولا يسوغ له ان يكتب ملحوظات او ان يعلم بسلامات او ان يوثق بصفه الكتاب الذي استعاره (راجع المادة ٢٤)

(المادة ١٢)

يجب على المطالعين ان يردوا قبل خروجهم من قاعات المطالعة للمستغذي للوط بها جميع الكتب التي اعطيت لهم ولهذا المستخدم ان يطلب منهم ان يملأوه على الكتب او الأوراق او المحفوظات التي يملأونها ليتحقق بانه ليس فيها شيء من ممتلكات الكتبخانة

حاصلا على رخصة شخصية محررة باسمه مطاعة اليه حسب الشروط المبينة في المواد الآتية (المادة ١٣)

اعطاه الرخص لطالبها يكون في قاعات الاستعارة بالكتبخانة الخديوية اثناء ساعات العمل وهذه الرخص الموضوعة على حسب النموذجين ١ و ب المرتقين بهذه اللائحة يجب ان يضيها الطالب وقت استعمالها امام المستخدم للوط بتسليمها ويترفع عليها ايضا من ناظر الكتبخانة

(المادة ١٤)

اذا فقدت رخصة من هذه الرخص من صاحبها عليه ان يحضر ادارة الكتبخانة بذلك في الحال وان لم يفعل ذلك يكره عرضة لان تلقى عليه تبعة استعمال غيره لها

(المادة ١٥)

الرخص على نوعين

(ا) رخص للمطالعة تسوغ لحاملها التردد على قاعات المطالعة

(ب) رخص للاستعارة تسوغ لحاملها فضلا عن التردد على قاعات المطالعة استعارة كتب خارج الكتبخانة الخديوية

ملحوظة — الرخص ا و ب والاستعارات ج و د هـ تطبع كل واحدة منها على حذتها باللغات العربية والانجليزية والترسائية على حسب النماذج المرفقة بهذه اللائحة

ثانيا — الاشتغال بقاعات المطالعة

(المادة ١٦)

يعطى لمن يرغب التردد على قاعات المطالعة عند دخوله بها تذكرة شخصية (استعارة حرف ج) يكتب فيها اسمه وظيفته وعنوانه ويعطىها المستخدم المختص بذلك ليقدمها لناظر الكتبخانة الذي يعطى الطالب ورخصة (حرف ا) ان تلقى على ذلك

(المادة ١٣)

للمستخدمين المتوطنين بملحظة فاعادت المطالعة ان يفرجوا منها اي شخص لم يسلك انشاء وجوده بها سلوكا حسنا

شرب الدخان بالكتبخانه ممنوع

ومن شرهه يطرد حالا

ثالثا - الاستعارة خارج الكتبخانه

(المادة ١٤)

من اراد استعارة كتب المطالعة في الخارج عليه ان يقدم لناظر الكتبخانه جواب توصية (استارة حرف و) مضي من القنصل جنرال التابع له الطالب اذا كان اوروبيا او من واحد من الموظفين ارباب الوظائف الكبيرة بالحكومة او شخص من الوجوه شاكن بالقاهرة معروف لناظر الكتبخانه اذا كان المستعير مصرية وطن من مضي جواب التوصية ان يضمن المستعير في دفع ثمن الكتب التي استعارها انا فقلت او قلت

يسوغ لموظفي الحكومة ارباب الوظائف الكبيرة ان يستعروا كتب اقربونها في الخارج بدون ان يقدموا جواب توصية ولكن يجب عليهم ان يتعهدوا كتابة بدفع ثمن هذه الكتب اذا ضاعت او تلفت

(المادة ١٥)

من اذن له باستعارة كتب خارج الكتبخانه يتنا على جواب توصية تملى له تذكرة اعارة يسري مفعولها لغاية ٣١ ديسمبر من السنة التي اعطيت فيها

(المادة ١٦)

استعارة الكتب يكون بهذا (استارة حرف و) بعضها المستعير ويوزعها وهذه التذكرة تقوم مقام الوصل وترد للمستعير عند اعادة الكتب المستعارة

وكل كتاب يطلبه المستعير يمرر عنه تذكرة قلقة بذاتها

(المادة ١٧)

لا يسوغ لمن يده رخصة عارية ان يستعير أكثر من ثلاثة كتب في آن واحد ولا أكثر من عشرين كتابا في شهر واحد الا بتصريح خصوصي من ناظر الكتبخانه

(المادة ١٨)

لا يسوغ باي حجة كانت احارة الكتب المكتوبة يخط اليد خارج الكتبخانه ولا الكتب للطباعة في اول عهد اختراع المطابع ولا الكتب للطباعة النادرة الوجود ولا الاجزاء المخطوة على رسومات مرسومة على حدها ولا القوانين ولا كتب الراجحة ولا الاطالس ولا اي كتاب غير مجلد والكتب التي من هذا القبيل تراجع بالكتبخانه والحكم في ذلك لناظر الكتبخانه دون سواه

(المادة ١٩)

العارية شخصية فلا يجوز مطلقا للمستعير ان يسل ما استعاره من الكتب لغيره

(المادة ٢٠)

الكتب المستعارة ترد للكتبخانه على الحالة التي كانت عليها وقت تسليمها ويسل المستعير عن كل تلف لم يكن نه اليه وانته حسب الاصول عند استلامه الكتاب

(المادة ٢١)

لا يجوز قاء اي كتاب عند المستعير أكثر من شهر وهذه المدة لا يمكن اطالها الا بقدر أربعة اسابيع اخرى وبشرط ان يقدم المستعير الكتب المستعارة في نهاية الشهر الاول ومع ذلك اذا طلب شخص آخر نفس الكتاب المستعار في بحر المدة الاولى فيتمتع على المستعير ان يردده للكتبخانه عند نهاية الشهر الاول

لا يمكن ان تطول مدة الاستعارة زيادة عن شهرين

(المادة ٢٢)

لناظر الكتبخانه الحق في استرداد الكتب المستعارة

(المادة ٢٥)

يجوز سحب رخص فاعات المطالعة ورخص العارية من حاملها بقرار من ناظر الكشافة لاسباب قوية وعلى الخصوص لامر يقع من المستعير مخالفا لهذه اللائحة

كهنة . . . قرار من ناظر الداخلية في ٢٠ ديسمبر سنة ٩٠٠

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٨ مايو ١٩٠٠ بجمع نقل الكهنة منعا وتقياً سيح جميع لشاء القطر المصري سواء كان بالسكة الحديدية او بالراكب او باية واسطة اخرى من وسائل النقل وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة بقرارها و

(مادة مفردة)

يطلب منع نقل الكهنة في جميع اشياء القطر من اول يناير سنة ١٩٠١ ما عدا محافظة قنال السويس فيبقي القرار المشار اليه نافذ المفعول في دائرتها الى ان يصدر امر آخر

قبل انتهاء مدة اعارتها اذا انتهت للمصلحة ذلك متى يمكن رد هذه الكتب بان كانت مارة اليه ترد له لمدة لوبعة اسابيع كوامل (المادة ٢٣)

اذا لم يرد المستعير في الوقت المحدد الكتب التي استعارها يملن بجواب موصي عليه فان مضت اربعة ايام من تاريخ هذا الاعلان ولم يرد الكتب المطالوة فلدائرة الكشافة ان تتخذ الانحرالت القانونية ضده وفضلا عن ذلك يحرم هذا للمستعير من استعارة اي كتاب

(المادة ٢٤)

المستعيرون وضمانهم مسؤولون على وجه التضامن عن ثمن الكتب المستعارة بتامه في حالة ضياعها او اتلانها اطلاقا لم يكن قد اقبته المستعير وقت استلامه الكتب حتى لو كان الضياع او التلف وقع في مجلد واحد من كتاب يتوسيه على عدة مجلدات يلزم المستعير وجبانه يدفع ثمن الكتاب باكمله



قاموس الدارة والقضا

م

(المادة ٢)

هذه الضريبة تجعل مؤقتاً بحسب قيمة ايجارات الاملاك المحددة بمعرفة مصلحة الاموال للقوة لتفصيل عوائد الاملاك للبنية ويحفظ المجلس البلدي لنفسه الحق في جعلها في المستقبل بحسب قيمة ايجارات التي يدفعها المستأجرون

(المادة ٣)

تكون العوائد مستحقة على المدينين عن السنة بتامها على الملل الذي يقيمون فيه من اول يناير من السنة نفسها

وتدفع باكملها حال الشروع في التتبعيل بمقتضى الجدول

وللاشخاص الذين في خلال السنة يقيمون لأول مرة في محل مقروء عليه الضريبة يدفعون الضريبة باكملها اذا اقلنوا في الملل قبل اول يوليو ويدفعون نصفها اذا كانت اقلتهم فيه منذ هذا التاريخ او بعده

مجلس بلدي اسكندرية - قرار من مجلس بلدي اسكندرية تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٨٩٩

رئيس قومسيون بلدي اسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٤٠ من الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وعلى ميزانية المجلس لسنة ١٨٩٩ المصدق عليها من حكومة الجنب العالي الجديد في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وعلى قرار القومسيون البلدي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ٩٨ بالتمتع من حطوفتار زافر الداخلية

(قرر ما يأتي)

(المادة ١)

اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٩ تفصل عوائد ٢ في المائة من قيمة ايجارات القروء على المستأجرين من جميع الأشخاص القاطنين في محلات مقيدة بجدول الاملاك البننية المحروقة بمعرفة مصلحة الاموال للقوة بالحكومة

(المادة ٤)

يكون التحصيل بمعرفة مأموري المجلس البلدى
وم عند الزوم ياملون المولين للتأخرين بمقتضى
احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارث ١٨٨٠

(المادة ٥)

تحدد في لائحة خصوصية كيفية تنفيذ القرار

مجلس بلدى اسكندرية - قرار من مجلس بلدى
اسكندرية بتاريخ ٣٠
يناير سنة ١٨٩٩

رئيس قروسيون بلدى اسكندرية

بعد الاخلاص على المادتين ١٥ و ٤٠ من الامر العالي
الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وعلى ميزانية المجلس
البلدى لسنة ١٨٩٩ للصق عليها من حكومة الجلب
العالي الخديوي في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وعلى قرار
القروسيون البلدى الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨
المعتمد من عطوفتو نظار الباخلية

(قررا بأق)

(المادة ١)

اعتبارا من اول يناير سنة ٩٩ تحصل عوائد في
المائة من قيمة الايجارات المقررة على للمستأجرين من
جميع الاشخاص المقيمين في محلات مقيدة بمجداول
الاملاك المبنية للحررة بمعرفة مصلحة الاموال
لمقررة بالحكومة

(المادة ٢)

هذه الضريبة تجعل موقفا بمسب قيمة ايجارات
الاملاك المحددة بمعرفة مصلحة الاموال المقررة لتحصيل
عوائد الاملاك المبنية ويحفظ المجلس البلدى لنفسه
الحق في جعلها في المستقبل بمسب قيمة الايجارات التي
يدفعها المستأجرون

(المادة ٣)

تكون العوائد مستقاة على المولين عن السنة
بما على على الخلل الذي يقيمون فيه من اول يناير من
السنة نفسها

وتدفع باكلها حال الشروع في التحصيل بمقتضى
المجدول

والاشخاص الذين في خلال السنة يقيمون لأول
مرة في محل مقررة عليه الضريبة يدفعون الضريبة
باكلها اذا اقاموا في الخلل قبل اول يوليو ويدفعون
نصفها اذا كانت اقامتهم فيه منذ هذا التاريخ او بعده

(المادة ٤)

يكون التحصيل بمعرفة مأموري المجلس البلدى
وم عند الزوم ياملون المولين للتأخرين بمقتضى
احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة ٥)

تحدد في لائحة خصوصية كيفية تنفيذ هذا القرار

لائحة تنفيذية

مستمدة من نظارة الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٨٩٩
البند (١) - بناء على نص البند ١ من
القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٩ تحصل عوائد ٢
على الايجارات من كل شخص مقيم في محل مقيد
بمجداول الاملاك المبنية سواء كانت في مدينة
الاسكندرية او في ضواحيها

ويكلف ارباب الاملاك بدفع هذه العوائد عن
المحلات التي يقيمون فيها شخصا

البند (٢) - يلتزم ارباب الاملاك بدفع
العوائد على المحلات التي يملكون عنها بانها خالصة اذا
كانوا لا يسبحون لمأموري التحصيل في الدخول
الها في اي وقت وعند اول طلب ولا يعتبر الخلل
خاليا الا اذا كان لا يوجد فيه اثاث ولا امتعة
ولا بضائع

البند (٣) - المستأجرون الاصليون او
ارباب الاملاك المقيمين في مسكن ويتنازلون عن
غرفته للغير او يوزعونها لم او يوزعونها من باطنهم
يدفعون العوائد المقررة على السكن باكله وكذا ارباب الخازن
او مستأجروها الذين يتنازلون عن قسم منها للغير
باجرة او بدون اجرة

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

وهؤلاء الممولون الآخرون تحصل منهم العوائد طبقاً لأحكام البند ٣ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٩

البند (٦) — كل مول يرى انه مطلوب منه عوائد زائدة يلزمه رفع شكواه الى السأورية البلدية بالاثبات اللازمة مرتباً الطلب المقدم منه بقسمة العوائد التي يطلب معافاته منها او تخفيفها ويقتضي تقديم هذه الشكوى لمجلس البلدي سنة ١٥ يوماً تخفى من تاريخ تسليم القسمة السابق ذكرها والا يسقط حقه ويصير اخطاره بالقرار الذي يصدر من السأورية

البند (٧) فصل العوائد بمعرفة مأموري تحصيل المجلس البلدي الذين يقدمون تصريحاً للبلدية العمومية بمقتضى ايصال مطبوع بالثنتين العربية والفرنساوية وعتوم بفتح المجلس البلدي وموقع عليه او مستوم من مأمور التحصيل

البند (٨) — لا يسقط الحق في العوائد بمضي المدة الطويلة الا بعد مرور خمس سنين من تاريخ الاجراءات الاخيرة التي تتخذ في تحصيلها بالكتابة المقررة بالامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

قرار

رئيس القومسيون البلدي

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ واللائحة التنفيذية الصادرة في ٣ مايو سنة ١٨٩٩ بخصوص عوائد الايجارات وعلى الشروط المشترطة في الفقرة الاخيرة من البند ٢ من القرار السابق ذكره

وعلى مداولة القومسيون بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ للمتعمدة من عطوفتو ناظر الداخلية في ١٠ يناير سنة ١٩٠٠

(غور ما ياتي)

البند (٤) — ارتكانا على الشروط المشترطة في الفقرة الثانية من البند ٢ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٩ تقرر العوائد سنوياً على فترات ذات الايراد الواجبة للأفراد من المصلح العمومية او من الاوقاف او الطوائف الدينية ولا تكون مقيدة بمجدول مملحة الاموال المقررة ويدفع من يكون مقبلاً فيها ٢ في المائة من اجرتها السنوية والاشخاص المقيمين في ابنية جديدة لم تقدر اجزئها يدفعون الدائرة البلدية تحصل منهم عوائد ٢ في المائة من قيمة ايجارهم بحسب عقود الايجار اذا كانت اقلتهم فيها قبل اول يوليو ونصف العوائد اذا كانت اقلتهم فيها بعد هذا التاريخ

واذا سلم عند الايجار للاطلاع عليه وتكون متوفرة فيه الصنف الرسمية الكافية يجوز للمجلس البلدي تقرير العوائد على المقيمين في تلك الفترات وفي حالات الاوقاف او الطوائف الدينية مرتكناً في ذلك على اجرة فترات المشابهة لها

وفي هذه الحالة الاخيرة اذا رأى المولى ان العوائد المقررة بالزيادة عليه يلزمه اثبات ذلك

البند (٥) — ارتكانا على البند ٣ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٩ لا يجوز للمولى ان يطلبوا معافاتهم من العوائد او تخفيفها لم اذا كانوا بعد يوم اول يناير من السنة عن الاقامة في المحل الذي كانوا مقيمين فيه لتساية اليوم المذكور معاً كانت الايجاب التي دعيتهم الى ذلك

ومن جهة اخرى لا يلزمون بدفع عوائد جديدة عن السنة اذا تركوا بعد يوم اول يناير المحل واقاموا في محل غيره حتى اذا زادت اجرته عن اجرة المحل الاول

وبناء على نص المادة ٣ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٩ لا يفي من العوائد الاشخاص الذين يقيمون في محل كان خالياً في اول يناير ولم تدفع العوائد عليه لتساية ذلك اليوم

(المادة ١)

اعتباراً من سنة ١٩٠٠ فيحصل عوائد الامارات وهي ٢ في المائة على قيمة الاجرة الحقيقية ويكون المجلس البلدي مسؤولاً بان يبيع احكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٤ من لائحة الاجراءات التنفيذية الصادرة في ٣ مايو سنة ٩٩ في تقدير جميع الخسائر بدو استثناء للمقيم بها للساجرون وارباب الاملاك (المادة ٢)

القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٩ ولائحة الاجراءات التنفيذية الصادرة في ٣ مايو سنة ١٨٩٩ المذكورين قبل بقي احكامها مريحة الاجراء الا فيما تعدل منها بمقتضى هذا القرار

مجلس بلدي اسكندرية - قرار وزاري بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠

عن ناظر للمالية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والعشرين من الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ القاضي بجواز احالة الاختصاصات المناطة بهيئات الحكومة المدنية بالامر للشار اليه وبالا لائحة المتعلقة بتنظيمه على المجالس البلدية في المدن التي تشأ فيها تلك المجالس

ولمعد الاطلاع على الاتفاق الذي حصل بين نظارة للمالية ومجلس بلدية اسكندرية

(قرراً ما هو آت)

(المادة ١)

اعتباراً من اول مارس حين صدور امر لخرصال اعمال عوائد الاملاك المدنية بمدينة اسكندرية على مجلسها البلدي ويكون هو المسؤول وحده عن تطبيق احكام الادامر والوائح الجارية العمل بها إلا ان او التي تصدر في شأن ذلك وقد تعين مدير عموم المجلس البلدي رئيساً لمجلس المراجعة

(المادة ٢)

يورد المجلس البلدي الى نظارة المالية على اقساط شهرية الحصة التي تخص الحكومة مما يتصل من عوائد الاملاك بحسب الفترة الاولى من المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٩ بعد تنزيل مبلغ ٣٨٧٠ جنيه مصري نظير مصاريفه الادارة والتحصين

(المادة ٣)

اعتباراً من اول مارس تنقل المال المناطة بهيئات البلدية وقسم من عمال الحسابات الى المجلس البلدي وعلى مدير عموم الحسابات ومراقب الاموال المقررة اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء هذا النقل

مجلس بلدي (جهاز) - قرار من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ٩٩

عن ناظر الداخلية
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ٩٣ بشأن القومسيونات المحلية

وحيث انه من اللائحة ان تبين في نصوص تكميلية للقرار المشار اليه الاجراءات التي يجب اتباعها في حالة

تقد احد اعضاء القومسيونات المحلية شروط الاهلية للعضوية او في حالة تغلف عن الحضور في جلسات القومسيون

(تقرير ما هو آت)

(المادة ١)

اذا اصبح احد اعضاء القومسيون المنتخبين في حالة من احوال عدم الاهلية المبينة بالمادة الرابعة من القرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ٩٣ والقرار الصادر في ٢ ديسمبر سنة ٩٣ تصدر النظارة قراراً بحرماته من العضوية

(المادة ٢)

اذا تغلف احد الاعضاء المنتخبين عن الحضور في جلستين متواليتين من جلسات القومسيون بدو ان يكون تحصل على اجازة رسمية ولم يقدم اعتذاراً مقبولة بذلك يجوز ايضاً بحرماته من العضوية بقرار من النظارة

(المادة ٣)

صدور قرار النظار، لما أن يكون منها مباشرة لوتناه
على طلب المدير أو المحافظ أو طلب القومسيون
نفسه وذلك بعد الاطلاع على الاوراق المثبتة لعدم
الاهلية القانونية أو التخلف عن الحضور بلا عذر
وبعد استدعاء العضو الحضور لاجل ما عده من
الاقوال أو أوجه الدفع سواء شخصياً أو بالكتابة
ولا يقبل العلمن في هذا القرار مطلقاً

(المادة ٤)

القرار الذي يصدر بحرمان عضو من العضوية يبين
فيه تعيين خلف له مع مراعاة للمادة ١٣ من القرار
الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣

قرار من نظارة الداخلية
مجلس بلدي (جبات) - بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلي بالنصوة
الصادر في ٣ يولييه سنة ١٨٩٩

(قرر ما هو آت)

(المادة ١)

كل عضو من اعضا القومسيون المحلي بالنصوة
يتخلف عن الحضور لجلسات ثلاث مرات متوالت
بدون ان يكون قصص على اجازة قانونية ولم يقدم
اعذاراً مقبولة بذلك يخوض اعتباره مستغنيا بقرار
يصدر من القومسيون باغلبية الآراء

(المادة ٢)

اذا اصبح احد اعضاء القومسيون المنتفيين في حالة عدم
الاهلية المبينة بالمادة الخامسة من القرار الصادر في ٢٢
مايو سنة ١٨٩٦ فنصدر النظارة قراراً بقوطه من
العضوية بعد الاطلاع على الحكم النهائي الصادر عليه
أو على الحكم المثبت لعدم اهليته

(المادة ٣)

مق نقص عدد اعضاء القومسيون عن ستة اعضاء
منتفيين ثلاثة منهم من الاورويان وثلاثة من الوطنيين
فيصير تعيين اعضاء المرأكر الخالية طبقاً للمادة السادسة

من الامر العالي الصادر في ٨ يوينه سنة
١٨٨١

مجلس بلدي (جبات) - بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠
بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر
بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ (قرر ما هو آت)
(للمادة ١)

يشكل قومسيون محلي في كل من المدن
الالية وهي:

اصون

جرجا

جيزه

منوف

(للمادة ٢)

تشكيل واختصاصات القومسيونات المحلية المذكورة
وكيفية الانتخابات تكون كالآتي

اولاً في القرار الصادر من ناظر الداخلية بتاريخ
٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيونات
محلية في تسعة مدن وتحدد اختصاصات
تلك القومسيونات

ثانياً في القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢
دسمبر سنة ١٨٩٣ بشأن انتخاب اعضاء
القومسيونات المحلية المذكورة

ثالثاً في القرار الصادر بتاريخ ٢٧ دسمبر سنة
١٨٩٣ بفصوص الاعال للسدية المتعلقة
بصيانة المدن الموجود بها قومسيونات
محلية

رابعاً في القرار الصادر بتاريخ ٢٤ دسمبر سنة
١٨٩٤ المختص بتشكيل وإدارة اعمال
القومسيونات المحلية في المدن التي ليست
بمركز مديرية

خامساً في القرار الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٥
بتمديد المادة الثالثة من قرار ٢١ نوفمبر
سنة ١٨٩٣

(المادة ٣)

عدلت المادة السادسة من امرنا المؤرخ ١٧ فبراير سنة ٩٨ بالكيفية الآتية
على القضاء لومن يتوب عنهم ان يزولوا الاوصياء
في نفس جلسة المجلس الحسي التي يتقرر فيها هذا العزل
وعليهم اصدار سند شرعي بذلك بناء على طلب صاحب
الثأب

(المادة ٤)

على ناظر الحفائية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة
لتنفيذ امرنا هذا الذي يعمل بموجبه بعد صدوره بشهر
مجلس النظار - (مجلس تاديب) قرار من
رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٣٠

مارس سنة ٩٩

نحن رئيس مجلس النظار

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي
الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ بتعديل احكام الامر
العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ للخصصة بتشكيل
وصهر مجالس التاديب

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في
٢١ يونيو سنة ١٨٨٥ بتأليف مجلس تاديب
رئاسة مجلس النظار

وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في
٢٩ مارس سنة ٩٩

(قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

يشكل مجلس تاديب برئاسة مجلس النظار
كما يأتي

سكرتير مجلس النظار رئيس

« ثاني المجلس
« وكيل قلم القوكني
« « حسي
اعضاء {

(المادة ٢)

تبقى باقي احكام القرار الوزاري الصادر في ٢١ يونيو
٨٥ على ما هي عليه

سادما في القرار الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٥
لخصص بأعادة الانتخابات عند انتهاء مدة
الستين الاوليين المقررة لتزول اعضا
المجالس المحلية
سابعا في القرار الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٩
لخصص بسقوط حق اعضاء المجالس المحلية
من العضوية

دكرتوفي ٤ يونيو سنة ٩٠٠
مجلس حسي -
بالغاء بعض مواد وتبديل بعضها
من الاوامر العاليه لخصص بمجالس الحسي الابتدائية والغاء
المجلس الحسي الاعلى

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦
١٢ جمادى الثانية سنة ٣١٤ بالغاء اقلام بيت المال
وبترتيب للمجالس الحسية

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٦
يناير سنة ٩٧ (٢٢ شعبان سنة ٣١٤) للشتمل على
اللائحة التنفيذية لامرنا المشار اليه

وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٨
(٢٦ رمضان سنة ٣١٥) بشأن تنصيب الاوصياء وعزلهم
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة
رأي مجلس النظار

وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

حذفت المادة السابعة من امرنا الصادر في ١٩
نوفمبر سنة ٩٦

والغى المجلس الحسي الاعلى المشكل بنظارة الحفائية
بموجب الفقرة الاولى من المادة المذكورة

(المادة ٢)

الغيت ايضا المواد ٣ و ٤ و ٥ من امرنا المؤرخ ١٧
فبراير سنة ٩٨ للتعلقة بالظعن في القرارات الصادرة
من المجالس الحسية الابتدائية بعزل الاوصياء

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

ذكر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٩
محكمة اهلية - بمجلس ضابط قطرة خفر السواحل بحية
مرسى مطروح بديرية البحيرة من مأموري القبطية القضائية

(امر عال)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق
الجبايات للحاكم للقطعة وللحاكم الاهلية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفانية وموافقة رأي
مجلس النظار (امرنا بما هو آت)
(المادة ١)

الضابط الذي يمين في قطرة خفر السواحل بحية
مرسى مطروح الواقعة على شاطئ البحر الابيض
للمتوسط بصحراء ليبيا بديرية البحيرة يعتبر من
مأموري القبطية القضائية لضبط وقائع الجرائم النصوص
عنها بالقوانين والوائح النابعة .
(المادة ٢)

على ناظر المحفانية تنفيذ امرنا هذا ويكون
العدل بموجبه بعد نشره بخمسة عشر يوما
منشور صادر للمحاكم الاهلية بتاريخ
محكمة اهلية - ٨ مايو سنة ١٨٩٩ من نظارة المحفانية

رئيس محكمة

كثيرا ما يحدث انه عند الشروع في تنفيذ الاحكام
التي تصدر من المحاكم الاهلية يتعرض شخص لاجبي
طالب استرداد الاشياء المطلوب المحجز عليها فيرتب على
ذلك ايقاف التنفيذ اذ أن معصية الحاكم الاهلية لا
يسعه عند حصول مثل هذا التعرض سوى الامتناع
عن التنفيذ ولا في هذه الحالة من الاضرار بصالح
ارباب الدعاوى فتلافيا لما رأيت نظارة المحفانية ان
جانبنا من معصية بعض الحاكم الاهلية يخلفون
اليمين امام الحاكم المختلطة ويصتروا بصفة مأمورين
قضاة ليدبا حتى يتيسر لهم عند حصول تنازع من
احد الاجانب في تنفيذ حكم صادر من الحاكم الاهلية
ان ينظروا فوراً قاضي الحاكم المختلطة اليمين للواد

المستعجلة وتكون النتيجة سرعة النظر بمعرفة هذا
التاضي لاسباب تدخل الاجبي ولذا ظهر ان تدخله لم
يقصد به سوى الاضرار يعقوب الضرر فيفصل فيه
القاضي المشار اليه ويمكن حينئذ الاستمرار في التنفيذ
في اقرب وقت وبخبرة جالب التائب العمومي لدى
لحاكم المختلطة في هذا الشأن افاد بأن الجمعية العمومية
بمحكمة الاستئناف قررت قبول هذا الاقتراح بشرط
ان المحضرين الذين يخلفون اليمين بهذه الصفة يكون
لهم امام باحدى اللتين القضائيتين الاجبيتين على
الاقبل وان يرسل بعنايتهم الى محكمة الاستئناف
ويطلب منها اتدليلهم بما ذكر وان يخلفوا امام المحكمة
للمختلطة ويعطي لهم امر استداب وهذا الامر يكون
يسدهم كل ما ياتروا اجراك قانونية ضد احد
الاجانب وعليهم ذكره في اعلاناتهم وقد انتخب لهذا
الغرض المحضرين المينة املاهم بالكشف مرلوقه
وبخبرة النيابة المختلطة عنهم افادت ان محكمة
الاستئناف اوسلت منشورا الى الحاكم الابتدائية للمختلطة
عن تحليلهم وتسلمهم امر الاستداب وقد تهور
لمحضرة التائب العمومي لدى الحاكم الاهلية بما لم عن
هذا الشأن واقتضى تخريجه لمحضركم المعلوية

محكمة اهلية - ذكر في ١٢ يولي سنة ٩٩ باستمرار
مريان محكمة الحدود في مديرية النوبة
لدة سنة اخرى من ٩ ستمبر سنة ١٨٩٩
امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٨ ذي القعدة
سنة ١٣١٠ (١٢ يونيو سنة ١٨٩٣) بتعديل الامر
السالي للوزير ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس
١٨٩١) الشامل لتشكيل محكمة للامور الجزئية
ومحكمة استئناف مخصصة بديرية الحدود
وباستمرار هاتين المحكمتين على العدل لغاية ٩ ستمبر
سنة ١٨٩٥ وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٨
محرم سنة ١٣١٣ اول يولي سنة ١٨٩٥ باستمرار عمل
المحكمتين المذكورتين لغاية ٩ ستمبر سنة ١٨٩٧

(١٩٠٠)

(ضبطية ثنائية ١٩٠٠)

وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢ صفر سنة ١٣١٥ (٢ يولييه سنة ١٨٩٧) القاضي بأن المحكمتين المشككتين في مديرية الحدود بصفة مضمومة يسري اختصاصهما في مديرية التوبة لمدة سنتين اُخريين من ٩ ستمبر سنة ١٨٩٧ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادّة ١)

المحكمتان المشككتان بمديرية الحدود بصفة مضمومة يستمر سريان اختصاصهما في مديرية التوبة من ابتداء الحدود البحرية لمديرية الحدود القديمة لمدة سنة اُخرى من ٩ ستمبر سنة ١٨٩٩

(المادّة ٢)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا

دكرتو في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ بشأن الرسوم في مواد المخالفات

(ترجمة امر عال)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٩٩ (٢٨ صفر سنة ١٣١٧) المتعلق بالرسوم التي تؤخذ بالمحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة في مواد المخالفات

وبعد الاطلاع على تعريفه الرسوم في اللواد المدنية والجنائية بالمحاكم الاهلية المصدق عليها بأمرنا الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧

وشاء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادّة ١)

امرنا الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن

الرسوم التي تؤخذ في مواد المخالفات لا يسري من الآن فصاعدا الا على المحاكم المختلطة

(المادّة ٢)

تؤخذ الرسوم في مواد المخالفات بالمحاكم الاهلية طبقا لتعريفه الرسوم الخاصة بهذه المحاكم المصدق عليها بأمرنا الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧

(المادّة ٣)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا ويكون العمل بوجه ابتداء من يوم صدوره وتكون مقتضاه الرسوم الخاصة بكافة قضايا المخالفات المرفوعة الآن

(ضبطية ثنائية) دكرتو في ١٣ مارس سنة ١٩٠٠ بتبديل المادة الاولى من الامر السالبي الصادر في اول اغسطس سنة ١٨٩٣ بشأن اجبار مفتي الاثار من مأموري الضبطية القضائية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنائيات بالمحاكم الاهلية الصادر بتعديلها الامر السالبي الرقيم ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ (٩ يولييه سنة ١٨٩١)

وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنائيات بالمحاكم المختلطة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادّة ١)

عدلت للمادة الاولى من امرنا الصادر في ٨ محرم سنة ١٣١٠ (اول اغسطس سنة ١٨٩٢) كما يأتي

يمتبر من مأموري الضبطية القضائية المنشوب والامناء للثغور وللثغور الثوابي بمصلحة الاثار وذلك في ما يخص بالاعمال المنوط بها

(المادّة ٢)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا الذي يعمل به بعد نشره بخمسة ايام

« قرينة الرسوم ١٩٠٠ »

« تعديل قانون تحقيق الجنايات ١٩٠٠ »

محكمة أهلية - (تعريف الرسوم) ذكر في
٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ باستبدال مادي
(٢٧ و ٢٨) من تعريف رسوم المواد المدنية
« نحن خديو مصر »
بعد الاطلاع على المادة ٣٦ من الكتاب الاول
من لائحته ترتيب للمحاكم المختلطة
وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٢
مارس سنة ١٨٧٧ بالتصديق على تعريف رسوم للواد
المدنية والتجارية
وعلى الامر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ٩١
بتعديل بعض مواد من التعريف المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة راي
مجلس النظر
امرنا بما هو آت
(المادة ١)

استبدلت المادة ٢٤ من تعريف رسوم المواد المدنية
بالمادة الآتية

المادة ٢٤ - « المواد الآتية تكتب على ورق
تقفة من قيمة ٣ و ٥ قروش صاغ بالنسبة للمحكمة
للتطور فيها الدعاوي المختصة بهذه المواد ان كانت من
محاكم المواد الجزئية او من المحاكم الابتدائية بصفة اول
او ثاني درجة او محكمة الاستئناف

اولاً - تقارير الطلبات واعلام طلب الحضور امام
المحاكم وتقارير التظلمات وعرائض المرافعة
والنتائج المقدمة بالكتابة قبل المرافعة او
اثناءها او بعدها وغير ذلك من الاوراق
التي تقدمها ارباب الدعاوي لاقلام الكتاب
او تبرزها للاستناد عليها في حصول على امر
ما يلتمسونه من المحاكم

ثانياً - اصول وصور الاحكام والمناظر والقرارات
واوامر القضاة والخصات والشهادات وغيرها
من كافة الاوراق المصدق عليها من كتابة
المحاكم ومسلمة منهم

ثالثاً - التوكيلات بالمصومة والاعلانات الفتضي

نشرها في الجرائد الميمنية لنشر الاعلانات
القضائية حسب نص القانون
(المادة ٢)
للمادة ٢٧ من تعريف رسوم اللواد المدنية المعدلة
بالامر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ٩١ استبدلت
بالمادة الآتية

المادة ٢٧ - « كافة الرسوم للقررة في هذا الباب
على الاوراق او صورها بما سيف ذلك الرسوم التي
تحتسب بتخص الثلثين في الدعاوي التي من خصائص
محاكم المواد الجزئية وتخص النصف في الدعاوي
التي تحال بطريقة الاستئناف على المحكمة
الابتدائية

وفي الدعاوي التي تقدم لمحاكم المواد الجزئية
يصير تخفيض الرسم للقررة بالمادة ١٩ على قيد
الدعوى في جدول القضايا الى ثمانية قروش صاغ كما
ان الامانة التي يازم ايداعها بقلم كتاب المحكمة من
الرسوم التي تستحق اليه يوجه التعريب بمقتضى المادة
المشرع فيكون باعتبار مائة قرش صاغ
(المادة ٣)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا ويكون العمل
بموجبه بمجرد صدوره

محكمة أهلية - (تعديل قانون تحقيق الجنايات)
بزيادة عبارة في اخر المادة « ٢٢١ » من قانون تحقيق
الجنايات

(امر حال)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤
يونيه سنة ٨٣ (٩ شبان سنة ٣٠٠) للشميل على
لائحته ترتيب للمحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة
راي مجلس النظر وبعد اخذ رايه مجلس
شوري القوانين

| عدد | |
|-----|---------------------------------|
| ١ | هوية المحمودية باغوص باشا نوبار |
| ١ | » » » النشبة » |
| ١ | » » » الوسطانية » |
| ١ | » » » البحرية » |
| ١ | » » » الخواجه استانبوه |
| ١ | » » » اسكندر بك لاسكريس |
| ١ | » » » يوسف فرعون |
| ١ | » » » الخواجه شيت الكبيره |
| ١ | » » » » » الصغيره |
| ١ | » » » » » » |
| ١ | » » » سكوت » |
| ١ | » » » موت » |
| ٣ | عزب البرنس ابراهيم حليم باشا |
| ١ | هوية الخواجه فرنك هرنديس |
| ١ | » » » يونس عبدالله |
| ١ | » » » الخواجه جوب مستوي مغالي |
| ١ | » » » جونديس |
| ١ | » » » الخواجه جروه |
| ١ | » » » يفي جرو تيدس |
| ١ | » » » السيد الشامي |
| ١ | » » » قنبر |
| ١ | » » » استيلو البقال |
| ١ | » » » ابراهيم المزين |
| ١ | » » » نصر افندي صالح |
| ١ | » » » يوسف فرعون |
| ١ | » » » بيرم بك الشهير برحيم |
| ١ | » » » عثمان بك مرفضي |
| ١ | » » » انطون بدران |
| ١ | » » » وريته فرنسيس فرعون |
| ٧ | عزبي يوسف واسكندر فرعون |
| ٧ | » » فرنسيس وايزميتو فرعون |
| ١ | هوية احمد سلطان |

امريتا ما هوات

(المادة ١)

تزداد المارة الالية في اخر للادة (٢٢١) من قانون تحقيق الجنايات والظمن بطريق النقض والايام لا يوقف التنفيذ الا في حالة الحكم بالاعدام او اذا كان المحكوم عليه لم يسبق حبسه احتياطيا في التهمة للوجبة عليه)

(المادة ٢)

يسري مفعول امرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية يومين

(المادة ٣)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا
قرار صادر من نظارة الحفانية بتاريخ
محكمة اهلية - ١٧ ابريل سنة ٩٠٠

نحن ناظر الحفانية
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٧ ديسمبر سنة ٩٢ الخاص بتشكيل محاكم للامور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية

(قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

المزب التي فصلتها نظارة الداخلية عن مركز كفر الدور واتبعها الى بوليس الزمل بالاسكندرية في اعمال الضبط فقط المينة بالكشف للرفق بهذا تكون غايمة ايضا في القضايا لحكمة المطارين الجزئية بدلا عن تتبعها لحكمة دمنهور الجزئية

(المادة ٢)

يكون العمل بمقتضى هذا القرار من ابتداء
اول مايو سنة ٩٠٠

كشف

عن بيان اسماء المزب التي انفصلت من مركز كفر الدور بما فيها عزبة خورشيد وتتمت قسم الرمال بالاسكندرية في اعمال الضبط فقط الوارد من طلبه مكتوبة الداخلية رقم ٣٥٥ ديسمبر سنة ٩٩ بمرقة ٣٧٠ ادار

عدد

- ٢ عزيمة القومية
- ١ عزيمة تجيمر
- ١ « باقوس باشا الجديدة
- ١ « عطابليخ خليفه ملك نويار باشا
- ١ « نويار باشا للستجدة
- ١ « المييد ملك سعادت
- ١ « غورشيد
- ١ « الشيخ ابراهيم باشا
- ١ « مستركار
- ١ « حسن بك عارف
- ١ « قلعة الاوراق
- ٢ عزيبي الدريسه
- ١ عربة عامر افندي التابعة لمزبة عثمان بك سرصر

٥٠

محكمة اهلية - « تعديل قانون العقوبات » ذكرته
في ٢٩ يونيه سنة ٩٠٠ بتعديل
بعض مواد من قانون العقوبات خاصة بملاحقة
البوليس

اصر عال

بتعديل بعض مواد من قانون

العقوبات خاصة بملاحقة البوليس

« نحن خديو مصر »

نظرا لضرورة تعديل بعض مواد من قانون
العقوبات وهذا لاجل تحديد مدة ملاحقة البوليس
وحصر الاحوال التي يحكم فيها بهذا المقاب في دائرة لا
تتعدى الحدود اللازمة رعاية للمصالح العام
وبناء على ما عرضه علينا ناظرا لمخاتبة والداخلية
وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس
شورى القوانين

(امرنا بجاهوآت)

(المائدة ١)

ألغيت المادة ١٧ من قانون العقوبات للمحاكم
الاهلية

(للمادة ٢)

عقبت المواد ٥٣ و ٥٥ و ٦٠ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ من قانون العقوبات كما يأتي
المادة ٥٣ كل من حكم عليه بالاشغال الشاقة
المؤقتة او بالسجن المؤقت لارتكابه جريمة السرقة او
القتل المخصوص منه في الفترتين الثانية والثالثة من
المادة (٢١٣) من هذا القانون او جريمة تزيف النقود
او جريمة من الجنايات المحظية بأمن الحكومة المبينة في
البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من هذا
القانون يجب حتما جعله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت
ملاحظة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة على
شرط ان مدة هذه للملاحظة لا تتجاوز الخمس سنين
اذا يجوز تقليل مدة للملاحظة بحيث لا تكون
اقل من ستة اشهر كما يجوز العاقبة منها ويكون التقليل
وللعاقبة بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة
وكل من حكم عليه باحدى العقوبات المؤبدية وهي
عنه منها او استبدلت بنهر ما فيتمتع بحله تحت ملاحظة
البوليس مدة خمس سنوات ان لم يقرر غير ذلك
سيف الامر الذي يصدر باستبدال العقوبة او
بالعفو عنه

المادة ٥٥ يؤنب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة
البوليس ان يتبع جميع الشروط المقررة في الاوامر
العالية المتعلقة بالملاحظة فان خالف هذه الشروط
يعاقب بالحبس مدة من ثمانية ايام الى سنة
المادة ٦٠ اذا كان الفصل يستوجب عقوبة
الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن او التوقيف المؤقتين
يحكم عليه بالحبس مدة لا تنقص عن ربع المدة التي
يحكم بها لو كانت المحكوم عليه غير فاسر ولا
تزيد عن ثلثها

اما اذا كان الفصل يستوجب عقوبة الحرمان من
الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة اشهر الى
ثلاث سنين

المادة ٨٦ لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في

محكمة اهلية

(تعديل قانون العقوبات ١٩٠٠)

- ٥٣٦ -

محكمة اهلية

(تعديل قانون العقوبات ١٩٠٠)

في هذا الباب في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل وستين على الأكثر مع مراعاة ما يقضي به نص للمادة ٥٣ وهذا فيما عدا الحالة التي يحاقب فيها الفاعل بمقربة لخالفه

(المادة ٣)

يضاف على المادة (٣١٢) من هذا القانون النقرة الآتية

ويجوز جعل مرتكبه في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل وستين على الأكثر

(المادة ٤)

عدلت العبارة الأخيرة من كل من المادتين ٣٣٠ و ٣٤٠ من هذا القانون كما يأتي

المادة (٣٣٠) يجوز جعل الجنائين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل وستين على الأكثر

للمادة (٣٤٠) يجوز جعل الجنائين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل وستين على الأكثر

(المادة ٥)

يماف من ملاحظة البوليس كل الأشخاص المحكوم عليهم بها بمقتضى احكام صادرة بسبب جرائم لم يترتب عليها ملاحظة بموجب امرنا هنا تخفض مدة ملاحظة البوليس الى الحد المقرر في امرنا هنا عن كل شخص من الأشخاص المصوبين تحت الملاحظة بمقتضى احكام صادرة عليهم بسبب جرائم يترتب على ارتكابها او يجوز ان يترتب عليه جعل الجنائي تحت ملاحظة البوليس بموجب نص هذا الامر

(للمادة ٦)

يصدر نالظر الجنائية بالاتفاق مع ناظر الداخلية قرار عن الاجراءات للوقية اللازمة لتنفيذ امرنا هذا

زمره البغاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنها ويعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من المحكام العسكرية او المدنية اذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنائيات

المادة ٨٢ يماق من العقوبات المقررة للبغاة كل من باجر منهم باخبار الحكومة عن اجراء ذلك التعصب او اخرى عليه او شاركة فيه قبل حصول الجنائية المقصود نيلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يماق من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل للموالة للقبض عليهم بعد بذلها بالبحث والتفتيش

المادة ١٨٣ الأشخاص المرتكبين للجنائيات المذكورة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ يماقون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنائيات قبل قتلها وقبل الشروع في البحث عنهم او سهوا للقبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

المادة ١٨٨ الأشخاص المرتكبين للجنائيات التزوير المذكور بالمواد السابقة يماقون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنائيات قبل قتلها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين او سهوا للقبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

المادة ٢٢٩ القاتل او الجرح او الضارب الذي ثبت عذره قانونا يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر اذا كان ما فعله يعد جنحة اما اذا نص القانون بمقربة اخف من ذلك في غير حالة العذر فيحكم عليه بالعقوبة للنصوص عليها فاذا كان القاتل او الجرح او الضارب عمدا تقدمه سبق اصرار او ترص وتصد تكون مدة الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات

المادة ٣٠١ يجوز جعل المرتكبين للسرقات المبيتة

محكمة اهلية

(تعديل قانون العقوبات ١٩٠٠)

(المادة ٧)

يُعمل بمقتضى امرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة ايام

(المادة ٨)

على ناظر المحاكمات وناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

محكمة اهلية - «تعديل قانون تحقيق الجنايات»
ذكرت في ٢٩ يونيو سنة ٩٠٠
زيادة عبارة في اخر المادة (٢٢١) من قانون تحقيق
الجنايات

امر حال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيو
سنة ٨٣ (٩ شعبان سنة ١٣٠٠) للشتمل على لائحة
ترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحاكمات وموافقة
راي مجلس النظارة وبعد اخذ راي مجلس
شورى القوانين

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تُزاد العبارة الآتية في آخر المادة ٢٢١ من قانون
تحقيق الجنايات

(والعلم بطريق القبض والابرار لا يوقف التنفيذ
الا في حالة الحكم بالاعدام او اذا كان المحكوم عليه
لم يسبق حبسه احتياطيا في التهمة الموجهة عليه)

(المادة ٢)

يسري مفعول امرنا هذا بعد نشره في الجريدة
الرسمية بيومين

(المادة ٣)

على ناظر المحاكمات تنفيذ امرنا هذا

محكمة اهلية

(ضبطة قضائية ١٩٠٠)

محكمة اهلية - (ضبطة قضائية) ذكرت في ٢٩
يونيه سنة ٩٠٠ بتعيين كل من اهور
للاوقات البحرية «نيا» وامور الواحات الداخلية ومأمون
الواحات الخارجة «اسيوط» مأمورا للضبطة القضائية
وتشكل بمطاميرها

(امر حال)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيو
سنة ١٨٨٣ - ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ للشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وعلى الامر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ٩٠
٣ رجب سنة ١٣٠٧

وعلى الامر العالي الصادر في ٦ اقسطس سنة ٩١
اول محرم سنة ١٣٠٩

وعلى القرار الصادر من نظارة الداخلية في
٢١ يناير سنة ١٩٠٠ بتسمية ملاحظ الواحات
البحرية مأمورا

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحاكمات بالاتحاد مع
ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظارة وبعد اخذ
راي مجلس شورى القوانين

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

عين كل من مأمور الواحات البحرية بمديرية لها
ومأمور الواحات الداخلية ومأمون الواحات الخارجة
بمديرية اسيوط مأمورا للضبطة القضائية وبمحكم كل منهم
نهائيا في دائرة سلطته في الخلافات والقضايا المدنية
والتجارية التي لا تتجاوز قيمة المدعي به فيها الف وخمسة مائة
قرش صاغا

ويكون تعيينهم بمرة ناظر الداخلية بالاتفاق مع
ناظر المحاكمات

(المادة ٢)

تشكل بالواحات البحرية بمديرية للمحاكمة مواءمة
من مأمور هذه الواحات بمساعدة رئيس وود

(الحكم في المخالفات ١٩٠٠)

(الحكم في المخالفات ١٩٠٠)

اثنين من اعيان الجهة بينهما ناظر المخافاة بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشكل ايضا محكمة موهلة من مأمور الواحات الداخلية بمديرية اسيوط بصفة رئيس ومن اثنين من اعيان الجهة بينهما ناظر المخافاة بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الداخلية التابعة للمديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية موط

وتشكل كذلك محكمة موهلة من معاون الواحات الخارجة بمديرية اسيوط بصفة رئيس ومن اثنين من اعيان الجهة بينهما ايضا ناظر المخافاة بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الخارجة التابعة للمديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية (الخارجة)

وتحكم كل من الثلاث محاكم المذكورة حكما انتمائيا في المواد المدنية والتجارية التي تتجاوز قيمة للدمي به فيها ألفا وخمسة قروش صاغوا ولا تزيد عن خمسة آلاف قروش

وتحكم حكما ابتدائيا يجوز استئنافه في الجنيح للمناقب عليها بمقتضى المواد ٢٣٠ و ٢٨١ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٠ من قانون العقوبات

وعرض الاستئناف للمحكمة في سوفي الابتدائية فيما يتعلق بالواحات البحرية وللمحكمة اسيوط الابتدائية فيما يتعلق بالواحات الداخلية والخارجة

ويقوم بأعمال النيابة العمومية في ذلك لدى المحكمة المشككة في الواحات البحرية بمديرية المنيا معاون هذه الواحات ولدى المحكمتين للشككتين للواحات الداخلية والخارجة بمديرية اسيوط ضابط غير ليس كل من هذه الواحات

(المادة ٣٣)

يكون لدى كل من المحاكم المذكورة ولدى اولئك المأمورين والمعاونين دفتر يشتمل على البيانات الاتية وهي

اسماء المحصور
موضوع الطلب أو التهمة
ذكر مستندات المحصور بالاختصار

الحكم الصادر
وتقسم الدفاتر المذكورة الى قسمين يخصص احدهما للقضايا المدنية والتجارية وتانيها للقضايا الجنائية (المادة ٤)

الاحكام التي تصدر يلزم ان تكون مشتملة على الاسباب التي جرت عليها ويوضع عليها تاريخ صدورهما وتخصى او تختص من المأمور لو من للمعاون في الحالة المبينة في المادة الاولى ومن الثلاثة اعضاء الموهلة منهم كل من هاته المحاكم الثلاث في الحالة المبينة في المادة الثانية

(المادة ٥)

اعلان وتنفيذ الاحكام الصادرة طبقا للمادتين الاولى والثانية من امرنا هذا يكونان بالطرق الادارية بان يكلف المأمور او معاون او رئيس المحكمة الذين اصدروا الحكم احد مشايخ المدينة او القرية التي يلزم ان يحصل فيها الاعلان او التنفيذ مباشرة ذلك بدون مراعاة القواعد المقررة لمثل هذه الاجراءات في قانون المرافعات

(المادة ٦)

يقوم بالأعمال الكتابية في كل من المحاكم السالف ذكرها من يمينته لذلك رئيس المحكمة من الكتيبة الموجودين بخدمة الحكومة

(المادة ٧)

تعرض الدفاتر المذكورة في المادة الثالثة على لجنة المرافعة القضائية المشككة بنظارة المخافاة لتفتيش عليها

(المادة ٨)

التي كل ما كان مضافا للاحكام أمرنا هذا

محكمة اهلية

« الحكم في المخالفات ١٩٠١ »

(المادة ٩)

على ناظرى العاخذية والجنائية تنهذ امرنا هذا كل منعا فيما يخصه
محكمة اهلية - دكرتو في ٤ ستمبر ١٩٠٠ بالقائ
الامر العالي المؤرخ ١٦ اغسطس
سنة ١٨٩١ المتعلق بتحويل حق الحكم في المخالفات للوروي
مراكز اصوان

بعد الاعلاام الامر العالي الصادر في ٩ شعبان
سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) للشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وعلى الامر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ٣٠٨
(٧ مارس سنة ٩١) القاضي بايقاف سريان جز من
احكام الامر المشار اليه في مديرية الحدود ايقافا مؤقتا
وتشكيل محكمةين مفوضتين بها احداها ابتدائية والاخرى
استئنافية لمدة سنتين

وعلى الاوامر الالية التي صدرت بعد ذلك بتحديد
تلك اللة واخرى في ٤ ربيع اول سنة ٣١٧ ١٢١ يولي
سنة ١٨٩٩)

وعلى الامر العالي الصادر في ٢٠ ربيع
اول سنة ١٣٠٨ (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠)
تشكيل محاكم جزئية ومداخلات في دائرة كل
محكمة ابتدائية

وعلى الامر العالي الصادر في ١١ محرم سنة ٣٠٩
١٦ اغسطس سنة ١٨٩١

وحيث انه بمقتضى الامر العالي الصادر في ٤ ربيع الاول
سنة ٣١٧ (١٢ يولي سنة ١٨٩٩) المشار اليه تنتهي
اخر مدة لبقاء هاتين المحكمتين المفوضتين في ١٣
جمادى سنة ١٣١٨ (٨ ستمبر سنة ١٩٠٠)
وعلى ذلك تدخل هذه للدورية تحت احكام
القانون العام
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الجنائية وموافقة راي
مجلس النظار

- ٥٣٩ -

محكمة اهلية

« تنفيذ الاحكام في السودان ١٩٠٠ »

امرنا ما هو آت

(المادة ١)

الفي الامر العالي الصادر في ١١ محرم سنة ٣٠٩
١٦ اغسطس سنة ٩١ المشار اليه فيما يتعلق بتحويل
حق الحكم في المخالفات للوروي المراكز التابعة لمديرية
الحدود التي سميت الآن بمديرية اصوان

(المادة ٢)

على ناظر الجنائية تنفيذ امرنا هذا
« تنفيذ الاحكام في جيات السوان »
محكمة اهلية - سنة ١٩٠١

مشروع قانون

في اعتبار وتنفيذ الاحكام المصرية في السودان
القانون المتعلق بالاحكام المصرية لسنة ١٩٠١
حيث انه صدرت احكام من الحاكم المصرية الاهلية
في بعض قضايا ضد اشخاص المقيمين في السودان او لم
املاك فيه وحيث انه من المفيد اعتبار هذه الاحكام
في الاقطار السودانية بما يمنع كثرة القضايا فقد صدر
الامر بما هو آت

العنوان المختص للقانون

(المادة ١)

يسر هذا القانون بالقانون المتعلق بالاحكام
المصرية لسنة ١٩٠١

نطاق مريانه

(المادة ٢)

يسري هذا القانون على جيات السودان التي يسري
عليها قانون الدعاوي المدنية للسودان لسنة ٩٠٠ ليس
الا وذلك في مدة مريانه فيها

الاحكام المدنية والجنائية

الاحكام المصرية

(المادة ٣)

(١) لاينطبق نص من نصوص هذا القانون على اي
حكم صادر من محكمة مصرية
(١) يكون الغرض من التفضيل ملكية مال ثابت

محكمة اهلية

— ٥٤٠ —

محكمة اهلية

(تنفيذ الاحكام في جيات السودان ١٩٠١)

« تنفيذ الاحكام في جيات السودان ١٩٠١ »

محكمة مصرية اهلية في أي اجراء مدني او تجاري ان يرفع دعوى ضد ذلك الشخص الاخر (مرتكبا فيها على الحكم) في كان هذا الحكم نافذا في مصر) امام محكمة مدير الاقليم القاطن فيه ذلك الشخص الاخر او الكائن فيه ملك له

كائن في غير القطر المصري او يجرى وضع اليد عليه او القضاء باي رجس او حق عيني اخر عليه او اعطاه تعويضات من اجل ضرر حدث بالنسبة لذلك المال الثابت

(ب) ضد حكومة السودان او ضد أي موظف من موظفيها بالنسبة لأي عدل اجراه هذا الموظف بصفته الرسمية

(ج) في مواد الافلاس

٣ — يقصد بلفظة « حكم نهائي » بالنسبة لهذا القانون الحكم الذي يكون نهائيا ثابتا لدى المحكمة التي أصدرته سواء كان هذا الحكم قابلا للاستئناف امام محكمة أخرى أو لا

(المادة ٤)

كل حكم نهائي تصدره محكمة مصرية اهلية في أي دعوى مدنية او تجارية يكون له ما دام معمولاً به التأثيرات الآتية مع مراعاة النصوص والاستثناءات للعدونة بعد

(أ) يكون الحكم دليلاً قاطعاً على كل مادة فصل فيها هذا الحكم في كل دعوى فصل امام محكمة مدنية في السودان بين الخصام ذاتهم في الحق ذاته أو بين الخصام انتقلت اليهم حقوقهم

(ب) يكون الحكم عائقاً تاماً فيما بين الخصام ذاتهم في الحق ذاته أو بين الخصام انتقلت اليهم حقوقهم عن رفع أي قضية امام أية محكمة مدنية في السودان بالنسبة للطلب ذاته ما لم يظهر أن الحكم اتفق على قواعد قانونية سواء من حيث الموضوع أو الشكل تمت الدعوى من أن تقام امام المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور بمذون أو تسقط تلك التواضع الحق في إعادة الطلب الذي كان يراد إقامة الدعوى من أجله

(المادة ٥)

يجوز لكل شخص له حق التمسك بحكم نهائي ضد شخص آخر قاطن في السودان وله ملك فيه صادر من

وتقام تلك الدعوى كاتمام قضية اعتيادية داخلية ضمن اختصاص المحكمة وذلك مع مراعاة نصوص هذا القانون وحكم المحكمة ان كان لصالح المدعي يجرى بحيث يعطيه الحق التي تقول له في انقضاء المصري بالقرب ما يسمح به التفاوت بين القواعد والاجراءات القانونية في مصر والسودان

(المادة ٦)

(أ) الحكم الواجب التنفيذ من الاحكام المعنية في المادة السابقة الصادر من محكمة مصرية اذا كان من اجل دين او مبلغ معين اخر فيكون لما لم الحكم (مع مراعاة النصوص للدونة بعد) الحق في تنفيذ الحكم في السودان كما لو كان حكماً صادراً من محكمة مدير الاقليم القاطن فيه الشخص الصادر عليه الحكم او الكائن فيه ملك من املاكه بدون ان يكون من الضروري في إقامة دعوى جديدة ارتكبتا على الحكم

الا انه قبل ان يأمر بالتنفيذ يجب على المدعي ان يصدر ورقة تكليف بالظهور بالبرقية المقررة لامدار اوراق التكليف بالظهور للمدعي عليهم في قاروت الدعوى المدنية السودان لسنة ٩٠٠ يامر فيها الشخص الذي يراد تنفيذ الحكم عليه بان يبين الامايل التي من اجلها لا يجوز تنفيذ الحكم

(ب) تنطبق هذه المادة ايضاً على الحكم الصادر من محكمة مصرية في دعوى جنائية الواجب التنفيذ في القطر المصري وذلك بالنسبة لا يقضي به الحكم من دفع مبلغ معين فقط

(تنفيذ الاحكام في جهات السودان ١٩٠١)

(تنفيذ الاحكام في جهات السودان ١٩٠١)

(المادة ٧)

في حالة ما لو ظهر ان الحكم المراد تنفيذه يخالف مقتضى المادة الخامسة او السادسة من هذا القانون نأخذ جزء منه في النظر المصري ثمري هاتين المادتين كما لو كان الحكم لم يمتد الا لجزء من الدية لم ينفذ منه (المادة ٨)

لاجل ان يكون في السودان الحكم الصادر من محكمة مصرية اهلية التأثر بالارد في المواد ٦٥ و ٦٦ من هذا القانون يجب ان يتضح من الحكم او من طريقة اخرى احد الامور الآتية (١) ان الحكم المراد تنفيذه ضد شخص او كلاً كان مدعي في الدعوى امام المحكمة المصرية او حضر امامها وهو مدعي عليه (٢) او ان ورقة التكليف بالمغفور اعلنت له شخصيا في النظر المصري (٣) او انه كان من رعايا الحكومة المصرية مقيما او ساكنا حاضرا في النظر المصري (٤) اولن الدعوى متعلقة بمال كائن في النظر المصري سواء كان متوقفا او ثابتا (٥) اولن سبب اقامة الدعوى كان عقدا حصل في النظر المصري او قصد تنفيذه كله او بعضه فيه او لورا وقتت كلها او جزء منها فيه وفي الحالة الثالثة والرابعة والخامسة يجب ايضا ان يتضح او يبين ان ورقة التكليف بالمغفور اعلنت على مقتضى القواعد الموضوعة في القوانين المصرية للاهلية

(المادة ٩)

كل حكم يراد تنفيذه بموجب هذا القانون يثبت رسميا بواسطة صورة حقيقية منه مصادق عليها بختم نظارة المحاكم المصرية ما لم يقبل للحكم الخاص المراد تنفيذه او تنفيذ مضمونه وفي حالة ما يراد تنفيذ الحكم على مقتضى المادة الخامسة او السادسة من هذا القانون ينبغي زيادة على

ذلك ان يتصدق من نظارة المحاكم المصرية على ان هذا الحكم نافذ في النظر المصري ويجب التوقيع على هذا التصديق بختم النظارة (المادة ١٠)

كل حكم صادر من محكمة مصرية يراد تنفيذه او تنفيذه على مقتضى نصوص هذا القانون يجوز الطعن فيه من الحكم الذي يراد تنفيذه بالحكم او تنفيذه ضده ارتكبا على انه صدر بطله على التمسك وذلك اذا ظهر ان الحكم صدر ضد مدعي عليه لم يقصر امام المحكمة المصرية ولم تمان له شخصيا في مقرر ورقة التكليف بالمغفور في الدعوى امام المحكمة المصرية

(المادة ١١)

الشخص الذي يراد تنفيذه بحكم عليه او تنفيذه ضده الباقي في ان ثبت في الحالة له ووص عليها في المادة السابقة ان المدعي عليه لم يقصر فعلا او ان ورقة التكليف بالمغفور لم تمان فعلا وذلك رضا عن كون الحكم المذكور ينص على ان المدعي عليه حضر امام المحكمة المصرية او على ان ورقة التكليف بالمغفور اعلنت له شخصيا في النظر المصري وفيما عدا ذلك يكون الحكم دليلا قاطعا على كل امر مدون فيه يظهر منه ان هذا الحكم داخل ضمن نصوص المادة الثامنة من هذا القانون او ضمن اسم من نصوصها

(المادة ١٢)

يجوز لكل محكمة مدنية في السودان ان توفد (مع) ما تستعجب فوضه من المرافيق او غيرها) مديرة دعوى امامها يستند فيها على حكم مصري بمقتضى نصوص المادة الرابعة من هذا القانون او مقرر اسم لبراء الغرض منه للمحور على تنفيذ حكم مصري على مقتضى المادة الخامسة او السادسة وذلك اذا اتضح ان الحكم قابل للاستئناف او لعلم اخر في النظر المصري

(المادة ١٣)

في حالة ما لو ظهر أثناء السهر في دعوى امام محكمة مدنية في السودان انه متطور امام محكمة مصرية اهلية يكون او ربما يكون الحكم فيها لو صدر مقيدا للمحكمة السودانية على مقتضى نصوص المادة الرابعة من هذا القانون يسوغ للمحكمة ان توقف سير الدعوى امامها حين صدور حكم المحكمة المصرية وذلك مع ما تستصوب فرضه من المصاريف او غيرها
اجكام الحاكم الشرعية

(المادة ١٤)

الاحكام المصرية الصادرة من الحاكم الشرعية تعتبر وتنفذ في السودان بالكيفية عينها وبمراعاة الشروط فيها السابق وضعها بالنسبة لاجكام الحاكم الاهلية للمصرية وذلك بقدر ما يسمح به التفاسات بين القواعد والاجراءات المتبعة في كل من الحاكم المدنية والشرعية في السودان وفي القدر المصري
قواعد

(المادة ١٥)

يجوز للتائب القضائي ولقاضي قضاء السودان ان يستاعد مقتضيات الاحوال ومع قبول الحاكم العام كل منها فيما يختص بالحكام الخاصة له قواعد وان يقرر استارات موافقة لهذا القانون بقصد تنفيذ نصوصه

(الامنا)

رجنله ونجت
حاكم عموم السودان

محكمة اهلية — « دائرة اختصاص » قرارين نظارة الحاقانية في ٨ ديسمبر سنة ٩٠٠

نحن نأظر الحاقانية

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ لتلخيص بتشكيل محاكم للامور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ مارس

سنة ٩٧ بتعيين عدد محاكم الامور الجزئية والمصالحات في دائرة محكمة طنطا الابتدائية ودوائر اختصاصها
قررنا ما حوت
(المادة ١)

المحكمة الجزئية الموجودة بمركز المحكمة يشمل اختصاصها بندر طنطا ومركز ططا اشباع الان
محكمة كفر الزيات
(المادة ٢)

يشمل اختصاص محكمة كفر الزيات الجزئية مركز كفر الزيات فقط

(المادة ٣)

يكون العمل بمقتضى هذا القرار من اول يناير سنة ٩٠١

محكمة شرعية — سنة ١٨٩٩

﴿ تقرير سعادة ناظر الحاقانية ﴾

على مشروع الامر المالي المقتضى
بالمحكمة العليا الشرعية

بني حضرات قاضي مصر ومفتي الديار المصرية رايهما في رفض مشروع اقتدلب قاضيين مسلمين من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية ليكونا عضوين بالمحكمة العليا الشرعية على سبيلين

السبب الاول عدم جواز تولية من لم يكن موصوفا بالقدرة على معرفة القول الرابع من المرجوح والضعيف من الصحيح من مذهب الامام الاعظم لانه من يتولى الاحكام الشرعية مأمور بالحكم والقوى بالقول الصحيح من مذهب ابي حنيفة ويكون من المارسين للرافعات والاحكام الشرعية

السبب الثاني ان مساحة قاضي مصر حيث كان منصوبا من لدن الخلافة العظمى فالتزك احد من قضاة محكمة الاستئنافه في الاحكام لا يسوغ شرعا ولا يسه الاذن له كما يستفاد ذلك من النصوص

فمن السبب الاول نقول لاشك في ان القاضيين الذين سينتدبان للمحكمة العليا يكونان حائزين لما تستلزمه

هذه الوظيفة من الدعاية بالأحكام الشرعية وإذا يكن اقتداب القاضين المذكورين موافقا لما تقتضيه القواعد الشرعية فضلا عن أن رعاية تحقق هذه الأوصاف من الأمور الإدارية التي تخص بالحكومة دون سواها لما السبب الثاني وهو الأهم فقام استقراءنا التام رأي هذين المناضلين واجلنا كل الاجلال لانكسرها وتبيننا بأن ما اقتضاه به موافق للتخصص الشرعية اذا كان ما اتفق عليه هو الواقع نرى ان عدم تمام وقوفنا على اساس المشروع والاستيفاض من نافذ الحقائق عنه هو الذي الجأها لقتول بأنه مخالف لنص الشريعة العامة مع انه لم يفتح فيه التطبيق على شريعة غير الشريعة الإسلامية ولم يغير شيئا من النظام الحالي الذي قرره المفسرة التنفيذية لتطبيقاتها بالمرها الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ الموافق ٢٢ مايو سنة ٩٧ وقبله مقررته التفاضلية وسار عليه ولم يزل يصل بمقتضاه الى الآن بل غاية ما استدلل عليه هو استبدال حضورين بغيرهما فاي مخالفة للشريعة الإسلامية تكون من وراء هذا الاستبدال فيكون القاضيان المراد استبدالهما محرمين للعامة التي جعلها الشارع البعها شرطا قانونية ولكن ما اشترنا اليه من عدم تمام وقوف حضرتهما على اساس المشروع دعاهما الى الدخول في موضوع مسألة حقيقة تتعلق بمقوق حلافة السامان والجناب لتطوي في تعيين قاضي مصر الامر الذي الجأنا بحكم الضرورة على غير اختيار الى البحث فيه

اتضاء الشرعيين للجناب العالي لتطوي وقفاً حقوقه الشرعية

على ان الحقيقة في ذلك تنكشف بشرح سهر القضاء الشرعي بالتطويع المصري فاليك بيان الحالة والواقع

ان حكومة مصر كانت تتولى بمرفعتها تعيين القضاة في صوم للتدريبات والمناظرات الا في القاهرة فقط فانه كان يرسل لها مستويا من الاستانة العالية قاض بموجب فرمان شاهاني واستمر الحال على هذا التوال الى تولية المغفور له امباير باشا لتطوي السابق في هذه القطع ارسل ذلك القاضي وشكيت لجنة من اكابر العلماء الافاضل كان من بينهم العلامة المرحوم الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر واتخذت هذه اللجنة قاضيا لمصر وقد اصدر المغفور له لتطوي السابق بمباشرة وبدون ادنى تدلل من الباب العالي امره الكرم بتعيينه واذنه بالفصل في الاحكام الشرعية باله من الولاية العامة ووقع هذا التعيين على القاضي السلف المرحوم الشيخ عبد الرحمن نافذ الخدي الذي مكث في وظيفته اكثر من خمس عشرة سنة اصدر هو ومن كان معه من اعضاء المحكمة في خلالها احكاما شتى انتهت جميعها في نظر المرحوم الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر وحضرات العلماء بذليل ما اشتملت عليه التناوي للمهية من التصديق على كثير منها وذلك بالضرورة لم يكن الا لاعتبارهم ايها جادرة من اعلايا في عملها فلو كان ذلك التعيين من قبل الجنب لتطوي في عملا لادني ريب لما وقع حضرات من ذكرنا اعتبار تلك الاحكام والتصديق عليها

كل هذا والباب العالي يعلم ذلك ولم يصدر منه ادنى ملاحظة عليه فضلا عن اقراره على تلك التولية بما تضمنه فرمان ترقية المرحوم المشر اليه لدرجة قاض مكة حيث ارسل له ذلك فرمانا ولم يصدر له امر

وإذا كان لامندوحة لنا من ذلك البحث نقول قد فصلت كتب الشريعة الإسلامية التي منها حواشي العلامة ابن عابدين على الدر المختار والتاوي للندية ومبين الأحكام وكتاب الأحكام السلطانية لأنواع الولايات ويقت حدودها وانقسام ولاية الامراء تولية انتفاضة خاصة على خلاف ذلك أولا ذلك ان لتطوية ولاية عامة يتدرج فيها ولاية القضاء الشرعي بالتطويع المصري فيجسدت تكون تولية

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

جريدة قضاء مكة لهله. بأشقيائه. بوليسيفه قاضي مصر التي نالها من قبل الخديوية المصرية غير أن هذه الاحكام بأمرها لم تصدر في كل هذه المدة الطويلة رخصاً عن اعتبارها صحيحة وموافقة لاحكام الشرع الشريف بمعرفة جهات علماء الاعلام تكون حتماً لاغية ومخالفة للشرع الشرعي لو سلمنا بان الجذاب الخديوي لا يملك حق تعيين قاضي مصر وبعد وفاة المرحوم الشيخ عبد الرحمن نافذ اندي نجحت المحكمة نحو اسماعيل باشا في انتخاب بدله بموافقته ولذلك طلب المنفور له توفيق باشا ارسال نجل عبد الرحمن اندي الذي كان يشغل وقتئذ وظيفة بالاستانة العالية فارتسب البداره العظمى تأخرنا الخديوي السابق اقتصر في بعض الاخبار بان ساحة جمال الدين اندي عين لأمرورية امور بمصر الشرعية وأنه سافر لمصر بدون ان تذكر شيئاً عن قضاء مدينة مصر او عين وفاة عبد الرحمن اندي ككتبا لوجبت مأمرورية جديدة وعينت لها مساحة جمال الدين اندي فما كان من الخديوي السابق الا انه اجدر امراً بان الاندي المشار اليه تعيين قاضياً لمصر بدلا من حيد الرحمن اندي عتلقا في ذلك نص التفراف الوارد اليه هذه هي حادثة تعيين ساجته التاريخية

ولكن ما هو عند ولايته قضاء مصر لا يجوز ان يقال انه ليطار الصدارة العظمى المشار اليه لان ما تضمنه يدل على ان اللفظ الذي صدر له ليس من الالفاظ التبريعة لقول القضاء شرعاً بل هو لفظ مهم ككتابة خالية من الحرية فلا يفيد تعييناً ولا تكملي به ولاية وذلك ان اللفظ التعيين على ما تلبث به جامعة كتب الفقه الشرعية التي منها ما سبقت تسميته تقسم الى صريح لا يحتاج الى قرينة ومنه ولينك القضاء عينك قانغيا ونحوها وإلى كناية ومنها جهلت اليك ونحوه تحتاج الى قرينة تعين المراد منها ومع كونه كناية قد احتفت به قرآن بمصره من ارادة

تعيين ولايته القضائية نوردها هنا ليزيد الايضاح وهي

اولاً سابقة تعيين المنفور له الخديوي الاميرق للشيخ عبد الرحمن نافذ اندي بما له من الولاية الشرعية العامة واستمرار التاميم المذكور متولي الاحكام نافذها من غير تكلف ثم طلب تجله بعد وفاته بمعرفة المنفور له الخديوي السابق بقصد تعيينه بدلا من ابيه

ثانياً نطق الفرمات الشاهانية والاخص منها فرمان الجذاب الخديوي الذي وصحت به هذه الولاية تمام الوضوح حيث اشتمل على مناصه (وان الخديوية المصرية ملازمة بإدارة امور المملكة الملكية والمالية والمالية) بشمول ولاية الخديوية للقضاء فضلا عن صراحة الفرمات المشار اليها بتحويل الخديوية المصرية حق سن اللوائح والقوانين الخ

ثالثاً عدول الاستانة العلية عن قتالدها القديمة التي بموجبها كانت تصدر الفرمات الشاهانية المتعلقة باعتقاد قناصل الدول بمصر باسم الخديوي وقاضي مصر من سنة ١٣٠٨ هجرية وهي السنة التي عين فيها مساحة جمال الدين اندي بصفة أمور كمنص التفراف

رابعا عدم صدور فرمان شاهاني بتوليه القضاء على خلاف المادة التي كانت قبل تعيين عبد الرحمن اندي من المنفور له اسماعيل باشا

خامساً نص المادة الرابعة من لائحة الحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ التي جرى تجديدها بمعرفة المرحوم العلامة للشيخ محمد علي باشا شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية وجبيرة عبد الرحمن لفتنيس نافذ قاضي محكمة مصر وقتئذ حيث جعلت عليه المادة لانتخاب وتعيين قاضي العاصمة الخيرية متولياً بذات الجفيرة الخديوية

سادساً قبول حضرة القاضي بصرف الحكومة المصرية في وظيفة القضاء الشرعي بالتبصيص والتعيين والتأييد والاطلاق وقبول اعانة النظر في الاحكام

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

مما تضمنته لائحة سنة ٩٧ وهذا التصرف لا يصح العمل به الا اذا كان مسدودا من له ولاية تعيين القضاة في مصر.

سأبدا قبول ساحتها مشاركة قضاء لم يستمدوا تعيينهم الا من الجانب الخديوي في سلطته القضائية وفي الفصل في الدعاوي يقتضى نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي جاء بالمادة السادسة منها ما نصه (تتألف محكمة مصر من قاضي مصر وخمسة أعضاء وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم) وبالمادة الثامنة منها للعدالة بالامر المالي الصادر في ١٤ رمضان سنة ١٣١٥

للموافق ٥ فبراير سنة ١٨٩٨ ما نصه (تشكل بمحكمة مصر الشرعية محكمة عليا مؤلفة من خمسة وهم قاضي مصر بصفة رئيس ومثني نظارة الحفانية وثلاثة أعضاء) وبالمادة ٧٤ منها ما نصه (الاحكام التي تصدر يلزم ان تكون مشتملة على الوجه الشرعي الذي يلى عليه الحكم وصودرها من الجلسات الشرعية يكون باقتراح الإراء او بالاغلبية) ان قد يجوز يقتضى هذا النص الذي قبله ساحة القاضي وسار عليه ان يكون ساحة في الفريق الذي لم تكن الاغلبية في جانبه ومع ذلك يصدر الحكم بالاغلبية ولا يوق نفاذه مخالفتها لرأى ساحتها وقبول ساحتها تلك المشاركة على وجهه اللائحة لا يتطابق على القول بان ولاية تعيينه مصدرها الخليفة الاعظم.

فلما ما اشتملت عليه الفتاوى الهدي من ان خديو مصر ولاية التصرف في القضاء على ما تضمنته اجوبته في الحوادث التي تتعلق بشعر هذا الموضوع تأملا اعتراف الروم عبد الرحمن نافذ القدي مثل ذلك على ما تضمنته تلك الفتاوى راجع فتاوى الشيخ الهدي جزء سادس صفحة ٥٩٦.

افصح هذا عدم جواز ان يكون ساحة تعيين ساحتها قضاء بمصر تلك الاشارة للتأني التي تصلح لولاية لا وجود لها في السابق كما قد بينا.

وتبين ان لا يكون ساحة ولاية ساحة القاضي في

وظيفة قضاء مصر التي عين فيها واستمر على تأديتها لان قاصرا على الامر الكرم الصادر من الخديوية للشرعية في اول ابريل سنة ١٨٩٦ السابق الاشارة اليه عن ولاية علمة كان محتضاهما تعيين عموم القضاة الشرعيين في سائر ولايات القطر المصري وهم لا يقلون عن قاضي مصر في السلطة والاختصاص

ومقتضاها ايضا انت لرفع المحاكم الشرعية ومينت هيئة لمحكمة مصر الفصل في القضاء بالاتحاد مع قاضيا باقرار ورضا حضرات العلماء وبدون ان تبدو منهم اى معارضة

كل هذه ملعن تدل الدلالة الصريحة على ان كلا السببين الفين اتين عليها رفض المشروع لا يصح التسليم بهما في رفضه فضلا عن معارضة اسامى الرفض لا يجرى عليه القضاء الشرعي في الاقطار المصرية من يجر نصف قرن

ولما ان ساحة القاضي لم يقتضى مشروع المحكمة اتدليا للمحكمة العليا حيث يكون استمداد ولايتها الشرعية من الجانب الخديوي الذي هو مصدر ولاية كل قاض في مصر ذلك الاذن يكون بالطبع لا محل له

على ان المشروع الذي نحن بصدده لم يحدث تغيير في نظام الاجكام بالشريعة الذي قرر بلانحة سنة ٩٧ ومقتضاها صار ساحة قاضي مصر رئيسا للمحكمة العليا التي تجعل في الاجكام للمؤمن فيها وخولته بذلك حقا واد في سلطته واختصاصه القضائي حيث كان الميل قبل هذا النظام جليا على عرض الاحكام التي تصدر ويو ويطعن فيها على جهة شكها نظارة الحفانية وتولى انتخاب اعضائها الذين منهم شيخ اجناس الازهر ومثني الديار المصرية ورجع المادة الثالثة من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠

ولما علمنا ومينت به هذا البيان والى الادلة التي استندت بها الخليفة وبعد هذا ما حثرت القاضيات

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

من خيرة من يتسلك بالحق ويبتدي به في تقريرها
انها يوافقنا فيما نتجته تلك الالة

والاوراق الموبدة لا ابدتها موجودة معنا
(مذكرة جناب المستشار القضائي)

ايها السادة

قد سمعتم حضراتكم ما اورده صاحب السعادة ناظر
الحقانية من الاسانيد البالغة على المسألة الشرعية التي
نحن بصدد حلها فلما انقضى الان من وقوفي بين يدي
حضراتكم ان اخلص اليكم ما ان ازيد عليها شيئاً من
حديثي وانما اريد ان ابدي الى حضراتكم بعض
الملاحظات عندي فانول

لا يسمي الا ان اؤكد لحضراتكم قبل كل
شيء ان نظارة الحقانية لو كان خطر يلحان للشروع
للعروض عليكم بخلاف قواعد الشرع في شيء ما
او ان فيه مساساً بحقوق جلالة السلطان الشرعية ما
كننا قد مدنا به انا لاندقق البحث في المسألة وانما
فيها التمكن والتروي تيمان لا مساس له الا بالقواعد
والمفروق المشار اليها هذا وان ما يفرغ لنظارة الحقانية
في كل وقت من الشكوي ذات اقبال عن سير الاحال
في هذه المأم يتهم علينا ادخال هذا الاصلاح الذي
اكرر القول عنه بان ليس فيه اقل شائبة اعتداء وانما
جميعاً مع مزيد احترامنا لما يقول به في مسألة كهذه مثل
هذين المبحثين الجليين صاحبي الساحة والمفضلة للشيخ
جمال الدين افندي والشيخ حسنة الوائوي لا يستعان بغير
فتواهم القول بالحق في مسألة غلبت الخلاف فيها هذا المبلغ
نرى فيها من كبرية المسلمين يغفلوننا في تلك المسألة
وتدرون فيها رأياً اخر يزعمه قدرنا يزعم ان رأينا هو
اننا نحن اظهر هذا الطريق لكننا على ما نعتقد مقصرين
فيما علينا من الواجبات للامة الاسلامية لان ذلك
يكون قبولاً ضيقاً ورشاً بطريقه من شأنها ان تصد
عليها كل باب للاصلاح
فذلك ايها السادة هي الاسباب التي جعلتنا نرى من
الواجب علينا ان نجيب الى سفير ايكم هذا للشروع

وحتمت علينا ان نرجع اليوم الى طلبنا الاول رغباً
عما نرغموه فيه من قبل

ونحن على يقين ايها السادة انكم ما تأخرون عن
المصادقة عليه الا لان الايضاحات التي كانت ضرورية
في الوقوف على حقائق المسألة لم تكن تقدمت الى
حضراتكم

فالان وقد وضع لكم الامرياليات التي وانماكم بها
سادة ناظر الحقانية فلما طريد الامل ان نرى حضراتكم
تشاركون الامة فيما نطالبه وتنداه من اصلاح هذه
الحاكم وتصدقون على مشروع منقذمة وبالقاب
ان فيه نفعا كثيراً للمقاضين وخيراً للامة الاسلامية
عدواً

سعادة بطرس باشا غالي ناظر الخارجية

ايها السادة

ان المسألة التي نحن بصدد حلها هي من ادق المسائل
لان من مقتضاها البحث في علاقات الخديوية المصرية
مع الاستانة العلية او بعبارة اخرى معرفة الامتيازات
الممنوحة من قبل جلالة السلطان الاعظم له وهذه
للمسألة لا يهزب على المجلس انما خارجة عن حدود
دائرته الا انه لما كان التكلم عنها اصبح ضرورياً بعد
ما قيل من المجلس في شأن مسألة عدم عضول على المحكمة
العليا اردت ان ادخل فيها لا من بابها الشرعي لان
رفيق ناظر الحقانية تكلم عن ذلك بل من بابها
السياسي وحينئذ نقول

من المسلم ان القضاء هو حق لكل حاكم مطلق
متصرف في بلاده يتولاه بنفسه او ينيب فيه من
يشاء وعليه تنظر كل الخديوي ملك ذلك الحق لاشك
في انه يمكن للاجابة عن هذا السؤال ان نبحث في
القرائن الصادرة من قبل جلالة السلطان المظلم
تقرى انه نص فيها حريصاً بان الخديوي حق التصرف
في الامور المالية والاذازية والقضائية وهذه النقطة
الاخيرة هي ما يفرغ عنه في الاستانة بلفظة عدلية

وهنا بلغة حقانية اما التعبير الفرنسي فانه شامل لكافة انواع القضاء

وبتفنى هذا الحق تشكلت في البلاد باتفاق مع الدول بحاكم مغلطة تصدر احكامها على الاهالي والاوروباء والذين الموجودين في القطر المصري باسم الخديو المسمم بعد ان كانت الاحكام لا تصدر على الاوروباء بل من قضاة لا تتهم وباسم ملوكهم فهذا الوجه وحده كاف سياسيا في اثبات الولاية العامة للخضرة الخديوية

كذلك شكلت الحكومة المصرية بحاكم اهلية وصرحت لما فيها عدا الاحوال الشخصية بالنظر في كل المسائل التي تقع بين الاهالي مدنية كانت او تجارية او جنائية اوجازت لها اصدار جميع الاحكام بما في ذلك من الحكم بالاعدام وجميع هذه الاحكام تصدر ايضا باسم الخضرة الخديوية وبعد هذا ما الذي يكون باقي للمعسكر "الشرعية"

اني لا اخير بغير واقع اذ قلت ان جل احكامها بل كلها لا تعلق لما بالا بالاحوال الشخصية فهل يعقل سياسيا ان يكون لتقدير الحق في تعيين قاض يجوز له الحكم بالاعدام ولا يكون له الحق في تعيين قاض يحكم في الاحوال الشخصية

حاشا والواقع يصدقنا فانه فينبى ان تكون لولاية مصر الولاية المطلقة كان تعيين القضاء من الاستانة ثم تقرر دفع مبلغ معلوم لاجل ان تكون تولية قضاء المديريات والمحافظة بمعرفة الحكومة المصرية ولم يبق للاستانة الا تعيين قاض لمدينة مصر فقط كما قال سعادة ناظر الحاقية الى ان تعين المرحوم الشيخ عبد الرحمن افندي نافذ فيطل الارسل وتكلفت الحكومة بان تدفع مبلغا لمن يبرز قاضيا ستويا ويبقى جاهلا لاستانة وهذا ما هو جار عليه العمل للآن

فكيف يصح للاستانة حبس قاضين لجهة واحدة ان سلما جدا ان ساحة جمال الدين افندي حين قاضيا لمصر من الاستانة في سنة حضوره

قاموريتة تكون قد انقضت بضي السنة لانا دفعنا في كل السنوات التي اعقبت عام تعيينه المبلغ المقرر لمن تولى القضاء والقاعدة في الاستانة كما هو معلوم وكما كان جاريا قبل تعيين الشيخ عبد الرحمن افندي ان القاضي لا يعكث في القضاء الذي يعين له زيادة عن سنة الا يظهر باجلى بيان بما ذكر انه لا يمكن تعيين قاض لمصر من الاستانة وانه كما حصل في باقي قضاة المديريات والمخالفات حصل ايضا في قضاء مدينة مصر ولهذا سألنا في سنة ١٢٩٦ لاسماعيل باشا ان يصدر امرا بتعيين عبد الرحمن افندي نافذ ويذكر فيه ان له الولاية العامة وهذا ايضا هو السبب الاقوى في تعيين جمال الدين افندي لما مورى الامور الشرعية بالقطر المصري لا لقضاء مصر

بقي علينا ان ننظر اذا كانت هذه الولاية العامة التي كانت لاسماعيل باشا اعزها تقضى من يده

بحث في كل الثمرات فلا نرى اثر لذلك بل نجد ان امتيازات الخديوية بقيت كما هي بمائتها حق من القوانين والوائح وغيره وترتب على هذه الحق ان الحكومة حصلت ترتيبا لمحكمة مصر وجعلت الاحكام تصدر من ثلاثة قضاة لامن قاض واحد ولو وجدت محكمة عليا تتألف امامها احكام تلك المحكمة وبهذا الحق اشركت رجال الادارة مع القضاء بما فيهم قاض مصر في تعيين الاوصياء والقوائم وجعلت استئناف قضايا الجرائم محكمة الاستئناف الاهلية فلما ذاق كل هذا ولا يقبل تعيين عضوين لمحكمة مصر العليا

ان تعيين عضوين تحت رئاسة ساحة القاضي مع وجود عليين آخرين معهما لاهون بكثير من نزع جز من الاحوال الشخصية من الحكم الشرعية واعطائه لجهة اخرى هي الحكم الاهلية

بقي علينا ان نكلم في لحن القاضي بالحكم هذا الامر وان كان من الامور الشرعية الا انه من اهم الامور السياسية اذ يبين عليه الاختلال في مشيئة

الولاية الخليفة بل يثني عليها وبقوله "ولاية المذكورة ولهذا لا يجيب عنه الا بالواقع وهو ان سياحة القاضي مصر اما ان يقبل انه معين من قبل الخديوي وحينئذ لا يكون هناك احتياج لاصدار اذنه ان يبينه الخديوي كما هو الواقع

واما ان يقول انه معين من قبل جلالة السلطان وحينئذ يكون موضع الاشكال ولكي تفهوا وجه ذلك الاشكال هاهي صورة التذلل الوارد من الاستانة للنفور له اسماعيل باشا بشأن الاتفاق الذي حصل قبل تعيين عبد الرحمن القدي نافذ ومنها يظهر انه قد ردع مبلغ مائتين وثمانين ليرة عثمانية شهريا لمن يعين قاضيا لمصر سنويا ويقيم في الاستانة ولن النائب الذي يكون مصر يشغب بمعرفة الخديوي وبين فرمان هذا هو قص التفراف ولكن الظاهر انه صاو تمديده لان تعيين عبد الرحمن القدي كان بمقتضى امر من اسماعيل باشا لا بفرمان فلو فرضنا الرجوع للالتفات المذكور لاستوجب ان يكون القاضي بمصر نائباً وان يكون تعيينه بفرمان ولم يرد فرمان بشأن سياحة القاضي كما انه لم يكن مأذوناً من قبل القاضي الذي يعين سنويا لأننا لم نر في جميع احكامه ذكراً لذلك الاذنت لو لام القاضي الاصل

هذه اياما السادة هي الايضاحات التي اردت لمناقشتها لما قاله سعادة ناظر الحفانية والتي لمنا كدبند ان وقتتم على عدم البيانات التي حضراتكم تروون عن الحكومة حتى وضع هذا المشروع من الوجهة السياسية كما انكم ناظر الحفانية حسب فيه من الوجبة قال شرعية

خطو قتلوه مضطلي فميتي باشا رئيس

مجلس العطار

ما ابداه وفي معارة ناظر الحفانية من الايضاحات والادلة القوية وما ابداه وفي معارة ناظر الخارجية عن الايضاحات والاختلافات السياسية الدقيقة حقا

التي اعمتها لاضفى على حضراتكم كلف لتتوب همة المجلس ولاحتجاج لتكرار شيء منها فاع تأيد ما ابداه اقول بان الحكومة لم تتقدم هذا المشروع للاتخاذ بانه ليس مخالفا للشرع الشريف
دكتوفي ١٥ مايو سنة ٩٩ باستبدال محكمة شرعية - مادتي ٨ و ٩ من الاساسي المودع ٢٧ مايو سنة ٩٧ المشتل على لائحة المحاكم الشرعية بخير

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) المشتل على لائحة ترتيب للمحاكم الشرعية والاجرائات لئلا يلقا بها ريبا على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأيي مجلس شورى القوانين

(امرنا بما هو آت)

(للسادة ١)

للمدة الثلثة من امرنا الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) للشار اليه السابق تعديلها بموجب امرنا المودع ١٤ رمضان سنة ١٣١٥ في شهر ابريل سنة ١٨٩٨ (للمادة الثامنة منه صار الغاؤها واستبدالها بما يأتي
المادة ٨ - تشكل محكمة مصر محكمة عليا مؤلفة من ستة اعضاء وهم
قاضي مصر

ثلاثة ثلثة يتوزعون بامر مننا بناء على طلب ناظر الحفانية

قاضيان من اهل من قضاء محكمة الاستئناف الاهلية يتحدان بامر مننا بناء على طلب ناظر الحفانية وتصدر الاحكام من هيئة مؤلفة من قاضي مصر بسنة وتعين وفي القاضيين المتدربين من محكمة

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

يأمر على معارضه عليا ناظر الحفانية وموافقة رأي
مجلس النظار

امرا بما هو آت

(للسادة ١)

يوقف مؤقتا تنفيذ مفعول امرنا الصادرين في ٥
و ١٣ محرم سنة ١٣١٧ (١٥ و ٢٣ مايو سنة ٩٩
وبينه على ذلك فالحكمة العليا المشككة بتقصي للمادة
الثامنة من امرنا الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ٣١٤
٢٧ مايو سنة ٩٧ المدة بامرنا الصادر في ١٤ رمضان
سنة ١٣١٥ (٥ فبراير سنة ١٨٩٨) تستمر

على مباشرة اعمالها ومقابلة هذا التوقيف

(المادة ٢)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

محكمة شرعية - قرار من ناظر الحفانية بتاريخ
٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المتقدمت
رئاسة المحضر النخبة الخديوية في ٢٢ محرم سنة
١٣١٧ - اول يونيو ٩٩ القاضي بتشكيل لجنة من اعضاها
بقرار يصدر من ناظر الحفانية للنظر في الاصلاحات
المتنفي ادخلها في المحاكم الشرعية

وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٧
نوفمبر سنة ١٨٩٩ بالتصديق على مشروع هذا
القرار

(قرار ما هو آت)

(المادة ٢)

تنظر هذه اللجنة في الاصلاحات اللازم ادخلها في
ادارة وشهر عمل الحاكم الشرعية وفي طرق التراخيص
والاجراءات التي يجب على يدون للناس بالحكام الشرعية
الفراد ثم تقدم تقريرا بتبعية العمل الى مجلس النظار
(المادة ٢)

توافق هذه اللجنة تحت رئاسة من الاعضاء الآتي
يقيمهم وهم

قاضي محكمة عمود الشرعية

الا تنضاف الاحاية والشرين من الثلاثة قضاء
للمذكورين

والقاضيان الذان يتسديان محكمة العليا من محكمة
الاستئناف الاحلية به تهران مع هذا الانتداب عضوين
بمحكمة الاستئناف المذكورة انما لا يوديان وظائفها
بما ما دامتا منتدبين بالحكمة العليا

ولناظر الحفانية بناء على موافقة قاضي مصر تكليف
قضاء المحكمة العليا الاصليين بالنظر في القضايا التي من
اختصاص المجالس الشرعية ومحاكم المراكز

للمادة ٩ - في حالة تغيب اعضاء المحكمة
الاصليين او بضمهم او حصول مانع يمنعهم من الحضور
يجوز لناظر الحفانية بعد اخذ رأي قاضي مصر ان
يستكمل الهيئة بواسطة استدباب من يقرر من اعضاء
المجالس الشرعية ممن لم يسبق لهم نظر الدعوى
ابتدائيا

واذا تغيب الرئيس او حصل له مانع يمنعه من الحضور
قام مقامه من يبينه عنه من اعضاء تلك المحكمة
وللناظر الحفانية ان يستكمل الهيئة بالطريقة المتقدمة

(المادة ٢)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

محكمة شرعية - قرار من مجلس النظار في اول
يونيو سنة ١٨٩٩

قرر مجلس النظار في جلسته للثلاثة يوم الخميس
٢٢ محرم سنة ١٣١٧ (اول يونيو سنة ١٨٩٩)
تحت رئاسة المحضر الخديوية الخديوية تشكيل لجنة
تتبع اعضاها غيا بعد بقرار من محادة ناظر الحفانية
لتنظر في الاصلاحات المتنفي ادخلها في المحاكم
الشرعية

محكمة شرعية - ذكر في ٣ يونيو سنة ١٨٩٩
توقيف تنفيذ الامر: الصادرين
في ١٥ و ٢٣ مايو سنة ٩٩ بخصوص المحكمة العليا

امر عال

(نقان شهابي نصر)

يتمه عن الحضور بين ناظر الحفانية من يقوم مقامه من
اعضاء المحكمة العليا الشرعية)

محكمة شرعية — (مجلس تأديب) اقرار من ناظر
الحفانية في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية الصادر بها الامر العالي في ٢٥ ذي الحجة
سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٩٠٧) وعلى القرار الصادر من
سنة ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٥ (١٦ سبتمبر
سنة ١٨٩٧)

وبعد الحصول على تصديق مجلس النظر بقراره
الصادر في ١٢ شعبان سنة ١٣١٧ (١٦ ديسمبر
سنة ١٨٩٩)

(قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

عدلت اللذان الاول والثانية من القرار
الصادر من في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧ الالف ذكره
بالصورة الآتية

المادة ١ — (تأديب قضاة واعضاء المحاكم
الشرعية والمفتين ماعدا قاضي مصر ومفتي الديار المصرية
يختص بمجلس يشكل من ناظر الحفانية بصفة رئيس
ومفتي قاضي مصر ومفتي الديار المصرية ومفتشين
من مفتشي المحاكم الشرعية يعينها ناظر الحفانية
بصفة اعضاء)

المادة ٨ — (يجب على اعضاء مجلس التأديب ان يكونوا
جميعا حاضرين وقت نظر الدعوى التأديبية والداولة
فيها وفي حالة تتيب احدهم او حصول ائمه يتمه عن
الحضور بين ناظر الحفانية من يقوم مقامه من اعضاء
المحكمة العليا الشرعية)

محكمة شرعية — (وكيل - محكم) ذكر في ٥٧
مارس سنة ١٩٠٠ مشتمل على لائحة
الركلاء امام المحاكم الشرعية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من لائحة
المحكمة الشرعية المصدق عليها بالامر العالي

شيخ الجامع الازهر

مفتي الديار المصرية

النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية

يحيى بك لوراهم القاضي بمحكمة الاستئناف
الاهلية

الشيخ بكره عاشر العضو بمحكمة مصر
الشرعية

الشيخ احمد ادريس مفتش المحاكم الشرعية

محكمة شرعية — (مجلس تأديب) قرار من نظارة
الحفانية بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧

ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية الصادر بها الامر العالي في ٢٥ ذي الحجة
سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٩٠٧) وعلى القرار الصادر
من في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٥ (١٦ سبتمبر
سنة ١٨٩٧)

وبعد الحصول على تصديق مجلس النظر بقراره
الصادر في ١٢ شعبان سنة ١٣١٧ (١٦ ديسمبر
سنة ١٨٩٩)

(قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

عدلت اللذان الاول والثانية من القرار
الصادر من في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧ الالف ذكره
بالصورة الآتية

المادة ١ — (تأديب قضاة واعضاء المحاكم الشرعية
والمفتين ماعدا قاضي مصر ومفتي الديار المصرية يختص
بمجلس يشكل من ناظر الحفانية بصفة رئيس ومفتي
قاضي مصر ومفتي الديار المصرية ومفتشين من
مفتشي المحاكم الشرعية يعينها ناظر الحفانية بصفة
اعضاء)

المادة ٨ — (يجب على اعضاء مجلس التأديب ان
يكونوا جميعا حاضرين وقت نظر الدعوى التأديبية
والداولة فيها وفي حالة تتيب احدهم او حصول مانع

المصدر في ٩ وجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

وعلى امرنا الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤
٢٧ مايو سنة ٩٧ المتضمن على لائحة ترشيح المحاكم
المذكورة والاجراءات المتعلقة بها
ويشاء على ماعرضه علينا نظار المحفانية وموافقة
واي مجلس انظار

(امرنا بما هو آت)

الباب الاول

في الشروط اللازمة لتبني الوكلاء
امام المحاكم الشرعية

(المادة ١)

لا يقبل في التوكيل عن الاصنام في
الدعوى امام المحاكم الشرعية الا من توفرت فيه
الصفات الآتية
اولاً ان لا يكون - منه اقل من خمس وعشرين
سنة

ثانياً ان لا يكون مشتغلاً بمهنة او عمل يحيط
من قدر الحلي ولم يكن مرتكباً لما يحل
بالاداب الشرعية

ثالثاً ان يكون حسن السمة والعبث
رابعاً ان يكون مقبلاً بالنظر المصري
خامساً ان يكون حائزاً لشهادة العالمية من احد
اماكن التدريس للفتوى في لائحة نظام
البلد الاخر

لو يكون محصلاً على شهادة من مدرسة المتفوق
الطبية او الشهادة النهائية من مدرسة دار العلوم
الطبية

لو يكون سبق له التوظيف برتبة قاض او نائب
لوقضاء المحاكم الشرعية او مفتي ولم يكن وقتها

سبب مانع من القبول
او يكون سبق له الاستخدام بوظيفة كاتب بلدي

المحامي الشرعية مدة اقلها سنة واحدة ولم يكن وقتها
سبب مانع من القبول بشرط ان تظهر كفايته في
الاختصاص بالحقبة الاتي ذكرها

الاخصاص السابق يقدم في جدول المحامين
امام محكمة الاستئناف الاهلية يجوز درج اسمهم
في جدول الوكلاء امام المحاكم الشرعية بشرط
ان يؤيدوا امتحان امام لجنة الامتحان الاتي ذكرها
وتظهر كفايتهم

« المادة ٢ »

لجنة الامتحان الاتي ذكرها ان تجعل
تحت التجربة مدة سنة واحدة من تولى لزم ذلك
بالنسبة له

(المادة ٣)

تشكل لجنة بمحكمة مصر الشرعية من قاض مصر
بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء محكمة العليا الشرعية
واثنين من اعضاء محكمة مصر الشرعية يبينهم قاضي
مصر لامتحن من يقتضى اختصاصه لدرج اسمه في جدول
الوكلاء امام المحاكم الشرعية

(المادة ٤)

كل من يريد ان يدرج اسمه ضمن جدول الوكلاء امام
المحاكم الشرعية فعليه ان يقدم عريضة لقاضي مصر مرافقة
بما يميز قبوله على وجه ما ذكر ومضى تأمر قبوله نطق
له شهادة حسبما ياتي

(المادة ٥)

مضى تحقق لجنة ان الشروط المقررة في المادة الاولى
متوفرة فيمن طالب ادراج اسمه في جدول الوكلاء
تأمر بكتابة اسمه في الجدول المذكور ونسعى له
شهادة دالة على قبوله وبمجرد حصول ذلك يسوغ له
ان يترافع امام كافة المحاكم الشرعية

(المادة ٦)

يتقضي التوكيل بانتهاء الامر الموكل نفسه او بمول
الموكل فلو كمل

(المادة ٧)

لا يدرج في جدول الوكلاء من يكون موظفا
ياحدى الحاكم الشرعية او مصالح الحكومة

(المادة ٨)

يكون في كل محكمة من المحاكم الشرعية نسخة من
الجدول للشتم على اسماء الوكلاء وتذكر اسماؤهم
فيه حسب ترتيب التواريخ التي قبل فيها ادراج الاسم
وتبين فيه معاملاتهم

(المادة ٩)

يجوز للاخصام في كل الاحوال ان يرافعوا بانفسهم
او يتيوا عنهم اقرارهم او اصدارهم
(المادة ١٠)

للحكومة والمصالح الاميرية وديوان الاوقاف ان
توكّل من قبلها من تشاء من موظفيها للرافعة امام
الحاكم الشرعية

الباب الثاني

فيما للوكلاء من الحقوق وما عليهم من الواجبات
(المادة ١١)

يجب على الوكلاء ان يردوا ما يئط بهم بالجد
والاستقامة مع مراعاة احكام الواقع المتبعة
(المادة ١٢)

ليس للوكيل ان يزل نفسه من التوكيل في الخلاء
سير القضية بغير حذر مقبول وعليه ان يعلن موكله
بذلك ان كان بمنزلة

(المادة ١٣)

على الوكيل ان يجنب كل ما يفسد بشرف
خسيسه او يفسد الحكمة المتراخ امامها او اجده
بالحال سواء كان ذلك بالقول او بالكتابة او القيل
ولو بالاشارة

(المادة ١٤)

ليس للوكيل ان لا يمتنع في المواضع المحددة الا
بغيره بمقتضى ما يجرى له عليه مقبول عليه ان يغير
به رئيس الجلسة المنظورة امامها القضية قبل الاجراء

المحدد وعليه ان ينيب عنه احد الوكلاء القبولين في
الحضور امام الجلسة لطلب التأخير وتكون الانابة
بمقتضى كتابته منه

(المادة ١٥)

يجب على الوكيل ان يكتسب الاسرار الخاصة بالدهاوي
التي يكلف بها

(المادة ١٦)

لذا كلفت احدى المحاكم الشرعية احد الوكلاء
بالرافعة من شخص قدير معافي من الرسوم القضائية او
شخص تغاف عن الحضور امام المحكمة وجب عليه القيام
بما يئط به بجانب

(المادة ١٧)

كل وكيل وكل من قبل احد الاخصام في دعوى
او ابدى له رأيا فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الاخر
في تلك الدعوى او في دعوى اخرى مرتبطة بها ولو
كانت هذه المباحة من قبيل الشورى سواه انتهى
للتوكيل او كان مستورا

(المادة ١٨)

لذا انتهى التوكيل وجب على الوكيل ان يرد لموكله
كافة اوراقه ومستملاته الاصلية حتى طلب منه ذلك
واذا لم تدفع اليه اجرة جاز له ان يأخذ على نفسه
الموكل صورة من الاوراق التي تليق بحقوقه بغير
الاجرة ولا يكون على كل حال مقروما بان يسلم لموكله
صورة من الاوراق التي حرمها في الدعوى ولا ان
يسلم اليه الخطابات المرسلة له به ولا المستندات المتعلقة
بها دفعه من طرفه مقدما ولم يرد اليه من موكله ولكن
يجب عليه ان يعطي موكله صورة من ذلك في تقريره
نقطة الموكل ويئط على طلبه

(المادة ١٩)

تقرر اجرة الوكيل بمعرفة القاضي او المجلس الذي
حصلت الرافعة فيه الدعوى اجرة باعتبار اعبية
الدعوى وقدمه العمل به الزمن الذي قضاه فيه الوكيل

وإذا استثارة من النيابة منع قضاة المحكمة أو
لم يوجد اتفاق بين الطرفين على اجرة معينة
أو يجوز العزم في ذلك التقدير في أيام الخصوع
يفي من تاريخ إعلان الزار به ويقدم ذلك للعلن
إلى لباس الشرعي عند صدور التظلم من قاض واحد
والى المحكمة العليا عند صدور من مجلس للنقل فيه
نهائياً أما إذا كان التقدير صادرًا من المحكمة العليا فيكون
نهائياً غير قابل للعلن

الباب الثالث

في تأديب الوكلاء

(المادة ٢٠)

ملاحظة الركلاء من خصائص القضاء

(المادة ٢١)

من اخل بواجباته من الركلاء أو خلف شيئاً مما هو
ما من هذه الملاحظة أو بالبراع التبعة بالحكم الشرعية
أو خدش شرف طائفته أو سط من قدرها بيب
سيرة في اعلان خرقته أو سيف غيرها مجازي يحدنى
القنوات الآتية
التوبيخ
التوقيف عن الاشتغال بالمهمة مدة لا تزيد
عن سنة

بحسب الاسم من الجدول

(المادة ٢٢)

تأديب الركلاء في كل محكمة من محاكم للدويات
أو محافظات يكون من خصائص مجلس بشكل محكمة
الدورية أو المحافظة التي حصل بذرتها ما اوجب ذلك
من قاضها أو من يتوب عنه بصفة رئيس ومن تحضوين
من المحكمة يمينها الرئيس ومع ذلك فالرئيس ان
يقدر الركلاء اذا رأى ان الامر الذي ارتكبه لا يستحق
عليه أكثر من ذلك

(المادة ٢٣)

الاحالة على التأديب تكون وصلة على

الطلب للقاضي أو رئيس المجلس الشرعي أو للوزير
المقابلة

(المادة ٢٤)

الدعوى التأديبية لا تمنع من رفع دعوى جناية أو مدنية
بتسبب الفعل المذكور

(المادة ٢٥)

لا يجوز للمحك بأحدى العقوبات التأديبية إلا
بعد طلب حضور التهم بمقتضى علم خبر بمعداة إثباته
على الأقل

(المادة ٢٦)

يحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد مباح لوجه
الدفع التي يدها الوكيل اذا حضر

(المادة ٢٧)

يجوز للوكيل المحكوم عليه ان يأنفب الاحكام التي
تصدر من مجلس التأديب

(المادة ٢٨)

الاستئناف الذي يرفع من الوكيل يجب
ان يكون في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ
صدور الحكم اذا كان حضوراً أو من تاريخ اعلانه اذا
كان غيابياً

(المادة ٢٩)

رفع الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم ما لم يكن صادراً
بحسب اسم الوكيل فلا يجوز له المرافعة إلا بعد الحكم
في الاستئناف

(المادة ٣٠)

الحكم في الاستئناف يكون من خصائص المحكمة
العليا الشرعية

(المادة ٣١)

تنفيذ احكام مجالس التأديب يكون بطرقة رؤساء
المجالس المذكورة

(المادة ٣٢)

من حكم عليه بطرقة تأديبية من أحد

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

الدول ذلت الشأن على تجديد سلطة الحاكم المذكورة.
لسنة واحدة.

فيجلس على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي
مجلس النظر

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

قد صار تجديد سلطة الحاكم المختلطة لسنة واحدة.

اي لغاية ٣١ يناير سنة ٩٠٠

(المادة ٢)

على ناظر الحفانية والخارجية تنفيذ امرنا هذا كل
متعافيا ينصه

محكمة مختلطة — ذكرته في ٦ يولي سنة ٩٩ بشأن
دوم المخالفات المحكوم فيها

بالقوية

(امر حال)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على ترقية الرسوم في المواد الجنائية
بالحاكم المختلطة للمصدق عليها بالامر العالي الصادر في

١٦ سبتمبر سنة ٧٥

وبعد الاطلاع على ترقية الرسوم في المواد المدنية والجنائية
بالحاكم الاهلية للمصدق عليها بالامر الصادر في ٧

اكتوبر سنة ٩٧

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٥ اغسطس
سنة ٨٩ وامرنا الصادر في ١٧ اغسطس سنة ١٨٩٣

المستملتين على تقدير الرسوم التي تؤخذ بالحاكم الاهلية
والحاكم المختلطة في مواد المخالفات

عزناه على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي
مجلس النظر

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

يؤخذ رسم قدره عشرون قرشا صافيا

نظير مصاريف اقامة الدعوى عن كل مخالفة يحكم
فيها بالقوية

مجلس التأديب يسر به عليه الحكم لدى جميع
لحاكم الشريعة

في الاحكام الرقوية

(المادة ٣٣)

كل من تقرر قبوله في التوكيل امام الحاكم الشريعة
قبل صدور هذه اللائحة ما عدا القبولين الان امام
محكمة مصر الشريعة ولم يكن حائزا للشروط للدخول بها
لا يجوز له ان يترافع امام المحاكم الشريعة الا اذا
اُدعى اجتماعا بنجاح امام لجنة الامتحان المذكورة ومن
تظهر لياقته عقب الامتحان يدرج اسمه بمجدره
الوكلاء ويكون له الحق في المرافعة امام كافة
لحاكم الشريعة

احكام ختامية

(المادة ٣٤)

يُجْعَلُ بمقتضى امرنا هذا بعد نشره بالجريدة الرسمية
بمصر خمسة ايام

(المادة ٣٥)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

محكمة مختلطة — ذكرته في ٣١ يناير سنة ٩٩
بتجديد سلطة الحاكم المختلطة

لسنة واحدة

(ترجمة امر حال)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة وخصوصا على المادة الاربعين من الباب
الثالث منها

وعلى الاوامر الهلالية الصادرة في ٦ يناير سنة ٨١
وفي ٢٨ يناير سنة ٨٢ وفي ٢٨ يناير سنة ٨٣ وفي ١٩

يناير سنة ٨٤ وفي ٣١ يناير سنة ٨٩ وفي ٣ فبراير
سنة ٩٠ وفي ٢٩ يناير سنة ٩٤ بتحديد للدة للقررة في

اول الامر للمحاكم المختلطة بالديار المصرية بتجديد متواليها
لغاية اول فبراير سنة ٩٩

وحيث ان حكومتنا قد التفتت مع حكومت

(١٨٦٦)

(١١٠٠)

محكمة مختلطة - ذكر في ٣٥ يناير سنة ٩٠٠
بتحديد سلطة الحاكم المختلطة
خمس سنوات أخرى احتيايا بن اول فبراير سنة ٩٠٠

ترجمة امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
وقصصا على المادة الاربعين من الباب
الثالث منها

وعلى الاوامر العالية الصادرة في ٦ يناير سنة ٨١
وفي ٢٨ يناير سنة ٨٢ وفي ٢٨ يناير سنة ٨٣ وفي ١٩
يناير سنة ٨٤ وفي ٣١ يناير ٨٩ وفي ٣ فبراير سنة ٩٠
وفي ٢٩ يناير سنة ٩٤ وفي ٣١ يناير سنة ٩٩ بتحديد
المدة المقررة في اول الامر للمحاكم المختلطة
بالديار المصرية تمديدا متواليا لحد اول فبراير
سنة ١٩٠٠

وحيث ان حكومتنا قد التفت مع حكومات الدول
ذوات الشأن على تمديد سلطة المحاكم المذكورة لخمس
سنوات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة
راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

قد صار تمديد سلطة المحاكم المختلطة لخمس سنوات
اخرى اعتبارا من اول فبراير سنة ٩٠٠

(المادة ٢)

على ناظري الحفائية والخرارية تنفيذ امرنا هذا

محكمة مختلطة - ذكر في ٣٦ مارس سنة ٩٠٠
بخصوص التديل على لائحة ترتيب
للمحاكم المختلطة وفي القوانين التي لديها

ترجمة اوامر عالية

بادخال تديلات في قوانين المحاكم المختلطة

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

ويؤخذ ايضا رسم مقرر قدره عشرون قرشامنا
تظير مصاريف الضورة واطلاق الحكم
(المادة ٣)

اما اذا استلزم تحقيق القضية تعيين اهل
نخبة او استجواب شهود او الانتقال لجل الواقعة
فيؤخذ زيادة على ما تقدم رسم مقور عن الاعمال
الكتابية قدره
خمسون قرشا صافا عن كل كشف يحصل بمعرفة
اهل الخبرة

خمس عشرة قرشا صافا عن كل شهادة شاهد
خمسون قرشا صافا عن محضر الانتقال
ويضاف على ذلك ما يتقدر لانصاب اهل الخبرة
وللشهود والمصاريف التي تتكبدها الخبرة بسبب انتقال
القضاة واعضاء النيابة والكتبة والمترجمين والمفسرين
ورجال الخطط والربط الذين يماونونهم او يصحبونهم
لتحمل الواقعة

(المادة ٣)

اذا اثبت دعوى مدنية لتسجيل الغرامات المحكوم بها
وما يجب رده والتضمينات والمصاريف والرسوم
المستعقة الجزية على ورقة التنبيه على المحكوم عليه بوفاء
قيمة المحكوم به وانذار بنزع عقاراته من يده وبمعها
في حالة عدم الوفاء وعمل الحجز وكافة الاجراءات
اللازمة لبيع الاشياء المحجوزة بالمزاد تحسب على
موجب تعريفات الرسوم للنديسة لقضايا الجزية
المتبعة في المحاكم المختلطة او الاعلية كل فيما
يختص به

(المادة ٤)

الامر ان الصادر في ٢٥ اغسطس سنة ٨٩ و١٧
اغسطس سنة ٩٣ للشار اليها اننا وكافة الاحكام للقائمة
لامرنا هنا نعتبر لافية

(المادة ٥)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا ويكون المنل
بوجه بعد نشره بشهر

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ٣)

على ناظر المحفظة تنفيذ امرنا هذا

صدر بمرأى عامدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

وبعد الاطلاع على القانون المدني وقانون المرافعات

في المواد المدنية والتجارية المتجهين لدى هذه المحاكم

وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصانفة على

انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفظة وموافقة

رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت المادة ٤٣٦ من القانون المدني المنبع لدى

المحاكم المختلطة كما يأتي

للمادة ٤٣٦ — وتمثل الملكية بالنسبة لغير

المتاعدين :

اولا — باعلان الدين بتحويل ما عليه من الدين

اعلانا رسميا

ثانيا — بتوكيد الدين الخوالة بكتابة

مؤرخة تاريخا ثابتا بوجه رسمي ولا يسري بموت

الانتقال الا من ذلك التاريخ فقط اما بالنسبة للدين

فيتميز الانتقال من تاريخ قبوله ولو لم يكن ذلك

التاريخ ثابتا بوجه رسمي وكل هذا بدون اختلاف

باصول التجارة في حق الخوالة في السندات والاوراق

التجارية

ومع ذلك فالتعهدات المدنية المحضة بين الاهالي

لا يجوز تحويلها الا برضا المدين ولا يشترط الرضا الا

بالكتابة او بالتوكيد عن المدين

(المادة ٢)

عدلت المادتان ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات

في المواد المدنية والتجارية المنبع لدى المحاكم المختلطة

بالكيفية الآتية

وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصانفة على

انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفظة وموافقة رأي

مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(للمادة ١)

تمتد للامدادان التاسعة والحادية عشرة من الفرع

الثاني من الباب الاول من الكتاب الاول من لائحة

ترتيب تلك المحاكم بالمادتين الجديدتين الآتي نصها

للمادة ٩ — تخصص هذه المحاكم دون غيرها بالمحکم

في الدعاوي الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين

الاهالي والاجانب او بين الاجانب للفتن التابعة ما

هذا ما يتعلق بالاحوال الشخصية

اما في مسائل الحقوق العينية فلا تكون مستثناة الا

ينظر الدعاوي الواقعة بين الاهالي والاجانب او بين

الاجانب التاهين لدولة واحدة او لدول مختلفة

ولا تكون المحاكم المذكورة مستثناة بنظر ما يقع

من الدعاوي بين المجلس البسدي بالاسكندرية

والاهالي

للمادة ١١ — ليس لهذه المحاكم ان تحكم في

الاملاك الاميرية العمومية من حيثة الملكية

وليس لها ان تحكم في اعمال الحكومة التي تجريها

بموجب سلطتها العامة او التي تستخدمها بها على قوانين

ولوائح الادارة العمومية وتنفيذا لتلك القوانين

والوائح

وليس لها ان تفسر امرا اداريا او توقف تنفيذه

انما لها ان تنظر في القرار الذي يلحق من ذلك العمل

بمقتضى لاجبي اكتسبه بمقتضى المعاهدات او القوانين

او التعهدات

(للمادة ٢)

يعدل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من

تاريخ نشرها بالمرور المخصوص عليها في المادة ٣٥

من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

ينهل هذه الأحكام بعد بحثي شهر واحد منته
تاريخ نشرها بالطرق النصوص عليها في المادة ٣٥
من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة.

(المادة ٤)

على ناطر المختلطة تنفيذ أمرنا هذا
صدر برأى عاشرين في ٢٦ منازل
سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على
اتفاق المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناطر المختلطة وموافقة
رأسي مجلس النظار
(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تُحذف الكلمات « بالنسبة للأجانب » من عنوان
الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
(المادة ٢)

عدلت للأدلة الثانية والثالثة من الفرع الأول من
الباب الأول من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب
تلك المحاكم بالكيفية الآتية

المادة ٢ — أودع الشورة التي تعرض عليها مواد
المنع والجنائيات تكون مركبة من ثلاثة قضات أحدهم
من الأهالي واثنان من الأجانب

المادة ٣ — محكمة المنع تكون مركبة من ثلاثة
قضات أحدهم من الأهالي واثنان من الأجانب ومن
أربعة عدول أجانب فيما إذا كان المتهم أجنبيا وأما
إذا كان المتهم من الأهالي فيكون نصف العدول
من الأهالي

(المادة ٣)

عدلت للمادة السادسة من الفرع الثاني من الباب

المادة ٤٧٨ — إذا كان للدين والمجوز مال
الدين عندا مقيدين في جهة وأجبتة جاق اعلان
المجوز للدين وبين الزرقة التي أعلن بها للمجوز مال
الدين عندا وإذا كان السند المستند اليه في وضع
المجوز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة
الاعلان للدين مشتملة على تكايفه بالمجوز للحكمة
في الواجبات المضافة لأجل سماع الحكم بصحة الحجر لتوفر
الشروط اللازمة فيه

وإذا كان الحجر واقعا من أحد الأهالي على مال
مدني من الأهالي أيضا تحت يد أجنبي فالمحكم
المختلطة هي المختصة بنظر دعوى تثبيت الحجر وتبقى
المحكم الأهلية مختصة بنظر النزاع الحاصل في نفس
الدين بين الدائن والمدني الأهلين

المادة ٤٧٩ — إذا لم تصدر ورقة واحدة
بإعلان الحجر لكل من الدين والمجوز مال للدين
عنده وجب اعلان الدين بوزقة المجوز في ميعاد
ثمانية أيام وإذا كان السند الذي امتدع اليه طالب
الحجر غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان
به على التكايف بالمجوز للحكمة لإثبات صحة المجوز
وتبلغ تلك الورقة رسميا للمجوز لديه في ميعاد
ثمانية أيام أو رمع مراعاة مواجيد المسافات في كل
من هذين الميعادين وإذا وقع أجنبي حجرا على دين
متنازع فيه أمام المحكمة الأهلية بين خصمين من
الأهالي لا يكون هذا المجوز نافذا الا على ما يحكم به
تبتاها من المحاكم الأهلية ولا يجوز الحاجز أن يضام
للمجوز لديه الا بعد ذلك الحكم وكل هذا في غير حالة
قوائم المجوز عليه والمجوز لديه أو ترك المجوز
للدعوى الثالثة

وعلى المجوز لديه أن يدفع إلى الحاجز ما يحكم
به من الدين أو يزوجه في خزنة المحكمة المختلطة أن لم
يقض بحق جميع الدائنين الحاليين

(المادة ١٣)

المادة ٤٧. — مدة الحبس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع وفيما يتعلق بالجلب من ثمانية ايام الى ثلاث سنين الا في حالة النصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وتقتضي كل منهما من وقت كتابة اسم المحكوم عليه في دفتر المحبوسين ان لم يكن معبروما حبسا احتياطيا

المادة ٢٩٥ (٢٩٤ المتحدة) — يعاقب المتفائل بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالحبس من سنتين الى خمس سنوات

(المادة ٢)

يعدل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (المادة ٣)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وتناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

عدلت للراد ١٨ و ٨١ و ٨٢ و ١٠٠ من قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المختلطة كما يأتي للمادة ١٨ — في حالة شامدة الجاني عند تلبسه بالجناية وفيما اذا غلب على الظن وقوع جناية منه او الشروع في ارتكاب جناية او جنحة مبرقة او نصب او قتل بالتدليس او تهديد او اذا لم يكن للتمتع بمثل معين معروف بالنظر المصري يجوز للمؤلف الضبطية القضائية ان يأمر بالقبض على ذي الشبهة

الاول من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة كما يأتي

المادة ٦ — تخصص المحاكم المختلطة بالمحكمة فيما يأتي اولا — قضايا المخالفات الواقعة من الاجانب ثانياً — الدعوى المقامة على مرتكبي الجلب المنصوص عليها في الباب التاسع من قانون العقوبات في حالة وقوع التفائيل المختلطة وعلى المشاركين لهم فيها

ثالثاً — الدعوى المقامة على مرتكبي الجنايات والجلب الا في يئنها وعلى المشاركين لهم فيها

(المادة ٤)

يعدل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (المادة ٥)

قضايا التفائيل المرفوعة امام المحاكم الاهلية او امام المحاكم القضائية في وقت ابتداء العمل بالاورام المالية المتعلقة باختصاصات المحاكم المختلطة في مواد التفائيل يكون الحكم فيها بعمرة المحاكم التي سبق تقديمها اليها (المادة ٦)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وتناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت للمادتين ٤٧ و ٢٩٥ من قانون العقوبات يلتزم لدى المحاكم المختلطة كما يأتي

« ١٢٠ »

« ١٢٠ »

وإنه على ما عرضه علينا فنظر الحفانية وموافق رأي
مجلس النظر
(إمرنا بما هو آت)
(المادة ١)

عدلت المواد ٢٩٢ الى ٣٠١ من قانون العقوبات
التي تعلى الحاكم المختلطة كما يأتي
المادة ٢٩٣ — كل تاجر وقف عن دفع
ديونه يمسر في حالة تقالس بالتدليس في
الاحوال الآتية
اولاً اذا اخفى دفاتره او اعدمها او غيرها
ثانياً اذا اختلس او خبأ جزءاً من ماله
امراراً بمداينيه

ثالثاً اذا اعترف او جعل نفسه مديوناً بطريق
التدليس بمبلغ ليست في ذمته حقيقة سواء
كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته او ميزانيته
او غيرها من الاوراق او عن اقراره
الشفاهي او عن امتناعه من تقديم اوراق
او ايضاحات مع حله بما يوجب على ذلك
الامتناع

للمادة ٢٩٤ (تقال المادة ٢٩٥ القديمة) —
يعاقب المتقالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك
بالجس من سنتين الى خمس سنوات
للمادة ٢٩٥ (مستجد وقابل للمادة ٢٩٦ القديمة)
— يمد متقالس بالتدليس على وجه العموم كل تاجر
او جب بخسارة مدائنيه بسبب عدم حزمه او قصيره
الفاجش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في
احدى الاحوال الآتية

اولاً اذا ظهر ان مصاريفه الشخصية او مصاريف
مقره زائدة عن الحد
ثانياً اذا استهلك بمبلغ جسيمة في القمار او افعال
النصب الخس او في عمليات وهمية في
البورصة او على البضائع

الحاضر الذي ترى عليه دلائل قوية وبعد ان يسمح
اقراره ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف اربع
وعشرين ساعة الى مركز المحكمة التي من خصائصها
ذلك ليكون تحت تصرف وكيل الحضرة الخديوية وهو
يجري استجوابه في ظرف اربع وعشرين ساعة بمعرفة
قاضي التحقيق

المادة ٨١ (تقابل للمادتين ٨١ و ٨٢ القديتين) — اذا
لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور او كانت المادة
لتمهينها من قبيل البين في مادة ١٨ جاز لقاضي التحقيق
ان يصدر امراً بقبضه واحضاره ولذا تبين له بعد
استجواب المتهم ان الشبهات كافية جاز له ان يصدر
امراً في الحال او عقب ذلك بسجن للتمه او ان يبدل
امر الضبط والاحضار بأمر سجنه

المادة ٨٢ (مستجدة) — يجوز لقاضي التحقيق
ما يتعلق بالمتقالس بالتدليس وشركائهم ان يصدر
امراً بقبضهم واحضارهم بناء على طلب النائب العمومي
ولو قبل اشارة اي انلاس

المادة ١٠٠ — فيما عدا الحالة للتصوص عليها في
المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات يكون الاجراء وقتياً
بالضمان واجباً في مواد الجنب بعد الاستجواب بثانيتها
اذا كان المتهم متوطناً ولم يسبق صدور حكم عليه
بالجس أكثر من مرة

(للمادة ٢)

يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من
تاريخ نشرها بالطرق للتصوص عليها في المادة ٣٥
من الكتب الاولى من لائحة ترتيب الحاكم المختلطة
(المادة ٣)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠
(ضمن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب الحاكم المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على
انشاء الحاكم المذكورة

أولاً إذا اختلف بضائع قيمتها بأقل من المئتين
حق يوسخ إتهار افلاحة او اقرضت فإلح أو
أصدرت أو اقامت في التداول أو استعمال
طرقاً أخرى مما يوجب الحائر الشديدة
لحصوله على العقود حتى يوسخ إتهار
افلاحة
رابعاً إذا حصل على الصالح بطريق التدليس
المادة ٢٩٦ (مستجد) تتقابل المادة ٢٩٨ القديمة
بغير تغاير بالتصريح كل تاجر يكون في إحدى
الأحوال الآتية

أولاً عدم تحرير التاجر الدفاتر المخصوص عليها
في المادة ١٣ من قانون التجارة أو عدم
إجرائه الجرد المخصوص عليه في المادة ١٤
أو إذا كانت ذواته غير كاملة أو غير
منتظمة بحيث لا تعرف منها حالته الحقيقية
في المطالب له والمطالوب منه وذلك كله مع
عدم وجود التدليس

ثانياً عدم مراعاته لما هو مصوص في مادي
٢٠ و ٢٣ من قانون التجارة

ثالثاً عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الإمداد
المحدد في المادة ٢٠٢ من قانون التجارة أو
عدم تقديم الميزانية طبقاً للمادتين ٢٠٣ و ٢٠٤
أو قاهور عدم صحة البيانات الواجب تقديمها
بمقتضى هذه النصوص الأخيرة

رابعاً عدم توجه التاجر بشخصه الى الموردين
عند عدم وجود الإخطار الشرعي أو عدم
تقديم البيانات التي يطلبها الموردين المذكور أو
ظهور عدم صحة تلك البيانات

خامساً تاديبه عمداً بعد توقف الدفع مطالب واحد
مدافعيه أو بمصادرة إضرار باقي الترامه
أو وعده له بمنفعة خصوصية توصلا انوال
مصادفته على الصالح

مسادراً إذا اختلف الإلزام قبل أو فاقه في الأثر
المادة ٢٩٦ (مستجد) — إذا اختلفت شركة
مستقلة أو شركة خاضعة فيجب على أعضاء مجلس
إدارتها ومديريها بالتصريح بالانزلة العائنين بالتدليس
إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا احداً من الأمور المخصوصة
عليها في المادة ٢٩٣ من هذا القانون أو إذا هموا بها
يترتب عليه إفلاس الشركة بقرائن الشك والتدليس
وعلى المخصوص إذا استندوا على توقف الشركة عن
الدفع فإنه كل من إياهم ما يخالف الحقيقة عن رأي
المال للمكتب أو المدفوع أو يتوزعهم إرباباً وهدية
أو يأخذهم لاضهم بطريق الشك انصبة تزيد عن
المخصص لهم بها في عقد الشركة

المادة ٢٩٨ (مستجد) — ويحكم على أعضاء مجلس
الإدارة والمديرين المذكورين بالمقوبات المقررة لفلاس
بالتصريح في الأحوال الآتية

أولاً إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا امراً من الأمور
للمصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة
من المادة ٢٩٥ والفقرات الأولى والثالثة
والرابعة والخامسة من المادة ٢٩٦ من
هذا القانون

ثانياً إذا اعملوا بطريق الشك في نشر عقد
الشركة بلكيفية التي نص عليها القانون
ثالثاً إذا شاركوا أو صادقوا على أعمال مغايرة لما
في نظامنامه الشركة

المادة ٢٩٩ (نديمة) — وبأنب التفاسل بالتصريح
بالمجلس من شهر الى سنتين

المادة ٣٠٠ (تقابل المادتين ٢٩٤ و ٣٠٠) —
يعاقب من الإفلاس الآتي ياهم بالمجلس من ثلاثة
اشهر الى ثلاث سنين فيما عدا أحوال ألا تترك للبيئة
في القانون

أولاً كل شخص موق أو الجني أو اغياً كل أو
بعض اموال الفلاس من المشغولات أو

(المادة ٤)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا
صير بسراى عابدين سيف ٢٦ مارس
سنة ٩٠٠

✽ نحن خديو مصر ✽

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على
انشاء المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى
مجلس النظر

لرنا بما هو آت

(المادة ١)

عدلت المواد ٢٠٢ الى ٢١٨ (بدخول
الغاية) من الفصل الاول من الباب الثالث
من قانون التجارة المتبع لدى المحاكم المختلطة
كما يأتي
المادة ٢٠٢ (تقابل للمادتين ٢٠٢ و ٢٠٥ القديمتين)
كل تلبر وقف عن دفع ديونه لعدم اقتداره الحالي يعتبر
في حالة الافلاس ويجب عليه ان يقدم تقريراً بذلك
الى تلم كتاب المحكمة التابع اليه محل توطئه في ظرف
خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوله عن الدفع وفي
حالة افلاس شركة تضامن او توصية يشتمل التقرير
للمذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين
وبيان محله

المادة ٢٠٣ (تقابل للمادتين ٢٠٦ و ٢٠٧
القديمتين) وعلى المفلس ان يرفق بتقريره
للمذكور الميزانية او يذكر فيه الاسباب التي منتهى
من تقديمها

وتعفى هذه الميزانية على جميع اموال المدينين
منقولات وغير منقولات وتقريرها وعلى بيان ماله وما
عليه من الديون ويأت الارباح والخسائر وبيان

المقارن سواء كان ذلك الشخص زوج
المفلس او من فروعه او من اصوله او
انسابه الذين في درجة النزع والاصول
ثانياً الذين لا يكونون من اللدائين ويتوصلون
بطريق النش للاشتراك في مداوات الصالح
او يقدمون او يثبتون بطريق التزوير في تقليبة
سندات ديون مفتعلة باسمهم او باسم غيرهم
ثالثاً الاشخاص الذين يكونون من اللدائين
ويز يدون قيمة ديونهم بطريق النش او
يتواطون المفلس او غيره على امتيازات
خصوصية في مقابلة اوجبة اعطاه راجعهم في
صالحه أثناء مداوات الصالح او التقلية او
عقدوا مشاركة مخصوصة لفهم واضرار

باقي الترماء

رابعاً وكلاء الديانة الذين يتخلسون شيئاً في أثناء
تأدية وتليفتهم
المادة ٣٠١ (مستجدة) - في الاحوال النصوص
عنها في النصوص السابقة يجوز الحكم ايضاً على مرتكبي
الجنحة بغرامة من مائة قرش الى عشرة آلاف قرش
ديواني

وتحكم المحكمة ايضاً من تلقاء نفسها فيما
يلزم رده للغرماء وعند الاقتضاء في التعويضات
التي تكون مطلوبة باسم هؤلاء الغرمة حتى ولو صدر
الحكم بالبراءة

« المادة ٢ »

تنقل للمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات
الى اول الباب العاشر للتضمن لاحكام « من
اتهم بخان »

(المادة ٣)

يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد
من تاريخ نشرها بالطرق النصوص عليها في
المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

يصير إقف الدعاوى المتعلقة بالمعزولات
والمعارات وكل طرق التنفيذ ويكون ذلك الإقف

حتماً لصالح المدين

ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بأي وجه
للمادة ٢٠٧ (مستجدة) - يكون طلب اجتماع
الدائنين طبقاً للمادة ٢٥٤

ولا يجوز الرضا قانوناً بالصالح الاحتياطي الا
بإغلبية الدائنين التي تكون عبارة عن ثلاثة أرباع
الدين ويقرر القاضي مقرراً بالمداولات ويجعل القضية
على أقرب جلسة

المادة ٢٠٨ - لا تخضع المحكمة بالتصديق على الصالح
الا بعد سماع أقوال القاضي المذكور والمدين او وكيله
والدائنين اذا حضروا وبدلن تحكم اولا اذا دعت الحاجة
وبصفة وقتية في قبول الدين المتنازع فيها طبقاً للمادة
٣١٣ من هذا القانون

وبكون الصالح للتصديق عليه بهذه الكيفية الزامية
على جميع أصحاب الدين المادية الا فيما يختص
بدين الثقة

ويصدر تعليق ونشر الحكم بالتصديق على الصالح
بمعرفة قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة ايام
من تاريخ صدوره طبقاً للمادة ٢٢٢ من هذا
القانون

ولا يجوز الطعن فيه الا بطريق المعارضة في ظرف
شهر واحد من تاريخ نشره وتكون المعارضة فقط من
الدائنين الذين لم يحصل استدعاهم بصفة قانونية ولم
يشتركوا في الصالح

ومع ذلك فلن هذا الصالح يكون تحت
احكام الالغاء والفسخ الخاصة بالصالح بعد الافلاس
التصوص عليها في المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من
هذا القانون

للمادة ٢٠٩ (مستجدة) - تنفذ
الصالح باكله يستوجب براءة المدعى الا اذا حصل
اتفاق اخر

لصاريف وتكون عليها شهادته بصحتها وتكون مؤرخة
وموضعا عليها امضاءه

للمادة ٢٠٤ (تقابل للمادتين ٢٠٣ و ٢٠٢ القديمة)
الحكم بانظار افلاس التاجر الذي وقع عن دفع
ديونه يجوز ان يصدر بناء على طلب نفس المدينين
للفلس او طالب واحد او اكثر من مدائنيه او وكيل
النيابة العمومية او صدره محكمة من تلقاء نفسها
المادة ٢٠٥ (مستجدة) على ان كل تاجر سيء
البحث وسليم النية واسي احكام للمادتين ٢٠٢ و ٢٠٣
يجوز له عند تقديم التقرير ان يطلب نوال الصالح
الاحتياطي

ويجوز ايضا اعطاء الحق في نول هذا الصالح للتاجر
للطوبى الى الحكم لاظهار انلاسه او الذي اثبتت
الحكمة انلاسه من تلقاء نفسها ما دام الميعاد المحدد في
المادة ٢٠٢ لم يفيض وكذلك للتاجر للترقي بناء على
طلب الدائنين الشرعيين مع ذلك في الاحوال
التي كان يجوز للمدين نفسه الحصول عليه
ويجوز حصول الصالح الاحتياطي مع الشركات
التجارية

للمادة ٢٠٦ (مستجدة) - اذا ظهر ما يكفي
اثبت صحة الطلب تعين المحكمة احد اعضائها ليمارس
الاعمال الاتية

اولا قطع حسابات دفاتر المدين واتوقيع عليها
وتخص حالتها

ثانياً الحكم بما اذا كانت يجوز الترخيص
للمدين بالاستمرار في تجارتها ومقتضىات
الشروط اللازمة لذلك ويجوز للقاضي ان يامر
بالاجراءات المستعجلة

ثالثاً استدعاء الدائنين املهم لاجل الحكم في قبول
الصالح الاحتياطي وتقرير القاضي على الجمعية بقررها
عن حسن نية المدين وحالة اموالهم واقتراحاتهم بخصوص
الصالح

ومن يوم صدور الحكم في الدائنين القاضي

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

المادة ٢١٠ (مستعدة) - اذا ظهر للمحكمة في أثناء تحقيق طلب الحصول على الصلح الاحتياطي ما يثبت لها ان المدين لم يكن سبى البض ولا سليم التية فيجوز لها في اي وقت كان ان تشر افلاسه

المادة ٢١١ (تقابل للمادتين ٢٠٨ و ٢١٢) طلب الحكم باظهار الافلاس يقدمه الدائون بالطرق المعتاد لتقديم الطلبات بها الى الحاكم او بعيضة للمحكمة تودع سيرة فلم الكتاب حيث يقيد ملخصها في المال

المادة ٢١٢ (تقابل للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠) وهذه العريضة يلزم ان تشمل على البات او بيان الاحوال التي تنج منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه وعند بلوغ هذه العريضة الى رئيس المحكة يحدد يوم الجلسة

المادة ٢١٣ (تقابل المادة ٢١١) - وفي الاحوال التي تقتضي الاستعجال يجوز لرئيس المحكة ان يأمر بوضع الاختام على اموال المدين او باى عمل من الاعمال التحفظية

المادة ٢١٤ (تقابل الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ والمادة ٢١٤) - لا يجوز بالتفليس الذى يطلبه وكيل النيابة العمومية الا بعد اعلان المدين بمخاطب من قلم الكتاب عن يوم الجلسة الذي حدده الرئيس

واعلان المدين بيوم الجلسة يجوز ان يكون بميعاد ٢٤ ساعة وسيرة حالة شدة الاستعجال يجوز ان يكون الميعاد اقل من ذلك ولو ساعة واحدة

المادة ٢١٥ (تقابل للمادتين ٢١٥ و ٢١٦) - اظهار الافلاس يطلبه وكيل النيابة العمومية او تحكم به المحكة التجارية من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا ميعاد اذا قرر المدين لواجته ماله وفي هذه الحالة تصدر الامر بعمل الطرق التحفظية من رئيس للمحكة التجارية او من قاضي الامور الوقتية

المادة ٢١٦ (تقابل المادة ٢١٣) - يجب منع اقوال المدين في اودة الشروة قبل انعقاد الجلسة العلنية اذا طلب ذلك

المادة ٢١٧ (مستعدة) - في حالة افلاس شركة مساهمة او شركة حصص تكون الاعمال المتعلقة بسير الدعوى موجهة ضد اعضاء مجلس الادارة والمديرين والصفين وهؤلاء يجب عليهم ان يحضروا امام مامور التنفيذ كلما طلب منهم ذلك لاعطاء البيانات اللازمة لتحرير او تحقيق الميزانية ولا يضاعف الاسباب التي اوجبت الافلاس والظروف التي حصل فيها

ويجب سماع اقوالهم بصفتهم نائبين عن الشركة المفضلة في كافة الاحوال التي يقضى القانون فيها بسام اقوال المجلس

لمادة ٢١٨ (تقابل للمادتين ٢١٧ و ٢١٨) - يجوز طلب اظهار افلاس تاجر مات والحكم به بشرط ثبوت وقوله عن دفع ديونه وقت موته وتقديم الطلب المذكور في ظرف ستة اشهر من وقت الوت

وفي هذه الحالة يسلم مكتوب الاعلان او طلب الحضور امام المحكة الى بيت البت بدون احتياج الى تعيين الورثة

(المادة ٢)

يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم للثقلطة

(المادة ٣)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم للثقلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا نأخذ الحفاية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

صدت المواد الآتية من قانون التجارة للتجلى لدى المحاكم المختلطة كما يأتي

الباب الثالث - الفصل الثالث - المادة ٢٤٧ - في الحكم بالنهار الافلاس تأمر المحكمة بوضع الاختام على محل تجارة المفلس وعلى امتعته

وتأمر أيضاً في هذا الحكم او في اي حكم آخر بحبس المفلس او بالمحافظة عليه بجرعة ضابط من الضبطية او مأمور من المحكمة

المادة ٢٤٨ - يصدر الامر بحبس المفلس او بالمحافظة عليه اذا لم يتبع الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من هذا القانون

الفصل الرابع - المادة ٢٥٦ (تقابل المادة ٢٥٧

القديمة - يجوز ابلاغ عدد وكلاء المدينين الى ثلاثة في اي وقت كان ويجوز انتداب وكلاء المدينين المثلثين من الاجانب عن الروكسية ويجوز لهم انما كانت صفتهم ان يأخذوا بعد اداء حساب ادارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير مأمور التفليس ويجوز للمارضة في تقرير التعويض المذكور من اي شخص له منفعة اذا حصلت في مدة خمسة عشر يوماً

المادة ٢٥٧ (المادة ٢٥٨ القديمة) - لا يجوز ان يتعين وكلاء المدينين من كان قريباً او صديقاً للمفلس الى الدرجة السادسة بدخول النافذة

المادة ٢٥٨ (مستجد) - يجوز للمدينين عند اجتماعهم في المرة الاولى او بعد ذلك ان يميلوا على واحد او ثلاثة منهم مرابطة اعمال وكلاء التفليس ويكون المدينين المندوبين لذلك فحصى الدفاتر وأوراق التفليس وان يطلبوا اجراء اي امر يكون فيه صالح الغرامة

المادة ٢٥٩ (مستجد) - تكون اعمال هؤلاء المندوبين بلا مقابل

ويجوز لهم ان يؤكلوا بعضهم بعضاً في العدل ولا يجوز عزلهم الا بحكم من محكمة التجارة بناء على موافقة اغلب المدينين وعلى تقرير مأمور التفليس المادة ٢٦٤ (معدلة وتقابل المادة ٢٥٦ والفقرة الاولى من المادة ٢٥٧ ومدادتي ٢٥٩ و ٢٦٤ والفقرة الاولى من المادة ٢٦٥) - يجوز لمحكمة التجارة في اي وقت لن تنزل وكلاء المدينين كلهم او واحدا منهم وان تستبدلهم بغيرهم وان تزيد او تنقص في عددهم سواء كان ذلك بناء على طلب المفلس او للمدينين او مأمور التفليس او من تلقا نفسها

المادة ٢٦٥ (تقابل الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ القديمة - تسمح للمحكمة في اودة مشورتها اقوال وكلاء المدينين وتقرير مأمور التفليس وجلسة المحكمة حكم في طلب الدول

المادة ٢٦٦ (تقابل المادة ٢٦٦ القديمة) - اما مخرجت استبدال الوكيل الذي لم يقع منه خطأ فيكون بقرار تصدره المحكمة بغير حثيات في اودة للمشورة

المادة ٢٦٩ (تقابل المادتين ٢٦٩ و ٢٧٠ القديمة) - بيع الاشياء القابلة لتلف قريب او نقص في القيمة قريب والاشياء التي يوجب حفظها للعاريف وتشتغل محل التجارة يكون بناء على طلب وكلاء المدينين بأمر مأمور التفليس وهو الذي يحدد كيفية وشروط البيع بعد سماع اقوال المفلس ومندوبي المدينين او بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً

المادة ٢٧٠ (مستجد) - الدعاوي التي يرفعها وكيل التفليس او يدخل فيها لصالح الغرامة يجب الترخيص بها من مأمور التفليس بعد اخذ رأي مندوبي الدائنين

المادة ٢٧٣ - يجوز للمفلس ان يتحصل على التوثيق الضروري ويقدره مأمور التفليس بعد سماع رأي الوكلاء ومندوبي المدينين ويجوز التظلم من

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

صدر بسراى عايدتن في ٢٦ مارس
سنة ١٩٠٠

﴿ نحن حديد مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب للمحاكم المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادفة على
انشاء المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يضاف للمحك الاتي على المادة ٢٧ من
الباب الثاني من الكتاب الاول من لائحة
ترتيب المحاكم المختلطة
« في جميع الاحوال المنصوص عليها في الباب التاسع
من قانون العقوبات اذا كان التهم اجنبيا تكون
اعمال النيابة العمومية ضد بمرقة احد اعضائها
الاجانب وفي حالة عدم وجود اجنبي في النيابة
تتدب محكمة الاستئناف احد مستشاريها او قاضيا
اجنبيا من المحاكم الابتدائية ليقوم بمباشرة
الاعمال »

(المادة ٢)

يعدل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ
نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من
الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
(المادة ٣)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراى عايدتن في ١٦ مارس

سنة ١٩٠٠

﴿ نحن حديد مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب للمحاكم
المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادفة على انشاء
المحاكم المذكورة

هذا التقرير الى المحكمة من اى انسان له منفعة في ذلك
للمادة ٢٨٠ - على وكلاء المدائين في جميع
التفليس ان يسلفوا في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ
الحكم بانشاء الافلاس الى مأمور التفليس ما نفصا
لو حسابا بالمال بيننا فيه ما هو ظاهر لهم مما للتفليس
او عليها وبيننا فيه ايضا الاسباب المهمة للوقفة سيف
التفليس واحواله ونوعه الظاهر لهم

وترسل نسخة من هذا الشخص الى مندوبي
المدائين

للمادة ٢٨٦ (مستجد) - فيما عدا الحالة
المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ لا يجوز بيع المتقولات
او محمل التجارة بثل رفض الصلح الا بأذن
المحكمة مجمعة في اودة المشورة وهي تحدد كيفية
وشروط البيع بناء على تقرير مأمور التفليس وبعد
مماع اقوال القاضى ومندوبي المدائين او بعد مالمب
حضورهم طلبا رسميا

للمادة ٢٨٧ - يجوز وكلاء المدائين بعد مماع
اقوال القاضى ومندوبي المدائين او بعد مالمب حضورهم
طلبا رسميا ان ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات
المتعلقة بمنازع الروكية ولو كانت متعلقة بالمفروق او
الدعوى المختصة بالعقارات واذا كانت قيمة موضوع
المصالحة غير معينة او كانت تزيد من الف قرش فلا
يكون الصلح نافذا الا بعد التصديق عليه من محكمة
التجارة اذا كان متعلقا بالمفروق في المتقولات ومن
المحكمة المدنية اذا كان متعلقا بالمفروق في غير المتقول
(الملهة ٢)

يعدل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من
اريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥
من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة

(المادة ٣)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

ليحكم بانفراد في القضايا الاتي يلحقها ويكون
حكمه معتبرا في هيئة محكمة القضايا الجزئية
اولا يحكم حكما ابتدائيا في القضايا المدنية المتعلقة
بالحقوق الشخصية او بالمقولات وفي القضايا التجارية
اذا كان المدعي به فيها لا يزيد عن الف قرش ديواني
فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة الاف قرش ديواني
يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه وذلك
بغير اخلال باختصاص محكمة التجارة دون سواها
في مواد التفليس

ثانيا يحكم حكما ابتدائيا او استئنافيا بمراجعة
الحدود المذكورة ايا كانت قيمة الطلب في الدعاوي
للتضمنة طلب اجرة المساكن او اجرة الاراضي او
طلب الحكم بصفة الحجر الواقع من المالك على
الفروشات ونحوها الموجودة في الاماكن المؤجرة او
طالب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر بعد
التنبه عليه بالتخليه او طالب الحكم بنسخ الايجار
او طالب الحكم باخراج المستأجر فورا من اللحل المؤجر
انما لا يسوغ له الحكم في ذلك جميعه الا اذا كان الايجار
لا يزيد مقداره عن عشرة آلاف قرش ديواني
في السنة

ثالثا يحكم حكما ابتدائيا او استئنافيا بمراجعة الحدود
المذكورة ومما كانت قيمة المطالب في الدعوى
للتعلق بالانلاف الحاصل في اراضي الزراعة وفي الثمار
وفي التصولات سواء كان بفعل انسان او بفعل حيوان
وفي الدعاوي للتلف بتطهير اترع وفي الدعاوي
للتضمنة طلب اداء اجراء ماهيات الخدمة او الصناعات
او المستخدمين

رابعا يحكم في كل الاحوال ومما بلغت اهمية
الدعوى حكما قابلا للاستئناف في قضايا وضع اليد
التي يرفعها من وضع يده اكثر من سنة وفي قضايا
اعادة وضع اليد متى كانت هذه الدعاوى ناشئة عن
اعمال وقت في السنة تسهلو كانت الملكية غير متنازع
فيها وكذلك في الدعاوي المتعلقة بتعيين حدود

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وواقفة راي
مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت المادة ٧٤١ من القانون المدني المتبع لدي
للمحاكم المختلطة كما يأتي
المادة ٧٤١ - الدين المتنازع على العقار غير
الاموال والمشور المشقة غزينة الحكومة وغير
للمصاريف القضائية وغير مرتبلة الخدمة والمستخدمين
والعملة وكذلك حق الرهن يلزم تسجيلها ايضا
يحل الرهن بالاوجه المينة فيما بعد

(المادة ٢)

يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من
تاريخ نشرها بالطرق النصوص عليها في المادة ٣٥
من الكتاب الاول من لائحة ترتيب للمحاكم
المختلطة

(المادة ٣)

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا
صدر بمراسلة عابدين في ٢٦ مارس
سنة ١٩٠٠

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب للمحاكم المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول الصديقة على
انشاء للمحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وواقفة
راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

عدلت المراد ٢٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٩٠ و ٣٩٨ من
قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع لدي
للمحاكم المختلطة كما يأتي
المادة ٢٨ - يمين بجرعة للحكمة احد قضائها

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

المعار وفي الدعوى المتعلقة بتحديد المسافات المقررة قانوناً لوظائفها واصطلاحاتها يختص بالابتية والاعمال المفترضة والمفروسات

وعلى كل حال يجب ان يذكر في الحكم اذا كان صادراً في هيئة مدنية او تجارية

المادة ٣٧ - تحكم المحكمة المدنية في هيئة محكمة ابتدائية في جميع الدعوى المدنية غير الدعوى المختصة بها بمحكمة المواد الجزئية وفي هيئة محكمة استئنافية في كافة الاحكام الصادرة من محكمة للمواد الجزئية في جميع الدعوى ماعدا المتعلقة بالنزاعة في وضع اليد على العقار او اعادة وضع اليد والدعوى المتعلقة بإيجار الاموال فانها ترفع الى محكمة الاستئناف واذا رأت المحكمة المدنية انهاء نظرها الدعوى في هيئة محكمة استئنافية انها تطرية جاز لها بناء على طلب احد الخصام ان تحكم بانضمام اثنين من المدول اليها ويكون حكمها هذا غير قابل للاستئناف ولا المعارضة

المادة ٣٨ - تحكم محكمة التجارة في جميع القضايا المدنية من الامور التجارية على حسب الاصول المقررة في قانون التجارة وذلك فيما عدا القضايا المحال اختصاصها على محكمة للمواد الجزئية

المادة ٣٩ - يجوز للاخصام المترافعين ان يطلبوا الاستئناف في الحالتين الاتي يائعا

اولا اذا كانت الاحكام صادرة من المحاكم المدنية او التجارية في قضايا تزيد قيمة الطلب فيها عن عشرة آلاف قرش ديواني او كان مقدار المدعي به غير معين ثانياً اذا كانت الاحكام صادرة من محاكم المواد الجزئية في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ من هذا القانون

المادة ٣٩٨ - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية يكون في ميعاد ثلاثين يوماً والصادرة من المحكمة المدنية او التجارية يكون في ميعاد ستين يوماً ويتلذذ كل من هذين الميعادين

من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم او لمحله الاصلي او المختار (المادة ٢)

بمعل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (المادة ٣)

على ناظر المختاتبة تنفيذ امرنا هذا صدر بمراسل عابدين في ٢٦ مارس سنة ٩٠٠
نحن خديو مصر
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وبعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة ووجه على مامرضه علينا ناظر المختاتبة وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

محضر المحضر العقاري المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من الامر العالي للشار اليه المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ يصدر اعلانه ايضا الى قلم النائب المدعي بالمحكمة المختلطة الكائن في دارتها العقار في ظرف ٥ يوماً من تاريخه وعلى القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر الاصلي

وعليه ايضا اعلان هذا المحضر بنهر مصادري الى الدائنين للقيمة ديونهم بقلم المهرنات ان كانوا ويكون الاعلان الى محلهم الاصلي او المختار وذلك في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ التأشير من قلم النيابة على المحضر

(المادة ٢)

لا يجوز الشروع في بيع العقار الا في مسافة ٢٠ يوماً على الاقل و٧٥ على الاكثر من تاريخ اعلان محضر المحضر الى الدائنين للقيمة ديونهم

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ٣)

يجب ان يكون الحجز والبيع بائزاد اذا انتفت
الحال فاصرين بقدر الامكان على جزء من العقار
تكون فيه الكفاية لتسديد الاموال والمصاريف
المستحقة

فاذا زاد من البيع الواتر بشأن الحجز بما فيه المصاريف
والاموال التي استحققت من بعد يوم التثبيته بالبيع
فترد الزيادة الى صاحب العقار الا اذا حصلت معارضة
من احد الدائنين المقيدة ديونهم في ظرف ٣٠ يوما من
تاريخ البيع وفي هذه الحالة يجب على جهات الادارة
توريد الزيادة الى خزينة المحكمة للتمتطة الواقع في
دائرتها العقار لكي يحصل التصرف فيها بحسب
القانون

وينشر الاعلان بالبيع في الجريدة الرسمية بالمتدين
الحرية والفرنداوية

(المادة ٤)

للدائنين المقيدة ديونهم على العقار الخيار في توقيف
الاجراءات لمدة وقت مرموق الزاد التهاوي وذلك بدفع
الاموال المطلوبة والمصاريف
ومضى دفعوا المطلوب حلوا حلولا قانونيا محل خزينة
الحكومة في حقوقها وامتيازاتها بدون ان يكون هناك
حاجة لتقيد ذلك

(المادة ٥)

لا يجوز توقيف الحجز والبيع في اي حال بسبب
منازعات في الاموال المستحقة او بسبب التنفيذ
العقاري الا اذا كان الذي تقع منه المزعومة او الدائن
السامي في التنفيذ العقاري يودع في خزينة المديرية
او الحافظة قيمة المبالغ التي حصل بسببها الحجز والبيع
والمبالغ المودعة بهذه الكمية تصير حقا خزينة الحكومة
بصفة نهائية اذا مضت ستة شهور على تاريخ الابداع
ولم يثبت الدائن وقعت منهم المنازعة حقوقهم

(المادة ٦)

نشر وتعليق الاعلانات المتصوص عليها في المادتين

١٢ و ١٤ من الامر العالي المشار اليه بكون اثباته
بمحضر يضي عليه او يفخته مندوب المديرية
احكاما عمومية
(المادة ٧)

البيع بائزاد يرتب عليه شطب الزهونات او الاختصاص
بها وترسل المديرية محضر الزاد في ظرف خمسة عشر
يوما من تاريخه الى قلم النائب العمومي بالحكمة المختلطة
الكائن في دائرتها العقار وهو يامر بتسجيله من تلقاء
نفسه وينفي مصاريف

(المادة ٨)

يسقط الحق في المطالبة بالدين المستحقة بسبب
الاموال والعشور بعد مضي ٣ سنوات ارنكية
وهذا السقوط لا تنفع عليه اسباب الايقاف ولا
الانتطاع ولا يسري هذا الحكم على الدائنين المرتجنين
الذين حلوا محل خزينة الحكومة بالشروط المنصوص
عليها في المادة الرابعة المشار اليها

(المادة ٩)

يعدل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من
تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥
من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
(المادة ١٠)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

ننح خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
وبعد الاطلاع على القانون المدني وقانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية التبيين لدى العالم
المذكورة

وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على
انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رايه
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

الباب الاول

(المادة ١)

يثبت حق الشفعة لمن ياتي
اولا للشريك الذي له حصة شائعة في العقار
للمبيع
ثانيا لغير المالك في الاحوال الالية
اذا كان العقار المشفوع من الميساني او
من الاراضي المعدة للبناء موله كانت في المدف
او في القري
اذا كان للارض المشفوعة حق ارتفاق على
ارض الجار او كان حق الارتفاق لارض الجار على
الارض المشفوعة
اذا كانت ارض الجار ملاصقة للارض المشفوعة
من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الارض
للمشفوعة على الاقل

(المادة ٢)

يعد شريكا في العقار المشفوع من يكون له حق
الانتفاع فيه كله او بعضه
وله طلب الشفعة اذا لم يطلبها مالك الرقبة
نفسه

(المادة ٣)

لاشفعة فيما يبيع بالزايدة لعدم امكان القسمة بين
الشركاء هنا او لنزع الملكية قهرا امام احدى جهات
الادارة او القضاء

وكذلك لاشفعة فيما يبيع من الاصول لغروهم
وبالعكس ولا فيما يبيع من احد الزوجين
الاخر او من المالك لاحد اقاربه لغاية الدرجة
الثالثة

(المادة ٤)

لاشفعة للوقف

(المادة ٥)

لايصح الاخذ بالشفعة من المرحوب له ولا من تملك
بغير المباشرة

(المادة ٦)

لاشفعة فيما يبيع ليجعل محل عبادة او
يلحق به

(المادة ٧)

اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة
اولا للمالك الرقبة
ثانيا للشريك الذي له حصة مشاعة
ثالثا لصاحب حق الانتفاع
رابعا لغير المالك

فاذا تعدد مالكو الرقبة او الشركاء او اصحاب
حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على
قدر نصيبه

واذا تعدد المجهول يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة
من الشفعة اكثر من غيره

(المادة ٨)

يثبت حق الشفعة وتراعي الاحكام للقررة
في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كانت
المشتري حائزا لا يجعله شفعيا باعتبار ما ذكر في
المادة الاولى

(المادة ٩)

العين الجائز اخذها بالشفعة اذا باعها مشتملها قبل
تقديم طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور
في المادة الرابعة عشرة الالية لانقضاء دعوى اخذها
بالشفعة الا على المستويين الثاني بالشروط التي
اشترى بها

(المادة ١٠)

اذا بنى المشتري في العقار المشفوع او غرس فيه
اشجارا قبل طلب الاخذ بالشفعة يكره
الشفيع مازوما ينه على رغبة المشتري اما ان
يدفع له ما صرفه او ما زاد في قيمة العقار بسبب
البناء او الغراس

اما اذا حصل البناء او الغراس بعد طلب الاخذ بالشفعة
فلاشفيع لغير ان شاء طلب ازالتهما ولن شاء طلب

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

البائع والمشتري طلبه لما كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن ولحقاقه الواجب دفعها قانونا ولاجل ان يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهنات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها المقار

واذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفي بأجراء هذا التسجيل بقلم كاتب المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها المقار المطلوب اخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة ان تيمم بصورة منه الى قلم رهنات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها المقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من قيمة الدول الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير

وتصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يتوجب عليه تسريه على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الاتي ذكرها

(المادة ١٥)

ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن بدائرتها المقار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة والاسقط الحق فيها

(المادة ١٦)

ويحكم فيها دائما على وجه السرعة

(المادة ١٧)

لا تقبل المعارضة في الاحكام الغائية الصادرة في الشفعة وبعاد استئنافها ١٥ يوما من يوم اعلانها

(المادة ١٨)

الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يستين سندا للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

بقاها وفي هذه الحالة لا يلزم الا بدفع قيمة الادوات واجرة العمل او مصاريف التراس اما ما صرف في حفظ المقار وصيانتها فيلزم دفعه في كل الاحوال للمشتري المشفوع منه (المادة ١١)

اذا بيع المقار لعدد اشخاص مشاعها بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه اما اذا عينت في البعد حصص كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذه بتمامه او اخذ حصص واحدة او اكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة

الباب الثاني

فيما يتوجب على حق الشفعة

(المادة ١٢)

كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائئوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري او اكتسبه الغير شدة بعد التاريخ الذي سجل فيه طلب الشفعة طبقا للمادة الرابعة عشرة الاتية لا يسري على الشفيع ويبقى مع ذلك لاصحاب الديون الممتازة وللدائنين للمرتنين ما كان لهم من حقوق الاولوية فيما آل للشفوع منه من ثمن ذلك المقار

(المادة ١٣)

يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل للشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري اذا استقبل على تلجيل الثمن لا يتنفع الشفيع من هذا التأجيل الا برض البائع واذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة ان المقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع ان يرجع الا على البائع

الباب الثالث

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط حق الاخذ بها يجب ان من يرغب الاخذ بالشفعة ان يعلن

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ١٩)

يسقط حق الشفعة في الأحوال الآتية

أولاً إذا حصل التنازل منه سراحة أو خبتاً

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل لو عقد
يؤكد منه أن الشفع عرف للشتري بصفة مالك
للمقار نهائياًثانياً إذا لم يظهر الشفع رغبته في الأخذ بالشفعة
في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع أو من
وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته سواء كان بناء على
طلب البائع أو جاء على طلب المشتريويؤخذ على هذه المدة عيب الاقتضاء بمعاد
المساواة

(المادة ٢٠)

يجوز إثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم
بالبيع بكافة طرق الإثبات المقررة في القانون بما فيها
الاثبات بالبينة

(المادة ٢١)

يجب أن يعلن التكليف الرسمي للنصوص
عنه في الفترة الثانية من المادة التاسعة عشرة على يد
محضر وأن يشتمل على البيانات الآتية والأحد
لا غير

وهذه البيانات هي

أولاً بيان المقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع
تعيين موقعه وحدوده ومقاييسهثانياً بيان الثمن وشروط البيع واسم وتعب وصناعة
ويعمل يمكن كل من البائع والمشتري

(المادة ٢٢)

يسقط الحق في الشفعة في سائر الأحوال بعد
مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك
بالنسبة لكلالة الشفعة ولو كانت الشفعة خصة أهل
للتصرف أو غائباً

(المادة ٢٣)

البيانات الواردة في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

و ١٠١ من القانون المدني والمادة ٧١٩ من قانون

الرافعات المتبعين لدى المحاكم المختلطة

(المادة ٢٤)

يعمل بهذه الأحكام بعد مضي شهر واحد من
تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥
من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة

(المادة ٢٥)

على ناظر المحفظة تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

محكمة مختلطة - ذكرني في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٠
بإضافة فقرة على المادة (٨٩) من
القانون التجاري المتبع لدى المحاكم المختلطة

ترجمة امرال

(نحن خديومعصر)

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
وبعد الاطلاع على القانون التجاري المتبع لدى
المحاكم المذكورة وعلى الأمر العالي الصادر في ٥
ديسمبر سنة ٨٦ بتكليف أحكام ذلك القانون فيما يتعلق
بالزمن التجاريوبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على
إنشاء المحاكم المذكورةوبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفظة وموافقة
رأى مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

أضيف على المادة ٨٤ من القانون التجاري المتبع
لدى المحاكم المختلطة فقرة هذا نصها أما فيما يتعلق
بالحالات الموصى لها بالتسليف على رهون وتكون
سندات الرهون غامضاً فتلتصق غير الرهون المتأخر وفاء
ما عليها بمنزلة أحد المصيرين على نائب مركزها من
الحالات أو فروعها وفي الأوجه الموجودة بالحكمة وفي
عمل بورصة التجارة وبموجب ذلك مصحوباً

(١٩٠٠)

محلات في أو شي الامباك او القوم أو ماكولات
الجرى يقصد البيع
معامل النشا
معامل الزبدة
معامل للياه الغازية (المعروفة بالكازوزة)
معامل البوظة
محلات القطاطرية
معامل الفراء من مادة حيوانية
محلات مبيد الحوامض المدنية والنهصلات الكيماوية
للنوع الرموز له بحرف (ب)

محلات الحداده البسيطة
محلات طرق وسبك النحاس
ورش النجارة
دكاكين للكويجه

بيع زيت البنول بالقطاعي
(المادة ٣)

يسري مفعول هذا القرار بعد مضي ١٥ يوما من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محلات مقلقة ومضرة بالصحة وخطرة —
دكرتو في ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ بخصوص الآلات والتراطات
البيطارية ومنسحق بالانصة بيان كيفية تنليده

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٢ يونيو سنة
١٨٩٦ بشأن المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة
وبناء على ما عرضه علينا نأظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمسكة
الاستئناف المختلطة الصادر في ١٦ يونيو سنة ٩٠٠
طبقا لما ورد في المادة الثانية من الامر العالي الصادر
في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوائين
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

لا يجوز لاحد ما ان يركب آلة بخارية لو فزنا

(١٩٠٠)

باعلان مقتضا ان بعد مضي عشرة ايام بشرع
في يها
وتشتمل الرخصة التي تقدم عن ذلك لقاضي الامور
الوقتية على بيان كافة النور المملوكة التي لم تف بالشروط
المتفق عليها

(المادة ٢)

بعد هذه الاحكام بعد مضي شهر من تاريخ نشرها
بالطرق للنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول
من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة ٣)

على ناظر المحفانية تنفيذ امرنا هذا
محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة —
قرار صادر من ناظر الداخلية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة الاولى من اللائحة العمومية
الصادرة بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ٩٦ بشأن المحلات
المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
وبعد الاطلاع على الجدول الملحق باللائحة المشار
اليها
قرر ما هو آت

(المادة ١)

المحلات الآتي بيانها تضاف الى القسم الاول من
الجدول المذكور آنفا حسا يأتي

لنوع الرموز له بحرف (١)

اسواق المواشي
معامل الطوب والقرميد والفخار الوقتية (سواء
كانت لشعبة خصوصية او للتجارة
قوانين الجبس والجير الوقتية (سواء كانت لشعبة
خصوصية او للتجارة)

(المادة ٢)

المحلات الآتي بيانها تضاف الى القسم الثاني من
الجدول المذكور حسا يأتي

لنوع الرموز له بحرف (١)

وعلى اصحاب الآلات والقرانات المتصلة قبل امرنا الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ الذين لم يخطروا عنها نظارة الاشغال العمومية بحسب المادة الخامسة من اللائحة العمومية الصادرة في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ ان يخطروا عنها تلك النظارة في ميعاد جديد قدره ٦٠ يوما تخفي من يوم العمل بالحكم امرنا هذا ويكتب هذا الاخطار على ورقة تفتتها ٣٠ مليا وتذكر فيه الايضاحات للدونة بالنقرة الاولى الى النقرة السابعة من اللادة الاولى من اللائحة للرفقة بأمرنا هذا فلن لم يسلوا بذلك في الميعاد المذكور تمد تلك الآلات والقرانات حيث ينبغي آلات وقرانات مستعدة ولا يجوز اذا تشيئها الا بعد الحصول على الرخصة (المادة ٤)

الآلات والقرانات البخارية معا كان الزمن الذي مضي على تركيبها يجوز ان يفتش عليها مندوبون من نظارة الاشغال العمومية للتحقق بما اذا كانت احكام اللائحة للرفقة بأمرنا هذا فيما يخص بالامن العام مرعية الاجراء

واذا كان صاحب المثل اجنبيا تقبل التفتيش يخطر التفتيش التام هو اليها باليوم النسيه يتحدد لذلك لكي يتمكن من حضور التفتيش اذا استصوبت ذلك

ولا يجوز ان يشمل التفتيش المذكور الجزء المضمّن من تلك المحلات للسكن او مكتتب الادارة فقط ويتنخب المندوبون للتفتيش من كبار حال الصلحة

(المادة ٥)

اذا تبين ان كيفية تشغيل الآلات او القرانات يتسبب عنها مضار جسيمة من حيث الراحة والصحة والامن العام فلي اصحابها ولو كان مهتمين برخصها يات براعوا (فيما يخص بكيفية التشغيل) الاحتمالات التي تقرر جهة الاختصاص انفاذها وتمتد بقرار

موا كان ذلك في محل من المحلات المغلقة او المضرة بالصحة او الخطرة المذكورة في الجدول المعلق بأمرنا وبلائحة العمومية الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ او في محل من محلات التغير مبيتة في ذلك الجدول وان عرك تلك الآلة على حدة لاي غرض من الاغراض الا اذا رخصت له نظارة الاشغال العمومية بذلك مقدما

والرخصة واجبة ايضا اذا اريد احداث تغيير كلي في الآلة البخارية او القران للرخص به او ترسيمه ترميها بها من شأنه تعديل كيفية تشغيله حركاً على الراحة والامن العام والصحة او عند نقل الآلة لاسم شخص آخر ولا يجوز نقل آلة مرخص باقامتها في محل معين الا برخصة اخرى

(المادة ٦)

يجب ايضا الحصول مقدما على رخصة من نظارة الاشغال العمومية لكل جهاز يحركه البترول او الغاز او المولد الحار لادارة اي آلة من الآلات (ما كانت)

احكام امرنا هذا واللائحة الملحقه به تدرسه على الجهازات المذكورة هي استوجب نوعها ذلك وكما استلزم الحال اخذ رخصة ايثاماً لاحكام امرنا هذا يقتضي إعطائه تلك الرخصة او رفضها في خلال ٦٠ يوما تخفي من تاريخ طلبها وفي حالة الرفض تبين اسبابه

(المادة ٣)

الآلات والقرانات المرخص بها او السابق الاخطار عنها بحسب احكام امرنا الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ يستمر تشغيلها بدون رخصة اخرى او اخطار آخر — اما لقائمة بعد صدور ذلك الامر وغير مرخص بها فتسري عليها احكام امرنا هذا كآلات الجديدة

(١٦٠٠)

وزاري فان لم يراعوا تلك الاحتياطات في الميعاد المقرر يماثلون بحسب احكام المادة الثانية عشرة من اللائحة الملحقه بامرنا هذا

(المادة ٦)

الالات والقنوات البخارية المخصصة فقط لرفع مياه الري او التجفيف تبقى تحت احكام الامر العالي الصادر في ٨ ابريل سنة ١٨٨١ واللائحة الصادرة في ٦ ابريل من تلك السنة المختصة بالالات الرافعة على انه يجوز تفتظرة ان تقرر عدد الانتضاه على تلك الات والقنوات ما تراه من شروط الامن المقررة في اللائحة الملحقه بامرنا هذا

واذا اراد اصحابها استعمالها ايضا لغرض من الاغراض الصناعية فعلى السلطة المختصة باعطاء الرخص بتشغيل الصناع ان تتفق قبل اعطاء الرخصة مع نظارة الاشغال العمومية (مصلحة الموابرات البخارية) على الشروط المتعلقة بالامن العام التي تقتضي تقيدها في الرخصة

(المادة ٧)

تلحق بامرنا هذا لائحة تصدرها نظارة الاشغال العمومية ميّنة فيها كيفية تنفيذه

(المادة ٨)

من خالف احكام امرنا هذا واللائحة للنوع عنها في لائحة السابعة منه يساق بحسب احكام تلك اللائحة

اذا كان اصحاب الآلة البخارية المسية عنها مخالفة بعضهم اجانب وبعضهم وطنيين فتقام عليهم دعوى المخالفة امام المحاكم المختصة

(المادة ٩)

كل ما كان مخالفا لامرنا هذا من احكام الاوامر العالية والوائح السابقة المختصة بالالات البخارية يعتبر لايّ حياء

(المادة ١٠)

(١٦٠٠)

على نظاري الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

ترجمة

لائحة من الآلات البخارية

بعد الاطلاع على لائحة السابعة من الامر العالي الصادر في ٨ نوفمبر سنة ٩٠٠ بشأن الآلات البخارية وبعد مصادقة مجلس النظارة واخذاري مجلس شورى القوانين وبناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا لمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

(قد قررنا ما يأتي)

(المادة ١)

يكتب طلب الرخصة على ورقة مثقفة منها ٣٠ مليا وفيه الايضاحات الاتية

اولا اسم صاحب الآلة ونقته وصناعته وجنسيته ومحل اقامته

ثانيا محل المراد تركيبها فيه

ثالثا الغرض المخصصة هي من اجله

رابعا قوة الآلة ونوعها

خامسا عمر القزان اذا كان مستعملا

سادسا نوع القزان (طرزه) ومقاساته العمومية وتفاصيله ونوع المواد المصنوع هو منها سابعا وصف كيفية تنفيذته

ويلحق بالطلب رسم الموقع والمباين ميّنة فيه الطرق العمومية والاملاك الملاصقة لتلك الموقع والاماكن للبنية

او المراد جاورها الاعمال المخصصة تلك الآلة من اجلها وموضع الآلة والقزان وموضع المدخنة وارتماها وهذا الرسم يحمله مهندس رياضي بمقاس $\frac{1}{100}$ وعلى المرخص له ان يدفع قبل استلامه الرخصة مبلغا قدره جنيه واحد وهو رسم النظر في طلبه

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ٢)

معى لفرز مهندسو النظارة البحث والنظر في الطلب
يعرض ذلك الطلب (ومعه تقرير المهندس منه) على
مجلس الوابورات وهو يت حكمة في شأنه
ويشكل ذلك المجلس من رئيس وهو رئيس
قسم الهندسة وعضوين هما بائتمنش الوابورات
ومفتش صحي
واذا كان القزان بجوار ترعة فعل مصالحة الوابورات
قبل اعطائه الرخصة أن يستحصل على مصادقة مفتش
الري ذي الاختصاص على ذلك

(للمادة ٣)

تقام الآلة بحسب البين في الرسم (الذي تلم صورته
الى الطالب) وبالشروط الآتية

فما يقتض بالقرانات الى تزيد نوعها

الاسمية عن ستة خيول

اولا يجب أن يكون القزان الذي تزيد قوته الاسمية
عن ستة خيول مقاماً على مسافة عشرة امتار
على الاقل من المساكن والجسور والطرق العمومية
المجاورة له

ثانياً تكون مدخة القزان عالية بقدر مترين على الاقل
من الاجزاء الاكثر ارتفاعا في الابنية الواقعة في دائرة
نصف قطرها خمسون متراً

ثالثاً يقام حول القزان حائط يكون علوه جيداً
متيناً مصنوعاً بمونة مائية لا يخالطها شيء من القرب
ويمنع مجلس الوابورات سمك ذلك الحائط في نفس
الجلسة التي يقرر فيها اعطاء الرخصة ويجعل لحل
القزان سقف خفيف منفصل عن السقف والسطوح
المجاورة له

فما يقتض بالقرانات التي قوتها الاسمية

سنة خيول فأقل

يجوز عند الاقتضاء تركيب القزان الذي من هذا

القنيل داخل اية ورشة بشرط أن يكون بناء الورشة
قلتها متيناً مصنوعاً بمونة مائية ولا تكون هي جزءاً من
منزل للسكن ولا يعاوها ادوار
ويجب أن يكون بين بيت النار وحيطان الورشة براح
قدره متون على الاقل

لما اذا اريد تشغيل القزان خارج ورشة فوريك
حيثئذ يحسب احكام الفترة الثالثة من هذه المادة
وتكون مدخته عالية بقدر مترين على الاقل من
الاجزاء الاكثر ارتفاعا في جميع الابنية الواقعة في دائرة
نصف قطرها خمسون متراً

(المادة ٤)

احتياطات الامن التي يجب اتخاذها

فما يقتض بالوابورات والقرانات

المركبة في محلات معينة

اولاً لا يجوز تشغيل القزات الا متى حجب
في محل صاحب الرخصة تحت ادارة مندوب
النظارة وكانت التجربة مرضية واستلم للرخص له
اذناً بالادارة

ثانياً يجب أن القزان بأن يحمل ضغطاً مائياً يزيد
عن معظم الضغط الحقيقي وضغط التجربة هذا
(وشروطه ان لا يتأذى عنه تنفس في القزان او
تشير في شكله) يستند من كل المدة التي يستلزمها فحص
القزان ومعاقبة جميع اجزائه

ثالثاً تكون زيادة الضغط في التجربة على السنتيمتر
الواحد المربع معادلة للضغط الحقيقي وهذه الزيادة
لا تنقص مطلقاً عن نصف كيلوجرام ولا تنقص
سنة كيلوجرامات ولا يجوز البناء حول القزات
ولا تعطيته قبل اجراء التجربة

رابعاً ليس من الضروري تجربة مجموع القزات
معى كانت اجزائه بعد تجربتها منفردة لاترابط بمعى
بعض الا بمواسير على طولها خارج الموقد (بيت
النار) وحارات الحرارة وكانت تعليماتها سهلة الفك

« ١٩٠٠ »

« ١٩٠٠ »

رايبا يجب ان يكون لكل قزان جهاز حمز او
جس (طابق) متحرك حركة نسبة ضغط
للا وموضوع عند مرتبط ماسورة التقدي صة
بذلك للجهاز

خامسا يجب ان يكون لكل قزان زيزدقوته الاسمية
عن ستة خيول جهازان لتغذية . بالماكل منها كاف
لتوريد ما يحتاجه القزان من الماء للتغذية
سادسا يجب ان يكون لكل قزان طابق او حنفية
لجهاز البخار توضع بقدر الاستطاعة عند منشأ ماسورة
البخار على القزان نفسه

سابعا يجعل لكل قزان جهازان منفصل احدهما عن
الاخر يستدل بهما على تسوية الماء فيه ويوضع
بجراى من العامل المتوط بتغذية ذلك القزان ويكون
احدهما من الجهازين انبوبة من زجاج يسهل نظيفها وابدالها
باخرى عند الاقتضاء اما اذا كان الجهاز الاخر حنفية
فتوضع تلك الحنفية على مسلوطة معظم ارتفاع الماء في
القزان ويكون وضعها بكيفية يتيسر معها ادخال قضيب
حديد اتقي في ذلك القزان ويبين هذا الارتفاع
تينا ظاهرا على زجاجة التسوية ووجه القزان
او البناء

اما في القزانات العمودية الوضع والعظيمة الارتفاع
فيستثنى عن انبوبة الزجاج بجهاز يستدل منه ذلك
العامل على تسوية ماء القزان

(المادة ٦)

تعاد التجربة المتوه عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها
في حالتين الاولى كالمسأله عن القزان المرخص
به رخصة اخرى والثانية اذا رجع الى استعماله بعد عطلة
قد رهاسته اشهر بالاقل

ولا يجوز ان تكون المدة بين التجريتين اكثر
من ست سنين

ولا يجوز استعمال القزان في الحالتين المتقدم
ذكرها الا بعد استلام المرخص له اذنا بالادارة
دالا على ان التجربة جاءت لتبيحها مرضية

خامسا تقدم نظارة الاشغال العمومية بايزم لعملية
التجربة من الممد واما اجرة الصانع فلي طالب التجربة
سادسا اذا جرب القزان او جزء منه - وكانت
التجربة مرضية فتوضع عليه علامة تدل على مقدار
الضغط الحقيقي الذي لا يجوز ان يتعداه البخار معبرا
عن ذلك الضغط بالكيلوجرام المستقيم للربع الواحد
سابعا يعبر على العلامة المذكورة ثلاثة اعداد
يدل اولها على اليوم وثانيها على الشهر وثالثها على السنة
التي تكون التجربة قد اجريت فيها
ثامنا يجب ان تكون احدى تلك العلامات بحد
وضع القزان في عمله ظاهرة للعيان

(المادة ٥)

تركب القزانات وتشغل بالشروط العمومية الاتية
اولا يجب ان يكون لكل قزان نياشر ادارته
صفيحة دالة على التواريخ التي صنع فيه واقصى
الضغط الحقيقي وان ثبت تلك الصفيحة في ظاهر
القزان بمسامير برشام من نحاس وتكون ظاهرة
جليا لتتمكن من قرائتها

ثانيا يجب ان يكون لكل قزان صمامان للامن
اي بلان يتيسر بها تصريف البخار عند بلوغ الضغط
الحقيقي نهايته القصوى المبينة بالعلامات المذكورة آنفا
ويجب ان تكون فتحة الصمام كافية لحفظ البخار في
القزان (معا كانت قوة النار)

في درجة من الضغط لا تتعدى قط حد الضغط
المذكور آنفا وعند الاقتضاء يصرف بخار ذلك الصمام
بهدر الزووم او يرفع من اجل ذلك ويجوز توزيع
مجموع البخار الذي يصرفه هذان الصمامان على
عدة صمامات

ثالثا يجب ان يكون لكل قزان مسانومتر صحيح
لا يجب فيه يوضع بجراى من الرقاد (المطشحي)
مقسما بكيفية تدل على حفظ البخار الحقيقي في القزان
بالكيلوجرام ويجب ان يكون على مقياس المانومتر
إشارة ظاهرة جلية يعلم منها منتهى ذلك الضغط

(١٩٠٠)

(المادة ١٠)

(احكام عمومية)

تعطى الرخصة للرخص له تحت مسؤوليته خاصة بدون ان يفرد على الحكومة ادنى مسؤولية ازاء صاحب الشأن او الجير ان اواي شخص اخر بسبب ما تستخدم هذه الرخصة من اجله

ولا تشمل الرخصة المظلة من نظارة الاشغال العمومية الصناعة التي تستعمل الآلة البخارية من اجلها بل على الرخص له ان يتحصل اذا اقتضت الحال على الرخص اللازمة لتشغيل تلك الصناعة من السلطة ذات الاختصاص بحسب احكام اللوائح المختصة بمحلات الصناعة

(المادة ١١)

اذا تبين ان التفتيش للنمو عنه في المادة الرابعة من الامر العالي الملحق به هذه اللائحة مغايرت في ادارة الآلة او القزان يخشى منها على الامن العام او ان شروطا من شروط الرخصة او اذن الادارة لم يعمل به فيسرع حينئذ بارسال اعلان ادارى الى صاحب الآلة يبين له فيه سبب لخطر او الشرط الذي يكون قد خالفه او لم يراعهم من شروط الرخصة او اذن الادارة ويكلف فيه ايضا بتلاقي الامر في ميعاد لا يقل عن عشرين يوما تقضى من تاريخه اعلانه

فاذا اقتضى ذلك الميعاد ولم يتخذ هذا الاعلان الادارى فيتحرر حينئذ مضر مغالطة ضد صاحب الآلة ذاته وعليه انفاذ الاجراءات اصولية مع المستأجرين او غيرهم ممن يستعملون الآلة اما في احوال الخطر القريب الوقوع فتسرع السلطة الادارية للحللية بتوقيف ادارة الآلة بقرار وزاري تبين فيه الاسباب الداعية لذلك الى ان يصدر الحكم في مخالفة المقررة في الحضر

(المادة ١٢)

يجب ان تذكر في القرار الوزاري المنو عنه في المادة

(المادة ٧)

تبشّر التجربة للنمو عنها في المادتين الرابعة والسادسة من هذه اللائحة على نفقة النظارة للمرة الاولى فاذا لم تات التجربة الاولى بالنتيجة المرضية فتعاد على نفقة الرخص له

(المادة ٨)

اذا لم يطلب للرخص له في مدى سنة واحدة من تاريخ الرخصة التجربة المنو عنها في المادة الرابعة للتقدم ذكرها تعتبر رخصته لاغية من نفسها وبطلان ايضا تلك الرخصة اذا ادار للرخص له او ابوره قبل ان يتحصل على اذن الادارة الدالة على ان التجربات جاءت بنتيجة مرضية وان شروط الرخصة قد عمل بها

وقبل الواوور لاسم شخص اخر غير الرخص له يستوجب ايضا بطلان الرخصة كما جاء في نهاية للمادة الاولى من الامر العالي الملحق بهذه اللائحة فاذا حصل النقل يجب على واضع اليد الجديد الواوور ان يستعمل قبل استعماله على رخصة جديدة والا فيعتبر ويماتل كمن له آلة بدون رخصة ويحتم عليه بالمقويات المقررة لذلك في المادة الثالثة عشرة الاتي ذكرها

(المادة ٩)

(في الآلات والقزانات الكومويل)

الآلات والقزانات البخارية التي لا تستخدم الا وغيثاني تقط تقف فيها وهي سهلة النقل من مكان الى اخر ولا تستدعي شي من الانبئة لادارتها في نقطة معلومة تعد من قبيل الكومويل وتسري على القزانات الكومويل الاحكام المختصة باحتياطات الامن

ويجب ان يكون لكل قزان صنيعة محفور عليها بكتابة واضحة جدا اسم صاحبه ومحل اقامته وغرة متسلسلة (اذا كان لصاحب القزان عدة قزانات الكومويل)

ماريونيت يلجيكا ومقيم بها ومن رعيا حكومة يلجيكا
 واجرير باثمهندس ومدير معامل مدينة ماريونيت
 يلجيكا ومقيم بها ومن رعيا الحكومة البلجيكية
 وامر دولاتز من رابلل للمعامل بمدينة ماريونيت ومقيم
 بها ومن رعيا الحكومة البلجيكية وامبرواز رالي احد
 اعضاء محل تجارة رالي واولاده وشركاه تاجر من
 رعيا الحكومة الانكليزية ومقيم بالاسكندرية وسبرائيل
 طنبه تاجر من رعيا اليونان ومقيم بالاسكندرية وهنري
 مالتاس مأمور ادارة حصر الدخان الثاني وشركة
 التتلك من رعيا الحكومة الانكليزية ومقيم بالاسكندرية
 لتأسيس شركة مساهمة باسم شركة الفيز الصناعي
 الصحي بمصر

وبعد الاطلاع على نظامنامه الشركة المذكورة
 وبعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون التجارة
 وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي
 مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

رغص لكل من اتواختب ب . رجي وف . مايل
 واجرير وامر دولاتز وامبرواز رالي وجبرائيل طنبه
 وهنري مالتاس بان يؤسسوا في القطر المصري على
 ذمتهم وتحت مسؤليتهم شركة مساهمة تسمى بشركة
 الفيز الصناعي الصحي بمصر يعمت لانمود على الحكومة
 في أي حال من الاحوال أي مسئولية كانت بسببه
 هذا الترخيص وبشرط ان يتبع المذكورون في ذلك
 قوانين القطر وعاداته ونصوص النظامنامه للرققة
 صورة منها بأمرنا هذا وعليها امضائهم

(المادة ٢)

لايترب على هذه الرخصة لشركة المساهمة
 المذكورة ادق امتياز او احتكار او مسؤولية من
 الحكومة او عليها

(المادة ٣)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

لنظامه من الامر المالي للصفة به هذه اللائحة
 الاسباب ويعين الجباد لتنفيذه ولا يكون هذا للبعاد
 اقل من عشرين يوما من اعلان ذلك القرار
 بالطرق الادارية
 فاذا انقضى هذا للبعاد ولم ينفذ القرار المذكور
 يلزم حينئذ بانفاذ الاجراءات اللازمة بحسب
 احكام المادة السابقة

(المادة ١٣)

كل صاحب آلة او جهاز يشغل آلة او قرانه
 يضبط يزيد من مقدار الضغط المسمون في الرخصة او
 يحصل صدمات الامن في التران زيادة عن تحملها او
 يفقد او يطل جهازا من جهازات الامن الاخرى
 كالناوثر ودليل النسوية في التران يعاقب بغرامة
 قدرها مائة قرش صاغ
 واذا عاد الى ذلك سنة السنة الواحدة يجوز
 للقاضي عند الحكم بالغرامة ان يأمر
 بتوقيف الآلة

(المادة ١٤)

من خالف حكمان احكام لاسر المالي او احكام هذا
 اللائحة بانائب بغرامة قدرها عشرة قروش الى مائة قرش
 ويطلب على المخاضي الحكم بتوقيف الآلة عدد عدم
 وجود رخصة او اذن ادارة او عدم حصول الاخطار
 وفي جميع الاحوال الاخرى يجوز له الحكم بذلك
 بحسب ما تقتضيه الظروف

(شركة) ذكر في ٩
 مجيز صناعي صحي -- نوفمبر سنة ١٨٩٩ بالتاريخين
 بشركة الفيز الصناعي الصحي بمصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة للطور بصفة
 هرفية بالاسكندرية ومصدق على الامضاءات
 للضرورة فيه بتم كتابة القودال الرسمية بحكمة
 الاسكندرية الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٥ يولي
 سنة ٩٩ بين كل من اتواختب ب . رجي الهندس
 للعارسية من رعيا حكومة بلجيكا ومقيم بالاسكندرية
 وف . مايل من اصحاب الاملاك والمعامل بمدينة

قانون مدرسة الحقوق

الباب الاول

(في ذوقهم التعليم بالمدرسة)

(المادة ١)

يؤرخهم مدرسة الحقوق يشتمل على المواد الآتية وهي الزامية

(١) لغة اجنبية انكليزية او فرنسية (دروس

تاريخية وفلسفية وادبية طبقا لبروغرام الرسمي)

(٢) ترجمة

(٣) شريعة اسلامية

(٤) قانون مدني (شرح القانون المدني الذي تلاهي

ومقارنته بالقانون المدني المختلط وسائر القوانين الاجنبية)

(٥) القانون الجنائي (شرح قانون العقوبات

وقانون تحقيق الجنايات الاجلئين ومقارنتهما بقوانين

العقوبات الاجنبية)

(٦) مقارنات مدنيّة وقضائية (شرح القانون

الايطالي ومقارنته بالقانون المختلط)

(٧) القانون التجاري (شرح القانون الاعلى

والمختلط)

(٨) القانون الاداري

(٩) القانون الدولي الخاص

(١٠) مقارنات القوانين وهذا الدرس يدخل تحته

بالضرورة

اولا - الحقوق على المهرم وانسابها

ثانيا - القوانين وسرناياتها اللازمة والالزمة

والاشخاص

ثالثا - الاشخاص على المهرم

رابعا - الاموال والبرصايات الاصلية

خامسا - الدعاوي وقضاياتها العمومية

(١١) مهدي في الاقتصاد السياسي

(١٢) نظام الادارة والقضاء

(١٣) القانون الزواني

قانون مدرسة الحقوق

بمدرسة الحقوق الخديوية -

بمقتضى المصادرة

قرار نظارة المعارف السنية بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩

نمرة ٦٨١

قرار من نظارة المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المعارف

في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (١٣ يونيو سنة ١٩٢٤)

على قانون مدرسة الحقوق

وبعد الاطلاع على مافروته اللجنة المشيئة الادارية

بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ بشأن التعديلات

لمقتضى ادخالها على قانون مدرسة الحقوق المذكور

وعلى مافروته مجلس المعارف الاعلى بجلسة ٢٤ فبراير

سنة ٩٩

وبعد الاطلاع على قرار مجلس نظارة المعارف

في ٢٠ شوال سنة ١٣١٦ (٤ مارس سنة ١٨٩٩)

قرروا ما هو آت

(المادة ١)

يصرفه على قانون مدرسة الحقوق المرفق بهذا

اعتبارا من السنة المكتوبة التي تبدي في شهر أكتوبر

سنة ٩٩ بحيث يبقى القانون المصدق عليه بقرار

النظارة الصادر في ١٣ يونيو سنة ٩٧ معمول به في

حق التلامذة المزمعين الالب في تلك الدراسة

بالمدرسة

(المادة ٢)

على كل ما كان ادخاله على القانون من الاحكام

اعتبارا من شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩ الا ما استثنى

من تلك الاحكام بالنسبة للتلامذة المزمعين

الآن في تلك الدراسة بالمدرسة

(المادة ٣)

على المذكرين والزوجي وتنفذ هذا القرار

(المادة ٦)

يجريه الامتحان في محل المدرسة في اليوم والساعة.
الذين يتعين ان يقرر يصدر من النظرة بناء على طلب.
نظر المدرسة ويعين المحققين من مدرسي المدرسة.
(المادة ٧)

على طالب الدخول بالمدرسة ان يقدموا قبل اليوم.
المعين للامتحان بشرة ايام على الاقل لنظر المدرسة
طلب على ورقة تمهيدية فيه اعوانهم والفهم وعنوان.
آياتهم لو لولاه امورهم بالقبض وعليهم ان يوضحوا.
لي القسمين هزموا على تلقي الدروس فيه الانكليزي.
ام الفرنسيون وان يقدموا مع طلب الدخول الاوراق.
الآتية

اولاً — شهادة ميلاد دالة على ان عمر الطالب
اكثر من ١٦ سنة وعند عددها شهادة معتمدة
ثانياً — شهادة الدراسة الثانوية

ثالثاً — شهادة حسن السلوك من المدرسة التي تخرج
بها الطالب

(المادة ٨)

اعتقل طالب الدخول يكون تحريراً او شفاهاً
فالامتحان القريري يتفهم
اولاً — انشاء باللغة العربية
ثانياً انشاء باحدى اللغتين الاجبيتين الانكليزية
او الفرنسية في موضوع تاريخي يتخبط من
بروغرام الدراسة الثانوية
ثالثاً — ترجمة من الانكليزية او الفرنسية الى
العربية

والامتحان الشفاهي يكون عبارة عن عادية باللغة.
الاجبية التي وقع اختيار الطالب عليها وعن ترجمة
شفاهية في كتاب وتقدير الدرجات لمواد هذا الامتحان
يكون طبقاً لنصوص الفقرة الرابعة من المادة السادسة
عشرة

(المادة ٩)

ترتيب التلامذة النهائي يعمل على حسب مجموع

المواد الستة الاخيرة يجب عرض بروغرامات عنها
ملخصة على نظارة المعارف الاقرار عليها

(المادة ١٠)

تلامذة المدرسة ينقسمون الى قسمين على حسب
اللغة الاجبية التي اختاروا دراستها اما الدروس
القانونية التي تلقى باللغة العربية فيشترك فيها تلامذة
القسمين

ويدرس باللغة العربية

اولاً — الشريعة الاسلامية

ثانياً — القانون الجنائي (قانون العقوبات. وقانون
تحقيق الجنايات)

ثالثاً — نظام الادارة والنظام

اما باقي المواد القانونية فتدرس باللغة الاجبية
التي وقع اختيار الطالب عليها

(المادة ١١)

على تلامذة القسم الانكليزي ان ينظروا أثناء
السنوات الثلاث الاولى درسا فرنسائيا حتى يتقنوا
على مراجعة الشروحات وكتب مبادئ تطبيق
القوانين

وعما يخفون فيه في آخر كل سنة من هذه السنوات
الثلاث تحريراً وشفاهاً باللغة الفرنسية

اما تعلم اللغة الانكليزية فهو اختياري بالنسبة
لتلامذة القسم الفرنسي ومدة تعلمها والامتحان فيها
على حسب المبين في الفقرة السابقة
(المادة ١٢)

مدة الدراسة بهذه المدرسة اربع سنوات ولا
يجوز ان يسمح احد من التلامذة في شيء من مدة
الدراسة بأي حجة كانت

الباب الثاني

(في قبول التلامذة بالمدرسة)

(المادة ١٣)

لا تقبل التلامذة بالمدرسة الا بالامتحان

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

لا يقبل بمدرسة الحقوق تلامذة مجربات ولا
مجاناً

الباب الثالث

(في امتحان الانتقال من سنة دراسية
إلى أخرى و امتحان انقلم الدراسة)

(للمادة ١٤)

لا يسوغ لانتقال تلميذ من سنة دراسية إلى السنة
التي فوقها إلا بعد أن يؤدي امتحاناً في دروس السنة
السابقة ويتنجح فيه

ويؤدي امتحان السنة الأولى بين يدي مدرسي المدرسة
أما امتحان السنين الثلاث الأخيرة فيكون أمام
لجنة تنتخب أعضاها نظارة المعارف من غير مدرسي
المدرسة تحت رئاسة من تعيينه نظارة رئيساً من
الأعضاء المذكورين

(للمادة ١٥)

الامتحانات السنوية لتلامذة السنين الدراسية
كلها في القسمين جميعاً تفصل في النصف الأول من
شهر يونيو ويتعدد ميعاد اجتيازها بقرار وزاري

(للمادة ١٦)

الامتحانات على نوعين تحريرية وشفاهية فالمواد
النظر القانونية وهي اللغات الإنكليزية والفرنساوية
والترجمة يكون لكل واحد منها امتحان تحريري
أما المواد القانونية مما كان صمداً فليس لها في السنة
إلا امتحانان تحريريان أحدهما بالبري في الشريعة
الإسلامية في عموم المدرسة والثاني باللغة الأجنبية
في مقدمة القبولين في السنة الأولى وفي القبولين
الروماني في السنة الثانية وفي قانون العقوبات في السنة
الثالثة وفي القانون المدني في السنة الرابعة

ويتضمن طلبية كل سنة عدداً ذلك امتحاناً شفاهياً
في سائر المواد التي تلتزمها في بحر السنة ولاجل أن
يعد الطالب ناجحاً في امتحان آخر السنة يلزم
أولاً -- أن يكون للترتيب العمومي لدرجته

درجات الامتحانات ويرسل هذا الجدول من قبل
نظار المدرسة نظارة المعارف لتقرر عدد التلامذة
الذين ترى قبولهم ويقاع على باب المدرسة كشف
باسمائهم على حسب الأوضاع المعتادة ومتى قبل الطالب
حسب اختياره في قسم من القسمين تعيين عليه البقاء
قيمتي نظم الدراسة

والانتقال من أحد القسمين إلى الآخر ممنوع
منها مطلقاً

(المادة ١٠)

يشترط في كل من يقبل بالمدرسة من الطلبة
أولاً -- أن يكون مطعم المجدي وذلك
يستدل عليه بواسطة كشف حكم المدرسة وعليه بعد
ذلك أن يقدم مكتوباً من والده أو المتولي أمره
أو شخص آخر يطلب في شأن التلميذ يكون مقيماً
بالتجارة يتمد فيه بملاحظة سلوك التلميذ في الخارج
وأخبار نازل المدرسة في حالة الاستقطاع وأعطاه
التلميذ شهادة عند عودته

(للمادة ١١)

على التلميذ أن يدفع حال دخوله المدرسة أو سنة
بحر الخامسة عشر يوماً التالية لتاريخ إعلانه بالتبول
نصف المصروفات الدراسية البالغ قدرها ١٥ جنيهاً
معمرياً في السنة المكتتبة وأن يدفع علاوة على ذلك
١٠٠ قرش صاغ رسماً للدخول بمكتبة المدرسة
وهذه المبالغ يبقى حكمها مكتسبة للحكومة في جميع الأحوال
ولو لم يستمر التلميذ على تلقي الدروس بالمدرسة
بعد دفعه

(للمادة ١٢)

إذا لم يتم التليغ يدفع لليلتين اللغوه ههما في
المادة السابقة قبل انقضاء خمسة عشر يوماً التالية
لتاريخ إعلانه بالتبول يشطب اسمه من كشف لمد
التلامذة من ذلك العام

(للمادة ١٣)

(1人)

الف عشرين

ثانياً - أن لا يكون في درجات للوالد امتحان فيها درجة أقل من خمسة وقدس نتيجة الامتحانات تحريرية كانت أو شفاهية بدرجات بين الصفر والعشرين وكل تلميذ يتأخر بعد دروس سنته أو ليس من الجائز أصلاً عمل امتحان عند افتتاح الدراسة في شهر أكتوبر ومن يتأخر عن امتحانين متتاليين من التلاميذ يحذف من المدرسة

: (۱۷:۵۵)

لا يتعين تلبية كل سنة الاسقف المواد المقررة
بموجب قانونها. مع ذلك في الاسئلة المتعلقة في
القانون المدني والقانون الجنائي وقانون الوفاة المدني
والعقاري يجوز للمتبعين أثناء امتحانه في القسم الثاني
من الفرع ان يلقى اسئلة فرعية معوضة لها مسائل
بالقسم الاول

(۲۸:۴۱)

بعد امتحان السنة الرابعة يعطي الكلية القبولين
في الامتحان شهادة التيسيرية المعربة في الفرائض،
وتعلن أسماء التاجين من الطلبة في الجرائد الرسمية
وهذه الشهادة تسوغ خلوها حتى الدخول في
الوظائف القضائية والادارية بدون امتحان

الباب الرابع :-

(في نظام المدرسة والأدارة)

(المائدة)

وضع النظر للدراسة حول أوقات اليوم وسوقه
للنظر والتدقيق عليه وهذا الجدول - يعمل في شهر
يونيه من كل سنة من السنة الدراسية التي يتدور
في شهر أكتوبر التالي -
ولتوضيح جوانب الدراسة على النحو التالي
الترتيب المرفق هذا الترتيب -
مضمون (الدراسة المرفقة)

(1895)

(1895)

يُعطى المدرس أن يصرف الوقت المتروك له في إعطاء
الدروس ولا يخص النافل بالمذاكرة إلا مدفعا لسبوع
التي هي امتحانات الثلاثة لإشهر الأولى والثانية
ومدة الأسبوعين السابقين لامتحانات آخر السنة
(المادة ٢١)

يعطي المعلمون لتلاميذهم موضوعات يكتبون فيها
وذلك في فواصل يحددها الناظر وتلك الموضوعات
يصحبها المدرسون في منازلهم ويردونها للتلاميذ وعلى
هامشها التصحیحات والملاحظات التي تدور لهم

(المائدة ٤٢)

امتحانات الثلاثة الأشهر الأولى تُعْمَلُ في النصف الأول من يناير ولتُحَانَتِ الثلاثة الأشهر الثانية في النصف الأول من شهر أبريل وتدور تلك الامتحانات على المواد التي درست في طرف الثلاثة الأشهر الفائتة ويُقَدَّرُ نتيجة تلك الامتحانات على حسب نص المادة السادسة عشرة ويُعَدُّ جدول بنتائج امتحانات كل ثلاثة أشهر إلى نظارة المعارف على الفور

(۲۳۰)

النظارة للعرفان تعني من الواضحة: مئة ثلاثة اشهر
التي قري بناء على رأي النظر للمرسدة الذي يكون
من خصائصه الشك في: قوة العذر وعدمه و...
تخرج له بذلك من التزاولية يلزم بدم القسط
كالعادة و... الإحتجابات التي تحصل في آخر الثلاثة
اشهر اسوة بقرانه

(४६, २३५५)

إذا جهر عليه في المذمة فمأخذه من سماعه (الدخول
فلا يفتقر إلا بعد أن يثبت أن المخبر كان عاقلًا و
تأخر تأخيرًا أو استعجب إعجابًا بذلك فإن تأخيرًا
التأخير على المخبر في الحضور والادلاء لا يفتقر إلى
رقته إن طلب التأخر ١١

الباب الخامس

(في المكتبة والتربص العملي)

(المادة ٢٥)

مكتبة المدرسة تبقى مفتوحة للتلامذة كل يوم هذا ايام المراسم والاعياد والتلامذة ان يستمروا منها كتباً الا مجموعات النصوص القانونية والجلسات الدورية وكتب المراجعة فلها لا يخرج من المكتبة بل تراجع فيها حيث هي

وتقيد استعارات الكتب في دفتر مخصوص يتخذة ضابط المدرسة أمين مكتبتها ويبين في الدفتر عنوان الكتب للستار وتاريخ الاستعارة واسم المستعير وترد الكتب الى المكتبة على الحالة التي كانت عليها في ظرف ثمانية ايام من تاريخ استلامها ويبين في الدفتر كذلك انها ردت

ولا يقبل من تلميذ الدخول في امتحان اخر السنة اذا لم يثبت انه قد رد الى المكتبة جميع الكتب التي استعارها منها في نفس السنة وللفقران يحظر اعارة الكتب للتلامذة الذين ظهرت قلة عنايتهم بما عير لهم من المجلدات او الذين تأخروا في ردها عن الميعاد المحدد

(المادة ٢٦)

عند تقديم التلامذة في دراستهم نوما يجوز ارسالهم فئة بيئة لحضور جلسات المحاكم ويجب عليهم في هذه الحالة ان يحضروا تقريرا عن الجلسات التي حضروا فيها وهذه التقارير يصنعها للدرسون كالمواضيع الانشائية وهذا التبرين العملي لا يحصل الا بطريقة استثنائية بعد التحقيق من ان القضية التي يخضر التلامذة جلستها في المحكمة فيها حقيقة فائدة قانونية وبعد اخذ الاحتياطات الضرورية لاجل معافاة التلامذة على النظام

الباب السادس

(احكام عمومية)

(المادة ٢٧)

لنظارة المعارف العمومية ان تقرر بناء على ما يعرضه عليها ناظر المدرسة دروساً جديدة خلاف الدروس الواردة في المواد ١ و ٢ و ٣ من هذا القانون وتضع لها بروغراماً حسب ما ترى

(المادة ٢٨)

في النصف الاول من شهر يناير من كل سنة يقدم ناظر المدرسة لنظارة المعارف العمومية تقريراً عن حالة مدرسته المعنوية والمالية والتعديلات التي يقتضي ادخالها على نظام المدرسة



ملحق مواد الدراسة

| عدد المحاضرات في الأسبوع | (السنة الاولى) |
|-----------------------------|------------------------------------|
| | اولاً - مواد غير قانونية |
| | « ١ » لغات اجنبية |
| ٢ | « ١ » لغة اصلية |
| ٤ | « ٢ » لغة اضافية |
| ٢ | « ب » ترجمة |
| | ثانياً - مواد قانونية |
| ٣ | « ا » شريعة اسلامية |
| ٢ | « ب » نظام الادارة والتشريع |
| ٤ | « ج » مقدمة القوانين |
| ٢ | « د » قانون روماني |
| ٢ | « هـ » مبادئ الاقتصاد السياسي |
| ٢٣ | (السنة الثانية) |
| | اولاً - مواد غير قانونية |
| | « ١ » لغات اجنبية |
| ٢ | « ١ » لغة اصلية |
| ٤ | « ٢ » لغة اضافية |
| ٣ | « ب » ترجمة |
| | ثانياً - مواد قانونية |
| ٤ | « ا » شريعة اسلامية |
| ٤ | « ب » قانون روماني |
| ٣ | « ج » « جنائي » (قانون العقوبات) |
| ٣ | « د » معاضرات |
| ٢٣ | |

(نتائج ملحق مواد الدراسة)

| عدد المحصلين في الامتحان | (السنة الثالثة) |
|-----------------------------|---|
| | اولاً - مواد غير قانونية |
| | « ا » ثلاث اجنبية |
| ٢ | « ١ » لغة اصلية |
| ٤ | « ٢ » لغة اضافية : |
| ٣ | « ب » ترجمة |
| | ثانياً - مواد قانونية |
| ٤ | « ا » شريعة اسلامية |
| ٦ | « ب » قانون مدني « الجزء الاول » |
| ٧ | « ج » قانون جنائي « تحقيق الجنابات » |
| ٧ | « د » مرافعات مدنية وتجارية « الجزء الاول » |
| ٢٣ | |
| | (السنة الرابعة) |
| | مواد قانونية |
| ٤ | « ا » شريعة اسلامية |
| ٥ | « ب » قانون مدني « الجزء الثاني » |
| ٣ | « ج » مرافعات مدنية وتجارية « الجزء الثاني » |
| ٣ | « د » قانون تجاري |
| ٣ | « هـ » قانون اداري |
| ٢ | « و » قانون دولي خاص |
| ١٠ | |
| ٣ | ساعات تخصصي للامانة يستغلها فيما يحتاجه الكتيب في المكتبة |
| ٢٢ | |

(نابع) ملحق مواد الدراسة

| اسماء المواد | عدد المحصن في الاسبوع | | | | المجموع |
|---------------------------------------|-----------------------|--------------|--------------|--------------|---------|
| | سنة اول | سنة ثانية | سنة ثالثة | سنة رابعة | |
| أولاً - مواد غير قانونية | | | | | |
| (١) لغات اجنبية | | | | | |
| (١) لغة اصلية | ٢ | ٢ | ٢ | ٠٠ | ٦ |
| (٢) لغة اضافية | ٤ | ٤ | ٤ | ٠٠ | ١٢ |
| (ب) ترجمة | ٢ | ٣ | ٣ | ٠٠ | ٨ |
| ثانياً - مواد قانونية | | | | | |
| (١) شريعة اسلامية | ٣ | ٤ | ٤ | ٤ | ١٥ |
| (ب) نظام الادارة والقضاء | ٣ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ |
| (ج) مقدمة القوانين | ٤ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٤ |
| (د) قانون روماني | ٢ | ٤ | ٠٠ | ٠٠ | ٦ |
| (هـ) مبادئ الاقتصاد السياسي | ٣ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ |
| (و) قانون جنائي | | | | | |
| (١) قانون العقوبات | ٠٠ | ٣ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ |
| قانون تحقيق الجنايات | ٠٠ | ٠٠ | ٢ | ٠٠ | ٢ |
| (ز) محاضرات | ٠٠ | ٣ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ |
| (ح) قانون مدني | | | | | |
| (١) الجزء الاول | ٠٠ | ٠٠ | ٦ | ٠٠ | ٦ |
| (٢) الجزء الثاني | ٠٠ | ٠٠ | ١٠ | ٥ | ٥ |
| (ط) مرافعات مدنية وتجارية | | | | | |
| (١) الجزء الاول | ٠٠ | ٠٠ | ٢ | ٠٠ | ٢ |
| (٢) الجزء الثاني | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ | ٣ |
| (ي) قانون تجاري | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ | ٣ |
| (كد) قانون اداري | ٠٠ | ٠٠٠ | ٠٠ | ٣ | ٣ |
| (ل) قانون دولي خاص | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٧ | ٧ |
| ساعات تخصص للامثلة يُشتغل فيها بمرحلة | ٢٣ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٠ | ٨٩ |
| الكتب في المكتبة | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٣ | ٣ |
| الجملة السنوية | ٢٣ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٣ | ٩٢ |

خاتمة

امتحانات تعادل الدبلومات النضائية الاجنبية

قرار وزاري بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٨٩٧

(نحن ناظر المعارف العمومية)

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر المالي

الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ وعلى اللدتين

الثانية والسابعة من الامر المالي الصادر بتاريخ ١٠

ابريل سنة ١٨٩٧ وبعد الاتفاق مع ناظر الحفانية

(قرونا ما حرات)

(المادة ١)

الحاصلون من مدرس خارج القطر على دبلوم قضائي

على حسب الشروط المبينة في المادة الثانية من الامر

المالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يتعين على من

يريد منهم اعتبار دبلومه معادلا للدبلوم المصري ان

يؤدي امتحانا بمدرسة الحقوق الخديوية في المواد وعلى

حسب الشروط الالية وان يقدم طلبا بذلك لناظر

مدرسة الحقوق على ورقة تمتع من فية ثلاثة قروش

قبل افتتاح الامتحانات السنوية بعمسة عشر يوما

على الاقل وان يرفق بطلبه الاوراق الالية

أولا — تذكرة الولادة

ثانيا — شهادة الدراسة الثانوية

ثالثا — الدبلوم القضائي النسيج حصل عليه

خارج القطر

(المادة ٢)

يعرض ناظر مدرسة الحقوق الخديوية جميع الطلبات

على ناظر المعارف العمومية للاقرار على الطلبة الذين

يقبلون في الامتحان المتعلق بمعادلة الدبلومات

وذلك قبيل اليوم المحدد لافتتاح الامتحانات بثمانية

ايام على الاقل

(المادة ٣)

مواضيع الامتحانات هي

أولا — الشريعة الاسلامية (الاحوال

اشخصية)

ثانياً —

قانون للرافعات الاهلي

ثالثاً —

قانون العقوبات وتحقيق الجنايات

الاهليين

رابعاً —

القانون الاداري المصري

وتنقسم الامتحانات الى تحريرية وشفهية

(المادة ٤)

الامتحانات التحريرية الى قسمين قسم يؤدي باللغة

العربية في موضوع الاحوال اشخصية الاسلامية وقسم

يؤدي باللغة الاوربائية في موضوع قانوني العقوبات

و تحقيق الجنايات الاهليين

اما الامتحانات الشفهية فموضوعها للواد الاربع

المذكورة في المادة السابعة

(المادة ٥)

الامتحانات التحريرية والشفهية يكون اجراؤها

بمعرفة ارباب الامتحان المعينين لاجراء الامتحانات

السنوية لتلازمة مدرسة الحقوق وتقدير درجات

الامتحان يكون على مقتضى احكام المادة السادسة عشرة

من القرار الصادر من نظارة المعارف في ١٣ يوتيه

سنة ١٨٩٢ على قانون مدرسة الحقوق الخديوية (١)

ويعطي لكل مادة درجة تختلف من صفر الى

عشرين ولابل ان يتال المختص شهادة المعادلة يجب

ان يكون متحصلاً على متوسط عمومي لا يتقص عن

(١٢) ولن لا يكون في احدى درجات العلوم اقل

من (٥)

(المادة ٦)

كل طالب نجح في اداء الامتحان تعطي اليه شهادة

معادلة تسوغ له الدخول في الوظائف الادارية وهذه

الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة

المصرية

(المادة ٧)

على كل طالب ان يدفع للدراسة رسماً قدره

(١) الاحكام الخاصة بالامتحانات لا تزال كذلك واردة

في المادة السادسة عشرة من القانون الجديد

العالي للشار اليه يشمل تركت التوفين للراكشين
رأبها — ان يافوا للجالس الحسية عن تركت
الراكشين في الاحوال المصوم عنها بذلك الامر
العالي ولزم ترقية فك لا جراه اجابه

المسطر بهذا صورة ما نشر من هنا في تاريخه
للمديريت والمناظلت بما يتبع في تركت من ثوفون
بالقطر المصري فلاجل للمومية بما فيه لزم الشرح
اقدام

صورة الافادة الصادرة من الداخلية
لمحافظة مراكش في ٢ أغسطس سنة

مراكش —

١٩٠٠ غرة ٩٩

افادة الحفانية الرقعة ١٠ يولييه سنة ١٩٠٠ غرة
٧٥ احدى التسعة اوراق المرسلة مع هذا تثنائي بالجنة
التي تراءى تشكيلها من اربعة اعضاء ورئيس من
الراكشين للتيمن بالقطر المصري لاعطاء شهادات
الجنسية للراكشين الذين يطلبون للقرعة العسكرية
وحيث ان نظارة الحرية ساجبة الشأف وانقت على
ذلك مادام رئيس واعضاء اللجنة معروفين له
للمحافظة ونظارة الحفانية ايضا لم تمانا بشرط عدم
ارتباط الحكومة بشيء ما والمطور ان المقصود من
هذه الشهادات هو زيادة الوثوق والتحقق من جنسية
الاشخاص الراكشين المطلوبين للقرعة العسكرية
فبناء عليه لزم تخويله لسعادتك للمومية واجراء
اللازم لاتخاذ ذلك الرئيس والاربعه اعضاء من
كبار تجار هو، لاء المفاربة وعتبرهم لاعطاء هذه
الشهادات

ناظر الحفانية بالنيابة سعادتك اقدام حفر تاري
للمسار اطلاله صورة ما كتب من هنا لمحافظة مصر
عن اللجنة التي تراءى تشكيلها من الراكشين القيمين
بالقطر المصري لاعطاء شهادات الجنسية للراكشين
الذين يطلبون للقرعة العسكرية فلزم تخويله لسعادتك
للمومية بذلك اقدام

جنبيان مصران قبل افتتاح الامتعات بثلاثة ايام
يحمل على الاقل بحيث لا يقبل في الامتعات
من لم يدفع هذا الرسم ولا يرد الرسم لصاحبه
من الاحوال

(المادة ٨)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

صورة منشور صادر من نظارة الداخلية
مراكش — نظارة الحفانية بتاريخ ٢٩ ابريل سنة
١٩٠٠ غرة ٣٩ منشورات

انه بالنظر للشيخات الكثيرة التي قدمت الى نظارة
الحفانية من بعض التجار من اهالي مراكش الغرب
التيمن بالقطر المصري قد تم تحريرها وبين نظارة
الداخلية ما يأتي

اولاً — ان صفة الحاج محمد المولود لعطيه
الحق في التدخل باي كيفية كانت في تركت الراكشين
يقتصر

ثانياً — انه بناء على مانص بالامر العالي
الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٩٦ ذات كافة تركت
الراكشين التوفين في القطر المصري تكون من
اشخاص للجالس الحسية كباقي تركت اهالي القطر
التابعين للحكومة السنية الذين لا يتبعون للبطريركيات
حيث ان اهالي مراكش الغرب هم تحت سلطة
الحكام الشرعية نيا يفتن بالاحوال الشخصية

فبناء عليه يقتضي ان حضرت المديرين والمناظرين
يقومون من الآن فصاعداً بما هو مت

اولاً — ان لا يملأوا ادنى مساعدة للحاج محمد
لحلوه لولا اليه اول من يتوب عنه عندما يريد التدخل
في مسائل التركات

ثانياً — ان يساعدوا جميع الورقة الذين
يتجهون اليهم ضد اجرائات او تدخل الحاج محمد
لحلوه المذكور

ثالثاً — ان يملأوا عمد ومشايخ البلاد ومشايخ
الحلوي بان ما هو مدرن بمادي ١٠٩ من الامر

المادة ٧ — تحسب مدة الخدمة في تسوية المكافأة او معاش للتقاعد من تاريخ اول عريضة بالترقية لرتبة ضابط

مدة الخدمة بصفة صف ضابط او ترق قبل الترقية لرتبة ضابط بحسب نصفها في تسوية المعاش او المكافأة

المادة ٨ — مدة الخدمة في زمن الحرب تحسب مضاعفة في تسوية المعاش او المكافأة ومن الحرب لا يمكن تعيينه الا بمقتضى اوامر عالية او اوامر خصوصية بتشكيل وابطال الفرق العسكرية التي استخدمت في التجريبات او السريات

يضاف الى مدة الخدمة الحقيقية التي تؤدي في الجبال الموضحة بعد نصف مقدارها جميع النقط الكائنة في الخطوط في مديرية الخطوط

ومديريات كردان ودارفور وشوهد وبهر النزال وخط الاستواء وسائر وكلا والجهاز وسواكن وسواحل البحر الاحمر

تعتبر مدة الاسر بمثابة مدة الخدمة في الحرب بشرط ان يثبت الضابط امام مجلس عسكري وقوعه في الاسر ولن يقرر ذلك المجلس براءة صاحبه اذا توسل الضابط في الاسر فيكون امر النظر في حالته منوطا بمجلس عسكري يشكل باسم ناظر الحربية

المادة ١٠ — الجروح والمعاهات تعطي الحق في الحال في معاش تقاعد لضباط في معاش او في مكافأة للصف ضابط والانتقال بشرط ان تكون جميعية وغير قابلة للتقادم او اذا كانت تجعل المصاب بها من رجال العسكرية غير قادر على الاستمرار في الخدمة تحت السلاح وتتمتع من الرجوع اليها في المستقبل

المادة ١١ — الجروح والمعاهات التي تعطي هذا الحق يلزم ان تكون ناشئة عن وقائع حربية او حوادث حصلت اثناء تادية خدمة امر بها

المادة ١٢ — تسوى معاشات الضباط بمقتضى للدستور ١٩ و٢٠ من هذا القانون ومعاشات او مكافآت الصف ضباط والانتقال بمقتضى المادة ٢٤

المادة ١٦ — تسوية المعاش او المكافأة ينبغي ان تكون باعتبار الرتبة الاخيرة الحائزها الضابط ولكن اذا اجل على المعاش قبل ان تمضي عليه مدة سنة في الخدمة تحت السلاح وهو حائز لتلك الرتبة فتسوية معاشه تكون باعتبار الرتبة التي دونها وذلك فيما عدا حالة الغاء الوظيفة او الوفاة ومع ذلك يسوغ لنظارة المالية بناء على طلب نظارة الحربية ان تصرف النظر عن شرط بقاء الضابط مدة سنة في رتبته الاخيرة

المادة ٢٠ — الاحوال الاخرى تعطي الحق في معاش يعادل ادنى فئة من المعاش المقرر لمدة الخدمة معا كان مدة خدمة الضابط ويضاف لذلك المعاش جزء من خمسة وعشرين جزءا من الفرق الكائن بين ادنى واعلى فئة عن كل سنة من سني خدمته بما فيها مدة الاقامة في السريات محسوبة بالتطبيق للمادة الثامنة وتتمتع اعلى فئة من المعاش اذا بلغت مدة الخدمة خمسا وعشرين سنة بما فيها مدة السريات

المادة ٢٢ — تسوية المعاشات التي تعطي بسبب جروح او معاهات تكون باعتبار الرتبة الحائزها الضابط

المادة ٢٣ — الضابط الذي يتضح عدم اقتداره على الخدمة بسبب جروح او معاهات لا يسوغ ابتلاؤه في وظيفته وتحسب مدة خدمته في تسوية المعاش لغاية تاريخ الشهادة الطبية

المادة ٢٨ — لمن سيذكرون بعد الحق في معاش او مكافأة وهو لاه هم

اولا (١) ارباب المعاشات بشرط ان يكون الزواج حصل عقده قبل تقاعد صاحب المعاش او وقته

سنة ١٨٨٣ على الضباط الذين دخلوا في خدمة

الجيش قبل ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

(المادة ٢)

على قانوني الحرية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها

فيا يخصه

صورة ماصدين الداخلية لحافظة التوبة بتاريخ

٣٩ مارس سنة ١٨٩٦ غرة ١٩ إدارة بشأن الحدود

النافذة بين مصر والسودان

قد اطلعنا على افادة حضرتكم رقم ١٤ مارس سنة

١٨٩٩ تمرة ١٩ محاسبة للتصمة انه بناء على طلب جناب

قوسدان حلفا وتنفيذا للوفاء للبرم بين حكومة سيلا

ملكة انكثرا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير سنة

١٨٩٩ فيا يقتض بالحدود الفاصلة بين مصر والسودان

قد اترقنا بين -شرة القومندان للموي اليه وضابط

بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة املاك

البري بمحاطة ذلك الطرف ومعاون بوليس مركز

حلفا من جهة اخرى على جعل نهاية حدود بلاد السودان

شمالا من الجهة الغربية على مسافة ٢٠٠ متر شمالا من

البرية باتجاه فرن من الجهة الشرقية على البرية الكائنة

بإمكية ادندان وانه وضع هناك علامتان مكتوب على

وجه كل منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان)

وكان ذلك بحضور عدد وشايخ الناحيتين المذكورتين

وتتبع عن هذا ان ناحية فرن التي تبعت للسودان ترك

من زمامها مصر ٣ افدنة و٢ ايراطان احيانا ٥٨

فغله وترك للسودان من زمام ناحية ادندان التابعة

لمصر ٩٩ فدانا و٢ ايراطان احيانا ١٥٥ فضله

وانه بهذا التحديد دخل حدود السودان من بلاد

الحافظة عشرة بلاد زمامها ٤٠٩٤ فدانا و١٢ ايراطا

و ٢٠ هـ احيانا بما سب ذلك ١١٢ فدانا و٥

قرايط و١٢ هـ احيانا غير مربوط و ٨٢٢٠٦

فضله ومقدار احيانا ١٣١٣٨ نقا وانه بناء على ما ذكر

رايتهم تقسم البلاد الباقية من مركزي حلفا والكنوز

على مركزين كما كانا حسب الا في بعد

اولا مركز حلفا يسمى بمركز الدر ويكون مقره

(ب) الاولاد للرزوقون لهم من هذا الزواج

لهم من زواج سابق

ثانيا (١) اولاد رجال العسكرية الذين يتوفون

في الخدمة

(ب) الاولاد للرزوقون لهم من هذا الزواج اذ من

زواج سابق

(المادة ٢)

الغيت للمادة الحادية والعشرون من قانون معاشات

العسكرية الصادر في ٢٦ يوليوسنة ١٨٨٨

(المادة ٣)

على قانوني الحرية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل

منها فيا يخصه

« ماش - جديدي » ذكر في ١٢

مستخدم - مايو سنة ١٩٠٠ بدم سريان احكام

الامر المالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ على الضباط الذين

دخلوا في خدمة الجيش قبل ٢٠ يناير المذكور

ترجمة امر حال

« نحن خديو مصر »

حيث ان المادة الرابعة من قانون معاشات العسكرية

الصادر في ٢٢ جوليوسنة ١٨٧٦ تقتضي ان الضباط

المنقولين الى الخدمة الملكية وليعودوا الى الخدمة العسكرية

يعاملون بمقتضى احكام القانون المذكور اذا كانت

مدة خدمتهم العسكرية تعطيلهم حقا بمقتضى المادة

الثانية في ماش يوازي ربع ما عيتمهم

وحيث ان المادة الاولى من الامر المالي الصادر

في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ تقتضي ان ضباط

العسكرية المعينين في وظائف ملكية يعاملون بمقتضى

قانون المعاشات الملكية اذا كانت اخر خدمتهم في

وظيفة ملكية

ونحاه على امره علينا قانونا الحرية والمالية ومراعاة رأي

مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

لانصري احكام الامر المالي الصادر في ٢٠ يناير

الزمام الذي ذكرتموه ٧٢٠ فداناً و٥ قراريط و ٨
اسهم اطيان من املاك المجرى الحرة وبحررت
لخضرتكم بذلك

وحيث اتفقا قد وافقنا ايضا على هذا التعديل الشامل
لمدد البلاد والاهاالي وندبر الزمام المذكورة مع تسمية
مركز حلفاي مركز كروسكو كارت المالية وكاسم الناحية
التي سيكون بها وتسمية المحافظة بمديرية اصوات
فاقتضى ترقيمه لخضرتكم بذلك ولنظارة الحسانية
والاشغال والمالية للعلم به .

معارف عمومية — ترجمة قرار من نظارة المرافق
الاسمية بتاريخ ٩ ابريل سنة ٩٩

بعد الاطلاع على قوانين المدارس المالية

ويجب الإطلاع على قانون نظام المدارس الصادر

عليه بقرار النظارة في ٢٤ أغسطس سنة ٩٨

وبعد الاطلاع على مآثوره اللجنة العليا الادارية

في ٨ ابريل سنة ٩٩

(قرر ما هوأت)

(المادة : ١٠)

يبتدئ الامتحانات العمومية في هذه السنة المكتوبة

للداخلة في سنة ٩٨ وسنة ٩٩ بالمدارس التابعة للنظارة

كما يأتي

بناحية كروسكو ويتبع له ٢٢ بلدان ادندان جنوبا
الى شاترمة شمالا حيث يكون ابتداءه ١٥٢ كيلو
متر وزامه ٩١١٧ فداناً و ١٠ قراريط و ٨ اسهم
اطيان و ٢٥٤٧٩٣ نخلة وتعداد اعاليه ٣١٧٠٣
نفساً

ثانيا مركز الكندي يسمى مركز ابي هور ومقره يكون
بناحية ابي هور ويتبع له ١٨ بلداً تبدي جنوباً من
ناحية المضيق الى ناحية الشلال شمالا حيث يكون امتداده
١٤٤ كيلو متر وزامه ٨٠٢٥ فداناً و ٥ قراريط

اطيان و ١١٠٤٤٠ نخلة وتعداد احوال ٣٢٣١٩٨ نفساً

وهذا حسب المسين بالكشف الوارد مع الرسم
النظري في افادتك المذكورة

وقد تصادف ورود مكتوب من نظارة مالية غرة

ب اموال مقررة بلنها وافقة على ماذكر بناء على الاخطار

الذسة ارسلتموه لها ايضا ولكنها ترى ان مركز

حلفا يكون اسمه مركز كروسكو لا الدر كما رايتكم وان

للمديرية تسمى (مديرية اصوان) وقد اوصحت

في مكتوبها علوة على ما يبتدئ في افادتك الداخلية

امام البشارة بلاد المذكورة وهي نواحي بمره شرقي

وفرمن وجزيرة فرمن وديرة وسمه قرب واشكيت

ولرمن ودخيم وعنتش وديروسه وان فيها جدا

معارف عمومية

(لجنة انتخاب الموظفين ١٨٩٦)

(المادة ٢)

نسمح للامذة كل مدرسة عقب انتهاء الامتحان العمومي فيها وهذا الامتحان يعمل به جدول تقدمه للمدرسة للتصديق عليه من النظارة وطى كل مدرسة ان تفيد الديوان عن اليوم الذي ابتدأت فيه المساعدة عدالامذة السنة الرابعة من التعليم الابتدائي والسنة الثالثة من التعليم التجهيزي فلهم يسلمون عقب انتهاء الامتحانات لطايف شهادة الدراسة الابتدائية وشهادة الدراسة الثانوية

(المادة ٣)

تبتدى الدراسة للسنة المكتتية الجديدة من يوم السبت ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٩ في جميع المدارس عدالمدارس المنصومي في قوانينها عن تاريخ مبدأ الدراسة فيها فلها يتبع ما هو مدون في قوانينها

(المادة ٤)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار معارف عمومية « لجنة انتخاب الموظفين » قرار ١٠ لولي سنة ١٨٩٩
بعد الاطلاع على القرارات الصادرة من النظارة في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ مرة ٢٨٥ وفي ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مرة ٣٤٢ وفي ١٧ مايو سنة ١٨٩٤ مرة ٣٦٨ بشأن تشكيل لجنة انتخاب الموظفين بالنظارة

(قورنا ما هو آت)

(المادة ١)

تشكل لجنة انتخاب الموظفين بالنظارة على الوجه الآتي
سعادة وكيل المعارف ورئيس
جناب المستر دنلوب سكرتير عمومي المعارف
عضو
حضرة امين بك سامي ناظر مدرسة الناعرية
عضو
حضرة الشيخ حمزة فتح الله مفتش بالنظارة
عضو
حضرة برناريك مفتش بالنظارة

معارف عمومية

(مجلس تأديب ١٨٩٩)

(المادة ٢)

يلغى ما كان مخالفا لهذا القرار من القرارات السابقة (المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار معارف عمومية « لجنة استشارية » ترجمة قرار من نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١١ لولي سنة ١٨٩٩

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون العمومي لظارة المعارف الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤ - ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ القاضي بتشكيل لجنة استشارية بالنظارة تحت رئاسة وكيل المعارف يعين اعضاءها بقرار من مجلس النظائر

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٣ شعبان سنة ١٣٠٩ - ١٢ مارس سنة ١٨٩٢ باعتبار عنوان هذه اللجنة (اللجنة العلمية الادارية)

وبناء على ما قرره مجلس النظائر في جلسة ٢٨ صفر سنة ١٣١٧ - ٦ لولي سنة ١٨٩٩ من تعيين حضرات المستر جليوت اليوت ناظر للمدرسة الترفيقية وبرناريك المفتش بالنظارة اعضاء في اللجنة المذكورة بدلا من حضرات بلتيه بك الذي تقرر احواله على المعاش وحسين بك رشدي الذي عين نائضا بمكة مقرر للخططة

(قور ما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر كل من حضرات المستر جليوت اليوت وبرناريك عضوا في اللجنة العلمية الادارية بنظارة المعارف

(المادة ٢)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار معارف عمومية « مجلس تأديب » ترجمة قرار من نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١١ لولي سنة ١٨٩٩

ناظر المعارف العمومية

معارف عمومية

(١٨٩٩)

— ٥٩٥ —

معارف عمومية

(١٨٩٩)

امتحان شهادة الدراسة الثانوية

في مايو سنة ١٩٠٠

اعلان

ليكن معلوماً ان امتحان شهادة الدراسة الثانوية سيكون حصوله بنظارة المعارف بدرب الجمايز في يوم الاثنين ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ (١٥ يوم سنة ١٣١٨) والايام التالية له على مقتضى احكام اللائحة للدوة بعد

فعلى من اتم الدراسة بمطابقة الوارد في جدول مواد اللروس الرسمي للدارس الثانوية للصدق عليه من نظارة المعارف في سنة ١٨٩٩ ورغب في تأدية ذلك الامتحان للحصول على الشهادة المذكورة ان يقدم بذلك طلباً على ورقة تمته من فئة ٣ قروش واث يكتب ما يلزم كتابته في الاستمارة انصوصية التي تعطى اليه من النظارة مقابل خمسة مليات وليكن معلوماً لدى الطلبة الذين يرغبون الدخول في هذا الامتحان ان من كان منهم بالمدارس الثانوية التابعة للنظارة ومكث بها ولو بضعة ايام عليه ان يوقع على استمارته التي يرفقها بطلب الدخول من ناظر للمدرسة التي كان بها ومن يخالف ذلك لا يقبل في الامتحان ويقدم هاتين الورقتين الى السكرتارية العمومية بالنظارة قبل يوم ٢٦ أبريل المقبل (٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٧) وان يدفع عند تقديم الطلب جنيهين مصريين نظير رسوم الامتحان وهذا المبلغ الذي لا يرد لصاحبه بأي حال من الاحوال يجب دفعه مقدماً بحيث لا يقبل سيف الامتحان من لم يدفعه ويستثنى من دفعه التلاميذ المتمتعون بالجانبة في مدارس الحكومة

ولعلم ان من يتأخر من الطالبين للتبعية لاجازهم في الحضور الى ديوان النظارة بدرب الجمايز في الايام والاولت للهيئة لاجراء الامتحان لا يقبل في الامتحان المذكور

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة بجلسته للتعقد في يوم الخميس ٢٨ صفر سنة ١٣١٧ - ٦ يولييه سنة ١٨٩٩ للبلغ للنظارة بكتابة رئاسة المجلس المشار اليه بتاريخ غرة ربيع الاول سنة ١٣١٧ - ٩ يولييه سنة ١٨٩٩ غرة ٢٠ بشأن تعديل تشكيل مجلس التأديب بنظارة المعارف نظراً لاتصال اثنين من اعضائه من خدمة النظارة وما حضرات بلتيه بك وحسين رشدي بك

(قرن ما هوات)

(المادة ١)

يمن جانب المسبو شارل تستو ناظر معروفة الحقوق عضواً في مجلس التأديب بنظارة المعارف (المادة ٢)

يكون تشكيل مجلس التأديب بنظارة المعارف من الآن فصاعداً بالكيفية الآتية
سعادة يعقوب أرئين باشا وكيل المعارف رئيس
جانب للسو دجلستونب سكرتير صوم المعارف
عضو

جانب مسيو شارل تستو ناظر مدرسة الحقوق
عضو

حضرة احمد ذهني بك ناظر مدرسة الهندسة
عضو

حضرة الشيخ حمزة فتح الله مفتش بالنظارة عضو
(المادة ٣)

يجوز لناظر المعارف في حالة عدم وجود احد هؤلاء الاعضاء ان يعين موظفاً آخر يقوم مقامه
(المادة ٤)

لا يقصد المجلس الا اذا كان حاضراً فيه ثلاثة من اعضائه على الأقل

(المادة ٥)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار
قرار من نظارة المعارف العمومية
معارف عمومية - بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٩

(قرار من نظارة المعارف العمومية)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المعارف في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ على اللائحة المتعلقة إعطاء شهادة الدراسة الثانوية للمدق عليها من مجلس النظارة في جلسة ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ (٢١ مارس سنة ١٨٨٧)

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣١٦ (٨ أغسطس سنة ١٨٩٩) على اللائحة التنفيذية التي عمل بها في الامتحان الذي اجري لاجل إعطاء هذه الشهادة في سنة ١٨٩٩ وبعد ملاحظة ما اقترحت اللجنة الدائمة الادارية في ١٩ يولييه سنة ١٨٩٩ فيما يتعلق بتعديل اللائحة للمدق عليها في ٨ أغسطس سنة ١٨٩٨

(قررونا ما هو آت)

(المادة ١)

قد تصدق على اللائحة التنفيذية لامتحان شهادة الدراسة اثناوية وكيفية سير لجان الامتحان لسنة ١٩٠٠ للرفقة بهذا

(المادة ٢)

كل ما كان مخالفًا لاحكام هذه اللائحة يعتبر لاجنابا

(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار
على اللائحة التنفيذية لامتحان شهادة الدراسة
الثانوية وكيفية سير لجان الامتحان
في سنة ١٩٠٠

١ - احكام عمومية

(المادة ١)

يشترط على كل من يرغب الدخول في للامتحان العاليية الاميرية ان يكون حاصلًا على شهادة للدراسة الثانوية

وهذه الشهادة تكفي لاجل الدخول في الوظائف المستترة بالخدمات الملكية كما جاء في اللائحة العمومية

لخاصة بتعيين المستخدمين الملكيين وتوحيهم سيف المصالح الاميرية وتقوم هذه الشهادة بمقام الدبلوم التي تطلب للتبول بمدارس الطب الكلية والجامعة باكثرها وللدخول بمدارس الطب والحقوق والمدارس الجامعة والكلية بفرنسا وعلى العموم في جميع المدارس التي يطلب للدخول فيها شهادة البكالوريا والتبول بالمدارس الكلية والجامعة بمدينة جنينا من اعمال سويسره

(المادة ٢)

تجتمع لجنة الامتحان مرة واحدة في السنة ولا يجوز الشروع في الامتحانات في وقت آخر من السنة لاي سبب كان سواء لامتحان طالب واحد او عدة طلبة

(المادة ٣)

امتحانات شهادة الدراسة الثانوية مباحة لجميع طالبي الدخول فيها بلا استثناء سواء تلقوا دروسهم في المدارس الاميرية او في مدارس خصوصية او في بيوت اهلهم

(المادة ٤)

على كل طالب ان يقدم نظارة المعارف طلبًا على ورقة قع من فئة ٣ قروش وان يكتب ما يلزم كتاجه على الاستارة الخصوصية للوجود تحتها بنظارة المعارف وهذه الاستارة وثمنها خمسة ملينات تعطى الى الطالب بنه على طلبة وهاتان الورقتان ينبغي تقديمهما الى السكرتارية العمومية بالنظارة قبل افتتاح الامتحانات بخمسة عشر يومًا على الاقل وعلى الطالب ان يدفع الى النظارة مبلغًا مسطره جنيهان مصريان رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد اليه بحال من الأحوال اما التلازمة المجانيزف للامتحان الاميرية فيعثر من دفع هذا المرسوم

(المادة ٥)

على من يرغب في نوال شهادة الدراسة الثانوية ان يوقع قبل اداء الامتحان في دفتر عضوص

تقدير الدرجات. لاورثاء مادة او جملة مواد يهد
يتصحیح اوراثها اليها وكل لجنة فرعية تختص الطلبة
شفاها في نفس المادة او للمواد التي تليها
(للمادة ١٢)

الرئيس والراغبين ان يشتركا في تقدير درجات
الامتحان اذا رأوا لزوما لذلك ولهذا مختلف المختصين
فرأي الرئيس والراغبين هو المرجع

(للمادة ١٣)

ملاحظة الامتحانات القهرية تكون بمعرفة اعضاء
اللجنة والرئيس ان يميزها بينهم ولا يسوغ لاحد
المختصين ان يبين الطلبة شيئا مما يتعلق بمادة الامتحان

(للمادة ١٤)

ليس للمختصين ان يتألفوا احدا من طالبي الامتحان
عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها وسواء في
الامتحانات القهرية او الشفاهية يعطى الرئيس او
الراغب ثمرة متسلسلة تقوم مقام اسم الطالب حتى
لا يتأتى للمختصين معرفة اسم الطلبة الذين يقتربونهم
او يصحسون اوراثهم

(للمادة ١٥)

لا يجوز لغير المختصين وطالبي الامتحان الدخول في اود
الامتحانات القهرية انما يجوز للدخول في الامتحانات
في الامتحان سواء كانت تلك للدارس امهية او اجنبية
ان يحضروا الامتحانات الشفاهية بصريح من نظارة
المعارف

(للمادة ١٦)

لا يسوغ لطلالبي الامتحان التكلم مع بعضهم
ماداموا في اود الامتحان شفاهيا كان او قهريا
كأنه محظور عليهم ان يستحضروا معهم في الامتحانات
كتبيا او تعليقات (فترت) وكل طالب استعمل

القبض في الامتحان او حاول استعماله يعقد حالا

(للمادة ١٧)

يحضور حد اعضاء لجنة الامتحان للتدبير لذلك
او مؤلف من مؤلفي نظارة المعارف العمومية على
اقرار برغبته الدخول في الامتحان وهذا الاقرار
يجب ان يكون مودعا شاملا لاسم الطالب ولقبه
وجنسيته وسكنه وعمل ولادته وتاريخ ميلاده
واسم ولقب والده وصناعته كما انه يجب ان يوضح
به اسم اخر مدرسه تلقى بها الطالب دروسه والمادة
الاجنبية التي تعلمها

(للمادة ١٦)

اذا كان شيء من البيانات الموضحة بالاستشارة
للمقصودة للتدبير عنها في المادة الرابعة او الدقير
للمقصود المذكور عنه في المادة الخامسة غير صحيح
فان اوراق امتحان الطالب تعد لاغية

(للمادة ٧)

الامتحان على قسمين قسم تحريري وقسم شفاهي ولا
يدخل القسم الشفاهي الا من نجح في اداء
الامتحان التحريري

(للمادة ٨)

تتمين النظارة لجنة الامتحان وهذه اللجنة تتوكل
من رئيس ومراقبين ومختصين

(للمادة ٩)

على الرئيس ان يتخذ الاحتياطات الضرورية
الكافلة بحسن سير الامتحانات

(للمادة ١٠)

على الراغبين ان يسلموا الرئيس حتى لا يقع
ما يخل بنظام الاختبارات القهرية والشفاهية

(للمادة ١١)

يشكل من المختصين لجان فرعية تركيب كل واحدة
منها من عضوين على الاقل ويكلف بكل لجنة فرعية

يختب موضوع الامتحان في كل مادة بمعرفة الرئيس والرئيسين ويمرر اخذ رأي الختفين في انتخاب موضوع الامتحان

(المادة ١٨)

مواضيع الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق مطبوع عليها عنوان الامتحان توزعها اللجنة ولا توضع عليها اي اشارة او علامة تدل على وضعها كما انه لا يذكر فيها اسم الطالب وكل ورقة ذكر بها اسم الطالب او وضعت عليها اشارة او كتابة ما تكون لاجبة

(المادة ١٩)

مق اتم الطالب امتحانه التحريري يضعه في ظرف خصوصي يعطى اليه لهذا الغرض ثم يكتب اسمه على الظرف واسم المدرسة التابع لها وغرة المجلس ويسلمه مقفلا الى المراقب او لختين المعين لذلك

(المادة ٢٠)

جميع التلاميذ موزعين بالاجابة على الاسئلة التي توجه اليهم في اي مادة من المواد بالاجابة المذكورة في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم هذه المادة سواء في الامتحانات التحريرية او الشفاهية

(المادة ٢١)

بمجرد انتهاء الامتحانات التحريرية يعمل جدول يشمل على اسماء الطلبة الذين يدخلون في الامتحانات الشفاهية وهم للذين شجعوا في تأدية الامتحانات التحريرية و جدول اخر باسماء غير الناجحين في الامتحانات التحريرية

وهذان الجدولان يملأان بمعرفة الرئيس الذي يبين في آن واحد يوم ابتداء الامتحانات الشفاهية

(المادة ٢٢)

بمداها الامتحانات الشفاهية يحضر الرئيس والمراقبون الجدول المذكورة بعد وعرضها ويقدمونها للنظارة

الجدول الاول ويسمى جدول الناجحين يشمل اسماء الطلبة المقبولين سواء في الامتحانات التحريرية او الشفاهية مرتبة على حسب استحقاقهم وتبين فيه الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة من مواد الامتحان التحريري ولا تذكر فيه درجات الامتحان الشفاهي وهذا الجدول ينشر في الجريدة الرسمية الجدول الثاني يشمل اسماء الطلبة الذين نجحوا في اداء الامتحانات التحريري ولكنهم لم يشجعوا في الامتحان الشفاهي تبين فيه الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة من مواد الامتحان التحريري ويذكر به العلم او العلوم التي سقط فيها الطالب في الامتحان الشفاهي

الجدول الثالث يشمل اسماء الطلبة الذين سقطوا في الامتحان التحريري وتبين الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة

(المادة ٢٣)

يعطى لكل طالب من الطلبة الواردة اسماؤهم في جدول الناجحين شهادة الدراسة الثانوية ويستلم الطالب الذي نجح في اداء الامتحان الشهادة من يد موظف من موظفي نظارة المعارف ينتخب لهذه الغاية ويوقع على اصال استلام الشهادة في دفتر مخصوص ثم يضع امضاه كذلك على نفس الشهادة كل ذلك بحضور الموظف المنسوب

(المادة ٢٤)

كل طالب لم ينجح في امتحان سنة له ان يقدم لامتحان السنة التي تليها

٢ - احكام خصوصية

موضوعات الامتحانات

(المادة ٢٥)

تتوزع وساعات الاختبارات التحريرية لامتحان سنة ١٩٠٠ هي الآتية

| التاريخ | الساعة | الدعم | زمن الاجابة |
|---------|-----------|----------------------------------|-------------|
| ١٤ مايو | ٠٧ صباحاً | اللغة العربية | ساعتان ونصف |
| » ١٤ | » ١٠ | لغة الانجليزية أو الفرنسية | » » |
| » ١٥ | » ٠٧ | هندسة وجبر | ثلاث ساعات |
| » ١٥ | » ١١ | ترجمة | ساعة ونصف |
| » ١٦ | » ٠٧ | حساب | » » |
| » ١٦ | » ٠٩ | علوم | ساعتان |
| » ١٧ | » ٠٧ | جغرافيا | » ونصف |
| » ١٧ | » ١٠ | تاريخ | » |

رسم خريط تومس خريطة غيبا
تتضب اللجنة احدى الخوط الست الاتية

(١) الوثيقة جنوب خط الاستواء (٢) الهند (٣)

ملككة الصين (٤) فرنسا (٥) الملككة البريطانية (٦)

مجرى نهر ميسيسيبي

خامساً — تاريخ — تتضب اسئلة التاريخ سواء

للامتحان التحريري او الشفافي في امتحانات سنة

١٩٠٠ من مقرر السنة الثالثة من التعليم الثانوي

لسنة ١٨٩٩

سادساً — علوم — مقرر السنتين الاولى والثالثة

من التعليم الثانوي لسنة ١٨٩٩

(المادة ٢٧)

النهاية الكبرى للدورات في كل مادة من مواد

الامتحان التحريري والشفافي وقروح بعض المواد

في الامتحان التحريري في اللجنة في الجدول الاتي

من لم يحضر من الطلبة في الساعة المحددة لاقتتاح
الامتحان في اي مادة لا يقبل فيه
(للمادة ٢٦)

تشتمل الاختبارات التحريرية والشفافية على

المواد الآتية

اولاً — لغة عربية مقرر للثلاث سنوات

للتعليم الثانوي في سنة ١٨٩٩

ثانياً — لغة اجنبية مقرر للثلاث سنوات

للتعليم الثانوي في سنة ١٨٩٩

ثالثاً — رواية

حساب وهندسة وجبر مقرر السنوات الثلاث للتعليم

الثانوي في سنة ١٨٩٩

رابعاً — جغرافيا ورسم الخوط

جغرافية — مقرر السنوات الثلاث للتعليم الثانوي

في سنة ١٨٩٩

| الاسماء المعارف | النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الامتحان التفصيلي والشفاهي | النهاية الكبرى لفروع كل مادة في الامتحان التحريري |
|--------------------|--|--|
| لغة عربية | ٣٠ | ١٦. للعرض الانشائي ٧ للصرف والنحو و٧ لعلوم البلاغة |
| لغة اجنبية | ٣٠ | ١٤. للعرض الانشائي ٨ للإملاء و٤ للترجمة من العربي للانكليزي او الفرنسي و٤ من الانكليزي او الفرنسي الى العربي |
| رياضة | ٣٠ | ١٢. الحساب ١٠ الهندسة ٨ الجبر |
| جغرافية | ٢٠ | ١٤. الاسئلة ولرسم الخريط |
| تاريخ | ٢٠ | |
| علوم | ٣٠ | |

(المادة ٣٠)

لا يعتبر مقبولا في الامتحان الشفاهي من لم
يحصل على النهايات الصغرى الالية المخصصة لموضوعات
الامتحان وهي ١٨ لغة العربية و١٥ لغة الانكليزية
او الفرنسية و١٥ لمجموع العلوم الرياضية و٣٠
لجغرافية والتاريخ والعلوم معتبرة معا.
معارف عمومية - قرار من نظارة المعارف العمومية
في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٩
بعد الاطلاع على القانون العمومي لنظارة المعارف
الصادر عليه الامر العالي في ٢٢ مايو سنة ٨٧

وعلى القرارات الصادرة من النظارة في ٩ ابريل
سنة ٨٩ و١٢١ وفي ١٣ سبتمبر سنة ٩١ و٢١٣
وفي ١٩ يونيو سنة ١٨٩٥ و٢٤١ بالتدريجات التي
اجريت في هذا القانون
وبعد الاطلاع على مقرر مجلس النظارة بمجلسه ٢٢
أغسطس سنة ٩٩

(المادة ٣٨)

يراعي في تقدير درجات اللغة العربية واللغة
الاجنبية خط الطالب فان كان غير جيد قصت
درجة اللغة بمقدار ثمرة او ثمنتين وهذا القصد
يستعمل من درجة اللغة عند تحرير جداول الامتحانات
وعند تقدير الدرجات للإملاء من اللغة الاجنبية
يستعمل ثمرة عن كل غلطة واذا زاد عدد هذه
الغلطات عن ثمانية يستعمل العدد الزائد من مجموع
درجات الانشاء والترجمة

(المادة ٢٩)

لا يعتبر مقبولا في الامتحان التحريري من
لم يحصل على درجة ١٨ على الأقل في اللغة العربية
و١٥ في اللغة الانكليزية او الفرنسية و١٥ في
مجموع الرياضيات و٣٠ في الجغرافية والتاريخ والعلوم
معتبرة معا ويؤمن ان تكون درجة الطالب على
الاعلى ٦ في الحساب و٣ في رسم الخريط

قررنا ما هو آت

(المادة ١)

تعدل المواد والفترات الآتي ذكرها من القانون
السالف ذكره بالكيفية الآتية

المادة (٧٥)

الرتب على كل تنفيذ سنويا يكون ستة جنهيات في
كل سنة دراسية عدا مدارس ادفو واصولن وحلفا
وسواكن فالرتب على التنفيذ فيها يكون اربعة جنهيات
وثلاثة مليم في كل سنة دراسية وذلك بالمدارس التي
يصرف فيها الغذاء في الظهر لتلائمتها من طرف
الديوان

اما بالمدارس التي لم يصرف فيها الغذاء فتكون المرتبت
التي تدفعها التلامذة كما يأتي

| فرقة السنة الاولى | مليم جنه |
|--------------------|----------|
| فرقة السنة الثانية | مليم جنه |
| فرقة السنة الثالثة | مليم جنه |
| فرقة السنة الرابعة | مليم جنه |

عدا مدارس ادفو واصولن وحلفا وسواكن فان
الرتب على التنفيذ فيها يكون كما يأتي

| فرقة السنة الاولى | مليم جنه |
|--------------------|----------|
| فرقة السنة الثانية | مليم جنه |
| فرقة السنة الثالثة | مليم جنه |
| فرقة السنة الرابعة | مليم جنه |

وتدفع جميع المرتبت المذكورة مقدما في الاوقات
الليينة في المادة (٨٧)

الفقرة الثانية في المادة (٧٨)

اما مكاتب الدرجة الاولى فيكون قبول المجانين
فيها كما يأتي

(١) في فرقة السنة الاولى لا يقبل مجانين

(ب) اما فرق السنة الثانية والسنة الثالثة والسنة
الرابعة فيقبل فيهن مجانين لا يزيد عددهم سبعة
مجموع هذه الفرق عن ٢٠ في المائة بنسبة مجموع
التلامذة الذين يدفعون المرتبت في الفرق المذكورة
بحيث يجب على من كان من هؤلاء المجانين في المكاتب
(للمدارس) التي يصرف الغذاء لتلائمتها في الظهر
من طرف الديوان ان يدفع ثمن الغذاء مقدما
باعتبار ثلاثة جنهيات في السنة في الاوقات الليينة في
المادة (٨٧)

المادة (٧٩)

يورد الديوان لكل مدرسة ما يلزم من الاثاث
وتفت التبشير وما يلزم التنفيذ من ادوات التعليم
والكتب الدراسية وكذلك الغذاء في الظهر للمدارس
التي تقرر نظارة المعارف صرف الغذاء فيها لتلائمة
(المادة ٢)

يعمل بمقتضى هذا التعديل من السنة المكتبة
التي تبثدي في شهر اكتوبر سنة ١٨٩٩ بحيث
يسري على التلامذة الموجودين الان بالمدارس والذين
يستجدون بها

(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

توجه قرار من نظارة المعارف
العمومية في ٩ نوفمبر سنة ٩٩

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة في ١٧
اغسطس سنة ١٨٩٩ على اللائحة التفصيلية لامتحان
شهادة الدراسة الثانوية وكيفية سير لجان الامتحان
لسنة ١٩٠٠

وبعد الاطلاع على مائره مجلس النظارة بجلسته ٣
نوفمبر سنة ٩٩

قررت ما هو آت

(المادة ١)

تعطى المادة الرابعة من اللائحة المذكورة
كما يأتي

معارف عمومية

(١٨٩٩)

- ٦٠٢ -

معارف عمومية

(١٨٩٩)

(المادة ٢)

يلتزم كل ما كان مغالفا لاحكام هذه اللائحة

(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

لائحة الامتحان

لا يعطى شهادة الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٠٠

وكيفية سير لجان الامتحان

(احكام عمومية)

(المادة ١)

قد قرر عمل امتحان خصوصي سنوي للدراسة

الابتدائية على وفق جدول مواد الدروس الرسمي

للتقرر للتعليم الابتدائي ونسب الشهادة التي تعطي

عقب هذا الامتحان شهادة الدراسة الابتدائية

(المادة ٢)

لا يسوغ لأي تلميذ الدخول في المدارس الثانوية

ولا في مدرستي الصنائع والزراعة الا اذا كان حائز

الشهادة المذكورة

(المادة ٣)

يحصل الامتحان في اواخر كل سنة مكتبية ويعمل

في الجريدة الرسمية تاريخ حصوله والمحل التي تنعقد

فيها لجان الامتحان وذلك قبل حلول ميعاده بشهرين

على الاقل

(المادة ٤)

يحصل الامتحان مرة واحدة في السنة

(المادة ٥)

الامتحان مباح لجميع طالبي الدخول فيه بلا استثناء

سواء تلقوا دروسهم بمدرسة اميرية او خصوصية او

في احدي العائلات

(المادة ٦)

على كل طالب ان يقدم نظارة للمعارف طلبا على

ورقة ثمنه من فئة ٣٠ قروش وان يكتب ما يلزم

على كل طالب ان يقدم نظارة للمعارف طلبا على

ورقة ثمنه من فئة ٣ قروش وان يكتب ما يلزم كتابته

على الاستمارة المخصوصية الموجودة نسختها بنظارة

المعارف وعده الاشارة وثمنا خمسة مليات تعطى الى

الطالب بناء على طلبه وهاتان الورقتان ينبغي تقديمهما الى

السكرتارية العمومية بالنظارة قبل افتتاح الامتحانات

بمئة عشر يوما على الاقل وعلى الطالب ان يدفع الى

النظارة مبلغا قدره جنيان مصرية ان رسوم الامتحان وهذا

المبلغ لا يرد اليه بحال من الاحوال

(المادة ٢)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

معارف عمومية - قرار من نظارة المعارف العمومية

في ٤ ديسمبر سنة ٩٩

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المعارف في ٣

ماوس سنة ١٨٩٢ على اللائحة المتعلقة باصطلاح شهادة الدراسة

الابتدائية المصدق عليها من مجلس النظارة في ٢٩ فبراير

سنة ٩٢

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة في

٢٦ ربيع الاول سنة ١٣١٦ (١٤ اغسطس سنة ٩٨)

على اللائحة التفصيلية التي عمل بها في الامتحان الذي

اجرى لاجل اعطاء هذه الشهادة في سنة ٩٩

وبعد الاطلاع على ما اقترحت به اللجنة العلمية الادارية

في جلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩٩ بشأن

التعديلات المقترحة ادخلها على اللائحة المتعلقة بتقرير

امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية في سنة ٩٠٠ وكيفية

سير لجان الامتحان

وبعد اخذ رأي مجلس المعارف الاطفي في ٣ ديسمبر

سنة ٩٩

(قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

قد صدق على لائحة الامتحان لاعطاء

شهادة الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٠٠ للورقة

بهذا القرار

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

كتابته على الاستمارة المخصوصة للوجودة نسختها بنظارة المعارف وهذه الاستمارة تملأ أو ترسل الى الطالب بناء على طلبه بعد دفع ثمنها وقدره خمسة مليات وهاتان الورقتان يبنى تقديمها الى السكرتارية العمومية بالنظارة قبل افتتاح الامتحانات بشهر على الاقل وعلى الطالب ان يدفع الى النظارة وقت تقديم طلبه مبلغ ٦٠٠ مليم رسم هذا الامتحان وطلاوة على هذا المبلغ تلامذة مدارس الحكومة بخلاف مدارس القاهرة والاسكندرية واسيوط واصولن مكافون يدفع مبلغ ٤٠٠ مليم نظير غذائهم ومبيتهم مدة الامتحان وهذان المبلغان لا يردان لصاحبها في اي حال من الاحوال

(المادة ٧)

على من يرغب في نوال شهادة الدراسة الابتدائية ان يوقع قبل اداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور احد اعضاء لجنة الامتحان المنتدب لذلك أو موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على اقرار برغبته الدخول في الامتحان وهذا القرار يجب ان يكون مؤرخاً شاملاً لاسم الطالب ولقده وجسميته وسكنه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده واسم والقب والدته وصداقته كانه يجب ان يوضح به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه واللغة الاجنبية التي تعلمها

(المادة ٨)

اذا وجد خش او تزوير بالاستمارة المذكورة في المادة ٦ او بالقرار الدخول في الامتحان المبين في الدفتر المحدث لذلك وللمسقي من الطالب طبقاً لاحكام المادة السابعة يلغى امتحان الطالب

(المادة ٩)

يتركب الامتحانات من اختبارات تحريرية ومن اختبارات شفاهية

(المادة ١٠)

تعين النظارة لجان الامتحان وتتركب كل لجنة من

لجان المراكز من رئيس ومراقب والملاحظين ومختصين ولا يسوغ ان يتدبب موظف من موظفي المدارس الابتدائية بأي صفة كان لان يكون عضواً في اللجنة التي يعهد اليها امتحان طالب واحد او عدة طلبية من تلامذة المدرسة التي هو موظف بها

(المادة ١١)

على الرئيس ان يتخذ الاحتياطات الضرورية الكافية بحسن سير الامتحانات

(المادة ١٢)

على المراقب ان يساعد الرئيس حتى لا يقع ما يخل بنظام الاختبارات

(المادة ١٣)

تتشعب اسئلة الاختبارات التحريرية بتدوين النظارة بمعرفة لجنة عمومية تعينها النظارة وتكون تلك الاسئلة واحدة لجميع اللجان وتحصل الامتحانات في ايام واحدة وساعات واحدة في سائر مراكز الامتحانات

(المادة ١٤)

ملاحظة الاختبارات التحريرية في كل لجنة منوطة باعضائها وعلى الرئيس ان يبين لكل عضو عمله وعليه ايضاً ان يوزع اعمال الاختبارات الشفاهية بين بلختين معينين لهذا الغرض

وليس للملاحظ مطلقاً ان يوضح الطلبة اي عبارة او كلمة لها ارتباط بموضوع الامتحان

(المادة ١٥)

تسلم اسئلة الامتحان التحريري الى رئيس كل لجنة داخل منظوف مختوم بالشمع الاحمر ويفضه رئيس كل لجنة اختتام الظرف الذي سلم اليه بحضور اعضاء اللجنة قبل الامتحان مباشرة

(المادة ١٦)

تصحيح الادراك وتقدير الدرجات يجعل بمعرفة لجنة خصوصية تعينها النظارة وتنفذ بها وهذه

اللجنة تتوكل من رئيس ومراقبين وممتحنين وتسعى
لجنة تقدير الدرجات

(المادة ١٧)

على رؤساء اللجان ان يرسلوا الى رئيس لجنة تقدير
الدرجات اوراق الامتحانات عند اتمامها او لا
قلولاً داخل مخطوف محترم وكذا درجات الاختبارات
الشفهية وهذه المظاريف يفتحها رئيس اللجنة بنظارة
المعارف بحضور مراتب يعين لهذه الغاية

(المادة ١٨)

يقع مراقبو لجنة تقدير الدرجات على كل ورقة
وعلى التسمية المرفقة بها فقرة تمكنهم من معرفة الورقة
وقسمتها ثم تفصل التسمية حتى تبقى النمر سرية
ولا يهتدي المحقق الذي يصبح الورقة الى اسم
صاحبها

(المادة ١٩)

تقسم لجنة تقدير الدرجات الى لجان فرعية تتوكل
كل واحدة منها من صوبين على الاقل وبمعد
الى كل من هذه اللجان الفرعية تصحيح اوراق موضوع
او أكثر من موضوعات الامتحان وتقدير الدرجات
لها ويفضض الرئيس لكل لجنة عملها

(المادة ٢٠)

لرئيس ومراقبي لجنة تقدير الدرجات ان
يشتركوا في وضع درجات الامتحانات اذا اقتضت
الحال ذلك ولذا اختلف المحققون فرائي الرئيس
والمراقبين هو المرجح

(المادة ٢١)

لا يسوغ لغير اعضاء اللجنة والطلبة الدخول
في حجرة الامتحان وقت الاختبارات

(المادة ٢٢)

لا يجوز للطلبة ان يحضروا معهم في محل الامتحان
كتباً او مذكرات او مسجل او سحر وكل الادوات
اللازمة لهم (ما عدا اوراق الكتابة العربية) توزعها
عليهم اللجنة ولا يجوز استعمال ادوات اخرى ولا

يسوغ للطلبي الامتحان التكلم مع بعضهم ماداموا
في حجرة الامتحان واذا وجد طالب يساعد
آخر او يطلب للمساعدة من آخر او ينقل من
ورقته او احضرمه في حجرة الامتحان كتباً او
مذكرات يطرده حالاً

(المادة ٢٣)

موضوعات الامتحانات تكتب على اوراق
خصوصية مطبوع عليها عنوان الامتحان توزعها
اللجنة وقيل اليد في الاجابة يجب على الطالب
ان يكتب جميع البيانات الواضحة بالقسيمة المرفقة
بورقة الامتحان وان لا يضع على ورقة الامتحان
اي علامة او اشارة تدل على واضعها وكل ورقة
ذكر بها اسم التلميذ او وضعت عليها اشارة او
كتابة ما تكون لاجية

(المادة ٢٤)

جميع الطلبة مازمون بالاجابة عن الاسئلة التي
توجه اليهم في كل مادة من المواد بالثقة المقررة
في جدول مواد الدروس الرسمي لتعلم هذه
المادة

(المادة ٢٥)

مق اتم الطالب امتحانه يسلم الورقة بدون ان
يفصل عنها القسيمة الى الرئيس او الى احد المراقبين
او الى احد الاعضاء المميزين للملاحظة الامتحان
وعلى للكلف بجميع الاوراق ان يتحقق من كتابة
جميع البيانات في القسيمة

(المادة ٢٦)

يجوز المراقبون تجريد اتمته الامتحان جدولاً
يسمى بجدول الناجحين مشتملاً على اسماء التلامذة
الذين نجحوا في الامتحان التحريري والشفاهي
مرتبين على حسب استحقاقهم مع بيان الدرجات
التي يتحصل عليها في كل مادة من مواد الامتحان
التحريري فقط ويكون ترتيب التلامذة بحسب
مجموع درجات الاختبارات التحريرية ولا يذكر

شهادة الدراسة الابتدائية مبينا فيها القسم (الاول او الثاني) الوارد به اسم الطالب فيستلمها من يد موظف من موظفي نظارة المعارف ينتدب لهذه الغاية ويوقع على ايعال استلام الشهادة في دفتر مخصوص ثم يضع اضاءه كذلك على نفس الشهادة كل ذلك بحضور الموظف القديوب وسيدرج اعلان في الجريدة الرسمية يحدد تاريخ تسليم الشهادات لاربابها والحال التي تمل فيها

(المادة ٢٨)

كل طالب رفض في امتحان سنة من السنين له ان يتقدم للامتحان في سنة التالية

احكام خصوصية

(المادة ٢٩)

تصل امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية

لسنة ١٩٠٠ في الايام والساعة الموضحة بعد

في هذا الجدول الدرجات التي يتحصل عليها في الامتحان الشفاهي ويتقسم هذا الجدول الى قسمين الاول يشمل اسماء التلامذة الذين حصلوا على درجات مجموعها لا يتقص على ثلاثة ارباع مجموع التهيئات الكبرى المخصصة لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والثاني يحتوي على اسماء التلامذة الذين يتقص مجموع درجاتهم عن هذا الحد في الامتحان التحريري ويمر المرابطون ايضا جنودا باسماء السافلين مبينا به امام اسم كل واحد منهم درجاته في الامتحان التحريري والشفاهي من كل مادة

وهذان الجدولان يوقع عليهما الرئيس والمراتبون ويقدمان الى النظارة وينشر جدول التاجمين في الجريدة الرسمية

(المادة ٢٧)

قسي للطلبة الواردة معلوم في جدول التاجمين

| تواريخ الامتحان | مبدأ الامتحان | مواد الامتحان التحريري | مدة الاجابة |
|-----------------|---------------|--------------------------|-------------|
| ١٨ يونيو | من ٧ ٣٠ | لغة عربية | دقيقة ساعة |
| » ١٨ | » ١٠ ٠٠ | ترجمة | ٢ ٣٠ |
| » ١٩ | » ٧ ٣٠ | لغة اجنبية | ٢ ٠٠ |
| » ١٩ | » ١٠ ٠٠ | جغرافية ورسم خوط | ٢ ٠٠ |
| » ٢٠ | » ٧ ٣٠ | حساب | ٢ ٠٠ |
| » ٢٠ | » ١٠ ٠٠ | خط (عربي والفرنسي) | ١ ٠٠ |

واحدة منها على الاقل بالموازين والمقاييس أو النقود
سابعاً - جغرافية - رسم خريطة وبعض
اسئلة

المواد التي يحصل الامتحان فيها هي المفصلة في
بروجرام الدراسة الابتدائية

وتكون الاختبارات الشفاهية في اللغة الأجنبية
التي درسها الطالب فقط وهي تنحصر

اولاً في مطالعة قطعة مشتملة على عشرين سطراً
تتخشب من كتاب يوازي في الصعوبة الكتاب
المقرر لتعليم اللغة الأجنبية في مدارس الحكومة
الابتدائية مع تفسير القطعة من حيث اصول ومعاني
الكلمات ومعاني الجمل وعمل ملخص شفاهي عن القطعة
التي قرأها التلميذ

ثانياً في محادثة تعمل مع الممتحن على اشياء عادية
يكون في قدرة تلامذة المدارس الابتدائية معرفتها
(المادة ٣١)

النهايات الكبرى المخصصة لدرجات مواد الامتحان
أو فروع بعض تلك المواد هي الآتية

اولاً الامتحان التحريري

تعمل الاختبارات الشفاهية في الايام التي يعمل
فيها الاختبارات التحريرية وفي الايام التالية
كل طالب لا يحضر لرك اللجنة التي يتحن امامها
قبل الساعة المحددة يبدأ للامتحان في اي مادة يطرد
من الامتحان
(المادة ٣٠)

موضوعات الامتحانات التحريرية في كل مادة هي
الآتية

اولاً - لغة عربية - انشاء وتحرين سهل
على تطبيق القواعد

ثانياً - لغة اجنبية - (انجازية او فرنساوية)
املاء بسيط مقداره عشرة الى ١٥ سطراً وتحرين

سهل على الاعراب وبعض اسئلة في الاجرومية
ثالثاً - ترجمة بعض جمل بسيطة من الانجليزية
او الفرنسية الى العربي وبالعكس

رابعاً - خط عربي - ثلث ونسخ ورفعة
خامساً - خط فرنسي - كسبي ورفيع
واحرف كبيرة وارقام

سادساً - حساب - اربع مسائل تتعلق

معارف عمومية
(١٩١٨)

-٦٠٧-

معارف عمومية
(١٨٩٩)

| الدرجة النهائية للمادة | الدرجة النهائية للمادة | اسم المادة |
|---|------------------------|-----------------------|
| ١٦ انشا | ٣٠ | لغة عربية |
| ١٤ قواعد | | |
| ١٥ املاء | ٣٠ | لغة اجنبية |
| ٠٦ اعراب | | |
| ٠٩ اجرومية | ٢٠ | ترجمة |
| ٠٨ من الانكليزي او الفرنسي الى العربي | | |
| ١٢ من العربي الى الانكليزي او الفرنسي | ١٥ | خط عربي |
| | | |
| | ١٥ | خط انكليزي او فرنساوي |
| | ٣٠ | حساب |
| ٠٨ رسم خوط | ٢٠ | جغرافية |
| ١٢ اسئلة | | |

ملحوظة — عند تقدير درجات الاملاء
انكليزية كانت او فرنساوية ينقص من درجاتها ثمة
على كل غلطة وكذلك تمتحن اللغة العربية يلاحظون
ورسم الحروف في الموضوعات التي يصحونها فان
كل من بها غلطت نقصت درجة المادة نفسها ثمة او
ثنتين على حسب الغلطات

وعند تصحيح اوراق اللغة العربية واللغة الاجنبية
تلاحظ كتابة الطالب فان رأي ممتحن الخط ان
الكتابة غير جيدة نقصت درجة الخط العربي او
الفرنسي ثمة واحدة

ثانياً — الامتحان الشفهي

| الدرجة النهائية للمادة | الدرجة النهائية للمادة | اسم المادة |
|------------------------|------------------------|--------------------------|
| ٢٠ مطالعة وتفسير | ٣٠ | لغة انكليزية او فرنساوية |
| ١٠ محادثة | | |

وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٧ (١٩ رجب سنة ١٣١٥)

وعلى مائتة اللجنة العلمية الإدارية بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠ من التصديق على المشروع الجديد للاتحة امتحان الاوروبين المستخدمين الآت أو الذين يستخدمون فيما بعد بنظارة المعارف العمومية في اللغة العربية

وبعد اخذ رأي مجلس المعارف الاعلى بجلسته ٤ مارس سنة ١٩٠٠

قررنا ما هو آت

(المادة ١)

قد تصدق على اللائحة للرفقة بهذا الخاصة بامتحان الاوروبين المستخدمين الان او الذين يستخدمون فيما بعد بنظارة المعارف العمومية في اللغة العربية

« المادة ٢ »

تلقى اللائحة الصادر بشأنها قرارا بالنظارة المؤرخان ٩ و١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ويلغى كذلك كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفا لنصوص اللائحة الجديدة

(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

لائحة

تتعلق بامتحان الاوروبين المستخدمين

الان او الذين يستخدمون

فيما بعد بنظارة المعارف

العمومية في اللغة

العربية

(المادة ١)

تقرر اجراء امتحانات خصوصية في اللغة

(المادة ٣٢)

لاستعمل شهادة الدراسة الابتدائية الا لمن حصل من الطلبة في الامتحان التحريري على النهايات الصغرى للدرجات وهي ١٥ في اللغة العربية بشرط ان تكون درجة الطالب على الاقل ٦ في الانشاء العربي و ٥ في القواعد العربية و ١٥ في اللغة الاجنبية و ١٥ في الحساب و ١٠ في الترجمة و ١٠ في الجغرافية و ٦ في الخط العربي و ٦ في خط الاونكي وهذا ذلك يلزم ان يحصل في الامتحان الشفاهي على ١٥ على الاقل من مجموع الدرجات المخصصة للامتحان الشفاهي

معارف عمومية — « تنظيم المبدري » قرار من نظارة المعارف العمومية في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٠

بتداعل المكتبة الواردة من حضرة حاكم ائني المعارف في ٦ أغسطس سنة ١٩٠٠ بقرار ١٤ بخصوص جعل عملية اعادة تنظيم المبدري اجبارية كل سبع سنوات لتلائمة المدارس والكتاتيب للتأهبة للنظارة وبناء على ما ورد من مصلحة الصحة العمومية في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بقرار ٨١ بالموافقة على ذلك محافظة على صحة التلائمة

(قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

تكون عملية اعادة تنظيم المبدري اجبارية كل سبع سنوات لتلائمة مدارس الحكومة والكتاتيب التابعة للنظارة

(المادة ٢)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

معارف عمومية — « قرار من نظارة المعارف العمومية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٠ »

بعد الاطلاع على القرار الصادر من بنظارة بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٧ (١٤ رجب سنة ١٣١٥)

العربية للأورباويين المستخدمين في نظارة المعارف العمومية

(المادة ٢)

هذه الامتحانات على نوعين امتحان ابتدائي و امتحان أراق وهذا الامتحان يحسبان على مقتضى البروجرام التفصيلي المبين في المادة التاسعة من هذه اللائحة

(المادة ٣)

الدخول في الامتحانات الابتدائي مباح لجميع الأورباويين المستخدمين في نظارة المعارف العمومية

وكل أورباوي مستخدم الآن أو يستخدم فيما بعد (تحت التجربة) من الدرجة الأولى قسم ثان مدرسين أو من درجة توازيها أو تقل عنها لا يمكن تربيته في وظيفته ولا طلب زيادة ماله ما لم يؤمّد بنجاح الامتحان الابتدائي في اللغة العربية

أما الأورباويون (الذين هم) القبولون في حجرة أراق من الدرجة الأولى قسم ثان مدرسين فنظارة المعارف الحق في انت تعين منهم من يجب عليهم أداء الامتحان المذكور قبل ان يشيخوا أو تطلب لهم علاوات

مطوطة الدرجة الأولى قسم ثان مدرسين وفي الدرجة التي مربوطها من ٢٤ الى ٣٢ جنيتها في الشهر

(المادة ٤)

الدخول في الامتحان الرأقي اختياري لجميع الأورباويين المستخدمين في نظارة المعارف العمومية ولا يسوغ الدخول فيه الا لمن فيج في الامتحانات الابتدائي سيفاحدي السنين الماضية (مادي ٣٢ من هذه اللائحة) او في الامتحانات الذي عمل بناء على قرار النظارة الصادر في ٩ ديسمبر سنة ٩٧

(المادة ٥)

تعلن أسماء الطلبة الذين يؤمّدون الامتحان الابتدائي أو الامتحان الرأقي بنجاح في الجريدة الرسمية ويؤمّم بنجاحهم في ملفاتهم الشخصية

(المادة ٦)

يحصل كل من الامتحانين الابتدائي والرأقي بنظارة المعارف العمومية في شهر ديسمبر من كل سنة ويجب تقديم طلبات الدخول في الامتحانات الى السكرتير العمومي بنظارة المعارف العمومية قبل يوم ١٥ نوفمبر وبإراضي في تقديمها ، جاء بالمادة السادسة من قانون نظام المدارس

(المادة ٧)

لاجل ان يعد الطالب ناجحاً في الامتحان الابتدائي يجب ان يحصل على نصف النهاية الكبرى لمجموع الدرجات المخصصة لمواد الامتحان

(المادة ٨)

ترتب أسماء الطلبة القبولين في الامتحانات الرأقي بالوجه الآتي

التقسيم الأول للطلبة الذين حصلوا على ثلاثة أرباع النهاية الكبرى في مجموع المواد

التقسيم الثاني للطلبة الذين لم تبلغ درجاتهم هذا الحد ولم تنقص عن خمسين في المائة من النهاية الكبرى في مجموع المواد

يعطى للطلبة القبولين في القسم الأول مكانة قدرها خمسون جنيتها مصرياً ويعطى للطلبة القبولين في القسم الثاني مكانة قدرها ثلاثون جنيتها مصرياً

إذا تقدم أحد الطلبة للقبولين في القسم الثاني من الامتحان الرأقي الى امتحان سنة أخرى وقبل في القسم الأول يعطى له الفرق بين مكانة القسمين الأول والثاني

(الملة ٩)

(١) الامتحان الابتدائي

يكون الامتحان الابتدائي تحريراً وشفاهاً ويشمل الاختبارات الآتية

أولاً — الاختبارات التحريرية

النهاية الكبرى

(١) ترجمة من العربي الى الانكليزي او الفرنسي يكون

موضوعها مطبوعاً ٣٠

(ب) ترجمة من العربي الى الانكليزي او الفرنسي يكون

موضوعها مكتوباً بخط اليد ٢٠

(ج) ترجمة من الانكليزية او الفرنسية الى العربي ٢٠

(د) املاء عبارة عربية ٣٠

ثانياً — الاختبارات الشفاهية

(أ) مطالعة قطعة عربية وترجمتها يكون موضوعها مطبوعاً ٣٠

(و) » » » » » مكتوب بخط اليد ٣٠

(ز) عادية ٤٠

ملحوظات — (١) موضوعات الامتحان المبينة بحروف ا ب و د هـ و و

تقتضب من المواد الواردة في بروجرام تبصره النظارة على

هيئة منشور في اوائل السنة التي يحصل الامتحان فيها

اما الموضوع المبين تحت الحرف ج فيدور على اجل سهلة

توكيدها من نوع تركيب المواد الواردة في البروجرام الذي

يتقرر ولا تخرج الفاظها عما فيها

(٢) عند تصحيح الاملاء تكون كل غلطة خير مشبه فيها

مستوجة لنقص درجة واحدة من درجات الاملاء وكل

غلطة تتكرر تعتبر غلطة واحدة وعند تقدير درجة الاملاء

والترجمة (ج) يراعى خط الطالب فان كان غير جيد

يستبعد من مجموع درجتها من درجة الى ثلاث

(٣) لا يشترط في الطالب ان يحسن القراءة بحسب قواعد

الاعراب

(٤) للموضوع المبين تحت الحرف ز يشمل عادية مع المختصين

باللغة العربية تستغرق مدتها من عشر دقائق الى عشرين

في امور عادية وفي الموضوع المخصوصي الذي يشتغل به

الطالب في وظيفته

(ب) الامتحان الراقى

يكون الامتحان الراقى تحريراً وشفاهياً ويشمل الاختبارات الآتية

اولاً - الاختبارات التحريرية

- ٣٠ (أ) ترجمة من العربي الى الانجليزي او العرسلأوي
٢٠ (ب) ترجمة من الانجليزي الى العرسلأوي الى العربي
٣٠ (ج) املاء قطعة عربية
٢٠ (د) انشاء

ثانياً - الاختبارات الشفهية

- ٥٠ (هـ) مطالعة قطعة عربية لم يرها الطالب من قبل مع تفسير معناها
٥٠ (و) محادثة

ملحوظات - موضوعات الامتحان للبيئة بحروف اوب و ٣ و ٤ تتخفى

من الكتابات الرسمية كالقراير والالامر والمنشورات وانططابات
واللوائح والاعلانات التي لها علاقة باعمال نظارة المعارف العمومية
ومن الكتب العربية المستعملة بالمدارس الابتدائية التابعة
للنظارة ما عدا الكتب التي وضعت لتعليم اللسن والموضوعات
التي تعطى للامتحان قد تكون مطبوعة او مكتوبة بمفط اليد
كما انها قد تجمع بين الصفتين

عند تقدير درجات الاملاء تكون كل ضلطة غير مشتبه فيها مستوجبة لنقص درجة
واحدة من درجات الاملاء

يكون موضوع الامتحان للبين تحت حرف (د) تحرير خطاب او كتابة تقرير
يختصر عن شيء مختص باعمال الطالب . ويراعي المختص درجة تطبيق التواعد النغوية
في موضوع الامتحان للبين تحت الحرف (هـ) . وموضوع الامتحان للبين تحت
الحرف (و) يشمل محادثة مع المختصين تستغرق مدتها من عشرين دقيقة الى نصف
ساعة وتدور على امور عادية او متأنشة في مواضيع لها ارتباط باعماله وظيفه
الطالب

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

معارف عمومية - * منشور صادر لمبيع فروع
نظارة المعارف بتاريخ ٥ مارس

سنة ١٩٠٠

انشر ف باحاطتكم علما بالقواعد الآتية التي قررناها
نظارة المعارف العمومية فيما يتعلق بقيد اسماء تلامذته
مدارس الحكومة وفيما يتعلق بطلبات تغيير الاسماء التي
تتقدم من التلامذة او اوليائهم او اولياء امورهم انشاء
وجودهم في سلك التلامذة
(١) يجب ان يقيد كل تلميذ في دفاتر المدرسة
بالاسم واللقب الواردين في تذكرة ميلاده او في
الشهادة للتمتددة التي تقوم مقامها عند عدم
وجودها

ويقتضي التدقيق في طلب احدى هاتين الشهادتين
(تذكرة الميلاد او الشهادة القائمة مقامها) عند تقديم كل
تلميذ جديد للمدرسة ويلزم ايضا كتابة اسماء التلامذة
والقلم بأكمل دقة في كل ورقة خاصة بشؤونهم المدرسية
حسب الزايد والمرسوم بالحروف في تذكرة الميلاد او
الشهادة القائمة مقامها

(ب) اما عن طلبات تغيير الاسماء والالقب التي
تتقدم من التلامذة او من اوليائهم بعد تقديم فيلزم
مبدئيا عدم تبايعها لنظارة المعارف حيث ان التعديل
والتغيير في اسماء الأشخاص والقلم من خصائص
الجهات القضائية دون غيرها ومن جهة اخرى يرى انه
لا يسوغ للتلامذة ان يقدموا على تقديم طلبات
او عرائض في هذا الخصوص ولا تقبل النظارة من ذلك
الا امرين استثنائيين

الاول ان كان وقع خطأ مادي في قيد التلميذ فيقتضي
تصحيحه وابتداء المطابقة التامة بين اسمه والقبه الواردين
في تذكرة الميلاد واسمه والقبه الواردين في سجلات
للمدرسة

الثاني ان صدر حكم بتصحيح تذكرة ميلاد تلميذ
فيتمتع هذا الحكم اساسا يصحح من واقعته
اسم والقب التلميذ وذلك لان تذكرة الميلاد هي

تمثلت من جهة الاختصاص فيشين في هذه الحالة تصحيح
والقب للتلميذ يعاين دفاتر المدرسة طبقا لهذا الحكم
وفي هاتين الحالتين ينبغي عليكم ان لا تتعروا شيئا الا
بعد مغادرة النظارة وصدر امر منها لكم

معارف عمومية - * قرار صادر من نظارة المعارف
السومية بتاريخ ٨ يوليوس سنة ٩٠٠
بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المعارف
في ٢٩ مارس سنة ٨٧ على اللائحة المتعلقة باعطاء
شهادة الدراسة الثانوية للصدق عليها من مجلس
النظار في جلسة ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ و ٢١
مارس سنة ٨٧

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة في ١٠
ربيع الثاني سنة ١٣١٧ و ١٧ اغسطس سنة ٩٩ على اللائحة
التفصيلية التي عمل بها في الانتصاف الذي
اجرته لاجل اعطاء هذه الشهادة سنة ١٩٠٠

وبعد ملاحظة ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في ١٢
يوليوس سنة ٩٠٠ فيما يتعلق بتعديل اللائحة للصدق عليها
في ١٧ اغسطس سنة ٩٩

وبعد الاطلاع على التعديلات التي ادخلها مجلس
المعارف الاعلى في جلسته المتعقدة في ١٧ يوليوس سنة ٩٠٠
وعلى ما قرره مجلس النظار في جلسته المتعقدة في ٢٧ يوليوس
سنة ٩٠٠

قرروا ما هو آت

(المادة ١)

يعمل باللائحة التفصيلية لانه ان شهادة الدراسة
الثانوية وكيفية سير لجان الامتحان للوقت بهذا في
سنة ٩٠١

(المادة ٢)

كل ما كان مخالفا لاحكام هذه اللائحة يعتبر لا غير

(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

لائحة نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية

لسنة ١٩٠١

١ - احكام عمومية

(المادة ١)

يشترط على كل من يرغب الدخول في المدارس العالية الاميرية ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية

ملحوظة - وهذه الشهادة تكفل تامهاها الدخول في الوظائف الصغيرة بالخدمات الملكية كما جله في اللائحة العمومية الخاصة بتعيين المستخدمين الملكيين وترقيهم في المصالح الاميرية وتقوم هذه الشهادة مقام الدبلوم التي تطلب للتدريس بمدارس الطب الكلية والجامعة بالذكور وللدخول بمدارس الطب والمقوق والمدارس الجامعة والكلية بفنسا وعلى العموم في جميع المدارس التي يطلب للدخول فيها شهادة البكالوريا وللتدريس بالمدارس الكلية والجامعة بمدينة جنينا من عمل سويسره

(المادة ٢)

تجتمع لجنة الامتحان مرة واحدة في السنة ولا يجوز الشروع في الامتحانات في وقت اخر من السنة لاي سبب كان سواء لامتحان طالب واحد او عدة طلبة

(المادة ٣)

الدخول في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية مباح بدون استثناء لجميع الطالبين الذين اتوا الدراسة على وفق المقرر في البروجرام الرسمي للدراس الثانوية في سنة ١٩٠٠ سواء تلقوا دروسهم في للدراس الاميرية او في مدارس خصوصية او في يسوت التعليم

(المادة ٤)

على كل طالب ان يقدم لظاهرة المعارف طالبيا على ورقة تمه من فية ٣ قروش مكتوبا بومته بخط يده

كا انه يتعين عليه ان يكتب يده كذلك ما يلزم كتابته بالعربي وباحدى اللغتين الاجنيتين (الانجليزية او الفرنسية) على الاستاارة المخصوصة وثمنا خمسة مليات وهذه الاستاارة للوجودة تستهنا بالنظارة ترسل الى الطالب بناء على طلب يقدمه ككتابة يوضح به بالضبط اسمه ولقبه باللغة العربية وياحدى اللغتين الاجنيتين

وحائان الورقتان بها طلب الدخول والاستاارة يقدمان الى السكرتارية العمومية بالنظارة قبل افتتاح الامتحانات بخمسة عشر يوما على الاقل

ولا تعطى النظارة نسخة ثانية من الاستاارة الا بناء على طلب جديد تبين فيه الاسباب وبعد دفع ختمة مليات اخرى

وعلى ناظر المدرسة التابع لما الطالب ان يتحقق من ان استاارة الطالب قد كتب حقيقة بيد الطالب ومن ان البيانات الواردة فيها مطابقة للبيانات الواردة في دفاتر المدرسة ويشهد على صحة ذلك جميعه بان يوقع على الاستاارة

فان لم يكن الطالب تابعا لمدرسة ما شهد على صحة الورد بالاستاارة من الميساات ولله ان كان قاعرا ويصدق على امضاء هذا الذي من جهة الاختصاص اما اذا كان الطالب رشيدا فيجب عليه ان يحصل على تصديق على امضائه من جهة الاختصاص فان قدم الطالب طلبه على انه غير تابع لمدرسة ما وكان قد وجد في السنة المكتبة الممارسة باحدى المدارس تعين عليه ان يوضح في الاستاارة اسم هذه المدرسة وتاريخ خروجه منها وان يحصل على امضاء ناظر المدرسة ولو كان هذا امضاء لا يقوم بحال من الاحوال مقام التصديق من جهة الاختصاص المنوه عنه في الفقرة السابقة

وعلى الطالب ان يدفع الى النظارة وقت تقديم طلبه مبلغا قدره جنينان معبريان تظهر رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بحال من الاحوال

(المادة ٥)

(١٢٠٠)

(١٢٠٠)

على من يرغب في نول شهادة الدراسة الثانوية ان يوقع قبل اداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور احد اعضاء لجنة الامتحان للتدب لتلك او موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على اقرار برغبته الدخول في الامتحان وهذا الاقرار يجب ان يكون مورخا شاملا لامم الطالب ولقبه وجنسيته وسكنه وميل ولادته وتاريخ ميلاده واسم والقب والده وصناعته كما انه يجب ان يوضع به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه واللغة الاجنبية التي تعلمها

(المادة ٦)

اذا كان شي من البيانات الموضحة بالاستشارة للخصوصية للنمو عنها في المادة الرابعة اوالدفتر المخصوص للنمو عنها في المادة الخامسة غير صحيح فان اوراق امتحان الطالب تعد لاغية

(المادة ٧)

الامتحان على قسمين قسم تحريري وقسم شفاهي ولا يدخل القسم الشفاهي الا من تنجح سيف اداء الامتحان التحريري

(المادة ٨)

تعين النظارة لجنة الامتحان وهذه اللجنة تتكون من رئيس ومراقبين ومعتصمين

(المادة ٩)

على الرئيس ان يتخذ الاجتياحات الضرورية الكافية بحسن سير الامتحانات

(المادة ١٠)

على المراقبين ان يساعدوا الرئيس حتى لا يقع ما يخل بنظام الاختبارات التحريرية والشفاهية

(المادة ١١)

يشكل من المختصين لجان فرعية تتكون من اربعة اعضاء منها من هضوبين على الاقل ويتألف بكل لجنة فرعية تقدير الدرجات لاوراق مادة او جملة مواد يعهد بتصحيح اوراقها اليها وكل لجنة فرعية تختص الطلبة

شفاهيا في نفس المدة لولواد التي صحبت اوراقها (المادة ١٢)

الرئيس والمراقبين ان يشتركوا في تقدير درجات الامتحان اذا اراوا لزوما لذلك واذا اختلف المختصون فرأي الرئيس والمراقبين هو المرجع (المادة ١٣)

ملاحظة الامتحانات التحريرية تكون بمعرفة اعضاء اللجنة والرئيس ان يوزعها بينهم ولا يسوغ لاحد المتدربين ان يبين للطلبة شيأما مما يتعلق باستلة الامتحان

(المادة ١٤)

ليس للمتدربين ان يسأروا احد ائمن طالبي الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها وسواء في الامتحانات التحريرية او الشفاهية يعطى الرئيس او المراقب غرة متسلسلة تقوم مقام اسم الطالب حتى لا يتأتى للمتدربين معرفة اسماء الطلبة الذين يجتوبونهم او يصحون اوراقهم

(المادة ١٥)

لا يجوز لتدريسي الامتحان وطالبي الامتحان الدخول في اود الامتحانات التحريرية انما يجوز لتدريسي المدارس التي لها طلبة في الامتحان سواء كانت تلك المدارس اميرية او اجنبية ان يحضروا الامتحانات الشفاهية بتصريح من نظارة المعارف

(المادة ١٦)

لا يسوغ لطالبي الامتحان التكلم مع بعضهم ماداموا في اود الامتحان شفاهيا كان او تحريريا كما انه يحظر عليهم ان يستحضروا معهم في الامتحانات كتباً او تعليقات (نوات) وحيث ان اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عند الافلام العربية فلا يسوغ لهم مطلقا استعمال ادوات غير التي توزع عليهم وكل طالب استعمال الدش في الامتحان او حاول استعماله يطرد حالا

(المادة ١٧)

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

ينتخب موضوع الامتحان في كل مادة بعرفة
الرئيس والمراقبين ويجوز اخذ رأي المختصين في
انتخاب موضوع الامتحان

(المادة ١٨)

مواضيع الاختبارات التحريرية تكتب على أوراق
مطبوع عليها عنوان الامتحان توزعها اللجنة ولا توضع
عليها اي اشارة او علامة تدل على واضعها كما انه
لا يذكر فيها اسم الطالب وكل ورقة ذكر بها اسم
الطالب او وضعت عليها اشارة او كتابة ما تكون
لاغية

(المادة ١٩)

في اتم الطالب امتحانه التحريري يضع أوراقه
في ظرف خاص ويحضر اليه لهذا الغرض ثم يكتب
اسمه على الظرف ويسم للدراسة التابع لها وزارة المجلس
وسيله مقفلاً الى الراتب او الممتحن للمعين لذلك
(المادة ٢٠)

جميع التلاميذ المزمعون بالاجابة على الاسئلة التي
توجه اليهم في اي مادة من المواد باللغة المذكورة
في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم هذه المادة
سواء في الاختبارات التحريرية او الشفاهية

(المادة ٢١)

بعد انتهاء الاختبارات التحريرية يعاد جدول
يشتمل على اسماء الطلبة الذين يدخلون في
الاختبارات الشفاهية وهم الذين نجحوا في تأدية
الاختبارات التحريرية و جدول اخر باسماء غير الناجحين
في الاختبارات التحريرية
وهذان الجدولان يملآن بعرفة الرئيس في ان
واحد يوم ابتداء الاختبارات الشفاهية

(المادة ٢٢)

بعد انتهاء الاختبارات الشفاهية يحضر الرئيس

والمراقبون الجداول المذكورة يد ويحضرها ويتقدمونها
للنظرة

الجدول الاول ويسمى جدول الناجحين يشتمل
اسماء الطلبة للقبولين سوله في الاختبارات التحريرية
او الشفاهية مرتبة على حسب استحقاقهم وتبين فيه
الدرجة التي حصل عليها كل طالب في كل
مادة من مواد الامتحان التحريري ولا تذكر فيه
درجات الامتحان الشفاهي وهذا الجدول ينشر في
الجريدة الرسمية

الجدول الثاني يشتمل اسماء الطلبة الذين
نجحوا في اداء الامتحان التحريري ولكنهم
لم ينجحوا في الامتحان الشفاهي تبين فيه الدرجات
التي حصل عليها كل طالب في مادة من مواد
الامتحان التحريري ويذكر به العلم او العلوم التي
سقط فيها الطالب في الامتحان الشفاهي

الجدول الثالث يشتمل اسماء الطلبة الذين سقطوا
في الامتحان التحريري وتبين الدرجات التي حصل عليها
كل طالب في كل مادة

(المادة ٢٣)

يعطى لكل طالب من الطلبة الواردة اسماؤهم
في جدول الناجحين شهادة الدراسة الثانوية ويستلم
الطالب الذي نجح في اداء الامتحان الشهادة من
يد موظف من موظفي نظارة المعارف ينتدب
لهذه الغاية ويوقع على ايصال استلام الشهادة في
دفتر مخصوص ثم يضع امضاه كذلك على نفس
الشهادة كل ذلك بحضور الموظف للندوب

(المادة ٢٤)

كل طالب لم ينجح في امتحان سنة له ان
يتقدم لامتحان السنة التي تليها

٢ — احكام خصوصية

موضوعات الامتحان

(المادة ٢٥)

تواريخ وساعات الاختبارات التحريرية لامتحان

سنة ١٩٠١ هي الآتية

| التاريخ | الساعة | المعلم | زمن الاجابة |
|---------|--------|---------------------|-------------|
| ١٣ مايو | ١٠ ١/٢ | صباحا اللغة العربية | ساعتان ونصف |
| » ١٣ | ١٠ ١/٢ | ترجمة | ساعة ونصف |
| » ١٤ | ١٠ ١/٢ | حساب | » » |
| » ١٤ | ١٠ ١/٢ | هندسة وجبر | ثلاث ساعات |
| » ١٥ | ١٠ ١/٢ | جغرافيا | ساعتان ونصف |
| » ١٥ | ١٠ ١/٢ | تاريخ | ساعات |
| » ١٦ | ١٠ ١/٢ | لغة اجنبية | ساعتان ونصف |
| » ١٦ | ١٠ ١/٢ | علوم | » |

من لم يحضر من الطلبة في الساعة المحددة لانتاح الامتحان في اي مادة لا يقبل فيه



(للادة السادسة والعشرون)

نشتمل الاخباريات على الماراد لائنة

| المعلم | تحريري وشفاهي | المعلم — المادّة |
|--------------------------------------|---------------|---|
| اولاً — اللغة العربية | تحريري وشفاهي | مقرر اثلاث سنوات للتعليم الثانوي في سنة ١٩٠٠-١ |
| ثانياً — اللغة الاجنبية | » » | » » » |
| ثالثاً — الترجمة | تحريري | » » » |
| رابعاً — الرياضة حساب وهندسة وجبر | تحريري وشفاهي | » » » |
| خامساً — الجغرافية | » » | » » » |
| | | لوسم خريطة فيجب تنفيذها المجتهد من احدى لخرط الست الاينية (١) بحر الباطيق (٢) بحري نهر اللانوب (٣) للفند الصينية (٤) اسفاليا (٥) امريكا الجنوبية (٦) بحري نهر الكنفو |
| سادساً — التاريخ | » » | مقرر السنة الثالثة للتعليم الثانوي في سنة ١٩٠٠-١ |
| سابعاً — العلوم | » » | مقرر السنتين الثمانية والثالثة من التعليم الثانوي في سنة ١٩٠٠-١ |

(المادة ٢٧)

النهاية الكبرى للدرجات في كل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفائي والفروع
بعض المواد في الامتحان التحريري هي المبينة في الجدول الآتي

| اسماء العلوم | النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفائي | النهاية الكبرى لفروع كل مادة في الامتحان التحريري |
|-------------------------|--|---|
| لغة عربية | ٣٠ | ١٦ للوضع الانشائي و ١٤ للقواعد |
| لغة اجنبية | ٣٠ | ١٤ للوضع الانشائي و ٨ للاملاء و ٨ للقواعد |
| ترجمة (تحريري فقط) | ٢٠ | ١٢ من العربي للانكليزي او الفرنسي و ٨ من الانكليزي او الفرنسي الى العربي |
| رياضة | ٣٠ | ١٢ لحساب و ١٠ للهندسة و ٨ للجبر |
| جغرافية | ٢٠ | ١٤ الاسئلة ولزم الخريط ٦ |
| تاريخ | ٢٠ | |
| علوم | ٢٠ | |

(المادة ٢٨)

يراعي في تقدير درجات اللغة العربية واللغة الاجنبية خط الطالب فان كان غير جيد
قصت درجة اللغة بمقدار غمرة وهذا النقص قد يستوجب سقوط الطالب في هذه
المادة وعند تقدير درجات امتحان اللغة الاجنبية يستنزل غمرة عن كل غلطة في الاملاء
فان زاد عدد غلطات الاملاء عن ثمانية يستنزل بقدر الغلطات الزائدة غير من مجموع
درجات الانشاء والترجمة

(المادة ٢٩)

لاجل ان يسوغ للطلاب الدخول في الامتحان الشفائي يلزم ان يكون قد حصل
في الامتحان التحريري على نصف النهايات الكبرى المخصصة لكل مادة من المواد الخمس
الآتية وهي

معارف عمومية

(شهادة مدرسية ١٩٠٠)

- ١ — اللغة العربية
- ٢ — اللغة الانكليزية او الفرنسية.
- ٣ — الترجمة
- ٤ — العلوم الرياضية منضمة الى بعضها
- ٥ — الجغرافيا والتاريخ والعلوم منضمة الى بعضها

(للمادة ٣٠)

لايعد الطالب ناجحاً نهائياً في الامتحان الا اذا حصل في الامتحان الشفاهي على نصف النهايات الكبرى المخصصة لكل مادة من المواد الاربع الآتية

- ١ — اللغة العربية
- ٢ — اللغة الانكليزية او الفرنسية
- ٣ — العلوم الرياضية منضمة الى بعضها
- ٤ — الجغرافيا والتاريخ والعلوم المنضمة الى بعضها

معارف عمومية — « شهادة مدرسية » قرار من نظارة المعارف السوية رقم ٩٧٥ يتلحق بلائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية في ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المعارف في ٣ مارس سنة ٩٢ على اللائحة المتعلقة باعطاء شهادة الدراسة الابتدائية المصدق عليها من مجلس النظر في ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٢.

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة في اول شعبان سنة ١٣١٧ — ٤ ديسمبر سنة ٩٩ على اللائحة التفصيلية التي عمل بها في الامتحانات الذي اجري لاجل اعطاء هذه الشهادة في سنة ١٩٠٠

وبعد الاطلاع على ما اقرهته اللجنة العلمية الادارية في جلساتها المنعقدة بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن التعديلات للتعفى ادخلها على اللائحة المتعلقة بامتحان شهادة الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٠١ وكيفية سير لجان الامتحان

— ١١٩ —

معارف عمومية

(شهادة مدرسية ١٩٠٠)

- وبعد اخذ رأي مجلس المعارف الاعلى في ٨ نوفمبر سنة ٩٠٠
- وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠
- (قررنا ما هو آت)

(المادة ١)

يعدل بلائحة الامتحان للرفقة جهنا لاعطاء شهادة الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٠١

(للمادة ٢)

يلغى ما كان مغالطاً لاحكام هذه اللائحة

(المادة ٣)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

(١) احكام عمومية

(المادة ١)

قد تقرر عمل امتحان خصوصي منوي الدراسة الابتدائية على وفق جدول مواد الدروس الرسمي المقرر للتعليم الابتدائي وتسمى الشهادة التي يعطى عقب هذا الامتحان شهادة الدراسة الابتدائية

(المادة ٢)

لايسوغ لاي فلخذ الدخول في المدارس الثانوية ولا في مدرسة الصنائع يروا في ومدرسة الزراعة الا اذا كان حائزاً الشهادة المذكورة

(المادة ٤)

يحصل الامتحان في لوالخر كل سنة مكتفية ويعلن في الجريدة الرسمية تاريخ حصوله والحال التي تعتمد فيها لجان الامتحان وذلك قبل حلول ميعاده بشهرين على الاقل

(المادة ٤)

يحصل الامتحان مرة واحدة في السنة

(المادة ٥)

الامتحان مباح لجميع طالبي الدخول فيه بلا استثناء سواء تلقوا دروسهم بمدرسة لبرية او خصوصية او في منازلهم

معارف عمومية

(شهادة مدرسية ١٩٠٠)

(المادة ٦)

على كل طالب ان يقدم لنظارة المعارف طلبا على ورقة تمغة من فئة ٣ قروش مكتوبا برمته بخط يده كما انه يتعين عليه ان يكتب بيده كذلك ما يلزم كتابته بالعربية وباحدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية على الاستارة المخصوصة وثمها ٥ ملحات وهذه الاستارة المرفوعة نسخها بالنظارة تعطى الى الطالب بناء على طلب يقدمه كتابة يوضح به بالضبط اسمه ولقبه باللغة العربية وباحدى اللغتين الاجبيتين

وهاتان الورقتان وما طلب الدخول والاستارة تقدمان الى السكرتارية المصنوعة بالنظارة قبل الانتحاب الامتحان بشر على الاقل

ولا تعطى النظارة نسخة ثانية من الاستارة الا بناء على طلب جديد تبين فيه الاسباب وبعد دفع ٥ ملحات اخرى وعلى ناظر المدرسة التابع لما الطالب ان يتحقق من ان استارة الطالب قد كتبت حقيقة بيد الطالب ومن ان البيان الوارد فيها مطابق للبيان الوارد في دفاتر المدرسة ويشهد على صحة ذلك جميعه بتوقيعه على الاستارة فان لم يكن الطالب تابعا للمدرسة ما شهد على صحة الوارد بالاستارة من البيان وليه ان كان فاصرا ويصدق على امضاء هذا الولي من جهة الاختصاص

اما اذا كان الطالب وشيدا فيجب عليه ان يحصل على تصديق على امضاءه من جهة الاختصاص فان قدم الطالب طلبه على انه غير تابع للمدرسة ما وكان قد وجد في السنة المكتتية المأخرة باحدى المدارس تبين عليه ان يوضع في الاستارة اسم هذه المدرسة وتاريخ خروجه منها وان يحصل على امضاء ناظرها ولو كان هذا الامضاء لا يقوم بمجال من الاحوال مقام التصديق من جهة الاختصاص لثبوته في النقرة السابقة

-٦٢٠-

معارف عمومية

(شهادة مدرسية ١٩٠٠)

وعلى الطالب ان يدفع الى النظارة وقت تقديم طلبه ١٠٠ قرش صاعا نظير رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بمجال من الاحوال

(المادة ٧)

على من يرغب في نوال شهادة الدراسة الابتدائية ان يوقع قبل اداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور من يتعين لذلك من اعضاء لجنة الامتحان او من موظفي نظارة المعارف العمومية ويكون هذا الدفتر شاملا لتاريخ التوقيع واسم الطالب ولقبه وجنسيته وعنوانه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده واسم ولقب والده وصناعته كما انه يجب ان يوضح به اسم اخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه واللغة الاجنبية التي تعلمها

ملحوظات

(ا) على تلامذة مدارس الحكومة ان يوقعوا في هذا الدفتر بمدارسهم في الميدان الذي تحدده النظارة

(ب) على الطلبة المتعلمين في منازلهم او في مدارس حرة ويرغبون في اداء الامتحان امام احدى اللجان المتقدمة بالاسكندرية او باسيوط او باصوان ان يصفروا لمركز اللجنة التي يرغبون في الامتحان امامها في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت السابق يوم الامتحان مباشرة لتوقيع في الدفتر المذكور

(ج) على الطالبين من البنين المتعلمين في منازلهم او في مدارس حرة اذا كانوا مقيمين بالقاهرة ويرغبون في اداء الامتحان امام لجنة القاهرة ان يحضروا الى ديوان النظارة بسراي درب الجبابرة في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس السابق اليوم المحدد لابتداء الامتحان لتوقيع في الدفتر المذكور

معارف عمومية

« شهادة مدرسة ١٩٠٠ »

- ٦٢١ -

معارف عمومية

« شهادة مدرسة ١٩٠٠ »

(المادة ١٣)

تتخبط اسئلة الاختبارات التحريرية بذيوات الظللة لجنة خصوصية تعينها النظارة وتكون تلك الاسئلة واحدة لجميع اللجان وتحصل الامتحانات في ايام واحدة وامتحانات واحدة في سائر مراكز الامتحانات

(المادة ١٤)

ملاحظة الاختبارات التحريرية في كل لجنة منوطة باعضائها وعلى الرئيس ان يبين لكل عضو عمله وعليه ايضا ان يوزع اعمال الاختبارات الشفاهية بين المحققين المعينين لهذا الغرض

وليس للملاحظ مطلقا ان يوضع للطلبة اي عبارة او كلمة لما اربطوا بموضوع الامتحان كما انه محظور على المحققين ان يسألوا عن اسم المحقق او عن المدرسة التي هو منها او عن اي شيء يتعلق به

(المادة ١٥)

تسلم اسئلة الامتحان التحريري الى رئيس كل لجنة داخل ظرف مغنوم بالشمع الاحمر ويلتصق رئيس كل لجنة اختام الظرف الذي سلم اليه بحضور اعضاء لجنته قبل الامتحان مباشرة في المادة للجنة على الظرف

(المادة ١٦)

تصحيح الاوراق وتقدير الدرجات يحصل بمعرفة لجنة خصوصية تعينها النظارة وتنفذ بها وهذه اللجنة مركبة من رئيس ومراقبين ومختصين وتسمى بـ « لجنة تقدير الدرجات »

(المادة ١٧)

على رؤساء اللجان ان يرسلوا الى رئيس لجنة تقدير الدرجات اوراق امتحان كل مادة عقب اتمامها داخل ظرف مغنوم وكذا

(د) على الطالبين من البين المسلمين في منازلهم

او في مدارس حرة اذا كانوا قاطنين خارج القاهرة ويرغبون في اداء الامتحان امام لجنة القاهرة ان يحضروا الى ديوان النظارة بمصر في درج الجبابير في الساعة الثالثة من صباح يوم السبت السابق اليوم المحدد لابتداء الامتحان لتوقيع في دفتر المذكور

(هـ) على الطالبات من البنات المسلمات في منازلهم او في مدارس حرة ويرغبون في اداء الامتحان امام لجنة القاهرة ان يحضرن لتوقيع في دفتر بمدرسة عباس باشا في الدجبة قبل ابتداء الامتحان مباشرة

(المادة ٨)

اذا زور الطالب في البيان الوارد في الاستشارة للنصوص عليها في المادة السادسة او في اقرار الدخول في الامتحان المذكور في المادة السابعة وعلى المحقق اذا خالف احكام هاتين المادتين لغى امتحانه

(المادة ٩)

يتوكل الامتحان من اختبارات تحريرية ومن اختبارات شفاهية

(المادة ١٠)

تعين النظارة لجان الامتحان وتتوكل كل لجنة من لجان المراكز من رئيس ومراقبين ومسلحين وممتحنين ولا يسوغ ان يتدخل موظف من موظفي المدارس الابتدائية بأي صفة كان لان يكون عضوا في اللجنة التي يهد اليها امتحان طالب واحد او عدة طلبية من تلامذة المدرسة التي هو موظف بها

(المادة ١١)

على الرئيس ان يتخذ الاحتياطات الضرورية الكافية يحسن سير الامتحان

(المادة ١٢)

على المراقبين ان يساعد الرئيس حتى لا يقع ما يحل بنظام الاختبارات

درجات الاختبارات الشفاهية وهذه الظروف يتنحها
رئيس اللجنة نظارة المعارف بحضور احد
المراتبين

(المادة ١٨)

يضع مراتب لجنة تقدير الدرجات على كل
ورقة وعلى التسمية الرفقة بها نمرة تمكنهم
من معرفة الورقة وقسمتها ثم تفصل التسمية حتى تبقى
النمرة سرية ولا يهتدي بالحقق الذي يجمع الورقة
الى اسم صاحبها

(المادة ١٩)

تقسم لجنة تقدير الدرجات ولجان الامتحانات
الشفاهية الى لجان فرعية تتوكل كل واحدة منها من
عضوين على الاقل ويبدأ الى كل من هذه اللجان
الفرعية تصحيح اوراق موضوع معين من موضوعات
الامتحانات وتقدير الدرجات لها ويخصص الرئيس لكل
لجنة عدلها

(المادة ٢٠)

رئيس ومرتبات لجنة تقدير الدرجات ان يشتركوا
في وضع درجات الامتحانات اذا اقتضت الحال
ذلك واذا اختلف المختصون فرأي الرئيس والمراتبين
هو المرجح

(المادة ٢١)

لايسرغ لغهر اعضاء اللجنة والطلبة الدخول في حجر
الامتحان وقت الاختبارات

(المادة ٢٢)

لايسوغ لطالبي الامتحان التكلّم مع
بعضهم ماداموا في حجر الامتحان شفاهياً كان او تحريراً
كما انه محظور عليهم ان يحضروا معهم كتباً او
تعليمات (نوات)

وحيث ان اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عدا
الاتلام البرية فلا يسوغ لهم مطلقاً استعمال ادوات

غير التي توزع عليهم وكل طالب استعمل الفش او
حاول استعماله يطرود حالا

(المادة ٢٣)

موضوعات الامتحانات تكتب على اوراق خصوصية
مطبوع عليها عنوان الامانة ان توزعها اللجنة وقبل البدء
في الاجابة يجب على الطالب ان يتمم كتابة العتوانات
الوضحة بالتسمية للرفقة بورقة الامتحان وان لا يضع
على ورقة الامتحان اسمه او نمرة او اي علامة او
اشارة تدل على واضعها وكل ورقة ذكر بها اسم
التلميذ او نمرة او وضعت عليها اشارة تدل على واضعها
تكون لافية

(المادة ٢٤)

جميع الطلبة مزومون بالاجابة عن
الاشئلة التي توجه اليهم في كل مادة من المواد باللفة
للقررة في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم
هذه المادة

(المادة ٢٥)

مق اتم الطالب امتحانه يسلّم الورقة بدون ان يفصل
عنها التسمية الى الرئيس او الى احد المراتبين او الى
احد الاعضاء الممينين للملاحظة الامتحانات وعلى
الكلف بجمع الاوراق ان يتدقق من كتابة جميع
البيانات في التسمية

(المادة ٢٦)

يصور الرئيس والمراتبين بمجرد انتهاء
الامتحان الجدول الاتي بانها بورقة من هياكلها وسجلتها
الى النظارة

اولاً - جدول موقت يبين فيه ندره
جلوس الطلبة الذين يتبحرون في الامتحان بدون
مرعاة الترتيب

ثانياً - جدول يسلّم الطلبة الناجحين في
الامتحان مرتب على حسب استحقاقهم مع بيانات
الدرجات التي يحصلون عليها في كل مادة من مواد

معارف عمومية

« شهادة مدرسية ١٩٠٠ »

—٢٢٣—

معارف عمومية

(شهادة مدرسية ١٩٠٠)

الامتحان التحريري فقط ويكون ترتيب التلامذة بحسب مجموع درجات الاختبارات التحريرية ولا يذكر في هذا الجدول الدرجات التي يحصلون عليها في الامتحانات الشفاهي وينقسم هذا الجدول الى قسمين الاول يشمل اسماء التلامذة الذين حصلوا على درجات مجموعها لا يتقص عن ثلاثة ارباع مجموع النهايات الكبرى المخصصة لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والثاني يحتوي على اسماء التلامذة الذين يتقص مجموع درجاتهم عن هذا الحد في الامتحان التحريري

ثالثا — جدول باسماء المائتين مبنين بالدرجات التي حصل عليها كل منهم في الامتحان التحريري والشفاهي في كل مادة وينشر الجدول الاول والثاني في الجريدة الرسمية

(المادة ٢٧)

(المادة ٢٨)
كل طالب رخص في امتحان سنة من السنتين له ان يقدم للامتحان في السنة التالية

(٢) احكام خصوصية

(المادة ٢٩)

تحصل امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية لسنة ١٩٠١ في الايام والساعات الموضحة بعد

تعطي للعلبة الواردة لهما وهم في جدول التاجمين

| نوايرج الامتحان | مبدأ الامتحان | مساود الامتحان التحريري | مدة الاجابة |
|-----------------|---------------|---------------------------------|-------------|
| | دقيقة ساعة | | دقيقة ساعة |
| ١٧ يونيو | من ٣٠ ٧ | لغة عربية | ٢ ٠٠ |
| » ١٧ | » ١٠ ٠٠ | ترجمة | ١ ٣٠ |
| » ١٨ | » ٣٠ ٧ | لغة اجنبية (انكليزية او فرنسية) | ٢ ٠٠ |
| » ١٨ | » ١٠ ٠٠ | جغرافية ورسوم خوط | ٢ ٠٠ |
| » ١٩ | » ٣٠ ٧ | حساب | ٢ ٠٠ |
| » ١٩ | » ١٠ ٠٠ | خط (عربي واثركي) | ١ ٠٠ |

تعمل الاختبارات الشفاهية في الايام التي تعمل فيها الاختبارات التحريرية وفي الايام التالية لها كل طالب لا يحضر لمركز اللجنة التي يمنح املها قبل الساعة المحددة مبداء الامتحان في اي مادة يطرد من الامتحان

(المادة ٣٠)

موضوعات الامتحان التحريرية في كل مادة هي الآتية

اولا - لغة عربية (١) انشاء (ب) قواعد وتطبيق عليها (ج) املاء.
ثانيا - لغة اجنبية - (انكليزية او فرنساوية)
(١) املاء. (ب) اعراب (ج) تحليل (د) بعض اسئلة في الاجرومية

ثالثا - ترجمة بعض جمل بسيطة من الانكليزية او الفرنسية الى العربية والعكس
رابعا - خط عربي - ثالث ونسخ ورقة
خامسا - خط الفرنسي - كبير ورفيع واحرف كبيرة وارقلام

سادسا - حساب - اربع مسائل تتعلق واحدة منها على الاقل بالموازين والمائيس او النقود

سابعا - جغرافية - رسم خريطة وبعض اسئلة المواد التي يحصل الامتحان فيها تحويرا في المفصلة في بروجرام الدراسة الابتدائية وتكون الاختبارات الشفاهية في اللغة الاجنبية التي درسها الطالب فقط وهي تنحصر

اولا - في مطالعة قطعة تنتخب من كتاب يوازي في الصعوبة الكتب المقررة لتعليم اللغة الاجنبية في السنة الرابعة من مدارس الحكومة الابتدائية مع تفسير القطعة من حيث معاني الكلمات ومعاني الجمل وعمل ملخص شفاهي للقطعة التي قراها التلميذ

ثانيا - في محادثة تعمل مع الحائث في اشياء عادية يكون في قدرتها لمدة السنة الرابعة من للدارس الابتدائية معرفتها

(المادة ٣١)

النهايات الكبرى للخصصة لدرجات مواد الامتحان او فروع بعض تلك المواد هي الآتية

أولاً - الامتحان التحريري

| الدرجة | الدرجة النهائية للمادة | اسم المادة |
|--------|---------------------------------------|------------|
| ١٤ | انشا | لغة عربية |
| ١٠ | قواعد | |
| ٠٦ | املاء | |
| ١٥ | املاء | |
| ٠٣ | اعراب | لغة اجنبية |
| ٠٤ | تحليل | |
| ٠٨ | اجرومية | |
| ٠٨ | من الانكليزية او الفرنسية الى العربية | |
| ١٢ | من العربي الى الانكليزي او الفرنسي | ترجمة |
| ٠٠ | رقعة ٨ ونسخ ٤ وثلاث ٣ | |
| ١٥ | خط عربي | |
| ١٥ | خط انكليزي او فرنساوي | |
| ٠٨ | حساب | جغرافية |
| ٠٨ | رسم خطوط | |
| ١٢ | امثلة | |
| ١٢ | امثلة | |

ثانياً - الامتحان الشفهي

| الدرجة | الدرجة النهائية للمادة | اسم المادة |
|--------|------------------------|--------------------------|
| ٢٠ | مطالعة وتفسير | لغة انكليزية او فرنساوية |
| ١٠ | محادثة | |

(١٩٠٠)

(١٨٩٦)

(المادة ٣٢)

غرامي خط الطالب عند تقدير درجة الانشاء من اللغة العربية وكذلك عند تقدير درجة اللغة الاجنبية (انكليزية كانت لو فرسايوة) فان حكم منحتهو الخط العربي او الافرنكي (كل فيما يخصه) يمدد جودة خط الطالب يستزل من درجات الخط درجة واحدة وعند تقدير الدرجات لغة الاجنبية يستزل عن كل غلطة في الاملاء درجة واحدة وعند تقدير درجات الاملاء من اللغة العربية يستزل عن كل غلطين درجة من الدرجات المخصصة للاملاء فان زادت غلطات التليذ من اثني عشرة غلطة يستزل من مجموع الدرجات المخصصة للانشاء والقواعد درجة من كل غلطين مما زاد عن الاثني عشرة

(المادة ٣٣)

لانعني شهادة الدراسة الاجنبية الا لمن حصل من الطلبة في الامتحان التحريري على التهايات الصغري للدرجات وهي ١٥ في اللغة العربية بشرط ان تكون درجة الطالب على الاقل ٦ في الانشاء العربي وه في القواعد العربية و ١٥ في اللغة الاجنبية و ١٥ في الحساب و ١٥ في الترجمة و ١٥ في الجغرافية و ٦ في الخط العربي و ٦ في الخط الايتني وعدا ذلك يلزم ان يحصل في الامتحان الشفاهي على ١٥ على الاقل من مجموع الدرجات المخصصة للامتحان الشفاهي

معارف عمومية - قرار صادر من نظابة المعارف بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظابة المعارف في ٥ يولييه سنة ٩٧ (٥ صفر سنة ١٣١٥) بتسمية مدرسة الابتدائين بمدرسة الناصرية وتكون مشتملة على قسم للمعلمين العربي والقسم الابتدائي

وبعد الاطلاع على ما افردته اللجنة العلمية الادارية في جلسة ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠

(قررا ما هو آت)

(المادة ١)

يسمى قسم المعلمين العربي الملحق بمدرسة الناصرية بمدرسة المعلمين المصرية اعتباراً من تاريخه (المادة ٢)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار

منفعة عمومية - ١٠ - ٠٠ يناير سنة ١٨٩٩

﴿امرأه عال﴾

﴿عن خديو مصر﴾

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في غرة جمادى الاولى سنة ١٣١٦ (١٨ ستمبر سنة ١٨٩٨) بصفوس الطريق المراد انشاؤه لتسهيل الوصول الى ديوان مركز الديارى بالقائم اسبوط وبناه على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعديل المادة الاولى من امرنا المشار اليه بالكيفية الآتية

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق بين مركز الديارى والجسر الامين لقرعة الخزانة تسجيلا للوصول الى ديوان مركز الديارى بالقائم اسبوط من النافع العمومية وطوله ١٥٠ مترا حسب اللين بالخط الاحمر على الزايم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

على ناظر الاشغال العمومية وللالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

منفعة عمومية - ١٠٠ يناير سنة ١٨٩٩

أمر عال

* نحن خديوي مصر *

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتمتع أحداث شارع جديد يتندر زقن يسمى
يشلوع المصري بالقلم الغربية من المنافع العمومية
حسب رسم التنظيم غرة ٣٦ الذي صادق عليه
ناظر الأشغال العمومية وصورته ملحقة بأمرنا
هذا

(المادة ٢)

تتوزع ملكية الأراضي اللازمة لأحداث الشارع
المذكور بالطرق الثانوية وبجانب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحتها فداناً واحداً وسبعة أرايط وأربعة
عشر سهماً وصحراً من سهم واقعة يتندر زقن
بالأقليم المذكور ومبينة بالجدول المرفق بأمرنا هذا
الشامل للكشقين المتوه عنهما بأمرنا الصادر في
١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون
نزع الملكية

(المادة ٣)

على ناظر الداخلية والأشغال العمومية والمالية
تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

منفعة عمومية - ٩٩ يناير سنة ٩٩
لأنشاء ضارف وطرق وجسور وبضى شوارع وبيانات
بعض الدريات وطرق بالمصرية وبضى التادير من
المنافع العمومية

أمر عال

* نحن خديوي مصر *

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت في عام ١٨٩٨ لإنشاء
مصرف الاصلاط بالقلم البحرية من المنافع العمومية
حسب المبين بالخط الأسود المرفق على الرسم المرفق
بأمرنا هذا

(المادة ٢)

على ناظر الأشغال العمومية والمالية تنفيذ
أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

منفعة عمومية - ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

أمر عال

* نحن خديوي مصر *

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يتمتع جسر الزقاة الذي انشئ في سنة ١٨٩٨
خلف الرأس الذي اقيم في فيضان السنة المذكورة
بناحية كفر الزقاعي بالقلم الجيزة من المنافع العمومية
حسب المبين بالأجر على الرسم المرفق بأمرنا هذا
(المادة ٢)

تعتبر قطعة الأرض التي اخذت لجسر المذكور
ومساحتها ستة أرايط وستة عشر سهماً بناحية
كفر الزقاعي وبرشت بالأقليم المذكور متروعة
ملكيتها للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - يناير سنة ١٨٩٩

أمر حال

« نحن خديوي مصر »

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

« أمرنا بما هو آت »

(المادة ١٠)

تعتبر أعمال الري والصرف الآتي بيانها المراد
اجرائها بالتعليم بني سويق من المنافع العمومية
حسب المبدأين المخطوط المحرر على التبعة الرسوم
للمصلحة بأمرنا هذا وهذه الأعمال هي

أولا إنشاء فرعين للزراعة شرقي وقلي

ثانياً تجديد الفرعين المذكورين

ثالثاً إنشاء جسر لحشيشي لطول الرقة

رابعاً إنشاء ترعة ناحية تزمت الزوايا والملاوية

خامساً إنشاء جسر حوشة مبرة

سادساً إصلاح مصرف بها بمصر الناضل

سابعاً تجديد ترعة كرفان

(المادة ٢)

تزرع ملكية الأراضي التي يستدعيها إجراء تلك
الأعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحتها سبعة وثلاثين فدانا واحد عشر
قيراطا وستة عشر سهما ملك الأهالي وواحدة في
عشر نواحي بالتعليم بني سويق ومدينة بالاثني

عشر جدولاً للمصلحة بأمرنا هذا الشامل كل منها
للكشفيين المنزه ههنا بأمرنا الصادر في ١٢ يونيه
سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع
الملكية للخدمة العمومية

(المادة ٣)

تقتل قطع الأراضي المينة بخمسة جداول
بموجب الجدول المذكور في لائحة الأعمال
من أملاك الحكومة المخصصة إلى الإهلاك المبررة

وتبلغ مساحتها فدانين وقيراطاً واحداً وثمانية أسهم
(المادة ٤)

على ناظر الأشغال العمومية والمالية تنفيذ أمرنا
مذاكل منها فيما يخصه

منفعة عمومية - يناير سنة ١٨٩٩

أمر حال

« نحن خديوي مصر »

بعد الاطلاع على الاضر المالي الصادر بتاريخ
٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣١٦ (١٠ أكتوبر
سنة ١٨٩٨) بإنشاء ثمان وعشرين حكة زراعية
بالتعليم اليوم واعتبارها من المنافع العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تزرع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء السكة
الخامسة من الحلافي إلى البطس فتنو بقرعة نوارو
وإنشاء جزء السكة الثالثة والعشرين من ناحية
سنرو وإلى ناحية ثلاث (وهما من الثاني والعشرين
سكة زراعية المذكورة) بالطرق العادية وبحسب
القواعد المتبعة وتبلغ مساحة تلك الأراضي واحداً
وعشرين فدانا وثلاثة عشر قيراطاً وسبعين ملك
الأهالي والدائرة السنية بنواحي سنرو وعز وفلات
والمصاوب وقنانه ودمو ودار الرماد بالتعليم اليوم
ومدينة بالسبعة الجداول للمصلحة بأمرنا هذا الشامل
كل منها لكشفيين المنزه ههنا بأمرنا الصادر في
١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثالثة من
قانون نزع الملكية للخدمة العمومية

(المادة ٢)

تقتل قطع الأراضي ملك الحكومة اللازمة أيضاً
لإنشاء السكتين المذكورتين ومساحتها ثلاثة فدانين
وسبعة عشر قيراطاً مينة بالجدول المذكور من

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

املاك الحكومة المصرية الى الاملاك العمومية
مستعنة عمومية - ١٨٩٩

امر حال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الماثرة من لائحة التنظيم
الصادر في ٨ ديسمبر سنة ٩٩ وهذا نصها (١) مجرد
الافراح على رسم خط التنظيم من ثمار الاشغال
العمومية وصدر امر حال باعثاده يسرغان للحكومة
لن تفرع شيئاً فثباتاً وبالطرق القانونية الاراضي
للبنين بالرسم لزوما لاثارة الشوارع المحول عنها
الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر السالى
لنشار اليه لا يجوز اقامة اى بناء على الاراضي للالان
نوع ملكيتها)

وبناء على ما عرضه علينا فاعل الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظر

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يلغى وما تنظيم جنود قضاة ٣٠ وغرة ٣٤
للمتقدمين بأمرين عشرين صدر احدهما في ١٦ فبراير
سنة ٩٧ والاخر في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٧ ويستعاض
عنها بالرقمين ٣٠ و ٤٤ اللذين اجتمعت
تظاوة الاشغال العمومية اولها في ٧ شباط
والثاني في ٤ منه سنة ١٨٩٨ وباني ايضا درج
المولى من رسم تنظيم البندر المذكور غرة ٣٢
المتخذ بأمر حال صدر في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٧
لانه داخل في رسم تنظيم ذلك البندر غرة ٨٢
للمتخذ به امر حال في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٨

(المادة ٢)

تلغى خطوط التنظيم من الطرق العمومية واجزاء
الطرق العمومية للبيئة انماؤها في الجدول حرف (١)
للملحق بأمرنا هذا (١)

مما يلى على انشاء (١) للملحق (١) على انشاء
مما يلى على انشاء (١) للملحق (١) على انشاء

واجزاء الطرق العمومية المبينة في الجدول حرف
(ب) الملحق بأمرنا هذا
(المادة ٤)

يشتمل خطوط التنظيم المضافة على رسوم الطرق
العمومية المبينة في الجدول حرف (ج) الملحق
بأمرنا هذا

(المادة ٥)

تعتبر الطرق العمومية المبينة في الجدول حرف
(د) الملحق بأمرنا هذا من النافع العمومية
ذكرت في ٥ فبراير سنة ٩٩
منفعة عمومية - باجاء المذبح الذي انشئ في
سنة ٩٧ بتدبير غير دقهلية من النافع العمومية
(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا فاعل الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظر
امرنا بما هو آت

(المادة ٦)

يعتبر المذبح الذي انشئ في سنة ٩٧ بتدبير ميت
غير بالنفع الدقهلية والطريق الموصلة اليه من النافع
العمومية حسب المبدأ بالمرس الملحق بأمرنا هذا
(المادة ٧)

تعتبر الارض التي اخذت للذبح والطريق المذكورين
مزرعة ملكيتها للنفعة العمومية وتباع مساحتها بقراتين
وعشرين سماً (عبارة عن ٤٩٦ مراً مسطوحاً) ملك
جوهري بك حسن بن جوام بتدبير ميت غير بالنفع
الدقهلية ومبينة في الجدول الملحق بأمرنا هذا بحسب
قانون نوع الملكية الصادر به أمرنا في ١٧ فبراير سنة
١٨٩٦ والتعديل الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٦
ذكرت في ٥ فبراير سنة ٩٩
منفعة عمومية - باجاء المذبح الذي انشئ في
المرى بزاوية الكراصة (١) للملحق (١) على انشاء
(نحن خديو مصر)

في مجلس النظر على انشاء (١) للملحق (١) على انشاء
توفي بموافقة رأي مجلس النظر

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء فنية الرمي بتاحية زاوية الكرادسة بالقسم القديم من المنافع العمومية حسب التخطيط المبين بالاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية بحسب القواعد المتبعة ومساحتها اثنا عشر فريما وستة اسهم واقعة بتاحية زلوية للكرادسة بالقسم القديم وبينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل لاكتشفين النوء عنها بامرنا الصادر بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

ذكرت في ٥ فبراير سنة ٩٩ منفعة عمومية - بقرع ملكية الاراضي التي اخذت لحرف ابو كاه « قديم » واجبارها من المنافع العمومية

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٥ (١٩ أكتوبر سنة ٩٧) باحتبار الاعمال اللازمة لانشاء مصرف ابو كاه بالقسم القديم من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء تلك الاعمال ومساحتها ثلاثة فدادين وسبعة قراريط واثنان وعشرون سهما بناحيتي ابو كاه وابشواي الزمان

وبما ان الاعمال المذكورة قد استدعت اخذ اربعة قراريط وثمانية عشر سهما علاوة على ما يفي امرنا المشار اليه وذلك بسبب التعديل الذي احدث في تخطيط ذلك المرفق

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية بموافقة واعي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاراضي التي اخذت للاعمال المذكورة منزوعة ملكيتها للمنفعة العمومية ومباحيتها ثلاثة

فدادين واثنان عشر قراريط وستة عشر سهما حسب المبين بالتخطيط الاسود على الرسم الملحق بامرنا هذا وما ورد بالجدول الملحق ايضا بدلا من الرسم والجدول للمعتين بامرنا الصادر في ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٧)

ذكرت في ٢ مارس سنة ٩٩ منفعة عمومية - بقرع ملكية الاراضي التابعة لبعض الاعمال باسكندرية وببعض المديرية

امرنا حال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلازم للمنفعة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راسية مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية الاطيان الخراجية والعشورية اللازمة لانشاء مساكن لاهالي ناحية كردوس التي تلتفت بمساحتها بسبب تملط البدويت عليها وهي ٧ فدادين و ١٣ قراريط و ١٢ سهما تعلق اهالي ناحيتي كردوس والبارود بحسب المبين بالجدولين للرفقين بهذا

منفعة عمومية - ٣ مارس سنة ١٨٩٩

(امرنا حال)

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة واعي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال المراد اجراؤها بتعليم قنا لاقامة جسر لحوشة الخطيباه طوله ٢٥٥

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

(المادة ٣)

تنزع ملكية الاراضي التي يستصحبها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وينسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ثمانية عشر فداناً وخمسة عشر سهماً ملك ورثة المرحوم البرنس ابراهيم باشا احمد بطاحية المحفزة التابعة لاقليم البحيرة وميمنية في الجدول المرفق بأمرنا هذا الشامل للكشفيين المنزه عنها بأمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - دكرت في ١٨ مارس سنة ٩٩
تنزع ملكية الارض المأخوذة للسكة
غرة ٦ باقليم القرية

اسرار

(عن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٤ المحجة سنة ١٣١٤ (٦ مايو سنة ٩٧) بنزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء السكتين الزراعتين غرة ٤ وقرة ٦ من الاجدى والثلاثين سكة زراعية الصادر الامر العالي في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بانشاءها بالانتم الغربية ومساحة تلك الاراضي اربعة واربعون فداناً وخمسة قواريط وثمانية عشر سهماً

وبما ان السكة غرة ٦ اقتضت عند انشائها احداث اربعة قواريط من املاك الاهالي في حوض حلق الجبل بوزام ناحية متبول زيادة عارودة بالجدول المرفق بأمرنا المشار اليه وذلك لتعديل طفيف عمل في تلك السكة وبذلك انصار مجموع ما اخذوا من اراضي الاهالي بالمحوض المذكور فداناً واحداً وتسعة قواريط حسب جدول المساحة المرفق بأمرنا هذا

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعدل الارض المأخوذة للسكة غرة ٦ المذكورة

ستبتمتقروا و٢٢ زيادة ذرافة الترابي واحداث وسيلة طولها ١٢٨ متراً بين النيل وبيخ الجزارية تحت السكة الحديد لاصلاح اراضي حوض النخامة بزيادة البلبي وذلك بحسب اللين باخط الاحمر على الرسمين المرفقين بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستصحبها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وينسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها اثني عشر فداناً وستة عشر سهماً ملك الاهالي بناحية نقادة والنخامة باقليم قنا وميمنية بالجدولين المرفقين بأمرنا هذا كل منهما شامل لكشفيين للزوم عنها الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية الصادر به امرنا في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

(المادة ٣)

تقل قطع الاراضي ملك الحكومة اللازمة لجسر حوشة لظاهرة المذكور من املاك الحكومة الخصوصية الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها فداناً واحداً واثني عشر قواريط وستة عشر سهماً بناحية لظاهرة وميمنية بجدول ناحية تقدم

منفعة عمومية - دكرت في ٢٠ مارس سنة ٩٩

اسرار

(عن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المانع العمومية الاعمال اللازمة لتوسيع وصيف الخط الصاعد بمحطة بسيد للخط حلق وانشاء طريق مجازية من المحطة المذكورة الى الطريق المؤدي من الاسكندرية الى اومل بحسب اللين باللون الاصفر على الرسم المرفق بأمرنا هذا

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

حوض خلق الجبل يزمام ناحية متبول بأقليم الغربية
وتدورها فدان واحد وتسعة قراريط منزوعة الملكية
بألطورق المادية وبحسب القواعد المتبعة
دكريش في ٨ مارس سنة ١٨٩٩
منفعة عمومية - * بنزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء
السكة السابعة عشرة بمدينة القيروم

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٣ جمادى الأولى
سنة ١٣١٦ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بإنشاء ثلثين
وعشرين سكة زراعية بأقليم القيروم واعتبارها من
النافع العمومية
وجاء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظر

أمرنا بما هو آت

« المادة ١ »

بنزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء السكة
السابعة عشر من تطون إلى بحر الفرق عند محاذية
دشاش ومن نصبة الحفلاية إلى أبو حامد وإنشاء السكة
الثامنة عشرة من عزبة قلشاه إلى سكة قلشاه على بحر
لؤلؤ محمد (وما من الثاني والمشرين سكة زراعية
المذكورة) بألطورق المادية وبحسب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحة تلك الأراضي اثني عشر فداناً وستة
عشر فيراً ملك الألبالي والدائرة السنية بجواحي
تطون قلشاه وقهاية وعزبة قلشاه بأقليم القيروم ومدينة
ياخسة الجداول الملحقة بأمرنا هذا كل منها شامل
للكشفيين لذوه عنها بأمرنا الصادر في ١٢ يوليوس
سنة ٩٦ بمعدل المادة الثانية من قانون نزع الملكية
للمنفعة العمومية

(المادة ٢)

تمثل قطع الأراضي ملك الحكومة اللازمة لإنشاء
السكتين المذكورتين ومساحتها خمسة عشر فداناً وسبعة
عشر فيراً واطار واربعة اسهم ومدينة بأربعة جداول من

الجدول المذكورة من املاك الحكومة المحصوية الى
الاملاك العمومية

دكريش في ١ ابريل سنة ١٨٩٩
منفعة عمومية - بالقاء واعتناء بعض خطوط التنظيم
بالمدن والبادر

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من
لائحة التنظيم الصادرة في ٨ ستمبر سنة ٨٩
وهذا نصها

« مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر
الاشغال العمومية وصدر أمر عال باعتاده - وكان
للكومة أن توزع شيئاً فشيئاً وبألطورق القانونية
الأراضي للبين بالرسم لزوماً لإنشاء الشوارع بالعمول
عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالي
للمشار إليه لا يجوز إقامة أي بناء على الأراضي اللازمة
نزع ملكيتها »

وبناء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظر

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

يلغى الرسم ثمة ١٠١٦ من تعميم الجزء الشرقي
لباب الحسينية من أراضي الميري بالمعاسة بمدينة
القاهرة الذي اعتمدته نظارة الاشغال العمومية في ٢٢
اغسطس سنة ٨٩ وصدر عنه أمر عال في ١٧ أكتوبر
سنة ٨٩ ويستأنس عنه بالرسم الجديد للنمر بهذه
النمرة الذي اعتمدته نظارة الاشغال العمومية في ١٦
أكتوبر سنة ٩٨

(المادة ١٢)

تأني الخريطة ثمة ٢٩ عن تقسيم ارض حبيتي ورنه
محفوظ ائقدي وعبد الرحمن ائقدي سليمان والسبت
حرره وعجزه من فضا الهري ينذر العليا وهي الخريطة
التي اعتمدتها نظارة الاشغال في ٢٠ يوليوس سنة ٩٥
وصدر عنها أمر عال في ١٢ فبراير سنة ٩٦
ويستأنس عنها بالخطوط للنمرة بهذه النمرة
التي اعتمدتها النظارة المذكورة في ٢٨ نوفمبر

(١٨٩١)

(١٨٩١)

في الكشف حرف (د) الملقى بأمرنا هذا
منفعة عمومية — ذكرينات في ١٧ أبريل سنة ١٩٩٠
بتنزع ملكية أراضي لازمة للذبح
بند منقوط وتقيده بترعة غزاه وقاعة محطة فرز بالقباري
وبعض سكك ذراعية وجنائات واحدا منها من المنافع العمومية
وتعديل والنفاة لفقرات من الأوامر بشأن ذلك

أمر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشتغال العمومية وموافقة
رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

يعتبر المذبح المراد أقامته بيندر منقوط بمديرية
أسيوط في الموقع المبين على الرسم الملقى بأمرنا هذا من
المنافع العمومية

(المادة ٢)

تنزع ملكية الأرض اللازمة لبناء المذبح المذكور
بالطريقة العادية وبحسب القواعد للتيمة وتبلغ مباحثها
أربعة قوريط وأربعة عشر سهما ملك محمد ومحمود
وأبراهيم ولولاد محمد أبو حمزة من منقوط ومبينة
بالمجدول الملقى بأمرنا هذا الشامل للكشفيين المتروكة
في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١١ يونيو

سنة ٩٦

منفعة عمومية ١٧٠٠ — ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩

أمر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشتغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

﴿ أمرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

سنة ٩٨ من شوارع محفوظ اندي والكوري والبوسنة
للمسجد والبوسنة القديمة والنافوسي والاستاذ الحبشي
وعطفة وأبور الخواجه يانكو النهرى وشوارع ترعة
دمارس ودليمتره خدي

(المادة ٣)

يلغى الرسم عشرة ٣٧ عن شارع وحارة الغرابي
بيندر سواهج الذي استحدثته نظارة الاشتغال العمومية
في ٣٠ مارس سنة ٨٨٦ وصدر عنه أمر عال بتاريخ ٨
ديسمبر من تلك السنة وذلك لأن الشارع والحارة
المذكورين خارجان عن المنطقة التي تسري عليها
أحكام التنظيم

(المادة ٤)

يلغى الرسم عشرة ٩٤ من عطلة الرشيدى بيندر قنا
الذي استحدثته نظارة الاشتغال العمومية في ٤ أبريل
سنة ٨٨ وصدر عنه أمر عال في أول يوليو من تلك
السنة وذلك لأن أرض تلك العطلة قد بيعت إلى
رزق الله جرجس من بيندر قنا

(المادة ٥)

تلغى خطوط التنظيم من الطرق واجزاء الطرق
العمومية المبينة اسماءها في الكشف حرف (أ) الملقى
بأمرنا هذا

(المادة ٦)

يعتمد تعديل خطوط التنظيم للترعة في رسومات
الطرق العمومية المبينة في الكشف حرف (ب) الملقى
بأمرنا هذا

(المادة ٧)

تعتبر خطوط التنظيم الجديدة المضافة على رسومات
الطرق العمومية المبينة في الكشف حرف (ج) الملقى
بأمرنا هذا

(المادة ٨)

تعتبر من المنافع العمومية الطرق العمومية المبينة

يتمتع بتقدير ترعة غزالة الكبرى الذي عمل سيف
عام ١٨٩٧ بإقليم الجزيرة من المنافع العمومية بحسب
الخط المدلول عليه بمحرفي A و B على الرسم
الملحق بأمرنا هذا

(للمادة ٣)

تعتبر الأراضي التي اخذت من أراضي الاهالي
للتبديد المذكور ومساكنها ثلاثة عشر فدانا وثلاثة
قرايط واثنا عشر سعا من زمام ناحيتي لنيا والشرنا
والتيين بإقليم الجزيرة متروعة للملكية للمنفعة العمومية
ومنها ثمانية فدادين واحد عشر قيراطا واربعة اسهم
ملك محمود بلشا فهي بحاجة للنيا والشرنا وهو
تنازل منها للحكومة مجانا

(للمادة ٣)

تمثل قطع الأراضي التي اخذت من ملك الحكومة
للتبديد المذكور من املاك الحكومة المخصصة الى
الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها احد عشر فدانا
وثمانية قرايط وستة عشر سعا بحاجة للنسيا
والشرنا

منفعة عمومية - ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(للمادة ١)

يتمتع من المنافع العمومية الاهال اللازمة لاقامة
محطة فرز بالتبجاري بالقرب من فون الجراية بجبل
الخط الموصل من القبارى الى الملاحه والزرعة حسب
المبين بالون الاصفر على الرسم الملحق بأمرنا هذا

(للمادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء تلك
الاهال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحتها ثلاثة افدنة وقيراطين وعشرين سعا
ملك الاهالي بضواحي سكتدية بمركو كسر
الدوار بإقليم البحيرة ومبينة بالجندول الملحق بأمرنا
هذا الشامل للكشفيين اللوه عنهما بأمرنا الصادر في
١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون
نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - « سكة زراعية » ١٧ ابريل
سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٦ بإنشاء احدى وثلاثين سكة زراعية في
القليم الغربية واعتبارها من المنافع العمومية
وعلى امرنا الصادر ايضا بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية
سنة ١٣١٦ (٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩) بنزع ملكية
الاراضي اللازمة لانشاء السكتين الزراعيتين ثمة ٨
و ٩ من احدى وثلاثين سكة المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(للمادة ١)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء فرع السكة
الزراعية ثمة ٩ للموادي من بجهوم الى متبره بالطرق
العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحة تلك
الاراضي سبعة افدنة واربعة عشر قيراطا واثني عشر
سعا ملك الاهالي بضواحي بجهوم وبه العجوز ومتبره
التابعة الان لاقليم النوفية ومبينة بالثلاث جداول
الملحقة بأمرنا هذا الشامل كل منها للكشفيين اللوه
عنهما بأمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل
المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة
العمومية

منفعة عمومية - ٣٥ يونيه سنة ١٨٩٩

امر عل

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة راسيه مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)
(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية قطعة الأرض اللازمة
لإقامة متعلقات السلخانة يندر متوف بأقليم للتوفية
حسب التخطيط المذكور عليه بالحرف D على
الرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية قطعة الأرض المذكورة بالطرق
العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ستة
قاريط من أطيان أبو الملا شقرة وأخوته بزماس
يندر متوف وببينة بالجدول الملحق بأمرنا هذا الشامل
للكشفتين المتوف عنها بأمرنا الصادر في ١٢ يولييه سنة
١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون لزاع الملكية
للفتحة العمومية

منفعة عمومية - ٢٥ يولييه سنة ٩٩

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لإنشاء
مصرف لحوشة العرب بجراج بأقليم جرجا في مسافة
طولها ١٤٠ متراً حسب اللين بالخط الأحمر على الرسم
الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الأراضي اللازمة لأجراء الأعمال
المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ

مساحتها نحو فدان واحد وقيراطين ملك الأهلالي
بناحية شطوره بمركز طما بأقليم جرجا ومدينة بالجدول
الملحق بأمرنا لهذا الشامل للكشفتين المتوف عنها بأمرنا الصادر
في ١٢ يولييه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون
نزع الملكية للفتحة العمومية

(المادة ٣)

تنقل من أملاك الحكومة المخصصة إلى الأملاك العمومية
قطعة الأرض اللازمة أيضاً للأعمال المذكورة وقدرها
سبعان من قيراط بناحية شطوره ومدينة بالجدول
الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٤)

على ناظري الأشغال العمومية والمالية تنفيذ أمرنا
هذا كل منهما فيما يخصه

منفعة عمومية - ٢٥ يولييه سنة ٩٩

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لإنشاء
مصرف لحوشة الشيخ زين الدين بأقليم جرجا في مسافة
طولها ٥٥٠ متراً حسب اللين بالخط الأحمر على الرسم
الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الأراضي اللازمة لأجراء الأعمال
المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها نحو احدى عشر قيراطاً وأربعة أسهم ملك الأهلالي
بناحية شطوره والسوازم والشيخ زين الدين وبناحية بأقليم
جرجا وببينة بالاراية بالجدول الملحق بأمرنا هذا الشامل

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية ومساحتها فدان واحد وثلاثة قراريط وسكان ومبينة يولد من الخس الجداول المذكورة

منفعة عمومية - ٢٥ يوزيه سنة ١٨٩٩

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية:

وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء حقولة لطراد النيل الغربي بناحية الوقف باقليم قنا في مسافة قدرها ٦١٠ مترًا لمنع تسلس المياه على الطراد المذكور وذلك حسب التضيق المبين باللون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(للمادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء هذه الاعمال بالطرق المادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها فدانًا واحدًا واربعة اسهم ملك الاهالي بناحية الوقف والحفاظية قبلي بالاقليم المذكور ومبينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفيين المتو

عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يوزيه ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون تزع الملكية للنفعة العمومية

منفعة عمومية - ٢٥ يوزيه سنة ١٨٩٩

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية

وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء مجرى بالجهة القبيلة من حوض الرمادي البحري

كل منها للكشفيين المتو عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يوزيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون تزع الملكية للنفعة العمومية

(المادة ٣)

تنقل من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية قطعة الارض اللازمة ايضا للاعمال المذكورة وقدرها احد عشر فدانًا وثمانية اسهم بناحية الشيخ زين الدين ومبينة باحد الجداول للتقدم ذكرها

منفعة عمومية - ٢٥ يوزيه سنة ١٨٩٩

امر عال

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء حقولة لطراد النيل بناحية العمارية باقليم اسيوط حسب اللون بالخط الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(للمادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء تلك الاعمال بالطريقة المادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ثلاثة افدنة وثلاثة عشر فدانًا وثلاثة عشر سهمًا ملك الاهالي بناحية الحاج قنديل وبني عمران والعمارية ووزلة محمد سمان ووزلة الحساوية باقليم اسيوط ومبينة بالخمس الجداول الملحقة بامرنا هذا الشامل كل منهما للكشفيين المتو عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يوزيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون تزع الملكية للنفعة العمومية

(المادة ٣)

يحل قطعة الارض اللازمة ايضا لتلك الاعمال

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

بإقليم اصوان في مسافة قدرها ٢١٦٠ مترا لصرف
مياه حوض الرمادي القبلي الى حوض الرمادي
البحري حسب التخطيط المبين بالون الاحمر على
الرسم للمحق بامرنا هذا
(للمادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء هذه الاعمال
بالتنظيم العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها فدانين وقهراكا واحدًا وخمسة عشر سهما ملك
الاهالي بناحية الرمادي البحري بالاقليم المذكور
ومدينة بالجداول للمحق بامرنا هذا الشامل للكشفيين
لنوع عتبا بامرنا الصادر في ١٢ يولييه سنة ٩٦
يتمتع للمادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة
العمومية

(للمادة ٣)

تقل قطع الاراضي ملك الحكومة اللازمة
ايضا لتلك الاعمال وقدرها سبعة قراريط وسهان
ومدينة بالجداول المذكور من املاك الحكومة
لتصرفها الى الاملاك العمومية

منفعة عمومية - ٣٥ يولييه سنة ١٨٩٩

امر عالى

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)
(للمادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء
قنولة لطراد النيل الغربي قبلي فيريقة ارموت
بإقليم قنا في مسافة قدرها ٩٦٧ مترا و ٣٧ صلتيا
لنزع سائط اليتيت على الطراد المذكور حسب
التخطيط المبين بالون الاحمر على الرسم للمحق
بامرنا هذا

(للمادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء تلك الاعمال
بالتنظيم العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها فدانين وخمسة قراريط وثمانية اسهم ملك
الدائرة السنية بناحية الريانية بالاقليم المذكور
ومدينة بالجداول للمحق بامرنا هذا الشامل للكشفيين
لنوع عتبا بامرنا الصادر في ١٢ يولييه سنة
١٨٩٦ يتمتع للمادة الثانية من قانون نزع الملكية
للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - ٣٥ يولييه سنة ١٨٩٩

امر عالى

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)
(للمادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء
سيلة يحوض البصيلة الغربي بإقليم اصوان في مسافة
قدرها ٣١٠٦ امتار لامتداد به المياه بالجرأ وتسهيل
المرفح حسب التخطيط المبين بالون الاحمر على
الرسم للمحق بامرنا هذا

(للمادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء هذه الاعمال
بالتنظيم العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها
فدانين وثمانية عشر قهراكا وأثنى عشر سهما
ملك الاهالي بتاحيق الصلح قبلي والبصيلة بحري بالاقليم
المذكور ومدينة بالجداول للكشفيين بامرنا هذا الشامل
كل منها للكشفيين المنوع عنها بامرنا الصادر في ١٢ يولييه
سنة ١٨٩٦ يتمتع للمادة الثانية من قانون نزع
الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تظل قطعة الارض ملك الحكومة اللازمة ايضا للاعمال المذكورة وساحتها ثلاثة اسيخ بتاحية البصلية بحري وميينة باحد الجدولين المذكورين من اسلاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية

منفعة عمومية — ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاصلاح على المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ وهذا نصها

(مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصنوبر امر عال باعتبارده يسوغان للحكومة ان تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الاراضي المبين بالرسم لزوماً لانشاء الشوارع المعمول بها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه لا يجوز إقامة اي بناء على الاراضي اللازمة نزع ملكيتها)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تلقى خطوط التنظيم من الطرق واجزاء الطرق العمومية للبيئة امياؤها سيغ الكشف حرف (١) الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

بمقتضى تعديل خطوط التنظيم للقررة في رسومات

الطرق العمومية للبيئة في الكشف حرف (ب)
للحق بامرنا هذا

(المادة ٣)

تعتمد خطوط التنظيم الجديدة المضافة على رسومات الطرق العمومية للبيئة في الكشف حرف (ج) للحق بامرنا هذا

منفعة عمومية — ٠٠ دكرتات في ٦ يولي سنة ٩٩
باجبار الاعمال اللازمة لانشاء سياتين وتحوية باقليم جرجا من المنافع العمومية

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تتمتع من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء سياتين باسحل الحواوش باقليم جرجا في مسافة قدرها ٣٥٠٠ متر حسب المبين بالخط الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء الاعمال المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها اربعة فدادين وثلاثة قراريط واثني عشر سعا ملك الاهالي بواجي الحواوش وانجيم ولبار لللك وعرب محروس بمركز سوهاج باقليم جرجا وميينة بالاربية الجداول الخفية بامرنا هذا الشامل كل منها للكشفيين النزه عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بمقتضى المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تقل من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية قطعة الارض ملك الحكومة اللازمة ايضا

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء
تحويله لطراد النيل بحوض ساحل طوخ باقليم جرجا
في مسافة قدرها ٣٥٥ متراً حسب التخطيط المدلول
باللون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا
(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي اللازمة للاعمال المذكورة
بالطرق العادية وبسبب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها
عشرة فواريط وثلاثة أسهم ملك الاهالي باحماية
الاجايوه ضرب باقليم جرجا ومدينة بالجدول الملحق
بامرنا هذا الشامل للكشئين المتوه عنها بامرنا الصادر
في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من
قانون تزع الملكية للمنفعة العمومية
(المادة ٣)

تنقل من املاك الحكومة المخصوصية الى الاملاك
العمومية قطع الاراضي ملك الحكومة اللازمة ايضاً
لذلك الاعمال وقدرها أحد عشر فواريطاً وثلاثة أسهم .
ومدينة بالجدول المذكور
منفعة عمومية - - - - - دكرت في ١٧ يولي سنة ٩٩ باعتبار
الاعمال اللازمة لانشاء بعض ترع وقاطر باقليم المتروية
والنرية من المنافع العمومية
امر عال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال التي اجريت في
سنة ١٨٩٤ لانشاء قنطرة البدر على بحر سيف باقليم
المتروية حسب الرسم المرفق بامرنا هذا
(المادة ٢)

تعتبر قطعة الارض التي اخذت لتلك الاعمال

لذلك الاعمال وقدرها اربعة اسهم ومدينة بجدول
ناحية الخواويش

منفعة عمومية - - - - - ٦ يولي سنة ٩٩

(امر عال)

نحن خديو مصر
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار
امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء
سدالة السجسي بحوض الساحل ضرب ترعة ام الطبول
باقليم جرجا في مسافة طولها ٥٥٣٠ متراً حسب المبين
بالخط الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي اللازمة لاجراء هذه الاعمال
بالطرق العادية وبسبب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها
ثمانية فدادين وسبعة عشر فواريطاً وثمانية أسهم ملك
الاهالي بما عليها من التخييل بولهي البينا والساحل
قبلي والساحل بحري وبديس ونجوع ناحية بديس
باقليم جرجا ومدينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل
لكشئين المتوه عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦
بتعديل المادة الثانية من قانون تزع الملكية للمنفعة
العمومية

(المادة ٣)

تنقل من املاك الحكومة المخصوصية الى الاملاك
العمومية قطعة الارض ملك الحكومة اللازمة ايضاً
لذلك الاعمال وقدرها ستة عشر سهماً بناحية الساحل
قبلي ومدينة بالجدول المذكور
منفعة عمومية - - - - - ٦ يولي سنة ١٨٩٩
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال التي اجريت سنة ٩٤ لانشاء ترعة الجيزة وفرعها الغربي باقليم الغربية حسب للبين بالرسم الملحق باسرها هذا

(المادة ٢)

تعتبر الاراضي التي اخذت لتلك الاعمال وقدرها ٢٢ فداناً واقيراط ١٢٠ سماً من احيان الاهالي وشركة البحيرة السامية ومصلحة السكة الحديدية واهلي الكوم الطويل والكفر الغربي والكفر الشرقي باقليم الغربية بمنزوعة الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تظل من املاك الحكومة المخصصة الى الاملاك العمومية قطع الاراضي ملك الحكومة البالغ قدرها ٩ فدادين و١٢ اقيراطاً التي اخذت ايضاً لتلك الاعمال

منفعة عمومية ٠ — ١٧ لويله سنة ٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

» المادة ١ «

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال التي اجريت في سنة ١٨٩٧ لانشاء قنطرة ثم ترعة ام عبد الله باقليم الغربية حسب للبين بالرسم الملحق باسرها هذا

(المادة ٢)

تعتبر قطعة الارض التي اخذت لتلك الاعمال من زمام ناحية الجوهريه بالاقليم المذكور وقدرها ٣ اقيراط وثمانية اسهم منزوعة الملكية للمنفعة العمومية

وقدرها ثلاثة اقيراط واثنا عشر سماً من زمام ناحية طوخ ذلك باقليم القوية منزوعة الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية ٠ — ١٧ لويله سنة ٩٩

امرنا بما هو آت

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لنقل جزء من ترعة الطوبانية ونقل جسر النيل الى محل هذا الجزء من التربة المذكورة ناحية مشله باقليم التوفية حسب التصليط للبين باللون الاسمر على الرسم الملحق باسرها هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية قطع الاراضي اللازمة لتلك الاعمال بالطرق المادية وبموجب القواعد للتيمة وتبلغ مساحتها خمسة عشر اقيراطاً وثمانية اسهم ملك الاهالي من زمام ناحية مشله بالاقليم المذكور ومبينة بالجدول الملحق باسرها هذا الشامل للكشفيين المتروعه عنها باسرها الصادر في ١٢ يولييه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزاع الملكية للمنفعة العمومية الصادر به امرنا في ١٧ فبراير سنة ٩٦

منفعة عمومية ٠ — ١٧ لويله سنة ٩٩

امرنا بما هو آت

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(١٨٩١)

(١٨٩١)

(المادة ٢)

تعتبر قطعة الأرض المسأوخة بالنظرة المذكورة ومساحتها ٧ قراريط و ١٢ سحاً من زمام ناحية بلتاج بأقليم الغربية متروحة للملكية للنفعة العمومية

منفعة عمومية — ٢٩ يولي سنة ١٨٩٩

امر عال

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت في سنة ٩٦ لانشاء فرع السكة الحديدية للوصل من ماريقة السكراني النيل بجمع حمادي بأقليم قنا من المنافع العمومية بحسب المدين بالورث الاصل على الرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

توزع ملكية الاراضي المسأوخة لتلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد الثابتة وتبلغ مساحتها ٤٠٠ قراريط وسحاً واحداً ملك الرئيس احمد كمال باشا بناحية بهجورة بأقليم قنا وميمنة بالجدول الملحق بأمرنا هذا شاملاً لكشفتين المشوه عنيهما بأمرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون توزيع الملكية للنفعة العمومية

منفعة عمومية — ٢٩ يولي سنة ١٨٩٩

امر عال

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

منفعة عمومية — ٥٠ كريت في ٢٨ يولي سنة ١٨٩٩ بإخبار اعال انشاء بعض ابيات وقناطر وبكك حديد وميالات بأقليم الغربية وقنا وجرجا من المنافع العمومية

امر عال

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية لاهال التي اجريت في سنة ١٨٩٤ لانشاء جنايتين ليدالة العضمة على عين ويسار بحر الملاح بأقليم الغربية حسب المدين بالرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تعتبر قطع الاراضي التي اخذت لتلك الاعمال قدرها ٢٢ فداناً و ٣٠ قراريط و ١٢ سحاً ملك الاهالي ومصالحة الدومين بناسحق الكرم الطويل والكفر الشرقي بأقليم الغربية متروحة للملكية للنفعة العمومية

(المادة ٣)

نقل من املاك الحكومة المنصوصة الى الاملاك العمومية قطع الاراضي ملك الحكومة البالغ قدرها ٢٣ فداناً و ٧ قراريط التي اخذت أيضاً لتلك الاعمال

منفعة عمومية — ٢٩ يولي سنة ١٨٩٩

امر عال

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت في سنة ١٨٩٣ لانشاء قطرة تم ترعة القهوجي بأقليم الغربية من المنافع العمومية بحسب المدين بالرسم الملحق بأمرنا هذا

« ١٨٩٦ »

« ١٨٩٦ »

المحقق بأمرنا هذا الشامل للكشفيين المدوة
بالأمر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ٨٩٦
بتعديل للمادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة
العمومية

دكرتو في ١٢ أغسطس سنة ٩٩
منفعة عمومية - بترع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء
جزء للسكة نمرة ١ من محطة المدوة الى محطة سيله
« فيوم »

﴿ أمر عال ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٣ جمادى
الاولى سنة ١٣١٦ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٨)
بإنشاء ثمان وعشرين سكة زراعية في مديرية الفيوم
واعتبارها من المنافع العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تسزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء أجزاء
السكة نمرة ١ من محطة المدوة الى محطة سيله (وهي
من الثمان والعشرين سكة المذكورة) بالطرق العادية
وبحسب القواعد المتبعة ومساحة تلك الأراضي عشرة
افدنة وثمانية عشر قيراطاً واثني عشر سماً ملك
الأهالي بنواحي المدوة والغفالة وسيلة بمديرية الفيوم
ومدينة بالثلاثة جداول المنفعة بأمرنا هذا الشامل لكل منها
لكشفيين للنموعتها بالأمر العالي الصادر في ١٢ يونيو
سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع
الملكية الصادر للمنفعة العمومية

(المادة ٢)

تقتل قطع الأراضي اللازمة أيضاً لإنشاء جزء
السكة المذكورة ومدينة بالثلاثة الجداول المذكورة
من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لإنشاء
مسألة لساحل اولاد خلف وتقليم بالتقليم جرجا طولها
الفان وتسعة وتسعون متراً بحسب الخط الأحمر المبين على
الرسم المحقق بأمرنا هذا وذلك لايصال المياه الجمره
الى الساحل المذكور

(المادة ٢)

تفزع ملكية الأراضي التي يستعملها لبحراء تلك
الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها ٣ فدادين ملك الأهالي بتلحقي اولاد خلف
وتقليم بالتقليم جرجا ومدينة بالجدول المحقق بأمرنا
هذا شاملاً للكشفيين للنموعتها بأمرنا الصادر في
١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل للمادة الثانية من
قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

دكرتو في ١٢ أغسطس سنة ٩٩
منفعة عمومية - باعتبار الاعمال اللازمة لاقامة سوق
الابراهيمية « شرقية » من المنافع العمومية

أمر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لاقامة سوق
الابراهيمية بمديرية الشرقية وهو من الاسواق المطاة
بالالتزام لشركة الاسواق بموجب قرار مجلس النظار
الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٦٥

(المادة ٢)

تسزع ملكية الاراض المينة على الرسم للمحقق بأمرنا
هذا اللازمة لاقامة السوق المذكور من زمام ناحية
الابراهيمية بمديرية الشرقية بالطرق العادية
وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها اربعة فدادين
وقهراطين واربعة اسهم وهي مينة بالجدول

(١٨٩١)

(١٨٩١)

(مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من فاخر الاشغال العمومية وصور امر حال باعتاده يسوغ ان الحكومة ان تنزع شيئاً وبالطرق القانونية الاراضي المبين بالرسم لزوماً لانشاء الشوارع الممول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي للشار الية لا يجوز اقلية اى بناء على الاراضي اللازم نزع ملكيتها)

وبناء على ما عرضه علينا فاخر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

يلغى الرسم مائة ٢٨٣ الموضوع لشارع قبلي استتالية البنايات وقبة القلوي بمدينة المحروسة واعتمدته نظارة الاشغال العمومية في اول مارس سنة ١٨٨٤ وصدر عنه امر حال في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٦ وبمستأض عنه بالرسم الجديد للنمو بالتمرة عينها واعتمدته نظارة الاشغال في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٩

(المادة ٢)

تأني خطوط التنظيم من الطرق واجزاء الطرق العمومية للبيئة اسيانها في الكشف حرف (ا) للملحق بامرنا هذا

(المادة ٣)

تتمدد خطوط التنظيم المقررة في رسوم الطرق العمومية للبيئة في الكشف حرف (ب) للملحق بامرنا هذا

(المادة ٤)

تتمدد ايضا خطوط التنظيم الجديدة المضافة على رسوم الطرق العمومية للبيئة في الكشف حرف (ج) للملحق بامرنا هذا

(المادة ٥)

وتبلغ مساحتها فداناً واحداً وتسعة عشر قيراطاً وثمانية اسيان

منفعة عمومية - ذكر في ٩ سبتمبر سنة ٩٩ باحلال الاعمال التي اجريت لانشاء تحويلة لجسر النيل وترعة الرشيدية بجزيرة القوس « غرية » من المنافع العمومية

امر حال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا فاخر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا ما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت هذا العام لانشاء تحويلة لجسر النيل وترعة الرشيدية بجزيرة القوس باقليم الغرية من المنافع العمومية بحسب ما هو مبين بالرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي استندتها تلك الاعمال بالطرق المادية وبحسب القواعد المنبثقة وتبلغ مساحتها ستة فدادين والتي عشر قيراطاً ملك الاهالي بتاحية الجزيرة لغفره بركو فوه باقليم الغربية ومدينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل لكشفتين للنمو عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ الشامل لقانون نزع الملكية للمنفعة العمومية ذكر في ٩ سبتمبر سنة ٩٩ بالبناء واعتماد بعض خطوط التنظيم بعض المدن والبنادر

امر حال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادرة في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وهذا نصاً .

« ١٨٩٦ »

(١٨٩٦)

تعتبر من المنافع العمومية الطرق العمومية للمدينة في
الكشف حرف (د) الملحق بأمرنا هذا

دكرت في ٢٣ سبتمبر سنة ٩٩
باعتبار الاعمال اللازمة لانشاء
بعض سياتل وتطويل بالقلم جرجا والبحيرة واقامة سوقي
بندر الجيزة والسيلاديين دقاية من المنافع العمومية

امرنا حال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء
سياتل حوض الصوامع بالقلم جرجا في مسافة طولها
الفان وستائة وثلاثة امتار حسب اللين بلطخ الاحمر
على الرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء تلك
الاعمال بالطرق العادية ويحسب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها ثلاثة فدادين وسبعة قرايط وستة عشر سحبا
ملك الاهالي يواحي آبار الملك والسلاموني والمحولوش
وتبده واخميم وأبار الرقب والصوامع شرق بالقلم جرجا
وتنازل عنها ربابها للحكومة مجاناً وهي مبنية بالسبعة الجداول
لللحقة بأمرنا هذا الشامل لكل منها لكشفين للتو
عنها بأمرنا الصادر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦
يتعدى للمادة الثانية من قانون نزاع الملكية للنفعة
العمومية

منفعة عمومية - ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٩

(امرنا حال)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت في هذا العام لانشاء
قنوية لجسر النيل بتاحية علقام بالقلم البحيرة حسب
الرسم الملحق بأمرنا هذا من المنافع العمومية

(المادة ٢)

تعتبر الاراضي التي استحدثتها تلك الاعمال وصرفت
لثانها لاصحابها مفعولة الملكية للنفعة العمومية وتبلغ
مساحة تلك الاراضي ثلاثة فدادين وسبعة قرايط
وستة اسهم ملك الاهالي بتاحية علقام بالقلم
البحيرة

منفعة عمومية - ٢٣ سبتمبر سنة ٩٩

امرنا حال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة سوق بندر الجيزة بالقلم الجيزة
من المنافع العمومية وهي من الاسواق المطاعة التزاما لشركة
الاسواق بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٨
مارس سنة ٩٨ نمرة ٦٥

(المادة ٢)

تتزع ملكية قطعة الارض المبنية بالرسم الملحق بأمرنا
هذا اللازمة لاقامة السوق المذكورة من زمام بندر الجيزة
بالطرق العادية ويحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحة
تلك الارض ستة فدادين واحد عشر قيراطاً وثمانية

«١٨٩٦»

«١٨٩٦»

* نحن خديوي مصر *

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاضغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بامهوات)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لانشاء
سبالة العولية بساحل حوض الكشكانه باقليم جرجا
في مسافة يبلغ طولها ٢٢٨١ متر واحسب التخطيط للبين
باللون الاحمر على الرسم المرفق بامرنا هذا

(المادة ٢)

توزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء هذه
الاعمال بالطريقة العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها ستة فدادين وخمسة قراريط وستة عشر سعا
ملك الاوقاف والاهالي بتاحتي العوامية والكشكانه
باقليم جرجا ومدينة الجندوليين المقيمين بامرنا هذا كل
منها شامل للكششين المنزه عنها بامرنا الصادر في ١٢
يوليه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح
الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تقل قطعة الارض اللازمة ايضا لتلك الاعمال من
الحكومة المخصصة الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها
تسعة عشر قرواكا وعشرين سهما ومدينة بجندول
ناحية العوامية

منفعة عمومية — ذكر في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٩
باعتبار انشاء جسر عليه جيشين «بي سويف» من المنافع
العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٢ رجب
سنة ١٣١٦ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨) باعتبار الاعمال
اللازمة لانشاء جسر طراد اليوسفي وجسر عليه
بكسر وجسر صليبة جيشين بالليم بني سويف من
المنافع العمومية وتوزع ملكية الاراضي التي
يستدعيها اجراء تلك الاعمال ومساحتها ستون

اسهم مدينة بالجدول المرفق بامرنا هذا الشامل للكششين
المنزه عنها بالامر العالي الصادر في ١٢ يونيو
سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية
للمنفعة العمومية

منفعة عمومية — ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٩

امر عال

نحن خديوي مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاضغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بامهوات)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة سوق السبلاوين
بمدينة الدقهلية من المنافع العمومية وهو من
الاسواق المغطاة التزاما لشركة الاسواق المصرية
بحسب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٨ مارس
سنة ٩٨ غرة ٦٥

(المادة ٢)

توزع ملكية قطعة الارض المبينة بالرسم الملحق
بامرنا هذا اللازمة لاقامة السوق المذكورة من زمام
ناحية السبلاوين بمدينة الدقهلية بالطرق العادية
وبموجب القواعد المتبعة ومساحة تلك الاراضي اربعة
فدادين واحد عشر قرواكا واربعة اسهم ملك جملة
اشخاص وواردة في الجدول المرفق ايضا بامرنا هذا
الشامل للكششين المنزه عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيو
سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية
للمنفعة العمومية

منفعة عمومية — ذكر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٩
باعتبار الاعمال اللازمة لانشاء سبالة
العوامية (جرجا) من المنافع العمومية

امر عال

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

فدانا وثمانية عشر قيراطاً وسهمان وثلاث سهم
ملك الاهالي ونقل ذواتين وعشرة قيراط وتسعة
اسهم من املاك الحكومة المخصصة الى الاملاك
العمومية

وحيث ان التخطيط الذي كان قد تقرر لانشاء
جسر صليبة جهشين قد تمحل

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر انشاء جسر صليبة جهشين حسب التخطيط
المبين على الرسم الملحق بامرنا هذا باللون الاحمر
من المنافع العمومية وتشتري الاراضي اللازمة
لانشائه بالطرق الودية

(المادة ٢)

تجعل مساحة الارض التي يقتضي نزع ملكيتها
بموجب امرنا الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨ اثنين
وثلاثين فدانا واحد عشر قيراطاً وستة عشر سهماً
وثلاث سهم وهي الارض اللازمة لانشاء جسر
طراد اليوسفي وجسر صليبة بكير منها واحد
وثلاثون فدانا وخمسة عشر قيراطاً واحد عشر سهماً
وثلاث سهم من املاك الاهالي وحشرون قيراطاً
وخمسة اسهم من املاك الحكومة المخصصة وهي
واقعة بنواحي كرم الرمل البحري والعواونه والزريرة
وقيط البحاري ومصرة نسان وميتل هاني
بالقريم بني سوف

منفعة عمومية - ذكر في ٢٦ أكتوبر سنة
١٩٩ باختيار الاعمال اللازمة لاصلاح طريقة ري الحياض
الواقعة غربي البحر اليوسفي (حيا) من المنافع العمومية
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

لرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاصلاح طريقة رسيه
الحياض الواقعة غربي البحر اليوسفي بالقريم للنيا
من المنافع العمومية حسب المبين باللون الاحمر
على الرسم الملحق بامرنا هذا وهذه الاعمال هي

للنطقة القليلة وفيها اربعة اصال
الاول انشاء قطرة موازنة بهويس عند نزلة

عبيد

الثاني انشاء الخصة حياض الاتي يانها

(١) حوض طوخ الخليل

(٢) حوض القاعد

(٣) حوض شوشه

(٤) حوض طونه

(٥) حوض الدبر

الثالث تعديل ترعة زاوية حاتم وفروعها

الرابع تعديل ترعة القمادير وفروعها

المنطقة البحرية وفيها اربعة اصال ايضا

الاول انشاء قطرة موازنة بهويس عند

ساقوله

الثاني انشاء الخصة الحياض الاتي يانها

(١) حوض برطياط

(٢) حوض الغايات

- حوض الحريقة

(٤) حوض الشناره

(٥) حوض دلمانس

الثالث تعديل ترعة كفر الصالحين وفروعها

الرابع تعديل ترعة الحريقة وفروعها

منفعة عمومية

(١٨٩٦)

- ٦٤٧ -

منفعة عمومية

(١٨٩٦)

منفعة عمومية - ذكر في ١٣ أكتوبر سنة ٩٩
باجتياز الاعمال التي اجريت في
سنة ١٨٩٨ لانشاء تحويلة مصرف اذكو « بعيرة » من
النافع العمومية

بناء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت في سنة ١٨٩٨ لانشاء
تحويلة مصرف اذكو بجهة زرقون بالتقليم البحرية
من النافع العمومية بحسب الرسم الملحق بامرنا هذا
(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي اخذت للتحويلة المذكورة
بالطرق العادية وبحسب القواعد للثمة ومساحتها
فدانان واربعه قرايط وثمانية اسهم من اطياف
الكرنت سيزيا بناحية زرقون بالتقليم البحرية وميمنة
بالمجدول الملحق بامرنا هذا الشامل لكشفتين النوه
صنهما بامرنا الصادر في ١٢ يونه سنة ٩٦ بتعديل
المادة الثانية من قانون نزح الملكية للنفصة
العمومية

(المادة ٣)

يدخل في التحويلة المذكورة جزء من جسر ترعة الحمودية
الذي هو من الاملاك العمومية وتيسلغ مساحة الجزء
المذكور فدانان واحدا وتسعة عشر قيراطا وصحفا واحدا
منفعة عمومية - ذكر في ٢٧ نوفمبر سنة
١٨٩٩ باجتياز الاعمال اللازمة
لانشاء تحويلة بالتقليم البحرية وميمنة السكة الحديد الزراعية
بالتناظر البحرية واقامة سوق القتايات شرقية والسجيين
قيوم من النافع العمومية

امر عال

(نحن خديو مصر)

بناء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء تحويلة لترعة المقاطية
عند الثانية بالتقليم البحرية من المنافع العمومية بحسب
المبين باللون الاصفر على الرسم الملحق بامرنا هذا
(المادة ٢)

تتزع ملكية تلك الاراضي التي يستدعيها اجراء
تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد للثمة
وتبلغ مساحتها سبعة فدادين واربعه اسهم ملك
الاحالي بناحيي الجهة وللتاينة بالتقليم البحرية وميمنة
بالمجدول الملحق بامرنا هذا الشامل كل منها
لكشفتين للنوه صنهما بامرنا الصادر في ١٢ يونه سنة
١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية
للفنعة العمومية

منفعة عمومية - ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩

بناء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة محطة السكة الحديد
الزراعية الضيقة بالتناظر الخيرية لخط الموصل من
التناظر الخيرية الى بنا من النافع العمومية بحسب المبين
باللون الوردي على الرسم الملحق بامرنا هذا والخط
المذكور هو من خطوط السكك الحديدية الزراعية
الضيقة التي صادق مجلس النظار على عقد امتياز اقامتها
في اقاليم الشرقية والنفيلية والقليوبية بتاريخ ١٤ مايو
سنة ٩٦

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء تلك
الاعمال بالطرق القانونية وبحسب القواعد للثمة وتبلغ

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

مساحتها فدانا واحدا و ٥٠ قراريط وخمسة عشر سحبا ملك ورقة احمد افندي البقلي بتاحية عنزة شلقا .
ياقليم القلبرية وميمنة بالجدول الملحق بأمرنا هذا الشامل للكشفيين المنزه عنها بأمرنا الصادر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية . — ٣٧ نوفمبر سنة ٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانفاة سوق التنايات بأقليم الشرقية من المنافع العمومية وهي من لاسواق للمطاطة التزاما لشركة الاسواق بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٨ مارس سنة ٩٨ غمرة ٦٥

(المادة ٢)

نزح ملكية قطعة الارض البينة على الرسم الملحق بأمرنا هذا اللازمة لانفاة السوق المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد للتيمة وهي من زمام ناحية التنايات باقليم الشرقية وتبلغ مساحتها خمسة فدادين وسبعة عشر قيراطا واربعة اسهم ميمنة بالجدول الملحق بأمرنا هذا الشامل للكشفيين المنزه عنها بأمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية للمنفعة العمومية ولا يدخل في هذه المساحة ارض المسقاة والطريق البيتين على الرسم المذكور المدنن لمنفعة اهالي الناحية المذكورة وتبلغ مساحتها ثوراطين وتسعة اسهم

منفعة عمومية — ٣٧ نوفمبر سنة ٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء سوق بتاحية الجميمين

باقليم النيريم من المنافع العمومية وهي من الاسواق للمطاة التزاما لشركة الاسواق للضريبة بموجب قرار مجلس النظار في ٢٨ مارس سنة ٩٨ غمرة ٦٥

(المادة ٢)

توزع ملكية قطعة الارض البينة بالرسم الملحق بأمرنا هذا لانفاة السوق المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد للتيمة وهي من زمام ناحية الجميمين بالاقليم المذكور وتبلغ مساحتها ثلاثة فدادين وستة قراريط وستة عشر سحبا ملك الاهالي وواردة في الجدول الملحق ايضا بأمرنا هذا شاملا للكشفيين المنزه عنها بأمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية للمنفعة العمومية

دكرينات في ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩
منفعة عمومية — . باجبار الاعمال اللازمة لاشاء تحويلة بتاحية المطاهرة وتوسع جسر ترمة الجندية باقليم النيا من المنافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء تحويلة لجسر النيل الغربي بتاحية المطاهرة في مسافة قدرها ٦٦٧ و ٤٠ مترا من المنافع العمومية حسب التخطيط المبين باللون الاسمر على الرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

توزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء هذه الاعمال بالطرق العادية وبموجب القواعد للتيمة وتبلغ مساحتها فدائين وستة قراريط واربعة اسهم واقعة في ناحية المطاهرة بمركز النيا بالاقليم المذكور وميمنة بالجدول الملحق بأمرنا هذا الشامل للكشفيين المنزه عنها بأمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية. — ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩

امر عال

(نحن خديوي مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتوسيع جسر ترعة الجندية
الشرقي بالقليم المنيا في مسافة قدرها ٨٦٢ متر امت
المنافع العمومية حسب التخطيط الاحمر للبين على الرسم
المعلق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزرع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء هذه
الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد الثبينة وتبلغ
مساحتها فدانين وثمانية عشر قيراطا وستة عشر سهما
واقعة في ناحية سلاوقوس بمركز الثثن بالقليم المذكور
ومبينة بالجداول المعلق بامرنا هذا الشامل للكشفتين
المنهوع عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦
بتعديل المادة الثانية من قانون زرع الملكية للنفقة
العمومية

ذكرتو في ١٦ ديسمبر سنة ٩٩ باعتبار
الاعمال اللازمة لانشاء طريق عمومي
بين النيل وسيالة البرامحه (قتا) من المنافع العمومية

امر عال

(نحن خديوي مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق عمومي بين

النيل وسيالة البرامحه بجهة نجع البارود تمديدا للطريق
البارود بالقليم قتا من المنافع العمومية وذلك في مسافة
قدرها ٥١١ مترا و ٣٠ سنتيمترا حسب التخطيط
البين باللون الاحمر على الرسم المعلق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزرع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء هذه
الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد الثبينة وتبلغ
مساحتها قيراطا واحدا ملك جملة اشخاص بناحية البرامحه
بالاقليم المذكور ومبينة بالجداول المعلق بامرنا هذا
الشامل للكشفتين المنهوع عنها بامرنا الصادر
في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون
زرع الملكية للنفقة العمومية

(المادة ٣)

تقل قطع الاراضي اللازمة لاجراء الاعمال المذكورة
من املاك الحكومة لخصومية الى الاملاك العمومية
وتبلغ مساحتها ثلاثة عشر قيراطا والني عشر سهما وهي
مبينة بالجداول المذكور

منفعة عمومية . — ذكرتو في ١٦ ديسمبر سنة ٩٩
بشان خطوط التثم بالمدن والبادر

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من
لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ٨٩

وهذا نصها

(مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من
ناظر الاشغال العمومية وصور امر عال باعتباره
يسوغان للحكومة ان تزرع شيا فنياً وبالطرق القانونية
الاراضي المين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المحمول
ها الرسم المذكور ومن تاريخ الامر المالي المشار
اليه لا يجوز اقامة اي بناء على الاراضي اللازم زرع
ملكيتها)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تسري أحكام التنظيم في بندر شبين الكوم باقليم التوفيقية على الباني التي تنام على جانبي السكة الزراعية للوصلة من محطة قويسنا الى ديوان مركز قويسنا حسب وصف التنظيم ثمرة ١ الموضوع لها واعتمدته نظارة الاشغال العمومية في اول يولييه سنة ٩٩

(المادة ٢)

تلقى الخريطة ثمرة ٦٨ الموضوعة لتفصا للوري الذي في الجهة الغربية القبلية يشهد لنيا واعتمدته نظارة الاشغال العمومية في ١٠ يولييه سنة ٩٨ وهي مندرجة بالجدول حرف (د) الملحق بالامر العالي الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ٨٩ ويستماض عنها بالرسم للجدول عليه بهذه التمرة واعتمدته نظارة الاشغال العمومية في ٢٤ يولييه سنة ٩٩

(المادة ٣)

ثمره الرسم للموضوعة لشارع جسر بحر الملاح الغربي بالحلة الكبرى الوارد في الكشف حرف (ب) للملحق بأمرنا الصادر في ١٧ فيبرلر سنة ١٨٩٦ تعتبر ٨٩ بدلا من ٩٨

(المادة ٤)

تلقى خطوط التنظيم من الطرق واجزاء الطرق العمومية المبينة امجاهاها في الكشف حرف (ا) الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٥)

يعتمد تعديل خطوط التنظيم للقررة في رسوم العاروق العمومية المبينة في الكشف حرف (ب) الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٦)

تعتمد ايضا خطوط التنظيم الجديدة المضافة على رسوم الطرق العمومية المبينة في الكشف حرف (ج) الملحق بأمرنا هذا

(للمادة ٧)

تعتبر الطرق العمومية المبينة في الكشف حرف (د) الملحق بأمرنا هذا من المنافع العمومية
منفعة عمومية ٠ - ذكر كيتو ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال التي اجريت هذا العام لانشاء تقويلة القنطرة الرشيدية بناحية ديهي باقليم البحيرة من المنافع العمومية حسب المدين بالخط الاسمر على الرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تعتبر الاراضي التي اخذت تقويلة المذكورة وصرفت ثمنها لاربابها منزوعة الملكية المنفعة العمومية وتبلغ مساحتها سبعة فدادين وعشرة قرايط وعشرين سحبا من زمام ناحية ديهي بالاقليم المذكور ومبينة بالجدولين الملحقين بأمرنا هذا الشامل لكل منهما للكشفين المتروعهما بأمرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزاع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة للمر المولى المتقضي انشاؤه بالقرب من محطة بليس فوق السكة الحديدية الاميرية اللازمة لخط السكة الحديد الزراعية الموصل من ابو سماد الى بليس ثم الى منيا القمح باقليم الشرقية حسب المدين باللون الوردى

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

على الرسمين الملصقين بأمرنا هذا وهو من خطوط
السكك الحديدية المرخص لشركة السكك الحديدية
الاقتصادية بإقامتها في مديرية الشرقية والدقيلية
والقليوبية بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ١٤
مايو سنة ١٨٩٦

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لذلك المر بالطرق
العادية وبموجب القواعد المتبعة وتجرى الشركة
للمذكورة مباشرة طبقا لاحكام المادة الماثرة من
صك الشروط للملحق بقصد امتيازها وتبلغ مساحة
تلك الاراضي اربعة وعشرين فدانا وقيراطين و ٢٠
سما وهي ملك دولة الخديص محمد بك ليراهيم
وحفصة احمد بك كآل بتاحي الجوسق وبليس وميمنة
بالجوليين المرفقين بأمرنا هذا

منفعة عمومية - ذكر بيان في ١٥ يناير سنة ٩٠٠
باجبار الاعمال اللازمة لاقامة سوق
بندر جرجا وسوق بشدر يت غمر من المنافع العمومية

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة سوق بندر جرجا
بأقليم جرجا من المنافع العمومية حسب الرسم
الملحق بأمرنا هذا وهو من الاسواق المصفاة التزاما
لشركة الاسواق المصرية بموجب قرار مجلس النظار
الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٨ مرة ٦٥

(المادة ٢)

تنزع ملكية الارض اللازمة للسوق المذكور
بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتجرى شركة
الاسواق المصرية ذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة
الثانية من شروط الالتزام وتبلغ مساحة

تلك الارض ثلاثة فدادين وثلاثة قراريط وستة
عشر سحا ملك الاهالي في البندر المذكور وهي
ميمنة بالجدول الملحق بأمرنا هذا
(المادة ٣)

على ناظر الاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا

منفعة عمومية - ١٥ يناير سنة ١٩٠٠

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار
امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة سوق بندر ميت
غمر بأقليم الدقيلية من المنافع العمومية حسب الرسم
الملحق بأمرنا هذا وهو من الاسواق المصفاة التزاما
لشركة الاسواق المصرية بموجب قرار مجلس النظار
الصادر في ٢٨ مارس سنة ٩٨ مرة ٦٥

(المادة ٢)

تنزع ملكية الارض اللازمة لانشاء السوق
المذكور بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتجرى
شركة الاسواق المصرية ذلك مباشرة طبقا لاحكام
المادة الثانية من شروط الالتزام وتبلغ مساحة تلك
الارض اربعة فدادين ملك الاهالي بتاحية كفر
البطل بمركو ميت غمر بالأقليم المذكور وهي ميمنة
بالجدول الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية - ذكر بيان في ١٥ يناير سنة ٩٠٠ باجبار
التوسيع الذي عمل بمصرف مرة ١١ والوصلة التي انشئت بين سكة
مرة ١ وسكة البانوان الزراعية بين الأقليم الغربي من المنافع العمومية

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

منفعة عمومية

(١٦٠٠)

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر التوسيع الذي عمل في سنة ٩٨ وسنة ١٨٩٩ بمصرف ثمرة ١١ باقليم الثرية من المنافع العمومية حسب المبدأ بالرسم الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية ٠ ١٥ يناير سنة ١٩٠٠

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٦ ذي القعدة سنة ١٣١٦ - ١٨ مارس سنة ١٨٩٩ بنزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء ثلاث سكك زراعية في اقليم الثرية وهي السكة ثمة ١٨ والسكة ثمة ٢٠ والسكة السائرة من محطة الثين الى سخا وتبلغ مساحتها خمسة وعشرين فداناً وسبعة عشر فوطاً واثني عشر سماً ملك الاهالي والاوقاف ومصلحة الدومين وحيث انه قد انتهت الحال في اثناء العمل بالسكة وصلة صغيرة بين سكة ثمة ١ وسكة البتوان واحدثت تعديلات في تضبط تلك السكك فتشأ عن ذلك نقص لو زيادة في مساحات بعض الاراضي الواردة في امرنا المشار اليه واستدعت الحال حينئذ اخذ فدانين وقيراطين وعشرين سماً زيادة على ما جاء فيه وذلك من اجل الرصلة والتعديلات المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الرصلة التي انشئت بين سكة ثمة ١ وسكة البتوان الزراعتين باقليم الثرية من المنافع العمومية حسب المبدأ بالرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تكون مساحة الاراضي للأخوذة لثلاث سكك

— ٦٥٢ —

منفعة عمومية

(١٦٠٠)

والرصلة المذكورة سبعة وعشرين فداناً وعشرين قيراطاً وثمانية ايام وهي واقعة في زمام جملة نواحي باقليم الثرية وميمنة بالخسة عشر جدولاً المصققة بأمرنا هذا

(المادة ٣)

على ناظري الاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

منفعة عمومية ٠ ٠ ٢٧ دكرتو في ٢٧ يناير سنة ٩٠٠ باختيار انشاء طريق للعبادة الجديدة بناحية بيت الشيوخ (دقيلك) من المنافع العمومية

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبالنات جديدة

وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تلزم للمنفعة العمومية

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (٣٦ رمضان سنة ١٣١٥) باختيار انشاء جبالنات جديدة بمديرية الدقيلية من المنافع العمومية ونزع ملكية الاراضي اللازمة لها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يعتبر من المنافع العمومية انشاء طريق للعبادة

الجديدة ناحية بيت الشيوخ بديرية الدقهلية

(المادة ٢)

تنزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للطريق المذكور وهي من زمام الناحية بأحواض الجرن ولطوره وأبو غدير ومساحتها ١٥٨٠ سهواً قراريط حسب المبين بالرسم المرفق بأمرنا هذا بصرف (ا ب ج د)

منفعة عمومية - ذكرى في فبراير سنة ١٩٠٠ يتبع ملكية قطعة الأرض اللازمة لإنشاء السكة الحديد الزراعية من السبلاوين الى بيت غمر (دقهلية)

أمر حال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٣١٥ (٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠) بأخبار خط السكة الحديد الزراعية من السبلاوين الى بيت غمر بالقسم الدقهلية من المنافع العمومية وهو من الخطوط المخصص لشركة السكك الحديدية الاقتصادية بإقامتها في إقليم الشرقية والدقهلية والقليوبية بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٩٦ ويتألف من ١٠ عرصة علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(أمرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تنزع ملكية قطعة الأرض اللازمة لإنشاء الخط المذكور من ملك حسين صليان فوده من زمام كفو طنبول القديم بإقليم الدقهلية بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتجري شركة السكك الحديدية الاقتصادية ذلك مباشرة طبقاً لأحكام المادة العاشرة من ملك الشروط الملحقة بقصد امتيازها وتبلغ مساحة تلك الأرض ١٠ قراريط وع أسهم

وهي مدينة بالجدول الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية - ذكرى في ١١ مارس سنة ١٩٠٠ بأخبار الرخصة التي بين بحر نثرث وبحر ابراهيم من المنافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الرخصة التي أنشئت في سنة ١٨٩٩ بين بحر نثرث وبحر ابراهيم بإقليم الغربية من المنافع العمومية للمبين بالرسم الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

على ناظر الأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا

منفعة عمومية - ذكرى في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ يتبع ملكية الاراضي المأخوذة لتشييد مصرف اريون (غربية)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٤ أبريل سنة ١٨٩٣ بتمديد مصرف اريون بمركز كفو الشيخ بإقليم الغربية في مسافة معينة بحسب الرسم الملحق به وتنزع ملكية الاراضي اللازمة لذلك ومساحتها خمسة وعشرون فدناً

وحيث انه عند أحداث هذا التمديد تبينت ضرورة اتصال المصرف المذكور ببصرة البرلس فأوصل بها كما هو مبين في الرسم الملحق بأمرنا هذا واستندى ذلك أخذ لأرض أخرى تبلغ مائتين وأربعة فدادين وعشرة قراريط وعشرين سهماً وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر مساحة الاراضي التي أخذت لتمديد المصرف المذكور الى بحيرة البرلس مائتين أربعة وثلاثين فدماً وعشرة قراريط وعشرين سهماً

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

بناء على معارضة علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديد
الزراعية بين دمنهور والسلف بالقلم البحرية من
النافع العمومية وهو من الخطوط للرخص لشركة
السكك الحديدية الزراعية باقائها بالقلم البحرية
والقريه بموجب قرار مجلس النظار الصادر في
٢٦ مارس سنة ١٨٩٦

(المادة ٢)

تزرع ملكية قطعة الارض التي يستعملها انشاء
خط المذكور من ملك الخواجه موسى السروي
بناحية سكينده بالقلم البحرية بالطرق العادية وبسبب
التواعد المتبعة وتجرى شركة السكك الحديدية
الزراعية ذلك مباشرة طبقاً لاحكام المادة العاشرة
من سك الشروط الملحقة بمقد امتيازها وتبلغ
مساحة هذه الارض قيراطاً واحداً وثمانية عشر
سهماً وميئة بالرسم والجدول الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠
بشان الفاء واجتاد بعض خطوط التنظيم في رسوم الطرق
المسوية

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بهذا الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة
التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وهذا
نصها

(مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من
ناظر الاشغال العمومية وصدر امر عال باعتاده
يسوغان للحكومة ان تزرع شياً فشيئاً وبالطرق
القانونية الاراضي المين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع
المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور

تزرع ملكيتها للمنفعة العمومية وهي من زمام
اثنى عشر بلداً بالقلم الغربية منها ثلاثة وثلاثون
فداناً ملك الامالي والاوقاف ومائة فداناً وواحد
وثمانية اسهم من تفتيش بسنديله المباح لشركة
البحيرة السهامية (وفيها خمسون فداناً تنازلت عنها
الدائرة المدنية للحكومة بمجاناً) وستة واربعون فداناً وعشرون
قيراطاً وعشرون سهماً من اطيان مصلحة الدومين
تنازلت تلك المصلحة عنها لصالح الحكومة وثلاثة وخمسون فداناً
وثلاثة عشر قيراطاً وستة عشر سهماً من املاك
الميري الحرة حسب المين بالاثني عشر جدولاً
الملحقة بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠
باعتبار الاعمال اللازمة لاصلاح وصيف
محطة السكة الحديدية التمتع (شرقية) من النافع
المسوية

بناء على معارضة علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاصلاح وصيف محطة
السكة الحديدية بينا التمتع بالقلم الشرقية من
النافع العمومية

(المادة ٢)

تزرع ملكية قطعتي الارض اللازمتين لذلك
بالطرق العادية وبسبب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها ٦٧٤ متراً مربعاً و٥٦٦ متراً مربعاً ملكاً لت
ماريا ديو ينتر ميئا التمتع وميئتين في الجدول
والرسم للتحقق بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠
باجاز الاعمال اللازمة لانشاء السكة
الحديد الزراعية بين دمنهور والسلف (بحيرة) من
النافع العمومية

(امر عال)

نحن خديو مصر

« ١٩٠٠ »

« ١٩٠٠ »

للأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة أى بناء على الأرض اللازم تزج ملكيتها)
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تلغى خطوط التنظيم من الطرق العمومية وأجزاء الطرق العمومية المبنية أسوأها في الكشف حرف (أ) للملحق بأمرنا هذا

(المادة ٢)

تعتمد التعديلات التي أدخلت على خطوط التنظيم في رسوم الطرق العمومية المبنية في الكشف حرف (ب) للملحق بأمرنا هذا

(المادة ٣)

تعتمد أيضا خطوط التنظيم الجديدة المضافة على رسوم الطرق العمومية المبنية في الكشف حرف (ج) للملحق بأمرنا هذا

(المادة ٤)

تعتبر الطرق العمومية المبنية في الكشف حرف (د) للملحق بأمرنا هذا من المنافع العمومية

منفعة عمومية — ذكر في ٣ أبريل سنة ٩٠٠ بإجبار الأقاليم اللازمة بين خط الترساة والخط من القاهرة الى انباه من المنافع العمومية بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الأقاليم اللازمة لإنشاء وصلة بين خط الترامواي والخط الذي يسير من القاهرة الى انباه من المنافع العمومية

(المادة ٢)

تنزع ملكية قطعة الأرض التي يستدعيها إجراء تلك الأعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ثمانية أرايا واربعة عشر سحاً ملك الست لينة هاتم حرم الحرم إبراهيم باشا أدهم باشا ورائي الحضر بأقاليم الجيزة وهي مدينة بالرسم والجدول الملحقين بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ٣ أبريل سنة ٩٠٠ بإجبار أعمال الري والصرف التي أنشئت أو أعدت في سقيا ٩٩٥٩٨ بأقاليم الشرقية والدقهلية من المنافع العمومية بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر أعمال الري والصرف التي أنشئت أو أعدت في سقيا ٩٨ و ٩٩ بأقاليم الشرقية والدقهلية من المنافع العمومية حسب البين بالخطوط الحمراء والسوداء على الرسم الملحق بأمرنا هذا وهذه الأعمال هي (الأعمال التي أنشئت أو أعدت في سنة ١٨٩٨)
أولا تمديد مصرف بليس وطوله ٢٩٥٨٠ كيلو متر يبتدىء بالقرب من ناحية منية سنتا وينتهي عند ريل المنير ويمر بين ترعتي الشينين والاسماصيلية بأراضي نواحي منية سنتا والكفر القديم وكفر بني عليم وكفر إبراهيم العائدي وكفر أيوب وبليس والعدلية وكفر سلجان غالي وضفته والشولية وإشخاص الرمل ولزوامل والصفافة والنهر

ثانياً توسيع مصرف بحر البقر من أوله الى صحارة صفط ويدخل في ذلك الجزء الذي يوشر توسيعه في سنة ١٨٩٧

ثالثاً إنشاء مصرف المصاويجي بمرکز الزفازيق طوله ٨٠٠ كيلو متر وينتدى من مصبه بمصرف عموم بردين بناه عزية الشيخ ابن محمد يمر بالقرب من صحارة صفط وينتهي للسكة

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

الحديد الموصلة الى الزقاق نجاه ناحية الصاوي
ويعر باراضي صفط الحنا والنباتات وغزالة الخيس
وطاهره الموره والغار والصاوي
رابعا تمديد مصرف عموم بردن بمركز الزقاق
ويتندي، من كيلو ١٤٦٠ من المصرف المذكور
ويتهي عند بحر النري عند كيلو ١٩١٠٠ من
المصرف المذكور ايضا ويعر في اراضي نولي بردن
وطحله بردن وميت ابو علي

خامسا انشاء مصرف النعامة بمركز مينا القمح
طوله ٣٠٠ كيلو متر يتندي، من نهاية مصرف
بردن ويتهي بجوار سكن ناحية بني هلال ويعر
يعر النري التابع لنواحي صفيطه وطاروط وشوه
وشهر اقص وتليانه ثم يمر في اراضي الزراعة بنواحي
تليانه وكفر الطريعي وبني هلال
سادسا انشاء فرع مصرف يشوه ويصب بمصرف
النعامة بمركز مينا القمح طوله ٤٠٠ كيلو متر
ويتندي، من مصرف النعامة عند كيلو ٢٠٠
منه ويتهي عند الطريق الفاصل بين زمام يشوه
عامر وزمام ناحية ميت جابر مارا في اراضي نشوه
وصفيطه وكفر نشوه ويشوه عامر

سابعا تمديد مصرف سندهور بمركز بليس
ومينا القمح ويتندي، من الكيلو السابع من
المصرف المذكور بالقرب من عزبة فتح الله بك
للنحاس ويتهي بكيلا ١٩٥٧٠ منه بالقرب من
عزبة مصطفى افندي ويعر في اراضي يشوه عامر
وميت جابر والبالاشون وفرملا ودمعشا وميت معل
ثامنا تمديد مصرف الجوسق بمركز بليس
ويتندي، من الكيلومتر العاشر من المصرف المذكور
بجوار سكن الجوسق ويتهي الى السكة الحديد
الموصلة الى الزقاق امام محطة اشخاص ويعر في
اراضي نواحي الجوسق والفرقة وحفنة واشخاص الرمل
ثامنا تمديد مصرف جناية بليس بمركز بليس
ويتندي، من كيلو ٢٠٠ من المصرف المذكور بالقرب

من محطة بليس ويتهي الى الكيلو ٧٤٠ و٨ منه
عند ترة ميت يزيد ويعر بجانب السكة الحديد
باراضي ناحية بليس
عاشرا انشاء فرع مصرف ميت حمل ويصب
بمصرف جناية بليس طوله ٨٧٠ و٢ كيلو متر
ويتندي، بالقرب من محطة بليس عند كيلو ٢٠٠ و٥
من مصرف جناية بليس ويتهي بجوار سكن ميت
حمل ويعر باراضي الناحية المذكورة وارااضي ناحية
بليس

حادي عشر انشاء فرع مصرف جناية بردن
ويصب بمصرف بردن بمركز زقاق وطوله ٢٧٤٠
كيلومتر مبتدأ من كوبري مصرف عموم بردن الواقع
تحت السكة الحديد للوصلة للزقاق ويعر بجانبها
باراضي ناحيتي نوبه والدهاشنه وبردن ويتهي تجاه
عزبة نصف ثاني بردن

ثاني عشر انشاء فرع مصرف سدس ويصب
ببحر صفط بمركز كفرنقو السبلاوين وطوله كيلو
متر ١١٠٠ مبتدأ من بحر صفط بجوار عزبة حموده
ويتهي للسكة الزراعية للوصلة الى الابراهيمية بالقرب
من سكن ناحية سدس ويعر سيل اراضي نواحي
المجارسه ومانحريت وبجيزه ونجوم وطواحين اكواش
وتل محمد وكفر الشيخ داوود وسدس

ثالث عشر انشاء فرع مصرف اكراش ويصب
ببحر صفط بمركز السبلاوين وطوله ٥٠٠ و٧ كيلو
متر مبتدأ من بحر صفط بالقرب من ناحية مناحريت
ويتهي للسكة الزراعية للوصلة الى الابراهيمية بالقرب
من عزبة علي حار ويعر في اراضي نواحي مناحريت
وكفر الخلاج حسن والصابدين واكراش والتطايح
ودرب نجم

رابع عشر تمديد مصرف صافور بمركز السبلاوين
وطوله ١٥٠٠ كيلو متر ويتندي، بالقرب من ناحية
صافورة ويتهي بالقرب من ناحية المناصور ويعر في
اراضي هاتين الناحيتين

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

خامس عشر انشاء مصرف مجاهد بمركز كفر
صفر وطوله ٦٠٠ و ٤ كيلو متر ويتدى من
ام الرش غربي ناحية الرباعين ويتتهي لناعية
الحيش ويمر باراضي الرباعين والطراوية وكفر عوض
سليمان والمابش

سادس عشر انشاء مصرف كفور نجم بمركز كفور
صقر طوله ٨٠٠ و ٨ كيلو متر ويتدى من ام الرش امام
قنطرة السكة الحديد بين الزنازيق والمنصورة ويتهي
للسكة الزراعية التي تسير بين اليراهيمية ودرب نجم
بين ناحيتي كفور نجم والحضارية ويمر باراضي اشنيط
الحراويه واشنيط القراذنه وكفور نجم والحضارية

سابع عشر انشاء مصرف اليراهيمية بمركز كفور
صفر طوله ٩٠٠ و ٤ كيلو متر ويتدى من بحر ام
الرش بجوار عزبة صالح اندي ابو علي ويتهي الى
السكة الزراعية الموصلة لليراهيمية تبعا عزبة كاظم
اندي ويمر باراضي نجوم والحيش وتل محمد واليراهيمية
وشرقية مباشر

ثامن عشر انشاء مصرفي الموالي وشبرا صوره
بمركزه السبلاوين وميت غمر طوله ٧٧٠ و ١٤
كيلو متر ويتدى احدهما من بحر صفت بجوار
ناحية تل القاضي ويتهي الى بحر احمد اندي شكري
ويمر الثاني بجوار السكة الزراعية بين اليراهيمية
وميت غمر ويتهي بارض الست حلاله ثم ما يمران
باراضي نولسي الموالي وتل القاضي وشيابة منقلا
وشبرا صوره وكفر اليه ولويله وكفر داود
مطر

تاسع عشر انشاء مصرف القطاع بمركز السبلاوين
طوله ١٢٠ و ٢ كيلومتر ويتدى من بحر صفت بجوار
ثم ثروة اكراش ويتهي الى احمد عبد السلام ويمر باراضي
ناحية صفت زريق

عشرون انشاء مصرف بحر السمن بمركز
السبلاوين وطوله ٣٦٥ و ٤ كيلو متر ويتدى من
بحر صفت بجوار ناحية تل القاضي ويمر ببحر السمن

بجوار ناحية شيابة منقلا ثم يقطع ثروة شكر الله الى
ان ينتهي الى ارض الخوجة بني مرخا ويمر باراضي ناحية
شيابة منقلا وفرغاه وتل القاضي

حادي وعشرون انشاء مصرف طوخ الاقلام
بمركزه السبلاوين والمنصورة وطوله ٢٠٠ و ٦
كيلومتر ويتدى من جنابة البقية للجلاوة للسكة
الحديد التي تسير بين المنصورة والزنازيق تبعا ناحية
شيابة قباله ويتهي لثروة البقية بالقرب من ناحية
طوخ الاقلام ويمر باراضي شبري قباله وطاسيه
الزهايزه ونوب طريف والسبلاوين وطوخ الاقلام
ثاني وعشرون انشاء مصرف طنبول بمركز
السبلاوين ومنية سمند والمنصورة طوله ١٠٠ و ١٣
كيلومتر ويتدى من قنطرة مصرف البقية الواقعة تحت
السكة الحديد التي تسير بين المنصورة والزنازيق
ويتهي الى ارض السيد اندي محمد غربي ناحية
كفر طنبول الجديد ويمر باراضي البقية والاورمان
وشبرهور وكفر شبرهور وميت غرب طنبول
الجديد وكفر طنبول القديم

ثالث عشرون انشاء وصلة لقنار القديم ببحر
صفت بالقرب من ناحية كفر رجب وغمر في اراضي
الناحية المذكورة

رابع وعشرون انشاء تحويلية لثروة التوافه
لاجل بناء سحارة مصرف صان وتمر تلك التحويله
في اراضي ناحية الصوفية

خامس وعشرون انشاء تحويلية لبحر ابو الاخضر
وطوله ٤٤٠ و ٢ كيلومتر ويمر في اراضي ناحية غزاله
الحيش وطلحة العورة

سادس وعشرون انشاء تحويلية لثروة الصباه
وطوله ١٦٢ و ١ كيلومتر وتمر في اراضي
ناحية الاسدية

سابع وعشرون انشاء مصرف جنابة البقية
بمركز المنصورة والسبلاوين وطوله ٩٠٠ و ٧
كيلومتر ويتدى من قنطرة السكة الحديد التي تسير

بين المنصورة والزقازيق بحري محطة البقلية وينتهي قبلي محطة السبلاوين ويمر بجناينة البقلية التي كانت قبلا ممددة للرئيس ومعتبرة من المنافع العمومية باراضي نواحي طاي وشبرا قباله والزقازيق والبقلية (الاعمال التي انشئت او عدلت في سنة ١٨٩٩)

اولا انشاء فرع مصرف اليلامون ويصب بمصرف يصر الشوك بمر كزي السبلاوين ومنية معزود وطوله ١٣٢٨٨ كيلومتر ويتندي من مصرف يصر الشوك بالقرب من محطة بركتين وينتهي لارض حسن بك غوده بالقرب من ترعة البهيه ويمر باراضي نواحي بركين وكفر الشرفا وكفر قصور والكبارية والبشيتي ويرجع نور العرب واليلامون وكفر الزوك وكفر طنبول الجديد

ثانيا انشاء فرع مصرف مباشر ويصب يصر صفط بمر كزي السبلاوين وهما وطوله ٨٣٠ كيلومتر ويتندي من يصر صفط وينتهي للسكة الزراعية السائرة بين دروب فجم والاربعية بالقرب من عزبة غافلا ويمر باراضي نواحي مناحريت والمعايد وأكراش وشوك اكراش

ثالثا تمديد مصرف اكراش بمر كزي السبلاوين وطوله ١٠٤٠ كيلومتر ويتندي من السكة الزراعية التي بين دروب فجم والاربعية بالقرب من عزبة علي عار وينتهي بالقرب من ناحية اكرام ملا باراضي نواحي اكراش والقطاع وصفط زريق واكرام رابعا تمديد مصرف للمنصورة بمر كزي المنصورة وطوله ٣٠٠ كيلومتر ويتندي من السكة الجديد المارّة بين المنصورة والسبلاوين وينتهي للطريق الموصل الى ناحية قنيطه ويمر باراضي ميت غلفا ومنسوب وخط الشطوط

خامسا انشاء وصلة لمصرف البشور بمر كزي دكنس وتوسيع ذلك للمصرف وطول هذه الوصلة ٢١٠٠ كيلومتر وتجر باراضي ناحية التزل سادسا توسيع مصرف العين بمر كزي فانوس

وكفر صقر في الجزء الواقع بين مصرف صان والسكة الحديد السائرة بين ابو كبير والصالحية وطوله ١٧٨٠٠ كيلومتر ويتندي من مصرف صان وينتهي للسكة الحديد المذكورة بين محطتي الغابة وفانوس ويمر باراضي نواحي قراجة وسبيطة الرغامين وأولاد موسى وزلة الرين والرين واليهوم والاسلاطه

سابعا تمديد وتوسيع مصرف ناطوره بمر كزي كفر صقر وطوله ١٥٠ كيلومتر ويتندي من مصرف العاردين بالقرب من ناحية قراجة وينتهي عند ترعة تليجيه بين ترعتي السرو والنشر بالقرب من ناحية منشأة رضوان ويمر باراضي نواحي المنشأة وكفر عبد الشهيد شوده والصوره منشأة رضوان ثامنا توسيع مصرف النظام بمر كزي السبلاوين والمنصورة في الجزء الواقع بين يصر حادث وترعة العباسية وطوله ٢١٩٠ كيلومتر ويتندي من مصبه يصر حادث عند كيلو ٤ وينتهي عند ترعة السياسية ويمر باراضي نواحي ظفر وميت لوزه والماله

تاسعا انشاء قنوية لمصرف الحادي بمر كزي السبلاوين وطولها ٣٦٧ كيلومتر وهي تقاطع السكة الزراعية السائرة بين ابني الشقوق وميت فارس وتجر باراضي ناحية صدقه

عاشر انشاء ترعة الجزء بمر كزي السبلاوين وكفر صقر وطولها ٣٠٠ كيلومتر ويتندي من ترعة الفاطمية بالقرب من واير الاسلي وينتهي بجر مشبول بالقرب من بدالة ترعة حانوت وتجر باراضي نواحي مناحريت وحمية برغوث وابوقراييط وكفر سلامه والمجارسه

حادي عشر انشاء مصرف الصالحية بمر كزي فانوس وطوله ١٨ كيلومتر ويتندي من مصبه يصر البحر وينتهي للسكة الحديد التي بين ابني كبير والصالحية ويمر باراضي نواحي الصالحية والقصاصين والسماكين والاخيوة

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

منفعة عمومية. - ذكرى في ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠

باعتبار قطع الاراضي الاثرية المبرية في تل الشهيد «غربية» من المنافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر قطع الاراضي الاثرية المبرية الواقعة في تل الشهيد بناحية دحميس باقليم الغربية من المنافع العمومية وهي المعروفة بخرطة مساحة تلك الناحية بشرة ٢٤ و غرة ٢٧ و غرة ٢٩ و غرة ٣٢ و غرة ٣٥ و غرة ٣٦ بحوض غرة ٨ و غرة ٨٩ بحوض غرة ٩ وتبلغ مساحتها جميعا عشرة فدادين واربعه قواريط واربعه اسمم حسب للين بالرسم وثلاثة المساحة المحققين بامرنا هذا

(المادة ٢)

يبقى اخذ السباغ من القطع المذكورة مباحا للفزارعين (بحراقة مصلحة الآثار التاريخية) وذلك بالطريقة الاصولية التي تعينها تلك المصلحة لذلك

منفعة عمومية. - ذكرى في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠ باعجار الاراضي التي اخذت لتوسيع بحر يوسف وتقل جزء من ترعة العلوية « خنوية » سنة ١٨٩٣ منزوعة للملكية للنفعة العمومية

امر عال

(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢ ذي القعدة سنة ١٣١٥ - ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ باعتبار الاعال التي اجريت في عام ١٨٩٣ لتوسيع بحريوسف وتقل جزء من ترعة العلوية النيلية العمومية المعروفة بام زله بالقليم الخنوية من المنافع العمومية والاراضي التي استندعت تلك الاعال منزوعة للملكية للنفعة العمومية وتبلغ مساحتها فداناً واحداً وتسعة عشر

قيراطا وثاني عشر سها واقعة في زمام ناحية طوخ ذلك

وحث قد بين ان الاطيان التي اخذت للاعمال المذكورة تبلغ مساحتها فدانين وسبعة عشر قيراطا وستة عشر سها اي زيادة عما ورد في امرنا للشار اليه بقدر اثنين وعشرين قيراطا واربعه اسمم من زمام ناحيتي بم وميت طوخ ذلك بالاقليم المذكور وبنا على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاراضي التي اخذت للاعمال المتقدم ذكرها (زيادة عما في امرنا الصادر بتاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٣١٥ - ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ منزوعة للملكية للنفعة العمومية وتبلغ مساحتها اثنين وعشرين قيراطا واربعه اسمم حسب للين باللون الاحمر واللون الاخضر على الرسم الملحق بامرنا هذا)

منفعة عمومية. - ذكرى في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ بتزج ملكية الاراضي اللازمة لانشاء جزء من سكة ذراعية وقطرة وهو يس وتوسيع وتقليد بعض سيالات وتعديل ترعة وانشاء جسرين واقامة قنم وذلك باقليم « الفيوم وبني سويف وقنا وجرجا والغربية »

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣١٦ (١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨) بانشاء ثمان وعشرين سكة زراعية باقليم الفيوم واعتبارها من المنافع العمومية

وبنا على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تتزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء الجزء الواقع بين نصية طاطيط ودولر دولة الرئيس محمد علي باشا بمجهة الفرق من السكة الزراعية غرة ١٦

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستند عليها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ستة فدادين وعشرة قراريط واثنين وعشرين سحبا واقعة بناحية الماراشده بمر كود شتا باقليم فناوميينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفين المتوهم عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تقل قطعة الارض المهرية اللازمة ايضا لتلك الاعمال بالناحية المذكورة من املاك الحكومة لتخصوص الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها ثمانية ايامين واثنين وعشرين سحبا وميينة بالجدول المذكور

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ٩٥٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتدبير سبيل حوض الصوامع شرق باقليم جرجا في مسافة قدرها ٢٨٢٦ مترا من الخلف العمومية حسب المبين باللون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستند عليها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة ومساحتها ثلاثة فدادين وسبعة قراريط وستة عشر سحبا ملك الاهالي بناحية الضرامه وشرق وسفلا باقليم جرجا وميينة بالجدولين الملحقين بامرنا هذا الشامل لكل منهما للكشفين المتوهم عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

التي هي من الثاين والمشرون سكة زراعية المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحة تلك الاراضي اربعة وثلاثين فداكا وعشرة قراريط واثنين عشر سحبا ملك الاهالي بناحية الفرق باقليم النجوم وميينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفين المتوهم عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٢)

تقل قطع الاراضي الهوية اللازمة ايضا لانشاء الجزء المذكور من املاك الحكومة لتخصوص الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها تسعة فدادين وثمانية ايامين وبناحية الفرق وميينة بالجدول المذكور

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ١٩٥٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء قنطرة موازنة وهويس على بحر يوسف بناحية مزوره باقليم بنى سويف من المنافع العمومية حسب المبين باللون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتوسيع سبيل الماراشة باقليم فنا في مسافة قدرها ١٢٥٦ مترا من المنافع العمومية للانتفاع بعم ترعة الزنان القديم حسب المبين باللون الاخضر على الرسم الملحق بامرنا هذا

«١٩٠»

«١٩٠»

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتمديد سيالة ساحل الحولوش
واخميم بالتيم جرجا في مسافة قدرها ٣٣٠ مترا وايصالها
بالمقربة القليلة ليحسر القنلى لحوض اخميم من المنافع
للعمومية حسب المبدأين بالتخط الاسمر على الرسم الملحق
بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الارض التي يستدعيها اجراء هذه الاعمال
بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها تسعة
قراريط وثمانية اسهم ملك الاهالي بتاحية اخميم بالتيم
المذكور ومبينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفتين
لنفوه عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٩٦
بمعدل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة
العمومية

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتمديد ترعة مجرى المريدي
بالتيم جرجا في مسافة قدرها ١١٦ متر من المنافع العمومية
حسب المبدأين بالون الاسمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء التمديد
للمذكور بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها تسعة قراريط وعشرين سهماً ملك الاهالي

بتأليف الريانية بالمحاجر والجلوية بالتليم جرجا بما عليها
من الاشجار والتخيل ومبينة بالجدولين الملحقين بامرنا
هذا الشامل لكل منهما للكشفتين المنوه عنهما بامرنا
الصادر في ١٢ يولييه سنة ٩٦ بمعدل المادة الثانية من
قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء جسر من بحوض مرانته
بناحية اولاد طوق بالتيم جرجا من المنافع العمومية
احدها شرقي ترعة اللويس وطوله ١٣١٠ مترا والاخر
غربي تلك الترمعة وطوله ١١١٧ مترا حسب المبدأين
بالون الاسمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء تلك
الاعمال بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتبلغ
مساحتها ثمانية فدادين وثمانين وثمانية اسهم واقعة
بناحية اولاد طوق بالتيم جرجا ومبينة بالجدول الملحق
بامرنا هذا الشامل للكشفتين المنوه عنهما بامرنا الصادر
في ١٢ يولييه سنة ٩٦ بمعدل المادة الثانية من قانون
نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تنقل قطعة الارض الملية اللازمة للاعمال المذكورة
من املاك الحكومة المختصة الى الاملاك العمومية
وتبلغ مساحتها اربعة قراريط واثنى عشر سهماً والتمعة
بتاحية اولاد طوق المذكورة ومبينة بالجدول
بالمذكور

منفعة عمومية - ١٢ مايو سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٨ رجب سنة ١٣١٦

(١٨٩٩)

(١٨٩٩)

(١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩) باجبار احوال الصرف
يصرنشرت في اقليتي الغربية والمنوفية للهيئة فيه من
المنافع العمومية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لانامة فم من بناء لكل
من جنابتي البحر الصعيدي وتمديد الجناحية اليسرى
البحر المذكور بالقلم الغربية بالطرق العادية وبحسب
القواعد للهيئة (وهي العمل التام والعمل المباشر من
القسم الثاني حسب لابين بامرنا المشار اليه) وتبلغ مساحة
تلك الاراضي فدادين وسبعة ايام ملك جملة اشخاص بناحية
الندوة بالقلم الغربية ومبينة بالجدولين المرفقين بامرنا هذا
منفعة عمومية — ذكرنا في ٢٩ مايو سنة ٩٠٠
بقرع ملكية الاراضي اللازمة لاقامة
بعض اسواق وانشاء بعض سيالات ومخارير صرف
وانشاء جزء من طراد بالقلم (البصرة) وبني سوف
وجرجا والناحية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاحوال اللازمة لاقامة سوق بناحية اتياني
البارود بالقلم البحرية من المنافع العمومية (وهي من
الاسواق المعطاة التزاما لشركة الاسواق المصرية
بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٨ مارس
سنة ١٨٩٨ بقرع ٦٥) وذلك حسب المبدأين بالرسم
المعلق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الارض التي يستدعيها اقامة السوق
للمذكور بالطرق العادية وبحسب القواعد للهيئة
وفجرى شركة الاسواق المصرية ذلك مباشرة

طبقا لاحكام المادة الثانية من شروط الالتزام
وتبلغ مساحة تلك الارض ثلاثة فدادين واثنين
وعشرين قيراطا وثمانية ايام ملك وقف دائرة
التصر المالي بناحية اتياني البارود بالقلم البحرية
ومبينة بالجدول المعلق بامرنا هذا
منفعة عمومية — ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة سوق يوش وبلفيا
بالقلم بني سوف من المنافع العمومية (وهما
من الاسواق المعطاة لشركة الاسواق المعطاة
التزاما لشركة الاسواق المصرية) حسب الرسمين
الملحقين بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الارضي التي يستدعيها انشاء السوقين
المذكورين بالطرق العادية وبحسب القواعد للهيئة
وتجرى شركة الاسواق المصرية ذلك مباشرة
طبقا لاحكام المادة الثانية من شروط الالتزام وتبلغ
مساحة تلك الاراضي ثمانية فدادين وثلاثة عشر
قيراطا واربعة ايام منها اربعة فدادين وقيراط
واحد واربعة ايام من زمام ناحية يوش لانشاء
سوق يوش واربعة فدادين وانشاء عشر قيراطا
من زمام ناحية بني رضوان لانشاء سوق بالقلم
ومبينة بالجدولين المرفقين بامرنا هذا

منفعة عمومية — ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء سيالة طريق بني

(١٩٠٠)

(١٦٠٠)

(المادة ٣)

تقتل قطع الاراضي اللازمة ايضا لتلك الاعمال من املاك الحكومة لتخصيصها الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها سبعة فواريط وعشرين سها واقعة بتاحية الجزائر ومدينة باحد الجداول المذكورة

منفعة عمومية - ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء سبالة بحوض بجهة غرب السكة الحديدية بالقليم جرجا في مسافة قدرها ٥٢٣ متر من المنافع العمومية حسب المين بالون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء الاعمال المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المنبثقة وتبلغ مساحتها عشرين فواريطا وعشرين سها واقعة بولحي طهطا والسولم وبجبا بمركو طهطا بالقليم جرجا ومدينة بالثلاثة الجداول الملحقة بامرنا هذا الشامل كل منها للكشفيين للنزه عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء مجرور مصرف سمجد بالقليم جرجا في مسافة قدرها ٣١٠ متر من المنافع العمومية حسب المين بالون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

حلال في النهاية الشرقية لحوض عيسى بالقليم جرجا في مسافة قدرها ١٢٥٣ متر من المنافع العمومية حسب المين بالون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء الاعمال المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المنبثقة وتبلغ مساحتها فدانان واحدا واثنى عشر قوراطا واقعة في ناحيتي المراضا وبني هلال بمركو طهطا بالاقليم المذكور ومدينة بالجدولين الملحقين بامرنا هذا الشامل كل منها للكشفيين للنزه عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية منفعة عمومية - ٢٩ ايار سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء سبالة غرب جسر السكة الحديدية بحوض عيسى بالقليم جرجا في مسافة قدرها ٢٩٨٩ متر من المنافع العمومية بحسب المين بالون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء الاعمال المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المنبثقة وتبلغ مساحتها ثلاثة افدنة وستة قواريط واربعة اسهم واقعة في نواحي الجزائر ورو الصومامه غوب وجميعة بمركو طهطا بالقليم جرجا ومدينة بالثلاثة الجداول الملحقة بامرنا هذا الشامل كل منها للكشفيين للنزه عنها بامرنا الصادر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستهدفها اجراء الاعمال بالطرق العادية وبموجب القواعد النتبة وتبلغ مساحتها اربعة افدنة وخمسة عشر قيراطاً وثمانية اسيهم واثلاثة بنواحي الملكية والحلافي والسحطا وبني حبل والعرايا للدفونه باقليم جرجا وميمنة بالجدول الملحق بامرنا هذا التامسلك للكشفيين اللثوه عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يوينه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تنتقل قطعنا الارض للآلزماتان ايضا لتلك الاعمال من املاك الحكومة لخصومية الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها مما اثني عشر مدها في زمام ناحية العوكليو السحطا وميمنة في الجدول المذكور

منفعة عمومية — ذكر يوتي ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء جزء من طراد طوخ باقليم المنيا في مسافة قدرها ثلاثمائة واثمان وثمانون مترا من المنافع العمومية حسب اللين بالآلون الاخر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الارض التي يستهدفها اجراء الاعمال المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد النتبة وتبلغ مساحتها قدانا واحدا وتسعة قرايط من اطيان اسحاق برسوم بناحية طوخ الخيل باقليم المنيا وميمنة في الجدول الملحق بامرنا هذا شاملا لكشفيين اللثوه عنهما في امرنا الصادر في ١٢ يوينه سنة ٩٦ بتعديل

لمادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية — ١١ يوينه سنة ٩٠٠
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار
- امرنا بما هو آت
(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء ميالة نعيم حمادي باقليم قنا في مسافة قدرها ١٢٢٠ مترا من انتافع العمومية حسب المبين بالخط الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا وذلك لتسهيل طريقي الري والمرف

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستهدفها اجراء الاعمال المذكورة بالطرق العادية وبموجب القواعد المنفعة وتبلغ مساحتها ثلاثة افدنة وتسعة قرايط ملك الاحالي بنواحي اولاد نعيم بجرجا وميمنة نعيم حمادي بمركز نعيم حمادي بالاقليم المذكور وميمنة بالثلاثة الجدول الملحق بامرنا هذا التامسلك لكشفيين اللثوه عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يوينه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية — ١١ يوينه سنة ٩٠٠
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امر ما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتعميد ميالة حوض بريس غرب ترعة لكسره باقليم جرجا في مسافة قدرها ٧٢٤٠ مترا من المنافع العمومية حسب المبين بالخط الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا
(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستهدفها اجراء الاعمال

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها نحو اثني عشر فدانا وتسعة قراريط وستة عشر سهما ملك الاطالي بتواحي الجبل ويرغين والخرجة قبلى والمرابه المدفونه والخرجه يعري والخرجه بالقرعات بمركز البليتا بالاتليم المذكور وبينه بالجدول الملحق باسمنا هذا الشامل للكشفتين للنوه عنها باسمنا الصادر في ١٢ يولييه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية للمنفعة العمومية (المادة ٣)

تنقل قطعة ارض لازمة ايضا لتلك الاعمال من املك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها اربعة اسهم بتاحية المرابه المدفونه وميمنة بالجدول المذكور

دكرتو في ١١ يولييه سنة ٩٠٠ منفعة عمومية - ب اختيار الاعمال اللازمة لانشاء خطوط سكك الحديد الزراعية بقليم البحيرة وانشاء سبالة لبيع هادى (قنا) وتقييد سبالة حوض بريدس (جرجا) من النافع العمومية وتزع ملكية الاراضي اللازمة لها

بناء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خطوط السكك الحديد الزراعية الضيقة بين اتياني البارود وشبراخيت والعود والمخفاتا باتليم البحيرة من النافع العمومية وهي من الخطوط المرخص لشركة السكك الحديد الزراعية بانفاتها بالقيي البحيرة والغرية بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ مارس سنة ٩٦

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها انشاء الخطوط والمخفاتا المذكورة من اطيان وقف المحرم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق الكاتبة بتاحية اتياني البارود باتليم

البحيرة بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتجري شركة السكك الحديد الزراعية ذلك مباشرة ايضا لاحكام المادة العاشرة من سك الشروط بالحققة بمقد امتيازها وتبلغ مساحة هذه الاراضي عشرة افدنة وثلاثة اسهم ميمنة بالعرض الملحق باسمنا هذا

منفعة عمومية - دكرتو في ٢٧ يولييه سنة ٩٠٠ بناء على معارضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء شارع يسمى بشارع فائق تمديد الشارع خيوي يتنزل دمنهور من النافع العمومية بحسب البين باللون الاصفر على رسم التنظيم رقم ١٢١ للمصادق عليه من ناظر الاشغال العمومية وصورته ملققة باسمنا هذا

(المادة ٢)

تزع ملكية الاملاك اللازمة للشارع المذكور بالطرق القانونية وبحسب القواعد المتبعة وبلغ مسطحها ١٦٩٣ قرا و ٧٠ سنتيمترا وهي ميمنة بالجدول الملحق باسمنا هذا الشامل للكشفتين للنوه عنها باسمنا الصادر في ١٢ يولييه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزح الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

على نظار الداخلية والاشغال العمومية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

منفعة عمومية - دكرتو في ٢٧ يولييه سنة ٩٠٠

امرنا

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(المادة ١)

تنزع ملكية الأرض اللازمة لإنشاء طراد حوض شوشه من أراضي سعادة علي باشا حلي بأحية الطيبة بأقليم النيا بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وهو من الحياض الواردة في امرنا المشار اليه وتبلغ مساحتها ثلاثة عشر قيراطا وأثنى عشر سعا لم يمكن الاتفاق حيا مع صاحبها على مبيعها وهي مبنية بالجدول الملحق بأمرنا هذا الشامل للكشفين المتوه عنها بأمرنا الصادر في ٢١ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - ٣٧ يونيو سنة ٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاحمال اللازمة لإنشاء محطة للسكة الحديد الزراعية الضيقة بطنطا بأقليم الغربية من المنافع العمومية وهي من ملحقات الخطوط للرخص لشركة السكك الحديد الزراعية بأقالمتها بأقاليبي البحيرة والغربية بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ مارس سنة ٩٦

(المادة ٢)

تنزع ملكية قطعة الأرض التي يستدعيها إنشاء المحطة المذكورة من أطياف الأوقاف يندثر طنطا بأقليم الغربية بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتجري شركة السكك الحديد الزراعية ذلك مباشرة طبقا لأحكام المادة العاشرة من صك الشروط الملحقة بتقيد امتيازها وتبلغ مساحة هذه الأرض فدانين وتسعة قرايط وسبعة أسهم مبنية بالرسم الملحق بأمرنا هذا وذلك لأن الشركة لم يمكنها الاتفاق مع الأوقاف على قيمة ثمن

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الإعمال اللازمة لأقامة سوق فرشوط بأقليم قنا من المنافع العمومية وهو من الاسواق المحطة التزاما لشركة الاسواق المصرية

(المادة ٢)

تنزع ملكية الأراضي التي يستدعيها إقامة السوق المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة وتجري شركة الاسواق المصرية ذلك مباشرة طبقا لأحكام المادة اثنتا عشرة من شروط الالتزام وتبلغ مساحة تلك الأراضي أربعة فدادين من زمام ناحية فرشوط حسب الرسم الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية - ٣٧ يونيو سنة ٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الطرق المبنية على الخريطة نمرة ١٢١٤ الموضوعة لتقسيم أراضي معمل البارود بمدينة القاهرة من المنافع العمومية وهي مشتركة للملكية بين الحكومة وشركة مياه القاهرة

منفعة عمومية - ٣٧ يونيو سنة ٩٠٠

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣١٧ (٢٦ أكتوبر سنة ٩٩) باعتبار الاعمال اللازمة لإصلاح طريقه ري الحياض الواقعة غرب البحر الأبيض بأقليم النيا من المنافع العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

منفعة عمومية ٠ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠
بناء على ما عرضه علينا ناذر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء سيالة جوية وندره باقليم
قنا في مسانة قدرها اثنان وستا متر من المنافع العمومية
كما هو مبين بالون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا
وذلك لكفالة ري الباري

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء الاعمال
المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحتها ثلاثة فدادين وستة عشر قيراطا واثني
عشر سمحا ملك الاهالي بتاحية وندره بالاقليم المذكور
وهم تنازلوا عنها للحكومة مجانا وهي مبنية في الجدول
الملحق بامرنا هذا شاملا للكشفيين المنزه عنها في
امرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل للمادة الثانية
من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية.

(المادة ٣)

تمثل قطعة ارض لازمة ايضا لسيالة المذكورة
من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية
وتبلغ مساحتها اثنين وعشرين قيراطا وثمانية اسهم
بتاحية وندره وللفادمة وهي مبنية ايضا في الجدول
المذكور

منفعة عمومية ٠ — ٢٧ يونيو سنة ٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناذر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديد
الزراعية بين طرخا وتيرة باقليم الغربية من المنافع

العمومية وهو من الخطوط المرخص لشركة السكك
الحديدية الزراعية بانامتها باقليسي البحيرة والغربية
بحسب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ مارس
سنة ١٨٩٦

(المادة ٢)

تنزع ملكية قطع الاراضي التي يستدعيها انشاء الخط
المذكور من ملك الاهالي بالاقليم المذكور بالطرق
العادية وبحسب القواعد المتبعة وتجري شركة السكك
الحديدية الزراعية ذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة العاشرة
من صك الشروط الملحقه بمقد امتيازها وتبلغ مساحة
تلك الاراضي سبعة عشر فدانا وقيراطا واحدا وثلاثة
عشر سمحا حسب المبين بالرسم الملحق بامرنا هذا وذلك
لعدم امكان الشركة الاتفاق حيب مع اصحابها
على بيعها

منفعة عمومية ٠ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠

بمد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١
ذي القعدة سنة ١٣١٣ (١٤ مايو سنة ١٨٩٦)
بانشاء سبع وعشرين سكة زراعية باقليم الغربية
واعتبارها من المنافع العمومية ومنها السكك الخشبية
١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥

وبناء على ما عرضه علينا ناذر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تنزع ملكية الاراضي اللازمة لانشاء الاربع السكك
المذكورة بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحتها خمسة وثمانين فدانا واثنين وعشرين
قيراطا وثمانية اسهم ملك الاهالي والاقواف بجملة
نواح بالاقليم المذكور وهي مبنية بالثانية والثلاثين
جدولا للملحق بامرنا هذا كل منها شامل للكشفيين
المنزه عنها في المادة الاولى من الامر العالي

«١٩٠٠»

(١٩٠٠)

الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٢)

تنتقل قطع الاراضي المبنية في الجداول المذكورة (ومنها قهراطين لبيت المال) من املاك الحكومة المخصصة الى الاملاك العمومية وتبلغ مساحتها فدانا واحدا وثمانية قواريط واثني عشر صها واقمة بتاحية طلمغا

(المادة ٣)

تدخل اراضي المنافع العمومية المرفوعة اموالها في جملة الاراضي اللازمة لانشاء هذه السكك وتبلغ مساحتها خمسة عشر فدانا وقهراطين وعشرين صها واقمة في عدة نواح ومنها قهراطين واحد واثنا عشر صها من حرم السكة الحديد بتاحية بلقاس حسب البين في تلك الجداول

منفعة عمومية - دكرتو في ١٢ يولي سنة ١٩٠٠ باخبار الاعمال اللازمة لامة محطة وكوريي للسكة الحديد الزراعية بجهة الشين (غربية) من المنافع العمومية وترتفع ملكية الارض اللازمة لذلك

بناء على ما عرضه علينا فانظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاتامة محطة وكوريي للسكة الحديد الزراعية بجهة الشين بالتلم الغربية من المنافع العمومية وهي من ملحقات الخطوط المرخص لشركة السكك الحديدية الزراعية باقامتها في اقليسي البحيرة والغربية بموجب قرار مجلس النظر الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦

(المادة ٢)

ننزع ملكية قطعتي الارض التي يستعملها لجراد هذه الاعمال من ملك محمد بك شريف بتاحية الشين؛ الاقليم المذكور بالطرق العادية وبموجب القواعد

للجنة وتجري شركة السكك الحديدية الزراعية ذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة العاشرة من سك الشروط الملصقة بمقد امتيازها وتبلغ مساحة مائتين القطعتين ثلاثة فدادين وواحد وعشرين قهراطينا و٣٥٠ عشر صها مبنية بالرسم الملحق بامرنا هذا منفعة عمومية - دكرتو في ١٢ يولي سنة ١٩٠٠ باخبار الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديد الزراعية بين زفتي ومنياط « غربية » من المنافع العمومية وترتفع ملكية الاراضي اللازمة لذلك

بناء على ما عرضه علينا فانظر الاشغال العمومية وموافقة

راي مجلس النظر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديدية الزراعية بين زفتي ومنياط باقليم الغربية من المنافع العمومية وهو من الخطوط المرخص لشركة السكك الحديدية الزراعية باقامتها باقليسي البحيرة والغربية بموجب قرار مجلس النظر الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ (المادة ٢)

ننزع ملكية قطع الاراضي التي يستعملها انشاء الخط المذكور بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتجري شركة السكك الحديدية الزراعية ذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة العاشرة من سك الشروط الملصقة بمقد امتيازها وتبلغ مساحة هذه الاراضي خمسة فدادين وقهراطين و٣٣ صها ملك الاهالي واقمة في جملة نواح بالاقليم المذكور وهي مبنية بالرسم الملحق بامرنا هذا وذلك لعدم امكان الشركة الاتفاق مع اربابها على مشتراها بطريق وديه

منفعة عمومية - دكرتو في ١٢ يولي سنة ١٩٠٠ بنو بعض رسوم الشوارع واستبدال بضها واحدا بتدبيلات في خطوط التنظيم واجبار بعض الطرق العمومية من المنافع العمومية حسب البين به

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادر في ٨ ستمبر سنة ١٨٨٩ وهذا نصها

رسوم الطرق العمومية المبينة في الكشف حرف (ج)
الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٦)

تعتبر الطرق العمومية المبينة في الكشف حرف (د)
الملحق بأمرنا هذا من المنافع العمومية

منفعة عمومية — ذكر في ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠
بأخبار الأراضي التي اخذت زيادة لتسديد المصرف غرة ٧
بالقلم الثرية منزوعة الملكية للمنفعة العمومية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ محرم سنة
١٣١٣ — ١٠ يولييه سنة ١٨٩٥ باعتبار الاعمال
اللازمة لتسديد المصرف غرة ٧ بالقلم الثرية من
المنافع العمومية ونزع ملكية الأراضي التي استندت بها
تلك الاعمال ومساحتها خمسة وثلاثون فداناً واقعة
في جملة نواح الأقاليم المذكورة

وحيث قد تبين بمداقنا الاعمال المذكورة ان الأراضي
التي اخذت تبلغ مساحتها سبعة واربعين فداناً وقهراطاً
واحداً وثمانية اسهم اي زيادة عاورد في الامر المشار
اليه بانني عشر فداناً وقهراطاً واحداً وثمانية اسهم
وجميعها من زمنا نواحي كفر عسكر وابو طبل
وسخا والجراوي والقرضا ولبيوط

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظائر

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الأراضي التي اخذت للاعمال المذكورة زيادة
عما في الامر العالي الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٨٩٥
منزوعة للملكية للمنفعة العمومية وتبلغ مساحتها اثني
عشر فداناً وقهراطاً واحداً وثمانية اسهم حسب المبيّن
بالرسم والمجدولين الملحقين بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠
بأخبار الاعمال اللازمة لانشاء سكة
بين قطري والاهون (قويم) من المنافع العمومية وترجع
ملكيتها الاراضي اللازمة لها

امر عال

(مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من
ناظر الاشغال العمومية وصدر امر عال باعتاده
يسوغان لهلكية ان تنزع شيئاً فلياً وبالطرق القانونية
للاراضي المبين بالرسم لزوماً لانشاء الشوارع الموصول
عها الرسم المذكور ومن تاريخ الامر العالي المشار
اليه لا يجوز اقامة اي بناء على الارض اللازم نزع
ملكيتها)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظائر
(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يلغى الرسم نمرة ٢٣٧ الذي وضع لشارع بين
الجناين البحري وبندر اسبوط واعتمدته نظارة الاشغال
العمومية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وصدر عنه امر
عال في اول يولييه سنة ١٨٨٨ ثم يستأخذ منه
بالرسم للنشر بالعمرة المذكورة واعتمدته النظارة
في ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩

(المادة ٢)

تتخذ نمرة ٢٦٩ لرسم شارع البرديني والعماري
بالاسكندرية الوارد في الكشف حرف ب الملحق
بأمرنا الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بدلا من
نمرة ٢٢٩

(المادة ٣)

تلقى خطوط التنظيم من الطرق العمومية
وتجزاء الطرق العمومية المبينة اياماؤها في الكشف
حرف (١) الملحق بأمرنا هذا

(المادة ٤)

تتمتع التعديلات التي ادخلت على خطوط التنظيم
في رسوم الطرق العمومية المبينة في الكشف
حرف (ب) للملحق بأمرنا هذا

(المادة ٥)

تتمتع ايضا خطوط التنظيم الجديدة المضافة على

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء سكة بين قنطري
اللاهوت القديمة والجديدة باقليم القيوم من
المنافع العمومية حسب البين بالخط الاسمر على الرسم الملحق
بامرنا هذا ؛

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء الاعمال
للمذكورة بالطرق السادية وبحسب القواعد المتبعة
وتبلغ مساحتها اربعة فراريط وواحدا وعشرين
سما من اراضي وريثة ملوكة افندي عهد الملك
وورثة محمد القاضي بناحية اللاهوت بالاقليم المذكور
ومبيته بالجدول الملحق بامرنا هذا النازل
للكشفين لثبوته عنها بامرنا الصادر في ١٢ يونيه
سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية
للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - - - دكرت في ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠
باعتبار الاعمال اللازمة لانشاء خط
السكة الحديد الزراعية بين برما وكفر الزيات «فريه»
من المنافع العمومية وتنزع ملكية الاراضي اللازمة لها

امرنا حال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديد
الزراعية بين برما وكفر الزيات باقليم الغربية من
المنافع العمومية وهو من الخطوط المرخص لشركة

السكك الحديد الزراعية بانافتها باقليم البحير
والغربية بموجب قرار مجلس النظار الصادر في
٢٦ مارس سنة ١٨٩٦
(المادة ٢)

تنزع ملكية قطع الاراضي التي يستدعيها انشاء الخط
للمذكور ملك جملة اشخاص في اقليم الغربية
بالطرق السادية وبحسب القواعد المتبعة
وتجبري شركة السكك الحديدية الزراعية ذلك
مباشرة طبقاً لاحكام المادة العاشرة من حكم
الشروط الملحقه بعقد امتيازها وتبلغ مساحة هذه
الاراضي عشرين فدانا واحد عشر قيراطا وعشرين
سما حسب البين لرسم الملحق بامرنا هذا وذلك
لعدم اتفاق اربابها مع الشركة على بيعها
منفعة عمومية - - - دكرت في ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠
باعتبار الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديد الزراعية
بين الدلتجات وبيان (بحيره) من المنافع العمومية
وتنزع ملكية الارض اللازمة لها

امرنا حال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خط السكة الحديد
الزراعية بين الداجت وبيان باقليم البحيرة
من المنافع العمومية وهو من الخطوط المرخص لشركة
السكك الحديدية الزراعية بانافتها في اقليم البحيرة
والغربية بموجب قرار مجلس النظار الصادر في
٢٦ مارس سنة ١٨٩٦

(المادة ٢)

تنزع ملكية قطعة الارض التي يستدعيها انشاء
الخط المذكور ملك ابراهيم بك الجار بناحية خربتنا
في اقليم البحيرة بالطرق السادية وبحسب القواعد

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

التمتع وتجري شركة السكك الحديدية الزراعية ذلك مباشرة طبقاً لأحكام المادة العاشرة من سك الشروط المنسقة بعد اختيارها وتبلغ مساحة هذه الأرض ستة فدادين وثلاثة أسمه ونصفاً وميمنة بالرسم الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ٢٨ يولي سنة ١٩٠٠

باجبار الاعمال اللازمة لاقامة سوق بني سويف (بني سويف) من المنافع العمومية وترجع ملكية الأراضي اللازمة له

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة سوق بني سويف باقليم بني سويف من المنافع العمومية وهو من الاسواق المعطاة التزاماً لشركة الاسواق المصرية (المادة ٢)

تمزع ملكية الأراضي التي يستعملها إنشاء السوق المذكور بالطرق العادية وبسبب القواعد للتمتع وتجري شركة الاسواق المصرية ذلك مباشرة طبقاً لأحكام المادة الثانية من شروط الالتزام وتبلغ مساحة تلك الأرض ثلاثة فدادين واقعة بزمان فاحيتي بني سويف وبني هارون بحسب الرسم الملحق بأمرنا هذا

منفعة عمومية — ذكر في ١٦ اغسطس سنة ٩٠٠ باختيار ترمق نجيب بك وجبر نواره في برية سيله (فيوم) ترمق عويين

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٣١١ — ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور وعلى الطلب الذي قدمه اصحاب الترع الخصوصية المعروفة ببحر نجيب بك بحري وزجدون بيرية سيله باقليم الفيوم طالبين

فيه جميعاً جعل تلك الترع عمومية وعلى النقد الذي حرره وميسجل في قلم الرهون بالحكمة المختلطة بمصر في الخامس من شهر فبراير سنة ١٩٠٠ غرة ١٢٧٦ مقررين فيه انهم قد تنازلوا للحكومة عن كامل ملكيتهم في الترع المذكورة بما فيها من الاعمال الصناعية واعمال البناء وما لها من الجسور

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

﴿ أمرنا بما هو آت ﴾

(المادة ١)

تعتبر ترعة نجيب بك بحري وزجدون الخصوصية الكائنة في برية سيله باقليم الفيوم من المنافع العمومية فتصبح بذلك ترعة عمومية وتدخل في عداد الاملاك العمومية بما فيها من الاعمال الصناعية واعمال البناء وما لها من الجسور حسب للبئين الملون الاحمر السجاني على الرسم الملحق بأمرنا بهذا

منفعة عمومية — ١٦ اغسطس سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٣١٣ — ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور وعلى الطلب الذي قدمه اصحاب الترع الخصوصية المعروفة ببحر نواره بيرية سيله باقليم الفيوم طالبين فيه جميعاً جعل الترع المذكورة عمومية

وعلى النقد الذي حرره وميسجل في قلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة في الخامس من شهر فبراير سنة ١٩٠٠ غرة ١٢٧٧ مقررين فيه انهم قد تنازلوا للحكومة عن كامل ملكيتهم في الترع المذكورة بما فيها من الاعمال الصناعية واعمال البناء وما لها من الجسور

منفعة عمومية

(١٩٠٠)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر التربة الخصوصية المعروفة ببحر نواره في
برية سيله باقليم القنوم من المنافع العمومية فتصبح
بذلك تربة عمومية وتدخل في عداد الاملاك
العمومية بما فيها من الاعمال الصناعية وعمال البنا
وما لها من المحور حسب البين بالوث الاحمر
السنجابي على الرسم الملحق بامرنا هذا

منفعة عمومية ١٠٠ — ذكرته في ١٦ اغسطس سنة ٩٠٠
بشان الاراضي التي تشا فيها حوث شقيل (اسيرط)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٨
محرم سنة ١٣١٥ — ٨ يونيو سنة ١٨٩٧ باعتبار
الاعمال اللازمة لانشاء حوشة لزراعة التيساري
بجزيرة شقيل باقليم اسيرط في مسافة قدرها
ثلاثة الاف وخمسة واربعون مترا من المنافع
العمومية وزرع ملكية الاراضي التي يستدعيها امرنا
تلك الاعمال وتبلغ مساحتها سبعة فدادين وسبعة
عشر قيراطا وثمانية اسيهم ويدخل فيها تسعة عشر
قيراطا وستة عشر سهما من املاك الحكومة
الخصوصية

وحيث قد تبين بعد ذلك ضرورة تعديل الحوشة
المذكورة بناء على ملتصق " الاهالي اصحاب الشأن
وكان التعديل المذكور يستدعي زيادة الاراضي
اللازمة لانشائها

فيما على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر المساحة التي تشا تلك الحوشة فيها التين

منفعة عمومية

(١٩٠٠)

وسبعاة وخمسة وستين مترا حسب البين بالوث
الاحمر على الرسم الجديد الملحق بامرنا هذا ولرس
ثلاثة الاف وخمسة واربعين مترا كافي الامر العالي
المشار اليه

(المادة ٢)

تعتبر الاراضي التي تنزع ملكيتها لانشاء الحوشة
ان تقدم ذكرها تسعة فدادين وسبعة قيراط وثمانية
اسهم ملك الاهالي بناحيي شقيل وبني محمد
الشهاية باقليم اسيرط وهم تنازلوا عنها للحكومة
مجانا ومبينة بالجدولين الملحقين بامرنا هذا الشامل
كل منها للكشفيين المنزه عنها بالامر العالي الصادر
في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون
نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية ١٠٠ — ذكرته في ٢٣ اغسطس سنة ٩٠٠
باعتبار الاعمال اللازمة لانشاء ممر لاجتياز قطارات ترام
الاهرام عليه من المنافع العمومية وترفع ملكية الاراضي
للذنية له

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية
وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء ممر فوق سكة
حديد الحكومة بالطريق الموصل للاهرام لاجتياز
قطارات ترام الاهرام عليه من المنافع العمومية حسب
البين بالرسمين للمتعين بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء تلك
الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المثبة وتبلغ
مساحتها فدان واحد واحد عشر قيراطا وسبعا واحدا واقعة
بترام بنصر الجيزة باقليم الجيزة ومبينة بالجدول الملحق بامرنا
هذا الشامل للكشفيين المنزه عنها بالامر العالي
الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من
قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية - ذكر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠

باجبار الاعمال اللازمة لانشاء خط سكة حديد زراعية من قطور الى دار البقر (غربية) من المئات العمومية وترجع ملكية الاراضي اللازمة لذلك

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء خط سكة حديد زراعية من قطور الى دار البقر القليلة باقليم الغربية من المئات العمومية

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها انشاء الخط المذكور وهي ملك جملة اشخاص باقليم الغربية بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة وتجرى شركة للسكك الحديد الزراعية ذلك مباشرة طبقاً لاحكام المادة العاشرة من صك الشروط الملحق بمقتضى امتيازها الذي صادق عليه مجلس النظار في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ ويتبلغ مساحة هذه الاراضي سبعة فدادين وسبعة عشر سهماً حسب البسين بالرسم المحقق بامرنا هذا

منفعة عمومية - ذكر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠

باجبار الاعمال اللازمة لانشاء محطة بجعة ابو النعوس (بجعة) من المئات العمومية وترجع ملكية الاراضي اللازمة لذلك

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المئات العمومية الاعمال اللازمة لانشاء محطة لسكة حديد الحكومة بجعة ابو النعوس باقليم الجزيرة حسب البسين بالرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة ومساحتها اربعة اقدنة وثلاثة قراريط وستة عشر سهماً ملك الاحالي باحدى جزيرة الحب وابو النعوس باقليم الجزيرة وبمينة بالجدولين الملحقين بامرنا هذا الشامل لكل منهما للكشفيين للنزه عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

ذكر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠ منفعة عمومية باجبار الاعمال اللازمة لاقامة منزل لري بجعة مزود (بني سويف) من المئات العمومية وانشاء جسر شرقي وترجع ملكية الارض اللازمة لذلك

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لاقامة منزل لري بجعة مزود باقليم بني سويف وانشاء جسر شرقي المنزل المذكور من المئات العمومية حسب البسين بالقرن الاسمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تنزع ملكية الاراضي التي يستدعيها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبموجب القواعد المتبعة ومساحتها فدانان وخمسة قراريط ملك الاحالي باحدى مزورة باقليم بني سويف وبمينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفيين للنزه عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تنقل قطع الاراضي اللازمة ايضا لتلك الاعمال من املاك الحكومة المخصصة الى الاملاك العمومية ومساحتها عشرة قراريط وستة عشر سهماً واقامة باحدى مزود وبمينة بالجدول المذكور

(١١٠٠)

(١١٠٠)

منفعة عمومية - ذكرنا في ١٤ سبتمبر سنة ٩٠٠٠ باعتبار الاعمال اللازمة لانشاء طريق بجانب جسر السكة الحديد بين كوبري ترعة البيضاء وكوبري ترعة الملا باقليم قنا من المنافع العمومية وذلك في مسافة قدرها ٨٩٦ مترًا و ٦٣ سنتيمترًا يعيب التخطيط المبين باللون الاحمر على الرسم للمعق بامرنا هذا

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق للزور العام بجانب جسر السكة الحديد بين كوبري ترعة البيضاء وكوبري ترعة الملا باقليم قنا من المنافع العمومية وذلك في مسافة قدرها ٨٩٦ مترًا و ٦٣ سنتيمترًا يعيب التخطيط المبين باللون الاحمر على الرسم للمعق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبموجب التواعد التابعة ومساحتها خمسة قراريط واثنا عشر سهما ملك الاهالي بتاحية البيضاء بمركز قوص باقليم قنا وهي مينة بالجدول للمعق بامرنا هذا الشال لكشنتين اللوة عنها بالامر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون توزيع الملكية للنفقة العمومية

منفعة عمومية - ١٤ سبتمبر سنة ٩٠٠٠

بناء على ما عرضه علينا فانظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق للزور العام بجانب السكة الحديد بين كوبري نهاية البيضاء وسحارة الشهورية باقليم قنا من المنافع العمومية وذلك سيف

مسافة قدرها ٣٦٨٠ مترًا بحسب التخطيط المبين باللون الاحمر على الرسم للمعق بامرنا هذا (المادة ٢)

تزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبموجب التواعد التابعة ومساحتها ثمانية افدنة واربعة قراريط وعشرون سهما ملك الاهالي ومصليحة السكة الحديد بنواحي دمازل والغب والياش باقليم قنا وهي مينة بالجدول للمعق بامرنا هذا الشال لكشنتين اللوة عنها بالامر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون توزيع الملكية للنفقة العمومية

(المادة ٣)

تقل قطعة الارض اللازمة ايضا لتلك الاعمال من املاك الحكومة انصوصية الى الاملاك العمومية ومساحتها ستة عشر سهما واقعة بتاحية دمازل

منفعة عمومية - ١٤ سبتمبر سنة ٩٠٠٠

بناء على ما عرضه علينا فانظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق للزور العام بجانب جسر السكة الحديد بمينة زرينج باقليم قنا من المنافع العمومية وذلك في مسافة قدرها ٢٧٥٩ مترًا و ٥٠ سنتيمترًا بحسب التخطيط المبين باللون الاحمر على الرسم للمعق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزع ملكية الاراضي التي يستعملها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبموجب التواعد التابعة ومساحتها ستة فدادين وعشرون سهما ملك الاهالي ومصليحة السكة الحديد بلنجي زرينج والجل باقليم قنا وهي مينة بالجدول للمعق بامرنا هذا الشال كل منها

للكشفين المترو عنها في امرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تقل قطعة الأرض اللازمة أيضا لتلك الاعمال من املاك الحكومة المخصصة الى الاملاك العمومية ومساحتها ستة عشر شهرا واقعة بناحي زويلج والملاحة ومينة بالجدولين المذكورين

منفعة عمومية ٠ - ١٩ ستمبر سنة ٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرننا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق للزور العام بجانب السكة الحديدية بحري مصرف الجبلوا باقليم قنا من المنافع العمومية وذلك في مسافة قدرها مائة متر و ٧٥ ستمتيرا بحسب التخطيط المبين باللون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

نزع ملكية الاراضي التي يستند بها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المنفعة ومساحتها قيراط واحد وعشرون شهرا ملك الاحالي بناحي الجبلوا وقنا باقليم قنا وهي مينة بالجدولين المبينين بامرنا هذا الشامل كل منهما لكشفين الزور عنها بالامر العالي الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية ٠ - ١٩ ستمبر سنة ٩٠٠

امرنا على

(نحن نختار مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق للزور العام بجانب سكة الحديد بجهة الخطاره باقليم اسيوط من المنافع العمومية وذلك في مسافة قدرها ٢١٢٠ مترا بحسب التخطيط المبين باللون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

نزع ملكية الاراضي التي يستند بها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المنفعة وتبلغ مساحتها ثلاثة اقدية وستة قواريط واثنان وعشرون شهرا ملك الاحالي ومعلقة السكة الحديد بناحية ابو الريش بحري باقليم اسيوط وهي مينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل لكشفين للزور عنها بالامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

(المادة ٣)

تقل قطع الاراضي اللازمة أيضا لتلك الاعمال من املاك الحكومة المخصصة الى الاملاك العمومية ومساحتها قيراط واحد وثلاثية عشر شهرا واقعة بالناحية المذكورة

منفعة عمومية ٠ - ١٩ ستمبر سنة ١٩٠٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرننا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء طريق للزور العام بجانب سكة الحديد بجهة الرديسية باقليم

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

اصول من النافع العمومية وذلك في مسافة تقدر ١٨٢٧٧ مترًا وعشرين سنتيمترًا بحسب التخطيط المبين بالون الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا
(المادة ٢)
تمتزع ملكية الاراضي التي يستدعها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة ومساحتها ثمانية عشر فدانًا وثمانمائة وثلاثة وعشرون سماً ملك الاهالي وملئحة السكة الحديد بتاحتي الرديسة قبلي والروديسة بحري بالقليم اصولان وهي مدينة بالجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفيين المودعنا بالامر العالي الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية
(المادة ٣)
تغل قطع الاراضي اللازمة ايضاً للاعمال المذكورة من املاك الحكومة المخصوصة الى الاملاك العمومية ومساحتها ثمان فدان من فدان واقمان بتاحية الرديسة بحري

منفعة عمومية — ذكر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠ باجبار الاعمال اللازمة لانشاء
كوبريا بالقليم (جرجا) من الشطع العمومية

بعد الامتلاص على المادة الثانية من القانون النظامي الصادر في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ — اول مايو سنة ١٨٨٣ وعلى قرار مجلس مديرية جرجا الصادر في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ — ٢ أغسطس سنة ١٩٠٠

وتد على ما مره عليه لنا فطر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظر

امرنا بمهمات

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء كوبريا على الترع والسيالات بانام جرجا لتسهيل المواصلات فيه من المانع العمومية بحسب المبين بالرسم الملحق بامرنا هذا وهذه الكباري هي :

| الكيلو متر | حدود |
|------------|---|
| ١ | كوبرى على ترعة المساوية بقرب البحارة عند ٠٠٠ ١٣١ و٠ |
| ٢ | » » » » » ٠٠٠ ٩٣٣ و٠ |
| ٣ | » » » » » ٠٠٠ ٤٢٠ و١ { الصلصة عند |
| ٤ | كوبرى على ترعة المساوية بالقرب من البحارة على بعد ٠٠٠ ٣٨٠ و١٣ من القم |
| ٥ | » » » » » ٠٠٠ ١٥ و٤٠ من القم |
| ٦ | » » » » » ٠٠٠ ٢٨٧ و١ من القم |
| ٧ | » » » » » ٠٠٠ ٢٢ و١٤٥ |
| ٨ | » » » » » ٠٠٠ ٣٣ و٣٨ من القم |
| ٩ | » » » » » ٠٠٠ ٥٠٠ و٤ من القم { الجرجاوية تجاه صليبة حوض اولاد نصير } على بعد |
| ١٠ | » » » » » ٠٠٠ ٤٤ و٠ الجرجاوية تجاه طريق العرابا عند |

| | | |
|----|--|---------------------|
| ٤١ | عدد كوري على ثرعة شطوره بحري السحارة ٥٠٠ | ١٠٣٣٠ و١٠ |
| ٤٢ | » قارو على بعد ٣٠٠ | ٣٠٠ و٣٠٠ |
| ٤٣ | » الاحايرو على بعد ٥٠٠ | ٧٨٥ و٨٠ من القم |
| ٤٤ | » سيالة السلاوي على بعد ٥٠٠ | ١٥ و٨١ من بربخ القم |
| ٤٥ | » قرعة رى سوحى ام دومه غرب على بعد ٤٨٠ | ٥٠ من ثم القرعة |
| ٤٦ | » المويدي امام سكن الخزنارية عند ٢٢٠ | ٣٠٠ |
| ٤٧ | » قارو على بعد ٥٠٠ | ٢٠ و٨٠ من السحارة |
| ٤٨ | » قلناو بحري سحارة الطهلاوية ٥٠٠ | |
| ٤٩ | » { المويدي بحري بربخ صرف حوشة للجلاوية عند ٥٠٠ } | ٦٠ و٣٣ |

(المادة ٢)

تفحص النفقات التي يستلزمها انشاء تلك الكباري وقدرها ٢٧١١٣ جنها على كامل زمام المديرية للفروض عليه ضريبة تزيد عن البشارة قروش وقدره ٣٢٣٧٢٩ دنانا على معدل اربعة وثمانين مليا للفدان الواحد تحصل في ثلاث سنوات من بداية سنة ١٩٠١ لغاية سنة ١٩٠٣ ففي سنة ١٩٠١ يحصل ٢٤ مليا وفي سنة ١٩٠٢ ٣٠ مليا وفي سنة ١٩٠٣ ٣٠ مليا

(المادة ٣)

يتبع في تحصيل نفقة انشاء الكباري المذكورة ذات الطريقة المتبعة في تحصيل الاموال الاميرية وذلك بحسب احكام الامر المالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ٨٥ تعديللا للامر المالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة ٤)

يصدر فيما بعد امر عال بتزاع ملكية الاراضي اللازمة لتلك الكباري طبقا لقانون تزاع الملكية للنفقة العمومية
ذكر في ١٨ اكتوبر ١٩٠٠ باختيار الاعمال اللازمة لخط السكة الحديدية المتنفة عمومية
الزراعية بين زقن وبركة السج (غربية) من المنافع العمومية وتزاع ملكية الاراضي اللازمة لتلك
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة واي مجلس النظار
امرا بما هو آت

(المادة ١)

تختبر الاعمال اللازمة لتمديد خط السكة الحديدية الزراعية بين زقن وبركة السج الى محطة سكة حديد الحكومة ببركة السج باقليم الغربية من المنافع العمومية وهو من الخطوط المرخص لشركة السكك الحديدية الزراعية بانضمامها باقليم الغربية والبحيرة بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

(المادة ٢)

تزرع ملكية الاراضي التي يستعملها تحديد الخط المذكور بالطرق العادية ويحسب التواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ٦ فدادين و ١٦ قاريط وخمسة عشر سحبا واقعة في الانقليم المذكور بحسب المين بالون الاسمر على الرسم الملحق بامرنا هذا ويجوز لشركة السكك الحديدية الزراعية ذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة العاشرة من حك الشروط المحقة بقدمتها بها منفعة عمومية - ٠ - ذكر في ١٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ باقرار الاعمال التي اجريت في عام ١٨٩٩ لتوسيع الجسر الايسر لقناة القاصد بخاصية الويرية (غربية) من المنافع العمومية وتزرع ملكية الاراضي اللازمة لذلك بناء على ما عرضه علينا نائبو الاعمال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١٠)

تعتبر الاعمال التي اجريت في عام ١٨٩٩ لتوسيع الجسر الايسر لقناة القاصد بخاصية الويرية خلف هويس غار باتليم الغربية من المنافع العمومية بحسب المين بالون الاسمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

تزرع ملكية الاراضي التي يستعملها الاعمال المذكورة بالطرق العادية ويحسب التواعد المتبعة وتبلغ مساحتها اربعة فدادين واربعة قاريط وستة عشر سحبا ملك شركة مساهمة البحيرة بخاصية الويرية باتليم الغربية وبهيئة بالمجذول للملحق بامرنا هذا الشامل لكشفين التوء عنهما بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون تزرع للكلية

منفعة عمومية - ٠ - ذكر في ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ باقرار تربية دفتش المنشأة في عام ١٨٩٩ باتليم لتيسر من المنافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا نائبو الاعمال العمومية وموافقة

راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر تربية دفتش التي انشئت في عام ١٨٩٣ باتليم لتيسر (كما في الرسم الملحق بامرنا هذا) من المنافع العمومية وذلك من تاريخ انشائها (المادة ٢)

تعتبر الاراضي التي اخذت لتلك منزوعة الملكية للمنفعة العمومية من تاريخ انشاء تلك التربة وتبلغ مساحتها واحدا وعشرين فدانا وتسعة عشر سحبا ملك الدائرة السنية والاهالي بتابعي جوارده وفلوسا باتليم لتيسر وبهيئة بالمجذول للملحق بامرنا هذا

منفعة عمومية - ٠ - ذكر في ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ باقرار ملكية الاراضي اللازمة لانشاء لطراد جروس دير السقورية (مينا)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ جمادي الثانية سنة ١٣١٧ - ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٩ باعتبار الاعمال اللازمة لاصلاح طريقه في المياض الواقعة غربي البحر البوشي باتليم لتيسر من المنافع العمومية

وبناء على ما عرضه علينا نائبو الاعمال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تزرع ملكية الاراضي التي يستعملها انشاء طراد جروس دير السقورية (وهو الراد بالامر العالي المشار اليه في ٥ من المحل الثاني للفتحة الثانية) بالطرق العادية ويحسب التواعد المتبعة وتبلغ مساحتها فدانا واحدا وتسعة عشر قاريطا وثلاثة اشهر من اعيان البست فاعلمه هاتم بخاصية طرفه مركز ساروط باتليم لتيسر وبهيئة بالرسم الملحق بامرنا هذا وبالمجذول

اليه لا يجوز إقامة أي بناء على الأرض اللازمة لزراعة ملكيتها).

ويجاء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار.

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تستبدل غرة ٤٧٢ (وهي النمرة الموضوعة لرسم حرب الزكواكي بمدينة القلعة الزاوية في الكشف حرف ب الملحق بامرنا الصادر في ١٢ يوليوس سنة ٩٠٠ بدمرة ٢٧٢

(المادة ٢)

تلقى خطوط التنظيم من الطرق العمومية واجزاء الطرق العمومية المبنية اماؤها في الكشف حرف (١) الملحق بامرنا هذا

(المادة ٣)

تعتمد التعديلات التي ادخلت على خطوط التنظيم في رسوم الطرق العمومية المبنية في الكشف حرف (ب) للملحق بامرنا هذا

(المادة ٤)

تعتمد ايضا خطوط التنظيم الجديدة المضافة على رسوم الطرق العمومية المبنية في الكشف حرف (ج) الملحق بامرنا هذا

(المادة ٥)

تعتبر الطرق العمومية المبنية في الكشف حرف (د) الملحق بامرنا هذا من النافع العمومية

منفعة عمومية — ذكر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ باعتبار الاجال اللازمة لانشاء محطة بناحية الطود من النافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

الملحق به ايضا التنازل للكشفيين المنزه عنها بامرنا الصادر في ١٢ يوليوس سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة

منفعة عمومية — ذكر في ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ نزع ملكية الأرض اللازمة لانشاء وصلة لامتداد جدار دقدوقه من جراسينا (بحيرة)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لانشاء وصلة لامتداد جدار دقدوقه بالمياه في زمن الصيف من جراسينا باقليم البحيرة من النافع العمومية حسب المبين بالخط الاحمر على الرسم الملحق بامرنا هذا

(المادة ٢)

نزع ملكية قطعة الأرض التي يستدعيها إجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبحسب التواعد المتبعة ومساحتها ٨ فراريط و٥ اسهم ملك الاهالي واقعة بتاحية رئيس باقليم البحيرة ومبنية بالمجدول الملحق بامرنا هذا الشامل للكشفيين المنزه عنها بامرنا الصادر في ١٢ يوليوس سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية — ذكر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠ بخصوص استبدال بعض نزع واقعة واجزاء بعض خطوط تنظيم واختيار الطرق المبنية به من النافع العمومية

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادرة في ٨ ستمبر سنة ١٨٨٩ وهذا نصها (مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من

ناظر الاشغال العمومية وصدر امر حال باعتاده يسوغان للحكومة ان تنزع شيئاً فنياً والطرق القانونية الاراضي المبين بالرسم لروها لانشاء الشوارع الممول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار

تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة لإنشاء محطة طاقة الطود من اجل خطوط السكة الحديدية الزراعية بإقليم البحيرة المرخص لشركة السكك الحديدية الزراعية بإقامتها في إقليم البحيرة بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ و ٢٩ مايو سنة ٩٨

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستند عليها إنشاء المحطة المذكورة بالطرق العادية وبسبب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها عشرة قرايط وواحدًا وعشرين منها وتثلث سهم واقعة في اقليم البحيرة حسب المين بالون الاسمر على الرسم الملحق بإمرنا هذا وتجري شركة السكك الحديدية وذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة العاشرة من صك الشروط الملحقة بقصد امتيازها

منفعة عمومية — ذكر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠ باعتبار الاعمال اللازمة لخط سكة حديد زراعية بإقليم البحيرة من المنافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لإنشاء خط السكة الحديدية الزراعية من حوش عيسى الى الغيبة بإقليم البحيرة من المنافع العمومية وهو من الخطوط المرخص لشركة السكك الحديدية الزراعية بإقامتها بإقليم الغربية والبحيرة بموجب قرار مجلس النظار الصادر في ٢ مارس سنة ١٨٩٦ غرة ١٨

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستند عليها إنشاء الخط المذكور بالطرق العادية وبسبب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها ثلاثة فدادين وقيراطا واحدا وعشرين منها وخمس امداس السهم واقعة في الاقليم

للذكور ومدينة بالون الاسمر على الرسم الملحق بإمرنا هذا وتجري شركة السكك الحديدية الزراعية وذلك مباشرة طبقا لاحكام المادة العاشرة من صك الشروط الملحقة بقصد امتيازها الذي صادق عليه مجلس النظار في ٢٦ مارس سنة ٩٦

منفعة عمومية — ذكر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠ باعتبار الاعمال اللازمة لتوسيع محطة خطا وتوسيع الميدان بحريا من المنافع العمومية بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر الاعمال اللازمة لتوسيع محطة السكة الحديدية الاممية بمدينة طمعا وتوسيع الميدان الواقع بحري المحطة المذكورة من المنافع العمومية حسب للبين بالمناشور الازرق والاصفر على الرسم الملحق بإمرنا هذا

(المادة ٢)

تتزع ملكية الاراضي التي يستند عليها إنشاء المحطة المذكورة بالخطوط السوداء المتقطعة وتتمدد الخطوط للبيئة بالون الاسمر خطوطا لتنظيم

(المادة ٣)

تتزع ملكية الاراضي التي يستند عليها اجراء تلك الاعمال بالطرق العادية وبسبب القواعد المتبعة وتبلغ مساحتها فدانين واحدًا عشر قيراطا وستة اسهم من اراضي الوفاء الاخدي ومدينة بالجداول الملحق بإمرنا هذا الشال لكشفين اللوه غنما بإمرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة الثانية من قانون نزاع الملكية للمنفعة العمومية

منفعة عمومية — ذكر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠ باعتبار التحويلات المراد انشاؤها لبحر القلة ولصرف التاجين ولبح حمزه (قيم) من المنافع العمومية بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

امرنا بما هو آت

(المادة ١)

تعتبر التحصيلات ايرادا تشاوهاا لغير التزلة ولعريف الطلوع
ولبحر حزمه باقليم القبرنوم حسب التخطيط المبين بالون
الاسمر على الرسم الملحق بامرنا هذا من المنافع
العامة

(المادة ٢)

تزرع ملكية الاراضي التي يستدعيها انشاء هذه
التحصيلات بالطرق العادية وبموجب القواعد للثمة
وساحتها واحد وعشرون فدانا وعشرون قوما واثم عشرة
اسهم ملك الاهالي والدائرة السنية بتواحي اطسا
ودفوه وشدهوه باقليم القبرنوم ومبينة بالخمس جدول
الخطة بامرنا هذا كل منها شامل للكشفيين للثمة عنها
بامرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ٩٦ بتعديل المادة
الثانية من قانون زرع الملكية للثمة العامة
منفعة عمومية — ذكر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠
باجراء التعميم والمصارف اللازمة لنظام الري باقليم اسبوت
من المنافع العامة
تا على ما عرضه علينا فانظر الاشغال العمومية وموافقة
راي مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

تعتبر من المنافع العمومية الترع والمصارف الراد
انشاؤها لتحويل نظام الري الحوضي في حياض تانوف
وتندده والايجارين وانما يتركز ديروط وملوسيه
باقليم اسبوت الى نظام ري دائم حسب المبين بالون
الازرق للترع والون الاخضر للمصارف على الرسم
الملحق بامرنا هذا

ملاحظة البوليس — ذكر في ٢٩ يونيو سنة ٩٠٠
بتعديل الطريقة للثمة في ملاحظة البوليس

امرنا حال

بتعديل الطريقة للثمة في ملاحظة البوليس

(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر المالي
الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩١ الخاص بالتشريع
وبالنظر لاراد مع النصار التي انظرها التجارب
في السور على الطريقة للثمة الآن في ملاحظة البوليس
وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة لجعل
احكامها فاعمره على ملا قيصرية الانسان الا فيه
يكون لازما حتما وكافلا للامن العام

وبناء على ما عرضه علينا كل من نظير الخفاية والداخلية
وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس
شوري القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

بعد استيفاء الشخص للصعول تحت ملاحظة
البوليس مدة حقوقه الاصلية يحال الى بوليس الجهة
التي كان مسجونا فيها ويجب عليه ان يعلم البوليس
عن المل الذي يريد تعيينه لاثامته فان لم يفعل ذلك
يعين له محل الإقامة بأمر من نظارة الداخلية

(المادة ٢)

يجوز للحكومة ان تمنع الحكم عليه من الافامة
في المدنية او المحافظة التي ارتكب فيها الجناية
وسيط المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة
آلاف

(المادة ٣)

كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصدر
توصيله لو يدعي للذم في ميعاد محدد الى بوليس
الجهة التي يجب ان يقيم فيها فاذا هرب في اثام السفر
او لم يذهب الى البوليس في اليعاد المحدد في تذكرة
الموور يجازي بالعقوبات المقررة في المادة (٥٥)
من قانون العقوبات

ويستد استيفاء العقوبة يرسل الى بوليس المركز
الذي كان يجب ان يذهب اليه

(المادة ٤)

لا يجوز للحكم عليه بالملاحظة ان يغير محل اقامته

(١٩٠٠)

(١٩٠٠)

تقل ان بين البوليس الجهة التي يريد ان يقيم فيها ويجوز للبوليس ان يمنعه عن تغيير محل الإقامة اذا لم يكن مقيم ستة اشهر على الاقل على وجوده في محل اقامته السابق وفي حالة تغيير محل الإقامة يكون بالحكم عليه ملزماً بتفقات ومصاريف سفرته الشخصية

(المادة ٥)

يسلم البوليس للشخص المجرم تحت الملاحظة تذكرة إقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة توضع فيها كل تغيير محل اقامته وتدون فيها الاحكام الآتي بينها وعلى الشخص المجرم تحت الملاحظة ان يتبناها وهي

اولاً : يسجن حضوره الى البوليس (المركز في المديرية والسجن في المدن) في الساعات والايام التي تميز له في تذكرة الإقامة ولا يجوز تكليفه بذلك اكثر من اربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر المركو او الدورية او المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر اذا كانت اقامته في جهة اخرى

ثانياً : لا يجوز له ان ياراج حدود الجهة الموضوعة فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية التي فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة اجده من مركز الدورية او المحافظة او بيت العمدة فيجوز له ان يتجاوزها للنواحي البلورية لما يقدر للسافة التامة الخمسة آلاف متر

ثالثاً : ان يقدم تذكرة الإقامة للبوليس عند طلبها منه

رابعاً : عدم تغيير محل سكنته في نفس الجهة بدون ان يعلم البوليس بذلك سلفاً

خامساً : العودة لحل سكنته بعد غروب الشمس

سادساً : عدم غروجه منه قبل الفجر

سابعاً : منع المجرم او المحافظ إعفاء أي شخص من

هذا الشرط اذا كان مقتنعاً بان المدة او المدة التي بدلتها تقطرها للبقاء خارج بيته لا يجب ان يذكر ذلك في تذكرة الإقامة ويجوز للمدير او المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى اصبحت حالة الشخص لا تقطرها الى ذلك لو كان مشتبهاً في سلوكه

(المادة ٦)

شروط للملاحظة البيئية في المادة السابقة يعمل بها في مدينتي اسكندرية ومصر مع التعميل الآتي بيانه

اولاً : ان الحدود التي لا يجوز للمجرم تحت الملاحظة ان يتجاوزها بدون تصريح البوليس هي حدود المدينة نفسها اما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الإقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الإقامة من قسم الى قسم آخر

ثانياً : في هاتين المدينتين يكون عدد مواعيد الحضور للاقسام بالنسبة للأشخاص المنشردين للمجرمين تحت الملاحظة يوجب ما يترأى للبوليس

(المادة ٧)

من يتقلب الاحكام للدولة في المواد ٥ و ٦ و ٧ من امراً هذا يطالب بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات

(المادة ٨)

يجعل في كل قسم من اقسام البوليس دفتر يبين فيه اسماء الاشخاص للوضوح تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الاحكام للفرصة عليهم ويذكر فيها ايضاً كل تغيير محل الإقامة

(المادة ٩)

الاشخاص المسجون قسراً نصف مدة الملاحظة للفرصة في الحكم الصادر عليهم ينوع اعضاءهم من باقي مدة الملاحظة تحت شرط

(المادة ١٠)

يخرج هذا الاعفاء للاشخاص الجعولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقاقه بحسن سلوكهم ولا ينتج عن عدم ملاحظتهم غرض بالامن العام وهذا الاعفاء يكون باسم نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ او مدير الجلية المقيم فيها الشخص الجعول تحت الملاحظة

(المادة ١١)

اذا اعفى شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط وضع عليه بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالمجلس لجناية او جنحة ارتكبها قبل انتهاء مدة الملاحظة الاصلية المحكوم عليه بها يصاد تحت الملاحظة لاستكمال المدة التي كان اعفى منها اما اذا حكم عليه ايضا بالملاحظة مرة اخرى فيجب عند الاقتضاء ان يتخفف مجموع المدة من خمس سنين

(المادة ١٢)

كل قرار يصدر بالاغلاء من للملاحظة تحت شرط يبلغ عنه النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية في ظرف ثلاثة ايام

(المادة ١٣)

للواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٩ لتقتضى ولتشردين نمطه لاجبة

(المادة ١٤)

جميع الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس يقتضى احكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب امرنا هذا تسري عليهم احكام هذا الامر

(المادة ١٥)

يعدل يقتضى امرنا هذا بعد خمسة ايام من نشره في الجريدة الرسمية

ملاحظة البوليس - قرار من نظارة الداخلية في ٢ يولييه

سنة ١٩٠٠

بناء على نص المادة السادسة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢ ربيع اول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات: المختص بملاحظة الضبطية وبعض الاتفاق مع صاحب المطرقة ناظر للداخلية
قررتا ما هو آت

(المادة ١)

يجب على كل مركز ان يمر في ظرف يومين كشفاً شاملاً لكافة الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة بدائرة مركزه ويرسله في الحال الى نيابة المحكة الصادر منها الحكم وكذلك يجب على كل سجين ان يمر كشفاً بالاشخاص الموجودين به ومحكوم نهائياً بوضعهم تحت المراقبة عقب استيفائهم مدة العقوبة المحكوم بها عليهم ويرسله لنيابة المذكورة

(المادة ٢)

الكشفان المذكوران يكون تقريرهما بحسب النموذج الذي يتفق عليه مفتش عموم السجون ومدير قسم الضبط بالداخلية مع النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية

(المادة ٣)

على النيابة العمومية بمجرد ورود الكشفين اليها ان تبادر في الحال بتراجعتها والتاثير عليها بالاجراء الواجب اتخاذها نحو كل شخص وتحتفظ الكشفين بها وتقرر من واقع كل واحد منهما كشفين احدهما عن الاشخاص الواجب اخلاص سبلهم لان الافعال المحكوم بها عليهم لا تستوجب وضعهم تحت المراقبة بحسب الدكرتين والثاني عن الاشخاص الواجب تنقيص مدتهم وذلك

يصدر النائب العمومي لنيابات التعليلات التي
يراهما للسير مجتسما في تنفيذ الامر المشار اليه

(للمادة ٦)

الاشكالات التي تطلأ على تنفيذ هذا الامر ترفع
لنائب العمومي وهذا يصدر اوامره بما يتبع فيها

(للمادة ٧)

على النائب العمومي ومفتش عموم السجون
ومدير قسم الضغط تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه
تحريراً بالقاهرة في ٤ يولييه سنة ١٩٠٠

كالنموذج الذي يمرره النائب العمومي لهذا
الغرض

(للمادة ٤)

يجب على المركز في يوم وصول الكشفيين
المختصين به من النيابة ان يقوم بتنفيذها وكذلك
يجب على السجن ان يوشر بدفاتره بالاورام التي
اعطتها النيابة امام اسم كل شخص ولن يراد
تنفيذها عقب استيفاء مدة عقوبته

(للمادة ٥)



قاموس الادارة والقضا

ن

نظرون - دكرتو في ٣٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠
بالتاء . رسم النطرون الواردة من الاقاليم
السودانية الى القطر المصري

امر عال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي
مجلس النظار

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

التي الامر العالي الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٨٨٧
القاضي باخذ رسم قدره قرشان على كل اقة من النطرون
الواردة من الاقاليم السودانية الى القطر المصري

وباج دخول النطرون المذكور الى القطر المصري
وتداوله ويحفظه بنيران يكون خاضعاً لاي نظام خصومي

(المادة ٢)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا ويكون العمل به
من اول يناير سنة ١٩٠١

نخيل - دكرتو في ٣٤ ديسمبر سنة ٩٩ بانستمرار
تحصيل مال النخيل في سنة ١٩٠٠ على حسب
تعداد سنة ١٨٩٥

امر عال

(نحن خديو مصر)

مد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس
سنة ١٨٩٠ عن مال النخيل وتحصيله

وبناء على ما عرضه علينا ناظر للالية وموافقة
رئيس مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس
شوري القوانين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

يستمر تحصيل مال النخيل في سنة ١٩٠٠ على حسب
التعداد الجاري العمل به منذ سنة ١٨٩٥

(المادة ٢)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

قاموس الادارة والمصا

و

مفتش عموم الزراعات بصفة عضو
رئيس قسم الادارة او رئيس قسم الإيرادات بصفة
عضو

المجلس المخصوص

مدير عموم الاوقاف وفي حالة غيابه الموقوف
الذي يمينه مجلس النظار بصفة رئيس
النائب العمومي وفي حالة غيابه الافرنكو العمومي
لدى المحاكم الاهلية بصفة عضو
المستشار الخديوي بنظارة الداخلية وفي حالة
غيابه من يمينه مجلس النظار من المستشارين
الخديويين بصفة عضو

(المادة ٢)

لمجلس النظار بناء على طلب مدير عموم الاوقاف
ان يقرر تشكيل مجلس الاديب
(المادة ٢)

وقف .— (مجلس الاديب والمصروف) ذكره
في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ بشأن تشكيل مجلس الاديب
والمجلس المخصوص بديوان الاوقاف
بعد الاطلاع على لائحة اجراءات ديوان عموم
الاوقاف الصادر بها امرنا الرقم ٢٠ بحرم سنة
١٣١٣ - ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥
وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار
امرنا بما هوأت

(المادة ١)

يشكل مجلس الاديب والمجلس المخصوص بديوان
عموم الاوقاف كما يأتي

مجلس الاديب

مدير عموم الاوقاف وفي حالة غيابه الوكيل
بصفة رئيس
المفتي بصفة عضو
الباشهندس بصفة عضو

(المادة ٥)

ينفذ مفعول حكم مجلس التدابير صحيحا اذا حضر في الجلسة ثلاثة من اعضائه على الاقل بما فيهم الرئيس
تجانية ايلم من تاريخ اعلاه لصاحب الشاف
اذا لم يستأنفه امام المجلس للخصوص ووافق عليه
مدير عموم الاوقاف فان لم يوافق عليه وجب
احالته على المجلس المذكور

(المادة ٦)

على رئيس مجلس النظار تنفيذ امرنا هذا

يكون حكم مجلس التدابير صحيحا اذا حضر في الجلسة ثلاثة من اعضائه على الاقل بما فيهم الرئيس

(المادة ٤)

تتبع مجلس التدابير والمجلس للخصوص فيما يتعلق بامراتهما وبالاجزاء التاديبية اللوائح الجاري العمل بها في مصالح الحكومة كما جاء في المادة الثامنة من لائحة ديوان عموم الاوقاف

لائحة

البنك الاهلي المصري

هذه صورة لائحة البنك الاهلي المصري الذي صدر الامر العالي الرقيم ٢٥ بوزنه سنة ١٨٩٨

بانشائه

يبدأ - ١ - ان الشركة الانونيم التي تتألف طبقا للامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ بمعنى باسم البنك الاهلي المصري وتكون خاضعة لاحكام المجالس المختلطة

يبدأ - ٢ - يكون مقر هذا البنك في القاهرة وله فرع واحد في الاسكندرية لمجلس الادارة الحق بان ينشيء الوكالات والفروع في كل جهات القطر المصري وفي الخارج حيث يرى فائدة للبنك من انشائها

يبدأ - ٣ - ان مدة هذه الشركة سنة ابتداءها يوم صدور الامر العالي

يبدأ - ٤ - اعمال البنك المصري الاهلي هي (ا) انشاء اوراق مالية لتدفع قيمتها لحاملها او الى الخوالة (ب) تسليم قود للفلاحين لمشتري البزور واشغال الزراعة في سنة الاستلاب وذلك برهن او بدون رهن (ث) تسليف الحكومة والمجالس البلدية والادارات الممونة وقرضها طبقا للشروط التي يتفق عليها (ث) قطع التبعات او اوراق وكل القراطيس التي تدفع قيمتها في مصر على شرط الا تتجاوز مدة استحقاقها ستة شهور (ج) قطع السندات بانواعها المضمونة بوصول عنها او بوصول عن امتلاك بضائع مودعة في مخازن البنك او في المستودعات العمومية او الخيرية او بابتداع قود او مجوهرات او باوراق ذات

قيمة او بقراتيس الحكومة المصرية او بتمهات الجلسا البلدية وباسهم وبونات ولوراق ذات قيمة مالية يرفها مجلس الادارة (ح) فتح حسابات جارية لافاس موجودين في مصر والسحاب مقدرة مالية ثابتة وذلك يكون حسب الشروط التي يتفق عليها على شرط ان يكون مقدار كل سلفة محددا من مجلس الادارة ولا تتجاوز مدة استحقاقه ستة اشهر (خ) قبول الودائع كالاسهم والسندات والقراطيس المالية والنقد والجوهرات وعلى وجه عام قبول الودائع ووضع شكات (د) تحصيل وحفظ كل الاوراق المالية ودفع القباويل والبوليصات والقيايم بكل اعمال البنوك وانجاز كل قوسيون الافراد والشركات والادارات العمومية (ز) القيام بتوزيع سندات ولوراق مصرية سواء كان حساب اخرين او لحساب اخرين وابداع وتحصيل الاكتتابات العمومية وقبول الرهن والتأمين والضمانات التي تكفل انجاز كل الشروط المتفق عليها مع البنك (ر) اخذ الكيالات والسندات والقباويل التي تدفع قيمتها في مصر وفي الخارج على اختلاف انواعها وشترى ويبيع كل الاوراق المالية التي تدفع قيمتها في مصر او في الخارج والاتجار بها (ز) المتأجرة بالجوهرات والمعادن الثمينة (س) ان هذا البنك يشتغل على وجه عام لحسابه او لحساب اخرين او بالاشتراك معهم في كل الاعمال التجارية والمالية والصناعية في مصر ماعدا مشترى الاملاك الثابتة والاعمال التي لها صفة اجنبية

بند ٥ - ان معاملة هذا البنك بالاوراق المالية تكون منفصلة تمام الانفصال عن سائر اعماله الاخرى فيفتح بها حسابا خاصيا وخزينة خصوصية سواء كان ذلك ليها او لآخر قيمتها - ولورافه لخصوصية يجب ان يكون مخزونا في البنك ذهب يبادل نصف قيمتها والنصف الثاني يكون ملكه من القراطيس المالية التي تعينها الحكومة بدون ان يكون هذا الحق المخول للحكومة المصرية متروكة عليه اقل مسؤولية واذا لم يكن في البنك من القراطيس المالية ما توازي قيمة نصف ثمن اورافه فيجب ان يوزن البنك ذهبا عينا لبوازي كمية الناقص حتى تكون الاوراق التي يضمها هذا البنك وتداول بين الناس مخزونا ما يساوي قيمتها تماما في البنك اما كمية الاوراق التي توضع للدائلة فالحكومة تتفق مع ادارة البنك عليها والمال المخزون في البنك من ذهب وقراطيس يكون ضمانا لاوراق البنك للدائلة وعند التصفية يكون هذا المال مخصصا لدفع قيمة الاوراق واستعادتها

بند ٦ - لا يقبل البنك قطع القباويل والسندات الا اذا كان موقعا عليها من شخصين ساكتين القطر المصري يقبل توقيعا مجلس الادارة وذلك ماعدا الاشخاص الذين لهم حساب جار مع البنك ويمكن ان يضاف على احد التوقيعين رهن ويقطع البنك ويشترى القباويل للصحوبة من محل على اخر بتوقيع الساحب وحده - ولا يقطع ولا يشترى القباويل والبوليصات على البلاد الاجنبية اذا تجاوز اجلها ٩٠ يوما بالاستحقاق او ١٢٠ يوما بالتاريخ

بند ٧ - ان الملائمة والشروط الواجب ان تكون بين قيمة المهرمون والضمانة وكية للمأخوذ يحددها مجلس الادارة

لائحة البنك الاهلي المصري - ٦٩٢ - لائحة البنك الاهلي المصري

(١٨٩٨)

(١٨٩٨)

بند ٨ - ينشر البنك كل شهر نتيجة اعماله في الجريدة الرسمية فتتكم فيها عن راس المال والمال الاحتياطي والاوراق للتداوله والحسابات الجارية والسلفات على رهن والمال الموجود في الخزينة والقرطاس والاوراق

بند ٩ - يحق للبنك ان يشتري ارضا لبناء ادارته ومكاتبه ومغازنه ولا يحق له مشتري ارض لغير هذا الغرض الا اذا طرحت الاراضي للزاد لايفاء ماله من الدين على صاحبها ويشترط عليه بعد ذلك ان يبيعها بأسرع ما يمكنه

بند ١٠ - ان راس مال هذا البنك هو مليون جنيه انه يزي مدفوع تماما ويقسم الى مائة الف سهم وثمان كل سهم عشر جنيهات انكليزية يكون بعد دفعها خالصا تماما لمجلس الادارة ان يعين انساط الدفع ووقت خلوص السهم اذا زيد راس المال فالاسهم التي توضع للزيادة لا يجوز للبنك ان يسلم اقل من نصفها وحصة الاسهم من الوضع الاول يكون لهم حق الافضلية بالاككتاب في الاسهم الجديدة بناءا لكيفية ما عندهم من الاسهم الاولى . والاسهم الجديدة التي لم تنفذ لاصحاب الاسهم الاولى تعرض للبيع على العموم ومجلس الادارة ان يبين الكيفية والاوقات والشروط التي يحق لاصحاب الاسهم الاولى للمدعاة بالافضالية بموجبها

بند ١١ - يدفع ثمن الاسهم في مقر البنك في القاهرة وفي فروعها في الاسكندرية وفي الاماكن الاخرى التي يبينها مجلس الادارة والاوقات التي يحددها

بند ١٢ - كل مبلغ يستحق للبنك ويتاخر دفعه يغزل نأخيره البنك الحق بالفاظ القانوني في يوم طاليه ولو لم يشتك البنك للمدين الى المحاكم

بند ١٣ - اذا تاخر صاحب الاسهم عن دفع القسط بالاستحقاق يجوز للبنك بعد شهر من نشر نشر الاوراق للتأخر دفع قيمتها في الجريدة الرسمية ان يبيعها في بورصة الاسكندرية بواسطة السماسرة او الصيارفة على حساب صاحبها بدون اعلان رسميا من المحاكم ولا يقي لصاحبها الاول حق ما بها بل ينتقل هذا الحق للمشتري الثاني بالنسبة ذاتها . وكل ورقة ليس مذكورا عليها علم الدفع بشروطه تماما لا يجوز مشتراها وبيعها والتدابير للحكي عنها في هذا البند لاتنص على حق متتابعة البنك عمله في الوقت ذاته بالوسائل الاعتيادية التي هي من حقوقه فائمن الذي يحصل من البيع بعد خصم النفقة يكون لمالك البنك فيحسب ماله عند صاحب الاسهم الذي يظل دائما بدفع الفرق ان قصص الثمن عن المطلوب منه ويكون صاحب حق بالزيادة ان زاد

بند ١٤ - يحق للبنك ان يضع اسما باسم صاحبها او للمحال وهذه الاسهم تقطع من دفتر بتي فيه اسمها بنسبته ومرفقا عليه من مدعوي البنك وعليه ايضا طرايع البنك

بند ١٥ - ان الاسهم الاسمية تباع بغيرها من دفتر البنك الاول الى المشتري وبناءا على ذلك يجب ان يعلن البنك عن السهم المباع بكتابين الاول بقبول نقل السهم من اسم صاحبه الاول الى المشتري ويوقع عليه باضاء البائع والثاني بقبول المشتري موقع عليه من المبتاع ولا يسوغ نقل سهم اسمي

لائحة البنك الاهلي المصري — ١٩٣٦ — لائحة البنك الاهلي المصري

(١٩٢٨)

(١٩٢٨)

من يد واحد ليد آخر او بين البنك وسواه لا بتسجيل النقل - كما نوضح - في دفتر البنك ويكون موقفا على التسجيل من المديرين او مفوضين من قبل مجلس الادارة - ويحق للبنك ان يطلب اثبات توقيعى البائع او المشتري شرعيا وصلاحيتهما للبيع والشترى

بند - ١٦ - اما الامهم غير الاسمية فينتقل من اصحابها لآخرين كالمادة للثبة كل مساهم يمكنه ان يودع ادمه في خزانة البنك ويلب بها وصلا بامه وللمجلس الادارة ان يحدد شروط الايداع والتقليص وثقة الوصل وايدال الاوراق

بند - ١٧ - كل سهم يتحول صاحبه حق الملكية في المال لغيره وفي مقابلة الارباح بمقدار كمية الاسهم الموضوعة ويرجع كل سهم سواه كان مساهما او لامر حامله يدفع لحاصل الكوون

بند - ١٨ - لا يكون حصة الامهم المزمين الايداع عن كل سهم فاذا تم الدفع لا يسوغ للبنك ان يطلب منهم مال اخر

بند - ١٩ - كل سهم يعتبر وحدة تامة لا تتجزأ فالبنك لا يصراف الا بالكا واحدا لسهم واحد والواجب والاشتيازات المتعلقة بكل سهم تكون ان اصبح السهم ملكه واملاك كل سهم يتحول للمالك الحق في نظام البنك وقرارات مجلس ادارته العمومية

لا يحق لورثاء احد المساهمين او مدائنيه ان يطالبوا الخدم على اموال البنك واوارفه وقسمته او تصفيه او التنازل باي وجه كان بادارته وتوصلا لحقوقه يجب ان ينتظروا نتيجة الجرد ومدولة الجمعية العمومية

بند - ٢٠ - يدير البنك مجلس ادارة مؤلف من ٢٠ عضوا على الاكثر ومن ١٢ على الاقل منهم المدير الاول وثلاثة من هؤلاء الاعضاء يؤلفون لجنة خصوصية يكون مركزها لندره ورواتبهم محدد في البند ٣٢ والاخرون يتألف منهم مجلس الادارة ويكون مركزهم في القاعة ومركز الادارة ان يمين للمدير الاول وكيلين بناء على اقتراح للمدير

بند - ٢١ - يتناط بالمدير الاول تنفيذ كل ما يقرره مجلس الادارة وادارة سائر اعمال البنك والمدير وكيلاه مسؤولون امام مجلس الادارة عن اعمال البنك واذا غاب المدير يقوم بعماله الوكيل الاول واذا غلب الوكيل او حدث له ما يمنعه عن العمل يتولى الادارة الوكيل الثاني

بند - ٢٢ - يجب ان تصدق الحكومة على تعيين المدير والوكيلين قبل ان يتولوا وظائفهم ومدة تعيين المدير عشر سنوات

بند - ٢٣ - تعيين نظارة المالية بقرار رئي قوسارين للحكومة في البنك ويدفع البنك لكل واحد منها راتبا سنويا قدره (١٥٠) جنيها ومدة تعيين كل واحد خمس سنوات

بند - ٢٤ - تعين الجمعية العمومية الاعتيادية في كل سنة مراقبين يجوز انتخباهما دائما ويدفع لهما راتب محمود تعينه الجمعية العمومية الاعتيادية في كل سنة اما المراقبان الاولان فيعينهما المدير باتفاق مع قوساري الحكومة

لائحة البنك الاهلي المصري - ٦٩٤ - لائحة البنك الاهلي المصري

(١٨٦٨)

(١٨٦٨)

بند - ٢٥ - مدة العضوية في مجلس الادارة خمس سنوات ويجوز تجديد بها بالشرط ذاتها ويتجدد خمس اعضاء مجلس الادارة في كل عام مرة

وخلالها للنظام يمين اول مجلس اداري باتفاق بين المؤسسين والحكومة ومدة عمل هذا المجلس خمس سنوات وعند حلول الاجل يقترح على زمين للاعضاء واحدا فواحدا ثم يتجدد الانتخاب بعدئذ الاقدم فالأقدم ومجلس الادارة يتوب بعض اعضاءه وقتيا عن الذين يقصرون منه والذين يمينون بعد ذلك يعرض تعيينهم على اولى جمعية عمومية ويستمررون في وظيفتهم حتى تنتهي مدة من خلفهم والسنة التي تنتهي فيها مدة اعمال الجمعية الاعتيادية تظل فيها هذه الجمعية تباشر اعمالها بالوكالة حتى حلها نهائيا وتعيين للجمعية الجديدة

بند - ٢٦ - يجب ان يكون كل عضو من اعضاء مجلس الادارة ما عدا المدير وعضو لندره قد ادى خمس سنوات في مصر على الاقل ويجب ان يمتلك على الاقل ١٠٠ سهم مودعة في خزينة البنك وهذه الاسهم لا تباع مدة وظيفته ولا تسحب حتى تصدق الجمعية العمومية على حساب مدة لوظفه والوصلات التي تعطي للعضو يلصق عليها طابع يدل على صحتها الانشائية

بند - ٢٧ - ليس على اعضاء مجلس الادارة واجب ما شخصي بسبب وظائفهم ولا يسألون الا عن القيام باعمال وظيفتهم

بند - ٢٨ - ان وظيفة كل عضو شخصية فلا يقدر ان يمين وكيلاته او ينوب من يقوم باعماله
بند - ٢٩ - يجتمع مجلس الادارة على الاقل مرة في كل اسبوع ويدعوه لاجتماع الرئيس او من له وظيفة الرئاسة

بند - ٣٠ - يلزم لان يكون قرار المجلس صحيحا تصديق الاغلبية عليه وهذه الاغلبية لا تكون اقل من ٤ اصوات

بند - ٣١ - لمجلس الادارة ان يقرر كل نظامات البنك الداخلية وتقرر مداورات الاعضاء بمحاضر خصوصية تقيد في سجلات خصوصية ايضا يوقع عليها الرئيس او من يشغل منصبه وكل نسخة او مخلص يؤخذ من محاضر الجلسات لغاية ما يصدق عليه الرئيس او من يشغل منصبه

بند - ٣٢ - لمجلس الادارة السلطة الكبرى لادارة اعمال البنك الداخلية اخصها ما يلي (١) وضع اوراق وسندات لا تفرج عن حد الاوامر المالية وقرارات المجلس (٢) يقرر شروط التسليف على المحصول الزراعي (٣) يقرر كمية القطع والصرفه والقوسيون واجرة الحراسة وشروط الضمانة والقطع وغيرها من اعماله المالية ويوضع جدول التأمينات ويقدر الاشياء والضمانات التي تقدم للبنك (٤) يقرر كل الشروط والعقود التي تعقد مع البنك على اختلاف انواعها ويصدق على مشتري الاماكن اللازمة لمكتب البنك ومخازنه

وتوابه وكذلك يصدق على كل النفقات الاولى (٥) يتخذ كل العرق التي يراها واجبة لغلمان رأس المال واسهم البنك (٦) يقوم بأعمال البنك لدى القضاء دفاعا وأدعاء ويتخذ كل الوسائل والتدابير ويحلي السلطة ويمثل ويتفق مع معامل البنك ويحيز الاذغال ويمزل وينصب ويأخذ ويترك ويأخي ويقرر الرهونات والاھم والاکتتابات كل ذلك مع دفع المال او عدمه ويوافق على درج مايزده او منعه (٧) يحق له ان يكون حكا (٨) يرب كل اعمال البنك ويأمر بانشاء فروع له وبأفوها وان اشئت يضع قواعد نظامها ويحق له ان يمين في مصر وفي الخارج مندوبين ووكلاء وان يخولهم حق التوقيع باسم البنك ويعين رواتب المال وسماتهم وخدماتهم ومكافاتهم ويقبل استعفاء اعضائه ويعين لجائمن اعضائه ويحولهم السلطة والصفة التي يريدھا (٩) يدعو المساهمين للجمعية العمومية اعتيادية كانت او غير اعتيادية ويعرض في كل عام حساب البنك على الجمعية لتصدق عليه ويقترح ما يجب توزيعه من الربح على المساهمين ويقرر للسائل التي تتداول بها الجمعيات العمومية كما ورد في هذا القانون او ما تداولت به الجمعية غير الاعتيادية التي دعاما الجباس للانقباد (١٠) يطالع على اشغال البنك ويقدر نتائجها ويستعمل سلطته بكل الحقوق الخوله له بهذا النظام وله السلطة الثالثة ان يتخذ كل الامور المحكي عنها في الفترة الرابعة من هذا البند والنتيجة ان له السلطة لبدء كل ما به خیر الشركة الا ما هو محفوظ للجمعية العمومية

(بند ٣٣ ايضا) يسأل مجلس الادارة لجنة لندرة رأجا وبموجب اوصائها في المسائل الآتية (١) اذا اراد تقرير شيء الاشتراك بمثل كبير يكون نصيب البنك فيه ١٠٠ الف جنيه أنكرزي فانفوق (٢) طلب زيادة المال الاحتياطي او زيادة رأس مال الشركة او توزيع اسهم حديثة لاحق لجهة الاسهم بالاکتتلب بها فلا يكتتبون (٣) تقرير ما تراه الجمعية العمومية غير الاعتيادية وانتداب هذه الجمعيات وتحويل النظام (٤) التصديق على العمل النهائي الذي يعرض على الجمعية العمومية في كل سنة (٥) تصفية اعمال الشركة او حلها (٦) طلب مدير البنك تدخل اللجنة في بعض المسائل

بند — ٣٣ — يتولى رئاسة مجلس الادارة المدير الاول او الوكيل الاول الذي يقوم مقام المدير عند غيابهم وتؤخذ الاصوات بالاغلبية وصوت المدير يكون ذا افضلية ولا يكون للوكيلين صوت الا اذا دعيا رسميا

بند — ٣٤ — اتوميساري الحكومة ملاحظة حدود الاموار العالية وقوانين نظام البنك بما يوافق صالح الحكومة والاحالي ولاحفظان ايضا دقة وضع الاوراق وكيفية يعها من اسمية وغير اسمية ويقدران في كل وقت على حفظ خزينة البنك وما عنده من الاوراق ولكن في ما يجتمن بأعمال البنك المالية لايسوغ لهم الابادة بها محافظة على سر الوظيفة ويمكنها ان يحضرا جلسات مجلسين الادارة ولها صوت استشارة واذا رأيت انه حدث ما يخالف الاموار العالية او نظام البنك يقدمان احتجاجهما على ذلك كتابة الى مجلس الادارة فان اعمله بعثان بتقرير الى نظارة المالية

لائحة البنك الاهلي المصري - ٦٩٦ - لائحة البنك الاهلي المصري

(١٨٩٨)

(١٩٢٨)

بند - ٣٥ - يقوم المراقبون بفحص الحسابات التجارية ويدون اراهم للجمعية العمومية التي تتعقد بعد ختام ولا يمتنعون جلسات مجلس الادارة الا اذا دعوا لذلك ويشترط لتعيين المراقب ان يكون صاحب عشرين سهما من اسهم البنك وان تكون هذه الاسهم مودعة في البنك لانقاذ ولا ترهن مدة تولف المراقب وايداع هذه الاسهم يكون بالشروط ذاتها التي تردع فيها اسهم اعضاء مجلس الادارة

بند - ٣٦ - تعين الجمعية العمومية الاعتيادية اعضاء مجلس الادارة والمراقبين باغلبية الاصوات وتطلع على تقريراتهم وتفحص الحسابات وتصدق عليها اذا كان ثمن وجه ولها ان تطلب من عرضها وتعليقها وتعين الارباح التي توزع وتداول بناء على طلب مجلس الادارة لاثبات مال احتياطي وتداول بكل فوائد البنك ضمن حدود نظامه

١. الجمعية العمومية غير الاعتيادية التي تلتزم بناء على طلب مجلس الادارة فلها تبحث في تحرير النظام وما يضاف اليه او يبدل بما يوافق فائدة البنك مع حفظ الحق للحكومة بان تصدق عليه وتستصدر به امر عاليه وتقدر الجمعية ان تقرر زيادة او تخفيض رأس المال العربي واستهلاكه جملة او اجزاء بواسطة الارباح او السحب بانصيب او الو سائل الاخرى ومد اجل الشركة او تقصيره وحلها قبل حلول اجلها حتى ولو لم يكن خسارتها نصف رأس المال

بند - ٣٧ - تولف الجمعية العمومية من عموم المساهمين الذين يكونون اصحاب حق الاقتراع بند - ٣٨ - يحق الاقتراع في الجمعية العمومية لكل مساهم يمتلك على الاقل عشرين سهما ومن كان يمتلك اسما كثيرة يجب له صرفت عن كل ٢٠ سهما والمساهمين الذين لهم حق الاقتراع ان ينيبوا عنهم في الجمعية العمومية وكلاء او غيرهم من اصحاب الاسهم وكل مساهم اراد الاقتراع في الجمعية العمومية يجب عليه ان يودع اسمه في مركز البنك او في المحلات التي يعينها مجلس الادارة قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما وعند ايداع اسمه تعلى له مع وصل الاستلام تذكرة باسمه لحضور الجمعية او للانابة عنه وعلى تلك التذكرة عدد الاصوات التي تخصب حاملها وتماد الاسم لاصحابها بعد ارفض الجمعية واعادة الوصولات

بند - ٣٩ - تتعقد الجمعيات العمومية سنويا في مركز البنك في القاهرة في المواعيد التي يقرها مجلس الادارة من ١٥ فبراير حتى ١٥ ابريل والجمعيات العمومية غير الاعتيادية تتعقد في مركز البنك كلما رأى مجلس الادارة فائدة ذلك واستدعاء الجمعية العمومية لازم اذا بلغت خسارة البنك نصف رأس المال العمومي

بند - ٤٠ - استدعاء الجمعيات العمومية ينشر في الجريدة الرسمية قبل الميعاد المحدد مدة ٤٥ يوما ومجلس الادارة ان ينشر ما اراد من الاعلانات في الجرائد المحلية والجرائد الاجنبية وعهد ما تستدعي الجمعية العمومية للاجتماع يجب ان يشار الى المقصود من اجتماعها بند - ٤١ - يحق للجمعية العمومية التداول في اول مرة تستدعي بها اذا كانت عدد الاعضاء

الجمعية وكلاتهم يساوي ما عندهم من الاسهم ربع المبالغ والا فيستدعي المساهمون
ثانية لمدة ١٥ يوما فان لم يحضروا عددا كافيا يتداول الحاضرون معا كان عددهم

٤٢ - يترأس الجمعيات العمومية مدير البنك او احد وكليه ويعين من الاعضاء اثنين
للتفتيش وسكرتيراً يصدق على تعيينهم اعفاء الجمعية ولا تتداول الجمعية بشهر
مادعيت له ويتناول الرئيس قبل المداولة موضوع الجلسة . وموضوع تداول الجمعية
غير الاعتيادية لا يتجاوز الموضوع المشار اليه بدعوتها ويذكر في موضوع الجلسة
الانقراحات التي اقترحت قبل الاجتماع بعشرين يوما ويوقع عليها عشرين مساهما
على الاقل من لهم الحق بحضور الجمعية واسمهم تماثل على الاقل عشرين الاسهم

٤٣ - قرارات لجنة الجمعية العمومية يصدق عليها الاعضاء بالاغلبية المطلقة

٤٤ - تفيد اعمال الجمعية بسجلات يصدق عليها الرئيس والمفتشان والسكرتير وكل صورة
تؤخذ عن محاضر الجلسات يصدق عليها المدير او الوكيل وفي محضر كل جمعية عمومية
يذكر عدد الاعضاء الحاضرين او وكلاتهم وموضوع الجلسة وكية عدد الاسهم التي
عند الحاضرين

٤٥ - يتقضى سنة الشركة من اول يناير وتنتهي ٣١ ديسمبر والسنة الاولى تعتبر من
يوم صدور الامر العالي حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٠٠

٤٨ - في آخر كل سنة يوضع تقرير عن اعمال البنك وعن ماله الخزون ودينه مرض
على مندوبي الحكومة وعلى المفتشين ويقدم مجلس الادارة الحسابات للجمعية العمومية .

٤٩ - ان مجموع الكسب هو ما بقي بعد خصم كل نفقة ويدير بمجاويز ك ما يأتي (١) يدفع منه
٤ في المائة للمساهمين فائدة عن اسهمهم لان هذه القيمة لابد من دفعها للمساهمين اما من
الربح او من المال الخزون (٢) يؤخذ ١٠ في المائة للمال الاحتياطي (٣) ما بقي بعد التوزيع
المذكور تغطي ١٠ في المائة منه لمجلس الادارة و ٩ في المائة توزع على الاسهم

٥٠ - يمين مجلس الادارة وتنت دفع الربح الذي يوزع بعد ان تعين الجمعية العمومية كية هذا
الربح وكل ربح لا يطلب في مدة خمس سنوات يضاف للمال الاحتياطي

٥١ - المال الاحتياطي يتكون من ١٠ في المائة المشار اليها في الفقرة الثانية من البند ٤٩

٥٢ - اذا بلغ للمال الاحتياطي ربع رأس المال الاصلي امكن التوقف من انشاءه او تخفيض كية
الخصص له باسم الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الادارة واذا نقص لاقل من ربع
رأس المال يعاد الى اصله

٥٣ - اذا انص الربح عن القيام بدفع ٤ في المائة لاصحاب الاسهم فالجزء يتم من الاحتياطي على شرط
ان ذلك لا يجهل الاحتياطي اقل من ١٠ في المائة من رأس المال

٥٤ - تقدر الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الادارة ان تشي فروعاً كثيرة لاموال

احتياطية غير اعتيادية ولا يرفض طلب مجلس الإدارة الا بإغلبية ثلثي اعضاء الجمعية العمومية

بند ٥٥ — مجلس الادارة ان يقرر كيفية استعمال المال الاحتياطي اعتياديا أو غير اعتيادي كما جله في البند ٥٢ ٥٣ على شرط ان يكون ذلك لفائدة الشركة

بند ٥٦ — تقدر الجمعية العمومية غير الاعتيادية كما جله في البند ٣٦ مع المحافظة على شروط بند ٤٢ بناء على طلب مجلس الادارة ومع المحافظة على تصديق الحكومة تحوير هذا النظام وتعديله بما فيه صالح الشركة

بند ٥٧ — اذا بلغت اخطارة ربع راس المال الاصلي يستدعي مجلس الادارة الجمعية العمومية غير الاعتيادية التي تقدر على حل الشركة قبل حلول اجلها ويجب المحافظة على كيفية الاستدعاء كما هو مذكور في البند ٤١

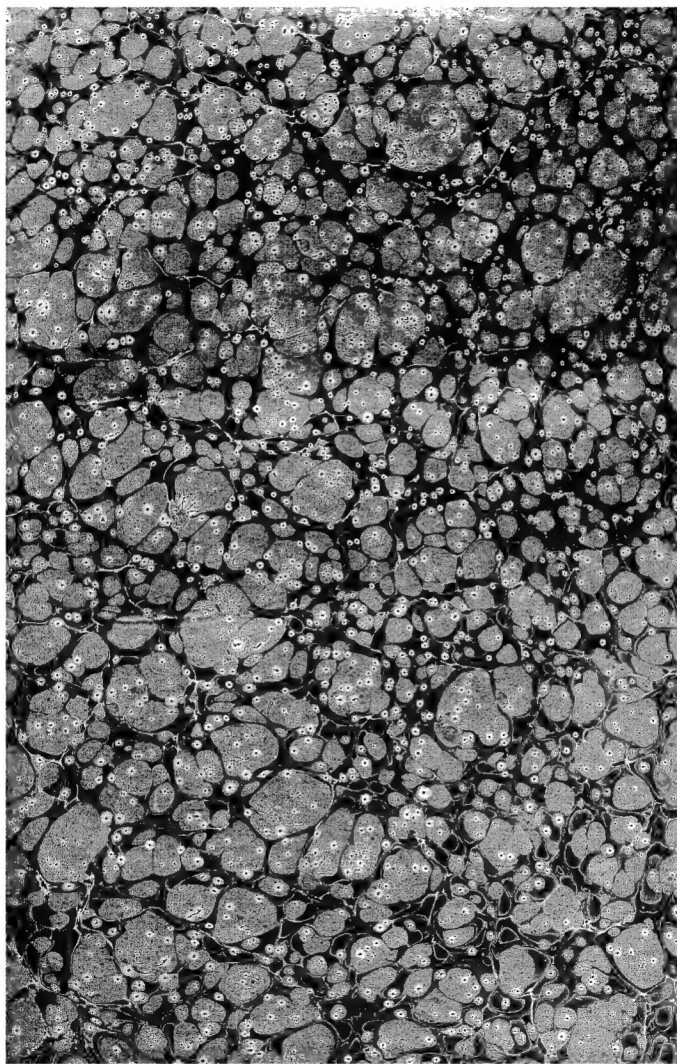
بند ٥٨ — اذا حل اجل الشركة او اذا حلت قبل اجلها فالجمعية العمومية غير الاعتيادية تقرر كيفية التصفية وتعين المصفين وتحديد سلطتهم

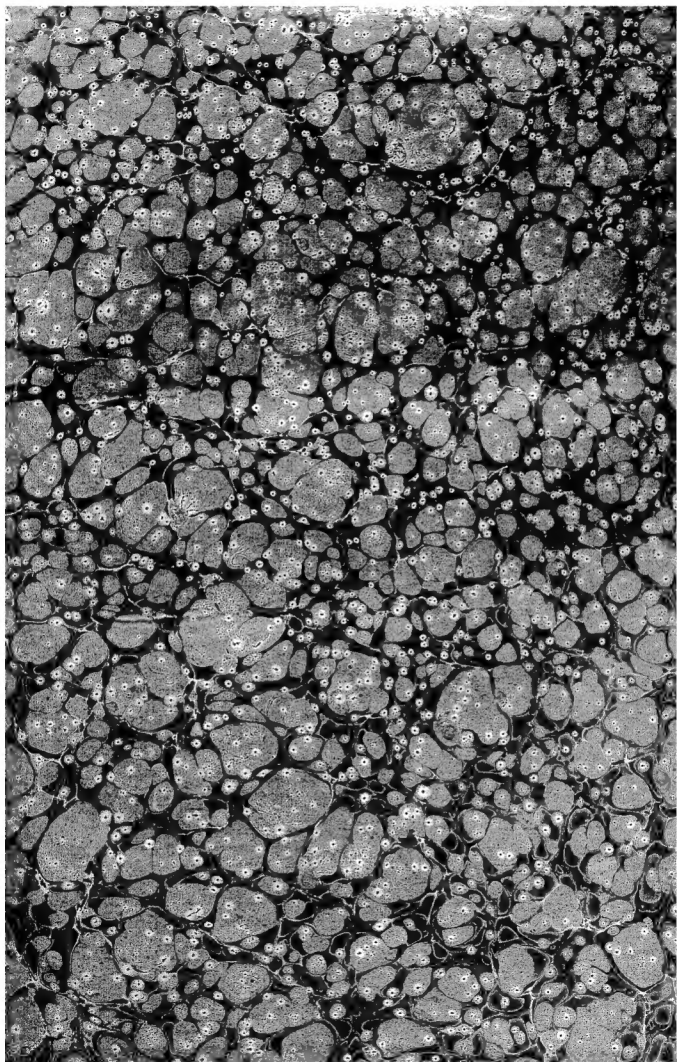
بند ٥٩ — تقفل الجمعية العمومية -اجلتها مدة التصفية فتصدق على خلاصة التصفية وتعلم بها وصلا ويحق للمصفين نقل اعمال الشركة لشركة اخرى بناء على تداول الجمعية العمومية غير الاعتيادية ويأخذون من الاسهم والسندات وغيرها من اموال الجمعية المتحلة ولكنهم لا يقبلون على ان يتنازلوا لهم عن حق وضع الاوراق المالية باسم حاملها او بغير اسمه

بند ٦٠ — تعيين المصفين يلاغيه مجلس الادارة

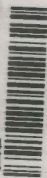
بند ٦١ — لاتصح الشكوى ضد مجلس الادارة او احد اعضاءه الا باسم المساهمين موما يند تداول الجمعية العمومية وكل مسلمح يريد التشكي عليه تقديم شكواه قبل عقد الجمعية بشهر الى مجلس الادارة الذي يدرج الشكوى بين مواضيع الجلسة واذا رفضت الجمعية الشكوى فلا يصح مساهم ان يقدمها مرة ثانية واذا صدقت الجمعية على قبول الشكوى فلناتها تعين مندوبين للتحقيق عنها (١)

(١) (انظر الامر العالي الرقم ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ من الجزء الاول من هذا القانون صفيحة ٣٩٢)





Bibliotheca Alexandrina



0472273